

بيناء دولة

مِصْرٍ مُحْتَدٍ عَلَى

(السياسة الداخلية)

تأليف

سيد محمد خليل

ليسانس في الآداب من جامعة فؤاد الأول
ودبلوم معهد التربية العالي
مدرس معهد المعلمين بشين الكوم

عبدالمقصود العناني

دبلوم المعلمين العليا (٤ - التاريخ)
مدرس أول المواد الاجتماعية
بمدرسة الخلية الثانوية

دكتور محمد فؤاد شكرى

B.A. (Hons), M.A. Ph D
(Liverpool):
أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية
الآداب جامعة فؤاد الأول

الطبعة الأولى

دار الفكر العربى

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٩٦٧ - ١٩٤٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير

كنا ومازال نعتقد أن تاريخنا القومي ، والحديث منه خاصة ، في حاجة ملحة إلى أن يكتب على ضوء جديد ، فقد تآزرت عوامل شتى على مسخه وتشويهه ، حتى لم تعد تبدو منه غير صورة مضطربة المعالم والسمات . وليس من سبيل إلى معالجة هذا الاضطراب إلا بمعاودة النظر في ذلك التاريخ ، لكشف ما خفي من حقائقه ، وتفصيل ما أجل من دقائقه ، في حدود الأمانة العلمية ، التي تستهدف تسجيل الحوادث وتفسير البواعث ، تسجيلا يطابق الواقع وتفسير لا تحامل فيه ولا محاباة . ولما كان هذا الاتجاه السليم في دراسة تاريخنا القومي لم يجد الطريق أمامه حتى الآن معبدة ممهدة ، فمن الواجب أن تنضافر الأيدي وتتساند الجهود ، لإزالة ما يكظ هذه الطريق من صعاب وعقاب . وقد رأينا أن نسهم بنصيب متواضع في تلك الجهود ، فكان هذا الكتاب .

ونظرة عجي إلى صفحاته ورءوس موضوعاته ، جد كافية للاقتناع بأنه جرى على سنن غير معهود فيما سبقه من الكتب التاريخية . فقد درج المؤلفون على أن يعالجوا سياسة محمد على الداخلية ، على هامش سياسته الخارجية . ولعل ذلك راجع إلى أن الجانب العسكري والدبلوماسي من نشاط الباشا يستأثر باهتمام الجماهرة العظمى من القراء . أما نحن فنرى أن الجانب الإصلاحى لا يقل في أهميته عن الجانب الآخر ، ومن ثم أفردنا له ذلك السفر الضخم ، حتى يستوفى حظه من الدرس العميق والبحث الدقيق .

هذا من ناحية الموضوع الذى عالجها الكتاب ، أما من حيث الطريقة التى انتهجناها في تأليفه ، فقد رأينا أن نجعل الكتاب قسمين ، أولهما عرض تاريخي ، يتناول أحوال مصر الداخلية في عهد عاهلها العظيم محمد على الكبير ، من النواحي الاقتصادية والإدارية والثقافية

والاجتماعية والحربية وما إليها . ولكننا لم نعمد في دراسة هاتيك النواحي إلى إطالة القول فيما هو معروف مشهور من الحوادث والحقائق ، بل قصرنا جل اهتمامنا على استجلاء الجوانب الغامضة ، واستكمال ما أغفله المؤلفات الأخرى . ومع ما لتلك المؤلفات وأصحابها من مقام علمي ملحوظ ، فإننا لم نهيب مناقشة بعض ما ورد فيها من آراء ، حتى بدت على وجهها الصحيح ، بعد أن استقرت في كثير من الأذهان ، على أنها حقائق ثابتة ، تملو على العلم والتجريح .

أما القسم الثاني من الكتاب ، فيتألف من وثائق تاريخية ، ترسم صورة صحيحة كاملة لأحوال مصر ، إبان هذا العصر ، الذي أرسى فيه محمد على قواعد مصر الحديثة على الأسس التي رآها أكفل بتحقيق ما كان يهدف إليه من بناء دولة ذات كيان منفصل عن دولة آل عثمان . وقد تحدثنا عن هذه الوثائق في موضع آخر من الكتاب بما فيه الكفاية ، وكل ما يعنيننا تقريره الآن ، أنه قد روعي في اختيارها من الاعتبارات ما يجعلها جديرة بالاطمئنان إليها والاعتماد عليها في رسم صورة دقيقة للمصر الذي تناولوه ، كما يعنيننا أن نسجل — في غير نحر أو مباهاة — أن هذه هي المرة الأولى التي تنشر فيها باللغة العربية تلك الوثائق التاريخية الهامة . وإذا كان بعض هاتيك الوثائق مما محتويه كتب المراجع الإفرنجية التي لا يتعذر الحصول عليها ، فإن بعضها الآخر منقول رأساً عن مصادره المودعة دور المحفوظات الأجنبية ولم يسبق نشره حتى في لغته الأصلية . أما تقرير الدكتور جون بورنج Bowring — وهو ذلك التقرير الشامل الذي يستنفد ما يزيد على خمسين وثلاثمائة من صفحات الكتاب — فلم نطبع منه غير نسخ قليلة جداً ، اعتمدنا على صورة شمسية لإحداها .

ولا جدال في أن دراسة هذه الوثائق أصراً لا معدى عنه ، لسكل من يريد أن يلم إلأما صحيحاً بأحوال مصر في النصف الأول من القرن الماضي . غير أن تلك الدراسة لا يستطيع القيام بها إلا من أوتوا حظاً موفوراً من العلم باللغات الأجنبية عامة ، واللغتين الإنجليزيتين والفرنسية خاصة ، وهؤلاء قليل عديدهم بيننا مع الأسف الشديد . وهكذا يتعذر على غير عدد محدود منا أن يعب من ذلك الفيض الزاخر ، الذي تفرنا به المصادر الأجنبية ، وتظل جهرتنا العظمى ، وهي لا تستطيع أن تعرف من تاريخ بلادها ، إلا ما يوجد به عليها ، بين الحين والحين ، نفر من أولئك الذين يمكنهم الاطلاع على تلك المصادر ، والانتفاع بما تضمنه

أطوارها من شتى الإحصاءات ومختلف البيانات . على أنه مهما يكن من نشاط هذا النفر القليل ، فإن إنتاجه العلمى يشوده أن يشبع رغبة القراء والدارسين ، فى معرفة كثير من الحقائق والتفصيلات التى يعنىهم الوقوف عليها والاهتداء إليها . وقد رأينا فى تعريب هذه الوثائق خير معوان على إشباع تلك الرغبة .

غير أنه لا يقدر التعريب قدره الصحيح إلا من كابد به وعاناه . فواجب العرب يتقاضاه أولا أن يفهم المعنى الذى يراد نقله فهما صحيحا لا لبس فيه ولا غموض ، ويتقاضاه ثانيا أن ينتقى من الألفاظ والتراكيب العربية ما يتسق وذلك المعنى ، بحيث لا يزيد فيه ولا ينقص منه ، مع مراعاة سلامة العبارة وطلاوة الأسلوب . والويل له إذا اعترضت طريقه أسماء محرفة ، أو مصطلحات تفصل عما لا يحذف من علم أو فن . وقد شاء طالعنا أن يصادفنا كثير من تلك الأسماء والمصطلحات ، فما زلنا نبحت وندقق ، وندرس ونحقق ، حتى بانت خوافها ، ووضحت معانيها . وإذا كنا قد أنفقنا فى إنجاز هذا العمل ما أنفقنا من وقت وجهد ومال ، فإننا لا نسأل القراء على ذلك ، إلا أن يلتمسوا لنا بعض العذر ، إن زلت بنا القدم ، أو قصر خطونا عن بلوغ المدى ، فالعصمة والكمال لله وحده .

وبعد ، فما يحمل بنا أن نضع القلم ، دون أن نرجى الشكر واقرأ ، والثناء عاطرا ، لسكل من عاوننا من كرام الإخوان والملاء ، فى إصدار هذا الكتاب ، عن رأس البيت العلوى الكريم ، والجد الأكبر لجلالة الفاروق العظيم ، وفقه الله لما فيه خير الشعب ومجد الوطن

المؤلفون

٢٢ يوليو ١٩٤٨

موضوعات الكتاب

القسم الأول

(العرض التاريخي)

صفحة

- ١ - محمد علي بين نادحيه وقادحيه ٣
- ٢ - المصلح المستنير ٤
- ٣ - صعوبات الإصلاح ٥
- ٤ - الحكومة والإدارة : ٨
- (أ) المجلس العالي والديوان الخديوي ٩
- (ب) المجالس الأخرى ١٢
- (ج) قانون السياسة ١٤
- ٥ - الترك والعرب ٢١
- ٦ - الأجانب والتنظيم القنصلي ٢٢
- ٧ - السياسة الاقتصادية : مصادر الإيراد : ٢٧
- الأرض : (أ) الملكية المقاربية ٢٨
- (ب) روك محمد علي ٣٦
- (ج) الزراعة والري ٣٨
- (د) ترعة الحمودية ٤٠
- (هـ) القناطر الخيرية ٤٣
- النبالة : (أ) الاحتكار الداخلي : الاحتكار الزراعي (التحجير) ٤٧
- (ب) الاحتكار الخارجي : الاحتكار التجاري ٥٢
- (ج) الاحتكار في ممتلكات الباشا ٥٥
- (د) المعاهدة (التجارية) الإنجليزية العثمانية ٥٨

٦٣	(هـ) الطريق البرى
٧١	الضرائب :
٧٢	(أ) الضرائب المباشرة
٧٤	(ب) الضرائب غير المباشرة
٧٩	٨ - وجوه الإنفاق :
٧٩	(أ) المصانع
٨٥	(ب) العناية بالصحة
٩٤	(ج) التعليم وتنوير الأذهان :
٩٥	المدارس
١٠٠	البعثات
١٠٦	الترجمة والطبع والنشر
١٢٣	المونيتير إيجسيان
١٢٥	الوقائع المصرية
١٢٩	(د) البحرية
١٤٨	(هـ) الجيش :
١٤٩	النظام الجديد
١٥٥	البعثة العسكرية الفرنسية
١٦٥	الفرسان والنظام الجديد
١٧٦	النظام الجديد فى العهد الأخير
١٨٢	٩ - التنظيم المالى
١٩٠	١٠ - الأمن
٢٠٢	١١ - الباشا فى سنواته الأخيرة (نشاطه ووفاته)

القسم الثاني (تقارير المعاصرين)

مقدمة

- ١ - تمهيد ٢٩٠
- ٢ - تقريران للبارون دي بوالسكت : ٢١٣
 - (أ) البارون دي بوالسكت ٢١٣
 - (ب) مصدر التقرير ٢١٣
 - (ج) موضوعات التقرير الأول ٢١٧
 - (د) نص التقرير الأول ٢١٧
 - (هـ) موضوعات التقرير الثاني ٢٣٧
 - (و) نص التقرير الثاني ٢٣٧
- ٣ - تقرير هودجسون : ٢٤٩
 - (أ) وليام هودجسون ٢٤٩
 - (ب) مصدر التقرير ٢٥١
 - (ج) موضوع التقرير الأول ٢٥١
 - (د) نص التقرير الأول ٢٥١

تجارة الولايات المتحدة مع مصر ٢٥١ - جدول النقود المصرية ٢٥٩ -
سعر القطن ٢٦٠ - الموازين والمكاييل والمقاييس ٢٦٠ - تجارة بلاد
الصومال ٢٦١ - ملاحظات ٢٦٣

 - (هـ) موضوع التقرير الثاني ٢٦٤
 - (و) نص التقرير الثاني ٢٦٥

مدى سلطة محمد علي باشا في عقد المعاهدات ٢٦٥ - موازنة بين البابا
والسلطان ٢٦٦ - محمد علي باشا لم يعقد بعد أية معاهدة فردية مع أية
دولة أجنبية ٢٦٧ - اتفاق ينتظر عقده ٢٦٧ - مصالح بريطانيا
المعظمى في مصر ٢٦٧ - مصالح فرنسا ٢٦٨ - سياسة الدول

صفحة

- الأوربية تجيز عقد معاهدات مع الباشا ٢٦٨ - المبحث الثاني :
للقناصل الأجانب براءات اعتماد من الباب العالى ٢٦٨ - سياسة الدول
الأوربية فى تغيير القناصل بمصر ٢٦٩ - آراء بوغوص بك ٢٦٩ -
مدى تقدير الباشا للبراءات ٢٦٩ - اعتماد وكلاء القناصل ٢٧٠ -
القنصليات وكيفية تنظيمها ٢٧١ - مدى سلطة القناصل ٢٧١ -
وكلاء القناصل فى القاهرة ٢٧٢ - مشروع الباشا بشأن الولاية
القضائية ٢٧٣ - القانون الصادر فى عهد الملك جورج الرابع ٢٧٣ -
كيف تنفق الرسوم الجركية ٢٧٥ - شركة الليقانات البريطانية
٢٧٥ - أين يقيم القناصل ٢٧٦ - المبحث الثالث : تجارة الولايات
المتحدة مع بلدان البحر الأحمر ٢٧٧ - حركة السفن فى ميناء
الإسكندرية ٢٧٨ - السفن المصرية ٢٧٨ - القيود المفروضة على
التجارة ٢٧٨ - الباشا يحترم المعاهدات المعقودة مع الباب العالى
٢٧٩ - الضرائب المباشرة ٢٧٩ - لاهاية ولا تشجيع للتجارة فى
مصر ٢٧٩ - التجارة الحرة فى مصر ٢٨٠ - المسلمون والذميون
يدفعون رسوماً أعلى مما يدفع الإفرنج ٢٨٠ - لماذا تسمى الدول
حينئذ لافتتاح قنصليات فى الليقانات ٢٨٠ - إيرادات مصر
ومصروفاتها ٢٨١ - العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر وكيف
يمكن إنشاؤها ٢٨٣ - اتساع أملاك الباشا ٢٨٤ - تجارة البحر
الأحمر ٢٨٤ - مشروع فتح اليمن وأثره فى التجارة الأمريكية
٢٨٤ - آراء الباشا ٢٨٥ - التجارة الأمريكية مع مصر ٢٨٥ -
لماذا تتطلب مصالحنا قنصلاً مقيماً فى مصر ٢٨٥ - رغبة الباشا فى
وجود قنصل للولايات المتحدة بمصر ٢٨٦ - حديث القنصل جليدون
مع بوغوص بك ٢٨٧ - التنظيم المنتظر لقنصلية الولايات المتحدة فى
مصر ٢٨٧ - سلطة القنصل ٢٨٧ - القنصل العام للولايات المتحدة فى
سوريا ٢٨٨ - مرتب القنصل ٢٨٨ - تنظيم القنصلية ٢٨٨ - الترجمان
٢٨٩ - تلاميذ اللغات الشرقية ٢٨٩ - إعادة تنظيم القنصلية ٢٨٩

٤ - تقرير دوهاميل : ٢٩١

(١) السكونت دوهاميل ٢٩١

(ب) مصدر التقرير ٢٩٦

(ج) موضوعات التقرير ٢٩٦

(د) نص التقرير ٢٩٦

بيان مدعم بإحصاءات عن مصر (الوصف - السطح -

المناء) ٢٩٧ - المناخ والأمراض ٣٠٠ - السكان ٣٠٢

-- الثروة النباتية والزراعية ٣٠٦ - الثروة الحيوانية

وتربية الماشية ٣١٤ - الثروة المعدنية ٣١٦ - النظام

الإدارى ٣١٧ - التقسيم الإدارى ٣٢٤ - الصناعة الآلية

٣٢٥ - التجارة ٣٣٢ - التعليم العام ٣٣٦ - الجيش

٣٤٠ - القوة البحرية ٣٤٤ - الضرائب والإيرادات

٣٤٧ - المصروفات العامة ٣٥٤ - الحاجة ٣٥٦

٥ - تقرير بورنج : ٣٦١

(١) جون بورنج ٣٦١

(ب) مصدر التقرير ٣٧١

(ج) موضوعات التقرير ٣٧٢

(د) نص التقرير ٣٧٧

نظرة عامة : ٣٧٧

عيوب الإحصاءات في بلاد الشرق ٣٧٨ - عيوب

الإحصاءات عامة ٣٧٩ - الوثائق الواردة في الملحق

٣٧٩ - آراء متناقضة عن مصر وحكومتها ٣٧٩ -

أهمية مصر وسوريا من الناحية التجارية ٣٨٠ - الموقع

الجغرافى ٣٨٠ - عدد السكان ٣٨٠ - التقاليد الإسلامية

تقف في سبيل تعداد السكان ٣٨١ - محاولات الباشا لعمل

إحصاء ٣٨١ - ما يفترض عمل الإحصاء من صعوبات

٣٨٢ - كثرة النسل عند المصريين ٣٨٢ -

- التجنيد ٣٨٣ - مرض الحنين إلى الوطن ٣٨٣ - الزواج
 ٣٨٤ - الوفيات ٣٨٤ - أجناس السكان ٣٨٥ -
 الفلاحون ٣٨٥ - القبط ٣٨٧ - الترك ٣٨٩ - البدو
 ٣٩٠ - الأرمن ٣٩٢ - الزواج ٣٩٢ - سائر الأجانب
 ٣٩٢ - عدد سكان الإسكندرية ٣٩٣

الزراعة : ٣٩٣

- مسح الأراضي ٣٩٣ - حقوق الملكية ٣٩٤ - الغلات
 الزراعية ٣٩٥ - توزيع الأرض ٣٩٥ - تربة مصر ٣٩٦ -
 زحف الصحراء ٣٩٦ - الخماسين ٣٩٦ - الجراد ٣٩٦ -
 فيضان النيل ٣٩٧ - النيل ٣٩٧ - الأرض الزراعية ٣٩٨ -
 أثر التجنيد ٣٩٨ - الإنتاج الزراعي ٣٩٨ - الأسواق ٣٩٩ -
 عدم انتظام الفيضان ٣٩٩ - العطبرة ٤٠٠ - الترع ٤٠٠
 الآبار ٤٠٠ - توزيع المحصولات ٤٠٠ - الزراعة بطريق
 الإيجار ٤٠١ - كسل المصريين ٤٠١ - تضامن النواحي
 في دفع الضرائب ٤٠٢ - الاحتكارات والنفوذ
 القنصلي ٤٠٢ - مصلحة الحكومة ٤٠٣ - العمل على
 إفقار الزراع ٤٠٣ - حالة الزراعة في مختلف الجهات ٤٠٣ -
 الفيوم ٤٠٣ - النيلة ٤٠٤ - ضريبة الأرض ٤٠٤ -
 أسيوط ٤٠٤ - إسنا ٤٠٥ - استقرار البدو ٤٠٥ - غلات
 مصر ٤٠٦ - القمح ٤٠٧ - الذرة ٤١١ - الأرز ٤١١ - التبغ
 ٤١١ - القطن ٤١٢ - الحرير الخام ٤١٥ - السكر ٤١٧ -
 الروم ٤٢٠ - العسل الأسود ٤٢٠ - النيلة ٤٢٠ -
 الأفيون ٤٢١ - الزيوت النباتية ٤٢١ - النطرون ٤٢٢ -
 ماء الورد ٤٢٢ - عطر الورد ٤٢٣ - البلح ٤٢٤ -
 الفوة ٤٢٤ - النبيذ ٤٢٤ - الأشجار ٤٢٤ - الليف ٤٢٥ -
 البصل ٤٢٦ - فلاحه البساتين ٤٢٦ - تجارب مستر

صفحة

- تربل ٤٢٧ — الآلات البدائية ٤٢٩ — ملح البارود ٤٣٠ —
معامل تكرير ملح البارود ٤٣١ — البارود ٤٣١ —
الجير ٤٣٢ — الملح ٤٣٢ — الفخار ٤٣٢

الصناعة في مصر : ٤٣٣

- الجاليات الأوربية ٤٣٥ — الخسائر التي نجمت عن إدخال
الصناعة ٤٣٥ — الصناعة المصرية في عام ١٨٢٩، ٤٣٦ —
طريقة مالطة ٤٣٧ — قلعة الكباش ٤٤٠ — قلوب ٤٤١ —
شبين ٤٤١ — المحلة الكبرى ٤٤١ — زفتى ٤٤٢ — ميت
غمر ٤٤٢ — المنصورة ٤٤٢ — دمياط ٤٤٢ — دمنهور وفوة
٤٤٢ — الواسطى وبنى سويف وأسيوط وغيرها من المصانع
٤٤٣ — بركة الفيل ٤٤٣ — بلاق والمنسوجات الصوفية
٤٤٣ — الصوف المصري ٤٤٤ — دوايب الغزل ٤٤٤ —
نتائج التجارب الصناعية ٤٤٤ — المنسوجات القطنية ٤٤٥ —
أسباب فشل التجارب الصناعية ٤٤٦ — ملاحظات عن
الحقائق السابقة ٤٤٦ — الخسائر المالية ٤٤٧ — ديوان
المدارس ٤٤٨ — النشبة ٤٤٨ — مصنع قنا ٤٤٩ —
إسنا ٤٥٠ — إنتاج المصنع وأجور عماله ٤٥١ — الخرافش
والخوض المرصود ٤٥٢ — رتب القطن المستعمل في
المصانع ٤٥٣ — إنتاج الخيوط ٤٥٤ — إدارة المصانع
٤٥٤ — مدى كفاية أبناء العرب ٤٥٤ — الأجور ٤٥٥ —
تصريف الخيوط ٤٥٦ — نفقات النسيج ٤٥٧ —
الطرايش ٤٥٨ — السجاجة يدورأى الباشا في الصناعة ٤٥٨ —
مسابك الحديد ٤٥٩ — الأسلحة ٤٥٩ — عمال بلاق ٤٦٠
دار الصناعة في القاهرة ٤٦٠ — مستر هولرويد في النوبة ٤٦١
مصادر السمك ٤٦١ — الإيرادات ٤٦١ — ميزانية عام

صفحة

الضرائب :	...
ضريبة الأرض ٤٦٥ — الضرائب المتأخرة على الفلاحين ٤٦٥	
نقل الأراضي من يد إلى أخرى ٤٦٥ — التخلي عن الأراضي	
٤٦٦ — الاحتكارات ٤٦٦ — الإيرادات قابلة للزيادة ٤٦٧	
تدليس الحكومة ٤٦٨ — مفاصrat الحكومة ٤٦٨ —	
التهب في جمع الضرائب ٤٦٩ — الامتناع عن دفع الضريبة	
٤٦٩ — الدين العام لا وجود له ٤٧٠ — أراضي المساجد	
٤٧٠ — موارد رجال الدين المسيحيين ٤٧٠ — الحالة المالية	
بوجه عام ٤٧١	

الإدارة :	...
النظار (الوزراء) ٤٧١ — الديوان الخديوي ٤٧٢ —	
موظفو الأقاليم ٤٧٢ — مراتبات الأوربيين ٤٧٢ — إنجاز	
الشئون العامة ٤٧٢ — كثرة التغيير والتبديل بين	
الموظفين ٤٧٣	

الجيش :	...
إدخال فنون الحرب الأوربية ٤٧٣ — بكوات الممالك ٤٧٣ —	
الضباط الفرنسيون في مصر ٤٧٤ — الفلاحون ٤٧٤ —	
البدر ٤٧٤ — الكولونيل سيف ٤٧٥ — عدد الجيش ٤٧٦	
الضباط المعظام ٤٧٦ — مراتبات رجال الجيش ٤٧٦ — الزي	
المسكري ٤٧٧ — البنادق ٤٧٨ — فوضى التجنيد ٤٧٨ —	
تشويه الأجسام لتفادي التجنيد ٤٧٨ — الفرسان غير	
النظاميين ٤٧٩ — مدرسة الفرسان ٤٨٠ — مدرسة	
المدفعية ٤٨٠	

البحرية :	...
بقاء السفن ٤٨١ — القانون البحري ٤٨١ — ضباط البحر	

الفرنسيون ٤٨١ — الملاحون من أبناء العرب ٤٨٢ —
المستشفى البحري ٤٨٢ — الأمراض ٤٨٢ — مصنوعات
الجيش ٤٨٣

المصانع الحكومية :

الترسانة ٤٨٣ — أجور العمال ٤٨٤ — قلة اكتراث أبناء
العرب ٤٨٤ — دار الصناعة بالإسكندرية — تقرير مستر
جالوى ٤٨٥ — الأحواض الجافة ٤٨٩ — عمال الترسنة
وأجورهم ٤٨٩

القنطر الخيرية : ٤٩١

الآلات المائية ٤٩٢

الخط الحديدي بين القاهرة والسويس : ٤٩٢

الرغبة في إنشاء طريق من الإسكندرية إلى القاهرة ٤٩٣

لجنة الآثار العامة ٤٩٣

التجارة :

المحاسبة العامة ٤٩٤ — الواردات والصادرات ٤٩٦ —

تقرير مستر ثربورن عن تجارة مصر ٤٩٨ — الصادر من

القطن من ١٨٢٢ إلى ١٨٣٧، ٥٠٦ — التجارة بين مصر

والهند البريطانية ٥٠٧ — ما يحتمل أن تكون عليه التجارة

مع الهند في المستقبل ٥٠٧ — التجارة مع دول البحر

الأحمر ٥٠٧ — صادرات بلاد العرب ٥٠٨ — تجارة

إفريقية ٥٠٨ — الاتجار مع داخل إفريقية ٥٠٩ — الملابس

الشرقية ٥١٢ — المصنوعات المستوردة ٥١٢ — سمعة التجارة

في عالم التجارة ٥١٣ — طريقة المساومة ٥١٣ — امتيازات

الباب المالي ٥١٣ — مساوى التعريفة (في عام ١٨٣٥) ٥١٤

اعتدال الرسوم الجمركية بوجه عام ٥١٤ — مستقبل تجارة

المرور ٥١٤ — أثر الاتصال المباشر بالهند عن طريق مصر ٥١٥

الحاجة إلى ثغر مصرى ٥١٥ — الإسكندرية غير ملاءمة ٥١٦
السفن البخارية وسيلة الاتصال ٥١٦ — البواخر
الفرنسية ٥١٦ — البواخر النمساوية ٥١٧ — ترعة الحمودية ٥١٧
من المطف إلى بلاق ٥١٧ — الملاحة النيلية ٥١٨ — السفن
النيلية ٥١٨ — الصحراء ٥١٩ — الخط الحديدى ٥١٩ —
بواخر البحر الأحمر تمون بالفحم من القاهرة ٥٢٠ — وجهة
نظر انباشا فى الطريق البرى ٥٢٠ — تجارة البن اليمنى
٥٢٠ — سهولة المواصلات ٥٢١ — بريد الحكومة بين
القاهرة والإسكندرية ٥٢١ — بريد التجار ٥٢١ — البريد
الحكومى ٥٢١ — تجارة الإسكندرية ٥٢٢ — السفن التى
قدمت إلى الإسكندرية والسفن التى غادرتها فى ١٨٢٦ ،
١٨٣٦ ، ١٨٣٧ ، ٥٢٣ — أثمان المأكولات فى الإسكندرية
٥٣٠ — عوائد الدخولية ٥٣٠ — أجور الشحن فى
الإسكندرية ٥٣٠ — الأسعار الجارية ٥٣١ — أسعار
الكببوى ٥٤١ — سعر النقد ٥٤١ — قائمة بأسماء التجار المقيمين
فى الإسكندرية ٥٤٢ — قائمة بأسماء القناصل وكبار
الملحقين فى مدينة الإسكندرية ٥٤٥ — دمياط ورشيد
٥٤٦ — الأرز ٥٤٦ — تجارة القاهرة ٥٤٦ — سعر
الفائدة ٥٤٦ — القروض ٥٤٧ — الأوزان والمقاييس
والمكاييل المصرية ٥٤٧ — النقود (العملة — المحاسبة —
النقود المتداولة) ٥٤٨

٥٤٩ ... : الرى وتجارة الرقيق

الغزوات ٥٤٩ — تقرير مستر هولرويد ٥٥٠ — ضحايا
الغزوات من العبيد ٥٥٢ — متاعب الصحراء ٥٥٣ —
مخادعة الأحباش ٥٥٣ — سوق الرقيق فى أسيوط ٥٥٤ —
قوافل دارفور ٥٥٤ — قافلة فى عام ١٨٢٧ ، ٥٥٥ — الرسوم
المفروضة على استيراد الرقيق ٥٥٥ — تجارة الرقيق فى بلاد

- النوبة ٥٥٥ — بربر ٥٥٦ — الآباء يسلّمون أبناءهم للرق
 ٥٥٧ — أمان العبيد ٥٥٧ — الخرطوم ٥٥٨ — سنار
 ٥٥٨ — بلاد السودان ٥٥٩ — خصى الذكور ٥٥٩ —
 الرسوم المفروضة على الرقيق في كردفان ٥٦٠ — الرسوم
 المقررة على العبيد ٥٦٠ — معاقبة العبيد ٥٦٠ — أثر
 المسيحيين من تجار الرقيق في المسلمين والوثنيين ٥٦١ —
 الحروب الحبشية ٥٦١ — تجارة الرقيق لاتعود بربح ٥٦١ —
 تجارة الرقيق تقضى على الزراعة ٥٦٢ — العبيد المشتغلون
 بالزراعة ٥٦٢ — العبيد في بلدة المطف على النيل ٥٦٣ —
 في بلدة القرنة ٥٦٣ — في فرشوط ٥٦٤ — في قنا ٥٦٤ —
 في أسوان ٥٦٥ — سفن الرقيق في نهر النيل ٥٦٦ —
 المساواة بشأن الرقيق ٥٦٦ — التشريع الإسلامى بشأن
 العبيد ٥٦٦ — العبيد في مأمن من التجنيد ٥٦٧ — العبيد
 يمسون ذكريات الطفولة ٥٦٧ — التمييز بين الألوان في
 مصر ٥٦٨ — النوبيون في السفن النيلية وفي القاهرة ٥٦٨ —
 تمصّب العبيد وأخلاقهم ٥٦٨ — الخلق الإفريقى ٥٦٩ —
 عدد العبيد ٥٦٩ — كثرة الوفيات بين العبيد ٥٦٩ —
 أسواق الرقيق ٥٧٠ — العبيد الأحباش ٥٧١ — الرقيق
 الأبيض ٥٧١ — سوق الرقيق في القاهرة ٥٧٢ — سمسرة
 الرقيق ٥٧٤ — سوق الرقيق بالإسكندرية ٥٧٤ — غذاء
 العبيد ٥٧٤ — نقل الحجاج يؤدى إلى الإقبال على شراء
 الرقيق ٥٧٥ — الخصيان ٥٧٥ — أثر الرق في أحوال
 السكان ٥٧٦ — الوسائل التى اتخذت لإلغاء تجارة الرقيق
 ٥٧٦ — عرض الأمر على الباشا ٥٧٧ — من الكولونيل كامبل
 إلى اللورد بليرستون ٥٧٩ — رسالة أرتين بك إلى الكولونيل
 كامبل ٥٨١ — رسالة محمد على إلى خورشيد باشا ٥٨٢ —
 رسالة الفيكونت بليرستون إلى الكولونيل كامبل ٥٨٣ —

رسالة اللورد إلهرستون إلى الكونت سياستياني ٥٨٣ —
 ملائمة الظروف لإلغاء الرق ٥٨٤ — انخفاض الأسعار
 ٥٨٥ — إقامة وكلاء من الإنجليز في إفريقيا الشرقية
 ٥٨٥ — خلاصة الموضوع ٥٨٦ — مقدار العبيد المصدرين
 من إفريقيا إلى الأسواق الإسلامية ٥٨٦ — ورود العبيد
 إلى مصر ٥٨٦ — مصر أرخص سوق للرقيق ٥٨٧ —
 ضعف الإقبال على اقتناء العبيد في بلاد العرب ٥٨٧ —
 مواطن الرقيق ٥٨٧ — قنص الرقيق ٥٨٧ — التجارة
 المشروعة يمكن أن تحمل محل الرقيق ٥٨٨ — المفاوضات
 المباشرة قد يكون لها أثرها في الباشا ٥٨٩ — المفاوضات مع
 الحبشة ٥٨٩ — لا يمكن استرقاق المسلمين بحكم القانون
 ٥٩٠ — لا يمكن إلغاء تجارة الرقيق إلا بزراعة الأرض
 والاتجار في حاصلاتها ٥٩٠ — إمام مسقط ٥٩١ —
 استخدام الرقيق في العمل بالحقول ٥٩١

الطاعون ٥٩١ :

المجلس الصحي بالإسكندرية ٥٩٢ — انتشار الطاعون
 ٥٩٢ — ما أخذ من تدابير ٥٩٣ — ظهور الطاعون في
 الأديرة اليونانية ٥٩٣ — وفاة قبودان تركي ٥٩٤ — الوباء
 في فوة ٥٩٤ — انتشار الطاعون في القرى ٥٩٤ —
 معارضة الأهالي ٥٩٤ — الطاعون من ١٨٢٨ إلى ١٨٣٧ :
 ٥٩٥ — الطاعون في ١٨٢٦ : ٥٩٥ — الوجه البحري
 ٥٩٥ — وفيات الطاعون في عام ١٨٣٤ ص ٥٩٥ —
 حالات الطاعون في عام ١٨٣٥ ص ٥٩٦ — حالات الطاعون
 في عام ١٨٣٦ ص ٥٩٩ — حالات الطاعون في عام ١٨٣٧
 ٦٠١ — الأمراض العادية في عام ١٨٣٨ ص ٦٠٤ —
 حالات الطاعون من ١٨٣٤ — ١٨٣٨ ص ٦٠٥ — المهاجر
 الصحية لم تمنع الطاعون ٦٠٦ — اقتراحات مستر ثربورن

٦٠٦ — الطاعون في عام ١٨٣٨ من ٦١٠ — المجلس
الصحي بالإسكندرية ٦١٢

المادة الاقتصادية : ٦١٦

ديوان التجار ٦١٦ - مصرف في القاهرة ٦١٦ - النقابات
في القاهرة ٦١٧ - النقابة تحمي أعضائها ٦١٧ - الإجراءات
الحكومية ٦١٧ - القناصل ٦١٨ - معرفة لغة البلاد
أمر واجب ٦١٩ - الحاجة إلى مدارس اللغات ٦١٨ - الحماية
الانصالية ٦١٨ - ائمان السلع ٦٢٠ - ارتفاع الأسعار
٦٢٠ - المسابس ٦٢١ - المواد المستهلكة ٦٢١ -
المقادير المستهلكة ٦٢٢ - التفريخ ٦٢٢ - الأجور
٦٢٣ - الصناعات الآلية ٦٢٣ - تنفيذ الأعمال على نحو
سليم ٦٢٣ - العمل المشترك ٦٢٣

الاقسام الجغرافية : ٦٢٤

اقسام مصر الإدارية ٦٢٤ - النظار ٦٢٦ - أعضاء المجالس
الشورية ٦٢٧ - الإدارة العامة ٦٢٧ - حكومة القاهرة
٦٢٧ - شيخ البلد ٦٢٧ - الشرطة ٦٢٧ - حكومة
الإسكندرية ٦٢٨ .

القضاء : ٦٢٨

تصريف الشئون القضائية ٦٢٨ - المحكمة ٦٢٨ - القرآن
مرجع القوانين ٦٢٨ - احترام القرآن ٦٢٩ - الاتصال
بالحریم أمر لا سبيل إليه ٦٢٩ - التمجيل بالعقوبة ٦٢٩ -
ذكر بعض القضايا ٦٣٠ - عدد حوادث الشق ٦٣١ -
ضمان الممتلكات ٦٣٢ - التمسب الديني ٦٣٢ -
السكنائس القبطية ٦٣٢ - حق الملكية ٦٣٣ - الملكية
المكتسبة بطول المدة ٦٣٣ - الأملاك المحبوسة على المساجد
٦٣٤ - ملاك العقار من الإفرنج ٦٣٤ - الامتيازات
٦٣٤ - ممتلكات الإفرنج في الوقت الحاضر ٦٣٤

لجنة تنظيم الاسكندرية : ٦٣٥

إزالة الجبانات ٦٣٦ — الآثار القديمة ٦٣٦

التعليم : ٦٣٦

شورى المدارس ٦٣٧ — المدارس في مصر ٦٣٧ —

مدارس الهندسة ٦٣٧ — الخوض لنظام واحد في التعليم

٦٣٨ — الأساتذة والتلاميذ ٦٣٨ — « التعمينات »

٦٣٨ — المدارس التجهيزية والخصوصية ٦٣٩ — المدارس

الابتدائية ٦٣٩ — مدة الدراسة ٦٣٩ — مكاتب المبتدیان

٦٤١ — المدارس التجهيزية ٦٤٣ — « الهندسة »

٦٤٥ — مدرسة « البيادة » ٦٥٥ — مدرسة « السوارى »

٦٥٥ — مدرسة « الطوبجية » ٦٥٧ — مدرسة الأسن

٦٥٨ — مدرسة الطب ٦٥٨ — مدرسة الطب البيطرى

٦٦٠ — التعليم الإجبارى ٦٦٠ — حالة التعليم بوجه

عام ٦٦٠ — عقبات في الطريق ٦٦١ — أثر الأوربيين

٦٦١ — زيارة المدارس ٦٦٢ — حلوان ٦٦٢ — جرجا

٦٦٢ — إسنا ٦٦٣ — قنا ٦٦٤ — المدارس الأخرى

٦٦٤ — المعاهد الدينية ٦٦٤ — المدارس القبطية ٦٦٥ —

المدارس الإنجليزية ٦٦٦ — السى في سبيل تعليم البنات

٦٦٧ — المدارس الطبية ٦٦٨ — تقرير كلوت بك عن

المدارس الطبية ٦٦٨ — المستشفيات الأهلية ، المارستان

٦٧٥ — استسلام أبناء العرب ٦٧٦ — الكتب المطبوعة

في القاهرة ٦٧٧ — أمان الكتب ٦٨٠ — الترجمة ٦٨٣ —

الصحافة الشرقية ٦٨٤ — وسائل التسلية عند المصريين ٦٨٤

تاريخ محمد على وأهله : ٦٨٥

الدين الاسموى : ٦٩٢

القسامح في ممتلكات محمد على ٦٩٣ — السيمحيون في أمان

٦٩٣ — الإمان بالقضاء والقدر ٦٩٤ — البطء في إحداث

صفحة

التغيير ٦٩٥ — مظاهر الإصلاح ٦٩٥ — آداب الشرقيين ٦٩٥

الترك :

فضائل الأتراك ٦٩٦ — غيوب الحكم ٦٩٦ — التغيير في

تركيا ٦٩٧ — « المنانلي » في مصر ٦٩٧ — الأحقاد

التركية ٦٩٨

أثر الفرنسيين : ٦٩٨

القومصرية المصرية :

أخلاقهم ٦٩٨ — توقيع السن ٦٩٩ — الفلاحون

٦٩٩ — نقائص أبناء العرب ٦٩٩ — عادة تأجيل الأعمال

٧٠٠ — بقاء أحوال الفلاحين على ما هي عليه ٧٠٠ —

موازنة بين الحكم الحالي والحكم في عهد المماليك ٧٠٠

نفسه سرفوع إلى الحكومة المصرية : ٧٠٠

المضي في طريق الإصلاح ٧٠٤

الموضوع : ٧٠٥

ملحق ١ تقرير الكولونيل كامبل ٧٠٥ — ملحق ٢ أسئلة

موجهة إلى حكومة مصر ٧١٨ — ترجمة تقرير لسيادة مختار

بك ناظر المعارف العمومية بمصر ٧٢١ — ملحق ٣ تقرير

أحد المهندسين الميكانيكيين الإنجليز عن الصناعة وحالة الطبقة

العامة في مصر ٧٣١ — ملحق ٤ تقرير أحد الصناع الإنجليز

من الصناعة والزراعة في مصر ٧٤٠ — ملحق ٥ تقرير

آرثر هولرويد عن النوبة والسودان وكردفان ٧٤٧ —

ملحق ٦ ملاحظات عن الطاعون ونظام الحجر الصحي في

في بلاد الشرق ٧٤٧

٩ — تقرير كامبل : ٧٤٨

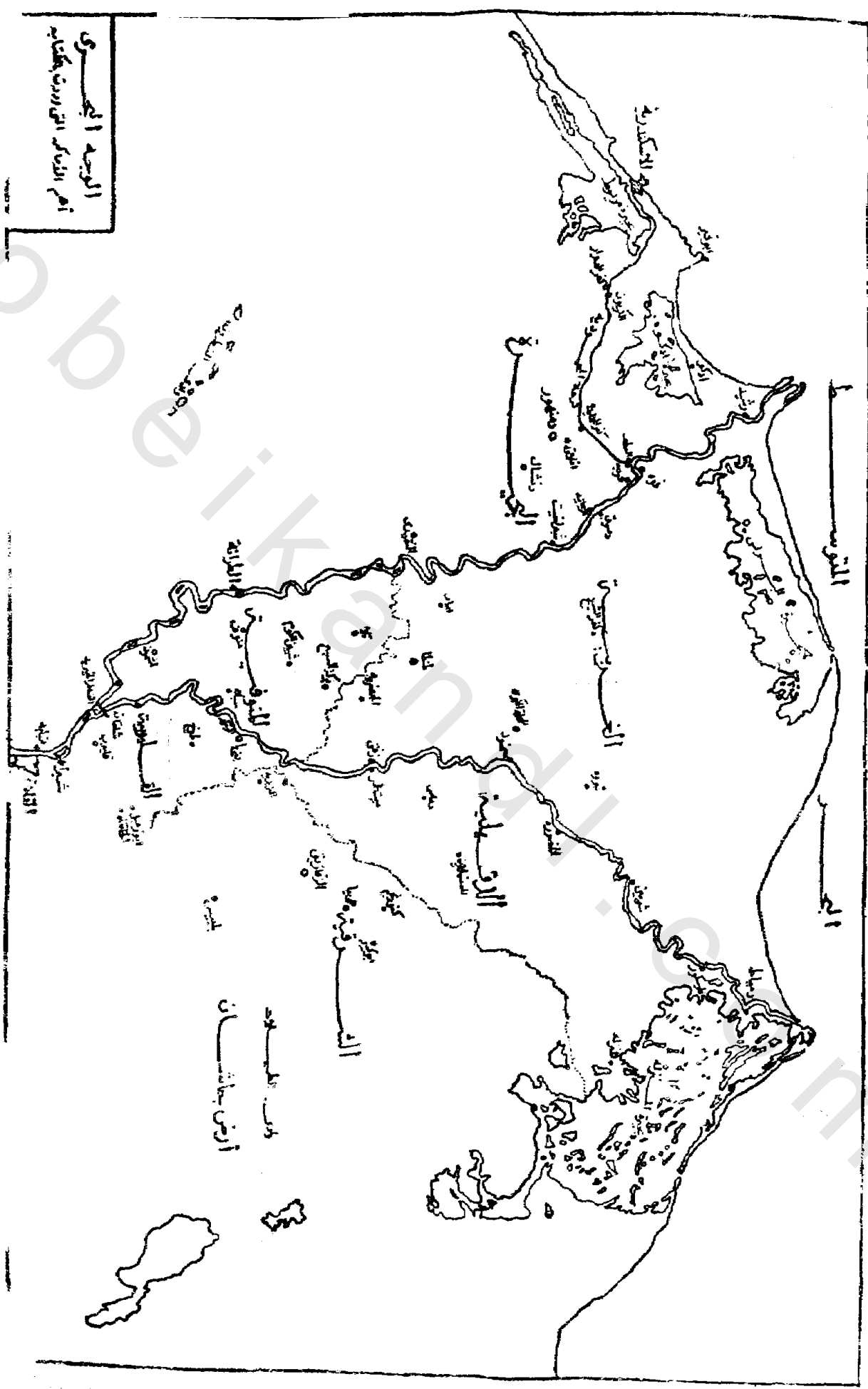
(أ) ياتريك كامبل ٧٤٨

(ب) مصدر التقرير ٧٥٥

صفحة

(ح) موضوعات التقرير	٧٥٥
(د) نص التقرير	٧٥٥

ملاحظات عامة ٧٥٥ — السياسة الزراعية وإدارة الأراضي
٧٦٨ — الصناعات ٧٧٧ — المالية ٧٨٣ — الإيرادات
٧٨٣ — المصروفات ٧٨٥ — حكومة مصر ٧٨٨ — عدد
السكان ٧٨٨ — الجيش ٧٩٠ — البحرية ٧٩١ — الجمارك
والاحتسار ٧٩٣ — التعليم ٧٩٣ — الترع ٧٩٣ —
التحسينات العامة ٧٩٤ — « البوسطة » ٧٩٥ —
الشرطة ٧٩٥ — الدين والتسامح ٧٩٦ — الباشا وأمرته
٧٩٧ — طريق الهند ٧٩٨



الوجه البحري
أهم المدن التي وردت بالكتاب

القسم الاول

العرضه التاريخي

١ - فائحة القول : محمد على بين ماديه وفاديه

اختلف الناس في تقدير أعمال محمد على كما هي عاداتهم في شأن سواء من عطاء الرجال ، « ففهم » -- على ما يقول بريس دافين Prisse d'Avennes ^(١) -- « من رأى فيه ذلك البطل الذى استطاع أن يعيد الحياة إلى مصر ويجعل منها بلدا له حظ من الحضارة والمدنية ومنهم من رأى فيه ذلك المعاصر الحاذق الذى سعى في سبيل الحكم ليستأثر بكل سلطة ويستغل الباشوية التى دانت لسلطانه استغلالا يحقق مصلحته الشخصية وحدها » وكان من الطبيعي أن يعتمد فريق المادحين إلى الإشادة بذكر ما تم على يديه من إصلاحات والتحدث عما بذله من جهود ، حتى ينهض بتلك البلاد التى ظل يسوس أمورها نيافا وأربعين عاما . أما فريق القادحين ، فقد حاول الخط من قيمة هذه الجهود وتلك الإصلاحات ، ناظراً إلى الباشا من خلال منظار أسود ؛ « لأن هذا دائماً نصيب الرجل الذى ترفعه العناية الإلهية فوق أقدار الرجال » كما يقول مانجان Mengin ^(٢) .

وكثيرا ما دون الذين عاصروا الباشا من أولئك وهؤلاء آراءهم في رسائل وافية وتقارير ضافية ، انتفع بها المؤرخون والكتاب الحديثون في تقدير أعمال محمد على تقديرا أدنى إلى الحق وأنأى عن الغرض ؛ لأن مرور قرن من الزمان أو ما هو دون ذلك بقليل على وفاة الباشا كفيفيل بأن يقضى على كثير من البواعث الشخصية التى تفسد على الناس أحكامهم ؛ إذ تميل بهم إما إلى جانب التحامل وإما إلى جانب المحاباة .

ولما كانت كتابات الذين عاصروا الباشا وراقبوا تصرفاته عن كسب هي النبع الأول الذى نستقى منه معلوماتنا عن الوالى وحالة مصر في عهده ؛ فإن الوقوف على ما تضمنته تلك الكتابات من مختلف الآراء أمر لا مناص منه ولا محيد عنه ، وقد أصدر « جان مارى كاريه » Jean-Marie Carré ، في عام ١٩٣٢ كتابا عنوانه « السائحون والكتاب الفرنسيون في مصر » ^(٣) ، يجد القارئ بين دفتيه كثيرا من الحقائق والآراء التى تساعد على فهم ما اصطفت طائفة كبيرة من المعاصرين الذين تصدوا للحكم على أعمال الباشا من طرائق وأساليب .

(١) مهندس فرنسى كانت له آراء ومقترحات بشأن مشروع القناطر الخيرية .

(٢) معاصر فرنسى من المعجبين بمحمد على .

(٣) Voyageurs et Ecrivains Français en Egypte (2 vols.) (1932).

على أنه مهما انفرجت مسافة الخلف بين أولئك المعاصرين من الكتاب ، فقد اتفق أكثرهم على أن محمد على كان يهدف إلى النهوض بتلك البلاد التي أسلمته الأقدار مقاديرها عساء يستطيع أن يبيوئها بين الأمم الراقية مكانا كريما ، وليس من شك في أنه أوفى على غايته بفضل ما قام به من ضروب الإصلاح والتعمير .

٢ - المصلح المستنير

كان الوالى العظيم من أولئك الذين اصطاح المؤرخون على وصفهم بالحكام المصلحين المستنيرين الذين يأخذون على عواتقهم الاضطلاع بأعباء الحكم وتحمل تبعاته ، لاحبا في إشباع غريزة السيطرة أو تحقيق مصلحة خاصة ، بل رغبة في الإشراف الجدى على كل ماله مساس بحياة الأفراد من قريب أو من بعيد ؛ حتى يمكن توجيههم إلى ما فيه إعلاء شأن الدولة . ولما كان الاستئثار بالسلطة من أخص سمات الحكومات المستنيرة ، فقد غلبت المركزية على طريقة الحكم في عهد محمد على ، غير أن الباشا رغم عبقريته التي يعترف لها بها جميع المؤرخين لم يكن مبتكرا لهذا النظام المركزى ، إذ ظلت الملكيات المصاحبة للمستنيرة دعامة التنظيم السياسى في أوروبا حتى انفجر بركان الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ ، وكانت محاولات الطبقة الوسطى (أى طبقة البورجوازي) من أجل الاشتراك في الحكم وإنشاء الحكومات الدستورية والبرلمانية ما تزال في مراحلها البدائية في جميع الدول الأوروبية ، عدا إنجلترا التي استنطاعت إجراء الإصلاح النيابى المعروف في عام ١٨٣٢ بعد تاريخ دستورى حافل

وكما أن الحكومات المصلحة المستنيرة شيدت أنظمتها الإدارية على أساس المركزية ، فقد أخذت في شئونها الاقتصادية بالنظام التجارى The Mercantile System ، وظلت تعتمد عليه في إنعاش نشاطها الاقتصادى واستثمار مواردها الداخلية وإنماء علاقاتها التجارية مع غيرها من البلدان المجاورة حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر . وترجع أصول هذا النظام إلى وقت ظهور الرأسمالية على أيدي الطبقة المتوسطة . وخلاصته أن الدولة يجب أن تصدر إلى جاراتها أكثر مما تستورد منها ؛ لأن دخل الدولة يزيد بقدر من المال يوازى الفرق الناتج عن زيادة الصادرات على الواردات ، ويمتبر هذا الفرق ربحا للدولة المصدرة وخسارة على الدولة المستوردة ، ودليلا على أن الميزان التجارى في مصلحة الأولى وضد مصلحة الثانية . ومن قواعد النظام التجارى أن تحاول الدولة الاكتفاء بمواردها الذاتية

حتى لا تستورد شيئاً من الخارج ، فيمتنع بذلك تسرب المال منها إلى بلاد أخرى ، ولما كان هذا النظام يقوم كما هو واضح على تشجيع التصدير بكل الوسائل والحد من الاستيراد بشتى الطرق ، فقد اقترن بإقامة الحواجز الجمركية العالية وفرض المكوس وغير ذلك من الأمور التى يقتضيها العمل بمبدأ حماية التجارة ، ولم يخفف من قيود هذا المبدأ سوى ظهور جماعة الفزيوكرات القائلين بحكم الطبيعة ، والذين أوجزت مبادئهم فى العبارة المشهورة « دعه يعمل ، دعه يمر » *Laissez faire, Laissez passer* ؛ إذ كان أولئك « الطبيعيون » يرون إطلاق حرية التجارة وفتح أبواب المنافسة فى ميدانها ، وبذلك صاروا طليعة من وضعوا علم الاقتصاد الحديث الذى يعتبر آدم سميث *Adam Smith* عن حق مؤسسه الأول بفضل كتابه المعروف « ثروة الأمم » ، فقد نشر هذا الكتاب للمرة الأولى فى عام ١٧٧٦ ، وقدر لما احتواه من الآراء والمبادئ الاقتصادية الحرة الذبوع والانتشار فى القارة الأوروبية على يد الفرنس « ساي » *J. B. Say* ، ذلك الرجل الذى أخذ على عاتقه ناشراً وكاتباً ثم أستاذاً للاقتصاد السياسى فى « السكوليج دى فرانس » أن يبسط تلك المبادئ والآراء ويعرضها فى صورة تقرّبها من أفهام الجمهور وتستوعى انتباه العلماء ورجال الدولة ، فكان لذلك أكبر الأثر فى تقويض دعائم النظام التجارى ، لا سيما وأن الانقلاب الاقتصادى كان يقتضى تدبير وسائل جديدة لسد حاجات الصناعة الحديثة الناشئة ، غير أن زوال ذلك النظام كان يسير بخطأ وثيدة وانية . وإذا كانت هذه هى الحال فى أوربا فلم يكن غريباً إذاً ومصر بعيدة عن ميدان الانقلاب الصناعى ، أن يأخذ محمد على — بحجارة لروح العصر — بالنظام التجارى فى سياسته الاقتصادية ، كما اعتمد على المركزية فى نظام حكومته الأبوية (الباترياركية) حتى صار كما يقول « بوالصمت » *Boisilecomte* الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر الوحيد فى مصر .

٣ - صعوبات الإصلاح

على أن الباشا إذا كان قد استمسك بالمركزية وبالنظام التجارى لما بسطناه من أسباب ، فإن ثمة عوامل أخرى جعلت اتباع هذه السياسية الإدارية والاقتصادية أمراً لا معدى عنه ، وكانت ظروف البلاد نفسها من أهم تلك العوامل ، ذلك بأن مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن الذى يليه كانت أسوأ الممتلكات العثمانية حالاً باستثناء العراق ، فقد أصبح ما يقرب من ثلث الأراضى الزراعية فى الوجه البحرى غير صالح للزراعة ، إذ طغت الرمال

على القنوات والترع وسائر المجارى المائية الصغيرة حتى انطمرت ، ولم يكن ثم أحد يعنى بتطهيرها أو إعادة شقها ، وزاد الحالة سوءاً اعتماد الحكومات المتعاقبة ورجالها على الضرائب الباهظة للإئفاق على شئون الدولة وسد مطالب ذوى الجاه والنفوذ ، ولم يجد الفلاحون إزاء ذلك وغيره من فادح الأعباء وصارخ المظالم ، مناصاً من هجرة قراهم ودمسا كرمهم ، حتى أقفرت من سكانها جهات كالفيوم اشتهرت بخصب أرضها ووفرة خيراتها .

وهناك مسألة أخرى هى أن أهل البلاد من المصريين كانوا قد ألفوا حياة الكسل والتراخي ، وصاروا لا يؤمنون بأن للحياة مثلها العليا التى يجدر بكل شعب حتى أن يهدف إليها ، فكان لا يعينهم سوى تحصيل قوت يومهم والابتعاد بكل وسيلة عن طريق الحكم الظالمين ، ولم يكن الفلاح يعرف ما يجب عليه أن يدفعه للحكومة أو لأية هيئة من هيئاتها أو لأى رجل من رجالها ، ولا ما يحق له أن يستبقيه لنفسه أو ترضى الحكومة بإبقائه له ولأسرته ، بل كان يعرف كما يعرف أهل البلاد جميعاً أن الظلم أمر عادى ، وأن العدالة رهن بما يقدم فى سبيلها من رشوة ، وقد نجم عن ذلك كله أن صار المصريون لا يعبئون بنوع الحكومة التى تقوى شئونهم لا يضيرهم أن يعزل أحد الولاة أو يصل أحد البكوات إلى صرنية « الشيخة » ، ولا يسرهم أن يحجى وال جديد أو أن ينزع المشيخة بيك آخر ، وهكذا بات العمل على إحياء نفوس المصريين ورفع مستوى تفكيرهم ، أمراً لا معدى عنه إذا أريد السير فى طريق الإصلاح .

ولا شك فى أنه مما يسهل مهمة كل مصلح أن يلقى معاونة صادقة من جانب أهل البلاد أو شطر كبير منهم ، كما يتمدر عليه الإصلاح إذا لقي معارضة من ناحيتهم سواء أ كانت هذه المعارضة إيجابية حينما يثورون عليه ، أو سلبية حينما ينفضون من حوله لا يحركون ساكناً لمؤازرته ، بل ينظرون بعين الريبة إلى كل ما يأتى من أعمال ، وتصدر هذه المعارضة غالباً عن الجهل ، وهو ما كان يشكو منه محمد على ، فقد أظهر فى أحد أحاديثه مع « بورنج » Bowring ، شدة أسفه لحالة الجهل الخيم على ربوع البلاد ، إلى حد جعله يأبى على معاصريه أن يوازنوا بينه وبين الحكام الأوربيين الذين وجدوا أنفسهم فى بيئات مستنيرة ؛ أما هو فلم يجد من حوله على حد قوله « سوى نفر قليل جداً فى استطاعتهم أن يفهموه ويعملوا بأوامره ونواهيته » .

ولا ريب فى أن الوالى الكبير كان على حق فيما ذهب إليه ، فقد سلخ أهل البلاد من العرب والقبط دهرأ طويلاً وهم يستخرون فى استغلال وطنهم لصالح الأجانب ، ثم انتهى بهم

الأمر لجهلهم إلى الاعتقاد بأن من دواعي الشرف الانصراف عن العمل والمطاول في دفع الضرائب ، إذ كانوا يعتبرون ذلك دليلاً على استقلالهم وبرهاناً على أنه ما تزال لديهم بقية من الشجاعة والنخوة تظهر في عصيانهم أوامر الحكومة .

بيد أن معارضة أهل البلاد لم تكن في الظاهر على الأقل بالشىء الذى يقيم له الباشا كبير وزن ، إذ كان معظم الخطر الذى يهدد إصلاحاته آتياً من ناحية الترك ، الذين اتفقت كلمة المؤرخين أو كادت على أنهم كانوا أشد مراساً في معارضة الباشا من أية جماعة وطنية أو أجنبية أخرى . ويقص المعاصر « هامون » Hamont ، كيف أن عمر بك ، أحد المديرين الأتراك ، استقبله مع آخر من الأطباء البيطريين بناء على أمر من محمد علي ؛ حتى يمطيها تصريحاً يمكنهما من مكافحة وباء الماشية في إقليمه ، فأعطى المدير « لهامون » وصاحبه التصريح المطلوب نزولاً على إرادة الباشا ، ولكنه كتب في التصريح بعد أن أوصى بالرجلين خيراً ، « وإنى أطلب إليكم — مخاطباً من عندهم الأمر — أن تعرضوا عليهما الثيران التى تعرفون أنها مرضت مصادفة ؛ حتى يستطيعا التغلب على الشر بالأدوية التى يقولان إنهما يحملانها معهما ، ومنعاً لإحداث أى تأخير في رحلتهما ، يجب عليكم ألا تعرضوا عليهما من الحيوان ما جاءه المرض من عند الله ؛ لأن الأمراض التى من هذا النوع الأخير لا تستطيع قوة بشرية أن تعمل شيئاً للقضاء عليها » . وقد علق المعاصر « جسكيه » Guisquet على هذه القصة بقوله ، « إن هذه كانت واحدة من آلاف الحيل التى يلجأ إليها هؤلاء « العثماني » الجهلاء العنيدون حتى يبطلوا أوامر محمد علي ؛ إذ لا يجرؤ كبار الموظفين على المعارضة العلنية ؛ ولذلك فهم يظهرون خضوعهم وطاعتهم العمياء ، ولكنهم من جهة أخرى يبطلون أو يطلون جميع الأوامر والتعليمات التى يصدرها محمد علي وجميع الإصلاحات التى يريد إدخالها ، إما بحمودهم وإما بتنفيذهم إياها تنفيذاً خاطئاً ينطوى على سوء القصد والنية ويؤدى إلى وقوع كارثة . والتركي رجل جامد ، حظه من التعليم جد ضئيل ، يستغل لمصلحته الخاصة جميع مساوى الحكومة المستبدة التى هو أحد أعضائها ، وكثيراً ما حاول محمد علي أن يبعث مصر من جديد ، ومع هذا فما تزال مصر بلداً بائساً متأخراً كما كانت عند بداية حكمه ، ويرجع ذلك إلى أن أولئك الذين اعتمد عليهم كانوا يحولون دائماً دون تحقيق مشروعاته ، إما بنضالهم ضدها أو بتنفيذهم إياها تنفيذاً سيئاً » . بل إن جسكيه ليذهب إلى أبعد من ذلك فيقول ، « إنه مهما تكن ضروب الإصلاح التى يقوم بها محمد علي ومهما تكن أعماله منزهة عن الخطأ ، فإن هذه الجهود مصيرها الفشل ، ما دام « العثماني » يستمتعون بما تسبغه عليهم

حكومته من نفوذ وسلطان» ، وقد وصف كلوت بك Clot هؤلاء «العناني» بأنهم قوم ذود جهالة ، وأن جهالتهم كانت من أسباب اضمحلال تركيا وانحلالها . ومع هذا فقد نجح محمد على إلى حد كبير في تدليل ما اعترض طريقة من صعاب وعقاب ، وتمكن من تحقيق أغراضه العليا ، فأخرج البلاد من الحالة البدائية التي وجدها عليها إلى حيث تستقبل لونا من الحضارة جديداً ، ويرجع أكبر الفضل في هذا النجاح إلى ما اصطنعه الباشا من الأساليب في الحكم والإدارة .

٤ - الحكومة والإدارة

كانت حكومة الوالي ، في ظاهرها على الأقل مزيجاً من « الفردية » القائمة على أساس ذلك التنظيم المركزي الذي ينتهي عند طرفه الأعلى بشخص الباشا ، ومن « الشورى » التي كفلت وجودها تلك المجالس المتعددة التي أنشأها محمد على لبحث المشروعات وإعدادها قبل أن تعرض عليه وتصدر بتنفيذها في النهاية أوامرهم ، وكان منشأ هذا المزج رغبة محمد على في الإصلاح من جهة ، وقلة الأكفاء الذين يمكن الاعتماد عليهم من جهة أخرى ، فكما أنه أراد الأشراف بشخصه على كل عمل من أعمال الدولة الإنشائية في نواحي الإصلاح و « العمالية » لضمان تنفيذ مشروعاته وسرعة إنجازها ، فقد أراد إلى جانب ذلك أن يدرّب أهل البلاد على شئون الحكم والإدارة حتى يستطيعوا الاضطلاع بأعباء الحكومة وسياسة أمورهم بأنفسهم ، فجمعهم الباشا في مجالس كانت في الواقع بمثابة مدارس يتلقون بها من أنواع المعرفة والمران ما يهيئهم لما أعدوا له من أعمال في الحاضر والمستقبل ، وليس يقلل من قيمة هذا القول ، ما ذكره دوهاميل Duhamel القنصل الروسي في مصر عام ١٨٣٧ ، من أن السبب الذي حدا بالوالي الكبير إلى إنشاء هذه المجالس إنما هو قلة ثقته في مقدرة رجال حكومته ورغبته في أن يتضافروا جميعاً في بحث المشروعات التي يعرضها عليهم قبل أن يقدموها إليه لاعتمادها أو رفضها في النهاية ؛ بل إن القول الصحيح ، هو ما ذكره « جان دني » Jean Dénvy عند الكلام عن التنظيم الإداري في عهد محمد على ، إذ قال إن هذا التنظيم يقوم على مبدأين أساسيين ، أولهما أن كل مسألة يجب أن تستوفى حظها من البحث والتحصيل في أحد المجالس وأن الباشا يبدي عناية فائقة بمقدار ما تبودل من الآراء في الموضوع الواحد ، وثانيهما أن للباشا وحده الكلمة العليا في النهاية ، فهو الذي تتركز في يديه كل رقابة ، ومن حقه المطلق تصريف الأمور وفق رغبته . وغنى عن البيان أن هناك تناقضاً بين هذين المبدأين ، فأحدهما

تتجلى فيه نزع الحرية ، أما الآخر فمن خصائص الحكومات الاستبدادية ؛ ولكن هذا النظام بشقيه كان يتفق في جوهره مع ما استمدت لقبوله عبقرية محمد على ، وقد ساعده في إحياء روح الابتكار لدى رجال دولته والمسؤولين من موظفيه ، وفي تمعير الجميع إعمال الفكر والتدبر فيما يعرض لهم من شئون متصلة بالحكم ؛ وعلى ذلك فإن إنشاء المجالس والدواوين لم يكن الغرض منه سوى العمل بقدر الاستطاعة على أن يستبدل بالبيروقراطية الإدارية نظام شورى يقوم على إشراك رجال الحكومة في البحث والرأى .

١ - المجلس العالى والديوان الخديوى :

وكان المجلس العالى أهم هذه المجالس ، وقد صدر إلى البيك السكتخدا محمد بك لافاؤغلى أمر « بتأسيسه وطريقة إدارة مناقشاته وحسن معاملته أعضاءه » فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٢٤ (٥ ربيع الثانى سنة ١٢٤٠) ، وكان يسمى بأسماء كثيرة منها مجلس القلعة وديوان الخديوى والجمعية العمومية ومجلس العموم أو المجلس العمومى « المنعقد بالقصر العالى » ومجلس المشورة أو مجلس الشورى واختص ببحث جميع الشئون الداخلية عدا المالية منها ، ولذلك كان يعتبره « جان دنى » ديوان الوالى ولكن فى شكل جديد ، فقد كان لديوان الوالى رئيس كتبة أو سكرتير يدعى ديوان أفنديسى أو ديوان أفندى كما سماه الخيرتى ، فأصبح ناظر الديوان الخديوى فى عهد محمد على يسمى « ديوان خديوى كاتبي » أو « مكتوبجى » أو « كاتبي » أى سكرتير الوالى الأول كما ظل يحتفظ إلى جانب هذه الأسماء فى الوقت نفسه باسم ديوان أفنديسى مدة ليست بالقصيرة ، وكان محمد على يعتبر الديوان الخديوى أو المجلس العالى ديوانه المفضل ، ولهذا كان يجتمع على مقربة منه ، وعنى محمد على بأمره حتى أضخى حوالى عام ١٨٣٧ يشبه المعية السنية أو ديوان المعاونة أو شورى المعاونة « وكل هذه أسماء لمسمى واحد » ، ومما يذكرون المعية السنية أن تاريخ ظهورها ما يزال مجهولا ، ولأنه بات من المرجح أنها صارت منذ عام ١٨٤٨ تقوم بوظائفها على اعتبار أنها « مجلس خصوصى » لقراراتها « وإفاداتها » قوة التنفيذ كما لو كانت صادرة من الوالى نفسه ، وذلك عندما اشتدت وطأة المرض على الباشا ، وقد ظل الحال على هذا المنوال إلى وقت اعتلاء عباس باشا الأول أريكة الولاية ، ومهما يكن من الأمر فالثابت أن المعية السنية كانت غير ديوان الوالى و« كل ما يمكننا الاعتراف به — على ما يقول دنى — هو أن ديوان الوالى القديم أنحل إلى المعية وإلى الديوان الخديوى » ، ومن ديوان الوالى على حد قول « دنى » أيضا ، كان منشأ المجلس العالى كما سبق بيانه . أما متى تم تحويل

ديوان الوالى إلى المجلس العالى فما يزال مجهولا كذلك ، ولو أن ظهور المجلس العالى بصفته إحدى هيئات الحكم والإدارة كان على ما يرجح منذ ١٢٢٠ هجرية « ١٨٠٥ ميلادية » ، أى قبل صدور أمر محمد على إلى البيك الكتخدا بتأليفه ، ويدلنا على الغرض من إنشاء هذا المجلس ما جاء فى أمر تأسيسه إذ قال محمد على « لقد كان دأبنا إزاء كل أمر مما يتعلق بالمصالح المصرية وتقضى حكمة الحكومة بتنظيمه وتسويته أن نجتنب عند البت فيه الانفراد برأينا والاكتفاء بحكمنا ، بل نحوله على المجلس وفقا لأصولنا المقررة وأسلوبنا المعلوم ، — كما جرت عادتنا إزاء كل شأن من الشؤون المرهونة تسويتها بقرار المجلس أن نحمل التسوية التى سوى بها على ما أبداه رجال المجلس من تضامن واتحاد وما أظهره كل واحد منهم من سعى واجتهاد ، وأن نعتبرها ونبعتبرها معنا النظار والحكام كافة جديرة بالقبول ليتاح لها أن توضع موضع التنفيذ والإجراء ... وتحقق الغاية المرجوة من نظامنا وأصولنا ، ووفق كل ذى جهد إلى رؤية ثمرته ، وهى ثمرة من شأنها أن تبعث فى المجلس القوة وتسبع على أعضائه العزة ، وحتى يصيب رأيهم من الغرض السويدياء وتكون تدابيرهم محمودة فى نظر العقلاء » . وفى ٣ يناير ١٨٢٥ صدرت لأئحة المجلس الأساسية ، وفى عام ١٨٣٠ (١٢٤٦ هجرية) صدرت « التعليمات السنوية المشتملة على أصول آداب المجلس العالى » ، وبعد ذلك بسنوات ثلاث قدم المجلس قانونا « تم تنظيمه بمعرفة المجلس عملا بالإرداة السنوية الخديوية » ، وفى ١٢ يولية ١٨٣٣ صدر « قانون ترتيبات المجلس العالى » ، وفى أول أغسطس ١٨٣٤ (٢٥ ربيع الأول ١٢٥٠) صدرت لأئحة ترتيب هذا المجلس . وقد جاء فى المادة الرابعة والأخيرة من مواد هذه اللائحة ، أنه لما كانت أكثر الشؤون التى ينظرها المجلس هى شئون الأقاليم ، « فمن الألفى والحالة هذه أن يوجد بالمجلس العالى بعض رجال الأقاليم المنتخبين » ، ولما كان هذا المجلس ينظر ويفصل فى بعض القضايا التى هى « من اختصاص الشرع الشريف » ، فيجب أيضا أن يكون من بين أعضاء المجلس عالمان من علماء مصر ، وبما أنه تعرض على المجلس قضايا تختص بالمشتريات والتجارة ، فإن الأمر يستدعى وجود تاجرين بالمجلس لرؤية مثل هذه القضايا ، ولا بد للمجلس العالى من كاتبين ملعين بالأعمال الحسابية ليعهد إليهما فى رؤية الحسابات ، كما يجب أن يعين المجلس العالى بعض معاونين لاستخدامهم فى تحقيق المواد التى تستوجب التحقيق ، فعلى كل مديرية أن توفد إلى المجلس العالى شيخا ينتخب من الأهالى ، على أن يستبدل هؤلاء الشيوخ بغيرهم مرة فى كل سنة بنفس الطريقة (الانتخاب) ؛ أما العالمان فيتم انتخابهما بمعرفة كبار العلماء ، ويستبدلان بغيرهما مرة فى

كل سنة كالشيوخ ، وكذلك الحال بالنسبة إلى التجارين والكتابين ، وعلى شورى المعاونة انتخاب الماوين الذين سيعينون للمجلس . وقد طلب محمد على إلى شيخ الجامع الأزهر وإلى « سرتجار » أن يقوموا « بانتخاب من يلزم من العلماء والتجار » ، كما أرسلت الأوامر إلى « مديري الأقاليم قبلي وبحرى » حتى يدعوا « نظار الأقسام ويعقدوا جمعية من عموم الأهالي والشايخ لانتخاب اثنين من الذين يكون لهم الدراية والمعرفة التامة اللاتين للمجلس » .

على أن المجلس العالى أخذ يعقد اجتماعاته السنوية ابتداء من ٣ ربيع الأول ١٢٤٥ (٢ سبتمبر ١٨٢٩) ، وكان اجتماعه الأول برئاسة إبراهيم باشا فى سرايه بالروضة ، كما عقد اجتماعه الثانى فى الروضة أيضا برئاسة إبراهيم باشا كذلك فى المدة الواقعة بين أول ربيع الثانى و ٩ جمادى الأولى ١٢٤٦ (١٩ سبتمبر - ٢٦ أكتوبر ١٨٣٠) ، ثم تغير مكان اجتماعه بعد ذلك . وقد أثبت صاحب تقويم النيل قائمة كاملة بأسماء أعضاء هذا المجلس فى أول اجتماع له « للنظر فى إدارة شئون البلاد » ، وكان عددهم ١٥٧ عضوا ، منهم ثلاثة وثلاثون « من الأكابر ورؤساء مصالح الحكومة والعلماء » ، وأربعة وعشرون « من مأمورى الأقاليم » ، ومائة « من مشايخ الأقاليم » .

ومنذ انعقد المجلس العالى فى ٢ سبتمبر ١٨٢٩ (١٢٤٥ هـ) ، أصبح من الممكن التفرقة بينه وبين الديوان الخديوى ، ولو أن وثائق العصر ظلت تسمى « المجلس » و « الديوان » بأسماء متشابهة فى أحوال كثيرة ؛ ولكن بات من الراجح أن كلاً منهما انفصل عن الآخر ولو أنهما يرجعان فى الأصل إلى ديوان واحد هو ديوان الوالى ، وقد عرف الديوان الخديوى بعد أن صار له كيان مستقل باسم « ديوان خديوى مصر » أو « الديوان الملكى المصرى » كما سُمى كذلك « ديوان بلاغات عنوائى خديوى » و « ديوان بلاغات عنوائى آصفى » و « ديوان جليل العنوان » و « الديوان السامى » و « ديوان القلمة » و « المجلس الملكى » وكانت وظائف هذا الديوان قضائية فيفصل فى المسائل التى يعاقب عليها القانون ، وظل ينظر قضايا الجنائيات والجنح وما إلى ذلك من شئون الضبط والربط حتى أنشئت « جمعية الحقانية » فى فبراير ١٨٤٣ ، وكذلك كان من أعمال الديوان الاضطلاع بشئون الإدارة وهى كثيرة فصلها قانون السياسة العامة الصادر فى ١٨٣٧ .

ب - المجالس الأخرى :

لم يكن المجلس العالى والديوان الخديوى كل ما أنشأه محمد على من هيئات تعاونه فى إدارة الشؤون العامة مع احتفاظه لنفسه بالرأى النهائى فى جميع تلك المسائل بل تعددت الدواوين والمجالس وكثرت الأقلام وفروع الإدارة فكان هناك ديوان السكتخدا (نائب أو وكيل الوالى) ويرجع تأسيسه إلى عام ١٢٢٠ هجرية (١٨٠٥ م) وكان يتألف من قلمين قلم التحريرات وقلم الشفالك والعهد ، وكان السكتخدا يرأس كذلك ديوان التفتيش ويسمى تفتيش العموم أو ديوان عموم التفتيش ويصدر هذا الديوان القرارات والمشورات التى يجب على بقية المصالح الحكومية اتباعها هذا عدا ديوان تفتيش الحسابات وديوان « التجارة والمبيوعات » الذى تأسس عام ١٢٣٤ هجرية (١٨١٩ - ١٨٢٠) ، وفى ٢٥ مايو ١٨٢٠ (١٢ شعبان ١٢٣٥) أنشئ ديوان أو مجلس يتألف من سبعة أشخاص مهمته بحث المعاملات الجارية بين « الخزينة » والتجار الأوربيين ، وفى عام ١٢٣٦ هـ (١٨٢٠ - ١٨٢١) تأسس « ديوان عموم الشفالك والعهد السنية » ، وفى ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) أنشئ « مجلس الصحة والاستباليات » الذى سمي منذ ١٢٥٠ هجرية (١٨٣٤) « مجلس الصحة العمومية » ، وكان هناك « ديوان الأبنية » الذى أسس عام ١٢٤٥ هـ (١٨٢٩ - ١٨٣٠) وقد سمي « ديوان الأشغال » فى عهد الخديوى إسماعيل ، و « مجلس المدارس » أو « شورى المدارس » فى ٩ ذى القعدة ١٢٥١ (٢٦ فبراير ١٨٣٦) ، و « ديوان المدارس » فى أوائل ذى القعدة ١٢٥٢ وأوائل الأسبوع الثانى من شهر فبراير ١٨٣٧ ، وفى ٣ محرم ١٢٥٨ (١٤ فبراير ١٨٤٢) تأسست « جمعية الحفانية » من رئيس وعشرة أعضاء ، منهم اثنان من كبار رجال الجيش من « ذوات الجهادية » واثنان من « ذوات البحرية » واثنان من البوليس (أى الضبطية) ، وكان من وظائفها محاكمة كبار الموظفين الذين من حقهم استئناف أحكامها أمام الباشا نفسه ، كما كانت تفصل فى المسائل المعقدة التى تحيلها عليها الدواوين العمومية ، وقد حل محل هذه الجمعية ديوان الأحكام الذى أسس فى ربيع الآخر ١٢٦٥ (فبراير ١٨٤٩) .

وإلى جانب ذلك كان هناك « ديوان الجهادية » وقد أسس فى عام ١٢٣٧ هجرية (١٨٢١ - ١٨٢٢) ، و « تفتيش الفاريقات والعمليات والوابورات » ، وكذلك « ديوان ملكى الاسكندرية » الذى أنشئ فى عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٧ - ١٨٠٨) وقد

عرف فيما بعد بمحافظة الإسكندرية ، كما أسس ديوان دمياط ومحافظة رشيد في ١٢٢٦ هـ (١٨١١ - ١٨١٢) ، أما محافظة السويس فقد أسست في عام ١٢٢٥ هجرية (١٨١٠ - ١٨١١) ، وفضلا عن ذلك فقد كان هناك « ديوان الجرنال » وسميأتى الكلام عنه في حينه ، و « ديوان الضربخانه المصرية » وهى قديعة العهد ، كما كان هناك « ديوان الرزنامة الأميرى » و الرزنامة أو الرزنامجة كما يؤخذ من الأوراق الموجودة بالقلمة « قديعة العهد وأعمالها موجودة » منذ عام ٨١٨ هجرية (١٤١٥ - ١٤١٦ ميلادية) ، أى أن وجودها يرجع إلى ما قبل الفتح العثمانى لمصر ، وكلمة الرزنامة فارسية الأصل معناها « الجرنال » أو « التقويم » وفى التنظيم المالى العثمانى يوجد مالا يقل عن خمسة وعشرين قلما أو مكتبا تتألف منها جميعا « الدفتردارية » أو ديوان المالية التركى ، ويطلق اسم الرزنامة على اثنين فحسب من هذه الأقسام أو المكاتب ، أحدهما مكتب الحسابات العامة لقيد الدخل والمنصرف ، ويعرف باسم « باش قلم » أى المكتب الرئيسى و « ميزان » أو ميزانية ويجرى به رسم الحالة المالية مرة فى كل عام أوسنة شهور فى « خلاصة إجمالية » مقدرة بالكيس ؛ أما الثانى فمكتب الجرنال الصغير ويتولى قيد بعض المخصصات وفى عهد السلطان عبد الحميد كان هذان المكتبان ما يزالان فى حيز الوجود ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك رزنامجة أخرى ملحقة « بالدفترخانه » لحفظ سجلات أصحاب الأقطاعات العسكرية ، كما كان لكل قاض من « قضاة المسكر » وعددهم اثنان فحسب رزنامجة تتولى شئون الأوامر والبراءات الصادرة للقضاة فى أنحاء الأمبراطورية ، وفضلا عن هذا كله كانت هناك رزنامة فى ولايات الأمبراطورية وإيالاتها كالشام وكريت ومصر ، وقد صار للرزنامة فى مصر شكل خاص بسبب إشرافها على التزام الأرض وترتيب صرة الحرمين الشريفين ، فقد « كان الملوك فى الزمان القديم ، يرسلون هدايا إلى أهالى مكة والمدينة ، من أصل مبالغ كبير فى كل سنة من أصل بيت [مال] المسلمين ، فلما حضر السلطان سليم وضبط أموال الميرى ، ضبط ذلك القدر بموجب دفتر بأسماء معلومة يرسل إليهم فى كل سنة . . . » فلم تكن الرزنامة لإذاً من الأنظمة الخاصة بمصر وحدها ، بل كانت تشترك مع مختلف مكاتب الرزنامجة بالاستانة فى وظائفها العامة وهى « مراقبة الجرنال » أى « الإشراف اليومى » على شئون المال والالتزام ثم المحافظة على دفاتر الحسابات ، أى أنها كانت كذلك بمثابة دار محفوظات لحفظ السجلات ، وقد أجاز حسين أفندى الرزنامجى على أحد أسئلة استيف Esteve ، الذى تولى الإدارة المالية فى عهد الحملة الفرنسية فى مصر ، بقوله « إن السلطان سليم حين رتب الرزنامة رتبها ترتيبا

عظيما وجعلها من أسرار الملوك على سائر تعلقات الناس ، وشرط عليهم إن سئلوا عن أى شىء لا يقطعون عنه جوابا إلا إن حضر لهم فرمان من نائب السلطان بالكشف عن المطلوب ، وشرط عليهم أن دفاتر الميرى الأصل والخصم التى رتبها السلطان لم يكن أحد يطلع عليها خلاف خدماؤها ، وأن الدفاتر التى ينتهى بها العمل تحفظ فى خزانة (مقفلة ؟) فى القلعة .

وعند ما احتل الفرنسيون هذه البلاد فى عام ١٧٩٨ ، هرب الرزنامجى (سيد ابراهيم أفندى) والأفندية موظفو الرزنامة إلى الشام ورفضوا الأمان ، فاضطر الفرنسيون إلى تعيين « بوسيليج » "Poussielgue" ثم « استيف » على رأس الإدارة المالية ، غير أن وظيفة الرزنامجى لم تلبث أن أعيدت مرة أخرى فى عام ١٢٢٨ هـ (١٨١٣) عندما قرر محمد على إلغاء التزام الأرض ، وكانت مهمة الرزنامة دفع التعويضات السنوية فى مقابل فائض الالتزام لأصحاب هذه الأراضى ، ولما صدر قانون السياسة فى ربيع الآخر ١٢٥٣ هـ (يوليه سنة ١٨٣٧) أصبح من اختصاص الديوان الخديوى أو الديوان العالى الإشراف على الرزنامة .

ولم يقف الأمر عندما سبق ذكره من دواوين ، فقد تعددت الإدارات التى يشرف عليها « النظار » ، يعاون كلاً منهم عدد من الكتبة أكثرهم من القبط ، يقدمون حسابات لإداراتهم إلى « الخزانة » ورئيسها الخازندار ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك إدارة لبيع المصنوعات وأخرى لشئون الفرضة (أى ضريبة الرؤوس) وثالثة لملاحظة الملاحة وسير السفن فى النيل ورابعة للمنسوجات وخامسة لبيع البن والنيلة إلى غير ذلك من الإدارات .

ح - قانون السياسة

فى يولية سنة ١٨٣٧ (ربيع الآخر سنة ١٢٥٣) صدر قانون السياسة لتنظيم شئون الحكومة الداخلية وتوزيع الاختصاصات والأعمال بين دواوينها أو « وزارتها الجديدة » إذا جاز لنا أن نستعمل تعبيراً حديثاً ، وقد اشتمل هذا القانون على مقدمة وثلاثة فصول ، اختص الفصل الأول منها ببيان « الترتيبات الأساسية » ويتألف من تسعة بنود ، وأفرد الفصل الثانى لبيان « الإجراءات العملية » وبنوده واحد وثلاثون ، واقتصر الفصل الثالث على بيان « قانون العقوبات » وعدد بنود هذا الفصل واحد وعشرون .

أما المقدمة فقد بينت الغرض من إصدار قانون السياسة فى عبارات تشرح فلسفة الحكم فى العصر العلوى ، إذ صدر الباشا قانونه بقوله ، « من البدهة بمكان أن يكون اضطلاع كل كبير وصغير من عبيد الجنب الخديوى المستخدمين فى المصالح الأميرية بمسئولية الأعمال العامة التى يتولاها موجبا للكثير من الفوائد ، وأن يكون إلزامه تبعة الخير والشر

في هذه الأعمال داعياً إلى إتقادها من التعطيل والإهمال ، وإنما يستقيم هذا بأن يعتمد إلى كل شأن من الشئون فتوضع له لأئحة خاصة به ، ثم ينظر إلى ولاية المصالح فتعالج أمورهم على مقتضى هذه اللوائح ، فن سلك منهم — بسوق الطبيعة البشرية — مسلكاً مخالفاً لمضمون هذه اللوائح أوخذ مؤاخذه تكون له تربية ولغيره عظة وعبرة ، وبذلك يتضح أنه ليس ثمة سبيل إلى قضاء المصالح وترويجها ما لم تعزز اللوائح المذكورة بنظام للعقوبات يسن هو الآخر فيتألف منه ومن اللوائح بأجمعها قانون عام ، ومتى ظهر هذا القانون العام كان من الواجب إحداث هيئة شورى خاصة مهمتها القيام بتنفيذ حكمه ، وعلى هذا الأساس حررت المواد المسطورة فيما يلي : « تختص كل مملكة من ممالك أوروبا المختلفة بقوانين تلائم طبيعة أهلها وأخلاقهم ودرجة تربيتهم وتدار بموجبها أمورهم الحكومية في المحور اللائق بها ، إلا أنه لما كان معلوماً أن قانون المملكة الواحدة لا يوافق المملكة الأخرى ، كان بالطبع من المستحيل أن يؤخذ أى قانون من قوانين تلك الممالك فيوضع بنصه وفصه موضع الإجراء في هذه البلاد ، على أن الحكومات وإن انقسمت من حيث أنواعها إلى جمهورية ومشروطة ومستبدة ، فإنها غير منقسمة ولا مختلفة من حيث أصولها الأساسية التي هي واحدة بعينها فيها جميعاً ، فهذه الأصول المتحدة هي التي تكون مراعاتها في هذه البلاد موجبة لحسن سير الأعمال ميسرة لقضاء المصالح واجتناء الكثير من الفوائد ، غير أنه عندما يراد تبديل أصول الحكم في مملكة من الممالك ينبغي أول الأمر أن تفحص محاذير الأصول الجارية ، ثم ينظر في استنباط الوسائل التي من شأنها إزالة هذه المحاذير ، مع إظهار ما في هذه الوسائل من ضرر ونفع والموازنة بينهما ، حتى إذا استقر الرأي على رجحان منافعهما لم يكن بد من اختيارها واتخاذ التدابير التي تقتضيها » .

وكان قانون السياسة عامة أول خطوة واسعة في سبيل تنظيم الإدارة والحكومة المصرية في عهد محمد علي ، ولذلك استرعى صدوره انتباه المعاصرين ، حتى أن القنصل الروسي دوهاميل كتب بشأنه إلى حكومته ولخص مواد القانون وبنوده ، وكان عدد الدواوين التي انحصرت فيها السلطة حسب هذا التنظيم الجديد سبعة ، أوجز الكلام عنها صاحب كتاب « الأتبان والضرائب في القطر المصري » فيما يلي :

أولاً : الديوان العالي (الخديوى) ، وكان أشبه شيء بالمحافظة فيما يختص بمدينة مصر من إجراءات الضبط والربط والفصل في الخصومات ، وعدا ذلك قد كان مأمور هذا الديوان رئيساً على مصلحة الأبنية وفروعها والمخبر الملكى وتوابعه ، والكيلار العام والسلخانة

والقوافل وديوان المواشى وتعلقاته ، وترسانة بولاق والاستباليات والرزناجة وبيت المال والأوقاف المصرية والتمرخانة الملكية وجبال المرمر وطرة (وجبل أثر النبي الشريف) - (وهذه محاجر) - ومهمات أشغال المحمودية وخزينة الأمتعة وإدارة الضربخانة ومصالح الاختساب والبوستات ومجلس التجار وخازن الخزينة وهي التي كانت تقدم إليها حسابات هذه المصالح كلها ، وكان إليه مرجع النظر في الدعاوى والعرضات وأمور الأحكام بمدينة الإسكندرية .

ثانيا : ديوان الإيرادات وهو قسمان ، أحدهما يختص بحسابات كافة المديرات وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان ، والثاني يختص بإيراد مدينتي مصر والإسكندرية والسكرارك والمقاطعات وورشة الترميمات ، وكان لهذين القسمين مفتشون يعرفون بمفتشى الأقاليم للتقريب على المصالح .

ثالثا : ديوان الجهادية وإليه يرجع النظر في نظام العساكر البرية وضبط وربط حركاتها وتعليماتها ومهمات الأرادى (أى الفرق العسكرية) والتشلاقات ومواضع الخيام والقلاع والاستباليات العسكرية وخدمة صحفهم وورش ومخازن المهمات الحربية والبارودخانات وتعلقاتها وأشوان تعيينات العسكرية والمخابر وعلى العموم كافة المصالح العسكرية .

رابعا : ديوان البحر وإليه كان يرجع النظر في إدارة ونظام الدونامة وضبط وربط حركاتها والترسانة والمخازن والخزينة البحرية وتجهيز مهمات ومأكولات وسائر لوازمات الدونامة والاستباليات العسكرية البحرية .

خامسا : ديوان المدارس وإليه كان يرجع النظر في أمور المدارس المبتدیان والتجهيزية والخصوصية والسكرتريانات ومخازن الآلات والقناطر الخيرية ومطبعة بولاق وإدارة الوقائع المصرية ومصالحة الأمور الهندسية وإدارة المارينوس (أى الأغنام المارينوس) والاصطبلات الكبرى في شبرى .

سادسا : ديوان الأمور الأفرنسية والتجارة المصرية وإليه كان يرجع النظر في معاملات الأهالى مع الأجانب في التجارة وفي بيع متاجر الحكومة ومشترواتها وحسابات مصالح إيرادات مدينة مصر .

سابعا : ديوان الفابريقات وإليه كان يرجع النظر في إدارة فابريقة الطرايش في قوة وكافة الفابريقات التي كانت توجد في مدينة مصر وبقية مدن الأقاليم .

وكان مفروضا على رئيس كل من هذه الدواوين أن يقدم للوالى تقريرا في يوم الخميس

من كل أسبوع عن أحوال ديوانه ، وكشفا شهريا بحساباته إلى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية عن الإيراد والمنصرف .

هذا وقد جاء في البند السابع من الفصل الأول من قانون السياسة ملاحظته إن « مديري الدواوين العامة والكبراء الذين يفضل الجنب الأشرف الخديوى بتعيينهم ، يؤلفون لجنة مشورة تعقد في موعد يضرب مرة في كل سنة ، فيتباحثون فيما تحتاج الحكومة إلى النهوض به من المشروعات الكبرى ، ثم يقدمون قراراتهم بصدد هذه المشروعات إلى المقام السامى » كما نص في البند التاسع من هذا الفصل نفسه ، على ضرورة تشكيل « مجلس شورى » خاص ، يقوم بالقرب من ولى الأمر ، ويكون مؤلفا من عدد كاف من الكبراء المنتخبين من بين عباده المخلصين ذوى الكفاية والكياسة المحربة حصافهم ، كما هى الحال فى الممالك الأوربية ، فيتألف هذا المجلس من ناظر وأعضاء بقدر عدد دواوينهم . « وتكون مهمة المجلس البحث فى الشؤون المقدمة إليه ، « سواء كانت صادرة من المقام السامى أو واردة من الجهات » ، ثم يعرض خلاصة ما يصل إليه بعد البحث والتحصيص على المقام السامى ، كما « يطالع التقارير التى سترفعها الدواوين إلى المقام السامى بزبدة أعمالها وتقارير المجلس العام السنوية التى ص ذكرها ، (وهى لجنة المشورة) ، ثم يعرض كل ما تحويه هذه التقارير من الأمور على المقام السامى . » ، وكذلك ينتدب المجلس للفصل فى الدعاوى على الوجه المبين فيما تقدم ، « ويؤذن لأعضائه فى أن يقدموا ويرفعوا ما يجيش بخواطرهم من التدابير والمشاريع المنطوية على منافع البلاد »

وهكذا شكل مجلس المشورة « من مديري الدواوين السبعة ومن بعض العلماء ومن الذوات الذين يعينهم الوالى للنظر فى المسائل الكبرى والمصالح الكلية » ، وكانت تعرض قرارات هذا المجلس على الباشا « للتصديق على ما يراه منها » ، ويقول دنى Deny إن هذا المجلس إنما هو بلا ريب المجلس العالى أو مجلس الشورى أو الجمعية العمومية وأنه أسس فى نوفمبر ١٨٢٤ .

وفى ٢٤ محرم ١٢٦٣ (١٢ يناير ١٨٤٧) صدر أمر بتشكيل « المجلس الخصوصى » (أو المجلس الخصوصى العمومى) وهو المجلس الذى سبقت الإشارة إليه عند الكلام على المعية السنية . وقد جاء فى القرار « المعطى بشأن تشكيل المجلس الخصوصى العمومى ، أنه وإن كان جاريا عقد جمعية مركبة من حضرات مديري دواوين الحكومة لحل عقد ومشكلات الملكية (أى الشؤون المدنية) ، إنما نظرا لازدياد نطاق مصالحها يوما عن يوم ، وضرورة

استعمال قدح الفكر بالتدقيق على حسب مقتضيات مصالحها الباعث لاستنتاج النتائج الخيرية والفوائد الجمة كما هو المتبادر ، فلأجل الوصول إلى هذا القصد قد تقرر باتحاد الآراء تشكيل مجلس باسم المجلس الخصوصى ، مركبا من دولة إبراهيم باشا ابن ولى النعم وكتخدا باشا (عباس باشا) وحضرات أحمد باشا يكن وحسن بك رئيس الحقانية وبرهان بك ، وكذلك تضمن هذا القرار « استمرار عقد الجمعية العمومية بديوان المالية فى الأسبوع دفعتين أو ثلاث دفع ، وإلحاق باقى بك وكيل ديوان خديوى مصر وأدهم بك مدير المدارس وباسيليوس بك مدير الحسابات المصرية علاوة على أعضائها الحالية ، ويكون من اختصاصها رؤية كافة أمور ومصالح الحكومة التى تحال عليها ، وإعطاء القرار اللازم ممضى من حضراتهم ، وتقديمه من قبلها إلى المجلس الخصوصى الذى من اختصاصه إعادة النظر فيها ، وفى سائر المواد نهائيا التى يتبادر عرضها من قبله إلى الأعتاب الخديوية وتفويض التنفيذ واتباع الأجراء لما تقتضيه الإرادة السنية » .

ومما تجدر ملاحظته أن « الجمعية المركبة من حضرات مديرى دواوين الحكومة لحل عقد ومشكلات الملكية » التى تحدث عنها هذا القرار هى ديوان خديوى مصر (أو الديوان الملكى المصرى) ، أما الجمعية العمومية التى تنعقد بديوان المالية فهى المجلس الشورى الخاص الذى نص عليه البند التاسع من الفصل الأول من قانون السياساتنامة (١٨٣٧) ، وعلى ذلك فقد كان هناك من الهيئات العمومية والخصوصية التى اشتركت فى بحث مسائل الحكم والإدارة الهامة فى أواخر عهد محمد على : الديوان الخديوى والمجلس الخصوصى (وقد سبقت الإشارة إلى الصلة الموجودة بين هذا المجلس والمعية السنية) والمجلس الشورى الخاص (أو الجمعية العمومية) ومجلس الشورى (وهو المجلس العالى الذى أسس فى عام ١٨٢٤) ، وذلك عدا المجالس والدواوين الأخرى التى قامت بتصريف شؤون الإدارة والحكم .

غير أنه على الرغم من وجود جميع تلك المجالس والدواوين كان محمد على مصدر السلطة العليا فى مصر ؛ ولكن العاهل العظيم كان يريد تدريب رجال الحكومة وتمويدهم الاضطلاع بالمسئولية ، فكان يطالبهم بأن يعملوا الفكر ويتبادلوا الراى فى المسائل والمشروعات التى تعرض عليهم أو « تجيش بخواطرهم » ، وأن يصلوا إلى قرار فى المسائل التى يبحثونها ، كما سمح لهم بقدر محدود من حرية التصرف فى شئون الإدارة التفصيلية ؛ وكان أسلوبه مع رجال دولته فى ذلك كله أسلوب الوالد الرشيد والحاكم المصلح ، يتوعد بالعقوبة حينما وبعد بالمسكافة حينما آخر ، وينتقى رجاله وكبار موظفيه ممن نالوا خبرة واسعة وتجربة نافعة ، وفى

عام ١٢٦٣ هجرية (١٨٥٧) « حصل عقد مجلس مشورة بحضور كل من المديرين والمتعهدين في ديوان المالية بهذه السنة العميمة حسب المعتاد ، وحيث تبين من ذلك ، أن أمور المصالح الخيرية آخذة في التقدم سنة فسنة ، دعى كل من المأمورين المومى إليهم إلى الطعام وقت المساء بطرف ولى النعم صاحب الشرف الأعم ، تطيبوا لخواطرهم ، ونال كل منهم الالتفات ، ثم بعد أيام قليلة حصل اجتماعهم بطرف الخديوى ، وألقى في آذانهم بعض الوصايا المشتملة على النصيح كما يعلم من التقرير العالى » .

وهذا التقرير عبارة عن الخطبة التى ألقاها الباشا فى أعضاء مجلس المشورة وهى فى الواقع تفسير لفلسفة الحكم عند محمد على ، كما أنها دليل واضح على أن العاهل العظيم كان يقصد من عقد هذا المجلس وغيره من المجالس ، تدريب الأعضاء على أعمال الحكم والإدارة . ومع أن هذه الخطبة أُلقيت فى عام ١٨٥٧ ، أى قبيل الرض الأخير الذى اضطر الباشا إلى اعتزال الحكم ، إلا أنها كانت فى الواقع بمثابة عرض عام موجز للنتائج التى أسفرت عنها أساليب الباشا وأنظمته الحكومية مدة نيف وأربعين عاما .

بدأ الباشا خطبته بقوله « حيث أنى رأيت منكم بعض الشواهد النافعة المتعلقة بتهييج الحمية والحرارة فى حركاتكم منذ بضع سنين ، ولاحظت الصلاحية فى ذاتكم لقبول النصيحة ، جمعتكم الآن عندى جميعاً وبادرت إلى بيان المقصود ... وهو أنه لما كان من أقوى ملحوظاتى فيكم أن كلا منكم قد أدرك مزية هذا الوطن حسب مرتبة إدراكه ، وأن من لم يدرك ذلك صالح لتعلمه إياه يوماً فيوماً ممن علمه لم يحوج الأمر إلى تفصيل مفرداته » ؛ ولكن كان ما يزال يرى فيهم عدم « السعى والاجتهاد على حسب مقتضى حب الوطن » إلى الحد الذى يريده فرأى أن يوجه إليهم النصيح مسترشداً بما يعرفه من « أحوال العالم » ، التى لا يشك فى أنهم يعرفونها « إجمالاً » ، « وذلك أن أهل الملل الموصوفين بالقدرة والقوة لم يكونوا فى الأصل من أصحاب الاقتدار واليسار الذى هم عليه الآن ، بل كان كل منهم جارياً على طراز قديم ، ثم ظهر فيهم بعد ذلك ذوات من أصحاب الانتباه ، فأخذوا يجهدونهم بوسائل حتى أنهم بسبب ما أثمر من سعيهم واجتهادهم فى حقهم علموا قيمة محبة الوطن فكان ذلك سبباً فى تقدمه ، ونحن لم نزل غافلين عن التأمل فى معنى قدر الوطن وقيمته إلى هذه الأزمنة القريبة ، وبسبب كوننا متكاسلين وقاعدين عن الإقدام والاهتمام قد تأخرنا إلى غاية ما نحن فيه من الدرجات ، والآن قد صارت الأسماح والأبصار تسمع وترى ما صنعه أهل الملل أصحاب الاقتدار فى هذا الأوان ، وعلى هذا إذا حصل أن الذين سمعوا أخبارهم وشاهدوا أمورهم بلغوا

الذين لم يسمعوا ولم يبصروا وأروهم ما يلزم بقيسر وجود الأشياء التي يظن بها طول المدة في زمن قريب ، وما ذاك إلا أن منشأ هذا الأمل الحقيقي إنما هو عبارة عن كمال رعاية حق المصالح ، أعني بذلك حصول الانتباه الزائد في عدم إضاعة حق المصلحة نظراً إلى جلب رضا الكبار والصغار ورعاية خواطرهم ، فلتعلموا أني قد ناهزت الثمانين ولست في غنى شيء لنفسي ، بل كان تركي للنوم والراحة وبذلي لاجتهادي ليلاً ونهاراً إنما هو من أجل سعادتكم وإصلاح حالكم ، وحيث أني قد ربيتكم جميعاً من صغر سنكم وعلمتكم القراءة والكتابة في المكاتب وأوصلتكم إلى ما أنتم فيه من الدرجات ، وقبلتكم أولاداً لي وصرت لكم أباً بحق ، وجب أنكم لا تمتنعون من قبولي أباً لكم بل تقبلوني ، وبقياس هذه الأمور صرت مؤملاً بذل الجهد منكم حسب الفطرة ، وطالباً لراحتكم ورفاهيتكم في مدة قليلة ، ومع هذا فإن خدمتكم عائدة على أنفسكم ، ورؤية الفوائد المهمة سريعاً منوطة برفع المداراة ورفع رعاية الخواطر الحاصلة بينكم ؛ لأن المعاملات المذكورة سبب في إراث السكينة للمصلحة الداعية إلى عمار الوطن ، وإن احترام الخاطر المحبة ولو كان من لوازم الإنسانية لكن التزام المنفعة الذاتية في الشيء المضر بمنافع العامة والمباشرة والموافقة في الأمور المضرة بالمصلحة والأصول الموضوعية من أعظم الجرائم والقبائح التي لا يمكن الصبح عنها أصلاً ، فيجب الاجتناب عن ذلك ، حتى إذا كنت أمر أحدكم شفاهاً أو تحريراً بقولي له أجر المادة الفلانية بهذه الصورة وحصل منه اعتراض على وذكرني وأفادني شفاهاً أو تحريراً بأن المادة المذكورة مضرة ، فهذا يكون منه عين ممنونيتي الزائدة ، وقد أثبت لكم مراراً كسب محظوظيتي من الإخطارات الواقعة حتى الآن التي يترتب عليها ممنونيتي في أعلى درجة ، وهأنا مريض لكم في ذلك الرخصة التامة المرة بعد المرة . . . فملي هذا إذا سلكتم جميعاً هذا المسلك ، وأجريت عليه صغار الدرجة الذين تحت أيديكم ، وقابلتموهم بالرغبة والتشويق والتربية منكم ، فلا بد لكم من أن تشاهدوا فوائدهم الجليلة التي لا يمكن حصولها ، وإني سأبين لكم ما في هذا إجمالاً في طراز التفصيل ، وذلك هو تضاعف الثروة واليسار والافتخار لكم داخلاً ، والاعتناء في عدم رعاية الخاطر والأغيار خارجاً . . . ولا يكون لكم في مدة حياتي خوف من أحداً ، فإذا فرضنا ذلك فلا يكون إلا من أولادي ، وإذا قدرنا ذلك فهو محض خطأ ؛ لأنني مؤمل من ربي جل شأنه أن يكون أولادي قد تنهوا لهذه الدقيقة وعلموها ، وإذا لم يدركوها فإن أفسكارهم ستجد منفذاً لما قام بأذهانكم ، وعلى هذا أخبركم بأنكم إذا فعلتم ما ذكرته لكم من الحركات ، وتمسكتم بالمصلحة الخيرية ، وصرفتم فيها السعي بالروح والبدن ، وأثبتتم مدعى

الصداقة ، فإنه يكون ذلك عين صفائى الروحانى وسبب عافيتى من جهة الهيكل الجسمانى .. » إلى أن قال « ولتعلموا أنكم إذا لم تحولوا عن خصالكم القديمة من الآن فصاعداً ، ولم ترجعوا عن طرق المداراة والمهاشة ، ولم تقولوا الحق فى كل شئ ، ولم تجتهدوا فى طريق الاستواء ، ولم تسلكوا سبيل الصواب لصيانة ذات المصلحة ، فلا بد لى من أن أغتاز منكم جميعاً ، وإذا كنت موقناً بتقدم هذا الوطن العزيز على أى صورة كانت ، وملتمزاً فريضته على ، صرت مجبوراً على قهر كل من لم يسلك هذا الطريق المستقيم اضطراراً ، مع حرقة كيدى وسيل الدموع من عيني فالذى أرجوه من الخالق سبحانه وتعالى ، أن يجعل نصيحتى هذه مؤثرة فى قلوبكم ، حتى أشاهد منكم حسن الحركة آناً فآناً ، وأعين ما تستحقونه من الخير ، وتقر عيناي بامتنياز كل منكم حسب أقصى أملى . »

وواضح أن هذا مقال أب لأبنائه ، وهكذا كانت علاقة الباشا برعاياه متسمة بذلك الطابع الأبوى الذى لم يستطع إنكاره حتى أولئك الذين بلغوا فى نقد حكومة الباشا حد الشطط والإسراف .

٥ — الترك والعرب

تحدث « بوالصكت » فى أحد تقاريره عن العناصر التى سيطرت على أعمال الإدارة أو تبوأَت المناصب الرفيعة فى جيش الباشا وبحريته ، فقال إنهم كانوا من الأتراك ، ثم ضم إليهم محمد على بقايا المماليك الذين رأى فى وجودهم بالجيش أو فى غيره عاملاً هاماً من عوامل الموازنة ، حتى لا يظل الاعتماد فى أهم نواحي الإدارة الحكومية مقصوراً على الترك ، وهم الذين قد يخدمون الولاء للاستئانة إلى الوقوف موقف المعارضة من مشروعات الوالى وتمطيلها بمختلف الوسائل ، وكان الترك أصحاب نعمة شديدة ، أجاد الدكتور « بورنج » وصفها ، إذ كانوا بسبب غلوهم فى التعصب الخيصى ينظرون إلى أبناء العرب كأنهم خلقوا من طينة غير طينتهم ، كما كانوا يعتبرونهم من طبقة لا يتأتى لأفرادها أن يبلغوا ذلك المستوى الرفيع الذى بلغته طبقته الأرسقراطية العتيقة . أما أبناء العرب فقد قنعوا بما كتبت لهم الأقدار ، ورضوا بأن يظلوا « فلاحين » ، شعارهم الطاعة العمياء ، وجل مبتغاهم من الله أن يروى النيل الأرض حتى ينبت الزرع ويدبر الضرع ويميشوا فى هدوء وأمان .

وقد تصدى غير بورنج وبوالصكت للحديث عن الترك والفلاحين ، فرسم ميشو Michaud صورة للبؤس الخيم على أبناء العرب ، حتى اضطروا إلى تأليف عصابات للسطو والسلب وقطع

الطريق ، بل لقد كان لهؤلاء اللصوص نقابة في القاهرة ذاتها ؛ أما المتسولون فقد كثر عددهم إلى درجة عظيمة . ولم يكن غريباً والحالة هذه ، أن يتلمس « بوكار مسكاو » Puckler Muskau عذراً يبرر به تفضيل الترك على العرب إذ قال « عند ما يعتمد التركي إلى السرقة فإنه يلزم جانب الاعتدال ولا يسرف فيها كما يفعل ابن العرب » .

ولكن ماذا كان موقف محمد على إزاء ذلك كله ؟ لا ريب في أنه « أخذ عن النظم العثمانية الأولى ضرورة خلق « الصفوة الفعالة » ، وكانت هذه الصفوة العلوية « لا تتكون إلا لحد محدود من المالك والعتقاء والسبي » ويقول جسكيه إن الباشا أجزل لهم العطاء وأظمتهم الإقطاعات الواسعة ، وهم الذين ألفوا الأرستقراطية التركية التي نمت عليها جسكيه نفسه وكذلك هامون وكلوت بك وغيرهم موقفها من إصلاحات الباشا . غير أنه ما كان للوالى العظيم أن يطيب نفساً وأبناء العرب مبعدون عن مناصب الدولة وممارسة شئون الحكم والإدارة في بلادهم ، ولهذا يذكر القنصل الإنجليزي « صولت » Salt أن محمد على لم يلبث أن أرسل إلى فرنسا في عام ١٨٢٦ بعثة تتألف من خمسة وأربعين شاباً ؛ حتى يشغلوا مناصب الدولة الهامة بعد عودتهم ، وكان نصف المبعوثين تقريباً من أصل مصرى وحوالى ثمانية عشر من أصل عثماني ، إلا أن إرسال المبعوث توالى بعد ذلك لتكوين نواة لتلك « الأرستقراطية الفنية » التي أراد الباشا إنشاءها في مصر ؛ حتى يستعاض بها عن الأرستقراطية العنصرية - أرستقراطية الترك - ذات النفوذ القوى والمكانة العتيقة . وفضلاً عن ذلك فقد عنى محمد على بحماية أبناء العرب من بطش المديرين والمأمورين في المديريات والأقاليم ، وحرص على أن يمنع عنهم أذى موظفي الحكومة من الترك عامة ؛ ولكنه لم يستطع بسبب الجهل الخيم على أبناء العرب أن يستخدم منهم في بداية الأمر عدداً كبيراً ، فاضطر إلى اصطناع الرث والأناة حتى تؤتى معاهد التعليم التي أنشأها ثمرتها المرجوة .

٦ - الأمانب والتنظيم القنصلي

كان من نتائج جمع السلطة في يد والى العظيم وإشرافه الدقيق على شئون الإدارة والحكومة أن استتب الأمن في أنحاء القطر وأمن الفرد على حياته وعرضه وماله ، فانصرف الناس إلى الإنتاج واستطاعت البلاد أن تسير قدماً في طريق الرقي ، وقد شجع استقرار السلام عدداً كبيراً من الأجانب على الوفود إلى مصر للتجارة وتوظيف رؤس أعمالهم فيها والتدريس بالمدارس والعمل بالمصانع والجيش والبحرية والزراعة والري وغير

ذلك ، وليس من شك في أن مصر محمد على قد أفادت فائدة كبيرة من مجيء الأجانب واستخدامهم في شتى الوظائف وإسناد مختلف الأعمال إليهم ، وواضح أن هؤلاء الأجانب ما كانوا يستطيعون القدوم إلى مصر بتلك الكثرة ، وما كانت تفتح أبواب البلاد لاستقبالهم على مصاريعها ، لو أن الباشا لم يكن من برنامج أنشاء الصلات الوثيقة مع الغرب للهوض بالبلاد ومسايرة الأمم المتمدينة الحديثة . على أن استتباب الأمن لم يكن وحده كافيا في ذلك العصر لتشجيع الأجانب على الإقامة بمصر ، بعد أن ذاق أكثرهم حرارة العيش على أيدي البيكوات المماليك من حكامها السابقين ، وإنما الذي أدخل الاطمئنان على نفوسهم ما عرف عن والى مصر العظيم من تسامح مع من يختلفون عنه جنسا ولغة وعقيدة وآية ذلك إلغاؤه كل ملاحق « المسيحيين » من إهانات في حياتهم اليومية العادية ، إذ كانوا يمنعون من ركوب الخيل وارتداء الملابس ذات الألوان الخاصة « بالمسلمين » ، وكذلك إبطال تلك الموكب التي كان يسيرها المماليك كل عام في شوارع القاهرة تحمل الدروع والحرايب وغير ذلك من الأسلحة التي استعملها المسلمون في الحروب الصليبية ، فكانت تثور ثائرة القاهريين ضد الأفرنج في هذه المناسبات ، ويلقى عدد من الأجانب حتفه بسبب هذا الهياج على أن محمد على لم يشأ أن يقف في تسامحه عند هذا الحد ، فأذن للرهبان ببناء الأديرة كما أذن للكنائس بدق النواقيس ، ولرؤساء الطوائف الدينية المختلفة بأقامة القداس علنا ، وكان مما قاله « إنه لما يدعو إلى الأسى حقا ألا يكون من بين هذه الديانات جميعها ديانة واحدة تقوم على أساس سليم » . فضلا عن هذا كله فقد انتهر محمد على كل فرصة لإظهار ما يمكنه من عطف على الأجانب أمام شعبه ، فاحترمهم وأحسن معاملتهم وأولاهم ثقته وتشجيعه وطلب إلى رجال حكومته أن يقدموا عن طيب خاطر كل ما يطلبه الزائرون والسائحون الأجانب من خدمات تمكنهم من الإقامة في أمن واطمئنان وتخفف عنهم مشاق السفر والتجوال لافي مصر وحدها بل وفي السودان كذلك وهكذا تبدل حال الأجانب بمصر في عصر محمد على تبديلا عظيما فتركوا حياة العزلة في الأحياء المخصصة لهم وخرجوا من « الخانات » ليختلطوا بالأهلين ويحجوا في أنحاء البلاد لايساورهم القلق ولايتطرق إليهم الخوف على أرواحهم أو أعراضهم أو أموالهم فقد راض الأهلون أنفسهم على أن يعيشوا معهم في سلام إذ رأوهم بين ظهرانهم يتمتعون بعطف الباشا وتربط أواصر الصداقة بينه وبين بعضهم من أمثال (توسيجه) Tossizza و « زيزينيا » Zizinia كما أخذ منهم الباشا أطباءه الخصوصيين وفي ظليعتهم « جيطانى بك » Gaétani وكلوت بك Clot هذا عدا من

كان يستقدمهم ، لشغل الوظائف الحكومية الهامة ، في الصناعة والجيش والبحرية والمدارس وغيرها .

وعلى ذلك فقد شهد عصر محمد علي نزوح الأجانب بكثرة إلى هذه البلاد لأول مرة ، وبكر اليونانيون بوجه خاص في المجيء إلى مصر منذ سنة ١٨١١ ، وانخرط عدد منهم في جيش الباشا بعد أن قضى على المالك في مذبح القلعة واشتغل اليونانيون عامة بالشئون التجارية ثم كثر وفود الفرنسيين إلى مصر عقب انهيار إمبراطورية نابليون الأول أي منذ عام ١٨١٥ . وقد بلغ عدد الأجانب في مصر عام ١٨٣٣ حوالي ٤٨٨٦ ، وكان هؤلاء الأجانب من الإنجليز « النازحين من جزيرة مالطة وجزر الأيونيان » ومن الفرنسيين واليونانيين وأهل الليقات وبلاد الجزائر ورومانيا وسويسرا وأسبانيا وألمانيا وتوسكانيا والنمسا وسردينيا ونابلي وجزر البليار ، وفي عام ١٨٣٧ بلغوا خمسة آلاف ، أما سكان البلاد فبلغ عددهم على حسب تقدير كادلين ، Cadalvene (٢٠١٠ ر ٢٢١٣) نسمة ، ومع أن تشجيع الباشا للأجانب وتسامحه معهم واعتماده إلى حد ما على نشاطهم في إصلاح البلاد والنهوض بها قد جذب إلى مصر بعض العناصر الطيبة التي يمكن الاستفادة من جهودها ، إلا أنه سرعان ما نزح إلى البلاد جماعة من عنصر آخر ، استغلوا هذه الظروف للإثراء السريع ، معتمدين على « مهارتهم » في الكيد والتآمر ، وما تفتق عنه أذهانهم من حيل المكر والخديعة في معاملاتهم التجارية مع الأهليين أو مع الباشا نفسه ، مستغنين في ذلك كله إلى تلك « الامتيازات » التي حولتهم « حقوقا » واسعة في ولايات الإمبراطورية العثمانية ومن بينها مصر بحكم تبعيتها لتلك الإمبراطورية المتداعية وكان أكثر هؤلاء المغامرين الذين وفدوا إلى مصر ، ممن يحملون بالثراء العاجل من أيسر السبل ، ومن الفارين من وجه العدالة في بلادهم فقد كتب (بريس دافين) Prisse d'Avennes يقول « اضطر الباشا في بادئ الأمر إلى الاستمانة بالأفرنج حتى ينجز مشروعاته ، فقبل منهم في بلاده جميع من تقدموا إليه دون تمييز بينهم ، وكان أوائلهم خيارهم ، فقد اجتذب ما كان يستمتع به محمد علي من صيت ذائع نفرا من ذوى الكفاية والإقدام ، ولكن لم يلبث أن هبط أرض مصر جماعة ممن يجرون وراء المغام ، وقد أدرك الأمير نفسه أنهم يخدعونه ، وكلما زاد خداعهم استشاط غضبا حتى انتهى به الأمر إلى الارتياح في جميع الأفرنج ، على أن الأفرنج لم يجهنوا إلى مصر إلا اجتفاء للربح أو فرارا من عقوبة على إثم ارتكبهوه في بلادهم ، ولهذا كانوا يغادرون هذا البلد الكريم بعد أن يقيموا فيه ناعمين ، وهم يحملون لعنات شعب لم يكونوا أقل من غيرهم نشاطا في إيقاع الظلم به »

يبد أن حكومة الباشا على تسامحها ما كانت لترضى بأن تترك علاقات هؤلاء الأفرنج مع أهل البلاد ومع الحكومة ذاتها من غير تحديد ، وما كانت لتدع قناصل الدول التي ينتمى إليها هؤلاء الأجانب يجاوزون الحد في « حماية » مصالحهم ، مع كل ما انطوت عليه هذه الحماية في ظل الامتيازات الأجنبية من افتئات على سلطان الدولة وسيادتها ، فقد هدمت هذه الحكومة بفضل ما قامت به من نشر ألوية الأمن في البلاد ذلك الأساس الذي كانت تستند إليه الامتيازات الأجنبية ، وهو اختلال الأمن وعدم الاطمئنان على الأرواح والأعراض والأموال في أنحاء الدولة العثمانية .

ولذلك كان من أبرز ظواهر هذا العصر نشاط التمثيل القنصلي في البلاد وتنظيمه على قواعد ثابتة ، وكان لشخصية الباشا العظيم ونفوذ حكومته القوية أثر فعال في هذا التنظيم ، إذ أن سياسته الاقتصادية وما أسفرت عنه من نمو مطرد في العلاقات التجارية بين مصر والخارج ، ومشروعاته « الامبريالية » وما أحدثته من آثار في العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا ، وما فتحتته من أسواق خضعت لنفوذ الباشا ودخلت في دائرة نشاطه الاقتصادي ، كل ذلك أوجب العناية بالتمثيل القنصلي وتنظيم هذا التمثيل .

وقد تناول الأمريكي وليم هودجسون Hodgson موضوع التمثيل القنصلي في عهد محمد علي في تقرير أعده لحكومته عام ١٨٣٤ ، وكان هودجسون من رجال السفارة الأمريكية في القسطنطينية ، أوفدته حكومته « في مهمة سرية خاصة » إلى مصر ، « لمعرفة ما إذا كان من الممكن ومن المرغوب فيه إنشاء علاقات تجارية مع باشا مصر ، على أن تكون هذه العلاقات غير العلاقات القائمة مع الباب العالي نفسه ومنفصلة عنها » ، لأن الولايات المتحدة كانت راغبة في أن تكون علاقاتها التجارية مع مصر على نطاق أوسع مما كانت عليه في ذلك الحين ، « لمصلحة التجارة بين البلدين معاً » ولهذا كانت مهمة هودجسون إلى جانب جمع المعلومات الخاصة بالنشاط التجاري المنتظر ، أن يستوثق من أنه في استطاعة الباشا أن يعقد معاهدات تجارية أو أية اتفاقات أخرى ، وأن يضع ما يلزم من الترتيبات لتنظيم التجارة مع الدول الأجنبية ، كما كان من واجبه الوقوف على أحوال القنصليات الموجودة بمصر ، والبحث بوجه خاص فيما إذا كان من المستطاع أو من المنتظر إنشاء قنصليات غير تلك التي جاء إنشاؤها عن طريق الباب العالي أو بعد موافقته ، باعتباره صاحب السيادة الشرعية على مصر . وكان من بين ما أثبتته هودجسون أن عدداً من الدول غير قليل أنشأ لنفسه قنصليات في مصر ، وهذه الدول هي بريطانيا العظمى والروسيا والنمسا وسردينيا وهولندا وأسبانيا

والسويد وتسكانيا وصقلية والدانرك وبروسيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكان القنصل العام لكل من تلك الدول يشرف على نشاط دولته السياسي والتجاري ، ويقوم برعاية مصالحها لا في مصر وحدها بل وفي ممتلكات الباشا وهي كريت والشام وبلاد العرب وكان القنصل يتصل بالباشا رأساً ، كما كان يبعث برسائله مباشرة إلى وزارة الخارجية في بلاده ، على أن يبعث بصورة منها إلى سفير دولته في القسطنطينية وكان القنصل ينال « براءة » الاعتماد من الباب العالي بوصفه صاحب السيادة الشرعية على مصر ولكن نواب القناصل ووكلاءهم ومن إليهم من المندوبين كانوا يباشرون وظائفهم على أثر صدور أمر من الباشا باعتمادهم لدى حكومته . وعندما ساءت العلاقة بين محمد علي والسلطان ، لم يمر الباشا « براءات الاعتماد » شأنها كبيراً ، واعتبر تعيين القنصل من جانب دولته كافياً لقيامه بأعباء وظيفته إذا وافق هو على هذا التعيين .

وكان من اختصاص القناصل أن يفصلوا في القضايا التي تنشأ بين رعايا دولهم ، أما القضايا التي يقوم فيها النزاع بين أجانب ووطنيين ، فكان يفصل فيها الباشا نفسه أو الهيئة التي يمهدها إليها بذلك نيابة عنه . وفي الحالات التي تتمدد فيها « تبعية » المتقاضين ، لكونهم من رعايا دول مختلفة ، كانت تنظر قضاياهم لجنة محكم مختلطة . وقد أثبت هودجسون في تقريره أن الوالي العظيم كان يريد تنظيم القضاء في بلاده على قاعدة إخضاع جميع المسيحيين المقيمين داخل حدود ممتلكاته لقانون البلاد ، إذ قال إن الباشا أنشأ في القاهرة محكمة أعضاؤها من الأوربيين والوطنيين المسلمين ، ومن « الرعية » أي الذميين (الوطنيين المسيحيين) ، يستطيع المتنازعون بالاتفاق فيما بينهم أن يرفعوا قضاياهم إليها .

وهكذا ظل محمد علي على الرغم من تشجيعه وفود الأجانب إلى البلاد وإقامتهم بها يحرص كل الحرص على صون نفوذه الكامل في إدارة شئونها ، ولم يستطع القناصل التدخل في هذه الشئون أو حمل الباشا على شيء يرى أنه يتناقى مع مصلحة البلاد ، بل كانوا يتوددون إليه خدمة لمصلحة الدولة التي يمثلونها أو قضاء لمصالحهم الشخصية ، وكان لاهتمام أكثر هؤلاء القناصل بكسب رضا محمد علي واستبقاء صداقته أبلغ الأثر في تمتعه بالسيطرة والنفوذ المطلق في إدارته الداخلية ، من أوائل سني الحكم إلى نهاية عهده تقريباً ، وكان مرجع ذلك إلى ما ذكره هودجسون في تقريره ، من أن معظم هؤلاء القناصل أجازت لهم حكوماتهم الانحياز لحسابهم الخاص ، إلى جانب القيام بأعباء وظائفهم القنصلية ، فصاروا يعتمدون في نجاح تجارتهم على عطف الباشا ، لاسيما وأنه « هو الزارع الوحيد والصانع الوحيد والتاجر

الوحيد في مصر». وقد كتب بورنج في تقريره يقول «إن قناصل جميع الدول عدا بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والروسيا وألمانيا وبلجيكا تجار يتجرون مع الباشا؛ وقد أصاب كثير منهم ثروة طائلة من عملياتهم التجارية مع الحكومة، ولذلك صار من المتعذر أن يكون لأعمالهم أو نفوذهم طابع الاستقلال، بل إن بعضهم يعملون وكلاء معترفا بهم للباشا في مسائل التوريدات التي تحتاج إليها الحكومة، وفي تصريف المحصولات المصرية عندما ترسل إلى أوروبا حتى تباع لحساب الوالي، ومن أجل ذلك كثيرا ما حدث أن تعارضت المصلحة مع الواجب، وآية ذلك أنه لما أثير موضوع حرية تجارة الغلال، استوردت البيوت التجارية التي ينتمى إليها بعض القناصل ألوفا من الأرادب بناء على أمر من الباشا، وبذلك أفاد القناصل من نظام لا يمكن أن يكون له سوى أسوأ الأثر في المصلحة العامة». لهذا لم يرفع هؤلاء القناصل عقائهم بالاحتجاج والشكوى إلا حينما اشتدت وطأة نظام الاحتكار، عندئذ لم يبقوا في جمعيتهم سهما إلا راشوه، ولم يتركوا في طوقهم جهدا إلا بذلوه، حتى يقضوا على هذا النظام الذي قامت عليه سياسة الباشا الاقتصادية.

٧ — السياسة الاقتصادية : مصادر الادرار

أما ذلك النظام الاقتصادي الذي اشتدت وطأته على القناصل، وهم في الوقت نفسه أكبر التجار الأجانب وأغنامهم في مصر، فكان من مكملات الخطة التي سار عليها محمد علي، لتشديد صرح الدولة الفتية التي اعتمد إنشاءها، والتي كانت الحكومة المركزية الأبوية طابعها من ناحية التنظيم والإدارة. وكما أن تلك الدولة كانت في حاجة إلى اليد القوية؛ فقد كانت كذلك في حاجة إلى المال الوفير لسد مطالب الإدارة وإنشاء الجيوش والأساطيل وتأسيس معاهد العلم ودور الصناعة وما إلى ذلك مما لا غنى عنه لأية دولة ناشئة. وكما أن محمد علي أخذ نظام الحكومة المركزية عن العصر الذي عاش فيه، فقد أخذ كذلك عنه مبدأ «الاكتفاء الذاتي»، وهو شديد الارتباط بذلك النظام التجاري الذي تحدثنا عنه آنفا، وقد ترتب على العمل بهذا المبدأ أن صار الباشا يعتمد في إنماء ثروته — أو بالحرى ثروة البلاد — على ثلاثة مصادر أساسية، أولها الأرض وما يتصل بها من شئون الملكية والاحتكار الزراعي والعناية بالرى، وثانيها الاحتكار التجاري وما ارتبط به من ضرورة الهيمنة على وسائل النقل وطرق التجارة، وثالثها الضرائب ويدخل في هذا الباب ما جمعه محمد علي من احتكاراته المتعددة وبخاصة احتكار البن والنيلة. ولما كان محمد علي يبنى قبل

كل شيء من احتكاره الصناعي أن يسد مطالب الجيش والبحرية بنوع خاص ، فقد كان هذا الاحتكار في الحقيقة من أبواب الإنفاق التي كلفت الباشا أموالا طائلة ، وإن كان في الوقت نفسه جزءا لا يتجزأ من نظامه الاقتصادي الذي قصد به جمع المال للإنفاق منه على المطالب المتعددة لدولته الناشئة .

الأرض

(١) الملكية العقارية :

في ١٩ يونية ١٨٣٣ بدأ « بوالسكت » أحد تقاريره الإضافية إلى حكومته بقوله « إن محمد علي وضع نظام استثمار موارد مصر — أو استغلالها — على أساس أن يجعل من نفسه المالك الوحيد لجميع أراضي القطر ، وقد استطاع أن يفعل ذلك بقضائه على المماليك الذين كانوا يستحوذون على الجزء الأكبر من الأرض ، ثم بالدخول في عملية رابحة مع الملتزمين وهم بقية ملاك الأرض الآخرين » .

ووصف آرتين باشا نظام الالتزام بقوله « كان الشخص يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر عن سنة أو أزيد ويعجل خراج سنة ، وكان الالتزام بقدر إما بمزايدة وإما باتفاق على الثمن بين الملتزم من جهة والرئاسة بالنيابة عن الحكومة من جهة أخرى ، حتى إذا تم الأمر أعطت الرئاسة الملتزم تقسيما أي عقد تلزيم ، هذا إن سمح بذلك شيخ البلد أي كبير أمراء مصر من المماليك ، فإذا دفع الملتزم الضريبة وأعطى التصرف حاول بما في جهده الحصول على المال الذي يحمله للخرينة وعلى فوائده التي كان يقرر سعرها هو بنفسه كما يريد ، لعدم وجود ما يقيده بعدم تجاوز سعر معلوم ... وكانت الحكومة تجعل لمساعدة الملتزم على القيام بما عليه من الواجبات ، كإيواء المسافرين وصيانة الجوامع والمدارس والحمامات ، والقيام بقسم من نفقاتها ، أراضي غير التي التزمها ، معفاة من كل ضريبة ، يحرثها فلاحو الناحية سخرة لنفع الملتزم وهي المعروفة « بالأواصي » ، وما كانت الالتزامات تثقل بالأثر ، على أنه كان يجوز الملتزم إذا كان له أولاد أو مماليك بيض تسمح لهم أسنانهم بالقيام مقامه وكان جدد التزامه في المواعيد المقررة أن يقيم ابنه محله في الالتزام ، بشرط أن يستمر الابن أو المملوك على وفاء الضريبة السنوية كالماضي » .

ويظهر من هذا القول أن الفلاح كان له حق المنفعة فحسب ، فله أن يستغل الأرض

التي يحوزها وأن يأخذ منها الغلة المعينة له ، كما كان له أن ينقل هذا الحق إلى ورثته أو أن يبيعه إذا شاء واستطاع أن يحصل من الملتزم على ترخيص بذلك ، ولكن لم يكن من حقه التصرف في العين ذاتها ، وعلى ذلك لم يكن الملتزمون على ما ذكره دوهاميل « أصحاب الأرض بقاتا بل انحصرت مهمتهم في تحصيل المال المطلوب على قرية أو عدة قرى وقع التنازل لهم عنها لهذا الغرض » . وبين عامي ١٨٠٨ و ١٨١٤ استولى محمد على على جميع الأراضي ثم أعطى الملتزمين تعويضا عما فقدوه مما كان يصل إلى أيديهم من أرباح الالتزام بعد أن يدفعوا مال الالتزام إلى « الخزينة » ، وكان يسمى ما تبقى بأيديهم بالفائض أو فائض الالتزام ، وكان هذا التعويض على شكل رواتب سنوية أو معاشات يقبضونها من الرزنامة . وهذا الذي ذكره دوهاميل كان العملية التي أشار إليها بوالسكت ، وتفصيلها على حد قوله : إن محمد على جمع إليه الملتزمين وأخبرهم بأنه ليس في مقدورهم أن يرغموا الفلاحين على دفع المال حتى يدفعوا هم ما كان مطلوباً منهم من مال الالتزام ، ولذلك فإنه يعرض عليهم أن يدفع عنهم ذلك إلى « الخزينة » ، في نظير أن يتنازلوا هم عن أراضي الالتزام . وقال بوالسكت أيضا ، إن محمد على عرض هذا التدبير على أولئك الملتزمين بشكل جعل من المستحيل عليهم أن يرفضوه ، وزيادة على ذلك فقد استند محمد على في دعواه إلى قرار أو فتوى تقول بأن مصر فتحت عنوة ولم تسلم أو تخضع صلحا ، مما يترتب عليه أن تصبح الحكومة صاحبة الحق في الملكية . والذي يهمننا من هذه « العملية » أن محمد على جنى منها فوائد كثيرة ، أهمها زوال طبقة أنصاف الملاك ، وهم الملتزمون الذين عطلوا بوجودهم مشروعات الباشا الزراعية الكبيرة . أضف إلى ذلك أن التعويض الذي دفعه محمد على الملتزمين ، كان على شكل رواتب تدفعها الرزنامة ، وقد أفاد الباشا من هذا الترتيب فائدة عظيمة ؛ لأن هذه المعاشات أو الرواتب السنوية كانت شخصية أي تدفع للملتزم نفسه ولا يمكن توريثها عند وفاته .

وعلى ذلك فقد نقصت قيمة هذه الرواتب بمضي الوقت تبعا لتناقص عدد الملتزمين بسبب الوفاة ، كما نقصت نتيجة لاحتساب المعاشات على أساس مقدار « الفائض » الذي كان يحصله الملتزمون بعد سداد مال الالتزام ، وكان محمد على عندما اعترم بإبطال الالتزامات « قد طلب من الملتزمين أن يقدموا له بياناً بالأرباح الصافية التي تعود عليهم من التزاماتهم فظن الملتزمون أنه يريد زيادة الضريبة التي قرر عليهم دفعها ، فذكروا أرباحا بخسة ، فانقلب قصدهم عليهم إذ رتب لهم الفائض باعتبار الأرباح التي ذكروها » . هذا إلى أن تقدير الأرباح

والفائض إنما أجرى عند ارتفاع قيمة العملة (القرش) ، ولكن قيمة هذه العملة سرعان ما أخذت في الهبوط حتى فقدت ما يقرب من أربعة أخماس قيمتها ، فهبطت تبعاً لذلك قيمة ما يدفعه الباشا حتى بلغت الرواتب أو التعويضات في عام ١٨٣٣ (٥٢٥٠٠٠ من الفرنكات أى ١٧٥٠٠٠ من القروش) . وقد علق على ذلك دوها ميل بقوله « عندما أبطل الالتزام كان دخل الملتزمين حوالى ثلاثين ألف كيس ، غير أنه لما كانت التعويضات التى دفعت لهم قد قدرت على أساس ما حصلوه من المال منذ حوالى ثلاثين عاماً أيام كانت قيمة القرش مرتفعة ، فقد نجم عن ذلك من بادى الأمر نقص عظيم فى إيراداتهم كما توفى كثيرون منهم فبات ما تدفعه الخزينة اليوم للملتزمين أربعة آلاف كيس لحسب ، وينتظر أن يتلاشى هذا المبلغ كذلك على مرور الزمن » .

وقد تصاح الملتزمون بالشكوى منذ البداية حين استبانوا أن الباشا يريد إبطال الالتزام والاستحواذ على الأرض . كتب الجبترى فى حوادث شهر ربيع الأول ١٢٢٩ (٢١ فبراير — ٢٢ مارس ١٨١٤) ما نصه : « وأبرز كتحدا بيك فرمانا وصل إليه من الباشا يتضمن ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف ، بل الملتزم يأخذ فائضه من الخزينة ، فلما أشيع ذلك ضج الناس وكثر منهم اللغط واجتمعوا على المشايخ ، فطلعوهم إلى كتحدا بيك وسألوه ، فقال نعم ورد من أفندينا أمر بذلك ولا يمكنى مخالفته ، فقالوا له كيف تقطعون معاش الناس وأرزاقهم وفيهم أرامل وعواجز وللواحدة قيراط أو نصف قيراط تعيش من إيراده فينقطع عنهم ، فقال يأخذ الفائض من الخزينة العاصرة ، فراودوه وناقشوه وهو يهون ويقرب ويبعد إلى أن قالوا له نكتب للباشا عرضاً ولا ننتظر الجواب ، فأجابهم إلى ذلك من باب المسaire وفك المجلس ، وشرع الشيخ المهدي فى ترصيف العرضحال فكتبوه وختموا عليه بعد امتناع البعض الذى ليس له التزام ، وكثر اللغط منهم بسبب ذلك . (وفى خامسه) حضر جمع كبير من النساء من الملتزمات إلى الجامع الأزهر وصرخوا فى وجوه الفقهاء وأبطلوا الدرس وبددوا محافظتهم وأوراقهم فتمرقوا وذهبوا إلى دورهم ... وذهب النساء وهن يقنن نأى فى كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا عن حصصنا ومعايشنا وأرزاقنا ، وفى ظن الناس وغفلتهم أن فى الإناء بقية أو أنهم يدفعون الرزية » . ورغم هذا كله نفذت أوامر محمد على ، وقد نجم عن ذلك أن الحاكم نفسه كما قال بوالسكت « أصبح المسالك الوحيد للأرض ، وأن أوائلك الذين يفلحون هذه الأرض ليسوا سوى فلاحي الباشا (أو مزارعيه) » . واعتقد كثيرون غير بوالسكت أنه لم يكن هناك مالك

للأرض سوى محمد علي ، ولعل ذلك راجع إلى الطريقة التي أدار بها الباشا شئون البلاد ، إذ كان يشرف على كل دقيق وجليل من تلك الشئون كأن مصر — على حد قول بعض المعاصرين الذين أخذوا الأمور بطواهرها — لم تسكن غير « مزرعة » كبيرة ؛ لهذا خيل إليهم أن الباشا وحده هو صاحب الأرض وأن الحكومة وحدها قد استولت على جميع الأراضي ، وقد كان لهذه الآراء والأقوال صدى عميق في نفوس الكثيرين واستقرت في أذهانهم على أنها حقائق ثابتة لا يتطرق إليها الشك ، حتى بلغ الأمر ببعض الكتّاب الحديثين حدا جعلهم يصفون نظام الالتزام بأنه « كان بمثابة إلغاء الملكية المعروفة في ذلك العصر وهي حق الانتفاع » ، ويعلقون على ما حدث بأنه « لا نزاع في أن إلغاء الالتزام مع عدم تقرير حق الملكية لا يمكن أن يعد إصلاحا بل هو أبعد ما يكون عن الإصلاح » ، مستشهدين على ذلك بقول المؤرخ المعاصر مانچان Mengin وهو صديق لمحمد علي ، « إن التعديلات التي أدخلها الباشا على نظام الملكية لم تكن متفقة مع الصالح العام ، فلا هو احترم الملكية الفردية ولا هو اعترف بها ... فالإلغاء الالتزام مع عدم إنشاء الملكية الفردية معناه إلغاء الملكية وامتلاك الحكومة جميع الأراضي الزراعية » .

غير أنه مما يسترعى النظر قول بوالصمت نفسه ، بعد أن تحدث عما أثاره الاستيلاء على الأرض من تدمير واستيلاء « إن الملكية عند الأوربيين أساس النظام الاجتماعي ، ولكن لم يكن لها في مصر كيان ثابت قط ، كما أنها لم تكن معروفة على وجه التحديد ، ففي العصور التي اشتهرت بالرخاء في مصر أيام الفراعنة والبطالة كانت الحكومة تملك الأرض ، ولكن لم يكن محمد علي في تصرفه ذاك — أي في إبطال الالتزام وامتلاك الأرض — إلا محتذيا مثال يوسف بن يعقوب نفسه » . ولعله مما يسترعى النظر أيضا أن إلغاء الالتزام لم يسبب أضرارا « لمجموع الأمة » ؛ لأن هذا الإلغاء لم يؤثر إلا في طبقة محدودة العدد ، فضلا عما كان معقودا عليه من رجاء في تعميم الفائدة المبتغاة من « النظام الجديد » حتى ينتفع بمزاياه كافة أبناء الأمة .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام ما ذكره دوهاميل في تقريره ، فمن الخطأ — في رأيه — أن يوصف الباشا بأنه المالك الوحيد للأرض ، أو أن جميع الأراضي كانت ملكا للحكومة ، إذ لو بحثنا الأمر من الناحية القانونية — على حد قوله — لوجدنا كثيرا من « العقار » يملكه أفراد عاديون ، ثم استطرد دوهاميل من ذلك إلى تقسيم الأرض التي كانت في حيازة الفلاحين قسمين ، هما « الأواصي » و « أرض الأثر » وعرف « الأواصي »

(جمع وسية) بأنها « الأراضى العمومية التى كانت قبل عهد محمد على ملحقة بالقرى ولا تدفع عنها ضريبة وإنما يخصص ربعها للإئفاق منه على المسافرين والجند وموظفى الحكومة الذين ينزلون ضيوفا على أهل هذه الناحية ، كما يخصص بعض هذا الربع لمواجهة النفقات المحلية » وفى عام ١٨٣٧ — أى فى نفس الوقت الذى كان يكتب فيه تقرير دوهاميل — كانت تلك الأواشى ما تزال موجودة مع فارق هام هو أن المزارعين صاروا يدفعون عنها الضريبة كما كان للحكومة الحق فى انتزاعها من أيدي (أصحابها) إذا تركوها بورا من غير زراعة ، وتسليمها إلى (أصحاب) جدد لقاء تعهدهم بزراعتها ، وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك الأواشى التى أقيمت للملتزمين الذين اشتد تدهورهم من إلغاء الالتزام ، فأبقى لهم الباشا هذه الأراضى وتركها لهم ينتفعون بها « مدى حياتهم ثم تنول بوقاتهم إلى الحكومة » ، ولم يكن يؤخذ عن تلك الأراضى (مال) .

أما أراضى الأثر فقد ذكر دوهاميل أنها الأرض التى يتوارثها الأبناء عن الآباء ، ولصاحبها حق التصرف فيها بالبيع والشراء ، ويقول دوهاميل إنه ليس من الأمور النادرة أن يجد الإنسان بعض المشايخ يمتلكون أرضا من هذا النوع تبلغ مساحتها حوالى ألف فدان وزيادة ، وسيأتى الكلام عن أرض الأثر مفصلا فى حينه . ويغلب على الظن أن دوهاميل عند ما رأى الفلاحين مستقرين فى الأرض الخراجية كما رأى حق الانتفاع ينتقل إلى ورثة المتوفى ، اعتبر ذلك من دلائل الملكية الكاملة المطلقة .

وقد جاء فى البند الخامس عشر من اللائحة السعيدية الصادرة فى عهد محمد سعيد باشا فى ٥ أغسطس ١٨٥٨ ، « أن أطيان الأواشى على مقتضى أصول الشريعة هى فى حال الأصل أطيان خراجية ميرية ، وكانت أعطيت إلى الملتزمين نظير جباية الخراج وتأديته لبيت المال ، وإذا مات الملتزم تعود أطيان الأوسية المذكورة إلى جهة بيت المال وبعد ذلك اقتضت الإرادة السنية بأن الأوسية التى يتوفى صاحبها أو صاحبته ، ويكون له ذرية من الذكور والأنث لايجرى عليها الانحلال بل تنقيد بأسماء من يعقبه من الذرية ، ولا تنحل إلا عند انقراض نسلهم ، وأما من يتوفى من أصحاب الأواشى ولا يكون له ذرية فهى التى تنحل ، وصدر بذلك الأمر العالى للرزامة فى ١٣ رمضان ١٢٧١ (٣٠ مايو ١٨٥٥) وأما أطيان الأواشى التى توفى أربابها وانحلت سابقا وصارت بيد مزارعين ، فهذه تبقى تحت أيديهم وتصير أثرا لهم ، ويصير الإجراء فى حقها بموجب البنود التى فى حق الأطيان « الخراجية » . ولم تكن الأواشى وحدها فى عهد محمد على أطيانا غير خراجية أى معفاة من

الضريبة بل كانت (الأبماديات) والجفالك لا يدفع عنها شيء والأبماديات هي الأراضي البور أو غير المزروعة التي صار « تنزيلها » لهذا السبب من « الزمام » فسميت أباعد ، « ولما كان بمقتضى الشريعة الإسلامية يسوغ لولى الأمر تملك رقبة الأتيطان المذكورة لمن يشاء » فقد أعطى الباشا عددا منها « للذوات والوجوه الذين تسمح لهم حالة ميسرتهم بأصلاح الأتيطان المذكورة » . « لا ويل أعطى جملة منها لبعض أشخاص قبلوها جبرا عنهم ، وبخلاف الأراضي المستبعدات كانت تعطى الحكومة أتيطانا من المعمور الخراجي (بقصد إنشاء بساتين أو غرس أشجار وغير ذلك) . وكافة الأتيطان التي ينعم بها سواء كانت من المستبعدات أو من المعمور كانت تبقى ملكا للمنعم عليهم بها رزقة بلا مال ، على شرط عدم التصرف فيها لا يبيع ولا خلافه ، إنما يجوز التوارث فيها ، وبهذه الوسطة كانت تلك الأتيطان تعتبر وقفا على المنعم عليه وعلى ورثته فقط بدون جواز انتقالها لآخر ، وكانت تعطى بها تقاسيط من الرزنامة موضحا بها هذا القيد » . وكانت هذه الأتيطان تعطى للمنعم عليهم بها عقب صدور أمر من والى ، وكان أول أمر أصدره محمد على بهذا المعنى إلى الرزنامة في ٤ جمادى الآخرة ١٢٤٥ (أول ديسمبر ١٨٢٩) ، وفي ٢٧ شوال ١٢٥٢ (٤ فبراير ١٨٣٧) صدر الأمر بإعطاء حق المنفعة فى أراضي الأبماديات للمنعم عليهم بها وتوريثها لذريتهم ، على أن تتول امتقائهم عدا العلمان والجوارى السود ، وبعد الانقراض تتكون وقفا على الحرمين الشريفين ، أما إذا بلغ أحد أصحاب هذه الأبماديات سن الشيخوخة ولم يكن له ممالك وكان منقطع الذرية « ويريد إفراغ الأتيطان المتصرف عليها إلى أحد مجانا فيصير قبول فراغته ، والأتيطان التي يصير فراغها إذا أعطيت إلى أشخاص غير مقتدرين للصرف عليها وإصلاحها خوفا من خرابها استصوب ألا يصير طلوع تقسيطها (من الرزنامة) » . أما الجفالك (جمع جفلك) فاسم « لا يطلق إلا على مقدار جسيم من الأتيطان ، وما كانت تعطى الجفالك إلا للعائلة الخديوية » ، وهذه حكمها حكم الأبماديات على السواء .

وواضح أن هذه الإنعامات كانت مقيدة ، ولا يعطى النظام الموضوع لها حق التصرف المطلق لملكها حسب أحكام الشريعة الإسلامية ، « ويترتب عليه عدم الوصول للمغاية المقصودة وهي إصلاح الأتيطان لوطراً على أربابها إعسار أو عدم مقدرة على زراعتها » ، كما أن أصحاب الأبماديات والجفالك سرعان ما سئموا الاتفاق المستمر على هذه الأراضي وتحمل النفقات الباهظة فى سبيل إصلاح مالم يكونوا مالكيه . ولما كان غرض الباشا استصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضي البور ، فقد أصدر أمراً فى ٥ محرم ١٢٥٨ (١٦ فبراير ١٨٤٢)

« صرح فيه لأرباب الأتبان المذكورة بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية من بيع وهبة ونحو ذلك ، وتنبيه على الرزنامة بأبطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط وإعطاء تقاسيط خلافها مندرجا بها هذا التصريح » ، وبذلك يمكن القول بأن أصحاب الأراضى غير الخراجية (ماعدا الأواشى) قد أصبح لهم فى زمن محمد على نفسه حق امتلاك المنفعة والعين ملكية مطلقة .

وإلى جانب الأبعاديات والجفالك كانت هناك أتيان الرزق (ومفردها رزقة) وكانت فى الأصل معفاة من الضرائب ، وهى « ملك حر لأربابها بغير شرط ولا تقييد ، إذهى من بقايا الأقطاعات والأرصادات التى كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض القربى إلىهم ومنحهم حقوق التصرف المطلق فيها بمقتضى التقاسيط (عقود التملك) التى أعطيت لهم من مصلحة الرزنامة ، بنص صريح فيها أن تكون رزقة بلا مال إلى ما شاء الله تعالى ، وهم بناء على ذلك أوقفوا ما أوقفوه منها على المعابد وغيرها من الأماكن الخيرية » . ويستطرد صاحب كتاب الأتيان والضرائب فيقول « وهذه رأى محمد على باشا من اللازم مساواتها ببقية أتيان القطر من جهة الضريبة ، فوضع عليها الضرائب الخراجية ماعدا بعض الأتيان الموقوفة على الخيرات وهى إلى الآن معفاة بالكلية ، ولكنه رتب لأرباب تلك الأتيان (التى وضع عليها الضريبة) فى مقابل ذلك مرتبات بالرزنامة باسم فائض الالتزام ونزع منهم حق التصرف فى وقفها ، وهكذا دخلت أراضى الرزق أيام محمد على فى عداد الأراضى الخراجية ، ومع أن أصحابها ظلوا يتمتعون بامتلاك العين والمنفعة ولم يمنعوا إلا من وقفها ، فقد مهد إعطاؤهم فائض الالتزام من الرزنامة مع فرض الضريبة عليها لاعتبارها فيما بعد أتيانا خراجية « لا يتقيد لأصحابها إلا أثر منفعة فقط كسائر الأراضى الخراجية » ، كما جاء فى البند الخامس والعشرين من اللائحة السعيدية .

وعندما قام محمد على فى عام ١٨١٣ بإحصاء أتيان البلاد ومساحة الأراضى فى الروك أو الأربع المشهور ، « وزع أتيان البلاد على الفلاحين القادرين على الاستمرار والفلاحة » ثم أعطى بأمره لكل منهم ثلاثة أفدنة أو أربعة أو خمسة على الأكثر ، وأعطى مشايخ كل بلد قسما من الأرض يستثمرونه وينتفعون بغلته دون أن يفرض عليه مال ، وكان معروفا باسم مسموح المساطب أو مسموح المشايخ ، وكان مقداره فى غالب الأحيان أربعة أفدنة عن كل مائة فدان من مجموع زمام البلد ، هذا عدا مارتبه الباشا لبعضهم « ليصرف لهم نقدية » ، وذلك كله فى مقابل « أتايتهم » فى خدمة الحكومة وما ينفقونه على ضيافة من

يقد عليهم من العمال ورفود الجباية ، وقد أبطل هذا المسموح في عهد سعيد باشا (في سبتمبر ١٨٥٧) ، واحتسبت أراضيها على زارعيها من الفلاحين بأعلى ضريبة ويرجع ذلك إلى سوء تصرف مشايخ البلاد واستبدادهم في تسخير الفلاحين في زراعة أراضي المسموح .

أما بقية الأرض وهي الأراضي التي مسحت في عام ١٨١٣ ثم وزعت بين الأهالي على شكل حصص من ثلاثة أفدنة أو أربعة أو خمسة ، فكانت أرضا خراجية يدفع الأهالي الخراج عنها على أن يكون لهم حق الانتفاع لا حق الملكية ، أي أنه « لم يكن لهم حق التصرف ولم يكن يجري فيها الميراث » ، وهذه هي أراضي الأثر التي تحدث عنها دوهاميل في تقريره ، وكانت القيود المفروضة عليها كثيرة ؛ إذ أن الحكومة لم تكن تعتبر الفلاحين الذين يقومون بزراعتها سوى أجراء ينتفعون بأطيان الحكومة ويبقى لهم حق الانتفاع ما داموا يدفعون الضريبة ، فإذا تأخروا في تسديد ما عليهم من الضرائب انتزعت الأرض منهم وأعطيت لغيرهم وهكذا دواليك ، أضف إلى ذلك أنه كان من حق الحكومة أن تنزع هذه الأراضي من أصحابها إذا اقتضت المصلحة العامة اتخاذ مثل هذا الإجراء دون أن تدفع لهم تعويضا ؛ لأنهم لا يعملون العين ، وكان مشايخ البلد (والمديرون) يقومون بعد وفاة المنتفع بالأرض بأعطاء حق الانتفاع لورثته على أنه منحة لأعلى أنه حق موروث .

ومع هذا فقد صدرت أيام محمد علي لأتمة في ٢٣ ذي الحجة ١٢٦٣ (٣ ديسمبر ١٨٤٧) صار بمقتضاها لوضع اليد على الأرض حق التصرف فيها بأن يحملها « غاروقة » (أي مرهونة) وأن يتنازل عنها لشخص آخر أمام شهود في « حجة » مكتوبة ، كما أعطت هذه اللأتمة كل شخص يعود إلى بلده بعد أن يكون قد نزع عنها مدة الحق في استرجاع أرضه ، ولو كان شخص آخر قد حل محله في زراعتها مدة غيابه وذلك مع تقييد هذا الحق بمدة شروط ، وقد جاء في اللأتمة أن من الممكن انتزاع الأرض من واضع اليد عليها إذا عجز عن دفع خراجها وفي استطاعته أن يسترجعها عند ما يدفع ما عليها من متأخر الخراج ، ونصت اللأتمة كذلك على أن كل تنازل عن الحق الثابت (سواء بالغاروقة أو بالاشتراك أو ببيع الوفاء) يجب إجارؤه كتابة « على ورقة تمغة » ومع أن هذه اللأتمة لم تتعرض أصلا لأمكان انتقال الأرض بالإرث إلى ذرية واضع اليد عليها ، بل تركت الفصل في هذا الموضوع لشيخ البلد الذي قام مقام الملتزم في القرن الماضي ، إلا أنها رغم ذلك كانت بداية طيبة في سبيل تقرير ملكية الرقبة والمنفعة في الأراضي الخراجية قبل صدور لأتمة ٨ جمادى الأولى ١٢٧١ (٢٨ يناير ١٨٥٥) ثم اللأتمة السعيدية التي خولت صاحب الأرض الخراجية حق امتلاك العين ذاتها من الوجهة العملية .

(ب) — روك محمد علي :

لم يكن من المستطاع تقسيم الأراضي إلى خراجية وغير خراجية وفرض ضرائب سنوية ثابتة على الأتليان دون حصر مساحة الأرض وهي في أيدي من ينتفعون بها فعلا وقت المساحة ، لذلك عهد محمد علي في عام ١٨١٣ إلى ولده إبراهيم باشا بعد أن عينه « مأموراً لمساحة القطر المصري » ومعه المعلم غالى « بصفة رئيس المساحين » بعمل « التاربع » ، « فصار مساحة أطيان القطر بحرى وقبلى وحصل لها تواربع وأقيمت القاعدة القديمة التي كانت هي اعتبار الأتليان بالالتزام بلدا بلدا بدون مساحة بل فقط بأسماء البلاد » .

وكان الغرض من التاربع حصر جميع الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في المديرية والأراضي المستخدمة في المنافع العمومية كالترع والجسور والطرق والمدافن ، واستبعدت من المساحة الأراضي البور وهي الأراضي التي أعطى منها الباشا الأبعاديات والجفالك التي سبق الحديث عنها ، كما دخلت في المساحة أراضي الرزق عندما قرر الوالى جباية الخراج عنها ؛ ولذلك اقتصر العمل على مساحة الأراضي الخراجية .

قال جرجس حنين بك « ومن يعمّن النظر في بعض دفاتر تاربع محمد علي يرى أنه كان يعد من أهم الأعمال يومئذ نظراً لتأخر البلاد في العلوم والمعارف ، وكان مؤسساً على سبع قواعد مهمة هي : أولاً — الدلالة على الحدود الثابتة الفاصلة بين كل بلد وما يجاورها من البلاد . ثانياً — الدلالة على الحدود الأربعة لكل حوض « أوقبالة » ، وكانت الحكومة قبل فيضان النيل في كل سنة تطرح أطيان كل بلد للمتزايدين ، وبمجرد أن يرسو المزارع على أحد الأفراد يصرح له بالزراعة ، وبعد تمام الزراعة ينطاق المساحون في البلاد بأمر الحكومة ويمملون المقاس على زراعة كل شخص ويقيدونها في دقائرهم تحت عنوان (قبالة فلان) ، ويتخذون ذلك أساساً لحماية الأموال . ثالثاً — الدلالة على النقطة الثابتة التي بدىء منها بعمل المقاس في كل حوض أو قبالة ، ودرج أسماء واضعي اليد بالتعاقب على الاتجاه الذي اتخذته المساح . — رابعاً — الدلالة على مقدار أطوال قواعد وارتفاعات كل قطعة واستنتاج مقدار المساحة بالعملية الحسابية من ضرب نصف طول القاعدتين في نصف طول الارتفاعين . خامساً — الدلالة على بعض أطيان الحكومة التي لم يضع أحد عليها يده ودرجها باسم أبعادية أو مستبعدات . — سادساً — الدلالة على مساحة دائرة سكن كل بلد . — سابعاً — الدلالة على مساحة الأراضي المستعملة بالمنافع العمومية كالترع والجسور والطرق والمدافن » .

وقد عني محمد على بهذا التآريع عناية عظيمة ، وكان لتلك العناية الفضل في إظهار بعض الأخطاء التي وقع فيها المساحون ، سواء أكان ذلك عن غير قصد منهم لقلة خبرتهم ودرايتهم بالعمل ، أم عن قصد بسبب ما وصل إلى أيديهم من رشوة ؛ حتى يظهروا الأراضي المزروعة عند المساحة بورا مجدبة أو أرضا لاتصل إليها المياه بحيث يتعذر ربيها ، ومدارة لمثل هذا الخطأ المقصود يعتمد المساحون إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية التي توجد بأيدي الفقراء حتى يعوضوا النقص المتوقع ظهوره عند جمع الضرائب ، وقد استطاع الباشا بفضل دقته وعنايته الكشف عن هذه الأخطاء وتصحيحها .

وقد كان للتآريع مزية أخرى، إذ أظهر جزءا كبيرا من الأرض الزراعية التي استطاع أصحابها التملص من دفع الضريبة عنها مدة طويلة . قال مانجان : « وعندما مسحت الحكومة أطيان كل ملكية بالفدان ، وجدت مساحتها على وجه العموم ضعف المساحة المقيدة في سجلات المال ، فقررت ترتيب الخراج على هذه الزيادة ، ومنشأ هذا الفرق أن الملتزمين كانوا في معاملاتهم يحجرون الحساب طبقا لما اشتملت عليه مستندات كل منهم متبعين في ذلك الأسلوب الذي ألفوه في إجراء الحساب بالقرابط (عندما كانت كل قرية مقسمة أربعة وعشرين قسما يدعى كل منها قيراطا) ، وعدد الأفدنة الناتج عن اتباع هذه الطريقة يقل كثيرا عن العدد الحقيقي .

وقد وصف الجبرتي عملية روك الأراضي (أو التآريع أي مساحة الأراضي ومراجعة «مكائنها» القديمة وخص حاصلات الأراضي وتوزيعها وربط زمامها) فقال في حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٢٩ (٢١ إبريل — ٢٠ مايو ١٨١٤) ، « وفي منتصفه حضر الروزنامجي والأفندية بعد أن استملى منهم القبط الدفاتر وأسماء الملتزمين ومقادير حصصهم ، ثم حضر محمود بيك والمعلم غالى ومن معهم من السكتبة الأقباط ، وظهر للناس عند حضورهم نتيجة ماصنعوه ونظموه ورتبوه من قياس الأراضي وروك البلاد ، وهو أن الأراضي زادت في القياس بالقصبة التي قاسوا بها وحددوها مقدار الثلث أو الربع حتى قاسوا الرزق الأحباسية بأسماء أصحابها ومزارعيها وأطيان الوسايا على حداثها حتى الأجران وما لا يصح للزراعة وما يصلح من البور الصالح وغير الصالح ، فلما تم ذلك حسبوها بزياداتها بالأفدنة ثم جعلوها ضرائب ، منها ضريبة خمسة عشر ريالا وأربعة عشر واثنى عشر وإحدى عشر وعشرة مال الفدان بحسب جودة الأقاليم والأرض » .

ومما يجدر ذكره أن مساحة الفدان تراوحت بين ٢٠٠ ، ٤٠٠ قصبة مربعة ، وكان طول

القصبه الديوانية ٨٥ و ٣ مترا . وفي التاربع عند إجراء المساحة العمومية على أطيان بلاد القطر اعتبر محمد على مساحة الفدان $٣٣٣\frac{1}{3}$ قصبه مربعة ، وفي عام ١٨٣٨ تقرر أن يكون طول القصبه ٣٥٥ مترا .

ح - الزراعة والرى :

كان « لروك البلاد » الذى مكن محمد على من تنظيم ملكية الأرض وتوزيع الحراج ، أكبر الأثر فى إدخال زراعات جديدة ووفرة المحصولات واستصلاح الأراضى وزيادة مساحة المزرع منها والقابل للزراعة . وقد أدى ذلك إلى توجيه عناية بالغة بشئون الرى كشق الترع وحفر القنوات وبناء السواقي وإقامة الجسور وإنشاء القناطر .

ومع أن مصر فى أيام الرومان كانت الحقل الذى أنتج الغلال لرومة عاصمة الإمبراطورية فإن الباشا لم يكن يتوقع أن تستعيد مصر فى القرن التاسع عشر هذه المكانة القديمة ؛ لأن الزراعة كانت قد تقدمت فى أوربا ، ولأن منطقة البحر الأسود بصفة خاصة كانت غنية بمحصولات حبوبها ، كما أن نوع الغلال المصرى لم يكن جيدا ؛ ولذلك عنى محمد على بأمر الزراعات التى لا يسمح مناخ أوربا بزرعها أو التى لا تأتى بمحصول وافر إذا زرعت فى تلك القارة ، ومن هذه الزراعات القطن ذو التيلة الطويلة ، ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن الباشا أغفل العناية بزراعة القمح .

وكانت مصر عند تولية محمد على تزرع نوع القطن العادى الذى انتشرت زراعته وقتذاك فى الليفانت (حوض البحر الأبيض الشرقى) ، ولم يفتن أحد إلى أن بمصر نوعا من القطن ذى التيلة الطويلة ؛ فظل الحال على ذلك مدة ، حتى إذا كان عام ١٨٢٢ قدر (المسيو جوميل) Jumel ، وهو من أهالى ليون استقدمه الباشا لتنظيم مصانع النسيج ، أن يعثر على شجيرة من هذا النوع الأخير بطريق المصادفة فى إحدى حدائق القاهرة ، وهى حديقة محو بك أحد حكام السودان الأوائل فى عهد محمد على ، فلفت مسيو جوميل نظر الباشا إلى أهمية زراعته ، وبلغ أول محصول من هذا القطن عشرين ألف باله راجت سوقها وأتت برمح كبير ، فأقبل الباشا على زراعته حتى بلغ محصول هذا النوع من القطن فى العام التالى (٢٠٠٠٠٠) باله ، جاءت بإيراد بلغ ثلاثين مليوناً من الفرنكات . غير أن محصول القطن الجديد لم يلبث أن أخذ يقل فى الأعوام التالية ، لأن الباشا أكثر من تجنيد الفلاحين فى جيشه ، فقلت الأيدى العاملة فى الزراعة ونقص محصول القطن تبعاً لذلك حتى بلغ (١٦٠٠٠٠) باله فى عام ١٨٣١ ،

استهلك منها داخليا لحساب الصناعات الوطنية الناشئة (٥٠٠.٠٠٠) بالة ، وصدر الباقي وقدره (١١٠.٠٠٠) إلى الخارج ، ومع ذلك فقد كتب (بوالسكت) في أحد تقاريره إلى حكومته (في ٢٩ يونيه ١٨٣٣) أنه إذا قدر متوسط محصول القطن في السنوات الأخيرة بنحو (١٥٠.٠٠٠) بالة ، وقدر ثمن كل بالة بمائة وستين فرنكا ، وجد أن الباشا قد رفع قيمة ما تنتجه البلاد سنويا من القطن إلى أكثر من السدس . وقد أثبت صاحب « تقويم النيل » مقدار محصول القطن في سنوات مختلفة فظهر اطراد هذه الزيادة من (٥٩٢٥٥) قنطارا في عام ١٨٢٨ إلى (٢٠٢.٠٤٠) في عام ١٨٤٦ و (٢٥٧.٤٩٢) في عام ١٨٤٧ .

ومن الحاصلات التي كان للباشا فضل التوسع في إنتاجها النيله والقرطم . والخشخاش أما زراعة النيله فكانت معروفة في مصر ، ولكن الباشا لم يلبث أن جلب بذور النيله الهندية في عام ١٨٢٦ وقام بزراعتها لإخصائيون من الهندود استحضروهم لهذا الغرض . وأما زراعة الخشخاش فكانت تكون مجهولة قبل عهد محمد علي ، ولكن الباشا استقدم بعض الأرمن من أزمير لزراعته في مصر ، وازدهر محصوله في عام ١٨٣٣ حتى بلغ (٣١.٠٠٠) كيلوجرام قدر ثمنها بـ ١٢ مليون من الفرنكات ، ويذكر (هودجسون) في تقريره أنه بعد إجراء التحليل في لندن وفي بوسطن بأمر بكا وجد أن مقدار المادة المخدرة (المورفين) المستخرجة من الأفيون المصري يزيد بنحو ١٢٪ على المستخرج من الأفيون التركي ، وقد بيعت الأفة من محصول عام ١٨٣٢ بثمن يتراوح بين ٩١ ، ١١٦ قرشا تبعا لجودة الصنف .

وكذلك عني محمد علي بالحاصلات الأخرى ، فزرع قصب السكر وغرس أشجار التوت والزيتون ، واختار لتربية دود القز وادى الطميلات بالشرقية ، واستقدم حوالي ٥٠٠ من السوريين لتعهد تربيته ، وكان الباشا قد بدأ يغرس شجر التوت في سنة ١٨١٦ ثم لم يلبث أن أمر بتعميم زراعته في عام ١٨٣٢ بجميع المديریات ، وبلغ محصول الحرير في عام ١٨٣٣ (٨٢٠ و ١٤) كيلو جراما ، واستكثر الباشا من زراعة الزيتون في الوجهين البحري والقبلي بعد أن كانت زراعته نادرة ومقصورة على إقليم الفيوم وبعض حدائق القاهرة ، وكذلك اهتم بزراعة الفواكه كالأناناس والمأنجو والموز ، وشجع إبراهيم باشا هذه الزراعة فاستحضر أشجار الفاكهة من أوروبا . وعنى الوالى بزراعة النخيل والكتان وكذلك القنب الذى استخرج الأهليون الحشيش منه ، هذا عدا الحبوب عامة كالأرز والذرة والعدس والفلول وما إلى ذلك ، فارتفع محصول الحبوب من (٠٠٠ و ٢٢٦ ر) هكتولتر في عام ١٨٢١ إلى

(١٠٥٨٧٢٠٠٠) أو ما زنته ٨١٥ مليوناً من الكيلو جرامات ، وقدرت قيمة منتجات مصر الزراعية في عام ١٨٣٣ بمائة وخمسين مليوناً من الفرنكات .

وقد اقتضى الاهتمام بالزراعة العناية بشئون الري ومن وسائل إقامة السواقي ، فكان للبasha على ما يذكر الفصل الانجليزي (بارت) Barnett الفضل في إنشاء (٣٨٠٠٠) ساقية جديدة ، أى أكثر من نصف السواقي الموجودة بالبلاد في عام ١٨٤٤ . ومن أعماله أيضا إقامة الجسور على شاطئ النيل من جبل السلسلة إلى البحر الأبيض لمنع طغيان المياه على ضفتي النهر وبخاصة في وقت الفيضان ، كما بنيت جسور أخرى صغيرة في مديريات بنى سويف والنيا وأسيوط وجرجا وقنا .

وقد شق البasha عدة ترع في مختلف مديريات الوجهين البحرى والقبلى ، وكان من أول أعماله سد التربة الفرعونية التى كان الغرض منها تغذية فرع رشيد من مياه فرع دمياط ، فألحقت بالبلاد وبالأراضى الواقعة على جانبي فرع دمياط أضرارا بليغة ، لهذا أمر البasha في عام ١٨٠٥ بإنشاء جسر من الأحجار يمنع انسياب المياه من فرع دمياط ، وشق البasha ترعا أخر لرى أراضى البحيرة التى كانت تستقى من التربة الفرعونية ، كما عهد إلى المهندس الفرنسى (قسطنطين) Coste وكان قد استقدمه من فرنسا لاستخدامه في مصانعه منذ ١٨١٧ ، بحفر ترعة وادى الطميلات لرى مزارع التوت بهذا الوادى . وقد بلغ طول التربة خمسة وثلاثين كيلو مترا وعرضها أحد عشر مترا ، واستخدم (قسطنطين) ثمانين الفا من الفلاحين حفرها في أسبوعين اثنين ، ومن الترع التى حفرها (قسطنطين) كذلك ترعة طنطا في عام ١٨٢٤ وترعة كفر طرخان بمديرية الجيزة عام ١٨٢٥ ، كما حفر في السنة نفسها ترعة طولها ثمانية وعشرون كيلو مترا من النيل إلى السنبلوين ، ثم حفر على امتداد الضفة اليسرى لفرع رشيد ترعة طولها ثلاثة وستون كيلو مترا في عام ١٨٢٦ ، وفي بداية العام التالى حفر ترعة القاهرة (الخليج) المارة بين المدينة وبلاق وطولها ثمانية وعشرون كيلو مترا ، كما سبق له في عام ١٨٢١ تنظيم أشغال التربة السوهاجية . غير أن أهم الترع جميعا هى من غير شك ترعة المحمودية التى أمر محمد على بحفرها في عام ١٨١٨

(٥) ترعة المحمودية :

احتفر الإسكندر الأكبر في القرن الرابع قبل الميلاد خليج الإسكندرية القديم مبتدئا من مدينة شديا (النشو البحرى) إلى الإسكندرية ، وذلك حتى يمد مدينته الجديدة بالمياه

من الفرع الكانوبي ، وقد فقد هذا الفرع أهميته بمرور الزمن إذ أصبح في آخر الأمر عبارة عن ترعة صغيرة ابتداء من زاوية البحر ، بينما أصبح فرع النيل الغربي هو ترعة بوليتين القديمة التي احتفرت حتى تمد بلدة بوليتين (رشيد) بالمياه ، لذلك صار من الضروري وصل خليج الإسكندرية بفرع النيل الجديد ، وهكذا أُنحت ترعة الإسكندرية عند الفتح العربي تمر بزاوية البحر والنقيدي ودنشال ودمنهوور وأفلاقة وكفر الحمايدة والسكريون والإسكندرية ، وقد حفرت هذه التربة أو ظهرت عدة مرات في أزمنة متباعدة بين القرنين التاسع والخامس عشر الميلادي ، وفي أثناء ذلك كله غيرت التربة موضعها كثيرا في جزئها الواقع بين النيل وكفر الحمايدة بينما سار جزؤها الممتد بين كفر الحمايدة والسكريون في مجرى الفرع الكانوبي القديم ، أما بقية التربة فقد اتخذت طريق خليج الإسكندرية القديم ، ولذلك كانت التربة فيما بين النيل وكفر الحمايدة تأخذ مياهها تارة عند « الموافقة » وأخرى عند « شاور » أو « منية بيج » أو « العطف » أو « الرحمانية » ، وذلك في كل مرة يعاد حفرها أو تطهيرها في المعهود المختلفة وصارت التربة فيما بين العطف وكفر الحمايدة تعرف باسم الخليج الناصري نسبة إلى السلطان الناصر قلاوون الذي تم حفر هذا القسم في عهده ، وعندما احتفر هذا القسم مرة أخرى فيما بين الرحمانية وكفر الحمايدة في عهد الملك الأشرف برسباي أطلق عليه اسم التربة الأشرفية ، بيد أن هذه التربة لم تلبث الرمال أن طمرتها وبقي الحال على ذلك حتى عهد محمد علي .

ولما كان محمد علي يريد إنشاء ترعة للملاحة تسير فيها السفن المشحونة بالغلال وغيرها من منتجات البلاد إلى الإسكندرية عن طريق فرع النيل الغربي دون أن تمر ببوغاز رشيد لكثرة ما يقع فيه من حوادث الغرق ، فقد اتفق الرأي على تكليف شاكر أفندي أحد المهندسين الأتراك باحتفار التربة الناصرية أو الأشرفية ، على أن يكون مدخل التربة عند قرية العطف ، وقد بدأت أعمال الحفر في عام ١٨١٨ ، وأخطأ شاكر أفندي عند وضع تصميم التربة لجهله بعلم قياس السطوح Géodésie فتوقف الحفر عند المكان الواقع بين بحيرتي أبي قير ومربوط ويعرف باسم السد أو سد أبي قير ، وكان يمنع مياه بحيرة أبي قير من التدفق في بحيرة مربوط ، وكانت تجرى فوقه ترعة الإسكندرية وهي ممتلئة بالماء في زمن الفيضان ، ومن المعروف أن الإنجليز قطعوا التربة في هذا المكان خلال حملة ١٨٠١ لعزل الفرنسيين في الإسكندرية ومنع ورود المياه العذبة إليها ، ثم أنشأ محمد علي جسراً عاليا سده به هذه الفتحة كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولم يعرف شاكر أفندي وأعوانه كيف يجتازون السد فاستدعى محمد علي المهندس الفرنسي قسطنطين وكلفه إتمام العمل في مارس ١٨١٩ فصعد بالأمر وفرغ

من مهمته في ديسمبر ١٨٢٠ ، واحتفل بفتح فوهة التربة لدخول مياه النيل إلى الإسكندرية في فبراير ١٨٢١ ، وسميت التربة باسم المحمودية تيمنا بالسلطان محمود الثاني .

وقد تحدث قسطنطين عن الجهود التي اقترضها فتح هذه التربة ، فذكر أنه كان على كل مدير مديرية أن يقدم عددا من الرجال بجوارقهم وغذائهم ويقيم في خيمته على رأس أبناء مديريته ، فتقدم الجزيرة ثلاثين ألفا ، والبحيرة خمسين ، والقليوبية ثلاثين ، والمنوفية عشرين ومائة ، والشرقية خمسة وعشرين ، والمنصورة خمسة عشر ، والغربية ثلاثين ومائة ، أي أن المديرية تقدم ما مجموعه أربع مائة ألف عامل ، وكان على أهل كل قرية أن ينجزوا مسافة معينة من طول التربة حتى إذا أنعموا أعيدوا إلى قرأهم واستقدم غيرهم ، وقد يستقدمونهم أنفسهم مرة أخرى إذا دعت الضرورة ، وقد وصف مانجان صرامة العمل وقسوته وقلة الأغذية وكثرة الوفيات بين العمال من الفلاحين ، وكتب الجبرتي في حوادث شهر شوال ١٢٣٤ « في رابع عشره » ، أي في ٦ أغسطس ١٨١٩ قال : « وكان الباشا سافر إلى جهة الإسكندرية بسبب ترعة الأشرفية ، وأمر حكام الجهات بالأرياف بجمع الفلاحين للعمل ، فأخذوا في جمعهم فكانوا يربطونهم قطارات بالجبال وينزلون بهم المراكب وتمطلوا عن زرع الدراوى الذى هو قوتهم ، وقاسوا شدة بعد رجوعهم من المرة الأولى بعد ما قاسوا ما قاسوه ، ومات الكثير منهم من البرد والتعب وكل من سقط أهلكوا عليهم من تراب الحفر ولو فيه الروح ، ولما رجعوا إلى بلادهم للحصيدة طولبوا بالمال وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالثمن الدون والكيل الوافر ، فاهم إلا والطلب للعود إلى الشغل في التربة ونزع المياه التي لا ينقطع نبعها من الأرض وهي في غاية الملوحة ، والمرة الأولى كانت في شدة البرد وهذه المرة في شدة الحر وقلة المياه العذبة فينقلوها بالروايا على الجمال مع بعد المسافة وتأخر رى الإسكندرية » . ويقدر مانجان عدد الوفيات من هؤلاء الفلاحين ، بحوالى اثني عشر ألف في عشرة شهور فحسب .

ويبلغ طول ترعة المحمودية ٨٠٢٥٢ مترا ، وقد جاء في كتاب الخطط التوفيقية « أنه عند تمام حفرها جعل في فمها وفي مصبها قناطر ، فكانت مانعة لمراكب النيل من الدخول فيها ، وكانت التجارات الآتية من القطر إلى الإسكندرية تنقل عند فمها إلى مراكب أخرى من مراكب المحمودية ، وعند وصولها إلى الثغر ينقل ما كان منها على ذمة الأجنبي إلى مراكب البحر المالح ، وما كان على ذمة الأهالى يخرج إلى البر ، فكانت تنقل مرتين ، ولا

يخفى ما فى ذلك من الضرر والخطر ، فصدرت أوامر الباشا السنية بإزالة تلك القناطر وعمل هويسات فى فهمها وفى مصبها ، وذلك سنة ١٨٤٢ ميلادية موافقة ١٢٥٨ هجرية ، فعملت على هذا الوجه الذى هو عليه الآن ، بأن جعل فى فهمها هويسان ، أحدهما صغير عرضه أربعة أمتار للمراكب الصغيرة ، والآخر كبير سعته ثمانية أمتار للمراكب الكبيرة ، وفى مصبها كذلك ، فارتفعت بذلك الصعوبات وخفت المصاريف .

وقد بلغت نفقات حفر الترعة ثلاثمائة ألف جنيه على حسب تقدير كلوت بك ، ولم يكن غرض محمد على منها مجرد تيسير الملاحة بين أقاليم القطر المختلفة وتمر الإسكندرية ، أو حصول أهالى ذلك الثغر على كفايتهم من الماء فحسب ، بل كان الباشا يريد — على ما ذكره لينان دى بلفون Linant de Bellefonds مهندس القناطر الخيرية — « أن تكون هذه المياه كافية لإنشاء البساتين ورى الحقول والمزارع فى ضواحي الإسكندرية ، وعلى ضفاف الترعة » . ويقول لينان إنه عندما حفرت ترعة المحمودية كان عدد الأفدنة ذات الزراعة الصيفية أقل من أربعة آلاف فدان فزادت زيادة عظيمة حتى بلغت فى عام ١٨٤٩ (١١٥٤٥) من الأفدنة على ضفتى الترعة .

على أن محمد على لم يقف عند حد إنشاء الترعة بل أقام عليها القناطر لضبط المياه وضمانا لحسن توزيعها ، وهناك عدد من هذه القناطر فى القليوبية والفيوم والجيزة وأسيوط وجرجا وقنا غير أن القناطر الخيرية أشهرها على الإطلاق .

(هـ) — القناطر الخيرية :

قال (موجيهل) Mougel أحد المهندسين الفرنسيين الذين استخدمهم محمد على فى إنشاء القناطر الخيرية « بين النيل ورمال الصحراء عراك عنيف دائم ، فحيث يجرى النيل تحتوى الرمال ، ولكن ما تكاد مياهه تنحسر بضع خطوات حتى تسرع الرمال مندفعة بقوة الريح كأنما تبغى اللحاق به حيث يكون » . وهذا الكفاح قديم العهد أدرك القدماء خطره كما أدركوا أن رى جميع الأراضي الصالحة للزراعة بمياه النيل أمر متعذر ، ولو أنهم حاولوا استنباط بعض الطرق للإفادة من تلك المياه إلى أقصى حد مستطاع ، وقد شغل هذا الموضوع تفكير رجال الحملة الفرنسية فى بداية العصر الحديث ، فاهتموا ببحث الوسائل التى يمكن بها الانتفاع بجميع مياه النيل ، حتى لقد قال بوناپرت ، إنه لو أعطى الوقت الكافى لأنشأ من الأعمال ما يكفل عدم ذهاب قطرة واحدة من مياه هذا النهر إلى البحر

دون أن تكون هذه المياه قد مرت من قبل بالأرض حتى تروىها وتهيء لها قدرا موفورا من الحصب . وكان نظام الري المتبع وقتذاك في الوجهين البحرى والقبلى وفي مصر الوسطى يكاد يكون واحدا تقريبا ، وهو رى الحياض الذى يعتمد على مياه الفيضان ، ومن وجوه النقص فى هذا النظام أنه لا يصلح إلا للزراعات الشتوية ، كما أنه لا يمكن زرع الأرض بمقتضاه إلا مرة واحدة فى السنة ، فضلا عن أنه لا يصلح للزراعات الصيفية كالقطن وقصب السكر والأرز ، مما ألجأ المزارعين إلى استخدام السواقي ، وهو عمل شاق يحتاج إلى جهد مائة ألف رجل على الأقل يستخدمون حوالى خمسين ومائة ألف ثور ، هذا إلى أن عدد الأفدنة التى يمكن رىها بهذه الوسيلة لم يزد طبقا لتقدير المعاصرين على ربع مليون من الأفدنة ، أى ما يكاد يقرب من $\frac{1}{3}$ من الأرض الصالحة للزراعة . ولما كان الباشا يعنى عناية كبيرة بزراعة القطن على وجه خاص وهى زراعة صيفية ، فقد بات من الضرورى إصلاح الري فى أقاليم الدلتا ، لذلك عمد محمد على إلى الإكثار من حفر القنوات وإقامة الآلات الرافعة ، ولكن هذه الوسائل لم تكن كافية ؛ إذ ينبغى على ما يراه المهندس الفرنسى لينان إمداد الأرض بمقادير وافرة من الماء لريها مرات متعددة ، وهى حقيقة أدركها محمد على نفسه منذ تولى الحكم ؛ ولهذا حاول منذ مدة أن يدخل تغييرا جوهريا على نظام الري حتى ينتقل من رى الحياض إلى الري الدائم طول السنة ، وذلك بإنشاء القناطر ذات العيون والأنفوسة ، كما أراد أن ينشئ قناطر كبرى ، الغرض منها ضبط مياه النهر للانتفاع بها فى رى أراضي الدلتا وقت انخفاض النيل ، وقد اقترح لينان إنشاء تلك القناطر على فرعى النيل دمياط ورشيد قريبا من رأس الدلتا لتنظيم توزيع المياه بين الفرعين فى وقت الصيف وتنظيم سيرها فى وقت الفيضان ، وقد وافق الباشا على ذلك وطلب إلى لينان تقدير النفقات وحاجات العمل ، وكان من المنتظر عند تمام المشروع أن يستصلح حوالى مائتى ألف أو ثلاثمائة ألف فدان خلف القناطر ، غير أن لينان لم يكن بالمهندس ذى الخبرة الطويلة والدراية الواسعة بهذه الشئون ، فتألفت بناء على طلبه لجنة لبحث مشروعه وغيره من المشروعات الخاصة بموضوع القناطر فى أواخر عام ١٨٣٣ ، واسترشدت اللجنة فى أعمالها بأغراض معينة يجب أن تحققها المشروعات المختلفة المعروضة عليها ، وأول هذه الأغراض رى ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف فدان ريا دائما دون استخدام السواقي ، وثانيها إمداد الحياض الواقعة بين القاهرة والبحر الأبيض بماء الفيضان ، وثالثها إمكان الملاحة فى فرعى النيل طول السنة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات بحثت هذه اللجنة المشروعات المقدمة إليها وكان من بينها مشروع

قدمه المهندس قسطنطين الذى أشرف على حفر ترعة المحمودية ، ومشروعات أخرى للمهندسين الفرنسيين « بريس دافين » Prisse d'Avennes و « كوردبيه » Cordier . بيد أنه لما كانت هذه اللجنة تضم بين أعضائها بعض المهندسين الإنجليز من أمثال (جالوى) Galloway و « ولس » Welles وبعض مؤيديهم من رجال الحكومة من أمثال حكيكيان ، وكانت المنافسة بين الإنجليز والفرنسيين شديدة فيما يتعلق بالفاضلة بين شق قناة في برزخ السويس تصل البحرين الأبيض والأحمر (وهو مشروع فرنسى) وإنشاء سكة حديدية بين القاهرة والسويس (وهو مشروع إنجليزى) فقد عارض هؤلاء مشروع لينان لائتنى سوى أن صاحبه فرنسى ، ومع ذلك فقد كانت أغلبية اللجنة فى جانب لينان ولذا قبل مشروعه ، وعندئذ قرر محمد على أن يعرضه على المجلس العالى مع مشروع آخر خاص بإنشاء سكة حديدية بين القاهرة والسويس كان الباشا قد وافق عليه مرصاة للإنجليزى « جالوى » ومشروع ثالث وضعه «السان سيمونيون» . وعلى رأسهم « انفانتان » Enfentin و « فورنيل » Fournel و « لامبير » Lambert وكانوا فى مصر وقتئذ يبحثون موضوع حفر قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر ، ولما عرض الباشا هذه المشروعات على المجلس العالى فى ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ يناير سنة ١٨٣٤ ، تكلم فورنيل أمام المجلس فى مشروع القناة وأيد لينان مشروع القناطر أما (جالوى) فقد دافع عن مشروع سكة الحديد ، ولكن المجلس العالى وافق فى النهاية على مشروع القناطر ، وفى ٣ فبراير ١٨٣٤ عهد الباشا إلى لينان بأن يبدأ العمل فى القناطر على الفور ، ثم أشار عليه بأن يشرك معه من يرى فائدة فى اشتراكه من جماعة السان سيمونيون الموجودين بمصر فى ذلك الوقت ، فدعا لينان بعضهم لمساعدته من بينهم لامبير Lambert ، كانوا بمثابة مستشارين له ، وفى ٢٢ مايو ١٨٣٤ بدأ العمل رسمياً فى إقامة القناطر . غير أنه سرعان ما تعرض مشروع لينان لكثير من النقد ، ولذا قرر محمد على أن يعرض مسألة القناطر من جديد على لجنة من المهندسين وموظفى « الأعمال العمومية » تتألف من سبعة عشر عضواً ، وحدد لاجتماعها ١٩ ربيع الآخر ١٢٥٤ (١٠ يونيه ١٨٣٨) ، ومع أن هذه اللجنة أقرت مشروع لينان ، فقد رفض محمد على المضى فى إنفاذه ونقلت المواد التى جمعت عند النقاط للانتفاع بها فى أعمال أخرى ، وهكذا ظل أمر القناطر مهملًا حتى قدم إلى مصر فى عام ١٨٤٢ المهندس الفرنسى موجيل Mougel لإنشاء حوض بميناء الإسكندرية رُمِّم فيه السفن ، ولما علم بمشروع لينان اقترح على الباشا فى السنة نفسها مشروعاً جديداً للقناطر يشمل تشييد استحكامات كان محمد على يرغب وقتئذ فى إقامتها عند التقاء فرعى النيل

حتى يجعل من هذا الموضع مركزا حربيا صالحا للدفاع عن مصر ، فوافق الباشا على مشروع موجيل وطلب إلى لينان أن يقدم إليه كل ما لديه من معلومات أو وثائق ورسوم تساعد في إعداد مشروعه الجديد ، وقد فرغ منه موجيل في يناير ١٨٤٣ .

والفرق بين مشروعى الرجلين ، أن لينان كان يريد إنشاء قناطر ذات عيون أو فتحات تغلق بأبواب عند الحاجة لاحتجاز المياه في فرع رشيد على مسافة تبعد بمقدار تسعة كيلو مترات من طرف جزيرة شلقان الجنوبي ، ثم إنشاء قناطر أخرى مشابهة لها في فرع دمياط ولكن على مسافة خمسة كيلو مترات من طرف هذه الجزيرة ، ويفصل بين القنطرتين مسافة قدرها ثمانية كيلو مترات هذا عدا ما اشتمل عليه مشروعه من أعمال هندسية أخرى مكمله كشق ثلاثة رياحات أو ترع كبيرة تستمد مياهها من النيل ، إحداها من فرع رشيد ، والأخرى من فرع دمياط ، أما موجيل فقد أشار بإنشاء القنطرتين في موضعين قريبين جدا من رأس الدلتا كأهمها بناء واحد ، وقنطرة واحدة ، وذلك حتى تسهل إدارة حركة القناطر وصيانتها بعد إنشائها ، ولكن مشروع لينان كان يفضل مشروع موجيل بأن لينان اختار للبناء أرضا صلبة وشواطئ صالحة .

ومهما يكن من الأمر فقد بدأت الأعمال بكل همة في بناء القناطر طبقا لمشروع موجيل . ولكن العمل لم يلبث أن توقف . كما حدث عند البدء في تنفيذ مشروع لينان فضعفت الهمة في إنجاز بناء القناطر حينما ، ثم استؤنف العمل ، وأخذ يتوقف تارة ، وبخاصة في أوقات الفيضان ويستأنف تارة أخرى ، وأخيرا احتفل محمد علي بوضع الحجر الأساسى للقناطر الخيرية في ٩ إبريل ١٨٤٧ ، وكان يشترك مع موجيل في كل أعمال القناطر المهندسان المصريان مصطفى بهجت ، ومحمد مظهر . وفي منتصف يونية أمر الباشا ابنه إبراهيم « بالقيام إلى القناطر الخيرية والتروى مع موجيل بك في الوسائط المؤثرة لتشجيع وإنهاء الأشغال » . وفي ١٩ مارس ١٨٤٧ كان قد تقرر بالجمعية العمومية « فتح ثلاث ترع (رياحات) من ثلاث جهات جوانب القناطر الخيرية » في البحيرة والمنوفية والشرقية حتى يصل ما تحجزه القناطر من مياه إلى كل ناحية . وفي ٣١ مايو ١٨٤٧ بدئت أعمال الحفر في هذه الترع الثلاث .

وظل العمل جاريا في بناء القناطر حتى إذا ولي الأمر عباس الأول أبلغ لينان في مارس ١٨٥٢ أنه ينوى وقف العمل ، غير أنه تردد في اتخاذ هذه الخطوة في بادئ الأمر احتراما للرغبة

العامة في إنجاز المشروع ، حتى إذا كان عام ١٨٥٣ أوحى إلى موجيهل بالاستقالة خلفه مظهر بك ، ثم تعطل العمل إلى أن جاء سعيد باشا إلى فاستؤنف من جديد حتى تم إنشاء القناطر نهائيا في عام ١٨٦١ . أما ما استلزمته هذه القناطر من إصلاح أو تدعيم فيرجع الفضل فيه إلى ما تلا ذلك من العهود .

وقد كان لإقامة القناطر الخيرية والعناية بغيرها من وسائل الري وشئون الزراعة ؛ آثار صمرت في زيادة مساحة الأراضي المزروعة من مليوني فدان في عام ١٨٢١ كما قدرها كلوت بك إلى ٣٨٥٦٠٠٠ فدان في عام ١٨٤٠ ، كما ظهرت في زيادة المحصولات الزراعية وتنوعها ، وقد قدر بوالسكت هذه الزيادة في محصول الحبوب من ذرة وأرز وفول وعدس وما إلى ذلك بنحو مليونين ونصف من الهكتولترات بين عامي ١٨٢١ و ١٨٣٢ ، وقد أدت وفرة المحصول إلى نشاط التجارة في هذا العهد نشاطا واسع النطاق .

التجارة

كانت التجارة موردا ثابتا من الموارد الأساسية التي يعتمد عليها دخل حكومة الباشا ، وقد أنجبه محمد علي منذ البداية نحو تطبيق مبدأ الاحتكار ، وكان الاحتكار على نوعين : احتكار داخلي — وهو الاحتكار الزراعي — الذي سماه الجبرتي « التحجير » ، ويعتضاه كما يقول بوالسكت بقتسم الباشا مع « الفلاحين » جميع ما تنتجه الأرض من المحصولات الزراعية ، وله النصيب الأكبر في هذه القسمة ، واحتكار خارجي — وهو الاحتكار التجاري — الذي استطاع محمد علي عن طريقه أن يقبض بكلمة يديه على ناصية التجارة الخارجية ، وكان من شأن ذلك كله أن أصبح الباشا يسيطر على محصول البلاد بأكمله ويهيمن على توزيع هذا المحصول في الداخل والخارج .

١ — الاحتكار الداخلي : الاحتكار الزراعي أو (التحجير)

وطريقة الاحتكار الداخلي هي أن يجبر الباشا المزارعين على أن يبيعوا محاصيلهم الأراضي التي يزرعونها للحكومة بالأثمان التي تحددها ، فكانت الحكومة تجمع تلك المحاصيل في مخازنها (شونها) لتصديرها إلى الخارج ، أما إذا احتاج الفلاح إلى شيء منها لغذائه أو للاستهلاك المحلي ، ففي استطاعته أن يشتريه بالأثمان التي تعينها الحكومة . وقد أثبت بوالسكت قائمة بالأثمان التي كان يدفعها الباشا عند شراء المحاصيل من الفلاح ، والأثمان التي كان يبيع بها

هذه المحصولات ذاتها للفلاحين لاستهلاكها وللتجار الأوربيين لتصديرها إلى الخارج ، فذكر مثلاً أن الباشا كان يشتري من الفلاح الهكتولتر من القمح بثلاثة فرنكات وأربعة وثلاثين سنتياً ، ثم يبيعه له بستة فرنكات وأربعين سنتياً ، ويصدره إلى الخارج بسبعة فرنكات وستين سنتياً ، وهكذا الحال في الذرة وغيره ، وعلى الرغم من ذلك فلم يستطع الفلاح في بعض الأحوال الحصول على حاجته من هذه المحصولات مهما قدم من ثمن على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فقد كان الباشا يستقطع من الأثمان التي تشتري بها الحكومة محصول الفلاح قيمة ما يكون عليه من الضريبة والمسال ، ولم يكن الفلاح يقبض الثمن نقداً ، وإنما كان يأخذ بقيمته « رجعة » أى « تذكرة » قد يجد صعوبة في صرفها من خزانة القسم أو المديرية ، فيضطر إلى بيعها بنقص قد يزيد على ربع قيمتها ، حتى يستطيع شراء ما يريد من نفس محصولاته التي قدمها إلى « شون » الحكومة ، ويدفع ثمن ما يشتريه نقداً ، ومهما يكن من الأمر فإن ما يبقى له ، كما يقول بوالسكت يكاد لا يكفي لشراء ما يلزمه ويلزم أسرته من غذاء ، وكثيراً ما تعذر على الفلاح أن يجد القوت الكافي بسبب تصدير الغلال على وجه الخصوص ، واختفائها من (شون) الحكومة . وقد جنت الحكومة أرباحاً طائلة من عملية « الاحتكار الداخلي » حتى أن مانچان Mengin قدر ربحها من القمح والبقول والذرة والحبس والتمرس فحسب بمبلغ ٨٥٥٧٥٠٠ قرش ، كما قدر ربحها (في ميزانية عام ١٨٢١) من المحصولات الزراعية الأخرى بواحد وعشرين ألف كيس أى ١٠٥٠٠٠٠ قرش ، وكان الباشا فوق ذلك يفرض على الفلاح نوع الزراعة التي يريد .

وقد أورد الجبوتى في مواضع متعددة من تاريخه لمحات عن هذا الاحتكار الداخلي ، فقال في حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (٢٣ سبتمبر - ٢٢ أكتوبر ١٨١٦) ، إن منها « الحجز على المزارع التي يزرعها الفلاحون في الأراضي التي يدفعون خراجها من السكتان والسهم والمصفر والنيلة والقطن والقرطم ، وإذا بدا صلاحه لا يبيعون منه شيئاً كما دأبهم ، وإنما يشتريه الباشا بالثمن الذي يفرضه ويقدره على يد أمناء النواحي والكشاف ، ويحملونه إلى المحل الذي يؤمرون بحمله إليه ، ويعطى لهم الثمن أو يحسب لهم من أصل المال . فان احتاجوا لشيء من ذلك اشتروه بالثمن الزائد المفروض . وكذلك القمح والبقول والشعير لا يبيعون منه شيئاً لغير طرف الباشا بالثمن المفروض والكيل الوافى ... (و صدر) ... الأمر لكشاف الأقاليم بالمناداة العامة بالمنع لمن يأخذ أو يأكل من البقول الأخضر والحبس والحلبة ، وإن

المعينين من الخدم والمباشرين وكشاف النواحي لا يأخذون شيئاً من الفلاحين كماداتهم من غير ثمن ، فمن عثر عليه بأخذ شيء ولو رغيفاً أو تبناً أو من رجيع البهائم حصل له مزيد الضرر ولو كان من الأعظم . وكذلك الأمر بتكليم أفواه المواشى التى تسرح للرعى حوالى الجسور والغيطان . وفى موضع آخر من حوادث هذه السنة نفسها (١٨١٦) : « أنه توجه الأمر لكشاف النواحي عند انكشاف الماء عن الأراضي بأن يتقدموا إلى الفلاحين بأن كل من كان زارعا فى العام الماضى فدانى كتان أو حمص أو سمسم أو قطن فليزرع فى هذه السنة أربعة أفدنة ضعف ما تقدم ؛ لأن المزارعين عزموا على عدم زراعة هذه الأشياء لما حصل لهم من أخذ ثمرات متاعهم وزراعاتهم التى دفعوا خراجها الزائد بدون القيمة التى كانوا يبيعون بها ، مع قلة الخراج الذى كانوا يعاطلون فيه الملتزمين السابقين مع التظلم والتشكى فيزرع الزارع ما يزرعه من هذه الأشياء من التقاوى المتروكة فى مخزنه ثم يبيع الفدان من الكتان الأخضر فى غيطه إن كان مستمجلاً بالثمن الكثير ، وإلا أبقاه إلى تمام صلاحه فيجمله ويدقه ويبيع ما يبيعه من البزر خاصة بأعلى ثمن ثم يتم خدمته من التعطين والنشر والتمجير إلى أن يصفى وينظف من أدراجه وخشوناته وينصلح للغزل والنسج فيباع حينئذ بالأوقية والرطل ، وكذا القطن والنيلة والعصفر . فلما وقع عليهم التحجير وحرموا من المكاسب التى كانوا يتوسعون بها فى معاشهم باقتناء المواشى والحلى للنساء قالوا ما عدنا نزرع هذه الأشياء ، وظنوا أن يتركوا على هواهم ، ونسوا مكر أوليائهم ، فنزل عليهم الأمر والإلزام بزرع الضعف ، فضجوا وترجوا واستشفعوا ، ورضوا بمقدار العام الماضى ، فنهى من سومج ، ومنهم من لم يسامح وهو ذو المقدرة . وبعد إتمامه وكال صلاحه يؤخذ بالثمن المفروض على طرف الميرى ، ويبيع لمن يشتري من أربابه أو خلافهم بالثمن المقدر وريح زيادته لطرف حضرة الباشا ، مع التضيق والحجر البليغ ، والفحص عن الاختلاس ، فمن عثروا عليه باختلاس شيء ولو قليلاً عوقب عقاباً شديداً ليرتدع خلاله ، والكتبة والموظفون لتحجروا كل صنف ووزنه وضبطه فى تنقلات أطواره وعند تسليم الصنائع »

ونحدث الجبرتى عن حوادث السنة نفسها فقال : « استمر التحجير على الأرز ومزارعه على مثل هذا النسق بحيث أن الزارعين له التبعات فيه لا يمكنون من أخذ حبة منه ، فيؤخذ بأجمه لطرف الباشا بما قدره من الثمن ، ثم يخدم ويضرب ويبيض فى المداوير والمدقات والمنابر بأجرة العمال على طرفه ثم يباع بالثمن المفروض . وكان الباشا فى عام ١٨١٣ قد قرر « الاستيلاء على جميع مزارع الأرز بالبحر الغربى والشرقى ، ورتب لهم

مباشرين وكتابا يصرفون عليهم من الكلف والتقاوى والبهاثم ، وبؤخذ ذلك جميعه من حساب الغرض التى قررهما على النواحي ، وعند استغلال الأرز يرفعونها بأيديهم ويسعرونها بما يريدونه ويستوفون المصاريف ومعاليم القومة والمباشرين المعين لهم وإن فضل بعد ذلك شيء أعطوه للمزارع أو أخذوه منه وأعطوه ورقة يحاسب بها فى المستقبل ، وفرض على كل دائرة من دوائر الأرز خمسة أكياس فى كل سنة خلاف المقرر القديم ، وعلى كل عود ثلاثة أكياس ، فإذا كان وقت الحصاد وزنوه شعيرا على أصحاب الدوائر والمناشر ، حتى إذا صلح وابتض حسبوا كلفته من أصل المقرر عليهم ، فإن زاد لهم شيء أعطوهم به ورقة وحاسبوا بها من قابل ، وأبطل تعامل المزارعين مع التجار الذين كانوا معتادين بالصرف عليهم ، واستقر الحال إلى أن صار جميعه أصلا وفرعا لديوان الباشا ، وبياع الموجود على ذمته لأهل الأقاليم والمتسبين وغيرهم . ومن ضروب الاحتكار ما ذكره الشيخ فى حوادث ١٢٣١ هجرية (١٨١٦ م) عن « التججير على القصب الفارسى ، فلا يتمكن أحد من شراء شيء منه ولو قصبة واحدة إلا بمرسوم من كتحدا بك ، فمن احتاج منه فى عمارة أو شباك أو لدورات الحرير أو أقصاب الدخان أخذ فرمانا بقدر احتياجه ، واحتاج إلى وسائط ومعالجات واحتجاجات حتى يظفر بمطلوبه » . ثم ما ذكر فى حوادث ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠ م) « ومنها احتكار الصابون ، ويحجز جميع الوارد على ذمة الباشا ، ثم سُمح تجارده بشرط أن يكون جميع صابون الباشا ومرتباه ودائره من غير ثمن ، وهو شيء كثير ، ويستقر ثمنه على ستين نصفاء بعد أن كان بخمسين جرداً من غير تقو » . « ومنها ما أحدث على البلح بأنواعه ، وما يجلب من الصميد والأبريى وأنواع المجوة حتى جريد النخل والليف والخصص يؤخذ جميع ذلك بالثمن القليل وبياع ذلك للمتسبين بالثمن الزائد ، وعلى الناس بأزيد من ذلك » . « ومنها الحجر على غسل النحل وشمعه ، فيضبط جميعه للدولة وبياع رطل الشمع بستة قروش ، ولا يوجد إلا ما كان مختلسا وبياع خفية وكان رطله قبل الحجر بثلاثة قروش ، فإذا وردت مراكب إلى الساحل نزل إليها المفتشون على الأشياء ومن جملتها الشمع ، فيأخذون ما يجدونه ويحسب لهم بأبخس ثمن ، فإن أخفى شيئاً وعثروا عليه أخذوه بلا ثمن ونكوا بالشخص الذى يجدون معه ذلك وسموه حراميا ليرتدع غيره . »

وقد نجم عن تطبيق نظام الاحتكار الداخلى ارتفاع كبير فى أثمان الحاجيات ، والمواد الغذائية ، وعانى الفقراء على وجه الخصوص بؤسا شديداً من جرائه ، وكثر الشحاذون الذين شكا منهم أمثال جسكويه Guisquet وغيره ممن زاروا مصر من الأجانب فى هذا

الوقت ووصف الشيخ الجبرتي آثار هذا الاحتكار الداخلي أو «التحجير» في مواضع متفرقة من «حوادثه» فقال في حوادث شهر ذى الحجة ١٢٣٧ (ديسمبر ١٨١٢) «أرسل الباشا لجميع كشاف الوجه القبلي بحجز جميع الغلال والحجر عليها نظرفه ، فلا يدعون أحداً يبيع ولا يشتري شيئاً منها ولا يسافر بشيء منها في مركب مطلقاً ، ثم طلبوا ما عند أهل البلاد من الغلال حتى ماهو مدخر في دورهم للقوت فأخذوه أيضاً ، ثم زادوا في الأمر حتى صاروا يكبسون الدور ويأخذون ما يجدون من الغلال قل أو كثير ، ولا يدفعون له ثمناً ، بل يقولون لهم نحسب لكم ثمنه من مال السنة القابلة ، ويشحنون بذلك جميع مراكب الباشا التي استجدها وأعدتها لنقل الغلال ، ثم يسرون بها إلى بحري فتنتقل إلى مراكب الأفرنج بحساب مائة قرش عن كل أردب . ثم تحدث عن «استمرار غلاء الأسعار في كل شيء وخصوصاً في الأفوات التي لا يستغنى عنها الغني والفقير في كل وقت بسبب الأحداثات والمكوس التي ترتبت على كل شيء ، ومنها الماء كولات كاللحم والسمن والعسل والسكر وغير ذلك مثل الخضراوات التي كانت تباع جزافاً تباع بأقصى القيمة ، حتى أن الخس مثلاً الذي كان يباع كل عشرة أعداد بنصف واحد صارت الواحدة تباع بنصف ، وقس على ذلك باقي الخضراوات . وأن الباشا لما وضع يده على الأراضي القريبة أنشأ السواقي تجاه القصر والبستان بناحية شبرا ، وحرث الأراضي الخرس وزرع فيها أنواع الخضراوات ، وأجرى عليها المياه وقيد لحديثها المرامين أيضاً والمزارعين بالمؤاجرة ، والمباشر على ذلك كله ذو الفقار كتحدا ، وعندما يبدو صلاح البقول والخضراوات يبيعها على المتسببين فيها بأعلى ثمن ، وهم يبيعونها على الناس بما أحبوا . وشاع بين الناس إضافة ذلك إلى الباشا . فيقولون كرنب الباشا ، ولقت الباشا وملوخية الباشا وفجل الباشا وقرنبيط الباشا » ويقول (بورنج) إن هذه الزيادة الكبيرة في ثمن الأشياء حدثت على وجه الخصوص منذ ١٨٢٤ ، أي منذ أنشأ محمد علي جيشه النظامي ، واضطر بسبب إنشائه إلى هذا (التحجير) ، حتى يموت جيشه ورجال الأسطول ، والمستخدمين في مصانعه .

على أن الفلاح لم يكن مضطراً إلى تسليم محصولاته الزراعية فحسب ، بل كان عليه أن يقدم للحكومة كذلك بعض المواد الغذائية وما إليها . قال الجبرتي في حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٣٢ هـ (مارس ١٨١٧) : « وفيه برزت أواصر إلى كشاف النواحي بإحصاء عدد أغنام البلاد والقرى ، ويفرض على كل عشر شياء واحدة من أعظمها ، إما كبش أو نمجة بأولادها ، يجمعون ذلك ويرسلون به إلى مجمع أغنام الباشا ، وفرض أيضاً على كل

فدان رطلا من السمن ، يجمع الأبطال مشايخ البلاد من الفلاحين عند كشف النواحي ويرسلونها إلى مصر ٥٥٥٠ . ويعطى في ثمن الرطل عشرين نصفاً ، فاشتغلوا بتحصيل مادهم بهذه النازلة ، وطوب المزارع بمقدار ما يزرعه من الأفدنة أبطالا من السمن ، ومن لم يكن متأخراً عنده شيء من سمن بهيمته أو لم يكن له بهيمة أو احتاج إلى تكملة ما وجد عنده فيشتريه ممن يوجد عنده بأعلى ثمن ليسد ما عليه اضطراراً جزاءً وفاً . وكذلك فرض الباشا على كل فدان من الأرض الزراعية « حمل بعير من التبن وكيلة قح وكيلة فول » . وهذه هي المفاجأة التي انتظرت الفلاحين الذين كانوا يشتغلون في حفر ترعة الحمودية عند عودهم إلى قراهم « للحصيد » في عام ١٨١٩ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، هذا إلى أنه كان على الفلاح أن يقدم الوقود بمختلف أنواعه « الحريق آليات الجهادية » . وكذلك المواشي والفول والبصل والصوف والشمع المصنوع من شحم الغنم بأثمان تحددها الحكومة ، وتخصمها مما عليه لها عادة .

وعند ما ساءت حال الفلاح قرر الباشا منذ عام ١٨٣١ تقريباً أن يترك له اختيار المزروعات التي يريدونها ، كما ترك له الحبوب الأربعة التي يعتمد عليها في غذائه ومعاشه وهي الذرة والشعير والفول والحنطة ، فنفع الاتجار مع الخارج في هذه الأصناف الأربعة وحدها واحتفظ لنفسه من محصولها بقدر معين يحسب بسعر معين ، فكان يحتجز لنفسه أربعة هكتوات من محصول كل هكتار من الأرض (فدانين ونصف تقريباً) ينتج ٢٧ هكتوات من الذرة و ٢٢ من الفول ، ومن ١٨ إلى ٢٠ من الشعير ، و ٢٢ من الحنطة . وكان المزارعون كما يقول « بوالكميت » يتصرفون في الجزء الذي تركه لهم الباشا من هذه المحصولات الغذائية للاستهلاك المحلي في داخل البلاد ، وفي المدن بمقتضى تصريح من الحكومة ، أما سائر المحصولات مثل قصب السكر والنيلة والنطرون والكتان والقنب والملح والأفيون وغير ذلك ، فكانت تستولى عليها الحكومة من الفلاح بالأمان التي تحددها ، إذ احتكر الباشا نفسه حق الاتجار فيها .

(ب) — الاحتكار الخارجي (الاحتكار التجاري) :

كان من نتيجة الاحتكار الداخلي أن صار التجار الأجانب لا يجدون غير شخص واحد ، هو الباشا نفسه ، في استطاعتهم أن يتعاملوا معه ، وبذلك سيطر محمد علي منذ بداية حكمه على التجارة الخارجية سيطرة تامة استمرت ردحا طويلا من الزمن ، ومما تجدر

ملاحظته في موضوع الاحتكار الخارجي ، أن تجارة الوارد من الخارج لم تخضع لإتاوات غير ضريبة (٣ / ١) ، وهي الضريبة المعمول بها في تركيا وفي ممتلكاتها ومن بينها مصر بمقتضى الامتيازات الأجنبية ، لأن الباشا كما كتب هودجسون Hodgson الأمريكي في تقريره عام ١٨٣٥ كان يحترم جميع المعاهدات القائمة بين الدول الأجنبية والباب العالي ؛ ولذلك روعيت في مصر جميع الاتفاقات التجارية مع الدول ، فكان محمد علي يحصل ضريبة ٣ / ١ على البضائع المستوردة ولا تدفع السفن ضريبة على (حملتها) في الموانئ المصرية . « ولا يعتبر مجرد إعطاء تذكرة تخليص من الجمارك ، إتاوة أو فرضاً مالياً له أية قيمة » كما كانت تعامل جميع الدول المتعاهدة مع الباب العالي على قدم المساواة .

على أنه مما يجدر ذكره أيضاً أن هذه المزايا لم تمنح إلا لرعايا الدول الأجنبية المقيمين بمصر . أما الوطنيون فكان المسلمون منهم يدفعون على البضائع المستوردة من الخارج ٤ / ١ . بينما يدفع الذميون (الوطنيون المسيحيون) ٥ / ١ . هذا عدا القروض والإتاوات الجديدة التي خضعوا لها ، وعدا ضريبة النقل وغيرها مما أعق « الأفرنج » منه تماماً . ولعل السبب في هذا التفريق بين الأجانب والوطنيين أن أول اتفاق للامتيازات عقد في عهد سليمان القانوني مع فرنسوا الأول الملك الفرنسي في القرن السادس عشر كان ينص على تحصيل ٣ / ١ . فحسب ، ولم يتغير هذا الشرط منذ ذلك الحين لعدة أسباب ، منها تأصل العادات والعرف القديم في نفوس الأتراك ومبالغتهم في إكرام الأجانب وعزوفهم عن العمل في البحار والاشتغال بنقل المتاجر ، هذا إلى ما ذكره هودجسون الأمريكي من أن تركيا في اقتصادها السياسي كانت تؤثر حرية التجارة على نظام الحماية ، ولو أن الأمراء الشرقيين ، على حد قوله كذلك ، كانوا على ما يظهر يعتبرون الضرائب المباشرة خبير وسيلة لملء خزائهم بالأموال .

ومع هذا فإن الأفرنج كانوا يجدون صعوبات عدة في تجارة الصادر إذ كان نجاحها يتوقف على انصالحهم بالمنتج المحلي مباشرة ، وهذا ما تعذر عليهم أن يفعلوه لأنه لم يكن ثم من سبيل للحصول على منتجات البلاد إلا بالشراء من عملاء الباشا ومن مخازن الحكومة بالأسعار التي يحددها الباشا نفسه . وكان القطن أهم السلع في تجارة الصادر ، وقد بلغت قيمة ما يصدر منه سنوياً على حسب تقدير « بوالسكت » من ١٠ إلى ١٥ مليوناً من الفرنكات . وبلى القطن في الأهمية القمح . وكان سبب احتكاره تلك الأرباح الطائلة التي جناها الباشا من الاتجار فيه وتصديره إلى الخارج إبان الحروب النابليونية بين عامي

١٨٠٨ ، ١٨١٢ ، حينما اضطرت روسيا إلى مجاراة نابليون الأول في سياسة الحصار القارى ، فازدادت حاجة إنجلترا - وهي الدولة التى وضع نظام الحصار القارى لإذلالها وإرغامها على طلب الصلح والتسليم - إلى الحبوب كالقمح والشعير لتموين مالطة وصقلية وإمداد الجيش البريطانى الكبير فى شبه جزيرة أيبيريا ، فصار الباشا يبيع غلاله لإنجلترا بأثمان عالية .

ولما كانت فرنسا قد ساءها هذا التصرف واحتجت عليه لدى الباشا ، وكان الباب العالى قد طلب إليه فى يونيو ١٨١١ أن يمتنع عن تصدير القمح لحاجة تركيا ذاتها إليه ، فقد حاول محمد على تهدئة كل من فرنسا وتركيا فمرض على الأولى أن يبيعها الغلال بأثمان مخفضة ولو أنه لم يكن واضحاً - وسيادة الإنجليز مبسوطة على البحار - كيف تستطيع فرنسا أن تسلم الغلال التى تبتاعها ، كما عرض على فرنسا استعداده لتموين جزيرة كرفو التى كانت فى حوزتها ، مع أن كرفو كانت تأخذ من أوروبا حاجتها من الغلال بأثمان تقل كثيراً عن تلك التى طلبها . أما تركيا فقد أخذ الباشا بمأطليها بحجة افتقارها إلى السفن التى تنقل الغلال إلى بلادها ، فقد أرسلت إلى الإسكندرية فى شهر أغسطس ١٨١١ إحدى عشرة سفينة ، فلم تستطع سوى ثلاث منها أن تأخذ حمولتها من الغلال بعد ستة شهور ، ولما طال الانتظار بسائر السفن بقيت منها أربع فى الميناء يداعبها الأمل والرجاء وقفلت الأخرى راجعة بعد أن تملكها اليأس والقنوط ، حدث هذا بينما أرسلت إنجلترا فى شهر واحد إلى ميناء الإسكندرية ستاً وأربعين سفينة ، فلم يحدث تأخير فى شحن السفن ولا تسويق فى دفع الثمن . وهكذا استمر الباشا فى نشاطه التجارى حتى أن دروفيتي Drovetti القنصل الفرنسى كتب إلى حكومته فى نوفمبر ١٨١٢ ، أن محمد على بفضل النظام الاقتصادى الذى يتبعه ، صار يجمع فى العام الواحد نحو عشرين مليوناً من القروش ، وأنه يعتبر أغنى الباشاوات فى الإمبراطورية العثمانية .

بيد أن تجارة الغلال الراجعة لم تلبث أن لحق بها بمض الأذى من جراء استئناف العلاقات التجارية بعد عقد صلح بوخارست (فى مايو ١٨١٢) بين الدولة العثمانية وروسيا ، إذ نشطت تجارة الصادر الروسية فى العام التالى (١٨١٣) عند ما تحطمت سياسة الحصار القارى ؛ واستطاعت السفن الروسية المحملة بالغلال أن تخرج من البحر الأسود وتجتاز المضائق بسلام إلى البحر الأبيض وتمد أسواق الليقانت بالحنطة ، فنزلت أسعار الغلال ، ولكن محمد على كان قد أفاد من الفرصة التى سنحت له وبخاصة فى سنوات

الحصار القارى ، فدعم مركزه الاقتصادى وجمع المال اللازم للإنفاق على إصلاحاته المتعددة . أضاف إلى هذا أن الروسيا نفسها كانت فى الفترة التالية لا تصدر الغلال إلى الأسواق الخارجية بانتظام ، فظل الباشا يحنى أرباحاً طيبة من احتكار تجارة الغلال ، متمسكاً بنظامه الاحتكارى على نحو أساء إلى إنجلترا والروسيا والنمسا ، فنقمت جميعها على احتكار تجارة القمح والقطن بصفة خاصة ، وسائر ما تنتجه مصر وممتلكات الباشا بوجه عام .

(ح) — الاحتكار فى ممتلكات الباشا :

رأى الباشا كما يقول بوالسكت أن يعمم نظام الاحتكار فى كل ممتلكاته ، ففى السودان احتكرت الحكومة جميع محصولات البلاد ومنتجاتها ، حتى أصبحت أكبر المشترين وكادت تنفرد بشراء الصمغ وسن الفيل والتبر والبن والجلود وغيرها ، وبلغ تطبيق نظام الاحتكار من الشدة حداً جعل الأهلىين يمتنعون عن إحضار متاجرهم إلى الأسواق خشية استيلاء الحكومة عليها بالأثمان الضئيلة التى تحددها ، كما ثقلت الضرائب التى فرضتها الحكومة على نقل محصولات من مكان إلى آخر حتى تمذر نقلها على أصحابها ، ولم يبق خارجاً عن نظام الاحتكار الحكومى سوى الرقيق ، وقد كان لإطلاق تجارة الرقيق آثار سيئة ؛ إذ سرعان ما تحول إليها نشاط التجار فوجد النخاسون والجلابون فى صيد الرقيق وجلبه إلى أسواق « الاستهلاك المحلى » أو « التصدير إلى الخارج » تجارة رائجة .

وفى سوريا حاول الباشا تطبيق نظام الاحتكار على محصول الحرير بنوع خاص ، فقصر بيع هذا الصنف على عملائه كما حدد سعره ، فملت شكوى الأهلىين من حرمانهم البيع والشراء فى أعز محصولاتهم ، وكان أكثر السوريين يعتمدون على الحرير فى معاشهم إذ يمكنهم بيعه من شراء القمح اللازم لغذائهم . ومع أن الباشا كان يدفع فى الحرير أثماناً أعلى من الأثمان العادية فى الأسواق ، فإن ذلك لم يفد فى تهدئة النفوس ومنع التذمر ، وكانت خطة محمد على فى احتكار الحرير السورى تشبه خطته فى احتكار القمح المصرى ، ولما كانت مصانع الحرير فى حاجة إلى المواد الخام وكانت الأيدى العاملة بهذه المصانع فى حاجة إلى المواد الغذائية ، فقد جر احتكار الحرير إلى احتكار محصولات الأخرى ، كما أدى هذا الاحتكار إلى كساد التجارة الأوروبية ، بفضل الضرائب الجركية العالية التى فرضها الباشا على تجارة الوارد حتى يحمى الصناعة المحلية ؛ ولذلك احتج القناصل على احتكار الحرير ، حتى إذا صدر

فرمان الباب العالي في أول رمضان ١٢٥١ (٢١ ديسمبر ١٨٣٥) بشأن إلغاء القوانين الخاصة باحتكار هذا الصنف ، تمسكوا به وأرسلوا في عام ١٨٣٧ إلى وزير محمد علي (بوغوص بك يوسف) مطالبين بوضع هذا فرمان موضع التنفيذ .

وإذا كان الحرير أهم المحصولات التي احتكرها محمد علي في سوريا ، فقد كان الزيت أهم المحصولات التي احتكرها في جزيرة كريت ، التي آلت إلى حكمه منذ إخضاع ثورة الجزر (جزر بحر الأرخبيل) وخروج جيش ولده إبراهيم إلى المورة (١٨٢٤) . وكان الزيت أهم حاصلات هذه الجزيرة ، فطبقت عليه الحكومة ضريبة السبع (Septième) . فكانت تأخذ في « العصرة » الأولى سبع المحصول ، وتترك الباقي لصاحبه ، وفي العصرة الثانية السبع أيضا على أن يأخذ العمال سبعين ويترك الباقي لصاحبه ، وفي المرة الثالثة تأخذ الحكومة السبع كذلك ، ويقسم الباقي مناصفة بين العمال وصاحبه . وكان الأهليون يعصرون الزيوت في معاصرهم الخاصة بهم . فاذا لم يكن لأحدهم « معصرة » يمتلكها وجب عليه أن يستخدم معاصر الحكومة ، وقد زاد العمل بها لا سيما بعد أن حرم على الأهليين إنشاء معاصر جديدة أو إصلاح المعاصر القديمة التي كانت معطلة منذ عهد الثورة ، وفضلا عن ذلك فقد احتكرت الحكومة التبغ والنيبذ والجلود ، وعرضت التزام بيعها بالمراد العلني في المدن . ثم سرى في البلاد في يوليو ١٨٣١ أن الباشا يريد تطبيق نظام الاحتكار تطبيقا شاملا ، فأحدث هذا الخبر ذعرا بين الأهليين وبين ممثلي إنجلترا والروسيا وفرنسا ؛ لأن الاحتكار كما كتب ميمو Mimaut القنصل الفرنسي في مصر ، كان لا يقتصر ضرره على أهل كريت وحدهم بل كان يتعارض مع مصالح التجارة الأوربية كذلك . وكان مما زاد في تدمير الأهليين واندفاعهم نحو الثورة في غضون عام ١٨٣٣ ، رغبة الباشا في امتلاك الأراضي الزراعية وفرض الضرائب الثقيلة عليها ، فقد كتب ثورون Thoron الممثل الروسي في كريت إلى دوهاميل Duhamel بالقاهرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٣٣ ، أن محمد علي كان قد أصدر أمرا تتول إليه بمقتضاه أربعة أخماس الأراضي الصالحة للزراعة ، أما الخمس الباقي فيترك للأهليين وعددهم مائة ألف نسمة ، والواقع أن الباشا كما يقول « ثورون » أيضا أراد أن يطبق القوانين والأنظمة المصرية في الجزيرة « لأنه يريد الحصول على المال بأية وسيلة » .

وكا أراد الباشا أن يستولي على الأراضي وأن يطبق نظام الاحتكار في كريت أراد أن يسيطر على تجارتها سيطرة تامة . وقد صدع بأوامره حاكم الجزيرة مصطفى باشا الذي ظل يهيمن على إدارتها مدة طويلة ، فعمل على تركيز التجارة في بعض المدن الداخلية حتى

بضيق نطاق الأسواق ، وتمكن الحكومة من السيطرة على التبادل التجارى ، فيكون هذا العمل بمثابة خطوة أولى تمهد لتطبيق نظام الاحتكار تطبيقاً دقيقاً ، وهذا ماقرره بيرغلو Peroglou ممثل اليونان فى كريت فيما كتبه إلى « تومسيچة » Tossizza قنصل اليونان العام فى مصر فى ٢٣ فبراير ١٨٣٥ ، أما التجارة الخارجية فقد تركزت كذلك فى موان ثلاثة هى : خانيا . وريسمو ، وقنديا . وقد أغضب هذا التصرف عملاء الدول وممثلها فى كريت .

وإلى جانب ذلك لم يلبث الباشا أن منع تصدير بعض مائنتجه الجزيرة إلى الخارج كالزيوت والصابون والصوف ، بدعوى أن تصدير هذه السلع ضار بمصاحبة الأهلىن وبالحالة الاقتصادية فى الجزيرة . وقد بقيت الضرائب الجمركية على تجارة الصادر والوارد ٣ ٪ حتى عام ١٨٣٦ وبعد هذا التاريخ صارت كل دولة تدفع الضريبة طبقاً للتعريفات الجمركية الخاصة بها . واستثنى من ذلك أهل البلاد من العثمانين واليونانيين ، بيد أن هؤلاء اليونانيين كانوا يعتبرون أنفسهم من رعايا دولة اليونان منذ نجحت ثورة المورة وأصبحت اليونان دولة مستقلة ، وقد جاء فى بروتوكول ٣ فبراير ١٨٣٥ أن من حق رعايا دولة اليونان أن يعاملوا فيما يتعلق بالضرائب الجمركية ورسوم الملاحة كما يعامل بقية رعايا الدول الأخرى التى هى فى سلام مع تركيا واليونان ، وبذل « تومسيچة » قنصل اليونان العام فى مصر جهوداً كبيرة حتى حصل من الباشا فى مايو ١٨٣٨ على أمر بأن يدفع اليونانيون فى كريت ٣ ٪ فقط ضرائب جمركية على المنتجات المستوردة من اليونان ، هذا عدا الضرائب الأخرى التى كان يحصلها الباشا على السفن كالبرى وغيره .

وكانت رغبة محمد على فى الإفادة من تجارة الشرق بالاستيلاء على جميع طرق هذه التجارة من أهم العوامل التى دفعت الباشا إلى أن يبذل مايبذل من جهد ومال ورجال فى بلاد العرب كما كان اهتمامه بالسيطرة على تجارة البن من الأسباب الهامة التى دعت كما يقول «دوهاميل» إلى إرسال حملته على اليمن (١٨٣٣ — ١٨٣٨) لإخضاع رؤساء المسير . ولم يكد جيش الباشا يستولى على « مخا » - قاعدة تجارة البن - حتى أوفدت حكومته إلى هذا الثغر « عميلا » لشراء البن وإرساله إلى السويس . على أن « مخا » لم تلبث أن قلت أهميتها التجارية عندما استولى الإنجليز على « عدن » فى يناير ١٨٣٨ ، إذ كان من المنتظر أن تنتقل إليها تجارة البن برمتها ، ومع أن هذا لم يحدث فقد شك الحاكم المصرى فى « مخا » فى الشهر التالى من اختفاء الضرائب الجمركية هناك .

وكانت تلك الضرائب مرتفعة على العموم . ذلك بأن الباشا كان يفرض على المتاجر المستوردة إلى بلاد العرب ١٠ ٪ من قيمتها في «جدة» ، بينما كان يجبي عملاؤه في مينائي السويس والقصير ٥ ٪ من قيمة المتاجر المصدرة من بلاد العرب إلى مصر . وكانت بلاد العرب تصدر البن والبخور والحيول والأغنام والتمر ، ولكنها كانت في الوقت نفسه تعتمد اعتماداً تاماً على ما يصدره إليها الباشا من مصر ولا سيما الحبوب فكانت تحفظ في مخازن خاصة يشرف عليها موظفون يبيعونها لصالح الباشا .

(و) — المعاهدة (التجارية) الإنجليزية العثمانية :

غير أن تطبيق نظام الاحتكار على هذا النطاق الواسع ، وبخاصة في مصر والسودان ، لم يلبث أن أثار في وجه هذا النظام معارضة شديدة من جانب الدول وفي مقدمتها إنجلترا ، التي كانت تسعى لإلغائه منذ شرعت تبحث موضوع مصالحها التجارية في الإمبراطورية العثمانية مسترشدة بما كان لها من « حقوق » مستمدة من الامتيازات الأجنبية القديمة ، وكان من رأى التجار الإنجليز أن هذه الامتيازات قد ضمنت لهم حرية التجارة في تركيا وفي ممتلكاتها ، ومن بينها مصر وغيرها من الأقاليم التي خضعت لحكم محمد علي ، معتمدين على المادة الثالثة والخمسين من مواد هذه الامتيازات ، إذ كانت تخولهم « الحق » في جلب المتاجر وشراء ما يريدون من السلع أو تصديره دون أن يمنعه أحد من ذلك أو يتعرض لهم بسوء يعطل نشاطهم التجاري .

بيد أنه سرعان ما ظهر بعد البحث أن هذا « الحق » كان مقيدا بما جاء في مادة أخرى من مواد الامتيازات استثنت من مفعول المادة (٥٣) ماستته « السلع الممنوعة » دون أن تبين نوع هذه السلع أو تحددها . ولما وجد الإنجليز أن مصالحهم التجارية مرهونة برغبات الحكام ورجال الإدارة العثمانيين الذين يستطيعون أن يعطلوا تجارة الصادر والوارد معا باعتبار مفرداتها من أصناف تلك « السلع الممنوعة » قرروا أن يزيلوا كل غموض في هذا الصدد فكلف « بلرستون » بنسبي Ponsonby سفير حكومته في الأستانة أن يهتم بمراجعة جميع الأنظمة الخاصة بالتجارة البريطانية في الأمبراطورية العثمانية ومن بينها مصر ، فدخل « بنسبي » في مفاوضات مع الباب العالي أسفرت عن عقد المعاهدة الإنجليزية العثمانية في ١٩ أغسطس ١٨٣٨ . وتتألف هذه المعاهدة « التجارية والبحرية الموقع عليها في بلطه ليمان » من ثمانية بنود أساسية وثلاثة أخرى إضافية .

وقد كان لهذه المعاهدة آثار عميقة في نظام الاحتكار في ممتلكات الباشا ، بل لقد مهدت لإلغاء هذا النظام في النهاية ، فقد نص البند الثاني من البنود الأساسية على أن « لرعايا دولة بريطانيا العظمى أو لمن ناب عنهم في كل الممالك العثمانية ، أن يشتروا (سواء كان برسم يبيعها في داخلية الممالك العثمانية أو برسم تصديرها) كل الأصناف بدون أدنى استثناء من حاصلات الممالك المذكورة الزراعية والصناعية ، ويتعهد الباب العالي قطعياً بإبطال احتكار الحاصلات الزراعية وغيرها من الأصناف أية كانت ، وبإلغاء الرخص التي كانت تعطىها الحكومة المحلية بشرائها ونقلها من مكان لآخر بعد شرائها ، وبإزالة كل ما كان من الإجراءات باعثاً على إكراه رعايا جلالته ملك بريطانيا على أخذ مثل الرخص المذكورة من الحكومة المحلية ؛ لأنها تعتبر في المستقبل كمخالفة للمعاهدات ، فيقاص الباب العالي وبقسوة كل وزير ومأمور ارتكبها ، ويعرض على الرعايا الإنجليز بوجه العدل ما يصيبهم من الضرر والخسائر متى كان مثبتاً كالقضى » . ثم تقرر صراحة تطبيق هذه المعاهدة في أملاك تركيا ، فجاء في البند السادس « قد قررت الحكومة العثمانية أن الأحكام المربوطة في هذا الوفاق تشمل عموم الممالك العثمانية أى تركية أوروبا وتركية آسيا ومصر وباقي ممالك إفريقيا العثمانية ، ويجرى العمل بموجبها بحق جميع رعايا الممالك العثمانية أية كانت صفاتهم ، وقد وافقت الحكومة العثمانية فضلاً عما ذكر على ألا تحرم باقى الدول الأجنبية من تنظيم أحوال تجارتهم على أساس هذا الوفاق » . وقد حدد لبدء العمل بهذه المعاهدة شهر مارس ١٨٣٩ ، ونظراً لما كان للبند الثانى السابق من أهمية عظيمة ، فقد تبودلت المذكرات بين « بنسبى » والباب العالي لتفسير مضمونه بما يتفق ومصلحة التجارة البريطانية ، وقبل الفريقان هذا التفسير في « تصريح متبادل » بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٨٣٨ .

وقد تبع عقد هذه المعاهدة مع بريطانيا عقد معاهدات مماثلة لها مع بلجيكا في ٣٠ أغسطس ١٨٣٨ (عدلت في ٣٠ إبريل سنة ١٨٤٠) ، ومع فرنسا في ٢٥ نوفمبر ١٨٣٨ ، واتحاد الهانسا (من لوبيك وبريمن وهامبورج) في ١٨ مايو ١٨٣٩ ، وسردينيا في ٢ سبتمبر ١٨٣٩ ، والنمسا في ٢١ أكتوبر ١٨٣٩ ، والسويد والنرويج في ٣١ يناير ١٨٤٠ ، وأسبانيا في ٢ مارس ١٨٤٠ ، واليونان في ٣ مارس ١٨٤٠ (ولكن المعاهدة لم تصدق عليها الحكومة اليونانية) ، وهولande في ١٤ مارس ١٨٤٠ ، والدانمرك في ٢٧ إبريل ١٨٤٠ .

وكان من الواضح أن المقصود من عقد المعاهدة العثمانية الإنجليزية في ١٦ أغسطس

١٨٣٨ ، أن تطبق نصوصها الخاصة بإلغاء الاحتكار في ممتلكات محمد علي . وفي يولية ١٨٣٩ أصدر الباب العالي أوامره إلى محمد علي بتنفيذ هذه المعاهدة « التي أرسلت نسخة منها إلى جميع الجمارك كي تقوم بنشرها وإعلانها » كما طلب إليه تنفيذ « التعريفة الجمركية » الجديدة المرسلة إليه . كذلك على أساس ما جاء في بنود هذه المعاهدة . وقد جاء في البند الرابع أنه « إذا اشترى إنجليزي صنفا من الحاصلات الزراعية والصناعية العثمانية قصد تصديره فيتمكن ذلك التاجر أو وكيله من نقله معفى من كل جعل أو رسم أيا كان إلى المكان الموافق لشحنه منه ، وحال وصوله هناك ، يؤدي عليه رسما قدره تسعة بالمائة بواقع قيمته ، وهذا الرسم يقوم مقام كل الرسوم الداخلية ، ثم حال تصديره بعد ذلك يؤدي عليه رسما آخر قدره ثلاثة بالمائة كما المقرر والجاري الآن ، ولكن كل صنف اشتراه إنجليزي في المرافئ المذكورة لا يدفع عليه سوى رسم التصدير باعتباره ثلاثة بالمائة » .

غير أن عقبات كثيرة حالت دون تطبيق هذه المعاهدة - والمعاهدات الأخرى المماثلة لها - في مصر وفي ممتلكات محمد علي ؛ إذ صادف صدورهما ووقت تنفيذها حدوث الأزمة السياسية الكبرى (١٨٣٩ - ١٨٤٠) . زد على ذلك أن كيات عظيمة مما تنتج البلاد ولاسيما القطن وقصب السكر كان يتسللها محمد علي بوصفه مالك الجفالك الواسعة ، أو بوصفها جزءا من الضرائب المربوطة على الأراضي ذاتها ، هذا إلى أن تنفيذ هذه المعاهدة كان متعذرا من الناحية العملية من غير رغبة الباشا وموافقته ؛ لأن محمد علي كان صاحب السلطان الأعلى على رعاياه كما كان يسيطر تماما على جميع الأسواق وطرق المواصلات في بلاده .

ومع هذا فقد ظلت إنجلترا مصرة على تنفيذ المعاهدة في أملاك محمد علي ؛ ولذلك انتهز « بلرستون » انقضاء الأزمة السياسية وأرسل إلى مصر « الكولونيل بارنيت » Barnett للبحث مع الباشا في موضوع المعاهدة ، فقابل محمد علي في أغسطس ١٨٤١ ، وتحدث إليه فيما ينبغي عمله حتى يصبح في استطاعة الجميع الانجار على « حسب قوانين الأمبراطورية (العثمانية) » وعقنضى المعاهدات القائمة بين حكومة الباب العالي وبين حكومة صاحبة الجلالة الأمبراطورية . بيد أن محمد علي لم يلبث أن اعتذر عن عدم إمكانه تغيير النظام القائم دفعة واحدة في بلاد اعتادت هذا النظام مدة طويلة لما ينشأ عن إلغاء الاحتكار وإطلاق حرية التجارة على هذا النحو من أخطار عظيمة .

وقد أدى موقف الباشا إلى ارتفاع الشكوى من سياسة الاحتكار بما في ذلك احتكار النقل النهري . وكانت النمسا والروسيا في مقدمة الدول المحتجة . وفي ٣ مارس ١٨٤٢ قدم القنصل الإنجليزي « بارنيت » بالاشتراك مع القنصل النمساوي « لاورين » Laurin مذكرة مشتركة إلى محمد علي ، يطلبان فيها إلغاء الاحتكارات وتعديل الرسوم الجمركية على تجارة الصادر والوارد ، ورفع الغبن الذي لحق بالتجار الأجانب من جراء تشدد عملاء الوالي معهم حتى يمكن تنفيذ المعاهدة تنفيذا دقيقاً ، وأمام هذه الاحتجاجات المتواصلة لم يسع الباشا أخيراً إلا مراعاة رغبة الدول وتخفيف وطأة الاحتكار ، فأطلق تجارة السوائل والجلود والفلال والقطن في العام نفسه ، واستطاع القنصل الروسي « كريمر » Krehmer أن يكتب إلى حكومته في يونيو ١٨٤٢ « أن ظروف الحال توحى بأن البلاد سوف تستقبل عهداً من الهدوء ، فقد استطاع قناصل الدول التي عقدت مع الباب العالي معاهدات على غرار معاهدة عام ١٨٣٨ ، أن يقيموا علاقاتهم التجارية على أساس يرتاحون إليه ، ولا يبدو من جانب الباشا ما يدعو إلى الاعتقاد بوجود رغبات أخرى لديه تخالف رغبات الدول » .

ومع ذلك فقد ظلت إنجلترا تطالب بإطلاق تجارة الصمغ والسنامكي والمنتجات الأخرى في « سنار » ، ودارت بشأن ذلك مفاوضات طويلة بين قنصلها في مصر « شارلس مري » Murray « وأرتين بك » الذي خلف بوغوص عند وفاته في يناير ١٨٤٤ . وقد تمسك الباشا بحقه كاملاً في احتكار منتجات « سنار » ، على اعتبار أن الحكومة نفسها قد قامت بزراعة أراض واسعة في السودان لم يكن لها صاحب (أو مالك) ، ومن ثم صارت هذه الأراضي وما تنتجه ملكاً للدولة ، وقد كثرت الحاجة الإنجليزية في هذا الموضوع حتى أن الباشا لم يلبث أن استشار في هذا الأمر رجال القانون من أصحاب الشهرة الدولية في باريس ولندن وتريسته وتسكانيا وفلورنسة ، وأقر جميع هؤلاء وجهة نظر محمد علي ، وفي مذكرة واضحة للهجة بعث بها « أرتين بك » إلى القنصل الإنجليزي « مري » في ٧ أغسطس ١٨٤٧ ، شرح الوزير المصري وجهة نظر حكومته مستنداً إلى ما انتهى إليه هؤلاء القانونيون العالميون من رأي ثم اختتم مذكرته بقوله إن حكومة (الباشا) لم تضع أية عراقيل لتعطيل تجارة الصمغ في جدة أو صمغ الحبشة ، ولكنها تحتفظ لنفسها بالحقوق المطلق في تجارة الصمغ في سنار . غير أنه إزاء إصرار الإنجليز على إلغاء احتكار تجارة الصمغ هذه ، ومساعي سفيرهم في القسطنطينية ستراتفورد كاننج Stratford Canning ، لم يلبث الباب العالي أن أصدر أمراً إلى محمد علي في ٦ يونيو ١٨٤٨ ، « بناء على تدخل السفير الإنجليزي وإلحاحه » ،

وبالغاء احتكار تجارة سنار . ومع هذا فإن أحدا لم ينفذ هذه الأوامر وظل الحال على ما كان عليه مدة ليست بالقصيرة .

وكان من أثر الاهتمام بالتجارة في ظل نظام الاحتكار الحكومى ، أن تجارة مصر الخارجية (من الصادرات والوارد) نمت نمواً ملحوظاً ، إذ كانت قيمة هذه التجارة في عام ١٨٢٣ لا تزيد على ٥٧٠٠٢٠٠٠ ر من الفرنكات ، فبلغت في عام ١٨٣٢ ١٨٠٠٠٠٠ ر ٧٨ فرنك ، وهذه الزيادة مقصورة على ما يتعلق بالنشاط التجارى في مينائى دمياط والألكندرية وقد دخل ميناء الألكندرية في عام ١٨٣٣ — ١٨٣٤ (٦٣٤) سفينة ، ووصل الرقم في بعض السنوات إلى ١٢٤٠ ، وجاء في تقرير هودجسون الأمريكى أن أكثر السفن التى دخلت ميناء الألكندرية في ذلك العام كانت يونانية (٢٢٨) وتليها السفن النمساوية (١٥٣) فالإنجليزية (٦٤) ، ثم الفرنسية (٥٧) أما البرازيلية فكانت أقلها عدداً (سفينة واحدة) وقدر كلوت بك تجارة مصر الخارجية مع الدول الأوروبية وتركيا في عام ١٨٣٦ بما قيمته ٢١٩٦٠٠٠ ر جنيه للصادرات ، و ٢٦٧٩٠٠٠ ر جنيه للواردات .

على أن التجارة الخارجية لم تلبث أن أصابها الركود في السنوات الأخيرة من حكم الباشا لأسباب ، منها ما كان متصلاً بذلك النضال الشديد مع تركيا والدول الأوروبية ، ومنها ما ترتب على نقص الأيدى العاملة في فلاحه الأرض وزرعها لسبب تجنيد الأهلى واستخدم الكثيرين في خدمة الجيش والأسطول ، ولكن على الرغم من ذلك فلا شك في أن تجارة مصر كانت في عهده أكثر ازدهاراً مما كانت عليه في أثناء السيطرة المملوكية ، أو قبيل وصوله إلى أريكة الولاية .

وقد أدى الاهتمام بالتجارة إلى الاهتمام بوسائل النقل المختلفة ، سواء أكانت لنقل المتاجر ومحصولات البلاد من مواطن إنتاجها إلى المراكز التى يجرى منها تصرفها أو إصدارها أم بنقلها من تلك المراكز إلى الخارج . فقد أسس الباشا شركة الملاحة فى البحر الأبيض بين الألكندرية والقسطنطينية فى إبريل ١٨٤٥ ، كما أسس شركة أخرى فى أكتوبر من العام التالى (١٨٤٦) للملاحة فى النيل ، وكان من مؤسسيها القنصل اليونانى (توسيچة) ؛ وكذلك عنى الباشا بإنشاء الطرق وتعميدها ، ومن أهم الطرق التى أصلحت طريق السويس ، الذى قدر لنفقات إصلاحه فى يونيه ١٨٤٥ (٣٧٨٥٢٨) قرشاً ، « خلاف مصاريف الحفر وعليق الخيول والمهمات اللازمة لقطع الأحجار وغير ذلك من المصروفات » . وفى السنة نفسها أنشئ « ديوان المرور » ، وذلك لإدارة حركة سفريه

السياحين الواردين من السويس إلى مصر بالعربات الخيالى « ، وفى (التوفيقات الإلهامية) أن عدد « السياحين الواردين لمصر » فى هذا العام نفسه كان ١٥٠١٤ ، على أن الرغبة فى تسهيل المواصلات مع مدينة الأسكندرية ، « واجتذاب مرور المراكب من بحر بوغاز رشيد المحفوف بالمخاطر » ، كانت من الحوافز التى دعت إلى حفر ترعة الحمودية ، وكذلك كان من مظاهر العناية بطرق المواصلات ، شق الترع وبناء السفن والاهتمام بالطريق البرى بين السويس والقاهرة .

(هـ) الطريق البرى :

تقع مصر فى أضيق بقعة بين البحرين الأبيض والأحمر ؛ ولذلك كان برزخ السويس طريق الاتصال البرى بين أوروبا وآسيا ، وقد شق القدماء فى هذا البرزخ قناة تصل بين البحرين عن طريق النيل نفسه . وشغل أذهانهم من وقت مبكر التفكير فى شق قناة مستقيمة تجتاز البرزخ لتصل بين البحرين مباشرة . واهتم بطليموس فيلادلف بهذا الموضوع ، ولم يصرفه عن حفر القناة المستقيمة سوى اعتقاده بأن سطح المياه فى أحد هذين البحرين يعلو عن سطح الدلتا مما يعرض أرضها للفرق ، ومن المحتمل أن يكون البطالة فى أواخر أيامهم قد أهملوا أمر القناة النيلية ، فطهرها وأعاد حفرها الإمبراطور الرومانى « تراچان » فى القرن الأول الميلادى ، وظلت صالحة للملاحة مدة قرن من الزمان ثم أهملت من جديد ، حتى إذا دخلت مصر فى حوزة العرب فى القرن السابع الميلادى ، أعاد عمرو بن العاص « القناة النيلية » ، ويقول أبو الفدا إن ابن العاص كان يفكر كذلك فى احتفار قناة مستقيمة بين البحرين الأبيض والأحمر ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث ، واستمرت « القناة النيلية » صالحة للملاحة حتى أمر الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور بدمها فى القرن الثامن الميلادى لمنع المدد عن الثوار بالمدينة المنورة . ومن ذلك الحين أصبح الطريق البرى المصرى عبر برزخ السويس طريق التجارة بين الشرق والغرب ، وفى أواخر القرون الوسطى كان يستخدم هذا الطريق البنادقة والفرنسيون والهولنديون (الفلمنك) والإنجليز حتى إذا كشف البرتغاليون طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقية للوصول إلى مواطن تجارة الشرق الغنية مباشرة ، ألح البنادقة فى ضرورة إحياء الطريق المائى القديم بين البحرين ولكن بدون جدوى . ثم اهتمت فرنسا بإحياء هذا الطريق عند ما آلت المستعمرات البرتغالية ، وأهمها جزر الهند الشرقية ، إلى أسبانيا فى أواخر القرن السادس عشر عام ١٥٨٣ ، كما أراد السلطان العثمانى فى هذا الوقت نفسه فتح القناة القديمة ، حتى يستطيع الأسطول التركى الوصول إلى البحر

الأحمر ، وتمتد سفن البرتغال والأسبان في المياه الهندية ، وعند ما تطرق الوهن إلى إمبراطورية الأسبان والبرتغال الاستعمارية ، فضلت الدول الغربية البحرية وفي طليعتها إنجلترا وهولندا ، طريق رأس الرجاء الصالح ، وفي القرن السابع عشر تنازعت كل من إنجلترا وهولندا السيطرة على هذا الطريق البحري الطويل ، وعندئذ بدأ طريق السويس البري يسترد مكانته القديمة ، لأن فرنسا أخذت تهتم بإحيائه حتى تضمن التفوق في المنافسة التجارية القائمة بينها وبين أعدائها الهولنديين والإنجليز ، وفي عهد لويس الرابع عشر وخلفائه أصبح إحياء الطريق البري من قواعد السياسة الفرنسية ، فحرت مفاوضات طويلة بين الحكومة الفرنسية والباب العالي لتحقيق هذه الغاية ، ولكنها لم تسفر عن نتيجة . وفي أثناء ذلك تقدم الفيلسوف الألماني « ليبنتز » Leibnitz إلى لويس الرابع عشر في عام (١٦٧٦) بمشروعه المشهور الخاص بإرسال حملة إلى مصر ؛ لضمان تفوق فرنسا العسكري في أوروبا ، وإحراز السيطرة على تجارة الشرق ، وحماية الكنيسة المسيحية . ولكن عهد الحروب الصليبية كان قد انقضى ، وانتهز لويس فرصة هزيمة العثمانيين على يد البطل البولندي « جون سوبيسكي » Sobieski ، وطلب سفيره في الأستانة « جيراردان » Gerardin في عام ١٦٨٥ تخفيف الضريبة على المتاجر المنقولة من السويس إلى البحر الأبيض ، والموافقة على شق قناة تصل البحرين الأبيض والأحمر ، ولكن فرنسا لم تستطع تنفيذ مشروع القناة فأهملته .

أما إنجلترا فكانت على ما يبدو لا تمير طريق السويس البري أية عناية في القرن السابع عشر ، حتى أنها أغلقت قنصلية القاهرة في عام ١٦٧٩ ، ولم تفكر في إعادتها إلا في عام ١٦٩٦ . على أن هذا الموقف السلبي إزاء الطريق البري لم يستمر طويلاً بل سرعان ما انقلبت إنجلترا تمارض بكل قوة في إحياء ذلك الطريق خصوصاً بعد أن زادت مصالحها بالهند في القرن التالي وهو القرن الثامن عشر . وكان يدفع إنجلترا إلى هذه المعارضة عدة اعتبارات ، أهمها الخوف من أن يؤدي إحياء طريق السويس إلى إعطاء الفرصة لدول البحر الأبيض فتعطل مصالح الإنجليز السياسية في الهند ، إذ لم تكن إنجلترا تتوقع أية فائدة تجارية من استخدام طريق كانت هي بعيدة عنه ، بل كانت تتوقع أن تفيد من هذا الطريق الدول القريبة منه كفرنسا والنمسا ، وهما أكبر الدول المنافسة لها في تجارة حوض البحر الأبيض ؛ هذا إلى أن تجارة الشرق كانت خاضعة لاحتكار شركة الهند التجارية الشرقية الإنجليزية ، ولما كان النشاط التجاري في البحر المتوسط محظوراً على هذه الشركة ، فأن إحياء طريق السويس

البرى كان من شأنه أن يلحق الأذى بمصالح هذه الشركة التي لا تستطيع استخدامه . وفي أواخر القرن الثامن عشر زاد تمسك الإنجليز بموقف المعارضة . إزاء أى مشروع يرمى إلى إحياء هذا الطريق ، إذ ظهر أن الإمبراطورية العثمانية ذاتها على وشك الانهيار ، بسبب استقلال على بك الكبير بمصر (١٧٦٩) ، وإرساله الحملات إلى « جدة » وإلى بلاد الشام ، وبسبب اشتعال الحرب الروسية التركية التي انتهت بمعاهدة « قينارجة » في عام ١٧٧٤ ، فقد تبين الإنجليز من هذه الأزمات مقدار الخطر الذي يستهدفون له من جراء انحلال تركيا ، ووقوع طريق التجارة التي تحتاز أراضيها إلى أسواق الشرق في أيدي دول قوية تستطيع أن تهدد أملاكهم ومصالحهم الاقتصادية والسياسية في الهند ؛ لذلك وجدت إنجلترا أن خير ضمان لبقاء مداخل الهند مفتوحة أمامها ومغلقة في وجه سواها من الدول ، هو المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، حتى لا تتاح الفرصة لدولة أخرى كالروسيا أو فرنسا تهديد مصالح الإنجليز في الشرق ، كما رأت إغلاق طريق السويس البرى حتى في وجه رعاياها ، وليس أدل على ذلك من أنه عند ما استطاع الرحالة الإنجليزي « جيمس بروس » James Bruce في فبراير ١٧٧٣ ، الحصول على « فرمان » من محمد بك أبي الذهب لتأمين التجارة الإنجليزية في السويس والقاهرة ، وعند ما عقد رسل حاكم البنغال « وارن هيستنجز » Warren Hastings مع أبي الذهب في ٧ مارس ١٧٧٥ معاهدة لمثل هذه الغاية ، احتجت تركيا على هذه الاتفاقات التي عقدها الرعايا البريطانيون مع المماليك من غير موافقة الباب العالي وأعطتهم حق التجارة في مصر ، فلم تلبث الحكومة الإنجليزية أن وافقت في مايو ١٧٧٧ على منع هذه التجارة « غير المشروعة » ، على شريطة أن يسرى هذا المنع على رعايا الدول الأخرى . ولما كانت إنجلترا مصممة على إغلاق طريق السويس البرى ، رغبة منها في حماية مصالح شركة الهند التجارية الشرقية ، فقد كتبت إلى « جورج بلدوين » Baldwin وكيلها في القاهرة منذ ١٧٧٩ ، حتى يقضى على كل تجارة غير مشروعة في المراكز الإنجليزية التجارية الواقعة بين الهند الشرقية وميناء السويس ، ومن الأمور التي ساعدت على تحقيق ما كانت تهدف إليه الحكومة الإنجليزية من إغلاق طريق السويس البرى ، اضطراب الأمن في أرجائه وتعرض المتاجر المنقولة فيه لتهب عربان الصحراء ، ولهذا ظل الطريق مغلقاً عدة سنوات .

غير أن النشاط الذى أبداه « جيمس بروس » و « هيستنجز » و « جورج بلدوين » سرعان ما أثار مخاوف فرنسا من نوايا الإنجليز نحو بلاد يكفل لهم امتلاكها السيادة في البحر الأحمر ،

ويضمن لهم احتكار تجارة الهند حتى يعوضوا ما فقدوه في أمريكا ، ويمكنهم من أن ياحقوا الأذى بالتجارة الفرنسية في الليقات . زد على ذلك أن الإمبراطورية النمساوية في هذا الوقت كانت تريد السيطرة على تجارة الشرق ، وتحويلها إلى الطريق البرى عبر الأراضي المصرية تحت إشرافها ، وكان من كبار مؤيدي هذه الرغبة « كارلوروسيتى » Rossiti البندقى . ولذلك اهتمت فرنسا بطريق السويس البرى ، وطلقت تسعى لدى الباب العالى لفتح هذا الطريق للتجارة الفرنسية ، وأوفد سفيرهم فى القسطنطينية « شوازيل جوفيه » Choiseul — Gouffier فى عام ١٧٨٤ ضابطاً إلى القاهرة ، هو ترجويه Truguet ، استطاع بفضل مساعى « شارل مجالون Magallon ، الذى كان يشرف على مصالح الفرنسيين فى القاهرة وقتذاك ، أن يعقد مع مراد بك معاهدة فى ٩ يناير ١٧٨٥ ، (ثم معاهدتين أخريين مع ملتزم الجمارك العام ومع أحد شيوخ العربان) ، بشأن استخدام الطريق البرى فى نقل المتاجر الفرنسية وتأمين التجار الفرنسيين فى أثناء اجتيازهم مصر ، وتحديد الضرائب الجمركية على متاجر الهند ، ومع أن الحكومة الإنجليزية احتجت على عقد هذه المعاهدات الثلاث مع البكوات المماليك ، وأيدها ممثلو الدول الأخرى لرغبتهم فى الحصول على امتيازات مشابهة على الأقل لتلك التى نالها الفرنسيون ، فقد عادت إنجلترا الرغبة فى إحياء الطريق البرى . وساعد على حدوث هذا التحول ذبوع الاعتقاد بأن فرنسا تريد الاستيلاء على مصر منذ زار البارون « دى توت » de Tott الإسكندرية والقاهرة (١٧٧٧) ، فى رحلة تفتيشية على « أساكل » الليقات ووجاقات الغرب ، بتكليف من الحكومة ، لذلك تقدم « جيمس كابر » Capper من رجال شركة الهند الشرقية التجارية و « جورج بلدوين » الذى أصبح قنصلاً لبلاده فى مصر منذ ١٧٨٦ ، وغيرها من الإنجليز ، وأخذوا على عاتقهم أن يوضحوا المسئولين فى بلادهم الأخطار التى تنجم عن استيلاء الفرنسيين على مصر ، إذ يصبح فى استطاعتهم أن يتخذوا منها مركزاً لتهديد التجارة الشرقية ، ومقراً للتجارة العالمية ، وقاعدة للإغارة على الممتلكات الإنجليزية فى الهند ، وهو أمر يجعل من الضرورى إيجاد طريق قصير إلى الهند يمكن استخدامه بانتظام . ولم تستطع فرنسا فى هذه الأثناء أن تحصل من معاهداتها مع البكوات المماليك على الفائدة التى كانت ترجوها ، لأن تركيا أرسلت القبطان حسن باشا إلى مصر حتى يعيد السيطرة العثمانية على البلاد ، ونجح القبطان باشا « مؤقتاً » فى مهمته ، ولم يظفر الفرنسيون بذلك « الطريق القصير إلى الهند » الذى عقدوا عليه الآمال ، ثم انفجر بركان الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ، فشغلوا بها وقل اهتمامهم بالطريق البرى ، ولم يكن من المنتظر بعد

أن عمت القوضى جميع أرجاء مصر إبان السيطرة المملوكية في العهد الأخير من حكم إبراهيم ومراد أن يكون لهذا الطريق أية قيمة ، فأغلقت القنصلية الإنجليزية أبوابها في فبراير ١٧٩٣ وأقيل « بلدوين » من منصبه . ومع أنه استطاع في ٢٨ فبراير ١٧٩٤ ، أن يعقد مع إبراهيم ومراد معاهدة في مصلحة التجارة الإنجليزية على نخط معاهدة « مراد - ترجويه » ، فقد قابلت الحكومة الإنجليزية أنباء هذه المعاهدة بفتور ظاهر . ولم يتجدد اهتمامها بمألة الطريق البري ، إلا بعد خروج الحملة الفرنسية على مصر في عام ١٧٩٨ ؛ إذ كان بين التعليلات التي حملها بونابرت قائد هذه الحملة ، العمل على شق قناة في برزخ السويس تصل بين البحرين الأبيض والأحمر ؛ لهذا لم تكد تستقر الحملة في مصر ، حتى اصطحب بونابرت عدداً من العلماء ، ذهب بهم إلى منطقة البرزخ للكشف عن موقع القناة القديمة ، ثم تألفت لجنة من المهندسين برئاسة « لبيير » Lépère لدرس منطقة القناة والاطمئنان إلى إمكان شق قناة في البرزخ ، ولسكنهم وصلوا في بحوثهم إلى أن سطح البحر الأحمر أعلى بمقدار ٩٩٠٨ متراً من سطح البحر الأبيض المتوسط ، وخشى « لبيير » أن تطفئ مياه البحر الأحمر على أراضي الدلتا إذا شقت القناة ، فأغفل المشروع ، وساعد على إهماله نهائياً هزيمة الفرنسيين في موقعة أبي قير البحرية (١٧٩٩) ، وما ترتب على هذه الهزيمة من آثار بعيدة في مستقبل الحملة ذاتها . على أن هذه الحملة سرعان ما أثارت مخاوف الإنجليز من مشروعات الفرنسيين الاستعمارية فصاروا يخشون وقوع مصر ثانية في قبضة أعدائهم وتهديد الهند من جديد . هذا إلى أن الفرنسيين لو نجحوا في حفر قناة في البرزخ لاستطاعوا أن ينقلوا تجارة الهند عن طريق مصر إلى سرسبيليا بحوالي نصف ما يتحمله الإنجليز من نفقات عند نقل متاجرهم حول طريق رأس الرجاء الصالح . من أجل ذلك ازداد الإنجليز اهتماماً بمصر ومستقبلها حرصاً على مصالحهم الاقتصادية والسياسية في الهند ، وأنجحت سياستهم إلى طرد الحملة الفرنسية ، وإرجاع مصر إلى الدولة العثمانية ، مع إبقاء سواحلها الشمالية في أيديهم ، على الأقل إلى أن يحين الوقت الذي يستطيع فيه الباب العالي والبكوات الماليك الوصول إلى اتفاق يضع حداً للخصومة القائمة بين الفريقين ، ويضمن إنشاء حكومة قوية في مصر تحول دون وقوعها مرة أخرى في قبضة دولة معادية (وكانت فرنسا الدولة المقصودة بطبيعة الحال) ولكن إنجلترا اضطرت إلى إخلاء البلاد إذ نص في صلح « أميان » المعتقد بينها وبين فرنسا في ٢٥ مارس ١٨٠٢ ، على ضرورة جلاء الإنجليز . وقد تم ذلك في مارس من العام التالي ، واسترجعت تركيا سيادتها على مصر .

ومن ذلك الحين زاد اهتمام الإنجليز بأحياء طريق السويس البرى لنقل البريد والمسافرين من الهند وإليها ، بل إنهم استخدموا فضلاً عن ذلك طريقاً برياً آخر يبدأ من القصير على البحر الأحمر إلى قنا على النيل ، ومن قنا تسير السفن فى النهر نفسه إلى الموانئ الشمالية . غير أن اهتمامهم بطريق السويس البرى كان أشد ولا سيما بعد استخدام السفن التجارية ، إذ كان هذا النوع الجديد من السفن فى بدء عهده لا يستطيع الملاحة آمناً فى المحيطات والبحار الكبيرة ، لهذا كانت السفن التجارية تؤثر السير قرب السواحل معتمدة على المحطات المنشأة على طول الطريق فى تموينها بالوقود وإصلاح ما قد يصيبها من عطب أو خلل ، وكان البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج الفارسى أصلح البحار للملاحة ، لذلك اتجهت أنظار الإنجليز إلى طريق السويس البرى وإلى طريق دجلة والفرات النهري ، ودار البحث فى عام ١٨٢٩ من أجل اختيار أفضل الطريقين ، وفى عام ١٨٣٤ ألفت لجنة لبحث مسألة المواصلات بسفن البخار مع الهند ، وانتهت هذه اللجنة إلى تفضيل طريق السويس البرى فى شهر معين من السنة ، ثم قام الكاتب « شيرنى » Chezney بتجربة الملاحة فى نهر الفرات فى الوقت نفسه ، ولكنه لم يلبث أن صادف عدة صعوبات ، كان من أثرها أن ازداد الإنجليز اعتقاداً فى أهمية طريق السويس وخاصة لأن البحر الأحمر صالح لملاحة السفن البخارية ، ولهذا أصبحت مسألة استخدام هذا الطريق للمواصلات بين إنجلترا والهند موضع اهتمام الإنجليز فى عام ١٨٣٨ ، فعملت إنجلترا من ذلك الحين على الاستئثار بالنفوذ فى البحر الأحمر ومنع أية دولة أخرى من منافستها فى هذا البحر ، فاحتلت عدن فى عام ١٨٣٨ ، وعينت قناصل لها فى كل من السويس والقصير وجدة ومخا ، وأخذت تبسط نفوذها كذلك على بلاد الحبشة ، ونشئ العلاقات الوثيقة مع شيوخ العرب الضاربين على شاطئ البحر الأحمر العربى والأفريقى ، ووجدت نفسها بسبب هذه الخطة تقف موقف المعارضة من محمد على إذ كان يحاول التوسع فى بلاد العرب وأفريقية ، وكانت الظواهر جميعها تدل على أنه يريد إنشاء إمبراطورية « عربية » تمتد من النيل إلى الفرات ، وتسيطر فى داخل حدودها على طريق المواصلات مع الشرق .

بيد أن هذا النزاع الشديد الذى كان مستتراً تارة وسافراً تارة أخرى ، لم يمنع الإنجليز أن يعملوا على دعم طريق السويس البرى ، باعتباره أقصر طريق لمواصلاتهم مع الهند ، وطفقوا يبحثون ، ولا سيما بعد عام ١٨٤٠ ، عن أجدى الوسائل التى تكفل إزالة كل صعوبة أو تعذيلها ؛ حتى تزداد المواصلات فى هذا الطريق سرعة وسهولة وأماناً . ولم يكن لوجود جماعة منهم تفضل شق قناة الملاحة فى برزخ السويس أى أثر فى تعديل هذه الخطة ، فقد

رفضت آراء هذه الجماعة وانبرى كثيرون يؤيدون الطريق البرى ، ويبحثون مشروع إنشاء سكة حديدية فى الصحراء بين السويس والقاهرة .

وكان الضابط «توماس واجهورن» Thomas Waghorn صاحب الفضل الأكبر فى إظهار مزايا طريق السويس البرى من الناحية العملية فى نقل البريد والمسافرين من الهند وإليها ، إذ قدم إلى شركة الهند الشرقية التجارية فى عام ١٨٢٣ تقريراً عن كيفية استخدام هذا الطريق بصورة منتظمة ، ومع أن الشركة رفضت العمل بما جاء فى هذا التقرير ، فقد استطاع « واجهورن » أن ينال من محمد على كل مؤازرة ، لأن الباشا الكبير كان يريد دعم هذا الطريق ، كما كان معنياً بالطريق الآخر بين قنا والقصر ، وقد دلت تجارب « واجهورن » فى عامى ١٨٢٩ ، ١٨٣٠ على أن السفر ممكن من لندن إلى « بمباى » فى أربعين يوماً ونصف وهى أقصر مدة مستطاعة . ثم اعتزم « واجهورن » السفر إلى الهند مرة فى كل سنة على أن تبدأ الرحلة فى فبراير وتنتهى فى نوفمبر ، وأرسل فى عام ١٨٣٥ « منشوراً » إلى رجال الأعمال وأصحاب المصالح يبلغهم استعدادهم لنقل البريد معه إلى الهند على أن يخرج من « فالموث » Falmouth بالجملة إلى مالطة والإسكندرية ، ثم يعبر الطريق البرى من القاهرة إلى السويس ومن ثم يسير فى البحر الأحمر إلى بمباى ، وتستغرق هذه السفرة سبعين يوماً . وفى أغسطس ١٨٣٧ اتفقت الحكومة الإنجليزية مع شركة مشهورة هى « Peninsular and Oriental Co. » على حمل بريدها بانتظام إلى الإسكندرية ، ومن ثم ينقل بطريق الترع الممودة إلى القاهرة ، ومنها عبر الطريق البرى إلى السويس ، وهناك تحمله سفن شركة الهند الشرقية التجارية الإنجليزية فى البحر الأحمر إلى بمباى . وفى العام نفسه أنشئت (إدارة النقل) فى مصر لاستخدام طريق السويس البرى بانتظام تحت إشراف شركة الهند الشرقية التجارية ، وأسست الشركة ثلاثة مكاتب لها فى الإسكندرية والقاهرة والسويس ، وكان بيت « هل وشركائه » « Hill & Co. » أصحاب الامتياز فى هذه الإدارة من قبل شركة الهند الشرقية التجارية وفى ٧ مايو ١٨٣٧ منح الباشا هذه الشركة حق إنشاء محطات على طول الطريق الصحراوى مدة عشر سنوات ، وبين عامى ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، سمح الباشا « ليفنسيولار آند أورينتال كيانى » أن تستخدم السفينتين البخاريتين « القاهرة » و « لوتس » فى نهر النيل ومراكب « للجر » فى ترعة الممودة . وعندما خشى محمد على أن يؤدى بقاء « النقل » تحت إشراف شركة الهند إلى انتشار النفوذ الأجنبى وتهديد سيادته الداخلية ، قرر أن يضع المواصلات تحت إشرافه هو ، ولذلك انتهز فرصة وقوع « هل وشركائه » فى أزمة مالية ، وأقرض « ثوربورن » Thurburn ،

وهو أحد فواصل إنجلترا القدامى في مصر ، مبلغاً من المال ساعده على أن يحل محلهم في إدارة النقل عام ١٨٤٣ ، وبعد ذلك بعامين أنشأ محمد علي « ديوان المرور » تمهيداً للسيطرة على « النقل » كما استطاع الباشا أن يشتري من « زبورن » جميع ما يملك من الأدوات ومحطات الطريق وما إليها في عام ١٨٤٦ ، ومن هذا التاريخ زال عن « النقل » الاشراف الأجنبي وتحول إلى الأيدي المصرية ، وعين عبد الرحمن رشدي بك رئيساً لتلك الإدارة . وفي فبراير ١٨٤٧ ابتاع محمد علي من شركة « بنفسيولار » مركبتها « القاهرة » « ولوتس » ومركباً ثالثاً جديداً اسمه « الدلتا » كانت الشركة قد أحضرته للملاحة النهرية في النيل أيضاً وبذلك يكون الباشا قد أتم سيطرته على الطريق البري .

وقد كان نجاح الطريق البري في نقل البريد والمسافرين كبيراً حتى أن الإنجليز أخذوا يفكرون جدياً في إنشاء سكة حديدية في هذا الطريق بين السويس والقاهرة ، وعند ما نشر المهندس الإنجليزي « جون اسكندر جالوى » Galloway في عام ١٨٤٤ « ملاحظاته عن التحسينات المقترحة إدخالها على الطريق البري في مصر » ذكر أن النية كانت متجهة إلى إنشاء سكة حديدية في الصحراء من السويس إلى القاهرة « منذ عشر سنوات » ولم يحل دون ذلك سوى معارضة دولة معينة — هي فرنسا — لأسباب سياسية . وكان « جالوى » من أكبر المؤيدين لإنشاء السكة الحديدية ، وقد طلب من حكومته أن تؤازر هذا المشروع مؤازرة جدية ، وكذلك أوصى « واجهورن » في عام ١٨٤٧ بمد هذه السكة في طريق السويس الصحراوي .

ولكن الباشا على الرغم من اهتمامه بأحياء الطريق البري ، كان في الوقت نفسه شديد المعارضة لمشروع سكة الحديد ، ولهذا رفض منذ ١٨٤٥ إنشاء هذه السكة ، خوفاً من أن ينتشر النفوذ الأجنبي في البلاد انتشاراً يمس سيادة الدولة وينتقص من سلطان الحكومة ، وهو على الأمرين جد حريص . فقد ذكر « لابا » Labat ، أحد المعاصرين الفرنسيين ، في كتابه عن مصر في عهد محمد علي ، أن الإنجليز أرادوا أن يحصلوا من الباشا على حق إنشاء محطات « عسكرية » على طول الطريق البري ، حتى يأمّنوا على متاجرهم من اعتداءات العربان المتكررة ، فكان جواب الباشا واضحاً حاسماً إذ قال « إذا كنتم تريدون ميناء على البحر الأحمر تأتون إليه بمتاجركم فليكن ذلك لكم وإذا كنتم تريدون إنشاء سكة حديدية تحمل هذه المتاجر فليكن ذلك لكم ، وإذا كنتم تريدون أن تنشئوا في مصر مستودعات للفحم والمؤن ، وتحصلوا على جميع ما من شأنه تسهيل عملكم فليكن ذلك لكم .

لا بل أنى لأرتضى أن أهبكم من المنافع فوق ما تطلبون ، وأجنيبكم جميع مواطن الضيق والمرج ، أما أن يكون لكم الحق فى إنشاء مراكز مسلحة فى البلاد ، فهذا ما يستحيل عليكم أن تناوله بموافقتى ! » .

وقد كان هذا الخوف من وقوع البلاد تحت النفوذ الأجنبى ، من العوامل التى دفعت محمد على إلى أن يرفض كذلك المشروع الفرنسى الخاص بشق قناة فى برزخ السويس ، مادام الباشا لا يستطيع الحصول على ضمان دولى يدرأ عن البلاد خطر التدخل فى شئونها ؛ ولهذا باءت بالفشل جهود التفصل الفرنسى ، بعد أن ظل منذ ١٨٤٣ يلحظ على الباشا فى موضوع القناة وكان من دواعى الفشل كذلك ، تلك المساعى الجديدة المتواصلة التى قامت بها الحكومة الإنجليزية فى تركيا لتمطيل المشروع . وفى عام ١٨٤٧ بذل اللورد « كاولى » Cowley سفيرها فى الأستانة كل جهد ، حتى يحمل الصدر الأعظم رشيد باشا على أن يعد بأن يظهر الباب العالى لباشا مصر أنه يفضل مشروع السكة الحديدية . وعندئذ وجد محمد على أنه لا علاج لسألة تعارضت فيها مصالح « فرنسا وإنجلترا » على هذا النحو ، إلا أن يرفض التصريح بمد السكة الحديدية وحفر القناة ، لاسيما وأنه لم يكن يرتاح إلى المشروعين كليهما ، وقد أعلن هذا الرفض فى سبتمبر ١٨٤٧ .

الضرائب

وإلى جانب الأرض والتجارة ، كانت الضرائب (من مباشرة وغير مباشرة) مورداً من الموارد الأساسية لثروة مصر فى عهد محمد على . وقد جمع الباشا أموالاً طائلة من احتكار البن والنيلة ، عدا ما دخل خزائن الحكومة من أرباح تجارة الصادر ، بسبب الفروق الكبيرة بين أثمن السلع المصدرة إلى الأسواق الأوروبية المختلفة ، وأثمانها فى أسواقها المحلية ، التى خضعت لنظام الاحتكار الداخلى . وقد عقد « بوالىكت » موازنة بين إيرادات حكومة مصر فى عام ١٨٣٣ ، وإيرادات فرنسا والروسيا ، وهما قطران يفوق كل منهما مصر من حيث المساحة وعدد السكان ومقدار الأراضى الصالحة للزراعة وغير ذلك من النواحي . فذكر أن إيرادات محمد على فى مصر كانت متعادلة نسبياً مع إيرادات فرنسا وتزيد خمس مرات على الإيرادات التى كانت تحصل عليها حكومة القيصر فى روسيا . ويرجع ذلك فى رأيه ، إلى وفرة ما كان يحصله محمد على من الاحتكار الحكومى ، الذى جعل منه صاحب الأرض الوحيد (؟) ، والصانع الوحيد ، والتاجر الوحيد فى مصر . على أن الباشا نفسه ، كان

يذكر دائماً ، أن هذه الإيرادات لا توازى في الحقيقة ، ما كانت تدره البلاد في المصور الخوالى أيام الفراغة أو البطالة كما أن الإيرادات التى جمعها الباشا عندما تسلم أزمة الحكم ، كانت أقل مما حصله المهاليك أو الفرنسيون منها .

(١) الضرائب المباشرة

كانت ضريبة الميرى أهم الضرائب المباشرة ولا ريب ، وكانت تفرض على الأراضى الخراجية التى وزعت على الأهلىن للاقتفاع بها عند « روك » البلاد فى عام (١٨١٣) ، وقد تقدم كيف أصبحت أراضى « الرزق » فى عهد محمد على ضمن الأراضى الخراجية . وكانت قيمة الميرى تختلف تبعاً لجودة الأرض وسهولة ربيها ، فكانت تتراوح بين أحد عشر قرشاً وسبعين قرشاً على الفدان الواحد ؛ وفى بعض الأراضى الجيدة فى الدلتا وحول القاهرة بلغت الضريبة ثمانية وسبعين قرشاً وكان الباشا يعين مقدار « الميرى » المطلوب وقت المحصول فى كل سنة ، واستمر حتى عام ١٨٣٤ يفرض الخراج على الأراضى ، سواء أكانت مزروعة أم « بورا » مادام يصل إليها قدر من الماء ، يكفى لزراعة جزء منها على الأقل . ولكن الباشا لم يلبث أن عدل عن هذا النظام إلى غيره فى هذه السنة ، فأصبح من ذلك الحين ، كما يقول القنصل الإنجليزى « كامبل » Campbell يفرض الخراج على الأرض التى تصل إليها المياه وتروى جميعها .

يبد أن هذه الضريبة كانت باهظة ، حتى تعذر على الحكومة تحصيلها فى غير مشقة ، ولكن الباشا بفضل نظام الاحتكار ، الذى طبقه على الزراعة ، استطاع أن يحتجز فى « شون » الحكومة ، مقدار الضريبة المستحقة على الفلاحين « عينا » أى باقتطاع جزء من محصولهم يوازى قيمتها . ولما كانت الحكومة دائماً تحدد أثماناً منخفضة لهذه المحصولات فقد تأخر الفلاح فى تسليم محصوله ، حتى صار فى كثير من الأحيان مديناً للحكومة ، بسبب تأخره فى سداد ما عليه من « مال » ، فركن إلى إهمال زراعته ، وآثر النزوح عن الأرض فراراً من دفع الضريبة ، ولما كثر ما تأخر على الفلاحين من المال أو الميرى ، اضطر الباشا فى يونيو ١٨٣٣ ، إلى معالجة ذلك بأن يعتبر المديرين مسئولين عن الضرائب المتأخرة فى مديرياتهم . ثم لم يلبث أن خرج فى رحلة إلى الأقاليم فى مارس ١٨٣٥ ، حتى يقف على الحالة بنفسه ، وقد رأى فى آخر الأمر إلغاء كثير من هذه الديون لتعذر تحصيلها .

وكان من الوسائل التى لجأ إليها الباشا لتلافي التأخر فى دفع الضرائب بعد ذلك ، أنه

عمد في عام ١٨٣٩ إلى أهل كل قرية ، فاعتبرهم متضامنين في دفع « الميرى » المطلوب منهم كما قرر أن تضامن القرى في دفع جملة الخراج المطلوب منها ، وفي ١٩ من المحرم ١٢٥٦ (٢٣ مارس ١٨٤٠) ، صدر أمر الباشا « بالتخصيص لمن يتعهد من الأعيان وكبار المأمورين بحماية الأموال » ، فاتبع في معظم بلاد القطر نظام « العهد » ، وألزم المتعهدين بأداء ما عليها من الأموال ، كما أرغم الباشا هؤلاء المتعهدين من كبار رجال الدولة ، على أن يلتزموا بتحصيل المال من القرى التي عظم ما كان متأخراً عليها من الخراج ، وأن يسددوا الضرائب المتأخرة تدريجياً ، مع قيامهم في الوقت نفسه بتأدية الخراج المربوط على هذه القرى في أوقاته المنظمة ، ولما كان هذا الالتزام في الواقع مهمة شاقة لا ينتظر من ورثتها ربح ، فقد عمد المتعهدون إلى ابتكار الوسائل للتخلص مما في أيديهم من العهد ، ولكن جهودهم ضاعت هباء ، إذ لفت الباشا أنظارهم ، على ما ذكره القنصل الإنجليزي « بارنيت » Barnett في أبريل ١٨٤٥ ، إلى أنهم وقد أدركوا الغنى والثراء العريض في خدمته ، لا يحمل بهم الآن « أن يتركوه وشأنه » .

وبلى الميرى في الأهمية ضريبة الفرضة ، أو فرضة الرؤوس ، وكان يدفعها المذكور متى بلغوا سن المراهقة ، والجديد في أمرها ، أن الباشا صار يجمعها من المسيحيين والمسلمين على السواء ، بعد أن كان يدفعها المسيحيون وحدهم ، وكانت قيمة هذه الضريبة تختلف باختلاف حال الفرد ودرجة يسره ونوع عمله ، فال موظفون في خدمة الباشا مثلاً ، كانوا يدفعون « الفرضة » بنسبة مرتباتهم ، على أساس مرتب شهر واحد في السنة ، أما الفلاحون فقد تفاوتت فرضة الرؤوس التي يدفعونها بين ثلاثين ومائة قرش في العام ، وجبى الباشا « الفرضة » من الصنائع والتجار ومن إليهم بنسبة نجاح أعمالهم واتساعها ، وكانت تتراوح الفرضة عموماً بين خمسة قروش وخمسمائة قرش ، ولم يستثن من دفع هذه الضريبة غير الأوربيين المقيمين بالبلاد .

وإلى جانب هاتين الضريبتين الكبيرتين (الميرى والفرضة) كانت هناك ضرائب أخرى مباشرة كضريبة النخل ، وقد اختلفت قيمة هذه الضريبة باختلاف مناطقها ، فكان من أثر تنوع الضريبة من ناحية ، وثقلها من ناحية أخرى ، أن أهملت زراعته في البلاد ، ولذلك قرر محمد علي إلغاء تلك الضريبة ، ولكنه عاد فقرر جبايتها ، وكانت ضريبة النخل هذه تتراوح في عام ١٨٣٧ بين عشرين ومائة باره على النخلة الواحدة ، ومن الضرائب الباشرة أيضاً ، ضريبة كانت تجبى من الغزالين والنساجين ، قدرها ستة وثلاثون قرشاً

شهريا ، وضريبة كان يجمعها الباشا من الأهلين في أوقات مختلفة ، كتلك « الفضة » التي تحدث عنها الجبرتي في حوادث شهر جمادى الأولى ١٢٢٦ (مايو — يونية ١٨١١) فقال « وفيه فرضوا فضة بغال على مياسير الناس وأهل الحرف بغلة وبغلين وثلاثة ، والذي لم يكن عنده بغلة يلزم بالشراء ، أو أن يدفع عنها كيساً عشرون ألف فضة » ، أو ما تحدث عنه في حوادث شهر ذى الحجة ١٢٣٥ (سبتمبر — أكتوبر ١٨٢٠) فقال « فرضوا على الجواميس كل رأس عشرون قرشاً ، وعلى الجمل ستون قرشاً ، وعلى الشاة قرش ، والرأس من المعز سبعة وعشرون نصفاً وثلاث ، والبقرة خمسة عشر ، والفرس كذلك » .

(ب) الضرائب غير المباشرة

أما الضرائب غير المباشرة فكانت كثيرة متنوعة ، أهمها الضرائب الجركية وبحصلها الباشا من « الجمارك » في موانئ البلاد الهامة كبلاق ومصر القديمة (وفيهما جمركا القاهرة) ودمياط ورشيد والإسكندرية والسويس والقصور وأسوان . وكان « ديوان المكس » أو « الجمرك » ، يعطى « للئزم » يجمع المكوس أو « الضرائب الجركية » ، نظير قدر من المال يدفعه إلى الخزانة سنوياً . وقد فصل الجبرتي هذا العمل ، عند كلامه عن حوادث ١٢٢٧ هجرية (١٨١٢) فقال : « ومنها أن ديوان المكس ببلاق ، الذي يعبرون عنه بالكمرك ، لم يزل يتزايد فيه المتزايدون ، حتى أوصلوه إلى ألف وخمسمائة كيس في السنة ، وكان في زمن المصريين (أى البيكوات الماليك) ، يؤدي من يلتزمه ثلاثين كيساً مع محابة الكثير من الناس ، والعفو عن كثير من البضائع لمن ينسب إلى الأمراء وأصحاب الوجاهة من أهل الملم وغيرهم ، فلا يتعرضون له ، ولو تحامى في بعض أتباعهم ولو بالكذب ، ويعاملون غيرهم بالرفق مع التجاوز الكثير ، ولا ينبشون المتاع ولا رباط الشيء المحزوم ، بل على الصندوق أو المحزوم قدر يسير معلوم . فلما ارتفع أمره إلى هذه المقادير ، صاروا لا يعفون عن شيء مطلقاً ، ولا يسامحون أحداً ولو كان عظيماً من العلماء أو من غيرهم . وكان من عادة التجار ، إذا بعثوا إلى شركائهم محزوماً من الأقمشة الرخيصة مثل العاتكي والنابلسي ، جعلوا بداخل طيها أشياء من الأقمشة الغالية في الثمن مثل القمصيات الحلبي والكشميري والهندي ونحو ذلك ، فتندرج معها في قلة الكمرك . وفي هذا الأوان ، يحلون رباط المحزوم ، ويفتحون الصناديق ، وينبشون المتاع ، ويهتكون ستره ، ويحصون عدده ، يأخذون عشره ، أى في كل عشرة واحداً أو ثمنه ويفعل ذلك أيضاً متولى كمرك الإسكندرية ودمياط وإسلامبول والشام . » .

وكذلك حصل الباشا قسما من إرادته من الاحتكارات الحكومية ، كاحتكار الملح والفواكه والسوائل والنبيد ، وصيد السمك في بحيرة المنزلة وبلاق ، وغير ذلك . وكان الباشا يمنح هذه الاحتكارات لقاء قدر معين من المال ، لمن يريدون الالتزام بها حتى يبيعوها ، « المتسببين » . وقد شرح الجبرتي شيئا من هذا « الالتزام » ، عندما تحدث عن (التزام الأتزار) ، في حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٦) فقال « إن نصرانيا من الأرمن التزم بقلم الأتزار التي تأتي من بلاد الصعيد ، مثل الحبة السوداء والشمر والأنيسون والكمون والكرابيا ونحو ذلك بقدر كبير من الأكياس ، ويتولى هو شراءها دون غيره ، ويبيعها بالثمن الذي يفرضه . ومقدار ما التزم بدفعه من الأكياس للخزينة ، على ما بلغنا ، خمسمائة كيس ومن داخل الأتزار ، التمر الأبرمي والسلطاني والخوص والمقاطف والسلب والليف ، وبلغ سعر المقطف الذي يسع الكيلة من البر خمسة وعشرين نصفا ، وكان يباع بنصف أو نصفين إن كان جيدا ، وفي الجملة بأقل من ذلك » . وفي حوادث عام ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠) قال الجبرتي « وكذلك التزم بالملاحة وتوابعها من زاد في مالها ، وبلغ ثمن الكيلة قرشا وكانت قبل ذلك بثلاثين نصفا ، وفيما أدر كنا بثلاثة أنصاف » .

وكانت هناك ضروب أخرى من الالتزام (كالتزام عمل البارود) ، فقد ذكر الشيخ الجبرتي أيضا ، في حوادث عام ١٢٢٧ هجرية (١٨١٢) ، « أن الذي التزم بعمل البارود ، قرر على نفسه مائتي كيس ، واحتكر جميع لوازمه مثل الفحم ، وحطب الترمس والذرة والكبريت ، فقرر على كل صنف من ذلك قدرا من الأكياس ، وأبطل الذين كانوا يعملون في السباخ بالسكبان ويستخرجون منه ملح البارود ، ثم يؤخذ منهم غبيطا إلى العمل ، فيكثرونه حتى يخزم ملحاً أبيض يصلح للعمل ، وهي صناعة قدرة متمهنة فأبطلهم منها ، وبني أحواضا بدلا عن الصناديق ، وجعلها متسعة وطلاها بالخافق وعمل ساقية وأجرى الماء منها إلى تلك الأحواض ، وأوقف العمال لذلك بالأجرة يعملون في السباخ المذكور » . كما ذكر في حوادث عام ١٢٣١ هجرية (١٨١٦) « أن كرايت ، معلم ديوان الكرك ببلاق ، التزم بمشيخة الحمامية ، وأحدث عليها وعلى توابعها حوادث ، وعلى النساء البلاطات في كل جمعة قدرا من الدراهم ، وجعل لنفسه يوما في كل جمعة يأخذ إرادته من كل حمام » .

ومن الاحتكارات والمكوس ، ما ذكره الشيخ في حوادث عام ١٢٢٧ هجرية ،

(١٨١٢) فقال : « وكذلك أحدث (الباشا) عدة أشياء واحتكارات في كثير من البضائع ، مثل السكر الذي يأتي من ناحية الصعيد ، وزيادات في المكوس القديمة خلاف المحدثات ، وذلك أن من كان بطالا أو كاسد الصنعة أو قليل الكسب أو حامل الذكر ، فيعمل فكرته في شيء مهمل مغفول عنه ، ويسعى إلى الحضرة بواسطة المتقربين ، أو بمرسحال يقول فيه إن الداعي للحضرة يطلب الالتزام بالصنف الفلاني ، ويقوم للخزينة العامة بكذا من الأكراس في كل سنة ، فإذا فعل ذلك ، تنبه المشار إليه ، فيوعد بالإنجاز ويؤخر أياما ، فيتسامع المتكالبون على أمثال ذلك ، فيزيدون على الطالب ، حتى تستقر الزيادة على شخص ، إما هو أو خلافة ، ويقيد اسمه في دفتر الرزنامة ، ويفعل بعد ذلك الملتزم ما يريد وما يقرره على ذلك الصنف ، ويتخذله أعوانا وخدمة وأتباعا يتولون استخلاص المقررات ، ويجمعون لأنفسهم أقدارا خارجة عن الذي يأخذه كبيرهم ، والذي تولى كبر ذلك وفتح أبوابه نصارى الأروام والأرمن ، فترأسوا بذلك ، وعلت أسافلهم ، ولبسوا الملابس الفاخرة ، وركبوا البغال والرهوانات ، وأخذوا بيوت الأعيان التي بمصر القديمة ، وعمروها وزخرفوها وعملوا فيها بساتين وجنائن ، وذلك خلاف البيوت التي لهم بداخل المدينة ، وركب السكاب منهم وحوله وأمامه عدة من الخدم والقواسة ، يطردون الناس من أمامه وخلفه . ولم يدعوا شيئا خارجا عن المكس ، حتى الفحم الذي يجلب من الصعيد ، والخطب السنط والرتم وخطب الذرة الذي كان يباع منه كل مائة حزمة بمائة نصف ، فلما احتكروه صار يباع كل مائة حزمة بألف ومائتي نصف ، وبسبب ذلك تشحطت أشياء كثيرة وغلت أثمانها مثل الجبس والجير ، وكل ما كان يحتاج للوقود حتى الخبازين في الأفران ، فأننا أدركنا الأرذب من الجبس بمائة عشر نصف فضة ، والآن بمائتين وأربعين نصفاً ، وكذلك أدركنا القنطار من الجير بمائة أنصاف ، والآن بمائة وعشرين ، والحال في الزيادة » . ثم شرح الجبرتي كذلك طرفا من عملية الالتزام ، عندما تحدث عن احتكار السكر في حوادث ربيع الأول ١٢٣٠ (فبراير — مارس ١٨١٥) فقال إن « إبراهيم باشا احتكر السكر بأجمعه الذي يأتي من الصعيد ، وليس بغير الجهة القبلية شيء منه ، ، فيبيعه على ذمته ، وهو في الحقيقة (للباشا) ثم صار نفس الباشا يعطى لأهل المطابخ ، بالتمن الذي يعينه عليهم ، ويشاركهم في ربحه ، فزاد غلوثه على الناس » .

ومن الضرائب غير المباشرة أيضاً . ما فرضته الحكومة من ضرائب على أهل الحرف الصغيرة كالإقصات والموسيقيين والحواة والفراشين والحلاقين والخبازين ومن إليهم ، إذ

يصبح من حق كل جماعة منهم تدفع مبلغاً للحكومة ، أن تحتكر مزاوله المهنة . وقد استرعى نظر « اسر بي » Acerbi ، القنصل النمساوى فى الإسكندرية ، جمع الضريبة بصفة خاصة من « الراقصات والمغنيات والساقطات » ، فكتب إلى حكومته فى ٢٢ فبراير ١٨٢٧ « أن ما يدفعه هؤلاء جميعاً للحكومة ٣٦٠ ألف قرش ، لقاء تتمتعهم بحق (أو احتكار) مزاوله المهن الثلاث » وفضلاً عن ذلك فقد كان الباشا يفرض الضرائب على وكالات أو « وكايل » الصابون ، « ووكايل » الجلالة (تجار الرقيق) ، وعلى السنامكى والمأكولات والأغذية المستهلكة فى مدن الإسكندرية ودمياط ورشيد ، كما كان يفرض الضريبة على الماشية المجلوبة إلى القاهرة ، والمرسلة إلى الإسكندرية ، وعلى النظرون المصدر إلى الخارج ، وعلى « النشوق » حتى لقد تحدث الجبرتى عن ذلك ، فى حوادث شهر ذى الحجة ١٢٢٤ (يناير — فبراير ١٨١٠) فقال « ومنها لإحداث بدعة المكس على النشوق ، وذلك أن بعض المتصدرين من نصارى الأروام ، أنهى إلى كتخدأ بيك أمر النشوق ، وكثرة المستعملين له والدقائق والباعه وصناعه فى مكان واحد ، ويجعل عليهم مقادير ، ويلتزم به ويضبط رجاله ، وجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظراً وقيماً عليه كغيره من أقلام المكوس ، التى يعبرون عنها بالجمارك ، فإنه يتحصل من ذلك مال له صورة ؛ فلما سمع كتخدأ بيك ذلك ، أنهاه إلى مخدمه ، فأمر فى الحال بكتابة فرمان بذلك ، واختار الذى جعلوه ناظراً على ذلك ، خاناً بخطة بين الصورين » وقال عن النظرون إنهم « فرقوه وفرضوه على القرى ، محتجين أيضاً باحتياج الحياة والقزازين إليه ، لفصل غزل الكتان وبياض قماشه ونحو ذلك » ، ثم « إنهم أرادوا فعل مثل هذا فى الشراب المسكر المعروف بالعرق ، وإلزام أهل القرى بأخذه ودفع ثمنه ، إن أخذوه أو لم يأخذوه ، فقبل لهم فى ذلك ، فقالوا إن شربه يقوى أبدانهم ، على أعمال الزرع والزراعة والحراث والسكد فى القطوة والنطالة والشادوف ، ثم بطل ذلك » .

ولما كانت حصيلة الضرائب المفروضة على أصحاب الصناعات والحرف الصغيرة والوضيمة ، من الضالة بحيث لا يتناسب مقدارها وما تقتضيه أعمال الجباية من جهود ونفقات ، فقد أصدر الباشا أمراً بالغاؤها فى ١٢ يناير ١٨٣٧ . وأثبت القنصل الروسى فى مصر « الكونت ميديم » Medem ، فى رسالة بعث بها إلى حكومته فى الشهر نفسه ، قائمة بهذه « الضرائب » التى ألغاهها الباشا ، يتبين منها أنه كان مقدراً على الحمامات مبلغ ٢٠٨٧١ قرشاً ، وعلى « مبيضى النحاس » ٢٣٠٠ قرش ، و« القهوةجية » ١٦٧٥ قرشاً وصانعى الحصر ٣٢٧ قرشاً وعشرين بارة ، كما فرضت مبالغ أخرى على غيرهم كالجزارين والحدادين ، والطوايين ،

والباعة الجوالين ، وصناع المناخل والغرابيل ، والبرادين ، والحلافين والحبازين ، و « الحواة »
والعازفين على الربابة من رواة قصة أبي زيد ، والراقصين ، والمهرجين في الأفراح . وكان
كل ما يدفعه هؤلاء في السنة ، مبلغاً ضئيلاً لا يزيد على ١٠٤٤٥ قرشاً و ١٦ بارة .

على أن الباشا استطاع بعد إلغاء هذه الضريبة التافهة ، أن يجد في احتكار البن والنيلة
مورداً طيباً للإيراد ؛ إذ كان قنطار البن يتكافئ حوالى أربعين ومائة قرش ، فيبيعه الباشا
بمبلغ ٤١٢ قرشاً ، حتى لقد قدر « دوهاميل » Duhamel في تقريره عام ١٨٣٧ ، أن
ما تربيحه الحكومة من احتكار البن وحده ، يبلغ (٧٠٧٢) كيساً أى حوالى ٣٦٠ ٣٥٠ جنيتها .
وكذلك جنى الباشا أرباحاً وفيرة من احتكار « النيلة » إذ أن شدة الحاجة إليها في
صنع ملابس الفقراء والفلاحين جعل مقدار المستهلك منها عظيماً ، بلغ في العام الواحد حوالى
٨٦ ألف أقة ، وبذلك جنى الباشا من احتكار النيلة في السنة الواحدة ، على ما ذكره
« دوهاميل » ، ٦٥٣٨ كيساً ، أو يعادل ٦٩٠ ٣٢٢ جنيتها .

وإلى جانب هذه الإيرادات الثابتة ، التي حصلها الباشا من الضرائب المباشرة وغير
المباشرة واحتكار البن والنيلة ، تألف دخل الحكومة كذلك من الأرباح التي كانت تجنيها
من تجارة الصادر ، بفضل نظام الإحتكار الداخلى ، الذى مكن الباشا من بيع محصولات
البلاد بأثمان عالية في الداخل والخارج ، وكانت الأثمان التي يبيع بها الباشا المحصول في
الخارج ، تزيد كثيراً على الأثمان التي يدفعها للفلاحين عند الشراء منهم ، كما تزيد على تلك
التي يبيع بها في داخل القطر . فقد ذكر « كادافين » Cadavène في عام ١٨٤١ ، في
كتابه عن مصر وبلاد النوبة ، أن الباشا كان يدفع ٢٧ قرشاً ثمناً لأردب القمح ، وتبيعه
الحكومة في داخل القطر بمبلغ ٥٦ قرشاً ، وعند تصديره إلى الخارج يتسمين قرشاً . وقس
على ذلك بقية أصناف محصولات التي أثبتتها في قائمته ، كالأرز والذرة والورد والنيلة والسكر
والحمص والبقول ؛ ومما تجدر ملاحظته أن دخل الحكومة من تجارة الصادر هذه ، كان
يتغير تبعاً لتقلب أسعار السلع في الأسواق الأوروبية ويقدر « مانجان » Mengin دخل
الحكومة من هذا الباب في عام ١٨٢١ ، بما يساوى ٥٧٥ ١٩٠ جنيتها ، وفي عام ١٨٣٣ بما
يساوى ٤٥٠ ٠٠٠ ، وقدر « دوهاميل » أرباح الباشا من هذا الباب في عام ١٨٣٧ ، بمبلغ
٦٤٠ ٦٨٥ جنيتها أى ١٢٨ ١٣٧ كيساً .

أما إيرادات الباشا من جميع الأبواب التي سبق ذكرها ، وهى الضرائب المباشرة وغير
المباشرة واحتكار البن والنيلة وتجارة الصادر ، فقد بلغت على حسب تقدير « دوهاميل »

أيضا ، ١٨٦٠ر٦١٢ كيسا أو ٣٠٠ر٦٤٣٠٠ جنيهه . فإذا عرف أن إيرادات الحكومة في عام ١٨٠٥ ، لم تبلغ سوى خمسة ملايين من القروش ، أى خمسين ألفا من الجنيهات ، تبين مقدار ما أحدثته أنظمة الباشا الاقتصادية الجديدة ، من زيادة عظيمة في إيرادات الدولة ، وفي الحق إن تلك الإيرادات ، كانت تنمو نمو مطردا يتناسب وارتقاء منزلة مصر السياسية وازدياد قوتها الحربية ، وإحكام نظمها الاقتصادية ، فقد بلغ دخل البلاد ٢٣٠ ألفا من الجنيهات في عام ١٨١٢ ، و ١٣٤ر١٥٠٢ في عام ١٨١٨ ، و ٤٩٩ر١٨٨١ في عام ١٨٢٢ و ٢٠٠ر٢٠٠ في عام ١٨٢٦ ، و ٥٣٠ر٢٠٠ في عام ١٨٣٣ ، و ٦٤٣٠ر٣٠٠ في عام ١٨٣٧ ، حتى لقد قال أمين سامى باشا عن إيرادات البلاد المصرية ، إنها قد « تضاعفت بمقدار ٢٠ر١٧ عما كانت عليه يوم أن استلم البلاد محمد على باشا » ، أما بعد أزمة الحكم الكبرى في عام ١٨٤٠ ، فقد أخذت هذه الإيرادات تتناقص عاما إثر عام . ومهما يكن من شأن هذه الإيرادات ووفرتها فقد كانت هناك وجوه كثيرة لإنفاقها .

٨ - وجه الإنفاق

كانت الأرض والتجارة والضرائب أهم المصادر التي جاءت بذلك الإيراد الوفير ، الذى مكن الباشا من الإنفاق على مشروعاته الإصلاحية الكبرى ، كتمهيد الطرق وشق الترع وإقامة الجسور وبناء القناطر ، مما سبقت الإشارة إلى بعض آثاره ، هذا إلى جانب ما أنفقته في سبيل تحقيق أغراضه السياسية ، والعمل على رفع شأن مصر بين الأمم .

وفضلا عن ذلك ، فقد كان الباشا يدفع من هذه الأموال « ويركو الآستانة » ، أى الخراج المقرر على الحكومة المصرية للدولة العثمانية ، وقد تحدت قيمته في مايو ١٨٤١ بثمانين ألف كيس ، أى أربعمائة ألف جنيهه ، هذا عدا الهدايا التي كان يقدّمها على رجال الباب العالى ، عند حضورهم إلى مصر في مهمات رسمية أو لمجرد الزيارة ، كما كان يبعث بالنقائس إلى الآستانة ، من وقت لآخر ، وقد انفق الباشا كثيرا على شئون الإدارة والحكومة ، غير أن الشطر الأكبر من الإيرادات كان ينفق على المصانع ، وعلى الشئون الصحية والتعليم ، وعلى الأسطول والجيش .

١ - المصانع :

اقتضى ذلك النظام الاقتصادى الذى أدخله محمد على ، وأحكم تطبيقه في مصر ، أن يحتكر الباشا الصناعات القائمة في البلاد منذ زمن بعيد ، وأن يكثر من إقامة منشآت

صناعية جديدة ، حتى يحقق فكرتين : الأولى فكرة الميزان التجارى ، الذى يجب أن يعمل فى صالح دولته ، تلك الفكرة التى سبق شرحها عند الكلام عن سياسة الباشا الاقتصادية ، والتى تقوم على ضرورة زيادة الصادرات المصرية ، على الواردات المجلوبة من الخارج ، حتى لا تنسرب أموال الدولة إلى جيوب الموردين ، والثانية فكرة الاكتفاء الذاتى ، حتى تقوم البلاد بإنتاج حاجتها من السلع ، مكتفية بمصنوعاتها ومنتجاتها فى سد مطالبها ، فلا يكون هناك ما يدعو إلى شراء شيء من الخارج ، لأن هذا معناه خروج الأموال المصرية من البلاد وإنفاقها فى الأسواق الخارجية . وواضح أن فكرة الاكتفاء الذاتى ، مرتبطة أوثق ارتباط بفكرة الميزان التجارى ، كما فهمه محمد على ومعاصروه ، وهو ما يعبر عنه رجال الاقتصاد فى الوقت الحاضر « بالأوتاركية » . وقد فسر محمد على بنفسه فكرة الميزان التجارى ، فى بعض أحاديثه مع البارون « دى بوالسكت » . فقال : « لقد أدخلت تغييرا على علاقاتى التجارية (مع الدول) ؛ لأن المصانع التى أنشأتها ، استطاعت أن تخلصنى اليوم ، من تلك الجزية التى كان على البلاد أن تدفعها للصناعة الأوربية ، وهكذا بقيت فى مصر جميع الأموال التى كنت أدفعها ثمنها لأجواخكم وحراثكم » . أما فكرة الاكتفاء الذاتى ، فقد فسرها القنصل الروسى « دوهاميل » عندما قال ، إن الباشا إنما أنشأ المصانع الكثيرة ، لأنه أراد أن يجعل من مصر بلدا صناعيا وذلك لأنه اعتقد أن الشعب الذى يريد الثراء ، يجب عليه أن ينتج بنفسه وفى بلاده ، ما هو فى حاجة إليه ، حتى لا يبتاع من الخارج إلا سلعا قليلة جدا ، ليس من شرائها مناص على الإطلاق ، وقد ترتب على استقرار هاتين الفكرتين فى ذهن الباشا ، تطبيق نظام الاحتكار على الصناعات « الصغيرة » القائمة بمصر من قديم الزمن ، وإنشاء المصانع والإكثار من الصناعات « الكبيرة » الجديدة .

وكانت أهم الصناعات القديمة النسيج وصناعة الحصر وعمل الأوانى الفخارية (وبخاصة فى قنا) . ويصف الجبرتنى طرفا من احتكار هذه الصناعات ، فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٥) فيقول عمل (الباشا) بمصر أما كن ومصانع لنسيج القطنى التى يتخذها الناس فى ملابسهم من القطن والحرير ، وكذلك الجنبس والصندل ، واحتكر ذلك بأجمعه ، وأبطل دوايب الصناع لذلك ومعلمهم ، وأقامهم يشتغلون وينسجون فى المناسج التى أحدثها بالأجرة ، وأبطل مكاسبهم أيضا ، وطرائقهم التى كانوا عليها ، فيأخذ من ذلك ما يحتاجه فى الياسكات والكساوى ، وما زاد يرميه على التجار ، وهم يبيعونه على

الناس بأعلى ثمن » . ويقول كذلك في حوادث شهر ذى الحجة من العام التالى (أكتوبر — نوفمبر ١٨١٧) ، « وانقضت السنة مع استمرار ما تجدد فيها من الحوادث التى منها ما حدث فى آخر السنة ، من الحجر وضبط أنوال الحياكة ، وكل ما يصنع بالمسكوك ، وما ينسج على نول أو نحوه ، من جميع الأصناف ، من أبريسم أو حرير أو كتان ، إلى الخيش والفل والحصير ، فى سائر الأقاليم المصرى ، طولا وعرضا قبلى وبحرى ، من الإسكندرية ودمياط إلى أقصى بلاد الصعيد والفيوم وكل ناحية ... » ويقول فى حوادث ذى الحجة ١٢٣٥ (سبتمبر — أكتوبر ١٨٢٠) ، « ومما حدث أيضا فى هذه السنة الاستيلاء على صناعة الخيش والقصب والتلى ، الذى يصنع من الفضة للطرازات والمقصبات والمناديل والمحارم وخلافها من الملابس » .

وتبلغ هذه الصناعات فى السنة ، على حسب تقدير « مانجان » ، نحو ثلاثين ألف كيس ، أى خمسين ومائة ألف من الجنيهات ، آلت جميعها إلى خزانة الدولة ؛ إذ أن الصناع صاروا يعملون فى تلك الصناعات مأجورين لحساب الحكومة ، بعد أن كانوا يستثمرونها لحسابهم الخاص .

أما الصناعات « الكبرى » ، فقد أنشأ لها الباشا المصانع المتعددة ، فى مختلف جهات القطر ، وكان يشرف عليها « ديوان الجهادية » أو « الخزينة » أو مدير . وفى عام ١٨٣٧ ، كان ديوان الجهادية يشرف على ما بالقلمة من مصانع لعمل ألواح النحاس وسبك الحديد وصنع المدافع والسيوف والبنادق وما إليها ، كما كان يشرف على ما بالخوض المرصود وبلاق من مصانع ، لعمل الأسلحة الفارية ، وصنع الجوخ ، ودبغ الجلود وغير ذلك ؛ أما سائر المصانع فكانت تحت إشراف « الخزينة » مباشرة ، أو تحت إشراف مدير . وكان أهم تلك المصانع قائما فى « اليرمون » بالقرب من ملوى ، لعمل السكر واستخراج الروم ، وفى رشيد ودمياط لضرب الأرز ، وفى فوه للأرز وصناعة الطرايش . وأما مصانع غزل القطن ونسجه ، فقد كان منها ثلاثة فى بلاق ، واثنان فى كل من القاهرة ورشيد ، وواحد فى طريق شبرى ، ومثله فى كل من قليوب وبها العسل والمنصورة وزفتى وميت غمر ونبروه وشبين الكوم والمحلة الكبرى وسمنود ودمنهور وفوه وبني سويف والنيا وملوى والقشن وجرجا وفرشوط وقنا وإسنا ، وكان يشتغل فى كل منها نحو خمسمائة رجل فى المتوسط ، واستدعى لإنشاؤها إقامة معامل خرى اتبييض المنسوجات وطبع الثياب بالألوان ، فى يلاق وشبرى شهاب (بالقليلية) والمحلة الكبرى وشبين والمنصورة ؛ وفضلا عن ذلك فقد أنشأ

محمد علي في القاهرة مصنعا للجوخ وآخر للحزير ، وثالثا لصنع الحبال من القنب ، هذا إلى مصانع أخرى لغزل الصوف ونسج الكتان وعمل الصابون والنفيلة وغير ذلك .

وكان أبناء المصريين يعملون بهذه المصانع ، فقد ذكر الجبرتي في حوادث عام ١٢٣٣ هجرية (١٨١٨) ، أن رجال الحكومة « في أواخر هذا العام ، جمعوا مشايخ الحارات ، والزموم بجمع أربعة آلاف غلام من أولاد البلد ، ليستغلوا تحت أيدي الصناع ، ويتعلموا ويأخذوا أجره يومية ، ويرجعوا لأهاليهم أواخر النهار ، ففهم من يكون له القرش والقرشان والثلاثة ، بحسب الصناعات وما يقاسبها ، وربما احتيج إلى نحو عشرة آلاف غلام بعد إتمامها ، والحاجة إليه في هذا الوقت القدر المذكور » . وفي أمر أدرج بعدد الوقائع المصرية ، الصادر في ١٩ جمادى الآخرة ١٢٤٦ (٣٠ نوفمبر ١٨٣٠) ، تقرر أن يجمع ألف « من أولاد أهالي أقسام اللرب الأحمر ودرب الحمامز والخليفة وبولاق ومصر القديمة والأزبكية وعابدين والداودية والجمالية وباب الشعرية » ، وأن يجري توزيعهم على مصانع الحرفش والحوض المرصود والسيدة زينب وبلاق والتفكخانه ، وأن يكون الجمع والتوزيع في عشرة أيام ، وعلى الباشا بأمر هؤلاء الصناع ، وشدد على رؤسائهم حتى يحسنوا معاملتهم ، فأصدر أمراً في نهاية جمادى الآخرة ١٢٥٢ (١١ أكتوبر ١٨٣٦) « لفقش عموم الفاريقات » جاء فيه « قد اطلعت على شرح حكم المسطر على شقة معاون فاريقات قبلي ، بشأن العمال والمهمات اللازمة لفاريقة ملوى . وعلم بما تنوه على هامشها ، حصول حبس الأشخاص الواردين بدون ضامن بنفس الفاريقة . ألم أقل لك مراراً ، إن أولياء نعمتي اثنان : أحدهما السلطان محمود والآخر الفلاح ؟ وأن قصدي من هذه الحكاية ، عدم النظر إلى الفلاح بعين العداوة ، وإزالة ذلك من الوجود ؛ لأن أخذنا وعطانا ونيلنا هذا الشرف ، هو من وجوههم ، أي بسببهم . فعليه ، ولكون أن الفلاح ولي نعم الجميع ، ألم يجب النظر إلى ما فيه أصول رفاهية وزيادة يوميات أولئك الشغالين ؟ فيلزم بوضوله ، عمل صورة مستحسنة لصرف أجورهم ، ليكون ذلك موجبا لرفاهيتهم وتشويقهم للمصلحة ، إذ بذلك تعود المنفعة عليها ، ويسر الجميع ، ويستوجب حضورهم للأشغال بانسراح قلب . . . »

بيد أن هذه المنشآت الصناعية ، تطلبت من الباشا أموالا طائلة ، حتى أن مصانع غزل القطن كانت مصدر خسائر كبيرة في سنيها الأولى ، ولو أن الباشا بعد انقضاء فترة من الزمن انتظمت فيها إدارة هذه المصانع ، استطاع أن يجني منها بعض الفائدة . وكانت صناعة غزل القطن والكتان ، أهم الصناعات التي أسسها الباشا ، ففي عام ١٨٣٣ أخرجت مصانع

السكتان من المنسوج ذى العرض الضيق حولى مايون قطعة، بيعت الواحدة منها، بثمن يتراوح بين فرنسكين ونصف وخمسة فرنسات، وهذا عدا حوالى ثلاثين ألف قطعة، من النسيج ذى العرض الموسع . بيعت بسعر يتراوح بين اثني عشر وستة عشر فرنكا، للقطعة الواحدة، أى أن مصر استطاعت أن تنتج من المنسوجات السكتانية ما يوازي (٣١) مما تنتجه فرنسا، على حسب تقدير « بوالسكت » . وكذلك كان شأن المنسوجات القطنية، فقد كان ما أنتجته المغازل كافياً لسد حاجة الاستهلاك المحلي والتصدير إلى الخارج، وكانت الطريقة المتبعة في إدارة تلك المغازل المتعددة، أن تتعاقد الحكومة مع « مقارلين » تقدم إليهم المواد الخام، وعليهم استخدام عدد من « الشغالين » يتكاملون بأجورهم وما إليها، حتى إذا انتهوا من عملهم، قدم « المقاول » كل ما أنتجوه إلى الحكومة، بمقتضى « تعريف » سبق الاتفاق عليها بين الطرفين .

أما مصانع سبك الحديد وما يصنع منه، فقد كلفت الباشا مبالغ جسيمة، ولعل ذلك راجع إلى أن الباشا وجد نفسه مضطراً إلى شراء الآلات، وكذا الفحم والحديد، من إنجلترا وقد اعتاد الإنجليز، على ما ذكره « بوالسكت »، أن يستغلوا ثمة الباشا بهم وحاجته إليهم، استغلالاً سيئاً، فصاروا يبيعونه الآلات القديمة، أو المستعملة، أو تلك التي ضاعت بعض أجزائها أو تلفت، مما جعلها غير صالحة للعمل . ومع هذا كانوا يطالبون الباشا دائماً بأثمان باهظة، غير أنه على الرغم من وجود هذه المصانع، التي طالما توقفت عن العمل بسبب قلة الوقود، ظل الباشا حتى عام ١٨٣٧ بل وبعده، يستورد من إنجلترا المدافع والآلات اللازمة للسفن الملاحية وغيرها، وكادت مهمة بعض المصانع تقتصر على إنتاج « قطع الغيار » لسد حاجة الاستهلاك العادى، ويدخل ضمن الديقات التي تحملها الباشا بسبب هذه المصانع، الأجور العالية التي كان يدفعها للأوروبيين والليثاقنيين، من المايطيين وغيرهم، الذين استخدمهم محمد على في مصانع الحديد، لمهارتهم الفنية من جهة، ولإرشاد العمال المصريين من جهة أخرى، وكذلك ما تكلفته البعث التي أوفدها الباشا إلى الخارج، لاقتاف أساليب الصناعة وفنونها .

وعند ما أنشأ محمد على معمل السكر في الزيمون قرب ملوى، لم تكن هذه « الفاورية » كبيرة في إنتاجها أو مساحتها، فلم يزد مقدار ما كانت تنتجه من السكر، على ثلاثين قنطاراً في اليوم الواحد، وكان قنطار السكر المكرر يباع في عام ١٨٣٧ بمائتي قرش، وأقة الروم بأربعة قروش، ولم يكن سعر السكر المستورد من الخارج يزيد على ذلك كثيراً، ولعل هذه الزيادة الطفيفة راجعة إلى أن السكر الأجنبي كان أجود نوعاً .

أما النيلة فلم يستوردها الباشا من الخارج؛ لأنها كانت تزرع في مصر، ولكن «الصبغة» المأخوذة من مادتها كانت رديئة النوع، واضطر محمد علي إلى استخدام بعض الصناعات لتعليم «أبناء العرب» وسائل الصناعة وأساليبها في البنغال بالهند. ومنذ ١٨٣٥ رأى الباشا أن يترك الإشراف على إعداد النيلة لمشايخ القرى، على شريطة أن تسلم الحكومة جميع المادة المستخرجة منها، مهما كان نوعها، بثمن قدره ثلاثون قرشاً للألف الواحدة.

وأما مضارب الأرز فكانت تديرها الثيران، ومع هذا فقد كلفت الباشا مبلغاً يربو على ضعف ما كان يتكلفه إنتاج الأرز نفسه، حتى أن «توماس جالوي» ابن المهندس الإنجليزي جالوي Galloway اتفق مع الباشا على أن يستبدل بمضارب الأرز الموجودة، مضارب غيرها تستخدم البخار منها واحد في رشيد، وآخر في الزيرمون. ولعل متاعب استخدام الثيران والرغبة في توفير النفقات هي التي جعلت الباشا، على ما ذكره الجبرتي في حوادث ذي القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٦)، يأخذ قبل ذلك بفكرة تقدم بها شخص «من أبناء البلد» يسمى حسين جلي عجوة، ابتكر بفكره صورة دائرة، وهي التي يدقون بها الأرز وعمل لها مثالا من الصفيح، تدور بأسهل طريقة، بحيث أن الآلة المعتادة، إذا كانت تدور بأربعة ثيران، فيدير هذه ثوران. وقدم ذلك المثال إلى الباشا، فأعجبه وأنعم عليه بدراهم، وأمره بالسير إلى دمياط، ويبني بها دائرة ويهندسها برأيه ويعمرفته، وأعطاه مرسوماً بما يحتاجه من الأخشاب والحديد. ففعل وصح قوله، ثم فعل أخرى برشيد وراج أمره بسبب ذلك.

وقد قدر «بورنج» ما أنفقه الباشا في إقامة جميع المصانع، وشراء ما لزمها من الآلات والمواد الأولية، بما لا يقل عن اثني عشر مليوناً من الجنيهات الإنجليزية، وكان المصريون كما يقول «بوالصكت» ينظرون إلى تلك المصانع، كما ينظر الإنسان إلى كارثة نزلت بساحته، ولما كانوا يعتبرونها سجونا لا أكثر ولا أقل، فقد رغبوا عن العمل بها، واضطر الباشا إلى استخدام القوة حتى يجمع العدد الكافي من الأيدي العاملة، كما صار يحشد في هذه المصانع صفار السن، ممن لا يصلحون للخدمة في الجيش. ولم يكن النساء بمنأى عن الصناعة إذ كانت توزع على القرويات مقادير معينة من السكتان، يطلب إليهن الفراغ من غزلها في زمن محدد. ولما كان هذا العمل يشق عليهن وبضيق به ذراعهن فقد كن يعمدن إلى شتى الحيل للتخلص منه، ولو أدى الأمر إلى إحداث عاهات في أيديهن. على أن اشتراك النساء في الجهد الصناعي لم يقف عند حد العمل في المنازل، فقد كان فريق منهن يشتغل في المصانع إلى جانب الرجال، تحت إشراف دقيق.

ب — العناية بالصحة :

احتلت العناية بالصحة العامة ، مكانا كبيرا من تفكير الباشا واهتمامه ، في قطر كثرت به الأمراض والأوبئة ، وكان أكثرها ذبوعا الرمد والدوسنطاريا والجدرى ، هذا عدا الأوبئة الخطيرة مثل « الكوليرا » والطاعون . فقد حدث في يولية عام ١٨٣١ ، أن حمل العائدون من الحجاز « ميكروب الكوليرا » إلى السويس ، فانتشر الوباء بها انتشارا عظيما ، حتى مات في يومين اثنين ، خمسون ومائة شخص ، ثم ظهر الوباء فجأة في القاهرة بعد أسبوعين ، فاضطر الباشا إلى طلب المساعدة من قناصل الدول ، لمنع امتداد الوباء إلى الإسكندرية ، ووضع تحت تصرف القناصل جميع الجنود الموجودين بالمنطقة ، فأقيم « نطاقان صحيان » بين القاهرة والإسكندرية ، غير أنه قضى على عدد من الجنود ، وأصيب منهم نحو ثمانمائة امتلأت بهم المستشفيات ، مما اضطر الأطباء والصيدالة إلى الفرار طلبا للنجاة ، ووقع فريسة لهذا الوباء تسعة آلاف شخص في القاهرة ، وما يزيد على خمسمائة وألف بالإسكندرية وكان عدد سكان القاهرة إذ ذاك ثلاثمائة ألف ، والإسكندرية تسعين ألفا .

ومع هذا فإن البلاد كانت تقاسى في الواقع بلاء أشد وهولا أعظم ؛ لأن هذا الوباء كان لا ينقطع ظهوره تقريبا ، وكانت تشتد وطأته عادة في شهر فبراير أو مارس من كل سنة ، وقد لاحظ المعاصرون أنه كان يحتاج البلاد مرة في كل عشرة أعوام تقريبا ، ثم تقل الإصابات به كثيرا عشرة أعوام أخرى ، وبعد ذلك يعود إلى الظهور بشكل وبائي في الأعوام العشرة التالية ، وهكذا دواليك ، وكان وباء الطاعون منتشرا في البلاد عندما قدم الفرنسيون لغزوها في عام ١٧٩٨ ، ولم تخف وطأته إلا بعد خروجهم منها ، ثم عاد الوباء إلى الظهور مرة أخرى في عام ١٨١٣ ، واستمر حتى عام ١٨٢٢ ، ثم ظهر مرة ثالثة في عام ١٨٣٤ ، ومرة رابعة في عام ١٨٤٨ ، وفي أثناء ذلك كله كان وباء الطاعون ما يزال موجودا لم تستأصل شأفته . ولما كان ظهوره يبدأ غالبا في جهات الشواطىء الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، فقد اعتقد كثير من المصريين والأجانب على السواء ، أن الوباء يفد إلى هذه البلاد من تركيا ، وكان الإفرنج عند حدوث الطاعون يحتجبون في منازلهم وأحيائهم في عزلة عن جميع الناس ، أما الباشا والحكام فكانوا يلتمسون النجاة في الجهات النائية ، وقد بلغ الأمر في بعض الأحيان إلى حد أن أغلقت المصالح الحكومية أبوابها ، وتمذرت مقابلة الباشا حتى على قناصل الدول أنفسهم ، وقد وصف الشيخ الجبرتي طرقا من طرق

الوقاية ومكافحة الوباء التي اتبعها الباشا في عام ١٢٢٨ هجرية (١٨١٣) ، فذكر أنه عندما جاءت الأخبار « بوقوع الطاعون الكثير بأسلامبول » ، أشار الأطباء على الباشا « بعمل كورنتيلة بالإسكندرية على قاعدة اصطلاح الإفرنج ببلادهم ، فلا يدعون أحدا من المسافرين الواردين في المركب من الديار الرومية يصعد إلى البر إلا بعد مضي أربعين يوما من وروده ، وإذا مات بالركب أحد في أثناء المدة استأنفوا الأربعين » ، وعندما بدأ وباء الطاعون ينتشر بالإسكندرية في الشهر التالي (محرم ١٢٢٨ - يناير ١٨١٣) ، ومات به كثيرون في الشهر ، أمر الباشا « بعمل كورنتيلة بشعر رشيد ودمياط والبرلس وشبرا ، وأمر الكاشف الذي بالبحيرة بمنع المسافرين المسافرين من البر ، وأمر أيضا بقراءة صحيح البخاري بالأزهر ، وكذلك يقرءون بالمساجد والزوايا سورة الملك والأحقاف في كل ليلة بنية رفع الوباء » . وعندما فشلت هذه الوسائل وانتشر الوباء في القاهرة ، في شهرى مارس وأبريل (١٨١٣) أمر الباشا يوم ٨ أبريل « بعمل كورنتيلة بالجيزة ونوه بإقامته بها » . ثم اتفق أن مات « بالمحكمة عند القاضى شخص من أتباعه ، فأمر بحرق ثيابه ، وغسل الجمل الذي مات فيه وتبخيره بالبخورات ، وكذلك غسل الأواني التي كان يمسها وبخروها . وأمروا أصحاب الشرطة ، أنهم يأمرؤن الناس وأصحاب الأسواق ، بالسكنس والرش والتنظيف في كل وقت ونشر الثياب . وإذا ورد عليهم مكاتبات ، خرقوها بالسكاكين ودخنوها بالبخور قبل ورودها . ولما عزم الباشا على كورنتيلة الجيزة ، أرسل في ذلك اليوم ، بأن ينادوا بها على سكانها ، بأن من كان يملك قوته وقوت عياله ستين يوما ، وأحب الإقامة ، فليتمكث بالبلدة وإلا فليخرج منها ويذهب ويسكن حيث أراد في غيرها ، ولهم مهلة أربعة ساعات ، فازرع سكان الجيزة ، وخرج من خرج وأقام من أقام . وكان ذلك وقت الحصاد ، ولهم مزارع وأسباب مع مجاورهم من أهل القرى ، ولا يخفى احتياجات الشخص لنفسه وعياله وبهائمهم ففعلوا جميع ذلك حتى سدوا خروق السور والأبواب ، ومنعوا المعادى مطلقا ، وأقام الباشا بيت الأزبكية لا يجتمع بأحد من الناس إلى يوم الجمعة ، فعدى في ذلك اليوم وقت الفجر وطلع إلى قصر الجيزة ، وأوقف مرهين الأولى ببر الجيزة والأخرى في مقابلها ببر مصر القديمة . فإذا أرسل الكتبخدا أو المعلم غالى إليه مراسلة ، تناولها المرسل للعقيد بذلك في طرف مزارق ، بعد تبخير الورقة بالشيخ واللبان والكبريت ، ويتناولها منه الآخر بمزارق آخر على بعد منهما ، وعاد راجعا ، فإذا قرب من البر تناولها المنتظر له أيضا بمزارق . وغمسها في الخل وبخرها بالبخور المذكور ، ثم يوصلها لحضرة المشار إليه بكيفية أخرى .

فأقام أياها وسافر إلى الفيوم ورجع كما ذكر ، وأرسل مماليكه ومن يعز عليه ويخاف عليه من الموت إلى أسيوط .

وكان « عمل الكورنتيلة » بالجيزة أيسر السبل لتوقى الوباء عند انتشاره . قال الجبرتي في حوادث شهر ربيع الثاني ١٢٣٠ (١٣ مارس ، ١٠ أبريل ١٨١٥) : « في ثامن (٢٠ مارس) عمل محرم بيك الكورنتيلة بالجيزة ، على نسق السنة الماضية ، من إخراج الناس وإزعاجهم ، تطيراً وخوفاً من الطاعون » وفي ١٩ مايو من السنة نفسها « أخرجوا عساكر كثيرة ، وجههم (الباشا) إلى الثغور ومحافظة الأسا كل ، . . وسئل كتخدا بيك عن سبب خروجهم ، فقالوا خوفاً عليهم من الطاعون ولئلا يوخوا المدينة ، لأنه وقع في هذه السنة موتان بالطاعون ، وهلاك الكثير من العسكر وأهل البلد والأطفال والجواري والمبيد خصوصاً السودان . فإنه لم يبق منهم إلا القليل النادر ، وخلص منهم الدور . (وفي أواخر مايو) أخرج كتخدا بيك صدقة تغدق على الأولاد الأيتام ، الذين يقرءون بالكتاتيب ويدعون برفع الطاعون . فكانوا يجمعونهم ويأتى بهم فقهاؤهم إلى بيت حسين كتخدا الكتخدا ، عند حيضان مصلى ، ويدفمون لكل صغير ورقة بها ستون نصفاً فضة ، يأخذ منها جزءاً ، الذى يجمع الطائفة منهم ، ويدعى أنه معلمهم زيادة عن حصته . »

وكذلك ذكر الجبرتي شيئاً من إجراءات الوقاية ، التى اتخذت عند انتشار الطاعون ، في شهر جمادى الثانية ١٢٣٤ (٢٨ مارس — ٢٥ أبريل ١٨١٩) فقال « وفي هذا الشهر حصل بعض موت بالطاعون ، فداخل الناس وهم بسبب ما حدث في أكاير الدولة والنصارى من التحجب وعمل الكورنتيلات ، وهى التباعد من الملامسة وتبخير الأوراق والمجالس ونحو ذلك . » وقضى الباشا شهر رمضان من هذا العام (٢٤ يونية — ٢٣ يولية ١٨١٩) وهو « مكرتن بشبرا ، ولم يطلع إلى القلعة كعادته في شهر رمضان » وفي آخر سنة من « تاريخ » الشيخ الجبرتي ، ذكر في حوادث شهر رجب ١٢٣٦ (٤ أبريل — ٣ مايو ١٨٢١) أن « مماليك الباشا (سافروا) إلى جهة أسيوط مثل العام الماضى ، ليكرتنوا هناك حذراً وخوفاً عليهم من حدوث الطاعون بمصر . »

ولم ينقطع ظهور وباء الطاعون في السنوات التالية ، ولعل أخطر انتشار له كان في عام ١٨٣٥ ، عند ما اجتاحت القاهرة وبلاد الوجه البحرى بشكل عنيف . فعظم عدد ضحاياه حتى حتى بلغوا في القاهرة وحدها ، كما أذيع وقتذاك ، واحداً وثلاثين ألفاً ، ولو أن القنصل الإنجليزى « كامبل » Campbell اعتقد أن عددهم كان يزيد كثيراً على ذلك ، بل قدر عدد

من ماتوا بالطاعون من الأهالي المسلمين وخدم واحد وثلاثين ألفاً ، ومات من القبط حوالى ربعم أى عشرين ألف نسمة ، وأما البيوت التى أغلقت أبوابها بسبب وفاة أصحابها وجميع سكانها فكانت ١٢٠٠ بيتاً .

لهذا اهتم محمد على بشئون الصحة العامة اهتماماً بالغاً ، ولم تقتصر جهوده على مكافحة الطاعون « والسكوليرا » ، بل تعدت ذلك لى معالجة الأمراض الأخرى المتفشية بين الأهلىن ، كالرمد والجدرى والدوسنطاريا وغيرها ، وكانت الوسائل التى لجأ إليها إما وقائية كاللحجر الصحى ، وإما علاجية كالاعتماد على معاونة الأطباء الأجانب ، أمثال كاوت بك وجيطانى بك (Gaetani) ، فى بحث شئون الصحة العامة ، واتخاذ ما يلزم لمكافحة هذه الأمراض ، وكذلك إنشاء مدرسة الطب ، واستحضار الكتب الطبية والأدوية وإقامة المستشفيات ، وإيفاد البعث الطبية إلى الخارج ، وتشجيع الأطباء الأجانب الذين يحضرون إلى البلاد لمزاولة مهنة الطب ، والترحيب بالهيئات العلمية التى تقف إلى مصر لإجراء بعض البحوث والتجارب الطبية . هذا إلى مطاردة (الدجالين) من الوطنيين والأجانب ، الذين كانوا يغفرون بأبناء البلاد ، وينتحلون لأنفسهم صفة الأطباء ، حتى يروجوا بضاعتهم الزائفة .

وبدل على تشدد الباشا فى مراقبة الدجالين وأدعياء الطب ، ما ذكره الجبرقى فى حوادث شهر جمادى الثانية ١٢٣٢ (أبريل — مايو ١٨١٧) ، إذ قال إن منادياً أعمى يقوده آخر طاف بالأسواق ، « يقول فى ندائه ، من كان مريضاً ، أو به رمد أو جراحة ... فليذهب إلى خان بالموسكى ، به أربعة من حكماء الأفرنج أطباء ، يداوونه من غير مقابلة شيء ، فتمعجب الناس من هذا وتحاكوه ، وسعوا إلى جهتهم لطلب التداوى » . ثم لم يلبث أن « وصل خبر الأطباء ومناداتهم إلى كتحدا بيك ، فأحضر حكيم باشا وسأله ، فأنكر معرفتهم وأنه لا علم عنده بذلك . فأمر بإحضارهم وسألهم نخلطوا فى الكلام ، فأمر بإخراجهم من البلدة ، ونفوهم فى الحال ، وذهبوا إلى حيث شاء الله » . ثم ذكر الجبرقى تعليقا على هذا الحادث ، ما يدل على أن الباشا كان يعاقب كذلك أدعياء الطب من الأهلىن ، فقال ، « ولو فعل مثل هذه الفعلة بعض المسلمين ، لجوزى بالقتل أو الخازوق » . بيد أنه كان يقابل هذا من جهة أخرى تشجيع الباشا للأطباء الذين يقصدون لملاج الناس عن علم ودراية ، فقد ذكر الفصل الأنجليزى « كامبل » فى أكتوبر ١٨٣٦ ، كيف ن أحد أطباء العيون ويسمى الدكتور « شارلس نيلر » Charles Nayler ، زار الأسكندرية فى هذه السنة ، ونجح فى علاج بعض المصابين بالرمد ، وذاع صيته بسبب نجاحه حتى ازدحم الناس بيبابه ،

وأراد الباشا أن يحجب إليه البقاء في مصر للانتفاع بمهارته ، فعرض عليه مرتبا سنويا كبيرا يبلغ مائتين ألفا من الجنيهات .

وكذلك كان من أثر عناية محمد علي بالصحة ، أنه أصدر أمرا « بإنشاء مارستان بأبي زعبل المجاور جهاد آباد ، يسع أكثر من ١٥٠٠ مريض ، برئاسة طبيب ، ويرتب تحت يده مائة تلميذ من أبناء مصر المستعدين ، ويخصص معه ما يلزم من الأساتذة ، وتستحضر الكتب الطبية . فأنشأ الي مارستان بإشراف الحاجة كلوت بك ، وكل ما يلزم لراحة المرضى من أسرة وغيرها ، واستحضرت الأدوية وابتدأت الدراسة بالمدرسة الطبية في غرة شعبان ١٢٤٢ الموافق ٢٨ فبراير ١٨٢٧ » . فكانت هذه مدرسة الطب البشرى التي أنشأها محمد علي في أبي زعبل ، وظلت بمسكنها مدة طويلة حتى نقلت أخيرا مكان المدرسة التجهيزية بالقصر العيني في أوائل عام ١٨٣٧ ، وعهد إلى كلوت بك ، بصفته رئيس المدرسة وأول من اقترح لإنشاءها ، بأن يختار جماعة من الأطباء الأجانب للتدريس بها ، فوقع اختياره على « جيطانى بك » طبيب محمد علي و « بارتلمى » Barthelmy و « لاسبيرنتزا » Lasperanza وغيرهم . وقبل إنشاء هذه المدرسة بعامين ، كان الباشا قد أنشأ « مستشفى أبي زعبل » الحربى الكبير . وفي عام ١٨٢٦ كان قد أنشأ أيضا « مجلسى الصحة والاسبقيات » الذى سمي منذ ١٨٣٤ بمجلس الصحة العمومية . وفي مارس ١٨٢٧ (٨ شعبان ١٢٤٢) ، صدر أمره إلى « بلال أغا ناظر الترسانة بالإسكندرية ، بإنشاء مستشفى بالإسكندرية ، فى المحل الذى يستحسنه حكيمباشى الثغر » .

ومن حسنات الباشا كذلك أنه أغلق « المارستان » ، وكان بمثابة « مستشفى » للمجانين ، وكان المرضى يعيشون فى قذارة بالغة ، ويرسفون فى قيود وأغلال مثبتة فى الجدران ، وبلغ من امتهان آدميتهم ، أن أيا من الناس كان يستطيع مشاهدتهم (والفرجه) عليهم ، لقاء جمل يدفعه لحارس المارستان ؛ لهذا اقترح كلوت بك إلغاءه ، ووافقه على ذلك « مجلس الأطباء » ، فصدرت أوامر الباشا بأن يبنى مستشفى « برسم المجانين بجهة الأزبكية » على وجه السرعة ، حتى ينقل مرضى « المارستان » إليه .

وعندما قرر « نيقولا الأول » قيصر روسيا تأليف « لجنة طبية » ، لبحث مسألة « التطهير بحرارة الشمس » ، باعتباره إحدى وسائل الوقاية ضد انتشار الطاعون ، وأرادت هذه اللجنة زيارة الأقطار التى ينتشر بها هذا الوباء وبخاصة مصر والشام ، رحب محمد علي بقدمها إلى مصر . وقد وصلت اللجنة إلى الإسكندرية فى أواخر عام ١٨٤٢ ، وكانت

برئاسة « أومانيتز » Oumanetz مدير الحجر الصحى فى ثغر « أوديسا » ، وأرسل كلوت بك إلى القنصل الروسى فى مصر « كرهمر » Krehmer ، أن محمد على قد أصدر أوامره إلى « مجلس الصحة العمومية » بتقديم كل مساعدة للجنة ، كما أصدر فى ١٢ مارس ١٨٤٣ ، أمرا إلى وكيل شورى المعارف ، جاء فيه أنه بمناسبة حضور هذه اللجنة « من طرف حكومة روسيا ، لأجل إجراء بعض تجارب لمعرفة درجة سريان علة الوباء ، والتسكن من تخصيص حدود لها ، وذلك موقوف على إلباس بعض الأشخاص السليمى البنية ، ملابس الذين أصيبوا بالداء ، بعد تطهيرها فى حرارة الشمس على درجة ٦٠ ، ومن المؤكد عدم إمكان وجود من يرضى بتلك التجارب من الخارج ، فقد استحسن عمل التجربة فى المهتمين بالدومان . فينبغى لدى حضور كلوت بك لطرفه ، إعطاؤه بعض أشخاص لعمل هذه التجربة المفيدة لعموم البشر » . وقد استطاعت هذه اللجنة أن تجرى تجاربها طوال عام ١٨٤٣ فى الإسكندرية والقاهرة ، وأمكنها أن تملأ صندوقين بأشياء كثيرة تم تطهيرها بهذه الطريقة ، ثم أرسلتها إلى « أوديسا » للفحص عنها .

وكان الحجر الصحى من أهم وسائل الوقاية التى اتخذها الباشا لمكافحة الطاعون و « الكوليرا » . وقد تقدم ذكر انتشار وباء « الكوليرا » فى السويس والإسكندرية والقاهرة فى ١٨٣١ ، كما انتشر فى سائر أنحاء القطر وبخاصة إقليم الفيوم ، وقد علم « لافيزون » Lavison القائم بأعمال القنصلية الروسية فى مصر ، من بوغوص بك ، أن عدد ضحايا هذا الوباء فى السويس ، منذ بداية ظهوره فى يولية ١٨٣١ ، إلى بدء اختفائه فى أواخر سبتمبر من العام نفسه ، بلغ خمسة وتسعين ألفا ، منهم خمسة آلاف من الجند ، وألفان من البحريين . أما الإسكندرية . فقد وصل الوباء فيها إلى سراى الباشا نفسه ، ويقول « لافيزون » إن الباشا نجما منه بأعجوبة ، وكان من أثر ذلك كله ، أن قرر محمد على إنشاء « معزل » للقادمين من أرض موبوءة ، أى إنشاء « كورنتينه » أو « لازاريتو » ، على نمط المعازل الأوروبية ، حتى يمكن فرض رقابة صحية دائمة على السفن الآتية من الخارج ولما كان هذا يعنى تفتيش السفن الأجنبية ومراقبة الملاحين الأوروبيين ، فقد طلب الباشا إلى القناصل مؤازرته فى ذلك ، فاجتمعوا لدى القنصل الفرنسى « ميمو » Mimaut ، وفى ٨ أكتوبر ١٨٣١ شكلوا بموافقة الباشا « لجنة قنصلية صحية » من خمسة أعضاء ، تبحث موضوع المعازل اللازمة لمنع انتقال الأوبئة إلى مصر ، وقد قبلت هذه اللجنة مبدأ الحجر الصحى ، على أن يجرى تنفيذه عقب إنشاء « معزل » الإسكندرية ، كما أشارت اللجنة

على الباشا بإقامة هذا « المعزل » على الشاطئ ، عند الميناء الجديد « الميناء الشرقى » ، حيث ترسو جميع السفن مدة الحجر الصحى .

وفى عام ١٨٣٥ ألفت لجنة أخرى برئاسة القنصل الإنجليزى « كامبل » ، للنظر فى وسائل تحسين الصحة العامة بالإسكندرية ، بعد أن انتشر الطاعون فى صيف ذلك العام انتشاراً ذريعاً . وقد استطاعت اللجنة أن تقوم بأعمال مفيضة كهدم الأكواخ القذرة فى الأحياء الوطنية ، وردم البرك والمستنقعات ذات الماء الآسن ، ونقل مدبغة الجلود من وسط المدينة ، وفتح طريق متسع من الحى الأوروبى إلى الجمرى . وقد كان لهذه الأعمال وللرقابة الصحية الدقيقة ، أثر ظاهر فى عام ١٨٣٦ ، حين توفى فى الحجر الصحى بالإسكندرية ، بعض الحجاج العائدين من مكة إلى الأستانة بعله الهواء الأصفر (أو الكوليرا أو الهیضة) فامتنع انتشار الوباء بفضل ما اتخذ من احتياطات شديدة ، ولم يلحق الإسكندرية أى سوء ، وعلى الرغم من كثرة الحجاج العائدين من أقطار موبوءة ، استطاع « كامبل » فى نوفمبر عام ١٨٣٦ ، أن يكتب إلى حكومته بأن الوباء قد اختفى بسبب نظام الحجر الصحى المتبع ، قال القنصل : « إن الباشا قد ترك الأمر كله فى يد مجلس الصحة القنصلى ، على أنه لا يكتفى بتنفيذ جميع ما يأمر به المجلس ، بل يسر له الحصول على ما يحتاج إليه من مال للإتفاق على المعزل لما يتطلبه من مبالغ طائلة ، بسبب العدد العظيم من الأوربيين الموظفين فيه . » ولكن استدعاء « كامبل » ، وقلة مبالاة خلفه « هودجس » Hodges وحدث أزمة بين محمد على والدول الكبرى فى عام ١٨٣٩ ، واستياء الباشا من أعمال اللجنة وبخاصة عند ما أذنت للسفن الآتية من تركيا بعدم البقاء فى الحجر الصحى ، طالما كانت تحمل تقارير بخلوها من الأمراض ، كل ذلك جعله يقرر حل اللجنة الصحية ، ويأمر بتشكيل لجنة جديدة برئاسة بوغوص بك ، على أن يعاونه جماعة من التجار الأجانب من مختلف الجنسيات ، وفى ٢٩ ديسمبر ١٨٣٩ كتب بوغوص إلى الهيئة القنصلية يشكر لها ما قامت به من خدمات فى (الإدارة الصحية) ، ويبلغها أمر النظام الجديد .

غير أن القناصل وفى طلبهم « هودجس » الإنجليزى Hodges ، و « كوشيليه » الفرنسى Cochelet ، و « ميديم » الروسى Medem ، و « لاورين » النمساوى Laurin ، احتجوا فى ٨ يناير ١٨٤٠ على تأليف لجنة لم يؤخذ رأيهم فى تأسيسها ، ورفضوا الاعتراف بها ، « ورأوا من واجبهم أن يبلغوا بوغوص بك ، أنهم لن يستطيعوا بحال من الأحوال التسليم بوجود لجنة صحية ليس لهم فيها من يمثلهم ؛ لأن تجارتهم وشئون رعاياهم إنما تخضع لسلطتهم

القضائية فحسب . » ثم انتدب القناصل ثلاثة منهم لبحث هذه المسألة ، ووعدوا بتقديم تقرير شامل عنها إلى بوغوص بك بعد أن يفرغ زملاؤهم من دراسة الموضوع .
ولكن حدث في منتصف يناير أن ظهرت إصابة الطاعون ، فأصدر الباشا أوامره إلى بوغوص بك في ١٧ ذى القعدة ١٢٥٥ (٢٢ يناير ١٨٤٠) حتى يبادر بتنفيذ الأوامر التي صدرت إليه ، فشككت الهيئة الجديدة من مفتش الضبطية طاهر افندى ، وسعيد محمد بدر الدين افندى من التجار العثمانيين ، « وميشيل توسيجه » Tossizza التاجر اليوناني ، « وجول باستريه » Jules Pastre التاجر الفرنسي ، « وهاريس » A. C. Harris التاجر الإنجليزي و« ديمريشر » Dumreicher التاجر الألماني « وأنيبال دي روسيتي » Annibale de Rossetti التاجر التسكاني .

وإزاء إصرار الباشا على رأيه ، قرر القناصل — كما يقول « توسيجه » « عدم السير إلى أبعد مما فعلوا » ، حتى لقد رد « هودجس » القنصل الإنجليزي العام ، على خطابات بوغوص بك ، دون أن يبدى أية ملاحظات عليها ، مع أنه كان مرافقاً بها صورة من أمر الباشا ، وصورة أخرى من الأنظمة التي وضعت للإدارة الصحية الجديدة .

غير أن قناصل الدول طلبوا بعد وقت قصير أن يجرى تنظيم هذه الهيئة على نمط مجلس الصحة بالقسطنطينية ، فيما يتعلق بأنظمة الحجر الصحي ، كما طلبوا ملحقين أن ينفذ الباشا الأنظمة والقوانين التي أصدرها الباب العالي في ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٥ (١٠ يونية ١٨٣٩) وفي ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٦ (٢٧ مايو ١٨٤٠) ، تلك الأنظمة والقوانين التي أرسلت بمقتضاها البعثات الأجنبية بالقسطنطينية مندوبين عنها إلى « مجلس الصحة » العثماني لإرشاد المجلس ومعاونة أعضائه في الشؤون الصحية . ولم يجد الباشا بأساً من إجابة هذا الطلب ، فكتب بوغوص بك إلى رئيس الإدارة الصحية بالإسكندرية في ١٥ أكتوبر ١٨٤٢ حتى يعمل بهذا النظام « وهو نظام ترسل بمقتضاه البعثات الأجنبية لدول بروسيا والروسيا وفرنسا وسردينيا واليونان والنمسا وبريطانيا العظمى مندوبين عنها لتمثيل هذه الدول في المجلس الصحي . » ومنذ ذلك التاريخ صارت الهيئة أو الإدارة الصحية تسمى « مجلس الصحة » ، وكان يتألف من نخرى بك رئيساً ، وحسن بك وخو رشيد افندى مساعدين له والدكتور « جيطاني » بك « وهاج بك Hage » وبيدان بك Beidan أطباء مستشارين كما كان يتألف من مندوبين الدول سالفة الذكر ، ومن سكرتير ، على أن يكون لهذا المجلس جميع اختصاصات اللجنة الصحية القنصلية القديمة . وقد أرسل بوغوص بك في اليوم نفسه

إلى قناصل الدول في الإسكندرية يبلغهم هذا القرار ، ويطلب إليهم أن يختاروا ممثلهم في « مجلس الصحة » الجديد . ولما كان محمد علي يرى من الضروري قبل البدء في تنفيذ النظام المقترح بصفة جدية أن ينال موافقة الباب العالي الرسمية على تطبيق قوانين ١٨٣٩ ، ١٨٤٠ التي تقدم ذكرها ، فقد أصدر الباب العالي أوامره بذلك فيما يتعلق بالحجر الصحي في الإسكندرية في سبتمبر من العام التالي ١٨٤٣ .

غير أن مسافة الخلاف لم تلبث أن اتسعت بين أعضاء المجلس بشأن مزايا الحجر الصحي باعتبارها خير وسائل الوقاية عند انتشار الوباء . فكان من رأى « كلوت بك » مثلا ، أن عدوى الطاعون لا تنتقل بالاحتكاك والمخالطة ، كما كان من رأى « جيطاني بك » طبيب الباشا أن عدد الموتى بالأمراض العادية بالإسكندرية في غير أوقات انتشار الطاعون ، يزيد في اليوم الواحد على عدد المتوفين بالطاعون ، إذ يتراوحون في الحالة الأولى على حد قوله من ثمانية عشر إلى عشرين شخصا ، بينما لا يزيدون في الحالة الثانية على ثمانية أو اثني عشر شخصا ويقول أحد المعاصرين وهو « جسكيه » Guisquet . إن بعض الأطباء المهتمين بهذه الشؤون كانوا يوافقون كلوت بك على ما يراه بشأن عدم انتقال العدوى ، ولكن الجبهة العظمى من الأطباء ظلت تخالفه ، وعلى الرغم من أن أحد مساعدي كلوت بك توفي عندما أجريت عليه تجربة التطعيم بمصل الطاعون ، فإن هذا الحادث لم يعزع عقيدة الطبيب وأعوانه في صحة آرائه .

وفي أغسطس ١٨٣٨ ألقى الطبيب الإنجليزي « جيمس ليدلو » James Laidlaw ، بحثا أمام الجمعية البريطانية للعلوم (British Association of Science) ذكر فيه أن كلوت بك أكد له أن وباء الطاعون لا ينتشر بمجرد انتقال العدوى ، وأنه (أى كلوت بك) حقق نفسه مرتين بمصل الطاعون فلم يلحقه أى أذى ، وزيادة على ذلك فقد أثبت أن ارتداء ملابس المتوفين بالطاعون لا ينقل المرض ، ولذلك يعتقد كلوت بك أن فرض الحجر الصحي وإنشاء المعازل لا جدوى من ورائهما ، وقد ذكر « ليدلو » كذلك أن « جيطاني بك » الطبيب الخاص للباشا يؤمن بصحة هذه الآراء .

ولاشك في أن تلك الآراء كانت ذات أثر واضح في الخط من قيمة نظام الحجر الصحي في أواخر أيام محمد علي ، لذلك خففت قيود هذا النظام شيئا فشيئا حتى أهملت في النهاية . ومع هذا فقد كان الطاعون من الموضوعات ذات الشأن والخطر التي شغلت أذهان المعاصرين ، حتى أن الدكتور « جون بورنج » عند ما قدم تقريره المشهور إلى حكومته في

مارس ١٨٣٩ ، وجد من الضروري أن يخصص جزءا كبيرا منه لمعالجة هذا الموضوع على نحو مفصل ، كما أثبت في نهاية تقريره ، ذلك البحث الذي ألقاه الدكتور « جيمس ليدلو » في نيوكاسل لإقامة الحجة على خطئ الرأي القائل بانتشار الوباء عن طريق انتقال العدوى من المخالطة والاحتكاك ، تأييدا لما يذهب إليه من قلة جدوى المازل الصحية ونظام الحجر الصحي .

(ح) التعليم وتنوير الأذهان :

كان التعليم ونشر الثقافة من أعظم وجوه الإنفاق فائدة ، حتى أن الذين ركبوا متن الشطط في نقد أعمال الباشا العمرانية ومشروعاته الإنسانية ، لم يسمهم سوى الاعتراف بأن الباشا ما كان يهدف من عنايته بالتعليم إلى منفعة ذاتية ، لأن المتعلمين أنفسهم هم الذين يفيدون من التعليم أكثر من سواهم ، كما اعترف أولئك الناقدون بأن أسس الحضارة المصرية الحديثة ، إنما يرجع الفضل في وضع أكثرها إلى محمد علي ، إذ عني « بتنوير أذهان » المصريين وتعليمهم ، وهو أمر تقاضاه جهدا عظيما يكفي لبيان حقيقة ، ما ذكره الباشا في بعض أحاديثه مع القنصل الروسي « دوهاميل » Duhamel من أنه عندما تسلم زمام الأمور في مصر ، لم يكن بها أكثر من مائتين يعرفون القراءة والكتابة ، باستثناء الكتبة من القبط . وكان من آثار اهتمامه البالغ بالتعليم ، أن استطاع تهديد الطريق لدخول الحضارة الغربية في مصر ، دون أن تقوم بالبلاد ثورة ، أو يقع اضطراب ، على عكس ما حدث في تركيا حين بدأ السلطان محمود الثاني حركة الإصلاح . ولعل السبب الأكبر فيما أحرزه الباشا من نجاح في هذا المضمار ، احترامه العميق للأزهر الشريف ، وهو دعمة التعليم الإسلامي في مصر والشرق ؛ ولكنه إلى جانب عنايته بدعم الأزهر محافظة على الدراسات الدينية والفقهية وإحياء للتراث الإسلامي التليد ، كان معنيا بإنشاء المدارس والمؤسسات التي تكفل إعداد الرجال الذين تحتاج إليهم الحياة المدنية في شتى فروع الإدارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة والمنشآت العمرانية ، أي إعداد تلك « الصفوة » التي كان يرجي أن تحدث في « العقلية » المصرية بمرور الزمن تطورا ملحوظا الأثر ، يخرج تفكير المصريين من ذلك النطاق الضيق ، نطاق المصور الماضية ، إلى أفق الحضارة الغربية وإنه لفسيح . وبفضل هذه الخطة الحكيمة ، استطاع محمد علي أن يصلح من شئون البلاد ، دون أن يصطدم بالتقاليد الدينية الراسخة ، بل لقد ظل طوال حكمه وله في العالم الإسلامي

مكانة عالية وصيت ذائع . أما السلطان محمود الثانى فقد أثار ضده معارضة شديدة ، لأنه حاول القيام بمشروعاته الإصلاحية قبل أن يهيئ لنجاحها الأسباب .

وقد كان جل اعتماد محمد على فى تحقيق ما يرمى إليه من رفع المستوى العلمى والثقافى فى البلاد ، على إنشاء المدارس وإيفاد البعثات العلمية والفنية والصناعية إلى أوروبا ، وترجمة كتب العلوم والفنون وطبعتها ونشرها وإصدار الوقائع المصرية ؛ غير أنه وحده الشطر الأكبر من عنايته إلى نشر التعليم بين « أبناء العرب » ، تحدوه الرغبة فى التوفيق بين إعداد من يتطلبهم العمل فى الحكومة و« تعليم العباد » أى تنوير أذهان مصريين ؛ وذلك حتى ينفصح أمامهم طريق الحضارة الحديثة ، فيسيروا فيه بقدم ثابتة إلى جانب الدول الغربية العظيمة

المدارس :

ويبدو من دراسة تاريخ التعليم فى عهد محمد على ، أن الباشا قصر عنايته فى البداية على إعداد من كان فى حاجة إليهم لممارسة شئون الحكم والإدارة ؛ ولكنه سرعان ما عفى بنشر ألوية العلم لفائدة الأمة ذاتها . غير أنه كان يخشى أن يفضى التوسع فى تعليم الأهلى ، إلى وجود عدد من المتعلمين تضيق فى وجوههم سبل العمل ، وكان منشأ هذه الخشية ، ما عرفه الباشا عن الأحوال السائدة فى أوروبا وقتذاك ، وهى أحول بسطها الباشا فى أحد كتبه لولده إبراهيم فى ٢٩ ذى الحجة ١٢٥١ (١٦ أبريل ١٨٣١) ؛ حتى ينظر « إلى ما تعانيه أوروبا عهدئذ من نتائج تعميم التعليم بين أبناء العامة ، وإلى أنهم كانوا قد تورطوا فى تعليم الناس ؛ حتى أصبحوا وليس فى طاقتهم تلافى ما فات ، فإذا كان هذا المثال أمام الأنظار ، فمن الواجب أن تفضلوا فتكتفوا بتعليم القراءة والكتابة لعدد منهم واف بأعمال الرياسة ، غير مولعين بتعميم ذلك التعليم » ، وكان من المنتظر فى هذه الظروف أن يبدأ الباشا بإنشاء المدارس التى يشعر بحاجته إليها ؛ لإعداد ما يتطلبه الجيش والمصالح الأخرى من « رؤساء » .

لذلك بدأ محمد على بإنشاء المدارس الحربية لتخريج الضباط ، كما أنشأ « الدرسخانة الملكية » لإعداد موظفين يستخدمون فى دواوين الحكومة وأقلامها ، و« مدرسة الإدارة الملكية » لإعداد طائفة من الموظفين والمترجمين ، وفى فترات مختلفة أنشئت كذلك مدارس الطب البشرى والطب البيطرى والزراعة و« المهندسخانة » والأسنن وغيرها . وكان تأسيس

جميع هذه المدارس استجابة لدواعي الحاجة إلى سد مطالب الحكومة ، وقد ظلت جميعها تابعة لديوان الجهادية مدة طويلة ، وكانت مدرسة القلعة أول مدرسة أنشأها الباشا ، وقد جمع فيها أبناء المالميك ، وبخاصة بعد المذبحة المعروفة في عام (١٨١١) ؛ ثم لم يلبث أن أنشأ مدرسة حربية لإعداد ضباط مدربين على الأساليب الحديثة ، واختار أسوان مكانا لها ؛ حتى تكون بعيدة عن عسكر الباشا من الترك والألبانيين المتمسكين بالأنظمة العتيقة ، غير أن المدرسة لم تستمر في مقرها طويلا ، إذ لم يلبث الباشا أن نقلها إلى إسنا فأخيم ثم إلى النخيلة وأخيرا إلى الخانقاة .

بيد أنه سرعان ما تبين للباشا أن التلاميذ المختارين للمدارس الحربية وغيرها من المدارس « الخصوصية » في حاجة إلى قدر كاف من التعليم قبل الالتحاق بها ، لذلك أنشأ مدارس تجهيزية وابتدائية ، منها مدرسة تجهيزية أنشئت بالقصر العيني في عام ١٨٢٥ لتمتد المدارس الحربية بالتلاميذ ، كما شرع يكثر من إنشاء المكاتب الابتدائية في الأقاليم ، حتى بلغ عدد هذه المكاتب في المدن والقرى في عام ١٨٣٦ سبعة وستين مكتبا ، هذا عدا المكاتب الأخرى القديمة أو « الكتاتيب » ، التي يعلم « الفقهاء » فيها أبناء الريف والحضر القرآن الكريم ومبادئ الكتابة والقراءة ، وكان غرض الباشا من إنشاء هذه المكاتب الابتدائية نشر التعليم الأولي بين « أبناء العرب » ، فضلا عن إعداد التلاميذ الذين يريد إلحاقهم بالمدرسة التجهيزية . والفرق بين المكاتب الحكومية والكتاتيب الأهلية ، أن الأولى كانت تحت إشراف السلطات الحاكمة في المديرية ، وتتكفل الحكومة بنفقات التلاميذ الذين يحشدون بين جدرانها عن طواعية واختيار أو عن رهبة واضطرار ، وكانت الحكومة توجههم طبقا لحاجات الباشا ورغائبه ، وقد سوغ الباشا « أخذ الأبناء عن آبائهم بغير طلب ، لعدم استيفاس الأمة بالمدارس » وهكذا أصبح الفرض من التعليم مزدوجا ، يجمع بين إجابة مطالب محمد علي ، وتنوير أذهان الأهالي أو « تعليم العباد » على حد قول الباشا نفسه ، وكان طبيعيا عندما يتسع نطاق التعليم وتنوع فروعه وتتعدد مدارسه ، أن تمس الحاجة إلى تنظيم شئونهِ ، إذ كانت كل مدرسة تعتبر نفسها ذات كيان مستقل ، لا تربطها بغيرها من المدارس أية رابطة ، ولا شك في أنه كان لهذه « اللامركزية » في بداية الأمر ، أثرها في خلق المنافسة المعمودة بين المدارس ، ولو أنها أدت في الوقت نفسه ، إلى حدوث احتكاك بين مديري المدارس ورجال ديوان الجهادية ، على أن الفوضى سرعان ما وجدت سبيلها إلى المكاتب (أو المدارس) الابتدائية ، فاختلت إدارتها وحدثت عدة اختلاسات وانحط

مستوى التلاميذ من الفاحيتين العلمية والصحية ، ثم سرت العدوى إلى المدرسة التجهيزية ، فقل عدد تلاميذها ، وهبط مستوى التدريس بها ، لقلة « الفنيين » بين معلميها ورؤسائها . وكان من عوامل هذا الاضطراب ، انصراف ديوان الجهادية عن العناية بشئون التعليم إلى الاهتمام بمسائل الحرب ومطالب الجيش . وقد حفزت هذه الحالة محمد على إلى التفكير في تنظيم المدارس ، منتهزاً عودة جماعة من أعضاء البعث المصريين الذين أوفدهم إلى أوروبا ، فرأى الاعتماد عليهم ، وعلى بعض من استخدمهم من الأجانب ، في وضع نظام للتعليم ، يوفق بين الغرضين المقصودين منه ، وهما كما سبق القول إعداد التلاميذ لمرحلة التعليم التجهيزي (توطئة لأحاثهم بمعاهد التعليم الخصوصي) ، ونشر التعليم بين الأهليين .

ولهذا أصدر الباشا أمره في أواخر ١٢٥١ هجرية (أوائل ١٨٣٦) بتأليف مجلس عام للنظر في تنظيم المدارس ، يرأسه مختار بك ، ومن أعضائه الوطنيين بعض من تعلموا في أوروبا كرفاعة رافع الطهطاوى ومحمد بيومى وأرتين بك وكيانى بك وحكيميان أفندى واسطفان أفندى ، ومن أعضائه الأجانب ، « كلوت بك » « وهامون » (ناظر مدرسة الطب البيطرى) « ولامبير » Lambert « وفاران » Varin (ناظر مدرسة الفرسان) ، أما سكرتيره فكان « دوزول » Dozol ، وكانت مهمة هذا المجلس مقصورة على تقديم مشروع لتنظيم المدارس ، أطال « هامون » Hamont الحديث عنه في مؤلفه المعروف ، كما أثبتته القنصل الروسى « دوهاميل » في تقرير مطول بعث به إلى حكومته في ٦ يولية ١٨٣٧ . وفيه اقترح المجلس تقسيم المدارس ثلاثة أنواع : ابتدائية وتجهيزية وخصوصية ، بحيث يكون الغرض من المدارس الابتدائية نشر التعليم الأولى في البلاد وإعداد التلاميذ للالتحاق بالمدارس التجهيزية ، أما المدارس التجهيزية ، فتعد المتخرجين فيها للالتحاق بالمدارس الخصوصية ، التى تهدف إلى إعداد الموظفين اللازمين للإدارات المختلفة من مدنية وعسكرية ، لذلك أدرج في عداد المدارس « الخصوصية » ، كل من مدرسة الهندسة ومدرسة المدفعية ومدرسة الفرسان ومدرسة المشاة ومدرسة الطب البشرى ومدرسة الطب البيطرى ومدرسة الأسن (لتعليم الترجمة من الفرنسية إلى العربية أو التركية وكذلك تعليم اللغات) ، وزيادة على ذلك وضع المجلس لوائح عامة ، لكل مرحلة من مراحل التعليم الثلاث ، كما عني بالتوفيق بين الغرضين اللذين كان يهدف إليهما محمد على ، فأنقص عدد المسكاتب الابتدائية إلى خمسين ، وجعل عدد التلاميذ بهذه المسكاتب ٥٠٠ تلميذ فحسب ، ثم أشار بإنشاء مدرستين تجهيزيتين ، إحداهما في

« أبى زعبل » قرب القاهرة تتسع لمائة ألف تلميذ ، والأخرى فى الإسكندرية ، تتسع لمائة ، غير أن مدرسة الإسكندرية لم تنتظم إلا فى أواخر عهد محمد على .

وكانت الخطوة التالية هى عناية الباشا بالناحية الإدارية ، أى بمسألة تنظيم العلاقات بين المدارس وديوان الجهادية ، فشكلت لهذه الغاية لجنة اجتمعت بديوان المعاونة ، وافقت بعد بحث طويل ، على « إقامة لجنة مؤلفة من بضعة رجال من خريجي مدارس أوروبا لتتولى المحافظة على النظام المزمع قبوله ، ولتبحث فيما سيعرض عليها دواما من أمور القراءة والكتابة والتعليم والتعلم الخاصة بالمدارس » أى الشئون الفنية . وقد عرفت اللجنة الأخيرة باسم شورى المدارس ، أو مجلس المدارس ، أو مجلس المدارس المصرية ، وفى ٩ ذى القعدة ١٢٥١ (٢٦ فبراير ١٨٣٦) ، صدرت قوانين شورى المدارس ، وصدر الأمر فى اليوم نفسه ، بتعيين مختار بك رئيسا للشورى ، وشمل اختصاص شورى المدارس جميع الشئون الفنية والإدارية بمعاهد التعليم على اختلاف درجاتها ، وكان أعضاء المجلس ثلاثة عدا الرئيس ، ويحضر جلساته بعض نظار المدارس الخصوصية ، وكانت قرارات هذا المجلس خاضعة لديوان الجهادية .

على أن تبعية المدارس لديوان الجهادية من الناحية الإدارية ، سرعان ما أوقعت الصدام بين الديوان والشورى المختص بالناحية الفنية ، وكلما زاد هذا الاحتكاك شدة زادت رغبة الشورى فى الاستقلال بشئون التعليم ، أو على الأقل فى تحديد علاقاته بديوان الجهادية تحديدا واضحا ، ولا سيما أن بعض المدارس « الخصوصية » ، كمدرسة الفرسان والطب البيطرى والطب البشرى كانت تعتمد على ديوان الجهادية فى إمدادها بما يلزمها من الأدوات والخيول كما كانت المستشفيات الملحقة بها تابعة للديوان ، وعندما شككت الشورى من إبطاء الديوان فى تنفيذ قراراتها ، وسد حاجات المدارس على وجه السرعة ، رأى الباشا حسما لأسباب النزاع ، أن ينشئ المدارس ديوانا مستقلا للنظر فى شئونها ، بعد أن كثر عددها ، وصار لأغلبها طابع خاص ، وقد تم إنشاء هذا الديوان ، المعروف « بديوان المدارس » ، فى أوائل شهر ذى القعدة من عام ١٢٥٢ (أوائل الأسبوع الثانى من شهر فبراير عام ١٨٣٧) . ومن الثابت أن هذا الديوان (أو المجلس) ، اجتمع فى يوم السبت ٥ ذى القعدة ١٢٥٢ (١١ فبراير ١٨٣٧) ، برئاسة مختار بك ، وحضور أعضائه وجماعة من نظار المدارس ، وقرأ عليهم الرئيس أمر الباشا « بتفريق جميع المدارس من ديوان الجهادية ، وترتيب ديوان خاص لها » وهكذا انتقلت اختصاصات « شورى المدارس » القديم وديوان الجهادية ، إلى « ديوان

المدارس الجديد» ، ولو أن شورى المدارس ، ظل قائما إلى أوائل العام الهجرى التالى تقريبا (إبريل ١٨٣٧) .

يبد أن مشكلة التوفيق بين حاجات الحكومة وما كان يريده الباشا من « تعليم العباد » لم تلبث أن تفاقمت بعد أزمة الحكم الكبرى (١٨٣٩ - ١٨٤٠) ، حين استقرت الأمور وهذا نشاط الباشا العسكرية ، وخفض عدد الجيش ، إذ صارت وظائف الحكومة والإدارة لا تتسع لهذا العدد الضخم الذى أتم تعليمه فى المدارس . وكان للحالة الاقتصادية بعد عام ١٨٤٠ ، وما ترتب عليها من ضرورة القصد فى النفقات ، أثر كبير فى تعمق هذه المشكلة مما اضطر الباشا إلى معاودة البحث فى نظام التعليم على ضوء جديد .

لذلك تألفت برئاسة إبراهيم باشا ، لجنة اتخذت عدة قرارات وافق عليها الباشا فى ١١ أكتوبر ١٨٤١ (٢٤ شعبان ١٢٥٧) ، وألغيت بمقتضاها مكاتب الابتدائى أى المدارس الابتدائية ، كما ألغيت المدرسة التجهيزية بالقاهرة ومدرسة الموسيقى . بذلك استطاعت الحكومة أن توفر حوالى ٩٨٠٠٠ جنيه . ورغبة فى متابعة سياسة الاقتصاد شكت لجنة ثانية ، عهد إليها كذلك إعادة النظر فى أمر المكاتب الابتدائية والمدرسة التجهيزية المملوكة ، حتى يعاد منها ما تمس الحاجة إليه ، باعتبارها أساسا للمدارس الخصوصية ، وكان من أعضاء هذه اللجنة سليمان باشا الفرنساوى وأرتين بك وكانى بك ورفاعة رافع الطهطاوى والمسيو برون وغيرهم . وقد رأت اللجنة إنقاص تلاميذ المدارس الحربية ، بعد أن أنقص الجيش نفسه ، كما رأت أنه لم تعد هناك حاجة إلى العدد الكبير الذى يتخرج من مدرسة الطب البشرى كل عام ، ولذلك قررت توزيع جماعة من تلاميذها على مدرستى الزراعة والطب البيطرى ؛ وأنقصت عدد تلاميذ مدرسة العمليات ، وألغت قسم الجراحة الملحق بهذه المدرسة ، ثم قررت إعادة المدرسة التجهيزية وإلحاقها بمدرسة الأسن . أما المكاتب الابتدائية فقد رأت الاكتفاء بخمسة منها ، واحد بالقاهرة والباقي بالأقاليم ، على ألا يتجاوز عدد تلاميذها جميعا ٧٨٠ تلميذا . ولما كانت اللجنة تعمل على الاقتصاد فى النفقات ، فقد خفضت مرتبات التلاميذ فى جميع مراحل التعليم . على أن ذلك لم يمنع اللجنة من أن تقترح إنشاء قلم للترجمة . وقد وافق الباشا على قراراتها فى يناير ١٨٤٢ . وهكذا أصيبت المدارس الابتدائية من جراء هذا التنظيم المعروف « بترتيب ١٢٥٧ هجرية » ، بأكثر مما أصيب سواها ؛ إذ كانت سبعا وستين قبل عام ١٨٣٦ ، ثم صارت خمسين طبقا للأنحة المدارس الابتدائية فى شهر ذى القعدة من عام ١٢٥١ (فبراير - مارس ١٨٣٦) ، وأنقصت بعد ذلك إلى اثنتين وأربعين ، وألغيت

جميعها في أكتوبر ١٨٤١ ، ثم رُئي الاكتفاء بخمس منها وفق « الترتيب » الأخير ، ولم يتغير هذا العدد حتى نهاية عصر محمد علي .

وعلى ذلك صارت مكاتب المبتدیان لآتهیء للالتحاق بالمدرسة التجهيزية سوى العدد المحدود الذى تتسع له هذه المدرسة ، وهكذا أمكن بفضل هذا « الترتيب » التغلب على إحدى الصعوبات التى كانت من الأسباب التى أدت إلى إعادة النظر فى تنظيم التعليم بعد الأزمة السياسية الكبرى ، ولو أن إلغاء هذا العدد الكبير من المدارس الابتدائية كان معناه فى الواقع تضيق التعليم الأولى ، أى ذلك النوع من التعليم الذى كان يقصد الباشا من ورائه « تعليم العباد » وتنوير أذهان أفراد الشعب .

غير أنه مما يجدر ذكره أن النفوذ الغربى كان متغلغلا فى شئون التعليم وبخاصة فى مراحل الأولى ، فقد ظلت اللغة الإيطالية تحتل المقام الأول باعتبارها اللغة الشائعة فى بلاد « الليقانت » ، فكان المدرسون الأجانب فى بادئ الأمر من الطليان ، كما أرسل الباشا بعوثه الأولى إلى إيطاليا ، ثم حلت اللغة الفرنسية محل الإيطالية ، وكثر عدد الفرنسيين الذين استخدمهم الباشا فى مختلف المرافق والمصالح والمنشآت . على أن النهضة التعليمية فى عهد محمد على استطاعت أن تبلغ ذروتها عندما أخذت بعوث المصريين تعود من الخارج إلى مصر . فقد وكل إلى هؤلاء المصريين أمر التعليم والأشراف على دور العلم ، كما تولوا مختلف المناصب الحكومية فى الدواوين ومصالح الحكومة ، إلى جانب الخدمة فى الجيش والبحرية والإدارة وما إلى ذلك .

البعثات :

أراد الباشا من إرسال البعث إلى الخارج ، أن يعد نواة صالحة من الرجال المستعيرين ، يمكنه إشراكهم فى شئون الحكم والإدارة ، ويستطيع الاطمئنان إلى حسن قيامهم بالأعمال الفنية ، حتى يستغنى عن الأجانب فى النهاية . لذلك بدأ الباشا بإيفاد البعث لإعداد المعلمين والصناع والأطباء ورجال الإدارة والضباط البريين والبحريين ، ثم تنوعت دراسات الأعضاء فتعلموا سبك الحروف والطباعة والصباغة وصناعة الفخار والزجاج والأسمنت والتقطير وتكرير السكر وتبييض الثياب وبناء السفن « والميكانيكا » « والهيدروليكا » وتركيب الآلات وفنون الزراعة والطبيعة والنبات والاقتصاد الزراعى والتاريخ الطبيعى والمعادن والكيمياء وفروع الاقتصاد السياسى « والطبوغرافية » والفنون العسكرية والإدارة

الملكية والمالية والعديلية (الحمامة) وعلم الهندسة البحرية وعلم المدفعية واللغات الحية والترجمة ، إلى غير ذلك مما كانت تدعو إليه حاجة البلاد في ذلك الحين .

وقد شرع الباشا يرسل بعوثه إلى أوروبا في وقت مبكر ، فعادرت أولى البعثات مصر إلى إيطاليا في عام ١٨٠٩ ، ثم أرسل بعثته الثانية في عام ١٨١٣ ووزع أعضاء هذه البعثة بين ليفورنو وميلان وفلورنس وغيرها .

ولإيفاد هذه البعثات إلى إيطاليا في عامي ١٨٠٩ ، ١٨١٣ مغزى لا تخفى دلالاته ، إذ أنه يشير إلى الجهة التي صوب محمد علي أنظاره نحوها ، لينقل عنها ثقافة الغرب إلى مصر . ولا جدال في أنه كان في وسع الباشا أن يتجه إلى غير إيطاليا فهناك بعض الدول الكبرى كفرنسا وإنجلترا كان في مكنته أن يأخذ عنها ما يشاء من ثقافات لا يجد مندوحة عن الانتفاع بها ، مادام يهدف إلى « تطعيم » الثقافة الشرقية بثمرات الفكر الغربي . غير أن اهتمام الإنجليز بمصر كان ما يزال في بدايته ، فلم يعنوا بنشر ثقافتهم بين أهلها ولم تسكن لهم فيها جالية كبيرة ولكن الأمر كان على عكس ذلك بالنسبة لفرنسا ، فقد كانت الروابط بينها وبين مصر ما تزال قائمة على الرغم من جلاء الفرنسيين عنها ، وأتيح للعاهل العظيم نفسه أن يتصل بالفرنسيين ، عندما اشترك في بعض المعارك التي أسفرت في النهاية عن طردهم ، ولم يكف الفرنسيون عن السعي وبخاصة منذ حوادث ١٨٠٧ ، لتوطيد علاقاتهم معه ، ولكن الباشا آثر إرجاء العمل على توثيق هذه الصلات ، إذ أنه لم يكن قد مضى على انتهاء الاحتلال الفرنسي سوى سنوات معدودات . أما إيطاليا فكانت تربط بينها وبين مصر في ذلك الحين روابط وثيقة ترجع إلى ماض بعيد ، إذ استطاعت الدويلات الإيطالية منذ العصور الوسطى أن تنشئ صلات تجارية بينها وبين البلاد المصرية ، وكان للإيطاليين عند وصول محمد علي إلى أريكة الولاية « جاليات » كبيرة في مصر والشام وكانت اللغة الإيطالية لذلك من أكثر اللغات الأجنبية شيوعا ولا سيما بين أهل الثغور ، وكانت كذلك لغة المكاتبات الرسمية حتى بين القنصليات غير الإيطالية ، وكان الإيطاليون فوق ذلك يعرفون اللغة العربية ، كما وجد كثير من الأهليين في مصر يعرفون الإيطالية ، ويجيدون الكلام بها ، وكان الإسكندرانيون خاصة أصحاب شهرة في هذه الناحية فكان طبيعيا والحال كذلك ، أن تصبح الإيطالية أولى اللغات الأجنبية التي يقرر الباشا تدريسها في مدارسها ، وترجم إليها الكتب من سائر اللغات ، وكان من الطبيعي أيضا أن يرسل الباشا بعوثه الأولى إلى إيطاليا ولهذا لم تحتل اللغة الفرنسية المقام الأول في مدارس الباشا بدل الإيطالية ، ولم يتوال إرسال البعثات إلى فرنسا إلا بعد

مضى فترة من الزمن كثير فيها نزوح الفرنسيين إلى مصر والمتحاق كثير منهم بخدمة الباشا وخاصة بعد انهيار الأمبراطورية الأولى .

على أنه كان لهذا الاتجاه المبكر صوب إيطاليا ، دلالة أخرى تقيم الحجة على أن الباشا الكبير لم يكن مدفوعا إلى النزود من الثقافة الغربية وإيفاد البعث إلى أوروبا يوحى من الفرنسيين ، الذين يدعون أنه كان لدروفيتي Drovetti قنصلهم في مصر الفضل في تنبيه الباشا إلى فائدة البعثات . فقد تحدث « أنطوان بيزوني » Antoine pyzon قنصل روسيا العام في مصر عن عثمان نور الدين ، وذهابه إلى كريد لتنظيم شئون الإدارة بها ، فقال إنه « كان أحد التلاميذ الذين أرسلهم المرحوم « يوسف بكيتي » Joseph Bockty قنصل السويد العام في مصر إلى إيطاليا في عام ١٨٠٩ ، ليتعلموا تعليما أوروبيا على نفقة باشا مصر » « وربما كان الوحيد الذي أفاد من هذه البعثة فائدة حقيقية من بين أقرانه جميعا » . وقد قضى عثمان نور الدين خمس سنوات يدرس في بيزا وليفورن ، وقضى بعد ذلك عامين يدرس في باريس ، ثم عاد إلى مصر في عام ١٨١٧ . وفي ذلك ما يكفي للدلالة على أن مساعي قنصل السويد كان لها شأن في إرسال البعثة الأولى إلى إيطاليا دون أى تدخل من جانب الفرنسيين . بيد أنه مما يجدر ذكره ، أن عثمان نور الدين كان وحده العضو الذي أمكن معرفته من بين أعضاء البعثة الأولى ، ولا يزال متعذرا معرفة سائر الأعضاء ، كما أنه لم يعرف من أعضاء البعثة الثانية التي أرسلت إلى إيطاليا في عام ١٨١٣ ، غير عضو واحد هو نيقولا مسابكي أفندي ، الذي أرسل إلى ميلان لدراسة فن الطباعة وسبك الحروف وعمل قوالبها ، بينما كان زملاؤه من أعضاء هذه البعثة يدرسون في المدن الإيطالية الفنون العسكرية وبناء السفن والطباعة والهندسة وغير ذلك . واستمر إيفاد البعث إلى أوروبا بعد عام ١٨١٣ حتى زاد عدد أعضائها زيادة ملحوظة في عامي ١٨١٨ و ١٨١٩ ، وقد أوفد أكثرها إلى « بيزا » في إيطاليا . وفي عام ١٨٢٦ أرسل الباشا إلى فرنسا بعثة بلغت أعضاؤها بعد عامين أربعة وأربعين شابا ، وهذه البعثة مكانة ظاهرة في تاريخ البعث العلمية أيام محمد علي ، لالأنها أولى البعثات « الكبيرة » إلى أوروبا فحسب ، بل لذلك والكثرة من تفوق من بين أعضائها المصريين ، فكان من بينهم أرتين بك الذي عين وكيلا لشورى المدارس وشغل منصب ترجمان الباشا ثم حل محل بوغوص يوسف بعد وفاته ، ومصطفى مختار الذي تقلب في وظائف ديوان الجهادية ومجلس الملكية وشورى المدارس ثم عين مديرا لديوان المدارس وظل في منصبه هذا حتى مات في عام ١٨٣٩ ، وحسن الاسكندراني رجل البحرية الذي اشتهر بعد ذلك في حرب القرم بوصفه

قائدا للأسطول المصرى ، ومظهر باشا مهندس القناطر الخيرية ، ورفاعة رافع الطهطاوى الذى ألحق بهذه البعثة إماما لها ، وكذلك محمد بيومى وأسطفان بك وغيرهم . على أن جهود الباشا لم تقف عند هذا الحد فقد أرسل اثنين إلى العالم الجديد ، أحدهما لتعلم صناعة السكر فى أمريكا ، والآخر لزيارة مناجم الذهب فى المكسيك . وفى عام ١٨٢٨ أرسلت بعثة أخرى إلى فرنسا ، ثم توالى إرسال التلاميذ إليها بين عامى ١٨٢٨ و ١٨٣٠ . وفى أكتوبر ١٨٢٩ قامت من الاسكندرية بعثة كبيرة للصناعات تتألف من ثمانية وخمسين عضوا وزعوا بين فرنسا وإنجلترا والنمسا وعاد أكثرهم بين عامى ١٨٣٥ و ١٨٣٧ . وكان من بين أعضاء البعثة بالإنجلترا محمد راغب الأستاذ بولى أفندى ، وقد درس الهندسة وبناء السفن ، وحل بعد عودته هو وزميله حسن السمران ، عضو البعثة التى أوفدت فى عام ١٨٢٨ إلى طولون للدراسة الفنون البحرية ، محل « سيريزى بك » Cérisy فى « ترسانة » الاسكندرية . وفى عام ١٨٢٩ كذلك ، أرسلت إلى إنجلترا بعثة من أربعة تلاميذ لتعلم الفنون البحرية ، ولعل أهمية هذه البعثة راجعة إلى أن الباشا اختار لها حديثى السن من التلاميذ الذين ترواحت أعمارهم بين الثانية عشرة والثالثة عشرة ، فكانت هذه التجربة الأولى من نوعها ، وقد التحق هؤلاء بعد عودتهم بخدمة الأسطول . وفى عام ١٨٣٢ أوفد الباشا بعثتين إلى فرنسا ، إحداها بعثة الطب المشهورة ، وهى أولى البعثات التى أرسلتها مدرسة الطب فى أبى زعبل ، وكان عددها اثني عشر طالبا ، عاد معظمهم فى عام ١٨٣٨ ، ومنهم الدكتور محمد على البقلى باشا .

وقد قر الرأى عند النظر فى تنظيم شئون التعليم فى عام ١٨٣٦ ، على ضرورة المضى فى إرسال البعثات إلى أوروبا ، لأن الحاجة كانت لا تزال ماسة إلى عدد من الأساتذة الصالحين لتدريس مواد التعليم الفنى والتعليم النظرى العالى ، ولأنه كان من المتعذر إلقاء الدروس بلغة البلاد ، لصعوبة ترجمة المصطلحات العلمية ووضع الكتب اللازمة فى مختلف الفنون والعلوم ولذلك استمر إرسال البعثات إلى أوروبا حتى نهاية حكم محمد على .

وجدير بالذكر أن عدد الذين أرسلوا بعد عام ١٨٣٦ بلغ حوالى ١٦٣ عضوا ، وهو عدد لا يستهان به إذا قدرت جميع الظروف التى أحاطت بالباشا فى أواخر عهده ، فضلا عن أنه يزيد على عدد من أرسلوا قبل ذلك . ويقول يعقوب أرتين فى كتابه عن التعليم فى مصر إن محمد على صار يختار أعضاء البعثات من بين التلاميذ الذين أعوا دراستهم فى المدارس الخصوصية ، حتى لا يضيعوا أوقاتهم فى تعلم اللغات والاستعداد للدراسات العالية .

وفى عام ١٨٤٤ بدأ الباشا يرسل أكبر البعثات التى ذهبت إلى فرنسا لتعلم الفنون

الحربية ، وقد بلغ عدد أعضاء هذه البعثة سبعة طلابا ، ولم يلتحقوا بها دفعة واحدة . وقد رأى الباشا أن تكون هذه البعثة تحت إشراف وزير حربية فرنسا ، وأنشأ لها المدرسة الحربية المشهورة في شارع « ريجار » Regards بباريس ، واختار الوزير ناظر المدرسة وأساتذتها من الفرنسيين . ويقول « هيورث دان » Heyworth Dunne في كتابه عن تاريخ التعليم في مصر الحديثة إن أول وزير للحربية أشرف على هذه البعثة هو المسيو « پوانسو » Poinçot الذى وضع بالاشتراك مع المسيو « جومار » Gomard واسطفان بك لأئمة النظام الداخلى للمدرسة في أكتوبر ١٨٤٤ ، وعند بدء الدراسة في ١٧ أكتوبر ١٨٤٤ ، ألقى « پوانسو » خطبة رحب فيها بالتلاميذ وشجعهم على المضي فى الدرس والتحصيل . أما أعضاء هذه البعثة فقد اختارهم سليمان باشا الفرنساوى ، والتحق بها اثنان من أبناء محمد على هما حسين بك وحليم بك ، واثنان من أحفاده هما أحمد بك وأخوه اسماعيل بك الذى صار أول خديو على مصر ، ولذلك سميت « بعثة الأنجال » . وكان عدد أعضائها فى منتصف عام ١٨٤٥ اثنين وستين ، وزار المدرسة فى يونية من العام نفسه الدوق « دى نيمور » Nemours ابن الملك « لوى فيليب » بصحبة الجنرال « بوييه » Boyer رئيس البعثة العسكرية الفرنسية التى حضرت إلى مصر فى عام ١٨٢٤ ، كما زارها إبراهيم باشا فى أواخر إبريل ١٨٤٦ . وظل محمد على معنيا بشئون هذه البعثة ، فأصدر فى يونية من العام نفسه أمرا بأن يتخصص تسعة من تلاميذها فى دراسة الإدارة المدنية ، وكان بالمدرسة ثلاثة فصول أخرى للدراسات العسكرية . وقد بلغ عدد أعضاء البعثة من عام ١٨٤٤ إلى نهاية عام ١٨٤٦ خمسة وستين ويبدو أن الأعضاء الخمسة الباقين (من السبعين طالبا) كانوا من التلاميذ الذين سبق إرسالهم إلى فرنسا لدراسة الصيدلة والطب بنوعيه البشرى والبيطرى . وفى ٦ أكتوبر أرسل الباشا خطابا مؤداه أن عددا من الأعضاء الجدد سوف يرسلون إلى « مدرسة باريز » فى يناير ١٨٤٧ ، ويطلب إلى المدرسة الحربية أن تتخذ العدة لاستقبالهم ، فقد كان يقيم بها فى ذلك الحين أربعة عشر طالبا من غير أعضاء البعثة الأصلية .

ولهذه البعثة (بعثة ١٨٤٤) أهمية خاصة لافى تاريخ البعثات لحسب بل فى تاريخ محمد على نفسه ، لأن إرساله هذه البعثة واستمرار عنايته بشئونها ينفى إلى حد كبير ما يقال من أن أحوال مصر بعد أزمة الحكم السياسية الكبرى فى عام ١٨٤٠ كانت فى ركود تام من الناحيتين الخارجية والداخلية ، وهو زعم يعيل إلى الإغراق فى وصف التبدل الذى طرأ فى هذه الفترة على أساليب الباشا وسياسته ، وهو تبدل لم تكن عنه مندوحة ، إذ اقتضى

الاستقرار في الخارج والداخل معاً أن يعيد الباشا النظر في الوسائل التي تمكنه من تحقيق أهدافه الجديدة ، التي ترمي إلى المحافظة على الوضع الذي كفلته لمصر فرمانات الوراثة في ١٨٤١ ، ضد أي اعتداء من جانب تركيا أو من جانب الدول ، كما ترمي إلى تدبير شئون البلاد الداخلية على نحو يكفل انتعاش ماليتها على ضوء ما أسفر عنه العمل بالأنظمة الاقتصادية التي اتبعها الباشا للنهوض بالبلاد على أساس «الأوتاركية» وكان من أثر إعادة النظر في تلك الوسائل ، حدوث ذلك التغيير الذي طرأ على أنظمة التعليم في مصر بصدر «ترتيب ١٢٥٧ هـ» المشهور (١٨٤١) ، وهو عمل لا يمكن إرجاعه إلى ضعف الوالي من النواحي الجمالية والذهنية والنفسية كما يخيّل إلى بعض الناس ، فإن نشاط الباشا لم يعتوره ضعف بعد عام ١٨٤٠ ، وكل ما حدث أن هذا النشاط سلك طرقاً أخرى كانت من مقتضيات التبدل الذي لم يكن من حدوثه مناص ، وليس إرسال البعثة الكبرى إلى فرنسا في عام ١٨٤٤ إلا مظهراً من مظاهر هذا النشاط ، وإن كان نشاطاً يختلف في طبيعته عن ذلك النشاط العسكري والسياسي الذي بدت معالمه في سنوات الحكم السابقة . ويدل إرسال تلك البعثة لتعلم الفنون الحربية على الاتجاه السياسي الجديد الذي دفع الباشا إلى العناية بتحصين القناطر الحربية واستبقاء جيش كبير على الرغم مما ورد في فرمانات من قيود .

وطبقاً للسياسة التعليمية الجديدة التي أفضت إليها البحوث التي اقترنت بإعادة تنظيم التعليم في عام ١٨٤١ ، أرسلت بعثة طبية في عام ١٨٤٥ إلى النمسا لدراسة الرمد ، وإلى فرنسا لدراسة طب الأسنان والطب البيطري والصيدلة وتكرير ملح البارود وتبييض المنسوجات وغير ذلك ، كما أرسل الباشا بعثة طبية أخرى إلى فرنسا من عضوين في عام ١٨٤٧ وفي العام نفسه طلب الباشا اختيار خمسة من طلبة الأزهر الشريف لإرسالهم إلى فرنسا لدرس علم الوكالة في الدعاوى ، ثم أرسل في أواخر ١٨٤٧ أيضاً عدداً من تلاميذ المكتب العالي لدراسة «أمور السياسة» ، وعدداً آخر من طلبة «المهندسخانة» لدراسة علم «الميكانيكا والوابورات» وكذلك أرسل في هذه الفترة بعثة تتألف من واحد وعشرين نجاراً إلى إنجلترا حيث كانت تبني الفرقاطة «الشرقية» فاصطحب محمد راغب الاستانبولي ناظر «الترسانة» (دار الصناعة) بالإسكندرية هذا العدد من النجارين ، ومكثوا بإنجلترا حتى تم تركيب آلات الفرقاطة وعادوا بها .

ويتراوح عدد أعضاء هذه البعثات جميعاً طبقاً للتقديرات المختلفة بين ٢٩٠ و ٣٥٠ ، وقد ذكر صاحب تقويم النيل أن كل عضو كان يتكاف قدره من المال يختلف باختلاف مدة

بعثته ، فمنهم من قضى ثلاث عشرة سنة في الخارج كمحمد علي البقلي وحسين الرشيدى ومحمد الشباسبى ، ومنهم من قضى تسع عشرة سنة كحسن الدمياطى ، وهناك من أقام إحدى وعشرين سنة كمحمد اسماعيل . وقد بلغ مجموع ما أنفقه الباشا على هذه البعثات حتى عام ١٢٥٩ هجرية (١٨٤٣) ١٧٤, ١٢٣ جنيتها ، أما بعثة ١٨٤٤ فقد تكلفت ٩٤, ٦١٥ جنيتها ، وبلغت نفقات البعثات إجمالاً من عام ١٢٤١ هجرية (١٨٢٦) إلى عام ١٢٦٤ هجرية (١٨٤٨) ٢٧٣, ٣٦٠ جنيتها . أما قبل عام ١٨٢٦ فتزيد النفقات على ثلاثين ألفاً من الجنيهات .

الترجمة والطبع والنشر :

لم يكتف محمد علي في سبيل نشر التعليم بإنشاء المدارس وإيفاد البعثات إلى أوروبا بل عنى كذلك بالترجمة أكبر عناية وقد ظهرت الحاجة الملحة إليها منذ البداية ، حتى تنقل علوم الغرب وفنونه إلى لغات يفهمها تلاميذ المدارس المصرية ، أى إلى العربية والتركية بنوع خاص لذلك شرع محمد علي في جمع الكتب من مختلف البلدان وأخذ يوزع منها ما يصلح للتدريس في مدارس علي المترجمين لترجمته ، حتى يكون بأيدي التلاميذ والأساتذة على السواء طائفة من الكتب التي لم يكن لهم غنى عنها ، كما صار ينتقى كتباً أخرى يريد أن تترجم له خاصة . وقد اتجه العاهل العظيم أولاً ما اتجه إلى تركيا ، واستطاع أن يجلب منها كثيراً من الكتب ، ولكنه وجد بعد قليل أن معظم هذه الكتب يعالج موضوعات قديمة لا تسير النهضة الأوروبية في تقدمها ، فرأى أن يجلب الكتب من البلدان الأوروبية الأخرى ومن أى مكان آخر . ويذكر « أنطوان بيتروني » أن الباشا كلف عضو البعثة الأولى عثمان نور الدين ، بأن يحضر من الكتب الفرنسية ما يبلغ ثمنه حوالى خمسين ألف روبل ، على أن تبحث هذه الكتب في أصول العلوم والفنون والاقتصاد السياسى ، وكان ذلك قبل عودة نور الدين في عام ١٨١٧ . وفي العام التالى أمر الباشا بشراء طائفة أخرى من الكتب الفرنسية ، وفي ٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ كتب الجنرال « بوييه » Boyer من القاهرة إلى الجنرال « بليارد » Belliard في باريس ، يقول أن الجناب العالى يريد جماعة من ضباط المدفعية وغيرهم ، « وأنه يحتم أن يحضر هؤلاء معهم جميع الكتب التي تتناول أصول الفنون العسكرية التي تخصصوا فيها » ، كما أن القنصل الفرنسى « دروفتى » Drovetti لم يلبث أن حمل إلى الباشا في يونية ١٨٢٦ طائفة من الكتب « المهداة إليه من قبل ناظر ترسانة بحرية طولون (وهي كتب خاصة) بعلوم البحرية وقوانينها » ، وظل الباشا في المدة التالية يأمر بشراء الكتب من

الاستانة وأزمير وفرنسا ، وبكلف بشرائها أصدقاء أمثال « توسيجيه » قنصل اليونان العام ، وكذلك رجال البعثات . وقد استمر محمد علي يعنى بحلب الكتب إلى مصر حتى بعد قيام أزمة الحكم الكبرى في عام ١٨٤٠ ، فقد أثبت صاحب تقويم النيل أمراً أصدره الباشا إلى أرتين بك في ٢٥ ذى الحجة ١٢٦١ (٢٥ ديسمبر ١٨٤٥) يطلب إليه فيه تكليف رئيس البعثة المصرية بفرنسا (اسطفان أفندى) بشراء « جملة كتب في علم الهندسة » كان المهندس محمد بهجت بك قد « أوضح بإفادته إلى الجاب العالي » أنها ظهرت بعد عودته من أوروبا ، وفي ٦ رجب ١٢٦٣ (٢٠ يونية ١٨٤٦) ، أصدر أمراً إلى أرتين بك بأن « يستحضر » من فرنسا ما يلزم من كتب ومعدات وآلات لدراسة الكيمياء والنبات وغيرها ما دامت هذه الكتب والمعدات والآلات غير موجودة بمخازن الحكومة .

ولم يكن الغرض من « استحضار » هذه الكتب الكثيرة حبسها بمكتبات المدارس . وقد كان لكل مدرسة « خصوصية » مكتبة كبيرة — وإنما كان « الغرض من استحضار الكتب » ، على ما قاله محمد علي نفسه في أمر منه إلى وكيل الجهادية بتاريخ ١٦ ربيع الثاني ١٢٥١ (١٠ أغسطس ١٨٣٥) ، هو ترجمتها « والانتفاع بها » ، وقد توخى الباشا في إختيار هذه الكتب ، أن تكون لمؤلفين معروفين من المدرسين الأجانب الذين يقومون بتعليم تلامذة المدارس المصرية ، أو من وضع كبار المؤلفين الأوربيين الذين ذاعت شهرتهم في بلادهم فيما يعالجون من موضوعات الطب والتاريخ والجغرافية والهندسة والسياسة والمنطق وغيرها .

وقد وجه الباشا عنايته إلى الترجمة لتغذية مدارسه بالكتب التي لا غنى عنها في الدراسة لأنه لم تكن ثم مندوحة عن معرفة ما في بطون هذه الكتب العصرية من أصول العلوم والفنون الأوربية ! التي أراد الباشا أن يؤدي تدريسها بمدارسه إلى نقل الثقافة الغربية إلى بلاده . هذا إلى أن المدرسين في المدارس المصرية كانوا في أول الأمر من الأجانب ولا سيما الإيطاليين ، وقد ظل الحال كذلك حتى بعد عودة رجال البعثات الذين عادوا من الخارج ليمثلوا مناصب التدريس إلى جانب مناصب الحكم والإدارة والإشراف على مصانع الباشا ومصالحه المختلفة . ولما كان هؤلاء الأجانب لا يعرفون اللغتين العربية والتركية التي يعرفهما الطلاب فلم يكن ثم مناص من استخدام طائفة من المترجمين يعاونونهم في نقل ما يلقونه على الطلاب إلى اللغة التي يعرفونها ، بيد أنه سرعان ما انضح لأولى الأمر أن هؤلاء الناقلين أو المعيدن كانوا لا يستطيعون تأدية معنى المصطلحات العلمية أداء صحيحاً دقيقاً ؛ كما أنه لم

يكن في مقدورهم أن يوضحوا ما يستغل على الطلبة فهمه من مسائل العلوم التي يقومون بترجمتها ، فكان لابد من تلافى هذا النقص في أسرع وقت ، ولم تكن هناك وسيلة ناجحة سوى ترجمة الكتب التي لا غنى عن وجودها بأيدي التلاميذ وإعداد القواميس والمعاجم للاستعانة بها عند القيام بهذا العمل ، وقد أشرف الأساتذة المدرسون على عمل الهيئات التي تقوم بالترجمة في أغلب مدارسهم .

وقد عالج محمد علي مسألة نقل الكتب إلى اللغتين العربية والتركية بوسائل عدة ، فبدأ بالاعتماد على السوريين القيمين في البلاد حتى يعود أعضاء البعثات من الخارج ، أو تستطيع مدارسهم أن تخرج العدد الكافي من المتعلمين الذين يصح الاعتماد عليهم في النقل من اللغات الأجنبية . وكان كل من أعضاء البعث وخريجى هذه المدارس يقوم بالترجمة إلى جانب ما يعهد به إليه من أعمال أخرى ، سواء كان ممن ولوا شئون الحكم ، أو اضطلموا بمهمة التدريس ، أم زاولوا مهنة من المهن الأخرى كالطب والهندسة ، كما كان في كل مدرسة « خصوصية » جماعة من مدرسيها ينقلون الكتب إلى اللغة العربية أو التركية . غير أن هذه الوسائل جميعا لم تستطع سد الحاجة الملحة إلى الكتب المترجمة ، لأن الأجانب الذين عهد إليهم الباشا في مبدأ الأمر بترجمة الكتب لم يكن عددهم كافيا ، فضلا عن أن خبرتهم كانت محدودة ، ولهذا لم يكن إنتاجهم من الطراز الأول ، أضف إلى هذا أن أعضاء البعث لم يكونوا متفرغين للترجمة ، فكان نقل الكتب يستغرق منهم وقتا طويلا ، لذلك رأت عند إنشاء مدرسة الإدارة الملكية في سبتمبر ١٨٣٤ ، ومدرسة التاريخ والجغرافيا في السنة نفسها ، أن يكون من عمل مدرسي المدرستين التوفر على ترجمة الكتب ، حتى إذا كان عام ١٢٥١ هجرية (١٨٣٥) تقرر إلغاء مدرسة الإدارة الملكية ، ونقل تلاميذها إلى مدرسة جديدة خاصة بالترجمة صارت تعرف باسم مدرسة الألسن ، وقد اكتمل نموها بعد أربع سنوات ، وخرجت أول جماعة من تلاميذها في عام ١٩٣٩ ، وتوفر البارزون من خريجها على ترجمة كتب التاريخ والأدب بإرشاد أساتذتهم ، تحت إشراف مديرها رفاعة رافع الطهطاوى . وكان نجاح هذه المدرسة ملحوظ الأثر حتى أن اللجنة التي شكلت لتنظيم التعليم في عام ١٨٤١ ، لم تلبث أن قررت إنشاء « قلم للترجمة » ، وقد وافق الباشا على ذلك في يناير من العام التالي ، وألحق القلم بمدرسة الألسن . وتوضح أهمية هذا القلم من مراجعة قرار اللجنة التي أشارت بإنشائه ، فقد رأت أنه « لما كانت الكتب الجارية ترجمتها معدودة آثارا خيرية من مآثر سمو مولانا الخديو الأعظم ، الذي تخلص اسمه الكريم إلى أبد الآبدين ،

فلا شك في أن الواجب يقضى بأن تكون التراجم مضبوطة مستوفية حقها من الصحة سليمة من الخطأ ، فلهذا ولكون ترجمة العلوم والفنون ليست مقصورة على معرفة اللغة فحسب ، بل متوقفة أيضا على الإلمام بالعلم أو الفن المترجم كتابه ، فقد أنشأت اللجنة غرفة الترجمة الخاصة بالترجمين » ، وقسمت هذه الغرفة أربعة أقلام : أولها لترجمة كتب الرياضة ، وثانيها لترجمة كتب العلوم الطبية والطبيعية ، وثالثها لترجمة كتب المواد الأدبية كالتاريخ والجغرافية والمنطق والفلسفة والقوانين والقصاص والأدب ، ورابعها لترجمة الكتب التركية ، وألحق بكل هذه الأقسام عدد من الناسخين ، حتى ذاتم إعداد الكتب المترجمة ، أرسلت إلى ديوان المدارس ، ليشير بطبع النافع منها بعد الاطلاع عليها . وقد بقيت مدرسة الألسن ، وبقي قلم الترجمة ، إلى آخر أيام محمد علي ، فلم يتم إلغاؤها إلا في نوفمبر ١٨٤٩ . على أن الباشا لم يقنع بجهود خريجي مدرسة الألسن وقلم الترجمة وأعضاء البعثات والترجمين الأجانب في نقل الكتب إلى اللغتين العربية والتركية من الإيطالية والفرنسية ، بل طالب إلى جماعة من رجال حكومته وموظفي ديوانه ، ترجمة كتب أخرى من اللغات الأجنبية أو اللغة العربية إلى التركية لينتفع بها في دراسته الخاصة .

وهكذا برز في عصر محمد علي مترجمون : من السوريين ، وأعضاء البعثات وخريجي مدرسة الألسن ، ومن الموظفين . وقد اشتهر من الجماعة الأولى الأب « أنطون رفايل زاخور راهبه » اشتغل بالترجمة في عهد الحملة الفرنسية ، وكان العضو الشرقي الوحيد في المجمع العلمي الذي أنشأه بونابرت في القاهرة ، ثم لم يلبث أن رحل إلى فرنسا بعد مغادرة الحملة ، فعيّنه القنصل الأول أستاذا مساعدا بمدرسة اللغات الشرقية بباريس (١٨٠٣) ، ولم يعد إلى مصر إلا في عام ١٨١٦ بعد سقوط الإمبراطورية ، وتوفي بالقاهرة في أكتوبر ١٨٣١ . وقد نقل الأب أنطون عن الفرنسية إلى العربية كتابا في صباغة الحرير من تأليف « ماكير » Macquer ، وبظن أنه نقل إلى العربية كذلك « قواعد الأصول الطبية المحررة عن التجارب لمعرفة كيفية علاج الأمراض الخاصة ببدن الإنسان » تأليف فرنسكو Vacca الأستاذ بجامعة بيزا (بإيطاليا) ، وعهد محمد علي إلى الأب رفايل بتعريب كتاب « الأمير » المؤلف الإيطالي مكيافلي ، ومما هو جدير بالذكر أن هذا الكتاب لم ينل إعجاب محمد علي ، فقد كان يفضل عليه مقدمة ابن خلدون ، التي ترجمها إلى التركية محمد افندي صاحب الشهير ببيري زاده بناء على أوامر الباشا ، وإلى الأب رفايل يرجع الفضل في وضع قاموس عربي إيطالي كان من أول المؤلفات التي طبعت في بلاق .

ومن المترجمين السوريين أيضا يوحنا عنجورى ، وكان على ضعفه فى الفرنسية يجيد الإيطالية ، ولذلك كانت تترجم له الكتب أولا من الفرنسية إلى الإيطالية ، حتى يقوم بنقلها إلى العربية . وقد ترجم عدة كتب فى الطب منها كتاب « القول الصريح فى علم التشريح » من تأليف « بابل » Bayle وهو فى جزأين وبه إضافات لكلوت بك ، و « منتهى الأغراض فى علم شفاء الأمراض » تأليف بروسويه وسانسون و « بشولوجية : أى رسالة فى الطب البشرى » للمؤلف نفسه ، وترجم كذلك رسالة فى علم الجراحة البشرية و « مبلغ البراح فى علم الجراح » تأليف كلوت بك ، و « الأزهار البديعة فى علم الطبيعة » تأليف الدكتور « پرون » Perron ، و « الجواهر السنية فى الأعمال الكيميائية » للمؤلف نفسه . كما ترجم كتابا فى « علم النبات » ، ومن بين المترجمين السوريين أيضا يوسف فرعون ، وقد ألحق بمدرسة الطب البيطرى للترجمة ، فقام بتعريب طائفة من الكتب وضعها بعض أساتذة المدرسة ، منها « رسالة فى علم البيطارية » و « التوضيح لألفاظ التشريح » تأليف المسيو « جيرار » Girard ، و « زهرة الأنام فى التشريح العام » للدكتور « لافارج » Lafargue و « روضة الأزكىاء فى علم الفسيولوجيا » للمؤلف نفسه و « غاية المرام فى الأدوية والأسقام » تأليف « جرجوار » و « لابتو » و « منتهى البراح فى علم الجراح » تأليف « پرنس » Prince ، فضلا عن ذلك فقد ترجم إلى التركية « قانون نامة بيطارى » .

وهناك « جورج فيدال » Vidal الحلبي ، وقد ترجم عن الفرنسية « المنحة فى سياسة حفظ الصحة » تأليف الخواجا برنار Bernard و « قانون الصحة » للمؤلف نفسه ، أما « أو غسطين سكا كينى » الدمشقي الأصل فقد ترجم لكلوت بك « كتاب المجالة الطبية فيما لا بد منه لحكام الجهادية » وقد طبع هذا الكتاب فى مطبعة مدرسة الطب بأبى زعبل وأخيرا هناك يعقوب الذى عرب كتاب « دستور الأعمال الأقرباذنية لحكام الديار المصرية » و « كتاب الأقرباذين » .

أما أعضاء البعثات فقد اعتمد عليهم محمد على فى تعريب كتب العلوم التى يدرسونها حتى وهم مايزالون فى دور التحصيل ، وكانوا بعد عودتهم لايحقون بالوظائف الحكومية عادة إلا إذا ترجم كل منهم كتابا فى الموضوع الذى درسه ، بل لقد كانوا يكلفون بترجمة الكتب حتى بعد التوظيف ، وكان كل فريق منهم ينقل إلى العربية أو التركية كتبها فيما درسه من علوم وفنون ، ولكن انباشا كان يعهد إلى أعضاء البعثات فى بعض الأحيان ، بترجمة طائفة من الكتب فى غير ماتخصصوا فى دراسته ، ليمكن ترجمة أكبر عدد من

الكتب في أسرع وقت مستطاع ، وعلى ذلك انقسم خريجو المدارس والبعثات الذين عهد إليهم بالترجمة إلى جماعات توفرت كل منها على نقل طائفة من الكتب ، وكان لكتب الطب والرياضة والفنون العسكرية أكبر قسط من العناية والاهتمام .

وكان من أعضاء البعث الذين اشتغلوا بالترجمة الأفندية على هيبية وإبراهيم النبراوى وأحمد حسن الرشيدى وحسن غانم الرشيدى وعيسوى النجراوى ومحمد الشباسبى ومحمد الشافعى ومحمد عبد الفتاح ، فقد عينوا مدرسين بمدرسة الطب وترجموا عدداً كبيراً من الكتب . فالأول ، وهو على هيبية أفندى ، قام بترجمة « فيزيولوجيا » و « إسعاف المرضى فى علم منافع الأعضاء » تأليف الخواجا « سوسون » معلم الفسيولوجيا ، و « طالع السعادة والإقبال فى علم الولادة وأمراض النساء والأطفال » . والدكتور إبراهيم النبراوى وهو مترجم مؤلفات كلوت بك « نبذة فى الفلسفة الطبية ، ونبذة فى التشريح العام ، ونبذة فى التشريح المرضى » ، وهى فى مجلد واحد ، ثم كتاب « الأربطة الجراحية » . أما الدكتور أحمد حسن الرشيدى فقد نقل عن الفرنسية إلى العربية عدة كتب منها « نبذة فى تطعيم الجدري » لكوت بك ، و « ضياء النيرين فى مداواة العينين » تأليف الطبيب الانجيزى « لورانس » و « بهجة الرؤساء فى أمراض النساء » ، و « نزهة الإقبال فى مداواة الأطفال » ، و « الروضة البهية فى مداواة الأمراض الجلدية » ، وترجم كذلك كتاب « الدراسة الأولية فى الجغرافية الطبيعية » تأليف مسيو « فيلكس لامروس » ، وقد راجع هذا الكتاب وصححه رفاعه الطهطاوى . أما السيد حسن غانم الرشيدى فقد ترجم « الدر اللامع فى النبات وما فيه من الخواص والمنافع » تأليف الدكتور « فيجىرى » بك Figari ، و « الدر الثمين فى الأقرباذين » . وترجم الدكتور عيسوى النجراوى عن الفرنسية « التشريح العام » تأليف « سكلار » الطبيب الفرنسى . وكذلك نقل الدكتور محمد الشباسبى عن الفرنسية كتاب « التنوير فى قواعد التحضير » و « التنقيح الوحيد فى التشريح الخاص الجديد » تأليف مسيو « كروليميه » وهو كتاب فى ثلاثة أجزاء ثم طبعه فى عام ١٨٥٠ . ومن الكتب التى نقلها عن الفرنسية الدكتور محمد الشافعى « الدر الغوال فى معالجة أمراض الأطفال » تأليف كلوت بك ، و « كنوز الصحة ويواقيت المنحة » المؤلف نفسه . أما الدكتور محمد عبد الفتاح فقد ترجم عدة كتب منها « تحفة القلم فى أمراض القدم » ، وقد راجمه وصححه رفاعه الطهطاوى ، و « نزهة المحافل فى معرفة المفاصل » تأليف « ريجو » Rigo ، و « الطب العملى » تأليف العلم « واتيل » ، و « البهجة السفينة

في أعمار الحيوانات الأهلية » تأليف « جيرار » Girard . وهناك عدما تقدم طائفة أخرى من الكتب ترجمها آخرون منها كتاب « روضة النجاح الكبرى في العمليات الجراحية الصغرى » ترجمة محمد علي البقلي ، و « مجمع الفرر في سياسة البقر » ألفه يوسف روبنييه وترجمه عطيه أفندي . وإذا كان فريق من أعضاء البعثات قد توفروا على ترجمة الكتب الطبية فقد عني فريق آخر بترجمة كتب الرياضة والعلوم ، ومن بين أعضاء هذا الفريق إبراهيم رمضان وأحمد دقوله وأحمد طائل وأحمد فايد ، ولكن أنبغهم جميعا هو محمد بيومي أفندي الذي عاد من فرنسا في ابريل ١٨٣٥ بعد أن قضى بها تسع سنوات . وقد عين مدرسا « بالمهندسخانة » ، ثم نقل إلى القلم الخاص بترجمة الكتب الرياضية عند إنشاء قلم الترجمة الملحق بمدرسة الألسن ، وكان يعاونه جماعة من تلاميذ الفرقة الأولى من بينهم السيد أفندي عمارة بن عبد المال . وقد قام بيومي أفندي بترجمة « الهندسة الوصفية » تأليف « دوشين » Duchesne ، و « كتاب الجبر والمقابلة » تأليف « ماير » Mayer ، و « ثمرة الاكتساب في علم الحساب » ، و « جامع الثمرات في حساب المثلثات » ، كما ترجم بالاشتراك مع أحمد طائل كتاب « ميكانيقة أى علم جر الأثقال » تأليف « تر كم » Terquem . أما إبراهيم رمضان فقد نقل من الفرنسية « القانون الرياضى في فن تخطيط الأراضي » ، وراجع الترجمة عبد الله أبو السمود أفندي ومحمد بيومي أفندي ، وترجم إبراهيم رمضان كذلك « اللآلى الالهية في الهندسة الوصفية » ، وراجع الترجمة معه حسن أفندي الجبيل . ثم اشترك إبراهيم رمضان مع منصور عزمى في ترجمة « الروضة الزهرية في الهندسة الوصفية » ، ويتألف الكتاب من ثلاثة أجزاء في مجلد واحد . أما أحمد دقوله أفندي فقد ترجم كتاب « مثلثات مستوية وكروية » ، وكتاب « دوبويسون » D'Aubuisson « إيدروليك أى علم حركة وموازنة المياه » ، وكتاب « رضاب الغايات في حساب المثلثات » ، وترجم أحمد فايد أفندي « الأقوال الرضية في علم بنية الكرة الأرضية » تأليف « بوبيه » Boubée وقد ألحق بهذا الكتاب معجم صغير يشتمل على « بيان ألفاظ هذا الفن الاصطلاحية » ، كما ترجم كتاب « مختصر علم الميكانيكا » وقد طبع بمطبعة « المهندسخانة » ، وكتاب « علم تحريك السوائل » لمؤلفه بيلانجيه .

أما مدرسة الألسن ، فقد توفر جماعة من تلاميذها وخريجها على ترجمة عدد من الكتب في موضوعات متنوعة فترجم خليفة أفندي محمود « كنز البراعة في مبادئ فن الزراعة » ، و « تنوير المشرق بعلم المنطق » تأليف ديمارسيه Dumarsais ، وصحح هذا

الكتاب رفاعة رافع الطهطاوى ، كما ترجم كتاب « إتحاف الملوك الألبا بمقدم الجمعيات في أوربا » ألفه المؤرخ الإنجليزي روبرتسن Robertson وذيله المترجم يحدول « لشرح الكلمات الغريبة » ، وكتاب « إتحاف ملوك الزمان بتاريخ إمبراطورية شارلكان » المؤلف نفسه . وقد راجعه رفاعة ، وخليفة محمود كذلك قاموس للغات الثلاث العربية والتركية والفارسية ، ذكرت الوقائع المصرية في ٩ شعبان ١٢٦٤ (١١ يولية ١٨٤٨) ، أن الباشا أمر « بطبع مايلزم منه على نفقة الميرى » . وقد ترجم عبد الله أفندى حسين ، وهو لا يزال تلميذا بمدرسة الألسن ، « تاريخ الفلاسفة اليونانيين » وصححه رفاعة ، كما ترجم إبراهيم مصطفى البياع كتاب « سياحة في الهند » ، وترجم محمد مصطفى البياع من خريجي مدرسة الألسن « مطلع شمس السير في وقائع كرلوس الثانى عشر » . واشترك كل من مصطفى سيد أحمد الزرابى ومحمد عبد الرازق وعبد الله أبو السعود في ترجمة كتاب « بداية القدماء وهداية الحكماء » وصححه رفاعة ، كما انفرد مصطفى سيد أحمد الزرابى « بترجمة قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من الفرون » ، وقابل الكتاب على الأصل رفاعة الطهطاوى . وانفرد عبد الله أبو السعود بترجمة « نظم اللآلى في السلوك فيمن حكم فرنسا من الملوك » وصححه رفاعة . أما السيد صالح مجدى فقد قام بترجمة « جداول المهندسين » ، كما اشترك مع عيسوى زهران ومحمد الحلوانى في ترجمة « كشف رموز السر المصون في تطبيق الهندسة على الفنون » في ثلاثة أجزاء . وترجم أحمد عبيد الطنطاوى « الروض الأزهر في تاريخ بطرس الأكبر » تأليف « فولتير » Voltaire وقد راجعه رفاعة . وترجم محمد الشيمى « إفاضة الأذهان في رياضة الصبيان » ، وترجم السيد أفندى عماره بن عبدالعال « تهذيب العبارات في فن أخذ المساحات » تأليف « لوكه » وصحح هذا الكتاب من الناحية الفنية بيوى أفندى . وترجم حسن أفندى قاسم « تاريخ ملوك فرنسا » تأليف المؤرخ الفرنسى « مونتقورس » ، وقد أهدى المؤلف هذا الكتاب إلى شريف باشا مدير عموم المالية ، فطبعه شريف على نفقته ، بعد أن ألحق به حسن أفندى قاسم صفحات « لذكر معجم البلدان والأماكن الجغرافية في هذا الكتاب التى تحتاج إلى الذكر » .

ومن الموظفين الذين اشتغلوا بالترجمة « جاكوفاكى أرجيروبولو » بالديوان الخديوى ، وقد ترجم إلى التركية « قترينة تاريخى » تأليف كاسترا Castera ، و « أصول الهندسة » تأليف « لوجاندر » Legendre ، وكذلك نقل إلى التركية كل من حسن أفندى وعبد الله أفندى عزيز الكاتبان بديوان محمد على « تاريخ نابليون بونابرت » تأليف « دوق دى روفيجو » Rovigo

وقد طبع بمطبعة سراي رأس التين . ونقل الكاتبان كذلك إلى التركية « تاريخ دولة إيطاليا » تأليف « بوتا » Botta ، ثم انفراد عبد الله أفندي عزيز بترجمة « التلخيصات المتعلقة بتدبير أمور سلطنة الدول العثمانية » للأمير قوجة مصطفى بك الكورجه لي ، وقد نقله من التركية إلى العربية بأمر من محمد علي ، ولا يزال هذا الكتاب مخطوطا . ومن الكتب التي أمر الباشا بترجمتها ، كتاب « مظهر القديس بخروج الفرنسيين » ، ألفه الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ، ونقله إلى التركية السيد أحمد عاصم ، ولا يزال مخطوطا . « وسير الحلبي » وهو ترجمة السيرة الحلبيه ، نقله من العربية إلى التركية سعيد أحمد يلم ، و « سفارت نامه رقاعة بك » ، وقد ترجمه رسم أفندي بسيم ، و « قصيدة البردة » ، نقلها من العربية إلى التركية أحمد مصطفى ، و « كلستان سمدي » ، نقلها من الفارسية إلى العربية جبرائيل يوسف غلغ الكاتب بديوان الخديوي . وكذلك أمر محمد علي بأن يترجم إلى التركية كتاب « تاريخ نابليون بونابرت » ، وهو عبارة عن مذكراته التي كتبها حينما كان منفيا في سانت هيلانة ، وما يزال اسم المترجم غير معروف .

ومن الكتب التي نقلت إلى التركية كذلك « وصايا فردريك الأكبر إلى قواده » ، نقله عن الفرنسية شاني زاده محمد عطا الله ، تحت عنوان « وصايا نامه سفريه » ، وكتاب « الدرر الغوال في معالجة أمراض الأطفال » ، ترجمه من العربية مصطفى يحيى الجركسي ، و « إفاضة الأذهان في رياضة الصبيان » ، نقله من العربية على أفندي جيزه لي ، و « كنوز الصحة وواقيت المنحة » . ونقل محمد عصمت أفندي من العربية أيضا « أصول الهندسة » و « مبادئ الهندسة » .

وكان من كبار رجال الدولة الذين اشتغلوا بالترجمة إبراهيم أدهم بك مدير المدارس ، فقد نقل من الفرنسية إلى التركية « رسالة في علم جر الأثقال » ، و « رسالة في الهندسة » ، و « مقالات في الهندسة » . وبأمر منه نقل سعد نعام إلى العربية كتاب « سياحة في أمريكا » تأليف هنري مركام .

ولعل أكبر طائفة من الكتب التي نقلها الموظفون إلى اللغتين التركية والعربية كانت كتب الفنون والقوانين . فقد ترجم عثمان نور الدين إلى التركية « سياسة نامه جهادية بحرية » ، و « قانون نامه عساكر سواريان جهادية » ، و « قانون نامه سفان بحرية جهادية » ، و ترجم كياني بك « تحفة الضابطين » ، و « قانون نامه ثالث سوارى » ، وكتاب « في تعليم الحربة والزراقة » . و ترجم أسطفان أفندي « كوماندارية الفرسان » ، وأحمد أفندي خليل « قانوننامه

عساكر بيادكان جهادية» ، و«قانوننامة عساكر طوبجيان جهادية بحرية» ، و«قانوننامة بحرية جهادية» ، و«تعليم نامة عساكر بيادكان» بالاشتراك مع عثمان نور الدين . وكذلك ترجم شانى زاده عطا الله من الفرنسية إلى التركية «قوانين العساكر الجهادية» وترجم حسين رفيق من الفرنسية إلى التركية أيضا «تلخيص الأشكال» وترجم سليم أفندى من الفرنسية إلى العربية «كتاب عمل البارود» ، وترجم البكباشى أحمد عبيد أفندى من الفرنسية إلى العربية كذلك «تعليمات البيادة ومناوراتها» ، هذا إلى الكتب الكثيرة في تعليم المشاة والفرسان والمدفعية التي ترجمت إلى التركية أو العربية ولا يعرف مترجموها ، وجميع ما ترجم من الكتب في الفنون العسكرية يبلغ حوالى أحد عشر ومائة كتاب ، طبع منها ستة في مطبعة الجهادية ، أما سائر الكتب فطُبعت في بلاق .

وكان من كبار المترجمين في هذا العصر رفاعة رافع الطهطاوى فقد ترجم عدة كتب كما راجع طائفة أخرى نقلها الطلبة والخريجون في مدرسة الألسن وقلم الترجمة ، كما قام بتصحيح بعض الكتب بعد ترجمتها . ورفاعة رافع من بلدة طهطا ، وفد على القاهرة في عام ١٨١٧ وهو في سن السادسة عشرة ، والتحق بالأزهر ، وتلمذ على الشيخ حسن المطار وأفاد منه علماً ، وعند ما أكمل تحصيله قام بالتدريس في الأزهر الشريف ، ثم عين بتوصية من أستاذه واعظاً وإماماً في آليات الجيش ، ولم يلبث المطار أن رشحه بعد ذلك لإماماً للبعثة التي أوفدت إلى فرنسا في عام ١٨٢٦ ، فانهز رفاعة فرصة وجوده في باريس وتعلم الفرنسية ، وعكف على قراءة كتب العلوم وترجمتها ، فقرأ نخبة صالحة من كتب الرحلات والتاريخ والجغرافية والرياضيات والهندسة والمنطق والفلسفة والاجتماع والقانون والأدب والفنون الحربية والمعادن ، واتصل بكبار المستشرقين أمثال « سلفستردى سامى » Silvestre de Sacy وعند ما عقد الامتحان النهائي بعد خمس سنوات ، كان رفاعة قد نقل من الفرنسية إلى العربية اثنتى عشرة رسالة في مختلف الفنون ، عدا كتابه «تلخيص الإبريز في تلخيص باريز» ، وكان يحوى موضوعات كثيرة مترجمة عن الفرنسية . وفي فبراير ١٨٣١ غادر باريس إلى مصر فعيّنه محمد على مترجماً بمدرسة الطب ، وكان معظم عمله في السنتين اللتين قضاها في تلك المدرسة مراجعة الكتب التي ترجمها غيره أمثال يوسف فرعون ، ثم نقل رفاعة بعد ذلك مترجماً بمدرسة المدفعية بطره في عام ١٨٣٣ ، وبعد ذلك اختص بالإشراف على مدرسة الجغرافية والتاريخ . وعند ما أنشئت مدرسة الألسن في أواسط عام ١٨٣٥ بناء على اقتراحه ، عينه الباشا مديراً لها . وفي عام ١٨٤١ أنشئ قلم الترجمة فعمل به

رفاعة ، وزاد عمله عند ما عهد إليه في أثناء ذلك بتنظيم الوقائع المصرية . أما قلم الترجمة فقد أعيد تنظيمه في أكتوبر ١٨٤٨ وأصبح يتألف من قلمين ، أحدهما للترجمة العربية تحت إشراف رفاعة والآخر للتركية تحت إشراف كياني بك الذي عين ناظراً لقلمى الترجمة . أما مدرسة الألسن فقد ألغيت كما تقدم في نوفمبر ١٨٤٩ . وفي أواخر العام التالي ، أى في عهد عباس الأول ، كان رفاعة في طريقه إلى السودان ناظراً للمدرسة التي قرر عباس إنشائها في الخرطوم وقتذاك .

ومن الكتب التي ترجمها رفاعة كتاب « المعادن النافذة » تأليف « فيرار » Ferard ، نقله من الفرنسية إلى العربية عملاً بمشورة المسيو جومار Jomard « ناظر الأفندية بباريس » « ومبادئ الهندسة » ، وقد وضع رفاعة في أوله ممجها « ببيان بعض كلمات هندسية وتفسير ألفاظ اصطلاحية » ، و « قلائد المفاخر في غريب فوائد الأوائل والأواخر » تأليف دينج Depping وقد وضع رفاعة في أوله كذلك « قاموساً صغيراً يشرح ما ورد فيه من ألفاظ غريبة » ، و « التعريفات الشافية لمريد الجغرافية » ، وقد ذيله بمجدول « الألفاظ الاصطلاحية المستعملة في الجغرافية بأنواعها مرتباً على حروف المعجم » ، و « الجغرافية العمومية » تأليف ملطبرون Malte-Brun . وكذلك قام رفاعة بمراجعة وتصحيح « الكنز المختار في كشف الأراضي والبحار » ، وهو كتاب جغرافي سبق طبعه في مالطة ، وقد صحح رفاعة عبارته كما أشرف على ترجمة كتاب « برهان البيان وبيان البرهان في استكمال واختلال دولة الرومان » تأليف مونتسكيو Montesquieu ، وكان يقوم بترجمته على أفندى الجبيلي ، ولم يتم إنجازها إلا بعد وفاة رفاعة ، وقد طبع هذا الكتاب في ذي القعدة ١٢٩٣ (نوفمبر - ديسمبر ١٨٧٦) .

ومن الكتب التي قام رفاعة بتصحيحها ومراجعتها كذلك « كنز البراعة في مبادئ فن الزراعة » ، و « تاريخ الفلاسفة اليونانيين » ، و « تحفة القلم في أمراض القدم » و « الدراسة الأولية في الجغرافية الطبيعية » ، و « بداية القدماء وهداية الحكماء » و « تنوير المشرق بعلم المنطق » ، و « نظم الآلى في السلوك فيمن حكم فرنسا من الملوك » و « إتحاف الملوك الألبا بتقدم الجمعيات في أوروبا » ، و « إتحاف ملوك الزمان بتاريخ الإمبراطور شارلسكان » ، و « قرة النفوس والعيون بسير ما توسط من القرون » ، و « الروض الأزهر في تاريخ بطرس الأكبر » وقد اشترك رفاعة مع الشيخ محمد إسماعيل الفرغلي في تصحيح كتاب

« سياحة في الهند » ، ومع الشيخ محمد قطة العدوي في تصحيح كتاب تاريخ ملوك فرنسا ، كما راجع كتاب « سياحة في أمريكا » .

وكان تصحيح الكتب المترجمة من الناحية اللغوية أمراً ضرورياً ؛ لأنه كان لابد من تهذيب لغة هذه الكتب التي ينقلها المترجمون إلى العربية ليفيد التلاميذ من قراءتها ، فقد تقدم كيف أن أوائل المترجمين كانوا من السوريين أمثال حنا (أو يوحنا) عنجورى ويوسف فرعون وجورج فيدال ، وكانت لغتهم سقيمة بحيث لا يمكن أن يصل ما ترجموه إلى أذهان التلاميذ دون مراجعة الترجمة وتصحيحها . زد على ذلك أن كتابات خريجي مدرسة الألسن وبعض أعضاء البعث كانت في حاجة إلى المراجعة والتصحيح ، حرصاً على سلامة العبارة ، وعدم منافاة ما يكتبون للذوق الإنشائي في ذلك العصر ، وصادف المترجمون صعوبات كثيرة ، وخاصة في نقل الكتب الطبية إلى اللغة العربية ، لما كانت تتطلبه ترجمة المصطلحات العلمية من دقة تستند إلى معرفة صحيحة واطلاع واسع ، وقد عالج أولو الأمر ذلك كله بوسائل شتى ، فاختراروا نخبة من رجال الأزهر الشريف لمراجعة الكتب وتصحيحها ، ورأى الدكتور كلوت بك ضرورة الاستعانة بهم لما لهم بكتب الطب العربية القديمة من معرفة لها قيمتها عند إعادة النظر في أسماء المصطلحات الطبية في أثناء الترجمة وبعدها ، حتى « أصبح للطب في خمس سنين قاموس "Vocabulaire" تزيد كلماته على ستة آلاف كلمة » . وقد أنشأ كلوت بك امتلاميذه مدرسة يتعلمون فيها اللغة الفرنسية حتى لا تشق عليهم الترجمة ، كما اختار من أعضاء البعث المدرسين بمدرسة الطب مراجعين ومصححين لما يترجمه زملاؤهم . وقد استعانت المدارس الخصوصية الأخرى بشيوخ الأزهر في مراجعة أسلوب الكتب وتصحيح أخطائها اللغوية ، ولهذا كان عمل المصححين يضارع في أهميته عمل المترجمين أنفسهم . وقد اقتص بتصحيح الكتب المترجمة في مدرسة الطب البيطرى الشيخ مصطفى حسن كساب والشيخ عبد المنعم ، وفي مدرسة الزراعة الشيخ نصر أبو الوفا الهورينى ، وفي مدرسة الهندسة الشيخ عبد الغفار الدسوقي ، وفي مدرسة الألسن المشايخ محمد قطة العدوي وأحمد عبد الرحيم الطهطاوى ومحمد الفرغلى ورفاعة رافع الطهطاوى ، أما في مدرسة الطب فقد قام بتصحيح الكتب المترجمة جماعة منهم الشيخ محمد عمران الهراوى الذى ظل بهذه المدرسة حوالى عشر سنوات يعمل مصححاً أول وىماونه من وقت لآخر المشايخ محمد محرم وأحمد حسنى الرشيدى وحسين غانم الرشيدى ، وقد سافر الأخيران ضمن البعثة الطبية إلى فرنسا في عام ١٨٣٢ ، خلفهما الشيخ سالم عوض القينانى والشيخ

محمد بن عمر التونسي ، ويقترن اسم التونسي عادة باسم صديقه وتلميذه المشرق الفرنسي الدكتور « برون » Perron مدرس الطبيعة والكيمياء بمدرسة الطب ، وكان يعرف اللغة العربية وعاونه التونسي في تعريب محاضراته .

ومن الكتب التي صححها الشيخ إبراهيم الدسوقي ، وقد سبق ذكرها في هذا البحث « مبادئ الهندسة » و « كتاب الجبر والمقابلة » ، و « الأقوال المرضية في علم بنية الكرة الأرضية » و « القانون الرياضي في فن تخطيط الأراضي » ، و « الآلى الهية في الهندسة الوصفية » و « ثمرة الاكتساب في علم الحساب » و « علم تحريك السوائل » ، و « الروضة الزهرية في الهندسة الوصفية » . أما الشيخ مصطفى كساب فقد صحح الكتب التي ترجمها يوسف فرعون ، وهي « التوضيح لألفاظ التشريح » ، و « رسالة في علم البيطارية » ، و « التحفة الفاخرة في هيئة الأعضاء الظاهرة » و « تحفة الرياض في كليات الأمراض » و « زهرة الرياض في علم الأمراض » ، و « غاية المرام في الأدوية والأسقام » و « المادة الطبية البيطارية » و « زهرة الأنام في التشريح العام » ، و « روضة الأذكياء في علم الفسيولوجيا » ، و « الأمراض الظاهرة في الطب البيطري » ، و « رسالة في الطب البيطري » ، كما قام بتصحيح الكتب التي ترجمها محمد عبد الفتاح ، وهي « زهرة المحافل في معرفة القاصل » ، و « الطب العملي » ، و « الهجة السنية في أعمار الحيوانات الأهلية » ، كما صحح كتاب مجمع الفرر في سياسة البقر « الذي ترجمه عطية أفندي . وقد صحح الشيخ محمد عمران الهراوى كتب « قانون الصحة » ، و « المنحة في سياسة حفظ الصحة » ، و « مبلغ البراح في علم الجراح » ، و « دستور الأعمال الأقرباذنية لحكام الديار المصرية » ، و « إسعاف المرضى في علم منافع الأعضاء » ، وقد أملاه مترجمه على أفندي هبة على الشيخ محمد محرم ، و « نبذة في الفلسفة الطبيعية ونبذة في التشريح العام ونبذة في التشريح المرضى » ، و « الأزهار البديعة في علم الطبيعة » ، و « الأربطة الجراحية » و « الجواهر السنية في الأعمال السكياوية » ، وقد أتم تصحيح الكتاب الأخير بعد وفاة الهراوى الشيخ التونسي يساعده في ذلك تلميذه الدكتور برون . أما الشيخ التونسي فقد ساعده في ترجمة « الدر اللامع في النبات وما فيه من الخواص والمنافع » الذي ترجمه السيد غانم الرشيدى ، ثم قام بمراجعته وتصحيحه ، كما اشترك مع الشيخ سالم عوض القينائى في تصحيح « روضة النجاح الكبرى في العمليات الجراحية الصغرى » ، و « التنقيح الوحيد في التشريح الخاص الجديد » ، واشترك مع الدكتور برون في مراجعة « كنوز الصحة وبواقيت المنحة » ، وانفرد بتصحيح

« الدرر الغوال في معالجة أمراض الأطفال » . وقد صحح الشيخ نصر أبو الوفا الهوريني « أجل الأسباب في أصل الاكتساب » وصحح الشيخ محمد إسماعيل الفرغلي بالاشتراك مع رفاعة « سياحة في الهند » ، كما صحح الشيخ محمد قطة العدوي من الناحية اللغوية « تهذيب العبارات في فن أخذ المساحات » ، و « سياحة في أمريكا » ، و « الروض الأزهر في تاريخ بطرس الأكبر » ، و « قرة النفوس والعيون بسير ماتوسط من القرون » أما الدكتور أحمد حسن الرشيدى فقد صحح كتاب « طالع السعد والإقبال في علم الولادة وأمراض النساء والأطفال » كما قام السيد صالح مجدى بتصحيح « مختصر علم الميكانيكا » ، ومراجعة « علم تحريك السوائل » بعد أن قام بترجمتها أحمد فايد .

ومما يجدر ذكره أن بعض هؤلاء المترجمين والمصححين قد عنوا بإلحاق معاجم وقواميس صغيرة بالكتب التي نقلوها إلى العربية ، لتوضيح بعض الألفاظ الغريبة وتفسير المصطلحات العلمية كما فعل رفاعة عند ترجمة كتبه « قلائد الفاخر » و « مبادئ الهندسة » و « التعريفات الشافية » ، وكما فعل خليفة محمود عند ترجمة « إتحاف الملوك الألبا » وحسن أفندى قاسم في كتاب « تاريخ ملوك فرنسا » وأحمد فايد في « الأقوال المرضية » والدكتور برون والشيخ التونسي في « الجواهر السنية » . وقد سار العمل بهمة في إعداد القواميس والمعاجم لتيسير الترجمة على القارئ بها ، فوضع الأب أنطون روفائيل زاخور راهبة « قاموس إيطاليانى وعربى » « يتضمن بالاختصار كل الألفاظ الجارية بها المادة والألزم لتعليم الكلام ولمفهومية اللغتين على الصحيح » ، وكان هذا القاموس من أوائل الكتب التي طبعت في بلاق عام ١٢٣٨ حيث طبعت عدة قواميس منها قاموس فارسى تركى من وضع خيرت أفندى (سكرتير ديوان محمد على) ، وقاموس فارسى تركى هو « تحفة وهى » ، وملخص لهذا القاموس مع إضافة الألفاظ العربية باسم « نخبة وهى » ، وقاموس آخر عربى فارسى تركى هو « سجة صبيان » . وفي عام ١٢٥٠ طبعت الترجمة التركية مع المتن العربى لقاموس الفيروزابادى تحت عنوان « الأقيانوس البسيط في ترجمه القاموس المحيط » ، كما طبع قاموس فارسى تركى « برهان قاطمى » ، و « الترجمان » وهو قاموس عربى تركى ، و « تحفة خيرت » عربى تركى فارسى وقد أحضر كلوت بك من فرنسا « قاموس القواميس الطبية لمؤلفه « فابر » Fabre من ثمانية أجزاء ، فتعاونت هيئة التدريس بـ مدرسة الطب تحت رئاسة ناظرها الدكتور برون على ترجمة هذا القاموس ، واشترك في الترجمة كل من إبراهيم النبراوى ، ومحمد أفندى على ، ومحمد شافعى ومحمد الشباسبى ، وعيسوى النجراوى ، ومصطفى السبكى ، وحسنين على ، والسيد أحمد

الرشيدى ، وحسين غانم الرشيدى . ولما كان برون يريد أن يشتمل هذا القاموس كذلك على المصطلحات الطبية القديمة ، فقد أحضر القاموس المحيط للفيروز آبادى ووزعه على أعضاء هيئة التدريس ، وأشرك معهم فى هذا العمل مصححى مدرسة الطب المشايخ محمد عمر التونسى وسالم عوض القينأتى وعلى العدوى فاستخرج كل واحد من الجماعة منه ما أمكنه استخراجه ويقول الشيخ التونسى « ثم خصنى الناظر المذكور باستخراج ما فى القانون من التعاريف وما فى تذكرة داود من كل معنى لطيف ... » ، وكان هذا العمل شاقا ضخما ، لم يفرغ منه أصحابه إلا عند وفاة محمد على ، فخشي كلوت بك أن يضيع هذا القاموس ، فحمله معه إلى باريس وقدمه هدية إلى المكتبة الأهلية بها فى سبتمبر ١٨٥٠ ، وهو قاموس « الشذور الذهبية فى المصطلحات الطبية » للشيخ محمد عمر التونسى . وقد اشترك فى إعداد هذه المعاجم كل من الشيخين محمد قطة العدوى وأبى الوفا نصر المهورينى ، ومن المعروف أنهما اشتركا فى تصحيح القاموس المحيط الذى أراد « برون » أن يطبعه فى مصر وقد طبع هذا القاموس بأمر من سعيد باشا فى عام ١٢٧٢ هجرية (١٨٥٥ - ١٨٥٦) ، ثم اشترك الشيخ عبد الغفار الدسوقي مع المستشرق الإنجليزى « لين » Lane فى إعداد ترجمة إنجليزية للقاموس المحيط ، وقد طبع بنصه العربى والإنجليزى فى لندن فى عام ١٨٦٣ ، تحت عنوان « القاموس عربى إنكليزى » Arabic English Lexicon . وكان معظم الكتب المترجمة يطبع فى مطبعة بلاق ، أما سائر الكتب فكان يطبع بمطبعة سراى رأس التين بالإسكندرية ، أو فى مطبعة « المهندسخانة » ، أو فى المطبعة الملحقة بمدرسة الطب بأبى زعبل . وفى الحق إنه لم يكن ثم مناص من أن تسير حركة الطبع وإنشاء المطابع جنبا إلى جنب مع حركة الترجمة ، فإنه لما كان أهم غرض من ترجمة الكتب نقل فنون الغرب وعلومه إلى المدارس المصرية فقد بات إنشاء المطابع ضروريا حتى يمكن توزيع الكتب على التلاميذ . وقد أدرك محمد على أهمية إنشاء المطابع بمصر منذ عهد بعيد ، فأوفد نيقولا مسابكى افندى إلى إيطاليا حوالى عام ١٨١٥ للتخصص فى فن الطباعة ، وقد درس نيقولا هذا الفن وتعلم سبك الحروف وعمل قوالبها ، وبعد أن قضى بإيطاليا أربع سنوات عاد إلى مصر ، وعهد إليه الباشا بإنشاء « مطبعة صاحب السعادة » ، أو المطبعة الأميرية فى بلاق ، فكانت أول وأهم مطبعة أنشئت فى عهد الوالى العظيم ، وكان تأسيسها فى أواخر عام ١٢٣٥ هجرية (١٨٢٠) ، ولكنها لم تبدأ عملها إلا فى عام ١٨٢٢ . وكان الغرض الأول من إنشائها طبع الكتب لتغذية المدارس من ناحية وتغذية الجيش بما يحتاج إليه فى تدريبه من إرشادات وتعليمات وقوانين من ناحية أخرى .

وقد استعان الباشا عند إنشاء المطبعة بالآراء التي أبدتها كل من عثمان نور الدين والأب أنطون رفاييل زاخور . وكان الباشا في أول الأمر يحضر من إيطاليا جميع ما تتطلبه هذه المطبعة من آلات وحبر وورق وما إلى ذلك ، ولكنه لم يلبث أن ولى وجهه شطر فرنسا . وكان أول ما أخرجته هذه المطبعة قاموس الأب رفاييل الذي سبقت الإشارة إليه ، والكتاب الذي نقله شاني زاده محمد عطا الله من الفرنسية تحت عنوان «وصايا نامة سفريه» ، وكتاب الأب رفاييل عن « فن الصباغة » ، وقد طبع الكتابان الأخيران في عام ١٨٢٣ . وكان نيقولا مسابكي نفسه أول مدير لهذه المطبعة ، وكان يعاونه جماعة من مشايخ الأزهر قام نيقولا على تعليمهم طريقة الطبع وصف الحروف وما إلى ذلك ، وقد عين بعض هؤلاء عند اتساع العمل وتنوعه رؤساء لأقسام المطبعة .

وفي السنوات التالية أنشأ الباشا مطابع أخرى بلغ عددها ثمانية ، فألحقت واحدة بمدرسة الطب في أبي زعبل وكان أول ما أخرجته « كتاب القول الصريح في علم التشريح » عام ١٢٤٨ (١٨٣٢) ، وألحقت أخرى بمدرسة المدفعية في طره ، وكان أول ما طبعته « الكنز المختار في كشف الأراضى والبحار » وزيادة على ذلك كانت هناك مطبعة بمدرسة الفرسان بالجيزة ، وأخرى بالقلمة لطبع « الجرنال الخديوى » ، ثم الوقائع المصرية فترة من الوقت ، كما كانت هناك مطبعة بسرأى رأس التين بالإسكندرية من المرجح أنها أنشئت في عام ١٨٣٢ ، وطبعت كتاب روفيغو Rovigo عن نابليون في عام ١٢٤٩ هجرية (١٨٣٣ - ١٨٣٤) ، وكتاب بوتنا Botta عن تاريخ إيطاليا في نفس العام . وفي عام ١٨٤٤ ألحقت بالمهندسخانة في بلاق مطبعة حجر خاصة ، كما ألحقت ببعض الدواوين مطابع لنشر الأوامر والقوانين والمنشورات المتعلقة بأعمالها ، فكان لديوان المدارس مطبعة ، ولديوان الجامعة مطبعة أخرى .

رمع أن هذه المطابع كانت معنية بطبع الكتب المدرسية والأوامر والمنشورات والتعليمات ، فقد أخرجت إلى جانب ذلك كتباً في الأدب ومختلف الفنون ، نذكر منها « ألف ليلة وليلة » ، و « كليلة ودمنة » ، و « إنشاء الشيخ العطار » ، و « إنشاء خيرت » ، و « ديوان نديم » ، و « شرح ديوان حافظ » ، و « الأجرومية » ، و « الألفية » ، و « الأزهرية » .

وكانت أولى القوائم التي نشرت بالكتب المطبوعة في مصر تلك التي نشرها المؤرخ « قون هامر » Hammer في الجزء السادس عشر من تاريخه عن « الإمبراطورية العثمانية »

وكانت تحوى ٣٨ كتابا . وفى أكتوبر ١٨٣١ نشر المستشرق الفرنسى «رينو» Reynaud فى «الجورنال الآسيوى» قائمة أخرى بالكتب التى طبعت حتى ذلك الحين ، وعددها ٥٥ كتابا فى النحو العربى والتاريخ والدين الإسلامى والأدب والشعر والمعارف العامة والرياضيات والعلوم الطبية والزراعة والفنون الحربية والبحرية ، وذلك عدا القواميس والمعاجم وعددها ثلاثة . وفى ٢٤ يناير ١٨٣٨ أرسل القنصل الروسى «ميدم» Medem إلى حكومته قائمة بأسماء الكتب التى طبعت فى بلاق منذ إنشاء المطبعة الأميرية مع بيان بأثمان هذه الكتب وقد بلغ عددها ٧٣ كتابا . وفى مارس عام ١٨٣٩ أثبت الدكتور «بورنج» فى تقريره الضافى الذى نشرته الحكومة الإنجليزية فى عام ١٨٤٠ قائمة بمعتقد أنها تكاد تحوى أسماء جميع الكتب التى نشرت فى القاهرة بالتركية والعربية على نفقة الحكومة ، ويبلغ عددها ٧٥ كتابا . وقد ذكر إلى جانب ذلك خمسة كتب ترجمت فى بلاق وطائفة لم تكمل ترجمتها بعد أو فى النية ترجمتها ، وكان عدد هذه الكتب ثلاثة وعشرين ، ومما يجدر ذكره أن بورنج أثبت كذلك قائمة بأثمان الكتب ، وكانت تتراوح بين قرش واحد ، وهو ثمن كتاب «علم الحال» باللغة التركية ، وثلاثمائة وعشرة قروش (ثمن كتاب شرح الثنوى وهو مؤلف من ثلاثة أجزاء ومنقول من الفارسية إلى التركية) .

وفى عام ١٨٤٢ أرسل الدكتور «پرون» إلى صديقه «جول موهل» Jules Mohl سكرتير الجمعية الآسيوية بباريس قائمة بمطابع من الكتب العربية والتركية والفارسية القديمة مع إغفال الكتب المترجمة ، ولما كان المستشرق الفرنسى «بيانسكى» Bianchi قد أرسل إلى الجمعية قائمة أوفى فقد نشرتها الجمعية فى «الجورنال الآسيوى» فى عام ١٨٤٣ ، ويبلغ عدد ماورد من الكتب فى هذه القائمة ٢٤٣ كتابا .

وجدير بالذكر أنه كانت هناك ، إلى جانب مطبعة بلاق والمطابع الأخرى الصغيرة فى طره والجيزة وأبى زعبل ، مطبعة إفرنجية بشفر الإسكندرية طبعت فيها قصيدة من نظم القنصل الإنجليزى «سولت» Salt ، عنوانها «قصيدة وصفية عن مصر» Egypt : A Descriptive Poem . وهناك من يميلون إلى الجزم بأن هذه المطبعة الإفرنجية لم تكن سوى مطبعة سراى رأس التين ، غير أن قصيدة القنصل الإنجليزى نشرت فى عام ١٨٢٤ ، أما مطبعة سراى رأس التين فأكبر الظن أنها لم تنشأ إلا بعد ذلك بنحو ثمان سنوات أى فى عام ١٨٣٢ ، ويزيد الأمر تعقيدا ما ذكره «بورنج» من أنه كانت بالإسكندرية صحيفة فرنسية تدعى «المونيتير إيجسيان» Moniteur Egyptien دون أن

يعين المطبعة التي كانت تصدر عنها ، ولهذا ما يزال هذا الموضوع في حاجة إلى مزيد من البحث والتمحيص .

المونيتير إيجسيان :

قال « بورنج » إن هذه الصحيفة كانت أسبوعية ، بدأت تظهر بالإسكندرية في أغسطس ١٨٣٣ ، ثم احتجبت في مارس ١٨٣٤ ، وكانت الحكومة المصرية تمدّها بالمعونة على الرغم من أنها لم تكن واسعة الانتشار . وقد ذكر القنصل الفرنسي « ميمو » Mimaut بعض المعلومات عن هذه الصحيفة ، فقال في رسالة بعث بها من الإسكندرية إلى الدوق « دي بروجلي » Broglie في ١٧ أغسطس ١٨٣٣ ، إن أول أعداد جريدة المونيتير ظهرت في ذلك اليوم ، وكان يوم السبت ، كما أرسل إلى حكومته نسخة من هذا العدد . ويؤخذ مما ذكره « ميمو » أن رئيس تحرير الصحيفة كان فرنسيا يدعى « كاميل تورل » Camille Turles ، جىء به خصيصا من باريس ، غير أنه كان شابا لم يسبق له المران على العمل الصحفي ، لا يعرف شيئا عن الحوادث التي وقعت في مصر قبل حضوره ، ويجهل كل شيء عن البلاد التي جاء إليها ، ولا تربطه « بالشخصيات » الكبيرة في حكومة الباشا صلات وثيقة ، هذا إلى أن طريقته في الكتابة لم تكن تستهوى القراء ، ومن أجل ذلك كان العدد الأول بصفة خاصة يعوزه الابتكار وطلاوة الأسلوب . وقد ذكر « ميمو » أن هذه الصحيفة نشرت في عددها الأول مقالا عنوانه « المقدمة » يوضح خطة الجريدة وقد وصف « ميمو » هذا المقال بأنه كان « ترجمة حرفية دقيقة لما أمدت به الحكومة المصرية رئيس التحرير نفسه من بيانات وتصريحات » .

ويؤخذ مما قاله « بورنج » و « ميمو » ، أن حكومة الباشا كانت تحتضن هذه الصحيفة رغبة منها في أن يكون لديها جريدة تكتب بلغة أجنبية ، على غرار الصحيفة الشبيهة بالرسمة التي كانت تصدر وقتذاك في الأستانة باسم « المونيتير أتومان » Le Moniteur Ottoman ، وهي صحيفة كان ديدنها مهاجمة الباشا في كل مناسبة ، حتى لقد ذكر « دو هاميل » في إحدى رسائله إلى « روكان » Ruckman رئيس البعثة الإمبراطورية الروسية في القسطنطينية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٨٣٤ ، أن الغرض من حملات تلك الجريدة إنما هو « جرح كبرياء الباشا » ولهذا كانت مهمة « المونيتير إيجسيان » الدفاع عن محمد علي وتفنيد الاتهامات التي كانت تكيلها له صحيفة القسطنطينية .

غير أن هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن الباشا لم يوح بإصدار « المونيتير إيجيپسيان » ، وآية ذلك ما ذكره « ميمو » نفسه من أنه بوصفه قنصلا لفرنسا كان يرحب بصدر صحيفة فرنسية ، يتوقع لها الانتشار خارج مصر ، كما كان يريد أن يتخذ منها — على حد قوله — وسيلة « لتسديد خطأ من يحميد عن الجادة من الأوربيين » . وكان يرى من مصلحة وطنه أن يستخدم نفوذه حتى يضمن خلو الصحيفة من أية أقوال قد تلحق الضرر بالمصالح الفرنسية ولذلك بادر « ميمو » بمقابلة الباشا ، وبوغوص يوسف ، وطلب إليهما أن تمد الحكومة المصرية صحيفة « المونيتير » بجميع الأخبار والبيانات ، وبكل معاونة قد تؤدي إلى سد النقص الناشئ عما يعوز رئيس التحرير من خبرة ودراية ، كما طلب إليهما الاتفاق على خطة الجريدة سلفا ، حتى لا يظهر فيها ما يسيء إلى مصالح فرنسا ومصر ، وقبلت ذلك حكومة الباشا ونفذته ، حتى أصبح كثيرون يرون في هذه الصحيفة « لسان حال » الحكومة المصرية . وأخذت « المونيتير » تنشر أنباء الحكومة ، على نحو يقارب ما كانت تفعله جريدة الوقائع المصرية ، وكانت هذه الأنباء بطبيعة الحال تعدد جهود الباشا في ميادين الإصلاح في مصر وفي ممتلكاته الأخرى ، ومن هذه الناحية كانت « المونيتير » المصرية إلى حد ما ، ذلك « اللسان » الذي استطاع به الباشا أن يدفع عن نفسه افتراءات « المونيتير » العثمانية في الأوساط الأجنبية وشاءت الظروف أن يوافق ظهور « المونيتير إيجيپسيان » موعد قدوم البعثة البولونية العسكرية إلى مصر ، وهي بعثة سوف يأتي الكلام عنها مفصلا في حينه ، وقد ثارت بسبب قدومها بعض صعوبات ، انتهت باستقالة رئيسها الجنرال « دامبنسكي » Dembinski من خدمة الباشا ومغادرة البلاد ، ورأى محمد علي أن يوضح الأسباب التي أدت إلى استقالة هذا القائد البولندي ، على نحو يحفظ العلاقات الطيبة بين حكومة مصر والبولنديين الأحرار « المهاجرين » ، ويدفع حقيقة هذه الأسباب في الأوساط الأجنبية بمصر ، وكان يرجو من غير شك أن تبلغ إيضاحاته من يعينهم الأمر في الخارج ، فاستخدم « المونيتير إيجيپسيان » لهذه الغاية ، ونشر عدد هذه الجريدة الثالث والعشرون الصادر في ٢٥ يناير ١٨٣٤ « بيان » الحكومة المصرية — إذا جاز لنا أن نسميه كذلك — عن هذه المسألة ، وهو بيان أمارت اللثام عن الحقيقة في غير لبس أو غموض .

بيد أن حكومة الباشا على الرغم من ذلك جميعه لم تكن شديدة الحرص على استمرار هذه الصحيفة التي أظهر الفرنسيون اهتماما بالغا بأمرها خدمة لمصالحهم قبل كل شيء ، فكان رئيس تحريرها يتقاضى مرتبه من بيت تجارى فرنسي في مصر هو « بيت باستريه »

Pastré ، لا من خزانة الباشا ، وقد حدث منذ حوالي شهر مارس ١٨٣٤ أن امتنع « باستريه » عن دفع المرتب الذى كان يتقاضاه « كاميل تورل » ، فسافر « تورل » إلى القاهرة وحاول أن يحصل من حكومة الباشا على « الأخبار والبلاغات بانتظام » ، حتى يتمكن من المضى فى إصدار صحيفته ، ولكنه لم يظفر بغير الوعود الجميلة والأحاديث المسولة . وفى ٩ مايو ١٨٣٤ كتب القنصل الروسى « دوهاميل » إلى حكومته أن « تورل » عاد إلى الإسكندرية ولكن الصحيفة لم تستأنف ظهورها لأن بوغوص يوسف لم يهتم بتشجيعها ، وقد تنبأ « دوهاميل » بأن الصحيفة سوف تحتجب نهائيا لهذا السبب . وفى ١٧ يولية من العام نفسه كتب « تيل » Tippiel نائب القنصل الفرنسى إلى الجنرال « دامبىنسكى » أن « تورل » عقب عودته إلى الإسكندرية ، طفق يكتب إلى « بوغوص » يطلب مساعدته ، واسكنه لى من الوزير إعراضا فوقف إصدار الصحيفة ، ويعتقد « تيل » أنها لن تعود إلى الظهور . ولما كان آخر عدد منها قد صدر فى يوم السبت ٢٢ مارس ١٨٣٤ ، وكان العدد الأول قد ظهر فى ١٧ أغسطس ١٨٣٣ ، كما ظهر العدد الثالث والعشرون فى ٢٥ يناير ١٨٣٤ ، فإن الأعداد التى ظهرت من هذه الجريدة فى ثمانية شهور تبلغ واحدا وثلاثين عددا ، ثم انطوت صحيفة « المونيتير » إلى غير بحث أو نشور .

ولعله مما تجدر ملاحظته أن « باستريه » كانت تربطه بالباشا إلى جانب المصلحة التجارية علاقة المودة والصداقة ، وأن بوغوص ما كان ليمتنع عن تشجيع صحيفة « المونيتير » وإجابة رغبات « تورل » لو أن الباشا نفسه كان حريصا على بقاء هذه الصحيفة ، تدافع عن حكومته وتقدم زاعم الاستانة ؛ وإنما كانت تستأثر بعناية الباشا صحيفة أخرى هى « الوقائع المصرية » .

الوقائع المصرية :

فى ٢٥ جمادى الأولى ١٢٤٤ (٣ ديسمبر ١٨٢٨) صدر أمر الباشا « بإنشاء الجرنال الرسمى — الوقائع المصرية — باللغتين العربية والتركية » ، وقبل إنشاء « الوقائع » كان الباشا يطبع « الجرنال الحديوى » فى مطبعة صغيرة بالقلعة خصصت لهذا الغرض ، وكان ديوان الجرنال يتلقى التقارير الواردة من الأقاليم ثم يعرضها على الباشا بعد تنقيحها ، فيأمر بطبع ما يراه مناسبا منها فى « الجرنال » باللغتين العربية والتركية ، وكانت النسخ — وعددها نحو مائة — توزع على النظائر والمديرين ليقفوا على أهم ما يقع فى مختلف أنحاء القطر ، ويكونوا على علم بما يريد الباشا وحكومته . وفى بداية جمادى الثانية ١٢٤٤ (٩ ديسمبر

١٨٢٨ « أصدر المجلس العالى «الأئمة» تنظم ديوان الجرنال على نحو يحل منه هيئة تفتيش إدارية كبرى ، ثم استبدلت كلمة التفتيش بكلمة الجرنال . أما « الوقائع المصرية » فإن الغرض من إنشائها يتضح من مقال نشرته فى أول عدد صدر منها بتاريخ ٣ ديسمبر ١٨٢٨ ، وقد جاء فى ذلك المقال « الحمد لله بارى الأُم ، (والصلوة) والسلام على سيد العرب والمجم ، أما بعد فإن تحرير الأمور الواقعة من اجتماع جنس بنى آدم المندمجين فى صحيفة هذا العالم ، ومن ائتلافهم وحركاتهم وسكوتهم ومعاملاتهم ومعاشراتهم التى حصلت من احتياج بعضهم بعضا ، وهى نتيجة الانتباه والتبصر بالتدبير والإيقاف وإظهار الفيرة العمومية ، وسبب فمال منه يظلمون على كيفية الحال والزمان ، وهذا واضح لدى أولى الألباب ، ومن حيث أن الأمور الدقيقة الحاصلة من مصالح الزراعة والحراثة ، وباقى أنواع الصناعات التى باستعمالها يتأتى الرضا والتيسير ، هى أسباب للحصول على الرفاهية ، وعلى الاجتناب والاحتراز مما ينتج منه الضرر و (الأذا) خصوصا فى مصر ، بل هى أساس نظام البلدان وتدير راحة أهلها ففكر (حضرت) أفندينا ولى النعم ، فى ترتيب أحوال البلاد وتعميدها ، واعتدال أمور أهلها وتوطيدها ، وفى نظام القرى والبلدان ، ورفاهية سكانها وراحتهم ، ووضع ديوان الجرنال ، قاصدا من وضعه أن ترد الأمور الحادثة الناتج منها النفع والإفادة ، حتى إذا ظهر عند المأمورين نوعا النفع والضرر فينتخب ما منه تصدر المنفعة ، ويحتجب عنه ما منه يحصل الضرر . وهذه الإرادة الصالحة الصادرة من حضرة سعادة ولى النعم ، وإن كانت قد جرت فى ديوان الجرنال إلى الآن ، إلا أنها لم تكن عمومية ، إنما الآن فأراد ولى النعم أن الأخبار التى ترد إلى الديوان المذكور تنفخ وينتخب منها ما هو مفيد ، وتنشر عموما مع بعض الأمور التى ترد من مجلس المذاكرة السامى ، والأمور المنظور بها فى ديوان الخديوى ، والأخبار التى تأتى من أقطار الحجاز والسودان ومن بعض جهات أخرى ، وذلك ليكون كله نتيجة للحصول على الفوائد الحسنة التى هى مقصود ولى النعم ، وتقويةا لممارسة المأمورين الفخام ، وباقى الحكام الكرام ، المقلدين تدبير الأمور والمصالح . . . »

وعندما تقرر النظر فى شئون التعليم ، وصدر « ترتيب ٢٥ هجرية » (١٨٤١) ، أعيد البحث كذلك فى أمر الوقائع ، وأسفر هذا البحث عن صدور قرار فى يناير ١٨٤٢ بتنظيم « الوقائع » من جديد تنفيذا لأمر محمد على . ذلك بأن الباشا كان « شديد الرغبة فى وضع خطة سديدة تضمن صدور الوقائع على الوجه الأكمل ، كما هى الحال فى صحافة الممالك الأخرى » ، مما حمله على أن يطلب إلى « شورى المدارس » بحث موضوع « الوقائع » والطرق التى

تكفل تحقيق هذه الغاية ، وكان الجديد في أمر هذا التنظيم أنه لم يقصر « الوقائع » على « نشر أخبار مصر فحسب » ، بل أصبح « من اللازم إضافة نبذ للحوادث الخارجية في الجريدة ، حتى يتقبلها الناس برغبة وشوق » ، كما صار من الضروري « الحصول على الأخبار أولاً فأولاً - ونشرها على الجمهور » ، لأن الأخبار « تسقط قيمتها إذا تقادم عهدها » ، ولكن يجب أن تبقى « الأخبار المصرية » أهم ما تعنى به « الوقائع » . وفي ١٤ مارس ١٨٤٢ ، حدد « شورى المعاونة » نوع الأخبار الداخلية التي يجب نشرها ، وتقرر أن يعمد إلى رفاعة رافع الطهطاوى بترجمة بعض ما يرد في الصحف الأجنبية ، علاوة على « بعض قطع أدبية من الكتب الأوروبية ، وانتخاب أخبار الملكية ، وترتيب الجريدة المصرية بصفة عامة » ، وقد ظل الشيخ رفاعة يشرف على « الوقائع » بعد ذلك حتى عهد عباس باشا الأول (١٨٥٠) ويرجع اختيار الشيخ إلى أنه كان في ذلك الحين ناظر مدرسة الألسن وبها « مترجمون جاهزون » ، ولهذا عهد إليه بوضع « أصول الجريدة بحسب اللغة العربية » ، بينما أحييت « أعمال إفراغ الترجمة في قالب حسن ، بدون الإخلال بالأصل العربى ، وتنظيم المواد حسب النظام التركى ، على حضرة حسين أفندى ناظر المطبعة العاصرة » ، وعلى أيدى رفاعة تقدمت « الوقائع » تقدماً ظاهراً ، وأخذت المقالات التي يدبجها براع الشيخ تحتل مكان الصدارة في الجريدة . ولم يصرف تحرير « الوقائع » الشيخ رفاعة عن الترجمة ، فقد أنجز في أثناء نهوضه بأعباء الجريدة ترجمة مجلد آخر من جغرافية « ملطبرون » ، فأنعم عليه الباشا في نوفمبر ١٨٤٧ برتبة البيكوية (أمير آلاى) تقديرأ لجهوده ، فضلاً عما أغدقه عليه من إنعامات مادية .

على أنه قبل اختتام الحديث في موضوع هذه الحركة الواسعة المباركة ، حركة التعليم والترجمة والطبع والنشر ، يجب أن نذكر ما كان لها من أثر ظاهر في « تنوير أذهان العباد » بصفة عامة ، لا في تعليم « الصفوة » المستنيرة الممتازة فحسب ، بل لقد كان لهذه الحركة أثر كبير في مكافحة التعصب للعادات المصرية القديمة ، ذلك التعصب الذى كان متغلغلا في النفوس ، ومسيطرأ على عقول العامة ومشاعرهم ، فاتسع من جراء هذه الحركة العلمية الواسعة أفق التفكير لدى المصريين ، واستطاع محمد على عند ما نقل إلى مصر علوم الغرب وفنونه ، أن يعد التربة الصالحة لقبول أفكار كانت غريبة على المصريين ، وفي طليعتها فكرة التسامح ، ذلك التسامح الذى أدى إلى حدوث تبدل ظاهر في معاملات الأهالي مع الإفرنج ، وكان من أثره أن هيا البلاد لاستكمال نهضتها في عصر الخديو اسماعيل . ويسوق الكتاب دليلا على هذا التسامح في أيام محمد على نفسه ، ما حدث لأحد « المبشرين » ويدعى

« وولف » Wolff ، وكان به مس على ما يظهر ، فقد أخذ يخطب في شوارع القاهرة ، ويدعو الناس إلى اعتناق المسيحية ، ولما كان « وولف » ينشر هذه الدعوة في لغة عربية سقيمة لم يستطع فهمها عدد كبير « لأعجميتها » ، فقد تركه الباشا وشأنه ، ولم يتعرض له أحد بسوء ، حتى أولئك الذين تيسر لهم فهم ما يقول ولكن « وولف » لم يلبث أن ركب رأسه ، وأخذ يملأ شوارع العاصمة بعبارات كتبها على الجدران بخط تسهل قراءته ، عندئذ لم يجد الباشا مناصاً من إبعاده خوفاً من أن يؤدي إغراقه في الدعوة إلى إثارة الخواطر .

ويذكر « سانت جون » St. John أحد المعاصرين الإنجليز دليلاً آخر على هذا التسامح قصة « الشيخ إبراهيم » ، الذي نقم على اليهود احتكارهم مهنة « الجزارة » في ثغر الإسكندرية ، ومصدر هذه النعمة خوف الشيخ على المسلمين ما ينتظرهم من العقاب في الآخرة إذا هم ظلموا بأكلون من ذبائح اليهود ؛ لأن هؤلاء كانوا لا يتبعون عند الذبح ما نص عليه الشرع وجرى به العرف الإسلامي ، فكان نصيب الشيخ إبراهيم النفي في النهاية . وقد أسهب الجبرتي في بيان دقائق هذه القصة عند ذكر حوادث شهر محرم ١٢٣٦ (٩ أكتوبر — ٦ نوفمبر ١٨٢٠) . فقال « إن الشيخ إبراهيم ، الشهير بباشا المالكي بالإسكندرية ، قرر في درس الفقه أن ذبيحة أهل الكتاب في حكم الميتة لا يجوز أكلها ، وما ورد من إطلاق الآية فإنه قبل أن يغيروا ويبدلوا في كتبهم ، فلما سمع فقهاء الثغر ذلك أنكروه واستغربوه ، ثم تكلموا مع الشيخ إبراهيم المذكور وعارضوه ، فقال أنا لم أذكر ذلك بفهمي وعلمي ، وإنما تلقيت ذلك من الشيخ على الميلي المغربي وهو رجل عالم متورع موثوق بعلمه ، ثم إنه أرسل إلى شيخه المذكور بمصر يعلمه بالواقع ، فألف رسالة في خصوص ذلك وأطنب فيها ، فذكر أقوال المشايخ ، والخلافات في المذاهب ، واعتمد قول الإمام الطرشي في النع وعدم الحل ، وحشا الرسالة بالخط على علماء الوقت وحكامه ، وهي نحو الثلاثة عشر كراسة ، وأرسلها إلى الشيخ إبراهيم ، فقرأها على أهل الثغر ، فكثر اللغط والإنكار خصوصاً وأهل الوقت أكثرهم مخالفون للعملة ، وانتهى الأمر إلى الباشا ، فسكتب مرسوماً إلى كتخداييك بمصر وتقدم إليه بأن يجمع مشايخ الوقت لتحقيق المسألة ، وأرسل إليه بالرسالة أيضاً المصنفة ، فأحضر كتخداييك المشايخ وعرض عليهم الأمر ، فلطف الشيخ محمد العروسي العبارة وقال الشيخ على الميلي رجل من العلماء ، تلقى عن مشايخنا ومشايخهم ، لا ينكر علمه وفضله ، وهو منفرد عن خلطة الناس ، إلا أنه حاد المزاج ، وبمقله بعض خلل ، والأولى أن يجتمع به ونقذاً في غير مجلسكم ، وانتهى بعد ذلك الأمر إليكم ، فاجتمعوا في ثاني يوم ،

وأرسلوا إلى الشيخ على بدعونه المناظرة ، فأبى عن الحضور ، وأرسل الجواب مع شخصين من مجاوري المغاربة ، يقولان إنه لا يحضر مع الفوغاء ، بل يكون في مجلس خاص يتناظر فيه مع الشيخ محمد بن الأمير بحضرة الشيخ حسن القويسني والشيخ حسن العطار فقط ، لأن ابن الأمير يناقشه ويشن عليه الغارة ، فلما قالا ذلك القول تغير ابن الأمير وأرعد وأبرق ، وتشاتم بعض من بالمجلس مع الرسل ، وعند ذلك أمروا بحبسهما في بيت الأغا ، وأمروا الأغا بالذهاب إلى بيت الشيخ على وإحضاره بالمجلس ولو قهراً عنه ، فركب الأغا وذهب إلى بيت المذكور فوجده قد تغيب ، فأخرج زوجته ومن معها من البيت وسمر البيت ، فذهب إلى بعض الجيران ، ثم كتبوا عرضاً محضراً ، وذكروا فيه بأن الشيخ على على خلاف الحق ، وأبى عن حضور مجلس العلماء والمناظرة معهم في تحقيق المسألة ، وهرب واختفى لكونه على خلاف الحق ، ولو كان على الحق ما اختفى ولا هرب ، والرأى لحضرة الباشا فيه إذا ظهر ، وكذلك في الشيخ إبراهيم باشا السكندري ، ونعموا المرض وأمضوه بالحقوم الكثيرة ، وأرسلوه إلى الباشا ، وبعد أيام أطلقوا الشخصين من حبس الأغا ، ورفعوا الحتم عن بيت الشيخ على ، ورجع أهله إليه ، وحضر الباشا إلى مصر في أرائل الشهر ، ورسم بنفى الشيخ إبراهيم باشا إلى بنى غازى ، ولم يظهر الشيخ على من اختفائه . « وليس ثمة ما هو أدل على تغفل روح التسامح بين المصريين في عهد محمد على من أنه في أثناء الأزمة السياسية الكبرى (١٨٣٩ — ١٨٤٠) ظل الإنجليز بالقاهرة والإسكندرية يعيشون في سلام وطمأنينة دون أن تلحق بهم أية إهانة على الرغم من الدور المدائى الذى لعبته دولتهم خلال تلك الأزمة .

٥ - البحرية

يرتبط لإنشاء البحرية المصرية في عهد محمد على بالدوافع الاقتصادية والسياسية التي أحدثت ذلك النشاط العظيم الذى تتبعنا بعض آثاره ، وقد ازدادت أهمية تلك الدوافع بمرور الزمن ، فقد كتب بوالسكت في أحد التقارير التي رفعها إلى حكومته ، يقول إن وجود بحرية « محترمة » كان في نظر الباشا أمراً جوهرياً لا غنى عنه ، إذا أراد إدخال الحضارة والعمران إلى البلاد واستغلال مواردها ، وكذلك إذا أراد تحقيق أهدافه في علاقاته مع الباب العالي ، إذ أن وجود هذه البحرية القوية من شأنه أن يدعم صلاته بالأمم المتحضرة ويسهل تصدير المنتجات المصرية ، في وقت أُنحِت فيه هذه المنتجات من مصادر إيراد

الدولة كما أن وجود هذه البحرية القوية يعفيه من موقف يجد فيه نفسه على الدوام مهدداً من جانب الباب العالي ، الذى يستطيع أن يخلق له كثيراً من دواعى القلق ، بأسطول صغير ضعيف يبعث به إلى ثغر الاسكندرية .

بيد أنه كان أمام محمد على عدة صعوبات عليه أن يزيلها من طريقه ، إذا شاء أن يبنى بحرية قوية ، إذ أن مصر لم تكن حتى ذلك الحين دولة تهتم بالبحرية ، وكانت تفتقر إلى الماهرين من رجال الصناعة ، كما كانت تعوزها المواد اللازمة لبناء السفن وإصلاحها ، هذا إلى أن الإسكندرية ، وهى أكبر ثغورها ، لم يكن مدخل مينائها صالحاً للسفن الكبيرة ، إذ لم يكن يزيد على اثنتين وعشرين قدماً ، مما كان يضطر السفن الحربية الثقيلة (من نوع الغليون) إلى إزال ما تحمله من المدافع حتى تستطيع الخروج من الميناء إلى عرض البحر ، غير أن الباشا استطاع بفضل ما أتى من عزيمة صادقة أن يذل هذه الصعوبات ويتغلب على كثير منها وقد مر تاريخ البحرية المصرية فى ثلاثة أدوار ، تدرج الباشا خلالها من شراء سفن أسطوله من البلدان الأجنبية ، إلى التوصية على صنعها فى الموانئ الأوربية لحسابه الخاص ، إلى إنشائها أخيراً فى دار الصناعة التى شيدها بالإسكندرية .

الدور الأول : نواة البحرية المصرية (١٨١٠ — ١٨٢١) .

اقتضت الظروف السياسية والاقتصادية التى أحاطت بالباشا فى هذه الفترة أن ينشئ بحرية مصرية فى البحرين الأحمر والأبيض ، ذلك بأن حاجته إلى وجود أسطول فى البحر الأحمر لم تلبث أن ظهرت واضحة ، عندما طلب السلطان العثمانى إليه أن يرسل حملة على الوهابيين الخارجين عليه فى بلاد العرب ، فوجد الباشا أن طريق البر بين مصر والحجاز طويل شاق ، وصحيح أن الفرسان كانوا يستطيعون السير فيه بعد اجتياز الحدود المصرية وعبور برزخ السويس بجذاء الشاطئ العربى إلى ينبع وجدة ومن ثم إلى مكة والمدينة ، غير أنه كان من المتعذر على المشاة أن يقطعوا كل هذه المسافة سيراً على الأقدام فى زمن يسير ، أضف إلى ذلك أن الحملة المرسلة إلى بلاد العرب كانت فى حاجة مستمرة إلى إمدادها بالمؤن والذخائر التى يصعب نقلها بطريق البر ، فلم يكن هناك مناص إذن من وجود أسطول لنقل الجنود والمؤونة والذخيرة ، ولما كانت سفن هذا الأسطول عرضة لإغارة القرصان عليها فى أثناء عبورها محملة بالعتاد والرجال ، فقد اقتضى الأمر التفكير فى الوسائل التى تكفل الأمن فى البحر الأحمر ، وتضمن بقاء المواصلات مفتوحة بين الجيش الغازى فى بلاد العرب وقواعده العتيقة فى مصر . ولم يكن إنشاء أسطول فى البحر الأحمر بالشئ الجديد ، فقد استرشد الباشا

في ذلك بما فعله الفرنسيون في أثناء وجود حملتهم بمصر ، حين فكروا في إيجاد علاقات بينهم وبين أمراء الهند عن طريق البحر الأحمر ، ودعاهم هذا التفكير إلى التوسع في عملياتهم العسكرية ونشاطهم السياسي والاقتصادي صوب الجنوب ، وكان من نتائج ذلك أن أمر قائد الحملة بونابرت المهندس الفرنسي فيرو Féraud بأن ينشئ ترسانة في بلاق ، صنعت فيها مراكب حربية صغيرة ومراكب من نوع القرويت ، ثم حملت أجزاء هذه السفن على ظهور الجبال إلى السويس حيث تم تركيبها وإنزالها إلى البحر ، وهكذا خففت الراية الفرنسية في البحر الأحمر على عدة سفن ، منها ميليزيمو Le Millesimo وكاستليونى Le Castiglione وتليامنتو Le Tagliamento واستطاع هذا الأسطول أن يحتل ميناء القصير ، ويبدط السيطرة الفرنسية على البحر الأحمر حتى مياه جدة ، ولم يقض على هذه السيطرة سوى دخول الأسطول الإنجليزي هذه المياه من بحار الهند في مايو ويونيو ١٨٠١ عندما قرر الإنجليز بالاشتراك مع العثمانيين الإطباق على جيش الحملة في مصر من جميع الجهات وإخراج الفرنسيين من هذه البلاد .

واقترع بما عمله الفرنسيون أمر محمد علي ببناء بحرية مصرية في البحر الأحمر ، أذاع وقتذاك أن الغرض من إنشائها استخدامها في نقل المتاجر ، غير أنه لا يبعد أنه كان يرمى كذلك إلى تهئية الوسائل التي تمكنه من الانسحاب بسلام إذا هددت البلاد بغزو من جانب الفرنسيين أو الإنجليز أو الأتراك وأنشأ « بساحل بلاق ترسخانه وورشات » جمع لها مهرة الصنائع والعمال وبخاصة من الإسكندرية كما استقدم صناعا من أوربا ، وطلق يستولى على أصناف الخشب اللازمة لبناء السفن كما جلب الأخشاب من آسيا الصغرى ولا سيما أقليم كرمانيا ، وكذلك أقام الباشا عدة منشآت في السويس ليجرى في مينائها تركيب أجزاء السفن ، بعد أن تنقل إليها من بلاق على ظهور الجبال ، وهكذا لم تكف تنقضى عشرة شهور حتى كانت ترسانة بلاق قد أنجزت صنع قطع أسطول صغير نقلت إلى السويس ، وفي إبريل ١٨١٠ صار كل شيء على قدم الاستعداد وبقيت فرقاطة واحدة لم يكمل صنعها وقد غادر الأسطول ميناء السويس في ٣ سبتمبر ١٨١١ في طريقه إلى بلاد العرب ، فكان أول أسطول مصري في الأزمنة الحديثة . أما لوائه فعقد لأول أمير من أمراء البحر المصريين وهو عثمان نور الدين ، ومع أن هذا الأسطول كان صغيراً إلا أنه كان في الوقت نفسه كافياً لنقل الجند والمؤن والذخائر التي تحتاج إليها حملة الباشا على الوهابيين ، كما آذرت مدفعيته الجيش عند ما نزل إلى البر ، وفضلا عن ذلك فقد كان له فضل في تأمين

المواصلات بالبحر الأحمر ولا سيما في المنطقة الشمالية منه .

غير أن الباشا أراد أن يبرز أسطولَه الصغير في تلك المياه ؛ فبنى في ميناء الإسكندرية فرقاطة تدعى « إفريقية » ، غادرت الثغر في إبريل ١٨١٠ إلى لندن ليتم تحويلها إلى مركب حربي كبير ، كما عمل الباشا في الوقت نفسه على إنشاء عدة سفن من نوع هذه الفرقاطة الكبيرة للخدمة في البحر الأحمر ، فشرع في بناء مركب في دمياط يحمل أجزاءه إلى السويس ولم تقف جهوده عند هذا الحد ، بل إنه عهد إلى سليم ثابت أحد رجاله في القسطنطينية ، بأن يتفاوض مع السفير الإنجليزي في العاصمة العثمانية بصدد شراء السفن اللازمة للباشا من إنجلترا ، ولكن إنجلترا لم تجد من مصلحتها أن يكون لدولة ناشئة أسطول قوى يستطيع الدخول في مياه البحار الهندية فاعتذرت عن إجابة الطلب ، بحجة أنه ليس لديها من السفن ، ما تبنيه ، وعرضت بدلا من ذلك أن تضع تحت تصرف الباشا المركب الحربي الذي يريده لخدمته العربية ، ولما كان في قبول هذا العرض دعم للسيطرة الإنجليزية على البحر الأحمر ، فإن الباشا لم يتردد في رفضه ، كما رفض اقتراحا آخر تقدمت به بريطانيا ، فحواه أن تضع في خدمة الباشا إحدى قطع أسطولها في المياه الهندية ، على أن يقوم الباشا نفسه بتسليحها . على أن هذا الموقف من جانب إنجلترا جعل الباشا يحاول الحصول على سفن كبيرة لأسطولَه من الدولة العثمانية ذاتها أو من ممتلكاتها ، ولكن مسعاه لم يوفق ، فاضطر في النهاية إلى الاكتفاء بما كان في حوزته من السفن في ميناء السويس .

وهكذا بقي الأسطول المصري في البحر الأحمر أسطولا صغيرا تنقصه الوحدات الكبيرة ، التي يستطيع الاعتماد عليها في مناوراتهِ وحركاتهِ البحرية ، ولا سيما أن « إفريقية » لم تصل قط إلى ميناء السويس ، لأن وصول هذه الفرقاطة إلى لندن أزعج رجال شركة الهند الشرقية التجارية الإنجليزية ، وكان بينهم أن يظلوا محتكرين لتجارة الهند ، فسعوا لدى الحكومة الإنجليزية حتى تمنع « إفريقية » من الذهاب إلى السويس عن طريق رأس الرجاء الصالح ، وقد أفلحت مساعيهم وعادت « إفريقية » إلى الإسكندرية في يناير ١٨١٢ . غير أن الإنجليز حرصوا على إزالة الأثر السيء الذي أحدثته هذا التصرف من جانبهم ، فأحسنوا تسليح هذه الفرقاطة بثلاثين مدفعا من البرنز ، لذلك كانت « إفريقية » أول فرقاطة مصرية ذات شأن في أسطول محمد علي ، ولو أن الحملة الوهابية فقدت بسبب عدم وجودها في البحر الأحمر « وحدة » قوية كان من الممكن أن يعتمد الأسطول المصري على مؤازرتها في تلك المياه .

على أن الباشا إذا كان قد أنشأ أسطولَه في البحر الأحمر لفرض سياسى وحربي ، فقد

أنشأ أسطولاً آخر في البحر الأبيض المتوسط لغرض اقتصادي ، إذ كان الباشا يسيطر على تجارة الصادر ، واستتبعته هذه السيطرة الرغبة في احتكار النقل النهري في داخل البلاد ، كما استتبعته محاولة الاستئثار بفوائد النقل البحري جلبها ، إن لم يكن كلها ، وكان من دلائل انتماش هذه التجارة ، أن الباشا - منذ اتفق مع الإنجليز في عام ١٨١٠ على بيع الغلال لهم - أرسل « إسماعيل جبل طار » إلى ملطة في العام التالي ، حتى ينشئ بيتاً تجارياً يمر به تجارة الصادر ، وقد جنى الباشا أرباحاً طائلة في أثناء الحصار القاري ، ومع أن إقرار السلام في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ كان له أثره في نشاط تلك « الوكالة » المصرية بجزيرة ملطة ، إلا أن انتهاء الحروب النابليونية فتح أمام الباشا من ناحية أخرى ميادين جديدة لنشاطه التجاري في مختلف الموانئ الأوربية ، فأنشأ مراكز للتجارة المصرية في تريستا بإشراف بطرس شقيق بوغوص يوسف ، وفي مرسيليا بإشراف باسيلي فرازلي ، وفي ليقورنة حيث أقام إسماعيل جبل طار واتخذ منها مقراً يشرف منه على سائر المراكز ، وحدث بعد ذلك أن أشار بوكتي Bokty قنصل السويد في مصر على الباشا بأن يمد نشاطه التجاري إلى البلدان الشمالية ، فأرسل إسماعيل جبل طار في عام ١٨١٦ في رحلة إلى استكهولم وباريس ولندن وهمبرج ، ثم عاد إسماعيل من رحلته عن طريق روسيا والبحر الأسود ، وفضلاً عن ذلك فقد كلف الباشا بيت توسيصة Tossizza وأنستازي Anastazzy وغيرها من البيوت التجارية الأجنبية ، التي كان ممثلوها ووكلاؤها في مصر من القناصل المشتغلين بالتجارة ، أن يبنوا سفناً للنقل وبخاصة في بحر الأرخبيل ، وقد أشار الشيخ الجبرتي إلى هذا النشاط التجاري في الخارج حيث قال في حوادث عام ١٢٣١ هجرية (١٨١٦ م) ، إن الباشا « أقام له وكلاء بسائر الأسا كل ، حتى بيلاد فرانسة والإنكليز ومالطة وأزمير وتونس والنايلطان والوندك والبنادقة واليمن والهند ، وأعطى أناساً جملاً عظيمة من أموال يسافرون بها ويحملون البضائع ، وجعل لهم الثلث في الربح في نظير سفرهم وخدمتهم » .

لذلك كان من المتوقع أن يؤدي هذا النشاط التجاري الكبير إلى ظهور الرغبة في إنشاء أسطول ، وكان من الطبيعي كذلك أن يكون نقل الغلال مبعث هذا الاتجاه الجديد ، فقد حدث في أثناء الحصار القاري أن تعرضت السفن الإنجليزية ، أو التي تحمل أعلاماً إنجليزية ، لإغارة الفرنسيين عليها في مياه البحر الأبيض المتوسط ، وهي موسوقة بالقمح المصري ، فآثر ذلك في تجارة الصادر ، مما دعا محمد علي إلى محاولة نقل غلاله في سفن تحمل أعلام دول محايدة ، ثم خطر للباشا أن ينشئ لنقل الغلال أسطولاً مصرياً يتألف من « إفريقية »

وأربع سفن أخرى اشتراها من الخارج ، وقد غادر هذا الأسطول — وكان يتكون من مراكب تجارية تحمل بعض المدافع للدفاع عن نفسها — ميناء الإسكندرية في شهر أغسطس ١٨١٢ بقيادة اسماعيل جبل طار ، واستطاع الوصول إلى ملطة في أمن وسلام ، وهناك أفرغت السفن حمولتها من الغلال ، وبعد أن تم وسقها بالدخائر اللازمة لرحلة الباشا على بلاد العرب ، عادت إلى الإسكندرية دون أن يلحق بها أى سوء ، فكانت تجربة ناجحة شجعت على القيام بمحاولات أخرى بين الإسكندرية وملطة ، وكذلك بين الإسكندرية والآستانة ، كما شجعت على زيارة موانئ البحر الأبيض الشرقى خلال هذه الرحلات ، وفي عام ١٨١٢ كان الأسطول المصرى فى البحر الأبيض يتألف من «افريقية» ، و«واشنطن» — وكان مراكبها أمريكيا — ، وفرقاطة أخرى ذات أربعين مدفعا ، وثمانية مراكب تجارية كبيرة ، وكانت أكثر قطع الأسطول من السفن التى اشتراها الباشا من الموانئ الأجنبية .

على أن هذا الأسطول أخذ ينمو بعد ذلك نمواً مطرداً حتى صار يتألف فى عام ١٨١٧ من خمسة عشر مراكباً كبيراً ، زيد عليها مراكبان اشتراها الباشا من النمسا ، ثم أمر الباشا فى العام التالى بإنشاء ثلاث فرقاطات بالإسكندرية لحمل الغلال والفحم والخشب والرخام ، وكانت هذه الفرقاطات تحمل على ظهرها المدافع ، كما كانت تفعل سواها من سفن هذا العهد لحماية نفسها من القرصان غير أن هذه السفن التى أصر الباشا على تسميتها بالفرقاطات ، لم تكن فى الحقيقة سفناً حربية تصلح لخوض غمار المعارك البحرية بحال من الأحوال ، ولهذا يقول ديران فيل Durand Viel ، مؤرخ البحرية المصرية فى عهد محمد على ، « إنه لمن المغالاة أن يتحدث الإنسان فى هذه الفترة من الزمن عن وجود بحرية حربية مصرية ، إذ أن مصر محمد على لم تكن وقتذاك فى حاجة إلى أداة للحرب البحرية أو الفتح والسيطرة ، بل لقد ظل حاكمها دهنراً طويلاً لا يعنيه سوى الحصول على أرباح تضخم بها ميزانيته ويعظم مدخره ، ولو فكر الإنسان فى حال الإسكندرية قبل عشرين سنة ، حين هبط الفرنسيون مصر ، لأدهشته النتيجة الباهرة التى انتهت إليها ، ولم يكن خالق هذا النشاط سوى أحد الباشوات العثمانيين نجح فى أن يجعل اسمه مشهوراً وسلطانه مأموساً ، حتى فى بحار نائية كبحر الشمال وبحر البلطيق . »

المرور الثانى : الأسطول الأول (١٨٢١ — ١٨٢٧)

اعتمد الباشا فى إعداد نواة أسطوله على شراء ما يريده من السفن والفرقاطات من الخارج ، ولـكنه بعد عام ١٨٢١ تقريباً بدأ يطلب إلى دور الصناعة فى الموانئ الأجنبية

بناء ما يريده من سفن لأسطوله الحربى ، وأهم تلك الموانى مرسليليا وبردو وايقورنة وجنوة وأركانجل ، وقد تحمل الباشا فى سبيل ذلك أموالا طائلة ذهبت مع الريح ، إذ حطم هذا الأسطول فى معركة نوارين البحرية فى أكتوبر ١٨٢٧ .

وكان السبب الأكبر فى هذا النشاط الجديد أن السلطان العثمانى طلب إلى واليه فى مصر الخروج بحملة لإخضاع الجزر النائية فى بحر الأرخبيل ، وإخضاع كريد وقبرص ، كما عهد إليه بإخماد ثورة المورة ، ولم يكن من المستطاع أداء ذلك كله إلا إذا توافرت لدى الباشا بحرية قوية ذات شأن ، وقد وصف الباشا بحريته فى عام ١٨٢١ ، فذكر فى رسالة بعث بها إلى السلطان أنها كانت بحرية تجارية صغيرة تستخدم سفنها فى النقل فحسب ، ولم يكن بينها سوى سفن ثلاث تصلح للخدمة الحربية ، وكانت هذه السفن وقتذاك فى موانى أجنبية ، أما سائر السفن التى كان يملكها الباشا أو أعضاء أسرته أو بعض الأفراد العاديين فلم تكن تزيد حمولة أية واحدة منها على ثلاثمائة طن أو أربعمائة ، ولم تكن تحمل سوى ثمانية مدافع أو عشرة ، وكانت البلاد فى حاجة إلى الترسانات ، كما كانت تفتقر إلى الأيدي العاملة والصناع الماهرين ، ويعوز أهلها التدريب على فنون البحر ، غير أن ذلك كله لم يفت فى عهد الباشا ، إذ عقد النية ووطد العزم على إنشاء بحرية حربية لها قيمتها فى زمن وجيز ، ووجد أن خير وسيلة لتحقيق ذلك أن يوصى ببناء السفن الحربية فى الموانى الأجنبية لحسابه الخاص .

، واتجه الباشا أول ما اتجه صوب فرنسا لتبنى له فرقاطتين ، إحداها من طراز جان دارك Jean d'Arc ، وهى مركب فرنسى شاهده فى الإسكندرية عام ١٨٢١ ، والأخرى من طراز الإبريق وتشبه مركبا فرنسيا آخر يدعى كيرازيه Cuirassier ، شاهده فى الإسكندرية كذلك ، غير أن فرنسا رفضت فى مارس ١٨٢٣ صنع هذين المركبين ، بدعوى رغبتها فى التزام الحياد فى النزاع اليونانى العثمانى القائم ، هذا إلى أنها لم تكن ترى من مصلحتها أن تضع مواردها وصناعاتها فى خدمة دولة أجنبية ، ولكن رشدها لم يلبث أن تاب إليها ، فأدركت خطأها عندما وجدت القنصل الإنجليزى صولت Salt ينتهز فرصة هذا الرفض ويعرض على الباشا بناء سفنه فى إنجلترا ، ولم يمنع الباشا من قبول ذلك العرض سوى خوفه من نوايا هذه الدولة ، وقد عرضت كل من تسكانيا والخمسا على الباشا استعدادها لبناء ما يشاء من السفن ، فأوصى محمد على بصنع فرقاطة واحدة وإبريقين فى جنوة ، وإبريق آخر ومركبين فى البندقية ، بدأت جميعها العمل فى عامى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ ، وعندما خرج أسطول الباشا

من الإسكندرية في يوليو ١٨٢٤ للملاقة سفن الثوار اليونانيين في مياه رودس وكريد ، كان يتألف من واحد وخمسين مركبا حربيًا و١٤٦ ثقالة تحمل ١٨,٠٠٠ جندي ، وعقب وقوع أول صدام بين الطرفين وجد الباشا أن الضرورة تقضى عليه ، مادام يريد التغلب على الثوار في البحر ، بأن ينشئ مراكب أكبر وأقوى وأسرع مما كان لديه في ذلك الحين ، وأن من الأفضل أن تكون سفنه الجديدة من نفس الطراز الفرنسي الذي شاهده في الإسكندرية ، لذلك استجاب الباشا لمساعي القنصل الفرنسي دروفتي Drovetti ، وتجددت المفاوضات بينه وبين الحكومة الفرنسية .

وكان من أثر ذلك أن كتب بوغوص في ٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ إلى الجنرال ليثرون Livron - وكان من أعضاء بعثة عسكرية فرنسية قدمت إلى مصر منذ نوفمبر ١٨٢٤ برئاسة الجنرال بوايه Boyer -- بأن يطلب إلى الحكومة الفرنسية الموافقة على صنع فرقاطتين من طراز جان دارك ، وإبريق حربي من طراز كيرازيه ، كما كلفه بأن يطلب إلى وزير البحرية أن يختار واحداً أو اثنين من الضباط في بحرية الملك شارل العاشر من ذوي الخبرة والدراية بالمنشآت البحرية للإشراف على بناء هذه السفن ، وأن يبعث إلى مصر بضابط من البحرية الملكية بضطلع بإنشاء مدرسة تعلم فنون البحر من الوجهتين العملية والنظرية ، وقد بذل ليثرون قصارى جهده في تحقيق رغبات الباشا ، غير أن الكونت دي شابرول Chabrol وزير البحرية الفرنسية ، كان يخشى أن يؤول صنع هذه السفن ، ولو لأغراض تجارية ، بأنه انحياز من فرنسا إلى جانب العثمانيين في أثناء نضال المورة ، مما قد يؤدي إلى إثارة الخواطر ، ولم يذلل ما أقامه الوزير من عقاب وصعاب سوى رغبة الملك شارل العاشر نفسه في دعم علاقات المودة والصداقة بين حكومته وحكومة محمد علي خدمة لمصالح فرنسا التجارية ، لذلك تقرر في ٢٧ إبريل ١٨٢٥ أن تصنع الفرقاطتان في مرسيليا ، مما شجع الباشا على أن يوصى بصنع مركب جديد من نوع القرويت في أكتوبر من العام نفسه ، وقد بدأ العمل تحت إشراف لوفيبور سيريزي Lefebure Cerisy ، وهو المهندس الذي انتدب من طولون لإنجاز هذه المهمة .

ولما كان الباشا كما تقدم بشجع البيوت الأجنبية على بناء السفن ، فقد انتهز بيت زيزنيا zizinia التجارى هذه الفرصة وشرع في بناء مركبين آخرين لحساب محمد علي ، أحدهما في مرسيليا والآخر في لا كيوتات La Ciotat ، غير أن هذا العمل لم يلبث أن أثار نائرة الرأي العام على حكومة شارل العاشر ، التي اتهمت بأنها جعلت من موانئها دوراً تبنى فيها السفن

لحساب محمد على حتى يهاجم بها اليونانيين ، مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى السكف عن التصريح ببناء سفن جديدة لحساب باشا مصر ، وإزاء ذلك اضطر إخوان زيرنيا بدورهم إلى بيع المركبين لبیت تجارى آخر هو بيت رامبو Rambaud الذى أعلن أن هذين المركبين سوف يتم صنعهما للخدمة التجارية ، غير أن هذا كله لم يعطل بناء هاتين السفينتين ، ولابناء السفن الأخرى التى أوصى محمد على بصنعهما رسميا ، فقد وافق الملك فى فبراير ١٨٢٦ على الشروط التى يتم بها بيع السفن « للخدمة التجارية » ، وهكذا استطاع محمد على أن يحصل على السفن المطلوبة وأن يستخدمها فى حرب المورة .

٩ على أن الباشا لم يلجأ إلى الموانى الفرنسية وحدها فى صنع السفن التى تألف منها أسطولها الأول ، بل لجأ كذلك إلى الموانى الإيطالية وبخاصة ليثورة والبندقية ، وكان يقوم بالإشراف على بناء السفن فى ليثورة السادة فرنانديز Fernandez وروسى Rossetti وهم وكلاء الباشا وعملأؤه التجارىون ، على أن يدفعوا نفقات صنعها من الأموال التى يحصلونها من بيع المنتجات المصرية التى يصدرها الباشا إلى الأسواق الأجنبية الأوربية ، وفى ١٨٢٧ تم فى ليثورة صنع سفينة من نوع القرويت تدعى مدينة نفارينو Citta di Navarino وفرقاطة تسمى الأسد Le Leone ، أما فى البندقية فقد تم طل بناء الفرقاطة « المصرية » L'Egyptienne حتى إبريل ١٨٢٨ ، نظرا للعداء المستحكم بين البنادقة والعثمانيين .

ولما كانت الأوامر الخاصة بإنشاء هذه السفن الحربية فى الموانى الأجنبية لحساب محمد على قد صدرت فى عامى ١٨٢٤ و ١٨٢٥ ، فقد تألف منها ما صار يعرف باسم « برنامج ١٨٢٤ » وكان من السفن التى اشتمل عليها هذا البرنامج « مرشد الجهاد » Guerrière ، وقد صنعت فى مرسليا ، و « البحرية » وهى التى سميت وقتها ما « المصرية » وصنعت كذلك فى مرسليا ، و « شير جهاد » وهى الأسد Le Leone التى صنعت فى ليثورة ، و « رشيد » وهى الفرقاطة « المصرية » التى صنعت فى البندقية ، و الظافرية « وقد صنعت كذلك فى البندقية ، وكل ما تم من هذا البرنامج إلى ما قبل صيف ١٨٢٧ بناء فرقاطتين وأربع سفن من نوع القرويت وخمس من نوع الإبريق ، وكانت هذه الوحدات عماد الأسطول المصرى الذى تحطم فى معركة نارين البحرية ، وكان الأسطول المصرى قبل المعركة يشتمل كذلك على « كفر الشيخ » و « واسطة جهاد » وسفن كثيرة من نوع القرويت .

الدور الثالث : البحرية الكبيرة (١٨٢٧ — ١٨٤٨)

كانت وحدات الأسطول المصرى التى اشتركت فى معركة نارين فى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧

إحدى وثلاثين قطعة ، تتألف من أربع فرقاطات ، وعشر سفن من نوع القرويت ، وست من نوع الإبريق ، وخمس من نوع الغوات (الغوليت Geolitte) ، وست حراقات ، وذلك عدا النقلات الكثيرة ، وقد فقد الأسطول في هذه المعركة أربع فرقاطات ، ونصف عدد القراويت ، ونصف عدد الأباريق ، واثنين من نوع الغوات ، وخمس حراقات ، ونقلت أخبار هذه الهزيمة إلى الإسكندرية عن طريق القرويت « أمازون » Amazone والإبريق « واشنطن » ، وكان من أثر هذه الهزيمة ضياع ذلك الأسطول الذى اشترى الباشا وحداته من مختلف الممالك ، أو أوصى بصنعها لحسابه الخاص فى الموانى الأجنبية .

ومع هذا فقد اتفق المؤرخون على أن كارثة نفايرن كانت بداية القوة البحرية الحقيقية فى عصر محمد على ذلك بأن هذه الهزيمة لم تستطع أن تنال مما كان يتحلى به الباشا من قوة الشكيمة وصدق العزيمة فسرعان ما نشطت أعمال البناء والإنشاء حتى لم يكذب بعضى عامان على وقوع تلك الكارثة حتى استطاع « أسربى » Acerbi القنصل النمساوى أن يكتب إلى البرنس مترنيخ فى ٢٦ أكتوبر ١٨٢٩ أن بحرية الباشا صارت تتألف من ٢٩ وحدة حربية ونحو ٩٩٢ مدفعا وحوالى عشرة آلاف من رجال البحر يوجد من هذه القوة فى البحر الأبيض ٥٩ مركبا حربية و ٧٨٢ مدفعا .

ولم يعتمد الباشا فى هذه المرة على شراء سفنه من الخارج ، أو التوصية على صنعها فى الموانى الأوربية ، بل صار جل اعتماده على ما يبنيه فى دور الصناعة التى جدها أو أنشأها فى مصر ذاتها ، فقد وجد الباشا أن برنامج التعمير الجديد يكلفه نفقات طائلة ، إذا هو استمر على خطته القديمة ، وذلك نظرا لارتفاع النفقات والأجور فى الموانى الأجنبية ، بينما تستطيع مصر أن تصنع حاجتها من السفن ، ولا سيما أن جودة مناخها تساعد على حفظ الأخشاب سليمة من العطب مدة طويلة ، هذا فضلا عن وفرة الأيدي العاملة وقلة النفقات ، لذلك قرر الباشا منذ إبريل ١٨٢٨ أن يصنع ما يريده من السفن فى مصر ، ولما كان نجاح الخطة الجديدة يستلزم المهندسين البارعين والمعلمين الماهرين والمدرسين الأكفاء للإشراف على بناء السفن وتعليم المصريين فنون الصناعة والملاحة البحرية ، كما يستلزم وجود دور الصناعة ووفرة الأخشاب ، فقد أولى الباشا هذه المسائل ما تستحقه من عناية ، حتى استطاع فى النهاية أن يذلل جميع ما اعترض مشروعه الضخم من صعاب وعقاب ، وكان من حسن الطالع أن توافق حكومة شارل العاشر ملك فرنسا على حضور دى سيريزى إلى مصر والتحاقه بخدمة الباشا ، ولم تقف الحكومة الفرنسية عند هذا الحد ، بل شفعت موافقتها بأن عهدت إلى دروشتى قنصلها فى مصر أن يبلغ

الباشا أنه سيلقى من جانبها على الدوام كل مساعدة فى سبيل زيادة منشآته البحرية ووسائل الحرب الأوربية ، حتى يستطيع المضى فيما يبذله من جهود لإنعاش البلاد وضمان رخائها وفى ٢٨ نوفمبر ١٨٢٨ وقع سيريزى عقد استخدامه لمدة ثلاث سنوات ، وقد تعهد بأن يخصص كل معارفه ، ويبذل غاية ما فى وسعه لإجابة رغبات الباشا ، وتنفيذ ما يصدره من أوامر ، بصدد المنشآت البحرية التى يريد لها ، كما تعهد بإنشاء مدرسة بحرية لتعليم فنون البحر ، وتنظيم « الورش » اللازمة للتعليم . وفى أواسط فبراير ١٨٢٩ أقلع « سيريزى » من مرسيليا إلى الإسكندرية ، فكان المهندس الذى اعتمد عليه محمد على فى بناء بحريته الكبيرة ، أما المعلمون والمدرّبون فكانوا جماعة من الضباط الفرنسيين الذين التحقوا بخدمة الباشا ، من أمثال « لوتالييه » Le Tellier و « قلنيش » Villenich ، و « جستنان » Jestin ، و « بسون » Besson ، وهو أشهرهم . وكان بسون ضابطا فى البحرية الفرنسية ، عرض على نابليون الأول بعد هزيمة ووترلو أن ينقله فى سفينة إلى أمريكا ، ولكن نابليون عدل فى اللحظة الأخيرة ، وآثر أن يسلم نفسه للإنجليز ، لذلك طردت الحكومة الفرنسية فى عهد الملكية العائدة الضابط « بسون » من خدمة البحرية ، فقدم إلى مصر فى عام ١٨٢٠ ، والتحق بخدمة محمد على ، وأخذ يرتقى فى سرعة تسترعى الأنظار .

وأما دار الصناعة اللازمة فلم يلبث الباشا أن بدأ فى إنشائها عقب وصول سيريزى بشهو قليلة ، وكانت ترسانة الإسكندرية فى ذلك الحين عبارة عن مكان متواضع على شاطئ البحر أقيم به مصنعان ، كل منهما عبارة عن مسطح من الأرض تظله سقيفة من الخشب ، وكانت تبني فيهما سفينتان ، إحداهما من نوع القرديت ، والثانية من نوع الإبريق ، وكانت هناك سفينة ثالثة من ذوات الحجم الكبير ، وكان يشرف على الأعمال فى هذه الترسانة الحاج عمر ، وهو رجل تقدمت به السن ، واكتسب من الخبرة والمران ما جعله موضع إعجاب الباشا حتى لقد أثنت عليه الوقائع المصرية بمناسبة صنع « سفينة الفرقاطون (الفرقاطة) » ، الذى شرع فى إنشائه بمعرفة المرقوم « ونزولها إلى البحر فى ٩ فبراير ١٨٣٠ ، وجاء فى عدد الوقائع نفسه الصادر فى ٢٧ شعبان ١٢٤٥ (٢١ فبراير ١٨٣٠) أن المسيو سيريزى « الذى جاء من فرنسا وهو مهندس ماهر فى إنشاء السفن المنصورة » ، عندما شاهد هذه السفينة ، صار يعجب من حال المعمار المرقوم ، حيث أنشأ تلك السفن من دون علم بالهندسة ، وأكمل جميع ما يحق لها ، وكذلك كان هناك إلى جانب الحاج عمر مهندس تركى هو شاكر أفندى الإسكندراني ، الذى أخطأ فى وضع تصميم ترعة الحمودية عام ١٨١٨ ، وقد انفتت كلمة المعاصرين على أن

شاكر أفندي هذا كان رجلا جاهلا ، لم يلبث « سيريزى » أن عجل بفصله من الخدمة . ولم يكبد « سيريزى » يتسلم زمام العمل ، حتى بدأ يسبر أغوار المياه فى الميناء الجديد ، لاختيار موضع يصلح لإنشاء « الورش » اللازمة لبناء السفن ، وفى ٩ يونيو ١٨٢٩ قدم إلى الباشا مشروعا كاملا لإنشاء « دار الصنعة » أى « ترسانة الإسكندرية » ، وقد وافق عليه الباشا ، وبدأ فى تنفيذه على الفور ، وأراد « سيريزى » الاستعانة بالصناع الماهرين من طولون ، فأعد قائمة بأسمائهم ، بعث بها الباشا إلى « ليفرون » ، وطلب إلى القنصل الفرنسى ميمو Mimaut تأييده فى مساعيه ، وفى فترة انتظار قدومهم ، جمع الباشا حوالى ألفى رجل من مختلف المديرات ، وأرسلهم للعمل بالإسكندرية ، فقسموا فئات تزاوُل أعمال التجارة والحداة والبرادة وصنع الحبال وما إلى ذلك ، وقد تحدث « سيريزى » نفسه عن هذا النشاط الجديد فى ميناء الإسكندرية فقال فى إحدى رسائله بتاريخ ٢٦ يايو ١٨٢٩ ، « لم يحدث فى العالم قط أن شغل مهندس مثلما شغلت منذ حين ، لجميع أمراء مصر وعظماؤها هنا فى هذه اللحظة ، ولدى كل منهم مشروعات عظيمة يحدثنى عنها ، وأنا أقوم بتنظيم أعمال الترسانة ، وقد اتخذت جميع الوسائل الخاصة بالطرود والمخازن والورش المختلفة والسقوف القائمة على الأعمدة وعدد الترسانة وآلاتها ... » ، وقد تم إزال قرويت ذى أربعة وعشرين مدفعا ، وسننزل فرقاطة إلى البحر خلال بضعة أسابيع ، وبدأنا فى صنع مركبين من نوع الغولت ، وسفينة نقالة حمولتها ستمائة طن ، وسنشرع بعد قليل فى صنع مركب كبير ذى ستة وتسعين مدفعا من عيار ثلاثين .

ويتضح من هذه الرسالة أن « سيريزى » كان يشرف على صنع السفن الحربية ، بينما كان العمل ما يزال جاريا فى إنشاء دار الصناعة ، وقد ذكرت الوقائع المصرية فى عدد ٢٤ صفر ١٢٤٥ (٢٥ أغسطس ١٨٢٩) ، أن « وضع الأساس » أى البدء فى إنشاء الترسانة كان فى « يوم السبت الثالث والعشرين من محرم الحرام » عام ١٢٤٥ (٢٥ يولية ١٨٢٩م) ، وكانت السفينة الكبيرة التى أشار إليها خطاب « سيريزى » من نوع القباقي أو الغليون أى البوارج ، وهو نوع جديد بدأ الباشا يفكر فى صنعه بعد أن تبين له أن من الممكن تعميق مدخل ميناء الإسكندرية إلى حد يكفى لمرور السفن الكبرى ، وقد ذكر إسماعيل سرهنك أن « كراكات » كثيرة استخدمت فى توسيع ميناء الإسكندرية وإصلاحه ، لقلعة عمقه وعدم كفايته للسفن التى تضطر أن ترسو بعيدا عن الشاطئ ، ويقول كلوت بك إن ما ألقى فى روع الباشا عن استحالة دخول السفن الحربية الكبرى ، ثم ما كان يعرفه شخصا عن

« قلة جدوى الآلات البحرية التي لديه ، وعدم غناء العمال اللازمين لمختلف الصنائع عنده » ، جعله « لا يفكر في إنشاء السفن الكبيرة التي من نوع القباقي » ، ولذا كانت حاجته من قبل إلى السفن الحربية من الخارج قائمة على أساس هذه الفكرة ، ولكن عندما حضر مسيو « دى سيريزى » وأطلعته على آرائه في هذا الشأن ، اقتنع بهذه الآراء ، لذلك بنيت أربع « مصاطب » كبيرة ، ممتدة من الساحل إلى داخل البحر ، لتشاد عليها سفن القباقي ، وثلاث مصاطب أخرى لبناء السفن التي من نوع الفرقاطة والقرويت والغولت والكوتر Cutter وغيرها .

أما الورش والمصانع التي أنشئت بدار الصناعة فكان عددها ١٠٥ ، وذلك عدا خمس عشرة ورشة للذخائر والمهمات الحربية ، من بينها ورش الحدادة والنجارة والبويات وصنع القلاع والبوصلات والمناظير ، وكان الصناع في هذه الورش جميعا تحت إشراف الحاج عمر .

أما الأخشاب اللازمة لبناء السفن فقد أحضرها الباشا من إقليم كرمانيا بآسيا الصغرى ، كما أرسل مهندسيه إلى رودس منذ عام ١٨٢٤ للإشراف على قطع الأخشاب وإرسالها إلى مصر ، غير أنه كان لا يستطيع أن يوصى بإرسال كميات كبيرة من أخشاب تلك الجهات ، حتى لا يثير شكوك الباب العالي في حسن نواياه ، لذلك رأى أن يبحث عن مواطن أخرى تغنيه عن الأخشاب المستوردة من تركيا ، ولا سيما إذا ساءت العلاقة بينه وبين السلطان ، فاتجه صوب ليفورنو وإنجلترا وفرنسا ، ولما اشتدت حاجته إلى الأخشاب ، تبعها لضخامة برنامجها البحري ، كانت رغبته الملحة في الاستيلاء على مواطن الخشب في سوريا وكيليكيا ، من أهم العوامل التي عجلت بوقوع الحرب الشامية الأولى ، وعندما وردت الأخشاب ، شرع « سيريزى » في بناء سفينة من نوع القباقي أو الغليون ، ذات مائة مدفع ، تدعى المحلة الكبرى ، وقد أُنزلت إلى البحر يوم ٣ يناير ١٨٣١ في حفل عظيم ، وأظهر الباشا رضاه عن « سيريزى » فتمنحه رتبة البكوية ، وقبل نهاية عام ١٨٣٢ كان « سيريزى » قد أتم منشآت دار الصناعة ذاتها ، ولكن حدث بعد قليل أن وضعت الحرب السورية أوزارها ، وعقد بين الباشا والسلطان صلح كوتاهية « المسالحي » ، فكان لهذا الصلح أكبر الأثر في خطة محمد علي البحرية ، فقد كانت السرعة الزائدة في إنجاز بناء السفن وإتواؤها إلى البحر رائد الباشا ، في أثناء حرب المورة وفي أعقابها مباشرة ، ولم تكن هذه السرعة راجعة لحسب إلى رغبة الباشا في تعويض الخسارة التي أصابت أسطولها في معركة نقارين ، بل كانت

ترجع كذلك إلى إصرار الباشا على إنشاء بحرية قوية تضمن له التفوق على أسطول السلطان محمود الثانى ، ولا سيما وقد بدأت العلاقات تسوء بين الرجلين ، وأخذت النذر تقوى إلى بقرب اشتعال نيران الحرب بينهما من جديد ، هذا إلى أن الباشا كان يدرك تمام الإدراك أن القوة البحرية ، حتى في أوقات السلم ، تكاد تكون مقياسا صحيحا لمركز كل دولة من الدول ؛ لذلك كان يعمل جاهدا على أن تصبح مصر في زمن وجيز الرابعة على الأقل بين الدول البحرية ذات الشأن في منطقة البحر المتوسط ، حتى يكون لها سبق في هذا المضمار على كل من النمسا وتركيا ، وكان جل اعتماد الباشا في بلوغ هذه الغاية على البحرية الكبيرة ، التي بدأ في إنشائها بدار الصنعة في الإسكندرية ، غير أن هذه السرعة التي اصطفتها الباشا ، في الفترة الواقعة بين حرب المورة (١٨٢٧) و صلح كوتاهية (١٨٣٣) ، لم تلبث أن هدأت ، مع بقاء الأغراض العليا التي كان يسترشد بها محمد علي في بناء بحريته فأنة لم يعتورها نقص أو تغيير ، ولم يكن السبب في هذا الهدوء سوى خوف الباشا من أن يؤدي استعداده البحري إلى إثارة قلق الدول الأوروبية ، التي تدخلت لوقف الحرب بينه وبين السلطان ، إذ كان يعينها ألا يقع بينهما صدام آخر ، يتيح الفرصة أمام روسيا لتنفيذ معاهدة « هنكار سكسكى » . وقد أفاد محمد علي دون ريب من فترة الهدوء هذه ، فأعاد النظر في برنامج البحري على ضوء ما كسبه من تجارب ، ومن ثم أخذ يتجه اتجاها جديدا يرمى إلى الاهتمام بإتقان الصنعة واصطناع الأناة ، إذ اتضح أن الأخشاب التي استخدمت في بناء بعض السفن لم تكن بسبب العجلة صالحة إلى الحد المطلوب ، فسارع إليها العطب ، وبدأت حاجة السفن إلى كثير من الإصلاح والترميم ، كما صار من الضروري أن توجه عناية أكبر إلى الحبال والساريات وما إليها مما يلزم الأسطول .

غير أن فترة الهدوء لم يطل أمدها ، لأن تحرش السلطان بواليه العظيم جعل الباشا يتوقع استئناف القتال في أى وقت ، فشرع يطالب من جديد بالسرعة وإجادة الصنعة في وقت واحد ، وهكذا عاد النشاط إلى ترسانة الإسكندرية ، وجدد محمد علي أوامره إلى « سيريزى » حتى يعمل على إنزال أكبر مجموعة من السفن إلى البحر ، في فترة السكون التي تسبق العاصفة .

وكان في برنامج الباشا ، إلى جانب صنع السفن ، العمل على توسيع ميناء الإسكندرية وتعميقه ، إذ أن بوالسكت أشار في حديث له مع محمد علي إلى أن السفن الكبيرة مضطرة إلى إنزال مدافعها وذخائرها قبل دخول الميناء أو الخروج منه ، مما يعرض أسطول الباشا

للخطر ، إذا طارده الأسطول العثماني ، فإذا أضفنا إلى ذلك ضيق الميناء ، كان من المتعذر على الأسطول المصري أن يخرج مسرعا لمطاردة العدو ، لهذا أوصى الباشا المهندس الإنجليزي « جالوى » بإحضار الآلات و « الكراكات » اللازمة لتوسيع الميناء وتعميقه . وفي مايو ١٨٣٣ حاول الكابتن « هوسار » Houssart أن يشق في الميناء مسلكا على عمق كاف (حوالى ثلاثين قدما) ، ولكنه لم يوفق ، ففكر الباشا عندئذ في إنشاء ميناء حربي عند « سودا » Sude بجزيرة كريد . وفي ٢٧ يوليو ١٨٣٣ خرج إلى الجزيرة في رحلة بحرية على ظهر الغليون المحملة الكبرى بقيادة هوسار ، وبرفقة أربعة غلايين وأربع فرقاطات وثلاثة قراويت ، وبلغ كريد في ١٢ أغسطس ، ثم غادر الجزيرة بعد ثمانية عشر يوما ، متخليا عن مشروعه بعد أن اتضح له أن الباب العالي لا ينظر إلى ذلك المشروع بعين الارتياح ، لقرب « سودا » من المورة ومياه الدردنيل .

وتمة موضوع آخر أولاه الباشا جانبا من اهتمامه ، ونمى به موضوع السفن الجديدة التي تسير بالبخار ، فأوصى في عام ١٨٣٣ بأن يصنع في إنجلترا أول مركب بخارى مصرى ، وكان يسمى « النيل » وقد بلغت نفقائه (٣٠٠ ر ١) من الفرنكات ، ولكن سيريرى وجه كثيرا من النقد إلى طريقة صنعه ، وقدر خسارة الباشا في هذه الصفقة بثمانمائة ألف فرنك على الأقل .

بيد أن الأعمال لم تلبث أن تعطلت في الترسانة ، بسبب انتشار الطاعون في أوائل عام ١٨٣٥ ؛ إذ بلغت الوفيات في الإسكندرية من جرائه حوالى الثلاثين يوميا خلال شهر يناير ، وزاد العدد حتى ارتفع إلى تسعين في فبراير ، واستمرت الزيادة حتى ارتفع الرقم إلى ثلاثمائة في بعض أيام شهر مارس ، وكان من أثر ذلك أن وقع الاضطراب في الميناء واختلت الأعمال في الترسانة ، ولم يستطع الباشا تطبيق قواعد الحجر الصحى على بحارة الأسطول ، إذ ثاروا عدة مرات في أوائل شهر فبراير ، فلم يجد مناصا من أن يأذن لهم في النزول إلى البر لزيارة أهليهم ، كما رأى من الحكمة أن يرسل الأسطول إلى « سودا » في جزيرة كريد ، بقيادة أمير البحر مصطفى مطوش ومعه « بيسون » ، حتى لم يبق في الإسكندرية في أول مارس ١٨٣٥ سوى غليون واحد ، والفرقاطتين « مفتاح جهاد » و « البحيرة » وثلاثة أباريق هي « تمساح » و « أمريكان » « بادی جهاد » ، وذلك عدا ثلاث فرقاطات وإبريقين ، لنقل الجنود بين الإسكندرية وطرسوس .

وقد انتهز الترك فرصة الاضطراب الذي حدث بسبب انتشار الطاعون ، فصاروا يضعون

العراقيل في سبيل « سيريزى » ، ودبرت للرجل مؤامرات ، كان يحوك خيوطها أعضاء « الحزب الإنجليزى » ، وهم كبار الموظفين العثمانيين وغيرهم ممن أكلت الغيرة قلوبهم بسبب ما أحرزه المهندس الفرنسى من نجاح وتوفيق ، وقد وصف كلوت بك بعض مآقيه « سيريزى » من متاعب فقال ، « إن قدومه إلى الإسكندرية حرم عددا كبيرا من البيوت التجارية ذات الرخ الوفير ما كانت تطمع فيه من أرباح مضاعفة ، فى أثمان السفن التى سوف يضطر محمد على إلى ابتياعها من تلك البيوت ، دون أدنى تدقيق فى قيمتها أو مدى صلاحيتها ، على غرار ما حدث فى الماضى ، لذلك أذاع أصحابها عنه شائعات السوء ، ووصموه بكل ما يشين ، وأوسموه سبا وشما ، وهاجموه من كل صوب ، على أنهم لم يقفوا عند هذا الحد ، بل أضرموا نار الثورة والعصيان بين العمال الأجانب ، الذين يديرون مختلف الصناعات ، ويقومون بتدريب المصريين ، حتى اختل نظام الورش مهارا وتكرارا ، وكذلك دبوا المسكند عند إنزال السفينة الثانية ، فقطعت حبال الارتكاز رغبة فى القضاء على تلك السفينة وظل العمال المالطيون والليقورنيون يحضون زملاءهم « الطولونيين » ، الذين أحضرهم مسيو دى سيريزى ، على العصيان والتمرد لغاية فى أنفسهم ، وهى أن يكونوا وحدهم على رأس جميع الأعمال . » وزاد الطين بلة سوء العلاقات بين « سيريزى » وزميله الضابط البحرى الفرنسى « بيسون » Besson ، الذى التحق بخدمة الباشا منذ ١٨٢١ ، وما زال يرتقى حتى أصبح قائد الفرقاطة « المصرية أو البحرية » . وقد ذكر « بروا » Bruat ، وهو ضابط فى البحرية الفرنسية زار الإسكندرية وقتذاك ، أنه حاول إزالة سوء التفاهم بين الرجلين ، ولكن غرور السيدة زوج « بيسون » كان يسبب متاعب كثيرة ، هذا إلى أن « سيريزى » ما كان يسمح لأحد بالتدخل فى شئون الترسانة ، حتى لا ترتبك الأعمال ، أما هو فكان يتدخل فى شئون السفن الحربية أكثر مما ينبغى .

ولإزاء هذه الصعوبات والعراقيل طلب « سيريزى » إلى بوغوص بك فى ٢٠ ديسمبر ١٨٣٤ أن يعرض استقالته على الباشا ، فأثار ذلك تعليقات شتى بين رجال البلاط ، وأظهر الإنجليز ارتياحهم وبالع سرورهم ، ولكن الباشا كان يقدر فى الرجل أمانته وصدقه ولأنه ، فبدلا من أن يقبل استقالته عهد إليه بأعمال جديدة ، غير أن « سيريزى » لم يلبث أن استقال من جديد ، رافعا استقالته فى هذه المرة إلى الباشا نفسه فى ٢ فبراير ١٨٣٥ ، فقبلها محمد على فى أسف عميق ، قائلا إنه « لن يجرى بعد ذهاب سيريزى سوى أعمال الترميم ، بسبب الظروف السياسية القائمة ، إذ أنها تسمح له بوقف الأعمال الإنشائية الهامة ، كما أنه لن يعين

خلفاً له ، لتعذر العثور على رجل في مثل كفايته . « وقد سرد كاوت بك الأعمال التي تمت على يد « سيريزى » ، إلى جانب الإشراف على تشييد دار الصنعة ، فذكر أنه بنى من السفن الحربية « مصر » و « عكا » و « المحلة الكبرى » و « المنصورة » و « الإسكندرية » و « حمص » و « أبو قير » ، وهي من نوع الغليون كما بنى القرويت « طنطا » ، والفول « عنيزة » ، والكوتر « الزهة » ، هذا عدا سفينتين ، إحداها مسلحة بمدافع المساون ، والأخرى نقالة لحمل الأخشاب التي تصنع منها الساريات ، وفضلاً عن ذلك فقد أتم تسليح الغليون « بيلان » ، وبناء الغليونين « حلب » و « دمشق » ، و الفرقاطة « منوف » ، كما قام بترميم الفرقاطات « البحيرة » و « رشيد » و « الجعفرية » و « كفر الشيخ » و « شبر جهاد » و « دمياط » و « واسطة جهاد » ، والقراويت « جناح بحرى » و « جهاد بيكر » و « فوة » و « يلنك جهاد » ، والأباريق « واشنطن » و « فيلمنان » و « الفشن » و « شاهين دريا » و « سمند جهاد » و « شهباز جهاد » و « التمساح » و « بادى جهاد » و « الأمريكان » ، هذا عدا النقلات والسفن الأخرى الصغيرة ، والسفينة البخارية « النيل » . وفى ١٩ سبتمبر ١٨٣٥ وصل « سيريزى » إلى طولون ، وتوفى بها فى منتصف ديسمبر ١٨٦٤ . أما « بيسون » فقد بقى فى خدمة الباشا ، ولكنه لم يعمر طويلاً ، إذ توفى فى ١٣ سبتمبر ١٨٣٧ .

وبعد « سيريزى » تولى الإشراف على الأعمال بترسانة الإسكندرية مهندس فرنسى شاب يدعى المسيو « هنرى » ، ولكن الأمور ظلت مضطربة فيها ، بسبب الحاجة إلى الأخشاب ، وعدم وجود ما يكفى من المواد الضرورية الأخرى ، وكان كل ما استطاع المسيو « هنرى » أن يعمل فى العام التالى (١٨٣٦) ، إتمام فرقاطة كان قد بدأ « سيريزى » فى صنعها منذ عهد طويل ، ولولا ذلك لأمكن القول بأن حركة العمل فى دار الصناعة كانت راكدة ركوداً لم تشهد الدار له مثيلاً ، فى جميع الأدوار التي مر بها تاريخها الحافل ، غير أن أمد هذا الركود لم يطل ، لأن الظروف السياسية لم تلبث أن تغيرت ، فاستؤنف النشاط فى ترسانة الإسكندرية فى عام ١٨٣٧ ، إذ وضع الباشا برنامجاً للأعمال البحرية الإنشائية فى النصف الأول من ذلك العام وطبقاً لهذا البرنامج أمكن تسليح الغليون رقم ٩ ويدعى « الكردفان » ، وكذلك الفرقاطة « المنوفية » ، كما تقدم العمل كثيراً فى الغلايين رقم ١٠ و ١١ و ١٢ ، وتم تركيب السفينة البخارية الثانية ، وكان محمد على قد أوصى بصنع سفينتين بخاريتين جديدتين فى الإسكندرية والبحر الأحمر فى آخر عام ١٨٣٥ ، هذا إلى إنجاز أحد

القراويت ، وهكذا أمكن تنفيذ أهم ماتضمنه برنامج الباشا ، حتى أن القنصل الرسمى دو هاميل استطاع أن يقول فى تقريره فى يوليه ١٨٣٧ ، « منذ بعث محمد على روح النشاط فى أعمال دار الصناعة بالإسكندرية ، برز إلى عالم الوجود أسطول عظيم فى سرعة فائقة كأنما تم ذلك بفعل ساحر . » كما ذكر أن الأسطول المصرى صار يتألف من تسعة غلايين (بوارج) ، وسبع فرقاطات ، وأربعة قراويت ، وثلاثة أباريق ، وخمسة غولنات ، وكوتر واحد ، وسفينة بخارية اسمها « النيل » ، وأربعين نقالة .

على أن محمد على لم يفقه أن يعنى بإنشاء الأحواض اللازمة لترميم السفن وإصلاحها بالإسكندرية ، وكان « سيريزى » قد قدم إليه قبل سفره مشروعا بإنشاء حوضين ، ولكن هذه الأعمال كانت فى حاجة إلى المهندسين البارعين ، لذلك أرسل الباشا المسيو هنرى إلى طولون فى مايو ١٨٣٧ ليبحث النظام المتبع فى الموانئ الفرنسية ، على أن يسترشد بأراء المسيو « سيريزى » نفسه فى اختيار المهندسين الذين يشرفون على بناء الحوض العائم فى مصر . وفى يوليو من العام نفسه ، وافقت الحكومة الفرنسية على إعطاء محمد على كل ما يحتاج إليه من تسهيلات لصنع هذا الحوض ، كما أشارت فى ٢٣ يونيو ١٨٣٨ بتعيين المسيو « موجيل » Mougél ، مهندس الطرق والكبارى لبناء حوض الإسكندرية ، فجاء موجيل إلى مصر فى ٤ نوفمبر من العام نفسه وقابل بوغوص بك ، كما قابل حسن بك الإسكندرانى وزير البحرية ، وبدأ من فوره فى بناء الحوض ، غير أن العمل أوقف فترة من الزمن ، لقيام الحرب السورية الثانية ، ولذلك لم يتم الحوض إلا فى عام ١٨٤٤ ، بعد أن اشترك فى بنائه المهندسان المصريان محمد مظهر ومصطفى بهجت .

ولعل أهم ماوجه إلى البحرية المصرية إذ ذاك من نقد ، أن الأسطول المصرى لم يقم بأعمال أو مناورات هامة بين عامى ١٨٣٦ و ١٨٣٩ ، على أن مرد ذلك فى الواقع إلى رغبة الباشا عن إثارة أسباب العداء ، هذا العداء الذى دفع السلطان محمود الثانى فى نهاية الأمر إلى امتشاق الحسام ضد محمد على فى إبريل ١٨٣٩ .

وعندما انتهت أزمة الحكم السياسية الكبرى ، وفقد الباشا ممتلكاته فى بلاد العرب والشام وكريد ، كان من المنتظر أن تقل عنايته بالبحرية . صحيح أنه تنازل عن رغبته فى بسط سيطرة مصر البحرية على البحر الأحمر ، ولكنه فى الوقت نفسه ظل معنيا بالملاحه فى البحر الأبيض ، بل لقد كان يريد زيادة عدد ما لديه من سفن تجارية فى ذلك البحر ، كما كان واضحاً أنه « على الرغم من قيود الفرمانات لا يريد إنشاء سفن جديدة فحسب ، بل يريد كذلك

زيادة موارد دار الصناعة إلى حد كبير » ولكن الصعوبات المالية التي ظل الباشا يتحاشى مواجهتها لمبان نضاله مع تركيا زمنا غير يسير ، سرعان ما اضطرته إلى توجيه عنايته إليها ، وكما أنها حدثت من نشاطه في مختلف النواحي ، فقد أرغمته على إنقاص أسطوله منذ عام ١٨٤٢ ، حتى لم يبق منه في حالة جيدة في أوائل ١٨٤٤ سوى غليون واحد ، وثلاث فرقاطات ، وظلت تقوم بالملاحة العادية بقية قطع الأسطول ، وهي ستة قراويت ، وستة أباريق ، وثلاث بواخر ، أما ترسانة الإسكندرية فكانت خالية من جميع المواد اللازمة للبناء أو الترميم والإصلاح .

وقد وضع المرحوم الأمير الجليل عمر طوسون بعد دراسة مختلف المصادر لإحصاء عاما لسفن الأسطول المصري ، يتضح منه أن سفن هذا الأسطول من نوع الغليون المعروفة بالقباق (البوارج) كانت أربع عشرة ، وكانت الفرقاطات اثنتى عشرة ، والبواخر تسعا ، والقراويت ثلاثة عشر ، والغولقات ستة ، والأباريق خمسة ، والكواثر ثلاثة ، وبذلك يكون المجموع الكلى اثنتين وستين قطعة ، هذا عدا النقلات والسفن الصغيرة . وقد أثبت المرحوم أمين سامى باشا الإحصاء التالى عن البحرية المصرية ، وهو مستخرج من « قيودات الأراضى العلية ونحريرات المعية السنية » وغير ذلك من الأسانيد ، وقد وضعته الدفتر خانة المصرية في نوفمبر ١٨٩٦ ، بناء على أمر صادر من نظارة الحربية في إبريل ١٨٩٣ ، للوقوف على « قوة الجيش المصرى من ابتدى سنة ١٢١٨ هجرية (إبريل ١٨٠٣ — مارس ١٨٠٤) لغاية سنة ١٨٨٢ ميلادية قوة كل سنة على حدها » .

السنة الهجرية	السنة الميلادية	الضباط	الجنود	الراكب	المدافع
١٢٢٥	١٨١٠	٢٧	٢٩٢٨	١٢	١٣٨
١٢٣٤	١٨١٩	٧٨	٧٢٢٠	١٨	١٨٨
١٢٤٤	١٨٢٨ - ٢٩	١٥٩	١٣٣٦٥	٥٣	٦٤٢
١٢٥٥	١٨٣٦	٢٠٤	١٤٩٨٠	٧٠	٩٨٣
١٢٦٣	١٨٤٧	١٠١	٣٣٠٠	٤	١٣
١٢٦٤	١٨٤٨				

هـ - الجيش :

أشار البارون دى بوا السكت فى تقرير بعث به إلى حكومته فى ٢ يوليو ١٨٣٣ إلى الأسباب الجوهرية التى دعت محمد على إلى الاحتفاظ بجيش كبير ، فقال إن الآمال العربية التى كان يملقها الوالى على مشروعاته ، ورغبته فى المحافظة على مركزه ، والعمل على توطيد هذا المركز ، وطبيعة الممتلكات التى تتألف منها إمبراطوريته ، كل ذلك أوجب عليه أن ينشئ قوة كبيرة ، أمكنه بفضلها أن يسيطر على مصر والنوبة وسنار وبلاد العرب وكريد والشام ، كما بات واجبا عليه أن يحتفظ بقوة حربية عظيمة فى كل مكان تمارضت فيه أنظمة احتكاره الحكومى مع ميول الأهلى ، وما للأفراد من مصالح خاصة ؛ أصابها الضرر من وراء هذا الاحتكار ، وذلك حتى لا تكون المصلحة الخاصة ، أو التعصب ، أو اختلاف رأى ، أو غير ذلك من الدوافع ، سببا فى تحريك الثورة بين شعوب هذه الإمبراطورية ضد حكومة الباشا .

غير أن وجود هذه القوة الحربية الكبيرة أو الجيش لم يكن وحده كافيا لضمان الاستقرار واستتباب الأمر للعاهل العظيم فى إمبراطوريته الواسعة ، بل كان ضروريا كذلك أن ينظم هذا الجيش تنظيمًا حديثًا ، يمكنه من التغلب على أعدائه ، ولم يكن هؤلاء الأعداء جميعا من بدو بلاد العرب أو من رجال القبائل فى النوبة ، بل كان منهم كذلك العثمانيون والأوروبيون ، الذين ما كان يستطيع الصمود أمامهم أو قهرهم فى ميدان القتال ، سوى جيش على النظام الحديث . صحيح أن الباشا أحرز عدة انتصارات باهرة فى النوبة وسنار والحجاز بفضل القوات العسكرية التى وجدها عندما تسلم أزمة الحكم ، وصحيح أن تلك القوات كانت مزيجا من الترك والألبان والمغاربة والدلاة أو الدلانية كما سماهم الشيخ الجبرتى ، وأنه لم يكن يجمع بين هؤلاء جميعا سوى تناول المرتبات من الباشا ، وانتظار الفنائم والأسلاب فى أثناء المارك وبعدها ، إذ لم تكن ثمة مثل وطنية أو قومية علميا تربط بين أشتاتها ، ولكن رغم الانتصارات التى أحرزتها تلك القوات ، لم يكن الباشا راضيا عن ذلك الجيش الخليط ، الذى لا يعرف النظام ، إذ أنه ما كان يتوقع إحراز مثل تلك الانتصارات ، إذا اشتبك جيشه وهو على هذا الوضع ، مع جيش أوربى أفاد من الأساليب والأنظمة الحديثة التى ألفتها جيوش أوربا ، خلال المارك التى خاضت غمارها أيام حروب الثورة وناپليون ، وكان الباشا يدرك تمام الإدراك أن الفضل فيما أحرزه جيشه من انتصارات إلى ذلك الحين ،

إنما يرجع كذلك إلى رقابته الدقيقة ، وإلى إشراف أبنائه وقواده العسكريين ؛ على القوات المحاربة ، ولهذا كله لم يكن محمد علي راغباً في إنشاء جيش كبير فحسب ؛ بل كان في الوقت نفسه معنياً بتدريب هذا الجيش على أحدث النظم ، ومن ثم سمي الجيش الذي شرع في تكوينه « بالنظام الجديد »

النظام الجديد :

لم يكن تأليف « النظام الجديد » بالأمر الهين ، فقد صادف الباشا في طريقه صعاباً وعقبات لا تقل عما صادفه السلطان العثماني سليم الثالث ، عند ما أراد إدخال « النظام » في بلاده ، إذ انضم العلماء إلى جماعة الإنكشارية في معارضة هذه « البدعة » ، وأرغموا « النظام » على الانسحاب إلى آسيا الصغرى في عام ١٨٠٦ ، وكذلك الحال في مصر إذ انضم العلماء إلى جماعة الألبانيين ، وعارضوا الباشا في محاولاته الأولى (في أغسطس ١٨١٥) ، رغبة في القضاء على « بدعة النظام الجديد » ، وصاروا يرددون الحديث الشريف ، « كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار » . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إنهم تأمروا حتى على حياته ، وقد ذكر الشيخ الجبرتي كثيراً من أخبار تلك المؤامرات ، في حوادث شهر شعبان ١٢٣٠ (٩ يوليو -- ٦ أغسطس ١٨١٥) ، ورأى الباشا في مثل هذه الظروف أن يصطنع الحذر والأناة في معالجة الموقف ، فأخذ ينتحل المأذير لتفريق الجند في أنحاء مصر المختلفة ، أو لإرسالهم على صورة نجدات أو إمدادات لجيوشه في بلاد العرب ، وظل الباشا يجري في سياسته على هذا السبيل ، حتى أحس بأن سلطانه في مصر قد توطدت دعائمه ، وأن صيته قد ذاع في أرجاء العالم الإسلامي ، بسبب انتصاره على الوهابيين واسترداد مكة والمدينة من أيديهم ، وعندئذ رأى أن الفرصة أصبحت مواتية للإقدام على محاولته الثانية ، وكان ذلك حوالي عام ١٨١٩ ، فبادر بإرسال عدد من الرقيق السود أى « العبيد » إلى فرشوط ، لتدريبهم تحت إشراف إبراهيم أغا أحد « العصاة » الذين لجئوا إلى مصر من الآستانة ، ولم يلبث الباشا أن وجد الحاجة ماسة إلى تأليف هيئة من الضباط المدربين على الأسلوب الحديث لتنظيم الجيش الجديد الذي اعزم لإنشاءه ، كما دعت الضرورة إلى اختيار مدربين يقومون بتعليم الجنود .

وكان اختيار أولئك الضباط والمدربين أو المعلمين مشار صعوبات جمة ، لأن الباشا لم يشأ أن يستقدمهم من تركيا حتى لا يثير شبهات الباب العالي من ناحية ، ولأن الجيش

العثماني إذ ذاك لم يكن في حال تسمح بإرسال المدربين اللازمين من ناحية أخرى ، لذلك رأى الباشا أن يتجه صوب أوروبا حيث وجد ضالته ، إذ أن عدداً كبيراً من الضباط الفرنسيين خاصة باتوا بغير عمل بعد أن وقفت ربح الحروب النابليونية ، وصاروا يتوقون إلى الخدمة في بلاد أخرى ، سعيًا وراء الرزق وخوفًا مما قد يصيبهم من الأذى في عهد ملكية البربون الراجعة ، فقر رأى الباشا على أن يستخدم منهم جماعة في جيشه الجديد ، ولا سيما أنه كان قبل ذلك قد ألحق ضابطاً فرنسياً يدعى فاسيير Vassière بخدمة ابنه إبراهيم في أثناء حروبه مع الوهابيين ، كما رأى أن يستخدم بعض الإيطاليين والأسبان والبرتغاليين ، وبذلك اجتمعت لدى محمد علي نخبة طيبة ، كان من بينهم « شاتي » Chatis ، و « دوميرج » Doumergue ، و « كيسون » Caisson ، و « بوسا » Boussa ، و « وسيشان » Sevin ، و « داراجون » Daragon ، و « ماري » Mari ، ويعرف أيضاً باسم « بكير أغا » ، ثم سيف Sève المشهور باسم « سليمان الفرنساوي » ، وهو أقدرهم جميعاً .

« وجوزيف أنثليم سيف » Joseph Anthelme Sève (١٧٨٨ — ١٨٦٠) من مدينة ليون ، انتظم في سلك المدفعية بالبحرية الفرنسية ، واشترك في معركة الطرف الأغمر في ٢١ أكتوبر ١٨٠٥ ، والتحق بعد ذلك بالجيش الفرنسي في إيطاليا عام ١٨٠٧ ، ثم اشترك في حروب نابليون مع النمسا عام ١٨٠٩ ، ووقع في الأسر مدة بعد أن أصيب بجرح في معركة « بردنون » Pordenone (في ١٥ أبريل ١٨٠٩) ، ولم يعد إلى فرنسا إلا في مارس ١٨١١ ، وانضم عقب ذلك إلى حملة نابليون على روسيا في عام ١٨١٢ ، فلما تفهقر الفرنسيون بقي « سيف » في ألمانيا ، وأصابته جراح في معركة « بوزن » Posen في فبراير ١٨١٣ ولكنه عاد إلى الاشتراك في معارك عام ١٨١٤ ضد أعداء فرنسا ومنح وسام فرقة الشرف وفي فترة المائة يوم التحق بجيش الشمال ، ولم تكد تمضي أربعة شهور على موقعة « ووترلو » حتى سرح من الجيش (في ٢٩ أكتوبر ١٨١٥) ، وبدأ يشتغل بالتجارة ، حتى إذا ما وافى عام ١٨١٩ قدم إلى مصر يطلب الالتحاق بخدمة محمد علي ، وعند ما قدمه القنصل الفرنسي « دروشتي » إلى الباشا عهد إليه بالبحث عن الفجم الحجري في النوبة ، غير أن جهود « سيف » في الوجه القبلي وعلى شاطئ البحر الأحمر لم يحالفها التوفيق ، ولكن الرجل استطاع خلال الشهور الخمسة التي قضاها في أعمال التنقيب أن يدرس عادات أهل البلاد وأحوالهم ، بل لقد حاول الاندماج فيهم ، فارتدى لباسهم وتعلم اللغة العربية ، وصار

له بين المصريين أصدقاء كثيرون ، فلما استقر رأى محمد على على تنظيم جيشه بعد انتصاراته على الوهابيين ، لم يجد أوفق من « سيف » ليشغل منصب المعلم الرسمي للنظام الجديد يعاونه « دوميرج » « وكادو » « وكيسون » و « ماري » أو « بكير أغا » ، ولم يكن هؤلاء جميعا بما فيهم « سيف » نفسه سوى « تعليمجية » .

وحوالى عام ١٨٢٠ أنشئت مدرسة المشاة العسكرية ، ووضعت تحت إدارة « سيف » وانتقى محمد على تلاميذها من بين أفراد أسرته وأبناء موظفيه وبعض النابهين من المهاليك ، وكان عددهم يتراوح بين ثلاثمائة وأربعمائة ، وشرعوا يقومون بتمريناتهم في ميدان الرميطة بالقلمة ، على صراى من الأهلين والعلماء المشايخ وغيرهم ، فكان ذلك مدعاة لقيام عدة صعاب ، منشؤها الجهل والتمصب ، والنفور من الخضوع لرجل « رومي » ، يفرض أوامره ونواهيه على طائفة من « المؤمنين » ، لذلك طلب « سيف » في أكتوبر ١٨٢١ أن تنقل هذه المدرسة إلى الوجه القبلي ، فوقع الاختيار على أسوان لبعدها عن القاهرة ومؤثراتها من ناحية ، وقربها من السودان ، ذلك القطر الذى ينتظر أن يكون أهم مرا كز التجنيد للجيش الجديد من ناحية أخرى ، وقد لقي « سيف » في تعليم هؤلاء الضباط وتدريبهم متاعب كثيرة ، ذكرها « مانجان » وغيره من المؤرخين ، كما ذكرها « تيودور » دلسبس Theodore de Lesseps شقيق فردنند دلسبس الأكبر ، وكان قد زار الوجه القبلي في ذلك الحين ، قال « لقد رأى سيف حياته تتعرض للخطر عدة مرات ، كما شاهد جهوده وهى قاب قوسين أو أدنى من الفشل ، فكثيراً ما أصدر الأمر بإطلاق النار فإذا به يسمع صوت الرصاص يدوى على مقربة منه ، ولكنه استطاع بفضل جنانه الثابت أن يؤدي الواجب الذى نيظ به أداء موفقاً » على أن « سيف » كان يلقى كل تأييد ومعاونة من الباشا وكبار رجال الدولة ، أمثال « محمد بك لاظ أوغلي » وزير الداخلية ثم الحربية ، وعثمان نور الدين الذى نقل إلى التركية القواعد العسكرية الفرنسية ، التى صارت أساساً لتعليم الضباط الجدد .

وإلى جانب مسألة الضباط كان الباشا معنياً بمسألة الجند الذين يجب إرسالهم إلى أسوان حتى يقوم « سيف » وضباطه الجدد بتدريبهم وتعليمهم ، ولما كان من غير المعقول أن يختار الباشا هؤلاء الجنود من بين الألبانيين الذين أراد أن يتخلص منهم ، أو البدو الذين يتعذر عليه إرغامهم على ترك بلادهم في الحجاز ، فقد فكر في تجنيد السودانيين ، ومن الثابت أن الرغبة في تجنيد السود في النظام الجديد كانت من الأسباب الأساسية لفتح السودان ،

وآية ذلك ما أصدره الباشا من أوامر إلى قائد جيشه في سنار والكردفان ، وهما ابنه إسماعيل وصهره محمد بك الدفتردار ، حتى يكثر من إرسال « العبيد » إلى مصر مهما كلفهما الأمر من مشقة أو نفقة ، كما ذكر « كايو » Cailliaud صاحب الرحلة المشهورة إلى مروي أن « الحصول على أكبر عدد مستطاع من السود » كان من بين أغراض الحملة التي ذهب بها إبراهيم باشا إلى السودان على رأس جيش ثالث ، وأن عدد من كان يراد تجنيدهم من هؤلاء العبيد لم يكن يقل عن ثلاثين ألفاً أو أربعين ، وهكذا أخذ سيلهم يتدفق على مصر كلما تقدم الجيش الفاتح في بلادهم . وفي أسوان شرع « سيف » بمعنى بهم ، فأنشأ الثكنات الصالحة لإيوائهم ، وهيا لهم خدمة صحية تحت إشراف دوساب Dussap أحد الأطباء ، وصاروا يطعمون بالمصل الواقى من الأمراض البوائية عند وصولهم ، كما أعد مستشفى للعناية بمرضاهم ، ولكن جميع هذه الجهود وكل تلك العناية لم تستطع الإبقاء على حياتهم ، فانتابهم الأمراض ، وتلقفهم الموت بكثرة أزحجت الباشا ، وحملته في النهاية على تجنيد « الفلاحين » من أهل مصر في جيشه الجديد .

على أن محمد علي حين اعترم تجنيد المصريين لم يجد الطريق أمامه معبداً مفروشا بالورد والريحان ، بل ألفاه على العكس من ذلك كثير المزالق مليئاً بالأشواك ، وكان للطبقة الأرستقراطية التركية دخل كبير فيما لقيه الباشا من صعاب وعقاب ، لأن أفراد هذه الطبقة لم يكفهم أن يرفضوا انخراط أبنائهم في سلك الجندية ، بل أرادوا كذلك أن يحولوا دون تجنيد المصريين ، وحجتهم في ذلك أن الجندية مهنة نبيلة يحط من قدرها أن تصبح في متناول « الفلاحين » كما زعموا أن وضع السلاح في أيدي « الفلاحين » « المغلوبين » إنما هو تسليمهم الأداة التي يطردون بها « العثماني » « الغالبين » ، ولكن الباشا رأى أن يعصى في سبيله قدما غير عابئ بمثل تلك المزاعم والآراء ، فأقبل على تجنيد المصريين أيما إقبال ، ونجحت التجربة نجاحاً لم يكن ثم من يتوقعه ، وسرعان ما ألف « الفلاحون » حياتهم الجديدة وأصبحوا يرون من دواعي فخرهم أن يعتبروا أنفسهم من « جند محمد علي » وهكذا ظل « العبيد » و « الفلاحون » يقدون على معسكر أسوان ، ومن أولئك وهؤلاء استطاع « سيف » في عام ١٨٢٣ أن يعد ستة آلايات من الجند المشاة طبقاً للتعاليم والأنظمة المعمول بها في فرنسا منذ صدور قانون جوثيون سان سير Gouvion-Saint-Cyr في ٢٣ أكتوبر ١٨٢٠ .

غير أنه لما كانت أسوان بعيدة عن القاهرة ، ولم تكن المواصلات سهلة ميسورة بين

عاصمة البلاد ومركز تدريب النظام الجديد ، وكان جو أسوان الحار يساعد على انتشار المرض بين الجنود ، فقد أمر الباشا في الشهور الأولى من عام ١٨٢٣ أن ينتقل الجند إلى مكان قريب من القاهرة ، على أن يتم هذا الانتقال على عدة مراحل ، حتى لا يضار الجند بسبب انتقالهم الفجائي من الجو الحار إلى الجو المعتدل ، ولذلك انتقل المعسكر من أسوان ، واستقر فترة إثر فترة في إسنا وأخميم ثم في أبي تيج ، حيث زارهم محمد بك لاط أوغلي ناظر الحربية وطم بالتفتيش عليهم ، ولم يلبث الباشا نفسه أن زار المعسكر عندما انتقل بعد ذلك إلى بني عدى قرب منفوط في ديسمبر ١٨٢٣ ، وكان يصحبه في هذه الزيارة كل من « دروشتي » القنصل الفرنسي « وصولت » القنصل الإنجليزي ، وقام الجند بمناورات حازت إعجاب الجميع وبعد العرض شكل كل آلاى مربعاً وقف وسطه الضباط وتسلم كل آلاى علمه الخاص ، وقد وصف فولابيل Vaulabelle حفل تسليم الأعلام وحلف اليمين ، وكيف قرأ الأئمة — المشايخ — آيات من الذكر الحكيم وكيف نحرت الدبائح ، وانتهى الحفل بإطلاق المدافع ، وقد سر الباشا مما رأى ، وعقد النية على أن يضع هذه الآلايات الجديدة موضع التجربة ، فسافر الآلاى الأول صوب أسوان في طريقه إلى سنار وكردقان في ٥ يناير ١٨٢٤ ، وسار الثاني إلى القصير للإبحار منها إلى جدة ، أما سائر الآلايات فغادرت مقرها بعد قليل إلى المورة ، وفي جميع هذه الميادين برهن النظام الجديد على كفاية ممتازة .

وكان الجيش النظامي في عام ١٨٢٤ يتألف من تلك الآلايات الستة فحسب ، وعدتها أربعة وعشرون ألف جندي ، أما غير النظاميين فكانوا حوالي عشرة آلاف ، وزع أكثرهم بين بلاد العرب والنوبة وسنار والكردقان هذا عدا الفرسان والمدفعية ، وقد بلغ عدد الفرسان نحو ثمانية آلاف أغلبهم من الدلاة والتركمان ، وكانوا مقسمين « زمراً » كل « زمرة » مؤلفة من خمسمائة فارس ، بقيادة « بيك » يلتحق بخدمة الباشا مدة معينة ، وكانوا لا يعرفون النظام ولا يربط بينهم سوى الطمع في الغنائم والأسلاب ، وفضلاً عن ذلك فقد كان لكل كبير في الدولة جماعة من فرسان المالك البيض ، بلغ عددهم ١٠٦١٠ في عام ١٨٢٥ ، وأما المدفعية فكانت تتألف من ١٢٠٠ عثماني ، يستخدمون مدافع ميدان أو حصار اشترت من تركيا وفرنسا وأسبانيا ، ولم تكن هذه المدافع في الواقع ذات قيمة حربية كبيرة ، إذ كانت تستخدم فحسب عند الرغبة في إصابة أهداف قريبة ، أو إطلاقها على جموع كثيفة ، أي أن فائدتها كانت أظهر في مثل حرب الوهابيين أو حرب السودان ضد طوائف البدو وقبائل السود ، وقد حدث في عام ١٨١٥ أن حاول « جوثارد فينور » Gothard de Veneur

أحد الضباط الفرنسيين ، إصلاح المدفعية المصرية بإبتكار نوع جديد من المدافع ، ولكنه توفي قبل أن يضع اختراعه موضع التجربة ، وفي مارس ١٨٢٢ ، أى بعد سبع سنوات ، قام بارون سويدي يدعى « وبترشيت » Witterschett بتجربة أخرى ولكنه لم يوفق ، ولعله مما يجدر ذكره أن الباشا صنع بعض مدافعه الأولى في المصانع التى أنشأها وأحضر لها مهرة الصناع من أوروبا ، وكان أهم هذه المصانع فى القلعة ، وقد وصفها « مانجان » بقوله « إن أقسامها الواسعة كانت تشغل حيزاً عظيماً من القلعة ، يمتد من قصر صلاح الدين القديم إلى باب الإنكشارية الذى يطل على ميدان الرميّة ، وكان يصنع فى معمل صب المدافع فى كل شهر من ثلاثة إلى أربعة مدافع من عيار أربعة وثمانية أرتال ، وكانت تصب فيه أحياناً مدافع الهاون ذات الثمانى بوصات ، ومدافع من هذا النوع يبلغ قطرها أربعاً وعشرين بوصة » ومنذ عام ١٨٢٤ كان بالقلعة إلى جانب معمل صب المدافع معمل آخر للبارود ، وثالث للأسلحة ، وكان معمل صب المدافع تحت إشراف فرنسى يدعى جونون Gonon كانت تعوزه الخبرة والحكمة ، ولم يكن ماينتجه معمله من النوع الجيد ، ولهذا لم يستطع أن يحوز رضا الباشا ، أما معمل البارود فكان يشرف عليه فرنسى آخر هو « قسطنطى » Coste رئيس مهندسى الوالى ، وإليه يرجع الفضل فى إعادة إنشاء معمل البارود القديم ، الذى أسسه الكيميائيون من علماء الحملة الفرنسية قبل ذلك بحوالى ربع قرن فى جزيرة الروضة قبالة مصر القديمة ، وأما معمل الأسلحة والبنادق فقد أسس فى عام ١٨٢٣ بفضل جهود فرنسى يدعى « جيلمان » Guillemain لم يلبث أن خلفه إبطالى يدعى « فرانجيني » Frangini قضى المعمل تحت إشرافه نحو سنتين ، قبل أن يتم صنع بندقية واحدة ، رغم ما تكبده الباشا من نفقات طائلة ، ولهذا ظل يشتري بنادق الجيش من الخارج ، وإن لم تكن من النوع الجيد .

غير أن هذه المعدات وتلك القوات لم تكن كافية فى نظر محمد على ، لأن الآليات الستة لم تلبث أن أرسلت بعد تدريبها إلى السودان والحجاز والمورة ، وكادت مصر نفسها تخلو من جيش قوى ، يستطيع الدفاع عنها إذا دعت الظروف ، هذا إلى أن القضاء على الجيش الجديد كان أمراً محتملاً ، إذا رأت تركيا أو الدول الأوروبية الاشتباك مع الباشا ، قبل أن يكون لديه من الجنود ما يسد حاجة الميدان ، لذلك قرر رأى محمد على أن ينشئ ثلاثة آليات جديدة على غرار الآليات الستة السابقة ، فسارع إلى حشد المجندين فى بنى عدى وعهد بتعليمهم إلى مهندس قديم من نابولى يدعى « شياندى » Chiandi ، ويعرف باسم

« قائم أغا » ، وكان الرجل يطمع في أن ينال من الخطوة لدى الباشا ما ناله سليمان الفرنسي في عهداه التفكير إلى نقل المعسكر من بني عدى إلى « أثر النبي » جنوبي مصر القديمة ، ثم إلى « القبة » ، غير أن قرب المعسكر من أماكن اللهو والتسلية بالقاهرة ، وما عرف عن عداء المعصمة لكل جديد في الجيش ، جعل الباشا يأمر بنقله إلى مكان يين « الخانقاه » « وأبي زعبل » عرف باسم « جهاد أباد » ، وفي معسكر « جهاد أباد » أكلت الأليات الثلاثة ، السابع والثامن والتاسع ، تدريبها في أغسطس ١٨٢٥ .

البعثة العسكرية الفرنسية :

ولما كان رائد الباشا ألا يقف عند هذا الحد ، فقد عهد إلى المسيو « تورنو » Tourneau أحد تجار الإسكندرية ، بمهمة البحث في فرنسا عن مدرين لجيشه ، من بين ضباط الجيش الإمبراطوري السابق ، على أن يفضل عند الاختيار أولئك الذين خدموا في مصر إبان الحملة الفرنسية ، بحيث تتألف البعثة المطلوبة من ضابط واحد برتبة « جنرال » ، أما سائر أفرادها فيمكن أن يكونوا من الضباط العاديين ، وبناء على هذا التكليف رحل « تورنو » إلى فرنسا في صيف عام ١٨٢٤ ، واتصل في باريس بالجماعة التي ظلت تعرف في فرنسا باسم « المصريين » Les Egyptiens لسابق خدمة أفرادها في مصر تحت إمرة نابليون ، وكان من بينهم « بليار » Belliard الذي وقع معاهدة تسليم القاهرة في ١٨٠١ ، و « إدم فرنسوا جومار » Edme François Jomard عضو مجمع القاهرة القديم ، وقد لقي « تورنو » من أولئك « المصريين » ترحيبا وتشجيعا ، وأخذ « بليار » على عاتقه مهمة تأليف البعثة المطلوبة وفق رغبات محمد علي ، فاختار لرأسها الجنرال البارون « بوايه » Boyer — بيير فرنسوا إكسافييه Pierre - François - Xavier — ، ولعضويتها « جودان » Gaudin ، و « أدولف دي تارليه » Adolphe de Tarlé وشقيقه « بولان دي تارليه » Paulin de Tarlé ، و « پوجول » Pujol و « لوديو » Lodieu ، و « شنفييل » Chenneville ، وكذلك الجراح « ديفينو » Duvignault ، وقد انضم إلى هذه البعثة ضابط آخر برتبة جنرال هو المركز « دي ليثرون » Livron الذي سبقته الإشارة إليه ، وجميع هؤلاء ممن كانوا بمصر أيام الحملة ، ولبعضهم مواقف مشهورة ، وبخاصة في عهد الجنرال « مينو » Menou . أما رئيس البعثة « بوايه » (١٧٧٢ — ١٨٥١) فقد تطوع في خدمة الجيش عام ١٧٩٢ ، وحارب في جيوش الراين والسامبر والموز والبرانس الشرقية ، وشهد الحملة

الإيطالية ، ثم تبع بوناپرت إلى مصر ، وأصيب بجرح عند الهجوم على الإسكندرية ، وعين بعد ذلك حاكما عسكريا للفيوم ، وصحب بوناپرت في حملته على الشام ، ولكنه بقي في مصر وأخذ يكيد لينو ، بالاتفاق مع « رينيه » Reynier ، و « داماس » Damas ، و « دور » Daure ، فأعاده « مينو » إلى فرنسا منضوبا عليه ، ولكنه لم يلبث أن عين رئيسا لهيئة أركان حرب جيش « سان دومنجو » ، فوقع في الأسر عند تسليم هذه الجزيرة ، ولم يعد إلى فرنسا إلا بعد ثلاث سنوات في يوليو ١٨٠٦ ، ثم التحق بجيوش فرنسا في ألمانيا وأسبانيا والراين ، وشهد معركة فرنسا عام ١٨١٤ ، وانضم إلى نابليون في حكم « المائة يوم » ، حتى إذا نزل الإمبراطور عن عرشه نهائيا ، سرح « بوايه » من الخدمة العاملة في عهد الملكية الراجعة منذ عام ١٨١٦ ، دون أن يتقاضى مرتبا ، واعتبر محالا على الاستبعاد ابتداء من أول إبريل ١٨٢٠ ، وهكذا كان « بوايه » في عزلة ، عند ما سعى الجنرال « بليار » ليحصل له على تصريح يمكنه من الخدمة في مصر مدة عشر سنوات .

وأما « پير جاستون هنرى ماركيز دى ليقرون » Pierre - Gaston - Henry Marquis de Livron (١٧٧٠ — ١٨٣١) فكان من ضباط العهد القديم في فرنسا ، تدرج في المناصب العسكرية ، ولكنه ترك الجيش في سبتمبر ١٧٩٣ ، وغادر فرنسا مع « المهاجرين » Les Emigrés إبان اشتداد الثورة ، وبينما كانت الحملة الفرنسية محاصرة في مصر ، بعد تحطيم أسطولها في معركة أبي قير البحرية ، دخلت ميناء الإسكندرية في ٥ فبراير ١٧٩٩ سفينة من نوع الإبريق ، قادمة من « راجوزة » على ساحل دلماشيا في بحر الأدرياتيك وكان على ظهر تلك السفينة اثنان من المواطنين الفرنسيين ، أحدهما « هاميلان » Hamelin والآخر « ليقرون » ، وكانا يحملان ما تحمله السفينة من منسوجات ونبيذ وما إلى ذلك من المؤن المرسلة إلى الحملة ، وقد أجل بوناپرت خروجه إلى الشام مدة يومين ، حتى يتمكن من مقابلة الرجلين ، ومعرفة مآلديهما من أخبار ، وفي يونيو ١٧٩٩ طلبا أن يمهدا إليهما بإحضار ستائة ألف إردب من القمح من الصعيد إلى بلاق ، فوافق بوناپرت على ذلك ، وذكر « دور » Daure ، المشرف على تموين الحملة وقتذاك ، أن « ليقرون » اشترك في حملات ١٧٩٩ و ١٨٠٠ في مصر ، وكان على رأس فرقة المالكات والأروام (اليونانيين) المكلفين حماية الغلال الجبلية من الصعيد إلى القاهرة ، وفي عام ١٧٩٩ عهد إليه كليبر بمهمة سرية في تركيا ، وفيما بين عامي ١٨٠٦ و ١٨١٥ عمل « ليقرون » في هيئة أركان الحرب في نابولي ، ووثق به ملكها « ميلا » Murat — أحد قواد

نابليون — ، ووكل إليه أمر تنظيم سلاح الفرسان ، والإشراف على تكوين الجيش بالأغذية والملابس . مما أكسبه خبرة عظيمة في هذه المسائل ، ولم يقب عن عهد على ما كان يتمتع به « ليثرون » من مزايا ؛ ولكنه لم يكن يريد على رأس البعثة العسكرية سوى ضابط واحد برتبة جنرال ، لذلك رأى أن ينتفع بعواهب « ليثرون » في نواح أخرى ، فصار يهد إليه بشراء المهمات والأدوات اللازمة لمصانعه من أوروبا كما بعث به إلى فرنسا ليحصل على تصريح بصنع فرقاطتين وسفينة من نوع الإبريق ، على نحو ما سبق ذكره .

وقد أدرك عهد على منذ البداية أن من الضروري أن يعامل أعضاء البعثة معاملة تميز بينهم وبين المدربين والمعلمين السابقين ؛ فخص رئيس البعثة بمرتبة ضخم يبلغ في السنة خمسين ألفاً من الفرنكات ، أما مراتب سائر الأعضاء فكانت تتراوح بين خمسة عشر ألفاً وثمانية آلاف ، يضاف إلى ذلك بدل الغذاء وعلف الخيل ونفقات السفر وأثمان الملابس ، ومع أنه اشترط في عقود استخدامهم ، أن يخلعوا على أنفسهم أسماء إسلامية ، دون حاجة إلى تغيير دينهم ، فإن أعضاء البعثة لم ينفذوا هذا الشرط ، ورغم ذلك لقي « بوابيه » وإخوانه من الباشا كل عطف وتشجيع .

وقد بعث « بليار » برسالة إلى رئيس البعثة تحوى عدة إرشادات ونصائح ، منها أن يخلص في خدمة الباشا ، وألا ينفر منه رجال الحاشية ، « فإن بوغوص يوسف ، والمستر « صولت » Salt ، وجميع ممثلي الدول الأجنبية ، سوف يرمقونه بعين الحسد والغيرة ، وسوف يقض عليهم مضاجعهم اتصاله بالباشا عن كذب ، لذلك كان من الواجب عليه ، بشا للطمأنينة في نفوسهم ، أن يظهر بمظهر الرجل العسكري المزده عن الغرض البعيد عن المسائل السياسية كل البعد ، بمعنى أن يكون رجل حرب فحسب ، استدعى بصفة مؤقتة لتنظيم الجيش ووسائل الدفاع عن البلاد ، وليس له امتياز على أى ضابط آخر له مثل مواهبه وخبرته ، سواء أكان هذا الضابط إنجليزياً أم نمساوياً أم روسيا » كما يجب عليه أن يكون هو وسائر أعضاء البعثة ذوى حرص وبصيرة وفطنة ورزاق في جميع الظروف ، « لأن الترك قوم يساورهم الشك ، ومن صفاتهم الغيرة والحسد ، حتى أنهم ليستطيعون أن يقرءوا في وجوه بوابيه وصحبه ما يحول في خواطرهم » وفي ٨ نوفمبر ١٨٢٤ كتب « قليل » Villèle وزير الخارجية الفرنسية إلى « دروفتي » — قبيل رحيل « بوابيه » و « ليثرون » وزملائهما إلى مصر — ذاكره أن الحكومة الفرنسية لم تشأ تزويدهم بأية تعليمات شفوية أو مكتوبة بصدد مهمتهم ، ومع هذا فإن على « دروفتي » أن يعنى بكل ما يتصل بنشاط البعثة في مصر ، حتى إذا ما لجأ إليه « بوابيه »

أو « ليفرون » في أمر من الأمور ، امتنع عن اتخاذ أى إجراء قد يتعارض وسياسة حكومته ، ومع أنه كان في وسع « دروشتي » بمقتضى التعليمات الصادرة إليه ، أن يتصل بضباط البعثة ويصحبهم في غدوم ورواحهم ، ويقبل منهم ما يريدون الإدلاء به من المعلومات كتابية أو مشافهة ، ويقدم إليهم ما يشاء من نصائح بشأن مصالحهم الخاصة أو الشؤون الوطنية العامة ، ويرشدهم إلى ما ينبغي أن يكون عليه سلوكهم ، رغم هذا كله كانت تلك التعليمات نفسها توجب عليه ألا تتخذ العلاقات بينه وبين أعضاء البعثة أية صبغة رسمية ، كما كان عليه أن ينق جميع ما قد يذيعه « بوايه » أو « ليفرون » أو غيرها عن تشجيع حكومة الملك شارل المائس وتأييدها للبعثة ، لأن الباشا نفسه لن يسوءه هذا التكذيب ، إذ أن إجازة الحكومة الفرنسية لهؤلاء الرعايا أن يلتحقوا بخدمته ، تحمل بين أطوائها دلائل الود الذي تنكبه تلك الحكومة لجناحه العالي ، وأخيرا نصح « قليل » القنصل الفرنسي أن بصطنع الحذر واللباقة في علاقاته مع أعضاء البعثة ، إذ أشاعوا قبل سفرهم — في غير حرص أو احتياط — أنهم إنما يذهبون إلى مصر لمساعدة الباشا في إعلان استقلاله عن الباب العالي .

وفي ٢٤ نوفمبر ١٨٢٤ وصل بوايه إلى الإسكندرية ، وزار الباشا في سرايه بالثغر ، وفي اليوم التالي قدم إليه أعضاء البعثة ، وأبلغ الباشا أن الجنرال « ليفرون » بين رجالها ، فأحسن محمد على استقبالهم ، واعدأ إليهم بالمطف والتشجيع ، وفي أول ديسمبر غادر « بوايه » وبعثته الإسكندرية إلى القاهرة ، وأخذ يعنى بتشكيل الأليات الجديدة ، وتنظيم القيادة العليا ، وسلاح المدفعية ، وسلاح المهندسين العسكريين ، غير أنه لم يلبث طويلا حتى بدأ ذرعه يضيق بما كان يقوم في سبيله من عوائق الفينة بعد الفينة ، وفي ٢٠ مايو ١٨٢٥ كشف عن طرف من أسباب ضجره في كتاب بعث به إلى « جومار » حيث قال : « ليس من شك في أنك صدقت كما صدقت كل ما قاله المسيو تورنو ، من أن الجنرال الفرنسي سوف يكون في هذه البلاد مسموع الكلمة مطاع الأمر منظورا إليه بين الاعتبار ، ولكنني لا أحب أن تمدح نفسك ، فإن عملي هنا مقصور على إصدار الأوامر طبقا للأنظمة واللوائح ولا شئ غير ذلك ، أما الباقي فتتولاه السلطات التركية ، وليس على ظهر الأرض من يفوق هؤلاء الأتراك في إساءة الظن والجهل والمجرفة والشراسة وتثبيط الهمم ، وإنني إذ أقرر ذلك لا أدخل في عداد هذه الجماعة أبناء العرب ، فهم بعيدون عن مناصب الحكم في هذه الديار ، بل إنهم أنفسهم مغلوبون على أمرهم ، وهو ما يؤسف له حقا ، لأنهم شعب يتمتع بمواهب نادرة ، وفي استطاعته أن يأتي بالجليل من الأعمال إذا أحسن توجيهه ، وقد

وجدت إدارة جميع الأعمال في مصر بأيدي الإيطاليين ، كما وجدت اللغة الفرنسية منبوذة كما لو كانت مبعث خطر ، فلا يعلم في المدرسة الحربية غير اللغة الإيطالية ، ولا يترجم سوى الكتب الأولية التي ألفها إيطاليون ، وجميع الأساتذة الذين يقومون بتدريس الرياضيات واللغات والعلوم والآداب والفنون وما إليها من الطليان ، وفي كل عام يرسل إلى أوروبا عدد يتراوح بين ثلاثين وأربعين شابا لدراسة العلوم والفنون ، فضلا عن الشؤون العسكرية ، ولكنهم يرسلون إلى « فيزا » ، وقد أوضحت ما في ذلك من الخطأ ، إذ أن الواجب يقتضي إرسال هؤلاء الشبان إلى رومة حيث يدرسون الفنون العسكرية ، ويبدى الوالى في بعض الأحيان عجبه من إيثار الإيطاليين على سواهم ، ولكن الإيطاليين سرعان ما يضعون حدا لهذا المعجب بما يدكرونه من اعتبارات ، منها ما فملناه في الماضي ، وما نستطيع أن نفعله في المستقبل ، كما أنهم بشيرون إلى الأخطار التي يسفر عنها احتكاك رعاياه بأمثال الفرنسيين بينما يجدر به ألا يخشى شيئا من جانب الطليان ، وفي الحق إن الخدمة لا تجوز على عاهل بمثل السهولة التي تجوز بها على محمد علي ، إذ أنه يدع كل شيء يسير في مجراه ، ما توافرت لديه الثقة ، اللهم إلا ما كان خاصا بعاليته وتجارته ، فإن روتشيلد نفسه لا يعرف في هاتين المسألتين ما يعرفه محمد علي .

على أن « بوايه » لم بضق ذرعا بالنترك والإيطاليين وحدهم ، فقد بدأ الانقسام يدب بين أعضاء بعثته أنفسهم ، منذ وضع على رأس المشاة أحد أولئك الأعضاء وهو الكولونيل « جودان » Gaudin ، تاركاً له حرية التصرف ، وأظهر « جودان » من اللين والرونة ما حببه إلى المصريين ، وجعلهم يؤثرون الاتصال به فيما يجد من الشئون ، فكان يفصل فيها دون استشارة رئيسه ، ثم عظم نفوذه حتى بات يعتقد أنه الرئيس الحقيقي للبعثة ، ولم يكن غريبا والحالة هذه أن يتمكروا صفو العلاقات بين الرجلين ، وما لبثت هوة الخلاف بينهما أن زادت عمقا واتساعا ، عند ما استقدم « بوايه » من فرنسا ، بعد موافقة الباشا ، سبعة ضباط آخرين هم « هاراحلي » Haragli و « دي پارون » De Parron و « ماله دي لاشيفاييري » Mallet de la Chévalierie ، و « بيكو » Pécoud ، و « پيس » Pées ، و « سوى » Soye ، و « كانترل » Cantrelle ، إذ اشتد النزاع بين جماعة « بوايه » وجماعة « جودان » التي انضم إليها الضباط الجدد ، غير أن صرامة « بوايه » وخلقه العسكري وتأثره بإرشادات « بليار » كل ذلك ساعد على زيادة النفور منه ، مما أتاح الفرصة لجودان أن يثبت أقدامه في مركزه ، ويصبح مقربا إلى الباشا نفسه ، وذلك على خلاف ما حدث

لرئيسه « بوايه » ، إذ فقد ثقة الباشا به وعطفه عليه ، لأسباب ذكر « دروشتى » طرقا منها في رسالته إلى حكومته بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٢٦ ، فقد نعى على أعضاء البعثة وبخاصة « بوايه » و « ليفرون » ، مسلّكهم منذ هبطوا مصر ، كما عاب على « بوايه » انصرافه إلى إنماء ثروته الخاصة بدلا من مراعاة مصالح بلاده ، مما جعله يترك تصرف الشؤون بيد الكولونيل « جودان » ، فاستطاع الكولونيل أن ينال ثقة الباشا ووزير الحربية وكبار ضباط الجيش والجمهرة العظمى من المديرين والمعلمين ، ويقول « دروشتى » إن « بوايه » ظل راضيا عن هذه الحالة ثمانية أشهر ، ثم هب فجأة يحاول استعادة نفوذه وسلطانه اتباعا لمشورة « ليفرون » ، فأدى هذا « النشاط » الجديد إلى إيجاد هوة سحيقة وفجوة عميقة بينه وبين « جودان » ، حتى استدعى الأمر تدخل القنصل الفرنسي بناء على طلب الباشا نفسه في مارس ١٨٢٦ ، ورغم هذا التدخل فقد ظل العداء قائما بين الرجلين ، ثم حدث بعد ذلك أن رفض القومندان « بيكو » الخضوع لأوامر « بوايه » ، فأصر « بوايه » على معاقبته ، فأمر الباشا بطرده من الخدمة غير أن رئيس البعثة عاد يصبر من جديد على أن يطرد « جودان » كذلك ، فلما رفض الباشا أن يوافق على هذا الرأي قدم « بوايه » استقالته ، فلم يتردد محمد على في قبولها .

ويعتقد « دروشتى » أن محمد على إنما غير موقفه إزاء البعثة ورئيسها ، لأن « جودان » كان قد أطلع الباشا على « الغرض السرى » الذى تهدف إليه ، رغبة في الانتقام من « بوايه » إذ أن « بوايه » كان قد أفضى إلى بعض أصدقائه وأصفيائه بأخبار وردت إليه من باريس ، خلاصتها أن الدول أجمت على تأييد اليونانيين ضد العثمانيين ، ثم أضاف إلى ذلك قوله ، « فى ظرف ثلاثة شهور فحسب لن يكون فى بلاد المورة تركى واحد » ، فأخذ الشك يساور محمد على من ناحية فرنسا ونواياها ، وبدأ يظهر نفوره من بوايه ، فغادر مصر فى ٣ أغسطس ١٨٢٦ ، قبل انقضاء المدة التى نص عليها فى عقد استخدامه ، ثم تبعه سائر أعضاء بعثته ، ولم يبق منهم فى خدمة الباشا غير « جودان » .

ولا جدال فى أن الظروف التى أحاطت بهذه البعثة حالت بينها وبين القيام بواجبها على الوجه الأكمل ، إلا أنه رغم تلك الظروف أمكنها أن تم تشكيل ستة آليات جديدة من المشاة تتألف من خمسة وعشرين ألف رجل كما استطاعت إنشاء فرق أخرى من المهندسين العسكريين ، وتنظيم المدفعية تحت إشراف الكولونيل « راي » Rey الذى قدم إلى مصر فى أغسطس ١٨٢٥ ، ولعل فى استمرار حالة الجيش إذ ذاك ما يلقى شيئا من الضوء على سائر أعمال البعثة ،

فقد شاهد « بوايه » عند ما زار معسكر الخانقاه في ديسمبر ١٨٢٤ اثني عشر ألفاً من المجندين ، يقوم على تدريبهم قاسم أغا « شياندى » ومساعداه ، وقد تحدث عنهم « بوايه » في رسالة بعث بها إلى « بليار » في ٢٨ ديسمبر ١٨٢٤ ، فذكر أن أولئك المجندين لا يصنعون إلا لمقاومة عدو داخلي ، وأن من بينهم نحو ألف في المستشفى العسكري بين أبي زعبل والخانقاه ، يموت منهم عشرة في كل يوم ، وكان جميع هؤلاء المجندين — على حد قول « بوايه » — « عراة حفاة ، يعوزهم اللبس والعتاد ، ويستخدمون أسلحة قديمة للغاية ، ولدى كل ألى نحو مائتي بندقية غير صالحة للاستعمال ، أما سائر البنادق فقد بلغ من سوء حالها أن جيشاً يحارب بها ما لا يزيد على ثلاثة أيام ، لا بد أن يستسلم عند أول هجوم » . وكذلك تحدث « بوايه » عن المدربين الذين ألفاهم بهذا المعسكر فقال : « إنهم جميعاً من اللاجئين الأسبان والبيدمونتيين وأهل مملكة نابولي ، وكلهم من أراذل القوم ، ومن أخط من أفلتهم الأرض على ظهرها ، لاذمة عندهم ولا ضمير لهم ، لا يعرفون القانون أو الشرف » . أما « شياندى » أو قاسم أغا فقد وصحه « بوايه » في رسائله بالدناءة والنذالة والجهالة ، وقرر طرده منذ يناير ١٨٢٥ ، وأحل « جودان » محله في الإشراف على تنظيم المشاة ، وقد كان لفصل قاسم أغا صدى بعيد ودوى شديد بين زملائه من قدامى المدربين فأخذوا يحكيون المسكائد والمؤامرات لرئيس البعثة ، أما هو فكان يعتقد أن طرد شياندى أعاد إلى الباقين صوابهم ، فزاد اهتمامهم بعملهم .

على أن الطريقة التي كانت متبعة في تجنيد الفلاحين للنظام الجديد ظلت موضع تعليقات شتى من جانب المعاصرين ، ذلك بأن المدين كانوا — عند ما يكفون إرسال عدد معين من الرجال — يوزعون العدد المطلوب على القرى ، فيتولى مشايخها جمع الفلاحين ، دون تمييز بين من تقدمت بهم السن ومن لم يشبهوا عن الطوق ، أو بين أرباب الأسر الكبيرة ومن لا يمولون أحداً على الإطلاق ، أو بين الأثماء المعافين وغيرهم من المرضى وذوى العاهات . ولما كان يحدث في أثناء نقل هؤلاء المجندين إلى معسكرات التدريب أن يهرب كثيرون في الطريق ، أو يموتوا من المرض والإعياء ، فقد رأى المشرفون عليهم أن يجمعوا عدداً يزيد على العدد المطلوب ، حتى يمكن سد هذا النقص ، كما وجدوا من الحكمة أن يضعوا الأغلال في أيديهم ، ويسوقوهم إلى المعسكرات سوقاً ، وكثيراً ما كان يخرج أقارب المجندين من النساء والأطفال ، يتبعونهم في سيرهم مرحلة بعد أخرى ، حتى إذا بلغ الحشد المعسكر المقصود ، قامت إلى جواره قرية صغيرة كقرية جهاد آباد ، تأوى إليها هذه الخلائق ، وكان أقارب

المجدد يشاركونه ما تخصصه له الحكومة من غذاء ، ولما كان الطعام لا يكفهم جميعا ، فكثيرا ما كان يتسول الأطفال ، وتزلق النساء إلى مهاوى الفساد ، وتنتشر الأمراض الخبيثة وغير الخبيثة بين تلك الجموع الحاشدة .

وربما كان من الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة السيئة ، أن « فرز » الرجال كان يحدث بعد وصول المجندين إلى المعسكر ، بدلا من أن يتم في قراهم ، أو في أما كن لا تبعد عنها كثيرا ، لذلك جرت العادة بأن يكون عدد المرسلين إلى معسكر التدريب أكثر مما هو مطلوب فعلا ، وقد حدث في عام ١٨٢٥ أن وصل إلى معسكر الخانقاه نحو سبعين ألف نسمة لم يقبل منهم غير اثني عشر ألفا ، ورفض حوالى اثنين وعشرين ألفا ، أما الباقيون وعددهم ستة وثلاثون ألفا ، فكانوا من النساء والفتيات والأطفال والكهول . ولم يتم العدول عن هذه الطريقة — طريقة فرز المجندين في المعسكرات — إلا في عام ١٨٣٠ ، وذلك بعد أن نجح كلوت بك في تنظيم الخدمة الطبية ، فصار الكشف الطبي يوقع عليهم حيث يجمعون ، ولما كان التجنيد موضع رهبة شديدة عند الفلاحين ، فكثيرا ما كانوا يعمدون إلى ابتكار الحيل والوسائل التي تساعد على الإفلات منه ، فصاروا يقطعون الأصابع السبابة أو يفتقون أعينهم ، إلى غير ذلك من ضروب التشويه ، وقد تهادى الشبان في ذلك إلى حد حمل الباشا على أن يبادر بتوقيع عقوبات صارمة ، بلغت حد الإعدام ، على من يحدثون بأجسامهم هذه الماهات المقتعلة ، كما توعد النساء بأن ينلن نصيبهن من العقوبة إذا ثبت أن لهن يدا في تلك التصرفات الحققاء ، وفضلا عن ذلك فقد أمر الباشا جميع المهود إليهم بالإشراف على مسائل التجنيد ، بأن يبذلوا قصاراهم لمنع حوادث التشويه ، وإلا عد ذلك إهمالا منهم في تأدية واجبهم ، وحق عليهم مجازاتهم بأن تشوه أجسامهم .

هؤلاء هم المجندون الذين جرى بهم إلى معسكر التدريب ، وعهد إلى « بوايه » وأعضاء بعثته بالقيام على تعليمهم وفق الأنظمة الفرنسية الحديثة ، وقد أمكن إعداد الآلايات الثلاثة المطلوبة في أربعة أشهر ، مما أثار إعجاب الباشا عندما زار المعسكر في مارس ١٨٢٥ ، فقد أقام به خمسة عشر يوما ، شاهد في أثناءها عرضا عاما ، وحضر مناورات قام بها جنود هذه الآلايات ، وعلق « بوايه » على هذه الزيارة في رسالة له بتاريخ ٥ مايو ١٨٢٥ فقال : « إن الوالى قد غلغلته الدهشة لما رآه من انتظام الحركات ، ونتائج إطلاق النار ، عند التقدم والتقهقر ، وسير طواير الهجوم ، وفي كلمة موجزة ، أعجب بكل ما استطاعت هذه الآلايات الخمسة عشر أن تقوم به أمامه ، من حركات عسكرية متنوعة ، في مهارة وبراعة ، وكان من أثر

إعجاب الباشا ، أن دعا إلى المسكر جميع عظماء القطر ووزرائه ، وبعبارة أوجز كل من بكرهون الجديد » .

على أن « بوايه » لم يغف عن باله قط أن يهتم بلباس الجند وأسلحتهم وعتادهم ، فقام قبل كل شيء باختيار الميدان ، ثم تقدم إلى الباشا يطلب الإصرار في تنظيم المدفعية ، كما كتب إلى وزير الحربية الفرنسية المركزي دي كليرمون - تونير Clermont Tonnere ، يرجو الموافقة على إرسال بعض الضباط ، لتنظيم المصنع الذي يقوم بصنع مدافع الباشا وأسلحته ، وكذلك للقيام بتعليم رجال المدفعية المصرية ، وقد وافقت حكومة الملك شارل العاشر على هذا الطلب ، وفي أغسطس ١٨٢٥ هبط الإسكندرية ضابط المدفعية « راي » Rey الذي مر ذكره ، وكان مما استرعى انتباهه رداءة الأسلحة الصنوعة في مصر فطلب إلى الباشا أن يتناع أسلحة جيشه من فرنسا سدا لهذا النقص ، غير أن الباشا أبي إجابة هذا الطلب ، معتمدا على أن في الاستطاعة تحسين الإنتاج المحلي وترقية الصناعة المصرية ، وقد تحققت فكرة الباشا ونجحت صناعة الأسلحة في مصر ، ويرجع الفضل في ذلك إلى طرد « فرانجيني » Frangini الإيطالي ، الذي كان يشرف على تلك الصناعة ، كما يرجع إلى الرقابة الشديدة التي فرضها ديوان الجهادية على المعامل والمصانع العسكرية ، وإلى تعيين مديرين جدد لترسانة القلعة ، وقد أدخل « راي » نفسه عدة تحسينات على صناعة البارود ، كما عني بتدريب رجال المدفعية ، أما المهندس الإيطالي « بوراني » Boreani الذي حل محل « راي » على أثر عودته السريعة إلى فرنسا ، فإنه حاول تحسين مخلوط المادة التي تصنع منها المدافع والأسلحة ، وفي هذه الأثناء تم تخرج ضباط الآليات الستة الأولى في مدرسة المشاة وهي المدرسة التي انتقلت من أسوان إلى إسنا ثم إلى أخميم ، وجعلها « سليمان الفرنساوي » أساس النظام الجديد . وفي مايو ١٨٢٣ أمر الباشا بإنشاء مدرسة وجاق النخيلة ، وإلى جانب ذلك صار الضباط الجدد يتخرجون في القصر العيني ، وحلت مدرسة النخيلة محل مدرسة « سيف » الحربية السابقة ، وكان موضعها قرب جهاد أباد ، ووسط معسكر الخانقاه نفسه ، وكان بها خمسمائة شاب تركي ، يدرهمهم « پلاسا » Plassa البيدمونتي ، أما مدرسة القصر العيني فقد أسسها عثمان نور الدين ، ثم تسلمها أحمد أفندي خليل ، وكان بها من خمسمائة إلى ستمائة تلميذ ، تتراوح أعمارهم بين الثانية عشرة والسادسة عشرة ، تحت إشراف « دوسرج » الفرنسي ، وقد رافق الآلاي الذي سافر إلى الحجاز ومعه بعض « التعليمجية » الآخرين ، أمثال فيجوريه Vigoureux ، و « چليني » Gelini ،

و « جبرناتس » Gubernatis . ولما كان من واجب « بوايه » تنظيم القيادة العليا ، فقد اقترح على الباشا تأسيس مدرسة أركان حرب في الخانقاه ، يختار طلبتها من بين الضباط الصالحين للقيادة ، وحصل « بوايه » على موافقة الباشا في ٢٥ مايو ١٨٢٥ ، وفتحت المدرسة أبوابها في ١٥ أكتوبر من العام نفسه في قرية جهاد آباد ، وكان مديرها الأول الضابط الفرنسي Jules Planat (١٧٩٦ — ١٨٢٩) ، وكان من ضباط المدفعية القدماء في الجيش الإمبراطوري ، حضر في أغسطس ١٨٢٣ ، وعندما جاءت بعثة « بوايه » طلب أن يعمل مع أعضائها ، وقد رفض الباشا أن يستخدمه في بادئ الأمر ، ثم عدل عن رأيه بفضل تدخل « بوايه » ، وقدم « بلانا » إلى معسكر الخانقاه في إبريل ١٨٢٥ ، ولكن أصابه مرض شديد لم ينج منه إلا بعد جهود موفقة بذلها كلوت بك ، وعناية فائقة من جانب « بوايه » ، وعندما تأسست مدرسة أركان الحرب تولى « بلانا » إدارتها ، وكان عدد تلاميذها في بادئ الأمر ثمانية عشر ، بلغوا سبعين في العام التالي ، وقد اختيروا من بين تلاميذ القصر العيني الممتازين ، وكانت مدة الدراسة ثلاث سنوات ، أما بلانا فمات منتحرا في بداية عام ١٨٢٩ .

ولم ينتفع « بوايه » بجهود « بلانا » وحده ، بل نال موافقة الباشا على تعيين عثمان نور الدين أفندي في منصب قائد أركان حرب ، وقد رقى نور الدين منذ ذلك الحين إلى رتبة البكوية ، ولم يكن جاوز السادسة والعشرين من عمره ، ولكنه كان يتمتع بمواهب نادرة ، كما كان وثيق الصلة بسلطان فرنساوى ، مع أنه لم يشغل قبل ذلك منصبا من مناصب الجيش ، ومع أنه كان يميل إلى الإيطاليين الذين أكثر الباشا من استخدامهم في المدارس والإدارة ، إلا أنه استخدم الأخوين « أدولف » و « بولان دى تارليه » ، وكلاهما من أمهر ضباط أركان الحرب ، وعندما تخرج في مدرسة أركان الحرب الفوج الأول ، وعدده ثمانية عشر طالبا ، ألحقوا بهيئة أركان الحرب فكانوا نواة هذه الهيئة التي شكلت في جهاد آباد ، وكانت تتألف من مكاتب ثلاثة ، أحدها للمراسلات العامة والأوامر برئاسة قائد أركان الحرب نفسه ، والثاني لخدمة المعسكر والشرطة ، والثالث « للأرشيف » أو « المحفوظات » الفرنسية تحت إشراف « أدولف دى تارليه » ، وظاهر أن عمل هذه الهيئة كان محدودا منذ البداية .

وكان آخر أعمال « بوايه » اشتراكه مع « راى » و « جودان » والأخوين « دى تارليه » في مجلس الجهادية ، الذى شكله محمد على في عام ١٨٢٥ برئاسة عثمان نور الدين ، وكان هذا المجلس يضم إلى جانب « بوايه » وصحبه الفرنسيين ، الضباط الترك الموجودين بالخانقاه من

رتبة كولونيل ، وكان الغرض من تشكيل ذلك المجلس - وهو عبارة عن لجنة عسكرية - توحيد نظم التعليم والتدريب في الجيش ، ودراسة وسائل النهوض به ، غير أنه حدث خلال انعقاد الجلسة الثانية في يناير ١٨٢٦ ، أن اشتد الخلاف بين « بوايه » و « جودان » فانفض المجلس على غير طائل .

الفرسان (السوارى) والنظام الجديد :

ولعل أهم ما حدث بعد سفر « بوايه » ، إدخال النظام الجديد في قوة الفرسان المصرية ، وكان السر في هذا الإصلاح ، أن إبراهيم باشا أعجب أياما إعجاب بقوة الفرسان الفرنسية وتنظيمها في جيش الجزائر « ميزون » Maison إبان حرب المورة ، ولم يكد القائد المصرى يعود إلى أرض الوطن ، حتى وصف لوالده العظيم ما شاهده من نظام تلك القوة وبراعتها ، فقرر الباشا على الأثر تنظيم قوة الفرسان المصرية ، ولما كان سليمان الفرنساوى من الفرسان القدماء ، فقد كان من المنتظر أن يعهد إليه بهذا العمل ، ولكن إبراهيم باشا كان غير راض عنه منذ معركة تريبوليتزا Tripolitza في يونيو ١٨٢٥ ، لذلك وكل الأمر إلى الضابط « بولان دى تارليه » ، وهو أحد الفرسان القدماء في الجيش الفرنسى ، وقد طلب إليه الباشا في بداية عام ١٨٢٩ تشكيل سبعة آلايات دفعة واحدة ، فاعتبر « تارليه » ذلك مجازفة لا داعى لها ، إذ كان يرى إعداد آلاى واحد إعدادا كاملا ، ثم الانتفاع بما يكتسب من الخبرة خلال هذا الإعداد في تشكيل الآلايات الأخرى شيئا فشيئا ، غير أن الباشا كان شديد الرغبة في التأهب على عجل استعدادا للحرب السورية الأولى ، فلم يسع أحدا مخالفته . على أن إعداد قوة الفرسان الجديدة لم يكن بالأمر الهين اليسير ، نظرا لما يتطلبه من الرجال الصالحين لهذا النوع من الخدمة العسكرية وما تمس إليه الحاجة من الأسلحة والخيول وما إليها ، وقد عمل الباشا على تذليل هذه الصعاب ، فابتاع الخيول من الشام ودنقلة ، كما حصل من كبار الدولة والموظفين على خمسمائة وألفى حصان ، أما العتاد والأسلحة فقد ابتاع « ليقرون » بعضها من فرنسا ، وقامت مصانع مصر بإعداد الباقي . وأما جنود هذا السلاح فاختارهم الباشا من بين عربان الصحراء ، وأقطعهم لقاء ذلك أرضا في مختلف المديرىات . ولما اكتملت الاستعدادات أسرع الباشا في إرسال الرجال والخيول إلى طرة ، وأقبل « دى تارليه » على عمله الجديد في همّة ونشاط ، ولكن لم يلبث أن اعترضته عقبات كثيرة منها وجود محمود بك عزت في منصب ناظر الجهادية ، بعد وفاة محمد بك لاظ أوغلو . وكان

الناظر الجديد ناقص التجربة قليل الإلمام بالفنون العسكرية ، وقد اشتهر بالطل والتسويق في جميع ما يعرض عليه من شئون ، حتى بات قوله المشهور « سوف ننظر » علما عليه ، فعرف بين معاصريه باسم « بقالم » أو « محمود بك سوف ننظر » ، وهو ألباني لم يفسح مجال الترقى أمامه سوى عطف الباشا عليه ، بعد أن أمضى صدر شبابه يشتغل بالتجارة . وكان من العقبات التي صادفت « تارليه » كذلك ، عدم تعود العربان النظام الأوربي في إعداد الخيل واعتلاء صهواتها والتدرب على ركوبها ، هذا إلى عدم وجود العدد الكافي من المدربين ، فلم يكن هناك سوى اثنين من الطليان لتعليم ستمائة فارس ، وقد ظل « دى تارليه » لا يجد حاجته من المدربين حتى قدم من فرنسا في نهاية عام ١٨٢٩ ثلاثة من ضباط السوارى هم « توشيف » De Toucheboeuf ، و « ماى دى شال » Mey de Châles ، و « پتى » Petit ثم لحق بهم بعد قليل القومندان « نوبل قاران » Noël Varin ، وكان من ضباط أركان حرب المارشال « جوفيون سان سير » القدماء ، وقد أمكن بفضل معاونة هؤلاء جميعا تنظيم الآليات السبعة المطلوبة ، على النظام الفرنسى في عام ١٨٣٠ .

على أن إبراهيم باشا لم يلبث أن أوحى إليه الخبرة التي كسبها خلال حرب المورة ، إدخال تعديل جديد ، فقد عمد إلى تقسيم الفرسان لواءات ثلاثة ، وضع على رأس كل منها « أمير لواء » ، وعين على اللواء الأول سليمان الفرنساوى ، بعد أن رضى عنه بفضل وساطة الباشا نفسه ، وعهد برياسة اللواء الثانى إلى أحمد النيكلى بك ، أما الثالث فقد أسندت رياسته إلى سليم بك ثم وزع المعلمون أو المدربون « دى تارليه » و « دى توشيف » و « ماى دى شال » على اللواءات الثلاثة .

ولما كانت قوة الفرسان الجديدة فى حاجة إلى ضبط ، فقد أسس الباشا فى أوائل عام ١٨٣١ — عملا برأى سليمان الفرنساوى فيما يظهر — مدرسة للفرسان فى الجزيرة بسراى مراد بك القديمة ، وكان موقع المدرسة جد ملائم ، إذ أن قرب المكان من النيل يجعل العناية بالخيول أمرا ميسورا ، كما أن وجود سهل فسيح بجواره يساعد كثيرا على القيام بالمناورات والتمرينات وما إليها ، وقد عهد الباشا بإدارة المدرسة إلى « قاران » ، فأشرف على تعليم عشرين ومائة من المالك ، وكان حظه من النجاح موفورا ، ولعل هذا هو السر فى أن الباشا رأى فى عام ١٨٣٣ أن يعد هذه المدرسة بحوالى خمسين وثلاثمائة من الشبان الأتراك والمصريين ، على أن عمل « قاران » كان فى الواقع مقصورا على الإشراف الفنى ، بينما قام بالأعمال الإدارية مدير مصرى كان حلقة الاتصال بين المدرسة والحكومة .

وقد استدعى تنظيم قوة الفرسان تنظيم الخدمة الطبية للعناية بالحيول ، أى تنظيم الطب الحيوانى أو البيطرى ، ولم تكن عناية الباشا بهذا النوع من الطب أمرا جديدا ، فعندما قتلك الوباء بالماشية فى الوجه البحرى ، وبخاصة ما كان يستخدم منها فى مصانع ضرب الأرز برشيد ، رأى الباشا استقدام إخصائيين لمكافحة هذا الوباء ، فحضر من فرنسا فى عام ١٨٢٨ الطبيبان البيطريان « هامون » Hamont و « بريتو » Prétot ، وقد تخرج أولهما ، وهو « بيير نيقولا هامون » Pierre Nicolas Hamont فى مدرسة « الفور » Alfort البيطرية الملكية ، والتحق بخدمة الجيش الفرنسى ، وفى أغسطس ١٨٢٧ حصل من وزارة الحربية بمساعدة ليثرون على إجازة لمدة عام واحد ، « للذهاب إلى مصر والالتحاق بخدمة الباشا » غير أنه استطاع البقاء فى مصر أربعة عشر عاما ، درس خلالها أحوال مصر عن كثب ، مما هيا له الفرصة ليكون أحد كبار المؤرخين المعاصرين لمهد محمد على .

وقد صادف « هامون » و « بريتو » منذ البداية صعوبات شتى ، منشؤها فى الغالب تعصب « الفلاحين » وموظفى الحكومة ، حتى حيل بينهما وبين الفحص عن أنواع الحيوان التى أصيبت بأمراض « من عند الله » ، واقتصر عملهما على علاج تلك التى أصيبت بسبب حادث من الحوادث ، غير أن هذه العوائق لم تحل دون تأسيس مدرسة للطب البيطرى فى رشيد ، كان عدد تلاميذها عشرة ، وقد طلب « هامون » نقلها إلى القاهرة ، واستقرت أخيرا فى أبى زعبل قرب مدرسة الطب البشرى ، التى كان يشرف عليها كلوت بك مما أدى إلى قيام المنافسة والنزاع بين الرجلين نحو أربعة عشر عاما ، إذ احتدم الجدل بينهما فى أى فرع الطب يفضل الآخر ، ومهما يكن من الأمر فقد أفلح « هامون » فى أن يجمل تلاميذه المتخرجين فى مدرسة الطب البيطرى يتمتعون بنفس المزايا التى كان يتمتع بها زملاؤهم من الأطباء البشرىين . وكان لما صادفه « هامون » من نجاح أثره ، حتى أنه عندما انتقلت المدرسة فى أوائل عام ١٨٣٧ إلى اصطبلات شبرا ، بلغ عدد تلاميذها فى العام التالى عشرين ومائة ، وبعد وفاة « بريتو » كان يعاون « هامون » أربعة من الأسانذة الأوربيين ، وظلت المدرسة فى شبرا إلى آخر عهد محمد على .

هذا ما كان من أمر قوة الفرسان الجديدة ، أما القوة القديمة التى كانت تتألف من غير النظاميين فقد أبقاها محمد على على حالها ، وظل يدفع مرتبات أفرادها حتى استطاع الخلاص منهم فى هدوء وسلام .

البعثة العسكرية البولونية :

بلغت قوة النظام الجديد ، أى جيوش الباشا النظامية ، قبل الحرب السورية الأولى في مايو ١٨٣١ ، على حسب تقرير « فافيه » De Faviers ، أحد ضباط الهوسار الفرنسيين ، ٤٢٩٨٤ جندياً منهم ثلاثة وثلاثون ألفاً من المشاة ، و ٦٣٨٤ من الفرسان ، و ٢٤٠٠ من المدفعية ، خرج منهم مع إبراهيم في غزو بلاد الشام ستة آلاف من المشاة ، وأربعة من الفرسان ، عدا المدفعية . وأبلى النظام الجديد في هذه الحرب بلاء حسناً ، إذ أحرز إبراهيم انتصارات باهرة ، سرعان ما تطايرت أنباؤها إلى أوروبا ، فكان نجاح النظام الجديد منشأ الإجراءات التي اتخذت في باريس لإرسال البعثة العسكرية البولونية إلى مصر ، برئاسة الجنرال البولوني « هنري ديمبسكي » Henri Dembinski .

وتاريخ هذه البعثة في الحقيقة جزء من تاريخ الجهود التي بذلها المهاجرون البولنديون بعد فشل ثورتهم الوطنية ضد روسيا ، وذلك بمحاولة تأليب الدول عليها ، أو الانضمام إلى جيوش أعدائها ، أو تحريك الفن الداخلية وبخاصة في بولونيا ، أو تأييد الدولة العثمانية في كفاحها ما دامت في حرب مع الروس ، أو مؤازرة محمد علي في حربه ضد السلطان إذا ما ارتقى في أحضان روسيا ، أو تأليف جبهة متحدة من الباشا والسلطان لمقاومة الروس وإلحاق الهزيمة بهم في حرب ضروس ، إذا منعت الدول محمد علي من إحياء « الإمبراطورية العثمانية » ، وتعدر على السلطان وحده أن يرد المطامع الروسية عن القسطنطينية .

وكانت الأمة البولندية التي قسمت بلادها في القرن الثامن عشر بين روسيا والنمسا وبروسيا واختفت من عالم الوجود دولتها الوطنية القديمة ، تتوق دائماً إلى استعادة حياتها المستقلة السابقة ، عاقدة آمالها على نابليون في إحياء بولندا وبعثها من جديد ، ولكن نابليون اكتفى بإفشاء غراندوقية وارسو ، وبعد سقوطه أصبح مصير بولندية مرتبطاً بالموقف الذي يتخذه ممثلو الدول في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، وقد قرر المؤتمر أن تستولى روسيا على بولندية ، عدا أجزاء منها ضمت إلى كل من بروسيا والنمسا . وكان القيصر اسكندر الأول في ذلك الحين ما يزال صاحب ميول حرة ، فأنشأ من البقية الباقية منها مملكة أضخم هو ملكها ، ومنح البلاد دستوراً ، وظهر كأنما قد انطوت صفحة هذه المسألة نهائياً ، لولا أن القيصر نفسه بدأ يترع الحقوق التي منحتها البولونيين ويقضى على حرياتهم ، ثم اشتدت محنتهم عندما تولى القيصر نيقولا الأول ، وأراد أن يجعل من بولندية بلاداً روسية لحماً ودماً ، فاشتط في

غلوته ، وأغرق في رجيمته ، وقابل البولنديون هذا العمل بتأليف الجمعيات المربية ، حتى إذا اندلع في باريس لهيب ثورة يولييه ١٨٣٠ التي طاحت بمرش ملك فرنسا شارل العاشر ، كان لها في نفوس البولونيين أثر عميق ، وكان اعتزام القيصر استخدام الجيش البولوني في حرب ضد فرنسا ، السبب المباشر في اشتعال نار ثورة وارسو في ٢٩ نوفمبر ١٨٣٠ ، وتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة الجنرال «شلوبيكى» Chlopicki ولكن لم يلبث الخلاف أن دب بين زعماء هذه الثورة وكانت تعوزهم المهارة والكفاية ، فاستطاع القيصر أن يقضى عليها ، ودخل الروس العاصمة في سبتمبر من العام التالي ، فاضطر بعض الوطنيين إلى مغادرة بلادهم ، وفي باريس اجتمع عدد كبير منهم تحت زعامة أحد أمرائهم ، وهو البرنس « إدام جورج تزارتوريسكى » Adam Georges Czartoryski ، واختاروه رئيسا لحكومة بولندية الحرة في « المهجر » ، وتألفت للإشراف على نشاط المهاجرين البولونيين هيئة وطنية كان على رأسها الجنرال « دفرنيكى » Dwernicki . وفي الوقت الذى استقر فيه المهاجرون البولونيون بباريس ، كانت جيوش إبراهيم الظافرة قد غزت بلاد الشام ، وذاعت أنباء انتصاراته في أوروبا ، وظهر ضعف الدولة العثمانية ، وترددت الشائعات بين هؤلاء المهاجرين بأن باشا مصر إنما أقدم على غزو الشام بناء على تفاهم أو اتفاق سرى بينه وبين روسيا ، لإذلال السلطان محمود الثانى وإضعاف الدولة العثمانية ، وخشى المهاجرون وقوعها فريسة في يد روسيا ، فشرع زعيمهم البرنس « تزارتوريسكى » يفاوض نامق باشا السفير العثمانى في باريس بشأن التحاق المهاجرين المسكرين بالجيش العثمانى ضباطا ومعلمين ، ولكن السلطان ، عند ما علم بانتصار إبراهيم باشا في قونية في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٣٢ وزحفه صوب القسطنطينية ، لم يجد مناصا من طلب نجدة روسيا ، فدخل الأسطول الروسى المياه العثمانية ، ووقف تجاه القسطنطينية في فبراير ١٨٣٣ ، فكان هذا التصرف من جانب السلطان كافيا لهدم مشروع البولونيين المهاجرين من أساسه .

غير أنهم رغم ذلك لم يفقدوا الأمل في نجاة الدول العثمانية ، فتقدموا برأى له أهمية تاريخية فريدة ظهر في وثائق هذا العهد ، وتمسك به باشا مصر بعد ذلك في أكثر مفاوضاته مع الدول ، كلما تعقدت الأمور بينه وبين السلطان ، هذا الرأى هو إحياء الإمبراطورية العثمانية ذاتها على يد محمد على نفسه ، إذ أن الدبلوماسية البولونية ، في ذلك الوقت العصيب من حياة الدولة العثمانية ، كانت تهدف إلى عقد الصلح بين محمد على ومحمود الثانى ، على أساس أن يعين السلطان باشا مصر صدرا أعظم ، فإذا تمذر تحقيق هذا الأمر ، نصح البولونيون

الشعب التركي بأن يعزل السلطان ، وينادى بمحمد على خليفة للمسلمين ، وكان غرضهم من هذا كله أن يتحد « المسلمون » — أو الأتراك — جميعا في وجه روسيا ، وهي العدو المشترك ، وقد تمسك البولنديون المهاجرون بفكرة وجود محمد على في القسطنطينية على رأس الإمبراطورية العثمانية بأجمعها ، رغبة في إنعاش الإمبراطورية ، ومنع الروس من الاستيلاء على البواغيز ، وبلغ من شدة هذا التمسك أن صار رجالهم يرددون هذه الفكرة في أحاديثهم وكتاباتهم ، فذكر الجنرال « بم » Bem أحد قادتهم في رسالة له إلى الوزير الإنجليزي بالمرستون بتاريخ ١١ مارس ١٨٣٤ ، تعليقا على ذهاب البعثة البولونية إلى مصر ، أن رئيس البعثة سافر إلى هذه البلاد ، لاعتقاده أن باشا مصر يجب أن يسيطر على الإمبراطورية العثمانية برمتها عاجلا أو آجلا ، إذا كانت هناك رغبة حقيقية في منع روسيا من الاستيلاء على القسطنطينية . وعندما وجد البولونيون أن السلطان قد ألقى بنفسه في أحضان روسيا ولوا وجوههم شطر مصر ، ورغبوا في خدمة محمد على بدلا من السلطان ، وصاروا يفكرون في اتخاذ مصر ذاتها قاعدة يدبرون منها الهجوم على روسيا ، أو على الأقل مناوأتها ، لأن مصر المستقلة تستطيع وحدها مقاومة النفوذ الروسى في القسطنطينية ، لذلك نصح البرنس « تراتورسكى » مواطنيه بأن يتصلوا بتلاميذ البعثة المصرية في باريس ، الذين قدموا إلى فرنسا في نوفمبر ١٨٣٢ ومعههم الطبيب المعروف كلوت بك .

وعملا بهذه النصيحة حاول المهاجرون الاتصال بكلوت بك في شهر فبراير ١٨٣٣ ، وقابله أحدهم في منزل السيدة زوجة « بيسون » Besson ، وصرح كلوت بك في أثناء الحديث بأن الصلح الذى تسعى الدول لإبرامه بين الباشا والسلطان سوف يكون في مصلحة محمد على ، لأنه سيجمع كلمة « العرب » بحيث لا يبعد أن يشهد العالم عودة الخلافة القديمة إلى الوجود خلال سنتين أو ثلاث سنوات ، فكان لهذا التصريح أثر كبير في تشجيع المهاجرين على الذهاب إلى مصر ، ووقع اختيارهم على « هنرى دمبىسكى » لهذه الغاية ، فسارع إلى مقابلة وكيل محمد على في باريس ، وهو محمد أفندى أمين ناظر البعثة المصرية بعد « عبدى أفندى » ، واستطاع الجنرال البولونى أن يستميل إلى جانبه محمد أمين ، فكتب إلى الباشا يبلغه رغبة « دمبىسكى » فى الشخص إلى مصر ، على أن « دمبىسكى » نفسه لم يلبث أن كتب إلى محمد على فى ٩ مايو ١٨٣٣ ، ذاكرا « أن الشدائد التى قاستها بلاده جعلته يذهب إلى فرنسا ، وأنه انتظر طويلا عساه يرى أوروبا تنفض عن نفسها غبار الخمول ، وتنشط لوضع حد لطامع روسيا ، ولكن انتظاره كان على غير طائل ، لذلك عرض خدماته على

السلطان ما دام لا يرتجى في أحضان الروس ، غير أن الباشا وحده فيما يبدو هو الذى اختاره الله سبحانه وتعالى للاقتصاص من الحكومة الروسية ، وهو من أجل ذلك يعرض خدماته على الباشا ، عاقداً العزم على أن يذهب إليه . وعندما استقر رأى على أن يسافر الجنرال إلى مصر ، أرسل إليه البرنس « ترار توريدسكى » كتاب توصية باسم محمد على ، كما أوصت به الحكومة الفرنسية خيرا ، وقد صحبه في رحلته الدكتور « هاج » Haage ، كما صحبه القومندان « زميوت » Syemioth بصفته ياورا له ، وقبيل سفره أصدر إلى مواطنيه المهاجرين في ٢٠ مايو ١٨٣٣ منشورا يشرح فيه الظروف التى دعت به إلى الالتحاق بخدمة الباشا ، وكان مما جاء في هذا المنشور قوله ، إنه « رغبة فى أن يهيئ لمواطنيه فرصة الكفاح فى سبيل وطنهم ، قد قرأه على أن يشخص إلى الرجل الذى لم يكتف بأن يحرق نفسه ويحرق رعاياه من المزاعم والأوهام القديمة ، بل يبدو أنه اعترم السير فى طريق الحق والصدق ، والعمل على إحياء وطنه الذى تمزق شمله » ولم يكن هذا الوطن الذى أشار إليه « دمبنسكى » غير تركيا .

وفى ٢٦ مايو ١٨٣٣ غادر « دمبنسكى » باريس ، ولم يكده يبلغ مرسيليا فى ٢ يونيو ، حتى علم بعقد الصلح بين الباشا والسلطان فى اتفاق كوتاهية ، ولكن هذه الأخبار لم تبعث إلى قلبه اليأس ، لأن روسيا على حد قوله سوف تحاول استغلال هذا الصلح ، على نحو ينجم عنه تعقد الأمور ، ومهما يكن من شئ ، فإن مجال العمل فى مصر جد فسيح . وفى ٧ يونيو رح « دمبنسكى » وصحه مرسيليا على ظهر السفينة Vincitor فبلغ مالطة بعد ثمانية أيام ، ثم غادرها إلى مصر ، وهبط بالإسكندرية فى ١٥ يوليو ، فاستضافه القنصل الفرنسى « ميمو » Mimaut ، وفى اليوم التالى قابل بوغوص يوسف ، وكتب على الأثر إلى البرنس « ترار توريدسكى » يصف تلك المقابلة وما دار فيها من حديث ، فذكر أن بوغوص أخبره بوصول خطابه إلى الباشا ، وكذلك مؤلفه عن حملة لتوانيا التى اشترك فيها ، هذا فضلا عن « ترجمة حياته » التى كتبها أحد البولونيين ، كما أخبره أن الباشا معجب به ، وآية ذلك أنه أمر بترجمة مؤلفه عن الحملة إلى التركية ، وإذا كان الباشا يرحب بمقدمه ، فإن مراد هذا الترحيب إلى خطاب الجنرال نفسه ، لا إلى توصيات القنصل ميمو أو رسائل أمين أفندى . وفى ٢٠ يولييه تشرف « دمبنسكى » بمقابلة محمد على فى سرايه بالإسكندرية ، وحضر هذه المقابلة « زميوت » والدكتور « هاج » والقنصل « ميمو » ، وكان مدار الحديث روسيا وبولندا ، وقد اصطنع الباشا الشئ الكثير من التحرز والاحتراس فى كلامه ، حتى

أن « دمبنسكى » عندما تحدث إليه عن افتقار روسيا إلى جيش قوى ، وعن شديد أسفه لقعوده إلى مصر بعد عقد الصلح وضياع الفرصة ، أجاب الباشا بأنه لا يستطيع الدخول في حرب مع روسيا ، لأنه لا غنى عن توافر المدافع والعتاد قبل التفكير في مثل هذه الخطوة ، التي لا يتسنى اتخاذها إلا بأمور ثلاثة ، هي المال أولا والمال ثانيا والمال دائما ، ثم أضاف الباشا إلى ذلك قوله : « والآن وقد انتهينا من الحرب ، يجب علينا أن نفكر في مسائل السلم » وعند انتهاء المقابلة أظهر الباشا أنه يعتمد على الجنرال وصحبه في تنظيم جيشه .

وفي ٢٥ يوليو كتب « دمبنسكى » إلى « تزار توريسكى » « أن بوغوص يوسف أبلغه أن الباشا وولده إبراهيم كانا يشعران منذ مدة بضرورة استدعاء أحد الجنرالات من الخارج ليقوم بتنظيم الجيش ، على أساس التنسيق الكامل بين وحداته وقواته المختلفة ، وأن الباشا يريد أن يعهد إليه (أى دمبنسكى) بهذا العمل ، ويريد منه أن يذهب لمقابلة إبراهيم باشا في سوريا ، حيث يوجد معظم الجيش العامل » .

وفي ٢٧ يوليو أطلع الباشا على ظهر الغليون « المحلة الكبرى » في رحلته إلى كريد ، غير أنه قبل مغادرة الإسكندرية كان قد أرسل في ٢٠ يوليو إلى إبراهيم يخبره بوصول « دمبنسكى » ، وبعزمه على إرساله إليه ، « إذا رغب في ذلك » ، وأجاب إبراهيم بما يفيد الموافقة . وفي اليوم التالي لسفر الباشا ، أبلغ بوغوص الجنرال البولونى أن الجناب العالى قد وافق على اقتراحه الخاص بتشكيل هيئة أركان حرب للجيش ، وأن عليه أن يستقدم من يريد من الضباط لتشكيل هذه الهيئة ، وكان من رأى الجنرال استخدام عشرين أو أربعة وعشرين ضابطا بولنديا لهذا الغرض .

وفي ٢٧ أغسطس ١٨٣٣ غادر « دمبنسكى » ومعه « زميوت » و « هاج » الإسكندرية في طريقهم إلى الشام على ظهر السفينة « كولبيا » بقيادة القبودان مراد ، فبلغوا « كسنلى » Casanli وهو ميناء صغير شرق « مرسين » في اليوم نفسه ، ومن ثم سافروا برا إلى طرسوس ، ثم إلى أطنة فبلغوها في ٢٩ أغسطس ، ومكثوا بها إلى يوم ٢٢ سبتمبر ، وهناك قابل « دمبنسكى » إبراهيم باشا ، وبحث معه مسألة تنظيم الجيش ، فوافق إبراهيم على قبول الضباط العشرين الذين يراد استخدامهم ، ولكنه لم يلبث أن اقترح على الجنرال استدعاء أربعائة من الضباط البولنديين لتوزيعهم على فرق الجيش المختلفة ، كما أظهر له أنه ليس ثمة ما يدعو لا استخدام ضباط لهيئة أركان حرب ، إذ أن ضابطا أو اثنين يكفيان كل آلاى ، عند ذلك أبدى « دمبنسكى » خشيته من أن يثير وجود مثل هذا العدد الكبير من البولونيين

المسيحيين الشعور الديني في الجيش المصري ، فكان جواب إبراهيم أن التعصب الديني ليس له أي أثر في الجيش أو البحرية ، ومع هذا فقد رأى إبراهيم أن يرسل مقترحاته الجديدة في هذا الشأن إلى والده ، قبل البت في الموضوع بصفة نهائية .

وإلى أن يصل جواب محمد علي صحب « دمبنسكي » إبراهيم باشا في حملة تأديبية ضد أحد الأمراء العصاة في جبال الطوروس ، وتوطدت خلال هذه الرحلة أواصر الصداقة بين الرجلين ، ولما بلغا الإسكندرونة استأنفا السير إلى أنطاكيا ، ومنها إلى نهر الفرات عن طريق كلس وعينتاب ، ثم سافرا إلى حلب ولبثا فيها نحو شهر ، وأخيراً جاء رد الباشا بدم الموافقة على الاقتراح ، وإن كان قد قبل أن يستدعى ضباط بولنديون ليكثروا معلمين ومدرسين ليس غير ، على أن إبراهيم من جانبه رفض أن يمنح العدد القليل من الضباط ، الذي اقترحه « دمبنسكي » لتشكيل هيئة أركان الحرب ، نفس المرتبات التي تمنح للضباط الترك ، أو أن يهيا لهم فرص الترقية كزملائهم ، مما حمل الجنرال البولوني على الاعتقاد بأن السر في تشدد إبراهيم ، أنه لا يريد تأليف هيئة يترتب على وجودها ضياع سلطته وسيطرته على ضباط الآلايات وسائر القواد ، وزاد الموقف دقة وحرماً بإصرار الجنرال على ألا يقبل أحد من البولونيين في الخدمة إلا بناء على اختياره هو وبموافقته ، وقد أدى تشبث كل من الرجلين بموقفه ووجهة نظره إلى تور العلاقات بينهما .

ويعزو « دمبنسكي » هذا التور كذلك إلى سمايات بعض مواطنيه ، وبخاصة « زولك » Szulc « وبنويسكي » Beniowski لدى إبراهيم ، مما جعل الأمور تتحرج ، إلى حد أن الجنرال رفض الذهاب إلى غزة ، لتدريب بعض فرق الفرسان هناك ، طوعاً لإرادة إبراهيم وقرر العودة إلى مصر ليعرض بنفسه الأمر على الباشا ، وكان هذا الخلاف الممول الذي هدم مشروعات البعثة العسكرية البولونية ، وفي مقدمتها تشكيل هيئة أركان الحرب ، وهو أهم ما اقترحه « دمبنسكي » لإصلاح « النظام الجديد » ، إذ قال إن الجيش كانت تسوده الفوضى ، لأنه لم تكن هناك هيئة أركان حرب أو ضباط كبار ، بل « لم تكن هناك غير آلايات متفرقة ، ولم يكن ثمة وحدات أو فرق تحت إمرة قائد (جنرال) ولا أوامر يومية ، وهكذا انعدم كل اهتمام بالرجال الذين يحصدون الموت حصداً في غير رحمة أو شفقة » .

وعند ما رجع « دمبنسكي » إلى مصر في ديسمبر ١٨٣٣ ، كتب إلى محمد علي رسالة طويلة عن مقابلاته لإبراهيم باشا ، ثم أعد قائمة بعدد الأعضاء الذين تتألف منهم هيئة أركان الحرب ، وكذلك عدد الضباط والمعلمين في قوات المشاة والفرسان ، وما يتكلفونه جميعاً من

نفقات قدرها بمبلغ ٦٠٠ و ٢٠٩ فرنك ، واقترح على الباشا أن يستخدم ضابطين من الجنرالات البولونيين ، ثم قدم مشروعا مطولا « لتنظيم الجيش في مصر والشام » بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٨٣٣ ، وكان أهم ما احتواه المشروع إنشاء هيئة أركان حرب ، وإدخال إصلاحات فنية في تشكيل آليات المشاة والفرسان والمدفعية ، وكذلك تقسيم الجيش ستة لواءات ، يشمل كل منها أربعة آليات من المشاة والفرسان وعدداً من البطاريات (المدفعية) ، وزيادة عدد الجيش النظامي إلى ١٢٠٠٠٠ في وقت الحرب ، و ٨٤٠٠٠ في وقت السلم ، وذلك عدا البدو والجنود غير النظاميين .

غير أن هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ ، بل تضافرت عدة عوامل على تعطيله وإخفاقه ، ولعل أهم تلك العوامل سوء التفاهم بين « دمبنسكي » وإبراهيم باشا ، واعتقاد إبراهيم أن الجنرال البولوني تعوزه الخبرة العسكرية الكافية ، لأنه لم يبلغ المراتب العليا في قيادة الجيوش ، كما أنه قضى في لتوانيا وقتاً طويلاً في عزلة جميلة ، بعيداً عن الحروب العنيفة والأعمال العسكرية ذات الخطر ، أضف إلى ذلك أن أحد مواطني « دمبنسكي » البولونيين ، وهو « موزوينسكي » Moszynski Potkanski الذي التحق في ديسمبر ١٨٣٢ بخدمة إبراهيم باشا في سوريا تحت اسم « نادير بك » ، كان قد اقترح على إبراهيم تعيين الجنرال « شلوبيكي » Chlopicki الذي تقدم ذكره بدلاً من « دمبنسكي » ، وليس من شك في أنه كان للاعتبارات السياسية كذلك أثر واضح في إخفاق البعثة البولونية ، ذلك بأن الدول التي ألحت على محمد علي في قبول الصلح مع السلطان ، وعلى محمود الثاني ليتفق مع الباشا منعاً للروسيا من بسط سيطرتها على تركيا ، كانت شديدة الحرص على ألا يمكر شيء صفو السلام الذي تم عقده في كوتاهية ، وألا يحاول الباشا إزعاج الباب العالي ، أو استثارة روسيا حليفته الجديدة ، ولما كان الباشا يعرف ما بين روسيا وبولندا ، فقد أدرك تمام الإدراك — كما صرح بذلك القنصل الفرنسي ميمو — « أن وجود « دمبنسكي » في خدمته سوف يلفت النظر إليه ، ويثير الشكوك من ناحية نواياه السلمية ، » ولا سيما بعد أن بات منتظراً أن يصل إلى مصر في بداية عام ١٨٣٤ القنصل الروسي الجديد « دوهاميل » Duhamel ، وكان يهم الباشا بطبيعة الحال أن تظل علاقته ودية مع روسيا ، ولا يريد بسبب وجود البولنديين في مصر ، وبسبب « القضية البولندية » ، أن تحدث مشاكلاً جديدة ، قد تزيد الموقف حرجاً وتعقيداً ، وزاد الطين بلة أن « دمبنسكي » نفسه لم يدع أية فرصة تمر ، دون أن يبدي عداؤه للسافر للروسيا ، وعزمه ألا كيد على أن يتخذ من

مصر — كما كتب القنصل الإنجليزي كامبل Campbell إلى حكومته في ٢١ يوليو ١٨٣٣ — « نقطة ارتكاز لتأليف جيش بولندي » يستخدم ضد روسيا ، هذا إلى أن « دمبسكي » منذ هبط الإسكندرية في يوليو ١٨٣٣ ، وعلم يقرب حضور « دوهاميل » ، لم يتردد في الإلماح على بوغوص ، حتى يحول الباشا دون حضور القنصل الروسي ، لما يترتب على ذلك من آثار بالغة في نفوس المسلمين قاطبة ، كما قال « إن الأنظار جميعها تتجه صوب محمد علي ، باعتباره رجل المستقبل الذي سوف يتم على يديه إنقاذ تركيا » ، لذلك كان كل ما أمكن الباشا الموافقة عليه في هذه الظروف ، السماح باستقدام عدد محدود من البولونيين ، يستخدمون « تعليمجية » في الجيش ، شأنهم في ذلك شأن سائر الضباط من الأمم الأخرى .

غير أن سوء الطالع لم يشأ أن يفارق البعثة ، فتطارت الشائعات بأن في مرسيليا نحو أربع مائة جندي على وشك الحضور إلى مصر ، وقد روجها بعض البولونيين الخارجين على « دمبسكي » من ناحية ، وبعض اليونانيين الذين كانوا في خدمة روسيا من ناحية أخرى . ثم قويت تلك الشائعات حتى تناقلها قناصل الدول أمثال « ميمو » و « كامبل » ، بل إن « دمبسكي » نفسه صار يعتقد صحتها ، وكان من أثر ذلك أن أصدر الباشا أوامره المشددة لمنع هؤلاء البولونيين عند حضورهم من النزول إلى الشواطئ المصرية ، كما أمر بإعداد سفن لنقلهم والعودة بهم إلى الموانئ التي أبحروا منها ^(١) .

وساء « دمبسكي » إصدار تلك الأوامر واعتبرها إهانة لمواطنيه ، فعقد النية على الاستقالة من خدمة الباشا ، ومبارحة الديار المصرية ، وعبثاً حاول بوغوص إقناعه بأن عدم قبول هؤلاء الجنود ، مجاملة للروسيا والحكومتين الفرنسية والإنجليزية ، لا يستدعي هذا الموقف من جانبه ، ولكن « دمبسكي » أصر على رأيه ، وقد كان رأى كامبل أن صدور أوامر الباشا القاطعة في هذه المسألة قبيل وصول « دوهاميل » كان إجراءً موفقاً ، لأن « دوهاميل » — على ما اتصل به — كان يحمل تعليمات من حكومته بالضغط على محمد علي ليطرد « دمبسكي » وجميع البولونيين من خدمته ، وكان من المحتمل أن يرفض الباشا تحقيق رغبات الروس ، محافظة على مركزه في الدولة العثمانية ، على أن الجنرال

(١) في مارس ١٨٣٤ وصل الإبريق الفرنسي Sylphe إلى الإسكندرية ، يحمل واحداً وعشرين بولونيا ، منهم ثمانية عشر ضابطاً وثلاثة جنود ، فرفض محمد علي قبولهم في خدمته ، وأمر بأن يدفع لكل منهم ٣٨٥ فرنكاً نفقة عودته ، وفي السادس والعشرين من الشهر نفسه ، أبحرت السفينة حاملة ثلاثة من الضباط إلى طولون ، وأما سائر الضباط والجنود فقد عولوا على الذهاب إلى إيقرورة ونابولي ورومانيا والقسطنطينية .

البولوني رغم إصراره على ترك الخدمة ، سارع في ٢ مارس ١٨٣٤ إلى تسطير خطاب إلى الباشا قال فيه : « إن جيش جنابك العالى فى حاجة إلى رجل ماهر يستطيع تنفيذ المشروع الذى وضعته لتنظيمه ، ومن الواجب أن يتم ذلك بأقصى سرعة ممكنة ، فقد عملتم الشئ الكثير حتى جمعتم الجنود ، ولكنكم لم تفعلوا سوى الشئ اليسير فى سبيل تشكيل الجيش وتنظيمه والمحافظة عليه ، وضمان وحدته ، والتأكد من الوسائل التى يستطيع بها تغذيته بالرجال ، دون أن يحيق بالبلاد الأذى والحرب ، كما أن جنابكم العالى لم تعملوا غير القليل لإعداد القواد الذين يتولون زمامه » ، وظاهر أن دمبنسكى كان يشير فى خطابه إلى أن الجيش المصرى كان مفتقراً إلى هيئة أركان حرب منظمة قبل كل شئ ، على أن « دمبنسكى » لم يطل به المقام فى مصر ، فقد بارح الإسكندرية إلى مرسيليا فى ١٧ إبريل ١٨٣٤ ، وانطوت بذلك صفحة البعثة البولندية .

على أنه مهما اختلفت الآراء فى شأن ما احتواه خطاب دمبنسكى إلى الباشا ، فلا جدال فى أن الجيش المصرى كان فى حالة تأخر ظاهر منذ انتهت الحرب الشامية الأولى ، حتى أن سليمان الفرنساوى نفسه كان يعتقد أن استمرار الحال على هذا المنوال لا بد أن يؤدى إلى انهيار الجيش فى ثلاث سنوات أو أربع . وكانت أبرز نواحي الضعف فى جيش مصر حاجته الملحة إلى الضباط الأكفاء الممكّنين ، هذا إلى أن قوة الجيش العامل لم تكن متناسبة مع عدد سكان البلاد ، حتى أن الإخصائين العسكريين كانوا يعتقدون أنه مهما اشتدت أساليب المشرفين على التجنيد ، فلن يقيس على الدوام ملء الفراغ الذى يحدث فى صفوف الجيش ، ذلك الفراغ الذى كان « دمبنسكى » يعزوه إلى انعدام التنسيق بين الفرق والآليات المختلفة لافتقار الجيش إلى هيئة أركان حرب منظمة ، وهو أمر يتحمل الجيش من جرائه خسائر فادحة فى الأرواح والعتاد ، وليس أدل على حاجة الجيش إلى الإصلاح فى ذلك الحين ، من رسالة « دو هاميل » بتاريخ ٩ مايو ١٨٣٤ حيث قال : « إن الجميع فى القاهرة معنيون بالتنظيم الجديد للجيش ، ذلك التنظيم الذى أظهر « دمبنسكى » أن الحالة تستدعى إجراءه على الفور »

النظام الجديد فى العهد الأخير :

يقول الجنرال الفرنسى « فييجان » إنه ليس ثمة أمة ، مهما يكن استعدادها لمواجهة الحرب عند نشوبها ، لا تجد نفسها مضطرة إلى تعديل أنظمتها العسكرية واستكمال تلك الأنظمة ، إذا طال أمد النضال . ولعل مصر محمد على من أكبر الشواهد على صدق هذا

القول ، فقد كان على الباشا أن يخوض غمار الحرب تلو الأخرى قبل أن يتكون لديه جيش نظامى كامل الأهبة ، إذ أن ذلك لم يتيسر له قبل عام ١٨٢٨ . ولم يكد محمد على يستكمل ، استعداداته العسكرية ، حتى اشتملت حرب الشام الأولى والثانية ، مع ما تخللهما من عمليات عسكرية لإخماد الثورات فى بلاد العرب وكريد والسودان ، بل وفى أرض الشام نفسها . ولهذا لم يكن ثم مناص من أن يحدث فى تلك الأثناء ، بين عامى ١٨٢٨ و ١٨٤٠ ، تعديل فى « النظام الجديد » .

وكان استقدام الباشا طائفة إثر طائفة من الضباط والمدرّبين الأوربيين خطوة فى سبيل هذا التعديل ، غير أنه سار خطوة أخرى فعنى « ديوان الجهادية » ، إذ كان الناظر الثانى لهذا الديوان ، بعد محمد بك لآظ أوغلى ، هو محمود بك عزت الأرناؤوطى ، المعروف باسم محمود بك « بقايم » أو « سوف ننظر » . وظل الديوان فى عهده يفظ فى نوم عميق ، حتى رأى الباشا إبقاؤه أيام بعثة « بوايه » ، فشكل فى عام ١٨٢٥ مجلس الجهادية برئاسة عثمان نور الدين ، وكان من أعضائه « بوايه » نفسه ، ثم انتهى الأمر بعزل عزت بك وقرّر رأى الباشا على تعيين أحمد باشا يكن حاكم الحجاز ، فأظهر كفاية إدارية فائقة ، ولكن الباشا لم يكن ليستغنى عن خدمات ابن أخته فى الأقطار الحجازية فعين مكانه خورشيد باشا ، وظل الرجلان (أحمد باشا وخورشيد باشا) يتناوبان نظارة الديوان طوال الأعوام التالية ، ولكن الديوان على الرغم من كفاية هذين الناظرين ظل كما كان فى أول عهده ، بمثابة « سكرتارية » تعج بالكتابة ، أكثر منه أى شىء آخر .

ولم يفت الباشا أن يعنى بهيئة أركان حرب الجيش وقد سبق الحديث عن إنشائها ، عند الكلام فى بعثة « بوايه » الفرنسية وبعثة « دمبنسكى » البولندية . أما مدى هذه العناية ، فكل ما هو معروف عنه أن الباشا عمده فى عام ١٨٣١ إلى عثمان نور الدين فاستبدل به فى رئاسة هيئة أركان الحرب ، سليمان بك الفرنساوى ، الذى رقى فى عام ١٨٣٣ إلى رتبة « ميرمران » ، ثم أنعم عليه بالباشوية بعد انتصار قونية .

وفى السنوات التالية زاد عدد المشاة زيادة عظيمة ، بسبب الحاجة إليهم فى سنار وكردفان وبلاد العرب والشام ، وبسبب ما كان بين الباشا والسلطان من نضال شديد وعداء مستحكم الحلقات ، فبينما كان عدد الألایات فى عام ١٨٢٨ اثنى عشر ، ارتفع إلى ثمانية عشر ، (منها آلای للحرس) فى عام ١٨٣١ ، وإلى اثنين وعشرين ألایا (منها اثنان للحرس) فى عام ١٨٣٣ ، وإلى واحد وثلاثين ألایا (منها ثلاثة للحرس) ، ثم إلى أربعين ألایا (منها أربعة

للحرس) في عام ١٨٤٠ ، وكان عدد « الأورط » يختلف في هذه الآليات ، وكان الألى الواحد يتألف من ثلاث « أورط » على الأقل (وتتألف « الأورطة » الواحدة من ثمانمائة جندي) .

وفي مايو ١٨٢٥ أنشأ الباشا في معسكر الخانقاه فرقة موسيقية من فرنسيين وأسبانيين وألمان يمزفون على آلات أوربية ، وقد أثار وجود هذه الفرقة من السخط في أول الأمر ما أثاره استخدام الأطباء البشريين والبييطريين من جراء الميل إلى معارضة كل ماهو جديد وعدم استساغة الأنغام الأوربية ، ومع ذلك فقد أخذت وطأة هذه الممارسة تخف رويدا رويدا ، وبدأ كبار رجل الجيش بألفون الموسيقى ، وأصبح لأكثر الآليات فرق موسيقية خاصة بها ، وأسست في الخانقاه مدرسة للموسيقى تضم ثلاثين ومائة تلميذ ، وكان يشرف على إدارة هذه المدرسة في عام ١٨٣٨ الفرنسي « كاريه » Carré يعاونه أربعة من المعلمين .

وفي هذه المدة نفسها لم تنقطع عناية الباشا بالمدفعية التي بدأ تنظيمها أيام البعثة الفرنسية العسكرية على أيدي الضابط « راي » Rey ، الذي أصر على إخراج الإيطالي « فرانچيني » Frangini من ترسانة القلعة في عام ١٨٢٥ ، وقد تقدم كيف أن « راي » اضطر إلى العودة بعد قليل إلى فرنسا ، فخلفه في الإشراف على صنع المدافع والأسلحة بالقلمة المهندس الإيطالي « بورباني » Boreani ، وعين الباشا لإدارة ترسانة القلعة حسين بك ، وكان تعيين هذا الشاب مشار الدهشة والسخط لدى كبار السن من الترك ، ثم عهد بالإشراف على تلك المصانع إلى آدم بك ، أحد المتخرجين في مدرسة الهندسة بالآستانة ، وقد أثنى عليه « مارمون » عند زيارته هذه البلاد في عام ١٨٣٤ ثناء عظيما ، إذ تقدمت الأعمال تحت إشرافه تقدما ملحوظا ؛ فقد بلغ عدد العمال المشتغلين في صب المدافع خمسمائة وألف عامل ، وفي صنع الأسلحة تسعمائة ، وكان الأولون ينتجون في الشهر الواحد ثلاثة مدافع أو أربعة ، هذا عدا مدافع « الهاون » وغيرها ، أما الآخرون فكان إنتاجهم من البنادق في الشهر الواحد يتراوح بين ٦٠٠ و ٦٥٠ ، عدا الأزنداد والسيوف والحراب والسرّج والالجم . وفي عام ١٨٣١ أنشئ مصنع في « الحوض المرصود » ، تحت إشراف إيطالي من جنوه يدعى « مارنجو » Marengo ، اشتهر باسم على أفندى ، وكان يشتغل بهذا المصنع حوالي مائتين وألف من العمال ، يصنعون البنادق ويصلحون الأسلحة القديمة المستعملة في التدريب ، وحوالي عام ١٨٢٧ أنشئ مصنع للدباغة ، تحت إشراف « روسي » Rossi اليوناني وبمض الصنائع الفرنسيين ليمد الترسانة بما يلزمها من الجلود ، ولكن هذا المصنع لم يعش طويلا ، فلم يلبث أن صدر الأمر بإغلاقه

وصارت الجلود المطلوبة تستورد من صرسيليا . وقد أعيد إنشاء معمل البارود القديم في الروضة ، وكان به من الصناعات تسمون ، يشرف عليهم الفرنسي «مارتل» Martel ، كما كان به عشرون طاحونة تدبرها البغال ، أما إنتاجه فبلغ خمسة وثلاثين قنطارا من البارود في اليوم الواحد .

على أن جهود الباشا في تنظيم المدفعية لم تقف عند هذا الحد ، فقد استخدم ضابطا أسبانيا قديما هو الكولونيل « سيجويرا » أو « سكويرا » Antonis Seguera ، ليكون مستشارا له في هذه الشؤون . وقد أقنع « سيجويرا » إبراهيم باشا بضرورة إعداد الضباط قبل تعليم الجنود ، فأسست مدرسة المدفعية (بطرة) في أواسط ١٨٣١ ، وكان بها عند تأسيسها ثلاثمائة تلميذ ، وقع عليهم الاختيار من بين تلاميذ مدرسة القصر العيني التجهيزية التي أنشأها الباشا في عام ١٨٢٥ ، غير أن الانقسام لم يلبث أن أخذ يدب بين « سيجويرا » ومساعديه من الضباط الفرنسيين إذ كان يسوءهم أن يحل أسباني محل مواطنهم « راي » ، فوجهوا إليه مختلف المطاعن ، وحاولوا النيل من كفايته ، ورأى « سيجويرا » أن يرد عليهم تحييمهم بأحسن منها فصار يظهر إعجابه بالإنجليز ويؤثر استمهال لغتهم واتباع أساليبهم . ولما طال الأخذ والرد ، وكثر الجذب والشدة ، لم يكن غريبا أن تنصرف حبال الود ، بين الضابط الأسباني وسليمان الفرنسي ، ولكن على الرغم من تفاقم هذا الخلاف تقدمت المدفعية تقدما ظاهرا ، حتى أصبحت من أقوى أسلحة « النظام الجديد » التي استعان بها إبراهيم في حروب الشام ، وقد أعجب محمد علي بما شاهده في مدرسة المدفعية ، فرق « سيجويرا » إلى رتبة البيكوية ، ولكن « سيجويرا بك » لم يلبث أن اختلف مع الباشا نفسه إذ رفض التعاون مع المجلس العام الذي شكله محمد علي في يناير ١٨٣٦ للنظر في تنظيم المدارس ، فعزله الباشا وعين مكانه « مصطفى بهجت » ومن بعده « خليل أفندي » ، ثم الضابط الفرنسي « برونو » Brunhaut ، وقد ظل رئيسا للمدرسة حتى أواخر عهد محمد علي ، ولكن لاشك في أن المدرسة تدهورت بعد « سيجويرا » .

وإلى جانب تنظيم المدفعية ظهرت الحاجة إلى إعداد مهندسين عسكريين فنيين بدلا من فرق « البلطه جي » الذين تعتمد عليهم آليات المشاة في إقامة الجسور وبث الألغام وما إلى ذلك ، وقد ذكر « فافييه » Faviers ، أنه شاهد في الإسكندرية وأثر النبي ، عند ما زار مصر في عام ١٨٣١ « أورطتين » من المهندسين العسكريين ، وعددهم مائتان وألف ، ولكنهم كانوا يقومون بأعمال الشرطة والحراس . ومع أنه كانت هناك مدرسة للهندسة منذ

عام ١٨١٦ ، فقد أسست « المهندسخانة » في بلاق في مايو ١٨٣٤ ، غير أن الخريجين لم يكونوا في البداية على درجة كافية من المهارة والمران ، حتى أن فريقا كبيرا من الذين أرسلهم الباشا إلى الأقاليم في عام ١٨٣٦ للإشراف على حفر الترع وغير ذلك ، لم يظهروا كفاية تذكر ، مما دعا الباشا إلى الاستغناء عنهم ، أما الجيش فقد ظل من غير ضباط مهندسين أو جنود مختصين في بناء الاستحكامات وإنشاء الجسور وما إليها .

وكذلك استمرت العناية بالخدمة الصحية المدنية والعسكرية ، تحت إشراف « أنطوان كلوت » Antoine Clot ، وقد بلغ عدد التلاميذ في أبي زعبل ثلاثمائة ، كما أعد مكان خاص لدراسة الصيدلة ، وحدد عدد التلاميذ الذين يدرسون الطب والصيدلة بنسبة طيبب لسكل ثلاثة آلاف من السكان ، وصيدلى لسكل عشرة آلاف واستطاع كلوت بك أن يعد خمسمائة وألف طيبب ، كما أنجز ترجمة ١٥٢ مؤلفا من مختلف اللغات الأوربية إلى التركية ، وقد أنعم عليه الباشا في عام ١٨٣٣ برتبة البيكوية تقديرا لخدماته ، ورفاه بعد ثلاثة أعوام إلى رتبة « ميرلوا » ، لما بذله من جهود في مكافحة وباء الطاعون . وفي إبريل ١٨٣٧ نقلت مدرسة الطب ومدرسة الصيدلة إلى القصر العيني وظل كلوت بك حتى وفاة الباشا يشرف على مدرسة الطب رغم اضطلاله بأعمال أخرى .

وكان من أثر العناية بالجيش في شتى النواحي ؛ أن ارتفع عدده من ٢٤,٠٠٠ في عام ١٨٢٤ ، إلى ٤١,٠٠٠ في عام ١٨٢٥ و ٨٠,٠٠٠ في عام ١٨٣٣ و ١٥٠,٠٠٠ في عام ١٨٣٩ هذا عدا القوة غير النظامية التي زاد عددها من ١٢,٠٠٠ في عام ١٨٢٨ ، إلى ٢٢,٠٠٠ في عام ١٨٣٩ . ومما قاله الجنرال « فييجان » في وصف حالة الجيش المصري « كانت الفرق في حالة جيدة ، ولو أن مظهرها لم يكن ليروق أولئك الأوربيين الذين ألفوا رؤية الجندي الفرنسي أو الألماني بمظهره الفخم وهو متقلد سلاحه ، غير أن أهم شيء في الواقع هو أن هذا الجيش كان يجيد القتال ، ولهذا أحرز كثيرا من الانتصارات ، وصمد في وجه الهزائم ، دون أن تفرهته أو تلين له قناة . ويجب ألا يغيب عن بالنا أنه مما يشرف هذا الجيش ؛ أن حكومة شارل العاشر فكرت في الاستمانة به حين أعدت حملتها على بلاد الجزائر . غير أن جنود ذلك الجيش لم يعملوا على بلوغ ذلك المستوى الذي كان في استطاعتهم أن يبلغوه ، فقد كتب الملازم « فافيه » Faviers في عام ١٨٣١ ، أن الضابط التركي قد وقر في نفسه ، أنه إذا جاشت في صدره أقل رغبة في الاستزادة من المعرفة ، فكأنه خالف شريعة أو نقض عهدا . وكثيرا ما شوهد بعض ضباط المشاة ، وهم يأبون في تشبث وعناد أن يسيروا في خطا منتظمة ، بل يسرون على هواهم

كلهم في نزهة على رأس الكتائب والصفوف . وكانت هناك كوكبات من الفرسان ومعهم ضباطهم على صهوات الخيل ، ولكنهم كانوا يجهلون حتى المبادئ الأولية في فن الفروسية . وقال الكاتب « دى بوفور دو نپول » De Beaufort d'Hautpoul في عام ١٨٣٥ ، « إن عناصر هذا الجيش طيبة جدا ولكن يعوزها القواد وكبار الضباط المثقفين ، أما صغار الضباط فلا يكادون يعرفون شيئا » وصفوة القول — على ما يراه الجنرال « فييجان » — « إن الرئيس لم يكن يقدر (الجندي) المرءوس ، ولم يشعر بحب نحوه أو يحفل بأمره ، وكان الرئيس يتبع المرءوس بدلا من أن يتقدمه ، ويكون له في كل زمان ومكان قدوة حسنة ومثالا يحتذى وهذه إحدى نواحي الضعف التي يجب الكشف عنها ، لأن من المتوقع — إذا ما انتهى أمر أولئك الذين بمثوا الجيش وأقاموه — أن تصبح من العوامل التي تعرض جهودهم الجبارة للضياع في النهاية » .

ومهما يكن من أمر هذا القول ، ومبلغه من الصحة ، واتفاقه في بعض نواحيه مع ما ذهب إليه الجنرال « دمبنسكي » ، عندما انتقد الجيش المنتصر في الشام ، ذلك الجيش الذي كان يسير حثيثا في طريق المجد والشهرة ، فقد أبلى « النظام الجديد » بلاء حسنا في جميع المعارك التي اشترك فيها ؛ شهد بذلك جميع المعاصرين ، ومنهم أولئك النقاد الذين كانت تحذوهم الرغبة في أن يصل جيش مصر إلى درجة الكمال التي يشهدها الباشا نفسه . صحيح أن عدد الجيش لم يلبث أن أنقص عقب انتهاء الحروب السورية في عام ١٨٤١ ، وصحيح أن الباشا عين أفضل قواده حكاما على المديرية والأقاليم ، بينما عكف الباقون على زراعة الأرض الواسعة التي تنازل لهم عنها مكافأة لهم على خدماتهم ، ولكن النشاط العسكري ما فتى أن تجدد بعد فترة قصيرة ، فقد استأنف إبراهيم باشا ، بعاونه سليمان باشا الفرنساوي العناية بتدريب الجند وإقرار النظام في صفوف الجيش ، كما عهد الباشا منذ ١٨٤١ إلى المهندس الفرنسي « غاليس بك » Galice بإنشاء تحصينات جديدة في الإسكندرية ورشيد ، وجميع المواقع المعرضة لخطر الغزو على الشواطئ المصرية . وقد ذكر القنصل الإنجليزي « شارلس مري » Charles Murray في يونيو ١٨٤٥ ، أن الباشا كان يلح على « غاليس بك » في إتمام التحصينات على وجه السرعة . وفي إبريل ١٨٤٧ قدم « غاليس بك » مأمور الاستحكامات وتنظيم الإسكندرية ، تقريرين عن أعمال التحصينات وافق الباشا عليهما . أما عدد الجيش ، فقد ذكر « مري » في إحدى رسائله إلى حكومته في مايو ١٨٤٥ ، أن الباشا يحفظ بجيش أكبر مما تسمح به الفرمانات ، إذ كان الجيش في ذلك العام يتألف من ثمانية

عشر آلايا من المشاة ، منها سبعة في السودان ، كما كان يتألف من تسعة آلايات من « السوارى » وعشرين ألفاً من رجال المدفعية ، أى أنه كان يبلغ ثمانين ألفاً لم يكن يدرب منهم غير عشرين ألفاً ، احتراماً لنصوص فرمانات الوراثة التى صدرت فى عام ١٨٤١ أما الباقون فقد كلّفوا إنجاز المنشآت العامة كالجسور والقناطر والرياحات والترع . وفى مارس ١٨٤٦ كتب « مرسى » أن الباشا يريد تجنيد خمسين ألفاً ، لاستخدامهم فى تحصينات القناطر الخيرية وفى الأعمال العامة الأخرى ، دون أن يكونوا من النظاميين ، لئلا تتدخل الدول . ومهما يكن من الأمر فإن عدد الجيش لم يهبط قط فيما بقى من عهد محمد على إلى الحد الذى نصت عليه فرمانات .

ولعل أهم دواعى هذا النشاط العسكرية ، تصميم الباشا ثم ولده إبراهيم ، على الاحتفاظ بذلك الوضع السياسى الذى حصلت عليه البلاد فى تسوية (١٨٤٠ — ١٨٤١) ، وقد وجد إبراهيم أن أفضل الطرق لصون هذا الوضع ، أن تستمر العناية بالاستحكامات والتحصينات ، التى أنشئت على شواطئ البلاد الشمالية فى دمياط والإسكندرية ورشيد ، ولهذا قام فى أواخر أيامه بزيارتها كما استقدم إليها الجنود من القناطر . وفى يولية ١٨٤٨ كان قد تم وضع المدافع فى الموانئ الساحلية . ورأى إبراهيم كذلك إعادة تنظيم الجيش ، فأمر بزيادة عدد المجندين إلى حد استرعى نظر إنجلترا ، ودعا إلى الاستفسار عن السبب فى تجاوز العدد الذى نصت عليه فرمانات . والواقع أن حالة إبراهيم الصحية ازدادت سوءاً منذ يولية ١٨٤٨ ، حتى لقد ذكر « توسيجه » Tossizza قنصل اليونان أنها كانت تتحسن يوماً وتعتل يوماً آخر .

ولهذا بات إبراهيم يخشى أن يكون اشتغال الدول الكبرى بمعالجة الثورات الأوربية التى نشبت فى عام ١٨٤٨ ، فرصة يتهزها الباب العالى ، لإلغاء ما حصل عليه محمد على من امتيازات ، بمقتضى فرمانات ١٨٤١ . وقد أثبتت الحوادث أن إبراهيم كان على حق فيما ذهب إليه ، إذ حاولت تركيا الانتقاص من تلك الامتيازات ، بعد أن قضى إبراهيم نحبه فى ١٠ نوفمبر ١٨٤٨ . غير أنه مهما يكن من الأمر ، فلا ريب فى أن صفحة من أروع صفحات الجيش المصرى قد انطوت بوفاة قائده العظيم .

٩ — التنظيم المالى

لا جدال فى أن الإصلاحات التى سبق ذكرها تطلبت أموالاً طائلة ، فقد ذكر

« بوالسكت » أنه في عام ١٨٢٩ أنفق على الجيش ٣١,٧٦٢,٠٠٠ فرنك ، وعلى البحرية ١٢,٧٣٧,٠٠٠ ، وعلى المصانع ٦,٨٨٦,٧٠٠ ، وعلى الإدارة والخاصة ٢٣,٩٤٠,٠٠٠ ، هذا عدا ما أنفق على الأبواب الأخرى ، حتى بلغت جميع النفقات ٧٧,٥٥٨,٧٠٠ فرنك . وكذلك أثبت « مانجان » أن ما أنفق في عام ١٨٣٣ على الجيش والمصالح (أو الدواوين) وعلى المصانع والبحرية وغير ذلك من المرافق بلغ ٣٩٣,٨١٤ كيساً ، أى ١,٩١٩,٠٧٠ جنيهها ، وفي عام ١٨٣٧ كتب « دو هاميل » في تقريره أن المصروفات بلغت ٥٧٥,٧٥١ كيساً أى ٢,٨٧٨,٧٥٥ جنيهها .

غير أنه على الرغم من هذه النفقات الباهظة ، استطاع الباشا في أكثر الأوقات أن « يوازن الميزانية » ، بل لقد استطاع أن يجعل الإيرادات تربو على المصروفات ، وليس معنى ذلك أن مالية مصر لم تواجه صعوبات كثيرة ، فقد اضطر الباشا إلى الاحتفاظ بجيش وأسطول عظيمين لمواجهة الطوارئ ، عند ما توترت العلاقات بينه وبين السلطان ، ومما ذكره القنصل الروسي « ميدم » Medem في رسالة بعث بها من قنا إلى حكومته في ٢٥ ديسمبر ١٨٣٨ ، أن الباشا على الرغم من وفرة إيراداته التي تقدر سنوياً بثمانية عشر مليوناً من الريالات ، أى ٣٦٠ مليون قرش مصرى ، كان مدينًا لجماعة من التجار بأكثر من مليون ريال ، أو ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ قرش مصرى بينما بلغ المتأخر عليه من رواتب الجند ١٢٠,٠٠٠ كيس ، أو ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ من القروش المصرية . وفي آخر عام ١٨٤٠ اعترف الباشا للقنصل الفرنسى بأن ديونه تبلغ ثمانين مليوناً من الفرنكات .

وقد حاول محمد على تفرج هذه الضائقة بضبط شئونه المالية وموازنة ميزانيته ، وآية ذلك ما ورد في قانون السياسة (١٨٣٧) من « أنه كان مقروضاً على رئيس (كل ديوان من الدواوين التي تضمنها التنظيم الجديد) أن يقدم للباشا تقريراً في يوم الخميس من كل أسبوع عن أحوال ديوانه ، وكشفاً شهرياً بحساباته إلى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية عن الإيرادات والمنصرف » . وفي يولية من العام نفسه طلب الباشا إلى مدير الحسابات « باسيلوس بك » عمل « دفتر ميزانية عن إيرادات ومصروفات الحكومة الصادر له عن ذلك الأوامر والتنبيهات الأكيدة . . . لأن وضع هذا الأساس من أقصى مطلوب (الباشا) » وبعد ذلك بنحو شهرين أصدر محمد على أمراً آخر إلى باسيلوس في ٧ سبتمبر ١٨٣٧ « بأن يعمل دفتر ميزانية شهرية خلاف دفتر الميزانية السنوية » . فضلاً عن ذلك فقد حاول قانون السياسة أن ينظم شئون (الخزينة) فورد به ما نصه ، « وفيما عدا الإيرادات

التي تودع خزانة ديوان التجارة ، ثمناً للحاصلات الزراعية المبينة على يد هذا الديوان ، تكون جميع إيرادات ديوان التجارة وفروعه تابعة لديوانى العموم ، اللذين يطلق عليهما اسم ديوان الإيرادات ، ويتفرع الديوانان المذكوران إلى (أ) حسابات جميع المديرات في الأقاليم ، مع حسابات كل من كريد والحجاز وبلاد السودان ، وإلى (ب) جميع المقاطعات والأقلام والجمارك الموجودة الآن بالخزينة ، هي والمصالح الموجودة اليوم بإيرادات المحروسة وعموم إيرادات الإسكندرية مع اقتصار مهمة مفتشى الأقاليم على انتدابهم للأمور المتعلقة بتفتيش الأعمال والمصالح . هذا ولما كانت إدارة الديوان الموجودة الآن بمجلس الشورى الملكية هي كذلك بمثابة مصلحة للإيراد ، فينبغى نقلها هي الأخرى إلى أحد الديوانين المذكورين » وقد أسفر هذا الترتيب من الناحية العملية عن إنشاء (ديوان إيرادات) المحروسة (القاهرة) وديوان الإسكندرية . وفى عام ١٨٤٣ (١٢٥٩ هجرية) كان هذا النظام الثنائى ، موضع نقد كبير ؛ ولذلك تحول ديوان المحروسة إلى « ديوان المالية المصرية » فى جمادى الأولى ١٢٦٠ (مايو — يونية ١٨٤٤) ، وأبطل ديوان الإسكندرية ؛ وفى عام ١٨٤٦ تولى شريف باشا نظارة هذا الديوان .

على أن هذه الوسائل التي اصطنعها الباشا لضغط ميزانيته ، لم تؤت ثمرتها المشتهة ، ولم تسفر عن نتيجتها المبتغاة لأن إصلاحاته لم تقف ، ورحى حروبه لم تكف عن الدوران ، ومع هذا فقد كان عليه أن يواجه مشكلة مالية أخرى لها وزنها وخطرها ، ونعني بها تلك الفوضى التي نجمت عن تعدد أنواع العملة المتداولة واختلاف قيمتها ، إذ كان بعضها مصرياً — أى ضرب فى مصر — وبعضها تركيا ، وبعضها الآخر من العملة الأجنبية ، وكان قسم منها من الذهب وقسم آخر من الفضة وأما قيمتها فكانت تتفاوت تفاوتاً كبيراً ، فقد ذكر « لين » Lane (بين عامى ١٨٣٣ و ١٨٣٥) ، أن العملة المصرية المتداولة كانت « الفضة » ، وهي أقلها قيمة ، وتسمى « نصف » أو « نصف فضة » أو ميدى (تحريف مؤبدى) ، ويسمى الأتراك « يارة » . وكانت « الفضة » تصنع من مخلوط الفضة والنحاس ، وتساوى ١/٢ من القرش ، والمتداول من الفضة قطع ذات خمسة وعشرة وعشرين فضة ، وبلى ذلك « القرش » ، فالسعدية أو الخيرية بأربعة ، وهي عملة من الذهب قيمتها أربعة قروش ، ثم الخيرية بتسعة ، من الذهب أيضاً ، وقيمتها تسعة قروش ، وإلى جانب هذه العملة المصرية ، كانت العملة التركية (عملة استانبول) ، ولكنها كانت نادرة التداول ، وكذلك العملة الأجنبية : الريالات الأوربية والأمريكية وأكثرها يساوى عشرين قرشاً مصرياً ، وكان يطلق على

هذه الريالات الأجنبية اسم (ريال فرانسة) ، وأما الريال الأسباني ذو الأعمدة فاسمه «أبو مدفع» ، وكان هناك «الدبلون» الأسباني ويساوي ستة عشر ريالاً ، والبندقى الذهب (عملة البندقية Sequin) والجنيه الإنجليزي الذهب ، والريال المصرى ، وكان يساوي تسعين فضة ، والريال الأسباني وكان يساوي نفس القيمة ، وكل خمسمائة قرش أو خمسة جنيهات إنجليزية كانت تسمى «كيسا» ، وكل ألف كيس أو خمسة آلاف جنيه تسمى «خزينة» . وإلى جانب هذه المسكوكات كان هناك «الياليز» والمجر ، والعديلة ، والمحمودية القديمة والمحمودية الجديدة (وجميعها من الذهب) ، وقد قرر مجلس المشورة بشأنها فى ١٠ نوفمبر ١٨٢٩ أن تكون قيمة الياليز ٣٨ قرشا ، والمجر ٣٧ ، والعديلة ١٤ ، والمحمودية القديمة ٤٥ ، والمحمودية الجديدة ٢٣ ، أما الدبلون الذهب فكان يساوي ٢٤٥ قرشا .

وقد نتج عن كثرة هذه المسكوكات وتفاوت قيمتها ، وإمكان تزيفها ، وارتباط النقد المصرى بالنقد العثمانى ، أن كثرت المضاربة فيها مما أدى إلى اختفاء العملة الذهبية والتركية منها بنوع خاص ، كما أدى إلى اختلاف قيمة الريال (الفرانسة) ، فهو حينئذ يساوي من «الفضة العديلة ثمانمائة وعشرين نصفاً عنها ثمانية قروش» ، وحينئذ آخر يصل إلى «ثلاثمائة وأربعين نصفاً عنها ثمانية قروش ونصف» ، وقد «يصل صرفه إلى تسعة قروش» . ويقول الجبرتي فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٣١ (سبتمبر — أكتوبر ١٨١٥) «والأنصاف العديلة لا وجود لها بأيدي الناس إلا ما قل جداً ، فإذا أراد إنسان منها ، دفع فى إيدائها عشرة قروش عنها أربعمائة نصف فضة ، زيادة على المعدل ، إن كان ذهباً أو فرانسة أو قروشاً ، ووصل صرف البندقى إلى ثمانمائة نصف ، والمجر ثمانية عشر قرشاً ، والمحجوب المصرى إلى أربعمائة ، والإسلامبولى إلى أربعمائة وثمانين ، وكل ذلك أسماء لا مسميات لانعدام الأنصاف ، مع أنه يضرب منها المقادير والقناطير» . وأوضح الشيخ الجبرتي السبب فى اختفاء هذه الأنصاف فقال ، إن «التجار الشاميين والروميين (ياخذونها) بالفرط ، ثم يرسلونها متاجر بدلاً عن البضائع ، لأن الريال فى تلك البلاد صرفه ثلاثمائة نصف فقط ، فيكون فيه من الربح ستون نصفاً فى كل ريال ، ولما علم الباشا ذلك ، جعل يرسل لوكلائه بالشام فى كل شهر ألف كيس من الفضة العديلة ، ويأتيه بدلها فرانسة ، فيضيف عليها ثلاثة أمثالها نحاساً ويضربها فضة عديلة ، فيربح منها ربحاً بدون حاء (أى بدون ربا) عظيماً» .

وشكا الجبرتي من «اختلال المعاملة» ، فقال فى حوادث ذى الحجة ١٢٣٥ «سبتمبر —

أكتوبر ١٨٢٠) ، «ومنها أمر المعاملة وما يقع فيها من التخليط والزيادة ، حتى بلغ صرف

الريال الفرنسية اثني عشر قرشا عنها أربعمائة وثمانون نصفاً ، والبندق ألف فضة ، وكذلك
الجر والفندق الإسلامي سبعة عشر قرشا ، والقرش الإسلامي بمعنى المضروب هناك
المنقول إلى مصر يصرف بقرشين وربع ، يزيد عن المصري ستين نصفاً ، وكذلك الفندق
الإسلامي يصرف في بلدته بأحد عشر قرشا ، وبمصر بسبعة عشر كما تقدم ، فتكون
زيادته ستة قروش ، وكذلك فرنسا في بلادها تصرف بأربعة قروش ، وبالإسلامي
بسبعة ، وبمصر باثني عشر ، أما الأنصاف العددية التي تذكر في المصارفات ، فلا وجود
لها أصلاً إلا في النادر جداً ، واستغنى الناس عنها لقلو الأثمان في جميع المبيعات والمشتريات .
وكان اختفاء الأنصاف العددية من أسباب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة ، إذ انتهز
المضاربون فرصة اختلاف سعر الريال الفرنسية في الخارج عنه في مصر ، وأنجروا في العملة
الذهبية ، فارتفع سعرها ارتفاعاً كبيراً ، وهبطت قيمة العملة المحلية ، ففلت أثمان الحاجات ،
وحاول الباشا معالجة « اختلال المعاملة » بشتى الطرق ، فقرر مجلس المشورة في ١٣ جمادى
الأولى ١٢٤٥ (١٠ نوفمبر ١٨٢٩) « الموافقة على اقتراح خليل أفندي ناظر الترسانات الخاص
بأنصاف المسكوكات » ، وهو يقضى بتحديد سعر الصرف لكل من اليالديز والجر والمحمودية
القديمة والمحمودية الجديدة والعديلية والديلون ، وذلك « لمنع صيارفة اليهود من زيادة سعرها » .
ومن تلك الطرق أيضاً أن الباشا أصدر أمره في ٣ ربيع الثاني ١٢٤٨ (٣٠ أغسطس
١٢٣٢) « بعدم قبول عملة الآستانة بالدواوين الميرية وعدم تداولها بين الناس والتجار » ،
والسبب في ذلك « أن عيار السكة الإسلامية (كان) واطناً من القديم » ، وبلغ الباشا أن
تركيا قد استحدثت « ثلاثة أنواع من العملة ، ماهو قطعة بقيمة ١٠٠ قرش ، وقطعة ٥٠ قرشا ،
وقطعة ٢٥ قرشا » ، وأن الريال الفرنسية يتداول « بجهة الروم بخمسة وعشرين قرشا ،
والتبادر (المنتظر) وصوله إلى أربعين قرشا » . وهذه السكة تختلف في قيمتها وعيارها عن
العملة المصرية التي لم يحدث فيها تغيير ، « فلو كان الفرنسة والدولبين والجنيه واليالديز
والجر وسائر السكك على قديم فياتها ، فكان المعتبر بين العامة هو القرش ذو الأربعين فضة ،
وبعدم ملاحظتهم العيار المذكور جرى مشتري الفرنسة والدولبين والجنيه واليالديز والجر
وسائر السكك الموجودة بمصر ، زيادة عن الفيات المقررة بعملة الآستانة المغشوشة خفية ،
الذي بسببه تكثر العملة المغشوشة داخل القطر ، ونحويل السكة المصرية إلى الخارج ،
ومن البديهي ينتج من ذلك مضرة وخسارة فيما بعد ، فدفعنا لذلك يلزم الاحتفاظ ، وعليه
يشير بعدم قبول عملة الآستانة ... » . وقد ظل الباشا معنيا دائماً بالوقوف على أسعار

المسكوكات ، وتحديدتها من وقت إلى آخر لأنه على ما قال (في مايو ١٨٣٦) ، « عندما كانت الأسعار مختلفة كان جاريا الفس فيها » ، ولأنه يخشى عدم تداول العملة المصرية بسبب تقلب أسعارها كثيرا « بجهاث أخرى » .

وزادت صعوبات المالية المصرية عندما منع الباب العالي في فبراير ١٨٣٩ تداول المسكوكات التركية القديمة ، على اختلاف أنواعها ، في جميع أنحاء الإمبراطورية ، فأبطل تداول المحمودية القديمة والجديدة والعديلة القديمة والجديدة والخيرية والفندقلي (السلطان محمود) والإسلامبولي (السلطان مصطفى) والنصفية (السلطان عثمان) والإسلامبولي الجديد والنصفية والفندقلي والربعية ، والمسكوكات المصرية القديمة والجديدة والربعية المسماة العديلة (وجميعها من العملة الذهبية) . أما المسكوكات الممنوعة من العملة الفضية فكان أهمها الجهادية وذات العشرة يارة والقرشين والقرش وأنصاف القرش وأرباع القرش (السلطان سليم) وكذلك الأنصاف والقروش المصرية ، ومسكوكات بغداد القديمة والجديدة . ولم يكن أمر المنع مقصورا على العملة وحدها ، بل تعدى ذلك إلى سبائك الذهب والفضة والجدايل والمطرزات ، مما أدى إلى اختفاء العملة التركية من التداول في مصر ، ولما كانت الأنصاف المعدية كذلك عزيزة النال بسبب المضاربة فيها ، فقد نشأ عن ذلك ارتفاع الأثمان وزيادة غلاء المعيشة ، وزاد الأزمة اشتدادا أن « الضربخانه » المصرية ظلت مدة طويلة وهي لا تسك عملة جديدة ، فأدى ذلك إلى تأخر الباشا في دفع مرتبات موظفيه المدنيين والعسكريين مدة تسعة عشر شهرا ، حتى اضطر في آخر الأمر إلى إعطائهم « تذاكر » بمرتباتهم المتأخرة ، وفي أغسطس ١٨٤٢ كتب « لافيزون » Lavison ، أحد موظفي القنصلية الروسية بالإسكندرية ، أن « بيت توسيجه » Tossizza المالى بالثغر كان يقبل صرف هذه التذاكر بعد خصم ٢٠٪ من قيمتها ، وأن الباشا كان يعلم ذلك دون ريب ، وهو أمر يدل على مبلغ ما وصلت إليه المالية المصرية إذ ذاك من سوء الحال .

ورغبة في أن يضع الباشا حدا للتلاعب والمضاربات المالية في أسعار العملة وأثمان المحصولات ، ويطمئن إلى تحصيل الإيرادات وصرفها في مواعيدها ، وافق في ٢٥ ذى الحجة ١٢٥٨ (٢٧ يناير ١٨٤٣) على إنشاء مصرف مقرر الإسكندرية ، الفرض منه كما قال الباشا نفسه « تداول المسكوكات على حسب فياتها الحقيقية ومنع الحيل المضرة ، والتداخل بالأخذ والعطاء والتجارة » . وقد اشترك في تأسيس هذا المصرف كل من السيو « باستريه » Pastre الفرنسي ، و« توسيجه » قنصل اليونان ، برأس مال قدره ٧٠٠,٠٠٠

ريال ، منها ٤٠٠,٠٠٠ « بحري وضما بحريزة البنك من قبل الحكومة » ، والباقي يكون من قبل السيوي ميخالي توسيجه ، والسيوي جولوباستريه من مديري البنك . وكانت اللائحة الخاصة بتأسيس هذا المصرف تتألف من تسعة بنود ، نص التاسع منها على أنه « لا مدخل للحكومة في أرباح وخسائر هذا البنك بأى داع من الدواعي » ، بل المسئولون عن أعماله وأرباحه وخسائره هم : السيوي ميخالي توسيجه والسيوي باستريه المأمورين باليدى ذكرهما ، وكذلك أن الحكومة لا تطالب البنك عن أى ربح فى مقابلة مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ريال المدفوع منها » . وقد أظهرت مقدمة هذه اللائحة الغرض من إنشاء المصرف ؛ إذ جاء فيها أنه « كثيرا ما اعتمدت الحكومة بوضع قاعدة لضبط أسعار العملة المصرية ، وسائر أنواع العملة المتداولة بالقطر المصري ، على حسب فياتها المقررة وأوزان العملة القديمة عند استبدالها ، وكذلك كافة أصناف وأنواع المعاملة التجارية بالأسعار التى وضعت لها ألوانح متعددة ، وما كان يؤثر ، وأنه لعدم ضبط قيمة السكوكات وأوزانها وأسعار أنواع الأخذ والمطاء والتجارة أيضا حصل خسائر جمة العيرى ولأرباب التجارة والأعلى ، ولأن لم تتمكن الحكومة من وضع قاعدة تكون حاسمة لهذا الأمر ، فلأجل إزالة هذه الوخامة من القطر قد عازمت الحكومة على فتح بنك مثل بنوك الممالك المتقدمة ، ويكون له امتياز وسلطة فى تسعير العملة سالفة الذكر والعملة الأجنبية والأوزان وتسعير أصناف الزراعة والتجارة الجارية ، الأخذ والمطاء فيها سواء كانت بالزائدات أو بالممارسة أو بالإعلانات ، وفتح اعتمادات وقبول التجاريل والرجع المبرية ، لما فيه من إزالة العذر ، واتساع نطاق التجارة ، ومنع تداول النقود بغير قيمتها المقررة » .

وفى العام التالى (١٨٤٤) ، استقدم الباشا السيوي « روسيه » Rousset ، أحد موظفى وزارة المالية الفرنسية ، مدة عامين لإصلاح المالية والإدارة المصرية بصفة عامة ، ووجد « روسيه » عند حضوره أن السلطة كلها تتركز فى شخص الباشا ، وأن الإدارة كانت تشرف عليها إحدى الهيئات المقربة إليه ، فتصدر القرارات من هذه الهيئة إلى مختلف المصالح والدواوين ، والظاهر أن « روسيه » كان يشير إلى مجلس شورى المعاونة ، وكان الفساد فاشيا فى هذا المجلس ، ولم يكن لنظار الدواوين ورؤساء المصالح عمل سوى تنفيذ ما يصدره إليهم من قرارات ، وكان كل ديوان يتولى بنفسه حساب ما يحصله من الإيرادات ، وكثيرا ما كانت تقيد هذه الإيرادات مرتين ، كما أدى تضارب الاختصاص إلى إشاعة الفوضى فى جميع فروع الإدارة . وقد قدم « روسيه » عدة اقتراحات عمل بها الباشا ، فعطل شورى

المعاونة في عام ١٨٤٤ ، ووسع سلطات نظار الدواوين ، وأخذ لضبط أعمال « الخزينة » بعض إجراءات ، منها أنه كتب إلى ناظرها شريف باشا في ١٥ مايو ١٨٤٤ (٢ جمادى الأولى ١٢٦٠) يأمره بأن يكف عن كظها بالموظفين إذ أن إيرادها لم يزد على ١٢٠,٠٠٠ كيس ، كما وعده الباشا بأنه إذا لم يبادر « بتقديم ميزانية مستوفاة » فإنه سيبحث إليه « كإن بك والفرنسارى (أى الميسو « روسيه ») ، لإتمام هذا الأمر إن كان غير كفء لهذه الأعمال » . ومن الإجراءات التى اتخذها الباشا كذلك تبسيط أعمال الحسابات ، واتباع الأساليب والقواعد الفرنسية . ولعل أهم إصلاح قام به الباشا فى هذا الشأن تنظيم المراقبة المالية أو التفتيش على دواوين الحكومة ، وكان يقوم بالتفتيش أو المراقبة منذ عهد طويل « ديوان الجرنال » وقد عني بعض الكتاب بتاريخ هذا الديوان ، على اعتبار أن « الجرنال » ، كان جريدة حكومية ، اقتضت على الوالى ومأموريه وأنه « عبارة عن تقارير ترفع للوالى فى أوقات معينة ، ويوزع منها على موظفى الحكومة المسئولين ، ليشاركوا مع السياسة العليا فى الاتجاهات التى احتوت عليها التقارير ، والتى من شأنها أن تجعلهم على علم بمجريات الحوادث ، وتدخلهم على الأمور التى تهتم الوالى وحكومته » . غير أنه كان للديوان ، إلى جانب هذه الناحية الصحفية ، عمل آخر لعله يفوقها أهمية ، ونعنى به المراقبة المالية . ويؤخذ مما ذكره « دنى » Deny عن تاريخ « ديوان الجرنال » أن تنظيمه يستند إلى اللامحة التى أصدرها المجلس العالى فى بداية ربيع الثانى ١٢٤٤ (١١ أكتوبر ١٨٢٨) ، وقد جاء فيها أن الديوان « مؤسسة الغرض منها توضيح الشئون الهامة ، حتى يمكن إنجاز الأعمال الإدارية على خير وجه ، فى دواوين الوجه القبلى والوجه البحرى ومصر (المحروسة) » . وقبل صدور هذه اللامحة — وربما كان ذلك فى عام ١٨٢٥ — كانت هناك ثلاث « ورش » أو أقسام ، مهمتها تسلم التقارير المرسلة من هذه الجهات الثلاث ، ويشرف عليها « ناظر عموم » وكان مقرها القاهرة ، ولكن « ورشة » الوجه البحرى انتقلت بعد ذلك إلى المنصورة فالجوفرية ، حتى إذا كان ترتيب عام ١٨٢٨ عند صدور اللامحة ، أنشئت ست ورش مختلفة ، وظل الحال على هذا المنوال إلى أن قرر الباشا تنظيم المراقبة المالية فى عام ١٨٤٤ ، فاستعملت كلمة « تفتيش العموم » أو « ديوان عموم التفتيش » ، وعلى رأسه مدير ووكيل ، وهو يصدر القرارات أو المنشورات التى يجب على المصالح تنفيذها ، ويعقد « مجلس الباشا » لبحث المسائل الهامة إذا دعت الضرورة ، وثانيتها « تفتيش الأقالم القبلية » ، وثالثها « تفتيش الأقالم الوسطى » ، ورابعها « تفتيش الأقالم البحرية » ، وغنى عن البيان

أن هذا « التفتيش » كان غير « ديوان تفتيش الحسابات » الذي تحدث عنه قانون السياسة في عام ١٨٣٧ .

وفي بداية عام ١٨٤٦ طلب الباشا إلى الميسيو « روسيه » أن يضع تقريراً وافياً عن النظام الإداري وعن الهيئات والمؤسسات الموجودة بفرنسا ، وكلف بحث هذا التقرير واقتراح ما يمكن اقتباسه منه لجنة من أعضائها شريف باشا ناظر الخزينة ، وباسيليوس بك مدير الحسابات ، والميسيو « روسيه » نفسه ، وعند ما أنجزت اللجنة مهمتها ، وافق الباشا على بعض قراراتها الهامة في يولية ١٨٤٦ ، وكان من أثر ذلك زيادة السلطة التي منحت للنظار ، فصار الموظفون في كل مصلحة يخضعون لسلطان الناظر المختص مباشرة ، وأعدت سجلات خاصة تدون فيها جميع الأوامر التي يصدرها الباشا ورؤساء المصالح ، ورؤى أن تؤلف لجنة لإعداد « قانون إداري » ، كما كان من أهم القرارات التي اتخذت وضع « ميزانية » للدولة ، ولم يشأ محمد علي أن يقف عند هذا الحد ، فأرسل سامي باشا إلى باريس للوقوف على الأنظمة المتبعة في الدواوين ودراسة أساليب الإدارة الفرنسية ، وكتب في ١٨ يولية ١٨٤٦ خطاب توصية إلى الوزير « جيزو » Guizot ، لكيلا يدخر وسعاً في مساعدة سامي وتسهيل مهمته .

وهكذا اتخذ الباشا من الإجراءات ما يكفل تنظيم المالية المصرية ، وأمكن بفضل ما بذل من جهود في هذا الشأن أن يحصل القنصل الفرنسي « بارو » Barrot على أرقام الميزانية في عام ١٨٤٦ ، فكتب إلى حكومته أن الإيرادات بلغت ١٦٠,٨٤٠ كيساً أي ٤,٢٠٠,٨٠٠ جنيه أو ما يساوي ١٠٥,٠٢٠,٠٠٠ فرنك وأن المصروفات بلغت ٤٠٩,٠٠٠ كيس أي ٢,٠٤٠,٠٠٠ جنيه أو ما يعادل ١٢٥,٠٠٠,٥١ من الفرنكات .

١٠ - الأمن

كان استقرار السلام الداخلي من أهم ما عنى به الباشا منذ اعتلائه أريكة الولاية ، ولم تكن المحافظة على الأرواح والأعراض والأموال إذ ذاك بالأمر الهين اليسير لكثرة عوامل الاضطراب في أوائل سني الحكم ، وكان أشد تلك العوامل خطراً وأظهرها أثراً ، وبخاصة فيما بين عامي ١٨٠٥ و ١٨١١ وجود ذلك العدد العظيم من الأرثود ، والدلاة والترك وغيرهم من الجنود الذين اشتركوا في طرد الفرنسيين من مصر بمعاونة الإنجليز ، فقد اعتمد عليهم

الولاة المرسلون من قبل الدولة العثمانية في تأييد سيادة السلطان الشرعية ، ولم يكن ثم مناص من أن يعتمد عليهم محمد علي في بداية الأمر - وهو أحد رؤساء القوات الألبانية - في تحقيق أغراضه ، ولكنهم كانوا في الواقع مصدر متاعب كثيرة ، إذ نزلت بالأهليين على أيديهم كوارث لا حصر لها ، حتى إذا ضاق ذرعهم وعمل صبرهم من هول ما حل بهم أخذوا يجأرون بالشكوى ، وصاروا يتمنون عودة الفرنسيين أو قدوم غيرهم من الأجانب ، عسى أن يخلصهم الفاتحون الجدد من هذا الشر الذي ابتلوا به ، وهو شر تحدث عنه الجبرتي مؤرخ هذا العصر حديثاً مسهباً ، يعدد ما اجترحه الجنود من فظائع ، وما كانت تنطوي عليه أضالع الناس من غضب مكظوم . قال الشيخ في حوادث شهر صفر من عام ١٢٢٢ (أبريل ١٨٠٧) « وفيه نزل الدلانيه إلى بولاق ، وكذلك الكثير من المسكر ، وحصل منهم الإزعاج في أخذ الخبز والجمال قهراً من أصحابها ، ونزلوا بنحوهم على رب البرسيم والغلال الطائبة بناحية بولاق وجزيرة بدران ، فرعتها وأكلتها بهاثمهم في يوم واحد ، ثم انتقلوا إلى ناحية منية السرج وشبرا والزاوية الحمراء والطرية والأميرية ، فأكلوا زروعات الجميع ، وخطفوا مواشيهم ، وفجروا بالنساء ، وافتضوا الأبكار ، ولاطوا بالغلمان ، وأخذوهم وباعوهم فيما بينهم ، حتى باعوا البعض بسوق مكة وغيره ، وهكذا يفعل المجاهدون ، ولشدة قهر الخلائق منهم وقبح أفعالهم تمنوا محيى الإفريج من أى جنس كان ، وزوال هؤلاء الطوائف الخامسة ، الذين ليس لهم ملة ولا شريعة ولا طريقة يعيشون عليها ، فكانوا يصرحون بذلك بسمع منهم ، فيزداد حقدهم وعداوتهم ، ويقولون أهل هذه البلاد ليسوا مسلمين ، لأنهم يكرهونا ويحبون النصارى ، ويتوعدونهم إذا خلصت لهم البلاد ، ولا ينظرون لقبح أفعالهم » .

وكثيراً ما أمعن الجنود في إساءة معاملة الأهليين ، كما دخلت جوعهم القاهرة ، وأطلب إليهم الخروج من العاصمة ، في غزوة من الغزوات المتعددة ضد البكوات المالك ، أو لغير ذلك من الشئون . وكان كبح جماح « الدلانية » بنوع خاص أمراً جد عسير ، لقي الباشا في سبيله كثيراً من العنت والمشقة ذلك بأن هؤلاء الأخطا كانوا يستبيحون لأنفسهم اغتصاب ما يريدون من أيدي الأهليين وبيوتهم ، ومن حوانيت التجار و « حواصلهم » ، كما كانوا يفرضون أنفسهم على الناس ضيقاً ، فيلجئون الدور من غير استئذان أصحابها ، يأكلون ويشربون ، وينهبون ويفجرون ، ثم ينتهي بهم الأمر إلى إرغام أصحاب هذه الدور على إخلائها أو دفع تعويض لهم لقاء جلاهم عنها . ويصف الشيخ الجبرتي طريقة غضب البيوت من أصحابها فيقول في حوادث شعبان ١٢٢٢ (أكتوبر ١٨٠٧) « فتأتى الطائفة

منهم إلى الدار المسكونة ، ويدخلونها من غير احتشام ولا إذن ، ويهجمون على سكن الحرم بحجة أنهم يتفرجون على أعلى الدار ، فتصرخ النساء ، ويجتمع أدل الخطة ويكلمونهم فلا يلتفون إليهم ، فيعاجلونهم مرة بالملاطفة ، وأخرى بكثرة الجمع ، إن كان بهم قوة ، أو بمعونة ذى مقدرة . وإذا انفصلوا فلا يخرجون من الدار إلا لمصلحة أو هدية لها قدر . ويشترطون في ذلك الشيلان السكشميرى ، فإذا أحضروا لهم مطلوبهم فلا يعجب كبيرهم ويطلب أحر أو أصفر . . . وذلك خلاف ما يأخذونه من الدراهم ، فإذا انصرفوا وظن صاحب الدار أنهم انجلوا عنه ، فيأتيه بعد يومين أو ثلاثة خلافهم ، ويقع في ورطة أخرى ، مثل الأولى أو أخف أو أعظم منها .

وكذلك كان من عوامل الاضطراب في سنوات الحكم الأولى ، صعوبة دفع الرواتب لهؤلاء الجند في أوقاتها ، مما أثار الفتن والقلاقل ، « لأن العسكر الأرثوود والترك والدلاتية » كثيراً ما كانوا ينهزون فرصة المطالبة بهذه الرواتب التأخرة ، فيخرجون إلى الأسواق ، يهيمون المتاجر ، ويفتكون بمن يتصدى لمنهم من الأهالي ، وكثيراً ما عجزت الحكومة عن ردعهم . ولعل أخطر هذه الحوادث شأنًا ، تلك الحادثة التي وقعت في ٢٦ أكتوبر ١٨٠٧ ، وكادت تشتمل بسببها نار الفتن في القاهرة . فقد اجتمع « عسكر الأرثوود والترك على بيت محمد على باشا ، وطلبوا علائقهم ، فوعدهم بالدفع ، فقالوا لا نصبر ، وضربوا بنادق كثيرة ، ولم يزالوا واقفين ، ثم انصرفوا وتفرقوا ، وارتجت البلد ، وأرسل السيد عمر مكرم إلى أهل القورية والعقادين والأسواق ، يأمرهم برفع البضائع من الحوانيت ، ففعلوا وأغلقوها ، فلما كان قبيل الغروب ، وصل إلى بيت الباشا طائفة الدلاتية ، وضربوا أيضاً بنادق ، فضرب عليهم الباشا كذلك . . . وبات الناس متخوفين ، وخصوصاً نواحي الأزهر ، وأغلقوا البوابات من بعد الغروب ، وسهروا خلفها بالأسلحة ، ولم تفتح إلا بعد طلوع الشمس . . . » ، وقد استمرت هذه الاضطرابات في الأيام الثلاثة التالية ، « وأُشيع في البلدة أن العسكر نهبوا بيت الباشا ، وزاد اللغط والاضطراب ، ولم يعلم أحد من الناس حقيقة الحال ، حتى ولا كبار العسكر ، وزاد تخوف الناس من العسكر ، وحصل منهم عربدات وخطف عماثم وثياب وقتل أشخاص .. »

وإزاء هذه الاضطرابات المتكررة ، وجد الباشا أن خير وسيلة للخلاص من شرور هؤلاء الجند هي إرسالهم في الحملات المتعددة ضد بكوات المالك ، ورحيل أكثر الطوائف شغباً إلى بلادها ، ونفى زعمائها ، ولو أن نفى كبار الجند لم يكن بالأمر اليسور ، إذ كانوا

« لايهون بهم مفارقة مصر ، التي صاروا فيها أمراء وأكابر ، بعد أن كانوا يتخبطون في بلادهم ، ويتكسبون بالصنائع الدنيئة . » ولهذا لم يكن غريباً أن يعصى هؤلاء الرعماء أوامر الباشا ويحشدوا الجنود للاشتباك مع قوات الحكومة في معارك دامية وسط شوارع القاهرة وفي خططها وبين دورها . وكأنما لم يكن في ذلك ما يكفي لإزعاج الأهليين وتعريض حياتهم للخطر ، فصار هؤلاء المتمردون يفتهمون فرصة هذه الانتحامات فيقتحمون الدور للسلب والنهب ، كما حدث حين أراد الباشا أن ينفي (رجب أنا الأرثوڊي) ، إذ أرسل إليه في ١٩ نوفمبر ١٨٠٧ « يأمره بالخروج والسفر ، بعد أن قطع خرجه وأعطاه علوفته » فرفض رجب أنما أن يصعد بما أمر ، ثم « جمع جيشه إليه من الأرثوڊو بناحية سكنه » بباب اللوق ، وعندئذ سير عليه الباشا قوة من ناحية باب الخرق (باب الخلق) ، وزاد الحرج عندما « حضر أيضا الجمل الكثير من الأتراك وكبرائهم من جهة المدافع ، وعمل كل منهم متاريس من الجهتين » . ولما التجم الفريقان ، اقتحم الجنود الدور ، وصاروا يطلقون البنادق ، حتى أفزعوا النساء ، فصرن « يصرخن ويصحن بأطفالهن ، ويهرين إلى الحارات الأخرى ، مثل حارة قواديس وناحية حارة عابدين . . . وطفقت المساكن تنهب الأمتعة والثيراب والفرش ، ويكسرون الصناديق ويأخذون ما فيها ، ويأكلون ما في القدور من الأطعمة في نهار رمضان من غير احتشام » وشهد انشيخ الجبرتي « أثر قبيح فعلهم ببيت (سيدي محمد المعروف بأبي دقية ، الملاصق لمسكن طائفة من الأرثوڊو) من الصناديق المكسرة ، وانتشار حشو الوسائد والمراتب ، التي فتقوها وأخذوا ظروفها ، ولم يسلم لأصحاب المساكن سوى ما كان لهم خارج دورهم وبعيدا عنها ، أو وزعوه قبل الحادثة . » أما هذه الكارثة فقد استمرت « ثلاثة أيام بلياليها ، فلما كانت ليلة الإثنين (٢٢ رمضان ١٢٢٢ ، ٢٣ نوفمبر ١٨٠٧) حضر عمر بك ، كبير الأرثوڊو الساكن بببلاق ، وصالح قوج إلى رجب أنما المذكور ، وأركباه وأخذاه إلى ببلاق ، وبطل الحرب بينهم ، ورفعوا المتاريس في صبحها وانكشفت الواقعة عن نهب البيوت ونهبها وإزعاج أهلها ، ومات فيما بينهم أنفار قليلة ، وكذلك مات أناس وانجرح أناس من أهل البلد . » وقد سافر رجب أنما بعد ذلك إلى بلاده من ناحية دمياط ، في ٢٦ نوفمبر من السنة نفسها ، وتخلف عنه كثير من عساكره وأتباعه . أما الباشا فقد استمر في إخراج هؤلاء الجند المفسدين من مصر كلما سنحت الفرصة ، فقطع في الشهر التالي « رواتب طوائف من الدلاة ، وأمروا بالسفر إلى بلادهم » . وبعد مذبحمة القلعة ، « خرج — في ١٤ مارس ١٨١١ — عدة من عسكر الدلاة نحو الخمسمائة نفر ، إلى

ناحية قبة العزب ليسافروا إلى بلادهم ، فاستمروا في قضاء أشغالهم أياما ثم سافروا » .
وعندما استتب للبasha الأمر وتأييد سلطانه في البلاد بعد القضاء على المايليك ، استطاع أن يكبح جماح هؤلاء الجنود إلى حد كبير ، فأخرج عددا عظيما منهم إلى بلاد العرب في حملته على الوهابيين ، وبلغ من اطمئنان البasha إلى قدرته على إخضاعهم ، أنه لم يتردد في تكليف « عماله » في مقدونيا والأناضول ، أن يجمعوا الجنود الألبان وغيرهم ، لإرسالهم إلى ميادين القتال الجديدة في (يولية ١٨١١) ، وقد ظلت الحال على ذلك فترة ، حتى إذا قرر البasha إنشاء النظام الجديد تجددت الاضطرابات . قال الشيخ الجبرتي في حوادث ٢٥ شعبان ١٢٣٠ (٣ يولية ١٨١٥) ، « وفيه أمر البasha لجميع المساكر بالخروج إلى الميدان ، لعمل التعليم والراحة خارج باب النصر حيث قبة العزب ، فخرجوا من ثلث الليل الأخير ، وأخذوا في الراحة والبندقة المتواصلة المتتامة مثل الرعود ، على طريقة الإفرنج ، وذلك من قبيل الفجر إلى الضحوة ، ولما انقضى ذلك رجعوا داخلين إلى المدينة في ككبكة عظيمة ، حتى زحوا الطرق بنحيولهم من كل ناحية ، وداسوا أشخاصا من الناس بنحيولهم ، بل وحيرا أيضا ، وأشيع أن البasha قصده إحصاء المسكر ، وترتيبهم على النظام الجديد وأوضاع الإفرنج ، ولبسهم الملابس المقمطة ، وغيير شكلهم . . . وحصل في المسكر قلقلة ولفظ ، وتناجوا فيما بينهم ، وتفرق الكثير منهم عن مخاديعهم وأكارهم ، وواقفهم على النفور بعض أعيانهم ، واتفقوا على غدر البasha . . . واتفقوا على الهجوم عليه في داره بالأزبكية . . . » ، ولكن البasha لم يلبث أن وقف على ما يبيتون له ، وأفسد عليهم مؤامرتهم ، إذ « صعد إلى القلعة وتبعه من يثق به من المساكر ، وانحزم أمر المتوافقين ، ولم يسمعهم الرجوع عن عزيمتهم فساروا إلى بيت البasha يريدون نهيه ، فنانعهم الرابطون ، وتضاربوا بالرصاص والبنادق ، وقتل منهم أشخاص . . . فأجمع رأيهم ، لسوء طباعهم وخبث عقيدتهم وطرائقهم ، أنهم يتفرقون في شوارع المدينة ، وينهبون متاع الرعية وأموالهم ، فإذا فعلوا ذلك فيكثر جمعهم وتقوى شوكتهم ، ويشاركهم المتخلفون عنهم ، لرغبة الجميع في القبايح الذميمة ، ويمودون بالنعيمة ، ويحوصلون من الحواصل ، ولا يضيع سعيهم في الباطل ، كما يقال في المثل ، ماقدو على ضرب الحمار فضرب البرذعة ، ونزلوا على وسط قصبة المدينة ، على الصليبية ، على السروجية ، وهم يكسرون ويهشمون أبواب الحوانيت المغلقة ، وينهبون ما فيها . . . » .
وقد استمر خوف الناس بعد ذلك مدة ، وتوقعوا تكرار هذه الحوادث والكوارث ، وليس أدل على قلق النفوس واضطراب الخواطر ، مما حدث في أوائل شهر رمضان ١٢٣٠

(أغسطس ١٨١٥) ، إذ « حصل في الناس زعجة وكرشات ، وأغلقتوا البوابات والدروب ، واتصل هذا الانزعاج بجميع النواحي حتى إلى بولاق ومصر القديمة ، ولم يظهر لذلك أصل ولا سبب من الأسباب مطلقاً » . وبعد أيام قلائل حدث « مثل ذلك المتقدم من الانزعاج والكرشات ، بل أكثر من المرة الأولى . . . ولم يظهر لهذه الحركة سبب أيضاً وتقول الناس بطول نهار ذلك اليوم أصنافاً وأنواعاً من الروايات والأقاويل التي لا أصل لها » ويصف الجبرتي ما فعله الباشا لنسكين خواطر الأهلين ، ووقف اعتداءات المساكر فيقول « استمر الباشا بالقلعة يدبر أموره ، ويجذب قلوب الناس من الرعية وأكابر دولته ، بما يفعله من بذل المال ورد المنهوبات ، حتى ترك الناس يسخطون على المسكر ويترضون عنه » كما صار يقول « بسمع من الحاضرين ، ما ذنب الناس معهم ؟ . . . ها أنا لي منزل بالأزبكية ، فيه أموال وجواهر وأمتعة وأشياء كثيرة ، وسراية ابني إسماعيل باشا ببولاق ، ومنزل الدفتردار ، ونحو ذلك ، ويتجسبل ويتحوقل ، ويعمل فكرته ، ويدبر أمره في أمر المسكر وعظماهم ، وينعم عليهم ، ويمطيهم الأموال الكثيرة والأكياس العديدة لأنفسهم وعساكرهم » . وهكذا استطاع الباشا ، بفضل دهائه وحسن سياسته ، أن يقضى على هذه الفتنة . ومنذ حوالى عام ١٨١٥ بدأت متاعبه من ناحية المسكر تقل إلى حد كبير ، فلم يصدر عنهم ما يشبه العصيان ، ولم يمتدوا على أحد من الأهلين ، إلا في حالات نادرة جداً ، بل كادت اضطراباتهم تنقطع تماماً فيما تلا ذلك من الأعوام .

على أن اضطراب الأمن في سنوات الحكم الأولى لم يكن راجعاً إلى مسلك الجند وحدهم ، بل كان راجعاً كذلك إلى انتشار السراق في الريف والمدن ، وبخاصة في القاهرة والإسكندرية . ويرى بعض المماضرين أن كثرة اللصوص وقطاع الطرق إنما نشأت عن شدة الضنك الذي مد رواقه على البلاد ، حتى غدا كثير من الناس لا يستطيعون الحصول على ما يسد الرمق ويقيم الأود ، إلا بشق النفس وخلع الفرس ، وهكذا بدت على أفراد الشعب مظاهر الإملاق ، وزاد عدد التسواين ، حتى اكتظت بهم شوارع المدن ، وانحدرت بعضهم في سلك اللصوص وقطاع الطريق . وكان هؤلاء ذوي جرأة شديدة ، بلغت بهم حدا جعلهم ينشئون في عاصمة البلاد « نقابة » تنظم خطط السطو ، وتهرب المسمقات واقتسامها ، وأعجب من ذلك أن عدوان أولئك الأشرار لم يكن مقصوراً على الرعية وحدها ؛ بل كان للباشا كذلك نصيبه من هذا العدوان ، وقد ذكر الشيخ الجبرتي حادثين يدلان على ما بلغه هؤلاء اللصوص من جرأة وقلة مبالاة ، وقع أحدهما في أغسطس ١٨٠٧ ، حين استضاف الباشا بعض الإنجليز الذين حضروا إلى القاهرة لمفاوضته ، عقب الهزائم التي لحقت بحملة فريزر في رشيد والحامد ؛

إذ « أنزلهم الباشا في خيمة بمخيمه بانبابة » فسطا عليهم اللصوص وجردوهم من ملابسهم . أما الحادث الثاني فقد وقع في شهر شعبان ١٢٣١ (يونية — بولية ١٨١٦) ، وذلك « أن بعض العيارين من السراق ، تعدوا على قهوة الباشا بشبرا ، وسرقوا جميع ما بالنصبة من الأواني والبكارج والفناجين والظروف ، فأحضر الباشا بعض أرباب الدرك بتلك الناحية ، وألزمه بإحضار السراق والمسروق ولا يقبل له عذرا في التأخير ، ولو يصلح على نفسه بخزينة (والخزينة ألف كيس) ، أو أكثر من المال ، ولا يكون غير ذلك أبدا ، وإلا نكل به نكالا عظيما ، وهو المأخوذ بذلك ، فترجى في طلب المهلة ، فأمله أياما ، وحضر بخمسة أشخاص ، وأحضروا المسروق بتمامه لم ينقص منه شيء ، وأمر بالسراق نخوزقوهم في نواحي متفرقين ؛ بعد أن قرروهم على أمثالهم ، وعرفوا عن أما كنهم ، وجمع منهم زيادة عن الخمسين ، وشنق الجميع في نواحي متفرقة بالأقاليم ، مثل القليوبية والغربية والمنوفية . »

ومع أن الباشا كان يأخذ اللصوص بالحزم والشدة ، فقد كان هؤلاء الأشرار يجدون فيما ينجم عن ثورات الجنود الأرثوود والدلاة والمغاربة من هرج ومرج ، فرصة مواتية لاسطو على الدور ، وارنكاب حوادث النهب والسلب . على أن السراق ما كانوا يعدمون مناسبات أخرى يحسنون استغلالها ، وآية ذلك ما ذكره الشيخ الجبرتي في حوادث عام ١٢٢٥ هجرية (١٨١٠) عندما حصلت في شهر المحرم الحرام (فبراير) : « زلزلة عجيبية مزعجة ، ارتجت منها الجهات ثلاث رجات متواليات واستمرت نحو أربع دقائق » ، سقط بسببها بعض الدور القديمة ، وتشققت جدران بعضها الآخر ، « فانزعج الناس منها من منامهم ، وصار لهم جلبه ، ... وخرج الكثير من دورهم هارين إلى الأزقة ، يريدون الخلاص إلى الفضاء مع يمدد عنهم » . وانتهز اللصوص فرصة تردد الشائعات عن حدوث « زلزلة » أخرى ، بعد أيام قليلة من وقوع « الزلزلة » السابقة ، وخروج الناس مهرولين « إلى شاطئ النيل ببولاق ، ونواحي الشيخ قر ، ووسط بركة الأزبكية وغيرها ، فتسلق المياريون والحرامية تلك الليلية على كثير من الدور والأماكن وقتشوها » ، أما أهل القاهرة فقد رجموا إلى دورهم بعد أن انقضى الليل دون أن تحدث « الزلزلة » ، ولم يجدوا فيها شيئا لم تمتد إليه أيدي اللصوص ، ولعل هذا هو السر في أن الحكومة أخرجت النادين إلى الأسواق يحذرون الناس « بأن لا أحد يذكر أمر الزلزلة » وينذرون بضارم العقاب « كل من خرج لذلك من داره » . ولم تكن حال الريف خيرا من حال المدن ، إذ انتشرت فيه « مناسر » اللصوص ، ووصلت أخبار حوادثهم إلى العاصمة ، فكان لها وقع أليم في نفوس القاهريين ، حتى لقد

بلغ منهم الخوف مبلغاً جعلهم يتخذون من دورهم ودروبهم معقل صغيرة ، يتحصنون فيها عند توقع الشر . ويصف الجبرتي طرفاً من ذلك في حوادث أول محرم ١٢٣٥ (١٢٠ أكتوبر ١٨١٩) حيث يقول ، « وفي أول محرم وما قبله بأيام ، حصل بالأرياف ، بل وبداخل المدن ازعاجات بسبب تواتر سرقات وإشاعة مناسر وحرامية ، وعمد الناس أبواب الدور والدروب ، وحصل منع الناس من السير والمشى بالأزقة من بعد الغروب ، وصار كمتخذيك وأغات التبديل والوالى يطوفون ليلاً بالمدينة ، وكل من صادفوه قبضوا عليه وحبسوه ، ولو كان مما لا شبهة فيه ، واستمر هذا الحال إلى آخر الشهر » .

ولم يكن ثم مناص من أن يولى الباشا أمر هؤلاء السراق ومناسرهم بالغ اهتمامه ، فبذل جهوداً جبارة لقطع دابرهم ووضع حد لجرائمهم . وكان ديوان القلمسة — أو ديوان الخديو — يشرف على الأمن في القاهرة ، إذ كان بها عدة « قرقولات » ، أهمها وأكبرها في شارع الموسيقى ، وفي كل منها ضابط مهمته الاستماع إلى شكاوى السرقات وحوادث الاعتداء ، التي لم يكن نظرها من اختصاص قاضى المحكمة ، حتى إذا أتم الضابط تحقيقه رفعها إلى ديوان الخديو للفصل فيها . وكان من عمل الضابط كذلك الفحص عن الموازين والمكاييل ، وتفتيش المحال العامة ، والقبض على المذنبين ، وتوقيع العقوبة عليهم . أما صاحب الإشراف العام على أعمال الشرطة فهو الكتبخدا ، أو وكيل الباشا . ولم تقف جهود الباشا في ضبط الأمن عند هذا الحد ، فقد عمد إلى الإكثار من العسس ، الذين كانوا يذرعون شوارع المدينة ودروبها في الليل ، كما عمد إلى استخدام « البصاين » ، الذين كانوا يندسون بين الناس لتسقط أخبار اللصوص ، ومراقبة نشاط من يشبه في سلوكهم . وكان الباشا يصطنع الشدة في معاقبة المجرمين ، غير أن العقوبات كانت تختلف باختلاف الجرم ، فمنها الجلد ، ومنها حلق اللحي ، وهو عقوبة لها خطرهما ، لأن الرجل إذا أرغم على إزالة لحيته ، كان عليه أن يتوارى عن أعين الناس خجلاً من هذه الإهانة التي لحقته ، وكان يفقد سلطانه على « حريمه » ، وتسقط هيئته بين معارفه وأهل بيته . وكانت هناك عقوبة « الحبس البسيط » والسجن في « اللبان » وكثيراً ما كان المذنبون يرسلون للعمل في ترسانة الإسكندرية ، أو يجندون في خدمة الجيش ، كما كانوا يعاقبون « بجزم الأنوف » والتجريس « وقطع الأيدي والتعذيب والنفي والشتى » ، وكان الموت شتقاً من نصيب أبناء العرب وحدهم ، إذ كان « العثماني » يعدمون بقطع رؤوسهم . أما الإعدام بالخازوق فلم يحدث إلا نادراً ، وهو أشد العقوبات هولاً وأبغضها إلى قلوب المذنبين .

وكان وكيل الباشا « لاذ أوغلي محمد أغا » أو « محمد أغا لاذ » كما يدعو الجبرني ، شديد العناية بمعرفة « ما هو قائم بأفكار سكان القاهرة وغيرها ، من ذراري أسرات اعتادت أن تعيش من كسب غيرهم ، وتوارثوا ذلك عن آبائهم وأجدادهم . ممن يزاحمون الحكام في أحكامهم ، ويقاسمون العمال في ثمرة أعمالهم ، ويسلبون من ذوى الأموال أموالهم » ، ولهذا وضع نظاماً دقيقاً للتجسس على أحوال هؤلاء الناس . وبهذه الوسيلة أمكن معرفة المجرمين والأشرار ، والعمل على إبعادهم ، والحيولة دون وقوع كثير من الجرائم ، والنفضاء على الحركات التي من شأنها إثارة الخواطر والتجريض على المصيان . وعلى الرغم من اعتزال « لاذ أوغلي » منصب الكتبخانية في فبراير ١٨١٩ ، وسفره إلى الوجه القبلي « في مقدمة الجردة (المرسلة لفتح السودان) » ، فقد ظل نظام التجسس معمولاً به ، وكان من الوسائل التي اعتمد عليها الباشا في مراقبة العابثين بالأمن ، وبخاصة عندما بدأت العلاقات تتوتر بينه وبين السلطان ، وغدا استقرار النظام في داخل البلاد أمراً تستلزمه ضرورة العمل على توجيه كل جهود الأمة والحكومة إلى ميادين الحرب والسياسة . فقد ذكر « بوكتي » Bockty ، أحد رجال القنصلية الروسية بالقاهرة ، في مايو ١٨٣٢ ، أن خمسين « قواصا » كانوا يطوفون أنحاء المدينة ، ويقدمون إلى الكتبخا حبيب أفندي ، وكيل الباشا في ذلك الحين ، تقارير عما يترامى إلى سمعهم أو يتصل بعلمهم ، حتى لا تؤخذ الحكومة على غرة في مسائل الأمن والنظام .

على أن الباشا إذا كان قد استطاع الحد من شرور الجنود واللصوص ، فقد كان عليه أن يعالج مشكلة الأوربيين الذين زحوا إلى مصر فراراً من وجه العدالة ، أو ابتغاء كسب غير شريف من وراء الاشتغال بالتهريب وما إليه .

والواقع أن وجود الأجانب بمصر ، في مطلع القرن التاسع عشر ، لم يكن يسبب أية متاعب لحكومة الباشا ، إذ كان عددهم قليلاً ، وكانت القوانين القديمة الخاصة بشروط إقامتهم ونشاطهم نافذة . كما أن أحوال البلاد وقتذاك لم تكن تشجعهم كثيراً على مزاوله التجارة أو ولوج غيرها من أبواب الرزق التي تتفق وميولهم . ولكن الحال لم تلبث أن تغيرت في الشطر الأخير من عهد محمد علي ، فلم تكن الشروط الموضوعه لإقامة الأجانب مرعية ، بل كان يكفي أن يقيدوا أسماءهم في سجلات قنصلياتهم حتى يتمتعوا بحق الإقامة ، ولم تكن حكومة الباشا ، إمعاناً منها في انتهاج خطة التسامح ، تطالب إليهم تقديم ضمانات معينة ، كي تظمن إلى سلوكهم ، وكان من أثر هذا التسامح أن غزا البلاد سيل من العاطلين والأوشاب ، أشاعوا في كبريات المدن ألواناً من القوضى والاضطراب ، إذ كثر اعتداؤهم على الأهليين بل وعلى

رجال الحكومة من حفظة الأمن والنظام ، لذلك حاول الباشا أن يضع حداً لنشاطهم الرذول ، ولما كان هذا الأمر متمذراً من غير مؤازرة القناصل ، فقد أصدر إليهم بوغوص بك ، في ٢٢ مايو ١٨١٩ ، منشوراً يلفت نظرهم فيه إلى ما يحدثه بعض مواطنيهم الوافدين إلى الإسكندرية من فوضى واضطراب ، راجياً ألا ييخلوا بالمعاونة في وضع نظام يكفل استقرار الأمن والسلام ، في المدن التي يكثر بها هذا الصنف من الأجانب ، وقد لقيت هذه الدعوة ترحيباً من بعض القناصل ، وفي طليعتهم قنصل روسيا العام المسيو « سيفيني » Civigny ، فقد رأى أن يزود رعايا دولته بتذكرة أو بطاقة مهيورة بتوقيع سكرتير القنصل العام ، يطالبون بإرازها إذا ساروا في شوارع المدينة بعد ساعة معينة من الليل ، كما أصدر إليهم التعليمات ، بأن يحمل كل منهم خاتمه الخاص وقانوناً مضاهياً عند خروجه ليلاً ، حتى يستطيع العسس التعرف عليه .

وكان من أثر ما صادفته هذه الطريقة من نجاح ، أن قرر الباشا من جانبه في سبتمبر ١٨٢٩ ، أن يعمم نظام « البطاقات الشخصية » فيكون لدى « الفلاحين » بطاقات توضح حال إقامتهم والأماكن التي ينتقلون إليها للإقامة بها . وقد طلب الباشا إلى البطارقة الثلاثة الأرمنية والقبطى واليوناني ، أن يعملوا على تعميم هذه البطاقات بين أبناء طوائفهم ، وكان الغرض المباشر من هذا الإجراء أن يكون لدى سكان البلاد ما يشبه « جوازات المرور » ، يمتنع عليهم إبرازها عند الرغبة في مغادرة إحدى المدن أو القرى إلى غيرها ، وبخاصة عند أبواب القاهرة ، إما للدخول إليها ، أو الخروج منها . ويظهر أن السبب الأكبر في اتخاذ هذا الإجراء ، أنه كان بالبلاد في ذلك الوقت ، عدد يتراوح بين عشرة آلاف واثني عشر ألفاً من الجنود الترك والأرثوذكس ، تركوا خدمة الجيش وظلوا بغير عمل ، وأخذ بعضهم ينتقل من مكان إلى آخر ، ولبت معظمهم في العاصمة ، لا هم لهم سوى إثارة الفتن وتحريك عوامل الفوضى والاضطراب . لذلك عمدت الحكومة إلى ابتداء نظام البطاقات ، حتى تستطيع مراقبتهم والتخلص منهم ، غير أن هذا النظام أثار تعليقات واحتجاجات شتى من جانب القناصل ، فقد رأى فيه بعضهم وسيلة للتفريق في المعاملة بين الأجانب وأهل البلاد ، ورأى آخرون أنه إجراء ترمى الحكومة من ورائه إلى معرفة جميع من تحق عليهم فرضة الرؤوس ، حتى تزيد موارد الخزانة . وكان لاحتجاج القناصل صده ، ففي يونية ١٨٣٠ استثنى من الخضوع لهذا النظام رعايا الدول الأجنبية ، ما داموا يرتدون الملابس الإفريقية في الغدو والرواح . أما الذين يرتدون الملابس الشرقية من هؤلاء الرعايا ، فكان على كل منهم أن يحمل « إذن

المرور « أى بطاقة تحقيق الشخصية ، مبصومة بخاتم القنصلية ، ومكتوبة باللغة العربية . وفى يناير من العام التالى ، أرسل بوغوص إلى القناصل منشورا ، طلب إليهم الباشا فيه أحد أمرين ، إما أن يقوموا هم بتنظيم رقابة فعالة على رعاياهم فى الإسكندرية حتى لا يكذبوا صفو الأمن وإما أن يتركوا للباشا نفسه اتخاذ مآراء من الإجراءات ، على أن يزودوه بما يمن لهم من الآراء ، ويعاونوه بما يملكون من سلطة قانونية . فاجتمع القناصل للتشاور فيما عرض عليهم ، وقر رأيتهم فى ٤ فبراير ١٨٣١ على مشروع بإنشاء هيئة « بوليسية » خاصة بمدينة الإسكندرية ، تتألف من ستين رجلا يعرفون الفرنسية أو الإيطالية ، وعليهم أن يقوموا بأعمال المسس ، ويحافظوا على الهدوء فى حى الإفرنج ، وفى الأسواق ، وفى منطقة الجمرى ، وفى المحمودية وعند أبواب المدينة ، كما أن عليهم أن يسهروا على نظافة الشوارع ، ومراقبة كل ما يتصل بشئون الصحة العامة ، ولهم أن يستعينوا برجال الجيش عند الاقتضاء ، إذ أنهم لا يحملون عصيا أو سيطا أو سلاحا . أما رئيسهم فتختاره الحكومة ، ولكن عليه أن يكون دائم الاتصال بالقناصل ، حتى يسود الوفاق ، ويؤتى هذا النظام ثمرته المرجوة .

غير أن الأحداث السياسية التى شغلت الباشا بإعداد غزوة الشام الأولى ، وتعذر الاتفاق بين القناصل ورعايا دولهم ، وعدم ارتياح الباشا إلى وجود هيئة « بوليسية » شبه مستقلة ، أدى إلى إغفال هذا المشروع ، فبقيت الحال على ما كانت عليه ، حتى إذا عجز القناصل عن كبح جماح رعاياهم ، وكثرت حوادث السرقة والتهرب ، وتعددت إهانة رجال الحكومة على أيدي أشرار الأجانب ، لم يجد الباشا بدا من اتخاذ بعض إجراءات وقرارات ، طلب إلى القناصل فى ٦ نوفمبر ١٨٣٥ ، أن يعاونوه فى تنفيذها ، محافظة على الأمن والنظام .

أما هذه الإجراءات والقرارات فيمكن تلخيصها فى ثلاثة أمور ، أولها أن يطلب إلى كل شخص يريد القدوم إلى هذه البلاد للإقامة بها ، ابتداء من ١٥ يناير ١٨٣٦ ، أن يبين عقب وصوله إليها الموارد التى يعتمد عليها فى كسب رزقه ، وأن يقدم للسلطات المحلية رجلا من خيار القوم بضمنه ويكون مسئولا عن مسلكه مدة إقامته ، وثانيها أن يطبق ذلك على جميع الأجانب المقيمين بالبلاد وقتذاك ، وثالثها أن يتعهد ربان كل سفينة تحمل إلى مصر أشخاصا لا تتحقق فيهم هذه الشروط ، بأن يعيد أولئك الأشخاص إلى الجهات التى جاءوا منها ، على نفقته ونحت مسئوليته . والظاهر أن هذه القرارات صادفت قبولا من بعض القناصل ، فقد كتب « دوهاميل » ، القنصل الروسى فى الإسكندرية ، إلى زميله فى مالطة ، بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٨٣٥ ، يطلب إليه أن يمنع ربانة السفن الروسية من إحضار أشخاص إلى مصر

لا يستطيعون إثبات موارد عيشهم أو تقديم ضامن لهم ، من بين الموثوق بهم لدى السلطات المحلية .

ومع ذلك ظل الأجانب ، وبخاصة في القاهرة والإسكندرية ، مصدر متاعب كثيرة . فلم تنقطع شكاوى الحكومة من الجرائم التي كان يرتكبها بعضهم دون أن تصل إليهم يد العدالة بسبب النظام القنصلي القائم ، وزاد الأمن اضطرابا ، أن الأجانب كانوا يعمدون في فض منازعاتهم إلى طريقة المبارزة ، كما كانوا يطلقون الرصاص وسط المساكن والأحياء المأهولة ، في غير مبالاة بحياة الوطنيين ، فضلا عن أنهم كانوا يستبيحون لأنفسهم الصيد في حقول الفلاحين ، إلى غير ذلك من الأمور التي تعالت بسببها الشكاوى منهم ، حتى اضطر الباشا في ١ أكتوبر ١٨٣٧ إلى أن يبعث بمشور إلى قناصل الدول بالإسكندرية ، يدعوهم إلى مساعدته في اتخاذ إجراءات فعالة تضع حدا لكل هذا العبث . فلم يجدوا مناصا من الاجتماع لدى القنصل النمساوي « لاورين » Laurin ، وأقروا رغبات الباشا في إبعاد كل أجنبي ليس له عمل يرتزق منه ، وفي ضرورة الحصول على ترخيص بحمل السلاح ، وفي تحريم الصيد بالحقول ، وإطلاق الرصاص وسط المساكن ، أو داخل حدود المدينة ، ومنع الاقتراب عند الصيد من المباني العامة ، كالمخازن « والترسانات » ومعامل البارود ، كما وعدوا بالرجوع إلى دولهم في موضوع حظر المبارزة . وكانت من الأمور التي لفت بوعوض يوسف نظر القناصل إليها أن بعض العثمانيين والذميين المهمين بارتكاب جرائم معينة ، كانوا يغادرون البلاد على سفن تحمل أعلاما أجنبية ، فرارا من المحاكمة ، ولهذا طلب إليهم في سبتمبر ١٨٤١ أن يتخذوا من الوسائل ما يحول دون قبول هؤلاء وأمثالهم في السفن ، بوصفهم عمالا أو مسافرين ، ما لم يحصلوا من السلطات المحلية على تصريح بمغادرة البلاد . وفي سبتمبر ١٨٤٢ اتخذت الحكومة عدة قرارات بشأن تفتيش أمتعة السائحين . وعندما كثر وفود الأجانب إلى مصر منذ بداية عام ١٨٤٣ ، اضطر أوتين بك ، سكرتير الباشا الخاص ، في ١ أكتوبر من العام نفسه ، إلى أن ينبه ممثلي الدول ، إلى ضرورة تعاوان حكوماتهم مع الحكومة المصرية لصون الأمن في البلاد ، إذ كان يرى أنه « إلى جانب الشرفاء الذين يفدون إلى مصر للإقامة بها يجد الإنسان كثيرين لا مهنة لهم يكسبون عن طريقها عيشهم ، وهؤلاء القوم إنما قدموا إلى البلاد ، وهم على ثقة من أن في وسعهم أن يحصلوا على قوتهم بمفاصرات يقومون بها ، دون أن يزعمهم وازع أو يردعهم رادع ، كما دفعهم إلى مغادرة أوطانهم حرصهم على الإفلات من قبضة القانون » .

ومهما يكن من الأمر ، فلم تذهب عبثاً تلك الجهود الجبارة ، التي بذلها عاهل مصر العظيم ، في تطهير البلاد من حشالة الأجانب ، وفي مكافحة اللصوص وقطاع الطريق ، وفي كبح جماح المتمردين من أراذل الجنود ، فقد استتمت مصر تحت حكم الباشا عهداً طويلاً بهدوء لم يجد الدكتور « جون بورنج » إزاءه مناصاً من أن يسجل في تقريره الإضافي ، أن السلام كان يسيطر جناحيه على جميع أنحاء البلاد ، وأن الأمن كان يمد رواقه على البر والبحر ، وعلى قنن الجبال وبطون الوديان ، وعلى البقاع العاصرة بالسكان ، والأصقاع التي قل أن تظاها قدم إنسان .

١١ — هاتمة القول : الباشا في سنواته الأخيرة (نشاطه ووفاته) : —

قضى محمد علي على عرش مصر نيفاً وأربعين سنة ، كانت كلها عاصرة زاهرة بجلال الأعمال ، ومع أن الصبغة العسكرية كانت غالبية على نشاط الباشا في الشطر الأول والأكبر من حكمه ، إلا أن العاهل العظيم كان إلى جانب هذا الاتجاه العسكري ، معنياً أكبر عناية في تلك الحقبة من الزمن ، بإدخال جميع الإصلاحات التي من شأنها خلق الحكومة المدنية ودعم أركانها ، تلك الحكومة التي لا غنى عن وجودها ، ما دام يهدف إلى إنشاء الدولة المصرية الحديثة ، في ظل البيت العلوي العتيق ، لذلك لم يترتب على الحد من نشاط الباشا العسكري ، بعد أن تقررت نظم الولاية الوراثية في عام ١٨٤١ ، ركود في مشروعاته الإصلاحية ومنشآته العمرانية ، لأن هذه المنشآت وتلك المشروعات كانت ألزم لتشييد ملكه والإبقاء عليه من أي شيء آخر ، ولهذا ظل النشاط متصلاً بعد عامي ١٨٤٠ و ١٨٤١ في كل المرافق ، لا في مصر وحدها ، بل وفي السودان كذلك ، فقد عمد الباشا إلى هذا الشطر الفسيح من وادي النيل ، فأقام الإدارة المنتظمة في شتى نواحيه ، ونشر الأمن والطمأنينة في مختلف أرجائه ، وفتح أمام أهله أبواباً كانت من قبل مغلقة ، فاندفعوا منها إلى طريق الحضارة ، يحاولون اللحاق بإخوانهم ممن يسكنون شمال الوادي . ويحول دون الاسترسال في ذكر سائر أعمال محمد علي في السودان ، أن هذا البحث مقصور على شؤون مصر الداخلية ، ورغم ذلك ففي هذا الميدان وحده ما يكفي لإقامة الدليل على أن نشاط الباشا لم يفتر لحظة بعد عامي ١٨٤٠ و ١٨٤١ ، كما وقر في أذهان كثير من الناس ، لأنهم اعتقدوا خطأ ، أن جميع إصلاحات محمد علي ، كانت تدور حول محور واحد هو الجيش ، وفاتهم أن كافة أعمال الباشا ، ومن بينها الجيش ، كانت تدور حول محور آخر ، هو بناء دولة .

وما دام الأمر كذلك ، فلم يكن غريباً أن تزدهم السنوات الأخيرة من حكم محمد علي بكريات المسائل ، التي يتطلب بحثها والبت في أمرها ، مضاء العزيمة وسعة الصدر وبعد النظر ، فهناك مكافحة الأمراض والأوبئة كالطاعون والكوليرا بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٤٢ ، ومعالجة شئون الضرائب ، وإنشاء نظام العهد ، واستصدار الأوامر الخاصة بتنظيم الملكية العقارية ، بين ١٨٤٠ و ١٨٤٧ وهناك نظام الاحتكار ، فقد عرضت مسألته على بساط البحث من جديد ، وصفي الاحتكار الصناعي ، وظل الاحتكار الخارجي موضعاً للبحث فترة طويلة حتى انتهى الأمر بفك قيوده ، وهناك مشكلة النقل وتعبيره ، وإنشاء ديوان المرور ، وضرورة الوصول إلى قرار في مسألة الطريق البري ، ومشروع القناة البحرية أو « النيلية » بين البحرين الأبيض والأحمر ، وقد برزت جميع هاتيك المسائل بين عامي ١٨٤٢ و ١٨٤٧ . أما مشروع القناطر الخيرية ، فأخذ الباشا في بحثه بصفة جسيدي في عام ١٨٤٣ ووضع الحجر الأساسي بيده في عام ١٨٤٧ ، وفي العام نفسه تقرر فتح الرياحات الثلاثة المعروفة . ومن أهم منشآت هذا العهد حوض إصلاح السفن بالإسكندرية في عام ١٨٤٤ ، والاستحكامات التي أقيمت على الشواطئ الشمالية بين عامي ١٨٤١ و ١٨٤٥ ، وفضلاً عن ذلك كله ، فقد كان للتعليم والثقافة حظ موفور من العناية ، إذ تم إعداد « ترتيب ١٢٥٧ هـ » ، وإعادة تنظيم الوقائع المصرية ١٨٤٢ ، وسفر أكبر البعث في عصر محمد علي بأجمعه ١٨٤٤ ، ونشاط الترجمة ، وطبع الكتب العلمية والفنية والأدبية ونشرها ، وتقرير مكافآت للقائمين بترجمة هذه الكتب . ولا يصح أن يغيب عن البال أن الإدارة الإقليمية باتت مستقرة ، وأنه في عام ١٨٤٧ تم تشكيل المجلس الخصوصي في القاهرة .

ولا جدال في أن إنجاز جميع تلك الأعمال ، يدل أبلغ دلالة على أن الفترة الأخيرة من حياة الباشا لم تكن فترة ركود وجمود ، كما يحيل إلى الجبهة العظمى من كتابنا المحدثين ، والظاهر أنهم يحدون في اعتلال صحة الباشا ، خلال تلك الفترة ، ما يميز آراءهم . وواقع الأمر أن اعتلال صحة الباشا على النحو الذي يصوره أولئك الكتاب ، أسطورة من الأساطير ، يجب الكشف عن حقيقةها وإظهار بطلانها ، لأنها تاتي في زوايا النسيان بكثير من ضروب الإصلاح التي تمت بعد عام ١٨٤٠ ، ولأنها تغمط فضلاً عظيماً لمؤسس الدولة المصرية الحديثة ، بل لأن دراسة تاريخ مصر خلال الحقبة الواقعة بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٤٩ دراسة علمية صحيحة ، تدحض هذه الأسطورة من أساسها ، وتهدم ما يرتبه عليها الكتاب من نتائج ؛ لذلك بات من الضروري النظر في دعوى هذا المرض ، للوقوف على جليلة الأمر .

والثابت أن الباشا انتابه المرض منذ أواسط عام ١٨٤٤ ، ثم اشتدت العلة بالرجل العظيم في يوليو من العام نفسه ، حتى أن صديقه القديم « توسيجه » ، قنصل اليونان في مصر ، كتب إلى حكومته في السابع والعشرين من هذا الشهر ، رسالة قال فيها « إن البلاد في شدة القلق » بسبب مرض الباشا ، وحق للنفوس أن تهلع ، وللبلاد أن يستبد بها الخوف ، وهي التي درجت على مشاهدة الباشا الكبير موفور الصحة ، جم النشاط ، دائب الحركة ، يشع من عينيه الحادثتين ، ذلك النور الذي كان ينفذ إلى حبات القلوب ، فيستنهض قاتر الهمم ، ويدفع الرعب إلى قلوب المتواكلين . على أن دائرة هذا القلق لم تلبث أن انداحت ، حتى استولى على قناصل الدول ، وهم الذين ظلوا قرابة أربعين عاما يربطون مصالحهم الخاصة ومصالح بلادهم ببقاء ذلك النظام ، الذي كانت شخصية الباشا ركنه الركين وسناده المتين ، فلا غرابة إذا كان مرض الباشا حدثا جليلا ، تناقلته الألسن ، وطارت به الأخبار كل مطار ، حتى لقد بلغ الأمر إلى حد أن أرسل السلطان من القسطنطينية مظلوم بك (قبو كتحذا الباشا) إلى مصر ، ليستفسر عن صحة العاهل الكبير ، ولكن هذا القلق — الذي كان الدافع إليه تقدم الباشا في السن — لم يلبث أن زال ، إذ استرد الباشا عافيته بعد أيام معدودات (في ٢ أغسطس ١٨٤٤) ، فهدأت النفوس ، وتحرك دولا ب العمل ، وأخذ الإصلاح يسير سيرته الأولى ، في غير تلكؤ أو إبطاء ، واتخذ الباشا في الفترة التالية قرارات لها خطرها ، في شئون الأرض والضرائب والروور والتعليم ، وغير ذلك مما سبق بيانه . وفي صيف عام ١٨٤٥ ، خرج الباشا في نزهة بحرية إلى رودس ، فبلغها في ٢٩ أغسطس وكان عند عودته إلى الإسكندرية في ٨ سبتمبر موفور الصحة والعافية . ثم أظهر الباشا في ربيع العام التالي ١٨٤٦ رغبته في زيارة أوروبا ومشاهدة باريس ، ولكنه كما أخبر القنصل الفرنسي Parrot ، كان يريد قبل ذلك زيارة الآستانة ، « لأن السلطان — كما قال الباشا — كان يحمل على كتفيه معطفاً موشى حول الرقبة بأحجار الماس النفيسة ، وهو وحده في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية صاحب الحق في ارتداء هذا المعطف ، غير أن السلطان صنع لي معطفاً كمعطفه ، وصحيح أن ارتداء هذا المعطف لن يجعل مني ملكا ، ولكنني عندما أرتديه سأكون في مرتبة الملوك ، وليس بين ظاهري الأمور والحقيقة التي تثير معارضة الدول الأوربية سوى خطوة يسيرة » . وفي ٣ مارس ١٨٤٦ كتب « توسيجه » إلى حكومته أن الباشا يريد أن يصحبه في رحلته المزمعة إلى الآستانة ، لذلك لم يكده حامد بك يصل إلى مصر في أول يولية ، حاملا إلى الباشا دعوة السلطان عبد المجيد خان ، حتى

قرر محمد على السفر ، وأقلع في ٤ يوليو من الإسكندرية ، على ظهر السفينة التي استقلها حامد بك من الآستانة ، وقد عاد الباشا بعد ذلك من رحلته في ٢٤ أغسطس ، وظل في صحة وعافية ، وحضر الحفل الذي أقيم لوضع الحجر الأساسى فى بناء القناطر الخيرية ، فى ٩ أبريل ١٨٤٧ . وفى ١١ يونية كتب « توسيجه » إلى حكومته يقول « إن الباشا يستمتع بصحة جيدة للغاية ، ولـسـكـه يؤثر البقاء فى عاصمته (القاهرة) ، حتى تتاح له فرصة الإشراف الجدى على سير العمل فى بناء القناطر الخيرية » . وفى ١٤ سبتمبر ١٨٤٧ ، خرج الباشا على ظهر سفينة مصرية ، فى زهرة بحرية إلى رودس وقبرص ، استغرقت اثنى عشر يوماً ، وكان يريد السفر إلى أوروبا لزيارة باريس فى العام التالى ١٨٤٨ ، ولـسـكـن الشيخوخة حالت دون تحقيق رغبته ، لاسيما وقد اشتدت عليه الملة فى فبراير ١٨٤٨ ، فنصح له الأطباء بأن يقوم بزهة فى البحر الأبيض المتوسط «لتغيير الهواء» ولـسـكـنـه لم يشأ مغادرة البلاد قبل أن ينظم أمورها ، فعهد إلى حفيده عباس باشا بحكومة القاهرة ، وإلى ابنه سعيد باشا بحكومة الإسكندرية ، وذلك إلى أن يعود من أوروبا ولده الأكبر إبراهيم ، وهو الذى أراد الباشا أن يخلفه فى الولاية ، وقد صرح بذلك عند إبحاره .

وفى ١٤ فبراير ١٨٤٨ ، غادرت السفينة الفرنسية « الإسكندر » الشواطىء المصرية ، تحمل الباشا وحاشيته ، وكان « توسيجه » بين من محبوبه فى هذه الرحلة ، فزار مالطة و نابولي ، ورحب به الحزن عندما بلغته أنباء الثورة التى قامت فى باريس عام ١٨٤٨ ، وطاحت بعرش صديقه « لوى فليب » ، ثم عاد الباشا من تلك الرحلة فى اليوم الثالث من شهر إبريل بعد وصول إبراهيم باشا من سفره بيوم واحد ، وكان قد برأ من علته بسبب « تغيير الهواء » ولـسـكـنـه أصيب بضعف شديد ، حتى أن القنصل الإنجليزى « شارلز مرسى » Charles Murray كتب يقول إن الباشا منذ عودته ، أى منذ أسبوع على وجه التقريب ، كان فى حالة محزنة من الضعف الجثمانى والفكرى ، ومع هذا ظل ولده إبراهيم ممتنما عن تسلم أزمة الحكم ، خوفا من أن يسترد الباشا عافيته ، فيسوءه ما حدث ، وإن دل هذا على شيء ، فإنما يدل على أن محمد على ظل فى هذه الأزمة — كما كان على الدوام — عزيز الجانب مرجو الشفاء ، حتى أن أقرب المقربين إليه كانوا يتوقعون عودته إلى مباشرة شئون الحكم ، بعد أن يسترد قواه كاملة ، غير أنه سرعان ما استبان الجميع أن حبل الرجاء قد انقطع فى هذه المرة ، وأنه لا أمل فى أن يعود الباشا إلى ميدان العمل من جديد ، فاستقر الرأى على عقد مجلس من كبار الباشاوات والنظار ، للنظر فيما يجب اتخاذه من إجراءات ، بشأن مستقبل الحكم فى البلاد .

وفي ٩ إبريل ١٨٤٨ ، أسفر البحث عن تأليف لجنة من اثني عشر عضوا ، تضطلع بتبعات الحكم باسم محمد علي ، وقد شكلت من إبراهيم باشا رئيسا ، وعباس باشا ، وسميد باشا ، وكياميل باشا ، وشريف باشا ، وسامي باشا ، وأحمد باشا يكن ، وصبحي بك ، وحسن بك وأرتين بك ، وراتب بك وزكي أفندي .

على أن حالة الضعف التي استوجبت اتخاذ هذه الإجراءات ، لم نظراً إلا بعد عودة الباشا من رحلته الأخيرة ، أي في إبريل ١٨٤٨ ، وقد تعرض الباشا لمثل هذه الحالة خلال مرضه في عام ١٨٤٤ ، ولكن الأزمة لم تستمر طويلا ، بل انفرجت في أيام معدودة فلم يكبد الباشا بمشقة في قصره بشبرا في ٢٨ يوليو حتى تسمع الناس بمرضه ، وتهامسوا بضعفه وماهي إلا فترة قصيرة لم تجاوز اليومين حتى استرد عافيته وسمح طبيبه « جايطاني » بك و « كاوت » بك بزيارته ، فزاره أهله وعشيرته — عباس باشا وشريف باشا وأحمد باشا يكن — وفي ٣١ يوليو ١٨٤٤ ، زاره ابنه سميد باشا فأمره بالعودة إلى الإسكندرية ، وفي ٢ أغسطس كتب القنصل اليوناني في القاهرة « جورج كوسيغا » Georges Cossiva أنه قد وصلت إليه معلومات أكيدة عن تمتع الباشا بصحة جيدة ، وهكذا لم يطل أمد هذه الأزمة ، فشفي من مرضه في أقل من أسبوع واحد ، ولم تعاوده العلة إلا في إبريل ١٨٤٨ ، أما فيما عدا ذلك فكان الباشا سليما معافى ، غير أن حالة الضعف الأخيرة كانت شديدة الوطأة ، فاعتزل الباشا الحكم ، وتولى العرش ابنه إبراهيم ، ولكن ولايته كانت قصيرة ، فولى الأمر من بعده عباس باشا في نوفمبر ١٨٤٨ . وفي السابع من أغسطس عام ١٨٤٩ ، كتب سكرتير القنصلية اليونانية بالإسكندرية « جان إيفوس » Jean G. Ivos إلى حكومته ينعي محمد علي ، « رجل العبقرية الذي لم يتطرق إليه الكلال أو اللال » ، وافاه الأجل في منتصف الساعة الثانية عشرة قبل ظهر يوم الخميس ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩ ، بعد أن دون اسمه في سجل الخلود .

القسم الثاني

تقارير المعاصرين

تناولنا في العرض التاريخي سياسة مصر الداخلية في عهد محمد علي ، ولسكننا لم نقصد إلى كتابة تاريخ مفصل لتلك السياسة ، بل كان أكبرهمنا أن نبرز المسائل التي أغفلتها المؤلفات الأخرى ، وأن نلقى شيئاً من الضوء على النواحي التي مازال يكتنفها الغموض ، وقد فعلنا ذلك عامدين ، حتى يحاول القراء سد ما تركناه من ثغرات ، وإكمال الصورة التي رسمناها لهم بعض خطوطها في العرض التاريخي ، بالرجوع إلى ما أثبتناه من أقوال الذين عاصروا الباشا ، ومكنهم ظروف العمل من الاطلاع على خفايا المسائل ودقائق المشا كل . وقد رأينا أن قناصل الدول خير من يصح الاعتماد على أقوالهم من بين جميع المعاصرين ، لأن التقارير التي يبعثون بها إلى حكوماتهم وثائق رسمية ، يتطلب إعدادها دقة في البحث واحتياطاً في التعبير ، فضلاً عن أنه من شأن سريتها أن تشجع أصحابها على البوح بكل ما يمتقدون أنه الحق ، مهما تسكن آراؤهم بعيدة عن أن ترضى حكام البلاد التي يمثلون دولهم لديها ، وفضلاً عن ذلك فإن لتقارير القناصل مزية أخرى لا يصح إغفالها ، إذ أنها صادرة عن أشخاص تختلف جنسياتهم ، وتعارض مصالحهم ، وينظر كل منهم إلى ما يجري حوله من زاوية خاصة ، فالوازنة بين هذه التقارير ، بعد استيعاب ما في أطوائها من آراء وتفاصيل ، خير كفيل بإظهار الحقيقة .

ولما كان خارجاً عن حدود الإمكان أن ننشر جميع ما اطلعنا عليه من تقارير القناصل ، فقد رأينا الاكتفاء بسبعة منها ، أولها وثانيها من حيث الترتيب الزمني ، تقريران بعث بهما البارون دي بوالكمت الفرنسي Boisilecomte إلى حكومته في غضون عام ١٨٣٣ ، والثالث والرابع تقريران لم يسبق نشرهما ، قدمهما المندوب الأمريكي « وليم هودجسون » Hodgson إلى وزارة الخارجية الأمريكية بعد زيارته مصر ، وقد قدم أحدهما في عام ١٨٣٤ ، والآخر في عام ١٨٣٥ . أما الخامس فتقرير بعث به القنصل الروسي العام في مصر الكونت « دو هاميل » Duhamel في عام ١٨٣٧ . وسادس التقارير ذلك التقرير الضخم الذي قدمه الدكتور جون بورنج Bowring الإنجليزى إلى اللورد بالمرستون في مارس ١٨٣٩ عن « مصر وكريد » وقد طبعته الحكومة الإنجليزية وقدمته إلى مجلسي البرلمان الإنجليزى . أما السابع فتقرير بعث به القنصل الإنجليزى العام في مصر « باتريك كامبل » Patrick Campbell إلى اللورد

يلهرستون في ٦ يوليو ١٨٤٠ ، وهو تقرير لم ينشر حتى الآن .

وقد وقع اختيارنا على هذه التقارير دون سواها لأنها تحوى تفصيلات كثيرة يكمل بعضها بعضا ، ، مما يساعد على إبراز صورة صحيحة كاملة لحالة البلاد الداخلية في عصر محمد علي ، إذ كان لأصحاب هذه التقارير من حسن الصلة بحكومة الباشا ، ومن إقامتهم في مصر ، ما سهل عليهم مهمة الحصول على المعلومات والتفاصيل والإحصاءات الكثيرة ، من رجال الباشا وموظفي حكومته ، كالديرين وأضرابهم في الأقاليم ، والنظار ورؤساء المصالح والدواوين في القاهرة والإسكندرية .

وفي الحق إن قناصل الدول وغيرهم ، ممن بعثت بهم الحكومات الأجنبية إلى مصر ، لجمع المعلومات الوافية الصحيحة عن البلاد ، كانوا في أشد الحاجة إلى إيجاد الصلات الطيبة مع الباشا نفسه ، لأن نظام الحكم الذى أقامه محمد علي جعل من التتمدر ، بل من المستحيل ، على أولئك القناصل والمندوبين ، أن يحصلوا على أية بيانات مستفيضة ذات قيمة ، من كبار موظفي الدولة ونظار الدواوين ورؤساء المصالح ، دون صدور إذن صريح بذلك ، ومن ثم كان القناصل الذين أفلحوا في إنشاء صلات الود والصداقة مع الماهل العظيم ، هم الذين كانوا أكثر توفيقا من غيرهم ، في الوقوف على دقائق الإدارة وشئون الحكم . وقد تمكن هؤلاء بفضل هذا الود وتلك الصداقة ، من أن يخدموا مصالح دولهم ورعاياهم أجل خدمة ، كما أسدوا في الوقت نفسه إلى حكومة محمد علي خدمات لا يستهان بها ، في تصريف غلات مصر في الأسواق الخارجية .

ومن الذين اشتهروا بصلاتهم الوثيقة مع الباشا ، طائفة من القناصل الفرنسيين ووكلائهم أمثال « دروختي » Drovetti و « مانجان » Mengin و « ميمو » Mimaut . وكان للقنصل الإنجليزي « كامبل » Campbell علاقة طيبة بالباشا ، ولو أن مسلك « كامبل » في بعض الأحيان ، بسبب سياسة دولته ، وموقفها إزاء مشروعات محمد علي الاستقلالية ، ولا سيما بين عامي ١٨٣٧ و ١٨٣٩ ، أدى إلى فتور تلك العلاقة . أما « توسيجه » ، قنصل اليونان العام ، فظل صديق الباشا إلى نهاية حكمه . وكان من أصدقاء الباشا كذلك « روسيتي » Rossetti ، قنصل تسكانيا العام ، وهو من كبار التجار اليونانيين في الإسكندرية ، « وأنسطامى » Jean d'Anastasy ، قنصل السويد العام ، وكان من بيت أنسطامى التجارى الكبير في الثغر . وقد تمتع القنصلان الروسيان ، « دوهاميل » و « ميدم » ، بصداقة محمد علي ، كما ظل « لاورين » ، قنصل النمسا العام ، موضع التقدير والاحترام .

أما الذين ساءت علاقاتهم مع الباشا ، فكانوا في الحقيقة قليلين ، لعل أظهرهم القنصل النمساوي « أسربي » Acerbi وترجمان القنصلية الروسية « إدورد لاڤيزون » Lavison ، فقد تزعم « أسربي » المعارضة ضد الباشا ، خصوصاً في أثناء الحرب الشامية الأولى ، حتى أن البرنس « مترنيخ » Metternich ، رغبة منه في تحسين العلاقات بين النمسا وحكومة الباشا ، لم يجد مناصاً من إرسال مبعوث خاص ، هو الكولونيل « بروكش أوستن » Prokesch-Osten وكان أوستن قد زار مصر قبل ذلك في عام ١٨٢٧ ، واتصل بحبل الود بينه وبين الباشا .

غير أنه لا يصح أن بظن ، أن هذه العلاقات الطيبة ، أو تلك الصداقة ، بين الباشا والكثيرين من القناصل ، جعلتهم يتجاوزون إلى جانبه ، فيما كتبوه عنه وعن حكومته ، فسوف يجد القارئ في تقاريرهم نقداً حراً صريحاً لحكومة الباشا وتصرفاته ، على أن غرضهم لم يكن في الواقع التقليل من شأن الإصلاحات الداخلية الكثيرة التي تمت في هذا العهد ، كما أن ما أبدوه من آراء كان يتسم بطابع الحكمة والاعتدال ، ومرد ذلك إلى أنهم استطاعوا الحصول من مختلف المصادر ، ومن حكومة مصر أيضاً ، على جميع ما كانوا يريدون من المعلومات ، وعلى النقيض من ذلك كان شأن أولئك الذين لم تكن تربطهم بالماهل الكبير روابط صداقة أو تفاهم ، فقد تحدث « أسربي » وأمثاله في لهجة عنيفة عن شخص الباشا وأهدافه ونظام حكومته ، فاشتطوا في أقوالهم ، وجانبهم التوفيق في كثير من المواضع ، ولم يكن السبب في ذلك راجعاً — على ما يبدو — إلى عداوتهم للباشا ، بقدر ما كان راجعاً إلى عجزهم عن معرفة ما يجري حولهم ، أو بعيداً عنهم ، في أرجاء القطر الواسعة ، من ضروب النشاط والإصلاح ، معرفة صحيحة تسد خطاهم على الجادة ، عندما يتعرضون للحكم على مختلف الحوادث والشئون ، ولعل هذا هو السر في أن أحداً منهم لم يحاول كتابة تقارير وافية عن أحوال البلاد ، بل كانوا يبعثون إلى حكوماتهم برسائل عن الحوادث الجارية والمسائل العادية ، لا يسترعى فيها النظر سوى تلك الآراء المتطرفة ، التي كانوا يذيعونها في مجالسهم الخاصة ، فيصنفونها إليها الزائرون الأوروبيون ، ثم يظهر أثرها فيما يكتبه أولئك الزائرون عن مصر وعاهلها العظيم ، لذلك لم يرسل « أسربي » مثلاً إلى حكومته تقارير وافية ، من طراز التقارير التي كتبها « بوالسكت » أو « دوهاميل » أو « كامبل » أو « ميدم » أو « بورنج » ، بل كان جلي اهتمامه موجهها إلى الناحية السياسية ، كما اتضح ذلك لنا من مراجعة رسائله في محفوظات الحكومة النمساوية بقينا في صيف ١٩٣٤ ، بل إنه ، حتى في هذه الناحية ، لم تحو رسائله من المسائل ذات الشأن والخطر ، سوى إطلاع مترنيخ ، منذ

أواخر عام ١٨٢٧ ، على ما يجيش به صدر محمد علي ، من رغبة ملحة في امتلاك سوريا .
ولعله مما يستوقف النظر ، أن جميع التقارير التي وقع عليها الاختيار ، تتعلق بالفترة الواقعة بين عامي ١٨٢٣ و ١٨٤٠ ، وهو أمر كان يصح أن يفتقصر من قيمة تمثيل هذه التقارير لعصر محمد علي بأكمله ، لولا أنه في هذه الفترة بالذات ، كانت الدولة الحديثة التي أنشأها الباشا قد رسخت قواعدها وتوطدت أركانها ، واكتملت فيها تلك النظم الاقتصادية والإدارية والعسكرية التي اتخذ منها أساسا لدولته ، وفي هذه الفترة كذلك ، كان التقدم في شئون التعليم قد بلغ حدا يقتضي إعادة النظر في أمر تنظيمه ، ودعم أركان النهضة العلمية الجديدة ، وكذلك كانت الأنظار تتطالع إلى معرفة ما استقر عليه رأى الباشا في شأن منشأته البحرية بعد كارثة نقارين ، أضف إلى هذا كله ، أن البحث في حقيقة التقدم الذي بلغته البلاد على يد محمد علي ، والوقوف على مداه ، بات أمرا لا مندوحة عنه ، بعد ما أثار الباشا على السلطان ، صاحب السيادة الشرعية ، حربا سافرة ، وأصبح واضحا للعيان أن محمد علي من العوامل التي تهدد كيان الدولة العثمانية بالتصدع والانحلال ، كما صار الباشا ، بفضل ما أظهره من عظيم البأس وشديد المراس ، قوة في البحر الأبيض المتوسط ، وعلى شواطئ البحر الأحمر ، لا مناص من أن يحسب لها حسابها في ميدان السياسة الدولية . على أنه إذا كانت قوة محمد علي في هذه الفترة قد بلغت ذروتها ، فإن مواطن الضعف في البنيان الذي أقامه باتت ظاهرة ، يستطيع أن يضع إصبعه عليها كل محقق ومدقق ، وقد حاول كل من « دوهاميل » و « كاميل » لفت النظر إلى مواطن هذا الضعف ، أما « بورنج » فقد اتخذ موقفا إيجابيا ، فتقدم إلى ولي الأمر بما رآه كفيلا بإزالة بعض ما كان يأخذ على حكومته .
على أن هناك أمرا آخر يجب ألا يغيب عن البال ، وهو أن القناصل الخمسة ، الذين وقع الاختيار على تقاريرهم لنشرها ، لم يقصروا بحثهم على الفترة التي كتبوا فيها تلك التقارير ، إذ كانت دواعي الاستقصاء تدفعهم ، في كثير من الأحيان ، إلى توسيع دائرة البحث والتقصي ، إلى ما قبل عهد الباشا بزمان طويل ، ولعل في ذلك ، وفيما أسلفنا ذكره ما يجعلنا نطمئن إلى أن التقارير المختارة جد كافية لرسم صورة صحيحة كاملة عن عصر محمد علي

تقريره للبارون دي بوالسكت

(١) البارون دي بوالسكت

هو شارل جوزيف إدمون بارون دي بوالسكت Charles - Joseph - Edmond Baron de Boislecote ، التحق بخدمة وزارة الخارجية الفرنسية في عام ١٨١٤ ، ثم تقلب في مختلف وظائف السلك السياسي ، وأفاد خبرة واسعة بشئون أوروبا في أثناء اشتغاله سكرتيراً في مؤتمرات تريانو ، وينا ، وبيرونا (بين عامي ١٨٢٠ ، ١٨٢٢) ؛ وخدم في فيينا وبطرسبرج ومدريد قبل أن يعين في إحدى الوظائف الكبرى بوزارة الخارجية في عام ١٨٢٥ . وقد ظل يشرف على تنظيم الإدارة بهذه الوزارة إلى أن اعتزل خدمة الحكومة في أغسطس ١٨٢٩ . وبقي في عزلاته خلال الاضطرابات التي انتهت بسقوط شارل العاشر وزوال ملكية البربون ، وخلال السنوات الأولى من حكم الملك « لوى فيليب » Louis Philippe ، ولم يخرج من هذه العزلة سوى تمقّد الموقف الدولي إبان الحرب السورية الأولى بين محمد علي والسلطان . ذلك بأن قوات إبراهيم باشا كانت قد أحرزت النصر تلو النصر على الجيش العثماني وتقهقرت فلول هذا الجيش إلى أطنة بعد هزيمة « بيلان » في ٢٩ يولييه ١٨٣٢ ؛ كما انفتح الطريق إلى القسطنطينية أمام إبراهيم بعد انتصاره الباهر في قونية في ديسمبر ١٨٣٢ ، وباتت الإمبراطورية العثمانية على وشك الانهيار . وقد أثار هذا الموقف الدقيق مشا كل سياسية ، كل ما يعنى الباحث منها في هذا المقام ، أن فرنسا كانت تريد أن تضع الحرب أوزارها وأن يتم الاتفاق بين محمد علي والسلطان دون وساطة الدول منما لتدخل روسيا . وكانت ترى أن انسحاب جيوش إبراهيم من الأناضول أمر ضروري لنجاح مفاوضات الصاح بين الباشا والباب العالي . وقد بلغ هذا الرأي مبلغ العقيدة من نفس البارون « روسان » Roussin ، سفير فرنسا الجديد ، ولا سيما بعد أن شاهد في ٢٠ فبراير ١٨٣٣ ، أي بعد ثلاثة أيام من وصوله إلى القسطنطينية ، أسطول الروس يدخل مياه البسفور وبقي مراسيه أمام سراي السفارة الفرنسية ، فأرسل على الفور خطابين ، أحدهما إلى إبراهيم والآخر إلى محمد علي ، يطلب إليهما سحب الجيوش المصرية من الأناضول ، بعد أن وصات إلى كوتاهية ، وأوفدياوره الخاص الضابط « أوليفيه » Ollivier إلى مصر لإبلاغ الباشا أنه إذا لم يوافق على إجابة الطلب ، فإن الحكومة الفرنسية سوف تأمر باستدعاء جميع الضباط الفرنسيين الموجودين في خدمته ، كما أن الأساطيل الفرنسية والإنجليزية سوف تظهر أمام الشواطئ .

المصرية . وسواء أكان هذا التهديد صادرا عن الحكومة الفرنسية ذاتها أم كان « روسان » وحده مسئولاً عنه ، فقد كان له أسوأ وقع لدى محمد علي ، مما هدد بتمكير العلاقات الودية التقليدية بين الباشا وحكومة فرنسا ، على الرغم من جهود « ميمو » Mimaut قنصلها في مصر . وليس أدل على الثورة النفسية التي كانت تمتلج في صدر الباشا ، من أنه أرسل إلى ولده إبراهيم في ٩ مارس ، يأمره بالزحف على القسطنطينية ، إذا انقضت خمسة أيام على وصول إنذاره إلى الباب العالي ، ذلك الإنذار الذي طالب فيه محمد علي بجميع الشام فضلا عن « باشوية » أطنة .

وصلت هذه الأخبار إلى باريس في أوائل إبريل ، ولس الدوق دي « بروجلي » Broglie وزير الخارجية الفرنسية آثار السياسة التي سار عليها « روسان » . فالأسطول الروسي مازال رابضاً في مياه البسفور ، ولم يعبأ باشا مصر بما وجه إليه من وعيد وتهديد ، بل لقد أخذت النذر تتوالى بقرب اندلاع نيران الحرب في الأناضول من جديد ، وهو أمر سوف يضع تركيا بين المطرقة والسندان ، فإما أن يتداعى عرشها تحت ضربات إبراهيم ، وإما أن ييسط عليها الروس حماية مقنعة ، تجعل البواغيز طوع إرادتهم ، ورهن إشارتهم . لذلك بات من الضروري أن تسرع فرنسا ، محافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وسلامتها ، في اتخاذ الإجراءات التي تكفل إزالة ما أحدثته رسالة « روسان » في الإسكندرية من أثر سيء ، تمهيداً لإقناع محمد علي بقبول الصلح ، والانسحاب من الأناضول ، إلى ما وراء جبال طوروس ، حتى يطمئن السلطان إلى نيات تابعه ، وبذلك يسهل الاتفاق ، وتنتفي حاجة السلطان إلى مساعدة روسيا ، فلا يبقى ثم مسوغ لبقاء الأسطول الروسي في مياه القسطنطينية ؛ ولا شك في أن هذه المهمة كانت من الدقة ، بحيث تستدعي اختيار أحد السياسيين المحنكين للقيام بها في غير توان . ولم يجد الدوق « دي بروجلي » خيراً من البارون « دي بوالسكت » لإنجاز هذه المهمة . فأصدر إليه في ١٨ إبريل ١٨٣٣ تعليمات مفصلة ، يشرح فيها الأسباب التي دعت الحكومة الفرنسية إلى إيفاده في هذه البعثة ، ويوضح له المهمة المسندة إليه ، وهي ضرورة إقناع الباشا بإخلاء جميع آسيا الصغرى ؛ حتى إذا تم له ذلك سافر إلى القسطنطينية ، كي يكون إلى جانب السفير الفرنسي هناك ، ولإعاد إلى باريس ، إذا لم يجد ما يدعوه للبقاء في عاصمة الأتراك .

وعلى ذلك غادر « بوالسكت » فرنسا ، ووصل إلى الإسكندرية في ٢٩ أبريل ١٨٣٣ على ظهر الفرقاطة « أريان » Ariane ، بعد رحلة استغرقت خمسة عشر يوماً ، وسرعان

ما اصطحب القنصل « ميمو » ، وذهب لمقابلة بوغوص يوسف ؛ وحدد أول مايو موعدا لاستقباله رسميا في سراي الباشا ، فاستقل عربية مجد على الخاصة ، وهي المرة التي كان يستخدمها نابليون ، وكانت لا تزال تحمل شعار الإمبراطورية ؛ وقد أحسن الباشا مقابلته ، وتناول الحديث موضوع انسحاب الجيش المصري من الأناضول ، ثم قابل بوالسكت الباشا من أجل ذلك مرة ثانية ، وفي ٤ مايو ، وصلت رسالة من وزير الخارجية (الدوق دي روجلي) ، فخواها أن الوزارة الإنجليزية أبلغت الحكومة الفرنسية ، أن أسطولاً إنجليزياً كبيراً سوف يذهب إلى الإسكندرية ، ليكون تحت تصرف قنصلها (كامبل) Campbell ، إذا لم يستطع الاتفاق مع الباشا على منع السفن التي تنقل المؤن والذخائر إلى جيش إبراهيم من مغادرة الإسكندرية . ولما كانت هذه الأخبار لم تصل بعد إلى علم حكومة مصر ، فقد عرف « بوالسكت » كيف يستغلها في إنجاز مهمته . فسارع إلى مقابلة بوغوص ، وأقضى إليه بما علمه عن عزم إنجلترا على إرسال أسطولها إلى المياه المصرية ، وأظهر له أن مبادرة الباشا بسحب جنوده عبر جبال الطوروس ، قبل أن يبلغه « كامبل » تعليمات حكومته ، أحفظ لسمعة الباشا وأصون لكرامته . وفي مساء ٥ مايو قابل مجد على وأعاد على سمعه ماذكره لبوغوص فقبل الباشا النصيحة ، وأرسلت الأوامر إلى إبراهيم بالانسحاب في الحال ، وبذلك انتهت الأزمة وهدأت العاصفة . وفي ١٤ مايو وصلت الأخبار إلى الإسكندرية بمقد الاتفاق في القسطنطينية ، وهو ما يعرف باسم سلام كوتاهية ، وتقضى شروطه بإعطاء محمد علي بلاد الشام ، وجعل إبراهيم محصلاً لإقليم أطنة . وليس من شك في أن قبول الباشا سحب الجيش من آسيا الصغرى ، كان نجاحاً ظاهراً للبارون دي بوالسكت ؛ كما أن عقد الصلح كان معناه في الحقيقة انتهاء مهمته . ولكنه لم يشأ العودة إلى بلاده ، قبل أن يدرس أحوال مصر ، فقام برحلة في الوجه البحري استغرقت بضعة أسابيع ، زار خلالها طنطا ودحمياط ورشيد ، ثم سافر إلى القاهرة ؛ ومكث بها ثمانية أيام ، استطاع أن يقابل الباشا في أثنائها ثلاث مرات ، وكان الحديث بينهما في كل مرة يستغرق ثلاث ساعات بتمامها لهذا شاع في القاهرة أن الباشا يوليه عطفاً كبيراً ، وقد اعترف « بوالسكت » في رسالة بعث بها إلى وزير الخارجية ، بأنه أفاد كثيراً من وراء ذلك ، فقال : « لقد أفدت في الوقت نفسه من احترام السلطات ، والأشخاص الكثيرين الذين اتصلت بهم ، في جمع المعلومات التي اعتزمت إرسالها إلى معاليكم عن حالة مصر ، وكذلك في تصحيحها . » وبعد عودته من رحلته في الدلتا والقاهرة في يوم ١٨ يونيه ، استطاع خلال الأيام القليلة

التالية التي قضاها في الإسكندرية ، أن يبعث إلى حكومته فيما بين ٢٩ يولية و ٣ يولية ، بمشرة تقارير عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد ، وعن الحكومة وطبقات المجتمع وسكان البلاد جميعا من وطنيين وأجانب ، وعن الجيش والبحرية والتربية والتعليم ؛ كما تناولت هذه التقارير الحديث عن فتوح محمد علي في السودان وبلاد العرب ، وحروبه في اليمن وعلاقاته مع الوهابيين والأحباش ، واستيلائه على مصوع . وجميع هذه التقارير على جانب كبير من الأهمية ، وقد رأينا الاكتفاء ب اثنين منها ، أحدها يعالج القواعد والأنظمة التي قام عليها صرح البلاد الاقتصادي ، والآخر يتناول موضوع السكان ، ولم يفتننا أن نلتفت بما ورد في سائر التقارير عند كتابة العرض التاريخي .

وفي ٢٧ يولية حضر إلى الإسكندرية الإبريق « دراجون » Dragon ، لنقل « بوالكت » إلى القسطنطينية ، بعد زيارة أسا كل الشام ؛ وفي ٢ يولية استأذن « بوالكت » محمد علي في السفر ؛ وفي اليوم التالي ، كتب إلى « روسان » أنه يعتزم مغادرة الإسكندرية في ٤ يولية ١٨٣٣ ، على أمل أن يكون في أزميز حوالى منتصف أغسطس ، ومن ثم يذهب نوا إلى الآستانة حيث يستطيع مقابلته .

وكان « بوالكت » رجل جد ومثابرة ، وضع مذكرات تاريخية كثيرة عن أعمال المؤتمرات الأوربية التي انعقدت في « إكس لاشابل » « وترياو » « وليباخ » « وثيرونا » ؛ كما كتب بإسهاب عن العلاقات التجارية بين أسبانيا وفرنسا ، وعن حالة أسبانيا الداخلية بين عامى ١٧٠٠ ، ١٨٢٧ ؛ ثم أعد بحوثا ضافية عن العلاقات بين فرنسا ووجاقات الغرب ، وعن العلاقات التجارية والسياسية بين فرنسا وإيطاليا في عام ١٨٣٠ ، وعن مسألة الوراثة البرتغالية وغيرها . هذا عدا قيامه بوضع مؤلف ضخيم (يقع في ثلاثة عشر مجلدا) عن تقاليد السياسة الفرنسية منذ أيام لويس الحادى عشر ، إلى وقت نشوب ثورة يولية ١٨٣٠ . وكان من المناصب التي شغلها ، منصب وزير مفوض في لشبونة (١٨٣٧) وفي لهاى (١٨٣٨) ثم منصب سفير في سويسرة (١٨٤٦) وعند اشتعال ثورة فبراير ١٨٤٨ ، وهى الثورة التي طاحت بعرش « لوى فيليب » ، اعتزل منصبه ؛ وكان في الثانية والخمسين ؛ وتوفى بباريس وهو في السابعة والستين .

(ب) مصدر التقريرين

نقل المسمى « جورج دوان » Georges Douin هاتين الوثيقتين ، عن مخطوطات وزارة الخارجية الفرنسية بباريس ، وأثبتهما في كتابه « بعثة البارون دي بوالسكت - مصر والشام في عام ١٨٣٣ » « La Mission Du Baron De Boislecomte — L'Egypte et La Syrie En 1833 » .

وقد نشرت الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة هذا الكتاب في عام ١٩٢٧ بين مطبوعاتها الخاصة . ويبدأ التقرير الأول من صفحة ٧٩ — ٩٩ ؛ أما الثاني فن صفحة ٩٩ — ١١١ .

(ج) موضوعات التقرير الأول

النظام الذى وضعه محمد على لاستغلال الأرض في مصر : احتفاظه لنفسه بملكية الأرض واحترامه ملكية المنازل والمقار المنقول — ما يواجهه من صعوبات ، وما يلقاه من ضروب التسهيل ، من ناحية طبيعة الأرض وطبائع الزراعة — تدخله في كل ما يتصل باستغلال الأرض وإشرافه على هذا الاستغلال عن طريق نظاره — سياسته الزراعية . إدخال مزارعات جديدة . إنتاج الأرض — المصانع : إنشاؤها ومنتجاتها — التجارة ، المبادلة التجارية والثقة المالية — محمد على يشرح لسيو بوالسكت نظام الاستثمار الذى يتبعه في مصر ، والفكرة العامة التى يقوم عليها ذلك النظام .

(د) نص التقرير الأول

من البارون دي بوالسكت إلى الوزير .
الإسكندرية في ٢٩ يونية ١٨٣٣ .

كان الأساس الذى بنى عليه محمد على سياسته في استثمار الموارد المصرية ، قائماً على أن يجعل من نفسه مالكا للأرض في جميع أنحاء البلاد . وقد تم هذا العمل الضخم بالقضاء على المالكين الذين كانوا مستحوزين على أغلب الأراضي ، وكذلك بالاتفاق مع سائر الملاك أو الملتزمين ؛ إذ جمعهم محمد على ، وأفهمهم أنه لم يمد في مقدورهم إرغام الفلاحين على أن يدفعوا له ما هم ملزمون بدفعه ، ثم أظهر استعداده لأن يقوم بسداد تلك الأموال ، إذا هم تنازلوا له عن حقوق التزامهم . وقد قدم هذا العرض بطريقة لم تدع لرفضه سبيلاً ، إذ كان

يستند إلى قرار من المفتى ، أعلن فيه أن مصر بلاد فتحت عنوة مما يخول للحكومة حق امتلاكها . ولما كان هذا العرض - إلى جانب ذلك - في صالح كثير من الملتزمين ، فقد وافقوا على قبوله ، غير أن المعاشات التي تدفع لهم كانت ذات صفة شخصية ، فلم يكن لأبنائهم أن يتمتعوا بها من بعدهم . هذا من ناحية . أما من الناحية الأخرى ، فقد قدرت هذه المعاشات على أساس عملة فقدت أربعة أخماس قيمتها منذ بداية هذا القرن ، فانخفضت تبعاً لذلك قيمة هذه المعاشات ، إلى أحيانها تساوى اليوم ٥٢٥,٠٠٠ من الفرنكات ، أى ١,٧٥٠,٠٠٠ قرش . وبهذا الثمن أصبح محمد على يستمتع بملكية جميع الأراضي المصرية ، وهكذا صار الحاكم نفسه مالك الأرض ، ولم يعد زراعتها أكثر من مستأجرين لديه . ويعتبر محمد على مصر دولة يدير شئونها ، كما يعتبرها في الوقت نفسه مزرعة يعمل على استثمارها ، ولهذا كان نظاره أو مديروه الأربعة والعشرون حكاما سياسيين ، ولكنهم في الوقت ذاته وكلاء عنه في إدارة البلاد ، يقومون بتوزيع الأراضي ، والإشراف على استثمارها ومراقبة زراعتها .

وقد يكون من العبث أن أوجه نظركم إلى ما أثاره غضب الأملاك على هذا النحو من ضروب السخط ، على أنني أقدر ، في غير لف أو دوران ، أن ذلك العمل يتعارض مع آراء الأوربيين ، أكثر مما يتعارض مع الآراء التي يمتنقها أهالى البلاد ، إذ أن الملكية لدينا أساس النظام الاجتماعى ، أما هنا (في مصر) فإنها في الواقع لم تقم قط على أساس مكين ، ولم تكن في يوم من الأيام واضحة المعالم ظاهرة الحدود ، فقد كانت الأرض ملكا للحكومة في أزهى عصور التاريخ المصرى ، أيام الفراعنة والبطالة ، وما دام الأمر كذلك ، فلم يكن محمد على في تصرفه ذاك ، إلا سائراً على النهج الذى سلكه في هذه البلاد نفسها يوسف بن يعقوب ، وهو من لا يزال مشهوراً بحسن الإدارة في الشرق .

ولما استمعت إلى محمد على وهو يدافع عن حيابة الأراضي على هذا النحو ، زاعماً أنها في مصر ضرورة أوجبها الظروف المحلية ، وأن الحاجة ماسة إلى تضافر الجهود في جميع أنحاء القطر ، وإلى إيجاد إدارة عامة تتولى إزالة رمال الصحراء ، وتنظيم الفائض من مياه النيل ، وقد أضاف الباشا إلى ذلك قوله إنه احترام حق الملكية الفردية ، طالما كانت ممارسة هذا الحق لا تضر صالح الدولة ، ولهذا كانت ملكية المنازل في المدن مكفولة تماماً . وفي الحق أن ماهية الملكية في مدن مصر من أسباب الاستقرار يكسبها ما للملكية الزراعية في دول الغرب من صفة الدوام والاستقلال . وقد أصبحت الملكية أمناً الأسس التي تقوم

عليها ثروة الأفراد ، كما أن قيمتها ازدادت زيادة عظيمة تحت حكم محمد علي نظراً لازدياد عدد السكان وازدهار التجارة .

وعند ما أصبح محمد علي مالكا لجميع الأراضي المصرية ، أخذ يبحث طبيعتها ، ويتعرف أحوال سكانها ، الذين سيستعين بهم في استثمارها . على أن موارد هؤلاء السكان محدودة ، ولما كانوا قد نشئوا في ظل العبودية ، وسط أعمال النهب والسلب ، فإنهم لم يستثمروا قط رغبة في اقتناء ثروة ، ليس لديهم على الإطلاق ما يضمن بقاءها في حوزتهم ، وكان من أثر قناعتهم ، ومعيشتهم في جو معتدل لا يتغير ، أن اكتفوا بالقليل من الحاجات ، واستساقوا إلى حد كبير ما هم فيه من ذل واستعباد ، حتى أصبحوا لا يفكرون في رفع مستواهم من الناحية الأدبية ، وهكذا كانت تموزهم الدوافع التي تحفزهم إلى أن ينفضوا عن أنفسهم غبار الكسل الذي ألفوه .

أما البلاد فيلوح أنها خير من ذلك حالا ، فوادي النيل الخصيب ، وهو الجزء الوحيد الصالح للسكنى في مصر ، طوله ١٩٠ فرسخا ، بينما لا يتجاوز عرضه ثلاثة فراسخ . أما مساحته فلا تساوي غير جزء من عشرين من مساحة فرنسا . والزراعة ممكنة في جميع نواحيه ، بل إنها لتعوض الانسان عن عمله تمويضا على جانب كبير من السخاء . ويرى النيل الأرض بمانه ، ويخصبها بفرينه . ولما كانت السماء صافية على الدوام ، فإن المحصولات الزراعية لا تتعرض للتقلبات الجوية ، وذلك الندى الذي يساقط في مصر بصورة دأمة منتظمة ، يقابل ما في أجوائنا من أمطار وثلوج ، ومن الممكن أن يقدر الإنسان سلفا كمية المحصول تقديراً صحيحاً ، كما أن المزروعات السريعة النمو تنمو في غير توان مايموض الجهود التي تبذلها استغلال الأراضي . فمرد القمح يعطى قدرا يتراوح بين ١٢ ، ١٥ حبة ، والأرز من ٧٠ إلى ٨٠ ، والذرة ٢٤ ، والنباتات التي تستخدم علفا للماشية تنتج محصولا يمثل هذه الوفرة . وينمو البرسيم بنواحي القاهرة فيما يشبه لمح البصر ، حتى أنه يحش كل عشرة أيام .

غير أنه إلى جانب هذه المزايا توجد ظروف سيئة ، دعت الباشا إلى أن يذلل عقبات كأداء ، تحول دون تنفيذ المشروعات التي وضعها لاستثمار موارد مصر ، فالظاهر أن مصر التي خضعت لسيادة الأجانب على الدوام ، أصبحت تقاوم كل ما يأتيها من الخارج بهمة لا تفتر ، حتى صار من المسير على العناصر الأجنبية كالترك والماليك ، أن تعيش فيها إلا بشق النفس ، بل إنها لم تلبث أن تلاشت بعد قليل من الزمن ، وكذلك شأن البدور الأجنبية التي تاتي في الأرض ، يجب أن تتجدد دون انقطاع ، حتى لا يتدهور نوعها . وتغلب على

البلاد نزع الجلود على حالة واحدة ، ولهذا قل أن نجد تنوعا في حاصلاتها ، كما هو الشأن في تضاريسها . وخير ما تصلح له أرض مصر زراعة الحبوب ؛ ولهذا لا نرى بها من الأشجار العظيمة الارتفاع ، سوى النخيل وأشجار الجميز واللبخ ، وسواء أكان ذلك راجعا إلى قلة موارد الماء ومجاريه الباطنية ، وكذا الرطوبة الكافية في الطبقات السفلى من هذه الأراضي ، أم كان راجعا إلى سبب آخر يختلف عن هذا تمام الاختلاف ، فقد كانت الأشجار التي تحتاج جذورها إلى الغوص قليلا في باطن الأرض ، يعاجلها الموت بعد أن يكون عودها قد استقام في السنوات الأولى كما كانت الحشرات تفتك بالنبات ، وتسرع به الرياح الحارة المحملة بالأتربة نحو الدبول .

وثمة خطر أعظم شأننا مصدره مجاورة الصحراء ، فكم أن البحر يحيط بهولندة ويطغى عليها ، محاولا إغراقها في كل وقت ، فكذلك الصحراء التي تحيط بوادي النيل الصغير من جميع جهاته ، لا يمكن الوقوف في وجهها — على ما حدثنا به الباشا — إلا بالثأرة والتعاون على مقاومتها من جميع نواحيها في وقت واحد ، وممتد انتهت هذه المقاومة وأهملت الأشجار والترع التي أعدت لمداومة الرمال ، تقدمت الصحراء في زحفها تقدما مخيفا ، حتى تم لها الآن غزو تلك ما كان يزرع من الأراضي في عهد البطالمة . وإلى جانب ذلك فإن أرض مدينة منف القديمة ، بما فيها من بقايا الآثار والتماثيل ، قد كستها طبقة من الرمال ، تضاهي في سمكها طبقة الرماد التي تغطي مدينة بومبي في إيطاليا .

وقد أدرك محمد على إزاء هذه الصاعب والمزايا مجتمعة ، وإزاء مثل تلك الأرض وهؤلاء السكان ، أنه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يدير شؤون الزراعة في مصر . وقد رأيتم معاليكم كيف أصبح أولا مالكا لجميع الأراضي ، وكيف خصص بعد ذلك لكل أسرة من الفلاحين ، المساحة التي يجب عليها أن تقوم بزراعتها ، كما حدد بنفسه نوع التقاوى التي تبذر في كل حقل .

وتنفيذاً للفكرة التي انتهى إليها ، وهي أن يعوض مصر عن المزروعات التي ضاعت عليها بسبب إهمال الحكومات السابقة ، أصبح من الحتم عليه إعداد رءوس أموال ضخمة ، فأرض مصر على جانب كبير من الخصب ، ولكن إنتاجها يتوقف على ربيها ، فحيثما وجد الماء مسربا حوال الصحارى الجرداء إلى أراض خصيبة ، وكذلك أخصب الأراضي ، إذا انحسر الماء عنها ، تحولت إلى أرض رملية ، لا تنقل زرعاً ولا تنتج ضرعاً . وقد أدرك محمد على هذه الحقيقة ، وواجهها بكل ما أوتي من حزم وعزم ، فاحتقر من الترع ما طوله ثمانون

فرسخا ، وظهر ما كان منها قائما ، كما أوصل مياه النيل إلى وسط الدلتا ، حيث احتفظ بها في أشد أوقات الصيف حرارة ، لرى السهول الرملية المجاورة للإسكندرية ، وكذلك لرى الفيوم وأرض جاشان . وربما كان حفر ثمانين فرسخا من الترع ، في قطر محدود المساحة مائة لا يمكن تقدير قيمتها ، ولكننا بإزاء مشروعات محمد علي ، نجد أنفسنا دائما بين عاملين عامل الإعجاب بما تسفر عنه تلك المشروعات من نتائج ، وعامل النفور من وسائل تنفيذها ، فعند ما أراد حفر قناة الإسكندرية ، أخرج جميع سكان الأقاليم المجاورة من ديارهم ، وسبقوا إلى السهول المحرقة الجرداء ، تحت وطأة السياط . وكان من أثر ذلك ، أن أتم الفلاحون عملهم في عشرة شهور ، بعد أن مات منهم اثنا عشر ألفا ، وقد استطاع فريق آخر من الفلاحين ، عدته ثمانون ألفا ، أن يعيد في خمسة أيام حفر ثمانية فراسخ من التربة القديمة ، التي كانت تصل النيل بالبحر الأحمر . وعند ما فرغ محمد علي من توفير المياه — وهى مصدر الخصب — للأراضي البور ، أخذ يفكر في انتقاء المزروعات التي يجب تخصيص تلك الأراضي لزراعتها .

ولقد كانت مصر مخزن رومة للحبوب ، غير أن محمد علي ، نظراً لتقدم الزراعة في أوروبا ومنافسة جبوب البحر الأسود ، ورداءة أنواع القمح المصرى ، لم يجد فائدة من العودة بمصر إلى ما كانت عليه ، وآثر أن يزرع بها ما لا يناسبه مناخ أوروبا وقد ظل العالم يجهل أن بمصر بعض شجيرات القطن طويل التيلة ، حتى أشار المسيو « جوميل » Jumel الفرنسى في عام ١٨٢٢ ، إلى الفوائد التي يمكن اجتناؤها منها ، فقام محمد علي بتجربة هذا النوع من القطن ، وحصل منه في أول مرة على ٢٠,٠٠٠ بالة (أى ٢١,٦٠٠ قنطار) . ونظراً إلى أن الباشا حصل من وراء البيع على ما كان يرجوه ، فقد خصص لزراعة هذا النوع من القطن مساحة أكبر ، حتى وصل المحصول في العام التالى إلى ٢٠٠,٠٠٠ بالة ، مما زود مصر بدخل يربى على ثلاثين مليوناً من الفرنكات . غير أن إنتاج القطن لم يلبث أن اعتوره النقصان في الأعوام التالية ، لأن الجيش انتزع أغلب الأيدي العاملة في الزراعة ، حتى أن المحصول لم يزد في عام ١٨٣١ على ١٦٠,٠٠٠ بالة ، منها ٥٠,٠٠٠ استخدمت في الصناعات المحلية ، و ١١٠,٠٠٠ أرسلت إلى الخارج . وبقل كل هكتار ألف كيلوجرام من القطن ، فإذا اعتبرنا متوسط المحصول في السنوات الأخيرة ١٥٠,٠٠٠ بالة ، ثمن كل منها ١٦٠ فرنكا ، فستجدون بإصاحب المعالى أن محمد علي — بفضل محصول القطن وحده — قد رفع قيمة الإنتاج السنوى في مصر ، بما يزيد على السدس .

أما النيلة فقد خصص لزراعتها مساحة أكبر ، وبلغ محصول السنوات الأربع الأخيرة

مجتمعة ٣٩٨,٨٥٠ كيلوجراما ، تربي قيمتها على سبعة ملايين ، غير أنها — بعد سفر من جي. بهم من الهنود — أصبحت تعالج بطريقة عقيمة ، كانت السبب في ضياع قيمتها وكساد سوقها ، أما الآن فقد عهد بتحضيرها إلى رجل فرنسي نرجو أن تنجح طريقته في رفع رتبها ، بحيث تضاهي رتبة مثيلتها في البنغال . ويستخرج من النيلة المزروعة في هكتار من الأرض بالفطر المصري ، خمسة وعشرون أو ثلاثون كيلوجراما من المواد الملوثة .

أما زراعة القرطم ، وهي ذات فائدة عظيمة لمصر ، فقد حد منها ما تتطلبه في البداية من جهود ، غير أن محمد علي توسع في زراعته حتى أصبح محصول الزعفران ، أو زهر القرطم من أهم ما تتجر فيه مع أوروبا . وزراعة الأفيون ، التي لم نكد نعرف في مصر قبل عهد محمد علي ، تفتج محصولا سنويا يبلغ ٣١,٠٠٠ كيلوجرام قيمتها مليون من الفرنكات . وقد بدأت بالفشل تلك الجهود التي بذلها لتنمية ثروة مصر ، بتربية دود القز وزراعة البن ، وقد كان راغباً في النهوض بهذين المصدرين من مصادر الثروة ، لولا أن الخماسين والرمال ، أهلكتا اللبدان والشجيرات على السواء . وقد أنفق محمد علي في سبيل إنتاج الحرير في مصر ، ما يزيد على ثمانية ملايين من الفرنكات ، حتى أن إقليبا واحداً ، هو وادي الطميلات ، كلفه من أشجار التوت ١,٥٠٠,٠٠٠ شجرة كما كلفه حفر ترعة ، وإنشاء ألف قناة ، وإعداد ستة آلاف ثور لرى الأشجار ، وفضلا عن ذلك فقد استقدم خمسمائة من السوريين لمواصلة العناية بهذه الزراعة ، إلا أن أشجار التوت التي غطى بها وجه الأرض ، بدأت جذورها تصادف تلك الطبقة الباطنية التي تعوق نمو الأشجار ، ولكن الوالي لم تقدر همته أمام هذا الخطر الداهم ، وإزاء موت ديدان القز ، فأصدر أوامره في العام الماضي بتعميم زراعة أشجار التوت في جميع المديرية ، وقد جرب في نفس الوقت زراعة شجيرات تصالح لتغذية اللبدان ، وشجحه على ذلك أنه حصل على ١٤,٨٢٠ كيلوجراما من الحرير من محصول تلك السنة .

وفي عام ١٨٢٧ خصص محمد علي لزراعة القصب ١٦,٠٠٠ فدان ، والإقبال عليه شديد حتى لتكاد البلاد تكفي لاستهلاكه ، وقد بلغ المحصول هذا العام تسعة ملايين من القناطير ، وفي مصر وجزيرة جواديلوب على السواء ينتج المهكتار من الأرض ، إذا زرع قصباً ، ٢٥٠٠ كيلوجرام من السكر ، أي نحو ضعف ما ينتجه الفدان الواحد في فرنسا ، إذا زرع بنجرا . وعندما جاء محمد علي إلى مصر لم يكن باقيا بها من أشجار الزيتون ، سوى ٢,٤٠٠ شجرة ، فزرع من تلك الأشجار ٣١٠,٠٠٠ ، وينمو هذا الشجر في مصر بسرعة تجعل من المستطاع اجتناء ثمره بعد أربع سنوات من غرسه ، ومتوسط الدخل من الشجرة الواحدة ثلاثة فرنكات .

وقد حاول محمد على مقاومة طبيعة الجود في الخلق المصرى ، بإدخال أنواع مختلفة كثيرة من النباتات الجديدة ، فأخذ يجمع في مصر بين محاصيل المناطق الحارة والمحصولات التي تلائم أجواءنا ، ولكنه وجد أن طبيعة التربة المصرية أكثر ملائمة للنوع الأول ، فزرع أشجار الأناناس والمأنجو والموز ، وكان التوفيق حليفه في هذه الناحية . أما زراعة أشجار الفاكهة الأوربية ، التي قام بها إبراهيم على نطاق واسع ، فقد أسفرت عن نتيجة لا تدعو إلى كثير من الارتياح ، ويظهر أن شدة حرارة الشمس لا تدع مجالاً لنمو الفاكهة ونضجها ، ولهذا كانت صغيرة الحجم ، غير سائغة الطعم ، إلا أن إبراهيم كان أكثر توفيقاً في زراعة الكرم ، فقد استخرج نوعاً من النبيذ لا بأس به ، من الأشجار التي أحضرها من سواحل إقليم الجيرونند (بفرنسا) .

وثمة محصول آخر يختلف في أهميته للبلاد عن سائر المحصولات ، ولعله أكثرها ملائمة لمناخ مصر وحاجاتها ، ونمى به إنتاج النخيل ، إذ يوجد منه في مصر بين خمسة وستة ملايين ، وينتج النخيل الجيد في دمياط من ١٩ إلى عشرين كيلوجراماً من البلح ، قيمتها تسعة فرنكات (على اعتبار أن ثمن الكيلو ٤٥ سنتياً) ، أما أنواع النخيل التي تلى هذا النوع ، فتنتج من عشرة إلى اثني عشر كيلوجراماً ، قيمتها من خمسة إلى ستة فرنكات ، وتشتري الحكومة سعف النخلة الواحدة بتسعة سنتيات ، ويأخذ المالك ستة سنتيات عن الفروع المشدبة أو المقطوعة ، ويلاحظ أن نخيل الصعيد ورشيد أوفر محصولاً ، وتقاضى الحكومة من ثلاثين إلى ستين سنتياً عن الشجرة الواحدة حسب نوعها .

ويفوق الكتان المصرى جميع الأنواع المعروفة في عالم التجارة ، ومحصوله السنوى ٥٠,٠٠٠ قنطار . أما القنب فيستهلك الأسطول جميع محصوله رغم وفرة ، ولما كان الناس في كل الأقطار ، يستثمرون الحاجة إلى فقد صوابهم بمض الوقت حتى ينسوا همومهم ، فقد عمد المصريون ، وهم محرومون الخمر بحكم دينهم وطبيعة أرضهم ، إلى أن يستخرجوا من حبوب القنب شراباً مسكراً ، ألفوا تماطيه ، يدعونه الحشيش .

وتولى الحكومة الأرض عناية خاصة دون سائر الحبوب ، ويكثر في مستنقعات دمياط ورشيد ، ومع أن زراعته ضارة بالصحة في بلادنا ، إلا أن هذا الأثر بعينه ليس ملحوظاً في مصر ، ولعل ذلك راجع إلى هواء البحر الذي يهب كل صباح ، فيعمل على تنقية الجو مما فيه ، ولم يزد محصول الأرض هذا العام على ٢٥٠٠ هكتولتر ، صدر ثلثاه إلى الخارج .
وتمرص في سوق التجارة أيضاً « البسلة » والفول ، لأن نوعهما مرغوب فيه إلى حد

كبير ، أما الخنطة فلا يجد سوقا تصدر إليها بانتظام سوى بلاد العرب ، سواء أكانت حبوا أم دقيقا ، وقد حصص ثلث محصول الخنطة والفلول والذرة للتصدير في عام ١٨٢١ .

وهناك وثيقة محررة في عام ١٨٢٢ ، تدل على أن محصول الحبوب في مصر في عام ١٨٢١ بلغ ثمانية ملايين هكتولتر ، أما الكشف الذي أعدته « نظارة الداخلية » فيحدده في عام ١٨٣٢ بحوالى أحد عشر مليونا أى أن ما يخص الفرد من المواد الغذائية ، يكون قد زاد بمقدار الثلث ، خلال السنوات المشر الأخيرة .

محصول الحبوب

الخنطة	عام ١٨٢١	هكتولتر	عام ١٨٣٢	هكتولتر
الخنطة	٢,٢٠٢,٠٠٠	هكتولتر	٤,٠٠٢,٠٠٠	هكتولتر
الفلول	٢,٢٠٨,٠٠٠	»	١,٩٣٢,٠٠٠	»
الذرة (المويجه)	١,٤٧٢,٠٠٠	»	٢,٠٠٠,٠٠٠	»
الشمير	١,١٠٤,٠٠٠	»	١,٧٩٤,٠٠٠	»
الأرز	٣٣٠,٠٠٠	»	٢٢٠,٠٠٠	»
للذرة (الشامية)	٢٧٦,٠٠٠	»	٤٤١,٦٠٠	»
الحلبة	٣٣٩,٠٠٠	»	١٦٥,٦٠٠	»
الحصص	١٧٤,٠٠٠	»	٦٩,٠٠٠	»
المدس	٢٠٨,٠٠٠	»	١٩٣,٢٠٠	»
الترمس	٧٤,٠٠٠	»	٥٥,٢٠٠	»
	<u>٨,٢٦٦,٠٠٠</u>		<u>١٠,٨٧٢,٠٠٠</u>	

وهذه السمية (٨٧٢.٠٠٠ هكتولتر) ، التى تزن ٨١٥.٠٠٠.٠٠٠ كيلو جرام ، تنتج حوالى ٧٧٥.٠٠٠.٠٠٠ كيلو جرام من الخبز ، تكفى لتغذية ٤.٢٥٧.٠٠٠ من السكان باعتبار نصف كيلو جرام فى اليوم ، أو ١٨٢ كيلو فى السنة ، للفرد الواحد ، ولو أن « ابن العرب » و « الأوربى » لا يستهلكان من الخبز نفس المقدار . وإذا خصم القدر اللازم للتقاوى ، فإنه تبقى كمية كبيرة من الحبوب يمكن تصديرها .

ويقدر الإنتاج الزراعى فى مصر الآن بحوالى ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك ، ولو عقدت

موازنة بينه وبين الإنتاج الفرنسى والإنتاج الإنجليزي لتبين أن مليونى هكتار ينتجان :

في مصر	ما قيمته	١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	فرنك
في فرنسا	»	٢١٢ ٠٠٠ ٠٠٠	»
في إنجلترا	»	٥٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	»

وإذا راعينا متوسط الأثمان في الدول الثلاث ، وجدنا أن المحصول الزراعى في مصر ، في حالته الراهنة ، ليس أقل منه في فرنسا أو إنجلترا . وكما كان يدر هذا البلد ، لو تناولته أيد غير هذه الأيدي ، واستغلت به وسائل غير تلك الوسائل .

وبعد أن أتم محمد على تنظيم زراعة الأرض في مصر أخذ يفكر في طريقة تقسيم محصولها بينه وبين الزراع ، فرأى أن يشتري جميع محصولات مصر ، ويحدد لكل نوع الثمن الذى يدفعه للمنتج . وكان على الفلاح إذا ما باع محصوله كله بهذا الثمن ، أن يعود فيشتري منه ما قد يكون في حاجة إليه لاستهلاكه الخاص ، بثمن أعلى من ذلك بكثير . وقد حدث في بعض الأحيان — كما جرى بشأن القمح منذ سنتين — أن صدرت الحكومة جميع المحصول للخارج ، فلم يبق في البلاد ما يكفي حاجات السكان ، وقد أدرك محمد على ما في مثل هذا الموقف من قسوة ، وما يثيره من استياء ، فعمد منذ سنة إلى تعديل طريقته تعديلا خف من وطأتها إلى حد كبير ، ذلك بأنه ترك المزارعين حرية أوسع في اختيار زراعاتهم ، كما تخلى لهم عن المحصولات الأربعة الأساسية ، التى يتألف منها غذاؤهم ، وهى الحنطة والذرة والبول والشعير ، ولكنه حرم عليهم الاتجار فيها مع الأجانب ، واحتفظ لنفسه منها بأربعة هكتولترات عن كل هكتار ، يشتريها بسعر محدد ، ومن الممكن أن ينتج كل هكتار من الأرض في مصر ٢٧ هكتولترا من الذرة ، و ٢٢ من البول ومن ١٨ إلى ٢٠ من الشعير و ٢٢ من الحنطة أما في فرنسا فلا ينتج الهكتار عادة سوى اثني عشر هكتولترا من الحنطة أو ١٤ من الشعير . ولما كان لهذه الطريقة طابع خاص غريب عن أفكارنا ، وبعيد عن جميع أنظمتنا ، فإنه من الواجب على أن أوضح لمالكى الفرق الحالى بين الأسعار التى يدفعها الباشا للمنتجين ، وتلك التى يبيع بها للتجارة ، ونظرة خاطفة إلى هذا الجدول ، تكفى لإدراك الفوائد التى تجنيها الحكومة المصرية .

ويشتري الباشا كذلك ، وبأسعار يحددها بنفسه ، جميع ما ينتج سنويا من الكتان والقنب وبذر الكتان والسمسم والخس والساجم والقرطم وماء الورد ، وسائر المنتجات التى يتجر فيها .

التمن الذى يباع به فى الخارج		التمن الذى يعاد به البيع فى الداخل		ما يدفعه محمد على للمفتح		
فرنك	سنتيا	فرنك	سنتيا	فرنك	سنتيا	
٧	٦٠	٦	٤٠	٣	٣٤	القمح (الهكتولتر)
٦	٦٠	٣	٣٤	١	٨٠	الذرة ()
٥	—	٣	٦٠	٢	—	الفول ()
٥	—	٣	٣	٢	—	الشعير ()
٧	٦٠	٦	٥٥	٣	٦٠	الحصص ()
٢٧	—	٣	٣	١٠	—	الأرز ()
٣٠٠	—	٣	٣	١٤٠	—	بن عفا (القنطار)
—	٦٧	٢	—	—	٢٨	الملح (الهكتولتر)
٢٥٠	—	٣	—	١٢٠	—	القطن (القنطار)
٧٢	—	٣	—	٣٠	—	الكثبان ()
—	١٢	٣	—	—	٤	الحصير (القطعة)
٩	—	٣	—	٣	٤٠	الحساء (الهكتولتر)
١٨٠	—	٣	—	١٢٠	—	الشمع (القنطار)
٢٥	—	٣	—	٥	—	جلد الحاموس (القطعة)
١٣	—	٣	—	٤	—	جلد البقر ()
١	٧٠	٣	—	١	١٠	الجبوط القطنية (الكيلو)

وقد كان محمد على ، حين أوجد هذا الفرق الكبير الملحوظ بين أثمان البيع وأثمان الشراء ، مدفوعا بشعور طبيعى ، يتملك كل ذى بأس يحس أن أحدا لا يسيطر عليه ، أو يحد من نفوذه ، ولهذا لم يستطع أن يقاوم رغبته فى الوصول بأرباحه إلى أقصى حد مستطاع . ويخيل إلى أن هذه الرغبة فى الحصول على ربح قاحش ، من أهم ما فى نظامه من عيوب ، على أنه إذا أريد تبرير ما ينطوى عليه هذا النظام من عنف بالغ وظلم صارخ ، واستخدام للقوة وتهديد بها على الدوام ، فإن هذا التبرير لا يمكن أن يكون معقولا ، إلا إذا كانت هناك فكرة ترمى إلى تمويد الأهالى العمل ، بعد ما أصابهم من انحلال خلقى شنيع ، حتى يصبح فى مقدورهم أن يتخلصوا بمحض اختيارهم من هذا الانحلال ، غير أنه تحقيقا لهذه الغاية ، وإحلالا للنشاط محل الجود الذى طال عليه الأمد ، وبمثار روح الإنتاج فى تلك الطبائع الميتة ، يجب عليه أن يحاول تحبيب العمل إلى من يجبرهم عليه ، بأن يسمح لهم على الأقل ، بأن يجتنبوا بعض الربح ، وينعموا بشيء من اليسر ، تمويضا لهم عما يلقونه من نصب . إلا أن العمل هنا يدع كثيرا من الأهالى فى حالة بؤس شديد ، حتى أن عددا كبيرا من الفلاحين ، لا يعود عليهم من ورائه ، إلا ما قد يمكنهم من تسديد الضرائب المفروضة عليهم .

ويعتبر السكان نظام محمد على الزراعى مسئولاً عما بلغته حالتهم من السوء ، أما من حيث الإنتاج فقد أدى هذا النظام إلى إدخال كثير من الحاصلات القيمة ، التى نجت مصر عن زراعتها ، أو لم تكن تعرفها على الإطلاق ، وفضلاً عن ذلك فقد وجه الإنتاج وجهة أكثر ملاءمة لظروف العالم فى الوقت الحاضر ، كما أنه زاد مساحة الأراضى المزروعة ، بمقدار الخمس ، إذ لم تكن منذ أربع سنوات تزيد على ١٨٦٠٠٠ هكتار ، أما اليوم فإنها تبلغ ١٤٢٣٠٠٠ هكتار ، كما أكد لى الباشا .

وسأذكر لعالكم - قبل أن أترك هذا الموضوع - حادثة تصور طبيعة النظام المتبع فى استثمار مصر تصويراً رائعاً . حدثنى الباشا فقال : « علمت فى إحدى رحلاتى الأخيرة ، أن الأرض تضعف ويقل محصولها ، إذا أنتجت صنفاً واحداً بعيده سنوات متتالية ، فكان من أثر ذلك أن قررت تغيير نظام الزراعة ، وبدأت بمديرية الغربية ، وفيها من الأراضى المزروعة ٦٠٠٠٠٠ فدان ، أى ربع وادى النيل ، وقسمت هذه المساحة (أى السثمائة ألف فدان) ثلاثة أقسام ، وأمرت بأن يزرع القسم الأول حنطة ، والثانى ذرة ، والثالث برسيم أو خضراوات ، ثم عمدت إلى الأرض التى أنتجت الحنطة ، فزرعتها ذرة فى العام التالى ، وستزرع برسيم أو خضراوات فى العام الثالث ، حتى إذا جاء العام الرابع ، بدأت . الدورة الزراعية من جديد » .

وقد قضى رجال أكثر دراية بالشئون الزراعية ، ما ينيف على نصف قرن ، وهم يعملون على أن تستبدل فرنسا بنظامها القديم ، القائم على الاكتفاء بزراعة محصول واحد ، نظاماً جديداً قريب الشبه بالنظام الذى يشير إليه محمد على ، واستطاعوا بشق النفس أن يحرزوا شيئاً من النجاح فى مراكز بعض المديرىات ، أما فى مصر فإن الأمر لم يتطلب غير لحظة من التفكير ، صدرت على إثرها الأوامر بإحداث انقلاب زراعى فى البلاد ، تحول دون حدوث مثله عندنا تقاليد المصور القديمة .

وإذا كان محمد على قد عمل على زيادة المنتجات الزراعية فى مصر ، فقد كان ذلك استجابة منه لنداء طالما وجهته تلك الأراضى الخصبة المهمة إلى ملاكها ، ولكن على غير طائل ، إلا أن محمد على كان شديد الرغبة فى مسايرة أوربا ، فأوحت إليه هذه الرغبة فكرة أخرى ، كان من المستبعد أن تهيم البلاد لها عند تنفيذها عوامل النجاح ذاتها ، ومؤدى هذه الفكرة ، أن ينشئ فى مصر المصانع اللازمة لإنتاج ما تستهلكه البلاد ، ومن أجل ذلك يتعين عليه أن يتكفل بإنشاء كل شئ أو تجديده وإدارته بنفسه .

وقد كانت هناك عدة مصانع للمنسوجات التيلية والحريية ، فطلب أن تسلم إليه ، وكان السكتان ينسج في الأرياف ، ولسكنه لم يكن ينسج إلا ليباع له ، إذ أنه لم يكن مسموحاً للفلاح أن يصنع لا استعماله الخاص ، تلك المنسوجات التيلية الخشنة التي يلبسها ، ولا تلك القطع من الحصر التي تقيه رطوبة الأرض ، بل كان عليه أن يسلمها للحكومة أولاً ، وهي صنع يديه ، ثم يعود إلى شرائها من جديد بثمن أغلى ، إذ أنه لم يكن في استطاعته أن يلبس غير المنسوجات التي تحمل طابع مصانع الباشا . وهكذا لم يمض زمن يسير ، حتى لم يبق في مصر كلها مصنع واحد ، لا يديره من في خدمة الباشا من الموظفين ، وما تزال الأمور سائرة على هذا النحو في مصر .

ومنذ عام ١٨١٦ ، شرع محمد علي في إنشاء المصانع على الطريقة الأوروبية ، وظل سارراً في هذا المشروع بما عرف عنه من عنصرية لا تلين ، دون أن يثنيه ما يلقاه كل يوم من متاعب كثيرة ، أو ما يتجمله من فادح النفقات ، أو ما يحدث من شكاوى الأهليين .

وقد اعتبر المصريون إنشاء المصانع نكبة جديدة حلت بهم ، وأخذوا يوازنون بين ما يلقونه فيها وما يلقونه في الجيش من قسوة وعنت ، ولما كانوا ينفرون من البقاء بين جدران المصانع ، ومن الارتباط بعمل يومي ، فقد عجز محمد علي عن أن يجد عدداً كافياً من الرجال يشتغلون في مصانعه بمحض اختيارهم ، ومن ثم عمد إلى اصطناع الوسائل المألوفة في بلاد الشرق لسد هذا النقص ، فصار يجبرهم على العمل في مصانعه ، كما كان يجبرهم على الالتحاق بجيوشه ، ولم يحدث لشعب من الشعوب أن عمل أحد على إسماعده ، والسير به في طريق الحضارة ، بمثل هذه الإجراءات الحازمة الصارمة . فالأطفال الذين يتودم حمل السلاح ، لأنهم لم يشبوا بعد عن الطوق ، ما زال يحشد عدد كبير منهم للعمل في المصانع ، بل إن النساء أنفسهن معرضات للعمل فيها ، على الرغم من أن التقاليد الإسلامية ، لا تجمل لصاحب السلطان سبيلاً إليهن ، إذ يوزع عليهن في القرى مقدار معين من السكتان ، ويطالبن بإعادة هذا المقدار مغزولاً في وقت يحدد لهن ، وقد بلغ من ثقل هذا التكليف ، أنهن يعمدن إلى إتلاف عضو من أعضائهن ، حتى لا يقمن بعملية الغزل ، كما يفعل الرجال كل يوم ، تفادياً من الخدمة العسكرية . على أن محمد علي سار في هذه الطريق إلى ما هو أبعد من ذلك ، فقد استخدم النساء في عدد من المصانع ، وقد رأينا منهن نحو خمسين ومائة في كل من مصانع دمياط والمنصورة ، يشتغلن محجبات ، إلى جانب رجال لا تسنر الثياب من أبدانهم غير

القليل ، إلا أن شدة المراقبة ، على ما عرفنا من رؤساء المصانع ، كانت حائلا دون حدوث أضرار من وراء هذا الاختلاط .

وقد كانت النفقات التي تكبدها محمد علي في سبيل إقامة هذه المصانع باهظة للغاية ، إذ شرع في تأسيس عدد كبير منها في جميع أنحاء البلاد دفعة واحدة ، وخصص لها منذ البداية مساحات واسعة ، مستلهما في ذلك عبقريته ، حتى لقد وجدت في بعض هذه المصانع خمسة عشر ألفا من العمال أو يزيد . وليس من المستطاع إحصاء جميع المبالغ التي أنفقتها الوالي في الحصول على الآلات ، كما أنه من غير المستطاع أن نعرف المدى الذي ذهب إليه الإنجائز في استغلال حاجته إليها ، حتى باعوه بأفدح الأثمان كثيراً من الآلات لم تكتمل أجزاؤها ، فضلا عن رداءتها ، وسبق استخدامها ، وعدم صلاحيتها للعمل ؛ ولولا أن الطامع الشخصي والرغبة في الكسب ، بكفياك لنفسير ذلك كله ، لظن أن المقصود هو قتل الصناعة المصرية الناشئة .

ولم يكن العدد الوفير من الأوربين الذين تطلبهم تنظيم هذه المصانع أقل استدعاء للإتفاق ، بل لقد عمل محمد علي على زيادة النفقات ، بإرساله في كل يوم عدداً معيناً من أبناء العرب ، لإتمام دراستهم في المدن الصناعية بفرنسا وإنجلترا . ومصانع الكتان والقطن محور الصناعة المصرية في الوقت الحاضر ؛ إذ أن مصانع نسج الكتان لا تكفي حاجة الاستهلاك المحلي فحسب ، بل إن جزءاً له قيمته من إنتاجها ، يمكن تصديره إلى الخارج . ففي عام ١٨٣٣ أنتجت تلك المصانع مليوناً من قطع النسيج ذات العرض الضيق ، يتراوح ثمن كل منها بين فرنكين ونصف وخمسة فرنكات . وقد استهلك نصف هذه القطع محلياً ، وصدر النصف الآخر . وأنتجت تلك المصانع نفسها ثلاثين ألف قطعة من النسيج العرض يتراوح ثمن كل منها بين اثني عشر وستة عشر فرنكا ، وتبلغ قيمتها جميعاً ٤٥٠,٠٠٠ من الفرنكات ، ويوازي ذلك في مجموعه ٣١ من إنتاج مصانعنا .

وبعصر في الوقت الحاضر ثلاثون من مصانع القطن ، يشغل معظمها مساحات واسعة ، وصافي الربح في كل قطعة من النسيج فرنكان ، وقد شرع في صنع قطع كبيرة من المنسوجات القطنية لقلاع السفن ، كما شرع في تصديرها إلى الخارج .

أما مصانع الحرير ، فقد استخدمت في عام ١٨٢٦ ما يقرب من ٧٤,٠٠٠ كيلوجرام من المواد الخام ، وهذا القدر يساوي جُلِّها مما تستخدمه في فرنسا .

ولم يمكن الحصول إلا على نتائج غير مرضية للغاية في صناعة الورق إذ أن الغبار ينتشر في كل مكان ، فيقيم بذلك في سبيل صناعة الورق عقبة كأداء ، لا تقوم في سبيل أية صناعة أخرى .

والمواد الأولية اللازمة للصناعات التي ذكرتها موفرة في مصر ، أما الجوخ ، فإن مصر تستورد كثيراً من المواد الخام اللازمة لصناعاته من تونس ، لأن الصوف المصري خشن لا يسهل تنظيفه ، وقيم الباشا في الوقت الحاضر مصنفاً جديداً للجوخ . ولم يحقق ما يرى إليه ، من توفير الكساء لجيشه ، ذلك الجيش الذي يعتبر أكبر مستهلك للجوخ في البلاد . ويدل اطراد الزيادة سنوياً فيما يستورد من الحديد والرصاص ، على نمو صناعة هذين المعدنين . وقد أدت زراعة الأرز إلى إنشاء مصانع لتبييضه ، وقد أربت مصاريف التبييض على أكثر من نصف مصاريف الإنتاج ، غير أن رجلاً إنجليزياً هو نجل المستر « جالوي » Galloway عقد اتفاقاً مع الباشا على أن يستبدل بكل تلك المصانع ثلاثة أخرى تدار بالبخار ، وقد بدأ العمل هذا العام بأحد هذه المصانع الثلاثة في مدينة رشيد .

وفي هذه المؤسسات الصناعية ، تصنع كذلك الأسلحة والألوان والمنتجات الكيميائية والبارود وملح البارود وما إلى ذلك . ويستخرج ملح البارود بكميات عظيمة من كومات الرماد العالية ، التي تحيط بمدينة القاهرة . وكما أن الروس يستغلون برودة المناخ عندهم ، في فصل الملح عن ماء البحر ، بتبريده إلى درجة التجمد ، فكذلك المصريون يستفيدون من شدة حرارة الشمس في بلادهم ، باستخدام البخار في استخراج ملح البارود من المياه التي يطلقونها على تلك الكومات التي تحيط بالقاهرة ، فيوفرون بذلك قيمة الوقود ، الذي يجب علينا أن نستخدمه حتى نصل إلى النتيجة بعينها . هذا إلى أنهم يحصلون على كميات وافرة من ملح البارود ، يستطيعون أن يمدوا بها حاجة أوروبا بأسرها ، دون أن يتكبدوا نفقات تذكر .

ولما كان دخولي في تفاصيل الصناعات المختلفة ، يخرجني عن الحدود التي رسمت لي ، عند وضع هذا التقرير ، فإنني سأقتصر على النتائج العامة ، التي يمكن الحصول عليها فيما يتصل بهذا الموضوع . ففي بادئ الأمر ، كانت نفقات المصانع تروى على إيراداتها بكثير ، ثم أخذ التعادل يظهر بينهما ، بل إن عدة مصانع تعود الآن بأرباح حقيقية ، وقد قام الأوربيون في أغلب الأحيان بتنظيم جميع المصانع المصرية ، غير أنهم طردوا منها ، وأصبحت إدارتها اليوم في أيدي أبناء العرب ، ويبقى بعد ذلك أن نعرف ما إذا كانت ستحتفظ بمستواها في ظل الإدارة الجديدة .

ومهما يكن من الأمر فقد أمكن سد حاجة البلاد ، كما أمكن الحصول على السلع ، بنفس الأسعار التي كان الأوربيون يبيعونها بها في السوق ، وقد اغتبط محمد علي بهذه

النتيجة أيا اغتباط ، إذ قال لى « لقد غيرت الأسس التى تقوم عليها تجارتى ، إذ تخلصت بفضل مصانمى ، من الضرائب التى كانت تفرضها الصناعة الأوربية على مصر ، كما استبقت مصر تلك المبالغ ، التى كانت تدفعها أثمانا لما تشتريه منكم من الجوخ والخير » . ولكنى سمحت لنفسى أن أوجه نظره إلى أن الثلاثين أو الأربعين ألفاً ، الذين يستخدمهم فى إنتاج بضائع يمكن الحصول عليها من أوروبا بالأسعار نفسها ، يكونون أكثر فائدة له ، إذا استخدموا فى زيادة محصول القطن والحنطة والسكر ، كما أوضحت له أن الصناعة لا تلائم غير البلد الذى يزيد فيه عدد الرجال عما تطلبه زراعة الأرض ، ولا يصح أن يستخدم الرجال فى الصناعة ، بحجة أن ذلك تستلزمه رفاهية السكان أو كثرة عددهم . على أن هذه الآراء ، وإن كانت موضع أخذ ورد على ما أعرف ، فإن أحداً لم يحاول فهمها ، كما أن أحداً لم يقبل مناقشتها ، وكل ما قيل لى رداً على ذلك ، إن الظروف المحلية تساعد على قيام المصانع إلى حد كبير ، إذ أن أغلب المواد الخام موجودة فى مصر ، وثمنها زهيد ، وأجرة العامل اليومية تتراوح بين ٦ و ٧ سوات^(١) لرجل ، و ٣ و ٤ للولد . أما عملية البناء فلا تكاد تكلف شيئاً ، وفضلاً عن ذلك فأبناء العرب بطبيعتهم أذكاء يحسنون التقليد . وكان جوابى على ذلك « أن البلاد تعوزها الأبدى العاملة ، حتى أن جزءاً من محصول القطن الأخير لم يمكن جنيه ، كما أن ما طبع عليه أبناء العرب من الإهمال وسرعة التأثر ، لا يتناسب كثيراً والعمل الدائب المتواصل فى المصانع ، وإذا كانوا يحسنون التقليد ، والتقليد وحده ، فإن من المشكوك فيه أن يستطيعوا التفوق على الأوربيين . هذا إلى أن البلاد تنقصها القوة المحركة ، تخلوها من التيارات المائية ، وعلى ذلك أصبح من الضروري أن يشتري الوقود اللازم لإدارة المطاحن البخارية من الخارج . وجميع الآلات بوجه الإجمال تؤذيها رطوبة الليل ، وما تثيره الخمسين والرياح الأخرى من الغبار الدقيق ، الذى ينفذ حتى إلى داخل الصناديق التى أحكم رتاجها » . على أن هذا الحديث الذى أوردت فيه حججاً تفند الحجج السابقة ، لم يسفر إلا عن تشبث الباشا وتشبث كل بآرائه ، غير أن محمد على أبلغنى بعد بضعة أيام ، أنه غير مرتاح إلى حالة مصانعه ، وبخاصة مصانع نسج القطن ، إذ أن بعضها أصابه الإهمال ، وأصبح فى حاجة إلى الآلات والمهال ، ولكنه أضاف إلى ذلك قوله ، إنه ينتظر قدوم اثني عشر شاباً بعث بهم إلى المصانع الإنجليزية ، وبفضل ما اكتسبوه من دراية ، وما يبذلون من عناية ، سيعود إلى المصانع المصرية نشاطها كاملاً .

(١) السو جزء على عشرين من الفرنك ويساوى الفرنك مائة سنتيم .

وقد كان لي الشرف في أن أئين لماليكم كيف أصبح محمد على المالك الوحيد والصانع الوحيد في مصر ، وسترون من البيانات المقنضبة ، التي سوف أوردتها عن التجارة ، أنه يدبر بنفسه كل شيء ، حتى أصبح أكبر تاجر في القطر . وقد سبق لي إيضاح الأسس التي تقوم عليها تجارة الصادرات ، فأوردت الأسعار التي يشتري بها محمد على محصولات البلاد ، وأسعار بيعها إلى التجار ، مما وضع جميع صادرات مصر في قبضة يده . وفيما عدا المشروبات الروحية التي يتسلمها ويحتكر بيعها ، فإنه يترك البضائع الأوربية حرة التداول في السوق ، بعد دفع الضرائب الطفيفة التي تحددها معاهدات الامتيازات التي عقدها الأمراء المسيحيون مع الباب العالي ، ولكنه على العكس من ذلك يستولي على أهم السلع التي ترسلها بلاد العرب وداخل أفريقية إلى أوروبا مارة بطريق مصر ، ولا يمكن أن يباع لسواه وارد بلاد العرب من بن وبخور وعطور ، ولا ما يرد من قلب إفريقية من ريش النعام والصمغ ، وقد بعث بعملائه إلى اليمن لشراء محصولاتها ، ولكنه لم يستطع أن يتحكم في الأثمان هناك ، لأن أحداً لم يقبل الأسعار التي حددها ، وكان من أثر ذلك أن خسرت مصر في الوقت الحاضر تجارة البن الرائجة .

على أن اللوحة التي أوردتها عن منتجات مصر ، تدل دلالة كافية على أهم ماتصدره هذه البلاد إلى الخارج ، فإذا بحثنا الواردات وجدنا أن محمد على أكبر المستهلكين في مصر ، فأمة محدودة المطالب ، قليلة الحظ من الترف ، كهذه الأمة من أبناء العرب ، ليست بالسوق التي تروج فيها المنتجات الأجنبية ، ولكن حكومة تحتفظ بمائة ألف رجل تحت السلاح ، وتستخدم عدداً عظيماً من الموظفين ، وتتولى في الوقت نفسه استقلال أراض زراعية فسيحة وتنشئ مصانع ضخمة أو تقوم على صيانتها ، مثل هذه الحكومة تكون في حاجة إلى كثير من السلع التجارية ، فيتنافس التجار على توريدها ، وللحكومة أن تؤثر بمظفها هذا الشخص أوذاك ، للقيام بعملية التوريد . ومن الأمور التي توضح مآلئنا من تجارة عظيمة مع هذه البلاد ، أن للسيوبوغوص أخا يعتبر من أكبر التجار في تريستا . وأغلب القناصل الأجانب يشتهلون بالتجارة ، ويعقدون مع الباشا صفقات تعود عليهم بأرباح وفيرة ، وتستطيع بإصاحب المعالي أن تدرك ، إذا كان من المستطاع ، أن يشعروا لإزاءه بشيء من الاستقلال ، وهم في مثل هذه الظروف ، فإذا تأملنا ذلك كله بوجه عام وجدنا أنه ربما لم يسبق لأحد أن يقيد من يحكمهم بأكثر مما فعل محمد على .

وقد أرفقت بهذه الرسالة عدداً من الجداول ، لبيان الحركة التجارية ومقدارها في مصر

وستتوفر منها معاليكم أهم ما تقوم عليه هذه التجارة من منتجات ، فعلى الرغم من وجود المصانع التى أنشأها محمد على فإن المستورد من المنسوجات المصنوعة فى الخارج يقدر بمبلغ ١٥,٠٠٠,٠٠٠ من الفرنكات ، كما تقدر الأدوات النحاسية والزجاجية ، والورق على اختلاف أنواعه ، بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك . غير أن ما حدث من التقدم فى زراعة أنواع النبات الاستوائية ، كاد يقضى على الوارد من منتجات المستعمرات ، حتى لم يمد يزيد فيما يبدو على ٨٥٠,٠٠٠ فرنك . أما خشب البناء والحديد فمن أهم الواردات ، ويشترها محمد على سداً لحاجات أسطوله بوجه خاص ، ولا تقل قيمة الخشب المستورد عن سبعة ملايين من الفرنكات كما أن الحديد لا تقل قيمته عن مليونين ، وما يزال الوارد من الحرير يقدر بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ فرنك .

والقطن أهم ما تصدره مصر ، ويبلغ بمبلغ يتراوح بين عشرة وخمسة عشر مليوناً من الفرنكات . وتليه الحبوب فى الأهمية ، إذ تبيع مصر الأوربيين من الأرز ما قيمته سبعة ملايين ، ومن البقول الجافة ما قيمته خمسة ، أما ما يزيد على حاجتها من الحنطة ، فيرسل إلى بلاد العرب ، ولهذا إن أذكره فى هذه البيانات . أما البضائع الواردة من أفريقية وبلاد العرب ، وهى الصمغ والبخور والمطور والمقايير وبن مخا والعاج والصوف ، فتبلغ قيمتها أربعة ملايين . أما السكتان الذى يعرض للتجارة على شكل ألياف أو بذور أو منسوج ، فتبلغ قيمته ثلاثة ملايين ، وأما جلود المواشى فتقدر بمليون من الفرنكات .

وقد نمت التجارة فى عهد محمد على نمواً مطرداً ، فلم تقل الصادرات عن الواردات ، إلا فى عام ١٨٣٢ ، نظراً لقلّة محصول القطن ، الذى لم يبالغ فى تلك السنة غير ١٢٠,٠٠٠ قنطار وهو ما يكاد يوازى نصف ما بلغه فى الأعوام السابقة ، وتستطيعون معاليكم متابعة هذه الحركة بالرجوع إلى الأرقام التى تبين اتجاهها .

السنة	الواردات بالفرنكات	المصادر بالفرنكات	مجموع القيمة بالفرنكات
١٨٢٣	٣٩,٢٩٠,٠٠٠	١٧,٧١٢,٠٠٠	٥٧,٠٠٢,٠٠٠
١٨٢٤	٥٧,٤٣٤,٠٠٠	٢٧,٢٣٣,٠٠٠	٨٤,٦٧٧,٠٠٠
١٨٣٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٨,٠٠٠,٠٠٠	٧٨,٠٠٠,٠٠٠
١٨٣١	٤٣,٧٠٠,٠٠٠	٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٨٧,٧٠٠,٠٠٠
١٨٣٢	٤٣,٦٠٠,٠٠٠	٣٥,٢٠٠,٠٠٠	٧٨,٨٠٠,٠٠٠

وهذه البيانات لا توضح غير تجارة البحر ، عن طريق الإسكندرية ودمياط ، وأرجو أن ألقت نظر معاليكم ، إلى أن بعض ما يرد لحساب الحكومة ، لا تعلن الجمارك شيئاً عنه ، ولمعرفة القيمة النهائية للتجارة المصرية ، يجب أن تضاف قيمة ما يتم تبادله مع وسط أفريقية ومع بلاد العرب ، وكذلك قيمة ما يتبادل بين بلاد العرب والهند ، وليست هناك وسيلة لمعرفة هذه التجارة على شيء من الدقة ، ولكن ربما أمكن استنتاجها من مبلغ ما تفرضه الحكومة على المبادلات ، فالبضائع الذاهبة إلى بلاد العرب عن طريق جدة تدفع ١٠٪ ، أما الآتية منها فتدفع في السويس أو القصير ٥٪ من قيمتها . وقد كانت رسوم الجمارك من البند الأول في عام ١٨٣٢ ، ١٢٣٠٠٠٠ فرنك ، ومن البند الثاني ٧٥٠٠٠٠ ، وهذان المبلغان يدلان على أن تجارة الواردات بلغت ١٥٠٠٠٠٠ فرنك ، وأن الصادرات بلغت ١٢٧٠٠٠٠٠ ، فإذا أضفنا إلى ذلك مليوناً ، نظير ما يرد إلى هذه البلاد من سفار وكردفان ، ومبلغاً مماثلاً لما يصدر منها إليهما ، فإن واردات مصر يكون متوسطها ٥٩٠٠٠٠٠ فرنك ، ويكون متوسط صادراتها ٥٤٠٠٠٠٠ ، وبذلك تكاد النسبة بين مائة مليون من الفرنكات وسكان البلاد ، الذين يبلغ عددهم ثلاثة ملايين ، تضارع النسبة بين تجارة فرنسا الخارجية بالقياس إلى عدد سكانها .

ويقوم التجار الأوروبيون بجميع العمليات التجارية بين مصر وأوروبا ، أما الملاحة في ميناء الإسكندرية ففي أيدي الأوروبيين وحدهم ، ولا تكاد مصر تملك غير عشرين سفينة لتجارتها في البحار ولكن لها في النيل ثلاثة آلاف مركب ، مختلفة الحجم ، خفيفة الوزن سريعة الحركة ، تسير بالشرع أو المجاذيف على حد سواء .

وما دمت اعتبر محمد علي تاجراً ، فواجب عليّ أن أذكر ما يستمتع به من سمعة في عالم التجارة . ومن العسير إيضاح ما يتصل بهذا الموضوع . فأى شيء أكثر منافاة للثقة التجارية ، من نظام قائم على الاحتكار ، تغض من قيمته بين حين وآخر بعض تصرفات استبدادية ظالمة ؟ غير أن محمد علي يستمتع بسمعة طيبة حقاً ، ففي الصفقات التي يعقدها ، يطالب دائماً بأن يدفع له جزء من الثمن مقدماً ، ولم يكن هذا الشرط من جانبه حتى الآن ، عقبة في سبيل التعاقد معه ، ففي الشهر الماضي اشترى فرنسي يدعى مسيو « غوتيه » Gauthier ، محصول القطن في عام ١٨٣٤ بخمسمائة ألف فرنك ، ودفع جزءاً من المبلغ ، وقد يدفع المبلغ بأجمعه قبل جنى القطن ، فهل نجد في أوروبا كثيراً من البيوت التجارية أو الحكومات تستطيع أن تعقد مثل هذه الصفقات ؟

وسأختم هذه الرسالة الطويلة بأن أستاذكم معاليكم في أن أوضح لكم الرأي الذى أبداه
 لى محمد على بلسانه فى الطريقة التى وقع عليها اختياره لاستثمار موارد مصر ، فقد التمت منه
 فى حديث دار بينى وبينه فى القاهرة ، أن يوضح لى رأيه فى هذا الشأن ، ولم أكتمه أن
 الاعتداء على الملكية واحتكار التجارة ، فيما يخص إلى ، عقبة كأداء فى سبيل الرخاء القومى
 الصحيح . فأجبنى الباشا قائلا « إننى أدرك ما يجول فى خاطرك ، ولكنك لو بقيت معنا
 وقتاً كافياً — وهذا ما أتمناه — لتغير رأيك . اصنع لى قليلاً . إن على أن أحكم شعباً أظهر
 صفاته الكسل والجهل وسوء النية ، فإذا لم أحمله على العمل بقى عاطلاً ، إذ ما حاجته إلى أن
 يعمل ، وفى استطاعته أن يعيش ببضع بارات (أو سنتيمات) فى اليوم ؟ فإذا ما حصل عليها
 فإنه لا يفكر فى شيء سوى أن يكون سعيداً بتزجية الوقت دون أن يؤدى عملاً قط .
 أما بالطريقة التى أسلكها ، فإننى أكون رويداً رويداً رجال كد وكدح سوف ينتهى بهم
 الأمر إلى أن يصبح العمل عادة فيهم . لقد استوليت على كل شيء ، ولكنى فعلت ذلك لأجمل
 كل شيء منتجاً . إن الغرض هو الإنتاج ، فمن يستطيع ذلك غيرى ؟ من قدم الضمانات اللازمة ؟
 ومن أشار بالطرق التى يجب اتباعها ، وبالزروعات الجديدة التى يجب إدخالها ؟ من سواى
 أمكنه أن يحمل الشعب على أن يشارك أوريا تلك العلوم والآراء التى كانت سبب تفوقها ؟
 أنظن أن أحداً فى هذه البلاد من يخاطره يوماً أن يدخل فيها القطن والحرير والتوت ؟ انظر
 إلى تركيا : إن السلطان يملك أغنى بلاد العالم ولكنه لا ينفع منها بشيء على الإطلاق ، بل
 إنها لآخذة فى التدهور من جميع النواحي . فليدع لى حرية العمل ، وأنا زعيم بعد خمس
 سنوات أن أسلم إليه جيشاً وأسطولاً ، وأدفع جميع ما عليه من أموال متأخرة وأسدد للروس
 كل ما لهم قبله من ديون ، وبذلك تصبح تركيا دولة قوية بحسب العالم حسابها من جديد .
 إن تجاركم يجأرون بالشكوى ويقولون إن على أن أترك التجارة حرة ، إذ أنى الحق بهم أفدح
 الأضرار ، بسبب سياسة الاحتكار ، غير أننى ، إذا لم نخنئ الذاكرة لم أجد فى الإسكندرية ،
 حين قدمت إلى مصر سوى ثلاثة من الأوربيين ، ثم مظهرهم عن أنهم فى أسوأ حال ، أما اليوم
 فإن الإسكندرية غاصة بالتجار الأوربيين ، حتى أنها لتبدو مدينة أوربية ، وهؤلاء التجار
 يقتنون الجياد الأصيلة ، والمنازل الأنيقة ، ويعيشون عيشة الترف والنعيم . أتدرى ماذا كان
 يحدث لو أخذت بوجهة نظرهم ؟ إذن لألحقوا الخراب بالبلاد ! ولكن الإفلاس من نصيبهم .
 لقد كانوا يريدون استغلال جهل الفلاحين ، ولكننى لا أرضى بهذا الاستغلال من ناحية ،
 فضلاً عن أنهم سيكونون ضحية جهل أبناء العرب وسوء نيته من الناحية الأخرى ، إذ أنهم

سينفشونهم في جميع الصفقات ، ولن يقدموا إليهم ما هم في حاجة إليه ، فلو طلبوا قطعاً أو نيلة ، لقدمت إليهم الحنطة وكان من الطبيعي أن يرفضوا تسلمها ، فتهوى أثمانها إلى الحضيض ، ولا يجد الفلاح ما يسد نفقاته .

أما الطريقة التي أتبعها معه فتكفل له قليلاً من الربح ، غير أنها تضمن له بيع محصوله ، كما أن الأسعار التي اشترى بها تسمح له بربح معقول ، بل لقد حدث في بعض الأحيان ، أن كان القمح يباع في السوق ، بثمن يقل كثيراً عن الثمن الذي اشترى به من المنتجين ، فكان الجميع يحضرون إلى القمح لتسديد المتأخر عليهم من الضرائب ، دون أن يتكافوا غير القليل من النفقات . يجب أن نفقد هذا الشعب كما يقاد الأطفال ، لأننا إذا تركناه وشأنه ، فسيمود إلى حالة الفوضى التي انتشلت منها ، ولو كففت لحظة عن قيادته لتردى في وهدتها مرة أخرى .

٩ - موضوعات التقرير الثاني

صورة من حكومة محمد علي - الترك - المالك - أبناء العرب والبدو - القبط - الأرمن واليونانيون واليهود - البرابرة أو النوبيون - الزنوج - الأوربيون والإفرنج - تقدير عدد سكان مصر .

و - نص التقرير

الإسكندرية في أول يوليو ١٨٣٣

إذا كان استثمار مصر من الناحية الزراعية قد قام على أساس تفردت به هذه البلاد ، بأن صارت ملكية الأرض ذاتها في يد الحاكم ، فإن طريقة الحكم التي وقع عليها اختيار محمد علي ، تنطوي كذلك على نظم تختلف اختلافا تاما عما نعرفه من النظم في أوروبا .

ذلك بأن أبناء العرب ، وهم الجهرة العظمى من السكان ، يعاملون على أنهم قوم حلت بهم الهزيمة ، وليس ثمة سوى عمل واحد يطالبون بأدائه ، هو خدمة الأرض وزراعتها ، أما الوظائف والسلطان ، فمن نصيب شعبين غربيين عن مصر هما الترك والمالك ، ولا يطلق الاسم الأخير إلا على الأرقاء البيض الذين جرى بهم إلى هذه البلاد .

ومحمد علي نفسه جد حريص على أن يحتفظ لحكومته بالطابع التركي ، فهو لا يشكلم غير التركية ، ولا يفهم لغة البلاد ، أو يتظاهر بعدم فهمها ؛ ولذلك يستعين بترجم عند ما يتحدث إلى أحد من أبناء العرب ، وكذلك فإن كبار رجال الدولة جميعاً ، يرون في الاقتصار على استخدام اللغة التركية دون سواها ، مظهراً من مظاهر العظمة والكبرياء .

وعلى أن نذكر عند بحث هذه الحال ، مهما يظهر لنا من وجوه الغرابة فيها ، أنها كانت قائمة بمصر منذ نيف وألن عام . فنحن انقرض الجنس الفرعوني ، كان جميع الذين تعاقبوا على حكم البلاد ، من فرس ويونان ورومان وعرب وممالك وأتراك ، لا يبالون بمصالح الأهالي ومصائرهم .

وقد أحدث محمد علي نفسه ، فيما درج عليه المصريون من قديم الزمان ، تغييراً يجب أن يشار إليه . فلم يكن أبناء العرب مبعدين كل البعد عن الاشتراك في شئون الحكم فحسب ، بل كانوا مبعدين كذلك عن الخدمة العسكرية ، إذ كان الجنود من الترك والمالك والألبانيين والمغاربة أو البربر . أما محمد علي ، فقد عمد إلى تجنيد أهل البلاد ، حتى أصبح

جيشه بأجمعه في الوقت الحاضر من أبناء العرب . غير أنه لما كان من المحتمل ، أن يحى يوم ، يرغب فيه هذا الجيش العربي الخالص ، في إقامة حكومة عربية ، ثم يعمد إلى المطالبة بتحقيق هذه الرغبة ، فقد وضع محمد علي على رأس ذلك الجيش ضباطاً من الترك ، إذ أنه ليس في استطاعة أحد من أبناء العرب ، أن يرقى إلى ما فوق رتبة اليوزباشى ، بل إنه لا يسمح إلا لعدد قليل منهم ، بالوصول إلى هذه الرتبة .

على أن ذلك لم يكن كافياً ليبعث الطمأنينة إلى قلب محمد علي ، فقد توقع أن صراعا سوف ينشب في يوم من الأيام بينه وبين الباب العالي ، ولا جدال في أن هذا الصراع ، سوف يضع إخلاص الضباط الأتراك له موضع الاختبار الدقيق . ولذلك لم يشأ أن يعتمد عليهم ، أكثر من اعتماده على أبناء العرب ، فدعا المماليك إلى مشاطرتهم الساطة التي عهد بها إليهم ، سواء أكان ذلك في شئون الجيش ، أم في شئون الإدارة .

وكان المماليك خير من يؤدي هذه المهمة ، بفضل ذكائهم وتربيتهم . فالرق في بلاد الشرق نوع من التبنى ، بل إنه في مصر أقرب طريق لنيل الشرف ، وهذا فضلا عن أنه لا ينطوى على أى معنى من معانى الضعة والامتهان ، حتى أن الرجل ليقول لك في كبر وخيلاء : « لقد كنت من عبيد الجنب العالي ، أو أى من أصحاب الشخصيات البارزة الأخرى » . وعنده أن هذا اللقب يميزه من الأهالي المصريين ، ويضمه في مستوى واحد مع الترك ، بل إن التركي الذي لا ولده ، ليعتبر أنه لم يفقد الثروة التي جمعها ، أو الوظائف التي شغلها ، إذا هو خلفها لواحد من عبيده . وقد قال لى عبد الله باشا « إن باشوية عكا أصبحت وراثية في أسرتى منذ ثلاثة أجيال ، إذ خلف أبى الجزار الباشا ، وكان أبى من عبيده ، ثم خلفت والدى » : فالعبيد الذين يؤتى بهم إلى مصر ، يرون أنهم جاءوا إليها ليحكموها لا ليعخدموها . وهؤلاء الشبان اليونانيون ، الذين اقتديناهم (من الأسر) منذ أربع سنوات ، لو ظلوا في مصر ، لأفيناهم اليوم يعملون ضباطا في الجيش ، أو يشغلون مناصب الحكم والسلطان بين سائر سكان البلاد .

وهكذا أصبح الترك والمماليك ، موزعين في الجيش والوظائف المدنية ، توزيعاً يحفظ التوازن فيما بينهم ، ولكن للمماليك نوعا من الخطوة ، فقد انتزعوا من بلادهم ، وصاروا لا أهل لهم ولا وطن ، ولا يعرفون غير من يكونون في خدمته ، ولهذا كان من بين القواد العشرة الكبار في مصر اليوم ، سبعة أصلهم من الرقيق ، أى المماليك ، وخمسة من الترك بحكم مولدهم (كذا) . على أنه في أثناء حصار عكا ، لما كان عبد الله باشا نفسه ابن مملوك ،

فقد ساور النفوس شيء من الفلق ، خشية أن يحاول استمالة الضباط المماليك إلى جانبه ، فدير الأمر بحيث يعين ثلاثة من الضباط الترك ، في مقابل كل اثنين من المماليك .

وتوزيع القوات الوطنية على هذا النحو ، بين أبناء العرب والترك والمماليك ، يدعوني إلى أن أرسم في هذا المقام بعض الخطوط العامة لطبائع الأجناس المختلفة التي تعيش في مصر ، وأن أبين نوع العمل الذي يصلح كل منها لأدائه بنوع خاص .

فالترك ، وهم سادة البلاد ، يمثلون على صورة ما طبقة النبلاء . على أن طبيعتهم العسكرية الخالصة ، وما يستشعرونه من روح التفوق والسيطرة ، يجماهم يشبهون بعض الشبه ، تلك الطبقة التي لا يألفون نظامها ، وهم أقل من أبناء العرب ذكاء ، وقدرة على تسيير الأمور ، واستعداداً لقبول كل ما هو جديد ، ولكنهم أشد صلابة ، وأعظم جلدأ ، وأكثر صلاحية للحكم .

أما المماليك ، فلا يعرف عنهم أن لهم طابعا خاصاً يميزهم من سواهم ، فقد انتزعوا من بين شعوب يختلف كل منها عن الآخر ، ولكن تشابه ظروفهم ، أدى إلى إيجاد تشابه بينهم في النزعة والسلوك . ولما كانوا قد تربوا في بيوت الكبراء ، وكانوا ينظرون إلى أنفسهم كأنما جرى بهم لحكم البلاد ، فقد تملكهم ما تملك الترك من روح السيطرة ، كما غلبت عليهم النزعة العسكرية .

ومنذ عهد طويل ، لوحظ بشأن مماليك مصر أمر غريب ، تعذر تفسيره تفسيراً مقنعاً ، ذلك بأنهم لا يعقبون ذرية قط ، على الرغم من أنهم يعيشون وسط عدد كبير من الحريم . أو قلما نرى طفلاً لهم ينجو من الهلاك ، كأنما الموت واقف لذريتهم بالمرصاد ، ولهذا لا يتكاثرون بل ولا يحتفظون بعددهم ، إلا بشراء الرقيق . غير أن شراء الرقيق الأبيض ، أصبح من الصعوبة بمكان ، منذ بسط الروس سيطرتهم على جورجيا وبلاد الجركس ، ومنهما يستورد معظم المماليك ، ولما كانت الأسر التركية في مصر قليلة النسل كذلك ، فقد كان محمد علي معرضاً لأن يحس نقصاً فيمن يستطيع إشراكهم في الحكم ، لولا أن الاستيلاء على كريت وسوريا ، سد ما كان هنالك من عجز مطرد ، في العناصر الأجنبية التي تسيطر على مصر .

وفي ظل الترك والمماليك ، وهما الطائفتان اللتان تسيطران على البلاد أصبح أبناء العرب ، وهم أول من غزا مصر من المسلمين ، الطبقة المسودة ، إذ قلب لهم الحظ ظهر الجن ، على نحو لم يسبق له مثيل ، وقد تم هذا التغير في غير عنف ، ودون أن يحدث ما يسترعى الأنظار إليه . وربما كان من المستطاع تبرير ذلك ، بما طبعوا عليه من صفات خاصة . وليس ذلك

راجعاً إلى أنه تموزم صفات الذكاء وسمو الخلق ، فقد حببهم الطبيعة من هذه الصفات بما جعلهم أمة تأسر محبتها القلوب إلى أقصى الحدود . فإذا نظرنا إليهم بوصفهم أفراداً ، فإن تفوق ابن العرب على التركي ، قد يكون ظاهراً ملحوظاً . غير أننا إذا تصدينا للحكم على أمة من الأمم فإنه لا يعمل عند ذلك على الزايا الفردية ، وإنما يكون المعول على اتحاد الأهالي ، وعلى الروح العامة ، وعلى الاستعداد للسيطرة أو الخضوع ، وإذا كان الوضع على هذا النحو ، فمن الواجب أن نعتز بأن أبناء العرب أدنى مرتبة من غيرهم .

وهذا الشعب الذي طالما تألق نجمه خلال تاريخه الزاهر ، ما يزال محتفظاً بحماسة ، وحبه لكل ما يثير الإعجاب ، وبما يستمتع به من خيال خصب ، وما يزال حتى اليوم ، يفيض حيوية وظرفاً وميلاً إلى الفنون والشعر . هذا إلى أنه شعب بأسل ، يستثير التنافس غيرته ، لبق قانع ، قدير على احتمال النصب والجهد . أما من حيث الزواج ، فهو على نقىض الآثار ، فالمرء حين يرى أبناء العرب في صرح دائم ، والترك تبدو عليهم سيما الجسد والاكتئاب ، لا يسمعه إلا أن يتساءل ، أى الشعبين أسوأ حظاً وأضعف حالاً ، أهو الشعب الظالم ، أم الشعب المظلوم . ومرد ذلك كله إلى طبيعة ابن العرب ، ولكن هذه الطبيعة التي تعينه على الرضا بحالته البائسة ، هي نفسها التي تحول دون خروجه من هذه الحالة ؛ ذلك بأن أبناء العرب شعب خفيف الروح ، يعنى بتوافه الأمور ، لا يثبت على رأى ، ثبات لا يعمل شيئاً قبل أن يبعدك ألف مرة ، مولع بالقصص والنوادر ، سريع التصديق ، مرهف الحس والتفكير حتى ليفوته إدراك الرأى السديد ، جم النشاط ، ولكن في غير اطراد أو ثبات ، لا يدرك معنى الشرف أو الوطنية ، يجيد المحاكاة ، ولكنه يميل إلى الاعتماد على ذاكرته ، أكثر من اعتماده على عقله ، ولهذا كان سريع الحفظ سريع النسيان . وهو شعب يشبه الترك وجميع الشعوب الإسلامية ، في أنه لا يشغل باله بالتفكير في المستقبل ، وإذا كانت عبارة من العبارات تستطيع في بعض الأحيان أن تصور أخلاق شعب من الشعوب ، فإن ثمة عبارة لا ينقطع ترددها على أفواه أبناء العرب جميعاً وهي « بكره إن عشنا وكان لنا عمر » وقد غرست فيهم حالة العبودية التي كانوا عليها رذائل توارثوها ، فهم كاذبون منافقون ، ينكرون الجليل ، فقد كنت أحدث في يوم من الأيام إلى مراد كاشف ، أحد زعماء المهاليك القدماء ، وكان قد نجا من مذبحه سبتمبر ١٨١١ ، فأخبرني باللائمة على جميع تصرفات محمد علي وعلى نظامه ، ولكنني عند ما سألته عن مسلك الباشا إزاء أبناء العرب قال « أما في هذه الناحية فهو على حق ، لأنه لو وضع ثقته فيهم ، لغدروا به لا محالة . »

ومنذ نيف وعشرين قرناً ، وسكان مصر يستغلون الأرض لصالح سادة غرباء ، ومن ثم أصبح الانقطاع عن العمل ، والامتناع عن دفع الضرائب ، ضرباً من الشرف في نظرهم ، إذ يخيّل إليهم ، أن هذا الرفض يحمل في أطوائه معنى الاستقلال والشهامة كما أنه بمثابة احتجاج قوم نبلاء على سيادة غير شرعية . وقد أبدى « أميان مارسلان » Ammien Marcellin ، وهو مؤلف لاتيني ، ملاحظة في هذا الشأن ، في بداية القرن الخامس الميلادي فكتب يقول « إن المصريين يشعرون بالحجل ، إذا دفعوا ما عليهم من الضرائب ، دون أن يضطروهم إلى ذلك وقع السياط » وبعد ذلك بثلاثمائة عام ، كتب قاض مصر عمرو بن العاص إلى الخليفة ، يشرح له حال البلاد ، فأظهر له أن الزراعة في مصر ، إنما تحتفظ بكيانها ، بفضل السوط والعصا .

ومن أهم العوامل التي أدت إلى تأخر أبناء العرب ، ما يشعر به كل منهم نحو الآخر من حسد وغيرة . وصفة الطاعة فيهم ، إنما تصدر عن الخوف ، وليس أدل على صحة هذا القول من أنهم أسلس قياداً للترك ، وأطوع لهم عن طيب خاطر ، مما لو كان سادتهم من أبناء جلدتهم . وقد حدث في بعض الجهات ، أن بدى في إحلال حكم من أبناء العرب محل الترك فأعقب هذا اللون من التجديد قيام الاضطرابات على الأثر .

وهناك من ناحية أخرى أمر لا نستطيع حتى الآن أن نتكهن بنتائجه ، ونعني بذلك تلك الحرب التي وضعت أوزارها منذ عهد قريب ، وما سوف تبثه في نفوس الأمة العربية ، من شعور بالقومية ، وروح عسكرية ، على يد جيوش محمد علي الجسارة ، مما يوقظ فيها الشعور بقوتها من جديد ، ويولد في أبناء العرب الرغبة في أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم . وقد حلا لبعض القوم في أوروبا ، أن يروا في هذه الحرب ، انتقاضاً من العرب على الترك غير أن ذلك لا يتفق والواقع ، فصاحب المشروع تركي ، فكر فيه بعقل تركي ، كما أن الترك هم الذين تولوا قيادة العرب في تنفيذه ، وقد حارب هؤلاء العرب ، لأن هناك من يقودهم ، دون أن يسألوا أنفسهم من هم ومن العدو الذي يدفعون إلى مقاتلته ، غير أن النصر كان حليفهم في النهاية ، ولعل نشوة الانتصار تؤدي في يوم من الأيام ، إلى تبدل في حالتهم النفسية ، وإن يعوزهم حينذاك ، غير زعيم يقودهم ، ولكني لم أرحق الآن ، شيئاً من بوادر هذا التحول ، وسأضع نصب عيني ، ملاحظة هذه المسألة الهامة ، حين أزور جيش إبراهيم . وهناك إلى جانب السكان من أبناء العرب الذين يفلحون الأرض ، قوم آخرون ، يتفقون وإياهم في الأصل ، ولكنهم يختلفون عنهم تمام الاختلاف ، من حيث أخلاقهم ،

وما يقومون به في الدولة من أعمال ، وأعنى هؤلاء القوم عربان البادية .
ولما لم يكن لهم مكان ثابت يستقرون فيه ، فإنهم يتحولون على الدوام ، إلى حيث ينعمون
بالحرية ، أو إلى حيث تدفعهم ضرورة البحث عن عشب ترعاه قطعانهم ، أو عن سبل أخرى
لمعيشتهم . أما ما درجوا عليه من عادات وصفها الإنجيل ، وظلت بمنأى عن التغيير والتبديل
منذ فجر التاريخ فقد قضى عليها الباشا بمبقرته . وهذا عمل جليل من أعمال محمد علي ،
سوف تقدره الأجيال القادمة . وقد كان عربان البادية من حيث وسائل معيشتهم ، ينقسمون
فريقين ، ففي عام ١٨٢٧ ، كانت ست عشرة قبيلة منهم ، تحوى ١٠,٤٣٠ من الجنود
المشاة ، و ٧٤٠ من الفرسان ، تعيش من نتاج قطعانها ، بينما كانت أربع وثلاثون قبيلة ،
تحوى ٢٤,٧١٥ من المشاة ، و ٥,٨٥٥ من الفرسان : لا مورد لها غير الحرب والسلب .
وقد نجح محمد علي ، في أنه مازال بالفريق الأول ، حتى كاد يألف حياة الاستقرار ،
أما الفريق الثاني ، فقد عرف كيف يقضى على طبائعه ، حتى استطاع أن يؤلف لمصر من
أفراد نوعاً من العسس ، مع أنه لم يعيش على ظهر الأرض فيما يظن ، من هو أشد منهم
ميلاً إلى ارتكاب حوادث السطو والنهب .

وقد حملني ما بيننا وبين البدو في بلاد الجزائر من صلات وروابط على أن أبحث حقيقة
ما اتبعه محمد علي من أسلوب حكيم ، حتى أمكنه تغيير طباع البدو في مصر تغييراً تاماً .
والظاهر أن أهم مبدأ يجب أن يتبع في معاملة الشرقيين ، هو التدرج « من الشدة إلى
اللين » وقد تتحمل إلى أمد طويل نتائج خطئنا إذا أغفلنا اتباع هذا المبدأ ببلاد الجزائر .
وكان أول ما عمله محمد علي ، أن جعل عربان البادية يشعرون بقوة ، فقد سلب عليهم
قوة عسكرية ، أخذت تطارد مطاردة متصلة لا هوادة فيها ، خارت أمامها شجاعاتهم ، فلما
أظهروا رغبتهم في أن يظفروا بقسط من الراحة ، خاطبهم قائلاً « حسناً ، فلنعش معاً في
سلام ، ولكن على شريطة أن تقلعوا عن عادة النهب والسلب » . على أنه لم يلبث أن أوجد
بينه وبينهم كثيراً من الصلات والروابط ، فقد عودهم قبل كل شيء أن يصدقوه فيما يقول ،
كما حقق لهم ما يستهوهم من مظاهر الشرف والامتياز ، بأن هيا لهم مورداً ثابتاً للرزق ،
إذ عهد إليهم ، دون غيرهم ، بحراسة تلك القوافل ، التي ظلوا يسطون عليها حتى ذلك الحين
لقاء أجر يتقاضونه ، كما استخدم منهم في جيشه خمسة آلاف ، ظهر تفوقهم في الحرب
الآخرة ، إذ قاموا خلالها بدور فرسان القوزاق . ومع أن محمد علي كان يعتبرهم رعاياه ، إلا
أنه كان شديد الحرص على ألا يدعوا نفسه سيداً عليهم ، بل كان يعامل « شيخهم » معاملة

الند للند ، ثم أخذ ينتحل مختلف العاذير ، حتى انتزع منهم أصائل جيادهم ، وهي عماد قوتهم ، وعليها اعتمادهم . وبهذه الوسائل استطاع أن يربطهم بالأرض . وفضلا عن ذلك ، فقد حوّلهم على أن يقدموا إليه رهائن من بينهم ، وأقطع الأراضي من شاء من القبائل ، وعند ما صار له فيهم نفوذ وسلطان ، أخذ يؤدب القبائل المنعردة ، مستعيناً بسائر القبائل ، وبهذه الطريقة ، أوجد مصالح مشتركة ، بينه وبين كثير من القبائل ، كما استطاع أن يثبت بينهم ، في نهاية الأمر ، عوامل التفرقة والانقسام .

وعند ما دخل عمرو والعرب مصر في عام ٦٣٨ ، كان خمسة أسداس السكان ، ممن يشايعون « أو طيخا » في أخطائه . ولما كان الأباطرة يضطهدونهم ، وكان اليونانيون المنتشرون بينهم ، يسومونهم سوء العذاب ، بسبب عقائدهم الدينية ، فقد رأوا في المسلمين قوما جاءوا لتحريرهم ، وكان من أثر الاتفاق ، الذي أبرم بينهم وبين عمرو ، أن سهل عليه فتح البلاد ، وأضحى الاحتفاظ بها أمراً لا ريب فيه .

ولم يقف هؤلاء الأحفاد ، من نسل سكان مصر الأقدمين ، موقف المداء قط من المسلمين . وهم يسمون القبط نسبة إلى مدينة قبط . وإن ما صاروا إليه من ضالة العدد ، نتيجة لما حل بهم من بلاء ، ودليل ما عانوه من شقاء ، بعد أن كانوا شعباً ذائع الصيت في سوائف الأزمان . ذلك بأن الملايين الستة أو السبعة من المصريين ، الذين شهدوا حكم الفراعنة ، لم يكذب بقى منهم ، غير ١٦٠,٠٠٠ قبطي . ولكن من الممكن أن يقال ، إن فريقاً من القبط قد اعتنقوا الإسلام ، ومن ثم امتزجوا بالعرب ، واعتبروا منهم .

وعند ما قدم العرب لفتح مصر ، كان الشعب الذي انحدر منه الأقباط خليطاً إلى حد كبير ، ورجع ذلك إلى امتزاجه بالشعوب التي احتلت مصر واحداً تلو الآخر ، أو استقرت بها واستوطنتها . وربما كان من المستطاع أن نثر على النموذج المصري الأصلي في الحبشة أو بلاد النوبة ، أكثر مما نستطيع العثور عليه في مصر ذاتها ، ومع هذا فقد تصادف بين الأقباط ، من يشبه المصريين القدماء إلى حد يستوقف النظر . على أن ما بينهم وبين النوبيين الحاليين من تشابه ، يعيد إلى أذهاننا ، كيف انحدر سكان الأوائل ، من أعلى وادي النيل . أما التشابه بينهم وبين الزوج ، فيبين إلى أي حد كان مهدم الأصل قريباً من مواطن الجنس الأسود . وفضلاً عن ذلك ، فإن التشابه الملحوظ ، بين ملامح الأقباط والصور المنقوشة على التوابيت ، وبين تلك الملامح وتماثيل منف وطيبة ، بل والموميات نفسها ، يدل على أن الدم المصري ما يزال يجري في عروقهم . فهم متوسطو القامة ، سم

البشرة عراض الجبهة ، ضيقة عيونهم ، بارزة وجناتهم ، غليظة شفاههم ، أما شعرهم فأسود مطوى على شكل حلقات ، ولكن في غير تجמיד ، هذا إلى أنه يشبه الصوف كشعر الزنوج . ومن الممكن أن نلاحظ في طبائع القبط كثيرا من أخلاق المصريين القدماء ، فما زالوا ذلك الشعب الذى يقسم بلبن المريكة ، والطاعة والدأب ، ودماثة الخلق والاكتئاب . وقد أنجز هذا الشعب أعمالا ما أجلها ، بصبره واتحاده وطاعته التى لا تقف عند حد . ويستطيع المرء أن يجد فيهم شيئا من حكمة العرب ، ولكن يعوزهم الظرف ، كما يعوزهم الذوق الرفيع المصفى . أما كفايتهم الممتازة في علم الحساب فقد دعت محمد على إلى أن يختصهم بإدارة الشؤون المالية العامة ، كما كان ذلك شأنهم منذ عهد سحيق . على أن عددا كبيرا من أغنياء الترك والماليك وأبناء العرب ، يعهدون إليهم كذلك بإدارة أموالهم الخاصة . وهكذا يديرون بلاد آبائهم وأجدادهم لحساب الفاتحين ، ولسكنهم يستردون بفضل ذكائهم الممتاز ، جزءا من الثروة التى أضاعها عليهم افتقارهم إلى الروح العسكرية . على أن الأقباط كادوا ينسون تماما لغتهم الأصلية ، ولو أنه لا معدى للمرء ، عن أن تملكه الدهشة ، من أنهم ظلوا يستعملونها حتى الفتح العثمانى . ومن أنهم استطاعوا ، بما أوتوا من الدأب الصمود عدة قرون في وجه الأباطرة اليونان والخلفاء ، الذين حرموا عليهم استخدام تلك اللغة ، وإلا عرضوا أنفسهم للحلاك ، كما قاموا جهود الفاتحين في إحلال اليونانية فالعربية محل اللغة القبطية .

ويشغل الأرمن واليونانيون وظائف الإدارة أسوة بالأقباط ، تلك الوظائف التى يبدو أنها مفتوحة للجميع ، باستثناء أحفاد العرب الذين رافقوا عمرو بن العاص . وقد ارتفع شأن الأرمن في مصر إلى حد كبير ، بفضل ما يستمتع به السيد بوغوص في كنف محمد على من نفوذ واسع وجاء عريض . أما الأرمن واليونانيون ، فيستخدم عدد كبير منهم بستانين في القاهرة والفيوم والدلتا ، وأما اليهود ، فيصيبهم في مصر من المهانة ، ويصيبون من المفانم ، ما قدر عليهم أن يلقوه في كل بقاع العالم . والبرابرة أو النوبيون ، أقدر على تحمل مشاق العمل وأكثر دأبا من أبناء العرب ، هذا إلى ما هو معروف عنهم من أنهم أوفر حظا من حيث الأمانة . وهم يعتبرون أكثر من الأقباط شها بقدماء المصريين ، لأن ما يجرى في عروق الأقباط من دماء ، قد امتزج بدم غريب عن سكان مصر الأوائل ، الذين ينتمون إلى الجنس الأبيض الإفريقى ، ولو أن بشرتهم قد اكتست شيئا من السمرة بفعل المناخ . وينحدر الأقباط من شعب قدماء المصريين وهو شعب خليط ، ولكن البرابرة ليسوا من هذا الشعب ، وإنما ينحدرون من الجنس الأصلى رأسا ، دون أن يطرأ عليهم أى تغيير .

وزنوج إفريقية الشرقية يفوقون زوج الغرب ، من حيث الذكاء وسمو الأخلاق ، وهم يشبهون السكان البيض شعباً كبيراً في القوام والسحنة ، حتى أنه ايتعذر التمييز بينهما في كثير من الأحيان ، إذ أن الفروق بينهما لا تكاد تحس ، وفضلاً عن ذلك فإنه لا ينظر إليهم بعين الازدراء ، التي ينظر بها إلى الجنس الأسود .

ولا تكاد تقع العين على العبيد في مصر إلا في الحريم ، حيث يقومون بخدمة المومنين ، وما تزال منازل الخاصة تجمع بالزنجيات يقمن بشؤونها ، كما أن أسواق القاهرة ما فتئت مكتظة بهن ، بينما لا تجد فيها إلا نفرأ قليلاً جداً من الأطفال الزوج ، وقلما نرى أحداً من البيض .

ومنذ حوالي نصف قرن ، كان الزى الأوروبي في عهد المليك ، يعرض من يرتديه لاضطهاد السلطات ، كما يعرضه في الوقت نفسه لأخطار حقيقية ، من قبل سكان دينهم التعصب يشاطروهم سادتهم ما يضمرون من حقد وكراهية ، وما يزال هذا الشعور على ما هو عليه ، غير أن آراء الحاكم تغيرت ، فتغير معها موقف مصر بأجمعها إزاء الأوروبيين .

وقد شعر محمد علي ، بأنه لا يستطيع القيام بعمل من الأعمال ، دون مساعدة الإفرنج ، وعرف في الوقت نفسه ، أن أوروبا التي ينشد رضاها ، سيكون حكمها له أو عليه ، متوقفاً إلى حد كبير ، على مسلكه تجاههم ، فلم يدخر وسعاً في أن يحب إليهم القدوم إلى بلاده ، كما طلب إلى شعبه أن يكون مسلكه بحيث يتفق وشعوره الشخصي .

فلم يسع هذا الشعب المطواع ، إلا أن يصدع بما أمر ، أما الأوروبيون ، فإنهم عند ما رأوا أنفسهم تحت حماية صاحب السلطان في البلاد ، نضوا عن أنفسهم على الفور رداء الذلة والخنوع ، وأخذوا يسرون في كل مكان ، كما لو كانوا سادة الأمة والقائمين على تربيتها ، وهم يستغلون حالتهم الجديدة بشتى الطرق ، مطمئنين إلى أن السلطات المحلية ستحتجاز إلى جانبهم على الدوام ضد أهل البلاد .

ولم تحل ملاحظة محمد علي هذه الروح ، دون انتقاعه بمساعدة الأوروبيين وعلومهم على نطاق واسع ، فالفرنسيون بنوع خاص ، قد أسسوا في هذه البلاد ، كل ما يحويه من منشآت ضخمة نافعة . حدثني الباشا فقال « إلى مدين بجيشى لسليمان بك وعدد آخر من الفرنسيين وبيجربتي لمسيو « سيريزى » ، بل إلى مدين للفرنسيين بأكثر ما عملته في مصر ، كما أنى مدين بشطر كبير من وجودى السياسى ، لعطف الحكومة الفرنسية » وهذا الإطراء الذى ورد على لسان الباشا ، يستند إلى تلك الخدمات الجليلة التي يقوم بها الآن السيد « سيريزى »

مدير الترسانة ، والسيدان « بسون » Besson و « هوسار » Hussard ، من قود السفن الحربية ، والسكرولونيل « سيف » أو سليمان بك رئيس أركان حرب إبراهيم ، « والقومندان » « قاران » Varin ناظر مدرسة الفرسان ، والدكتور « كلوت » مدير الخدمة الطبية وناظر مدرسة الطب ، وقدرق إلى رتبة البكوية ، والسيد « هامون » Hamont ناظر مدرسة الطب البيطري ، والسيد « آيم » Ayme ناظر مدرسة الكيمياء ، والسادة « لينان » Linant و « ماري » Mary ، و « فرزنل » Fresnel ، و « روجيه » Roger و « ديجون » Digeon وغيرهم من يدرون منشآت الباشا العلمية ، وأختلف فروع الإدارة أو الزراعة . وهناك حوالي سبعمين فرنسياً في خدمة الباشا ويزيد عدد الإيطاليين قليلاً على عدد الفرنسيين ، ولكن أحداً لا يحس وجودهم ، إذا قيسوا بالفرنسيين ، ومن الممكن أن نصيف إليهم خمسة أو ستة من الأسبان ، ونحو هذا العدد من الإنجليز .

ويستمتع الذين في خدمة الباشا من الأوربيين ، بتمكن ملحوظ في الدولة ، غير أنهم أبعد ما يكونون عن أن يتساووا في المدد مع سائر مواطنيهم . وتقيم الجماهرة العظمى من هؤلاء المواطنين في الإسكندرية ، وقد رجوت حضرات القناصل ، أن يدلوا إلى بمسدد مواطنيهم في المدينة ، ونستطيع أن نكون فكرة عن أهمية هذا النوع من العلاقات مع أوروبا ، من القوائم التي سلمها إلى القناصل .

ويبلغ عدد سكان مدينة الإسكندرية في الوقت الحاضر أربعين ألفاً ، منهم :

٣٠٠٠

إنجليز ومالطيون وأيونيون

٣٠٠	فرنسيون
٤٠٠	يونانيون
٢٠	ليقانتيون
٥٠	جزائريون ورومانيون وسويسريون
٤٠	لاجئون من الأسبان والطلليان والألمان
٥٠٠	تسكانيون معظمهم من يهود ليقورنة
٢٩٦	تساويون أغلبهم من الطليان
٧٠	سردينيون
١٥٠	نابوليتان (أهل مملكة نابولي)
٦٠	أسبان أغلبهم من جزر البليار

المجموع ٤٨٨٦

على أن ما لدينا من المعلومات ، عن عدد السكان في مصر ، ناقص إلى أبعد حد ، ولا يمكن الوثوق بصحته ، وقد وقفتم معاليكم ، على ما دار بيني وبين الباشا من مناقشات في هذا الموضوع ، فهو يصير على أن عدد السكان في مصر ، حوالى أربعة ملايين من الأنفس ، أما الرأى الشائع ، فهو أن العدد لا يجاوز مليونين ونصف مليون . وقد عرفتم معاليكم ، أن الأساس الذى يعتمد عليه الباشا في تقديره ، هو عدد الأفراد الذين يدفعون ضريبة الرؤوس ، وهم يبلغون طبقاً لأقواله ٨٧٠,٠٠٠ رجل ، تزيد سنهم على السابعة عشرة . على أن هناك أساساً آخر لتعداد السكان ، أراه خيراً من سواه ، وهو عدد المنازل ، فقد كان بمصر في عام ١٨٢٨ ، ٦١٨,٠٠٠ منزل ، تدفع الضريبة ، فإذا كان في كل منزل خمسة أشخاص ، فيكون عدد السكان ٣,٠٩٠,٠٠٠ ، وقد دلت الأبحاث المتعددة التى أجريت في غنابة باللغة ، في عهد الاحتلال الفرنسى ، على أن عدد السكان ٢,٦٠٠,٠٠٠ ، ومما استطعت الحصول عليه من المعلومات الفاضلة الناقصة ، فيما يتصل بهذا الموضوع ، يمكن توزيع سكان مصر على النحو التالى :

٣٠,٠٠٠	من ٢٠,٠٠٠	ترك
٥,٠٠٠	من ٤,٠٠٠	ممايك
٢,٧٠٦,٦٠٠	$\left\{ \begin{array}{l} ٢,٥٠٠,٠٠٠ \\ ٢٠٦,٦٠٠ \end{array} \right\}$	الفلاحون وسكان المدن من أبناء العرب عربان البدو $\left\{ \begin{array}{l} ١٦ قبيلة من الرعاة ٥٥,٨٠٠ \\ ٣٤ قبيلة من الرحل ١٥٠,٨٠٠ \end{array} \right\}$
٣٠,٠٠٠		نوبيون (برابره)
٢٠,٠٠٠		زنوج
١٦٠,٠٠٠		قبط
١٠,٠٠٠		يونانيون أو سريانيون
٢,٠٠٠		أرمن
٤,٠٠٠		يهود
٥,٠٠٠		أوربيون

٣,٠٠٠,٠٠٠

المجموع على وجه التقريب

ولما كانت مساحة مصر ٢٢,٠٠٠ فرسخ ، (أى ما يقرب من ألفى Toises ^(١) صريح)

(١) Toise قياس قديم طوله ست أقدام .

فينتج عن ذلك ، أن يكون نصيب الفرسخ المربع الواحد من السكان ١٣٦ شخصاً ، أما إذا لم ندخل في حسابنا سوى الواحات ، والجزء الذى ترويه مياه النيل ، وهو الجزء الوحيد المأهول الصالح للسكنى ، فإننا نجد أن هؤلاء السكان ، محصورون في مساحة قدرها ألفا فرسخ مربع ، ومعنى ذلك أن نصيب الفرسخ المربع خمسمائة وألف من السكان ، أى ضعف عددهم في فرنسا .

وقد حدث لى مرات عدة ، خلال مآداريين الباشا وبينى من محادثات أن عاودنا الكلام فى الأساس الذى أقام عليه نظام مصر السياسى ، وإليكم ما قاله لى منذ أيام قلائل ، تفسيراً لذلك النظام ، « لم أعمل فى مصر سوى ما عمله الإنجليز فى الهند ، فلديهم جيش من الجنود الهنود ، يقودهم ضباط من الإنجليز ، ولدى جيش من أبناء العرب ، على رأسه ضباط من الترك ، ولو خطر لىكم أنتم ، أن تؤلفوا فى الجزائر فرقا عسكرية من أبناء العرب لا حتذيتم مثالى ، ووضعت على رأسها ضباطاً من الفرنسيين . والتركى أصلح للحرب والقيادة ، إذ يشعر بأنه إنما خلق ليحكم ، ويحس ابن العرب فى حضرته ، أن التركى أحق بالقيادة ، وقد شهدت ذات مرة فى مديرية الغربية ، جمعاً يتألف من ثلاثة آلاف من أبناء العرب كانت ظواهر الأمور تدل على أنهم سيمصفون بكل شئ ، فأرسلت عليهم أحد ضباطى ، ومعه ثلاثون تركياً ، فما كان من هذا الجمع الحاشد إلا أن تفرق . وإذا كان أبناء العرب قد أبلوا فى الحرب الأخيرة بلاء حسناً ، فالفضل فى ذلك راجع إلى اتباعهم أوامر ضباطهم . ولهذا صرفت كل عنايتى إلى اجتذاب ضباط من الترك ، مما اضطرنى إلى أن أغترف من المعين الذى يهل منه السلطان ، وكان من حسن طامى ، أن غل السلطان يده فى منح المرتبات ، ولكنى بسطت يدى كل البسط ، فهرع الضباط إلى ، ورأيت بعد ذلك أن أستوثق من إخلاصهم ، وقد وضع لى أن خير طريقة لضمان ذلك ، أن أجزل لهم العطاء ، وأسخر عليهم بالهدايا ، على أن أحول بينهم وبين اقتناء الممتلكات ، والسعى فى أن يكون لهم بين الأهالى نفوذ أو سلطان » .

تقريباً « هودجسون »

(١) ولیم هودجسون Hodgson

« ولیم هودجسون » من أعضاء السفارة الأمريكية بالقسطنطينية . رأت حكومته أن تعهد إليه « بمهمة خاصة » في مصر ، فأصدر إليه « لويس ماك لين » Louis Mac Lane وزير الخارجية الأمريكية في ١٠ أكتوبر ١٨٣٣ ، تعليمات تقضى عليه بالذهاب إلى مصر ، « للوقوف على مدى ما يمكن تحقيقه عملياً ، من إنشاء علاقات تجارية مع باشا مصر ، تكون مستقلة عن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة والباب العالي » . وقد تناولت هذه التعليمات بيان الغرض من مهمة « هودجسون » بالتفصيل ، فذكرت المسائل التي يجب عليه أن يقدم تقريراً شاملاً عنها ، إذ طلب إليه أولاً ، التحقق مما إذا كان في مكنة الباشا أن يعقد معاهدات تجارية ، أو أية اتفاقات أخرى ، بشأن تنظيم التجارة بين مصر والدول الأجنبية ، حتى إذا ثبت لدى « الوكيل » الأمريكي ، أن ذلك في حيز الأمكان ، صار من واجبه الوقوف على ميول الباشا ، تجاه الولايات المتحدة ، والتحقق من الفوائد التي يمكن أن تعود على التجارة الأمريكية ، من عقد مثل تلك المعاهدات أو الاتفاقات ، هذا إلى معرفة ما هنالك من ترتيبات قائمة بالفعل ، بين الدول الأوروبية ومحمد علي . وكان على هودجسون ثانياً ، أن يقف على أحوال القنصليات الموجودة في مصر ، وأن يبحث فيما إذا كان من المستطاع ، أو من المتوقع ، إنشاء قنصليات أخرى ، غير تلك التي أنشئت عن طريق الباب العالي . ولما كان « الغرض الأكبر من إبرام أية اتفاقات مع باشا مصر ، هو أن يتسع أفق النشاط التجاري أمام الأمريكيين » في هذه البلاد ، فقد طاب إلى « هودجسون » ثالثاً ، أن يجمع المعلومات التي لا غنى عنها ، لتحقيق هذا الغرض ، وذلك يبحث أحوال التجارة والصناعة في مصر ، والوقوف على مدى نشاط النقل البحري ، ومعرفة كل ما يمكن معرفته عن المنتجات المصرية ، من حيث أصنافها وكمياتها وقيمتها ، هذا إلى جانب السلع المستوردة أو المصدرة ، ومقدار ما يفرض عليها من ضرائب . وكان على هودجسون رابعاً ، وأخيراً ، أن يقوم ببحث موارد البلدان الخاضعة لسيطرة محمد علي ، وأن يقدم بياناً عن الوكلاء الذين يمثلون مصالح الدول الأجنبية لدى حكومة الباشا .

وقد كلف هودجسون إنجاز هذه المهمة ، فيما لا يتجاوز ثلاثة شهور ، من تاريخ وصوله إلى القطر المصري ، حتى تتاح لحكومة الولايات المتحدة ، فرصة النظر في قيمة الفائدة التي تعود

على البلاد من الصلات التجارية القائمة أو التي يمكن إنشاؤها ، مع الأقطار الخاضعة لسلطة محمد علي واتخاذ الموقف الذي يلائم المصالح الأمريكية . وكان على « هودجسون » فضلا عن ذلك ، أن يصطنع الحرص والحذر في أداء مهمته محافظة على سريتها .

وصلت هذه التعليمات إلى « هودجسون » في ٣ يوليو ١٨٣٤ ، أى في نفس اليوم الذي عاد فيه من رحلة للاستشفاء في بلاد البلقان ، فرأى من باب الحرص على سرية مهمته ، أن يسافر إلى أمريكا عن طريق الشام ومصر ، كأي فرد عادي ، وحصل على فرمان الذي كان يعطى عادة للمسافرين في أنحاء الدولة العثمانية ، تأمينا لهم على أرواحهم وأموالهم ، كما حصل على أمر يخوله الحق في استئجار الخيول اللازمة في أثناء الرحلة .

وفي مساء ٧ يوليو غادر « هودجسون » القسطنطينية إلى أزمير ، ومن ثم أبحر في ٢١ من الشهر نفسه ، فبلغ الإسكندرية في ٢٤ أغسطس ، بعد أن مر في طريقه بجزائر رودس وقبرص وغيرها ، وما هي إلا أيام حتى قدمه القنصل الأمريكي المستر « جليدون » Gliddon إلى محمد علي ، وكان « جليدون » من كبار التجار الإنجليز في الثغر ، وقد استطاع « هودجسون » أن يقابل الباشا مرتين ، كما قابل وزيره بوغوص بك ، وفي هذه المقابلات ، أظهر الباشا ووزيره الرغبة في أن تزداد العلاقات توثقا بين مصر والولايات المتحدة . وفي ٢٩ سبتمبر برح هودجسون الإسكندرية إلى القاهرة ، فاستقبله نائب القنصل الأمريكي « جورج جليدون » وهو ابن القنصل الأمريكي في الإسكندرية . ولما كان الباشا قد زود هودجسون بخطاب توصية إلى الكتخدا بك « حبيب أفندي » ، فقد توجه هودجسون لمقابلته ، ودار الحديث بين الرجلين باللغة التركية ، التي كان يحذقها هودجسون ، مما أثار إعجاب حبيب أفندي ، كما أثار إعجبه ، « أن يهتم أحد أبناء الدنيا الجديدة ، بدراسة هذه اللغة » .

سافر « هودجسون » بعد ذلك إلى الصعيد بطريق النيل ، فزار مصانع غزل القطن ، في بني سويف والنيا وملوى كما زار معمل تكرير السكر في اليرمون ، وقد استغرقت هذه الرحلة حوالي شهر تقريبا . وفي ٥ نوفمبر ١٨٣٤ أبحر « هودجسون » من الإسكندرية إلى مالطة ، وقد استطاع خلال إقامته في معزل الحجر الصحي ، أن يعد تقريره الأول ، عن « تجارة الولايات المتحدة مع مصر » ، وهو يشمل إلى جانب ذلك بيانا عن « تجارة بلاد الصومال ، الواقعة جنوب الحبشة عند مضيق باب المندب . . » وقد بعث به إلى حكومته ، في ١٣ ديسمبر ١٨٣٤ . وأخيرا غادر مالطة ، في طريقه إلى أمريكا ، وفي ٢ مارس ١٨٣٥ ، قدم من واشنطن تقريره الثاني والأخير إلى وزير الخارجية .

(ب) مصدر التقريرين

لم يسبق نشر هذين التقريرين ، وهما بين محفوظات وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن ، ولدى قسم المحفوظات الملكية المصرية بسرأي عابدين الدائرة صورة كاملة منهما ، منقولة عن الأصل الأمريكي . ويوجد التقريران بين وثائق المجلد السادس الخاص بدولة تركيا ، وهو مجلد يحوى « رسائل مختلفة بين عامى ١٨٢٥ و ١٨٣٥ » .

(ح) موضوع التقرير الأول :

تجارة الولايات المتحدة مع مصر : -

(ما يلائم السوق الأمريكية من الحاصلات المصرية ، وما يلائم السوق المصرية من البضائع الأمريكية - النقود والموازين والمكاييل والمقاييس المصرية - تجارة بلاد الصومال من صادرات وواردات) .

(د) نص التقرير الأول

تقرير عمه مصر

كتبه

و . ب . هـر جسون W. B. Hodgson

لوزارة الخارجية

تجارة الولايات المتحدة مع مصر

تتشابه غلات البلدين الأساسية ، فكلاهما ينتج القطن والأرز والحبوب والسكر ، ولهذا كانت هذه السلع الهامة غير صالحة لأن تكون أساساً للتجارة بينهما . ومع ذلك ففي مصر سلع كثيرة متنوعة ترد إلى الولايات المتحدة بطريقة غير مباشرة ، مما يشجع على إقامة علاقات تجارية مع الإسكندرية رأساً ، فالأفيون وحده جدير بأن يلفت نظر أصحاب المشروعات العظيمة من تجارنا إلى هذه السوق . إذ ينتظر أن يبلغ محصوله في العام القادم ٤٠٠.٠٠٠ أقة أى ١٠٠.٠٠٠ رطل . وقد بدءوا يدخلونها فعلاً للمضاربة في هذا المقار الثمين .

وفيما يلي بيان بالمنتجات المصرية التي تلائم السوق الأمريكية ، أعدده لإرشاد التجار الأمريكيين ، وأرفقت به مشروعا يتضمن منه ما تستطيع الولايات المتحدة شحنه من بضائع تلائم سوق الإسكندرية ، وهذا المشروع وليد التفكير وثمرة التجربة ، كما أنه من الدقة بحيث يتفق وما يحدث يوميا من تقلبات في عالم التجارة والصناعة .

الصمغ العربي : رائج جداً ويتراوح السعر الاسمي للقنطار الذي وزن ٥٤ أقة ، بين ٢٣٠ و ٣٠٠ قرش ، حسب جودة الصنف ، أما النوع الممتاز الذي يصدر إلى إنجلترا فيساوي ثلاثين ريالاً . ويصدر من الصمغ عادة مقدار يتراوح بين ٦٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ قنطار سنوياً .
صمغ جيرة : معنى من الميري أو الضريبة الحكومية ، ويتراوح سعر القنطار في الإسكندرية بين ١٣٠ و ١٨٠ قرشاً ، وفي القاهرة بين ١٠٠ و ١٢٥ قرشاً . وزن القنطار من هذا الصمغ يعادل وزن القنطار من الصمغ العربي .

الصمغ الغنبري : يتفق وصمغ جدة في السعر والوزن .

صمغ قوبال : اختفى من السوق منذ مدة .

صمغ النور : الجامد (من نضج الشجر) من ١٨٠ إلى ٢٠٠ قرش في الإسكندرية
« تشكيلة » من أنواع مختلفة « ٨٠ إلى ١١٠ قرشا »

ويتراوح ثمنه في القاهرة بين ١٦٥ و ١٨٠ قرشا ، وبين ٧٥ و ٩٠ قرشاً حسب جودة الصنف . أما زنة القنطار فلا تختلف عنها في الأنواع السابقة .

الصمغ المر : الجيد من ٤٠٠ إلى ٤٥٠ قرشا في الإسكندرية
« تشكيلة » من أنواع مختلفة « ١٠٠ » ٢٥٠ »

ويتراوح السعر في القاهرة بين ٢٧٠ ، ٣٠٠ قرش ، حسب جودة الصنف . أما الأوزان فواحدة من هذا الصنف ومن الأصناف السابقة .

العلقم : يمكن الحصول عليه في القاهرة ، وثمان كل ١٢٠٠ أو ١٠٠٠ رأس من ١٥ إلى ١٧ ١/٢ قرش ، أما الثمن في الإسكندرية فن ٢٥ إلى ٣٠ .

طح النور : يصدر منه حوالي ١٠٠٠ قنطار ، ويحتكره الحكومة ، وسعر القنطار الذي وزن ٧٢ أقة ٧٠٠ قرش تسليم القاهرة ، أما في الإسكندرية فيبلغ السعر ٧٥٠ قرشاً .

الأفيون : تزداد أهمية هذا المحصول باستمرار ، وينقسم من حيث جودة الصنف ثلاث درجات : أولى ، ثانية ، ثالثة ، وقد أجرى تحليله في كل من لندن وبوسطن ، ومعروف أن مقدار المورفين الذي يستخرج منه يزيد حوالي ١٢٪ على ما يستخرج من الأفيون التركي .

وقد بيع محصول عام ١٨٣٢ بـ ١١٦ ، ١٠١ ، ٩١ قرشاً للأفة ، تبعاً لجودة الصنف ، ويساوى الدولار ١٩ قرشاً .

السنامكى : يحتكر هذا الصنف منذ أكثر من نصف قرن أحد البيوت التجارية بالقاهرة ، وهو يؤجر حق هذا الاحتكار من الباطن لبعض الدول ، وليس من المسير الحصول على هذا الامتياز لحساب الولايات المتحدة ستة وعشرين قرشاً للفنطار الذى وزن من الأبطال ١١٠ تسليم القاهرة ، وهو يساوى ٣٩ ١/٢ أفة فى الإسكندرية .

صبغة الكولا : سعر الفنطار الذى وزن ٥٤ أفة ، يتراوح بين ١٤٠ و ١٦٠ قرشاً ، والسعر فى القاهرة يتراوح بين ١٠٥ و ١٢٠ قرشاً .

الصبغة الحمراء : لم يمكن إنتاج هذه السلعة إلا منذ عهد قريب ، ولهذا لم يصدر منها شئ حتى الآن .

العفص الحلبى : يباع كثيراً فى الإسكندرية ويتراوح سعر الفنطار الذى وزن ٥٠ أفة بين ٣٠٠ و ٣٧٥ قرشاً ، حسب جودة الصنف .

الحناء : صبغة نباتية يمكن استخدامها فى الصناعة .

السلع الآتية كبيرة الحجم ، زهيدة الثمن ، تصلح للاستيراد فى مقابل ما تصدره الولايات المتحدة

الملح : سعر التصدير قرشان وثلاثة أرباع القرش للإردب الذى يساوى ٨ بوشل . ونجم كميات كبيرة من شواطئ بحيرة مريوط ، وقد أخذت سفينتان إنجليزيتان فى العام الماضى ، شحنة من الملح تحفظ أزانهما ، عند إبحارهما إلى كندا .

النظرونه : كان سعر الأفة فيما مضى عشر بارات (١/٢ قرش) ، وهو يستخرج من بحيرات النظرون ، على مسيرة ثلاثة أيام إلى الجنوب الغربى من الإسكندرية ، حيث يوجد الآن مصنع لتكوير كميات كبيرة منه ، ومنذ إنشاء هذا المصنع ، لم يعد يسمح بتصدير النظرون الخام ، ويجرى الآن تحضير نوعين : النظرون المكرر لدرجة ٨٥ ، وكربونات الصودا من درجة ٩٥ ، والتشجيع يفرى المتهدين بابتياعه .

ملح البارود : انتاجه لا حد له ، إذ أن تربة هذه البلاد مشربة بنترات البوتاس ، وقد باعته الحكومة منه فى عام ١٨٣٢ ، ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ألف فنطار ، زنة كل منها

١١٠ أرتال ، أو ٣٩٢ أقة ، بسعر القنطار ٧٥ قرشا ، وقد شحنت الكمية إلى لجهورن وهرسيليا .

بسم الكنتاه : تختلف كمية ما يصدر من هذا المحصول من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠٠٠ إردب وقد بيع في عام ١٨٣٢ ثلاثة آلاف إردب ، بسعر الإردب خمسة دولارات .

الحفر قومه : يستعاض بهذه الحبوب عن البرسيم ، مما جعل لها أهمية خاصة ، وقد بيع الإردب الذي وزن من ١١٢ إلى ١١٨ أقة ، بخمسة دولارات في الإسكندرية ، وقد أرسلت من لندن إلى نيويورك عشرة براميل من هذه الحبوب على سبيل التجربة ، ويقال إنها بيعت للمزارعين ، بسعر الرطل عشرة سنتات .

السهم : منذ مدة بيع ٥٠٠٠ إردب من هذه البذور الزيتية ، بسعر الإردب عشرة دولارات ونصف ، وقد شحنت إلى لندن .

نبات الخس : صدر في بعض السنوات نحو ألفي إردب ، بسعر الإردب خمسة دولارات . القرمط : بيع محصول العام الماضي ، وقدره ٤٠٠٠ قنطار ، (زنة القنطار ٤٤ أقة) ، لأحد البيوت التجارية ، بسعر القنطار ٤٢٠ قرشاً ، وبلغ المحصول في بعض السنوات ١٨٠٠٠ قنطار .

البج : يتراوح القنطار بين ٣٥ و ٨٠ قرشاً .

الكنتاه : يزيد المحصول أحيانا على ما تطلبه الحكومة لأنوالها . وقد بيع بسعر القنطار (زنة ٤٤ أقة) ، تسعة دولارات . وقيمة الدولار خمسة عشر قرشاً .

المنسوجات البيضاء : ثمن الثوب الذي يتراوح عرضه بين ١٧ ، ١٩ بوصة ، وطوله بين ٣٦ ، ٤٢ ذراعاً ، (والذراع ثلاثة أرباع الياردة) ، من ٤٠ إلى ٧٥ قرشاً ، ويوجد منه ثلاثة أصناف .

وثن الثوب المخطط ، الذي يتراوح عرضه بين ١٦ ، ١٩ بوصة ، وطوله بين ٢١ ، ٢٥ ذراعاً ، من ٩٢ إلى ١٥ قرشاً ، ويوجد منه أربعة أصناف .

وثن الثوب الذي يتراوح عرضه بين ١٥ ، ١٧ بوصة ، وطوله بين ٢٦ ، ٢٨ ذراعاً ، من ٩ إلى ١٦ قرشاً ، ويوجد منه أربعة أصناف .

ويمكن الحصول على هذه المنسوجات البيضاء من القاهرة وحدها ، والتنافس شديد على شحنها إلى كل من تريستا ولجهورن ، ومن ثم تأخذ طريقها إلى أمريكا الجنوبية .

ربسم النعام : حر التداول في سوق القاهرة ، والرطل الذي وزن ١٤٤ درهماً من

الريش الأسود ، يتراوح ثمنه بين ١٠ و ١٣ قرشاً . أما الرطل من الريش الأبيض فثمنه من عشرة دولارات إلى اثني عشر ، إذا كان بين كل عشر ريشات ، اثنتان من النوع الممتاز .
الترمس : من أقل الصادرات قيمة ، وأشدّها حاجة إلى حيز كبير ، ويبلغ ما يصدر منه سنوياً من ١٥ إلى ٢٠ ألف أردب ، تذهب كلها إلى الجمهورن ، حيث توزع على فلاحي تسكانيا ، الذين ينتفعون بالترمس في إبعاد الأرض ، وذلك بزرعه ، حتى إذا أوريق حرقوا الأرض فطواه جوفها ، فإذا وجدت هذه الطريقة ملائمة للزراعة في الولايات المتحدة ، فإن رخص هذا المحصول ، قد يعود بفائدة تجارية ، لأن الإردب من الترمس ، لا يزيد ثمنه قبل نقله على دولار ونصف .

ملاحظات

يباع أغلب الصادرات المصرية بأرخص الأثمان في فصل الشتاء ، إذ يحمل فيه أبناء العرب ما لديهم من الغلات إلى الأسواق وقت فيضان النيل ، كما أن المحصولات الواردة من بلاد العرب ، تصل كذلك في شهر يناير ، بسبب هبوب الرياح الجنوبية في هذا الفصل بانتظام .

وليس هناك رسوم على الصادرات ، لأن الحكومة تقوم بحماية ضرائب تقيس على المتاجر قبل وصولها إلى الأسواق .

أما الواردات ، فتدفع عنها ضريبة مقدارها ٣ ٪ من قيمتها طبقاً ، للمعاهدات القائمة . ويكون البيع نقداً ، أو بكمبيالات مستحقة الدفع ، بعد مدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر ، حسب نوع البضاعة ، وتعتبر المصنوعات القطنية والمنسوجات والدخان ، من السلع التي لا يطلب سداد أثمانها إلا بعد آجال طويلة ، وكثيراً ما تباع المنسوجات القطنية نقداً أو بكمبيالات تستحق الدفع بعد شهرين ، وفي حالة ما إذا كان الأجل لا يزيد على ثلاثة شهور فإن من السهل تحويل الكمبيالة بعد خصم ١ ٪ عن كل شهر ، ولما تم مبيعات الحكومة دون خسارة تتراوح بين ٢ و ٥ في المائة .

بيان بالأصناف التي يمكن شحنها من الولايات المتحدة لمصر

الفحم : يرسل من الفحم الأمريكي صنفان أو ثلاثة على سبيل التجربة ، ويبلغ استهلاك الحكومة من ٢٠ إلى ٣٠ ألف طن سنوياً ، أما الأثمان التي سبق التعاقد عليها فهي ٩ ٢/٣ بارة للألفه من فحم نيوكاسل ، و ٧ ١/٢ بارة للفحم الفرنسي ، (وكل ٤٠ بارة تساوي قرشاً واحداً) .

القطران : ٥٠٠ برميل — لأن الاستهلاك كبير ، وتدفع الحكومة ٣٣ بارة نمنا للأفة .
الزيت : ٢٠٠ برميل — والسعر الحالي ٣٥ بارة للأفة ، ويجب أن يكون لونه شديد
السود ، حتى يصلح لاستعمال الترسانة .

الرائينج (الفلورنيا) : ٢٠ برميلا — إذ أن زيت التربنتينا لا يجد هنا سوقا رائجة .
عطر التربنتينا : ٥٠٠ جالون — ويباع بسعر الأفة خمسة قروش .
خشب المروجنى (الطابى) : ٢٠ قرمة — وقد بيعت منه أخيرا رسالة صغيرة للترسانة ،
بسعر ثلاثة دولارات للقدم المكعبة الفرنسية .
خشب الأنيبا : Lignum Vita : خمسة أطنان — تستهلك الترسانة قدرا عظيما منه ،
وتساوى الأفة ثلاثة قروش .

أخشاب الصبغة : الاستهلاك قليل من الخشب الأحمر ، و Santa Martha ، Fernambuco ،
والفستك .

الررم : عشرة براميل كبيرة — ويبيع الجالون القديم بسعر يتراوح بين ١٣ و ١٦ قرشا
الطيار (الررم) : ٢٠ برميلا — وتباع الأفة بأربعة قروش في القاهرة ، حيث
يستهلك منه صانعو السموط سنويا من ٤٠ إلى ٥٠ قنطارا إنجليزيا .

الطيار : Negrohead : ١٠ براميل — ويبيع بالقطاعى في الإسكندرية ، بسعر الأفة
سبعة قروش .
السبك :

استهلاك هذه الأصناف بالمقادير التي حددتها ، مضمون في الشتاء .	حوت سليمان	٥٠ برميلا
	سمك القد	١٠ براميل
	سمك أسقمري	١٠ براميل
	الرنكة	١٠ براميل
	رنكة مقددة	٢٠ صندوقا
ويباع القد المجفف بسعر يتراوح بين ٨٠ ، ١٠٠ قرش للقنطار	القد المجفف	٢٠ ربطة

المأكولات :

لحم البقر المجهز في العلب ... ٢٠ برميلا
لحم الخنزير المجهز في العلب ... ١٠ صناديق
نخذ الخنزير المملح ... ٥٠ صندوقا

قديد الخنزير —

جبن ١٠ قناطر إنجليزية

زبد ممتاز ١٠ صناديق

زبد عادى ٢٠ صندوقا

« بقسماط » ٢٠ قنطاراً إنجليزية

« بسكويت » ٢٠ كيلو جراما

« بسكويت » من النوع الجيد ٢٠ »

دقيق ١٠٠ برميل

وبياع الدقيق الفرنسى فى الوقت الحاضر بسم ١٢٥ قرشاً للبرميل الذى وزن سبعمين

أقة ، (أما البرميل الذى وزن ١٩٢ رطلاً إنجليزية ، فيباع بستة دولارات و ٢٥ سنتا) .

وتستهلك الإسكندرية ١٠٠ برميل فى الشهر .

الفلفل : ٢٠٠ زكية — وسعر القنطار الذى وزن ٣٦٤ أقة ، ١٦٥ قرشاً .

البهاء : قليل الاستهلاك وسعره كسعر الفلفل .

التوم : ٢٥ برميلا — والإقبال على شرائه لا ينقطع ، ويتراوح سعره فى الوقت الحاضر

بين ١٣ ، ١٤ قرشاً .

المكر :

البرازيلى الأبيض ٢٠ صندوقا

المافانا الأبيض ١٠ صناديق

الشموع : مائتا صندوق من الدهن ، سوف تلقى سوقاً رائجة ، إذا بيعت الأقة بسبعة

قروش . أما الأصناف الشائعة ، فيتراوح ثمن الأقة منها بين ١٤ و ١٩ قرشاً . وتقوم تريستا

فى الوقت الحاضر بتوريد الشموع .

دهن رأسى الحوت : ٢٥ صندوقا — وتستهلك مقادير كبيرة منه ، بسعر الأقة ٢٤ قرشاً .

الشاي : هيسون (Hyson) ١٠ صناديق بسعر الأقة ٦٠ قرشاً

لوشنج (Louchong) ١٠ » » » ٤٠ قرشاً

الشاي الأسود ... ١٠ » » الأقة من ١٥ قرشاً إلى ٢٠ قرشاً

شاي ممتاز ٥٠ صندوقاً صغيراً بسعر الأقة ٧٥ قرشاً

القرمز الأسود : ٢٠ « عبوة » -- بسعر قد يكون ١٠٥ قروش .

العشبة — (مشيتة المحمودة) : ٢٠ بالة — لا ينقطع طلبها ، ويبيع القنطار الذي وزن ٣٩٧ أقة ، بسم يراوح بين ٩٠٠ و ١٠٠٠ قرش .

المسحوبات القطنية : ١٠٠ طرد — «تشكيلة» من المنسوجات البيضاء — يباع في مصر سنويا من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ طرد من المنسوجات الإنجليزية .

منسوجات الهند الشرقية : ٢٠ بالة

بفتة ٢٠ بالة

نانكين (Nankeens) ١٠٠٠ توب

القماس : ٢٠٠ سبيكة
الرصاص : ٢٠٠ »
المحمر : ٣٠٠ »
يباع الرصاص الإنجليزي لمسابك الحكومة بسم
القنطار الذي وزن ٨٠ أقة ، من ١٠٠ قرش إلى ١٠٥ قروش ، كما يباع القماش الأصفر بسم الأقة ١٣ قرشاً ، وحديد للصابورة بسم ٤٣ قرشاً للقنطار الذي وزن ٨٢ أقة .

زيت الخوت : ١٠٠ قنطار إنجليزي
لحار بلوط الصباغين : ١٠٠ »
لديفة الحكومة

الأخشاب : لا تنتج مصر الأخشاب ، مع أنها تستهلك منها مقادير كبيرة .

خشب أحمر ٥٠٠ لوح

خشب أبيض ٥٠٠ »

عروق خشب طويلة وكبيرة ١٠٠٠ عرق

» » أصغر حجماً ١٠٠٠ »

الواح ٣٠٠٠ لوح

تباع ألواح الخشب البندق بسم ٣٥٠ قرشاً لكل مائة لوح

وتباع عروق » » يراوح بين ٢٠٠ قرش و ٣٥٠ قرشاً لكل مائة عرق .

ضلوع البراميل : عدد ٢٠٠٠٠ من البلوط أو السنديان لعمل براميل الماء ، وتورد تريستا هذه الضلوع للحكومة ، بسم ٦٥ بارة للضلع الواحد .

ضلوع : عدد ٢٠٠٠٠ من خشب الصنوبر لصنع براميل البارود ، بسم ٢٥ بارة .

ضلوع : عدد ٢٠٠٠٠ «تشكيلة» من خشب السنديان والصنوبر .

مجاديف : ١٠٠٠ «تشكيلة» الإقبال عليها كبير .

ويمكن جلب كميات قليلة من «المران» وأخشاب سندقة السقف وانبغدادلى وما إليها ، على سبيل التجربة ، كما يمكن جلب « تشكيلة » من الدردار والزان والبندق والبلوط وغيرها من الأخشاب المتينة ، وتباع هنا القدم المسكبة الفرنسية من خشب البندق بدولار واحد ، أما ألواح الدردار التى يبلغ طولها من ١٠ - ١٢ قدما ، وعرضها قدم ونصف ، والتى تصنع منها عربات المدافع ، فيباع الواحد منها بخمسين قرشاً

وإنى لأوصى بالمصنوعات والأخشاب خاصة ، إذ أن الترسانة تستهلك منها كميات عظيمة كما أن حركة البناء فى الإسكندرية والقاهرة ما تزال واسعة النطاق ، هذا فضلاً عن أن السفن يجب أن تزود بما تكون فى حاجة إليه .

على أنى أستطيع التوصية بتوريد السلع الآتية ، وإن كنت أقل ثقة فى رواجها .
الرماس النظام : سعره من ٨٥ إلى ٩٠ قرشاً للقنطار الذى وزن ٥٤ أفة ويكون على هيئة قطع غير منتظمة الشكل .

اسبيراج : من ٦٥ قرشاً إلى ٧٠ للصندوق الذى وزن ٢٥ أفة ويكون على هيئة أقراص صغيرة .

سوقونه : ١٢٠ قرشاً للقنطار الذى وزن ٥٤ أفة .

ويجدر بالتاجر الأمريكى ، وهو يقدر مزايا المغامرة باتباع هذه المقترحات ، ألا يغيب عن باله ، أن مصر تجاورها أقاليم أخرى ذات أهمية تجارية ، كالشام وقبرص وكريت وساحل آسيا الصغرى ، ومن هذه الأقاليم تستطيع السفن عند عودتها ، أن تأخذ حمولتها من الزيت والنبيد والصبغة الحمراء والفاكهة .

جدول النقود المصرية

الموازين والمقاييس

مجر ذهب ، وهو وحدة القياس يساوى فى الوقت الحاضر ١٩ قرشاً .

الريال الأسباني = ٢٠ قرشاً و ٢٠ بارة

الدبلون = ١٦ دولاراً

الجنيه الإنجليزى = ٥ دولارات

القرش = ٤٠ بارة

سعر القطع

في سوق لندن : الجنيه الاسترليني يساوى ٧٤ قرشاً ، والدولار ١٥ قرشاً .
 » » مرسيليا : المجر الذهب يساوى ٥ فرنكات ، ٥٠ سنتيم .
 » » تريستا : المجر الذهب يساوى ١٢٨ كروتزر

الموازين

الأفة = ٤٠٠ درم

الرطل = ١٤٤ درهما

١٠٠ أفة = ٢٧٥ رطلا (أفواردپوا Avoirdupois)

= ١٢٣ ٢/٣ كيلو جرام (في فرنسا)

= ٣٧٠ رطلا حسب وزن الجمهور

الأفة = ٤٣ أوقية إنجليزية

١٢٥ رطلا = ٤٥ أفة

معروف أن القنطار يساوى عادة ٤٤ أفة ، إلا إذا ذكر ما يخالف ذلك . أما القنطيلر

الإنجليزية فيساوى ٤٠ أفة ، وللقنطار أوزان مختلفة تبعاً لاختلاف السلع

المكاييل

الإردب يكاد يساوى كوارتر (وهو مكيال إنجليزية سمته ٢,٩٠٨ هكتولتر)

١٢٠ إردب = ٤٠٥ زمبيل في الجمهور

» » = ١٧٣ حسب وسق مرسيليا

» » = ٩٨ مكيالاً نمساوياً

الإردب = ١/٢ طن إنجليزية

المقاييس الطولية

تحتسب بالذراع .

١٠٠ ذراع = ٦٦ ٢/٣ ياردة إنجليزية

الذراع = ٢٧ بوصة إنجليزية

١ ١/٢ ذراع = ياردة واحدة إنجليزية

١ ١/٢ ذراع = « آن » anne (في فرنسا)

ومقدار السمسة ورسوم التجارة (في مصر) يعادل ما يحصل منها في أزمير وغيرها
من موانئ الليقانت

تجارة بلاد الصومال

تقع بلاد الصومال جنوبي الحبشة على بؤار باب المندب ، وتمتد من الرأس المعروف
بهذا الاسم ، إلى رأس غردفوى ، وأهم ثغورها بربرة ، على خط عرض ٣٠ ١٠° شمالاً
وقد جمعت المعلومات التالية ، الخاصة بتجارة بربرة ، من هذا الميناء نفسه ، وقد أدلى إلى
بها سمرقى ، كبير التجار الوطنيين ، ومن زعماء بلاد الصومال ، وهو يملك كثيراً من
الأراضي ، كما يملك ثلاث سفن كبيرة ، تنقل تجارتها إلى « مخا » في البحر الأحمر ، وإلى بربرة
والهند ، وهذا الرجل معروف معرفة تامة لدى حكومة ممباى ، التي أسبغت عليه اسمى
ضروب التقدير والتكريم ، لما قام به من المحافظة على أرواح الكثيرين ، عندما حطم أهل
بربرة في عام ١٨٢٥ الإبريق الإنجليزي « ماري آن » Mary Ann الذي كان يقوده
السكابتن « لنجارد » Linguard .

الصادرات

البن : تقدر كمية البن التي تصل سنوياً إلى بربرة بنحو ١٥٠٠ زمبيل ، والزمبيل يساوى
١٢ « فرازيل » Frazil ، « والفرازيل » حوالى ٢٦ رطلا .
١٥٠٠ زمبيل تساوى ٣٦٠٠٠ رطل .
ويصدر بن بربرة عادة إلى مخا ، حيث يباع على أنه بن مخا .
الصمغ العربي : ويصدر سنوياً نحو ١٠٠٠ قنطار من هذا الصنف ، ويباع الصمغ المنقى
من النوع الممتاز ، بسعر دولارين لكل ٣٠ رطلا .
الصمغ المر : يصدر سنوياً نحو ٣٠٠ قنطار ، بسعر خمسة من الحجر الذهب لكل
٣٠ رطلا .

العاج : يصدر منه سنوياً نحو ٢٠٠ فرازيل ، أى ٥٢٠٠ رطل ، إذ أن الفرازيل
يساوى ٢٦ رطلا ، وإذا بيعت قطع العاج الصغيرة مع القطع الكبيرة ، كان سعر كل مائة
رطل ، خمسة من الحجر الذهب .
ملحور العجول : تجهز الجلود الكبيرة والصغيرة وتنظف ، ثم تصدر بكميات وافرة .

وزيلع أهم ميناء لتصديرها ، وتباع هذه الجلود في بريرة بسمر يتراوح بين ٦ ، ٨ من
المجر الذهب لكل ٢٠ قطعة مختلفة الحجم ويصدر سنوياً نحو ١٠٠٠٠ قطعة ، ويمكن
الحصول على القرون بنفس النسبة ، وقرون الخريت موفورة .
الزبر البني : أهم الصادرات ، ومقاديره تجل عن الحصر .
ومن الصادرات أيضاً ، اللؤلؤ والمسك (درق السلاحف) والعسل ، والشمع ، والمسك
والصبر ، وريش النعام .

الواردات

صفائح الحديد : العرض $3\frac{1}{2}$ ، ٣ ، $2\frac{1}{2}$ بوصة ، ولكنه غير ثخين ، وتتمن القطعة التي
طولها أربعة أشبار ، مجر من الذهب .
قضبان الحديد : (اسطوانية الشكل) السعر مجر من الذهب لكل قضيب طوله ثلاثة
أشبار ونصف .
المبارد : نوعان من حيث جودة الصنف ، ويتراوح ثمن المبرد بين نصف دولار
ودولار واحد .
البنادير العادية : يفضل الأهلون أن تكون طويلة وثقيلة ، وتقدر أثمانها على حسب
طول المسورة .
الطنيمات العادية :
فصال السيف : على شكل المنجل .
نوير : من أمثلي الأنواع .
الأمشاط الخشبية .
الصمغ الزنك .
القنور المصنوعة من الحديد أو من النحاس المطلي بالفصير .
علبة السعوط المزخرفة .
السعوط .
الخياط الخشبية : أكثرها أبيض ويصنع الأهلون بأنفسهم ما يحتاجون إليه من
الخياط القطنية
الحرز : هو عملة البلاد ، والواحدة منه في حجم الحصاة ، ويصنع من الزجاج ، الذي
يصنع منه القنينات عادة .

الحرير الأسود : النوع الموجود منه عادى والقطعة التى طولها أربع أقدام ، وعرضها قدمان وتسع بوصات ، أو ثلاث أقدام ، يتراوح ثمنها بين مجر واحد ، ومجر ونصف من الذهب .

المزهرجات القطنية البيضاء : هناك نوع خشن ، غير مبيض مخين ، مدقء ، طول القطعة منه ٣٢ قدما ، وعرضها ثلاث أقدام ، وثمنها من ٢½ إلى ٣ من المجر الذهب . أما القطعة المصبوغة باللون الأسود ، فقساوى من ٣½ إلى ٤ من المجر الذهب . وهذه المنسوجات أهم الواردات ، ويبيع منها سنويا مقدار عظيم .

الأمراس : من النوع العادى ، وتباع المسمى الواحدة بنصف دولار .
المفصّات : أصناف متنوعة .

سبائك الفصدير .

المرايا : الأنواع العادية .

الزبابم والحلى الزائفة والخواتم والأقراط والعقود والأساور وما إليها .

ملاحظات

يجب ألا يتأخر وصول السفن ، التى تنقل البضائع إلى بربرة ، عن أول ديسمبر ، لأن الرياح الموسمية الشتوية تكون إذ ذاك معتدلة فى هبوبها على الساحل ، الذى يكثر تعرضه لهبوب نسيم البر والبحر .

وقد تعود الصوماليون من أهالى بربرة ، أن يعملوا وكلاء أو متعهدين لتصريف أو شراء البضائع التى تحملها المراكب ، لقاء عمولة يتقاضونها طبقاً لنسبة مئوية . وهؤلاء الوكلاء مسئولون أمام الطرفين .

وليس هناك غير فكرة واحدة تحفظ على السفن التى تتجرع مع ثغر بربرة سلامتها ، فقد تلقى الأهليون على أيدي السلطات البريطانية فى بمباى ، درساً قاسياً لن ينسوه قبل مضى وقت طويل ، بسبب مسلكهم الفادر مع قائد الإبريق الإنجليزى مارى آن ، إذ أنهم سوف يظلون دهرأ طويلا ، وهم يذكرون ذلك المبالغ الباهظ الذى دفعوه ثمناً لهذا المركب ، وهذه الملاحظة تنطبق كذلك على السفن التى تعمل فى تجارة الساحل ، تلك السفن التى كانت تقوم فيما مضى بأعمال القرصنة إلى جانب التجارة .

(هـ) موضوع التقرير الثاني

١ - هل في استطاعة محمد علي أن يعقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، وهل عقد مع إحداها معاهدات تجارية ، لا صلة بينها وبين الامتيازات الأجنبية ، القائمة بين هذه الدول والباب العالي ؟ (مدى سلطة محمد علي في عقد المعاهدات - موازنة بين البابا والسلطان - اتفاق ينتظر عقده - مصالح بريطانيا العظمى في مصر - مصالح فرنسا - روسيا - سياسة الدول الأوروبية لا تجيز عقد معاهدات مع الباشا) .

٢ - بيان حال القنصليات المختلفة في مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون براءات من الباب العالي (للقناصل الأجانب براءات اعتماد من الباب العالي - سياسة الدول الأوروبية في تعيين القناصل بمصر - آراء بوغوص بك - مدى تقدير الباشا للبراءات - اعتماد وكلاء القناصل - القنصليات وكيفية تنظيمها - مدى سلطة القناصل - وكلاء القناصل في القاهرة - مأمور القنصلية - مشروع الباشا بشأن الولاية القضائية - جداول الرسوم القنصلية - كيف تنفق تلك الرسوم - شركة الليقانات البريطانية - أين يقيم القناصل) .

٣ - التجارة والصناعة في مصر (مقدار صادرات مصر ووارداتها مع الدول الأجنبية خلال عام ١٨٣٢ - تجارة الولايات المتحدة مع بلدان البحر الأحمر - السفن المصرية - القيود المفروضة على التجارة - الباشا يحترم المعاهدات المعقودة مع الباب العالي - الضرائب المباشرة - لا حماية ولا تشجيع للتجارة في مصر - التجارة الحرة في مصر - المسلمون والذميون يدفعون رسوما أعلى مما يدفع الإفريج - لماذا تسمى الدول حديثاً لافتتاح قنصليات في الليقانات - إيرادات مصر ومصرفاتها - العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر ، وكيف يمكن إنشاؤها - اتساع أملاك الباشا - تجارة البحر الأحمر - مشروع فتح اليمن ، وأثره في التجارة الأمريكية - آراء الباشا - التجارة الأمريكية مع مصر - لماذا تتطلب مصالحنا قنصلا مقما في مصر - رغبة الباشا في وجود قنصل للولايات المتحدة بمصر - حديث القنصل جليسون مع بوغوص بك - التنظيم المنتظر لقنصلية الولايات المتحدة في مصر - سلطة القنصل - القنصل العام للولايات المتحدة في سوريا - مرتب القنصل - تنظيم القنصلية - الترجمان - تلاميذ اللغات الشرقية - إعادة تنظيم القنصلية) .

(و) نص التقرير الثاني

واشنطن في ٢ مارس ١٨٣٥ .

جناب السيد جون فورسيث Hon. John Forsyth وزير الخارجية بواشنطن .
سيدى .

في شهر يوليو الماضى كان لى الشرف أن أتلّق في القسطنطينية ، رسالة من جناب السيد «لويس ما كلين» Louis McLane وزير الخارجية في ذلك الحين ، بتعيينى مندوباً خاصاً في مصر لأداء مهمة معينة . وقد سافرت إلى تلك البلاد ، إطاعة للتعليمات الصادرة إلى ، وبناء على هذه التعليمات نفسها ، أشرف اليوم بأن أرفع إليكم تقريراً عن علاقات مصر السياسية ، ومواردها التجارية والصناعية .

وخير نظام يمكننى الأخذ به في كتابة هذا التقرير ، إنما يكون باتباع نفس الترتيب الوارد في الخطاب الذى يحوى التعليمات الصادرة إلى ، لبيان مختلف النواحي التى يجب على أن أوجه عنايتى إلى بحثها . لهذا سأتابع ذلك الترتيب ، وسوف أقدم في ملحق خاص ، نتيجة ما وقفت عليه في مصر من ملاحظات ، عن مسائل أخرى لا تدخل مباشرة في نطاق تعليماتى ، ولكنها لا يمكن اعتبارها غير ذات أهمية لوزارة الخارجية .

١ — هل في استطاعة محمد على أن يعقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، وهل عقد مع إحداها معاهدات تجارية ، لا صلة لها بالامتيازات الأجنبية ، القائمة بين هذه الدول والباب العالي ؟

مدى سلطة محمد على باشا في عقد المعاهدات

ظل محمد على باشا سنوات طويلة . وهو يباشر جميع خصائص السيادة ، فنذ عينه الباب العالي على باشوية مصر في عام ١٨٠٥ ، إلى أن قامت الحرب الأخيرة بينه وبين السلطان محمود ، وتم فتح سوريا نتيجة لها ، ظل يعترف بالولاء لمولاه ، ويدفع لخزانة السلطان الخاصة ، حزمة سنوية قدرها خمسون وأربعمائة ألف دولار ، كانت مفروضة على هذه الباشوية من عهد بعيد . وعلى الرغم من أن محمد على كان يظهر ولاءه (للسلطان) ، فقد كان يدير شئون حكومته على النحو الذى روجه ، فكان ينفذ فرمانات الشاهانية ، أو يتفادى تنفيذها طبقاً لما تقتضيه دواعى السياسة ، أو يشاء أهوى . ولهذا حشد الجيوش ، وبنى الاساطيل في البحرين الأبيض والأحمر وشن الحروب ، وقام بفتوح في الحجاز واليمن وسنار وكرديان

لحسابه الخاص . ومع ذلك فإنه لم ينكر قط ولاءه للسلطان ، ولم يعلن استقلاله ، بل ظل يعترف بالتبعية لمولاه ، ولو أنه لم يعد يقبل أن يؤدي إليه الجزية ، أو يسمح له ببسط سيطرته على شئون الإدارة في مصر .

غير أن هذه الحالة ، التي تجمع بين استقلال واقعي وخضوع اسمي ، تتطلب شيئاً من الإيضاح والتفسير .

ذلك بأن علاقات مصر السياسية مع الباب العالي ، تنطوي على شيء من الشذوذ لم يألفه الناس في تاريخ الحكومات ، إذ أن الثورات والحروب الأهلية في أوروبا ، لم تتمخض عن نظائر لها شديدة الشبه بها ، وإن كان مثل هذه الحالة أمراً مألوفاً في بلاد الشرق . وتاريخ الدولة العثمانية يحوى أمثلة كثيرة ، لباشوات شقوا عصا الطاعة على الباب العالي ، ولكنهم لم يطمحوا قط إلى الاستقلال على الرغم من أنهم قضوا سنوات طويلة في كفاح حالفه التوفيق ، فما تزال وجقات الغرب تدفع للباب العالي نوعاً من الجزية في صورة هدايا ، كما أنها تقيم الدليل على ولائها بتقديم فرق من الجنود عند نشوب الحرب ، وليس تاريخ محمد علي سوى تاريخ واحد من أسلافه هو علي بك ، ذلك المملوك الذي حكم مصر ، وكذلك على باشا صاحب يانينا الذي استفاضت شهرته وذاع صيته .

وقد قاوم هؤلاء الأتباع الأقوياء سلطة الباب العالي ، إما للاحتفاظ بباشوياتهم ، أو للتخلص من دفع جزية ثقيلة ، وإما لتنمية ثروتهم الخاصة ، وزيادة سلطتهم الشخصية ، غير أن أحداً منهم لم يجرؤ حتى الآن على أن يسيء إلى عواطف شعبه الدينية ، بإعلان استقلاله عن إمام المسلمين ، وهذا القول إنما ينطبق على أتباع عمر ، لأن المعجم وهم من شيعة علي ، لا يعترفون بإمامة السلطان .

وللدين أثر جد عظيم في نفوس الأتراك ، فالتركي يجعل السلطان بصفته خليفة للرسول ، كما يجعل الكاثوليك البابا ، وليس بين أتباع عمر من يرفض أداء واجب الاحترام لهذه الشخصية « ذات القداسة » فإن نقض الولاء معناه الامتناع عن أداء هذا الواجب ، ولن يلقى أحد من الباشوات ، أي تأييد من جانب ضباطه أو من جانب شعبه إذا ادعى أنه يقف مع السلطان على قدم المساواة .

موازنة بين البابا والسلطان

في عهود الكنيسة الأولى ، كان للباباوات ، باعتبارهم خلفاء السيد المسيح ، سلطة

كنسية ، كما كان لهم قدر من السلطة الزمنية على شعوب أوروبا . وقد غير زمن كانت هذه الحكومة الكهنوتية تجد لها في الشعور الديني نصيراً . ويحتذى المسلمون حذو المسيحيين في خطأ وثيدة وانية . ومن المحتمل أن يقوم محمد علي في مصر ، بالدور الذي قام به هنري الثامن ، فيرفض ما للسلطان من سلطة زمنية وروحية ، ويؤسس دولة مستقلة . بل لقد أعلن محمد علي إلى هيئة القناصل لدى حكومته ، أنه يعترزم أن يشق عصا الطاعة على السلطان ، إذا هو استأنف الحرب ، وهي الآن واقفة الرحي .

وثمة سبب آخر لاستمرار خضوعه ، هو تدخل الحكومات الأوروبية في النزاع بينه وبين الباب العالي ، ومع ذلك فهو يعتقد أن في استطاعته التوفيق بين ما للجميع من مصالح متضاربة في هذه المسألة المعلقة .

محمد علي باشا لم يعقد بعد أية معاهدة فردية مع أية دولة أجنبية

وكان من أثر هذا الخضوع الاسمي للباب العالي ، أن محمد علي باشا لم يستخدم حتى الآن ما يتمتع به من سلطة في عقد معاهدات مع الدول الأجنبية ، كما أنه لم يعقد مع أية دولة منها اتفاقات تجارية منفصلة عن تلك الاتفاقات ، التي قد تكون هذه الدول قد أبرمتها في اهداتها مع الباب العالي

اتفاق ينتظر عقده

ولا يستثنى من ذلك غير اتفاق تمت المفاوضة بشأنه أو من المنتظر إبرامه مع الحكومة البريطانية ، لتنظيم ما يجبي من عوائد المرور على البضائع الإنجليزية ، الواردة من الهند أو الصادرة إليها ، عند نقلها بطريق الخط الحديدي ، المنتظر إنشاؤه قريباً بين السويس والقاهرة ، وسوف تنقل هذه السكة الحديدية كذلك البريد والمسافرين الإنجليز من الهند وإليها .

مصالح بريطانيا العظمى في مصر

مصر حلقة ذات أهمية كبرى ، في سلسلة العلاقات السياسية والتجارية ، التي تربط بين بريطانيا العظمى وممتلكاتها في الهند الشرقية . وجميع الاعتبارات الخاصة بمصالح بريطانيا تدعوها إلى الرغبة في استقلال محمد علي . ومنذ عهد يرجع إلى حملة المورة في عام ١٨٢٧ ، أخذت كل من فرنسا وإنجلترا تستحث الباشا على إعلان استقلاله ، وما تزال الدولتان تنصحان له بذلك الآن في طي الخفاء . ويلقى توطيد سلطة حكومته تأييداً من

جانب إنجلترا ، ففي عام ١٨١٣ ، أرسلت إنجلترا إلى الخليج الفارسي حملة لمساعدة إبراهيم باشا في إخضاع الوهابيين ببلاد العرب ، كما وافقت على فتح اليمن ونجاش ، حيث يفاضل الباشا الآن في سبيل الاستيلاء عليهما ، وترغب إنجلترا في قيام حكومة قوية على ساحل البحر الأحمر ، وعلى نهر دجلة والفرات ، لتأمين التجارة ، والسيطرة على تلك القبائل الهمجية ، التي لا تخضع لقانون ، والتي تقيم على طرق المواصلات بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي .

مصالح فرنسا

تعتبر فرنسا مصر شبه مستعمرة ، وتطمح إلى الاستيلاء عليها ، كما تتطلع مصر إلى فرنسا لتسترشد بها في ميادين العلم والفن ، وتأمل فرنسا أن يكون لنفوذها الغلبة في مجالس مصر الشورية ، إذا لاح شبح الحرب في أوروبا أو آسيا .

الروسيا

تشجع روسيا في طي الخفاء اتساع ممتلكات محمد علي ، إذ أن ذلك يضعف من قوة السلطان ، ويجعل من تركيا فريسة يسهل على روسيا التهامها . وهكذا ترى الدول الأوربية العظمى أن من مصالحها تأييد الباشا ودعم سلطته .

سياسة الدول الأوربية تجيز عقد معاهدات مع الباشا

وفي الوقت نفسه ، لم تعقد أية دولة من هذه الدول معاهدة فردية مع محمد علي ، إذ أن ذلك لا يتفق وعلاقاتهم الودية مع الباب العالي ، كما أنه لا يتفق ومقتضيات السياسة .

المبحث الثاني

٢ — موضوع البحث الثاني هو بيان حال القنصليات المختلفة في مصر ، وما إذا كان هناك قناصل بدون « براءات » من الباب العالي

للقناصل الأجانب براءات اعتماد من الباب العالي

إنني مدين بالمعلومات التي جمعها عن هذا الموضوع للكولونيل « كامبل » Campbell ، القنصل العام لبريطانيا العظمى ، والكولونيل « دو هاميل » Du Hamel ، القنصل العام

لروسيا ، وأكد سعادة بوغوص بك ناظر الخارجية صحة هذه المعلومات . وقد قدم هذان القنصلان الكبيران ، ومعظم أعضاء هيئة القناصل ، براءاتهم من لدن الباب العالي إلى الباشا ، أما الميمو « Mimaut » القنصل الفرنسي ، فمع أنه أقام في مصر ثلاث سنوات إلا أنه لم يتسلم بعد « براءته » من السفير الفرنسي في القسطنطينية ، وقد أجل اثنان من وزراء الدول الصغرى ، طلب براءات لقناصلهم في مصر ، حتى تم تسوية الخلافات القائمة مع الباب العالي .

سياسة الدول الأوروبية في تغيير القناصل بمصر

رأت الحكومات التي تدخلت في النضال بين السلطان وتابعه ، أن من المناسب أن تتجاشى أى عمل قد يبدو فيه مساس بسيادة السلطان ، ولذلك دأب سفراء هذه الحكومات لدى الباب العالي ، « البراءات » اللازمة لاعتماد قناصلهم ، طبقا لما يجرى به العمل .

آراء بوغوص بك

وقد أجاب بوغوص بك وزير الخارجية عن سؤال في هذا الموضوع ، بأن الباشا ليس في حاجة إلى براءة يعطيها الباب العالي ، لأنه يكفي أن يكون لدى القنصل أمر تعيينه ، حتى يسمح له الباشا بتأدية وظيفته ، والاستمتاع بكل ما للقناصل من حصانة وامتياز ، عقب تقديمه هذا الأمر .

مدى تقدير الباشا للبراءات

أخبرني الكولونيل « كاميل » ، أنه عندما قدم قنصل سردينيا براءته ، وضعها الباشا على الديوان بجانبه ، وبدأ مع القنصل حديثا عن غم المارينوس في بيدمونت . وقد لقيت براءة القنصل الرومى من قلة الاكتراث مثل ذلك ، لهذا أبلغ الكولونيل « كاميل » سعادة بوغوص بك ، قبل تقديم براءته ، أنه إذا كانت هذه الوثيقة المغطاة من لدن الباب العالي غير ضرورية ، فإنه لن يقدمها إلى الباشا ، أما إذا لم يكن من تقديمها مناص فإنه يرجو أن يتسلحها جنابه العالي بما جرت به العادة من ضروب الاحترام ، وذلك بأن يفضها ، ويقرأها . وقد رأى الباشا ، لاعتبارات سياسية ، أن يتسلم البراءة حسب القواعد المرعية . لذلك رأت الحكومات الأوروبية ، التي تربطها روابط الصداقة بالباب العالي ، أنه من

اللائق أن تطلب براءات لقناصلها في مصر ، وإن كان الباب العالي نفسه ، يرفض أحيانا إعطاء براءات للقناصل في ممتلكات محمد علي ، وأذكر أن الرئيس أفندي رجاني أن أوجل طلب براءة لقنصلنا في كريت إلى وقت آخر .

اعتماد وكلاء القناصل

لا تعطى براءات من الباب العالي لوكلاء القناصل في مصر ، أو الوكلاء الذين يشغلون مراكز ثانوية ، بل يخولون القيام بمهام وظائفهم ، بمقتضى « بيوردي » أى أمر من الباشا . وفيما يلي قائمة بأعضاء الهيئة القنصلية لدى حكومة محمد علي باشا ، مع ذكر ألقابهم ومرتباتهم :—

الفتينات كولونيل ب . كامبل Campbell مندوب بريطانيا وقنصلها العام ، ومرتبته ٨٠٠٠ دولار .

جناب المحترم ثوربورن Thurburn قنصل بريطانيا في الإسكندرية ، ومرتبته ٢٥٠٠ دولار

الكولونيل دو هاميل Du Hamel ، قنصل عام روسيا ، ومرتبته ٦٠٠٠ دولار .
المسيوت . شامبيون Champions ، القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا ، ومرتبته ٣٠٠٠ دولار يضاف إليها بدل التمثيل .

السيور بيدمونتى Signor Pedemonte ، قنصل سردينيا العام ، ومرتبته ٦٠٠٠ دولار
الشيقيالييه شوتز Chevalier Schutz ، قنصل هولنده العام ومرتبته ٣٠٠٠ دولار مضافا إليها بدل التمثيل .

السيور كامبي سولر Senor Campsy Soler ، قنصل أسبانيا العام ، ومرتبته ٢٠٠٠ دولار ، وله أن يشتغل بالتجارة .

الشيقيالييه دانستاسي Chevalier D'Anastasy ، قنصل السويد العام ، ومرتبته ٢٥٠٠ دولار ، وله أن يشتغل بالتجارة .

أ . أنتونيلي A. Antonelli ، القائم بأعمال القنصل العام لفرنسية تسكانيا .

ر . فانتوزي R. Fantozzi ، قنصل عام صقلية .

د . دومريش D. Dumreicher ، قنصل الدانمرك ، ويتقاضى ٦٠٠ دولار ، وله أن يشتغل بالتجارة .

- أ . روجرب A. Roguerbe ، قنصل بروسيا .
 م . توسيچه M. Tosizza ، قنصل اليونان .
 جون جليدون John Gliddon ، قنصل الولايات المتحدة .

القنصليات وكيفية تنظيمها

يشبه نظام القنصليات الأجنبية في مصر ، نظام قنصليات الليقات بوجه عام ، وهذا بيان بموظفي القنصليات البريطانية :

٨٠٠٠ دولار	١ — قنصل عام ومندوب سياسي مرتبه
» ٨٠٠	٢ — سكرتير خاص
» ٢٥٠٠	٣ — قنصل بالإسكندرية
٦٠٠ دولار	٤ — مأمور (مع الرسوم) ... مرتبه ...
» ٨٠٠	٥ — مترجم أول
» ٤٠٠	٦ — مترجم ثان
» ٤٠٠	٧ — قواسمان (حارسان تركيان مرتب كل منهما ٢٠٠ دولار في السنة)
» ٢٤٠	٨ — « مراسلة » (اثنان مرتب كل منهما ١٢٠ دولاراً)
١٣٧٤٠ دولار	

وبالقنصليات الفرنسية والروسية والنمساوية والسردينية إلى جانب هؤلاء الموظفين ، ملحقون اصطلاح على تسميتهم في الليقات jeunes de langue بالفرنسية و giovani di lingua بالإيطالية .

وهؤلاء الملحقون تلاميذ يدرسون اللغات الشرقية ، ليكونوا مترجمين ، ثم ينسحب بهم الأمر إلى أن يصبحوا قناصل .

مدى سلطة القناصل

للقنصل العام إشراف وسيطرة على شئون بلاده السياسية والتجارية في كريت وسوريا ومصر وبلاد العرب ، وهو يعالج الأمور مع الباشا وحده ، ويرسل مكاتبانه رأساً إلى وزارة الخارجية التابع لها ، وترسل صور من المكاتبات الهامة إلى سفير دولته لدى الباب العالي ، ولذلك لا يزال هناك اتصال بين الوزراء الإنجليز والفرنسيين والروس في القسطنطينية

وقناصلهم في مصر ، ومما يجعل هذا الاتصال أمراً له ضرورته وأهميته ، الرغبة في المحافظة على مصالح دولهم السياسية ، في هذا الوقت الذي اضطربت فيه العلاقات بين الباب العالي ومحمد علي ولما كان القناصل الإنجليز والفرنسيون والروس مندوبين سياسيين كذلك ، فهم ينتقلون مع الباشا ، أما سائر القناصل ، ومنهم عدد يشتغل بالتجارة ، فإنهم لا يرحلون الإسكندرية . ويمقد الباشا ديوانه شتاء في القاهرة ، وصيفاً في الإسكندرية . وقد رافق الكولونيل « كامبل » الباشا في الصيف الماضي ، عند زيارته الشام وفلسطين .

وكلاء القناصل في القاهرة

كل قنصل يمثل في القاهرة ، وهي مقر الحكومة ، وكيل يتناول مرتباً لائقاً ، كما أن هناك وكلاء في ثغرى رشيد ودمياط . وتقع رشيد عند مصب فرع النيل البولبيني ، على بعد خمسة وثلاثين ميلاً من الإسكندرية . وتقع دمياط على مصب الفرع البوقوليقي ، على بعد ١٨٠ ميلاً . وليس لدولة أخرى عدا إنجلترا ، وكلاء قناصل في أية ناحية من نواحي القطر المصري . وللقنصل الإنجليزي وكلاء في السويس والقصر على البحر الأحمر ، وفي قنا على النيل ، من الجهة المقابلة للقصر ، وكذلك في جدة ومخا في الجزء الغربي من ساحل البحر الأحمر . وهؤلاء الوكلاء يؤدون خدمات جلي في إرسال البريد والمكاتبات الحكومية من الهند وإليها ، وفي حماية الموظفين والمسافرين الإنجليز وتقديم المعونة إليهم ، كما هو الشأن مع السفن الكثيرة ، التي تحمل المتاجر إلى البحر الأحمر

مأمور القنصلية

أما وقد فرغت من إبداء ملاحظاتي السابقة عن وظائف القنصل وواجباته ، فإنه يجدر بي الآن أن أوضح وظائف مأمور القنصلية وواجباته . ولما كان للقنصل على رعايا دولته ولاية قضائية في الشؤون المدنية والجنائية ، فإن من الممكن أن يقال إنهم يكونون شبه مستعمرة في مصر . ومأمور القنصلية هو المنوط بالشؤون القضائية ، ويقوم بالأعمال الكتابية في المحكمة (القنصلية) ، ويحفظ المحاضر ، ويسجل جميع ما تقوم به القنصلية من أعمال ، إذ يسجل ويحفظ على سبيل الوديعة كافة الوصايا والعقود وغير ذلك من المستندات القانونية الخاصة بالرعايا البريطانيين . وتودع لديه النفود ، كما يسجد إليه بأموال القنصلية . ويقدر عدد الرعايا البريطانيين في الإسكندرية بنحو ألفين ، مما في ذلك أهل جزر الأيونيان والمالطيون وأهل

البلاد الأخرى الذين تشملهم القنصلية بحمايتهم . ومن شأن هذه المستعمرة الكبيرة أن تهيب^{*} للأمور القنصلية من العمل ما يكفي لشغل وقته .

وبفصل القنصل شخصياً بين رعايا دولته في جميع الدعاوى ، أو يمهّد بذلك إلى لجنة تحكيم ، أما القضايا التي تكون بين المسلمين والإفرنج ، فيرجع الفصل فيها إلى الباشا نفسه ، أو إلى من ينييه عنه ، على أن يحضر المحاكمة مترجم القنصلية ، إلى جانب الرجل من الفرنجة ، سواء أكان مدعياً أم مدعى عليه . أما ما يحدث من المنازعات بين الإفرنج من رعايا الدول المختلفة ، فتفصل فيه لجنة تحكيم مختلطة .

مشروع الباشا بشأن الولاية القضائية

وهذا الامتياز القضائي الذي يتمتع به الفرنجة في تركيا ومصر ، منحه الباب العالي جميع الدول المسيحية ، غير أنه لما كان محمد علي يرغب في حسن توزيع العدالة ، وسريان قوانين البلاد على جميع المسيحيين الذين تضمهم ممتلكاته ، فقد رأى أن يعمل بقانون نابليون تحقيقاً لهذه الغاية . وفي القاهرة الآن محكمة أعضاؤها من الفرنجة والمسلمين والذميّين ، ويستطيع الطرفان المتنازعان بالاتفاق فيما بينهما أن يقدموا قضاياهما إلى هذه المحكمة للفصل فيها . وعلى القنصل في الليثانات ، إلى جانب هذه الأعمال القضائية ، واجبات أخرت بسبب التجارة ، ففي مقابل ما يقوم به من خدمات للنقل البحري ، يخول له ، بل ويطلب إليه ، أن يتقاضى رسوماً معينة ، طبقاً لتعريفه محددة ، من جميع السفن التي تحمل المتاجر إلى الموانئ الداخلة في دائرة اختصاصه ، وجدول الرسوم المرفق هو تعريف القنصلية البريطانية بالإسكندرية كما أقرها قانون أصدره البرلمان .

القانون الصادر في عهد الملك جورج الرابع

الجدول الذي أشار إليه هذا القانون .

الجدول (١)

جدول الرسوم القنصلية

٢	من الدولارات	شهادة بإزالة البضائع المصدرة من المملكة المتحدة
» ٢		التوقيع على قاعة وسق السفينة
» ٢		شهادة بجهة التصدير ، عند الطلب

٢ من الدولارات	جواز أو براءة الصحة ، عند الطلب
» ٢	التوقيع على سجل السفينة ، عند الطلب
١ دولار	شهادة بصحة التوقيع ، عند الطلب
» $\frac{1}{4}$	تأدية اليمين ، عند الطلب
» ١	البصم بخاتم المكتب والتوقيع على ما لم ينص عليه من المستندات

الجدول (ب)

٢ من الدولارات	الرهن البحري
١ دولار	رفض الفواتير
٢ من الدولارات	أمر معاينة
١ دولار	امتداد الرفض أو المعاينة
» ١	التسجيل
» $\frac{1}{4}$	التأشير على جوازات السفر
١ ٪	تأمين البضاعة
حضور المبيعات $\frac{1}{4}$ ٪ عند تقاضى أجر عن تأمين البضاعة ، و ١ ٪ في غير ذلك من الحالات .	
ذهاب القنصل لمعاينة ما يقع من حوادث غرق السفن ٥ دولارات يومياً لنفقاته الخاصة ، بالإضافة إلى مصاريف انتقاله .	

حضور فتح الوصايا ٥ دولارات
إدارة أملاك من يتوفى من رعايا بريطانيا دون أن يترك وصية $\frac{2}{3}$ ٪
وجميع هذه الرسوم تدفع بالدولار ، مع احتسابه بأربعة شلنات وستة بنسات بسعر القطع

رسوم التخليص على السفن

السفن المسافرة — مشحونة	
جواز أو براءة الصحة	٢ من الدولارات
التوقيع على سجل السفينة	» ٢
التوقيع على قائمة وسق السفينة « ما نيفستو »	» ٢
صورة أخرى من « المانيفستو » للجمرك	١ دولار
	٧ دولارات

١ دولار

التخليص على البضائع بالجرك

ولا حاجة لصورة من قائمة وسق السفينة ، والصورة المعطاة للجمرک ، ، إذا كانت السفينة فارغة .

كيف تنفق الرسوم الجمركية

يختلف إنفاق الأموال المتحصلة من الرسوم من قنصلية إلى أخرى ، ففي بعض القنصليات تكون بمثابة رصيد لتغطية نفقات العمل الطارئة ، وفي بعضها الآخر تدفع من هذه الرسوم مرتبات القنصل أو مأمور القنصلية ، وفي بعض الحالات يدفع جزء منها مرتبات لوكلاء القناصل في القاهرة ، وكل قنصل مقيد بطبيعة الحال بما تضعه حكومته من أنظمة وقواعد في هذا الشأن .

شركة الليثانات البريطانية

ومما يجدر ملاحظته أن تعريفه الرسوم القنصلية السابقة ، وضعت بعد أن حلت شركة الليثانات البريطانية في عام ١٨٢٦ . وقد كان لهذه الشركة حتى ذلك الحين حق احتكار التجارة بين بريطانيا العظمى والليثانات ، وكانت تخضع لما وضعت لنفسها من قوانين ، وقد طلبت أن تدفع عن جميع البضائع البريطانية التي تصدر إلى تركيا ومصر رسوم قدرها واحد في المائة من صافي قيمتها وتعرف هذه الرسوم باسم « رسوم القنصل » ، ولما كان الإنجليز يقومون بحماية التجارة الأمريكية في موانئ الليثانات ، فقد ظلت هذه التجارة إلى وقت تعيين المستر أوغلي Mr. Offley في أزمير ، تدفع لشركة الليثانات رسوم القنصل التي تحصلها الشركة من السفن البريطانية .

وتدفع الآن تجارة سردينيا والنمسا قدراً كبيراً من الرسوم القنصلية ، وقد ثبت لدى أن هذه الرسوم تبلغ في السنة ٥ في المائة أو ١٠ في المائة من أصل نفقات كل سفينة من السفن التي تدفع رسوم حمولة لكتب القنصلية .

ومنذ بضع سنوات ، قبل أن يتم دعم حكومة محمد علي ، كان يتلقى قناصل عدد من الدول الأوربية ، أمر تعيينهم في مصر من سفرائهم لدى الباب العالي ، وكان يسمح لهم وقتذاك بجباية رسوم قدرها ٢٪ عن جميع ما تحمله سفن بلادهم من صادرات وواردات ، وكان

نصف هذه الرسوم يدفع للسفير ، غير أنه لما كانت كل حكومة تتولى الآن تعيين قناصلها في مصر ، فقد انتهى العمل بهذا النظام .

أين يقيم القناصل

وقد يكون من المناسب أن أختم الحديث في موضوع النظام القنصلي في مصر ، بقائمة تحوى أسماء الجهات التي يعين بها القناصل ووكلاؤهم عادة في ممتلكات محمد علي .

بالإسكندرية	في مصر
والقاهرة	
ورشيد	
ودمياط	
بالقدس	في فلسطين
ويافا .	
بمكا	في باشوية عكا
وصيدا	
وبيروت	
باللاذقية	في باشوية طرابلس
وطرابلس	
بالإسكندرونة	في باشوية حلب
وحلب	
بدمشق	في باشوية دمشق
بجانيا	في جزيرة كريت
وقنديا .	

ومنذ فتح محمد علي بلاد الشام عيّنت الحكومة الإنكليزية قنصلاً عاماً في دمشق ، يظل تابعاً لقنصلها العام في مصر .

المبحث الثالث

٣ — الموضوع الأساسي الثالث هو التجارة والصناعة في مصر ، وطبيعة هذه التجارة ومداها مع البلدان الأجنبية ، وكذلك الأنظمة التي تسير بمقتضاها .

وتبين الجداول المرافقة مقدار الواردات والصادرات المصرية على وجه التقريب خلال عام ١٨٣٢ ، لأنه من المتعذر الحصول على بيانات دقيقة في بلاد وسائل النشر بها معدومة ، وليس لعلم الإحصاء فيها من الأهمية ما له في الولايات المتحدة ، وعلى ذلك فإن هذه البيانات لا توضح سوى أهم سلع الواردات والصادرات ، مع تقدير قيمتها وكميتها .

ويقدر المجموع الكلى لقيمة الواردات بنحو ٧,٩٦٩,٣٨٩ دولاراً .

ولقيمة الصادرات بنحو ٨,٩٥٥,٦٤٨ »

ومقدار التجارة مع كل من البلاد الأجنبية كما يلي : —

الواردات	الصادرات	
١,٣٦٤,٣٦٥	٢,٤٣٩,٤٩٣	المنسا دولاراً
٩٣٤,٤٩٨	١,٣٨٠,٠٧٨	»
٤٤٥,٧٤٤	١,١١٣,٧٩٥	»
—————	٥١,٩١٥	»
٤٣,١٣١	١١٨,٧١٧	»
١٦٧,٦١٢	٢٣٨,٦٥٣	»
٣٠,٠٧٥	١٨,٤٤٠	»
—————	١٦,٧٢١	»
١,٣٣٢,٩٧٧	٩٦٥,١٦٠	»
٣,٦٢٧,٥٦٥	٢,٦١٢,٦٧٦	»
٢٣,٤٢٢	—————	»
٧,٩٦٩,٣٨٩	٨,٩٥٥,٦٤٨	دولاراً

وقد وضع هذا البيان في عام ١٨٣٢ .

تجارة الولايات المتحدة مع بلدان البحر الأحمر

لما كانت تجارة الولايات المتحدة مع مصر تجارة غير مباشرة ، فإنها غير مدرجة في هذا البيان ، ولكن تجارتنا مع البلاد الواقعة على البحر الأحمر ، كانت منذ ثلاثين سنة كبيرة القيمة ، وما زالت على جانب من الأهمية ، وموافق لهذا التقرير ، بيان بالحصولات الأمريكية والمصرية ، التي يصح أن تقوم على أساسها علاقات تجارية مباشرة بين البلدين .

حركة السفن فى ميناء الاسكندرية

وصل إلى ميناء الإسكندرية ٦٣٤ سفينة أجنبية فى سنة واحدة ، هى الشهور الستة الأخيرة من عام ١٨٣٣ والشهور الستة الأولى من عام ١٨٣٤ ، وفى القائمة التالية بيان بالدول التى تنجر مع مصر ، وعدد ما وصل إلى الإسكندرية من سفن كل دولة خلال الاثنى عشر شهرا المذكورة .

٦٤	السفن الإنجليزية
٥٧	» الفرنسية
١٥٣	» النمساوية
٤٠	» السردينية
٢٢٨	» اليونانية
٢٢	» الروسية
٢٤	» التسكانية
١١	» النابوليتانية
٨	» الأيونية
٢٢	» الفلسطينية (بيت المقدس)
٤	» السويدية
١	» البرازيلية
٦٣٤	المجموع

وطبى أن يزد أو ينقص تبعا لكمية الإنتاج ومدى الإقبال على الشراء ، وقد بلغ عدد السفن فى بعض السنوات ١٢٤٠ سفينة ، وهو رقم كبير .

السفن المصرية

ليس لدى مصر من سفن النقل البحرى غير سفن « الجروم » الصغيرة غير ذات السطوح ، وهى تعمل فى نقل التجارة الساحلية .

القيود المفروضة على التجارة

ليس كتركيا بلد تتحرر فيه التجارة الأجنبية من القيود ولا يفرض عليها من الرسوم

غير القليل ، وتدفع الدول الأجنبية ، بمقتضى الامتيازات المتعاقد عليها مع الباب العالى ، ضريبة على الواردات مقدارها ٣ ٪ ، طبقاً لتعريفه توضح ما يحصل عن قيمة البضائع ، وتجرى المفاوضة بشأن هذه التعريفه مع الباب العالى ، دون أن يكون لذلك علاقة بموضوع الامتيازات ، ولما كانت الولايات المتحدة لم تبدأ بعد المفاوضة للاتفاق على تعريفه خاصة بها ، فقد أجاز لها الباب العالى أن تتبع التعريفه الفرنسية بصفة مؤقتة .

الباشا يحترم المعاهدات المعقودة مع الباب العالى

يحترم باشا مصر جميع المعاهدات القائمة بين الدول الأجنبية والباب العالى ، وعلى ذلك يجرى فى مصر تطبيق القواعد التجارية السارية فى تركيا ، وما يزال الباشا يحصل ضريبة ٣ ٪ على الواردات فى داخل ممتلكاته ، ولا تفرض أية رسوم على حمولة السفن ، ولا يحصل من السفن أى نوع منها ، فى أثناء وجودها بإحدى موانئ تركيا أو مصر ، أما مبلغ الخمسين سنتا ، أو الدولار الواحد ، الذى يدفع لقاء تذكرة أو إذن تخليص من الجرك ، فلا يكاد يعتبر رسماً .

الضرائب المباشرة

فى مقابل هذه الضريبة المعتدلة على الواردات الأجنبية ، يفرض الباشا إتاوات ثقيلة على الصناعات المحلية ، وهذه الضرائب المباشرة عبء ثقيل فى تركيا ، أما فى مصر فقد بلغت من الظلم منتهاه ، إذ أخذت جميع ثروة هذه البلاد الغنية تنصب بأجمعها فى خزانة الباشا ، لما هنالك من مطالب متنوعة ، يتطلبها وجود الاحتكارات والمشور وحقوق الشفعة ورسوم النقل والمقارم والإتاوات الجبرية . ولا تتدخل الدول الأجنبية فى شئون الإدارة الداخلية فى بلد من البلاد ، ومع ذلك فما يؤسف له أن يكون من آثار إدارة كهذه أن تتضاءل قدرة شعب مصر على شراء المنتجات الأجنبية ، وأن تعرض محصولاته للتجارة بمقادير قليلة أو على الأقل بآثمان عالية .

لا حماية ولا تشجيع للتجارة فى مصر

ليس بمصر ولا بتركيا قواعد وأنظمة تجارية من شأنها منع إغاثات مالية لتشجيع الشحن أو السماح باسترداد الضريبة (الدروباك) ، كما أنه ليست هناك رسوم لحماية التجارة

أو رسوم تفضيلية من أى نوع ، ولا تعتمد صناعه البلاد إلا على جهودها الخاصة ، دون تشجيع أو حماية ضد ما لدى الأجانب من رؤوس أموال ، وما هم عليه من مهارة .

التجارة الحرة فى مصر

وقد أصبح لجميع الدول التى تربطها معاهدات بالباب العالى ، أن تسهم على قدم المساواة بنصيب فى هذه التجارة الحرة ، التى لا مثيل لها ، فلا تمنح إحداها أية أفضلية ، ولا توضع أية عراقيل فى سبيل رعاياها ، الذين يتجرون مع مصر ، كما أنه لا تمنح امتيازات خاصة لأى منها ، ويتولى قنصل كل دولة حماية أرواح رعايا دولته وممتلكاتهم على السواء ، كما أن هؤلاء الرعايا يخضعون له مباشرة فى شئونهم القضائية .

المسلمون والذميون يدفعون رسوما أعلى مما يدفع الإفرنج

وهذه المزايا التجارية ، التى منحها الرعايا الإفرنج ، لا يستمتع بها المسلمون أنفسهم أو الذميون استمتاعا كاملا ، وتفضل الأجانب على الرعايا الأتراك على هذا النحو أمر غير مألوف فى الإدارة المدنية ، لايسهل إدراك كنهه ، فبينما يدفع الإفرنج ضريبة جركية قدرها ٣٪ ، يدفع المسلمون ٤٪ والذميون ٥٪ ، هذا فضلا عما يدفعونه من إتاوات جبرية ، وعوائد مرور يعنى الإفرنج من دفعها ، وهذه المحاباة التى يحظى بها الأجانب يعزى سببها لتفاعل عوامل مختلفة ، كما كرام الغرباء ، وبلادة الأتراك ، وقلة اكرائهم بالتجارة ونفورهم من الملاحه ، وقد لا يكون فى هذا التفسير مقنع ، ولكن ثمة سبب آخر لعله ما اشتهر به الأتراك من تشبث بكل ماجرى به العرف . ففى القرن السادس عشر ، كانت تلك المعاهدة التى أبرمت مع فرنسوا الأول ملك فرنسا ، أولى المعاهدات التى عقدتها الإمبراطورية العثمانية مع الدول المسيحية ، وقد اشترطت معاهدة الامتيازات هذه فرض رسوم قدرها ٣٪ ومن ثم غدا ذلك عرفا واجب الاتباع .

وربما آثرت تركيا أن تأخذ فى اقتصادها السياسى بنظام حرية التجارة على أن تأخذ بعبدأ الحماية . ويبدو أن الأمراء الشرقيين إنما ينظرون إلى الضرائب المباشرة على أنها أسهل الوسائل لإفهام خزائهم بالمال ، لا على أنها نظام فى صالح شعوبهم .

لماذا تسعى الدول حثيثا لافتح قنصليات فى الليقانت

وتفسر هذه المزايا التى يتمتع بها الإفرنج فى الليقانت ، سر الرغبة الشديدة فى إنشاء

القنصليات ، ولماذا يعرض الأفراد في بعض الأحيان آلاف من الدولارات في سبيل الظفر بأحد مناصبها . أما أن هناك مبالغ كبيرة ، عرضت من أجل التعمين في إحدى الوكالات الأمريكية ، فأمر معترف به ، وأما أن هذه العروض قد قبلت ، فهذا ما لم يقم عليه دليل . وقد نجم عن سوء استخدام الوظائف والامتيازات ، أن أصبح العرف جاريا بحماية أرواح الرعايا المسلمين والذميين وممتلكاتهم من جور السلطات التركية وابتزازها الأموال . ولهذه الخدمات قيمتها ولهذا يجد فيها القنصل موردا من موارد دخله .

وأستطيع أن أختتم هذا الجزء من تقريري ، بإضافة بيان عن مالية محمد علي باشا . ويبلغ دخله ١٧٦١٨٥٠٠ دولار ، أما نفقات حكومته فتبلغ ١٥٥١٥٥٠٠ دولار .

إيرادات مصر ومصرفاتها

فيما يلي بيان تقريبي عن إيرادات ومصرفات والى مصر عام ١٨٣٣ .

الإيرادات

بالدولارات	
٢١٠٠٠٠٠ ر	ضريبة الرؤوس وتسمى فردة الرؤوس
٢٨٠٠٠٠ ر	الخراج أو فرضة الرؤوس على الذميين
٢١٠٠٠٠ ر	ضرائب جمرك الإسكندرية
٢٣٠٠٠٠ ر	» دمياط وجمرق بلق
٨٣٠٠٠٠ ر	» مصر القديمة ورسوم الصيد في بحيرة المنزلة
١٠٠٠٠٠ ر	» دراو
١٠٠٠٠٠ ر	» أسيوط
١٤٠٠٠٠ ر	ضريبة على الحبوب عند دخولها القاهرة
١٢٠٠٥٠٠ ر	رسوم على الملح والسمك والمراكب النيلية
٩٠٠٠٠٠ ر	» السوائل
٢٤٥٠٠٠٠ ر	» الجلود الخام
٧٠٥٠٠ ر	دخل الجمرك على الحدود الشامية
١٤٠٠٠٠٠ ر	احتكار الجير والملاط
٢٠٠٠٠٠٠ ر	ضرائب جمارك السويس والقصور

بالدولارات	
٢٥٠٠ ر ٢٠٠٠	احتكار القطن والنييلة والكتان والسكر والعسل والشمع
	والحناء وماء الورد . . . الخ
١٢٠٠ ر ٢٠٠٠	الربح الناتج عن احتكار شراء الذرة والشعير والأرز والبقول والقمح
٤٥٠ ر ٢٠٠٠	ربح الحكومة من المنسوجات الكتانية وبيعتها
٧٠ ر ٢٠٠٠	الكوس في الوجهين القبلي والبحري
١٥٠ ر ٢٠٠٠	عوائد الراقصات والعاهرات والحواة
٧٠ ر ٢٠٠٠	ضرائب على المجازر (السلخانات)
٤٥٠ ر ٢٠٠٠	ربح الحكومة من المنسوجات الحريرية
٩ ر ٥٠٠	احتكار السنامكي
٤٢٤ ر ٢٠٠٠	الربح المتحصل من دار الضرب (الضربخانه)
٨ ر ٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠	الميرى أو ضريبة الأرض
٣٩٠ ر ٢٠٠٠	ضريبة (أو عشور) النخيل
٢٨ ر ٢٠٠٠	ضريبة الحصر
١٧ ر ٥٠٠	ربح بيع النظرون
١٠ ر ٢٠٠٠	» » الصودا
٣٣ ر ٥٠٠	رسوم صب الفضة والمقصب
٤٥ ر ٢٠٠٠	رسوم التراكات (بيت المال)
١٥ ر ٢٠٠٠	عوائد الوكائل والأسواق
٨٧ ر ٥٠٠	ربح بيع الزيوت
٣٥ ر ٢٠٠٠	ربح بيع ملح النوشادر
١٧ ر ٢٠٠٠	عوائد الصيد في بحيرة قارون وبحر يوسف
١٧٦١٨ ر ٥٠٠	

المصروفات

بالدولارات	مراتبات ونفقات الجيش
٤ ر ٢٠٠ ر ٢٠٠٠	

بالدولارات	مرتبات ونفقات البحرية
٢٠٠٠ ر ٢٠٠٠	أجور رجال المدفعية والفرسان الأتراك
١٢٠٠ ر ٢٠٠٠	أجور العربات
٥٦٠ ر ٢٠٠٠	مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح ومخصصات أسرة الوالى
٢٠٠٠ ر ٢٠٥٠	مرتبات الكتبة والموظفين
١٣٥٠ ر ٢٠٠٠	معاشات ملاك الأراضي السابقين (الملتزمين)
١٢٢ ر ٥٠٠	معاشات الأرمال أو أسرات الضباط المتوفين
٢١٠ ر ٢٠٠٠	نفقات قافلة الحج السنوية وصيانة مساجد مكة والمدينة
٧٧ ر ٢٠٠٠	نفقات إنشاء المباني العمومية والمصانع والجسور وما إليها
٦٣٠ ر ٢٠٠٠	أموال مرسلة إلى الآستانة بوصفها هدايا
٤٢٢ ر ٢٠٠٠	مرتبات المشايخ (رجال الدين) ونفقات إصلاح المساجد
٨٧ ر ٢٠٠٠	نفقات المصانع وأجور العمال
٧٥٦ ر ٢٠٠٠	آلات مستوردة من أوروبا
٦٠٠ ر ٢٠٠٠	مصاريف غير عادية وهدايا وغير ذلك
٤٨٧ ر ٥٠٠	نفقات المدرسة الحربية
٥٤ ر ٢٠٠٠	» المطبعة
١٢ ر ٢٠٠٠	» إنشاء السفن الحربية
٣٤٧ ر ٥٠٠	مخصصات حريم الوالى وقصره
٣٥٠ ر ٢٠٠٠	
١٥٠١٥ ر ٥٠٠	

العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر وكيف يمكن إنشاؤها

فى التقرير المرافق عرض واف لحالة التجارة وموارد الثروة والمالية وعلاقات مصر السياسية والتجارية مع الدول الأجنبية، ولم يبق الآن سوى أن نبحث كيف يمكن إنشاء علاقات تجارية بين الولايات المتحدة ، وهذه البلاد العربية ، وكيف يمكن تنمية تلك العلاقات . والظاهر أن المصالح التجارية للولايات المتحدة ، فى مصر وسوريا وبلاد

العرب ، تتطلب حمايتها ورعايتها وجود قنصل عام يتخذ الإسكندرية مقراً له ، ويقف على قدم المساواة مع وكلائنا في وجاقات الغرب . ويستند هذا الرأي إلى الاعتبارات الآتية :

اتساع أملاك الباشا

١ - تؤلف أملاك محمد علي باشا إمبراطورية عظيمة الاتساع تطل على البحرين الأبيض والأحمر . وللولايات المتحدة في كل منهما تجارة واسعة . وتمتد هذه الممتلكات من جبال طوروس في آسيا الصغرى ، إلى جبال الحبشة في الجنوب ، وتضم بين أطرافها أقطاراً غنية خاصة بالسكان ، هي سوريا ومصر وسنار واليمن والحجاز في بلاد العرب وكذلك جزيرة كريت ، وهذه الأقطار يبلغ سكانها تسعة ملايين ، أما ما تنتجه للتجارة الخارجية ، فيمكن تقدير قيمته بخمسة وعشرين مليوناً من الدولارات .

تجارة البحر الأحمر

ظلت الولايات المتحدة خلال الأعوام الثلاثين الماضية ، تسهم بنصيب كبير في شطر من هذه التجارة ، ونعني بذلك تجارة البحر الأحمر ، بل لقد كدنا في وقت من الأوقات نحسّر سلعة نفيسة هي بن اليمن . ويمكن تقدير ما يصدر منه بمليون من الدولارات ، ولو بلغت تجارة أمريكا في البن ما يوازي نصف هذا المبلغ لكادت تساوى رغم ذلك جميع ما نستورده من تركيا . ولا يزال التجار الأمريكيون يمدون أوروبا بهذا الصنف ، متبعين ذلك الطريق الذي يدور حول رأس الرجاء الصالح .

مشروع فتح اليمن وأثره في التجارة الأمريكية

ترحف الآن حملة عسكرية على اليمن بقيادة أحمد باشا ابن أخت محمد علي ، وهو يرى إلى فتح هذه البلاد التي ظلت حتى الآن تحت حكم إمام صنعاء ، مع تبعيتها اسماً للباب العالي ، ولو استطاع الباشا إخضاع هذا القطر الثني ، فقد يقد النية على فرض قيود تجارية تعرقل تجارتنا . وهذا الأمر مسوغ جديد يبرر وجود وكيل أمريكي في مصر يرعى مصالحنا ، ولا سيما أن تاجراً أمريكياً من ركسبرى بولاية مساشوست ، يقيم الآن في مخا ببلاد اليمن .

آراء الباشا

وقد عرضت هذا الموضوع على الباشا ، وعلى وزيره بوغوص بك ، وأوضحت لهما ما نأمل الحصول عليه من زيادة في ضروب التسهيل لتجارتنا مع اليمن ، عندما يبسط الباشا سيطرته على هذه البلاد ، وكان جواب كل منهما ، أن شيئاً لم يتقرر بعد ، فيما يتصل بحكومة قطر ما يزال خارجاً عن دائرة نفوذ الباشا .

التجارة الأمريكية مع مصر

للولايات المتحدة صلات تجارية غير مباشرة مع مصر وسوريا وكريت . وفي زمن يرجع إلى عام ١٨٢٥ ، باع أحد الأمريكيين للباشا سفينتين حرييتين ، وقبض الثمن من محصولات البلاد . وتوضح البيانات المرافقة لهذا التقرير ، السلع الكثيرة المختلفة ، التي يمكن للبلدين أن يتبادلاها مباشرة عن طريق التجارة . وتصل بعض شحنات السفن الآن إلى الإسكندرية ، ولا شك في أن « رسالة » الباشا ، بعد أن حصلت من الولايات المتحدة على بعض الإمدادات ، ستمضي في تشجيع استيراد أخشابنا وما لدينا من عتاد وذخيرة يحتاج إليهما الأسطول . غير أن تجارتنا مع سوريا وكريت تتبع طريق أزمير .

٢ — أما ثانياً الاعتبار فهو السيادة الفعلية التي يستمتع بها محمد علي باشا ، فلو أنه كان أميراً مستقلاً بحكم القانون ، لكانت مصالحنا في حاجة إلى معاهدة تحميها ، ولكن يمكن القول أن تجارتنا تتمتع الآن بالحماية المطلوبة في ظل الامتيازات القائمة ، بين الولايات المتحدة والباب العالي . ويعترف الباشا بأن لهذه الامتيازات قوة القانون . فيما يدخل تحت سيطرته من بلاد ، وما دام الأمر كذلك ، فكيف تتطلب مصالحنا وجود قنصل مقيم في مصر ، تعينه الحكومة رسمياً في هذا المنصب ؟

لماذا تتطلب مصالحنا قنصلاً مقيماً في مصر

إن الإجابة على هذا السؤال تبدو مقنعة ؛ فعلى الرغم من أنه يمكن أن تكون لشروط المعاهدة التي تربطنا بالباب العالي قوة القانون ، إلا أن أية مخالفة لها في البلاد التي يسيطر عليها الباشا ، لا يمكن إزالة أثرها إلا عن طريقه هو نفسه ، وإليه وحده يجب أن تتجه حكومة الولايات المتحدة مطالبة بتنفيذ تلك الشروط ، إذ أنه لم يعد للباب العالي أية سلطة في

إدارة شئون مصر ، كما كفت الدول الأجنبية عن مخاطبة الباب العالي في المسائل التي تدخل في اختصاص الباشا . ذلك بأن الكثيرين من قناصل الدول الأوروبية ونوابهم في سوريا ومصر ، كانوا فيما مضى يرفعون احتجاجاتهم ومطالبهم النهائية إلى وزيرهم المفوض في القسطنطينية ، أما الآن فإنهم يقدمونها إلى قنصلهم العام في مصر . صحيح أن رفع المنازعات إلى الباب العالي ، امتياز حصلت عليه جميع الدول ، عن طريق معاهدة الامتيازات ، ولكن الرجوع إلى الباب العالي ، في مسائل تتعلق بحكومة الباشا ، من شأنه أن يثير السخط ، فضلا عن أنه لا جدوى من ورائه ، إذ أنه لا يخفى أن أى قرار يصدره الباب العالي ، لا يمكن أن يوضع موضع التنفيذ ، إلا بموافقة الباشا . فهو الذى يمين رجال الإدارة المحلية ، و« المتسلمين » ، والباشوات ، والبكوات ، والأغوات ، ويعتمد هؤلاء في وظائفهم عليه . من أجل هذا يجب أن يكون الباشا هو المنفذ لشروط المعاهدة العقودة بين الولايات المتحدة والباب العالي ، حتى يضمن مواطنونا في مصر وسوريا سلامة أرواحهم ، وأملاكهم . فإذا قدمت شكاوى من ولاية الأمور المحليين ، فيجب أن يكون تقديمها إلى الباشا عن طريق القنصل العام ، فهناك عدد من الأسرى وأعضاء الإرساليات الدينية الأمريكية ، يقيمون في سوريا ، وقد حدث أن أسيتت معاملة أحد هؤلاء ، فرفع الظلم عنه بفضل وساطة قنصلنا في الإسكندرية ، أما القائم بأعمال سفارتنا في القسطنطينية فلم يستطع أن يتخذ أى إجراء في هذا الموضوع ، ورغبة من الحكومات الأوروبية ، في أن تجارى مقتضيات الظروف ، وتحقق رغبات الباشا ، أرسلت جميعها إلى وكلائها في مصر تفويضا جديدا يخولهم أن يكونوا قناصل عامين في مصر وسوريا والملحقات الداخلة في نطاق ممتلكاته .

رغبة الباشا في وجود قنصل للولايات المتحدة بمصر

إن الحجاج التي سقتها لتأييد فكرة تعيين قنصل عام للولايات المتحدة ، لتستمد قوة من الرغبات التي أبداهها الباشا نفسه ، كما أبلغتها سعادة بوغوص بك وزير الخارجية فقد أكد لي ، حين اجتمعت به مرتين على انفراد ، أن الباشا يقدر الولايات المتحدة تقديرا عظيما ، وأنه يتمنى أن تزداد العلاقات معها توثقا ، لما يتوسمه من الخير لصالح البلدين . وقد أشار إلى أن هناك تشابها بين الولايات المتحدة ومصر ، ويسر جنابه العالي أن يستعرض وجوه هذا التشابه . فكلتا البلدين مدين بثروته للزراعة والتجارة ، وما دام أمام الباشا مثال لأمة عظيمة كالولايات المتحدة ، فإنه لن يأنف من أن يسميه الأوروبيون تاجرا .

حديث القنصل جليدون Gliddon مع بوغوص بك

وقد أشار بوغوص بك بعد ذلك ، إلى تعيين مستر جليدون ، فقال إنه على الرغم من أنه ليس بين الوكلاء في مصر من هو أقل مرتبة من وكلائنا ، فإن الباشا لم يتردد في اعتماد تعيين مستر جليدون ، حتى يباشر أعماله . ولم تمنع ضعة الوظيفة من اعتبارها فأتحة لعلاقات تجارية يتمنى الباشا مخلصاً ، أن تزداد توثقاً وقد سألتني عما إذا كنت أظن أن حكومتى ستعتمد في آخر الأمر إلى تعيين قنصل عام ، حتى يكون لمندوبنا في حضرة الباشا مزية التساوى في المرتبة ، مع سائر المندوبين فأجبتته بأنى لا أعلم نيات حكومتى ولكنى على ثقة من أن أهمية مصر لعلاقاتنا التجارية معلومة لديها تماماً . إن الباشا في موقفه الحالى يتطلع إلى تأييد الدول الأجنبية ، فإذا أرسلت إليه الولايات المتحدة في الظروف الحاضرة وكيلا في درجة الوكلاء الذين تبعث بهم الدول الأوربية ، فإن ذلك سيزيد في نفوذنا ، زيادة لها قيمتها ، لمصلحة تجارتنا ، إذا ما بدأت بينه وبيننا على حدة مفاوضات في المستقبل .

التنظيم المنتظر لقنصلية الولايات المتحدة في مصر

وعلى هذا ، فإذا وافق رئيس الجمهورية على ضرورة مثل هذه الوظيفة ، فإن الخطوة التالية ستكون مسألة السلطة التى يجب أن يتمتع بها هذا المندوب ، والطريقة التى يجب أن تنظم بها القنصلية ، أما لقيه فيجب أن يكون « القنصل العام لمصر وسوريا والملحقات التابعة لمحمد على باشا » ، وذلك حتى يقف على قدم المساواة مع سائر المندوبين الأجانب . وليس للولايات المتحدة حتى الآن سوى قنصل عام واحد ، معين لدول وجاقت الغرب ، ولما كانت واجبات القنصل في مصر أوسع نطاقاً ، فإن ذلك يستدعى أن يخول من السلطة ما يناسبها .

سلطة القنصل

ومن الواجب أن يكون للقنصل العام نفوذ على قناصل الولايات المتحدة ونوابهم ، الداخلين في دائرة اختصاصه ، كما ينبغى التنبيه عليهم ، بضرورة مكاتبته والاستمانة به في جميع ما يرفعونه إلى الحكومة العليا من اعتراضات على تصرفات ولالة الأمور المحليين ، فهناك أسباب كثيرة — سبق أن ذكرنا بعضها — تجعل من الحتم علينا أن نضع من يمثلنا الآن من أولئك الليفانتين وأخلاط الفرنجة ، تحت نوع من الإشراف الدقيق ، لئلا يسيثوا بذلك استخدام مناصبهم ، وحتى لا يحبطوا من شأن بلادنا .

القنصل العام للولايات المتحدة في سوريا

إن نائب قنصلنا في بيروت ، وهو مستر شاسود Mr. Chasseaud قد اتخذ لنفسه لقب القنصل العام لسوريا ، وشرع يقوم بأعماله ، وكان من أثر ذلك أن عين كثيراً من الوكلاء في الثغور الواقعة على طول الساحل ، وقد تلقى الباشا منه — وأنا بالإسكندرية — طلباً باعتماد « بيولردى » لنائب قنصل ، يراد تعيينه في دمشق ، فلم يكف الباشا برفض هذا الطلب ، بل أبدى ملاحظة عما يفعله قناصلنا ، إذ أنهم يعمدون إلى تعيين وكلاء في كل ميناء ، من الموانئ التي يكثر بها صيد السمك ، ومثل نواب القناصل هؤلاء يجب ألا يسمح لهم بتعيين عملاء لهم ، دون استشارة القنصل العام وموافقته ، ويجب أن يكون مفهوماً أن أحداً لا يطلب أن يعين في مثل هذه الوكالات لفائدة منتظرة لمصالحنا ، بل لخدمة ما لشاغل المنصب من مأرب خاصة ، ووكالاتنا في أملاك الباشا قائمة الآن بالإسكندرية والقاهرة ودمياط في القطر المصري ، وبالقدس وبافا وعكا في فلسطين ، وبصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية والروضة وحلب في سوريا ، وكذلك بخانها وقنديا في جزيرة كريت ، وفي اعتقادي أن كثيراً من هذه الوكالات لا لزوم له .

مرتب القنصل

ويمكن أن يحدد مرتب القنصل العام ، على أساس مرتب القناصل في وجات الغرب مع جملة ثلاثة آلاف ريال ، بدلا من ألفين ، وذلك لأن نفقات المعيشة في مصر أكثر ارتفاعاً ، وأنا أعلم بالتجربة أن هذه المرتبات ستعود علينا بالفائدة في مصر ووجات الغرب على السواء .

تنظيم القنصلية

ويمكن تنظيم القنصلية وموظفيها على الوجه الآتي : —

القنصل العام	٣,٠٠٠ دولار
تلميذ قنصلية (يدرس عدة لغات ليعمل سكرتيراً ومأموراً)	٦٠٠ »
ترجان	٣٠٠ »
قواص (حارس تركي)	١٢٠ دولارا
« مراسلة » (تركي)	٦٠ »
	٤,٠٨٠ »

والقنصلية نفقات أخرى ، يقضى بها العرف في بلاد الليقات ، ولكن المبلغ الذى يتقاضاه القناصل في وجقات الغرب لمواجهة النفقات المعارضة ، يمكن أن يغطى جميع نفقات القنصلية في مصر وزيادة ، باستثناء مراتب القنصل العام ، فليست هناك حاجة إلى تقديم هدايا إلى الباشا ، عند تعيين قنصل جديد ، كما هو الحال في وجقات الغرب ، وكل ما فى الأمر أن الحكومات الأوربية تبعث إليه أحيانا فى مثل هذه المناسبات ، بنماذج قليلة نادرة من المصنوعات ، أو الحاصلات التى تنتجها بلادها . وعلى ذلك فالمبلغ السنوى الذى يخصه الكونجرس لنفقات إيجاد صلات مع أصحاب السلطة فى وجقات الغرب ، يكفى لمواجهة ما يقترح الآن من نفقات إضافية .

الترجمان

إن وجود ترجمان من الإفرنج ضرورى لنا لدى بلاط محمد على ، كما هو ضرورى أمام الباب العالى . ويشغل هذه الوظيفة عندنا فى الوقت الحاضر « وسيط » يوناني جدير بالاحترام ، هو المستر « جورج مينتو » Mr. George Minotto . ولا تعدى معرفته باللغات الشرقية حد المحادثة ، فهو لا يستطيع أن يقرأ تلك اللغات ، وهو يؤدى خدماته الحالية لمستر « جليدون » ، يحدوه الأمل فى أن ينال لقاء ذلك تمويضا فى المستقبل ، ولكن من الممكن أن يحل محله فى آخر الأمر ترجمان أمريكي ، إذا ما عين للقنصلية أحد التلاميذ .

تلاميذ اللغات الشرقية

أما هؤلاء التلاميذ فإنى مضطر ، تبرئة لدمتى ، إلى التصريح بأنهم إذا اختيروا من بين أقارب وأصهار القناصل ، فمن المحتمل جدا أن تفشل الحكومة فى تحقيق أغراضها . ومن الواجب ألا يمين غير من أكملوا دراستهم فى إحدى الكليات ، فمن السخافة أن يختار لدراسة اللغات الشرقية شبان تعوزهم عناصر التربية التى تفتق أذهانهم ، فى حين أن هذه اللغات تتطلب عقولا مثقفة ناضجة .

إعادة تنظيم القنصلية

ولما كنا بصدد البحث فيما ينتظر من إعادة تنظيم قنصلية الولايات المتحدة فى القطر المصرى ، فقد يكون من المناسب الآن أن نلفت النظر إلى حالتها الحاضرة ، فالمستر « جليدون » وكيلنا الحالى فى الإسكندرية ، تاجر إنجليزى يتمتع بقسط وافر من الاحترام ، وهو غير راض عن راتبه الحالى ، كما أنه لا يميل إلى الاستمرار فى منصبه ، بوصفه قنصلا لبلادنا ،

إلا إذا كوفيُ بعض الشيء ، وأقل ما يتوقمه أن يحصل على ألف دولار . ويصرح بأنه لا يستطيع بغير مكافأة كهذه ، أن ينفق شيئا من المال والوقت ، حتى يوفر لمواطنينا لوازم معيشتهم ، وربما بلغ ما تكبده حتى الآن من النفقات في الإسكندرية والقاهرة على القواصين والهدايا وما إلى ذلك خلال السنوات الثلاث ، التي شغل فيها منصبه ثمانمائة دولار ، وهو مبلغ يرى من حقه أن يدفع له ويقترح مستر « جليدون » أن يتخلى رسميا عن رعايته البريطانية إذا منحه الرئيس تفويضا من قبله ، وقد أبلغ عزمه على ذلك إلى القائم بأعمال سفارتنا ، وهو يرى من وراء ذلك إلى التخلص مما للقفصل البريطاني من ولاية قضائية ، عهد اللورد « بالمرستون » Palmerston إلى تعزيزها بما أرسله من تعليمات في هذا الصدد ، وعملا بهذا الادعاء استدعى المستر « جليدون » المشول أمام محكمة القنصلية ، فلما رفض إجابة هذا الاستدعاء ، هدد القنصل البريطاني باستخدام القوة . وتعمل الحكومة البريطانية جاهدة فيما يتصل بسلطتها القضائية على رعاياها في هذه البلاد ، على أن تكون مصر مستعمرة يخضع فيها هؤلاء الرعايا للقانون الإنجليزي ، كما يخضعون له في إنجلترا نفسها ، وكذلك تعمل على أنه في حالة ما إذا اشتغل أحد الرعايا البريطانيين قنصلا لأمريكا في مصر ، فإنه يخضع لقوانين الدولة ، كما لو شغل هذا المنصب في إنجلترا . ويوافق القائم بأعمال سفارتنا على معارضة مستر جليدون ، لادعاءات القنصل الإنجليزي ، وقد كتب مذكرة طويلة في تأييده ، وهذه المذكرة تنكر في الواقع على الحكومة البريطانية أن لها الحق في حكم رعاياها القاطنين في ممتلكاتها النائية عنها . وإلى هنا أترك لحكومتى أن تفصل في مسألة من مسائل القانون الدولي ، قد يدور حولها جدال عنيف في بلاد الليقانت بين رعايا الدول الأوربية الكبرى الذين يعملون وكلاء للولايات المتحدة وبين قناصلهم .

والمبدأ الذي تناضل الحكومة البريطانية في سبيله ، تؤيده كذلك سائر الدول الأوربية الكبرى ، فإذا عين أحد رعايا دولة منها وكيلا لدولة أخرى ، فقد جرى العرف في بلاد الليقانت ، في مثل هذه الحالة ، على طلب موافقة حكومة الشخص المعين ، وهذه الموافقة من جانبها تخرجه من اختصاصها القضائي طول مدة خدمته .

ولما كان هذا التقرير يحوى جميع ما يتصل بأمر مهمتى في مصر ، من الموضوعات التي رأيت أنها تعنى وزارة الخارجية ، أو يفيدها الوقوف عليها ، فإلى هنا وأختم هذا التقرير ، وأضعه ياسيدى بين يديك في خشوع حتى تبدي رأيك فيه .
ولك ياسيدى فائق الاحترام

تقرير دو هاميل

(١) الكونت دو هاميل Duhamel

ظلت روسيا سنوات طويلة تربطها بمصر علاقات اقتصادية ، مهتر على توثيق أواصرها قناصل ووكلاء ، ولكن لم يلبث أن زاد اهتمامها بأمر هذه العلاقات ، منذ توطدت أركان حكومة محمد على ، وأدخل الباشا نظام الاحتكار في ممتلكاته ، وأخذ يعمل على إحكام صلاته بالدول الأوربية لأغراض تجارية وسياسية . وكان أهم ما استرعى أنظار روسيا ، نشاط الباشا في ميدان التوسع الخارجي ، لما كان لهذا النشاط من آثار واضحة في كيان تركيا ، وهي الدولة التي يعني الحكومة القيصرية كل ما يتصل بتقرير مصيرها . لهذا عمد القيصر « اسكندر الأول » في أغسطس ١٨١٨ ، إلى تعيين « جورج سيثيني » Civigny قنصلا عاما لدولته في مصر ، ومنذ ذلك الحين أخذ يشغل منصب القنصل العام ، أو يضطلع بأعمال القنصلية الروسية رجال عرفوا بالحنكة السياسية ، والدراية التامة بأحوال البلاد ، نذكر منهم « بيلافوان » Pillavoine القنصل الفرنسي العام ، (فيما بين نوفمبر ١٨٢٠ ونوفمبر من العام الذي يليه) ؛ والقنصل الفرنسي « دروفتي » Drovetti ، (من نوفمبر ١٨٢١ إلى مايو ١٨٢٧) ؛ والقنصل الفرنسي « مالفيفوار » Mallivoire ، إذ قام بأعباء الوكالة مدة شهرين في عام ١٨٢٧ . وفي يولية من العام نفسه عين الروسي « أنطوان بيزوني » Antoine Pezzoni قنصلا عاما لدولته ، وظل يشغل هذا المنصب حتى يولية ١٨٢٨ ؛ ثم قام برعاية المصالح الروسية في مصر قنصل الأراضي الواطئة « بيير أمبرواز شوتر » Pierre Ambroise Schutz ، من يولية ١٨٢٨ إلى فبراير ١٨٣١ ، ومن بعده تولى أعمال القنصلية « إدوار لافيزون » Edward Lavison ، ترجمان القنصلية الروسية العامة في مصر .

غير أن « لافيزون » اضطر إلى مفارقة البلاد ، عند ما غزا إبراهيم بلاد الشام ، وقطعت روسيا علاقاتها السياسية مع محمد على ؛ إذ كانت على وفاق مع الباب العالي منذ عقدت معاهدة أدرنه في ١٤ سبتمبر ١٨٢٩ ، وكان يعينها في أثناء الحرب السورية الأولى ، أن تعمل على توطيد دعائم هذا الوفاق . إلا أن هذه الحرب لم تكد تضع أوزارها ، حتى أظهرت روسيا حرصها على استئناف علاقاتها مع مصر ، كما أظهر الباشا رغبته في كسب صداقة الإمبراطور « نيقولا » الأول ومن ثم بات الموقف في أشد الحاجة إلى سيامي عنك بعمل

على وصل ما انقطع ورأب ما انصدع ، فوق اختيار العاهل الأوتقراطى ووزيره « نسلرود » Nesselrode على « الكولونيل دوهاميل » Duhamel ؛ ليكون قنصلا عاما لدولته فى مصر وكان ياورا للقيصر ومعروفا بمخلقه العسكري الصريح ، كما سبق له أن زار إبراهيم باشا فى قونية فى عام ١٨٣٢ ؛ ولم يكد الباشا يعلم بنبأ هذا الاختيار حتى أخذ فى تهيئة الجو لاستقبال صديق القيصر وممثله ، وكان من أثر ذلك ماحدث للبعثة البولونية العسكرية ؛ مما أدى إلى استقالة رئيسها ومفادته البلاد ، وقد مر بنا ذلك مفصلا فى العرض التاريخى فلا حاجة إلى إعادته .

أما « دوهاميل » فقد حمله الإبريق الحربى الروسى « أوليس » Ulysse من القسطنطينية فبلغ الإسكندرية فى ١٣ يناير ١٨٣٤ بعد رحلة استغرقت اثنين وعشرين يوماً ؛ وصحبه « لاڤيزون » ترجمان القنصلية القديم . ووجد دوهاميل عند وصوله أن الباشا وبوغوص يوسف وعدداً كبيراً من أعضاء الهيئة القنصلية قد غادروا الإسكندرية إلى القاهرة منذ شهرين ، كما عرف أنه لا ينتظر مجيء الباشا إلى الثغر إلا عند حلول عيد الفطر أى بعد شهرين من الزمان ، لذلك كتب إلى بوغوص يوسف ينبئ به بوصوله واعتزامه القدوم إلى القاهرة ، فى غير وئاء أو إبطاء ؛ وقد ذكر القنصل الإنجليزى « كامبل » Campbell ، فى رسالة له إلى حكومته ، بتاريخ ١٧ يناير ١٨٣٤ ، أن بوغوص رد على رسالة « دوهاميل » بكتاب جاء فيه ، أنه « عظيم الاعتباط بوصول قنصل عام من قبل إمبراطور روسيا ، وأن الباشا يسره أن يرى القنصل فى القاهرة ، وأن الأوامر قد صدرت بأن يكون استقباله مقرونا بكل ما يليق به من حفاوة واحترام » .

وعلى أثر ذلك ، سافر « دوهاميل » إلى القاهرة ، « فى غير وئاء أو إبطاء » ؛ فوصلها فى ٢٤ يناير ، وذهب فى اليوم التالى لزيارة بوغوص يوسف ، وقد وصف القنصل الروسى استقباله الرسمى بالقلمة ، فى رسالة بعث بها إلى « نسلرود » من القاهرة ، فى ٣١ يناير ١٨٣٤ فقال : « كان أمس ٣٠ يناير الموعد المحدد ليستقبلنى الباشا بصفة رسمية ، ولما كان هذا اليوم من أيام رمضان ، فقد تمت المقابلة بعد غروب الشمس ، على ضوء الشمعدانات ، وكان الموكب الرسمى مؤلفاً من إحدى فرق الحرس وجميع قواصى الباشا . وكان علينا أن نقطع القاهرة من أحد طرفيها إلى الطرف الآخر حتى نصل إلى القلمة ، حيث يقيم الباشا . وازدحم الناس فى الشوارع الضيقة لمشاهدة الموكب » . أما الباشا فقد أجلس القنصل بجانبه على « الديوان » ، وبعد تبادل التحية قدم إليه « دوهاميل » براءة الباب العالى ، وألقى خطبة

قصيرة ؛ فرحب به الباشا ، ثم لبس « دو هاميل » الفرو وتمنطق بالسيف ، وهما رمز السلطة طبقاً للتقاليد التركية ، ووجد عند خروجه من السراى حصاناً مطهماً أهدها إليه محمد على . وقد استطاع القنصل منذ البداية أن يكسب عطف الباشا وتقديره ؛ لما كان يتحلى به من صفات المرونة ودماثة الخلق ؛ فضلاً عن إجادته اللغة التركية . قال عنه البرنس « بوكلمسكاو » Puckler Muskau « إنه كان يعرف على ما يبدو جميع اللغات الحية ، كما كان واسع المعرفة بكل فرع من فروع العلوم » وقد ساعده ذلك على أن يتحدث إلى الباشا ساعات طويلة دون حاجة إلى ترجمان ، على خلاف ما كان يفعل زملاؤه . هذا إلى أن الباشا نفسه كان يعمل على استئالة روسيا وإقناع ممثلها في مصر ، بأنه إلى جانب رغبته في كسب صداقة القيصر ، لا يمكن للسلطان غير خالص الود وصادق الولاء . وقد كان من أثر هذه الصلات الحسنة بين القنصل الروسي والباشا أن استطاع « دو هاميل » أن يبعث إلى حكومته بعدد من التقارير الهامة وكثير من الرسائل العادية ، مع أنه لم يكن قد مضى عليه في مصر سوى أقل من أربعة شهور .

وفي طليعة هذه التقارير ذلك التقرير القيم الذي بعث به في ٣٠ إبريل ١٨٣٤ إلى « كانكران » Cancrin وزير مالية القيصر بناء على طلبه . وإلى جانب هذا التقرير وما يحويه من « ملاحظات عن تجارة مصر » ، أرسل إلى « نسلرود » في العام نفسه تقارير أخرى عن الجيش والبحرية .

وفي أوائل عام ١٨٣٥ ، اعتزم الباشا زيارة الصعيد ، فانهز « دو هاميل » هذه الفرصة ورافق القنصل الفرنسي « ميمو » Mimaut والقنصل النمساوى « لاورين » Laurin . لأنه — على حد قوله — لم يشأ أن تفلت من يده فرصة وافته لمشاهدة بلاد غنية بآثارها جديرة بأن تدرس أحوالها . هذا إلى أن محمد على كان يسره دائماً أن يصحبه كبار القناصل في مثل هذه الأسفار ؛ « وكان هذا وحده كافياً لأن يقرر السفر معه » . وقد غادر « دو هاميل » القاهرة إلى الصعيد في ١١ فبراير ١٨٣٥ ، بعد رحيل الباشا بمدة وجيزة ، فوصل إلى أسيوط في ٢٤ فبراير ، ثم زار إسنا ، وهي آخر ما بلغه الباشا في رحلته . وفي أثناء هذه الرحلة استطاع « دو هاميل » مقابلة الباشا مرات ، كما استطاع أن يجمع البيانات الكثيرة عن أحوال هذه الأقاليم القبلية . وفي أوائل مايو عاد الباشا إلى القاهرة وأقام في قصره بشبرا ، في « كورتيلة » — على حد تعبير الشيخ الجبرتي — لأن الوباء كان لا يزال شديد الوطأة في العاصمة . أما « دو هاميل » فإنه أقام في شبرا كذلك طوال شهرى مايو ويونيه ، حتى إذا

قرر الباشا القيام برحلة إلى الوجه البحرى فى أواخر يونية ، سافر « دوهاميل » إلى الإسكندرية فى يوليه ١٨٣٥ وبقى بها إلى الشهور الأولى من العام التالى .

وفى ٢٦ فبراير ١٨٣٦ ، كتب « دوهاميل » إلى « بوتنيف » Bouteneff المندوب الروسى فوق العادة بالقسطنطينية ، يبلغه رغبته فى الذهاب مع القنصل الانجليزى « كامبل » Campbell ، والقنصل النمساوى « لاورين » فى رحلة إلى سوريا فى بداية الشهر التالى « كى تتكون لديه فكرة صحيحة عن الموقف السياسى فى تلك البلاد » وكانت فى نيته أن يسافر مع زميليه على ظهر إبريق حربى نمساوى ينتظر قدومه إلى الإسكندرية ليسافر عليه القنصل النمساوى « لاورين » ؛ فوافق « بوتنيف » على ذلك ولكن « دوهاميل » لم يستطع أن يرافق زميليه فى سفرهما يوم ٩ مارس ، وبقى بالإسكندرية حتى وصلت الباخرة الانجليزية « أفريكان » African فى ٦ إبريل ، وكانت تقوم بالخدمة بين أسا كل الليثانت ، فقرر أن يسافر عليها . وفى ٩ إبريل وصل إلى بيروت ، وبعد انقضاء مدة الحجر الصحى ، سافر منها إلى فلسطين ، وكان « كامبل » و « لاورين » قد سبقاه إليها منذ أواخر مارس ، ومن ثم رحل إلى لبنان وزار طرابلس وقابل الأمير بشير فى « بيت الدين » ، وخطر له أن يقابل إبراهيم باشا فى مقره بأنطاكية ، ولكن إبراهيم كان إذ ذاك فى حلب ، فسافر إليها « دوهاميل » ، واستطاع مقابلة القائد المصرى فى معسكره على مقربة منها فى ٨ مايو ، وتحدث إليه بضع ساعات ، حصل خلالها على بيانات وافية عن حالة الجيش وعدد القوات المصرية فى سوريا ، كما وقف على حقيقة الجهود التى بذلها المهندس البولونى « شولتز » Schultz فى تحصين « بوزاز كولك » ، الواقع بين قونية وأنطاكية ، وفى إقامة استحکامات على مسيرة سبع ساعات من « عينتاب » لإغلاق الطريق بين مرعش وملطية . ثم زار « دوهاميل » دمشق ، وبيت المقدس . ولما كان فى نية الباشا زيارة الشام ، فقد اعترم « دوهاميل » وزميلاه « كامبل » و « لاورين » انتظار حضور الباشا . وكان « دوهاميل » قد التقى بالأول فى حلب ، وبالثانى فى الطريق بين بعلبك ودمشق ؛ ثم اجتمع الثلاثة فى بيروت . غير أن محمد على ، إزاء انتشار الطاعون فى الشام من ناحية ، وانحراف صحته من ناحية أخرى ، رأى أن يؤجل القيام بهذه الرحلة ، نزولا على رأى طبيبه الخاص « جايطانى بك » فقرر « دوهاميل » وزميلاه العودة إلى مصر . وفى ١٤ يونيه ١٨٣٦ ، غادر « دوهاميل » يافا إلى الإسكندرية ، بعد أن زار فى أثناء رحلته بيروت واللاذقية وحلب ودمشق وبيت المقدس وبعلبك . وقد استطاع فى أثناء هذه الرحلة جمع المعلومات التى مكنته

من إرسال تقرير واف عن بلاد الشام عامة ، ومذكرة موجزة عن جبل لبنان خاصة في يونية من العام نفسه .

ولم يكد دو هاميل يصل إلى الإسكندرية ، حتى عكف في الشهور التالية على إعداد تقارير هامة عن التجارة الأوربية في أنحاء الامبراطورية العثمانية ، وعن المالية المصرية والاحتكار والصحة وترسانة الإسكندرية والزراعة والإدارة ، والتجارة الداخلية ، هذا عدا رسائله الأخرى في الشؤون السياسية العامة . وفي ديسمبر ذهب إلى القاهرة ، وأقام بها حتى أواسط مايو ١٨٣٧ ثم عاد إلى الإسكندرية وبقى بها حتى انتهت مدته في أواخر نوفمبر ١٨٣٧ وقد استطاع «دو هاميل» في أثناء إقامته بالثغر الإسكندري ، أن يبعث إلى « نسلود » في ٦ يولييه ١٨٣٧ بذلك التقرير الضافي الذي ننشر ترجمته في هذا الكتاب ، بمد أن قضى أكثر من ثلاثة أعوام — على حد قوله — وهو يجمع كل ما اتصل به من معلومات وإحصاءات عن أحوال هذا القطر ؛ حتى يرسم لحكومة القيصرة صورة صحيحة عن الموقف في مصر . وقد اعتمد « دو هاميل » في إعداد هذا التقرير اعتماداً كبيراً على معاونه « پير بوكتي » Pierre Bokty وكيل القنصلية الروسية العامة في القاهرة ، الذي أقام بالبلاد سنين طويلة ، وقضى في منصبه حوالي سبعة عشر عاماً ، وليس أدل على واسع خبرته بأحوال مصر ، مما ذكره عنه البرنس « بوككر مسكاو » ، حيث قال « إنه كان موسوعة حية ، يعرف كل أحداث التاريخ المصري ، منذ قدم الفرنسيون إلى هذه البلاد حتى الوقت الحاضر » .

وفي ٤ نوفمبر وصل الكونت « ميدم » Medem إلى الإسكندرية ، ليخلف «دو هاميل» في منصبه . وكان محمد علي في هذه الأثناء متنبهاً عن القاهرة في الصعيد ، فلما عاد ذهب « دو هاميل » لقايلته ليقدم إليه القنصل الجديد . وفي ١١ نوفمبر ، تمت المقابلة في قصر الباشا بشبرا ، وقدم إليه دو هاميل هدية من الفرو الثمين فدعاه الباشا إلى الغداء على مائدته في اليوم التالي ، ثم أهداه علبة سعوط ثمينة مزينة بحجرين من الماس . وفي ١٣ نوفمبر ، قابل الباشا للمرة الأخيرة مستأذاً في السفر . وفي ٢٨ نوفمبر ١٨٣٧ غادر الإسكندرية على ظهر الباخرة الفرنسية « تانكريد » Tancrede إلى أثينا في طريقه إلى روسيا ، بعد أن نجح في مهمته نجاحاً ليس أدل على واسع مداه ، من قول الباشا في حديث له مع القنصل الجديد ، « لقد كنت عظيم الارتياح إلى الكولونيل دو هاميل ، ومهما أطبعت في الثناء عليه ، فلن أفيه حقه من المدح والإطراء » . وقال « نسلود » « إن «دو هاميل» كان دائماً يطلع وزراء القيصرة على كل ضروب المساعدة التي لقيها من جانب باشا مصر ، وما

لسه فيه من شعور طيب ، كما أظهر حكومة القيصصر على مقدار ما تنطوى عليه جوامع الباشا من روح قوية وهمة فنية » .

(ب) مصدر التقرير

هذا التقرير من الوثائق الروسية التي نشرها ربنيه قطاوى بك عن عصر محمد علي في كتابه :

“Le Règne De Mohamed Aly D'après Les Archives Russes En Egypte.”

طبعة رومة عام ١٩٣٥ ، ويبدأ التقرير بصفحة ٣٤٠ وينتهى بصفحة ٤٢٠ في الجزء الثاني من الكتاب .

(ج) موضوعات التقرير

موجز التقرير — بيان مدعم بالإحصاءات عن مصر من حيث (وصفها — سطحها — ترعها) — المناخ والأمراض — السكان — الثروة النباتية والزراعية — الثروة الحيوانية وتربية الماشية — الثروة المعدنية — النظام الإدارى — التقسيم الإدارى — الصناعة الآلية — التجارة — التعليم العام — الجيش — القوة البحرية — الضرائب والإيرادات — المصروفات — الخاصة

(د) نص التقرير

« من دوها ميل إلى نسلرود »

الإسكندرية في ٦ يولية ١٨٣٧

ما كففت منذ حلت بمصر ، لنيف وثلاث سنوات خات ، عن جمع كافة ما استطعت الحصوا ، عليه من بيانات تدعمها الإحصاءات عن هذه البلاد .

والذكرة التي أتشرف اليوم برفعها إلى معاليكم ، إنما هي نتيجة ما قمت به من بحوث في هذا الصدد .

وقد حاولت أن أرسم صورة عامة لكل ما يستحق الاهتمام في مصر ، من حيث مواردها الطبيعية ، وإدارتها ، وصناعاتها ، وتجارتها ، وجيشها .

غير أن عملا متراعى الآفاق كهذا العمل ، يستحيل ألا يتسرب إليه بعض الأخطاء ، فكثيرا ما اضطرت إلى الاكتفاء ببيانات تقريبية ، ولكنى أعتقد مع ذلك أن هذه

البيانات تحوى من المعلومات الوثيقة عن مصر ، ما لا يحويه أى كتاب تناول شئون هذا البلد فى الأزمنة الحديثة .

وما يبلغ بى الزهو ياسيدى الكونت حتى أحسب أن وقتك سيتسع لقراءة هذه المذكرة من أولها إلى آخرها ، فحسب معاليكم ، أن ترجعوا إلى ثبت الموضوعات فى الصفحة الأخيرة ، وتختاروا من الفصول ما يبدو لكم أجدر بالاهتمام .

ولم يكن لى مأرب وأنا أعد هذا البحث ، إلا أن أقدم للحكومة ما عرفتته ، على ضوء ما هيأته لى وسائلى المتواضعة من أسباب ، ولست أطمع من وراء ذلك إلا فى إرضاء معاليكم .

وإلى لمدن بالكثير من البيانات الهامة ، عن الإيرادات والمصروفات العامة ، للسيد « پير بوكتى » Pierre Bokty ، وكيل القنصلية الروسية العامة فى القاهرة ، إذ قدم لى أعظم العون فى أبحاثى ، بفضل إقامته الطويلة فى هذه البلاد ، وإلمامه باللغة العربية إلماماً واسع المدى .

وقد عين السيد « پير بوكتى » فى وكالة القنصلية بالقاهرة ، منذ عهد سعادة السيوف « دى داشكوف » De Daschkoff فى مصر ، وهو يؤدى عمله فى همه ونزاهة منذ سبعة عشر عاماً ، دون أن يتقاضى على ذلك أجراً ، وإلى لأرى لزماً على أن أوصى به خيراً لدى الحكومة القيصريّة .
ولى الشرف أن أكون . . .

بيان مدعم بالإحصاءات عن مصر

الوصف — السطح — الترع

مصر ، فى حقيقة الأمر ، هى ذلك الجزء من وادى النيل ، الذى يمتد من الجنوب إلى الشمال ، بين جنادل أسوان والبحر الأبيض المتوسط .

وليس هذا الوادى الذى تحف به من الشرق والغرب سلسلتان من الجبال الجيرية ، سوى منطقة ضيقة ، يكسوها الزرع ، على امتداد سبعمائة فرسخ ، وسط صحراوات لا يبلغ الطرف مداها ، بل لقد شيد جزء من مدينة القاهرة نفسها ، تلك المدينة العربية التى خلفت ممفيس ، على سطح المقطم وبه تنتهى سلسلة جبال العرب .

وهنا يبدأ وادى النيل فى الانفساح ، ويقبل ارتفاع الجبال رويدا رويدا حتى تتلاشى فى جوف الصحراء . وفى موضع لا يبعد كثيرا عن ذلك المكان ، يتشعب النيل إلى فرعين كبيرين ، هما فرع رشيد وفرع دمياط ، وهذان الفرعان يحتضنان مساحة من الأرض ، مثلثة الشكل ، كونها رواسب النهر على مر السنين . وهذه هى الدلتا ، أخصب بقاع مصر وأغناها ، وأكثرها ازدهاما بالسكان .

ومصر السفلى هى الدلتا مضافا إليها مديرتا الشرقية والبحيرة ، أى الأرض الصالحة للزراعة ، شرقى فرع دمياط وغربى فرع رشيد .

أما مصر الوسطى ومصر العليا فتضمان جميع الوادى ، من رأس الدلتا إلى أسوان ، كما تشملان مديرية الفيوم ، التى توغل فى الصحراء الليبية . وتحمل إليها مياه النيل ، وهى مصدر الخصب والتماء ، ترعة تعرف ببجر يوسف .

وللفيوم اعتبار خاص من حيث طبيعة أرضها ، إذ أنها تختلف اختلافا تاما عن سائر جهات القطر المصرى ، فهى واحة حقيقية تتخللها التلال والوديان ، وبروبها عدد كبير من الترع الصغيرة ، تستمد ماءها من بحر يوسف ، وتصب فى بركة قارون ، أو بحيرة موريس عند القدماء . وعلى ضفاف هذه البحيرة التى يضرب ماؤها إلى الصفرة ، ما تزال بعض الخرائب ماثلة للعيان ، دليلا على أن هذه البقاع لم تكن على الدوام صحراء قفراء ، إلى الحد الذى بلغته الآن .

والنيل ، وهو شريان مصر الحيوى ، نهر يسترعى الاهتمام الشديد من جميع النواحي . فنذا الذى لا يعلم أمر فيضانه السنوى ، الذى يبدأ مع الانقلاب الصيفى ، ليلبلغ شأوه عند اعتدال الخريف ؟

وليس مقدار الماء الذى ينساب فى مجرى النيل ، سوى ظاهرة لا تقل عن هذا استرخاء للنظر ، فما إن يلج النيل أرض مصر ، حتى ينقطع عنه كل رافد ، وتحف به جبال قاحلة ، لا يكسوها نبت ، ولا تنبت من جنباتها عين .

فما أعظم هذا القدر من الماء الذى تستنفده الترع ورى الأرض وبخر المساء ! ومع هذا ترى النيل بساطا من الماء ممدودا حتى المصب ، وترسم الدهشة على وجه السائح القادم إلى مصر حين يشاهد ، وهو على مسافة نيف وأربعين فرسخا من شواطئها ، أمواج البحر الأبيض المتوسط تحمل غرين النيل .

وكلا أوغلنا نحو الجنوب ، جنح الوادى إلى الضيق ، وليست الأرض المزروعة فى

أغلب الأحيان إلا شريطاً من الخضرة بين النهر والصحراء . ومع هذا فليست الضفة اليسرى أقل قيمة من أختها ، ففي الضفة اليمنى تلاحق سلسلة جبال العرب مجرى النهر عن كثر ، حتى تغمر المياه سفوحها في مواضع كثيرة .

وقد رسمت يد الطبيعة في مصر العليا حدود الأرض الصالحة للزراعة ، وكانت سفوح سلسلتى جبال العرب وليبيا حدوداً لم تستطع الزراعة مجاوزتها حتى خلال أدهى العصور ، أما الدلتا ففيها مساحات شاسعة من الأراضي البور ، لعلها كانت تزرع في غابر الأزمان . على أن مساحة الأراضي الزراعية التي تدفع ضريبة الأتبان في عصرنا الحاضر تبلغ ٣٨٠٠٠٠٠ فدان .

وقد ذكر لي الباشا هذا الرقم منذ سنتين ، غير أنني أظن أن أراضي جديدة زرعت منذ ذلك الحين . والفدان عبارة عن مستطيل من الأرض ، عرضه عشر قصبات ، وطوله ثلاثة وثلاثون قصبة وثلاث ، أى أن مساحته $\frac{3}{4}$ ٣٣٣ قصبة مربعة ، والقصبة الطولية أربعة وعشرون قبضة ، أى ما يعادل إحدى عشر قدماً وثمانى بوصات إنجليزية ، وبذلك يكون الفدان ٨٧٣ ساجيناً مربعاً^(١) ، ونسبة الفدان إلى الدسجاتين^(٢) كنسبة ٨٧٣ إلى ٢٤٠٠ ، أى أن الفدان أكثر قليلاً من ثلث دسجاتين .

وليس بمصر العليا من هذا القدر سوى ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان ، منها ١,١٤٠,٠٠٠ فدان على الضفة اليسرى للنيل ، أما الضفة اليمنى فليس بها غير ٦٠,٠٠٠ فدان ، والفيضانات السنوية وحدها لا تكفى لأن يتم الخصب جميع أنحاء مصر إذا لم يبرزها نظام شامل للترع والسدود .

وقد آمنهم الباشا بنصيب وافر في رفاهية البلاد ، نظراً لما قام به في هذا الصدد ، فقد طهرت القنوات القديمة وزيد عمقها ، كما حفر غيرها ، أذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، ترعة المحمودية التي تربط الإسكندرية بالنيل ، وأُنحِتْ جزیلة الفائدة للتجارة ، إذ سهلت نقل البضائع بعد أن كانت تتعرض للكثير من أخطار الملاحة ، لكي تصل إلى الإسكندرية عن طريق البحر .

ويمكن القول بصفة عامة ، إن الرى في الدلتا ليس سيئاً على الإطلاق ، ومع ذلك فقد خطر للباشا ، تفادياً من الاعتماد على تقلب أحوال النيل واختلاف منسوبه من سنة إلى أخرى ،

(١) الساجين مقياس أطوال روسى .

(٢) الدسجاتين مقياس مساحات روسى .

أن يبني على فرعيه قناطر بالقرب من رأس الدلتا ، آملاً أن يتمكن بذلك من السيطرة على المياه فيرفعها إلى إحدى وعشرين قدماً ، بينما تسير الملاحة في قنوات جانبية ، بفضل ما أقيم عليها من أهوسة مزدوجة الأبواب .

وقد انقضت ثلاث سنوات منذ بدأ الاشتغال بهذا المشروع ، وتمت جميع التصميمات والمواصفات ، ولكن العمل نفسه لم يبدأ بعد ، ومن المشكوك فيه ، نظراً لخلو الأرض من أى موضع صلد ، أن يتسنى تنفيذ مشروع ضخ كبناء قناطر على نهر عظيم ، في بلد تعوزه المواد التي لا يمكن الاستغناء عنها كما يعوزه العمال المهرة ، والمهندسون الأكفاء ، لإدارة أعمال من هذا الطراز .

أما في مصر العليا فستوى سطح الأرض أعلى بكثير منه في الدلتا ، ولهذا تبقى معظم الأراضي جافة إذا لم تعوض الأعمال الفنية قصور الفيضان عن ربها . والطريقة المتبعة لرفع المياه وإبقائها في الأرض ، قوامها إنشاء جسور عالية ، تقطع الوادي عرضاً ، متصلة بالنيل من جانب ، وبسلسلة جبال ليديا من الجانب الآخر ، بينما تقام على طول النهر جسور أخرى أصغر منها ، حيث تكون الشواطئ منخفضة بطبيعتها .

وهكذا يمكن القول إن مصر العليا بأجمعها مقسمة أحواضاً ، كل منها عبارة عن جسرين ، يمتدان عرضاً من طرف الصحراء إلى شاطئ النيل . وكل من هذه الأحواض ، تشقه قناة تستمد الماء من موضع أبعد ما يكون عن منحدر ماء النهر ، ولا يبعد هذا المنحدر في المادة كثيراً عن الجسر ، الذي يفصل بين حوضين متعاقبين .

وعن طريق هذه القنوات ، يصل ماء النهر وقت الفيضان إلى داخل الأراضي ، ولما كانت الجسور المرضية والمحاذية للشاطئ تمنع الماء من العودة إلى النهر ، فإن الماء يرتفع بطبيعة الحال إلى أن يغطي جميع الأراضي المراد ربها ، حتى إذا تشبعت الأرض بالطوبة إلى حشد كاف ، فتح ما في كل جسر عرضي من عيون ، وترك الماء ينساب إلى الحوض التالي .

المناخ والأمراض

تحت سماء مصر تزدهر محصولات المنطقة المعتدلة والمنطقة الحارة . والشتاء بمعناه الحقيقي غير معروف في مصر إذ أن مقياس الحرارة لا يهبط في الليل قط إلى ما دون ٦٠ « ريومور » Réaumur أما في النهار فتتراوح الحرارة دائماً بين عشر درجات واثنى عشرة درجة .

وتلطف حرارة الصيف ، الرياح الآتية من الشمال الغربى ، تلك الرياح التى تهب بلا انقطاع خلال ستة أشهر فى السنة . ولا يرتفع مقياس الحرارة فى الإسكندرية عن ٢٤٠ «ريومور» ، حتى فى أشد أيام الصيف ، أما فى القاهرة والوجه القبلى فتزيد الحرارة قليلا ، على الرغم من هبوب الرياح الشمالية فى هذا الفصل من السنة .

وما دام الأمر كذلك ، فليس غريباً فى مثل هذا المناخ المعتدل ، الذى يقل تأثيره بالتقلبات الجوية ، أن تستجيب الأرض النداء ، فتخرج زرعها ، بحزبة الفلاح عن جهوده عشرة أضعاف ما بذل ؛ ذلك بأن الماء والشمس ، وهما العاملان الأساسيان فى الزراعة كفيضان بأنحاء الأشجار والخضر فى غير عذاء ، حتى فى رمال الصحراء ، متى توافر لريها الماء .

ولقد كانت أمطار مصر فى غابر الأزمان أقل بكثير مما هى عليه الآن ، ويرجع هذا التغيير إلى وفرة الأشجار ، التى تغطى جهات كثيرة من الدلتا فى وقتنا الحاضر .

وفى أيام احتلال الفرنسيين مصر ، لم تُمطر السماء مرة واحدة فى الإسكندرية مدة ستة عشر شهرا ، أما الآن فتسقط الأمطار غزيرة فى نوفمبر وديسمبر ويناير على جميع الجهات الساحلية ، وخلال هذه الأشهر الثلاثة ، يزرع القمح والشعير فى الأراضى التى لايسهل ربيها حيث لا يمكن الاعتماد فى نمو المحصول إلا على المطر .

ولا تُمطر السماء بالقاهرة فى فصل الشتاء غير أربع مرات أو خمس ، أما فى الصعيد فقلما تسقط الأمطار .

وحارة الجو فى مصر لا نطاق ، لا سيما حين تهب الرياح الآتية من الجنوب ، وتعرف بالخمسين ، لأننا نلمس أثرها بنوع خاص خلال فترة طولها خمسون يوما ، تقع فى مارس وإبريل ومايو . وهذه الرياح تملأ الجو غبارا ، فتضرر الأشجار ، وتجنف الجلود ، وتسبب ضيق التنفس ، وتعجل بموت المصابين بأمراض وبيلة . وعندما تهب الخمسين ، تقاسى جميع الكائنات الحية ألوانا من العذاب ، وإنه لمن حسن الطالع أن هبوبها لا يستمر عادة غير أربع وعشرين ساعة ، وقلما يزيد على ثلاثة أيام متوالية .

والدوسنطاريا والرمد بأنواعهما هما الرضان المنتشران فى مصر ، ويمكن اتقاؤهما باتخاذ بعض ضروب الحيلة ، أو على الأقل بمنع انتشارهما إلى حد ينذر بأوخم العواقب ، وذلك بمكافحتهما منذ البداية ، بما تشير به الخبرة والتجربة من وسائل العلاج . وكان من الممكن أن يقال إن جو مصر صحى ، لولا أن الأمراض البوائية تنتشر فيه انتشارا مروعاً ، وكان من

أثر ذلك أن رأينا الهواء الأصفر في عام ١٨٣١ ، والطاعون في عام ١٨١٣ وعام ١٨٣٥ ،
يحصدان الناس حصدا ، أما الجدري فيودى كذلك بحياة عدد كبير من الأطفال ، لأن التطعيم
لم يعم البلاد بعد ، على الرغم مما أصدره الباشا من أوامر .
ولم يظهر الهواء الأصفر بمصر قط فيما يذكرون الناس ، وإنما نقله الحجاج إليها عند عودتهم من مكة .
أما الطاعون ، فيظن كثير من الأطباء أنه متأصل في مصر . وثمة ظاهرة عجيبة تحسن
الإشارة إليها في هذا المقام ، وهي ما شوهد على الدوام من أن هذا المرض ينتشر في البلاد
عشر سنوات متواليات ، حتى إذا كانت السنوات العشر التي تمعقها ، اختفت آثاره إلى
حد يحمل الناس على الاعتقاد بأن هذا المرض قد استؤصلت شأفته إلى الأبد ، وهكذا وجد
الفرنسيون الطاعون عند وصولهم إلى مصر ، ولم ينقطع دأبه من البلاد إلا بعد رحيلهم
عنها ، ولكنه عاد إلى الظهور في عام ١٨١٣ ، واستمر حتى عام ١٨٢٤ . ثم حدث في
سنة ١٨٣٤ ، أي بعد عشر سنوات ، أن ظهر الطاعون مرة أخرى في صورة مروعة ، وما
زال حتى الآن يماود الظهور في مختلف الجهات .

ولما كان محمد علي لا يؤمن بما يؤمن به إخوانه في الدين من أوهام ، بل يعتقد أن الطاعون
ينتقل عن طريق العدوى ، فقد أنشأ منذ عدة سنوات معزلا صحيا في الإسكندرية ، ليحول
دون دخول هذه البضاعة إلى مصر من بلاد الليقانت ، بفضل حرية التجارة . وقد أدى
هذا المعزل الناشئ للبلاد خدمات جليلة خلال العام الماضي . ذلك بأن نيفا وخمسين حاجا
ممن زاروا مكة ، وانقلبوا عاندين إلى القسطنطينية بحرا ، دهمهم الوباء فقصوا نجبتهم في معزل
الإسكندرية ، أما المدينة فقد نجت من هذه الكارثة ، بفضل ما اتخذ من إجراءات حازمة
في الوقت المناسب . ومن المأمول إذا ما تحسن نظام المعازل الصحية ، واصطنعت عدة وسائل
أخرى للمحافظة على الصحة العامة ، أن تظهر مصر من وباء الطاعون على مر الأيام .

السكان

ليست هناك مسألة أكثر استعصاء على الحل من مشكلة إحصاء السكان في بلاد
إسلامي ، ومرد ذلك أولا إلى احتجاب النساء ، وما يؤمن به الشعب من أوهام دينية ، تأتي
لإجراء أي تعداد للسكان بطريقة منظمة . فضلا عن ذلك ، فليس في مصر قط سجلات
للمواليد والوفيات يمكن اتخاذها أساسا لعمل إحصاء تقريبي على الأقل .
لهذا لم يكن ثم مناص من أن يقنع المرء بضروب من الخدس والتخمين ، يكتنفها

الغموض والإيهام ، في كثير أو قليل من نواحيها ، وإنه ليخيل إلى أننا لا نعدو الحقيقة ، إذا أخذنا برأى الجبهة العظمى من الجغرافيين ، وهو أن مصر مليونين ونصف من السكان ، بل إنى لأعتقد أنه لا بد من خفض هذا الرقم إلى حد ما ، بسبب الوباء الذى حدث في عام ١٨٣٥ .

على أن مصر تبدو لعين الزائر بلداً يتناقص سكانه ، فنظر المنازل والأكوخ المهجورة المتداعية ، يوحى إلى المرء بأن المدن والقرى كانت فيما مضى أكثر ازدهاراً بالسكان مما هي عليه في الوقت الحاضر ، ولعله مما يسترعى النظر في الريف بوجه خاص ، قلة عدد الشبان الذين يعملون في الزراعة ، ذلك بأن التجنيد انتزع زهرة السكان ، ولهذا لا نجد اليوم في القرى سوى الأطفال والشيوخ وذوى العاهات .

وعلى الرغم من ذلك فإن محمد على لا يكف عن القول بأن الأوربيين يرتكبون خطأ فاحشاً حين يقدرّون سكان مصر بمليونين ونصف ، فهو يعتقد — أو على الأقل يتظاهر بالاعتقاد — أن عدد الرجال في مصر كبير ، ويبدى حججاً مختلفة ، يثبت بها صحة رأيه .

وأولى هذه الحجج ، ما يؤكده الباشا ، من أنه منذ أربع سنوات ، أمر بإحصاء المنازل في جميع أنحاء البلاد ، فكان عدد المنازل المدونة في سجلات الحكومة أكثر من ٨٧٠.٠٠٠ ، فإذا افترضنا أن في كل منزل أسرة تتألف من خمسة أشخاص أو أربعة ، فإن عدد سكان مصر في الحالة الأولى يزيد على أربعة ملايين نسمة ، ويقرب في الحالة الثانية من ثلاثة ملايين ونصف .

ويستنتج الباشا أرقاما مشابهة لهذه الأرقام ، من استهلاك الحبوب في مصر . إذ أن الحبة الثانية هي أنه يزرع في الدلتا حوالى ٦٠٠ ألف فدان ذرة ، يقدر محصولها بما لا يقل عن ٢٤٠٠.٠٠٠ إردب^(١) ، لم يزد ما صدرته مصر منها عن أربعين ألفاً ، حتى في أوفر السنوات لإنتاجا ، أما الباقي فقد استهلك بأجمعه في داخل البلاد .

ولو أعيد إجراء هذه العملية الحسابية نفسها ، على نحو أعم وأشمل ، لوجدنا في مصر ثلاثة ملايين ونصف من الأفدنة تزرع فيها شتى أنواع المحصولات الغذائية وتنتج أربعة عشر مليوناً من الأردب في المتوسط .

(١) الإردب من المسكيلة التي تكال بها الحبوب . وفي مصر نوعان من الأردب ، فالكبير إردب الإسكندرية ، أما الصغير فإردب القاهرة . ومائة من أردب الإسكندرية تعادل ١٥٧ من أردب القاهرة والمقصود دائماً في هذه المذكرة هو الإردب الصغير ، وهو أقرب الأشياء إلى المسكيلة الروسى

فإذا خصم مليون ونصف للتقاوى ، ومثلها للتصدير إلى الخارج ، بقى أحد عشر مليوناً من الأرباب تستهلكها البلاد ، وبما أن مقدار ما يستهلكه الفرد ، رجلاً كان أم طفلاً ، لا يمكن أن يزيد على ثلاثة أرباب في العام ، فإنه يتضح من هذه العملية الحسابية كذلك ، أن عدد سكان مصر ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة .

غير أن هذه الحجج تبدو لي أقرب إلى التمويه منها إلى الحق .

فنن المحقق ، فيما يتصل بتعداد المنازل ، أن الموظفين يعملون على نيل رضا الباشا ، بأن يقيّدوا في سجلاتهم كثيراً من المنازل المهجورة والاسطبلات وأبراج الحمام ، ومن الواجب أن نصرّح بأن هاتيك الأبراج ، كبيرة الشبه بمساكن الآدميين إلى حد يكاد يخدع المرء عن حقيقتها . أما الأرقام المستنتجة من استهلاك المواد الغذائية ، فلا بد من التصريح أولاً ، بأن موظفي الباشا كانوا دائماً يضلّلونه ويخدعونه ، ولهذا لم يكن يعرف على وجه التحديد عدد الفدادين المزروعة ، كما أنه يلاحظ من ناحية أخرى ، أن المواشى في مصر تستهلك كميات وافرة من الفول ، خلال ثمانية أشهر من السنة ، لم يدخلها الباشا في حسابه .

وأما من حيث الجنسية ، فبين سكان مصر زنوج وبرابرة وعرب وأقباط وأتراك وأرمن وأروام ويهود وإفرنج .

وإذا شقنا أن نتحدث عن السكان ، تبعاً للتدرج الطبيعي في لون البشرة ، فلنبدأ بذكر شيء عن الزنوج ، أولئك الذين يعيشون في قلب إفريقيا ، وتفد منهم في كل عام قوافل ممتدة ، تباع في مصر وفي بلاد الليثانات . وهم بصفة عامة من ضعف البنية ، بحيث لا يصلحون للعمل في الحقول ، كما أن محاولة استخدامهم في الجيش ، باءت بالفشل أو كادت ، ومن ثم كانت الخدمة في المنازل من نصيبهم ، ومن النادر أن تخلو أسرة من العبيد السود إنانا وذكرانا .

أما البرابرة فيقيمون على شواطئ النيل ، من كوم امبو إلى الشلال الثاني ، ولما كانوا أشد من العرب سمرة ، فإنهم يعتبرون حلقة الاتصال بين العرب والزنوج ، وهم قليلون بالقياس إلى هؤلاء .

والعرب عماد السكان في مصر ، وهم فريقان : العرب المقيمون أو الفلاحون ، والعرب الرحل أو البدو ، الذين يعيشون في جهات مختلفة من الدلتا ، وبخاصة على حدود الصحراء ، وقد منحهم الباشا أرضاً معفاة من الضرائب .

وهاتان الطائفتان من العرب ، لا يربط بينهما غير الاسم ، إذ تختلف كل منهما عن

الأخرى اختلافا واضحا ، في الشكل والعادات والأصل . فالبدو هم سلالة العرب الذين نشروا الإسلام بالحديد والنار ، أما العرب المقيمون فهم الأقباط الذين تعلموا لغة الفزاة الظافرين واعتنقوا دينهم . ويستطيع المرء أن يعرف من النظرة الأولى ، أن العرب المقيمين والأقباط من أصل واحد ، ولا جدال في أن ما يبيده بدو الصحراء لفلاحى الريف من احتقار شديد ، إنما يرجع إلى اختلاف الفريقين ، في الأصل والحالة الاجتماعية .

أما الأقباط ، ونعني بهم سكان البلاد الأوائل ، الذين ظلوا على ولائهم للنصرانية ، فيكادون يشتغلون جميعاً موظفين في المصالح ، كتابا ومحاسبين ، غير أن من بينهم من تفرغوا للزراعة . على أن الأقباط إذا كانوا قد استطاعوا أن يحتفظوا بسلامة عقيدتهم الدينية ، فقد اندمجت لغتهم في لغة الفاتحين ، حتى أصبحنا اليوم ، وليس في مكنتنا أن نعتبر بين الأقباط على فرد واحد يفهم اللغة التي كتبت بها كتبهم المقدسة .

وأما الأتراك فيؤلفون الطبقة الممتازة ، أو بعبارة أخرى الطبقة الأرستقراطية في البلاد ، وهم يملئون جميع مناصب الحكومة ، ويعاملون أبناء العرب في كبر وخيلاء ، ويعتقد أقل تركى أن من حقه أن يملأ أواصره فقطاع .

وبين هذين الجنسيتين كراهية متأصلة وعداوة شديدة ، ولكن الخوف يمنع أبناء العرب من التمرد والعصيان ، وليس من النادر أن ترى تركيا واحداً ، يحمل أهل قرية بأكلها على الفرار .

على أن عدد اليونانيين والأرمن واليهود قليل ، وهم يعيشون في المدن ، ويمارسون مهناً مختلفة ، ويشتهلون بالتجارة كذلك .

وأخيراً هناك الأوروبيون ، وهم المعروفون بالإفرنج نسبة إلى جنسهم ، فقد ازداد عددهم ، ولا سيما بعد أن عمل الباشا كثيراً في مصر على أن يطبع فنون الغرب وحضارته بطابع البلاد التي يحكمها ، وكان من أثر ذلك أن أخذ كثير من المدرسين والأطباء والصناع يتقاطرون من كل صوب . ولا شك في أن هناك أشخاصاً جديرين بالاحترام ، بين الإفرنج المقيمين في مصر ، وبين موظفي الحكومة ، غير أن هناك جماعة من المفاسرين ، يفدون إلى البلاد زرافات جرياً وراء المال ، لضيق ذات أيديهم ، ولكنهم يصبحون في العادة حميلة على الجمهور ، إذ تموزهم وسائل العيشة .

ويقسم « كاد الثين » Cadalvène في كتابه عن مصر أهالي هذه البلاد ، تبعاً لجنسياتهم ، على النحو التالي :

١٩,٠٠٠	أتراك ومماليك
١,٨٠٠,٠٠٠	عرب مقيمون
١٤٥,٠٠٠	أقباط
٧,٠٠٠	برابرة
٢٠٦,٠٠٠	عربان البدو
٨,٠٠٠	يونانيون وسوريون
١,٥٠٠	أرمن
٣,٥٠٠	يهود
١٨,٠٠٠	زنوج
٥,٠٠٠	أوربيون
<u>٢,٢١٣,٠٠٠</u>	المجموع

الثروة النباتية والزراعة

مصر بطبيعتها بلد زراعى ، وأرضها وافرة الخصب حقاً ، إذ تنتج ثلاثة محاصيل متوالية ، فإن الشتاء لا يموق نمو النبات .

ولما كانت الزراعة في مصر تعتمد على فيضان النيل السنوى ، فإنها تنتج من الحبوب محاصيل تختلف بسبب تماقها اختلافاً ظاهراً عن نظام الاستغلال الزراعى المعمول به في المناطق الواقعة على نفس خطوط العرض ، ولهذا كانت تستحق شيئاً من البسط والإيضاح . يحدد فيضان النيل مواعيد بذر التقاوى ، ويعين على وجه ما مواسم الزراعة ، غير أنه من الخطأ أن يعتقد المرء أن الفيضان يصل إلى جميع الأراضي ، إذ أن هناك زراعات كالقطن والنيلة والذرة ، يعمل الإنسان على وقايتها بإنشاء الجسور ، إذا خيفت غمرارة مياه النيل ، ذلك بأن هذه المزروعات على الرغم من أنها تحتاج إلى الماء للسقيا ، تبلغ كامل نموها وقت فيضان النيل ، ولكن الفيضان يقضى عليها قضاء مبرماً .

وفي هذه الكلمات القصار ، ما يكفي لإفهام المرء أن الزراعة في مصر نوعان جد مختلفين : أولهما : الزراعة الصيفية ، وتتناول الأراضي التي غمرتها مياه النيل ، وتظل الأرض رخوة رطبة بعد أن ينحسر الماء عنها .

وتشمل هذه الزراعة جميع أنواع الحبوب عدا الأرز والشعير والذرة ، كما تشمل أغلب أنواع الخضر ، وكذلك الأفيون والزعفران والسكتان والقنب والبرسيم والدخان .
وتتغير فترة البذور تبعاً لطول المدة التي تبقى فيها الأرض مغمورة بالماء ، غير أنه في أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر تكون جميع الحبوب قد زرعت ثم تحصد الحبوب في مارس وإبريل ومايو .

والرطوبة التي تشبع بها الأرض عقب الفيضان ، كافية في أغلب الأحوال لنمو الزراعات الشتوية ، ولهذا لا يفكر المزارع في الاستمالة بوسائل الري الصناعي إلا في محاصيل كالسكتان والقنب ، إذ أنهما يحتاجان إلى وقت طويل قبل أن يتم نضجهما ، وذلك حتى لا يتأثر النمو بجفاف الأرض في شهرى مايو ويونيه (١) .

أما الثانية فالزراعات الشتوية ، وتشمل الأرز والذرة والقطن والنيلة والقوة والسهم والقصب والخيار والشمام والبطيخ وغيرها . وتزرع هذه النباتات جميعاً في فصل الربيع ، في الأراضي التي يبلغ ارتفاعها حداً يجعلها بآمن من الفيضان ، ولذلك كان الري الصناعي لمثل هذا النوع من المزروعات ، أمراً تقتضيه الضرورة القصوى .

أما الري فيكون أقل نفقة ، إذا كان مستوى الماء في الترع أكثر ارتفاعاً من الحقول المتاخمة ، إذ يكفي إحداث فتحة صغيرة في جسر التربة لري الأرض ، غير أنه ليس في الوجه البحري سوى مساحات قليلة ، تستطيع الانتفاع بمثل هذه الميزة (٢) في حين أن الحقول التي تكون عادة أكثر ارتفاعاً من مستوى الماء ، لا بد لها من وسائل صناعية لرفع الماء إليها . وهذه الوسائل أنواع ثلاثة هي :

١ - الشادوف : وهو قضيب من الخشب ، يربط في أحد طرفيه جولى من سعف النخل ، وفي الطرف الآخر ثقل يحفظ التوازن . ويتحرك الشادوف بين عمودين رأسيين ، وهو يشبه روافع المياه من آبارنا .

وكثيراً ما نرى في الوجه القبلي ، حيث تنحدر شواطئ النيل انحداراً وعراً ، ثلاثة شواذيف يقوم كل واحد منها خلف الآخر ، لرفع الماء إلى الحد المطلوب . وهذه الطريقة من طرق الري تتطلب ، كما هو ظاهر ، كثيراً من الأيدي العاملة ، إذ أن كل شادوف لا بد له من رجلين على الأقل .

(١) دلت التجارب على أن الأرض المزروعة قحاً تنقل محصولاً وافراً ، إذا كان الفلاح يملك وسائل ربيها فقد وجد أن فدان الشعير يستطيع أن يصل لإنتاجه في هذه الحالة إلى عشرين إردبا بدلاً من ستة أراذب .
(٢) وسوف تروى جميع أراضي الدلتا بهذه الطريقة عندما يتم بناء القناطر .

٢ — الساقية : وهى عبارة عن بئر ، فيها « علبة » موضوعة وضماً رأسياً ، ويتصل بالعلبة عدد من القواديس الفخارية ، ويديرها ثور أو أكثر بطريقة تكاد تخلو من التعقيد . وهنا يجب أن نلاحظ أن الماء موجود فى جميع أنحاء وادى النيل ولكن على عمق يقل أو يزيد تبعاً للفصول ، لأن مياه الآبار تؤثر فيها زيادة ماء النهر أو نقصانه . ولهذا السبب كانت السواقي تلائم مصر خاصة طالما كان فى الاستطاعة تقصير حبل القواديس أو إطالته ، تبعاً لما تقتضيه الظروف . وفى ضواحي القاهرة تكفى الساقية الواحدة لرى خمسة أفدنة وقد بلغ من فداحة ما تتقاضاه « الدواليب » المائية فى البداية من نفقات ، أن ما يلزمها من الرجال والثيران يتطلب مبالغ باهظة يدفعها الفلاح سلفاً كما يستنزف شطراً كبيراً من دخله فى غالب الأحيان . وتقدر نفقات إنشاء الساقية خمسة آلاف قرش ، أما نفقات صيانتها فيخمسائة وألف قرش فى العام . (١)

٣ — ويوجد نوع آخر من « الدواليب » المائية يسمى « التابوت » لا يستخدم إلا فى الجهات الشمالية من الوجه البحرى ، وهو يشبه الساقية من حيث التركيب ، وليس بينهما إلا فارق طفيف ، هو أن « العلبة » الموضوعة وضماً رأسياً ترفع الماء بنفسها ، إذ أنها جوفاء ذات فتحات وعيون . وهذا النوع من الدواليب المائية يرفع من الماء كمية أكبر بكثير مما ترفعه الساقية ، كما أنه يستطيع رى أربعة وعشرين فداناً ، ولكن استخدامه غير ميسور إلا فى الجهات التى يكون فيها الماء على عمق قليل من سطح الأرض .

وكثيراً ما فكر الإنسان فى إيجاد وسائل أخرى لرى الأرض ، تكون أقل من حيث النفقات . ومما لا شك فيه أن حل هذه المشكلة من شأنه أن يضاعف لإيراد الفلاح ، غير أن جميع ما بذل من جهود فى هذا السبيل حتى الآن ، كان مصيره الفشل ، فلم يكن ثم مناص من استخدام « الدواليب » المائية ، وقد عرفتها البلاد منذ عهد سحيق .

ومن مزايا هذه الدواليب أن أبناء العرب يستطيعون إصلاحها بأنفسهم ، إذا اختلف أحد أجزائها ، ولو كان تركيبها أكثر تعقيداً ، لاستحال عليهم إجراء هذا الإصلاح . ومنذ عهد قريب ، بدأت المحاولات لاستخدام الرياح قوة محرّكة ، فإذا أمكن إحلالها محل القوة الحيوانية ، فستعود على البلاد من وراء ذلك فوائد تجل عن الحصر ، ولكن يجب ألا يعزب عن البال أن التجارب التى أجريت حتى الآن لا تبعث على الرضا .

(١) يقتضى نظام النقد المتبع فى مصر حديثاً يساوى الريال الذهبى (التالى) عشرين قرشاً وبذلك يزيد القرش المصرى فى قيمته على القرش العثمانى بمقدار يتراوح بين ٦٠ ٪

وفي مصر أنواع من النبات ينبغي التحدث عنها في شيء من الإسهاب ، لكثرة ما لها من منافع ، وعظم ما بينها من وجوه الاختلاف ، وذلك لإعطاء فكرة تكاد تقارب الحقيقة عن زراعتها

الذرة الصيفية والذرة الشامية : تنتمي كل من الذرة الصيفية « أو الدخن الإفريقي » والذرة الشامية أو « الحنطة » إلى فصيلة واحدة ، ولكنهما تختلفان في الشكل والسنبلة ونوع الحب . وأكثر ما تزرع الذرة الصيفية في الصعيد ، أما الذرة الشامية ففي الوجه البحري ، ولما كان غذاء الفلاح المصري يكاد يعتمد على هذين النوعين من الحبوب خاصة ، فإن رداءة محصول الذرة يعتبر كارثة على البلاد .

ولا تحتاج الذرة بنوعها إلا إلى شهرين ليتم نضجها ، وإذا بدأت عملية البذر في شهر إبريل ، فمن المستطاع الحصول على نحو ثلاثة محصولات متعاقبة طيلة فصل الصيف . غير أنه لما كانت المياه شديدة الانخفاض في شهر إبريل ، وكان الري الصناعي باهظ النفقات فإن أحداً لا يزرع في هذا الوقت ، سوى مقادير طفيفة ، تؤكل طازجة مشوية ، وهذا النوع من الذرة يحبه أبناء العرب حباً جماً .

أما زراعة الذرة على نطاق واسع ، فلا تكون إلا إذا بلغ ارتفاع المياه حداً يسمح برى الأرض دون استعانة بالسواقي أى في سنوات الرخاء ، خلال شهرى يولية وأغسطس ، ولكن إذا كان فيضان النيل منخفضاً أو متأخراً عن مواعده ، كما حدث في عام ١٨٣٥ ، فإن محصول الذرة يصاب بضرر كبير ، وهو أمر يصيب البلاد بأفدح الكوارث كما سبق لنا القول . ويكفى الإردب من الذرة الشامية ، لبذر ثمانية أفدنة ، وينتج كل فدان في المتوسط من ثلاثة أرداب إلى أربعة ، غير أن الذرة الصيفية أكثر ملاءمة للفلاح ، لأنها في غير حاجة إلى السقيا ، كما أنه من المستطاع بذر عشرة أفدنة بإردب واحد ، وينتج الفدان من ستة عشر إلى ثمانية عشر إردبا ، أى بنسبة ١٦٠ إلى ١ .

القمح والشعير والبول : يزرع القمح والشعير والبول كما ذكرنا في الأراضى التي يخصبها غرين النيل ، وتنتج في غالب الأحيان محصولات وافرة . ويلزم إردب واحد لبذر فدانين من القمح أو الشعير ، ومتوسط محصول الفدان دون استعانة بالرى الصناعى أربعة أرداب من القمح وخمسة من الشعير ، أى بنسبة ثمانية أمثال التقاوى في الحالة الأولى ، وعشرة أمثالها في الثانية . أما فدان البول فيصل ثمانية أمثال التقاوى في الحالة الأولى ، وعشرة أمثالها في الثانية . أما فدان البول فيصل ثمانية أو عشرة أو إثني عشر إردبا ، ولكنه يتطلب كذلك إردبا كاملاً للتقاوى .

الأرز : لا يزرع الأرز إلا في المناطق المجاورة للمياط ورشيد ، وفي الأراضي المنخفضة التي يمكن ريها بوجه عام ، فليس بين أنواع الحبوب كافة ما يفوق الأرز في حاجته إلى الماء الوفير ، ولهذا لا يكفي أن يظل نبات الأرز تغمره المياه على الدوام ، بل يجب تجديد هذه المياه كل خمسة أيام .

ويزرع الأرز في نهاية مارس ، ويحصد في سبتمبر أو أكتوبر ، وما يكاد حصده يتم ، حتى يزرع البرسيم أو القمح أو الشعير فيما خلفه من أرض رخوة رطبة ، ويكفي إردب واحد من الأرز لزرع أربعة أفدنة ونصف ، وينتج الفدان الواحد من أربعة أرباب إلى خمسة ، إذا كانت الأرض جيدة ، أي بنسبة ٢٠ إلى ١ .

ويتطلب الأرز بعد درسه عملية أخرى لفصل الحب عن السنابل ، إذ يدق بعد خلطه بالملح في آنية كبيرة ، لنزع القشور الخارجية عن الحب وإعطائه اللون الأبيض المعروف . وتقوم بهذه العملية الأخيرة آلة بخارية في رشيد ، بلغت الغاية في الروتق والجمال .

السهم : يزرع السهم في مارس وإبريل ، ويحصد في أغسطس ، ويكفي الإردب الواحد لزراعة أربعة وعشرين فدانا ، وينتج الفدان عادة ثلاثة أرباب ، أي أن الحبة الواحدة تنتج ٧٢ حبة . والذيت المستخرج من حبوب السهم من أجود الأنواع ، وتستخدم سيقان النبات وقودا ، ويتغذى الفلاح نفسه بالكسب الذي يتخلف بعد استخراج الزيت .

الكثانة : يبذر الكتان في نوفمبر ، ويحصد في إبريل أو مايو ، وتتطلب زراعة الكتان من نصف إلى ثلاثة أرباع الإردب ويغل الفدان عادة من إردبين ونصف إلى ثلاثة أرباب أي أن الحبة الواحدة تغل أربع حبات أو خمسا . وفضلا عن الحبوب فإن الفدان يغل خمسة قناطير من أجود أنواع الكتان . وزراعة الكتان تأتي عادة بدخل طيب .

القنب : يزرع القنب في يناير ويحصد في مايو أو يونية ، ولا يزرع منه إلا ما يلزم مصانع الحبال التي يملكها الباشا .

القطن : لم يكن يزرع في مصر من قبل غير القطن العادي ، الشائع في بلاد الليقات غير أن رجلا فرنسيا يدعى « جوميل » Jumel ، عثر مصادفة في إحدى حدائق القاهرة ، على شجيرة نجحت زراعتها نجاحا عظيما منذ ذلك الحين ، إذ تغل نوعا معروفا في عالم التجارة من أجود أنواع القطن طويل التيلة .

ويتراوح ارتفاع هذه الشجيرة ، بين ست أقدام وسبع ، وهي قادرة على الإنتاج

عدة سنوات متوالية . ويزرع القطن في الربيع ، ويمتد موسم الحصاد من سبتمبر إلى فبراير لأن اللوزات لا تنضج إلا تباعا .

ولكن شجيرات القطن يجب أن يزرع غيرها كل ثلاث سنوات لأن المحصول يأخذ في التدهور بعد هذه الفترة من الزمن . ولقد باءت بالفشل جميع المحاولات التي بذلت حتى الآن لزراعة قطن « جوميل » ، في جهات أخرى من بلاد الليفانت ، ذلك بأن الصقيع مهما خفت وطأته ، قادر على إهلاك هذه الشجيرة الحساسة ، ولما كان موسم الحصاد يشمل جميع فصل الشتاء ، على نحو ما رأينا ، فإن الأمطار نفسها تسبب أضرارا بالغة لنوع المحصول .

على أن زراعة القطن « المقر » كادت تظنى في مصر تماما على زراعة البذرة ، غير أنه على الرغم من جميع ما بذلته الحكومة من عناية لتشجيع هذا الضرب من الزراعة ، فإن مقادير القطن المخصصة للتصدير ، لم تزد بنسبة ما اعتور أغلب المواد الأخرى من نقصان ، وهذه الظاهرة ، إذا أضيفت إليها ظواهر أخرى ، تدل دلالة كافية على أن مصر تعوزها الأبدى العاملة ، كما تدل على أن سكانها آخذون في التناقص .

النبذ : تزرع النيلة في شهر مارس . وإذا استطاع النبات أن يحصل على كفايته من الماء ، فإنه ياتجه مكفول مدة ثلاث سنوات متوالية ، دون حاجة إلى تحديد زراعته . ويتم جني المحصول ، أى قطع الأوراق ، ثلاث مرات في السنة في مايو وأغسطس وأكتوبر . والاعتقاد شائع في مصر ، أن أوراق الجنية الأولى ، يستخلص منها أحسن أنواع النيلة ، كما أنه يستخلص من أوراق الجنية الثانية نوع أقل جودة وهكذا على التعاقب . ومنذ عهد قريب أجرى بعض الكيمايين الأوربيين عدة تجارب ، لإثبات أن من المستطاع استخراج أجود أنواع النيلة من أوراق الجنيات جميعا دون استثناء على أن تتبع الأصول الفنية ومن الممكن أن يغل فدان النيلة من خمسة عشر إلى عشرين قنطارا من الأوراق ، (ويقدر القنطار بخمسمائة رطل) ، ومن قنطار الأوراق يستخرج من ١٤٠ — ١٨٠ درهما من المادة الملونة .

الزعفران : يزرع هذا النبات في نوفمبر ، ويتراوح ارتفاعه بين أربع أقدام وخمس . وبعد أن تجف أوراق زهرته في الشمس ، تستخدم في الصباغة باللون الأصفر كما يستخرج الزيت من البذور . ويغل الفدان حوالى ثلاثة أرباع قنطار ، تستعمل في عملية الصباغة القوة : (نبات يستعمل في الصباغة) :

تعرف الفوة في بلاد الليقانت باسم « الليزاري » allizari وتتطلب زراعة هذا النبات عناية فائقة ، ولا يجنى المحصول إلا بعد مضي أربع سنوات ، ولذلك يكون وفيراً ، ويؤكد بعض الناس أن إيراد فدان من الفوة يبلغ ثلاثة آلاف قرش

قصب السكر : تنتشر زراعة القصب خاصة بين القاهرة وأسيوط ، ولما كان تصدير السكر من مصر قد اعتوره نقص شديد منذ حوالي عشر سنوات ، فلا بد أن تكون ثمة أزمة يعانيها هذا النوع من المزروعات .

ويحتاج القصب إلى سنة كاملة حتى يتم نضجه ، إذ يزرع في شهر فبراير ، ويحصد في فبراير أو مارس من العام التالي ، وهو يتطلب عناية فائقة وماء كثيراً ، ومن الممكن أن يعود برح وفير ، إذا اتبع نظام إداري غير النظام الذي يتبعه باشا مصر ، لأن إنتاج الفدان الواحد قد يصل إلى خمسين قنطاراً من السكر الخام ، ومثلها من العسل الأسود .

وفي القرى التي يزرع بها القصب ، معاصر سهلة التركيب ، لم تتناولها يد الصقل والتهذيب ، مهمتها استخراج عصير القصب ، وتحويله عن طريق تسخينه إلى سكر خام وعسل أسود . وبعد هذه العملية الأولى ، يرسل هذان النوعان إلى مصنع الباشا الخاص بالتكرير ، ويعتبر أبناء العرب عيدان القصب نوعاً من الحلوى .

الأفيون : الخشخاش الذي ينتج الأفيون (في مصر) ، أكبر في حجمه ، وأكثر سمكا في ساقه وأوراقه ، منه في بلادنا . ويزرع في أوائل ديسمبر ويزهق في فبراير ويجمع الأفيون في مارس وإبريل . والحصول على هذه المادة المخدرة ، إنما يكون بإحداث شقوق أفقية غير عميقة في الثمرة ، قبل أن يتم نضج البذور . أما العصير الأبيض الذي يظهر على السطح فإن لونه يصير بنياً ، ثم يتجمد وينزع بسكين من الخشب في حذر وحيلة . وهذه المادة ، التي لا تحتاج إلى أية عملية أخرى ، هي الأفيون المستعمل في التجارة . وهذه العملية التي شرحناها يمكن تكرارها ثلاث مرات . ولدينا من الأمثلة ما يدل على أن الفدان يفل مقداراً قد يصل إلى ست أقات من الأفيون ، ولكن متوسط الإنتاج ليس كبيراً إلى هذا الحد .

الطباخ : يزرع كثير من الطباخ في الصعيد والوجه البحري ، وتكون زراعته عادة على المنحدرات الساحلية ، كلما انحسر عنها الماء . والطباخ رديء النوع ، ولكن الفلاح شغوف بزراعته ، لأنها تحقق رغبة من رغبته الملحة . هذا إلى أن محصول الطباخ يأكله من نصيب الفلاح ، ومن ثم كان يؤثر هذه الزراعة على سائر الأنواع كافة .

البرسيم : لما كانت المراعى الطبيعية غير معروفة في مصر على الإطلاق ، فزراعة ما تأكله الماشية من أنواع النبات ، وفي طليعتها البرسيم ، ضرورة قصوى . وفي أكتوبر يزرع النبات الذي يطلق عليه هنا اسم البرسيم ، ويحش أربع مرات خلال الموسم الذي ينتهى في إبريل ، لأن هذا النبات تعاوده دائماً القدرة على النماء من جديد ، طالما نال حظه من السقيما . وتعيش المواشى على البرسيم خمسة أشهر في السنة ، وتتغذى سائر العام بالفول والتبن ، وتقتات بالدريس في بعض الأحيان ، إذا توافرت منه مقادير كبيرة .

ولم يكن بمصر من الأشجار قبل عهد محمد على سوى النخيل واللبخ والجيز . ومن الحق أن نصرح بأن الباشا عمل كثيراً على تشجيع زراعة أشجار الفاكهة والأشجار البرية ، وقد أنشئت بساتين واسعة في الإسكندرية والقاهرة ، حتى أننا لنجد اليوم في بعض أنحاء مصر جميع ما في وسط أوروبا من أشجار البرتقال والليمون ، والعنب واللوز ، والرمان والخوخ ، والزيتون والتوت والموز .

وفي عام ١٨٣١ كان هناك عشرة آلاف فدان مزروعة توتاً ، فإذا كان في كل فدان عدد يتراوح بين ٣٠٠ و ٣٥٠ شجرة ، فمعنى ذلك أن هناك حوالى ثلاثة ملايين من أشجار التوت وقد بلغ محصول الحرير في تلك السنة ، ٦١٥٠ أقة . ولا أدري إذا كان المحصول قد ازداد منذ ذلك الحين . وتعتبر الحرارة المبكرة في فصل الصيف ، عقبة كأداء في سبيل إنتاج الحرير إذ أنها تساعد على فقس ديدان القز قبل أن تورق أشجار التوت .

وتزرع أشجار الزيتون في ضواحي القاهرة ، وفي كثير من جهات الدلتا ، كما تزرع في الفيوم . ولكن مدى ما أعلمه ، أن الأمر مقصور حتى الآن ، على تمليح أشجار الزيتون ، للارتفاع بها في شئون البحرية .

غير أنه ليس نعمة بين جميع أنواع الأشجار التي ذكرناها ، ما يعدل النخيل في أهميته ، فثمره يتغذى به الشعب ، وأوراقه تستعمل في صناعة « القفف » ، وتصنع من غصونه أقفاص تستعمل في نقل كثير من الأشياء ، كما يستعمل الليف في صنع الحبال ، حتى إذا ما هربت الشجرة ، قطعت واستخدم ساقها في أعمال البناء .

وعلى الرغم من تنوع الأشجار والمزروعات في مصر ، فالحق أن الزراعة هناك ما تزال في بداية دور الطفولة ، ذلك بأن أبناء العرب ، ما فتئوا يستعملون إلى اليوم ، نفس الآلات الزراعية ، التي كانت تستخدم منذ أربعة آلاف عام ، تلك الآلات التي ما زلنا نرى صورها

في مقابر طيبة . ولم تعرف مصر حتى الآن شيئاً مما أدخلته إنجلترا وفرنسا وألمانيا منذ عهد
بعيد من ضروب التحسين ، أو اصطنعتته من حديث الأساليب . وعلى الرغم من إنشاء
مزرعة نموذجية ، وإرسال بعثات إلى فرنسا وإنجلترا للدراسة العلوم الزراعية ، فإن أحداً لم
يستطع حتى الآن أن يحيد عن الطرائق ، التي أسبغ عليها حكم العادة صفة القداسة
والاحترام .

وهناك ثلاثة أمور ، هي أهم ما تشكو منه الزراعة في مصر :
أولها : أن الأراضي لا يعنى بحرثها ، بل إن سطحها لا يقاب تقلباً خفيفاً ، إلا
بجهد ومشقة .

وثانيها : أن تطبيق نظام الدورة الزراعية تطبيقاً معقولاً غير معروف في مصر قط .
وثالثها : أن الأراضي لا تسمد على الإطلاق ، وهذا أسوأ العيوب جميعاً ، وبخاصة فيما
يتصل بنباتات المنطقة الحارة . وإن استطاع علاج هذا النقص إلا بالتوسع في زراعة ما تقتات
به الماشية من أنواع النبات ، كما يجب في الوقت نفسه أن يعنى بأمر الماشية ، حتى يستطاع
الإقلال من أخطار الأوبئة الحيوانية وضحاياها .

الثروة الحيوانية وتربية الماشية

لا يمكن أن تزدهر تربية الماشية ، في بلاد تعوزها المراعى الطبيعية ، ولا تزرع إلا القليل
من نبات العلف . وفضلاً عن ذلك ، فقد ظل هذا الفرع من فروع الاقتصاد الريفي في
مصر ، أكثر تأخرًا من الزراعة ، ولهذا سوف نكتفي بالإشارة إلى أهم صنوف الحيوان
الآليفة ، دون حاجة إلى التوسع في هذا الموضوع .

ذوات القرون : البقر والجاموس كبيرة الحجم ، هذا إلى أنها جيدة النوع إلى حد
بعيد ، ولكن عددها لا يكفي حاجة البلاد ، ولذلك تضطر إلى أن تستورد من سنار في
كل عام ، ما يسد النقص الناشئ ، عن كثرة الأوبئة ، التي تجتاح الماشية . ولا تستخدم
ذوات القرون في مصر ، إلا في أعمال الزراعة ، كالري وحرث الأرض ودرس الحبوب .

الخيول : جياد الخيول قليلة في مصر ، وتستورد من بلاد العرب وسوريا ودنقلة ،
أما الخيول المصرية فلا قيمة لها . ويمكن القول إن هذا النوع لم يعد له وجود ، إذ أدى
إنشاء سلاح الفرسان في الجيش إلى الاستيلاء على كل ما كان في البلاد من خيول .

وعلى ذلك فإن المدد القليل منها في مصر الآن ، لا يكاد يوجد في غير القاهرة والإسكندرية

حيث تعتبر الخيل من الخصائص التي لا يستغنى عنها الموظفون الأتراك . أما في الأرياف فليس لدى الشيوخ غير الحمير يمتطونها في غالب الأحيان .

ولم يعزب عن بال محمد علي ، وهو الرجل الذي يمتد نشاطه إلى جميع فروع الإدارة ، أن قلة الخيول في مصر ، من شأنها أن تزيد العقبات ، في سبيل سلاح فرسانه ، يوما بعد آخر ، ففكر في إنشاء مدرسة للطب البيطرى ، واصطبل لتحسين أنواع الخيول المصرية ، وذلك بالعمل على اختلاط الأفراس المصرية ، بأحسن الجياد العربية . وهذا الاصطبل الذي كاد يتم بعد أن بدى في إنشائه منذ سنتين ، يقع على مسيرة ساعة ونصف من مدينة القاهرة وسوف يتسع لثمانمائة حصان .

الحمير والبغال : البغال قليلة العدد ، أما الحمير فكثيرة ، لأنها أوفى صنف الحيوان لأرض مصر ومناخها . وتمتاز الحمير المصرية بقوة أبدانها ونشاطها إلى حد غير مألوف . وهي تستعمل للركوب وحمل الأثقال ، وفي جميع شوارع القاهرة والإسكندرية حمير عليها براذع وسرج يستخدمها السكان .

الإبل : الجمل المصرى كزميله السورى والعربى ، ليس له إلا سنّام واحد . ويستخدم خاصة للنقل في الصحراء وفي داخل البلاد . وأكثَر الإبل يملكها البدو ، ويستأجرها منهم المسافرون والتجار ، وشأنها في مصر وسوريا شأن العربات في بلادنا ، وحمولة الجمل أربعة قماطير ، أى أقل من أحد عشر پودا Pouds ^(١) ، في حين أن الإبل ذوات السنّامين ، التي تقطع سهول القرغيز ، تستطيع أن تحمل ما وزنه ستة عشر پودا في غير مشقة .

زوات الصوف : عددها في مصر كبير ، لأن أبناء العرب لا يكادون يأكلون سوى لحم الضأن .

والبدو الضاربون على حدود الصحراء ، والمقيمون في بعض جهات الفيوم والدلتا ، هم الذين يتخذون من تربية ذوات الصوف أهم عمل يقومون به . على أن أحدا لم يعن حتى الآن بالعمل على تحسين نوع الصوف ، واسكن الباشا جلب أغنام المارينوس من بيدمت وأودسا وقد بات من المحقق فيما يظهر أن إيلاء هذه الناحية من الاقتصاد الربى حقها من العناية يمكن أن يؤدى إلى تحسين نوع الأغنام في مصر . أما سوريا ، فإن وفرة مراعيها ، تجعل لها مزايا كثيرة في هذه الناحية ، ولهذا تنوى الحكومة إنشاء عدد من الحظائر هناك .

(١) Poud من الأوزان الروسية .

ويبلغ عدد ذوات الصوف من النوع الجيد في الوقت الحاضر ، حوالى ثمانية آلاف رأس .
والطيور الداجنة في مصر ، هي نفس الأنواع التي تعيش في مناخنا المعتدل ، كالديكة
الرومية والأوز والبط والدجاج وعدد عظيم من الحمام بنوع خاص . وعملية التفريخ في
الأفران المستعملة في مصر من الشيوخ بحيث لا يستدعى الأمر الإفاضة في هذا الموضوع ،
فحسب الإشارة إليها . أما طيور الصيد ، فمنها دجاج الحقل والبط والأوز البرى والسمان ،
وتصاد من النوع الأخير كميات كبيرة وهي متجهة ناحية الشمال . والخنائير البرية والفزلان
معروفة على السواء ، وتعيش الأولى فيما ينمو على شواطئ البحيرات من غاب متشاك
الأغصان ، أما الثانية فتعيش في الصحراء .

وإلى هذا كله ، تكثر أنواع السمك الممتاز فيما يحف بشواطئ مصر من بحار ، وفي
بحيرة المنزلة قرب دمياط . ويعتبر الصيد في هذه البحيرة ، موردا هاما تعتمد عليه الحكومة
في دخلها .

الثروة المعدنية

لا تحوى السلسلتان الجبلتان اللتان تحيطان بوادى النيل أية ثروة معدنية ، بل إنه إذا
عثر بمرور الزمن على بعض عروق من المعدن ، فإن استغلالها يكاد يكون مستحيلا ، لقلة
الماء وغلاء الوقود .

وهذه الجبال مكونة من طبقات كلسية ، أخذت منها المواد التي استعملت في بناء
الأهرام وغيرها من الآثار ، التي اشتهر بها عهد الفراعنة والبطالة . أما الجرانيت الذى
يزين معظم هذه الأبنية ، فيؤتى به من أسوان ، حيث توجد أقدم الصخور الجرانيتية .

وقد عثر فى مصر ، منذ عهد قريب على الرمر الشرقى ، الذى لم نر له أثرا إلا فى بعض
خرائب العصر القديم . وقد فتح محجر قرب بنى سويف ، أخذت منه عينات على جانب من
الجمال ، أما المواد المعدنية التى تستحق الاهتمام ، فيجب أن تذكر على الترتيب الآتى : الملح ،
وملح البارود ، والنطرون ، والكبريت ، والشب .

الملح : تحوى جميع أرض مصر مقادير من المواد الملحية ، ويتكون الملح على سطح
أغلب البحيرات الممتدة على طول الساحل ، وما على الإنسان إلا أن يكاف نفسه بثونة جمعه .
وهو من المواد التى يسمح بتصديرها ، ويحتكر بيده محرم بك أحد أصحاب الباشا .

ملح الباسود : تعلم أبناء العرب على يد كيميائى إيطالى يدعى « بافى » Baffy ، طريقة
الحصول على هذا الملح ، بتأثير الشمس وحدها دون استعانة بالوقود .

وقد أنشئت معامل ملح البارود ، وعددها الآن في مصر ستة ، قرب الخرائب القديمة ، التي تكون الأرض فيها مشبعة بهذا الملح ، حيث يمكن الحصول عليه بتبخير الماء ، ثم يكرر الإنتاج الأول في معمل مركزي بمدينة القاهرة . ويبلغ ما تنتجه جميع معامل البارود ، ستة عشر ألف قنطار ويبيع جزء منها لتصديره إلى الخارج .

النظرون : يوجد النظرون بكميات وفيرة في وادي النهر بعيدا عن الماء ، كما يوجد على سطح كثير من البحيرات ، التي تقع على مسيرة أربع عشرة ساعة غربي الطرانة (١) في صحراء ليبيا .

وقد أنشأ المسيو « بافي » وهو الذي يمتكر وحده هذا النوع من التجارة ، مصنعا في الصحراء على حساب الخاص ، لاستغلال هذا النظرون وتكريره . يستخدم في هذا المصنع ثلاثين ومائة عامل ويكرر في السنة من ١٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ قنطار من النظرون . وعلى مسيو « بافي » أن يدفع للحكومة مبلغا قدره أربعة عشر قرشا عن كل قنطار ، ويصدر النظرون إلى أوديسا ومواني البحر الأبيض المتوسط .

الشب : يستخرج الشب من محجر واقع في صحراء ليبيا على مسيرة خمسة أيام من أسيوط . وكان يستغله البدو منذ زمن طويل . على أن هناك على شواطئ البحر الأحمر مناجم كبيرة للكبريت ولكن لم يحاول أحد الانتفاع بها حتى الآن .

النظام الإداري

لما كانت الحكومة في مصر تتدخل في كل شيء ، في استغلال الزراعة ، وإدارة المصانع وتوجيه التجارة ، فمن الطبيعي أن تكون الإدارة الحكومية مكونة من عدد لا نهاية له من الإدارات . ولما كان الباشا قليل الثقة بموظفيه ، فقد أنشأ كثيرا من المجالس ، تبحث فيها جميع المسائل قبل عرضها عليه لإقرارها .

وإذا صرفنا النظر عن « الملة » والقاضي ، ولهما حق الفصل في المسائل المتنازع عليها من الأفراد طبقا لأحكام القرآن الكريم ، واختصاصهما واحد في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، وجدنا أن أهم السلطات الإدارية مقرها القاهرة ؛ فهناك .

١ - المجلس العالي أو الديوان الخديوي : وهو مكون من جميع رؤساء الإدارات وله رئيس . ويتناول اختصاصه جميع المسائل الإدارية ، كما يهد إليه في بعض الأحيان يبحث بعض المسائل المتنازع عليها بين الأفراد .

(١) من البلاد التابعة لمركز كوم حمادة بديرية البحيرة وتقع على فرع رشيد .

٢ - ديوان التجارة : ويتكون من التجار الأوربيين وأبناء العرب ، ويختص بالفصل في المشاكل التجارية التي تنشأ بين الوطنيين والأوربيين .

٣ - ديوان المدارس : ويتألف من رئيس وأعضاء كثيرين ، وفيه تناقش وتقرر جميع الإجراءات الخاصة بمعاهد العلم وطرق التعليم .

هذا إلى أن لكل من أبواب الإيرادات ، إدارته الخاصة به مثال ذلك :

١ - إدارة بيع المصنوعات .

٢ - إدارة الفردة .

٣ - إدارة المصانع .

٤ - إدارة السفن .

٥ - إدارة المحاجر وصناعة الجير .

٦ - إدارة بيع البن والنيلة وأشياء كثيرة أخرى أقل أهمية .

وجميع هذه الإدارات يديرها نظار ، ومعهم عدد يقل أو يكثر من الكتبة ، يرسلون المبالغ المحصلة في خزائهم إلى الخزانة الكبرى ، التي يرأسها الخازن دار .

ويرسل المتحصل من المزارع ومختلف الضرائب المفروضة على الفلاحين إلى الخزانة الكبرى ، وبعبارة أوجز تتركز حسابات مصر كلها في مكاتب الخازن دار ، حتى أن إدارة تجارة الإسكندرية - التي سنتكلم عنها فيما بعد - تبعث إليه بحساباتها للمراجعة .

ويقع في القاهرة كذلك ناظر الحربية ، وهو ينظر في جميع المسائل الخاصة بالتموين والتعبئة والتسليح ومرتبات الجيش .

وتتبع هذه النظارة ، معامل البارود ، ومصانع صب المدافع والبنادق ، وورش الجزارات ، وكافة شئون المدفعية عامة .

وأهم الإدارات في الإسكندرية اثنتان ، هما إدارة التجارة وإدارة البحرية .

وأقسام الإدارة الأولى هي :

١ - إدارة البيع ، وتشرف على جميع مبيعات الحكومة ، وتشمل تلك المبيعات ،

على ما هو معروف ، جميع منتجات مصر وسنار وبلاد العرب ، وتجري منذ عامين بطريق الزائدة العثمانية ، تحت شرط صريح يقضى بتصدير المواد المشتراة إلى خارج البلاد .

٢ - إدارة التجارة نفسها ، وتعنى بكافة أنواع التوريدات التي تحتاج إليها الحكومة ،

ولها حسابات جارية مع جميع تجار الإسكندرية . وهاتان الإدارتان يديرهما بوغوص يوسف

بك ، وهو يحمل لقب مدير عام التجارة .

ومنذ هروب عثمان باشا ، رقى مصطفى باشا إلى رتبة أمير البحر ، فضلاً عن أنه يحمل لقب ناظر البحرية . وهو يقود الأسطول المصرى ، ويشرف على ترسانة الإسكندرية . هذا ويؤلف مدير الترسانة ومساعد أمير البحر وقواد السفن ، مجلساً للفصل فيما يرتكبه رجال البحرية من جرائم ، وجميع ما يصدر عن « بوليس الميناء » من مخالفات .

وفى الإسكندرية عدة مجالس أخرى ، تشابه فى اختصاصها مجالس القاهرة ، فهناك ديوان التجارة وينظر فيما بين الأوربيين والوطنيين من مسائل تجارية وهناك مجلس إدارى يكاد يكون له ما للديوان المالى بالقاهرة من اختصاص ، وإن يكن ذلك فى نطاق أضيق .

أما إدارة الأقاليم ، فمعهود بها إلى مديرين ، يخضع لأوامرهم عدد يقل أو يكثُر من المأمورين أو حكام المراكز . وقديماً كان المديرون فى قبة السلم الإدارى ، ولكن منذ وقت غير بعيد ، عين الوالى اثنين من الموظفين بدرجة أعلى ، أحدهما لمصر العليا والوسطى ، والآخر لمصر السفلى ، ومنحهما لقب مفتش ، وعليهما أن يقدموا حساباً عن أعمالهما إلى مفتش عام مقره القاهرة . وهذا المنصب الذى أنشئ حديثاً ، يشغله فى الوقت الحاضر عباس باشا أحد أحفاد محمد على .

ومنذ تم ذلك ، حدث تعديل شامل فى نظام مصر الإدارى ، فقد ألغيت جميع المجالس وأنشئت نظارات خاصة لخدمة الصالح العام فى شتى النواحي ، وسيكون للنظار حق البت فى أغلب الأمور ، ولا يستثنى من ذلك غير المسائل الهامة فسوف يكون الفصل فيها من اختصاص مجلس شورى المعاونة ، وهو مؤلف من سبعة أشخاص ، ويجتمع دائماً على مقربة من الباشا . والمأمول أن يفضى التنظيم الجديد ، إلى زيادة الإسراع فى إنجاز الأعمال ، ولما كان هذا التنظيم لم يصدر غير أمس ، فقد صار من المتعذر علينا ، أن نتحدث عنه ، قبل أن نرقب سيره ردحاً من الزمن .

أما النظارات التى أنشئت حديثاً فهى :

- ١ — نظارة الداخلية .
- ٢ — نظارة الحربية .
- ٣ — نظارة المعارف والأشغال العمومية .
- ٤ — نظارة المالية للوجه البحرى .
- ٥ — نظارة المالية للوجه القبلى وبلاد العرب وسنار .
- ٦ — نظارة البحرية .
- ٧ — نظارة التجارة .

وسيحفظ بمنصب المفتش العام .

وهناك أربع خزائن ، تقوم بأداء جميع ما يصرف من المبالغ ، غير أنه لا يمكن دفع أى مبلغ ، إلا بناء على أمر من ناظر الداخلية .
وهذه الخزائن هى :

١ — « الخزينة » الكبرى .

٢ — « خزينة » نظارة البحرية .

٣ — « خزينة » المدارس .

وهذه الخزائن الثلاث فى القاهرة ، وتستمد الأموال اللازمة لها من نظارتى المالية فى الوجهين البحرى والقبلى ، وفيهما تتجمع كل إيرادات الدولة . أما إيرادات الإسكندرية ، فتابعة لإدارة بوغوص بك ناظر التجارة . ومن تلك الإيرادات تمول « الخزينة » الرابعة ، وهى « خزينة » البحرية ، ومقرها الإسكندرية كذلك .

ويبدو لى أن إدارة الشؤون المالية لم تعد عليها فائدة تذكر من هذا التنظيم الجديد ، الذى يتطلب تعاون ثلاثة من الموظفين ، لا تربط بينهم أية صلة ، حتى يمكن صرف أى مبلغ مهما تفهت قيمته ، ذلك بأن ناظر الداخلية يجب أن يأمر بالدفع أولاً ، ثم يعتمد أحد ناظرى المالية صرف المبلغ المقرر ، وأخيراً يقوم الخازن دار بعملية الدفع .

وقدرنى أن تضم شئون كريت وسوريا إلى اختصاص النظار فى القاهرة ، ولكن ثبت فى النهاية ، أن هذا الإجراء لا يمكن تحقيقه من الناحية العملية ، ولهذا سنبقى كل من جزيرة كريت وبلاد سوريا كما كانت فى الماضى ، يحكم الأولى مصطفى باشا بلقب سر عسكر ، ويحكم الثانية شريف باشا بلقب حاكم عام ، وسيكون لزاماً عليهما أن يقدم كل منهما فى آخر كل سنة ، حساباً عن إدارته ، إلى الحكومة المركزية .

ويختار الموظفون الذين ذكرناهم من بين الأتراك ، وهم يؤلفون مع المماليك ، منذ فتح العثمانيون مصر ، الطبقة الأرستقراطية فى البلاد كما أنهم يستأثرون بإدارتها ، أو بالجرى استنزاف مواردها .

ومنذ سنتين فحسب ، عين مأمورو المراكز من بين أبناء العرب . على أننى لا أميل إلى الاعتقاد ، بأن البلاد أعادت من وراء هذا التغيير ، فلطالما سمعت من الفلاحين ، أن المأمورين الترك كان من السهل خداعهم بالتذلل واللقى ، لما كانوا عليه من جهل وصلف أما المأمورون من أبناء العرب ، فكان اختلاس أى شئ منهم ضرباً من المستحيل ، إذ كان

معظمهم يختارون من بين مشايخ البلاد ، الذين يعرفون كل ما لدى الفلاحين من أساليب السكر والخديعة .

ولقد زعم كثير من السائحين الأجانب ، حين رأوا محمد على يحكم البلاد كما لو كانت مزرعة واسعة ، أنه المالك الوحيد لمصر ، وأن جميع الأراضي تابعة للحكومة ، ولكن هذا الزعم غير صحيح ، فكثير من رؤوس الأموال ملك ثابت للأفراد بحكم القانون .

ولتصحيح هذا الخطأ الواضح ، يجب أن نذكر قبل كل شيء ، أن الأراضي التي يزرعها الفلاحون نوعان : أراضي الوسية وأراضي الأثر .

أما الوسية فأراض عامة ، كانت تضاف إلى زمام كل قرية قبل عهد محمد على ، وكان ريع هذه الأراضي المعفاة من الضرائب ، مرسوداً للإبقاء على المسافرين والجنود وموظفي الحكومة ، وبعبارة أوجز سد جميع ما تتطلبه الجماعة من نفقات محلية ، ولا يزال هذا النوع من الأراضي باقياً حتى الآن . ولكن نظراً لزوال الأغراض التي كان ذلك الريع مخصصاً لها ، فقد وزعت أراضي الوسية على الفلاحين ، وفرضت عليها الضرائب ، فإذا تركت بوراً حق للحكومة أن تنزعها من صاحبها القديم ، وتسلمها إلى من تريد ، وليس عليه إلا أن يتعهد بزراعتها . وأما أراضي الأثر ، فهي التي يورثها الآباء أبناءهم ، ويكون للفلاح حق شرائها وبيعها ، لأن حقه في امتلاكها كامل ، وليس من المستغرب أن نجد كثيراً من المشايخ يمتلكون ألف فدان أو أكثر^(١) من هذه الأراضي .

وهناك أراضي الرزق التي خصص ريعها لصيانة المساجد ، والإبقاء على من يتصل بها من رجال الدين ، وكانت هذه الأراضي كذلك معفاة من الضرائب ، ولكن منذ استولى عليها الباشا ، وضمها إلى الأراضي الخاضعة للضرائب ، عينت المساجد إعانات مالية من الحكومة .

وإلى جانب هذا كله ، هناك الأراضي البور ، أو أراضي « الهدية » وهي بأجمعها تابعة للحكومة ، والإقطاعات التي وهبها الباشا ، وما يزال يهبها أولاده وقواده وموظفيه ، مقتطعة من أراضي الهدية . وهذه الأراضي ملك ثابت لهم ، يرثه أبناؤهم وأقاربهم الأبعدون ، فإذا لم يكن الميتوف أقارب ، انتقلت الأرض إلى ممالكه ، وليس هناك ما يقيد حرمتهم بشأنها ، سوى أنهم لا يستطيعون بيعها .

(١) غير أن هناك كثيراً من الفلاحين لا يمتلكون شيئاً من أراضي الأثر أو أراضي الوسية ، ولهذا يشتغلون أجراً في أراضي الآخرين ، ويتقاضون أجورهم إما نقداً وإما عينا .

ولم يكن الملتزمون في يوم من الأيام ملاكا للأرض ، وهم الذين كان لهم شأن في بعض أدوار التاريخ المصرى ، والغام محمد على ينهضون بأعباء وظائفهم عند توليه الحكم ، وكل ما كان لهم ، هو حقهم في الاستيلاء على عشر ما يحصلونه من دائرة التزامهم ، قرية كانت أم عدة قرى . ولما كان هذا النظام ، قد اعتوره رويداً رويداً ضروب من الخلل كثيرة ، تصيب الفلاحين بأضرار واضحة ، كان وجود هذه الطائفة من أنصاف الملاك ، يضابق الباشا في إقامة نظامه ، الخاص باستغلال الزراعة ، لذلك قرر بحجة قلم وقف جميع ما يدفع لهم من أموال ، بعد موافقتهم على أن يمنحوا معاشات من « الخزينة » على سبيل التعويض .

وكان دخل الملتزمين ، عندما ألغيت وظائفهم ، يبلغ ثلاثين ألف كيس ، ولما كادت المعاشات التي وافقوا عليها قد قدرت طبقاً لما كانوا يحصلون عليه من عشر منذ ثلاثين عاماً ، أى عندما كانت قيمة القرش أكبر مما هي عليه الآن ، فقد نجم عن ذلك ، أن قلت إيراداتهم قلة واضحة ، وقد مات منهم عدد كبير منذ ذلك الحين ، فانخفض المبلغ الذى تدفعه الخزانة لهم في الوقت الحاضر إلى أربعة آلاف كيس ، وسوف يتلاشى هذا الدين على مر الأيام بطبيعة الحال .

ولم يشرع الباشا في العمل على تنظيم الادارة والاحتكار المعمول به الآن في مصر ، إلا بعد أن تخلص من الملتزمين . ومنذ ذلك الحين ، صار للحكام ، ومن تحت يدهم من المرءوسين ، حق التدخل في أدق ما يتصل بالشئون الزراعية من تفاصيل ، فهم الذين كانوا يحددون في كل قرية عدد الأفدنة التى يجب تخصيصها لزراعة هذا النوع أو ذاك ، كما كانوا يشرفون على صيانة الجسور والترع ، ويقدمون البذور بل والمواشى لمن يعجز عن شرائها من القرويين .

وقد ترتب على هذا النظام ، أن أصبحت الحكومة تشتري جميع ما تنتجه الأرض بثمن معتدل تحدده سلفا ، ولم يستثن من ذلك غير المواد الغذائية ، فقد سمح للفلاحين ببيعها في داخل البلاد للاستهلاك المحلى .

ومنذ ذلك الحين ، صار لكل مزارع حساب جار ، مع الشونة التى يسلم إليها محصولاته ، وبعد خصم قيمة ما ورده مما عليه من ضرائب وقروض ، ينجم حسابه في نهاية العام ، ويقرر ما إذا كان دائناً أم مديناً للحكومة .

وقد خطر للباشا منذ بضع سنوات ، أن ينشئ نظاماً تضامياً ، يسرى على جميع أنحاء مصر . فإذا عجز فلاح عن أداء ما عليه ، أرغم جاره على الدفع بدلا منه . ولما كان هذا النظام

قد امتد تطبيقه من قرية إلى أخرى ، ومن مديرية إلى المديرية المتاخمة لها ، فقد أصبحت مصر بأسرها ضامنة كل فرد من سكانها .

وما دام هذا النظام المقيم يفرى الناس بالكسل ، فلم يكن هناك معدى عن أن يصيب الزراعة بطعنة نجلاء ، ويلحق بالبلاد أفدح الأضرار ، دون أن يكون له ، على الرغم من ذلك أثر في تيسير جمع الضرائب .

ومن ذلك الحين ، نشأ معظم الديون المتأخرة ، التي نما يزال أهل المديرية يرزحون تحت عبئها الثقيل ، فأى حافز يدفع الفلاح إلى العمل ، وهو يرى أنه لا يلقى على كده جزاء ، فكثيراً ما كانت الحكومة مدينة له ، دون أن يدخل جيبه فلس واحد ، وهكذا لم يجد أمامه سبيلاً للعيش ، سوى أن ياجأ إلى الغش والخديعة .

ومن العدل أن نذكر أن الباشا أدرك خطأه في النهاية ، فألغى نظام التضامن ، كما أصدر منذ عام أوامر مشددة ، بأن تدفع للفلاحين نقداً أثمان المحصولات التي يودعونها مخازن الحكومة ، وذلك بعد خصم جزء مما عليهم من الضرائب ، غير أن هذا الإجراء السديد ، لم يطبق حتى الآن تطبيقاً شاملاً .

واستيفاء لما قلناه نبين فيما يلي الثمن الحالي كما حددته الحكومة لشراء أهم المحصولات ، وكذلك متوسط السعر الذي كانت تبينهها به عند الاتجار فيها ، وذلك خلال عام ١٨٣٦ .

السعر الذى اشترت به الحكومة	متوسط السعر الذى باعت به الحكومة	
بالقرش	بالقرش	
٢٤	٥٥	الفول (الإردب الصغير)
٢٤	٦٣	الشعير (الإردب الصغير)
٣٦	٥١	القمح (الإردب الصغير)
٦٠	١١٠	بذر الكتان (الإردب)
		القطن (من الدرجة الأولى ،
٢٠٠	٤٤٠	والقنطار منه مائة رطل)
		الكتان (من الدرجة الأولى ،
١٥٠	١٨٠	والقنطار منه ١٢٥ رطلا)
١٠٠	١٣٥	الآفيون (من الدرجة الأولى ، الأفة)
		أرز قش (إردب الأرز الرشيدى
١٢٥	٣١٧	٢٣٠ أفة ينتج ١٣٦ أفة بعد ضربه)

التقسيم الإدارى

خضع التقسيم الإدارى فى مصر لكثير من ضروب التغيير ، خلال السنوات العشر الأخيرة ، ولا يزال الباشا يدخل عليه تعديلات أخرى بين يوم وآخر .
وفى ما يلى بيان بالتقسيم الإدارى الحالى :

- ١ - الوجه القبلى : يقسم إدارته اثنان من المديرين أو الحكام .
(أ) مدير أسيوط يمتد اختصاصه من برديس إلى إدفو والبلاد المجاورة لها .
(ب) جنادل النيل خاضعة لنفوذه كذلك ، ومنذ عهد قريب ، وزع هذا الاختصاص بين اثنين من المديرين ، يقيم أحدهما فى قنا ، والآخر فى إسنا .
- ٢ - مصر الوسطى وتشمل :
(أ) مديرتى بنى سويف والفيوم .
(ب) الفشن ، وتمتد من مديرية بنى سويف إلى ملوى .
(ح) القليوبية ، وتمتد من شمال القاهرة حتى النقطة التى يتفرع النيل عندها إلى فرعى دمياط ورشيد .

(د) وأخيرا مديرية الجزيرة ، وتشمل ضفتى النيل بين القاهرة وحدود مديرية بنى سويف .

- ٣ - الوجه البحرى : ويتألف من خمس مديريات كبرى يمين لىكل منها مديراً أو أكثر ، كما يشمل محافظتين يحكمهما محافظان .
وفى ما يلى أقسام الوجه البحرى :

(أ) البحيرة ، وتشمل كل البلاد الواقعة غربى فرع رشيد ، ويقسم إدارتها اثنان من المديرين .
(ب) الغربية وهى قسم من الدلتا به من المدن المحلة وطنطا وفوة وفيه ثلاث مديريات .
(ح) مديرية المنصورة فى الدلتا ويقسم إدارتها اثنان من المديرين .

(د) المنوفية ، وهى الشطر الجنوبى من الدلتا ويقسم إدارتها كذلك اثنان من المديرين .
(هـ) الشرقية ، وتشمل جميع البلاد الواقعة شرقى فرع دمياط ويحكمها مدير واحد ، وإلى جانب ذلك ، هناك محافظتا دمياط ورشيد ، وتشمل كل منهما مدينة بنفس الاسم وما يتبعها من الأراضى .

أما القاهرة والإسكندرية وضواحيهما فلا تتبع أية مديرية من المديريات السالفة الذكر ، بل تتبع السلطات المحلية رأساً .

الصناعة الآلية

إن المصانع التي يراها الناس منبثة في جميع أنحاء مصر كأنما أقامتها يد السحر ، يرجع الفضل في إنشائها وخلقها إلى محمد علي . ومع هذا فليس صحيحاً أن الصناعة الآلية لم تكن قبل عهده معروفة في مصر على الإطلاق . ولعله مما يؤيد رأينا أن المنسوجات والحصر والآنية الفخارية العادية كانت تصنع في مصر على الدوام .

ونسج الكتان صناعة قديمة جداً ، ويحتمل أن يكون الجيل الحاضر من أبناء العرب قد أخذها عن قدماء المصريين ، الذين حازت منسوجاتهم الكتانية عن حق شهرة عظيمة ، إذا صح أن نحكم عليها بتلك اللفافات التي تراها حول جثثهم المخططة . ولا تصنع الآن في مصر غير المنسوجات الخشنة ، ولكن جودة نوع الكتان بضمن لها رواجاً كبيراً ، ويشغل النساجون في أكوأهم الحقيرة ، لا تقع عليهم العين ، ومن ثم كان الناس لا يحسون في غالب الأحيان أثر هذه الصناعة ، المتواضعة في ظاهرها ، النافعة في حقيقة أمرها .

ومنذ ثلاث سنوات ، كانت صناعة النسيج خاضعة لنظام الاحتكار ، فكانت الحكومة تعطى الكتان للنساجين ، ثم تباعه بعد نسجه لحسابها الخاص . ويقدر عدد الأنوال في مصر إذ ذاك بثمانين ألف نول ، بلغ إنتاجها سبعة ملايين ثوباً من المنسوج ذي العرض الكبير والصغير .

وهذا التقدير إما أن يكون مبالغاً فيه ، وإما أن تكون هذه الصناعة قد اضمحلت منذ أنقضى نظام الاحتكار . على أن هذا الرأي لا يبدو غريباً ، إلا لمن لا يعرفون الفلاح المصري ، ويجهلون أن القوة والإكراه ، هما الكفيلان وحدهما ، بأن يحفزوا إلى العمل ، هذا الشعب الذي بلغ الغاية في الكسل والخمول . وفضلاً عن ذلك ، فإن شراء المواد الأولية ، يتطلب نفقات لا تقوى على احتمالها عادة موارد الفلاحين المالية ، ولهذا يظن أن عدم وجود رءوس الأموال ، كان من العوامل التي ساعدت على شل حركة هذه الصناعة .

ولقد أصبح من حق كل فرد في الوقت الحاضر أن يشتغل بصناعة النسيج ، على أن يدفع عن كل نول ضريبة شهرية ، قدرها ستة وثلاثون قرشاً . ولما كان المتحصل من هذه الضريبة في العام الماضي عشرين ألف كيس ، فالظاهر أن عدد الأنوال المستعملة لا يزيد على ثلاثة وعشرين ألفاً .

وتستعمل الحصر في تغطية أرض المنازل ، وهي شائعة الاستعمال في مصر ، في معظم قرى الوجه البحرى . وتنمو المادة الأولية أى نبات الحلفا في ضواحي رشيد ودمنياط ، وكذلك في أطراف كثير من الواحات في صحراء ليبيا . أما مدينة قنا في الوجه القبلى فمشهورة بصناعة الأواني الفخارية ، ولهذه الأواني في عالم التجارة مقام ملحوظ ، فهناك تصنع الجرار الكبيرة ، كما تصنع آنية صغيرة يطلق عليها اسم « برادق » ، ونضح المياه من خواص هذه الجرار وتلك الآنية التي لا يستغنى عنها أى من المنازل ، فياء النيل ، المحملة بمواد طينية ، لا يستساغ شربها إلا بعد ترشيحها . وللبرادق فائدتها في تبريد الماء ، إذا عرضت لتيار الهواء ، ولا يقدر هذه المزية حق قدرها ، إلا من عاش في بلد لا تلج فيه ولا جليد^(١) .

والطريقة التي يتبعها صناع الأواني الفخارية في قنا تتلخص في خلط تراب الفخار بالرماد بنسبة ٤ إلى ١ ، وبفعل المياه تتحلل الذرات القلوية التي يحتويها الرماد ، فيؤدى ذلك إلى إحداث كثير من المسام لا تراها العين ، ولكنها تساعد عملية الترشيح .

ومن المصانع التي أنشأها الباشا ، مصانع كثيرة استلزماتها الحالة العسكرية الجديدة ، كمصانع البارود وصب المدافع ، وصنع البنادق وملابس الجنود وغيرها .

ومع ذلك فهناك مصانع أخرى كثيرة في طليعتها مغازل القطن . وليس ثمة ما يبق على تلك المصانع ، سوى نزوة من نزوات الباشا ، أوحى إليه بأن يعمل على أن تكون مصر بلداً صناعياً ، إذ كان يمتد اعتقاداً راسخاً ، أن الشعب الذى يطلب الثراء يجب عليه أن ينتج فى داخل بلاده جميع ما يحتاج إليه ، وألا يشتري من الخارج إلا أقل ما يستطاع غير أنه لم يكن قط في حيز الإمكان أن نرى الصناعة مزدهرة ، في بلد تعوزه الأيدي العاملة ، وتجوود أرضه بمثل هذه المحصولات الوفيرة . ومن الممكن أن يقال كذلك ، إن الأحوال الجوية في مصر تعرقل نجاح بعض الصناعات .

ذلك بأن الآلات سرعان ما يصيبها الخلل ، بسبب المثير والحرارة . ومن يقرب مصانع الغزل ، يركب كيف تؤدى شدة جفاف الهواء إلى تقصف الخيوط ، ومن ثم كان العمل على إعادة وصلها ، أمراً تدعو إليه الضرورة في كل حين . هذا إلى أن مصر لا تنتج الأنواع الراقية من النسيج ، ولهذا يمكن أن يقال بصفة عامة إنه خير للباشا أن يبيع قطنه خاماً من أن يبيعه منسوجاً .

(١) أجريت تجربة في شبرا ، فكانت حرارة الجو أكثر من ٢٢° ريو مور ، وحرارة الماء في دورق من البلور ٢٠° وفي البردقة ١٥° ١/٢ ، أى بنقص ٤° .

وتشرف نظارة الحربية على إدارة المصانع الآتية : —
في قلعة القاهرة :

- ١ — مسبك للنحاس وآلة لطرق المادن ، وفي المسبك آلة بخارية .
 - ٢ — مصنع للمدافع ، وفيه تصنع السيوف كما يصنع غيرها من الأسلحة .
 - ٣ — مصنع للبنادق « والطبنجات » وما إلى ذلك .
 - ٤ — ورشة لصنع المرح والبراذع وبيت الفشك .
 - ٥ — مصنع للمسامير ومهايمز الخيل وأدوات أخرى من الحديد .
 - ٦ — مصنع للأسلحة النارية
- في المحرصة المرصود وبها :
- ٧ — مصنع للأسلحة النارية .
 - ٨ — مسبك للحديد ، به آلة بخارية .
 - ٩ — مصنع للجوخ .
 - ١٠ — مصنع للبارود .
 - ١١ — معمل للملح البارود .
 - ١٢ — مصنع للمنسوجات الفطنية امعمل قلع السفن .
 - ١٣ — مدبقة للجلود .
 - ١٤ — معمل لصنع أدوات مختلفة من الحديد تستخدمها البحرية .
- وجميع المصانع الأخرى في مصر ، إما أن تتبع « الخزينة » رأساً ، وإما أن تتبع مديراً عاماً له حق الإشراف على مصانع غزل القطن جميعها .

وهذه المصانع هي :

في الريزموره في الوجه القبلي :

(أ) مصنع لتكرير السكر وتقطير الروم .

(ب) مضرب للأرز به آلة بخارية كبيرة .

في رشيد :

مضرب للأرز ندير الثيران مدقاته .

في دمياط :

مضرب من نفس النوع .

في فوة :

(أ) مضرب آخر من نفس النوع .

(ب) مصنع للطرايش وهي شائعة الاستعمال في بلاد الليقات .

مصانع غزل القطن :

عدد المصانع

٢

القاهرة

٣

بلاق

١

في طريق شبرا

١

قليوب

١

بنها العسل

١

دمياط

١

المنصورة

١

زفتى

١

ميت غمر

١

نبروه

١

شين الكوم

٢

المحلة الكبرى

١

سمنود

١

دمهور

١

فوه

١

بنى سويف

١

المنيا

١

ملوى

١

الفشن

١

جرجا

١

فرشوط

١	قنا
١	إسنا
٢	رشيد
٢٩	المجموع

وفي جميع هذه المصانع عدد قليل أو كثير من الأنوال لنسج القطن ، كما أن هناك مصنعين آخرين في بلاق لطبع الشيت بالألوان .

ولست أعتقد ، بعد هذا البيان المجمع عما أنشأه الباشا من مصانع ، أن من لغو الكلام أن أتبع ذلك ببعض تعليقات وافية ، تجعلنا أصدق حكما على مدى ما بلغت هذه المصانع من أهمية .

١ — مما لا شك فيه أن هذه المصانع كانت مصدر خسائر في السنوات الأولى من إنشائها ، أما الآن ، وقد أحسنت إدارتها عن ذي قبل ، فمن الممكن أن يقال إنها بدأت تدر بعض الأرباح ، ولم يعد العمال يشتغلون لقاء أجر يومية ، كما كانت الحال فيما مضى ، بل رؤى من الأفضل التعاقد مع بعض المتعهدين ، فترك لهم الإشراف على عدد معين من الأنوال ، كما تهيب لهم الحكومة المواد الخام ، على أن يسلموا الحكومة ما ينتجون ، طبقاً لتعريفه سبق الاتفاق عليها .

وليس في وسع جميع مصانع الغزل في مصر حتى الآن ، أن تغزل خلال السنة الواحدة أكثر من خمسين ألف قنطار من القطن ، ولكن إذا أديرت جميع الأنوال ، فإن في استطاعتها أن تغزل وتنسج ثمانين ألف قنطار .

وتتكلف الحكومة تسعة وأربعين قرشاً في صنع الثوب الواحد من القطن ، بعد احتساب جميع نفقاته ، أما إذا طبع بالألوان ، فإنه يباع بمبلغ يتراوح بين ١٠٥ ، ١١٠ من القروش ، أي برمح يقارب ١٠٠٪ ، غير أن هذه النسبة تبدو ضئيلة ، إذا راعينا أن المواد الخام قدرت على أساس الثمن الذي يدفع للمزارعين ، دون نظر إلى الأرباح التي كان يستطاع الحصول عليها ، إذا بيع القطن خاماً ، فضلاً عن أن رأس المال ، المحبوس فيما اشترى من آلات وأقيم من مبان وغيرها ، لم تدرج فائدته في الحساب السابق .

والآلات في جميع المصانع تديرها الثيران ، لا يستثنى من ذلك إلا مصنع واحد في بلاق تدار فيه الآلات بالبخار ، ومن الممكن أن يقال إن كل مصنع يشتغل به خمسة عامل في المتوسط .

٢ - في مصنع الجوخ ١٩٠ نولا ، تنتج عشرين ألف ذراع في الشهر ، وهو لا يعمل إلا لسد مطالب الجيش ، ويكلف الذراع الواحد الحكومة ، من اثني عشر إلى خمسة عشر قرشاً ، ويشترى أكثر الصوف من تونس ، إحدى وجاقات الغرب .

٣ - مسبك الحديد - وتستورد من إنجلترا المواد الأولية ، وهي الحديد وكذلك الفحم الحجري ، لأن نوع الفحم الذي ينتفع به في سوريا لا يصلح لصهر الحديد ، ذلك بأنه يحتوي على نسبة كبيرة من الكبريت ، تتحول إلى تراب عند إحراقه .

وكثيراً ما يتعطل العمل في هذا المسبك لنقص الوقود ، وما تزال مصر حتى الآن تستورد من إنجلترا مدافع الأسطول ومراسي السفن وكرات الحديد وغيرها من القذائف . وتبلغ نفقات الرطل من الحديد الزهر في مصنع بلاق ثمانين بارة ، في حين أن المصانع الإنجليزية تستطيع تسليمه بستين ، ويتضح من ذلك أن الحكومة لا تتوخى الاقتصاد ، غير أن هناك أمراً آخر ، وهو أن مطالب البحرية والمدفعية والمعامل من المصنوعات الحديدية ، قد بلغت من الكثرة حداً يستدعي صرر وقت طويل ، كلما أريد استيراد بعض هذه المصنوعات من إنجلترا ، ومن ثم كان إنشاء مسبك للحديد أمراً تقتضيه الضرورة .

٤ - وفي اليرمون ، قرب ملوى ، يقوم المصنع الوحيد لتكرير السكر في القطر المصري ، وتورد القرى التي تزرع القصب إلى هذا المصنع ، ما تحصل عليه بعد العملية الأولى من السكر الخام والعسل الأسود ، وذلك بالأسعار الآتية : —

ثمان القنطار (٣٦ أقة)

٥٦ قرشاً	سكر خام من الدرجة الأولى
» ٤٥	سكر خام » » الثانية
» ٣٤	سكر خام » » الثالثة
» ١٥	عسل أسود » الأولى
» ١٢	عسل أسود » » الثانية
١٠ قروش	عسل أسود » » الثالثة

ولما كان مصنع اليرمون غير كبير ، فليس من المستطاع أن يكرر به إلا ما يقرب من ثلاثين قنطاراً في اليوم . ويباع قنطار السكر المكرر بمائتي قرش ، وأقة الروم بأربعة قروش ، في حين أن السكر المستورد من أوروبا ، يفوقه في الجودة كثيراً ، ولا يزيد عليه في الثمن إلا قليلاً .

ونرى واجبا علينا ، ونحن نتحدث عن الصناعة الآلية ، أن نذكر مصانع النيلة المنتشرة في طول البلاد وعرضها .

فقد كانت النيلة تزرع في مصر على الدوام ، غير أن المادة الملونة ، التي تستخرج من هذا النبات ، كانت من رداءة الصنف ، بحيث لم تلق قط رواجا في الأسواق الأوربية ، فرأى الباشا ، وكان موفقا فيما رآه ، أن يستدعى بعض الأرمن من الهند ، ليعلموا أبناء العرب ما يتبع من الطرق في البنغال لتجهيز النيلة .^(١)

ذلك بأن يبني حوض كبير في الهواء الطلق ، يملأ نصفه ماء ، وتملأ أوراق النيلة النصف الآخر ، ويبقى المحلول ممرضا للشمس مدة تطول أو تقصر تبعا لفصول السنة ، إلى أن يبلغ درجة معينة من التخمر ، وعندئذ يترك الماء المشبع بالمواد الملونة حتى ينسكب رويدا رويدا في حوض آخر ، يملؤه الحوض الأول ببضع أقدام ، وهنا تتم العملية الكبرى ، فالمادة الملونة ، وهي خضراء حتى ذلك الحين ، لا نكتسب اللون الأزرق المعروف إلا إذا احتكت بأكسجين الهواء .

وللوصول إلى هذه النتيجة ، ينزل عدد من العمال في الحوض ، ولا يكفون عن تقليب السائل بالمجارف وقذفه في الهواء ، حتى يحدث الجو أثره المطلوب ، وبعد أن يترك السائل بأجمعه بضع ساعات حتى يهدأ ويستقر ، يسمح للماء بالانسياب ، فتجف الرواسب فوق قطعة من المنسوج بسطت في حرص وعناية ، حتى يصبح لها لون عجينة الفخار ، ثم تعبأ بعد ذلك في أكياس صغيرة من المنسوج ، وتضغط لإخراج ما قد يكون باقيا في النيلة من الماء .

غير أن الباشا عدل منذ سنتين ، تقريبا عن إدارة مصانع النيلة لحسابه الخاص ، وآثر أن يتركها لمشايخ القرى القريبة منها ، على أن يسلموا الحكومة جميع ما ينتجونه من النيلة مهما كان نوعه ، بسعر الأفة الواحدة ثلاثين قرشا .

وهذه المحجة الخاطفة تقيم الدليل على أن الصناعة الآلية يتمذر العمل على توطيد دعائمها في مصر وأن المصانع الكثيرة التي أنشأها الباشا ، وأنفق في سبيلها مبالغ طائلة من المال ، لم تحقق له حتى الآن ما يعدل ذلك من المزايا .

(١) كانت مصانع النيلة ، وعددها اثنا عشر ، تشتغل لحساب الباشا في بادىء الأمر ، وكان على الفلاحين أن يبيعوا هذه المصانع كل خمائة رطل من أوراق « القطفة » الأولى ، بثلاثة عشر قرشا وعشرين بارة ، ومن « القطفة » الثانية بأحد عشر قرشا وعشر بارات ، ومن الثالثة بنسبة قروش . وكان ما ينتج من النيلة ، يقسم من حيث الجودة ثلاث درجات ، ثم يباع للتجار .

التجارة

كانت تجارة مصر زاهرة في كل العصور ، طالما كانت القوضى والحروب الأهلية لا تمزق البلاد ، ولا يرجع ذلك لحسب إلى أن تربتها الخصيبة تنتج محصولات وافرة تطلبها كل أسواق العالم ، بل إنه ليرجع كذلك إلى موقعها الجغرافي بين آسيا وأوروبا وداخل إفريقيا مما جعلها في الأزمنة الخالية مستودعاً لتجارة المرور ذات الريح الموفور ، وما زال شطر من هذه التجارة باقياً حتى الآن ، غير أنها فقدت كثيراً من أهميتها منذ كشف طريق رأس الرجاء الصالح .

فقد كادت البضائع الهندية ينقطع ورودها إلى مصر ، ولم يعد يرد إلى السويس سوى منتجات بلاد العرب كالصمغ والبخور والبن ، كما أنها تصدر بدورها الملابس والدخائر الحربية والمؤن إلى الجيش المصري الذي يقاتل في الحجاز ، وفضلاً عن ذلك فإن مصر ترسل إلى بلاد العرب في كل عام مبالغ طائلة من « السكولونوت » (وهي قروش أسبانية لها قيمتها) إذ أنها العملة الوحيدة التي يعرفها الأهليون ، ويرضونها ثمناً لمنتجاتهم .

والبن أهم السلع في هذه التجارة ، وكانت ترد منه في الماضي مقادير وافرة ، لم تكن تنكفي الاستهلاك المحلي وحده ، بل كانت تصدر إلى الخارج كذلك .

على أن باشا مصر ، وهو الرجل الذي لم يكن يرى أية تجارة رابحة دون أن يعمل على أن يستأثر بها استثنائاً تاماً ، لم يكن موفقاً حين فكر في احتكار تجارة البن ، وهناك من يزعم أن هذا الاحتكار كان أهم أغراض الحملة التي أرسلت على اليمن .

ومنذ احتلت القوات المصرية مدينته « مخا » عيقت فيها الحكومة المصرية مندوباً لشراء جميع ما في البلاد من البن ، وتصديره إلى السويس ، ومن ذلك الوقت بالذات ، أخذت هذه السلعة يندر وجودها في مصر ، حتى لقد بلغ من ندرتها ، أن اضطر الناس إلى شراء البن الأجنبي ، ولا شك في أن الباشا قد خسر كثيراً بسبب سياسة الاحتكار ، لأن ما كان يحصله من الضرائب الجركية في جدة والسويس ، يفوق ما يربحه الآن من بيع البن .

ورغبة في أن يعود الباشا بتجارة الهند إلى مصر من جديد ، فكر منذ سنوات ، في مشروع يقضى بإنشاء خط حديدي من السويس إلى القاهرة ، بل لقد وصل إلى الإسكندرية جانب من القضبان فعلاً ، إلا أن تنفيذ هذا المشروع ، ما تزال تعترضه كثير من الصعاب فيما يخيل إلى ، ومع هذا فلو قدر لهذا الخط أن يتم في يوم من الأيام ، لشككت في قدرته

على أن يحول البضائع الهندية عن الطريق الذى تسلكه الآن حول رأس الرجاء الصالح ولأخذ على سبيل المثال البضائع الآتية من بمباى إلى مصر ، فمن الواجب إزالتها فى السويس حتى تنقل براً إلى القاهرة ، ومنها تشحن فى النيل ، حتى إذا بلغت فم التربة ، نقلت إلى سراكب أخرى تحملها إلى الإسكندرية .

فإذا قدرنا ما تتكلفه عمليات الشحن والتفريغ المتوالية ، وما يجب أن يتقاضاه الوكلاء الذين ينادونهم بالإشراف على هذه العمليات المختلفة ، سهل الاقتناع بأن طريق السويس ، لا يناسب من البضائع الهندية ، إلا ما صغر حجمه وغلائمه .

أما تجارة مصر مع داخل إفريقيا ، فتحملها القوافل عبر الصحراء ، ثم تعود إلى الاتصال بوادى النيل مرة أخرى عند أسسيوط ، وهى أهم سراكب كز الوجه القبلى . وأهم سلع هذه التجارة العبيد من الجنسيف ، والعاج والصمغ ، وريش النعام والتمر هندی ، وكثير غيرها .

وقد احتفظ الباشا لنفسه باحتكار العاج والصمغ ، ومن ثم كان على الجلايين ، وهو الاسم الذى يطلق على من يقودون القوافل ، أن يبيعوا الحكومة هاتين السلعتين ، بالسعر الذى تحدده وفق مشيئتها ، ولذلك كادت قوافل دارفور ، وهى بلاد مستقلة عن مصر ، تكف نهائياً عن التوجه إليها مؤثرة أن تسير ببضائعها إلى طرابلس الغرب ، وغيرها من بلاد البربر .

ولكن مصر تستورد فى كل عام مقادير وافرة من الصمغ والعاج من سنار ودنقلة ، وهى بلاد خاضعة للباشا ، ويقوم ضباطه بإدارتها .

ويباع بعض الرقيق فى مصر ، ويصدر بعضهم إلى الآستانة وغيرها من أساكن الليقات .

وليس بمصر على ساحل البحر المتوسط سوى مينائى الإسكندرية ودمياط . ومنذ رأى الباشا أن من صالحه أن تكون الإسكندرية مركزاً لجميع أعماله التجارية ، أخذت أهمية دمياط تقل عن ذى قبل ، غير أنها ما تزال توطد علاقاتها التجارية مع سوريا وكرمانيا ، فتستورد منهما الحرير الخام والطباق والخشب ، وتصدر إلى عدة جهات فى بلاد الليقات ما يزرع فى أرضها من الأرز .

ولم يبق لى الآن إلا أن أتحدث عن الإسكندرية ، وهى مستودع جميع ما تنتجه مصر فى الوقت الحاضر ، وقد غدت إحدى المدن التجارية الهامة لتجارة الليقات ، بسبب ما أنشئ

بها من بيوت تجارية أوربية كثيرة ، وما تدفق فيها من رؤوس الأموال تبعاً لذلك .

وفي وسع المرء أن يقول ، دون أن يكون مغالياً ، إن $\frac{1}{4}$ من الشئون التجارية تقوم به الحكومة ، لأن ما يستورده الباشا لحسابه الخاص من أخشاب البناء ولذخائر الحربية والأسلحة والآلات والفحم وموارد أخرى كثيرة ، تؤلف ثلث الواردات كما أن جميع البضائع المعدة للإصدار ، تكاد تكون جميعها ملكاً للحكومة ، فتبيعها بطريق المزايدة العلنية لمن يدفع فيها أكبر ثمن .

على أن هذه الطريقة لم تتبع إلا منذ سنتين ، أما قبل ذلك فكان الباشا يبيع محصولاته سلفاً ، فكان التاجر الذي يدفع الثمن مقدماً ، يحصل على فرمان أو (إذن) بألف قنطار من القطن مثلاً ، وكان يتسلم ما يرد من البضاعة أولاً بأول . ولما كان الباشا في غالب الأحيان يغالى في تقدير محصولاته ، ويوزع من فرمانات أكثر مما يستطيع الوفاء بما تنص عليه في آخر العام ، فإن شطراً كبيراً من محصول العام التالي كان التعاقب بشأنه قد تم سلفاً ، ومن ثم اتى الباشا كثيراً من العنت في مواجهة نفقاته .

وقد خطر للباشا كذلك ، أن يصرف منتجات مصر في أوروبا لحسابه الخاص ، عن طريق شركات ينشئها في كبريات المدن التجارية ، غير أن الخزانة المصرية تعرضت لخسائر فادحة ، لأن وكلاءه أساءوا استغلال ثقته بهم ، والظاهر أن النظام المعمول به الآن ، أقل النظم عيوباً في حقيقة الأمر ، وسيدقى كذلك طالما كان الباشا في غير حاجة ملحة إلى المال .

وبينما يزعم الذين ينتقصون من قدر الحكومة أن تجارة الإسكندرية قد قلت أهميتها ، يؤكد الذين يشايعون الباشا أنها لم تكن في يوم من الأيام أكثر ازدهاراً مما هي عليه الآن .

وإذا شئنا استجلاء الحقيقة ، من خلال رأيين يناقض كل منهما الآخر إلى هذا الحد ، فلا سبيل إلى ذلك فيما يبدو لى ، إلا بالرجوع إلى الإحصاءات ، ومن المعلومات التي استطعنا الحصول عليها ، أمكننا إعداد الجداول الأربعة التالية :

فالجداول الأولى يبين حركة التجارة البحرية في ميناء الإسكندرية خلال عشر سنوات ، ويوضح الجدول الثانى مقادير القطن المصدرة إلى الخارج منذ عام ١٨٢٤ إلى عام ١٨٣٦ ، أما الثالث فيحوى مقادير البضائع المصدرة من ميناء الإسكندرية وأثمانها خلال سبع سنوات ، وأخيراً يأتى الجدول الرابع ومنه تتضح مقادير الواردات والصادرات في الأعوام التالية ١٨٢٣ — ١٨٢٤ و ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ .

ملاحظات على الجدول الأول

- ١ - يميز ما حدث من نشاط تجارى فى عام ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٥ إلى الثورة اليونانية ، وإلى حالة القحط التى أعقبتها . فى هذه الفترة من الزمن ، كانت جزر الأرخبيل كما كانت جيوش إبراهيم باشا فى المورة ، تستورد من مصر جميع ما تحتاج إليه من مشونة .
- ٢ - وكان الهيلينيون ، الذين لم يرد ذكرهم فى الجدول السابق إلا فى أعوام ١٨٣٤ ، ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ ، يرفعون الراية الروسية أو اليونانية على سفنهم خلال الثورة .
- ٣ - لا يشمل الجدول الأول السفن التى كانت ترفع العلم العثمانى ، ولما كانت هذه السفن لا تتصل بالفتنصليات لتحديد خط سيرها ، فقد غدا الحصول على بيانات صحيحة عنها ضربا من المستحيل .

[الجداول غير موجودة]

- ولما كان يؤسفنا أن نقرر ، دون أن نخشى الوقوع فى كثير من الأخطاء ، أن استهلاك البلاد المحلى باق على ما هو عليه ، فمن المستطاع أن نستنتج من الجداول الأربعة :
- ١ - أن ما نلاحظه من تفاوت عظيم بين سنة وأخرى ، يرجع أغلبه إلى حالة فيضان النيل ، من حيث الزيادة والنقصان .
 - ٢ - أن إنتاج الغلال والحبوب الزيتية والسكتان وما إلى ذلك ، قد قل خلال الاثنى عشرة سنة الأخيرة .
 - ٣ - أنه ليس صحيحاً أن محصول القطن قد زاد بقدر ما نقص محصول الحبوب ، إذ يدل الجدول الثانى على أن أكبر محصول للقطن كان فى عام ١٨٢٤ ، ولم يستطع الباشا حتى الآن ، أن يصل إلى الحد الذى بلغه محصول ذلك العام ، وعلى الرغم من جميع ما بذله من جهود .
 - ٤ - أنه إذا كانت قيمة الصادرات فى عامى ١٨٣٥ ، ١٨٣٦ قد عادت نظائرها فى سنوات الرخاء السابقة ، فإن ذلك لا يرجع إلى زيادة المحصولات وإنما يرجع لحسب إلى ارتفاع أسعار القطن فى الأسواق التجارية ارتفاعا عظيما .
 - ٥ - هذا إلى أنه لما كان نشاط تجارة الحبوب من شأنه ازدياد أعمال أصحاب السفن ، فقد ضعفت حركة السفن التجارية فى ميناء الإسكندرية إلى حد كبير ، منذ قل تصدير المواد الغذائية .

على أنه إذا كان صحيحاً أن الإنتاج في مصر قد اضمحل منذ اثنتى عشرة سنة ، أى منذ ترتب على إنشاء الجيش والبحرية في مصر انتزاع كثير من المشتغلين بالزراعة ، فليس أقل من ذلك صحة ، أن الموازنة بين تجارة مصر اليوم ، وتجارتها في عهد المماليك وفي السنوات الأولى من حكم محمد على ، لا يسع الناقد النزيه إزاءها ، إلا أن يعترف بما حدث من تقدم عظيم . ولما كانت البيانات الموثوق بصحتها بعيدة عن متناول أيدينا ، فإن موقفنا لا يساعدنا على أن ندعم هذا الرأي بالأرقام ، غير أن جميع من يقيمون في هذه البلاد منذ زمن طويل ، قد اتفقت كلمتهم على أن المعاملات التجارية في تلك العهود القديمة ، لم تكن شيئاً مذكوراً ، إذا قيست بما هي عليه اليوم من نشاط واسع النطاق .

التعليم العام

ليس بين منشآت محمد على ما هو أكثر تشریفاً له من المدارس . ولا جدال في أن هذه المؤسسات بعيدة عن الكمال ، بل إن ما أطلق على بعضها من أسماء ، كمدرسة الفنون والصناعات ، ليوحى بعقد موازنة بينها وبين معهد شهير في أوروبا ، ولن يؤدي ذلك إلا إلى إظهار ما عليه معاهد التعليم المصرية من تأخر شديد .

غير أننا إذا شئنا أن نقدر جميع ما قام به محمد على في هذه الناحية تقديراً عادلاً ، فنن واجب ألا نفعل قط النقطة التي بدأ منها .

فالطلبة الذين يدرسون اليوم علوم الرياضة ، ويدربون على فنون الرسم ، هم أبناء الفلاحين الذين يجمل أغلبهم القراءة والكتابة . وقد قال لى الباشا ذات مرة ، إنه عندما ولى الحكم لم يكن بمصر مائتان من الأشخاص يعرفون الكتابة ، إذا استثنينا الكتبة من القبط ، بل إنه هو نفسه لم يتعلم القراءة إلا في سن الأربعين ، لذلك كان عليه أن ينشئ كل شيء من جديد ، فيستدعى المدرسين ، ويترجم الكتب ، ويقضى على تلك الأوهام التي لم تكن تسيطر على عقول الشعب وحده ، بل وعلى عقول من اضطهرم الواجب إلى معاونة الباشا ، إذ كانوا لا يستطيعون إدراك ما تنطوى عليه آراؤه من حكمة وسداد .

ويقولون ، ولهم بعض الحق فيما يقولون ، إن الأنانية هي التي أوحى إلى محمد على بكل أعماله ، ولكن هذا الضرب من التجريح يجب ألا يوجه إليه في كل ما له صلة بإنشاء المدارس ، إذ لا شك في أن الباشا لن يجنى بنفسه ثمار غرسه ، لأن بذور المدنية التي أتى

بها في البلاد لن تنمو وتزدهر إلا في قابل الأيام ، بل لقد صار لزاماً على من يخلف محمد علي ، أن يقتفى أثره ويتم عمله ، لأن المدارس لم تتوطد أركانها بعد ، إلى الحد الذي يمكنها من الاستغناء عن تأييد الحكومة ورعايتها .

وكان من أهم العقبات التي صادفها محمد علي عند التفكير في إنشاء المدارس ، تمذر العشور على مدرسين يعرفون لغة البلاد ، فقد كان جميع الأساتذة الذين قدموا من فرنسا يعجزون عن إلقاء دروسهم إلا إذا استعانوا بالترجمين ، وفي وسع المرء أن يدرك مدى الأضرار التي تلحقها هذه الطريقة بسير التعليم . غير أن إعداد فريق من الطلبة يمكن الاطمئنان إليهم في النهوض بوظائف التدريس لم يتم إلا في تدرج بطيء ، ومع أنهم لم يكونوا من الممتازين ، إلا أن ذلك كان أفضل على الدوام من طريقة تعليمية تمر في مراحل ثلاث ، لم يكن هناك معدى عن اتباعها في بداية الأمر .

وإلى جانب ذلك ، أرسل محمد علي مائتي شاب من الأتراك وأبناء العرب والأرمن إلى فرنسا وإنجلترا ، حيث يختلفون إلى المدارس ، ويقبلون على دراسة اللغات الأوربية ، ويتخصصون في مختلف المهن .

وهؤلاء التلاميذ ، الذين أحرز بعضهم نجاحاً باهراً ، يشغلون اليوم وظائف الإدارة ، ويهيمنون على المدارس ، ويعمل فريق آخر من بينهم في المصانع والورش . وقد يجيب الإنسان أياً عجب ، حين يزور هذه المؤسسات ، فيلقى في بعض الأحيان شباناً من أبناء العرب ، يتحدثون بالفرنسية أو الإنجليزية ، خيراً مما يتحدثون بلغتهم الأصلية .

وقد أنشئ ما في مصر الآن من مختلف المدارس واحدة تلو الأخرى ، دون أن تكون هناك خطة مقررّة من قبل . ومنذ عامين فحسب ، وضع مجلس التعليم العام مشروفاً لتنظيم المدارس ، يجري العمل على تنفيذه بكل همه ونشاط ، وهأنذا أذكر بعض ما أشار به :

المادة الأولى - تقسم جميع المدارس في مصر على النحو الآتي :

أ - مدارس ابتدائية .

ب - مدارس تجهيزية .

ج - مدارس خصوصية .

المادة الثانية - الغرض من المدارس الابتدائية إعداد التلاميذ للمدارس التجهيزية ،

ونشر التعليم الأولى في كل أنحاء البلاد .

المادة الثالثة — تنشأ في القطر المصرى بأجمعه خمسون مدرسة ابتدائية ، توزع على المديرآت المختلفة بنسبة عدد سكانها ، وتتسع لخمسة آلاف وخمسمائة تلميذ .

المادة الخامسة — الغرض من المدارس التجهيزية التوسع في تعليم التلاميذ الذين تخرجوا في المدارس الابتدائية ، وإعدادهم للالتحاق بالمدارس الخصوصية .

المادة السادسة — تنشأ مدرستان تجهيزيتان ، إحداها قرب القاهرة ، والأخرى في الإسكندرية .

المادة السابعة — تقبل المدرسة الأولى ١٥٠٠ تلميذ ، والثانية خمسمائة^(١) .

المادة التاسعة — المدارس الخصوصية مهمتها إعداد مرءوسين يشغلون مختلف الوظائف العامة من مدنية وعسكرية .

المادة العاشرة — تشمل المدارس الخصوصية المدارس الآتية :

(١) مدرسة الألسن : ومهمتها إعداد مترجمين من الفرنسية إلى العربية والتركية ، وإعداد المدارس الخصوصية المختلفة بتلاميذ يجيدون هذه اللغات ، ومقر هذه المدرسة مدينة القاهرة ، وبها ١٥٠ طالبا .

(٢) مدرسة المحاسبة : ومهمتها إعداد الكتبة والمحاسبين للإدارات والمصالح المختلفة ، ومقرها القاهرة ، وبها ١٥٠ طالبا .

(٣) مدرسة الفنون والصناعات : ومهمتها إعداد الطالبة للمدارس التي تدربهم على أعمال المدفعية من برية وبحرية ، وكذلك إعداد المهندسين للجيش والأسطول والطرق والسكك الحديدية ، والمناجم ، وموظفين لجميع المناصب الأخرى التي تتطلب إلماماً واسماً بالعلوم الطبيعية والرياضية ، وهذه المدرسة في بلاق ، وبها ٢٠٦ من الطلاب .

(٤) مدرسة المدفعية : ومهمتها إعداد الضباط لمختلف الوظائف في هذا السلاح ، وقد أنشئت في طره ، على مسيرة ساعتين من القاهرة ، وتشمل ١٩٦ طالبا .

(٥) مدرسة الفرسان : ومهمتها إعداد الضباط وصف الضباط في هذا السلاح ، وهذه المدرسة مقرها الجزيرة ، وبها ٤٠٠ طالب .

(٦) مدرسة المشاة : ومهمتها إعداد الضباط لهذا السلاح ، ومقرها دمياط ، وبها ٤٠٠ طالب .

(١) أنشئت مدرسة القاهرة التجهيزية منذ عهد قريب في أبي زعبل ، وهي تؤدي عملها في مهنة ونشاط ، ولكن العمل ما يزال جارياً لإعداد مدرسة الإسكندرية .

(٧) مدرسة الطب : ومهمتها إعداد المعاوين الصحيين والأطباء والصيدالة للجيش والخدمات المدنية .

(٨) مدرسة الطب البيطرى : ومهمتها إعداد الأطباء البيطريين للجيش والخدمات المدنية . والمدرستان الأخيرتان مقرهما قصر المينى ، وعدد الطلبة فى الأولى مائتان ، وفى الثانية مائة . وقد تقرر أن يبقى الطلبة ثلاث سنوات فى المدارس الابتدائية ، وأربعاً فى التجهيزية ، وخمسة فى الخصوصية .

وجميع المدارس التجهيزية والخصوصية التى زرتها فسيحة نظيفة حسنة التهوية ، ينام طلبتها على أسرة من الحديد ، وتقدم إليهم أنواع جيدة من الغذاء والكساء ؛ هذا عدا ما يتقاضونه من مرتبات تتراوح بين ثمانية قروش ومائة قرش فى العام .

وإذا قدرنا عدد الطلبة جميعاً فى المدارس الابتدائية والتجهيزية والخصوصية ألفيناهم ٩٤٠٠ ، تتكفل الحكومة بالإيفاق على مسكنهم ومأكلهم .

وقد قيل لى بلهجة التأكيد ، إن النفقات اللازمة لصيانة معاهد التعليم ، ودفع مرتبات الأساتذة والموظفين المعينين فيها تبلغ ثلاثين ألف كيس ، أى خمسة عشر مليوناً من القروش فى السنة ، وبذلك يتكلف الطالب الواحد فى المتوسط ١٦٠٠ قرش سنوياً^(١) . وليست جميع المدارس المصرية ، كما ذكرت فى مطلع هذا الفصل ، فى مستوى المعاهد المشابهة لها فى مختلف الدول الأوروبية ، ورغم ذلك فإن بلوغ مستواها الحالى أمر يستثير العجب والدهشة . أما مدرسة الفنون والصناعات ومدرسة المدفعية فتمتازان بأنهما فى حالة لا بأس بها إذ سار التعليم فيهما على طريقة التبادل (وذلك بأن يعلم التلاميذ بعضهم بعضاً تحت إشراف أساتذتهم) . والطلبة أقوياء فى مبادئ الرياضة إلى الحد المعقول ، أما الرسوم والتصميمات التى عرضت على فكانت دقيقة نظيفة .

ولما كانت مدرسة الطب لم تخرج للجيش غير أطباء ضعاف ، فاعلمها المدرسة الوحيدة التى لم تقم بأداء رسالتها حتى الآن ، ذلك بأن العلوم المختلفة التى يجب أن يلم بها الطبيب الكفء فوق مستوى الذكاء العادى عند أبناء العرب بكثير ، ومن ثم كان نجاحهم فى هذه الناحية من نواحي المعرفة الإنسانية لا أمل فيه ، وربما كان إرسال بعض الطلبة الممتازين لدراسة الطب فى الجامعات الأوروبية خيراً من أن ينشأ فى مصر مغسل للطب ، لا تزوده البلاد نفسها بأهم ما يحتاج إليه .

(١) فى الأصل ١٦٠٠ قرش — ٤٠٠ رطل لىكل تلميذ .

القوات الحربية — الجيش

منذ أكثر من خمس عشرة سنة شرع الباشا في تنظيم الأليات من المشاة والفرسان ، وهيات له حروبه في سنار وبلاد المورة ، كما هيات له حروبه في سوريا بعد ذلك بوقت طويل الفرصة لإنشاء جيش عظيم . وقد لقي إنشاء هذا الجيش في أول الأمر عقبات كأداء ، ولكن محمد علي وولده استطاعا ، بما أظهراه من مشابة ، التغلب على ما كان يسيطر على الشعب من أوهام ، حتى نجحا في تعويد أبناء العرب احترام النظام العسكري . وقد نظم الجيش المصري على النسق الفرنسي . وجميع أفراده من أبناء العرب ، غير أن ضباطه من الترك ، عدا من يشغلون المراكز الصغرى .

ويتكون « الألى » المشاة من أربعة طواير ويتألف كل طوير من ثمانية « بلوكات » ، يضم كل منها مائة جندي أى أن « الألى » الواحد من المشاة يشمل ٣٢٠٠ جندي . أما ألى الفرسان فيتألف من ست كتائب ، عدد جنود كل منها ١٤٠ جنديا ، فيكون المجموع ٨٤٠ رجلا .

وتتألف الأليات المدفعية المشاة من اثنتى عشرة بطارية ، والأليات المدفعية الراكبة من ست بطاريات ، لكل منها ستة مدافع وبكل بطارية ١٩٢ جنديا . وابست جميع المدافع المصرية من عيار واحد ، فمنها مدافع عيارها أربعة أرتال ، أو ثمانية ، ومدافع أخرى قطرها خمس بوصات ونصف . وإلى جانب ذلك ، هناك مدافع « الهاون » على الطراز الفرنسي ، فكل منها صندوق للذخيرة يحوى ١٦٠ طلقة ، وصندوق آخر صغير يسع أربع عشرة طلقة .

ويتألف الجيش المصري اليوم من ثلاثة أليات من المشاة ، منها الأليان كاملان من السود ، أرسلان من سنار إلى اليمن عن طريق مصوع ، كما يتألف من الأليين من فرسان الحرس ، وأربعة عشر أليا من الفرسان القاتلة ، والأليين من المدفعية المشاة ، ومثلهما من المدفعية الراكبة وأورطتين من المهندسين ، وعدد كبير جداً من البلطجية (حملة البلط) يظلون في المدن للقيام بشئون الحراسة .

وجميع هذه الأليات ليست كاملة العدد ، وما يحارب منها في بلاد العرب لا بد أن يكون قد قاسى الأمرين من سوء الأحوال الجوية . وقد أمكن في بعض الحالات سد ما يحدث في الأليات من نقص بتجنيد السوريين . ومهما يكن من شيء ، ففي استطاعة

المرء أن يجزم بأن الجيش المصرى لا يكاد يبلغ مجموع جنوده ثلثى الرقم الناتج عن احتساب جميع الأليات كاملة العدد .

الجيش المصرى فى كامل قوته

المشاة	٢٩	أليا	٩٢ر٨٠٠ رجلا
الفرسان	١٦	»	» ١٣ر٤٠
المدفعية	٣٦	بطارية	» ٦ر٩١٢
المهندسون	»	« أورطقان »	» ١ر٦٠٠
			<u>١١٤ر٧٥٢</u>
			المجموع السكى

وتبلغ هذه القوة إذا أنقصت إلى الثلثين ٧٦ر٥٠٠^(١)

وفى أول يناير ١٨٣٧ كان الجيش المصرى موزعا بين مصر وسوريا وبلاد العرب وجزيرة كريت وسفار على النحو التالى :

١ - المشاة

١ - حرس (غارديا) فى سوريا	فى حماه
٢ - حرس (غارديا) » مصر	» القاهرة
٣ - حرس (غارديا) » مصر	» القاهرة
١ من جنود الصف » سفار	» الخرطوم
٢ » » » سوريا	» دمشق
٣ » » » بلاد العرب	

(١) استناداً إلى مذكرة قدمت إلى ، ولكن لا أستطيع الاطمئنان إلى صحتها ، يتألف الجيش المصرى فعلا مما يأتى :

مشاة نظاميون	رجلا ٩٧ر٣٦١
فرسان نظاميون	» ٧ر٥٣٠
رجال المدفعية	» ٧ر٢٦٦
سلاح المهندسين	» ٣ر٨٣١
	<u>١١٥ر٩٨٨</u>
المجموع	
فرسان غير نظاميين	» ٩ر٠٣١
المجموع الكلي	» ١٢٥ر٠١٩

٤	من جنود الصف في سوريا	في عينتاب
٥	» » » » سوريا	» أذنة
٦	» » » » سوريا	» اللاذقية
٧	» » » » بلاد العرب	—
٨	» » » » مصر	» القاهرة
٩	» » » » بلاد العرب	—
١٠	» » » » مصر	» القاهرة
١١	» » » » جزيرة كريت	—
١٢	» » » » سوريا	» دمشق
١٣	» » » » سوريا	» في حلب
١٤	» » » » »	» صيدا وبيرو
١٥	» » » » بلاد العرب	—
١٦	» » » » مصر	» القاهرة
١٧	» » » » سوريا	» حلب
١٨	» » » » »	» »
١٩	» » » » مصر	» الإسكندرية
٢٠	» » » » بلاد العرب	—
٢١	» » » » »	—
٢٢	» » » » سوريا	» في أذنة
٢٣	» » » » بلاد العرب	—
٢٤	(من السود) » » »	—
٢٥	من جنود الصف » سوريا	» القدس
٢٦	» » » » بلاد العرب	—

الفرسان

١	— حرمس ^(١) (غارديا) في سوريا	في غزة
٢	— » » » » »	» بعلبك

(١) سيعطى لهذين الألايين دروع.

١	من جنود الصف في سوريا	في عكا
٢	» » » » »	» اللاذقية
٣	» » » » »	» صرّش
٤	» » » » »	» القاهرة
٥	» » » » »	(هذا الألاي لم يشكل بعد من جديد إذ أصبح الأي الحرس الثاني)
٦	» » » » »	في طرسوس
٧	» » » » »	» الرملة
٨	» » » » »	» بني سويف
٩	» » » » »	» غزة
١٠	» » » » »	» طرسوس
١١	» » » » »	» طرسوس
١٢	» » » » »	» كائس
١٣	» » » » »	» القاهرة
١٤	» » » » »	» أسيوط

المدفعية

١٢	من بطاريات المدفعية المشاة	في سوريا	في حلب
١٢	» » » » »	» مصر وبلاد العرب	» »
٦	» » » » »	» سوريا	» حصص
٦	» » » » »	» »	» زحلة

سلاح المهندسين

» أورطة » واحدة	في سوريا	في عكا
» أورطة » واحدة	» مصر	» الإسكندرية

من هذا البيان يتضح ما يلي :

في سوريا :

١٢ ألابا
١٢ ألابا

مشاة
فرسان

٢٤ بطارية	مدفعية
	في مصر :
٦ أليات	مشاة
٤ »	فرسان
٩ بطاريات	مدفعية
	في جزيرة كريت :
الاي واحد	مشاة
	في سنار :
الاي واحد	مشاة
	في بلاد العرب :
٨ الايات	مشاة
٣ بطاريات	مدفعية

وإلى هذه الأرقام يجب أن يضاف عدد الجنود غير النظاميين الذين في خدمة الباشا ، وهم من البدو والمغاربة وأتراك آسيا الصغرى وألبانيا .
وهناك فصائل من الفرسان غير النظاميين على طول حدود سوريا الشرقية لحمايتهم من إغارات عربان عنيزة ، كما أن هناك فصائل كبيرة العدد ، مع الجيش النظامي الذي يقاتل في بلاد العرب .

القوة البحرية

لقد أنشأ قوة بحرية في مصر من الصماب والعقاب ما لم يلقه الجيش البري عند إنشائه لأن محمد علي لم تكن لديه المواد اللازمة لبناء السفن الحربية ، وكذلك لم يكن لديه أسطول تجاري ، يستطيع أن يمد بهذوى الخبرة والدربة من البحارة .

وقد بنى الباشا فرقاطاته الأولى في « ليقورنة » « ومارسيليا » « وتريستا » ، وكان العمل في الوقت ذاته يسير حثيثا في إنشاء دار الصناعة بالإسكندرية . وأمله كان من أسعد الأيام في حياة محمد علي ، ذلك اليوم الذي خرجت فيه أول بارجة من مصانمه . ومنذ ذلك الحين ، أخذ محمد علي ، وكان يعد المدة لغزو سوريا ، ببذل غاية ما في وسعه لإنجاز جميع ما في « الترسانة » من أعمال حتى تسنى له إنشاء أسطول عظيم ، وكأنا تم ذلك بفعل ساحر . ويتألف الأسطول المصري اليوم من تسع بوارج أنزلت إحداها إلى البحر منذ عهد

قريب ، كما يتألف من سبع فرقاطات ، وأربعة قراويت ، وثلاثة أبريق ، وخمس سفن من نوع الغولت ، وكوتر واحد ، وسفينة بخارية ، وأربعين نقالة .
والجدول المرافق يبين أسماء السفن الحربية المصرية وأرقامها وعدد ماسلحت به من المدافع .

البوارج (الغلايين أو القبايق)

١٠٢ مدفعا	الحلة الكبرى
» ١٠٢	المنصورة
١٠٠ مدفع	الإسكندرية
٧٤ مدفعا	أبو قير
» ١٠٦	مصر
» ١٠٦	عكا
» ١٠٢	حمص
» ١٠٢	بيلان (أُزيلت إلى البحر منذ عهد قريب)

ملاحظة : يجرى العمل إلى جانب ذلك في بناء ثلاث بوارج في كل منها مائة مدفع ، ويتراوح طاقم كل بارجة بين ١٠٠٠ و ١٢٠٠ رجل

الفرقاطات

٥٤ مدفعا	البحيرة
» ٥٤	كفر الشيخ
» ٦٠	شبرجهداد
» ٦٠	رشيد
» ٥٦	دمياط
» ٥٦	مفتاح جهاد
» ٦٠	فضل الله

ملاحظة : منذ عهد قريب ، حولت مفتاح جهاد إلى قرويت ، وفي ورش الترسانة فرقاطتان جديدتان ، يتراوح طاقم كل منهما بين ٥٠٠ و ٧٠٠ رجل .

القراويت

٢٤ مدفعا	جهاد بيكر
» ٢٤	جناح بحرى
» ٢٤	طنطا
» ٢٤	بلنك جهاد
ملاحظة : عدد طاقم كل قرويت من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ رجل .	

الآباريق

١٨ مدفعا	سمند جهاد
» ١٦	شهباز جهاد
ملاحظة : يتراوح طاقم كل إبريق بين ١٥٠ و ٢٠٠ رجل .	

الغولتات

٢٠ مدفعا	الصاعقة
» ٢٠	شاهين دريا
» ٢٠	واشنطن
» ١٤	تمساح
» ١٤	بادى جهاد
١٠ مدافع	الفشن

الكوتر

ملاحظة : يتراوح طاقم كل غولت بين ٢٠٠ و ٢٥٠ رجلا تقريبا ، فى حين أن طاقم كل كوتر يبلغ مائة رجل .

النقلات

هناك أربعون سفينة تختلف فى مقدار حمولتها . وليس فى البحرية المصرية من السفن البخارية سوى « واپور النيل » ، وهو باخرة رائعة الجمال فى حجم الفرقاطة ، وتبنى الآن

باخرة أخرى في ترسانة الإسكندرية ، كما ينتظر بفارغ الصبر وصول باخرة ثالثة تصنع في إنجلترا للملاحة النيلية^(١)

ولدى الباشا زيادة على ذلك أسطول صغير في البحر الأحمر ، لتأمين المواصلات بين مصر وجيشها الذي يقاتل في الحجاز واليمن .

وقد كانت جميع السفن في هذا الأسطول ، قبل أن يقتنيها الباشا سراكب تجارية ، تنقل تجارة الهند . وهناك أمر آخر ، وهو أنه ليس على شواطئ البحر الأحمر ورش لإصلاح السفن ، فإذا احتاجت أية سفينة إلى الإصلاح ، فلا مناص من إرسالها إلى بمباي .

قوة السفن المصرية في البحر الأحمر وحولتها

عدد المدافع	الحولة (بالإردب)
بارجة الأميرال	١٦
عبد الله عمر	١٢
برج ظفر	١٢
عجمي خورشيد قبطان	١٢
الأمير مميش قبطان	١٤
بارجة جديدة	—

ويجربى العمل في إصلاح « التاج البحري » . وفي جدة ثلاثة قراويت ، بكل منها ثلاثة مدافع ، كما أن هناك ثلاثة قراويت أخرى ، واحد منها في اللحية وآخر في الحديد وثالث في مخا .

الضرائب والإيرادات

إن النظام المالي ، الذي أقامه محمد علي في مصر ، ليحمل بين أطوائه جميع مااتفقت عنه أذهان الاقتصاديين في هذا الصدد منذ أقدم العصور . فقد فرضت الضرائب على الأراضي والأشخاص ، وكل المواد المعدة للاستهلاك ، بل وعلى جميع الصناعات دون أن يستثنى من ذلك أكثرها ضعة ومهانة .

(١) يبلغ عدد رجال الأسطول المصري ١٨٩٥٣ ، ومال الترسانة ٥٠٦٩ ، ويجب أن يضاف إلى هذا العدد ٥٨٠ رجلا من المال الأوربيين والسكنية الأقباط وغيرهم .

ويتولى عمال الحكومة جمع الضرائب المباشرة في كل مديريات القطر المصري ، في حين أن الضرائب غير المباشرة ، كالرسوم الجركية والموائد المقررة على مواد الاستهلاك المختلفة يفوض أمرها إلى جماعة من الملتزمين يتعاقدون عليها مع الحكومة مدة سنة أو بضع سنوات .

وليس الاحتكار مجعولا في مصر ، إذ يتولى وكلاء الحكومة بيع البن والنيلة الاستهلاك المحلي^(١) .

وبياع الصنفان في مصر بأسعار أعلى بكثير مما يباعان به في أهم جهات البحر الأبيض المتوسط ، وكان من أثر ذلك أن نشطت حركة التهريب نشاطا كبيرا . فقد عرف أن بعض التجار يشترون النيلة والبن عن طريق المزايدة العلنية ، على أن يقوموا بتصديرها إلى الخارج ثم يشحنونها فعلا في السفن المعدة لهذا الغرض ، ويعملون بعد ذلك على إعادة هذه البضائع إلى البلاد خفية ، فيفيدون من وراء هذه العملية القائمة على الغش ربحا يعادل مائة في المائة . ويجب أن نضيف إلى أبواب الإيرادات هذه بابا آخر على أكبر جانب من الأهمية ، وهو صافي الأرباح الناتجة عن بيع محصولات الأراضي . وهذه الأرباح عبارة عن الفرق بين الثمن الذي تشتري به الحكومة من المزارعين ، والثمن الذي تباع به للتجار بعد ذلك . وها هي ذى الضرائب المباشرة :

أولا - ضريبة الأراضي (أو الميرى) :

ليست هذه الضريبة موحدة في جميع أنحاء القطر المصري ، بل إنها تتغير تبعاً لخصوبة الأرض وسهولة ريلها وهي تقدر بالبتك Patak ، وهو عمله صورية قيمتها تسعون بارة . وتتراوح ضريبة القدان بين ٧ و ٢٥ بتكا أى من ١٥ قرشا و ٣٠ بارة إلى ٥٦ قرشا وعشر بارات . على أن هناك أراضي في الوجه البحري وفي ضواحي القاهرة تدفع عنها ضريبة قدرها ٣٥ بتكا (أى ما يعادل ٧٨ قرشا و ٣٠ بارة) .

ويمكن أن يقال ، دون أن يخشى المرء الوقوع في كثير من الخطأ ، إن متوسط ضريبة القدان أربعون قرشا ، أى أن ضريبة الدسياتين^(٢) ٢٥ روبلا من عملتنا .

(١) حصل الإنجليز ، منذ عهد جد قريب ، على فرمان من الباب العالي ، يبيح لهم استيراد البن الأمريكى في كل الأقطار الخاضعة لحكمهم عمدا على . ولكن لما كان الباشا لا يطيب له أن يمنع أى شعب امتيازاً تنجم عنه خسارة لغيره من الشعوب ، فقد أصدر في الحال أمرا (بيولردى) يقضى بأن يكون استيراد البن الأمريكى إلى مصر وسوريا مباحا لجميع الأوربيين بلا استثناء ، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تعديل النظام المعمول به الآن في احتكار البن المينى .

(٢) نسبة القدان إلى الدسياتين (Dessiatine , Dessjatine) هي ٨٧٢ إلى ٢٤٠٠ .

وتعفى من هذه الضريبة الأراضى المرتفعة ، التى لا يمكن ربيها إذا جاء الفيضان منخفضا وكذلك الأراضى المزروع ثلثاها أشجارا .

ثانيا - ضريبة الرؤوس (أو فرضة الرؤوس) :

هذه الضريبة تغير تبعاً لظروف دافع الضريبة . فالمسيحيون الموظفون فى الحكومة ، وأبناء العرب المستخدمون فى الأعمال الخاصة ، يدفعون هذه الضريبة بنسبة مرتباتهم ، إذ يخضع منهم مراتب شهر على مدار السنة .

وتتراوح الفرضة على الفلاحين بين ٣٠ قرشا ومائة قرش ، أما الصناع والتجار فيدفعون الضريبة تبعاً لمقدار كسبهم من أعمالهم وتجارتهم ، على ألا تتجاوز الضريبة ٥٠٠ قرش بحال من الأحوال .

ثالثا - الجزية (على الدمين) :

يدفعها غير المسلمين جميعا ، كما هو الشأن فى سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، إذ ترسل الأستاذة رأسا عددا معيناً من تذاكر الجزية فى كل عام ، ويدخل المتحصل من هذه الضريبة فى حساب الجزية التى تدفع للباب العالى .

رابعا - عشور النخيل :

أشجار النخيل التى يستعمل ثمارها غذاء للشعب ، والتى تنمو فى جميع أنحاء القطر المصرى ، تخضع لضرائب مباشرة وغير مباشرة . فيدفع عن كل نخلة ضريبة قدرها ٢٠ أو ٤٠ أو ٥٠ بارة فى الوجه القبلى ، و ٤٠ أو ٦٠ أو ١٠٠ بارة فى الوجه البحرى حيث يكون محصول النخل أجود وأوفر .

خامسا - ضريبة أنوال النسيج :

تفرض على كل نوع ضريبة شهرية قدرها ٣٦ قرشا وبناء على البيانات التى جمعها بنفسى كانت لإرادات الضرائب المباشرة كما يلى ^(١) :

(١) كان ذلك فى سنة ١٢٥١ من التقويم القبطى ، (وصحتها ١٥٥٢) . وهذا التقويم هو الذى تأخذ به مصر فى الشئون المالية ، وتشمل السنة المشار إليها ، المدة الواقعة بين أول سبتمبر ١٨٣٥ وأول سبتمبر ١٨٣٦ .

ضريبة الأرض (الميرى)	٣٢٠.٠٠٠	كيس
الفرصة (فرصة الرؤوس)	٦٠.٠٠٠	»
الجزية (على الذميين)	٩٠٠	»
عشور النخيل	٦.٠٠٠	»
ضريبة أموال النسيج	٢٠.٠٠٠	»
المجموع	٤٠٦.٩٠٠	»

وكان دخل الضرائب غير المباشرة في السنة ذاتها على النحو التالي :

إيرادات جرك بلاق	٧٣١٩	كيسا
» » دمياط	١٥٦٤	»
» جركى الإسكندرية ورشيد	٦.٠٢٥	»
» جرك مصر القديمة	١٥٢٥	»
» » السويس	٣٩٢٠	»
» »	٢٠.٣٥٣	»

عوائد وكالات الصابون ١١١ كيسا

عوائد التزام النبيذ والمشروبات الروحية ٣٣٠٠ كيس

» » صيد السمك في بحيرة المنزلة ٢٨٠٠ »

» » السمك في بلاق ومعارض الوحوش والحواة

في رشيد ١١٢٠ كيسا

عوائد التزام الملح ٣٣٠٠ كيس

ضريبة على العبيد عند إدخالهم إلى مصر ٤٠ كيسا

» » الصودا في الإسكندرية ٥٢ »

» » تصدير ملح الفوشادر ١٠ أ كياس

عوائد على التزامات صغيرة مختلفة (أبانزو) في المحلة الكبرى ١٤ كيسا

(عوائد القواسم) على البضائع الواردة من الوجه القبلي والمصدرة إليه ٨٠ »

عوائد دلالة تحصل من الدلائل في القاهرة ٦٢١ »

هوائد وكالات الجلايين وتحصل من التجار الذين يفدون من بلاد الزنوج ١٥٥ »

عوائد السنامكي والقرفة	٢٦١	كيس
عوائد على البلح	٤٥	»
عوائد على البوص (الغاب)	٣١	»
» » الدلائل بالإسكندرية	١٠٠	كيس
» » الصائغين بالإسكندرية	٢٧	كيساً
» » التزامات صغيرة مختلفة (أباتو) في الإسكندرية ورشيد	٣١٧	»
إيرادات المخازن العامة في المحمودية	٣٥	»
ضريبة على المواد الغذائية المستهلكة في القاهرة (١)	١١٥٠٠	كيس
» » » » الإسكندرية ودمياط ورشيد	٨٧١٢	كيساً
عوائد على المواشي الواردة إلى القاهرة (٢)	١١٥٠	كيساً
» » » » الأسكندرية	٦٠٠	كيس
» استغلال النطرون	٤٩٠	كيساً
المجموع	٥٥٢٢٤	»

مما تقدم يتبين أن البن والنيلة يخضعان لاحتكار مزدوج ، إذا احتفظت الحكومة لنفسها بحق بيعهما في داخل البلاد وخارجها .

ويبلغ مقدار ما يستهلك سنوياً من البن ثلاثة عشر ألف قنطار ، منها ستة آلاف تستهلكها القاهرة ، والباقي تستهلكه الإسكندرية والأقاليم .

وقنطار البن الواحد يكلف الباشا حوالي ١٤٠ قرشا ، ولكنه يبيعه بمبلغ ٤١٢ قرشا ، ومن ثم تربح الحكومة ٢٧٢ قرشا في كل قنطار ، وبذلك تبلغ الأرباح من احتكار البن في الداخل ٧٠٧٢ كيساً .

وكذلك تستهلك مقادير كبيرة من النيلة لأن الملابس الزرقاء شائعة الاستعمال ، وبخاصة بين الطبقات الفقيرة من السكان ويتضح من البيانات التي قدمتها لى الإدارة التي أشرف على بيع هذه المادة ، أن متوسط ما تستهلكه البلاد في السنة ٨٦ ألف أقة من النيلة ، وتباع بسعر

(١) قيمة هذه الضريبة ثمانية عشر قرشا عن إردب القمح وخمسة عشر عن إردب الفول أو الشعير .

(٢) عوائد المواشي ثلاثة قروش عن الرأس الواحد من الضأن و٣٥ قرشا عن الجاموسة و٦٢ قرشا عن البقرة وخمسون عن الجمل .

٦٨ قرشا ، أى يربح قدره ٣٨ قرشا فى الأفة الواحدة ، وبذلك يحصل الباشا من احتكار النيلة على ٦٥٣٨ كيسا .

وهذا ما يمكن أن يسمى إيرادات الدولة الثابتة ، غير أننا إذا شئنا تكوين فكرة صحيحة عن موارد باشا مصر وجب أن نضيف إلى الأرقام السابقة أرباح الحكومة من جميع السلع التى يبتاعها التجار لتصديرها . وهذه الأرباح غير ثابتة بطبيعة الحال ، إذ أنها تتوقف على ارتفاع وانخفاض الأسعار التى تباع بها حاصلات مصر المختلفة فى أهم الأسواق الأوربية . ولإعطاء فكرة تقريبية عن الأرباح التى يجنيها الباشا من نظام الاحتكار ، سنتخذ عام ١٨٣٦ مثالا ، ثم نحاول معرفة الفرق بين الأسعار التى اشترى بها الباشا والأسعار التى باع بها ، أى الأرباح الصافية التى عادت على الحكومة .

صافي الأرباح بالقروش	ثمن الشراء بالقروش	ثمن البيع بالقروش	
٢٩١٣٩٠	٦٩٩٣٣٦	٩٩٠٧٢٦	الخفطة ١٩٤٢٦ (إردبا)
٤٥٦٤٤٤	٣٥٣٣٧٦	٨٠٩٨٢٠	الفول ١٤٧٢٤ »
٩٧٣٣٢٣	٥٩٨٩٦٨	١٥٧٢٢٩١	الشمير ٢٤٩٥٧ »
٢١٤٨٨٦٤	١٣٩٩٠٠٠	٣٥٤٧٨٦٤	الأرز ١١١٩٢ »
٥٨٣٠٩٥٢٠	٤٨٦٤٩٦٠٠	١٠٧٠٢٩١٢٠	القطن ١١٠١٤٠ (بالة)
٢٤٥١١٠٥	٧٦٦٣٧٥	٣٢١٧٤٨٠	الصمغ العربى ١٥٣٢١ (فنتارا)
١٣٦٠٨٥٠	١٦٣٣٠٢٠	٢٩٩٣٨٧٠	بذر الكدبان ٢٧٢١٧ (إردبا)
٢٢٠٠٠١١	٣٣٨٤٦٤٠	٥٥٨٤٦٥١	نيالة ٨٤٦١٦ (أفة)
٣٠٢٤٩٣	٨٦٤٢٠٠	١١٦٦٦٩٣	أفيون ٨٦٤٢ (أفة)

٦٨٥٦٤٠٠٠ المجموع

١٣٧١٢٨ كيسا أى ما يماثل

ولو أردنا الآن تلخيص مختلف أبواب الإيراد التى أوردناها فى البيانات السابقة

لوجدنا أن :

حصيلة الضرائب المباشرة	٤٠٦٩٠٠	كيس
» » غير المباشرة	٥٥٢٢٤	كيسا
» احتكار البن	٧٠٧٢	»
» » النفيلة	٦٥٣٦	»
صافي أرباح السلع المباعة للتصدير	١٣٧١٢٨	»
المجموع	٦١٢٨٦٠	»
أى ما يعادل	٣٠٦٤٣٠٠٠	قرش

وفي السنوات التى تنتمش فيها التجارة ، وتباع فيها المحصولات بأثمان عالية ، ويسهل تصريفها ، يمكن تقدير الإيرادات التى يحصلها الباشا من مصر بمبلغ ١٥٣٢١٥٠٠ ريال . ولست أجهل أن هذا الرقم لا يتفق وما تقدر به إيرادات الباشا عادة ، كما أنى لأجهل أن كثيرا من الناس يصلون فى تقديرها إلى عشرين مليوناً من الريالات ، وإلى اثنين وعشرين فى بعض الأحيان ، ولكنى أعتقد أن أولئك الذين يقدرون إيرادات الحكومة المصرية هذا التقدير السخى ، لم يكلفوا أنفسهم مشقة القيام بماقت به من أبحاث دقيقة . وهذا الفرق الكبير الذى بينته ، لا يلبث أن يضؤل إذا أضيف إلى إيرادات مصر ما تحصله من سوريا وجزيرة كريت . وقد قدرت إيرادات سوريا فى المذكرة الموجزة التى تشرفت برفعها فى العام الماضى إلى حكومة القيصصر عن هذه الولاية ، بما يقرب من ١٣٠ ألف كيس . أما إيرادات جزيرة كريت المثبتة فى ذيل تلك المذكرة ، فقد بلغت ٧٧٩٧ كيسا فى عام ١٨٣٢ ، ومن المحتمل أن تكون قد زادت الآن ، فليس من شك فى أن هذه الجزيرة تسير فى طريق الرقى والتقدم . وبذلك تكون :

إيرادات مصر	٦١٢٨٦٠	كيسا
» سوريا	١٣٠٠٠٠	كيس
» كريت	٧٧٩٧	كيسا
المجموع	٧٥٠٦٥٧	»
أى	٣٧٥٣٢٨٥٠٠	قرش
أى ما يعادل	١٨٧٦٦٤٢٥	ريالا

ولما كانت جميع إيرادات سوريا وكريت تنتمها المصروفات المحلية ، فقد استحال على إدراجها ضمن المصروفات العامة ، وهى الموضوع الذى سوف أتناوله فى الفصل التالى ، ووجدت من واجبي ألا أدخل فى الحساب سوى الأرقام الخاصة بإيرادات مصر وحدها ، إذ

أن الغرض من ذلك الحساب إنما هو عقد موازنة بين إيرادات الباشا ومصروفاته .

المصروفات العامة

لما كنت قد اعتمدت في تقدير إيرادات الحكومة المصرية على مصادر محترمة ، كما رجعت في بعض الأحيان إلى وثائق موثوق بصحتها ، فإني أعتقد أن ما قدم إلى من بيانات في هذا الصدد قد روعي فيه أقصى ما ينشده الإنسان من دقة في حساب من هذا النوع . وكنت أود لو استطعت أن أقول ذلك عماقت به من بحوث في شأن المصروفات العامة ، وهي موضوع هذا الفصل ، غير أن الاضطراب الذي يسود الإدارات الحكومية ، وعدم السير على طريقة واحدة في دفع الأموال إلا في النادر من الحالات ، والمصروفات الاستثنائية والطارئة التي لا يقف عليها المرء مهما بلغت دقته في البحث والتحرى ، كل هذه الأمور تجعل مهمة الباحث على جانب كبير من المشقة ، حتى إنه ليمضطر في كثير من الأحيان إلى أن يقنع بتقديرات تقريبية .

وإنه لمن دواعي الفخر لدى ، أنى نجحت على الرغم من ذلك في الحصول على بيانات كافية عن أهم الأبواب في ميزانية المصروفات ، وعندى أن الجدول المرافق جدير بأن يكون موضع عناية كبيرة ، ذلك بأن المركز المالي لأية دولة ، لا يمكن الحكم عليه إلا بالموازنة بين إيرادات تلك الدولة ومصروفاتها .

ميزانية الجيش النظامي من مشاة وفرسان ومدفعية .

وتشمل مرتبات الجنود وجرايتهم وكسائهم	٢١٢ ٠٠٠ ر	كيس
أجور للبدو وغيرهم من الجنود غير النظاميين	٤٤ ٠٠٠ ر	»
ميزانية البحرية وتشمل مرتبات البحارة ، وجرايتهم وكسائهم .	٢٧ ٢٠٠ ر	»
أجور العمال في ترسانة الإسكندرية وجرايتهم وكسائهم	٩ ٦٧٨ ر	كيسا
مصروفات الترسانة في شراء المعدات اللازمة لها	٨ ٨٢٢ ر	»
ذخائر حربية للأسطول ونفقات إصلاح السفن	٤ ٨٠٠ ر	كيس
مرتبات الموظفين المدنيين	٣٨ ٥٠٧ ر	أ كياس
إمانات لزوجات الموظفين المتوفين وأبنائهم	١٧ ٨٠٠ ر	كيس
هبات ومنح لأشخاص مختلفين	٣ ٦١٥ ر	كيسا

كيس	١٨ ر ٠٠٠	نفقات المائدة والإضاءة للباشا وأسرتة في الإسكندرية والقاهرة
		نفقات ملابس الباشا وأسرتة وتشمل أثمان الملابس
كيس	٢٨ ر ٠٠٠	التي توزع على رؤساء البدر ومشايخ البلاد
كيسا	٣ ر ١٢٩	مصروفات نثرية لبلاط الباشا
		كبير المهندسين يتناول سنويا لصيانة المصانع
كيس	٢٠ ر ٠٠٠	والقصور وغيرها من المباني العامة في القاهرة
»	٣٠ ر ٠٠٠	ميزانية ديوان المدارس .
»	٣٤ ر ٠٠٠	الجزية السنوية التي تدفع للباب العالي عن مصر وسوريا وكريت
»	٢ ر ٢٠٠	نفقات قوافل الحجاج
»	٦٠ ر ٠٠٠	« عمولة » تدفع في أوروبا وتبلغ كل عام
كيسا	٥٦١ ر ٧٥١	المجموع
		وزيادة على ذلك تقوم « الرزنامة » أو إدارة إيرادات مختلف الأفراد بدفع المبالغ الآتي بيانها :
كيسا	٥٦١ ر ٧٥١	الحساب السابق
		إلى الملتزمين القديماء عوضا عن العشر الذي كانوا يحصلونه
كيس	٤ ر ٠٠٠	من القرى
		إعانات لمختلف الأفراد تعويضا لهم عن
»	٣ ر ٠٠٠	الإيرادات التي كانت لهم في القرى ثم اقتطعت منهم
»	٣ ر ٥٠٠	إعانات منحت لعائلات مختلفة أخنى عليها الدهر
كيسا	٣٢٨	معاشات منحت للمعجزة من الجنود النظاميين
		معاشات منحتها السلطان العثماني طائفة من الفقراء يطلق
»	١١٤ ر ١	عليهم اسم « دعاء چية » واحتسبت على إيرادات مصر
		إعانات للمساجد عوضا عن أراضى الرزق التي استولت
		عليها الحكومة ، والتي كانت مخصصة لصيانة المساجد وغير
»	٢ ر ٠٥٨	ذلك من الأعمال الخيرية
»	٥٧٥ ر ٧٥١	المجموع
قرش	٢٨٧ ر ٨٧٥ ر ٥٠٠	أى
ريالا	١٤ ر ٣٩٣ ر ٧٧٥	أى ما يعادل

وبالموازنة بين أبواب الإيرادات وأبواب المصروفات نجد أن :

إيرادات مصر	٣٠٦ ٤٣٠ ٠٠٠ ر	قرش
مصروفاتها	٢٨٧ ٨٧٥ ٠٠٠ ر	»
أى أن هناك فائضا قدره	١٨ ٥٥٤ ٠٠٠ ر	»

ولكن إذا قدرنا أن بعض أبواب المصروفات كنفقات الحرب في الحجاز وإنشاء قناطر على النيل ، ونفقات أخرى غير ذات بال ، لم تدرج في الجدول السابق لعدم توافر البيانات المضبوطة عنها ، استطعنا أن نؤمن بأن الفائض الذى أشرنا إليه لا وجود له ، وأن أقرب الفروض إلى التصديق هو أن هناك توازنا بين إيرادات الباشا ومصروفاته . بل إنى لأذهب إلى أبعد من ذلك ، فلا أتردد فى أن أصرح برأى ، وهو أنه لولا استغلال إيرادات سوريا فى دفع مرتبات الجنود المعسكرين بها ، وفى إزالة بعض الأعباء الثقيلة عن عاتق المالية المصرية ، أمجزت حكومة مصر عن تدبير شئونها .

الخاتمة

بعد أن استعرضت حالة مصر من حيث ثروتها العامة على اختلاف مواردها ، ومن حيث نظامها الإدارى ، وما بها من مدارس ، وما لها من قوات عسكرية ، أرجو أن يسمح لى بإلقاء نظرة خاطفة على موقف هذه البلاد فى الوقت الحاضر ، فهى جديرة بما تثيره من اهتمام ، لما يتصل بها من ذكريات تاريخية ، وللدور السياسى الذى قد تلعبه فى المستقبل القريب .

على أنى لست من المعجبين بمحمد على ، أما حكومته التى تنسم بالقسوة والأثرة والحرص على المال ، فتستحق جميع ما يوجه إليها من ضروب الطعن والتجريح على يد كثير من الكتاب ، غير أن أولئك القادحين أنفسهم لا يستطيعون أن يشكروا على مجد على أنه أقر النظام فى بلاد كانت مسرحا للفوضى إلى حد لا يطاق ، كما أشاع الأمن فى جميع الأرجاء .

وربما كانت حوادث القتل والسرقة فى مصر الآن أقل منها فى أكثر الدول الأوربية حضارة ، حتى غدا فى مقدور أى فرد فى الوقت الحاضر أن يجوب البلاد ، ويسافر بطريق النيل إلى إقليم سنار ، ويمتاز سوريا من جميع مداخلها ، دون أن يتعرض لأقل الأخطار . ومنذ عهد قريب ، ذهب بعض السائحين ، بل وبعض السيدات الأوربيات ، لزيارة آثار بلاد

العرب وتدمر ، أما في السنوات الأولى من حكم محمد علي ، فكان من الضروري إرسال حرس من خمسمائة فارس ، لمرافقة أمثال هؤلاء في زيارة الأهرام ، التي لا تبعد عن القاهرة بأكثر من ساعتين .

وكل من يعرف البدو ، وما ركز في طباعهم من ميل إلى النهب والسلب ، لا يسعه سوى الاعتراف بأن النتائج التي أمكن الحصول عليها في هذا الشأن كانت باهرة أما من حيث الإدارة ، فليس في مقدور المرء كذلك أن ينكر أن محمد علي لم يأل جهداً في العمل على إنشاء نظام ثابت مستقر ، غير أنه ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة إذا تعددت أخطاؤه ، ذلك بأنه لم يجد أمامه مثالا يحتذيه ، سوى النظام المتبع في تركيا ، وحكومتها دون ريب من أسوأ حكومات العالم ، هذا إلى أن الزهو قد بلغ منها مبلغاً حال بينها وبين الاسترشاد بآراء الأوربيين .

وكانت مصيبتة الكبرى ، أنه لم يجد بين خاصته شخصاً واحداً سوى ابنه ، يستطيع معاونته معاونة حقة .

وقد اعتقد الباشا أنه مضطر تحت ضغط الظروف السياسية إلى أن يمهّد بكل الوظائف العامة إلى الأتراك ، وأول ما يوصف به هذا التصرف ، الذي أملت له الضرورة على ما يظن ، أنه كارثة .

ومن السهل الإفاضة في الحديث عن أخلاق الترك باعتبارهم أمة ، غير أن ذلك يبعد في كثيراً عن موضوعي الأصلي ، لذلك أكتفي بأن ألاحظ أنه ليس من النادر أن نجد في الطبقات الدنيا من المجتمع التركي ، بين العمال والصناع ، بله التجار ، أناساً يتسمون بالاستقامة وسلامة النية . أما الأتراك المقيمون في مصر فمن خثالة القوم ، إذ يفدون إلى هذه البلاد للحصول على وظائف يثرون عن طريقها ، ومن الممكن أن يقال عنهم إن فيهم كل ما في جنسهم من نقائص ، وليست لديهم فضيلة واحدة من فضائله . فهم جميعاً ، عدا القليل منهم ، أقرب إلى أن يكونوا أفراداً لا يعتقدون أي مبدأ نبيل ، وليست لديهم ذرة من الأدب ، لا شرف لهم ، ولا استقامة عندهم ، ولا وطنية فيهم . ولما كان هؤلاء هم الرجال الذين اضطر محمد علي إلى أن يضمهم على رأس فروع الإدارة العامة جميعاً ، فليس غريباً أن يضرب بمقاصده النبيلة عرض الأفق ، وأن تنفذ الأوامر المبتسرة أو الصارمة تنفيذاً يجاوز الحد في شدته . وقصاري القول ، إن الواجب يقضى باعتبار جميع موظفي الدولة ، كل في دائرة اختصاصه ، مسئولين عن أشنع ضروب الإسراف ، وأبشع أعمال المسف والطغيان .

وابن العرب بصفة عامة أحد من التركي ذكاء ، فهو يتعلم في سرعة وسهولة ، كما أنه لا يتصنع ولا يتعمل ، ولكن تعوزه القدرة على التمييز ، فضلا عن أنه دائماً في حاجة إلى الإرشاد والتوجيه ، وإذا ترك شأنه ، فلن يقتصر الأمر على أنه يعجز عن السير في طريق التقدم ، بل إن ما سبقت له معرفته لن يبقى في ذكراته .

ولما كان أبناء العرب^(١) لم يشغلوا حتى الآن سوى الوظائف الثانوية ، سواء أكان ذلك في الجيش أم في الإدارة ، فإن من العسير أن تتنبأ بما تكون عليه حالهم إذا أسندت إليهم مناصب رفيعة . ولما كانوا قد رزحوا قروناً طويلة تحت وطأة الاستبداد ، وأجأتهم الضرورة إلى أن يصطنعوا الكذب والنفاق ، ولم يجدوا أمام أعينهم مثلاً يحتذونها سوى أولئك الذين ظهروا ، ولما كانوا إلى جانب ذلك أشد تعصباً من أولئك الظالمين ، فأكبر الظن أن مصر ما كانت لتفيد شيئاً ، لو أن أبناء العرب تولوا حكمها بدلاً من الأتراك .

ولقد أدرك محمد علي ، أكثر مما أدرك سواء ، مدى افتقار مصر إلى الرجال القادرين على إدارة الأعمال ، وكان لهذا الاعتبار بصفة خاصة أثر في جميع ما اتخذ من وسائل لنشر التعليم في البلاد . وفي الحق إنه ليخيل إلى أن إحياء الشعوب التي دب فيها الفساد ، وما أكرها الآن في بلاد الشرق ، أمر لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التعليم . ومهما يكن التقدم الذي يحرزته المرء عن هذا الطريق بطيئاً إلا أنه دائم الأثر . ومن الواجب أن يكون المقام الأول للتربية والتعليم في الدول عامة ومصر خاصة ، كما يجب أن يلقن الصغار مبادئ الخلق الكريم ، وأن يحال بين الرذيلة ودور التعليم في غير هودة .

وربما كانت مصر أكثر بلاد الشرق استفادة من أوربا ، فقد رأينا الباشا يلحق بخدمته ضباطاً برين وبحريين وأطباء وصيادلة ومدرسين وأصحاب مصانع وأرباب حرف ، ولكن يجب ألا يدور بخلد أحد أنه نشأ عن ذلك تقارب حقيق بين مدينة الشرق ومدينة الغرب ، كما يجب ألا يظن ظان أن الأتراك مع اعترافهم بتفوق الأوربيين ، كانوا يزجون إليهم آيات التقدير وعرفان الجليل . وأكثر من ذلك أن الدين قد أوجد بين المسيحيين والمسلمين فجوة لن يستطاع سدها ، بل إن الباشا نفسه ليشاطر أمته أوهاماً في هذا الصدد ، مع أنه أرقى بكثير من سائر أفرادها . فحمد على يتسامح مع الأوربيين ، ويكثر من استخدامهم ، لأنه يشمر بأنه لا يستطيع الاستغناء عما لديهم من ألوان العلم والمعرفة ، حتى إذا اعتقد أن رجاله من الترك وأبناء العرب صاروا قادرين على النهوض بالعمل وحدهم ، عمد إلى التخلص من

(١) كل ما ذكرته عن أبناء العرب لا يصدق إلا على من استقر بمصر منهم .

الأوربيين ، وهو أقر ما يكون عينا لأنه بضمير لهم في دخيلة نفسه المقت والازدراء^(١) .
ولإذا كانت الصورة الأولى التي تنطبع في أذهان الأطفال يمكن إزالة بعض خطوطها أو طمس جميع معالمها ، أفذا كان من المتعين أن نجد لهذا التغيير الواضح أمثلة بين أولئك الشبان الأتراك الذين تربوا في أوربا ، وصاروا يتكلمون الإنجليزية والفرنسية في طلاقة ودلاقة ، ووقفوا على مظاهر المدنية قاطبة ؟ ولكننا لم نجد من ذلك شيئا قط ، بل إن الجمهرة العظمى من الشبان الذين أمضوا في أوربا سبعة أعوام أو ثمانية ، عادوا إلى بلادهم وهم محافظون على كل ما ورثوه من فاسد العقائد ، حتى إنه لم يمكن أن يقال إنهم عادوا وهم أكثر تعصبا وأشد عداوة للأفريق مما كانوا قبل رحيلهم إلى أوربا . وهذا صحيح ما دام الإسلام يقيم حاجزا يفصل بين أتباعه وأتباع الديانات الأخرى ، وطالما كان التركي يظل تركيا لا حظ له من المدنية على الرغم من كل ما يبذل من عناية للسير به في طريق الحضارة .

وقد عني السائحون الذين كتبوا عن مصر عناية خاصة أن يرسموا صورة ليس أبشع منها لما تمخض عنه نظام الاحتكار ، ذلك النظام الذي اشتدت وطأته على الزراعة والصناعة والتجارة . وإني لأعتقد عن حق وصدق ، أن نتائج هذا النظام لم تبلغ في أى بلد من بلاد العالم المدى الذى بلغته في مصر . ومع هذا فمن الواجب أن نعترف بأن لمصر موقفا خاصا ، فالزراعة فيها مرتبطة برى الأراضى أوثق ارتباط ، كما أن صيانة الجسور والترع تستدعى تدخل الحكومة في حزم وقوة ، وهكذا نستطيع أن ندرك أن الحكومة التى كان عليها أن تتحمل بعض النفقات ، أرادت أن تقاسم الزارع أرباحه . وثم اعتبار آخر لم يفت الباشا — تأييدا لنظامه — أن يوليه حظه من العناية والتقدير ، ونعنى بذلك ما جبل عليه ابن العرب من الكسل والتراخى ، فإذا ترك شأنه دون أن يرغم على العمل ، فسوف يقنع بزراعة قليل من الذرة يقيم به أود أسرته تاركا ثلاثة أرباع أرضه بورا . على أن الأسعار التى حددتها محمد على لشراء المحصولات لم تمكن الزارع من أن يسدد نفقات الزراعة فحسب ،

(١) وإليك هذه القصة التى تكشف عما تنطوى عليه جوانح محمد على من كوامن العواطف . ذات يوم أخذ السيد « دروشتى » ، وهو قنصل عام قديم لفرنسا ، يعتب على الباشا لاثاره الإنجليز لاثارا لا خفاء فيه . فحاول محمد على فى بادى الأمر أن يفهمه أن الإنجليز والفرنسيين لديه سواء ، غير أن لاجبة « دروشتى » فى بث شكواه أثارت غضب الباشا ، حتى انتهى به الأمر إلى أن يرفع عقيرته صائحا وفى حركته ما يوحى بأن صبره قد عيل « ألا لعنة الله على من يحب أولئك أو هؤلاء » . وقد سمع مرة أخرى يقول « لئن لا أحب سوى نفسى وما يتفق ومصالحى ، بل لئن لا أحب أبنائى أنفسهم ، إلا إذا كان من ورائهم خير » .

بل لقد كان في وسعه أن يحصل على إيراد معقول لقاء كدحه وكدحه إذا أدبت إليه أثمان الحاصلات كاملة غير منقوصة . وما كانت الضرائب التي فرضتها الحكومة تهبط بالفلاح إلى ما نراه عليه الآن من بؤس وضيق ، لو لم يعتمد كبار موظفي الحكومة وصغارهم إلى إرهاقه باتاوات إضافية لحسابهم الخاص ، حتى أن من يحاول شفاء البلاد من أدوائها ، لن يجد في النهاية ، مهما أعاد البحث والتحليل ، سوى علة واحدة ، هي ما عليه موظفو الدولة من الجشع والانحلال الخلقي .

على أننا لو رجعنا إلى ما ذكرته في باب الضرائب من بيانات ، لكان من السهل أن نقنع بأن في وسع الباشا أن يلغى أكثر من نصف الاحتكارات التي نظمها على التوالي دون أن يلحق موارد الخزانة ضرر يقام له وزن ، فالقطن والنيلة والصمغ والأرز ، هي السلع الأربع التي تضمن للحكومة أرباحا طائلة . أما المنتجات الأخرى ، فإن احتكار بيعها لا يعود على الخزانة إلا بمبالغ ضئيلة . وفي الحق إن أمرا تافها إلى هذا الحد ، لا يوازي ما يلقاه المرء في سبيله من عناء التضيق على التجارة وإثارة خواطر الناس .

وكثيرا ما يفخر الباشا ، كلما تحدث عن إيراداته ، بأن لديه إلى جانب مصروفاته فائضا قدره مائة ألف كيس ، مع أن الأمر لم يزد في سنوات الرخاء على أن تتعادل إيراداته ومصروفاته كما ذكرنا من قبل . وإذا كانت الأعمال العامة كثيرا ما بصيها العطل والضرر ، فرد ذلك إلى اختلال الإدارة أكثر من أي شيء آخر . على أننا نرى الحكومة دائما قادرة في نهاية الأمر على الوفاء بكل تعهداتها ، دون أن تلجأ إلى عقد قروض من الخارج .

ولا جدال في أن الجيش من أعظم المصائب التي منيت بها مصر ، فهو أبعد ما يكون عن أن يتناسب وعدد سكان البلاد ، فضلا عن أنه يستنزف أكثر من نصف إيراداتها . وقد يتيح إنقاص الجيش والأسطول لمحمد علي أن يخفف عن الشعب بعض أعبائه ، وأن يوجه نشاطا أوفر إلى المشروعات العامة النافعة ، تلك المشروعات التي يعطلها عدم وجود المال في كثير من الأحوال ، ولكن من المشكوك فيه أن تسمح الحالة السياسية في يوم من الأيام بالوصول إلى مثل هذه النتيجة الموقرة ، ذلك بأن اضطراب موقف الباشا بسبب اتفاقية كوتاهية ، جعله ينظر إلى جيشه على أنه الضمان الوحيد لقوته وسلطانه ، وطالما كان مستقبلا أمرته لم يوضع بشأنه نظام يكفله ، فليست هناك بارقة أمل في موافقته على تسريح جندي واحد من جنوده .

تقرير بورنج

(١) - جون بورنج John Bowring

كان الدكتور السير « جون بورنج » شديد الإعجاب بأراء صديقه الفيلسوف الإنجليزي « جرج بنتام » Jeremy Bentham ، ومعروفاً بالنزوع إلى المبادئ الجديدة ، وبخاصة منذ تولى الإشراف على تحرير « مجلة وستمنستر » Westminster Review في عام ١٨٢٥ ، إذ شرع ينادي على صفحاتها بتأييد حرية التجارة وبالإصلاح النيابي وتحرير الكاثوليك ونشر التعليم بين الطبقات الشعبية . وقد جاوزت شهرته حدود بلاده ، ففتحته جامعة « جروننجن » Groningen لإجازة الدكتوراه في القانون ، عندما زار هولندية في عام ١٨٢٨ .

وبعد ذلك بسبع سنوات ، صار نائباً عن « كيلمارنوك » Kilmarnock في مجلس العموم ، وما هو إلا عام واحد حتى عين رئيساً للجنة أرسلت إلى فرنسا ، لبحث العلاقات التجارية بينها وبين إنجلترا . ثم سافر إلى كل من سويسرة وإيطاليا والشام ومصر وبعض الإمارات الألمانية للقيام بمثل تلك المهمة ، ورفع إلى البرلمان الإنجليزي تقارير شاملة بنتائج ما قام به من بحوث . ولما كان بورنج قد خسر المعركة الانتخابية في عام ١٨٣٧ فقد ظل بعيداً عن البرلمان مدى أربعة أعوام ، لم تكده تنقضي حتى عاد إليه في عام ١٨٤١ نائباً عن « بولطن » Bolton . وبقي منذ ذلك الحين يستمتع بمقعده النيابي إلى أن عين في عام ١٨٤٩ قنصلاً لدولته في « كانتون » ببلاد الصين . وبعد أن شغل هذا المنصب أربع سنوات ، رفع إلى مرتبة البارونية في عام ١٨٥٤ ، وعين في السنة نفسها حاكماً على « هونج كونج » . وفي العام التالي زار سيام ، لعقد معاهدة تجارية مع ملكها ، ثم اعتزل العمل بعد خمس سنوات ومنحته الحكومة معاشاً ، غير أنه لم يلبث أن عين في عام ١٨٦١ ، « قوميسيراً » لبحث العلاقات التجارية بين إنجلترا ومملكة إيطاليا الناشئة ، وكان هذا آخر عمل عهدت به الحكومة إليه . ومع أن الرجل كان إذ ذاك في حدود السبعين ، فقد كانت ما تزال لديه بقية من نشاط ، تنأى به عن حياة الدعة والخلول ، ومن ثم قبل أن يكون وزيراً مفوضاً ومبعوثاً فوق العادة لحكومة « هوائي » في أوروبا ، واستطاع بصفته هذه أن يعقد عدة

معاهدات مع بلجيكا وهولاندة وإيطاليا وأسبانيا وسويسرة . غير أنه كلما تقدمت به السن ، فترت همته وساءت صحته ، حتى جاء اليوم الذى نقد فيه الزيت وخبا السراج ، وشهدت « كليرمونت » Claremont ، قرب « إكستر » Exeter ، ذلك الرجل وهو يلفظ آخر أنفاسه فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٢ ، كما شهدته قبل ذلك بثمانين عاما يستروح ، فى ١٧ أكتوبر ١٧٩٢ ، أول نسمة من نسيمات الحياة .

وجل ما يعنيننا من سيرة بورنج أنه قدم إلى مصر فى عام ١٨٣٧ ، موفدا من قبل حكومته ، لوضع تقرير عن حالة مصر فى ذلك الحين ، وما ينتظر أن تكون عليه فى المستقبل ، وقد أظهر منذ قدومه نشاطا واسع المدى ، واضعا نصب عينيه أن يؤدى المهمة الموكولة إليه على أحسن وجه مستطاع . لذلك عكف على جمع المعلومات والإحصاءات ، عن « أهل البلاد ومنتجاتها الزراعية والصناعية ، وعن إيراداتها ومصروفاتها ، وعن عرفها التجارى وحالة التشريع فيما يتصل بالأشخاص والممتلكات ، وعن مدى تقدم أهلها من حيث التربية والتعليم ، وبعبارة أوجز ، عن جميع ما يمكن أن يتناوله الإحصاء من مسائل تؤثر فى نمو موارد البلاد بطريق مباشر أو غير مباشر » وقد اعتمد « بورنج » فى ذلك على السلطات المحلية ، فاتصل بكثير من موظفى الحكومة وطينيين وأجانب واستطاع أن يحصل منهم على تقارير ضافية ، وإحصاءات وافية ، وبيانات شافية . ولم تقف جهوده عند هذا الحد ، فقد حصل على بيانات وإحصاءات أخرى كثيرة من القنصلين الإنجليزيين « كامبل » Campbell القنصل العام ، و « ثوربورن » Thurburn قنصل الإسكندرية ، وفضلا عن ذلك فقد استطاع مقابلة السائح الإنجليزى « آرثر هولرويد » Arthur Holroyd ، عقب عودته من رحلته الطويلة فى السودان ، وعرف منه الشيء الكثير عن الرق والنخاسة فى ذلك القطر الفسيح ، كما تمكن من الاتصال بأكثر قناصل الدول الأجنبية ، والانتفاع بما يعرفون عن أحوال مصر وشؤونها .

وكان أهم ما حصل عليه بورنج من أولئك القناصل والموظفين والسائحين ، إحصاءات وبيانات ، قدمها إليه « كامبل » عما أنتجته البلاد من الفسلات الزراعية فى عامى ١٨٣٠ و ١٨٣٤ ، وما أنتجه إقليم الفيوم من الغلال فى عام ١٨٣٢ ، وعن محصول الحرير فى عام ١٨٣١ - ١٨٣٢ وكذلك عام ١٨٣٣ ، وعن مقدار ما استخرج من الروم فى عام ١٨٣١ . ولم تقف مساعدات « كامبل » عند هذا الحد ، فقد زود « بورنج » بمعلومات كافية عما أنتجته عامل ملح البارود فى عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٣ ، وبيانات وافية عن الصناعة المصرية فى عام ١٨٢٩ ، والميزانية فى عام ١٨٣٣ وكذلك عن عدد الجيش ومدى انتشار الطاعون فى مختلف السنين .

أما القنصل الإنجليزي « ثوربورن » فقد أمدّه بإحصاء عن تجارة دمياط في عام ١٨٢٣ ، وبيانات عن الواردات والصادرات في ١٨٢٤ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٨ ، كما قدم إليه في ١٢ يناير ١٨٣٨ تقريراً شاملاً عن تجارة مصر الخارجية

واستطاع « بورنج » إلى جانب ذلك أن يحصل من المستر « جالوى » Galloway على إحصاء عن البحرية ، وتقرير عن حوض الإسكندرية ، ومن « جيمس تريل » James Traill على قائمة بما أدخلت زراعته في مصر من صفوف الأشجار والنباتات منذ ١٨٣٠ ، ١٨٣١ ، ومن « كلوت » بك على تقرير عن الخدمة الطبية ، ومن مختار بك على تقرير عن التربية والتعليم ، ومن المسيو « لينان » على بيانات تتصل بإنشاء القناطر الخيرية ، ومن المستر « هولرويد » على تقرير خاص بتجارة الرقيق ، ومن السلطات المحلية على قائمة بأثمان المواد الغذائية في القاهرة .

وفضلاً عن هذا كله فقد حصل على تقرير من الصناع « الميكانيكيين » الإنجليز الذين يعملون في مصانع الباشا ، كما حصل على قائمة تسكاد تكون كاملة بالمطبوعات التي ظهرت في القاهرة ، وقائمة أخرى بأثمان الكتب المطبوعة .

ومع هذا فإن « بورنج » لم يشأ الاكتفاء بكل ما زوده به أولئك وهؤلاء ، بل رأى أن يجمع بنفسه كل ما يستطيع جمعه من بيانات خلال تجواله في أنحاء البلاد، بين الإسكندرية على شاطئ البحر الأبيض وأسوان عند حدود النوبة . وقد انتهز فرصة وجوده بالثغر الإسكندري ، وزار الترسانة (دار الصناعة) والمستشفى البحري ، وفي أثناء سفره إلى القاهرة عن طريق ترعة المحمودية والنيل ، زار المعطف ، وجمع بيانات وافية عن تلك التركة ، ولم تعوزه الوسائل لدراسة أحوال الزراعة ومراكز الإنتاج والصناعة في الدلتا ، فقد عرف الكثير عن مضارب الأرز في رشيد ، ومغازل القطن في قليوب وشبين والحلة الكبرى وطغطا وميت عمر والمنصورة ودمياط ودمهور وفوة ، ومعامل النيل في شبرا وقليوب ، وزراعة شجر التوت في وادي الطميلات وإنتاج الحرير في منوف والمنصورة ومديريات الغربية والشرقية والقليوبية والجيزة ، وزراعة القطن في أكثر جهات الوجه البحري . وفي أثناء وجوده بالقاهرة زار مصانع الأسلحة في ترسانة القلعة والحوض المرصود وبلاق ، كما زار معمل ملح البارود في مصر القديمة ، وحدائق إبراهيم باشا في جزيرة الروضة ، وقد نالت هذه الحدائق إعجاب « بورنج » حتى أنه طلب إلى المشرف عليها ، وهو « جيمس تريل » الإنجليزي ، أن يقدم إليه تقريراً مسهباً عن النباتات المختلفة التي جلبها إبراهيم باشا إلى هذه

الحدائق ، من شتى بقاع الأرض ، منذ أنشائها في عام ١٨٣٠ ، وما أسفرت عنه زراعتها من نتائج . فقدم إليه « تريل » التقرير المطلوب في ٩ فبراير ١٨٣٨ ، عما أجرى من تجارب ، لافي حدائق الروضة وحدها ، بل وفي جهات القطر المصري بأجمعه . وكذلك زار « بورنج » الماريستان ، كما زار المستشفى الجديد ، الذي أشار كلوت بك على الباشا بإنشائه في الأوبكية ، بعد أن نقل إليه عددا من مرضى الماريستان . ولم يفته أن يزور سوق الرقيق ، والمحكمة وكنائس القبط في جميع أنحاء القطر ، ومعمل البارود في جزيرة الروضة ، وعددا كبيرا من المدارس ، ك مدرسة الهندسة ومدرسة الفرسان في الجيزة ومدرسة المدفعية بطرة ومدرسة الطب البيطري ومدرسة الطب البشري ومدرسة الألسن والمدرسة الإنجليزية في القاهرة ، وكان ملحقا بها مدرسة أخرى للبنات تحت إشراف الآنسة « هوليداي » Holliday هذا عدا المدارس التي زارها في أثناء رحلته ، كمدارس حلوان ، وأسيوط ، وجرجا ، وقنا ، وإسنا . وفضلا عن ذلك كله فقد أولى المكتاتيب ومدارس الأقباط حظا من عنايته ، فزار عددا كبيرا منها في القاهرة والأقاليم .

وفي الفيوم ، ذلك الإقليم الذي اشتهر بأنه « حديقة البلاد المصرية » استلقت نظر « بورنج » كثرة ما هنالك من حقول الزيتون والحنطة والشعير ، كما سره أن يزور معملا للنيلة في مدينة الفيوم نفسها ، وعندما اتجهت به السفينة صوب النوبة ، كان من الأمور التي استرعت انتباهه انتشار زراعة الدخان في إقليم مصر الوسطى ، وكثرة مزارع القصب التي يملكها إبراهيم باشا جنوبي منفوط ، وقد شاهد زراعة النيلة والخشخاش في أسيوط ، أما في فرشوط وإسنا فرأى القمح وأشجار الدوم ، وكانت أكثر البلدان التي مر بها مراكر لغزل القطن ، كبنى سويف والمنيا وأسيوط وفرشوط ، أو لتجهيز النيلة كبنى سويف ، أو لتكرير السكر كاليرمون .

ولم يترك جانب ذلك استطاع « بورنج » في أثناء رحلة الصعيد أن يجمع بيانات كثيرة عن تجارة الرقيق ، وعن الطريقة التي كانت متبعة في تجنيد الفلاحين . فقد شهد في جرجا وقنا وأسوان سفنا مملآ بالعبيد ، بعضها قادم من السودان ، وبعضها متجه صوب القاهرة ، كما رأى في فرشوط جماعة منهم يستريحون وسط أشجار الدوم ، تحت إشراف الجلايين . وقد راعه انتشار أسواق الرقيق في المدن الكبيرة ، أما التشويه الذي كان يحدثه الفلاحون في أجسامهم فرارا من الجندية ، كقطع أصابع اليد اليمنى أو فقه العين أو تحطيم الأسنان ، فقد عني « بورنج » بتدوين ملاحظاته عنه ، وبخاصة في مدينة أخميم .

غير أن « بورنج » لم يكن بالرجل الذي يقف جامدا إزاء ما يدور حوله ، مكثفيا بتسجيل

ما يراه أو يسمعه أو يقرؤه ، بل كان يبادر إلى اتخاذ موقف إيجابي ، حين تواتيه الفرصة وتنهياً لديه الوسيلة ، ولما كانت المشاهدات التي رآها بنفسه ، والبيانات التي جمعها من مصادر أخرى ، قد أظهرته على ما في سياسة مصر الداخلية من مواطن الضعف ، فقد رأى أن يلتفت نظر الباشا إلى تلك المواطن ، مؤثراً أن يبدأ بموضوع الرقيق . وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٣٧ ، ذهب مع « كامبل » لمقابلة الباشا ، في سراي ابنته أرملة الدفتردار بك ، (المتوفى سنة ١٨٣٣) ، ولكنه كان قد غادر المكان . فذهبا في مساء اليوم التالي ، واستقبلهما الباشا وهو يدخل « شيبوكا » بديع المنظر جميل التنسيق ، تربته قطع من المناس ، يخطف للألوان الأبخار . وعلى « الديوان » ، حيث يجلس الباشا ، كانت عتبة السعوط ، مرسمة بالأحجار الكريمة . وكان الباشا يعلم بطبيعة الحال فيم قدم الزائران ، إذ أن « بورنج » كان قد أطلع سكرتير الباشا وترجمانه « أرتين بك » على الغرض من المقابلة . وكان « كامبل » البادئ بالحديث في موضوع الرق والنخاسة . وقد كتب إلى اللورد « بالمرستون » في أول ديسمبر سنة ١٨٣٧ ، يقول إنه ذكر للباشا أنه لا يتحدث إليه في هذا الشأن بوصفه موظفاً رسمياً ، أي قنصلاً عاماً لحكومته ، وإنما يتحدث إليه باعتباره فرداً عادياً ، يريد أن يعبر عما يخالج نفوس الشعب البريطاني من جراء صيد الرقيق في السودان ، وأنه يتكلم الآن بصفة ودية ، وفي مراحله ألا يضطر إلى الحديث بصيغة رسمية . وقد انحصرت مطالب « كامبل » و « بورنج » في ضرورة منع « الغزوة » في السودان ، ووضع حد لتوزيع الرقيق على الجنود بدلاً من مرتباتهم . ويقول « بورنج » إن الباشا كان بادئ التأثير ، يكاد الشرر يتطاير من عينيه ، كلما انطلقت الألفاظ من بين شفتيه ، كما كان يكثر من القبض بكلتا يديه على سيفه الملقى على ركبتيه . وكان ذلك شأنه دائماً إذا هاج خاطره أو ثار ثأره ، ولكنه لم يلبث أن غالب شعوره المكطوم ، فأخذ الهدوء يبدو على عيائه ، حتى استحال غضبه بشراً وإنساناً ، فوعد بإجابة الطلب في اليوم نفسه ، كما وعد بأن يرسل إلى القنصلية الإنجليزية صورة من الأوامر التي سوف يصدرها . وقد بر بوعده ، وأرسل أرتين بك في اليوم التالي (أول ديسمبر) خطاباً إلى « كامبل » يحوى ترجمة ما أرسل من التعليمات إلى خورشيد باشا حاكم سنار ، وذلك حتى يثبت الباشا للقنصل وللدكتور « بورنج » ، أنه كان مرئحاً لما أبداه من روح طيبة . وقد تعددت بعد ذلك أحاديث « بورنج » مع محمد علي ، وتناولت مسائل كثيرة ذات شأن وخطر ، أعد بها « بورنج » قبيل سفره بياناً بعث به من الإسكندرية إلى بوغوص في ٤ مارس سنة ١٨٣٨ بناء على طلبه . ويتضح من مراجعة هذا البيان ، أن « بورنج » تحدث

إلى الباشا كذلك في ضرورة العمل على إزالة المساوىء المقتربة بنظام التجنيد في مصر ، فاقترح أن يكون التجنيد على أساس تعداد السكان ، فلا يؤخذ من جهة غير ما يتناسب وعدد أهلها ، ولا يطلب إلى جهة قدمت « حصتها » من المجندين ، أن تقدم عددا آخر ، فن شأن هذا التوزيع العادل أن يبعث الطمأنينة في نفوس الفلاحين ، فيستقرون في قراهم ، وبقبلون على أعمالهم في الحقول إقبالا يكفل للإنتاج الزراعى البقاء والنماء .

وقد تحدث « بورنج » إلى الباشا كذلك في طريقة توزيع الأراضي ، وفي ضرورة العمل على تعديل تلك الطريقة . فهناك قرى لا تجد كفايتها من الأرض الصالحة للزراعة ، وقرى أخرى تزيد فيها الأرض على حاجة أهلها وطاقاتهم ، وليس أمامهم إزاء ذلك إلا أن يتركوها دون زراعة . والوسيلة إلى تصحيح هذا الوضع ، أن تعيد الحكومة مسح الأراضي ، مع إعداد بيان تقريبي عن عدد السكان في كل جهة من الجهات ، حتى يمكن توزيع الأرض توزيعا يكفل زيادة موارد الدولة ، ويحد من مساوىء الإدارة ، ويخفف أعباء الضرائب . وقد اقتضى الحديث عن الأرض والضرائب ، بحث الطريقة المتبعة في ضبط حساب الحكومة . فقد وجد « بورنج » ، عند مراجعة الدفاتر ، أنه لم يكن ثم نظام يكفل التوافق بين « جرانيل » ناظر المالية « وجرانيل » مردوسيه ، بحيث يستطاع التحقق من صحة الحسابات ، ويتمذر العبث بها . فقد كان ينفق من الإيرادات على مختلف الشئون ، قبل أن تسلم إلى « الخزينة » العامة ، ومن ثم أصبحت بعيدة عن رقابة السلطة المركزية . هذا إلى ما كان يحدث من رصد إيرادات إقليم بعينه للإفاق منه على مرفق خاص من مرافق الدولة . فقد كانت إيرادات مديرية الشرقية مثلا ، مخصصة للصرف على شئون المدارس ، وبذلك صارت هناك خزائن متعددة ، لا خزنة عامة واحدة ، وهو أمر كان له أثره السيئ في إدارة الشئون المالية . وقد تحدث « بورنج » إلى الباشا في هذا كله وفي ضرورة العمل على ضبط الحسابات العامة ، فسارع الباشا إلى تشكيل ديوان برئاسة حفيده عباس باشا ، شهدة أغلب النظار ، وجيء بدفاتر حسابات الدولة ليطلع عليها « بورنج » .

وقد استبان « بورنج » أنه ليس في الشرق بأسره دولة تستطيع بحجارة مصر في ضبط حساباتها العامة ، غير أن المجال كان ما يزال متسعا لكثير من ضروب الإصلاح . لذلك عمد إلى كتابة تقرير موجز عما يقترحه من وجوه التعديل ، وكان أهم ما أشار به أن تعد ميزانية بالإيراد والمنصرف قبل بداية العام وأن تودع « الخزينة » العامة جميع الإيرادات دون أن يستقطع منها شيء ، على أن يقوم ناظر المالية بتوزيعها على النظار ، كل على قدر حاجته ، في

بداية كل شهر ، كما أشار بأن يمنع هؤلاء النظار من بيع أملاك الحكومة مهما كان نوعها ، وأن يكون لناظر المالية وحده حق التصرف في إيرادات الدولة ، وأن يقتصر عمل مراقبي الحسابات على المراجعة دون أن تسلم إليهم أموال يتصرفون فيها .

وكان مما اقترحه « بورنج » على الباشا كذلك إنشاء مصلحة تعنى بالمحافظة على الآثار القديمة ، حتى يكف الوطنيون والأجانب عن نقلها أو العبث بها . وقد طلب إليه محمد علي أن يعد مشروعاً لذلك ، فرفع إليه « بورنج » تقريراً اقترح فيه تشكيل لجنة من حاكم القاهرة ، ومدير ديوان المدارس ، وناظر الأشغال العمومية ، وناظر مدرسة الهندسة ، والمهندس المعماري العام ، وأربعة من قناصل الدول العظمى ، وغير هؤلاء ممن قد تدعو الحاجة إليهم ، على أن تعين هذه اللجنة من يقومون بزيارة الآثار ، وترفع تقارير سنوية عن حالتها وعن الوسائل التي تكفل المحافظة عليها ، كما اقترح أن يكون من حق هذه اللجنة تسهيل زيارة الآثار المصرية ، والتنقيب عنها طبقاً لما تراه ، وألا يتلف من الآثار إلا ما تصرح اللجنة بإتلافه ، وقد قدر بورنج لنفقات هذه اللجنة مبلغاً سنوياً يجاوز أربعمائة كيس أو خمسمائة .

ومن الملاحظات التي أبداه « بورنج » حاجة البلاد إلى زيادة العناية بنشر التعليم العام وذلك بإنشاء المدارس الابتدائية (أو مكاتب المبتدیان) ، إذ كان يرى أن تعميم التعليم الشعبي من شأنه أن يمكن الباشا من تشييد صرح حكومته على أسس ثابتة ، ولكنه كان يرى في الوقت نفسه ، أن هذه المدارس لن تستطيع أداء رسالتها ، إلا إذا عمل الباشا على تزويدها بالسكتب الملائمة ، لأن السكتب التي نشرتها المطبعة الأميرية في بلاق ، باللغتين التركية والعربية ، كانت تغلب عليها الصبغة العلمية ، ومن ثم عجزت المدارس الابتدائية عن الاستفادة منها . وقد علل « بورنج » هذا التفاوت بين مستوى السكتب ومستوى التلاميذ ، بأن النية كانت منصرفة إلى خلق طبقة قليلة العدد ، يحظى أفرادها بأكبر قسط من التعليم العالي ، أكثر من انصرافها إلى تزويد الجماهرة العظمى من أبناء الشعب بالتعليم الابتدائي ، ومن شأن هذه السياسة التي يعنىها نوع التعليم أكثر مما يعنىها مدى انتشاره ، أن تبلغ البلاد أقصى ما بلغه سواها في هذا المضمار ، ولكن في خطأ يعوزها الاتزان . ولعل أظهر مواطن الضعف في تلك السياسة أنها تهدف — على ما قال « بورنج » — إلى اجتناء الثمار قبل النضوج ، وبدء الحصاد غب إنقاء البذور .

وعلى الرغم من أن « بورنج » كان لا يستطيع الجرى على هذا السنن ، فإن ذلك لم يمنعه من

الجهر بأن المدارس التي أنشأها الباشا كانت خيراً من المدارس التي أنشئت قبل عهده ، ولكنها لم تكن تبلغ مرتبة مثيلاتها في أوروبا ، إذ كانت في أشد الحاجة إلى المدرسين الأكفاء والكتب الملائمة ، كما كانت العقوبات البدنية أنجع وسائل التربية وحفظ النظام بين جدرانها .

وإلى جانب التعليم ، تحدث « بورنج » إلى العاهل العظيم في موضوع المواصلات بين إنجلترا والهند عن طريق مصر ، وكان يؤثر الطريق البري المعروف (طريق الإسكندرية وترعة المحمودية والقاهرة والسويس) على شق قناة بحرية ، تصل البحرين الأحمر والمتوسط وكان يرى أن استخدام هذا الطريق يدعو إلى استقرار الهدوء والسكينة في مصر ، ويدعم العلاقات بينها وبين بريطانيا العظمى ، كما يؤدي إلى زيادة رخائها وانتعاشها .

على أن « بورنج » لم يقف عند هذا الحد ، فقد تناولت أحاديثه نظام مصر الزراعي ، ونظام الاحتكار التجاري ، إلى جانب موضوعات أخرى ، كالجيش والبحرية والصناعة ، ونظام الحكومة ، وطبقات المجتمع من فلاحين وقبط ورك وبدو وعبيد ، وجاليات أجنبية من أرمن ويونان ومالطيين وغيرهم ، كما تناولت موضوعات شتى كالتمثيل القنصلي والبيوت التجارية وبخاصة في الإسكندرية ، وحالة الأمن والقضاء ، والأوبئة المنتشرة كالطاعون ، والخدمة الطبية ، وحقوق الملكية ووسائل الري ، ونظام الضرائب .

ولكن ماسر هذه المقابلات التي تعاقبت وتعددت ، وتلك المحادثات التي استطاعت وتسعبت ، بين الباشا من ناحية ، « وبورنج » من ناحية أخرى ؟ وكيف اطمأن محمد علي — وما هو بالأساذج الغرير — إلى رجل أجنبي ، قدم إلى مصر في زيارة عابرة ، حتى يطلعه على دفتار حكومته ، ويستكتبه التقارير في شتى المسائل ، ويستجيب لندائه ، في موضوع شائك دقيق ، كموضوع الرقيق ، ويستمع إلى آرائه ، فارغ البال ، مفتوح الأذنين ؟ ترى أكان للمام « بورنج » بالشئون المصرية هذا الإلمام الشامل هو وحده السر في ذلك كله ، أم أن هناك عوامل أخرى كان لها أثرها وخطرها ؟ الحق أن « بورنج » ترك أثراً طيباً في نفس محمد علي منذ قابلته المرة الأولى . قال القنصل الفرنسي « كوشيليه » ، إن الباشا لم يلبث أن ذكر لبوغوص بك عقب هذه المقابلة « إنه لا يذكر أنه شاهد قبل الآن إنجليزياً تشيع فيه روح المرح ، وتراح إليه النفس ، كما هو شأن الدكتور « بورنج » ، حتى لقد حسبه فرنسياً في بادئ الأمر » وفضلاً عن ذلك ، فقد حضر « بورنج » إلى مصر ، والباشا يفسر في إعلان استقلاله عن تركيا — وذلك شأنه كلما توترت العلاقات بينه وبين الباب

العالي — ولم يكن يعترض طريق الباشا سوى معارضة الدول ، وبخاصة إنجلترا وفرنسا . أما « بورنج » فكان يعتقد أن استقلال محمد علي ، بل وامتداد حدود دولته إلى شواطئ دجلة والفرات ، أمر لا غنى عنه لرخاء الأفطار التي تضمها إمبراطوريته من ناحية ، ولاستتباب الأمن في طريق مصر البرى ، وطريق الإسكندرونة من الناحية الأخرى ، مما يؤدى في النهاية إلى انتشار التجارة الإنجليزية في بلاد الشرق . وقد أشار القنصل الرومى العام في مصر الكونت « ميدم » Medem ، في رسالة بعث بها إلى الوزير « نسلرود » من الإسكندرية في ٣٠ مايو ١٨٣٨ ، أن « بورنج » استطاع أن يحصل في أثناء رحلته في الشام ، على موافقة القنصل الإنجليزي في دمشق ، وزميله في بغداد ، على بيان بهذا المعنى ، رفع إلى البرلمان الإنجليزي ، بعد أن عمل « بورنج » بطريق غير مباشر على إبلاغ هذا البيان إلى الباشا ، مع تأكيدات قاطعة ، بأن في وسعه أن يعتمد على مساعدات « بورنج » في مجلس العموم عند عودته إلى بلاده . ويقول « ميدم » في الرسالة نفسها ، إن « بورنج » مازال بالقنصل الإنجليزي « كامبل » حتى استماله إلى جانبه ، وأقنعه بأرائه ، وظهر صدق هذه الآراء في تقارير القنصل مما أخرج موقفه إزاء حكومته . بل إن « ميدم » ليقول في رسالة سابقة ، بتاريخ ١٧ مايو ١٨٣٨ ، إن « بورنج » أتى في روع محمد علي ، أنه لا ينتظر قط أن تعارضه إنجلترا أو فرنسا معارضة جدية ، إذا انعقدت نيته على إعلان استقلاله ، بل إن تصريح الباشا من آن لآخر بما وطد عليه العزم ، من شأنه أن يهيء أذهان الدول الأوروبية لقبول الخطوة الحاسمة .

ولم يكن غريباً ، وهذا موقف « بورنج » وتلك آراؤه أن يطمئن إليه الباشا اطمئناناً تعددت دلائله ، وأن يهيء له من ضروب المساعدة كل مايعينه على إنجاز ما هو بسبيله من كتابة تقرير ضاف عن مصر ، يرفع إلى البرلمان الإنجليزي .

ولكن أكانت مهمة « بورنج » في مصر مقصورة على إعداد هذا التقرير ، أم كان ثمة أغراض أخرى يبنى تحقيقها ؟ إن أقوال قناصل الدول ، الذين لم ينظروا بعين الارتياح إلى ما هنالك من وثيق الصلات بين محمد علي والدكتور « بورنج » ، خليفة أن تاتى شيئاً من الضوء ، يجلو غوامض هذا الموضوع . ففي ٨ مارس سنة ١٨٣٨ ، كتب القنصل النمساوى « لاورين » Laurin من القاهرة ، إلى البارون « شتورمر » Stürmer سفير النمسا في القسطنطينية يقول ، إن الإنجليزي يصطوبون كافة الوسائل لحل محمد علي على أن يفعل شيئاً في صالح تجارة الهند ، وقد حاول « بورنج » من جانبه أن يقيم الدليل على مدى ما تفيده مصر

من وراء النقل وغنى المسافرين ، واستطلاع وكيل شركة الهند من ناحية أخرى أن يقدم إلى محمد علي مشروعا يرمى إلى إنشاء محطات بين القاهرة والسويس ، . ولكن الباشا لم يستمع الحديث في هذه المسائل ، ولهذا كان يجيب « بورنج » إجابة لا تنفع غلته ، بل لقد بدأ الباشا يظهر الضجر من الحسافة ولجاجته . وفي ١٦ مارس ١٨٣٨ كتب القنصل الفرنسي « كوشيليه » إلى الوزير « موليه » Molé ، ردا على رسالة يستوضحه فيها الأغراض التي يهدف إليها « بورنج » من وراء رحلته فقال ، إنه (أى القنصل) قدم إلى مصر ، وفي ذهنه صدى ما أعلنته بعض الصحف ، من أن غرض « بورنج » من زيارته ، إنما هو مكافحة النفوذ الذي تتمتع به فرنسا في مصر ، وكان يوصف في الإسكندرية ، بأنه من رجال السياسة وعضو سابق من أعضاء البرلمان ، وهو معروف بأن له آراء حرة تسبق عصرها . ويصف « كوشيليه » نشاط « بورنج » فيقول ، إنه قابل كل من كان في وسعه أن يزيد معرفته بشئون مصر ، وقد استطاع أن يجتذب الباشا إليه ، بما توافر لديه من روح المرح والدعابة ، « حتى لقد حسبه الباشا فرنسيا » . وقال أيضا : « تحدث « بورنج » إلى محمد علي في كل موضوع ، واقترح عليه بعض الخطط ، وكان أول نجاح أحرزه وعد محمد علي بمنع جنده في السودان من انتزاع العبيد عنوة اجتناء لأرباح خاصة من وراء بيعهم ، وتحريم توزيع الرقيق على الجنود بدل مرتباتهم » . .. على أنه كان لبورنج مسمى آخر — على ما ذكره القنصل الفرنسي — إذ منع الباشا استيراد الحبوب والمجاعة تهدد البلاد . عند ذلك طلب « بورنج » إلى « كوشيليه » أن يؤازره في مسعاه لدى محمد علي ، حتى يباح الاستيراد ولو إلى أجل معلوم . وقد نجح المسمى ، بوحد الباشا مدة نهايتها ٢٥ فبراير ، ثم سمح بعدها إلى يوم ٢٥ مارس . وكذلك تحدث « بورنج » عما تستطيع البواخر الإنجليزية في البحر الأحمر أدائه من خدمات ، لها أثرها في تسهيل المواصلات بين مصر وأوروبا ، كما تحدث عما تصيبه مصر من أموال ينفقها المسافرون عند اجتيازهم الأراضي المصرية ، وهم بين ثلاثمائة وأربعمائة في الشهر الواحد . ثم شفع ذلك بأن طلب إلى الباشا العمل على تسهيل وسائل النقل في الطريق الصحراوي ، بين السويس والقاهرة ، وفي النيل بين إسنا والإسكندرية . وقد ذكر « كوشيليه » أن « بورنج » استطاع إلى جانب ذلك كله أن ينتزع من الباشا وعدا بتعديل نظام التجديد ونظام الاختكار ، كما رفع إليه عدة اقتراحات لتنظيم الشئون المالية . ومع ذلك فقد كان « كوشيليه » يرى أن « بورنج » لم يوفق في الحصول على شيء يفيد التجارة الإنجليزية ، « وكل ما استطاعت الحكومة الإنجليزية أن تجنيه من رحلة بورنج ، أنها

ازدادت يقيناً بأن لمصر أثراً أى أثر في علاقاتها مع الهند ، ولهذا لم يعد هناك معدى عن الوصول إلى قرار نهائى في شأن موقفها السياسى ، حتى تصيب إنجلترا بعض المزايا التجارية كإبطال الاحتكار أو الحد منه ، بفضل ما تبديه من عناية بأراء محمد على ، وتقدير لوجهة نظره . ومع هذا فسوف يكون لبعثة بورنج أثرها في مساعدة الحكومة الإنجليزية على أن تزداد معرفة بحقيقة الموقف في مصر ، حتى تتخذ لإزاءها سياسة أكثر وضوحاً واستقراراً .

وعندما كتب القنصل الفرنسى هذه الرسالة في ٦ مارس ١٨٣٨ ، كان بورنج ما يزال بالقاهرة ينتظر ورود الأمر الذى أصدره محمد على بإبطال صيد العبيد وتحريم بيعهم في سناره ، ليمث به إلى البرلمان الإنجليزي . ويقول « كوشيليه » ، إنه لاشك في أن « بورنج » كان يحفز به حب الخير والإنسانية للدفاع عن الرقيق « غير أن هذا الدفاع كان ينطوى على غرض سياسى » ، ذلك بأن إنجلترا ظلت معنية بأمر الحبشة ، منذ سافرت إليها بعثة « سولت » Salt فوصلها القديم في مصر ، للوقوف على مايجرى بها ، ومعرفة ما إذا كان من المستطاع إنشاء بعض مراكر للتجارة على شواطئها ، أو بدء علاقات تجارية معها . وفي العام الماضى (١٨٣٧) ، سلمت أربعة آلاف بندقية إلى « كاسا » ، وبلغت نفسه بملك تيجرى ، وبحكم مقاطعة يسيطر بفضل موقعها على مدخل الحبشة ، وعلى هذا الرجل تعتمد إنجلترا في فتح بلاده لتجارها . تلك هى الحقائق التى توضح السر فيما تبديه إنجلترا من اهتمام بشأن السود ، الذين تطلب محالفتهم ، كما توضح السبب في موقف المعارضة المستمرة ، الذى اتخذته المرة بعد المرة ، حيال مشروعات محمد على ، حتى تحول بينه وبين فتح الحبشة .

ومع أن « بورنج » لم يشر إلى مسألة الحبشة في تقريره ، ولا في خطابه إلى بوغوص بك بتاريخ ٤ مارس ١٨٣٨ ، فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن محاولة التأثير في الباشا حتى ينصرف عن فتح هذه البلاد ، كانت من الأغراض التى أوفد من أجلها « بورنج » إلى مصر .

وفي مارس ١٨٣٨ قفل « بورنج » راجعاً إلى بلاده ، وبعد عام كامل ، أى في مارس ١٨٣٩ ، رفع إلى حكومته تقريره المشهور عن مصر وكريت Report on Egypt & Candia ، وهو ذلك التقرير الضخم الذى ثبت تعريبه في هذا الكتاب .

(ب) مصر والتقرير

تقرير « بورنج » بين محفوظات وزارة الخارجية البريطانية ، تحت رقم ٧٨ مجلد ٣٨١

من مجموعة وثائق تركيا ، (FO. 78-381) ، وقد طبعته الحكومة الإنجليزية ، وقدمته إلى مجلس البرلمان في عام ١٨٤٠ ، وكان اعتمادنا عند ترجمته على صورة شمسية للنسخة المطبوعة وهذه الصورة محفوظة بمكتبة جامعة فؤاد الأول بالقاهرة .

(ح) موضوعات التقرير

نظرة عامة : عيوب الإحصاءات في بلاد الشرق — عيوب الإحصاءات عامة —
الوثائق الواردة في الملحق — آراء متناقضة عن مصر وحكومتها — أهمية مصر وسوريا
من الناحية التجارية — الموقع الجغرافي — عدد السكان — التقاليد الإسلامية تقف في سبيل
تعداد السكان — محارلات الباشا لعمل إحصاء — ما يعترض عمل الإحصاء من صعوبات —
كثرة الفسل عند المصريين — التجنيد — مرض الحزين إلى الوطن — الزواج —
الوفيات — أجناس السكان — الفلاحون — القبط — الترك — البدو — الأرمن —
الزواج — سائر الأجانب — عدد سكان الإسكندرية .
الزراعة : مسح الأراضي — حقوق الملكية — الغلات الزراعية — توزيع الأرض —
تربة مصر — زحف الصحراء — الخماسين — الجراد — فيضان النيل — النيل —
الأرض الزراعية — أثر التجنيد — الإنتاج الزراعي — السواقي — عدم انتظام الفيضان —
المطربة — النزع — الآبار — توزيع المحصولات — الزراعة بطريق الإيجار — كسل
المصريين — تضامن النواحي في دفع الضرائب — الاحتكارات والنفوذ القنصلي — مصلحة
الحكومة — العمل على إفقار الزراع — حالة الزراعة في مختلف الجهات — الفيوم —
النيلة — ضريبة الأرض — أسبوط — إسنا — استقرار البدو — غلات مصر —
ما يصدر من القمح — القمح — إنتاج الغدان — أسعار القمح — حرية الاتجار في
الغلال تتوطد دعائمها — استيراد القمح — الحبيطة من المرقعة — الذرة — الأرز —
التبغ — القطن — زراعة القطن والقمح والقطاني وغيرها — الحرير الخام — السكر —
الروم — المسك الأسود — النيلة — الأفيون — الزيوت النباتية — الفطرون —
ماء الورد — عطر الورد — البلح — الفوة — النبيذ — الأشجار — الليف — البصل —
فلاحة البساتين — تجارب مستر « تريل » Mr. Traill — بيان عن طائفة من أنفع أنواع
النبات التي أدخلت في مصر خلال الأعوام الثمانية الماضية — الآلات البدائية — ملح
البارود — معامل تسكير ملح البارود — البارود — الجير — الملح — الفخار .

الصناعة في مصر : الجاليات الأوربية - الخسائر الناجمة عن محاولات الباشا في سبيل الصناعة - الصناعات المصرية في عام ١٨٢٩ -- مالطة - قلعة الكباش - قايسوب - شين - المحلة الكبرى - زفتى - ميت غمر - المنصورة - دمياط - دمنهور وفوة - الواسطى - بنى سويف - أسيوط - مصانع أخرى - بركة الفيل - بلاق (منسوجات صوفية) - الصوف المصرى - دواليب الغزل - نتائج التجارب الصناعية - المنسوجات القطنية - أسباب فشل التجارب الصناعية - ملاحظات عن الحقائق السابقة - الخسائر المالية - ديوان المدارس - المنشية - مصنع قنا - إسنا - إنتاج الصنع وأجور عماله - بيان عن مقدار القطن المغزول الذى قامت مصانع الباشا بنسجه في شهر المحرم ١٢٤٩ هجرية وأثمان القطن الأصلية وأجور العمال والمشرفين - مصنع الحرنفش ومصنع الحوض المرصود - أنواع القطن المستعمل في المصانع - إنتاج الخيوط - إدارة المصانع - مدى كفاية أبناء العرب - الأجور - متوسط الأجور - تصريف الخيوط - نفقات النسيج - الطرايش - السجاجيد - رأى الباشا في الصناعة - مصانع صهر الحديد - الأسلحة - عمال بلاق - دار الصناعة في القاهرة - مستر «هولرويد» Mr. Holroyd في النوبة - مصايد السمك - الإيرادات - ميزانية عام ١٨٣٣ .

الضرائب : ضريبة الأرض - الضرائب المتأخرة على الفلاحين - نقل الأراضي من يد إلى أخرى - التخلي عن الأراضي - الاحتكارات - الإيرادات قابلة للزيادة - تدليس الحكومة - مفاصمات الحكومة - النهب في جمع الضرائب - الامتناع عن دفع الضريبة - الدين العام لا وجود له - أراضى (المساجد) - موارد رجال الدين المسيحيين - الحالة المالية بوجه عام .

الإدارة : الوزراء (النظار) - الديوان الخديوى - موظفو الأقاليم الأوربيين - إنجاز الشؤون العامة - كثرة التغير والتبديل بين الموظفين .
الجيش : إدخال فنون الحرب الأوربية - بكوات المهاليك - الضباط الفرنسيون في مصر - الفلاحون - البدو - الكولونيل « سيف » - عدد الجيش - الضباط العظام - مرتبات رجال الجيش - الرى العسكرية - البنادق - فوضى التجنيد - تشويه الأجسام لتفادى التجنيد - الفرسان غير النظاميين - مدرسة الفرسان - مدرسة المدفعية .
البحرية : بناء السفن - القانون البحرى - ضباط البحر الفرنسيون - الملاحون من أبناء العرب - المستشفى البحرى - الأمراض - مصنوعات للجيش .

المصانع الحكومية : الترسانة — أجور العمال — قلة اكتراث أبناء العرب — دار
الصناعة بالإسكندرية وتقرير مستر « جاوى » Galloway — الأحواض الجافة — عمال
الترسانة وأجورهم .

القضاة الخيرية : الآلات المائية .

الخط المجرى بين القاهرة والسويس : الرغبة فى إنشاء طريق من الإسكندرية
إلى القاهرة .

لجنة الآثار العامة :

التجارة : المحاسبة العامة — الواردات والصادرات — تقرير مستر « ثربورن » Thurburn
عن تجارة مصر — تصدير القطن من ١٨٢٢ إلى ١٨٣٧ — التجارة بين مصر والهند
البريطانية — التجارة مع دول البحر الأحمر — صادرات بلاد العرب — تجارة إفريقية —
التجار مع داخل إفريقية — واردات الإسكندرية فى عام ١٨٣١ — الملابس الشرقية —
المصنوعات المستوردة — سمعة إنجلترا فى عالم التجارة — طريقة المساومة — امتيازات الباب
المالى — مساوى التعريف (١٨٣٥) — اعتدال الرسوم الجمركية بوجه عام — مستقبل
تجارة المرور — أثر الاتصال المباشر بالهند عن طريق مصر — الحاجة إلى ثغر مصرى —
الإسكندرية غير ملائمة — السفن البخارية وسيلة الاتصال — البواخر الفرنسية — البواخر
التمساوية — رعة المحمودية ، من العطف إلى بلاق — الملاحة النيلية — السفن النيلية —
الصحراء — الخط الحديدى — بواخر البحر الأحمر تمون بالفحم من القاهرة — وجهة نظر
الباشا فى الطريق البرى — تجارة البن اليمنى — سهولة المواصلات — بريد الحكومة بين
القاهرة والإسكندرية — بريد التجار — البريد الحكومى — تجارة الإسكندرية — السفن
التي قدمت إلى الإسكندرية والسفن التي غادرتها فى ١٨٢٦ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ — أثمان
المأكولات فى الإسكندرية — عوائد الدخولية — أجور الشحن (التولون) فى الإسكندرية —
الأسعار المادية — قائمة بأسماء التجار المقيمين بالإسكندرية فى ١٣ ديسمبر ١٨٣٧ — قائمة
بأسماء القناصل وأهم الملحقين بالقنصليات فى الإسكندرية — دمياط ورشيد — الأرز —
تجارة القاهرة والربا — مدة القرض — الأوزان والمقاييس المصرية .

النقود : أنواع العملة — المحاسبة — النقود المتداولة .

الرق وتجارة الرقيق :

الغزوات — تقرير مسٹر « هولرويد » Holroyd — ضحايا الغزوات من العبيد —
متاعب الصحراء — مخادعة الأحباش — سوق الرقيق في أسبوط — قوافل دارفور —
قافلة في عام ١٨٢٧ — الرسوم المفروضة على استيراد الرقيق — تجارة الرقيق في بلاد النوبة —
بربر — الآباء يسلّمون أبناءهم للرق — أثمان العبيد — الخرطوم — سنار — بلاد السودان —
خصى الذكور — الرسوم المفروضة على الرقيق في كردفان — الرسوم المقررة على العبيد —
معاينة العبيد — أثر المسيحيين من تجار الرقيق في المسلمين والوثنيين — الحروب الحبشية —
تجارة الرقيق لا تعود بأي ربح — تجارة الرقيق تقضى على الزراعة — العبيد المشتغلون
بالزراعة — العبيد في بلدة العطف على النيل — في بلدة القرنة — في فرشوط — في قنا — في
أسوان — سفن الرقيق في نهر النيل — المساواة بشأن الرقيق — التشريع الإسلامي بشأن
العبيد — العبيد في مأمن من التجنيد — العبيد يفسون ذكريات الطفولة — لا تميز بين
الألوان في مصر — النوبيون في السفن النيلية وفي القاهرة — تعصب العبيد وأخلاقهم —
الخلق الإفريقي — عدد العبيد — كثرة الوفيات بين العبيد — أسواق الرقيق — العبيد
الأحباش — الرقيق الأبيض — سوق الرقيق في القاهرة — مہامرة الرقيق — سوق
الرقيق في الإسكندرية — غذاء العبيد — نقل الحجاج يؤدي إلى الإقبال على شراء الرقيق —
الخصيان — أثر الرق في أحوال السكان — الوسائل التي اتخذت لإلغاء تجارة الرقيق —
عرض الأمر على الباشا — من الليفتمانت كولو نيل « كامبل » Campbell إلى الفيكونت
« بالمرستون » Palmerston — من أرتين بك إلى السكولونيل « كامبل » — من محمد علي إلى
خورشيد باشا — من الفيكونت « بالمرستون » إلى السكولونيل « كامبل » — من الفيكونت
« بالمرستون » إلى السكونت « سباستيان » Sebastiani — ملازمة الظروف لإلغاء
الرق — انخفاض الأسعار — إقلمة وكلاء من الإنجليز في إفريقية الشرقية — خلاصة
الموضوع — مقدار العبيد الذين يصدرون من إفريقية إلى الأسواق الإسلامية — ورود
العبيد إلى مصر — مصر أرخص سوق للرقيق — ضعف الإقبال على اقتناء العبيد في بلاد
العرب — فنص الرقيق — التجارة المشروعة يمكن أن تحمل محل تجارة الرقيق — المفاوضات
المباشرة قد يكون لها أثرها في الباشا — المفاوضات مع الحبشة — لا يمكن استرقاق المسلمين بحكم
القانون — لا يمكن إلغاء تجارة الرقيق إلا بزراعة الأرض والتجار في حاصلاتها — إمام مسقط
— استخدام الرقيق للعمل بالحقول — لا بد من القيام بحركة موحدة في مصر وسقطر والحبشة.

الطاعون : المجلس الصحى بالإسكندرية — انتشار الطاعون — التدابير التى اتخذت — ظهور الطاعون فى أحد الأديرة اليونانية — وفاة قبودان تركى — الوباء فى فوة — انتشار الطاعون فى القرى — معارضة الأهالى — الطاعون من ١٨٢٨ إلى ١٨٣٧ — الطاعون فى عام ١٨٣٦ — الوجه البحرى — المحاجر الصحية لم تمنع الطاعون — اقتراحات مستر « ثوربورن » Thurburn — الطاعون فى عام ١٨٣٨ — المجلس الصحى بالإسكندرية .

المادة الاقتصادية : ديوان التجار (محكمة تجارية) — مصرف فى القاهرة — النقابات فى القاهرة (النقابة تحمى أعضاءها — الإجراءات الحكومية) — القناصل — معرفة لغة البلاد أمر واجب — الحاجة إلى مدارس اللغات — الحماية القنصلية — أثمان السلع — ارتفاع الأسعار — الملابس — المواد المستهلكة — المقادير المستهلكة — التفریح — الأجور — الصناعات « الميكانيكية » — تنفيذ الأعمال على نحو مسمى — العمل المشترك .

الأقسام الجغرافية : أقسام مصر الإدارية — النظار (الوزراء) — أعضاء المجالس الشورية — الإدارة المحلية — حكومة القاهرة — شيخ البلد — الشرطة — حكومة الإسكندرية .

النقضاء : المحكمة — القرآن مرجع القوانين — احترام القرآن — الاتصال بالحريم أمر لا سبيل إليه — التمجيل بالمقوبة — ذكر بعض القضايا — العدالة فى نظر الشرقيين — عدد حوادث الشنق — ضمان الممتلكات — التعصب الدينى — الكنائس القبطية — حق الملكية — الملكية المكتسبة بطول المدة — الأملاك المحبوسة على المساجد — الامتيازات — ممتلكات الفرنجة فى الوقت الحاضر .

لجنة تنظيم الإسكندرية : إزالة الجبانات — الآمار القديمة .

التعليم : شورى المدارس — المدارس فى مصر — المدارس الفنية والصناعية — التعليم المشترك — الأساتذة والتلاميذ — المدارس التجهيزية والخصوصية — المدارس الابتدائية — المدة — المدارس التجهيزية — « المهندسخانة » — مدرسة البيادة — مدرسة السوارى — مدرسة الألسن — مدرسة الطب — مدرسة الطب البيطرى — التعليم الإجبارى (الإلزامى) — حالة التعليم بوجه عام — عقبات فى الطريق — أثر الأوربيين — زيارة المدارس — حلوان — جرجا — إسنا — قنا — مدارس أخرى — المعاهد الدينية — مدارس الأقباط — المدارس الإنجليزية — السى فى سبيل تعليم البنات — المدارس الطبية — تقرير كلوت بك عن المدارس الطبية — المستشفيات الأهلية — استسلام أبناء العرب — الكتب المطبوعة

في القاهرة — أغانها — الترجمة — الصحافة الشرقية — وسائل التسلية عند المصريين .
محمد علي : تاريخه وأخلاقه .

الديرة الاسرار : التسامح في ممتلكات محمد علي — المسيحيون في أمان — الإيمان
بالقضاء والقدر — البطء في إحداث التغيير — مظاهر الإصلاح — آداب الشرقيين .
الترك : فضائلهم — عيوب الحكم — التغيير في تركيا — « العثماني » في مصر —
أحقاد الأتراك .

الفرنسيون : أثرهم .

الفردوس المصريون : أخلاقهم — توقيف السن — نقائص أبناء العرب — عادة
تأجيل الأعمال — بقاء أحوال الفلاحين على ما هي عليه — موازنة بين الحكم الحالي والحكم
في عهد المماليك — تقرير مرفوع إلى الحكومة المصرية — المضي في طريق الإصلاح .
المطبعة : الملحق الأول (تقرير الكولونيل « كامبل » مندوب صاحبة الجلالة
البريطانية وفنصلها العام في مصر وملحقاتها) — الملحق الثاني (أسئلة موجهة إلى حكومة
مصر — ترجمة تقرير لسمادة مختار بك ناظر المعارف العمومية) — الملحق الثالث (تقرير
أحد الميكانيكيين الإنجليز عن الصناعة وحالة الطبقة العاملة في مصر) — الملحق الرابع
(تقرير أحد الميكانيكيين الإنجليز عن الصناعة والزراعة في مصر) — الملحق الخامس
(تقرير « آرثر هولرويد » عن النوبة والسودان وكردفان) — الملحق السادس (ملاحظات
عن الطاعون في بلاد الشرق وعن الحجر الصحي باعتباره وسيلة لوقف انتشاره رفعت إلى
الجمعية العلمية البريطانية المنعقدة بمدينة نيوكاسل في شهر أغسطس ١٨٣٨)

(٥) نص التقرير

تقرير

إلى الرايت أونرابل لورد فيكونت بالمستون ، ج . ت . ب . م . ب ، ... الخ ... الخ
وزير الخارجية في حكومة صاحبة الجلالة الملكة

نظرة عامة

سيدي اللورد :

إن الاهتمام الذي تلقاه مصر حتى اليوم ، إنما يرجع في جوهره إلى ما خلفته أقدام

المصور من آثار رائعة ، ما برحت مصر مستودعاً لها . ولما كانت مصر قديمة حتى في نظر القدماء أنفسهم ، وما تزال إلى وقتنا الحاضر تحوى آثاراً يعتبرها المؤرخون الأرائل أقدم ما بقى من تذكارات الجنس البشرى ، فقد هيات مجالاً واسعاً للتساؤل واستيعاب الخيال ، كما قدمت من المواد ما يعوض جهود العلماء في البحث ، ويثير طلمة المولعين بالاستطلاع . ومع أن البحوث الخاصة بحاضر مصر ومستقبلها ، تبدو ضئيلة الشأن إذا قيست بروائع الماضى ، إلا أنه من المستحيل أن ننظر إلى مصر ، وهى قائمة فى مفترق الطرق وواقعة على أهم طريق بين العالم الشرقى والعالم الغربى ، يجرى بها نهر عظيم ، يشق وادياً وفير الإنتاج كما هو شأنه على الدوام ، وأن نذكر الحوادث التى ظلت مسرحاً لها حتى إبان القرن الحالى ، دون أن نحس الرغبة فى تعرف أحوالها واتجاهاتها وما تصبو إليه من آمال .

وقياماً بالمهمة التى عهدت بها إلى حكومة صاحبة الجلالة ، وهى إعداد تقرير مدعم بالإحصاءات عن حالة مصر فى الوقت الحاضر ، وما يحتمل أن تكون عليه فى المستقبل ، حاولت أن أجمع من كل مصدر استطعت الاتصال به ما أمكننى جمعه من بيانات عن أهل البلاد ، ومنتجاتها الزراعية والصناعية وإراداتها ومصرفاتها وعرفها التجارى ، وعن حالة التشريع بها فيما يتصل بالأشخاص والممتلكات ، ومدى تقدم أهلها فى شئون التعليم ، وبعبارة أوجز عن كافة ما يمكن أن يتناوله الإحصاء من مسائل تؤثر فى نمو موارد البلاد بطريق مباشر أو غير مباشر .

ولقد وجدت من واجبى أن أبدأ إلى الإسهاب فى بعض الموضوعات ، كتجارة الرقيق ونظام الحجر الصحى ، والصفات الغالبة على الشرقيين فى معاملاتهم التجارية ، نظراً لاتصالها بالمصلحة العامة ، وما تشيره من اهتمام الجمهور ، محاولاً أن أضع نصب عيني على الدوام طبيعة البحث الذى عهد به إلى . وكل ما أهدف إليه أن أسرد من الحقائق ما يكون له أثره فى آراء غيرى ، لأننى أعرض آرائى الخاصة عرضاً يلفت إليها الأنظار .

غريب الإحصاءات فى بلاد الشرق :

ليس من الضرورى أن نذكر لأولئك الذين يعرفون شيئاً عن عادات الأمم الشرقية ونظامها ، أن المادة التى يتطلبها إعداد بيانات إحصائية صحيحة لا وجود لها إلا فى تلك النواحي من ميادين البحث ، التى تمنعنى بها وتشرف عليها السلطات الأوربية ، بل إنه حتى فى تلك

النواحي ، يجب أن تؤخذ الحقائق بكثير من الحذر والريبة ، في جميع الحالات التي يتولى جمع المادة فيها مرهوسون من الأتراك أو المصريين . وليس لي أن أشكو أى إغراض من جانب السلطات المصرية ، عن أن تقدم أوفى الإجابات عما أسأل عنه . فإذا تعذر الحصول على إجابة مرضية ، فإنى لا أعزو ذلك إلى العزوف عن مساعدتى ، أو إلى الشك فيما أرى إليه من وراء ما أقوم به من تحريات ، وإنما أعزوه إلى حقيقة واقعة ، هى عدم وجود البيانات الصحيحة أو ما يستلزمه وضعها من معلومات . لهذا كان من الواجب أن تتسع صدورنا ، لباحث كثيراً ما يضطره تعدد الآراء المتعارضة ، إلى أن يكون رأيا يقوم على الجدى والتخمين ، وإلى أن يقبل هذا الرأى على علته .

عيرب الامصادات عامة :

وما ينبغى أن يكون سير الأمور على هذا النحو مثار دهشة لدى أولئك الذين يدركون صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ، عن موضوع ليس من سبيل إلى جمع حقائقه وتنسيقها ، حتى فى أرق الدول الأوروبية وأعظمها حضارة ، كبلادنا على سبيل المثال . ورغبة فى أن أدفع عن نفسى مظنة الادعاء بأننى قد بلغت الغاية من الدقة فيما أوردته فى هذا التقرير من إحصاءات ، أرى من الضروري أن أصرح فى غير تردد بأننى لم أكن مطمئنا فى كثير من الأحيان ، إلى البيانات التى سوف أدلى بها الآن ، فإذا اتضح أن هذه البيانات أصح وأكمل فى بعض نواحيها مما ذكره السابقون من السامعين ليزيدونا معرفة بالشرق ، فإننى أكون قد وفقت لأقصى ما كنت أتوقعه فى موضوع تكثف بحثه عقبات بلغت الغاية فى كثرتها وضخامتها .

الوثائق الواردة فى الملحق :

وقد رأيت من المرغوب فيه ، أن أذيل هذا التقرير بلحق ، يضم ما استطعت الحصول عليه من وثائق رسمية ، دون حذف منها أو زيادة عليها ، مع الإشارة إليها فى ثنايا تقريرى ، لإيضاح ما يرض من موضوعات ، كلما اقتضت الضرورة هذا الإيضاح . ومن المتوقع أن نجد فى تلك الوثائق تباينا وتناقضا فى بعض الأحيان ، ولكن يجب ألا ننجب لذلك ، إذ أنها خاصة ببلاد الشقة فيها بين الآراء واسعة ، والوصول إلى الحقائق جد عسير .

آراء متناقضة عن مصر ومكومتها :

وفى الحق إن ما ذاع فى العالم من آراء شديدة التناقض عن مصر وحكومة الباشا ، أمر لا يكاد يوجد فيه ما يدعوى إلى العجب ، فمجال القول ذو حزمة للمدح والقدح على

السواء . وكل من ينعم النظر في محاسن مصر ، من دخل وفيه ، ومحصولات جديدة ، ومضى في سياسة التسامح ، وانتشار التعليم ، وإدخال فنون الحرب البرية والبحرية ، وتحسن المواصلات ، والعمل على تأمين السائحين ، واحترام السلطات ، ومسلوك الباشا نفسه ، يستطيع أن يطنب في مزايا هذا الجانب المضيء . أما من يريد أن يقصر همه على الجانب المظلم ، وهو جانب لا أمل في إصلاحه ، فيجد فيما يقوم به الحكام من أعمال العسف ، وما عليه المحكومون من ضنك وإجهاد ، وفيما يرتكبه القليلون من مظالم ، ويقاسيه الكثيرون من آلام ، موردا لا ينضب ومعيّنا لا يفيض . ولو حكمنا على أحوال الشعب بمقياس حضارتنا ، وطبقا لنوازع الخير التي يدعو إليها الدين المسيحي ، لوجدناها جديرة بالأسى . غير أننا إذا وازنا بين ما تم في مصر بعد كفاح في سبيل الإصلاح ، وما تم في أي بلد إسلامي آخر انتهينا إلى نتائج على أكبر جانب من الفائدة والأهمية .

أهمية مصر وسوريا من الناحية التجارية :

وكما أولينا مصر وسوريا نصيبا أكبر من العناية ازداد اتضاحا ما لمرکزهما من أهمية وفائدة ، إذ أنه مما لا شك فيه أن البحر الأحمر والخليج الفارسي سيصبحان بمرور الزمن أهم الطرق الموصلة إلى الهند ، كما أن ما تؤدي إليه كثرة مرور المسافرين من اختلاط بالأهلين ، لا بد من أن يتمخض عن تحسن أحوال البلاد التي يمرون بها وازدياد ثروتها . أما ما قد يلقاه هؤلاء المسافرون في البداية من ضروب الحقد والارتباب ، فسوف يعمل على إزالة أثره ما ينفقون من مال وما ينشرون من حضارة .

الموقع الجغرافي :

ولا بد أن يكون للموقع الجغرافي كذلك أثر في حكومة كل بلد وأحواله في نهاية الأمر . ولما كانت مصر واقعة على حدود إفريقية وآسيا ، مع قربها من أوروبا وسهولة اتصالها بها ، وكانت بطبيعتها حديقة غناء ومستودعا للخيرات ، فسوف تصبح بحكم الظروف من أعظم الأسواق في العالم القديم . ولا بد من أن تكون مركزا من مراكز النفوذ ، تكفي نفسها بنفسها ، أو تقف عند حد الاعتماد على ما ينشأ بينها وبين غيرها من علاقات تجارية على مر الأيام .

عدد السكان :

تختلف الآراء اختلافا كبيرا بشأن عدد سكان مصر في الماضي والحاضر على السواء . فهذا العدد غير معروف على وجه التحديد ، فقد ذكر هيرودوت أن مصر كانت

تضم عشرين ألف مدينة آهلة بالسكان في العصور الأولى من تاريخها ، غير أن هذا النوع من الكتابة فيه غموض وإبهام . ويظن مع هذا أن سكان مصر لم يقل عددهم عن ٨٠٠٠٠٠٠ نفس في عصورها السحيقة ، وكانوا ٣٠٠٠٠٠٠ فحسب في عهد ديودور الصقلي . وعند ما كتب « فُلني » Volney قدرهم بمليونين وثلاثمائة ألف ، وهو عدد قد لا يبعد كثيرا عن تعدادهم في الوقت الحاضر ، إذ تقدر الحكومة عددهم بثلاثة ملايين ومائتي ألف ، غير أنه استحال على أن أنتهى إلى تقدير صحيح . ويرى الواقفون على أصح المعلومات أن عدد السكان يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠٠٠ . وقد يكون عدد الأقباط بين ١٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ ، منهم نحو ٦٠٠٠٠ يقيمون كنيسة روما ، تحت رعاية أسقف يعينه البابا . ويتراوح عدد الأتراك بين ١٨٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ ، كما أن هناك نحو ٣٠٠٠ يهودى ، وأقل قليلا من ٢٠٠٠ أرمنى و ٧٠٠٠ يونانى ، و ٦٠٠٠ من الإفرنج الكاثوليك .

التقاليد الإسلامية تقف في سبيل تعداد السكان :

إن قوانين المسلمين وتقاليدهم تمنع الشرطة من الإشراف على نصف المجتمع ، وهى بذلك تزيد كثيرا من أثر الصعوبات التى تقف حيز عثرة فى سبيل إعداد ما يمكن اعتباره تقديرا صحيحا لعدد السكان . فبشكل منزل حريم لا سبيل إليه ، ولذلك كان من الضروري لقيد المواليد معرفة ما يجرى فى داخل الأسر ، أو إيجاد وسيلة من الوسائل لإرغام أربابها على الإبلاغ عمن يولد لهم من الأطفال ، غير أنه ليست هناك أية قوة تستطيع أن تنفذ إجراء يخالف التقاليد الإسلامية إلى هذا الحد . فضلا عن ذلك ، فإن كل محاولة لإحصاء السكان تعتبر تمهيدا لفرض ضرائب جديدة ، ومن ثم يجرى العمل لمقاومتها أو إحباطها . وإن يصدق أحد أن التعداد لا ضرر منه ، بل قد ينطوى على غرض مفيد ، مهما أكد ذلك حاكم من الحكام أو هيئة من الهيئات . ولهذا يعاوان كل فرد أخاه فى التخلص من الإدلاء بالبيانات المطلوبة أو تزييفها .

محاولات الباشا لعمل إحصاء :

وقد حاول محمد على منذ سنوات قايضة أن يعرف عدد سكان عاصمته القاهرة على وجه التحقيق ، ولكنه فشل فى محاولته ، إذ أن التضامن فى مقاومة السلطات لم يكن مقصورا على الطبقات الدنيا وحدها ، بل إن أفرادا من ذوى السكينة ، حتى من أولئك الذين تربطهم بالبلاط صلة مباشرة ، كان لهم ضلع فى مقاومة التعداد . وعلى ذلك فقد عجز عن الوصول إلى أية نتيجة يصح الاطمئنان إليها ، فكف عن متابعة هذا العمل .

غير أنه ليس هناك ما هو أدعى إلى أن تنعم مصر بحكومة تفضل حكومتها في الوقت الحاضر من معرفة عدد سكانها على وجه التقريب . فنظام الضرائب بأجمعه في البلاد مع ما يقترن به من مخالفات ، ونظام التجنيد مع ما ينطوي عليه من آلام ، يعتمدان في إحصاء سكان البلاد على مجرد الحدس والتخمين . وقد أتيج لي عدة مرات أن أبحث الباشا في هذا الموضوع ، واقترحت عليه أن يسير قدما نحو غايته ، ولكن في خطأ وثيدة ، حتى لا يصدم الناس في مشاعرهم ، كما أشرت عليه بالبده في عمل إحصاء صحيح لعدد المنازل في مختلف الجهات ، وذكرت له أن هناك أما كن كثيرة لا يتمدر فيها معرفة عدد القطان في كل منزل على وجه التحقيق ، وأن كل ذلك من شأنه أن يساعد الحكومة على أن تعرف عدد سكان البلاد جيمًا بطريق الحدس والتخمين معرفة تقارب الحقيقة ، ولما كان من المستطاع كذلك الوقوف على عدد الوفيات ، فإن معالجة البحث من أسهل نواحيه قد تؤدي في النهاية إلى تذييل أسعيا .

ما يفترض عمل الإحصاء من صعوبات :

إن مهمة تعداد السكان في الشرق سستظل على الدوام مبعث حيرة وارتباك ، ذلك بأن لدى الشرقيين عادة فكرة عن الأرقام يشوشها الاضطراب والغموض . فقد حدث أن ذهبت إلى إحدى القرى أسأل شيخها عن عدد ما تحويه من منازل ، فقال إنها عشرة ، مع أني كنت قد أحصيتها من قبل ، فوجدتها مائة . وفضلا عما هناك من غموض شديد فيما للتهم من فكرة عن الأرقام ، فإن هناك غموضا من جانبهم عن إعطاء بيانات صحيحة عن عدد السكان ، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى مضايقات مالية . ومن الحق أن التجنيد باستنزافه على الدوام موارد مصر من الرجال قد أدى إلى نقص مخيف في عدد سكان البلاد كما هو الحال في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية .

كثرة النسل عند المصريين :

لا شك في أن قدرة سكان وادي النيل على التناسل عظيمة ، فكما سادت فترة هدوء قصيرة ، وامتنعت مطالب الجيش ، زاد عدد السكان وعدد المواليد من الأطفال في سرعة فائقة . وقد لاحظت ذلك في الفيوم بنوع خاص ، حيث مضت عدة سنوات دون أن يطلب أحد للتجنيد ، فاكنتظت المدن والقرى بالأطفال . وفي بلد كعصر ، تتفاوت فيه نسبة الإناث إلى الذكور تفاوتًا جد عظيم ، يساعد تعدد الزوجات دون شك على زيادة الإسراع في سد الفراغ الناشئ عن الحاجة الدائمة إلى الشبان . ولو عاشت البلاد في هدوء

وسلام ، لتضاعف عدد سكانها خلال سنوات قليلة جداً . كيف لا وسبل الرزق ميسرة ، والإقبال على الأيدي العاملة لا ينقطع ؟ وقد بلغ من شيوع الزواج المبكر وقدرة المصريين على التوالد ، أن صار من النادر أن ترى شابة لا تحمل طفلها على كتفها . غير أن تفاوت النسبة بين الجنسين تفوق حد التصور ، إذ يتضح من بيان الحكومة في هذا الشأن ، أن نسبة النساء إلى الرجال هي ١٣٥ إلى ١٠٠ ، ولكن أظنها أعلى من ذلك بكثير .

التجنيد :

وقد نشطت حركة التجنيد في هذا العلم نشاطاً عظيماً ، ونقص عدد الذكور مرة ثانية نقصاً كبيراً ، وأخذ الناس يلجئون من جديد إلى تشويه أبدانهم حماية لأنفسهم من الالتحاق « بالنظام » بعد أن بطل ذلك بضع سنوات . والتجنيد ، كما ينفذ بالطريقة المعتادة التي جرى عليها العمل حتى الآن ، والتي اعتقد أنها في سبيل الإصلاح ، ينتزع من الأيدي العاملة عدداً عظيماً من الرجال ، يفوق إلى حد كبير ما تتطلبه خدمة الجيش . فكثيرون هم الذين يهجرون أراضيهم ، وكثيرون هم الذين يبترون أعضاء من أطرافهم هرباً من التجنيد ، أما من يجمعون قسراً فيزيد عددهم زيادة كبيرة على العدد المطلوب . وكان من أثر ذلك أن تعطلت أعمال الزراعة ، وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر ، وهي مساوئ شنعاء ، فعلى الفلاح ، إذا كان أيسر حالاً من جيرانه ، أن يفدى بالمال نفسه المرة تلو الأخرى .

مرض الحنين إلى الوطن :

ومن العوامل التي أدت إلى بلوغ جيش الباشا حد الإعياء ، تفشي « النسطالجيا » ، أي مرض الحنين إلى الأوطان ، وهو مرض غامض عصى الشفاء . وقد أبانني أحد الأطباء ممن يعملون في خدمة الباشا ، أن أولئك الذين أصابهم السقم ، حتى ماتوا من ذلك الداء الذي لا تمتص على الطب علاجه ، كان عددهم كبيراً جداً ، وكان أثر هذا المرض أظهر فيمن ولدوا بأقاليم جبلية . ويستسلم عربان الصحراء لما قدر عليهم ، أما عربان النجود فكثيراً ما يودى بحياتهم اشتياقهم العودة إلى الأهل والوطن . ويروض السوريون من سكان السهول أنفسهم على الحياة العسكرية ، أما دروز جبل لبنان وحموران فهلك منهم عدد عظيم بسبب ما يستولى على نفوسهم من كآبة مضنية ، بل إن هذا المرض ليؤثر حتى في سكان المرتفعات ، من أولئك النوبيين الذين يشبه شعرهم صوف الغنم ، فقد قال لي أحد الأطباء : « ليس في وسمى أن أذود الموت عنهم إذا ما شرعوا يفكرون في لأهل ويتحدثون عن الوطن » ، إذ يغمرهم ، قبل موتهم بزمان طويل ، شعور بفتور الهمة وبالأدلة الحسنة وقلة الاكترات . ولما وجد إبراهيم باشا في مناسبات كثيرة أن حبه للوطن والأهل والوطن عاطفة

لا سبيل إلى كبح جماحها ، وأن من المستحيل عليه أن يحفظ على الجلبيلين من أهل سوريا صحتهم ويقوى الروح المعنوية لديهم ، سمح لهم بالعودة إلى بلادهم ، كما سمح للمجنسين باصطحاب زوجاتهم وشراريهم ووالديهم رغبة في مقاومة شعور اليأس إلى أقصى حد مستطاع .

الزواج :

يتزوج النساء عادة في سن الثانية عشرة فما فوقها ، وقلما يتزوجن بعد العشرين . ويندر أن تنجب المرأة من الطبقات الراقية عدداً كبيراً من الأطفال ، ولكن وفيات الأطفال كثيرة جداً حتى بين هذه الطبقات . وفي الحق إن عدد من يموت منهم في كل طبقة من طبقات المجتمع ، وبخاصة بين الفقراء ، كبير يفوق حد التصور والتصديق . ويمكن أن يقال إن نصف المواليد يموتون خلال العام الأول بعد ولادتهم ، هذا إلى أن حوادث سقط الجنين كثيرة الوقوع ، وكذلك الشأن في حالات الإجهاض المقصود ، إذ أن القيام بهذه العملية لا يكاد يعتبر أمراً يؤخذ عليه في نظر المجتمع ، بل إن القانون لاكثر تسامحاً في هذا الصدد . وكثيراً ما يحتاج الجدوى قرى بأكملها ، فانتكا بالجمهرة العظمى من شبابها ، إلا أن إدخال طريقة التنظيم وضع حداً لفتنكاته في كثير من الجهات . ومنذ عهد قريب اتخذ الباشا من الوسائل ما يكمل الحصول على مقادير كافية من الطعم ، وتبدو معارضة الفلاحين للتنظيم واضحة في بعض الأقاليم ، غير أنه أمكن التغلب على هذا النفور من جانبهم إلى حد ما . والبدواقل ممانعة في التنظيم ، وكثيراً ما يقصدون إلى المدن ليحصلوا على الطعم ثم لا يترددون في أن يطعموا به .

الوفيات :

ومهما بدا عدد الوفيات في مصر كبيراً ، فإن المستنيرين من الأهليين يرون أن هذا العدد قد نقص في السنوات الأخيرة نقصاً ظاهراً . فإقامة الأوربيين في البلاد وإنشاء مدارس للطب ، وإيجاد أقسام طبية في الجيش ، وذبوع بعض المبادئ الأولية لعلم الطب بين طبقات الشعب ، كل ذلك زاد كثيراً فيما أتيح للناس من فرص الحياة ، ومع أن المعلومات الطبية كانت حتى الآن عاجزة كل العجز عن أداء ما يرجى من ورائها ، ومع أن بضاعة المتطبيين من العلم قليلة ، فإن استخدام الرقي واللمانم أصبح الآن أقل منه فيما مضى ، وبدأ الناس بمتقنون أن الالتجاء إلى العقاقير الطبية أكثر فائدة وأعظم جدوى . ويرتضى أبناء العرب الآن بملء اختيارهم أن تجرى لهم عمليات جراحية ، وقد زاد في ثقتهم ما حالف بعض الأطباء الأوربيين من نجاح وتوفيق . وإذا استثنينا كبريات المدن ، فإن المرء لا يكاد يثر حتى في وقتنا هذا على متطبب يفضل حلاق القرية ، بل إن شدة الحاجة إلى الأطباء والجراحين لتؤدى إلى التضحية بصحة الكثيرين وأرواحهم حتى في القاهرة نفسها وغيرها من المدن

الكبيرة . ومرض الزهري واسع الانتشار بين أبناء العرب في العاصمة ، ولم يتخذ أى تدبير لمعالجه أو للحيلولة دون تفشيه . وقد علمت أن جميع إقليم الفيوم ، وهو إقليم أهل بالسكان ، ليس به متطبب واحد على جانب من الفطنة والدكاء . وكلما يمش من نسل الأتراك من يكفل بقاء سلالتهم في مصر ، إذ يكاد الأطفال جميعا يموتون ، وإنما يبقى على الأتراك ما يستوردونه من الممالك ، فقد نبئت أن أحد الكشاف الترك أنجب ما لا يقل عن ثمانين طفلا ، ولكن لم يبلغ منهم سن الرجولة غير واحد فحسب . ولا يكاد يوجد أحد من ذرية الجيل الماضى من الممالك ، بل إنه لا يمكن العثور على غير القليلين جدا من الأطفال الذين يولدون من أب تركى وأم عربية (ويطلق عليهم اسم شلبى) .

أجناس السطه :

إذا شئنا أن نقدر على وجه التقريب ما تستطيع مصر إنتاجه وما ينتظر من نمو تجارتها في المستقبل ، فإن من الضروري أن نلقى نظرة على مختلف الأجناس التى يتألف منها سكانها الخليط ، وهى أجناس بينها من الفوارق ما بين الطوائف الهندية ، أما حرفها فتختلف تبعا لتباين صفاتها الخاصة . وإنتاج البلاد الزراعى بأجمعه يكاد يكون فى أيدى الفلاحين المسلمين ، أما القبط المسيحيون فيشغلون جميع وظائف الكتابة والمحاسبين ، غير أن الترك يقولون أرفع مناصب الحكم حينما ذهبت وأنى سرت ، فى حين أن الإفرنج وأهل الليقات ، على اختلاف طوائفهم وتمدها ، تتألف منهم طوائف التجار وأصحاب الحوانيت . أما الزوج فيكادون جميعا يقومون بالخدمة فى المنازل ، ولم يصل المصريون المسلمون من أبناء العرب قط إلى أى منصب من مناصب النفوذ والسلطان إلا منذ عهد قريب ، بل إنه حتى فى وقتنا هذا تكاد جميع المناصب العالية فى مصر تكون وقفا على الترك ، ولا يستثنى منها غير المناصب التى يشغلها مسيحيون .

الفرعونى :

ولا يسمح إلا فى النادر القليل حتى بإبصال رسالة إلى شخص من ذوى السلطان على يد خادم من أبناء العرب . والرجل مهما حقّر شأنه فلا معدى عن اعتباره من طبقة أرقى من طبقة أبناء البلد مادام يتكلم التركية . وقد عم الأهلى الإحساس بما هم عليه من ضمة الشان ، وانتشر فيهم روح الخضوع والإذعان ، حتى إيخيل إلى الإنسان أنهم يعترفون بحق الأقلية التركية ، بما لها من قوة وسلطان ، فى حكم الأقلية المصرية ، فكثيرا ما يقول المصريون فى ذلة وضراعة « مانحن إلا فلاحون » وهكذا تسلط الغزاة على البلاد طائفة إثر طائفة ، دون أن يلقوا أية مقاومة من جانب أهلها . ولم يكن ذلك راجعا إلى عدم

تعلق المصريين ببلادهم ، فهم يحبونها بكل جراحة من جوارحهم ، وإنما يرجع ذلك إلى أنهم يعمقون الحياة العسكرية لأنها تباعد بينهم وبين مسقط رأسهم ، مع أن ما يلقونه فيها من أسباب الراحة يفوق كثيرا ما يجدون في غيرها . وعادة الخضوع شائعة بين الفلاحين ، وهي بعض ما نشئوا عليه ، وقد غرست فيهم منذ عهد سحيق . ومع أنه من المحتمل أن يكون انتشار التعليم بين جماعة منهم ، قد أوجد لديهم نوعا من الشعور الغامض بالقومية ، فسيمضي زمن يطويل قبل أن يظهر لهذه العاطفة أثر أو يفسح لسلطانها المجال . وعلى الرغم من عادة الخضوع هذه التي انحدرت إلى المصريين من أزمان عريقة في القدم ، فقد أخذت أحوالهم تتحسن رويدا رويدا . فبعد أن كانت جميع أبواب الوظائف موصدة في وجوههم ، أصبحنا نراهم الآن في المصالح المدنية والعسكرية ، وصار القبط وأبناء العرب يقلدون في بعض الأحيان مناصب ذات سلطان ، وانتقلت السلطة القضائية والدينية إلى أيديهم منذ وقت طويل . ولا يتجلى ازدياد سلطان العناصر الوطنية في تناقص عدد الأتراك فحسب ، بل إنه ليتجلى كذلك في انتشار روح التسامح ، تلك الروح التي يتجلى بها المصريون أكثر مما يتجلى بها سواهم من الشعوب الإسلامية . ففي مصر يعيش المسلمون والمسيحيون واليهود في انسجام ، لا نظير له بين مختلف الطوائف النصرانية في العالم المسيحي ، وجميعهم يعمقون الوثنية ، غير أن عدم التسامح لا يجاوز هذا المدى .

والفلاحون من سكان مصر يشملون جميع العمال الزراعيين في البلاد على وجه التقريب ، وهم الطبقة التي تأخذ منها الحكومة كل جنودها وصناعها وعمالها ، كما أنهم جميعا مجردون من السلاح ، وموسومون بطابع الخضوع والإذعان ، ومهما تغيّرت الحكومات فصيرهم باق على ما هو عليه ، وإنه لمن النادر أن يبلغ أحدهم درجة الثراء ، فهم لا يصيبون من كدهم وكدهم سوى قوت يومهم ، فإذا ابتاعوا لأنفسهم قليلا من الحلى النفيسة بالقليل الذي يكسبون من العمل الزراعي ، أو ورثوها عن أجدادهم ، فإن هذه الحلى هي الدليل الوحيد على أن صاحبها لم يهبط في معيشته إلى مستوى الطبقات الدنيا بين الآدميين . إذ يعيش الفلاح في كوخ من الطين ، خال من النوافذ ، وأرضه من تراب . أما ماله من آنية قليلة فمن أرخص الأنواع وأحقرها ، ورغم ذلك فهو أشد خلق الله صرعا ، وأكثرهم أخذًا بأسباب البهجة والسرور . وهو لا يعبأ بالمستقبل ، ولو ترك شأنه في أمن وسلام ، يزرع أرضه ، ويروي بماء النيل ما يحف بشاطئيه من تربة خصيبة ، لما كانت هناك حياة أسعد ، تصبو إليها نفسه أو تطوف صورتها بخياله . ومع أنه دموغ على العمل ، فهو يقنع بأن يكون له

نصيب ضئيل من ثمرة كده وكدحه ، ويمكن أن يقال عن الفلاحين ما قاله عمرو عن المصريين القدامى حين شبههم بالنحل ، « لغيرهم ماسعوا من كدهم » . ويحب الفلاح بلاده ونيله حبا بلا شغاف قلبه ، فإذا نزعته من أرضه هلك . وهو لا يستطيع البش بعيدا عن قريته عاما واحدا ، فالأرض التي بها ولد ، هي الأرض التي بها يموت ، ولكنه أكثر الناس خضوعا وإذعانا ، فهو يؤثر الموت على المصيان ، أولى فضائله الاستسلام لقضاء الله وقدره ، لا يضيق ذرعه مهما ثقل النير الذي يرزح تحته ، فالخضوع حياته ، والخضوع عقيدته ، والخضوع قانونه . « الله كريم » مبعث السلوى والعزاء لديه في كل آن ، ومصدر الخير والبركة على الدوام . خلق للسلام لا للحرب والقتال ، حبه للوطن قوى عميق ، ولكن لا يمازجه طموح إلى المجد والفخار ، ولا هيام بالفتح والانتصار . القومية لديه هي ما يربطه بقريته من أواصر المحبة وإنها لوثيقة . وهؤلاء القوم ، يعيشون اللامعة وقوامهم الجليل ، يستحيل على المرء أن ينظر إليهم ، دون أن يوليهم بالغ اهتمامه ، فهم بين المرحين أشدهم مرحا ، وبين السعداء أسرعهم إلى انتهاب المرات ، إذا أقبلت عليهم الأيام بالسلم والرخاء ، فما أكثر أهازيجهم وموسيقاهم وأفراحهم !!

القبط :

لاريب في أن نفوذ القبط أخذ في الازدياد ، وقد يكون لهم في قابل الأيام أثر غير ضئيل في تاريخ مصر . وقد مرت بهم قرون ذاقوا فيها ألوانا من قسوة الألم ومرارة الاضطهاد والإذلال ، وكان الأتراك يعتبرونهم طائفة المنبوذين في الشعب المصري . ومع ذلك فهم قوم من صفاتهم حسن المعاشرة وحب السلام والفطنة والذكاء ، أقبح نقائصهم مردها إلى سميهم وراء ملجأ يعصمهم من النهب والأذى . وثمة شيء من التعاطف بين القبط وأبناء العرب ، لعله نتيجة ما يقاسونه جميعا من آلام . والقبط هم المساحون والنساخون والصيارفة والوزانون وكتبة الحسابات ، وبعبارة أوجزهم الطبقة المتعلمة بين أهل البلاد ، وهم لازمون للأعمال الحسابية والكتابية لزوم الفلاح للحقل والمحراث . وعدد الأقباط ثابت لا يكاد يتغير ، وعندى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أنهم في بعض الناطق الزراعية يمتنعون الإسلام ، ولو أن ذلك يعرضهم للتجنيد ، وهم منه معفون بحكم مسيحياتهم وهناك اثنتا عشرة أسقفية ، وينتخب الأساقفة البطريق ، وهو لا يتمتع بسلطة كنسية محسب ، بل إنه كثيرا ما يمارس نوعا من السلطة القضائية فيما بينهم ، والخضوع لقراراته مقرون بكل تجلة واحترام . وهم يستعملون في صلواتهم اللغة المصرية القديمة أى القبطية ،

واسكنها تترجم إلى العربية حتى يفهمها العلمانيون . وقد أبلغنى البطريق أنه يقدر عددهم بحوالى خمسين ومائة ألف ، ولكنى أرى أن هذا التقدير أقل من الحقيقة بكثير . ويستخدم عدد كبير منهم فى المصالح العامة ، إذ أن مستوى التعاليم عندهم ، يفوق إلى حد كبير مستواه عند المسلمين . غير أنه لا يكاد يوجد بينهم وبين النازحين من الأوربيين أى اختلاط . ولا يعرف عن عاداتهم المنزلية إلا القليل ، شأنهم فى ذلك شأن المسلمين ، فالحجاب مضروب على نساءهم كما هو مضروب على نساء المسلمين ، ولهم حريم كسائر الشرقيين ، وفى الجهات النائية من القطر المصرى ، يأخذون بنظام تعدد الزوجات ، ويختنون أطفالهم ، ولهم فى القاهرة حى خاص . والأثرياء منهم قليلون ، وقليلون أيضا من لهم تجارة واسعة . وعندهم مدارس كثيرة تلقن فيها مبادئ العلوم الأولية ، ولكن ليس عندهم أية مدرسة لما هو أرقى من ذلك من أنواع الدراسات . وعادة السكر نقيصة شائعة بين الأقباط . ويشتغل كثير منهم بالنسج على الأنوال اليدوية فى مصانع الباشا . ويزعم الأقباط أنهم دون سواهم أحفاد الفراعنة ، ويعتبرون المشتغلين بالزراعة من أهل الريف — وجهرتهم العظمى من المسلمين — شعبا متاخرا ، ولكن ليس هناك من الأسباب الكافية ما يجعلنا نمتد أن القبط وحدهم من سلالة قدماء المصريين . ومع أن التعليم أكثر انتشارا بينهم منه بين أبناء العرب ، فإن سمعتهم من حيث الصدق والأمانة سيئة للغاية .

وفى الريف لانكاد تفترق عادات الأقباط عن عادات أبناء العرب . وللقبط تقويم خاص ؛ فسنة ١٨٣٨ الحالية ، التى تقابل عام ١٢٥٤ هجرية ، هى سنة ١٥٥٥ فى التاريخ القبطى .

وقد أكد الأساقفة الأقباط أن عدد القبط فى تناقص ، وأن حفلات التعميد أقل من جنازات الموتى ، ذلك بأنهم يقاسون كثيرا من الأوبئة المتفشية فى البلاد كالطاعون والزحار « الدوسنتاريا » والرمم .

وأغلب أساقفتهم يتلقون تعليمهم فى دير القديس أنطونيوس بالصحراء ، حيث يوجد نحو مائتين من الرهبان ينتخب البطريق من بينهم عادة على يد هيئة الأساقفة . أما اضطهاد المسلمين القبط فقد زال أو كاد . وهم يبكرون فى الزواج ، وتزوج بناتهم فى سن الثانية عشرة عادة ، وفيهم ما فى المسلمين من روح المحافظة ، وفى الحق إنه لا فرق بين الطائفتين فى أسلوب الحياة المنزلية . والطلاق بينهم كثير الحدوث سهل المال ، بل لقد جرت العادة بأن ينص فى عقود الزواج على الطلاق وشروطه . وهم كالمسلمين يؤمنون بالخرافات الشائعة

في البلاد ، سواء أ كانت تلك الخرافات راجعة إلى أصل إسلامي أم أصل مسيحي . فقد اكدل أحد أقباط المنيا أن في مسجدنا عمودا يأتى بالمعجزات ، إذ يتصبب العرق منه في كل يوم من أيام الجمعة غير أن استعداد المسلمين لتصديق الخرافات المسيحية ، أقل من استعداد القبط لتصديق خرافات المسلمين .

الترك :

لايجاوز عدد الترك أو « العثماني » في مصر عشرين ألفا ، غير أنه لم يعد يستورد على الدوام من صغار المماليك من يحل محلهم أو يسد ما يحدث من النقص في صفوفهم كما كان الحال في الماضي ، وهكذا يتناقص عددهم ويضعف نفوذهم عاما بعد عام . وهم مشتتون في جميع أنحاء البلاد ، ففي كل قرية منهم اثنان أو ثلاثة عادة ، وفي كل مدينة بين اثني عشر وعشرين ، أما في العواصم فعددهم كبير . وهم في مراتب لا يرق إليها الأقباط ، غير أنه طرأ تغيير على مركزهم بالنسبة إلى القبط وأبناء العرب ، فلم تعد العلاقة بينهم كما كانت فيما مضى علاقة السادة بالعبيد ؛ فقد كان الجندي من أبناء العرب في الجيل الماضي يتصرف فيه ضابطه التركي تصرفا مطلقا تبعاً لهواه ، أما الآن فلم يعد الأمر كذلك ، بل إن « النفر » من أبناء العرب ليستطيع استدعاء اليوزباشي التركي للحضور أمام ديوان الأمير الاى التابع له . وقد زودت بلاد الجركس وجورجيا مصر فيما مضى بأشهر من ظهر فيها من الباشوات والبيكوات ، أما الآن فلم يعد يرد منها غير عدد قليل ، وكان من أثر ذلك أن أخذ الأراك في الانقراض السريع . ومصر الترك معلق في خيط دقيق ، لا بد وأن ينقطع من تلقاء نفسه ، إن لم يكن قد انقطع فعلا . والسكن الترك مازالت تتألف منهم الأرستقراطية الحاكمة في البلاد ، ومع أن نسبتهم إلى سكان البلاد الأصليين ضئيلة جدا ، فإن عادة الطاعة قد تأسلت وشاعت بين الوطنيين ، كما استمتع « العثماني » استمتعا كاملا بما في أيديهم من سيطرة ، حتى إن السلطه لتبدو في كل مكان وقفا على « الأقلية » من هذا الشعب الأجنبي ، أما الخضوع فمن نصيب « الأكثرية » وهم أهل البلاد الأصليين . غير أن هجرة الترك إلى مصر ضيقة النطاق وزاد نفوذ الوطنيين زيادة عظيمة حين بوى كثير منهم مناصب ذات هيبة وساطان ؛ فباسليوس بك مدير الحسابات من الوطنيين الأقباط ، وناظر المالية في الشام سوري مسيحي ، وإذا ظلت الأمور تجري على هذا السنن ، فستقطع هجرة الترك بعد سنوات قليلة انقطاعا يكاد يكون تاما ، وتثول مقاليد السلطه إلى الوطنيين وحدهم ، مسلمين كانوا أم مسيحيين . وكان من آثار حرب الجركس أن نقص عدد الشبان الذين يردون

إلى الجنوب من بلاد الفوقاز وبذلك أخذ طابع البلاد يتغير تغيرا واضحا وإن كان هذا التغير يحدث في هدوء وسكينة . وهكذا شرع العنصر المصرى يحل محل العنصر التركى رويدا رويدا ، كما أخذت اللغة العربية تستخدم فى الأغراض الرسمية على نطاق أوسع ، فصارت الحسابات العامة تدون باللغة العربية ، وأصبح عدد كبير من « التذاكر » والأوامر تصدر عن السلطات التركية بلغة البلاد ، وعهد إلى أبناء العرب بوظائف ما كانوا يتعلمون إليها منذ جيل مضى ، وانتشر بينهم انتشارا واسعا شعور خاص بمصريتهم . ويبلغ عدد الترك فى القاهرة حوالى خمسة آلاف ، وقد يكون بالإسكندرية ألفان ، وبطن أن هناك ثلاثة آلاف موزعين فى الوجهين القبلى والبحرى . ومعظم القاطنين بالعاصمة منهم فى خدمة البلاط والحكومة ، أما من يقيمون فى الأقاليم فكثير منهم يشتغلون بالزراعة ، وأغلب أبنائهم يتعلمون فى المدارس الحربية استعدادا للالتحاق بالجيش .

ويتبع الأمراء التركية نحو ألفين من المماليك ، معظمهم من الشباب ، يعملون خدما وحراسا ، كما أن ثلاثمائة من اليونانيين الذين أسلموا ، يقومون بهذه الأعمال نفسها . وهناك حوالى ثلاثة آلاف من جواري جورجيا وبلاد الجركس ومنجربيليا منهم ستمائة يونانية من المورة وكريت وشيوز ، وإلى هؤلاء يجب أن يضاف أولئك الأتراك الذين يعملون ضباطا فى جيش الباشا ببلاد النوبة والحجاز والشام ، وغيرهم من الموظفين الموزعين فى أرجاء ممتلكاته .

ومنذ سنوات قليلة قدر عدد الترك فى القاهرة وحدها بتسعة آلاف ، وهو عدد يكاد يعادل عدد أولئك الذين استقروا بعاصمة مصر أيام الفتح العثمانى ، أما عدد أفراد أسراهم فيقدر بخمسة وثلاثين ألفا .

البدو :

من المستحيل أن نقدر تقديرا صحيحا عدد البدو أو عربان الصحراء الذين يسكنون مصر . ولما كانت وسائل الميش لديهم جد قليلة فمن المحتمل أن يظل عددهم ثابتا لا يتغير . ولم يطرأ تغير ماعلى أزيائهم أو عاداتهم منذ عهد سحيق . وهم يتحاشون الاختلاط بجميع الأجناس الأخرى ، فلا يحدث إلا فى القليل النادر أى تراوج بينهم وبين الفلاحين أى المصريين المشتغلين بالزراعة ، أو بينهم وبين زواج الجنوب ، مع أن بعض هؤلاء الزواج يعيشون معهم فى بعض الأحيان عبيدا لهم يقومون بخدمتهم . وأولئك البدو لا يعرفون عيشة الاستقرار ، وذلك إذا استثنينا منهم الصاريين على تخوم الصحراء ، إذ يقضون بعض شهور

السنة مع ما يملكون من قطمان الغنم والماشية في الجهات التي ينمو بها العشب الأخضر . ويرى كثيرون منهم في المدن الكبيرة ، وهم أكبر من يملكون قطمان الإبل التي لا يكاد يوجد في مصر سواها من الدواب التي تحمل الأثقال . وقوامهم يخضع عليهم مظهرها ملوّه النبل والشرف ، لهذا يسيرون في جرأة واعتزاز بالنفس ، تستر أبدانهم ثياب ليس فيها أثر للثكاف والأناقة ، كأما لانعميهم الدنيا وما تحويه من أسباب الثرف والنعيم . ولسكنهم ، في مصر على الأقل ، نبذوا حياة السلب والنهب التي كانت أبرز طبائعهم فيما مضى ، لهذا يندر أن يتعرض المسافر للسطو عليه ، فقد وقع حادث أو اثنان ولكن كان الإسراع في تعقب الجناة والتوفيق في البحث عنهم والصرامة في إنزال العقاب بهم بحيث امتنع تكرّر هذه الجرائم أو كاد . ويبدو أن عربان الفيوم شرعوا يحبون حياة الرعي ، وقد أخذ الكثيرون من البدو يضربون خيامهم حيث تتأخم الصحراء أرضاً صالحة للزراعة ، وانصرفوا إلى الاشتغال بالأمور الزراعية ، غير أن الفلاحين لا ينظرون إليهم بعين الارتياح ؛ إذ أن وجودهم لا يكفل سلامة ما يملكه الفلاحون ، فضلاً عن أنه يرفع إلى حد ما عن الأرض وقيمة الإيجار . ولم يندب البدو كل النبل ما طبعوا عليه من عادة السلب والنهب في مستقرهم الجديد ، غير أنهم لما كانوا يمدون الحكومة بفرق لها قيمتها من الفرسان غير النظاميين ، فقد أصبحوا موضع عطف السلطات ، فضريبة الأرض التي يدفعونها خفيفة ، وإذا استصلحوا بعض الأراضي البور لزراعتها فلا تفرض عليهم أية ضريبة لعدد معين من السنين . والبدو خاضعون الآن خضوعاً تاماً لمحمد علي ، ويبدو أنهم لم يعودوا قط يفكرون في مقاومة سلطانه . وقد أنبأني المسيو « لينان » ، بعد أن عاش بينهم في الصحراء أكثر من عامين ، أنه استمع بنفسه إلى بعض ما دار بينهم من حديث ، حينما دهمتهم فرقة من الجنود أرسلها الباشا لإخضاعهم ، وبعد تقليب وجوه الرأى ، بدشوا إلى قائد الفرقة ، حين طلب إليهم الإذعان ، بالرسالة التالية : « ليس هناك ما نحملنا على التسليم لك ، ففي وسعنا أن نبيدكم جميعاً ، دون أية صعوبة ، ودون أن ينجو منكم أحد ، ولكننا نعرف سيدكم ، كما نعرف أن في استطاعته أن يرسل علينا قوة من الرجال نعجز عن إبادة ، فلا مناص لنا إذن من التسليم ، وهانحن أولاء نسلم » . وقبل ذلك بزمان قصير حدث سوء تفاهم بين الباشا والبدو بشأن ما ينبغي أن يكون عليه لون أردبتهم ، فهاجموا إحدى قوافل مكّة ، ونهبوا من البن ومنسوجات الحرير ما بلغت قيمته عشرين ألف ريال ، أما البن فسرعان ما استهلك ، وأما منسوجات الحرير فسرهان ما أتلقت ، وكان من أثر ذلك أن أرسل عليهم الباشا قوة من الجند النظاميين ، أسرت

الشيخ وأبناءه ، ولم يطلق سراخهم إلا بعد أن دفعوا قيمة كل ما سلبوه ، وهكذا فقدوا جميع ما يملكون أو كادوا فقالوا للمسيو « لينان » إن السلب لم يعد تجارة رابحة .

الأرمن :

الأرمن على قلة عددهم من ذوى النفوذ ، ويشغلون كثيرا من أرفع مناصب الحكومة ، فبوغوص بك « رئيس وزراء » الباشا أرمنى مسيحي . ذلك بأن تضلعهم فى اللغات يؤهلهم بنوع خاص لوظائف السكرتيرين والتراجم ، وهى وظائف لها أهميتها . ويشغل كثير منهم فى صناعة الذهب والفضة ، كما يشغل آخرون بمختلف الصناعات اليدوية . وهم فى جملتهم على شىء من التعليم ، وينقسمون من حيث الدين طائفتين هما الأرمن الأرثوذكس الذين يؤلفون الأغلبية ويخضعون لسلطة بطارقتهم ، والأرمن الكاثوليك الذين يعترفون لبابا روما بالسيادة الروحية .

الزنوج :

أما الزنوج فى مصر ، فسيأتى وقت الكلام عنهم بإسهاب ، عند تناول موضوع الرق وتجارة الرقيق . ويقدر عدد منازل القاهرة التى يقوم بالخدمة فيها زنجيات أو حبشيات بستة آلاف ، ولما كان متوسط من يشتغل فى كل من تلك المنازل اثنتين ، فإن مجموع الأرقاء من النساء هو اثنا عشر ألفا ، وفضلا عن ذلك فمن المحتمل أن يكون هنالك ألفان من ذكران المبيد وألفان وخمسمائة فى الجيش . ويرد إلى مصر عدد وافر من السود الأحرار ، وهم أمناء فى خدمة المنازل ، ومن ثم يشتغلون فى الأغلب الأعم حجابا وبوابين وحراسا وما إلى ذلك . وكل منهم زعيم بأن يسلك زملاؤه مسلكا حميدا ، ويقدر عددهم فى القاهرة بخمسة آلاف ، وقلما يتزوجون من مصريات بل يعودون بما كسبوه إلى أوطانهم ، على أن يخلفهم سيل لا ينقطع من المهاجرين الجدد . وهم يسبرون مرفوعى الرأس ، يبدو على سباهم النبل ، ولهم فى أنفسهم وفى زملائهم ملء الثقة ، وكلما أوغلت فى بلادهم كانت الجرأة والكبرياء فيهم أظهر .

سائر الأجناس :

ليس هناك ما يميز أخلاط السكان من اليونانيين والمالطيين والإفرنج الذين يعيشون فى كبريات المدن المصرية ، وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية ، ممن يماثلهم من طبقات الأجانب المقيمين فى مختلف مراكز التجارة فى حوض البحر المتوسط ، إذ تزدهم ثغور الليقات بأصحاب الحوانيت والصناع وخدم المنازل وأبناء السبيل ممن يقومون بأعمال وضيعة قليلة

الجدوى ، ولكن لاداعى لأن تتخذ منهم موضوعا خاصا للحديث ، ويتراوح عدد أمثال أولئك الغرباء في الإسكندرية وحدها بين ثمانية وعشرة آلاف .

عدد سكان الإسكندرية :

نظرا لعدم وجود أى إحصاء عن عدد السكان في مصر فإن الإنسان ليلتمس له العذر إذا ما اعتمد على أى بيان يستطيع الحصول عليه فيما يتصل بأية جهة من الجهات . ويبلغ عدد سكان الإسكندرية طبقا لما يقدره أعرف ذوى الشأن بمقتضى الأمور حوالى ستين ألفا ، منهم ثمانية آلاف من جنود الجيش والبحرية ، وثلاثة آلاف من الصناع الذين يشتغلون بالترسانة . وقد علمت أن متوسط عدد الوفيات في اليوم الواحد نحو اثني عشر شخصا ، أى ٤٣٨٠ في السنة ؛ وبذلك تكون نسبة الوفيات $\frac{٣}{٧}$ في السنة . أما خلال إقامتي بالإسكندرية في عام ١٨٣٧ — ١٨٣٨ فكان متوسط الوفيات يوميا ثمانية عشر شخصا أى حوالى $\frac{١١}{٧}$. بيد أن عدم ملاءمة الإسكندرية للصحة عامل يجب أن ندخله في حسابنا ، فلو احتسبت السنة التي انتشر فيها الطاعون لبدا عدد الوفيات مخيفا مزعجا ، إذ أنه في شهر مارس وحده من عام ١٨٣٥ ، لم يقل عدد من عرف أنهم ماتوا بالطاعون عن ٤٢٥٠ شخصا ، وذلك عدا الكثيرين ممن ماتوا دون أن يبلغ عن وفاتهم أحد فيما يظن . والأسرة من أبناء العرب تتألف من أربعة أفراد في المتوسط ، وعلى الرغم من أن تعدد الزوجات أمر كثير الشيع بين الموسرين ، بل وبين أهل الطبقة الوسطى ، فهو غير شائع بين الطبقات العاملة والطبقات الفقيرة ، التي يقتصر كل فرد منها في غالب الأحيان على زوجة واحدة ، لمجزه عن أن يعمل ما هو أكثر من ذلك .

الزراعة

إن الأسباب التي أدت إلى وقف تقدم الزراعة والصناعة في بلاد الشرق ، سوف يتضح أنها بعيدة الغور كثيرة الشيع . ومع أنه يمكن العثور على بعض دلائل التقدم هنا وهناك ، إلا أنه ينبغي أن ينظر إليها على أن فيها مناقضة ظاهرة لنتيجة تكاد تكون عامة

مسح الأراضي :

لما كنت سأحدث عن الأرض في مناسبات كثيرة ، فإن من الضروري أن أهد لذلك ، بأن طريقة مسح الأراضي في عهد محمد على قد أصابها كثير من التغير ، وكان من أثر ذلك ، أن أخذت مساحة الفدان تقل باطراد ، فقد كانت فيما مضى أربعمائة قصبة مربعة ، أنقصت

فيما بين سنتي ١٨٠٦ - ١٨١٠ إلى $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ ، كما أنقص طول القصبية من سبع أقدام إلى ست ، (علما بأن « الهندازة » تزيد قليلا على قدمين انجليزيةتين) ، وهكذا زاد عدد الأفنة حوالى ٢٥ ٪ / زيادة اسمية ^(١) .

مفهوم الملكية :

ليست حقوق الملكية في مصر واضحة المعالم بيذة الحدود ، فلم يكن للماتزمين سوى حق الانتفاع بالأرض ، أما ملكيتها فكانت من حق السلطان صاحب السيادة العليا . فلما تولى محمد علي زمام السلطة طلب أن تودع جميع الوثائق خزانة الدولة ، وأن تدفع لأصحابها معاشات سنوية . وكثيرا ما يحدث أن تنتقل حقوق الملكية هذه من شخص إلى آخر ، لقاء مبلغ يعادل ربع الأرض مدة ثلاثة أعوام أو أربعة . أما الأراضي التي ليست في حوزة أحد فيها الباشا من شاء في غالب الأحيان . وكثيرا ما يهجر الفلاحون أراضيهم فتقوم الحكومة بتوزيعها على طالبيها الجدد . ولما كانت الحكومة قد أصبحت بذلك مالكة الأراضي فإنها تتخلى عن أية مساحة منها للراغبين في زراعتها ، على أن يدفعوا الميرى (أى ضريبة الأرض) سنويا . وحدها الأدنى سبعة عشر ريالا عن الفدان الواحد ، أى ما يساوى سبعة شلنات وتسعة بنسات . أما حدها الأعلى فثمانية وعشرون ريالا ، أى ما يساوى اثني عشر شلنا وثمانية بنسات . ويتوقف مقدار الضريبة على مساحة الأرض ومدى قربها من النيل ، كما يتوقف على غير ذلك من العوامل المحلية ، التي تختلف بين عام وآخر تبعا لفيضان النيل ، مما يؤدي إلى تغيير مقدار ما يطالب من الميرى . وفي وقت الحصاد ، يدفع المزارع الذي يأخذ الأرض من الحكومة الضريبة المقررة عليه ، إما نقدا أو عينا ، طبقا للأسعار التي تحددها الحكومة . وفي وسع الفلاح أن يزرع ما يشاء من المحصولات إلا في الجهات القريبة من النيل حيث يرغم على زراعة القطن والنيلة والأفيون والكتان وهي محاصيل تحتكرها الحكومة وتسلم إليها بأسعار تحددها تبعا لجودة الصنف .

وقد جرت العادة بأن يكلف أثرياء المزارعين زراعة هذه الأصناف ، إذ يجب عليهم أن يدفعوا سلفا نفقات زراعة المحصول وحصاده ، ثم لا يحصلون على ما دفعوه إلا بعد تسليم المحصول للسلطات ، فتعتمد هذه السلطات على استقطاع ضريبة الأرض قبل أن تعطى لهم « أذونات » بالدفع . أما ما يتبقى لهم بعد ذلك فيعطون به حوالات على « الخزينة » ، وكثيرا ما

(١) يرى مستر « لين » Lane أن الفدان المصرى أقل قليلا من الفدان الإنجليزي . أما القصبية فطولها ثلاثة أمتار وأربعة وستون سنتيمترا أى ما يكاد يعادل اثني عشرة قدما .

يترتب على خصم تلك الحوالات خسارة تتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ بسبب ندرة النقود ، وقد كانت تخصم في الماضي بخسارة تبلغ ٨ ٪ . وهكذا أصبحت الخسارة الآن أعظم بكثير .

الفوت الزراعي :

المزارع الذي ينتج البرسيم والقمح والبقول والشعير والقطاني وغير ذلك من الحبوب أن يبيعهما كيفما شاء بعد أن يدفع ضريبة الأرض نقدا أو عينا . فإذا كان الدفع عينا قدر المحصول بسعر يقل عن سعر السوق ، أما ما يبقى لديه ، فيبيعه في الحقل ، أو ينقله إلى القاهرة ، أو يخزنه حتى يقبل الشتاء ، وفيه ترتفع الأسعار عادة . وتدفع جميع نفقات الزراعة عادة من المحصول ، فمال الحصاد مثلا يأخذون بدل أجورهم حزما مما يحصلون ، تقدر بمجرد النظر دون عد أو كيل ، ويزيد مقدارها كلما بعد الحقل عن القرية . وعند نقل المحصول ، يعتمد المزارعون الذين لا يملكون جمالا إلى استئجارها لقاء قرشين ونصف الفرش لكل منها في اليوم الواحد ، بما في ذلك أجر الحادي ، غير أن الجمال تأكل على الدرام مما تحمله من حب وقش . وكذلك الحال حين تستأجر الثيران للدرس القمح ، فأجرها اليوم قرشان ونصف القرش ، ولكنها تأكل من تبين هذا القمح نفسه . أما الرجال اللذان يشتغلان في درس القمح ونقله ، فيمتقاضى كل منهما في كل يوم كيلة ، والكيلة نصف الوبسة ، وكل ست وبيات تساوي لإردبا ، ويزن الإردب ١٦٠ أفة مصرية ، ويمتقاضى من يقوم بالحراسة ليلا كيلة عن كل ليلة ، « بالإضافة إلى ما يسرقه » على ما يقول محدثي .

توزيع الأرض :

ليست الأراضي في مصر موزعة بنسبة ما في كل جهة من الأبدى العاملة في الزراعة . وقد عمل تأريخ لأكثر الأراضي الزراعية ، ولكن به نقصا وخطأ ، ومن ثم صار مفهوما أن النية معقودة على « روك » البلاد بمزيد من الدقة . فهناك قرى كثيرة يتسع زمامها إلى حد لا تستطيع معه أن تجد من الهال من يقوم بزراعتها ، في حين أن قرى أخرى لم تحصل من الأراضي على النصيب الذي تستحقه . والنقص والزيادة كلاهما يلحقان الأذى بالفلاحين وبإيرادات الدولة . وقد لاحظت أمامي الفرصة أكثر من مرة فأظهرت للباشا ما في توزيع الأراضي بنسبة عدد السكان من خير ، وأوضحت له ما ينطوي عليه الوضع الحاضر من ظلم لا مساواة فيه ، وهو أمر قال الباشا إنه يشعر بضرورة تغييره ، ووطد الدزم على أن يسارع إلى تحقيقه .

تربة مصر :

إن قدرة التربة المصرية على الإنتاج لا حد لها ، فحيثما ابتلت الأرض بالماء ، سارعت الخضرة الجميلة إلى الظهور ، وإذا بذر الحب ونال حظه من السقيا جادت الأرض بما اعتادت أن تجود به من الثمر دون حاجة إلى مزيد من العناية ، بل إن رى الأرض ليسرع بنمو صنوف من النبات وأنواع العشب الأخضر حتى في الجهات التي تتأخم الصحراء وتطفئ عليها الرمال . ومن المستطاع كذلك إنشاء حديقة جميلة بضواحي الإسكندرية ، وهي أقل نواحي مصر صلاحية لذلك ، خلال عامين اثنين . وثمة جهات كثيرة تنمو فيها الأعشاب الطويلة ، فيأخذك منظرها رغم خشونتها ، ولو زرعت تلك الجهات لجاءت بأطيب فاكهة وأوفر محصول . ولا شك في أنه قد تم الشيء الكثير في السنوات الأخيرة نتيجة الاهتمام بوسائل الري ، فقد أنبأني الباشا أنه أنشأ ما لا يقل عن ثمان وثلاثين ألف ساقية ، وحيثما وجد الماء وجد الخصب والنماء .

زحف الصحراء :

هناك عراك دائم بين الصحراء والزراعة ، ففي كثير من جهات الدلتا غزت الصحراء الأراضي الزراعية وسيطرت عليها . أما في الجهات المجاورة لأبي زعبل وفي منطقة أسبوط وبعض جهات أخرى من مصر ، فقد كان للزراعة النصر على الصحراء . وفي الحق أنه إذا توافرت الأيدي العاملة لحث الأرض ، والماء لسقيها ، فليس من اليسير عليك أن تقدر عظم المساحة التي يمكن استخلاصها من برائن الصحراء ، غير أن قدرة الأرض على الإنتاج تقف حيا لها في مصر صعوبات أخرى ، تختص بها الأقطار الشرقية .

الخمسين :

إن رياح الصحراء الحارة كثيرا ما تحطم آمال الزراع ، ذلك بأن شدتها ومدة هبوبها مبعث قلق عظيم لهم ، فهناك مواسم تجف فيها مناطق برمتها ، حتى عقب ردها ، بفعل رياح الخمسين ، (وهي رياح تستمد اسمها من مدة هبوبها وهي في العادة خمسون يوما)

الجراد :

يضاف إلى ذلك أن الأمل في الحصول على محصولات كبيرة وفيرة الغلة قد ينهار فجأة بسبب غارات الجراد ، إذ تظهر منه الملايين في السماء كأنها السحب ، فهلك كل ما تصادفه . وقد شاهدت أسرابا كثيفة من هذا الوباء الفتاك ، تسير في أعقابها جموع حاشدة من الصقور

وغيرها من الطيور ، فتملاً أجواز الفضاء ، ثم تنقض على حقول القمح فتأني عليها ، ثم تشد رحالها إلى مكان آخر فتدمره تدميراً .

فيضان النيل :

تخضع جميع الأقطار قليلاً أو كثيراً لما تحدثه فصول السنة من أثر في حاصلاتها الزراعية ، فقد تزيد هذه الحاصلات أو تنقص تبعاً لمدى ملائمة الظروف لوقت البذر والتماء والحصاد . أما في مصر فهناك ضرورة واحدة تتلشى أمامها سائر الضرورات ، فالشمس التي تنضج الزرع والطنس المعتدل الذي يتطلبه جنى الثمار ، يمكن الركون إليهما والاعتماد عليهما في كل آن ، أما إذا لم يرو فيضان النيل الأرض ، فما يجدى بذر الحب في مساحات واسعة ولا ذهاب الزارع للحصاد . وتختلف الفيضانات اختلافاً شديداً من حيث نوعها ونتائجها فإذا جاءت وفق مطالب مصر العليا زادت مياهها عن حاجة مصر السفلى ، وإذا ما لامت مصر السفلى تركت أراضي مصر العليا في حاله تقرب من الجفاف في بعض الأحيان .

النيل :

يبلغ متوسط سرعة جريان النيل ١٣٦٦ Toises (١) في الساعة ، غير أن سرعة التيار تزيد زيادة عظيمة وقت الفيضان . والسفن الناهية صعدا في النيل تجد في الرياح الشمالية السائدة ما يعوضها وزيادة ، عما تلاقيه من صعوبة ، بسبب سرعة جريان الماء . فإذا بلغ مستوى الفيضان في الصعيد أربعة وعشرين ذراعاً ، فإنه يكون في القاهرة واحداً وعشرين ، وعند مصبي النيل أربعة . وخير الفيضانات ما تراوح مستواه بين تسعة عشر وواحد وعشرين ذراعاً على حسب مقياس جزيرة الروضة التي تواجه القاهرة . وعند ما يبلغ الارتفاع تسعين ومائة بوصة ، يقطع السد ، فتنتطلق مياه النيل ، وعندئذ تتعالى صيحات عشرات الألوف ممن يشهدون الحفل مرددين « أوفى الله » ، أى « أن الله قد أنجز وعده » ، وعلى مقدار ما يصيبه يوم « جبر البحر » من توفيق ، يتوقف الكثير من السعادة أو الشقاء . ولما كان الانحدار عند السد يتراوح بين ثمان أقدام وعشر ، فإن اندفاع قدر كبير من المياه يكون شديداً للغاية

وعند ما يرتفع النيل من ثلاثة وعشرين إلى أربعة وعشرين ذراعاً يزرع مليونان من الأفدنة ، وعلى هذا الأساس فرض الميرى (أى ضريبة الأرض) في عام ١٨٣٣ . غير أن

(١) التوزيع Toise مقياس فرنسى عتيق طوله ٦,٣٩٥ قدماً إنجليزية

النيل لا يزيد ارتفاعه على تسعة عشر ذراعا في غالب الأحيان ، ولا يستمر الفيضان مدة تكفى لتحقيق الغرض المنشود .

الأرض الزراعية :

تقدر الأراضي الصالحة للزراعة في مصر بثلاثة ملايين ونصف مليون من الأفدنة إذا بلغت الزراعة أقصى المدى .

أثر الجفاف :

لا شك في أن استنزاف موارد الرجال في مصر لتجنيدهم قد أثر في قوى البلاد الإنتاجية تأثيرا كبيرا ، ذلك بأن بقاء مسائل الشرق دون حل حاسم ، أدى على الدوام إلى انتزاع الأراع من أراضيهم ، كما زاد فيما أتى على كواهل الباقين من مطالب وأعباء ثقيلة . والواقع أن الأرض المزروعة الآن لا تقل مساحتها عما كانت عليه منذ جيل مضى ، بل إنها تزيد كثيرا في بعض الجهات ، إلا أن المستغلين بزراعتها قل عددهم ، كما قلت مقدرتهم على العمل كثيرا ، بسبب ما اعتادوه من اللجوء إلى تشويه أجسامهم ، فرارا من الخدمة العسكرية ، التي يبعثها المصريون من أبناء العرب بغضا لا نظير له ، لأنهم يخشون ما يتعرضون له بسببها من أخطار فحسب ، بل ولأنهم يحبون واديتهم حبا عميقا يتجلى في جميع أفراد الشعب .

الاحتياج الزراعى :

ليس من اليسير أن يعتمد المرء إلى التعميم عندما يتحدث عن إنتاج مصر من حيث زيادته أو نقصه ، فحينما كان الحاكم ذا فطنة ونشاط ، ميالا إلى وضع حد لما يرتكبه مراء وسوءه من ضروب الابتزاز والاعتصاب ، زادت الأراضي المزروعة زيادة كبيرة . فقد وجدت في أسبوط وهى من أكثر مديريات مصر ازدهارا ، ما لا يقل عن ستين ألفا من الأفدنة أصبحت صالحة للزراعة خلال عامين أو ثلاثة ، على الرغم من أن حالة الفيضانات لم تكن مرضية . هذا إلى ما أبلغنيهِ « مفتش العموم » من أن مائة ألف فدان قد زيدت على الأراضي المزروعة في جميع أنحاء الصعيد . والقمح أهم ما ينتجه هذا الإقليم الذى يدل مظهره على أنه غنى يبشر بالخير . وبلاد الصعيد من خصب التربة بحيث تستطيع أن تنتج من القمح ما يكفى استهلاك القطر المصرى ، إذا أحسنت إدارتها . وقد بلغ سعر القمح بأسبوط في عام ١٨٣٧ تسعين قرشا للإردب ، أى ثلاثة شلنات وثمانية بنسات للبوشل ، غير أن هذا السعر فوق المتوسط بكثير . ومساحة الأرض المزروعة في إقليم أسبوط حوالى ستمائة ألف فدان ، وقد بلغت أرباح الحاكم

في وقت ما خمسة آلاف كيس ، أى خمسة وعشرين ألف جنيهه إنجليزى في السنة ، ولكن هذه الأرباح نقصت نقصا كبيرا .

السراقي :

علمت من المسيو « لينان » أن في مصر السفلى — على حسب تقديره — خمسين ألف ساقية لرى الأرامنى ، وذلك عدا « الشواذيف » . فإذا احتسب للساقية الواحدة ثلاثة ثيران ورجلان ، فإن جميع هذه السواقي تتطلب خمسين ومائة ألف ثور ومائة ألف رجل . ولما كان متوسط العمل للجميع ثمانين ومائة يوم في السنة ، وكان ما يتكافئه الثور قرشا ونصف قرش وما يتكافئه الرجل قرشا واحدا فإن مجموع ما تتكافئه الثيران أربعون مليوناً وخمسمائة ألف قرش ، أى ٤٠٥,٠٠٠ جنيهه إنجليزى ، أما الرجال فيتطلبون من النفقات ثمانية عشر مليوناً من القروش . ومتوسط ما يكلفه بناء الساقية ١٢٠٠ قرش ، وعلى ذلك فإن خمسين ألف ساقية تعادل رأس مال قدره ستون مليوناً من القروش . ولما كان الثور يساوى تسعمائة قرش فإن ثمن الثيران جميعاً يوازى رأس مال قدره ١٠٥,٠٠٠,٠٠٠ قرش وعلى ذلك فإذا احتسبت لمبالغ ١٦٥ مليوناً من القروش فائدة بواقع ١٢ ٪ في السنة ، كما هو الواجب ، فإنه يربح طبقاً لتقدير المسيو « لينان » ، ٦٥,٥٢٠,٠٠٠ قرشا ، أى ٦٥٠,٠٠٠ جنيهه استرلينى في السنة وهى نفقات باهظة يتطلبها الرى وحده . ويظن أن هذا العبء الثقيل من النفقات ، سيمكن التخلص منه ، بإنشاء القناطر (الخيرية) التى سوف آتحدث عنها فيما بعد ، وتقع على مسافة قريبة من رأس الدلتا . وهى مشروع تستثير ضخامته المعجب والدهشة دون ريب ، غير أنه ليس فى وسعى أن أجازف بإبداء رأى فى مدى ما ينتظره من نجاح . ومهما يكن من الأمر فلا جدال فى أن ما ينفق على الترع والسواقي مبالغ ضخمة ، فقد صرف على ترعة السرساوية عشرون ألف كيس ، أى مائة ألف جنيهه ، وهى ترعة صغيرة لا تروى ، حتى بمساعدة السواقي ، غير ثمانية آلاف من الأقدنة . وستقام قنطرتان عند مخرج بحر شبين وبحر موبس فى زمن قريب .

عزم انتظام الفيضان :

تعاقت سنتان هما ١٨٣٦ و ١٨٣٧ كان الفيضان فيهما قليل النفع ، بل لقد حدث — كما يعلم الناس — أن مرت سبع سنوات دون أن تفييد الأرض من الفيضان خصباً وقوة . وهناك من يؤكد أن الإنسان يستطيع بمهارته أن يقف فى بلاد الحبشة جريان مياه النيل ، أو يحول جزءاً منها إلى مجرى آخر .

المطبرة :

المطبرة ، أو بحر مقرن ، هو أهم الروافد التي تأتي بمياه الري محملة بالغريرن الذي يخصب الأرض . ويرى مسيو « لينان » أن من الميسور تحويل مجراه ليصب في البحر الأحمر عند سواكن إذ يجري هذا النهر عبر سهول وأراض رملية ، كما أن بين المطبرة والبحر الأحمر آثاراً تدل على أن يد الإنسان حاولت أن تشق مجرى أو قناة .

الترع :

شقت في عهد محمد علي ترع كثيرة عدا ترعة المحمودية العظيمة التي تمتد بين الإسكندرية والنيل ، وتعود بالفائدة على الملاحة والري . فهناك في الدلتا ترعة طنطا ، التي تبدأ جنوبي شبين قرب الجعفرية وهي تلتقي بترعة عند كفر الشيخ غربي دفرية وطولها ١٣,٥٠٠ قصبة ، أى ما يعادل ٥٤,٠٠٠ ياردة ، أما اتساعها فأربع ياردات ، ولها أربع فتحات عند دماص ؛ ويجرى الماء فيها طول السنة . وفضلاً عن ذلك فهناك ترعة البوهية وطولها ١٥,٥٠٠ قصبة أى ما يعادل ٦٢,٠٠٠ ياردة ، واتساعها أربع ياردات ، وتستمد ماءها من فرع دمياط . وهناك رياح البحيرة وطوله ٢٦,٠٠٠ قصبة ، أى ما يعادل ١٠٤,٠٠٠ ياردة ، واتساعه خمس ياردات ، ويستقى من فرع رشيد . ولم يكن في وسمى الحصول على بيان شامل عن جميع ما حفر من الترع فهي كثيرة جداً .

الآبار :

لقد تم لإعداد آبار خارج حدود وادى النيل للاستقاء منها ، ففي عامى ١٨٣١ و ١٨٣٢ حفر اثنان من المهندسين الإنجليز وأصلحا من الآبار عدداً كبيراً . وبين قنا والقصر ثمان آبار صار أربع منها في حالة جيدة .

توزيع المحصولات :

عند توزيع المحصولات الزراعية ، تبدأ الحكومة عادة بتحديد كمية ما يزرع من صنف معين في منطقة معينة ، كما تقوم بتحديد السعر قبل موعد التسليم . وبمقتضى هذا التنظيم يثول معظم حاصلات البلاد إلى أيدي الحكومة ، بشروط حددتها هي بنفسها . ولما كانت الحكومة تعتبر نفسها المالك الحقيقي للأراضي ، فإنها تنظر إلى الفلاحين في الواقع على أنهم عمال تحت إشرافها ، في وسعهم أن يتخلوا عن الأرض — وكثيراً ما كانوا يفعلون — إذا لم تكن شروط زراعتها مقبولة لديهم . على أن الأثمان التي تدفعها الحكومة لانكاد تقيم

أود الفلاح إذا كان فقيراً ، أما إذا كان لدى الزارع رأس مال يمكنه من شراء التقاوى وانتظار المحصول ، فإن الأسعار التي تحددها الحكومة تعود — على ما أعتقد — بربح يتراوح بين ١٥ ٪ و ٢٠ ٪ مما أنفق من رأس المال . ومهما يكن من شيء ، فهذا ما أكدته لي بعض الأهالي الذين يزرعون مساحات واسعة من الأراضي . وتعد الحكومة الفلاح بالتقاوى في السنوات العجاف ، وتخصص لهذا الغرض مقادير توضع في أيدي ذوى الشأن ، فيوزعونها على الفقراء من الفلاحين تبعاً لمساحة الأرض التي في حوزتهم ، ثم يقوم هؤلاء بمد الحصاد بردن ما افترضوه مع إضافة الربح إليه . وقد جرت عادة الفلاح ، إذا كان المحصول وافراً أن يحتجز قدرًا كافيًا من الحبوب للتقاوى .

الزراعة بطريقتي الإيجار :

إن المذر الذي يلتمس لإكراه الفلاحين في مصر على زراعة أصناف معينة ، هو أنه لولا هذا الدافع وما ينطوى عليه من استبداد ، لأغرام ما طبعوا عليه من كسل بالكف عن الاشتغال بالزراعة تماماً أو بالافتصار على إنتاج السلع اللازمة لاستهلاكهم الخاص ، أو تلك التي لا يتطلب إنتاجها إلا بذل أقل الجهود . وقد ذكرت لحمد على في إحدى المناسبات أن إفساح المجال أمام الزارع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج ، فكان جوابه « لا . إن الفلاحين عندي مصابون بعدم إدراك ماهو في صالحهم ، وعلى أن أتوم بدور الطبيب ، ومن واجبي أن أصطنع الشدة ، إذا لم تسر الأمور في مجراها الصحيح » .

كسل المصريين :

قد يكون في تراخي الفلاحين ما يبرر إلى حد ما ذلك الإشراف الذي تبسطه الحكومة على الزراعة ، إذ تطالب بزراعة أصناف معينة ، في مناطق معينة ، دون أن تترك للزارع أو المالك الحق في اختيار المحصول الذي يراه أعود عليه بالفائدة من سواء . ويؤكد ذوو الشأن أن محصول الزارع يقل كلما منح قدرًا أوفر من حرية التصرف ، وأن النفور من العمل يرجع لديه حب الربح ، وهو دافع يحفز إلى السعى عادة ، ومع هذا فإنني أقدر ، طبقاً لآخر ما وصل إليّ علمي ، أن الرغبة في جمع المال والاحتفاظ به قوية بين الفلاحين ومسيطر عليهم ، كما هو شأن أية طائفة أخرى من بني الإنسان . ولو صارت حقوق الملكية أكثر تحديداً ، ونالت قسطاً أوفر من الاحترام ، وأدخل على الإدارة المالية في مصر شيء من التنسيق ، لكان من الممكن أن نطمئن كل الاطمئنان إلى اهتمام الفلاحين بمصالحهم .

نفاص النواحي في دفع الضرائب :

هناك سبب قوى يدعو إلى الشكوى من النظام الحالى ، وهو جعل النواحي مسئولة بالتضامن عن مقدار الضرائب المفروضة عليها ، حتى إذا قصر أحد في دفع ما عليه ، وجب تحصيل مبلغ المعجز من أولئك الذين قاموا فعلا بسداد حصصهم من الضريبة . ولكن النظام القائم ، يبرره أن مشايخ البلاد وذوى النفوذ من ملاك الأراضي كثيراً ما يحتالون على إلحاق الخراب بصغار المزارعين ، وذلك بتوزيع الضرائب توزيعاً غير عادل . وليس هناك من سبيل للحد من جشعهم ، إلا أن يكون جميع دافى الضرائب مسئولين عن جملة المبلغ المفروض على ناحيتهم . وأقل ما يوصف به هذا الإجراء ، أنه محاولة لدفع الظلم بالظلم ، مع أن العلاج الناجع ، إنما يكون بتوزيع الأراضي ، توزيعاً أكثر تعادلاً مع مافى أيدي المستحوذين عليها من رموس الأموال ووسائل الزراعة . والضمان الحقيقى الوحيد لتلافي العيوب الفاشية في جمع هذه الضرائب ، وسواها من إيرادات الحكومة ، إنما يكون بزيادة التدقيق في مسح الأقطان ، وتوزيع ضريبة الأراضي توزيعاً يصحح مافىها من أخطاء ، وفرض رقابة مالية رشيدة .

الامتيازات والنفوذ القنصلى :

إن احتكار الحكومة المصرية للزراعة وتدخلها المستمر في شئونها إنما يرجع الفضل في زيادتهما إلى ما أبداه عدد من قناصل الدول بالإسكندرية من موافقة وتشجيع ، فقد كانت هؤلاء القناصل وكلاء الباشا في غالب الأحيان ، كما كانوا يديرون لحسابهم الخاص تجارة واسعة تدر عليهم أرباحاً وفيرة ، في الوقت الذى يقومون فيه بتمثيل دول مختلفة . وليس من شك في أن حصولهم على كثير من المزايا التجارية من جانب الحكومة ، لا بد وأن يكون له أثره في استقلالهم السياسى ، كما يقضى على مالهم من سلطة في أداء وظائفهم الرسمية أداء قد يكون كبير النفع للدول التى يمثلونها . وإذا استثنينا القناصل العاملين لسكل من إنجلترا وفرنسا والنمسا والروسيا وأسبانيا ، فإن الآخرين جميعاً ، على ما اعتقد ، تجار يتجرون في منتجات البلاد على نطاق واسع ، وأكثر ما يكون اتصالهم بالسلطات لتحقيق أغراضهم الخاصة ، لا لتحقيق أغراض عامة . وهكذا تقل قدرتهم على التدخل الثمر إلى حد كبير ، ونفقد صفتهم التمثيلية قيمتها ، كما يعجزون عن المطالبة برفع أية مظلمة عادية ، بشروط تليق بوكلاء مفوضين من قبل دول أجنبية . غير أنه مما لا شك فيه أن وكلاءنا من هذه الناحية يفوقون سواهم بكثير من حيث الشرف والكفاية .

مصلحة الحكومة :

غير أن الحكومة نفسها ذات مصلحة حقيقية في أن تهيب للنشاط الزراعى مجالا أرحب وأكثر انطلاقا من القيود والأغلال ولا شك عندى في أن الإيرادات تزيد كلما زادت حربة الإنتاج ، إذ أن السلع التى تعتبر فى الدرجة الأولى من حيث الحاجة إليها عرضة لتقلبات كثيرة لا داعى لها فى ظل النظام الحالى . وقد يستحيل فى بعض الأحيان شراء الزيت أو الصابون أو البن أو سلع كثيرة غيرها حتى مع الاستعداد لدفع الثمن فوراً . وبيع الفلاح محصوله بسعر تحدده الحكومة ، وهو دائماً سعر منخفض ، ولكنه كثيراً ما يضطر إلى شراء هذا المحصول ثانية ، بالسعر الذى تختاره الحكومة ، وهو على الدوام سعر مرتفع ، بل إنه قد يعجز عن الحصول عليه فى بعض الأحيان ، مهما كان الثمن الذى يعرضه .

العمل على إنقاذ الزراع :

إن إفقار الفلاح على هذا النحو يعود بالضرر على الحكومة نفسها ، إذ يتأخر فى دفع ما عليه من ضرائب ، ويهمل أرضه ثم يهجرها ، هذا إلى أن النقص فى إيرادات الخزنة ، إنما هو نتيجة مباشرة لتدهور زراعة الأرض .

هانة الزراعة فى مختلف الجهات :

يستحيل على الإنسان أن يعرض ما يصح أن يكون فكرة عامة عن حالة الزراعة فى مصر ، إذ أن لكل جهة مميزاتها الخاصة بها . وسأذكر بعض حقائق جمعت من مختلف الجهات ، وقد تودى هذه الحقائق إلى إلقاء شيء من الضوء على عدة موضوعات ، بشأن حالات معينة .

الفيوم :

أغار الصحراء مراراً على الفيوم ، وكان هذا الإقليم فيما مضى أحفل جهات القطر المصرى بالزروعات . وقد هيئت الوسائل لربه لا عن طريق الآبار أو الشواذيف بل عن طريق عدد من مختلف الجداول والمجارى المائية تمد الأرض بالرتوبة ولو أن مقدار هذه الرطوبة غير كاف . وقد حدثنى أحد الأوربيين من كبار ملاك الأراضى فى الفيوم ، بأن الأراضى هناك ليست — على ما يرى — فى جودة أراضى الدلتا ، ثم أظهر أسفه لأنه استقر فى هذه الجهة من مصر . ولا شك فى أننا إذا وازنا بين هذا الإقليم الآن ، وهو المعروف بأنه حديقة القطر المصرى ، وما كان عليه فى الماضى السحيق ، لوجدنا أنه فقد الشيء الكثير من خصبه . غير أن الشخص الذى استشرته يرى أن الحالة الآن تختلف عما كانت عليه منذ

خمسة عشر أو عشرين عاماً ، إذ زاد عدد ما يزرع من الأفدنة ، ذلك بأن محدثي كان يملك في الأصل مائة فدان فما زال بها حتى صارت ثمانمائة . وإذا استثمر رأس المال ، فإنه يموّد بربح كبير ، وبخاصة إذا كان استثماره في زراعة النيلة ، إذ يباع محصول الفدان الواحد بثلاثة أكياس أو أربعة (أى بما يتراوح بين خمسة عشر جنبها استرلينياً وعشرين) على أن الأمر لا يتطلب من العناية أكثر من توفير ما يكفى من الماء .

النيل :

تجهيز النيل من أسرار الأمور ، إذ أنه لا يعدو أن تغلى الأوراق إلى درجة معينة ، ثم تضغط مجتمعة حتى تتخذ الشكل الذى يلائم السوق . وتختلف الزراعة في الفيوم عنها في سائر جهات القطر ، لا لأن الري هناك غير متوقف على ما يشق أنحاء البلاد من مجار مائية فحسب ، بل ولأن هناك مزارع كثيرة من أشجار الزيتون خاصة . على أن نمو النبات سريع جداً ، فقد شاهدت بعضاً من أشجار التين الشوكى عمره سبع سنوات أو ثمانية ، ولكن بلغ ارتفاعه خمس عشرة قدماً . ويمكن القول بصفة عامة ، إن لكل قرية مجراها المائى الخاص ، غير أن هناك تقاعها مشتركة على توزيع المياه بين النواحي المختلفة .

ضريبة الارضى :

يلغى أن ضريبة الأرض التى تدفع عادة في الفيوم عن الفدان الواحد تبلغ حوالى خمسة عشر ريالاً أى ستة شلنات وثمانية بنسات . وكثير من القرى متأخر في دفع ما عليه ، فسنهور مثلاً التى يبلغ زمامها ٧٠٠٥ فدان كانت مدينة للحكومة بخمسمائة وألف كيس ، أى ٧٥٠٠ جنبه . وكثيراً ما يرتكب مشايخ البلاد ، وهم أصحاب الساطان في القرى ، مخالفات جسيمة . وقد يحدث في أحوال كثيرة ، إذا ما ألت بإحدى القرى ضائقة ، أن يتقدم أحد أصحاب رهوس الأموال ، فيأخذ على عاتقه تسديد الدين ، وبصبح الزراع عمالاً مأجورين بمد أن كانت التبعة راقدة عليهم ، وهكذا تحصل الحكومة على الأموال المتأخرة ، حيث يحل موعد سدادها .

أسيوط :

وجدت في أسيوط أوربياً يزرع ٢١٠ من الأفدنة ، وقد تحدث عن وفرة إنتاجها وبخاصة إذا كان من شأن الفيضان أن يساعد على ذلك . وعنده أن مساحة الأراضي المزروعة في منطقة أسيوط زادت بمقدار الخمس منذ عام ١٨٣٠ ، وأن متوسط محصول الفدان من الحنطة ستة أردب (أى ثلاثون بوشلاً) ، غير أن المحصول كان في كثير من الحالات ثمانية

أرادب أى أربعين بوشلا . ونسبة ثمن الذرة إلى القمح هى ٦ إلى ١٠ ، وينتج الفدان الواحد من الذرة اثنى عشر إردبا أى ستين بوشلا . وقد وجد فى هذا الإقليم أن من الأفضل أن يأخذ الفلاح نسبة معينة مما تنتجه الأرض بدل أجره اليومى . أما زراعة النيلة فنجدت نجاحا باهرا فى بعض الحالات ، وأنتج الفدان ما يساوى أربعة أكياس أو خمسة (أى من عشرين إلى خمسة وعشرين جنهما استرلينيا) . والنيلة المصرية غير محتكرة فى هذه المديرية أما الصنف المحتكر فهو نيلة الهند الشرقية ، إذ أنها أجود كثيرا من النيلة المصرية . ويعود الأفليون كذلك بريح وفير ، غير أن ذلك الأوربى يرى أنه ليس هناك بين جميع ما تنتجه أرض مصر ما هو أوفر ربحا من قصب السكر . وأهم ما يبعث على الشكوى أن كثيرا من الفلاحين يلجئون بالخدمة العسكرية مما دعا بعض الملاك إلى استخدام الرنوج الأرقاء فى أعمال الزراعة ، إلا أن نفقات التجربة حالت دون المضى فيها .

إسنا :

فى منطقة إسنا يزرع خمسة وعشرون ألف فدان محاصيل صيفية من الذرة العويجة والشامية ، كما يزرع حوالى عشرين ألفا محاصيل شتوية من القمح والشعير . من هذه الأراضى ثلاثة آلاف فدان تروىها مياه الفيضان ، ونحو عشرين ألفا تروى بالساقية أو الشادوف . ويتطلب رى الفدان فلاحا واحدا فى الصيف ، أما فى الشتاء فيتطلب اثنين ، نظرا لانخفاض الماء فى مجرى النيل . والفرق كبير جداً بين إنتاج الأراضى التى تروى ربا صناعيا وتلك التى يروىها النيل . فالفدان الذى يسقى بالشادوف ينتج من عشرة أرادب إلى اثنى عشر إردبا ، أما محصول الفدان من الأراضى التى تغمرها مياه النيل ، فلا يتجاوز أربعة أرادب أو خمسة . وأوفر البقاع إنتاجا هى الجزائر الواقعة فى النيل ، إذ يتراوح حدها الأقصى فى الإنتاج بين عشرة أرادب واثنى عشر إردبا من القمح فى حين أن متوسط الإنتاج لا يتجاوز فى الأراضى سبعة أرادب أو ثمانية . أما محصول الفدان من الشعير فيتراوح بين عشرين وواحد وعشرين إردبا .

استقرار البدر :

تجرى الآن ضروب من التغيير ، تدل على أن من بين الأعراب فريقا يتخلى عما ألفه من عادات الصحراء ، ويكرس نفسه لحياة الرعى أو الزراعة . وفى حديث جرى بينى وبين بدوى استقر به المقام على مقربة من اخميم ، فى كوخ صغير وقطعة من الأرض تبلغ الفدان ، قال لى الرجل : « من ذا الذى برضى أن يكون بدويا ، يوجه إليه الاتهام ويقع تحت طائلة

المقاب كلما وقعت حادثة من حوادث السرقة ؟ » كما قال إنه يمشى على تلك القطعة الصغيرة من الأرض التى تغل له عشرة أراذب من الذرة ، ولما كان ثمن الإردب فى ذلك الحين ستين قرشاً ، فيكون مجموع الثمن حوالى ستة جنيهات استرلينية . ثم أضاف إلى ذلك قوله إنه يحصل على قليل من الملح من أحجار فى الجبل ، ثم أرانى أحدها ، فوجدته حجراً رملياً شديد التشبع بالمادة الملحية .

وقد استقر الآن كثير من عربان البدو على حدود الفيوم ، واشتغلوا بالزراعة . وعلمت منهم أنهم يدفعون للباشا عن الأراضى التى يشغلونها إيجاراً يباع تسعة قروش ، أى ما يساوى شلدين عن الفدان الواحد . ويقدر مسيو « مانجان » Mengin أن الأرض التى زرعت فى عام ١٨٣٣ كانت ١٨٥٦٠٠٠ من الأفدنة ، أما فى عام ١٨٣٥ فقليل إن الأرض المزروعة بلغت مليونى فدان ، تدفع عنها ضريبة تتراوح بين واحد وعشرين وثلاثين ريالاً عن الفدان ، أما الصعيد فإن بعض أراضيه يدفع عنها من ستة عشر إلى سبعة عشر ريالاً فحسب . ويقدر المتوسط بخمسة وعشرين ريالاً ، فيكون مجموع الإيراد تسعين مليوناً من الريالات ، أى ما يعادل ١١٢٥٠٠٠٠٠ قرش أو ٢٢٥٠٠٠ كيس أى ١٨٥٢٠٠٠ جنيه استرليني ، غير أن هذا التقرير فيما يخص إلى ، يعوزه الوضوح والتحديد إلى الدرجة القصوى .

غلات مصر :

طبقات لأوثق المعلومات التى استطعت الحصول عليها من بين أوراق القنصل العام ، كانت غلات مصر فى سنة ١٢٤٨ هجرية (١٨٣٤ ميلادية) على النحو الآتى :

٩٥٠٠٠٠	إردب	القمح
» ٨٠٠٠٠٠	»	الفول
» ٧٠٠٠٠٠	»	العدس
» ٥٦٠٠٠٠	»	الشعير
» ١٦٠٠٠٠	»	الذرة الشامية
» ٨٥٠٠٠٠	»	الذرة المويجة
» ٥٠٠٠٠٠	»	الحص
» ٣٥٠٠٠٠	»	التمس
» ١١٠٠٠٠	»	الحلبة (١)
» ٣٣٥٨٥٠٠٠		

(١) حب من مذاق إلى حد ما ، يخلط الفلاحون دقيقه بالذرة .

الإردب في القاهرة يساوى ١٤ بوشلا في باريس ، أى ١٨٢١ هكتولترا .
الأرز الدمياطى ٨٠ر٠٠٠ إردب ، والإردب في دمياط ٢٢٥ أقة ، والأقة ٤٠٠ درهم .
الأرز الرشيدى ٥٦ر٠٠٠ إردب ، والإردب في رشيد ١٥٥ أقة والأقة ٢٢٢ رطلا (أقوارديبوا) .

السكر ٣٢ر٠٠٠ هندردويت

» ٦ر٠٠٠ القطن (من نوع مصرى)

» ٢٠٠ر٠٠٠ » (من نوع أجنبي)

» ٥٥ر٠٠٠ السكتان

أقة ٧٧ر٣٠٠ النيلة

هندردويت ٣ر٥٠٠ الزعفران

» ١٠٠ر٠٠٠ التبغ

» ٣٠ر٠٠٠ الحناء

أقة ٦٥ر٠٠٠ الحرير

» ١٥ر٠٠٠ الأفيون

إردب ٦٠ر٠٠٠ بذر السكتان

القمح : يمكن تقدير ما تنتجه مصر من كميات القمح بما يتراوح بين مليون ومليونين من
الأرداب ، وفي عام ١٢٤٥ هجرية (١٨٣٠ ميلادية) كان الوارد والصادر من الحبوب في مدينة
القاهرة على النحو التالى :

بالمخازن في عام ١٢٤٤ هجرية	إردبا	٢٩٢ر٢٦٢
وردت من الوجه البحرى في عام ١٢٤٥	»	٢٦٨ر٢١٨
» » » القبلى » » »	»	٧٩١ر٦٦١
قاهريا ^(١) وتآلف من :	»	١ر٣٥٢ر١٤١

من القمح	١ر٠٢٤ر٥٦٥
» الفول	٢٦٨ر٣٦٨
» الشعير	٤٠ر٤٢٨
» الذرة الشامية	٦ر٩٩٩
» الحنص	٣ر٣٣٥
» العدس	٦ر٧٠٧
» البنلة	١ر٧٣٩

(١) سنون إردبا في الإسكندرية تعادل مائة من أرداب القاهرة .

ما يصدر من القمح :

كانت الكمية المصدرة :

إردبا	٢١٩٧٥٦	إلى الإسكندرية
»	٢٨٣٤٤	إلى دمياط
»	١٢٧٣٢	إلى المنصورة
»	٢٧٣٦٨	إلى شربين
»	٤٤٣٦١	إلى رشيد وما إليها
		قمح صنع منه «بسكويت» لحاميات كربت
إردب	٦٠٠٠٠	وسنار والحجاز
إردبا	٢٣٦٩٥٢	قمح للأسطول والجيش
		قمح لبلاط وحریم محمد على ولإبراهيم
»	٦٤١٤٨	باشا وموظفي الحكومة
»	٦٥٤٣٨٠	قمح يباع في القاهرة لاستهلاك الأهالي
»	١٣٤٧٦٤١	
إردب	٤٥٠٠	الباقى بالمخازن
إردبا	١٣٥٢١٤١	

وكان التزام ما يستهلك في القاهرة يعطى لقاء ٢٢١٠ كيسا ، أى ١١٠٥٠ جنيهها
استرلينا ، كما كانت تدفع عن الحبوب ضريبة قدرها ٨٤ بارة ، أى حوالى ستة بنسات
من الإردب .

القمح :

في عام ١٨٣٢ أنتجت مديرية الفيوم ٧٥٠٠٠ إردب من القمح و ٩٠٠٠٠ إردب
من الشعير ، احتفظ منها بخمسة عشر ألفا من الأردب لاستهلاك الزراعة .

وفي السنوات التى يكون فيها المحصول وفيرا يباع إردب القمح بخمسة وعشرين قرشا ،
وهو الحد الأدنى لسعر القمح ، وقد يرتفع السعر حتى يبلغ تسعين ومائة قرش كما حدث في
عام ١٨٣٨ . ولكن على الرغم مما يكافئه البذر والحرق والحصاد من باهظ النفقات ، فقد
قدر أن إنتاج القمح بمود برنج سنوى لا يقل في المتوسط عن ١٠ - ٢٠ ٪ من رأس المال ،
وتزيد هذا الربح زيادة كبيرة إذا كان في حوزة الزارع إبل وثيران .

إنتاج القمح :

فيما يلي صورة بيان حصلت عليه عن ربيع ونفقات فدان واحد مزروع قمحا :
متوسط ما ينتجه الفدان أربعة أرادب يباع كل منها بخمسين قرشا = ٢٠٠ قرش
الميرى ولنفرض أن حده الأقصى ٢٨ ريالاً = ٦٣ قرشا
البذور ونفقات الزراعة = ٢٠ »

عماية الحصد وتتطلب عشرة عمال يشتغلون مدة
يومين نظير عشرين حزمة من القمح تنتج ثلاث وبيات
أى نصف إردب ولهؤلاء العمال فضلا عن ذلك الحق
في جمع فضلات المحصول بعد حصاده = ١٢٢٠ قرشا
نقل المحصول من الحقل إلى القرية يتطلب جملا
لمدة أربعة أيام بأجر يومى قدره قرشان ونصف = ١٠ قروش
زوجان من الثيران لدرس المحصول في أربعة أيام
بخمسة قروش (لكل زوج) = ٤٠ قرشا
عامل يشتغل أربعة أيام بأجر قدره كيلتان
(أى وبة) في اليوم فيكون الناتج أربع وبيات
أى ثلثى إردب = ١٦ »
حارس لمدة أربعة أيام نظير كيلة في اليوم = ٨ قروش
نفقات تافهة = ٤ »

١٧٣٢٠

٢٦٢٠

الربح

ملاحظة : وجد أن محصول الفدان من القمح في ضواحي فرشوط لا يقل قط عن خمسة
أرادب (أى $3\frac{1}{8}$ كوارتر)

أسعار القمح . حربة الانجار في الفول تتوطر دعائمه :

كان تباين أسعار القمح عظيما في مختلف أنحاء مصر خلال إقامتى بها ، ففي حين أن
السعر في القاهرة كان ١٨٠ قرشا إذا به لا يزيد على ١٣٠ في الإسكندرية ، ومائة في إسنا ،
وتسعين في أسيوط ، وأربعة وستين في جرجا . غير أنه حدث في شتاء عام ١٨٣٧ أن انتشر

ذعر شديد، بسبب ما كان يتوقع من قلة الحبوب في الأسواق المصرية . فارتفع السعر في القاهرة ارتفاعا لم يسبق له مثيل ، إذ بلغ ثمن الإردب ١٨٠ و ١٩٠ قرشا أى ما يعادل ستين شلنا للكوارتر ، مع أن متوسط الثمن كان يتراوح بين ستين وثمانين قرشا . وقد أصدر الباشا أمرا يحدد أقصى سعر بمائة قرش ، وتعهد بأن يبيع الناس بهذا السعر ، غير أن ما فى مخازن الحكومة سرعان ما أوشك على النفاد ، وما هى إلا بضعة أيام حتى كاد يصبح من المستحيل الحصول على الفلال بأى سعر كان . ولم تنفع قرارات الباشا بشأن تسليم الفلال ، كما أدى الخوف من المجاعة إلى حدوث ذعر شديد ، فلم يرد قمح من الصعيد ، حيث تطايرت بين السكان أنباء قلة المحصول ، وأخذت الأسعار فى الارتفاع ، كما أخذ نوع الفلال يتدهور فى السوق يوما بعد يوم ، إذ كان ما يباع منه يخلط بحبوب أقل منه قيمة كالبسلة والفول ، ومع ذلك فقد كان الموجود من هذا الصنف الردىء جد قليل . وقد أمر الباشا باستيراد كميات كبيرة من القمح على حسابه الخاص ، إذ كان يرى فى الاستيراد وسيلة لتموين الأسواق وخفض الأسعار . ثم أبلغ القنصل العام وأبلغنى ، (نحن الذين رأينا من واجبنا أن نتحدث إليه فيما آلت إليه الأمور من حالة تدعو إلى الانزعاج الشديد) ، أنه على الرغم مما قد يضطر إلى تحمله من تضحية ، فإنه عاقد العزم على أن يظل السعر فى حدود القروش المائة ، وأنه سينزل العقاب بمن يحتكرون السوق ، ملتجئين إلى المضاربة لرفع الأسعار ، ظانين أن فى وسعهم الإبقاء على ما بلغتته الأسواق من مستوى غير عادى . وقد جرت عدة محادثات بين الجانب المالى وبيننا ، واستطعنا إقناعه فى النهاية ، بأن الوسيلة الوحيدة لخفض أسعار القمح وضمان وفرة ، هى السماح بحرية استيراده وإصداره وتداوله ، فمند ذلك سرعان ما يستخرج القمح من الأهراء ، وسوف يتضح أن المقادير الموجودة منه فى البلاد أكبر بكثير مما كان يظن . هذا إلى أنه سوف يتدفق من الدول الأخرى ، طالما كان السعر عاليا . وقد أخذ الباشا بهذه الآراء فى نهاية الأمر ، ووصلت بالفعل كميات عظيمة من الصعيد ومن مناطق البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ، فزال ما كان يخشى من أثر المجاعة ، وعادت الأسعار ثانية إلى حدود الاعتدال .

على أن ما تنتجه مصر من القمح يتغير بمقداره تغيرا كبيرا جدا من عام إلى آخر ، وكثيرا ما يتوقف بطبيعة الحال على فيضان النيل . وقد أنبأنى الباشا أنه صدر من القمح فى إحدى السنوات مليوناً من الأرداب ، أو ٣٦٠.٠٠٠ كوارتر . وعنده أن الإردب يمكن إنتاجه فى المتوسط إنتاجا مجزيا بخمسين قرشا ، أى ما يساوى ستة عشر شلنا للكوارتر الواحد .

استيراد القمح :

في عام ١٨٣٧ وردت إلى مصر كميات كبيرة من القمح ، ولا تكاد توجد لذلك أية سابقة ، لأن البلاد لا تنتج في الأحوال العادية ما يكفي استهلاكها فحسب ، بل يكون لديها فائض كبير تصدره . ومن أهم الأسباب التي أدت إلى قلة زراعة القمح ، ازدياد إنتاج القطن ، ففي سبيله ضحى بكثير من الأصناف الأخرى ، غير أن انخفاض سعره في العام الماضي وارتفاع سعر القمح سيؤديان إلى تحديد المقادير التي تزرع من كلا الصنفين على أنسب الوجوه .

الخطط من السرقه :

تتبع في مخازن الباشا طريقة فريدة في بابها ، ولكنها سهلة في ذاتها ، للتحقق من أن يد السرقه لم تمتد إلى ما بها من القمح ، ففي الوجه القبلي قلما توضع الحبوب في مكان مسقوف . والواقع أنه ليس ثمة ما يدعو إلى ذلك لما هو معروف عن ندرة سقوط الأمطار هناك . لهذا يجمع القمح على شكل كومة ، تحتم قاعدتها من كل نواحيها بخاتم من الخشب كبير ، وبذلك لا يستطيع إنسان أن يمس الكومة دون أن يشوه ما خلفه الخاتم من أثر .

الذرة :

ينتج الصميد كميات وفيرة من الذرة ، ونحوها في المادة أقل من ثمن القمح بمقدار ٣٠ أو ٤٠ في المائة ، ويقتات بها الفلاح أكثر مما يقتات بغيرها من الحبوب ، أما زراعتها فلها من النجاح حظ موفور .

الأرز :

والأرز كذلك محصول له قيمته ، وأكثر ما تكون زراعته في الجهات المنخفضة من الدلتا . وكانت منطقة رشيد تنتج فيما مضى ما يزيد على ١١٠٠٠٠٠ أردب ، غير أنه طبقا للبيانات الأخيرة هبطت غلتها إلى حوالي عشر هذا المقدار ، ويظهر أنها الآن آخذة في الزيادة شيئا فشيئا .

التبغ :

يزرع الدخان بكثرة في مصر الوسطى ، غير أن محصوله من نوع رديء ، ولهذا كان استهلاكه مقصورا على أهل البلاد ، ولو أن أغلب التبغ الذي تستهلكه الطبقات الغنية يستورد من الأقطار السورية .

القطن :

القطن أهم المحاصيل الزراعية في مصر غير منازع^(١) ، ويرجع الفضل كل الفضل في إدخال زراعته إلى همة محمد علي . ومتوسط إنتاج القطن ، وهو أمر يتصل بعلاقات مصر مع البلاد الأجنبية ، قد يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠ بالة سنويا . وتزن البالة نحو قنطارين إنجليزين ، ويختلف ثمن القنطار من ثمانية دولارات إلى عشرين . وقد انقضت تلك السنوات التي لم يكن المحصول فيها بأ كمله يجاوز خمسين ألف بالة . على أن الفلاح لا يزرع القطن عن رغبة واختيار ، ولولا تدخل الباشا في الأمر وفرض إرادته لكان من المحتمل أن يقف إنتاج القطن وقوفا تاما . ومع هذا فإن الثمن الذي يدفعه الباشا لقاء ذلك يكون مجزيا طالما كان الزارع على جانب من الثراء والحاج يمكنه من أن يدرأ عن نفسه أعمال الابتزاز والاختلاس التي يقوم بها جباة الضرائب وغيرهم من عمال الحكومة . أما إذا كان الفلاح المسكين واقعا تحت رحمة موظفي الدولة ، فإنه يصبح في الأغلب الأعم من الحالات في موقف يستحق الرثاء ، إذ أنهم يسلبونه ما لديه ، دون أن تأخذهم به شفقة . وإذا كان القطن الذي ينتجه من النوع الجيد ، فلن يدفع إليه في أغلب الأحيان سوى الثمن الداى ، هذا فضلا عما يلقاه من غش في الوزن ، ومطل في الدفع . وإلى جانب ذلك فإن موظف الحكومة لا يفكر إلا في شيء واحد ، هو أن ينزع من الفلاح البائس ، كل ما تستطيع يده أن تصل إليه .

وثمة سبب آخر بصرف الناس عن زراعة القطن ، وهو أن الأرض لا تنتج إلا محصولا واحدا في السنة ، ولسكن أصنافا كثيرة سواء ثقل محصولين أو ثلاثة .

والرأى السائد أن متوسط محصول الفدان من القطن لا يزيد على قنطارين ، وقد لا يتجاوز قنطارا واحدا في كثير من الجهات . ولسكنى علمت أن الفدان الواحد كثيرا ما يقل سبعة قنطارا أو ثمانية إذا وجهت عناية خاصة إلى شئون الري والزراعة وأعمال الجنى . كما علمت أن متوسط إنتاج الفدان — إذا التزمنا جانب الاعتدال — هو خمسة قناطير ، ثمن كل منها مائتان من القروش . وفي اعتقادي أن الزارع غير مغبون ، ولو أن الشيء الكثير يتوقف على نفقات الري وهي أهم النفقات . وتستخدم الساقية عادة في الوجه البحري ، إذ أن لدى

(١) أميل كثيرا إلى الاعتقاد في أن نبات (Bvooc) الذي أشار هيرودوت إلى أنه ينمو في مصر هو نبات القطن . فقد وجدت بأيدوس وغيرها من الجهات مقادير غير قليلة من القطن الخام ، دثرت بها جثث الأطنال المحنطة . ولعله من الحقائق الطريفة الجديرة بالاعتبار ، أن هذا الصنف قد أهملت زراعته أو كادت في أنحاء مصر ، ثم يأتي حاكم مسلم بعد عشرين قرنا ، فيدخل أجود أنواعه . وقد وجد نبات القطن نائما بطبيعته على ضفاف النيل الأزرق .

الفلاح في غالب الأحيان يبرأنا تدبرها . أما في مصر الوسطى والصعيد ، فترفع المياه في أكثر الحالات بالأيدي ، وذلك باستخدام آلة بلغت الغاية في سهولة التركيب ، وهي عبارة عن عمود مشدود إلى قائم مستقيم ، وفي أحد طرفي العمود ، كيس من الجلد يغمر في الماء ، وفي الطرف الآخر حجر كبير أو قدر من الطينة يوازن ثقل الماء . وقد تستخدم ثنتان أو ثلاث من هذه الآلات لرفع مياه النهر إلى الأراضي المرتفعة من حوض إلى آخر . وهكذا يقضى جميع سكان البلاد من أبناء العرب كثيراً من شهور السنة وليس لهم من عمل سوى رفع الماء بهذه الطريقة من النيل إلى الحقول المجاورة .

وفيما يلي بيان حصل عليه وكيلنا وقنصلنا العام ، وفيه ما يوضح طريقة الزراعة .

زراعة القطن :

التربة المصرية بوجه عام صالحة لزراعة القطن ، فهي تربة قوية تحتفظ برطوبتها ، وتجد الشجرة فيها ما يصاب به عودها ، وتفضل الأراضي القريبة من النيل على ألا تكون عرضة للفيضانات . ويقوم الفلاح السدود حول الحقول لحفظها من الفيضان ، وتروى الأرض في الشتاء مرة كل خمسة عشر يوماً ، أما في الربيع فلا تروى عادة إلا كل اثني عشر يوماً (بسبب كثرة الندى) ويستخدم الدلو والشادوف لريها من الآبار . والشادوف عبارة عن عمود مرفوع بطريقة تحفظ توازنه ، في طرفه وعاء من سمف النخل ، يدلى به الفلاح في البئر ثم يفرغ ما يحتويه في قناة تتصل بالحقول . وتحث الأرض مرة واحدة في الوجه القبلي ، أما في الصعيد فتحث مرتين إذا كانت التربة « رقيقة » ثم تشق الأرض خطوطاً يبعد الواحد منها عن الآخر متراً وخمسة وعشرين سنتيمتراً (أى ٥٠ بوصة) ، وتحث الأرض على عمق يبلغ ٣٦ سنتيمتراً . ويستخدم لذلك المحراث عادة ، والفأس أحياناً مع الاستمالة بالثور والجاموسة والحمار . وبعد الحث تسوى الأرض بالفأس وتحفر حفراً يتراوح قطرها بين ثلاث بوصات وأربع ، يوضع في كل منها من البذور بين ثنتين وأربع ، على عمق يتراوح بين بوصتين وثلاث بوصات ، وذلك بعد أن « تبل » التماوى بالماء أربعاً وعشرين ساعة . وتجرى زراعة القطن دائماً في شهرى مارس وإبريل . وتبعد كل شجرة عن الأخرى نحو متر ، وتزرع هذه المسافات خضراً أو غير ذلك في الجهات القريبة من المدن . ومع أن الفلاح يهدف دائماً إلى أن تكون زراعته في خطوط مستقيمة إلا أنه قلما ينجح في ذلك . وقد ينمو اثنان أو ثلاثة من أنواع النبات معاً دون أن ينجح عن ذلك ضرر ما . ويقتلع الفلاح بيديه ما ينمو بين الأشجار من أعشاب عقب الفيضان ، حتى إذا أقبل الشتاء استعمل المحراث لهذا الغرض في المزارع

الواسعة ، أما الفأس فتستخدم في الحقول الصغيرة . ويبدأ تنظيف الأرض من الأعشاب عند ما يبلغ ارتفاع النبات ثلاثة أمتار ، وهي عملية تفيد التربة . وتقلع الأعشاب في العام التالي بالمحراث والفأس . ويتراوح نمو النبات في السنة الأولى بين متر ومتر ونصف المتر ، ولكنه يقل عن ذلك في السنة الثانية أو الثالثة . وتقليم شجرة القطن بما يشبه المنجل تقليماً دقيقاً ، بحيث تقطع جميع الأغصان لاستعمالها وقوداً ، ويمد الفلاحون في الوجه القبلي حين تموزهم الآلات إلى زرع أغصان الأشجار على نحو لا يلحق بها ضرراً . ولا تقلم شجرة القطن في السنة الأولى بنفس العناية التي تقلم بها في السنة الثانية أو الثالثة ، ولهذا التقليم أثر كبير في تقوية الشجرة . وقد كانت هناك فيما مضى أشجار بلغت من العمر نصف قرن ، ولكن ثبت أن المحصول بضوّل بعد ثلاث سنوات . ذلك بأن محصول الشجرة الواحدة في السنة الأولى يتراوح عادة بين رطل ورطلين ورطل ، وفي السنة الثانية والثالثة بين رطل وربع ورطل ونصف الرطل ، ثم تأخذ كمية المحصول بعد ذلك في النقصان . ويبدأ جنى القطن في يولية وينتهي في يناير ، أما إذا كان الطقس رطباً فينتهي في ديسمبر . ويستطيع العامل أن يجمع من ١٥ إلى ١٨ رطلاً من القطن في اليوم ، كما يستطيع أن يقوم بزراعة أربعة أفدنة في كل منها ألف شجرة ، أما عند الجنى فيستعان بالأطفال . وينظف القطن من القشر بآلة سهلة التركيب تدار بالقدم وتتألف من اسطوانتين . وفي وسع العامل الواحد أن ينظف من ١٢ إلى ١٥ رطلاً في اليوم . وينظف الفلاح الصغير قطنه بنفسه ، أما المزارع الكبير فيستخدم عمالاً يتناولون خمسة فرنكات لقاء قيامهم بتنظيف قنطار وزن ١٢٠ رطلاً ، وليس ثمة عمليات أخرى لتنظيف القطن بعد زرع القشور منه بل يوضع في البالات وهو بحالة قدرة . وقد يعنى الفلاح بنظافة قطنه ، غير أن ذلك نادر الحدوث . وكان القطن يكبس بالأرجل فيما مضى ، غير أن مكبسا أمريكياً استخدم منذ عهد قريب . وفي بلاق ستة من هذه المكابس يدير كلا منها ثلاثة عمال ، يعبثون في اليوم الواحد من ١٨ إلى ٢٠ بالة ، وزن الواحدة منها مائة كيلو جرام ، وارتفاعها متر ونصف المتر ، وعرضها متر واحد ، غير أنه بفضل اتباع الطريقة الجديدة ، صار ارتفاع البالة من الوزن نفسه متراً واحداً ، أما قطرها فصار متراً ونصف المتر .

وقد جرت العادة بالألا يقرض الباشا الفلاحين شيئاً ، بل إنه ليطلب إليهم تسديد ضريبة الميرى عقب الحصاد ، وعلى الفلاح أن يسلم الباشا جميع المحصول . ويدفع الباشا للمزارع من ١١٢ إلى ١٥٠ قرشاً ، ثمناً للقنطار الذي وزن ١٢٠ رطلاً تبعاً لجودة الصنف . وعلى الفلاح أن يسلم القطن في عاصمة الإقليم ، ويأخذ « علماً » بثمنه ، فإذا لم يكن قد قام بسداد ما عليه

من ضرائب خصمت قيمتها من الثمن ، أما في حالة السداد ، فإنه يحصل على ماله قليلا قليلا ، طبقا لمشيئة حاكم الإقليم . ويتراوح أجر العامل الزراعى فى الصعيد بين عشرين وثلاثين باوة فى اليوم ، أما فى الوجه البحرى فيتراوح بين ثلاثين وأربعين ، وتبلغ نفقات المعيشة نصف أجر العمل ، بل إن كثيرا من الفلاحين لا يكاد يتجاوز ما ينفقه الواحد منهم فى اليوم نصف بنس . ويجب أن تظل الأراضى التى تزرع قطننا بنجوة عن فيضان النيل ، وإنما يكون ذلك بإقامة السدود حولها أو باختيار الأراضى المرتفعة . أما القمح والقطاني وما إليها ، فإن زراعتها على العكس من ذلك تزداد جودة فى الأراضى التى تغمرها مياه الفيضان ، ولهذا تلقى بذورها فى شهر نوفمبر عقب انحسار المياه ، أما القطن فيزرع فى مارس أو فى شهر أبريل . ولم يكن لزراعة القطن فى الوجه البحرى إلا أثر ضئيل فى وسائل إنتاج القمح وما إليه ، ولكنها كادت تقضى على زراعة الذرة . والطريقة المتبعة فى الزراعة هى أن يحدد حكام الأقاليم ، بعد معاينة مختلف الجهات ، وطبقا لما يصدره الباشا من أوامر ، عدد الأفدنة التى تزرع قطننا فى كل قرية ، ثم يحدد رئيس القرية لكل فلاح عدد ما يزرعه من الأفدنة ، ثم يسلم القطن بعد جنيهه على النحو الذى سبق بيانه . وقد لقيت زراعة القطن بمض المقاومة من جانب الفلاحين فى بداية الأمر ، غير أنهم ما لبثوا أن أقبلوا عليها ، إذ استبانوا أنها فى الواقع لا تكاد تؤثر فى زراعة غيره من المحصولات ، كما عاونهم الباشا بما احتفر من آبار وأقام من سواق مما شجعهم على زراعته . وكان الباشا فى أول الأمر يدفع سمرا قدره ١٧٥ قرشا ، فلما خفض هذا السعر قلت حماسهم وزاد إهمالهم

المسيرة الخامسة :

الحربير الخام من السلع التى وجه إليها شىء من العناية فى مصر ، وقد يكون له شأن عظيم فى المستقبل . وتزهر أشجار التوت فى شهر يناير ، ويكتمل نمو أوراقها فى المائس أو الثامن عشر من فبراير . ويفقس بيض دود القز فى أوائل مارس أو قبل ذلك ، إذا لم يحتفظ بها فى مكان بارد ، وتظهر اليرقات كلها فى مدى عشرة أيام . ولابد من انقضاء نحو ستين يوما قبل أن يبدأ دود القز عملية غزله . وتستغرق أولى مراحل نموه اثني عشر يوما ، وتستغرق المرحلة الثانية من اثني عشر يوما إلى خمسة عشر ، وكذلك المرحلة الثالثة ، أما الرابعة فمدتها خمسة عشر يوما . ولا يتعرض دود القز للأمراض ، إلا إذا لم ينل حظه من العناية ، أما الأوبئة فلا تعرف السبيل إليه . وتنتج الأوقية من البذرة ٧٢٠٠ شرنقة ، يتراوح وزنها بين نصف درهم ودرهم كامل . ويحفظ البيض فى أما كن رطوبة كالآبار ، ويضمه الفراش على قطع من

المنسوج حتى يسهل نفخه عنها . وتظهر اليرقات غالبا قبل ظهور الأوراق ، وتبقى الودودة في الشرنقة مدة تتراوح بين خمسة عشر يوما وعشرين . وكل ٢٥٠ أو ٢٦٠ شرنقة تنتج رطلا من الحرير ، زنته اثنا عشرة أوقية . ونم مزارع من التوت في وادى الطميلات ، وفي جهات الشرقية والمنصورة ومنوف والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة . وفي وادى الطميلات نحو ثلاثة آلاف فدان من شجر التوت وفي الأقاليم الأخرى سبعة آلاف ، وبالفدان الواحد ثلاثمائة شجرة ، وبذلك يكون عدد الأشجار جميعها ثلاثة ملايين .

وقد كان مقدار الناتج من الحرير في عام ١٢٤٧ هجرية (١٨٣١ - ١٨٣٢ ميلادية) على النحو التالي :

وادي الطميلات	أقة	درم
وادي الطميلات	٢١٣٩	٢٠٠
منوف	١٢٢٢	٣٠٠
المنصورة	١١٦٧	١٥٦
الغربية	٨٨٢	٥٠
الشرقية	٧٤٤	٥٠
القليوبية	٣١٠	٢٠٠
البحيرة	٢٢٧	٢٥٠
الجيزة	٥٦	٢٠٠
	٦٧٧٤٨	٤٠٦

وقد علمت أن محصول الحرير في عام ١٨٣٣ بلغ ٥٣٠٠ أقة ، ويحصل الفلاح على الدرهم من البيض بقرش ونصف القرش ، ويشتري الباشا الحرير من الدرجة الأولى بسعر ١٢٥ قرشا ومن الثانية بخمسة وتسعين ومن الثالثة بخمسة وثمانين على أن يسلم بالقاهرة ، وقد أدخلت تربية دود القز كذلك في شبرا وغيرها من الجهات التي تجود بها زراعة أشجار التوت . وزرع إبراهيم باشا التوت في مئات من الأفدنة ، وما زال زراعته في ازدياد ، غير أن المحصول المصري لا يكفي البلاد حاجتها من الحرير الخام ، ولهذا تستورد من سوريا مقادير وافرة . إن قدرة مصر على الإنتاج عظيمة ، وليس هناك ما يمنعهما من أن تصبح من أكثر البلاد التي تصدر هذه السلعة الثمينة .

السكر :

منذ عهد قريب صار القصب السكر مكان موموق بين حاصلات مصر الزراعية ، ولا شك في أن زراعته سوف تنتشر انتشارا سريعا .

وقد زرت مزارع القصب التي يملكها إبراهيم باشا في الروضة ، وهي واحة على النيل جنوبى منفلوط بقليل . وتبلغ مساحة الأرض المزروعة قصباً ٢٧٢ فداناً ، وأما عدد العمال الذين يشتغلون بجمع المحصول فكان ٧٥٠ ، أجر العامل منهم في اليوم الواحد ثلاثون بارة أى $1\frac{1}{2}$ بنس ويستغرق قطع القصب وصنع السكر مدة شهرين وقد عمدهم جميع العمال — ولا أكاد أستثنى منهم أحداً — إلى تشويه أبدانهم ببتير إبهام اليد اليمنى أو فوق العين اليمنى أو خلع الأسنان الأمامية ، كل ذلك فراراً من التجنيد .

وينتج الفدان الواحد $27\frac{1}{2}$ قنطار^(١) من السكر ، ولكنى علمت ممن يشرف على العمل أن في استطاعته الحصول على ثلاثين قنطاراً لو أن لديه آلات أفضل . ويتراوح ثمن القنطار الذى وزن مائة رطل من السكر الخام ، بين خمسة وتسعين قرشاً ومائة قرش ، أى من تسعة عشر شلماً إلى العشرين . ويغلى السكر ثلاث مرات ، وتذير الثيران المعاصر ، فتملأ في مدى أربع وعشرين ساعة من أربعة عشر إلى ستة عشر وعاء بنحو أربعة قناطير . والعمل في المصانع لا ينقطع ليلاً ونهاراً ، حتى إذا تمب العمال وركنوا إلى الراحة ، استبدل بهم غيرهم . ومعظم الأوعية المستعملة من الفخار المصنوع في الجهة نفسها ، دون أن تتناول يد الصقل والتهديب . وعيدان القصب طويلة غليظة . وتحتاج المعصرة إلى خمسة عشر شخصاً للعمل بها ، ويبارحونها عند إتمام عملهم ، دون أن يشيروا إلى ما أمضوه فيها من ساعات العمل . وإلى جانب الرجال يستخدم عدد عظيم من البنات والصبيان ، تتراوح أعمارهم بين عشرة وخمسة وعشرين بارة في اليوم ، أى من $\frac{1}{8}$ البنس إلى البنس ونصف البنس . وتمدهم الحكومة خبزاً يقل ثمنه قليلاً عن سعر السوق عادة ، فيدفعون في الأقة مثلاً اثنتى عشرة بارة (أى ثلاثة أرباع البنس) ، بدلاً من عشرين (أى بنس وربع البنس) ، وهو الثمن الذى يبيع به الخبز . وقد سمح لهم بشراء أقة واحدة في اليوم بهذا السعر على أن يخصم ثمنها من أجورهم . وكان بؤدهم أن يحصلوا على أكثر من هذا القدر ، لولا تحديد الكميات التى يسمح لهم بشراؤها . وقد وجدت بين العمال كثيراً من الأطفال السود ، وليس هناك ما يعوضهم عن عملهم ، سوى السماح لهم بأخذ قدر معين من أجزاء عيدان القصب العليا ، يطعمون به ماشيتهم .

(١) القنطار ٣٦ أفة وهو تساوى مائة رطل

وتصنع من السكر أصناف مختلفة الجودة ، وبياع أنقى الأنواع بسعر القنطار ٣٠٢ من القروش ، أى ما يعادل سبعة بنسات ونصف البنس للرطل الواحد . وعلى الرغم من انخفاض الأجور إلى هذا الحد ، فلم تلق أبة مشقة فى الحصول على العمال ، مع أن وجودهم فى خدمة إبراهيم باشا لم يعد منهم من الانخراط فى سلك الجندية . غير أن أغلب العمال كانوا من المعجزة . وقد اتضح أن القصب يجهد الأرض حتى فى مصر ذات التربة الغنية ، ومن ثم كان من الضرورى أن يزرع فى أرض أخرى بمددة وجيزة . والظاهر أن طبيعة التربة ، ومهولة وسائل الري وقلة أجور العمال إلى حد كبير ، من شأنها أن تجعل مصر إقليما له قيمته الخاصة فى إنتاج السكر . فتوسط أجر الرجل فى هذه الجهات بنسان فى اليوم ، ولا شك فى أن قرب مزارع القصب من المواصلات النهرية الرخيصة السهلة ، يزيد كثيرا فيما تعود به من أرباح . وليس هناك حد لما تهيشه مصر للسكر والقطن والروم والنفيلة من غروب التسهيل .

وطبقا لما ورد فى بيان آخر عن زراعة محصول القصب ، أنتج ١٥٢ فداناً من الأرض ٤٠١٠ قنطاراً من السكر و ٤٤٩٣ قنطاراً من العسل الأسود ، أى أن الفدان الواحد أنتج من السكر نحو ٢٦ قنطاراً ومن العسل ٢٩ . وفى البريمون معمل لتكرير السكر ، أنشأه أحد الإنجليز فى عام ١٨١٨ ، ثم خلفه اثنان من الطليان . ويجرى العمل فى هذا المعمل بنظام لا بأس به ، ولكن الطلب على إنتاجه قل فى عام ١٨٢٦ ، بسبب الكميات الكبيرة التى استوردت من أوروبا . ومع هذا فقد تحسن نوع السكر تحسناً كبيراً . وفى عام ١٨٣١ أنتج عمال المصنع ١١٠٠٠ قنطار ، وفضلاً عما استخرج منها من العسل الأسود فقد ورد إلى المصنع من الأقاليم المجاورة ثلاثة آلاف قنطار من العسل . وأجود أنواع السكر الخام يباع القنطار منه بستين قرشاً ، كما يباع القنطار من النوع الذى يليه بثمانية وخمسين ، أما النوع الثالث فيتراوح ثمنه بين أربعة وثلاثين وأربعين . وبطلق على السكر الجيد من الدرجة الأولى اسم «مكرر» وبياع القنطار منه بثلاثمائة قرش ، (زنه القنطار مائة رطل ، والرطل ١٤٤ درهماً) . أما السكر الذى يليه فى الجودة ، فيطلق عليه اسم «كسر» ، وثمان القنطار منه خمسون ومائة قرش .

وفى ما يلى ترجمة وثيقة أعطانها ناظر معامل السكر التى يملكها إبراهيم باشا :
تقدير تقريبي لنفقات الفدان الواحد من القصب فى عام ١٢٥١ هجرية (١٨٣٧ ميلادية) .

قروش	بارة	ضريبة الأرض
١٠٦	١٠	غذاء الماشية مدة ٣٦٠ يوماً
٤٥٠	٠٠	١٥ إردبا من مخلفات الحمام للتسميد
١٠٥	٠٠	ثمن تقاوى القصب
٣٢٤	٠٠	٥٠ عاملاً لزق الأرض
٢٧	٢٠	مكافآت لسبعة عمال اشتغلوا ثلاثة أيام
٢١	٠٠	عمال لتسوية الأرض
٣	٠٠	عمال لرفع الماء مدة ٣٦٠ يوماً
٢٧٠	٠٠	حاملون لنقل التقاوى
١٢	٢٠	اثنا عشر شخصاً لنشر السماد (من مخلفات الحمام)
٩	٠٠	الحولى
٧	٣٠	حبال لآبار المياه
٢٥	٠٠	٤٨ شخصاً لتنظيف القصب
٣٦	٠٠	٦٤ شخصاً للعناية بالقصب
٤٨	٠٠	عمال لغلي السكر وصنعه
٣٣	٣٠	ستة عشر حملاً
١٢	٠٠	سقاءون
٤	٠٠	وقادون
١٢	٠٠	حاملون لنقل المصير
٨٠	٠٠	المشرف على الوقود
٤	٠٠	ثمن خشب الوقود
١٩٢	٠٠	ثمن زيت للإضاءة
١٢	٠٠	ثمن دريس للبهائم المستخدمة في عمليات الوقود
٤	٠٠	رواتب القواسين والسكرتيرة ... ومن إليهم
١٨٣	٠٠	
٢٠٣٥	٣٠	مصاريف صنع السكر
٨٠	٠٠	مصاريف العملية الثانية
٨٦	٣٠	
٢٢٠٢	٢٠	

ما ينتجه نفس الفدان من السكر الخام .

قرش	بارة	
٣١٢٠	٠٠	قيمة ما ينتجه من السكر (الجيد) ، ١٢ قنطارا و ٤٠ رطلا
		» » » » الخام من صنف أجود ، ١٤ قنطار
٨٤٢	١٦	و ٤ أرطال
١٤٦٦	٢٦	» » » » (من صنف عادى) ٢٩ قنطارا و ٣٣ رطلا
٥٤٢٩	٢	
٢٢٠٢	٢٠	تزيل النفقات التى سبق ذكرها
٣٢٢٦	٢٢	

صافى إيراد الفدان ٣٢ جنبها استراليا .

الروم :

بذات بعض المحاولات حتى أمكن إدخال صناعة الروم في مناطق القصب التى يملكها إبراهيم باشا . ونوعه لا بأس به ، ولكن سموم يمت منذ عهد قريب إلى جزائر الهند الغربية عمر أفندى ، وهو من المسلمين ذوى الفطنة والذكاء ، ليعترف أسرار صناعة الروم ، حتى يقضى لإنتاجه في مصر بأحسن الوسائل . وقد تم الاتفاق بينه وبين جماعة ممن يحذقون هذه الصناعة ، على أن يهجروا المستعمرات البريطانية ويستقروا في مصر ، ولا مجال للشك في أن إنتاج الروم سيزداد زيادة عظيمة .

العسل الأسود :

بلغ مقدار ما قطر من العسل الأسود في عام ١٨٣١ أربعة عشر ألف قنطار . وينتج القنطار الواحد عشر أقات من الروم (من درجة ٢٨) . يكلف صنعها أحد عشر قرشاً ، أما نفقات العسل في البداية فتبلغ خمسة عشر قرشاً . ويباع قنطار الروم الذى وزن ٣٦ أقة بثمان قدره ١٨٢ قرشاً ، وتبلغ نفقات الإدارة عشرين في المائة .

النبع :

يمكن زراعة مقادير وافرة من النيلة في مصر . وطريقة تجهيزها غاية في السهولة ، إذ يلقي بأوراق النبات في آنية من الفخار ، توضع في حفرة وتغلى بالماء ثم تدرى للحرارة ، فيغلى السائل إلى أن يبلغ من التماسك حداً يستطاع معه تجفيفه ووضعه في شكل معين .

وقد استدعى كثير من الأرمن من جزائر الهند الشرقية لتعلم الفلاحين أفضل الطرق في تجهيز النيل . وكان من أثر ذلك إنشاء مصانع للنيلة في شبرا وشبين ومديرية قليوب ، وفي المزبية والشرقية ومنوف وأشمون والمحلة الكبرى وبركة السبع ، وهناك مصانع للنيلة في الفيوم وبني سويف . وجميع هذه المصانع تملكها الحكومة ، ويدير كلا منها ناظر يقوم بدفع أجور العمال وإرسال النيل إلى مخزن عام بالقاهرة ، حيث تباع لتصديرها إلى الأسواق التركية والأوربية . وكثيراً ما يختلف إنتاج النيل قلة وكثرة ، إذ يتراوح بين ٨٠.٠٠٠ و ١٥٠.٠٠٠ أقة .

الأفيون :

منذ سنوات استدعى بعض الأرمن من أزمير ليقوموا بزراعة الأفيون في مصر . وتزرع البذور بعد خلطها بتراب ناعم ، في أرض قوية على شكل خطوط ، وذلك في أواخر أكتوبر عقب انخفاض مياه النيل . ويظهر النبات بعد خمسة عشر يوماً ، ويصبح خلال شهرين في سمك قصبة الغليون التركي ، كما يصل ارتفاعه إلى أربع أقدام . وتغطي الساق أوراق طويلة بيضية الشكل ، أما الثمرة ، بلونها الضارب إلى الخضرة ، فتشبه البرتقالة الصغيرة . ويحمل بعض نبات الخشخاش أربع ثمرات على أبعاد متساوية ، أما إذا كان يحمل ثمرة واحدة ، فإنها تكون دائماً في أعلاه . وعند ما تأخذ الثمرة في النضج ، تحدش جوانبها ، قبل مطلع الشمس في كل صباح خدوشاً صغيرة ، تقطر على الفور سائلاً أبيض ، يجمع في إناء ، ولكن السائل سرعان ما يسود لونه ، ويأخذ في التحول إلى حالة الصلابة ، فتصنع منه كرات تغطي بأوراق من النبات مفسولة ، ثم تباع على هذه الصورة . وإذا زرعت البذور في أرض لا تروىها مياه الفيضان ، فلا معدى عن استخدام الساقية ، غير أن المحصول يقل مقداره وينحط نوعه . وتمصر بذور الخشخاش لاستخراج زيت المصابيح ، أما النبات فيستعمل في الوقود . وقد بلغ محصول الأفيون في عام ١٨٣١ ، ١٤٥٠٠ أقة بيعت الأفة منها بثمان قدره ١١٠ قروش .

الزيوت النباتية :

استخراج الزيوت النباتية في مصر ما يزال ضيق النطاق ، وذلك على الرغم من انتشار مزارع الزيتون انتشاراً عظيماً . والثمر كبير الحجم ، ولكنه لا يحوى من المادة الزيتية ما يجعل إنتاجه من الزيت وافرأ . ويجود الزيتون في إقليم الفيوم ، ولهذا يقبل الفلاحون

على زراعته من تلقاء أنفسهم . وفي آخر إحصاء حصلت عليه ، أن محصول الزيتون بلغ مائة إردب كل منها مائة أقة ، وتنتج الأقة من الزيت ٣٠ ٪ من وزنها . ومنذ ذلك الحين زرع كثير من أشجار الزيتون ، حتى لقد قدرت الزيادة في إقليم الفيوم بأكثر من ثلاثة أضعاف ما كان به من الشجر . وقد انتشرت زراعة الزيتون انتشاراً عظيماً في كل من الوجهين القبلي والبحري ، وزرع إبراهيم باشا كثيراً من أشجاره ، ونجحت زراعته نجاحاً لا بأس به . والثمر في مزارعه من نوع جيد ، وقد رأيت كيف يفتقع به على صور شتى ، وكان من رأى وكيل الباشا أنه لن تمضى سنوات قليلة ، حتى يصبح الزيت من أهم موارد الإنتاج .

النظرون :

في السنوات الأخيرة كان العمل يجري في بحيرات النظرون تحت إشراف الميسو «بافي» Baffi ، بعد أن قدم الميسو « جورج جبارة » George Gibbara رأس المال اللازم . وقد ذاع صيت الميسو «بافي» بفضل العملية التي أدخلها للحصول على ملح البارود ، دون حاجة إلى حرارة أخرى سوى حرارة الجو المصري . وتبعد البحيرات التي يستخرج منها النظرون أوالقلويات المعدنية نحو اثنتي عشرة ساعة ، عن أية جهة مأهولة . وقد أجريت تجارب متتالية أدت إلى إنتاج مادة غاية في النقاء ، يقال إن لها من المزايا الكثيرة ما تفضل به أحسن أنواع البوتاس . كما أمكن تنقية المادة التي يعرفها الكيمائيون باسم كربونات الصودا من النظرون القديم المعروف في عالم التجارة ، بنسبة ٩٠ إلى ١٧ .

وكان يعمل في هذه الصناعة نحو ثلاثمائة شخص . وقد وجد أن كربونات الصودا قلوية من تسمين إلى خمس وتسمين درجة ، ومن المحتمل أن يزداد الطلب في أسواقنا على هذه السلعة ، لولا أن الضرائب المفروضة عليها تكاد تكون مانعة ، إذ كانت تلك الضرائب تفرض عليها تبعا لمدى قلويتها . وبعد أن كانت الرسوم المفروضة على مادة البار لا تخضع لمثل هذا النظام ، أصبح يدفع عنها الحد الأدنى من الضريبة ، مهما كانت قلويتها ،

ماء الورد :

الفيوم بلاد الورد ، ففي شهر مايو تمزق الأرض مرتين ، وتقسّم أحواضا ، ثم تفرس العقل في حفر ، على مسافة أربع وعشرين قدما ، ثم يهال عليها التراب . ويراعى أن يظل التراب رطبا حتى تظهر الشجيرات فوق سطح الأرض ، وعند ذلك تقل سقيها ، وتبلغ الأشجار

حفظها الطبيعي من الارتفاع ، وهو قدامان ونصف القدم . وفي نهاية شهر ديسمبر تقلم الفروع الصغيرة عند سطح الأرض ، وتبدأ السقيا من جديد ، وتظل مدة تتراوح بين ثلاثين وأربعين يوما ، وهي المدة اللازمة لظهور الأكام وتفتح الزهور . وتجمع الورود كل صباح قبيل الشروق ، وهي مخضلة بالندى ، ثم توضع في « أنبيق » قبل أن تجف أو تسخن ، وتستمر عملية التقطير ست ساعات . ويكون الماء أبيض اللون حين ينسكب من الأنبيق ، أما ما يعرض للبيع فإن لونه يصفر عادة بما يضاف إليه من ماء تقع فيه الورود . وينتج الفدان من الورود قدراً يتراوح بين ستة قناطير وسبعة . وقد جمع من الورود في عام ١٨٣٢ ثمانمائة قنطار . فإذا أنقصت هذه الكمية ٥٠٪ بسبب التقطير ، صارت هذه القناطير الثمانمائة أربعمائة ، تنتج من ماء الورود أربعين ألف رطل . ويكلف فدان الورود ستين قرشاً لقاء زراعته وما فرض عليه من ضرائب ، وينتج ثلاثة قناطير قدرها ثلاثمائة رطل ، ولما كان ثمن الرطل ثلاثة قروش ، فإن صافي ثمن المحصول هو تسعمائة قرش ، غير أنه لا يصرح لأحد بتقطير الورود لحسابه الخاص ، ولهذا كان زراعه مضطرين إلى بيعه للحكومة .

وقد تضاعفت إلى حد كبير صناعة ماء الورود التي اشتهرت بها الفيوم شهرة واسعة . فعلى مقربة من العاصمة (مدينة الفيوم) ، تقوم مساحات قليلة من حدائق الورود ضئيلة المحصول . وقد أدى احتكار أوراق الورود إلى تحويل أنظار الفلاحين وأصحاب الأراضي عن زراعته ، إذ لم يكونوا يحصلون إلا على ثمن جد زهيد . ولهذا قلما كان يخصص أى زارع لإنتاج الورود أكثر من فدان واحد . ويبيع القنطار من أوراق الورود بخمسة وعشرين قرشاً ، أى خمسة شلنات . ويقطر قليل من ماء الورود النقي لينتفع به موظفو الحكومة ، أما ما يقطر للبيع فلا قيمة له ، ونوعه لا يؤبه به . وهناك ثلاثة أنواع من ماء الورود ، تباع الزاجعة منها بثلاثة قروش ، (أى سبعة بنسات ونصف البنس) وبخمسة قروش (أى بشلن ونصف بنس) وبسبعة قروش (أى بشلن وخمسة بنسات ونصف البنس) .

عطر الورود :

لا يصنع عطر الورود في الفيوم ، مع أن إطلاق زراعة الورود ، على ما اعتقد ، من شأنه أن يساعد أهل هذا الإقليم على أن ينافسوا في إنتاجه أية جهة أخرى من بلاد الشرق . وكان من آثار الاحتكار أن أخذت زراعة أشجار الورود في هذا الإقليم تضمحل شيئاً فشيئاً ، ذلك بأن كل امرئ أصبح لا يمتنيه سوى أن يزرع منه أقل مساحة ممكنة .

البليغ :

النخيل من أوفر أنواع المملكة النباتية محصولاً وأكثرها انتشاراً ، ويزرع في جميع أنحاء مصر ، كما أنه مصدر إيراد عظيم للحكومة ، (إذ جرت العادة بأن يفرض على كل نخلة قرش) . ويحصد الأهليون من الفوائد في ثمره وجذوعه وفروعه وسعفه وأليافه مالا يجدونه في المحاصيل الزراعية الأخرى . والنخيل وفير الأرباح بوصفه من موارد الإيراد الزراعى . وقد علمت من أحد الملاك أنه غرس خمسة آلاف نخلة ، أنتجت كل منها من الثمر ، بعد ثمانية أعوام ، ما تتراوح قيمته السنوية بين أربعين وثمانين قرشاً في المتوسط (أى من ثمانية شلنات إلى ستة عشر شلناً) . وتجي الضرائب على نحو مليونين من أشجار النخيل .

الفوة :

تنتج مصر الوسطى مقداراً من الفوة تستهلكه البلاد غالباً في صبغ الطرايش ، وهى أغلبية للرأس شائمة الاستعمال . وقد أدخلت زراعة الفوة في عام ١٨٢٥ . وفي عام ١٨٣٣ خصص لزراعتها ثلاثمائة فدان في الوجه القبلى ، وخمسمائة في الدلتا وقلوب .

النبيذ :

لم تشتهر مصر بالنبيذ في يوم من الأيام ، وقد ذكر هيرودوت أن مصر لم تكن في عهده تنتج أى نوع من أنواع النبيذ . على أنه بذلت جهود ، وبخاصة من ناحية إبراهيم باشا ، لإدخال صناعة النبيذ ، وأمكن الحصول على أنواع منه لا بأس بها ، ويشبه النبيذ الأبيض نبيذ «مرسالا» Marsala ، وإن كان لا يضارعه في جودته . أما النوع الأحمر ، فيكاد يشبه النبيذ الشائع في أسبانيا .

الأشجار :

١ — الأشجار الأصيلة في مصر قليلة . والابغ جميل الأوراق في زمن الفيضان ، وقلب جذوعه أسود اللون ، تصنع منه المعجلات والسواقى ، أما جزؤها الأبيض فنصير العطب .

٢ — شجر الجيز كثير العقد ، يستعمل على الشق ، ويستعمل بكثرة في بناء السواقى ، أما أغماره فتنمو على الفروع ، ولكنها لا تنضج حتى تحترق .

٣ — شجر السنط ينتفع به في إقامة الأسوجة والحظائر ، كما يستخدم في إنشاء السفن

النيلية والسواقي وعمل الفحم النباتي . ويستخرج الصمغ من هذا الشجر في الصعيد ، ومنه تبني السفن في سنار ، حيث يباع بمعدن يرد إليها بطريق النيل ، أما ثمرة - ويدعى القرظ - فيستعمل في دبغ الجلود ، إذ يتشبع الجلد تشبعاً تاماً في مدى أربعين يوماً ، حتى إذا تم دبغه على هذا النحو ، استطاع أن يصمد للحرارة صموداً يستثير الإعجاب ، غير أنه لا يستطيع مقاومة الرطوبة .

- ٤ - الأثل : شجر خشبه من النوع الخفيف ، يكفيه القليل من الماء حتى ينضج ويتعرع ، ولهذا ينمو على تخوم الصحراء ، وهو في مظهره شبيه بشجر الحية (السرو) .
٥ - النبق : شجر يحمل ثمرأ يشبه الزيتون ، وينتفع بخشبه في مختلف الأغراض .
٦ - الدوم : نخل متزوج الفروع ، ينتفع بخشبه في بناء السواقي ، وهو ليفي يتعذر شقه .

٧ - النخل : أكثر الأشجار المصرية شيوعاً وأعظمها نفماً ، وهو سهل التكاثر بما ترسله جذوره من فسائل . ومن سمفه (٩) تصنع الكانس والفراجين ، ومن الليف الذي يربط بين الفروع تصنع جميع أنواع الحبال ، وينتفع بالجذوع في بناء المنازل وغيره من الأغراض الكثيرة ، أما الثمار فيأكلها جميع الأهالي .

وقد أدخلت مقادير كبيرة من أشجار الزيتون ، وهي تثمر بعد ثلاث سنوات . أما أشجار البرتقال فكثيرة جداً في منطقة قايتوب . كما أن أشجار الليمون موفورة . وهناك كثير من شجر البرقوق ، وبعض أشجار التفاح والوخ ، ومقادير وافرة من التين والتين الشوكي .

وتم قليل من الأشجار الطبية منها خيار الشبر إذ يستعمل ثمره دواء مسهلاً .
البف :

تستهلك البلاد مقادير كبيرة من الليف الذي يربط بين فروع النخل ، إذ ينتفع به في صنع الحبال ، وفي الفيوم نوع ممتاز من هذا الليف .

ومن الممكن أن يتبع المراء في هذا الصنف أثر التسمير الجبرى في الإنتاج ، حتى حين تعتمد الحكومة إلى استخدام جميع ما يخوله لها الاحتكار من سلطة استبدادية ، فقد حددت الحكومة لشراء الليف ثمناً قدره اثنان وعشرون قرشاً للقنطار ، (أى أربعة شلنات وأربعة بنسات للمندردويت) ، فلم يشأ الفلاحون تسليم الليف بهذا الثمن لأنه في واقع الأمر لا يكاد

بموضوعهم عما أنفقوه في جمعه من مال وجهد ، ولما امتنع العرض رفعت الحكومة السعر إلى خمسة وثلاثين قرشاً (أى سبعة شلنات لكل هندردويت) ، فرأيت الفلاحين ينهضون في جمع اللب في همة ونشاط حتى تنتفع به الحكومة في شئونها .

البصل :

إن محصول البصل في مصر وفير للغاية ، بل هو أوفر بكثير من محصول البطاطس ، إذ أنها لا تجود في التربة الخصيبة التي يكسوها غرين التيل . ويتراوح سعر قنطار البصل عادة بين أربعة قروش وستة (أى نحو شلن) غير أن الثمن ارتفع في عام ١٨٣٧ إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه بسبب ما اعتور الأغذية من نقص عام . واستهلاك البصل في مصر واسع النطاق ، فقد بلغ الانتفاع به في كثير من ألوان الطعام وفي مختلف الأغراض حداً دعا أحد الأثرياء ، ممن تبلغ نفقاتهم حوالي ثلاثمائة جنيه في العام ، إلى أن يؤكد لي أن أسرته تستهلك منه نحو طنين .

فدرة البساتين :

لقد بذلت جهود جبارة للنهوض بفلاحة البساتين في مصر ، وكثير من الحدائق بديعة في منظرها ، غنية بأشجارها ، وأبدعها ما تمهده الأوربيون . ومن أجملها حديقة إبراهيم باشا في جزيرة الروضة ، إذ يشرف عليها مستر « تريل » Traill ، كما يقوم بتفسيقها عشرون ومائة عامل ، متوسط أجر الواحد منهم بنسان ونصف البند في اليوم . ومساحة هذه الحديقة أربعون فدانا ، وقد أجريت بها تجارب كثيرة على أكبر جانب من الأهمية والإمتاع ، وينتظر أن يكون لهذه التجارب أطيب الأثر في مستقبل حاصلات البلاد . وقد وجدت شجرة الساج (في الحديقة) نضرة يانعة ، بلغ ارتفاعها في سبعة أعوام خمسا وعشرين قدماً ، كما بدت في أبداع منظر وأبهى حلة . وكان مستر « تريل » يستنبت شجر الساج من البذور ، وكان بالحديقة نحو ثلاثمائة شجرة . ولما كانت مصر لا تكاد تعرف أشجار النابتات ، وكان أكثر ما تستهلكه من الخشب في بناء السفن ، وفي الشئون المنزلية وغيرها من الأغراض العامة يستورد من سوريا ، فإن إدخال شجر الساج في الدرجة القصوى من الفائدة والأهمية للبلاد . وكذلك لقيت زراعة الخيزران واليام (من نوع البطاطا) والكاوتشوك والرنجبل والأرروت أكبر قسط من النجاح . ويرى مستر « تريل » أن التوسع في زراعتها لا تقوم في سبيله عقبات ، وفضلاً عن ذلك فقد أدخل السفرجل الهندي ونجحت زراعته .

أما التجارب التي أجريت بشأن زراعة البن والشاي فلم يحالفها التوفيق ، ويخشى أن تكون تربة مصر غير ملائمة لها ، ولكن لا إجمال للشك في أن إدخال كثير من المحاصيل الزراعية الهامة ، التي لم تكن موضع عناية حتى الآن ، سيؤدي إلى زيادة موارد مصر زيادة عظيمة . غير أن جهود الفلاحين وعروضهم عن تجربة محاصيل جديدة ، مهما كان الخير الذي يربح من زراعتها ، هما السبب في أن أرض مصر لم تنبت حتى الآن سوى عدد قليل من المحاصيل ، رغم ما عليه تربتها من خصب يستثير الإعجب والدهشة . ولم يكن ثم شيء يستطيع إنتاج تلك المقادير الكبيرة من القطن وزراعة الأفيون والنييلة وغير ذلك من المحاصيل التي تستهلكها أوربا سوى صلالة الباشا في تحقيق أغراضه . فالفلاح ميال على الدوام إلى إنتاج ما يستهلكه هو وجيرانه ، مؤثراً ذلك على ما تتطلبه تجارة الصادر ، والظاهر أن ما يستخدم مع الفلاحين من وسائل القهر لإرغامهم على زراعة أهم ما تتطلبه الأسواق الأجنبية من حاصلات يجد بعض ما يبرره ، فلولا تدخل السلطات الحكومية تدخلا استبدادياً لا تصرف الزراع عن الاهتمام بتلك الحاصلات .

ومن المحتمل في نهاية الأمر ، أن تفضي تلك التجارب الناجحة ، التي أجريت في حدائق مصر ، إلى نتائج بعيدة الأثر في الحقول الزراعية . ومن المسير في هذه البلاد التفريق بين الزراعة وفلاحة البساتين ، غير أن ما تأتى به فلاحة البساتين من ربح أوفر قد تشجع على المغامرة بإنشاء الحدائق . والحق أن إبراهيم باشا أبدى رغبة شديدة في أن يوزع البذور وأنواعاً من النبات والأشجار من حديقة الخاصة ، دون أن يتقاضى لها ثمناً ، غير أن الذين اهتموا بالحصول عليها كانوا جدد قليلين .

وفلاحة البساتين في مصر مدينة للباشا بالشيء الكثير ، وليس الأمر مقصوداً على أن حدائقه الواسعة يشرف عليها إخصائيون في النبات من ذوى الفطنة والمهارة ، بل لقد أرسل جماعة من البستانيين ، إلى جزائر الهند الشرقية وغيرها من الجهات ، حيث تنقلوا ليجمعوا من فصائل النبات ما قد يلائم التربة المصرية . هذا إلى أنه لا يحجم عن تحمل كافة النفقات في سبيل تقدم علم النبات ، وفي سبيل الانتفاع به في خدمة مصالح البلاد ، من الناحية الزراعية العامة .

تجارب مستر « تريل » :

وقد تفضل مستر « تريل » فحصلت منه على بيان ممتع ، عن نجاح تجاربه في فلاحة ،

البساتين وإليك البيان :

الروضة في ٩ فبراير ١٨٣٨

سیدی العزیز .

أرجو ، وأنا أبعث إليكم طى هذا بقائمة تحوى طائفة من أهم أنواع النبات التى أدخلت زراعتها فى حدائق صاحب السمو إبراهيم باشا ، منذ إنشائها فى عام ١٨٣٠ ، أن تسمحوا لى بأن أذكر أن لدينا فضلا عن ذلك أنواعا كثيرة لها قيمتها الكبرى كالأمانجو وجوز الهند والفلفل الأسود والقرفة والشاى وما إلى ذلك ، إلا أننا لم نحصل عليها إلا منذ عهد جد قريب ، وهى الآن تحت التجربة . وقد آثرت ألا أضيفها إلى القائمة ، حتى أستطيع بمرور الزمن أن أكون رأيا فيما يتصل بإمكان تأقلها .

والقائمة المرسلة إليكم لا تحوى سوى الأنواع التى تأقلت فى مصر فعلا ، أو التى أسفرت زراعتها عن نتائج مرضية .

إمضاء

وتفضلوا ياسیدی العزیز .

جيمس تریبل

« دكتور بورنج »

قائمة تحوى طائفة من أنفع أنواع النبات أدخلت فى مصر خلال الأعوام الثمانية الماضية .

الاسم	الاسم النباتى	تاريخ إدخال زراعته	ملاحظات
تفاح الورد الجوافة	Chrysophyllum cainito. Psidium pomiferum.	١٨٣٠ »	تأقلم — غير أنه لم يثمر بعد أدخلها مستر « بريجز » Mr. Briggs منذ سنوات طويلة ، ولكنها أهملت فلم تأت بنتيجة حتى اهتمت بزراعتها فى عام ١٨٣١ — والآن تأقلت نهائيا — وهى وفيرة الثمار بذرت حبوبها فى عام ١٨٣٠ — أثمرت بعض أشجارها فى العام الماضى ، ويشك كثيراً فى إمكان تأقلها نهائياً نظراً لما تحتاجه المحافظة على النبات من عناية غير عادية
شجرة البن	Coffea Arabica	١٨٣٠	من الأشجار الست التى نبتت من البذور الهندية ، هناك واحدة يبلغ ارتفاعها الآن ٢٩ قدماً وأربع بوصات ، ويبلغ متوسط نمو النبات أربع أقدام سنوياً ، ومحيط الجذع على بعد قدم من سطح الأرض قدما وأربع بوصات ونصف البوصة ، وهناك نوع آخر من النبات أصغر حجماً أنتج بذور فى السنة الماضية .
الساج	Tectona grandis	١٨٣١	
شجرة البياز	Carica papana	١٨٣٤	تأقلم — أثمر

الاسم	الاسم النباتي	تاريخ إدخال زراعته	ملاحظات
شجرة اليكسا أوريانا	Bixa Orellana	١٨٣٤	تأقلم — ينمو بكثرة ولكنه لم يشمر بعد
البهار الساجو	Myrtus pimenta	»	»
سفرجل هندي	Cycas revoluta	»	»
شجر المطاط	Annona cherimoya	»	تأقلم — لم يشمر
الكركم	Ficus elastica	»	» — ينبت بكثرة
أرروت	Curcuma longa	»	» — »
الزنجبيل	Maranta arundinacca	»	» — »
الشربين	Zingiber officinalis	»	» — »
الأمريكي	Cedrela odorata	»	تأقلم — يبلغ ارتفاع الشجرة ١٤ قدماً ينمو بقوة
الفستك	»	»	تأقلم
الجاوى	Terminalia angustifera	»	تأقلم — ارتفاع الشجرة ١٥ قدماً
كايوت (حب السلطين)	Melaleuca cajeputi	»	تأقلم — ارتفاع الشجرة ١٤ قدماً
اليام	Dioscorea aculeata	١٨٣٧	بلغ متوسط إنتاج خمسة جذور غرست في السنة الماضية خمسة عشر ضعفاً — نجاح زراعته محقق
الخيزران	Bambusa arundinacca	»	نبات صغير زرع على مقربة من إحدى القنوات في العام الماضي فأطلق ثلاثة فروع قوية يزيد طولها على عشر أقدام ، ولما كان قد استطاع مقاومة الشتاء دون أن يلحق به أذى فإن تأقلم هذا النبات القيم أمر لا شك فيه .

الآلات البرائية :

تلقى الآلات المستحدثة في بدء استعمالها مقاومة في كل مكان لا في مصر وحدها ، ولهذا كان طبيعياً أن تتقدم الزراعة تقدماً بطيئاً . فما زال يستعمل ذلك المحراث القديم ، وتلك الآلات البدائية التي ظلت تستخدم منذ مئات الأجيال . ولم أجد ، حتى بين المصريين والآثراك الذين زاروا أوروبا ، من عاد إلى بلاده ولديه أية رغبة في محاولة النهوض بوسائل الزراعة . وتستخدم أرقى الآلات في المزارع النموذجية التي أنشأتها الحكومة ، غير أن أثر هذه المزارع ما يزال ضئيلاً حتى الآن .

ملح البارود :

يصنع ملح البارود بمقادير وافرة من أنقاض المدن المصرية القديمة ، إذ تشبع بالماء تلك الأنقاض التي تحتوى قدرا كبيرا من نترات البوتاسا . ولما كان الماء عرضة للبخر بأشعة الشمس ، فإن ملح البارود يرسب ثم يجمع ويرسل إلى المخازن الكبرى لاختبار نوعه وقد زرت أحد هذه المخازن في مصر القديمة . ووجدت جماعة من الكيمائيين الأوربيين عاكفين مع بعض موظفي الحكومة على اختبار مفعول هذه النترات . وكما تعرضت الحكومة وتعرض الجمهور لضروب من الفس والتدليس ، ولسكن المجرمين ألقى بهم في غيابات السجون ، وكان ذلك منذ عهد قريب .

وفي عام ١٨٣٢ كان بالقاهرة ستة من مصانع ملح البارود ، وكان إنتاجها في العام الماضي

على النحو التالي : —

القاهرة	١٢ر٠٠٠	قنطار
الطراثة	٥٠٠	»
البدرشين	٢ر٠٠٠	»
مدينة الفيوم	١ر٥٠٠	»
بنى سويف	١ر٥٠٠	»
الأشمونين	٢ر٠٠٠	»
	١٩ر٥٠٠	»

وقد بيع القنطار باثنين وسبعين قرشا .

أما في عام ١٨٣٣ فكان إنتاج هذه المعامل في : —

القاهرة	٩ر٦٢١	قنطارا
البدرشين	١ر٦٨٩	»
الأشمونين	١ر٥٣٣	»
الفيوم	١ر٢٧٩	»
إهناس	١ر٢٥٠	»
الطراثة	٤١٢	»
	١٥ر٧٨٤	»

على أن هذا الإنتاج قد زاد زيادة كبيرة في عام ١٨٣٧ ، إذ شرعت مصانع قصر العيني بالقاهرة تنتج من عشرة آلاف قنطار إلى اثني عشر ألفا في كل سنة ، كما أنتجت سائر المصانع بالأقاليم ما يقرب من هذا المقدار ، أي ما قد يتراوح مجموعه بين عشرين واثنتين وعشرين ألف قنطار . غير أن الإنتاج ازداد زيادة كبيرة مرة ثانية ، وقد علمت أن المصانع التي يجري العمل بها سوف تنتج حوالى ضعف هذا القدر ، أي نحو أربعين ألف قنطار .

معامل تكرير ملح البارود :

لقد أدخل كثير من ضروب التحسين على طريقة تكرير ملح البارود ، حتى أصبحت المواد الغريبة لا تزيد نسبتها على ١ إلى ٣٠٠٠ في أحسن أنواعه ، وهو الصنف الذي يستعمل في مصانع البارود . أما ما يباع منه ، فإن نسبة المواد الغريبة فيه تتراوح بين ٦٪ و ٧٪ . على أن التكرير بحرارة الشمس يتخاف عنه نحو ثلاثين في المائة من تلك المواد . أما العملية التي تعقب ذلك ، فيعتمد فيها على الطرق الكيميائية .

ومن المصانع التي زرت الكثير من أجزائها مصنع المنشية ، حيث يبلغ الإنتاج اليوى نحو قنطارين . والحرارة الصناعية غير مستعملة في هذا المصنع ، إذ يمر الماء وهو مشبع بما في خرائب المدن القديمة ، (وهي مدن من عهد البطالمة في حالتنا هذه) ، في سلسلة من الحفر قريبة الغور قليلة الانظام . ويؤدي البخر إلى أن يزداد السائل صلابة كلما انتقل من حفرة إلى أخرى ، حتى إذا تكونت البلورات ، نقل إلى المخازن في السلال .

ويستخرج كل عام من خرائب هرم بوليس نحو ٢٧٠٠ قنطار من ملح البارود ، ويشتغل هناك حوالى ثمانين عاملا ، تتراوح أجورهم بين ١٥ ، ٤٠ بارة في اليوم ، (أي حوالى البنس ونصف البنس في المتوسط) .

وقد لفت نظر الحكومة ، إلى أنه من المرغوب فيه ، أن تتخذ من الوسائل ما يحول دون هدم الآثار القديمة ، وبكفل المحافظة على ما يمتز عليه منها ، في أثناء جمع الأنقاض لمصانع ملح البارود . وقد اتصل بي ، وأنا في مصانع ملح البارود بدندرة ، أنه بعد استخراج نترات البوتاس من الأنقاض ، لاتبث تلك الأنقاض أن تتشبع به من جديد بعد سنوات قلائل ، وربما كان من المستطاع إمرارها في الحفر ، وقد يتخلف عنها من النترات ما يكاد يعادل المقدار الأول .

البارود :

يقع مصنع البارود بجهة المقياس ، عند الطرف الأقصى من جزيرة الروضة ، وهو مكان

فسيح بميد عن أية بقعة آمله بالسكان . ويشرف عليه رجل من الفرنسيين ، نشأ في مصنع «سان شامون» St. Chammond ، وتحت يده تسعون عاملا موزعين على عدة أقسام ، منهم ثمانية عشر يعملون بأيديهم في مركبات السكريت والفحم النباتي وملح البارود ، وواحد وعشرون يشتغلون بتحريك المسحوق في المطاحن . وهناك عشرة من هذه المطاحن بكل منها عشرون مدقة ، تحركها دون انقطاع عشر آلات تديرها البغال ، وقد عهد تلك البغال إلى عشرة رجال . ويشغل أربعون رجلا في تحويل المسحوق إلى حبات . وينتج المصنع خمسين قنطارا في اليوم ، أما في أثناء الحرب السورية فكان متوسط إنتاجه اليومي ثمانين قنطارا .

الجير :

ظلت طائفة من أبداع المعابد المصرية تستخدم أحجارها في صناعة الجير سنوات طويلة ، وقد دمر لهذا الغرض تدميرا تاما معبد نخم في هرموبوليس ، لم يكن باقيا منه إلى ما قبل ذلك بسنوات سوى اثني عشر عمودا ، ولكن تدخل الباشا وضع لذلك حدا . أما الأفران فتأخذ حاجتها من الحجارة في الوقت الحاضر من محاجر الجير الواقعة على ضفاف النيل . وفي إدفو يعمل كثير من الفلاحين في صنع الجير ، وتنقل الحجارة في النيل من محاجر في الجنوب ، وكان ثمن قنطار الجير إذا سلم في القاهرة ثمانية قروش ، وبذلك يكون ثمن الطن اثنين وثلاثين شلنا .

الملح :

تستهلك مصر مقدارا كبيرا من الملح ، ووسائل الحصول عليه عجيبة غريبة . ففي أبيدوس يعتمد أبناء العرب إلى فتح الجثث المحنطة ، ثم يستخرجون أحشائها ، وينقعون في الماء تلك الأحشاء طائنين أنهم يحصلون من وراء ذلك على ملح من أجود الأنواع . وقد يلعثون أحيانا إلى استخراج الملح من الرمال التي دفنت فيها الجثث المحنطة ، ولكن استخراجهم من الجثث نفسها أكثر شيوعا . وفي الجهات البعيدة عن النيل حجارة رملية مشبعة بالملح ، وقد قابلت بعض الفلاحين ، فعلمت منهم أنهم اعتادوا تفتيت هذه الحجارة وغمرها في الماء ، حتى إذا عرضت لأشعة الشمس ، حصلوا منها على بلورات الملح .

الفخار :

صناعة الفخار واسعة الانتشار وبخاصة في مدينة قنا ، حيث تصنع مقادير وافرة من الأباريق والقلل ، ثم ترسل إلى الجهات الأخرى بطريق النيل ، ولهذا الأباريق والقلل

شهرتها في تبريد الماء ، كما أنها على أشكال كثيرة متنوعة . ويبدو أن استعمال الأواني الفخارية في مصر كان شائعاً في جميع العصور والأزمان ، وآية ذلك ما هنالك من مساحات واسعة تغطيها قطع الفخار على مقربة من المدن القديمة ، كما أن هناك تلالاً كبيرة من هذه القطع وحدها . وما يزال صنع الأواني الفخارية واستهلاكها واسع النطاق حتى الآن . فكثيراً ما نصادف في النيل سفناً تحمل مقادير وافرة من الفخار . أما العجلة التي تستخدم في هذه الصناعة فن أسهل الآلات تركيباً ، والظاهر أنها لم تتطور قط منذ أقدم العصور .

الصناعة في مصر

من العسير أن نغلظ القول حين نتحدث عما قام به الباشا من محاولات في سبيل إدخال الصناعة ، واضعاً نصب عينيه تحقيق ما يدعونه الاستقلال عن الدول الأخرى . على أنه من المستطاع أن يشك المرء فيما تنطوي عليه هذه الغاية من حكمة وكياسة ، أما الوسيلة فمما حزن كل العجز عن أن تحقق تلك الغاية ، مهما كان تحقيقها مرغوباً فيه . ولو ثبت أن ما أنشئ من مختلف المصانع رفع مستوى الأخلاق بين أفراد الشعب ، وزود العمال بثقافة تفوق ثقافتهم ، وأن الطرق البدائية الأولى أخذت تتناوَلها يد الصقل والتهذيب ، وأن هناك اتجاهات واضحة ملحوظة نحو استخدام رأس المال والانتفاع بجهود العمال على نحو يؤدي في النهاية إلى الخير ، لو ثبت ذلك لكان هناك عذر مقبول غاية القبول يبرر ما تكبدته الحكومة من تضحيات ، عند ما بدأت تقوم بتجاربها . ولكن الدائع المعروف أن تلك التجارب كانت فاشلة باهظة النفقات ، فقد كان التقدم محدود المدى ، إلا في القليل من الحالات . ولم تزد المصانع شيئاً من موارد البلاد ، ولو استخدم هذا القدر نفسه من رأس المال وجهود العمال في الشؤون الزراعية لمعاد بريح وفير . والحق إن استثمار رأس المال في الصناعة على أساس غير سليم يكلف مصر خسارة فادحة في كل عام . وكثيراً ما كان محمد علي يبرر تصرفاته — عند البحث معه في هذا الموضوع — بما لجأت إليه الدول الأخرى من طرق الحماية ، ضارباً الأمثال بانجلترا وفرنسا تأييداً لحجته . هذا إلى أن المساوي التي تنجم عن إدخال الصناعة قسراً أقل في مصر منها في أي بلد آخر ، لأن الخسارة تقع على عاتق الخزانة لا على عواتق المستهلكين . وترد المصنوعات الأجنبية إلى البلاد ، بعد أن تدفع ضريبة اسمية قدرها ٣٪ . ولكن الضريبة في الواقع أقل من ذلك كثيراً . ومن الطبيعي أن تباع مصنوعات الباشا بنفس السعر المنخفض الذي تباع به المصنوعات الأوروبية . وعلى الرغم من ضآلة أجور العمال ، ورخص المواد الخام بالقياس إلى أوروبا رخصاً كبيراً ، فإن المنسوجات القطنية ، وهي

أهم ما تنتجه مصانع الباشا ، تكلفه من النفقات ما لا تكلفه البضائع المستوردة . هذا إلى أن كل رجل ينتزع من العمل الزراعى إنما ينتقل من عمل مشعر مفيد إلى عمل لا ثمرة له ولا فائدة فيه .

وإنه لمطلب جد عسير أن يتوقع المرء أن تكون إدارة الشؤون المصرية بيد أولى الرأى والتدبير ، فهذا ما يعوز بلاد الشرق عامة مع الأسف الشديد ، ذلك بأن إضاعة المال ليست بالأمر الجليل الخطر ، كما أن موضوع النفقات قلما ينظر إليه . فإني أعتقد مثلا أن القضاة الحديديّة التي أرسلت على عجل من القاهرة أو الإسكندرية ، للانتفاع بها في مناجم الفحم بسوريا ، كان من الممكن استيرادها بثلث ما أنفق عليها ، وكذلك الحال في كثير غيرها من مصنوعات الباشا . ذلك بأنه على الرغم من قلة أجور العمال إلى حد كبير ، إذ يقل متوسطها في اليوم عن بنس ونصف البنس ، وعلى الرغم من انخفاض أسعار المواد الخام ، على الرغم من هذه المزايا التي سبقت لي الإشارة إليها ، فقد بلغ الإسراف ، وسوء الإدارة ، والافتقار إلى كفاية عقلية تحسن التوجيه وتوحيد العمل ، والتراخي عند التنفيذ ، وما يقع من مخالفات للنظام بأكملة ، بلغ كل ذلك حدًا من شأنه أن يجعل المنتجات عند تمامها فادحة للنفقات ، حتى إنه ليكاد يكون من المستطاع في جميع الحالات أن تشتري تلك المنتجات من أوروبا ، بثمان يقل عشرين أو ثلاثين في المائة عما أنفق عليها في مصر . وليس من شك في أنه من دواعي الفخر ودلائل النصر أن يستطيع الباشا إنتاج سلع خاصة يفخر بها مهرة الصناع الأوروبيين ، إلا أن تضحية رأس المال في هذا السبيل كانت وما تزال كبيرة . ورغم جميع ما بذل من جهود وأنفق من أموال ، فإن في مصر نقصًا ظاهرًا في المتعلمين من العمال . فلست أعتقد أنه من المستطاع العثور في القاهرة على فرد يجيد إصلاح ساعة . على أن هناك صناعات خاصة يمارسها أربابها في كثير من النجح والتوفيق ، مع أنها تحتاج إلى غير قليل من الذوق والمهارة ، ثم عدد كبير من الصائغين يقومون بعملهم على نحو يدعو إلى أقصى حدود الفخر والإعجاب ، وصناعة الخراطة يجيدها أصحابها ، كما أن بعض أنواع النقش تلقى من العناية ما يكفل لها أكبر قسط من النجاح . غير أن هذه الصناعات موجودة منذ أزمنة سحيقة ، وقائمة على استخدام الأيدي في صنع المواد الخام ، دون الاستعانة بما حدث من تقدم آلى عظيم . أما إذا دعت الضرورة إلى منافسة آلات الصناعة الأوربية بما هي عليه من تمعدن في التركيب ، وإلى الاستعانة بالآلات والأشياء الثانوية ، التي غدت ذات صلة بالتقدم الصناعى بفضل الفن والعلم ، وبفضل رأس المال والنظم الحرة والمواصلات السريعة ، فليس غريبًا أن تتخلف الدول

الشرقية في المضمار ، وأن تمجز عجزاً تاماً عن الصمود في وجه منافسة تقوم على قدر وافر من الذكاء والنشاط والثراء .

الجابيات الأوربية :

جنت مصر من وجود الأوربيين أجل الفوائد ، وليس الأمر مقصوراً على ما أدوه من خدمات مباشرة بما لديهم من علم ودراية ، فإن إلامهم الواسع بجميع ما أدخل من ضروب الإصلاح أشاع في النفوس احتراماً عميقاً لما أحرزوه من علوم لها التفوق والامتياز ، كما أشاع نوعاً من التسامح لإزاء تلك الآراء التي أخذ أثرها ينتشر انتشاراً سريعاً بين أفراد الشعب . وصحيح أنه كان من النتائج التي أسفر عنها انتشار العلم والخبرة بالآلات بين المصريين ، أن أخذوا يعتقدون أنهم أصبحوا في غير حاجة إلى معونة الفرنجة ، وأن ما تعلموه منهم كاف لتمكينهم من السير وحدهم ، وأن شيئاً قط لا يمكن أن يموق تقدمهم المطرد . ولكن ليس هناك ما هو أوهى أساساً من هذه الفكرة ، ذلك بأنه على الرغم من نشوء طبقة من العمال تستطيع أن تدير المصانع العامة تحت إشراف الأوربيين ، فإن كل ما تم سوف يسرع إليه الخراب والدمار إذا تركوا وشأنهم . وقد أجريت هذه التجربة في كثير من مصانع الباشا ، واقرنت بمواقب وخيمة ، ذلك بأن أبناء العرب لن يستطيعوا قبل أجيال إحراز ما تتطلبه الإدارة من كفاية واستعداد ، ففيهم ذكاء ولهمهم استعداد للعمل تحت إشراف من يفوقهم علماً ومعرفة ، ولكنهم يفتقرون افتقاراً شديداً إلى ذلك التفوق العلمي الذي تستلزمه إدارة المشروعات الكبرى إدارة رشيدة .

الخصائر التي نجمت عن إدخال الصناعة :

حاولت في كثير من المحادثات التي جرت بيني وبين محمد علي بشأن مصانعه أن أظهره على أن أكثرها لا جدوى من ورائه ، وأنها تستنفد رأس ماله ، فضلاً عن أنها توجه العمال توجيهاً غير سديد ، إذ تصرفهم عن العمل الزراعي ، وهو أجدى وأنفع . فأجابني بأنه إنما يواصل مشروعاته الصناعية ليعود الشعب الاشتغال بالصناعة ، لا انتظاراً للربح يجنيه . على أنه ليس من اليسير تقدير نفقات المصانع ، فإن إدارتها سيئة ، تتطلب الكثير من المال . وقد لاحظت قبل ذلك أنه ما دامت منافسة المصانع الأوربية لا يحول دونها فرض ضريبة ضئيلة على الواردات ، فإن الأسعار التي يبيع بها الباشا تحدها بطبيعة الحال أسعار المصنوعات المستوردة . ولما كان من المستحيل أن تساهم مصر فيما ندخله على منتجاتنا من ضروب

التحسين ، فإن المنافسة يصبح عبئها أثقل وأفدح . وإنه لأعود بالنفع الجزيل على مصادر الإيراد في مصر ، وأدعى إلى أن يتسع نطاق تجارتها اتساعا عظيما ، أن ترد إليها من أوروبا تلك البضائع القطنية ، التي تقوم بإعدادها مختلف المصانع الحكومية .

الصناعات المصرية في عام ١٨٢٩ :

استقيمت أغلب التفاصيل التالية عن حالة الصناعات في مصر قبل نهاية عام ١٨٢٩ من السكولونيل « كامبل » Campbell وكيل صاحبة الجلالة وقنصلها العام .

لم يكد زمام الأمور في مصر يشول إلى محمد علي ، حتى أدخل على نواحي الإدارة ضروبا من التعديل والتبديل ، خطرت له من اختلاطه بالأوربيين في كل يوم . فقد بصر بمناح كانت إلى ذلك الحين خافية عليه ، ذلك بأن القنصل السويدي « بوكتي » Bokti تحدث إليه في مشروعات تهدف إلى تخليص مصر من الاعتماد على الصناعة الأجنبية ، فعمد محمد علي إلى تنفيذها على الفور . وإلى ذلك القنصل يعزى إلى حد ما إنشاء مايقوم الآن من مصانع القطن في القاهرة وبلاق والأقاليم . وسوف يكون من الميسور ، بعد الوقوف على أسماء هذه المصانع وما أريد الإدلاء به من تفاصيل ، أن نقدر ما إذا كانت تلك المصانع تعود بالنفع على البلاد عامة ، أو تلحق الضرر بأية سلعة هامة من السلع التجارية . أما أول هذه المصانع فأقيم في القاهرة بجهة الخرنفش ، حيث شرع عمال من مصانع فلورنسا يغزلون الحرير لصناعة الخمل والحرير الرفيع وما إلى ذلك من أنواع النسيج التي يستعملها الأهالي . وما هو إلا زمن يسير حتى نقلت مواد هذه الصناعة إلى مصنع آخر ، سأحدث عنه بعد قليل ، وحلت محلها خيوط ومواد أخرى للنسيج القطن .

إن آلات الغزل ، ويدعونها في أوروبا دواليب الغزل أو العربات ، يبلغ عددها عشراً للغزل السميك وتسمين للغزل الرفيع ، أى بنسبة ١ إلى ٩ ، وهذا ما جرت به العادة في جميع المصانع . وتحتوى المجموعة الأولى مائتي مغزل في صف واحد ، أما الثانية ففيها ٢١٦ . وقد ألحق بالآلات ٢٧٠ مشطا زودت بمدد تهبي القطن قبل غزله . وفي الشتاء يغزل العمال بالدواليب نحو سبعمائة رطلا في اليوم ، أما في فصل الصيف فيبلغ إنتاجهم مائة رطل ، وكذلك يغزلون بالدواليب في الشتاء ثمانية أرطال من نمرة عشرين إلى أربعين ، وخمسة من نمرة ٤٠ إلى ٦٠ و ٧٠ ، أما في الصيف فيزيد إنتاج العمل بمقدار الثلث . وتنتج الأمشاط من ١٥ إلى ١٨ رطلا في الشتاء و ٢٥ في الصيف . ويتقاضى العامل أجره طبقا لفئات محددة ،

فيأخذ سبع بارات عن الرطل الممشط ، وأربعاً عن الرطل من خيوط الغزل السميك الذي تنتجه الدواليب ، وعشراً عن الغزل الرفيع من ثمرة ٢٠ ، وخمسة عشر عن ثمرة ٣٠ ، وعشرين عن ثمرة ٤٠ ، وهكذا بالنسبة غيرها . وفضلاً عن الدواليب ، فهناك في مصنع الخرنفش ثلاثمائة نول لنسج القطن والموسلين والتيل الرفيع . وينسج العامل عادة من ٣٢ إلى ٤ أذرع بلدية في الشتاء ، وخمسة في الصيف ، ويتقاضى عادة عشر بارات عن الذراع من نسج القطن ، و ١٥ بارة عن الذراع من التيل الرفيع ، وبين ٢٠ و ٢٦ عن الموسلين ، وذلك تبعاً لطريقة نسجها . ولا تكاد المنسوجات تنزع عن الأنوال ، حتى يبعث بها إلى بلاق أو إلى مصنع يدعى فابريكة مالطة لتبييضها ، ومن ثم ترسل إلى المخازن ، حيث يتولى بيعها الألمان . وتحت يد أمين المخزن كاتب « يمسك » الحسابات وصراف . ويباع ثوب القطن الذي عرضه ذراعان وطوله اثنان وثلاثون ذراعاً بستين قرشاً ، إذا كان من أجود الأصناف ، وبخمسين إذا كان خشناً في نسجه . وثوب القطن الذي يباع بستين قرشاً سدهاء من ثمرة ٢٦ ، ولحمته من ثمرة ٣٠ . ويباع الثوب من نسج القطن المعروف « بالباتستا » بخمسة وثلاثين قرشاً ، وطوله سبعة عشر ذراعاً ونصف الذراع ، وعرضه ذراع واحد وثلاثة أرباع الذراع . أما سدهاء فن ثمرة ٣٥ وأما لحمته فن ثمرة ٤٠ . ويباع الثوب المزدوج من « الباتستا » وطوله اثنان وثلاثون ذراعاً ونصف الذراع وعرضه ذراع واحد وربع الذراع بخمسة وخمسين قرشاً في الجملة ، وبستين بالقطاعي . وسدهاء من ثمرة ٤٠ ولحمته من ثمرة ٥٠ . أما أنواع الموسلين فعرضها ذراع وثلاثة أرباع الذراع ، وطولها اثنان وثلاثون ذراعاً ، ويباع الثوب منها بخمسين قرشاً . وتصنع من أنواع الموسلين مناديل تصدر إلى القسطنطينية ، حيث يتخذها النساء غطاءاً للرأس . وسدى هذه الأنواع ٤٠ ولحمها ٥٠ . ويتطلب البيع بالقطاعي دفع الثمن فوراً ، أما البيع بالجملة فيسمح بتأجيل الدفع مدة طولها ثلاثة شهور أو أربعة أوسنة . ويستغل تجار البلاد هذه الميزة التي جرى عليها العرف فيبيعون بالقطاعي ، ويصدرون المنسوجات إلى تركيا وسوريا .

فابريكة مالطة :

وإلى جانب ما في مصنع الخرنفش من دواليب الغزل والأنوال ، صناعات يشتغلون بالحدادة والسمكرة وسبك المعادن وخراطة الخشب وبالنجارة وإصلاح الآلات وصنع ما يتصل بها من أدوات . ولم يكن هذا المصنع قد تم حين وضع أساس مصنع آخر في بلاق أكبر منه بكثير . وقد وكلت إدارته إلى مسمو « جومل » Jumel ، ذلك الرجل الذي أراح لمصر الغطاء عن كنز ثمين ، حين أدخل فيها زراعة القطن .

وهذا المصنع الكبير الذى أطلق عليه فيما بعد اسم فابريكة مالمطة لكثرة من يشتغل به من العمال المالطيين ، به ثمان وعشرون آلة للغزل ، وأربع وعشرون للتمشيط . وهذه الآلات شبيهة بما يوجد منها فى مصنع الغزل بالخرنفس ، وتتطلب كل آلة من آلات الغزل رجلين وثلاثة أطفال ، إذ أن بها أربعة عشر طنבורا تحركها آلة ، يديرها ثمانية من الثيران .

وفى « مالمطة » مائتان من الأنوال . وتصنع خيوط القطن فى جميع المصانع ، كما تصنع منسوجات من القطن والتيل الرفيع والموسلين بنفس الطول والعرض . غير أن « مالمطة » هى المصنع الوحيد الذى يحوى « مبيضة » ، ولهذا ترسل إليها المنسوجات على اختلاف أنواعها ، لإجراء عملية التبييض على النحو التالى . فالمنسوجات القطنية يستعمل فى تبييضها محلولان قلويا ن تم تنشر فى مكان التبييض . أما المنسوجات التيلية الرفيعة فتستخدم فى تبييضها طريقتان مختلفتان ، إحداهما بأوكسيد حامض الكلوريدريك ، والأخرى بمحلول قلوى والتعريض للهواء وحامض الكبريتيك ، ويستخدم كلوريد الجير كذلك فى بعض الأحوال . أما المنسوجات التى يراد طبعها بالألوان ، فيجب إعدادها بعد إصهارها فى حامض لإزالة أثر الأوكسجين ، وأما ما بعد منها للبيع فيصقل فوق أسطوانة ، كما هو الحال فى شأن المنسوجات التيلية الرفيعة . وفى « مالمطة » يطبع ثمانمائة ثوب فى كل شهر على الألواح والأسطوانات معا . وكان من الممكن أن يطبع أكثر من هذا القدر لو كانت المبيضة من الاتساع بحيث تسمح بذلك . وقد أنشئت أربع مبيضات أخرى فى شبرا شهاب وشبين والحلة الكبرى والمنصورة . وطبع المنسوجات بوجه عام فيه ما يعيبه ، فالألوان من نوع ردى ، لا تستطيع الصمود طويلا لعملية الغسل ، وما يطبع منها بالآلات لا بد من استكمالها باليدى .

ونمن الثوب من « الشيت » الملون باليد ثمانون قرشا ، ومن المطبوع بالآلة ستون . أما الثوب الذى طبعته الآلة واستكملته اليد فيباع بسبعين .

وفى « مالمطة » صناعة أخرى هى صناعة المناديل الملونة التى يكثر النساء من استعمالها غطاء للرأس . ويخصص لهذا الغرض أربعمائة ثوب من الموسلين كل شهر . ويبلغ طول الثوب الواحد اثنين وثلاثين ذراعا ، يصنع منها ستة وعشرون منديلا ، تطبع بمختلف الألوان . ويتراوح ثمن المنديل الذى يطبع على الألواح بين خمسة قروش وستة تبعا لما عليه من رسوم أنيقة . أما ما يرسم باليد ويصنع بالكرمين (العمل الأحمر) فيباع الواحد

بستة عشر قرشا . ويتقاضى العمال الذين يطعمون المناديل أربعة قروش ونصف القرش عن نصف ثوب من المسلمين ، طوله ثلاثة عشر ذراعا ، كما يتقاضون خمسة قروش عن المناديل التى تنقش صورها باليد ، وتأتى هذه المناديل بريح قدره نحو ثلاثين فى المائة .

ويبدو لى أن خير ما فى « مالطة » وغيرها من المصانع هو غزل خيوط القطن ، إذ تستخدم فى النسيج ، كما تصدر إلى ترينستا وليقورنه والموانى التركية . وتباع الأقة من هذه الخيوط (وهى أربعائة درهم) بخمسة عشر قرشا للأنواع من نمرة ١٥ إلى ٣٦ ، وبخمسة وعشرين قرشا من ذلك الرقم إلى نمرة ٦٠ ، وأربعين قرشا من نمرة ٦٠ إلى ١١٠ ولا يفرز فى الوقت الحاضر سوى الأنواع من نمرة ٣٠ إلى ٧٠ . ويبلغ مقدار ما يتلف من قنطار القطن المغزول فى القاهرة نحو الخمس . فضلا عن هذه المصانع فهناك عمال يمتنون جميع الحرف لإصلاح الآلات وتركيبها ، سواء أكانت هذه الآلات خاصة بصناعات الوجه القبلى أو الوجه البحرى . وقد تم الآن إعداد آلة لصنع المبارد ، والنموذج الذى سوف يقاس عليه قدمه رجل من ميلان . ويشتمل الأوربيون فى أهم جهات المصنع طبعا لما يتلقونه من توجيهات . فضلا عن ذلك فهناك ورشة لتجارة الأثاث ، على رأسها أحد المالطين . وثم طائفة من الفرنجة وبعض اليونانيين يقومون بصنع النماذج وأعمال التنجيد . وفى « مالطة » كذلك ثقتان من ورش الخراطة . أما إحداهما ففيها آلات تخرط بها اسطوانات دواليب الغزل ، وفيها عجالتان للثقب ، ومنشاران ، للخشب منشار وللنحاس آخر ، وأما الورشة الثانية ، فيحرك آلاتها ثمانية من الثيران ، وبها مسن كبير وأقلام من الفولاذ للتضليل والتخريم والتنقيب ، كما أن بها خطافا يحركه أربعة من الثيران ، فيحرك بالتالى ثمانية أكوار ضخام ، تلين فى النار أدوات كبيرة الحجم . فضلا عن ذلك فإن هناك نحو ثمانية وعشرين كورا أخرى يحرك كلا منها ثلاثة رجال .

وفى « مالطة » إلى جانب ذلك ورش للحفارين على الخشب وعلى عجالات الاسطوانات اللازمة لطبع « الشيت » . وهؤلاء العمال من السود وأبناء العرب ، ويشرف عليهم رجل فرنسى وآخر سويسرى . وعلى مقربة من هذه الورش آلتان اسطوانيتان لهما مكابس لصقل المنسوجات . وفى ناحية أخرى يوجد السمكرية والسبا كون . فالسمكرية يقومون بصنع الصناديق التى تحفظ لوازم المصنع ، أما السبا كون فيصنعون الأنابيب التى تجرى فيها المياه . بقى على أن أتحدث عن المسبك ، إذ لست فيه كثيرا من أوجه النقص . فالأفران موضوعة وضما سيئا ، فضلا عن أنها تستهلك مقادير وافرة من الوقود . ولا يلقى الرمل الذى

تحفر فيه النماذج عناية كافية بسبب إهمال العمال ، إذ أنهم لا يحفظون القوالب جيداً فيتلف المعدن الذائب عند صبه في أغلب الأحيان . وهناك ثمانية أفران لاتكف عن العمل . ويشرف اثنان من السوريين على هذه الورش ، يساعدهم اثنان من أبناء العرب . وقد أطلت الحديث عن هذا المصنع لأنه مركز العصب لجميع المصانع الأخرى ، ففيه تصنع دواليب الغزل والأمشاط وغير ذلك من الأدوات التي تستلزمها صناعات الوجه القبلي ، وفيه تبيض المنسوجات ، ويستخدم العمال الأجانب في جميع نواحي الصناعة . وللمصنع مدير ومساعدون ، وتحت إمرته هؤلاء المساعدين رؤساء العمال والملاحظون ، وعليهم توزيع العمل على العمال . وإدارة هذا المصنع معقدة ، فهناك عدد من الكتبة الأقباط يحسبون الحساب ، كما أن هناك صرافاً يقبض الأموال من « الخزينة » ويدفعها لمن يقومون بالعمل .

ويصنع القطن باللون الأحمر في مكان فسيح قرب « ماطة » ، والصنيع عملية صعبة ، تعلمها أبناء العرب في البداية من رجل فرنسي ، لقاء دين بألف دولار عجز عن أدائه للحكومة . وهذا العمل لا يجري الآن على نحو يدعو إلى تمام الرضا والارتياح ، فاللون لا يرق له . وتصنع من القطن المصبوغ بهذه الطريقة مناديل مربعة الشكل ، محاكاة لما يصنع منها في برن ، إلا أن مادتها خشنه ، وألوانها غير ثابتة . ويستخدم في نسجها أربعون نولاً ، ويتقاضى العامل عشرين بارة عن كل منديل ، ويبيع المنديل بخمسة قروش أو ستة ، ولكن الإقبال على شرائها ضعيف .

وعلى مقربة من « ماطة » مصنعان لغزل القطن ، يدعى أحدهما مصنع إبراهيم أغا والآخر مصنع السبئية . وفي المصنعين تسمون من آلات الغزل ، وستون من آلات التنظيف والأمشاط . وتزودهما « ماطة » بما تتطلبه آلاتهما من لوازم . وليس في المصنعين غير صناعة الغزل . وأسعار الغزل اليدوي تعادل أسعار الغزل في المصانع التي يتألف معظم إنتاجها من القطن الشعير . ويبيع المديرون الغزل للجُمهور بالأسعار التي ذكرتها آنفاً ، إذ أن الإدارة المالية موكلولة إليهم .

قلعة الكبش :

هناك على مقربة من القلعة ، وفي حي يدعى قلعة الكبش يقوم مصنع كبير ، يحوى من أنواع الورش كثيراً مما تحويه « ماطة » . فهناك عدد من النجارين والحدادين والبرادين والخراطين ، ولن أتحدث عن المسبك ففيه من أوجه النقص ما سبقت لي الإشارة إليه . ومن هذه الورش ترسل دواليب الغزل وآلات التمشيط الدقيقة إلى المصانع التي سوف تنشأ

في الأقاليم بعد قليل . ويجرى العمل الآن لإعداد مكان فسيح يستطيع أن يضم ٢٢٠ من أنوال غزل القطن ، وسوف تدير هذه الأنوال آلة بخارية واردة من فرنسا . وغير بعيد من قلعة الكيش ، يقع مصنع للغزل يدعى مصنع السيدة زينب ، لوقوعه في حي يحمل هذا الاسم . وتستعمل فيه عشرون من آلات الغزل ، وثمان وعشرون من آلات التمشيط ، كما أن به ثلاثمائة نول للنسج القطن ، ونسيج هذه الأنوال كنسيج « مالمطة » نوعاً وثمناً ، وهو يرسل إلى « مالمطة » لتنظيفه . ويباع النسيج اليدوي بنفس السعر . ولا يزيد ما ينسجه العامل على ثلاثة أذرع ونصف الذراع يومياً في فصل الشتاء ، خمسة أذرع في فصل الصيف .

قليوب :

في قليوب عاصمة مديرية القليوبية مصنع كبير تصنع فيه آلات الغزل والتمشيط للمصانع الجديدة . ولهذا توافرت به المواد ، كما أن به عدداً من العمال بينهم بعض الأوربيين . وثم مسبك ساءت إدارته كما ساءت إدارة غيره من المصانع التي سبق لي ذكرها . وإلى جانب ذلك يوجد سبعون من دواليب الغزل ، كما أن هناك ثلاثين ، تحركها في كل يوم ثلاث مجموعات من الثيران ، عدد كل منها ثمانية . وهذه الآلات تغزل أقطانا من نفس الأصناف التي تغزل في « مالمطة » . وفي هذا المصنع كذلك تصنع الأنوال ، وكانت خمس عشرة آلة تقوم بالعمل فعلاً .

شبين :

في قرية شبين بمديرية منوف سبعون من آلات الغزل وثلاثون من آلات التمشيط ، جمعت في بناء كبير ، وتحركها ثلاث آلات ، بكل منها أربع عشرة اسطوانة ، يشد إليها ثمانية من الثيران . ويرسل مدير هذا المصنع ما تغزله تلك الآلات من القطن إلى « مالمطة » ، ولا يغزل بالمصنع ما هو أعلى درجة من نمرة ٦٠ .

الحلة الكبرى :

منذ ثلاثة أعوام أقيم في الحلة الكبرى مصنع كبير ، يحوى من دواليب الغزل عشرين ومائة ، ومن آلات التمشيط ستين ، تدار بآلات أربع ، كما أن هناك مائتين من الأنوال . ونوع النسيج وطول كل ثوب وعرضه كما هو الحال في سائر المصانع . وهناك ورش تصنع بها الأكوار . هذا إلى ما هنالك من برادين وحدادين . وفي هذا المصنع تصنع دواليب الغزل لإرسالها إلى المصانع التي لم يكتمل عدد دواليبها .

زفتى :

فى زفتى بمديرية الغربية مصنع للغزل ، به من الدواليب ٧٦ ، ومن آلات التمشيط ٥٠ ، بما فى ذلك لوازمها . وتحرك الآلات هذه وتلك . ويحصل المدير على المواد اللازمة من مخزن المحلة الكبرى .

ميت غمر :

فى مصنع الغزل بميت غمر من الدواليب وآلات التمشيط مثل هذا العدد ، وهى فى زيادة مطردة .

المنصورة :

فى المنصورة كذلك مخزن ومصنع للغزل . وهناك أربع آلات تدير ١٢٠ دولابا وثلاثين آلة للتمشيط ، كما أن هناك مائتى نول لنسج القطن ، ومسبكا ، وورشة للخراطة ، وورشا للحدادة ، وعمالا يشتغلون فى الحديد . ويجرى الآن صنع آلات للغزل .

دمياط :

فى دمياط حيث لا تقوم الآن غير صناعة الغزل ، مصنع جديد به من آلات التمشيط وآلات الغزل مثل العدد الذى نجده فى المنصورة .

دمهور وفوة :

فى مصانع دمنهور مائة مغزل وثمانون من آلات التمشيط . وفى فوة من دواليب الغزل خمسة وسبعون ، ومن آلات التمشيط أربعون . فضلا عن غزل القطن ، فقد رأى الباشا إقامة مصنع للطرايش فى تلك البقعة ، إذ أن موقعها ملائم جدا من ناحية المواصلات . وتصنع هذه الطرايش محاكاة لمثيلاتهما فى تونس ، وهى تشبهها فى جودة الصنع ، فيما عدا اللون فإنه أحمر قاتم ، وهو لون لا يعيل الشرقيون إلى وضعه على رؤوسهم كما يعملون إلى اللون الأحمر القاتم . وتصنع الطرايش من الصوف الأسباني على يد عمال من المغاربة ، أغراهم الباشا بالقدوم من تونس لمزاولة هذا العمل . ويقوم هؤلاء العمال بتعليم أبناء العرب طرق نسج الطرايش وصبغها ووضعها فى قوالب . وليس من اليسور معرفة سعر الطرايش لأنه لم يحدد بعد ، ولم يبع منها شئ حتى الآن . وهذا الصنع ، الذى ينمو كلما ازداد العمال خبرة ، ينتج فى الوقت الحاضر ١٢٠ طربوشا فى اليوم . وقد يلحق بمصانع تونس أضرارا فى نهاية الأمر ، لأن الطرايش التونسية لا تستطاع الصمود أمام رخص الطرايش المصرية ،

كما أن قريها من البلاد التي تقبل على شرائها ، يحول دون دفع الرسوم الجمركية ونفقات النقل .

الواسطى ربنى سويف وأسيوط وغيرها من المصانع :

في الواسطى مصنع به خمسون ومائة مغزل وثمانون آلة للتمشيط ، تحركها آلات أربع . ويعمل المدير على صنع آلات أخرى ، إذ أن لديه كثيرا من العمال يحسنون هذا العمل . وتباع خيوط القطن من نمرة ١٠ إلى ٦٠ بنفس السعر الذي يباع به في «مالطة» . وبالوجه القبلي كثير من مصانع الغزل . فمذ سنتين أقيم في بنى سويف مصنع ضخيم به في الوقت الحاضر ١٢٠ من «البغال» ، وسبعون من آلات التمشيط ، وثلاثة محركات . ومنذ عهد قريب صار في أسيوط مثل هذا العدد من الآلات . ويرسل ما ينتجه هذان المصنعان إلى مدير «مالطة» لتسججه وبيعه . وفضلا عن المصانع التي ذكرتها ، فقد أنشأ الباشا مصانع في سمندود والمنيا وفرشوط وطنطا وجرجا وقنا وإسنا . وقد تم بناؤها ولكنها خالية من الآلات حتى الآن ، إذ يجري صنعها في القاهرة بقلعة السكيش و «قاريفة مالطة» .

بركة الفيل :

وما دمت قد تحدثت عن مصانع القطن فسوف أروى شيئا عن مصنع للحريز ، أسس في القاهرة على مقربة من الجهة المعروفة ببركة الفيل . فقد استقدم الباشا من القسطنطينية منذ البداية بعض الأرمن ، الذين يجيدون صنع الحريز والمنسوجات الحريرية الموشاة بالذهب مما يصنع مثله في تركيا والهند . وقد نجحت أولى المحاولات مما أدى إلى تشجيع هذه الصناعة ، حتى صار لرؤساء العمل تلاميذ ، وغدا بالمصنع في الوقت الحاضر ١٦٠ نولا ، لتسج الحريز من خيوط بيروت ، المصنوعة من الذهب والقطن . وقد استخدمت ستون ألف آلة من الحريز هذا العام لصنع منسوجات من كل الأنواع وبجميع الأسعار ، يصنع العمال منها كل قطعة على حدة . والعمل بعسء متقن ، والنسيج معقنى به ، كما أن النماذج ملائمة للذوق . والألوان براقه على وجه العموم ، ولكنها لا تثبت طويلا ، شأن الألوان الهندية .

بهره والمنسوجات الصوفية :

في عام ١٨١٨ ، أقام محمد على مصنعا ضخما في بلاق لصنع المنسوجات . وقد اشترت النماذج ، ولكن اتضح أنها لا تلائم هذا الغرض ، فأهمل المشروع ثم بعث بعد عامين مرة أخرى ، وشرع عمال من مصانع فرنسا وبلجيكا يقومون بمحاولات جديدة . وقد أدى

موت البعض وعزوف البعض الآخر عن المشروع ، إلى وقف العمل والكف عن تعليم التلاميذ . غير أن الباشا لم يكد يفرغ من إعداد جيش قائم . حتى أراد أن يلبس الجنود مما تنسجه بلادهم ، ولهذا ولى وجهه شطر صناعة المنسوجات من جديد ، فحضر عمال جدد من لانجدوك Languedoc ، وبدى في العمل ، وأخذت ترد من مديريات النية والقيوم والبحيرة خيراً ما تنتجه مصر من أنواع الصوف ، لتصنع منها بدورها منسوجات تلائم ملابس الجند . ويجرى الآن إعداد مائة آلة غزل بدواليبها وأمشاطها وما إلى ذلك . ويستعمل الآن منها فعلاً خمس وعشرون . وفي كل قسم من أقسام المصنع ملاحظ يوجه العمال . ويتقاضى العامل أجره بنسبة ما يقوم به من عمل ، فيتناول سبعة بارة عن الذراع (الإسلامبولي) الذي يتم نسجه بعد أربع وأربعين « طرحة » وينسج العامل ذراعين في الشتاء ونحو ثلاثة أذرع في الصيف .

الصوف المصري :

لا يصلح الصوف المصري لأى نوع من المنسوجات الناعمة ، لأن تشعبه بنهار مليء بملح البارود يكسبه صلابة وجفافاً . وتقص أصواف الغنم مرة في السنة ، ولكنها لا تغسل قبل القص ، وهى عادة تؤدي إلى تدهور نوع الصوف ، فما يكاد يعضى بعض الوقت حتى تشيع فيه العثة دون أن يستطاع التخلص منها فيتلف ثلثا الصوف قبل أن يكون صالحاً للنسيج . ولكن يبدو على الرغم من ذلك أن المنسوجات التى تصنع من هذا الصنف ملائمة كل الملائمة للملابس الجند ، لأن صناعتها متينة متداخلة الخيوط ، وذلك فضلاً عن إتقانها . ويتراوح الثمن من ١٠ إلى ١٢ قرشاً تبعاً لنوعها . وهذه المعلومات المفصلة تعطى فكرة عامة عن حالة الصناعة في مصر .

دواليب الغزل :

في مصانع القطن ١٤٥٩ من دواليب الغزل ، منها ١٤٥ للغزل السميك ، و ١٠١٩ للغزل الرفيع . وتنتج الأولى يومياً ١٤٥٠٠ رطل في الصيف و ١٥٠٠ رطل في الشتاء . وتنتج الثانية في اليوم ١٤٠ رطل صيفاً و ٨٥٤٠ رطل شتاء . أما الأنوال وعددها ١٢١٥ فتنتج ٣٦٤٥ ذراعاً (بلديا) في الشتاء و ٦٠٧٥ في الصيف .

تأثير التجارب الصناعية :

من المستطاع أن يزيد الإنتاج مقدار الخمس على أقل تقدير ، إذا شددت الرقابة على العمال ،

ودفعت إليهم أجورهم بانتظام . إلا أن أولئك العمال ، وبلغ عددهم واحداً وثلاثين ألفاً ، ليس من طبعهم الاعتزاز بالنفس ، كما أنهم مفسطرون على الكسل ، وعملهم لا يلقى منهم العناية الواجبة ، وإذا توافر لديهم قوت يومهم ، لم يأبهوا لما يأتي به الغد . وثم أعمال كثيرة تظل غير مستكملة ، فتقضى الضرورة بإعادة عملها ، مع ما يستدعيه ذلك من نفقات . وهذه الحالة تثير متاعب جمة ، وبخاصة من ناحية أبناء العرب ، على أن ما ذكرته الآن يمكن أن ينطبق على سائر الصناعات ، كصناعة الحرير وغيرها . ويرسل بعض القطن المغزول إلى موانئ تسكانيا وبحر الأدرياتيك حتى تصل إلى داخل إيطاليا وألمانيا . أما المنسوجات القطنية فتستعملها البلاد ، ولكن التجار يرسلون بعضها إلى آسيا الصغرى وجزر الأرخبيل وسوريا . وإذا قدرنا أن الحكومة تشتري القطن والصوف من الفلاحين بأثمان معتدلة ، وأن أجور العمال أقل في مصر منها في أى بلد آخر ، وأن غزل القطن ونسجه عملية رابحة على الرغم من النفقات التي يتطلبها الاحتفاظ بمائتين وألف من الثيران ، تستخدم في إدارة الآلات (إذ يستبدل بها غيرها كل ساعتين كما يكلف علف الثور قرشين كل يوم بما في ذلك أجر المشرفين عليه) ، رابحة على الرغم من الإصلاحات الكثيرة التي تحتاج إليها تلك الآلات ، لعدم انتظام حركتها وما قد تتعرض له في بعض الأحيان من هزات فجائية ، إذ يبطل الثور في مشيته إذا حل به التعب ، ويسرع الخطو إذا ألهم بدنه سوط السائق ، ورابحة على الرغم من النفقات التي تستدعيها إدارة ثقيلة العبء ولكنها في الواقع قليلة الجدوى ، تعقد المسائل الحسابية وتؤدي إلى ظهور كثير من المساوئ ، وإذا قدرنا أن الأرباح مع ذلك يبتلعها ، بل ويبتلع ما هو أكثر منها ، شراء جميع أنواع الآلات التي ترد من أوروبا بأثمان باهظة ، وبعبء الكثير من أجزائها هنا وهناك في المخازن ، وهذا الإسراف الذي لا حصر له في استعمال الخشب والحديد والنحاس والزنك والصفائح . والفحم والمواد الأولية للصناعة ، كما يبتلعها ما تستدعيه إقامة المصانع الجديدة من مواد كثيرة وعدد من العمال وفير ، إذا قدرنا هذه الأمور جميعاً ، اتضح لنا أن التجربة الصناعية لم يحالفها التوفيق ، فقد بلغت نفقات البناء في العام الهجري الأخير مليوناً من الدولارات .

المنسوجات القطنية :

المنسوجات القطنية هي وحدها التي عادت بالضرر على الواردات في الوقت الحاضر ، إذ يبدو أن إنجلترا أنقصت مقدار ما ترسله من هذه الأصناف ، والأنواع الواطئة منها خاصة . أما أنواع الموشين الهندي ، وكانت شائعة الاستعمال فيما مضى ، فقلما يرد الآن إلى مصر شيء

منها ، منذ شرعت المصانع الجديدة في نسجها . بل لقد كدت أقول إن منسوجات البنغال تمر بهذه الظروف نفسها ، إذ تدهورت تلك الأصناف بعد سنوات من القضاء على المالك .

أسباب فشل التجارب الصناعية :

كنت أستطيع في هذا المقام أن أمضي في سرد تفصيلات أخرى ، بالكشف عن العوامل التي دفعت منتجات هذه المصانع الجديدة إلى حلبة المنافسة مع المنتجات الأوروبية . وكنت أستطيع أن أبين ما لم أذكره قبلا وهو أن العمل في الزراعة أعود بالفائدة على الحكومة وبالرفاهية على الأهالي من أى شيء آخر ، ولا يستثنى من ذلك غير مصانع غزل القطن إذ يمكن الانتفاع من وراء الإبقاء عليها . وكان من اليسور إقامة الدليل على أن العمال الذين يشتغلون في إنشاء هذه المؤسسات وإدارتها ، (ومنهم واحد وثلاثون ألفا يعملون في المصانع ونيف وأربعون ألفا في تشييد أخرى جديدة على ما ذكرت) ، هؤلاء العمال لو استخدموا في الزراعة لكانوا أكثر نفعا مما لو ظلوا حيث هم الآن يقومون بعمل لا قيمة له . غير أن ذلك يخرج بي عن الخطة التي رسمتها لنفسى ، فملينا أن نقرر أن الدوافع قد وجدت ، أما النتائج فيزيد فيها أو يقضى عليها فعل الزمن والأحداث .

ملاحظات عمه الحقائق السابقة :

على الرغم من أن التقرير السابق كتب منذ ثمان أو تسع سنوات ، فإن الحقائق الأساسية تظل ثابتة لا تتغير . وأغلب ما أورده الكاتب من آراء يدعمه ما استطعت مشاهدته بنفسى . وليس من اليسير الحصول على بيان دقيق عن مؤسسات مصر الصناعية من حيث نفقاتها وإيراداتها ، فن الطبيعى أن تكون البيانات التي تقدم للحكومة بحيث تظهر نجاح المصانع في صورة مزوقة منمقة إلى أبعد حدود التزييق والتجميل ، ولو قدر ما أنفق على البنى وأمان الآلات من أموال ، وما تطلبته إدارتها من نفقات ، وما أخفاه المحاسبون من خسائر في غير أكثرات أو مبالاة ، لو قدر ذلك كله لاتضح أن خسارة الحكومة جسيمة للغاية ، وأنها في الواقع لم تسفر عن نتائج ذات نفع محقق . وفضلا عما يقوم في سبيل إدخال الصناعات الآلية من صعوبات عادية ، فإن لمصر صعوبات خاصة بها . فنأخذها يؤذى الآلات ويتلفها بمد زمن وجيز ، وأجف أنواع الخشب تؤثر فيه الحرارة ، وكثيرا ما تزود الآلات بالماء على غير طائل ، كما يتسلل إليها غبار ناعم دقيق يعطل الجديد منها . وعلى الرغم من اتخاذ جميع ما يستطاع من وسائل الحيلة والعناية ، فإن أحسن المدد يلحقها كثير من الأذى .

وقلما يستطيع عامل ، بل قد يستحيل عليه ، إصلاح الآلة التي يشرف عليها ، مما أدى إلى الاستمرار في إنفاق أموال جديدة في استيراد آلات جديدة ، لا يوجد في غالب الأحيان « ميكانيكي » واحد يستطيع ضبط عددها . وتأخر وصول الآلات يقف العمل في المصانع ، وقد شاهدت كثيرا منها بعد وصوله ، فإذا به مهمل لا ينتفع به . فضلا عن ذلك ، فليست الأمانة ولا الكفاية من صفات المديرين في غالب الأحيان ، كما أن العمال ما يكاد تدريبهم يتم ، حتى يقصّبوا عن عملهم استجابة لمطالب التجنيد ، وهي مطالب لا يمكن مناقشتها أو الاعتراض عليها ، ثم يحل محلهم جماعة من الفلاحين ، لا حظ لهم من العقل والتهذيب ، حتى إذا نالوا قليلا من الخبرة بأعمال الصناعة ، صدرت الأوامر باستدعائهم ، على أن يخلفهم فوج جديد من العمال تموزه الخبرة واللباقة .

المحاضر المالية :

ليس في مصر من مصانع القطن مصنع حسنت إدارته ، بل إنه ليس فيها على ما أعتقد مصنع واحد لا يمود على الباشا بالحسارة . ولقد زرت أول ما زرت ذلك المصنع القائم في بلاق ، فكان المحرك البخاري في حالة من القذارة يرثى لها ، كما كان إصلاح كثير من الآلات يجري في غير عناية أو اكتراث . صحيح أن معظم الآلات صنعت في إنجلترا ، ولكنها كلما ازدادت اتقاناً ازداد تعرضها للتلف ، وشق الاحتفاظ بسلامتها ، بسبب من تستخدمهم مصر من العمال ، الذين لا يباليون بأمر من الأمور . وإنه لمبت أن نتوقع أن تلقى آلات أبدعتها صناعة راقية متقنة ، أفرادا من الفلاحين المصريين يصلحون لإدارتها ، والإشراف عليها ، وتوجيهها وجهة نافعة . إن السلطة الإدارية ضعيفة في كل مكان ، ومن الطبيعي أن يسير كل ما يتوقف عليها في غير طريقه الصحيح .

وبمصنع بلاق في الوقت الحاضر ١٤٢ نولا ، متوسط إنتاجها في الأسبوع ٣٧٠ ثوبا من الشيت طول كل منها أربعون ذراعا . وينتج بمض الأنوال بين ثلاثة وأربعة أثواب في الأسبوع . ويتقاضى النساجون سبعة عشر قرشا عن كل ثوب من الشيت ، وخمسة عشر عن كل ثوب من البفتة ، وجميع هذه المنسوجات تطبع بالألوان . وقد قدرت نفقات الثوب طبقا للبيانات التي حصلت عليها — بتسعة وخمسين قرشا ، أى باثنى عشر شلنا . غير أن هذا المبلغ لا يشمل نفقات الأبنية ، ولا ثمن الآلات ، ولا أى شيء آخر عدا الأجور وأثمان المواد الخام . وأبناء العرب عامة تموزهم الدراية بعمل الأنوال ، إذ أنهم لم يحصلوا على خبرة سابقة ، ولم يطبعوا على عادات تؤهلهم لذلك ، فهم لا يعتادون الاشتغال بالصناعة في

سن مبكرة ، بل يؤخذون من الحقول عندما يبلغون دور الرجولة ، وتخصص لهم أعمال تختلف كل الاختلاف عن أعمالهم السابقة . وهم يشتغلون في اليوم تسع ساعات .

ديوانه المدارس :

ديوان المدارس هو الهيئة التي تشرف على جميع المصانع في مصر ، فإليه ترفع جميع المسائل للبت فيها ، ولكن هذا البت يأتي دائماً بعد الأوان ، كما أن الافتقار إلى الخبرة العملية كثيراً ما يعود بالضرر والأذى . وقد يحدث في أحوال كثيرة أن يتعطل عمل من الأعمال لأن عملاً آخر طلب أداؤه ، كما أن الحاجة إلى تنظيم صحيح يلائم بين تموين البلاد بالسلع على صورة منظمة ومصلحة الإيرادات العامة ، هي سر شيوع الفوضى ووقوع الخسائر .

المفصلة :

إن مصنع القطن بالمنشية من أعظم المصانع ، والقوة المحركة فيه عجلة تديرها الثيران ، كما هو الشأن في هذه المصانع . والمنسوجات التي ينتجها طولها اثنان وثلاثون ذراعاً ، وعرضها ذراعان ، ويستخدمها رجال الجيش غالباً ، فإذا بيعت كان ثمن الثوب اثنين وخمسين قرشاً ، أى عشرة شلنات وأربعة بنسات . أما الأنوال فغاية في سهولة التركيب وتدار كلها بالأيدي . ويتقاضى النساجون تسعة قروش عن الثوب الواحد . وقد أجاب بعض من سألتهم منهم عما إذا كانوا يؤثرون عملهم على الاشتغال بالزراعة ، بأنهم يؤثرون حالتهم الراهنة . وهم يشتغلون من مطلع الشمس إلى مغربها . وقال من يشرف عليهم إن في استطاعتهم أن يصنعوا بين أربعة أثواب وستة في الشهر الواحد ، فلما تحريت الأمر من المال كادت إجابتهم تتفق على أنهم يصنعون ثوباً واحداً كل أسبوع ، ولم يذكر غير عامل واحد أن في مكنته أن ينسج من أربعة أثواب إلى خمسة كل شهر . ومهما يكن من شيء فإن الاشتغال بالنسيج مضاعف الأجر بالقياس إلى العمل الزراعى ، ذلك العمل الذى لا يكاد أجره يزيد على ثلاثين بارة في اليوم . ويحتاج الأمر إلى رطلين ونصف الرطل من القطن لصنع سدى الثوب ، وإلى ثلاثة أرطال ونصف الرطل للحمته ، ثم يضاف ٣٠٪ من النشا حتى يكتسب الثوب شيئاً من الصلابة . ويصنع من النسيج نوعان ، ولكن الفرق بينهما غير كبير . والقطن الذى يستعمل في هذه المصانع من أجود الأنواع ، ومع ذلك فالنسيج من النوع الخشن . ونققات الأبنية والآلات طائلة ، والإشراف على الحسابات فيه كثير من وجوه النقص ، كما أن قسماً كبيراً من جهود العمال يبدد أو يساء توجيهه ، أما المواد الخام فيتلف كثير منها إذا تناولتها أيدي تموزها الخبرة والمرانة . وقصارى القول إن النتائج ليست في صالح مالية البلاد .

مصنع قنا :

تجرى صناعة القطن بمدينة قنا على نطاق واسع في بناء شيد لهذا الغرض . ويشتغل به نحو ألف عامل ، (كانوا ٩٨٠ عند ما كنت هناك) . وتعيش الجهرة العظمى من هؤلاء العمال في الحى الذى يحيط بالمصنع على مسافة تقطع في نصف ساعة أو ساعة . ويبدأ وقت العمل قبل مشرق الشمس بنصف ساعة وينتهى قبل مغربها بنصف ساعة . والقوة المحركة هي الثيران ، ولهذا يحتفظ بمائة منها في المصنع . وهناك خمس عجلات كبرى ، يدير كلا منها في العادة خمسة ثيران أو ستة ، أما سائر الثيران فتحل محلها بعد فترة معينة ، إذ يستبدل بها غيرها ثلاث مرات في اليوم . أما فيما يسمى فصل البرسيم أو الرعى ، فيحل الرجال والأولاد محل الثيران .

وترسل المواد الخام من الوجه البحرى ، أما الآلات ، وهي بدائية تتطلب الصقل والتهذيب ، فن صنع القاهرة . ويلحق بالمصنع عدد من « الميكانيكيين » لأبأس بخبرته في إصلاح الآلات .

وقد أنفق على البناء نحو ١٨٠٠ كيس ، أى تسعة آلاف جنيه استرلينى ، وإنتاجه الحالى في الشهر ١٣٠٠ ثوب من الشيت ، طول كل منها عشرون ذراعاً وعرضه ذراع ونصف الذراع . هذا فضلاً عن ثلاثمائة ثوب آخر ، طول الواحد منها اثنان وثلاثون ذراعاً ، وعرضه ذراعان ، ووزنه ستة أرتال . ويباع الثوب من النوع الأول بسبعة وعشرين قرشاً ، أى بخمسة شلنات وستة بنسات ، ومن الثانى باثنين وخمسين قرشاً ، أى بعشرة شلنات وستة بنسات . وهذان النوعان ينفدان من السوق على الفور . والواقع أن هذا الصنف من البضاعة يمكن العثور عليه في أسواق جميع المدن المصرية ، أما المواد الخام المستعملة فمن أجود أنواع القطن .

ومتوسط ما يدفع من الأجر في هذه الصناعة قرش واحد في اليوم ، أى بنسان ونصف البنس . أما العمل في الحقل فأجره خمس وعشرون بارة فخب ، أى نحو البنس ونصف البنس . والراغبون في العمل كثيرون على الدوام حتى يصبحوا بمنجاة من التجفيد ، كما أنهم يجنون بعض الفوائد حين ترتفع أسعار الغلال ، إذ يسمح لهم بأن يأخذوا لأنفسهم ما يكفيهم من مخازن الحكومة بأعلى سعر تحدده ، وقد كان إلى عهد قريب أقل من سعر السوق بكثير . هذا ويصرح لهم بثلاثة أرباع الساعة لتناول طعامهم كما أنهم لا يشتغلون في أيام الجمعة ، (وهو يوم العطلة عند المسلمين) ، إلا في مناسبات خاصة . ويتقاضى العمال أجوراً معتدلة ، فقد علمت أن الخراط يتقاضى في اليوم ثلاثة قروش ونصف القرش ، أى

ثمانية بنسات وثلاثة أرباع البنس . أما عدد دواليب الغزل فثلاثون ، يصنع كل منها ١٩٠ بكرة من الخيوط . وليس ثمة نساء يشتغلن في هذه المصانع ، وأصغر الأولاد عمره ثلاث عشرة سنة . ويقوم النساجون بتركيب أنوالهم . ويستطيع أمهر العمال أن يصنع سبعة أثواب في الشهر ، أما العامل المتوسط فأربعة ، وأما الذي لا يزال في دور التعليم فاثني . ويتقاضون تسعة قروش ، أى ثلثا وعشرة بنسات ونصف البنس ، عن كل ثوب طوله اثنان وثلاثون ذراعاً ، وأربعة قروش ونصف القرش عن كل ثوب طوله عشرون . وأغلب العمال الذين يشتغلون بنسج الشيت من أبناء العرب المسلمين .

وإلى جانب ذلك كان في المصنع عشرون ومائة نول يدير معظمها مسيحيون من الأقباط . وكان تركيب تلك الأنوال فريداً في بابه ، إذ كان العامل يجلس في حفرة في الأرض ، وتعدلى الخيوط الطويلة فوقه من ارتفاع شاهق . والمنسوجات التي تصنع بهذه الطريقة ملونة بالأزرق ، وهي شبيهة « بالشعلة » التي يستعملها أبناء العرب وقد يكون بها شيء من الحرير وقد لا يكون . وطول الثوب منها ستة أمتار وعرضه متران ، ويحاك ثوبان من هذا النوع حتى يتألف منهما ثوب يلبس . وقد دفعت ستة وأربعين قرشا ، أى نحو تسعة شلنات ، في واحد من ذلك النوع .

وعلى الرغم من أن نسج هذه الأثواب لا صعوبة فيه على ما يبدو ، إلا أنه يظهر أنفالم توفى في إنجلترا لمحاكاة هذا الصنف ، وما زال الإقبال على البضاعة الوطنية كبيراً .

وليس في هذه المصانع أحد من رجال الطب ، بل ليس هناك من يعالج حتى ذوى الثراء في مدينة قنا القريبة من المصانع . وإذا ظهر مرض من الأمراض ترك وشأنه يقشو وينتشر دون أن يعترض طريقه ما يعرقل سيره . وإنه لمن حسن الطالع أن الصحة العامة لدى أفراد الشعب جيدة ، واسكن ما يكاد يزور طبيب هذه الجهات حتى يطلب إليه إبداء بعض الإرشادات وتوزيع بعض الأدوية .

إسنا :

تدهور الصناعات كلما أوغلت في داخل البلاد . واستعمال السوط في إسنا لا ينقطع ، فقد أبلغنى مدير المصنع أنه لا يستطيع الاستغناء عنه ، وقال « كيف تكون الحال بغير ذلك ؟ إنهم جميعاً قوم ذوو جهالة ، قدموا من الحقول . وكثير منهم طوال اللحي ، يرون المصانع لأول مرة في حياتهم ولم يألّفوا جميعاً هذا العمل » . وبالمصنع خمسمائة عامل ، منهم مائتان من القبط والباقي من المسلمين . ولا يكاد يوجد بين هؤلاء جميعاً فرد واحد يعرف

القراءة والكتابة . وقد قال مدير المصنع ، وكان قد زار إيطاليا ، إنه غير مهتاج قط إلى النتائج ، لأنه لم يوفق لإنتاج سلع تشرف بها الصناعة . والواقع إنها رديئة النسيج رديئة الصقل . وهناك أربع عجلات تحركها الثيران ، ثنتان منها يستعملان فعلا ، وتتطلب كل عجلة ثمانية ثيران ، يستبدل بها غيرها ثلاث مرات في اليوم ، ويستمر العمل اثنتي عشرة ساعة .

ولقد مضى على المصنع عامان ، ولكنه لم يسر في طريق التقدم إلا قليلا ، إذ أن العمال لم ينالوا من الدربة ما يبلغ بهم حد الكفاية في الغزل والنسيج على السواء . وقد استوردت من إنجلترا بعض الآلات المعقدة في تركيبها ، أما أغلب الآلات فن صنع القاهرة ، وليس في المصنع أية وسيلة لإصلاح ما يمتثل أو يكسر منها .

إنتاج المصنع وأجور عماله :

يتقاضى العمال في اليوم بين خمس وعشرين وأربعين بارة ، (أى من بنس إلى بنسين ونصف البنس) ، وطالما كانت حركة التجنيد قائمة فإنهم يفقدون عمل اختيارهم حتى يكونوا بنجوة من الخدمة العسكرية . أما في الأحوال العادية ، فإنهم يؤثرون العمل في الحقول . وهناك أربعون زوجا من آلات التمشيط . وأهم ما تنتجه هذه المصانع المنسوجات ذات العرض الضيق ، التي يستخدمها الجيش ، ولو أن بعضها يباع في الأسواق . وتتقاضى الحكومة ثمنا للثوب سبعة وعشرين قرشا ، أى خمسة شلنات وأربعة بنسات . وينتج الفول من هذه الأتواب شهريا اثني عشر ثوبا في المتوسط . وبعض ما يصنع من النوع العريض ، ولا ينتج الناسج منه في اليوم أكثر من ثلاثة أذرع في المتوسط ، ويتقاضى تسعة قروش عن كل ثوب طوله اثنان وثلاثون ذراعا ، ويبيع بائنين وخمسين قرشا ، أى بنجوة عشرة شلنات وأربعة بنسات . وجميع المنسوجات من ذوات العرض الضيق تكاد تكون من صنع القبط . وهناك ستة وثمانون نولا من النوع القديم ، يجلس إليها الناسج في حفرة في الأرض . والإشراف ضعيف في هذا المصنع كما هو الشأن في أغلب المصانع ، فضلا عن ذلك فهو سيء البناء ، والعمال ليس لهم بالعمل أية دراية ، وليس لدى الرؤساء من المعرفة ما يعوض جهل المرءوسين . وقصارى القول إن ما ينتجه المصنع باهظ النفقة كثير العيوب .

وفيما يلي بيان خاص عن مقدار المواد الخام المستعملة ، وعن القطن المغزول في مصانع الحكومة خلال شهر واحد ، وذلك من حيث ما أنفق عليه وما حصل منه .

الخرفش والحوض المرصود :

وهذا بيان من مصدر آخر يبين متوسط الإنتاج الشهري لمصنعين من مصانع الباشا هما مصنع الخرفش ومصنع الحوض المرصود ، كما يبين عدد العمال ومقدار الأجور التي يتقاضونها على اختلاف طوائفهم ، وذلك بالقدر الذي أمكنني التحقق منه .

متوسط الإنتاج الشهري

الوزن									
مقدار القطن المتزول				الباقى بعد التلف	الباقى بعد التلف	الباقى بعد التلف	الباقى من القطن ٢٥ ٪ أى الربع	الوزن الكلى	
رطلا	نمرة	رطلا	رطلا	رطلا	رطل	رطلا	رطلا	رطلا	
٣٣٣٠	١٢	٤٧٠٢	٢٢٤٤	١٦٩٤٦	١٢٠٠	١٨١٤٦	٦٠٥٠	٢٤١٩٦	مصنع الخرفش
١٠٩١	١٨								
١٠٢٨١	٣٢								
٧٦١	١٢	٢٣٩٧	٦٨٢	٣٠٧٩	—	٣٠٧٩	١٠٢٣	٤١٠٤	مصنع الحوض المرصود
١٦٣٢	١٨								
٦٩٤	٣٢								

غزل القطن

بمجموع الثمن والنقعات		أجر العمل		النقعات		ثمن القطن		
قروش	بارة	قروش	بارة	قروش	بارة	قروش	بارة	
١	٢٩	—	١٤	—	١١	١	٤	مصنع الخرفش
١	٣٧	—	٢٢	—	١١	١	٤	
٢	٥	—	٣٠	—	١١	١	٤	
١	٢٩	—	—	—	—	—	—	مصنع الحوض المرصود
١	٣٧	—	—	—	—	—	—	
٢	٥	—	—	—	—	—	—	
الثلث في فلسطين		الطول بالذراع		مقدار البضائع				
٤٠		٢٨		١		بركال		
١٠		١٨		١		د رفيع		
١٥		١٨		١		بفتة حميدة		
١٣		١٨		١		محلوى		
٣٦		٢٨		١		هندى		

ما يتقاضاه العمال والمحاسبون شهريا من أجور

مصنع الخرنفش

١٣٧٠١	نساجون
٧٩٤٥	غزالون
٧٠٠	برادون
٢٧٩٨	« ميكانيكيون » تحت التمرين
١٧٦٧	محاسبون
٥٥٠	نفقات أخرى
٢٧٤٨١	
١٧٥٠	ثيران
٢٩٢٣١	قرشا

مصنع الحوض المرصود

٦٣٧٠	نساجون
١٣٨٥	غزالون
٩٥٧٧	« ميكانيكيون »
١٣٧٧	كتبة
٥٠٠	مصرفات
١٩٢٠٩	قروش

المعلومات التالية عن الإنتاج والأجور والنفقات الأخرى في مصانع القطن التي يملكها
باشا مصر مستقاة من أحد المراقبين الإنجليز .

رتب القطن المستعمل في المصانع :

القطن المستعمل في مصانع الجنب العالي من أربع رتب ، ويشترى بالأسعار التالية : —

القطنار من الرتبة الأولى يبلغ	٦٠٠٠	بارة
» » الثانية »	٥٠٠٠	»

القنطار من الرتبة الثالثة بمبلغ	٤٠٠٠	بارة
» » » » الرابعة »	٣٠٠٠	»

إنتاج الخيوط :

فيما يلي مقدار الخيوط التي ينتجها القنطار من كل رتبة من رتب القطن الآتية ، على أن يكون تسليم الخيوط « بالشفة »

عدد الأرتال

الرتبة الأولى يجب أن نحصل منها على	١١٣ $\frac{1}{4}$
» الثانية » » » » »	١١٠ $\frac{1}{4}$
» الثالثة » » » » »	١٠٩
» الرابعة » » » » »	١٠٧ $\frac{3}{4}$

هذا البيان يوضح ما يضيع من قنطار القطن المصرى خلال العمليات المختلفة التي يمر بها في المصانع .

إدارة المصانع :

إن مصانع الجنازب العالى تحت إدارة اثنين من الأفندية الأتراك ، لأحدهما الإشراف على جميع مصانع الوجه البحرى من القاهرة إلى رشيد ودمياط ، أما الآخر فنوط بجميع المصانع فيما يلي القاهرة جنوبا . ويتقاضى كل منهما مرتبه تبعاً لما تنتجه المصانع من جميع نمر القطن المغزول بمعدل $3\frac{1}{2}$ فضة عن الرطل مع إضافة مثل هذا المبلغ عن كل ثوب من القطن النسوج . ومتوسط ما تستهلكه مصانع الجنازب العالى من القطن فى كل عام ثلاثون ألف قنطار . ومعظم هذا المقدار تغزل منه خيوط رديئة النوع من نمرة ١٠ إلى نمرة ٢٥ . وآلات القطن فى جميع مصانع الباشا فى أسوأ حال ، وذلك إذا استثنينا بعضاً منها فى القاهرة يشرف عليه جماعة من الإنجليز . فقد صنعت هذه الآلات فى البداية على يد الفرنسيين ، وليس الأمر مقصوداً على أن تصميمها ردىء عتيق ، بل إن طريقة صنعها سيئة ، وأخشى أن أقول شائعة . وكان لقلة عناية العمال من أبناء العرب بالمحافظة على سلامتها ، كما كان لشدة الحاجة إلى النظافة فى جميع أقسام المصانع أثر فى عجزها الحالى عن أن تنتج أنواعاً من الغزل أفضل مما تنتجه الآن على الرغم من أن القطن المصرى يصلح لذلك كل الصلاحية .

مدى كفاية أبناء العرب :

إذا استخدم أبناء العرب فى المصانع منذ نعومة أظفارهم ، فإنهم يكونون عادة ذوى يديهة

حاضرة ، وسرعان ما يقفون على أية ناحية من نواحي العمل الذى يكفون أداءه ، أما الأجور التى يتقاضاها الناظر والكاتب ومن يلزم من الملاحظين فتحدد على النحو التالى ، طبقاً لإنتاج المصانع المختلفة التى يشتغلون بها ، وذلك بحساب الرطل : —

الناظر يتقاضى	١٨	فضة عن الرطل
الكتابة يوزعون فيما بينهم	١٣	» » »
أمناء المخازن	٦ $\frac{٣}{٤}$	» » »
الوزانون	٣	» » »
البواب وخفير بالليل	٧ $\frac{١}{٢}$	» » »
القواس	٥	» » »
المكافون رعاية الماشية	٦	» » »
المجموع	٥٩ $\frac{١}{٤}$	

الأجور :

أما أجور من تتطلبهم المصانع من العمال الآخرين فهى كما يلى : —

١	خراط خشب
١	» حديد
٦	نجار
١ $\frac{١}{٢}$	سمكرى
٤ $\frac{١}{٢}$	براد
٣ $\frac{١}{٢}$	حداد
١ $\frac{٣}{٤}$	وزان (قبانى)

$$\frac{٢٢\frac{١}{٤}}{٨} = ٨١\frac{١}{٢} \text{ بارة قروش}$$

إن المصنع الذى أنقل عنه هذه التقديرات ينتج من خيوط الغزل نمرة ٢ ما يتراوح متوسطه بين عشرة آلاف وأحد عشر ألف رطل فى الشهر على أن تكون أيام العمل ستة وعشرين . ويشغل فى عنبر التمشيط بهذا المصنع خمسة وسبعون شخصاً ، بينهم الملاحظ ويتقاضون عن الرطل الواحد عشر بارات ، وبذلك يكون مجموع أجورهم

أما العملية التالية فتقوم بها آلة تدعى المنسج ، وبها نسعون مغزلا
تطلب إدارتها رجلا واحدا واثنين من الصبية ، وتنتج نحو سبعين
رطلا من القطن في اليوم . ويتقاضى العمال ثنتين من البارات عن الرطل ،
وبذلك يكون مجموع أجورهم

٢ —

ثم يأتي دور دولاب الغزل أو « البغلة » وتحركه في مصر أيدي
الرجال ، ويحوى عادة ١٨٠ مغزلا . وفي البلاد نوع منها عدد مغازله
٢١٦ ، ولكنه قليل . ويدبر الغزال دولابا واحدا ، أى ١٨٠ مغزلا يأخذ
بارة عن كل اثنين من نمر القطن الذى تنتجه . مثال ذلك أنه يتقاضى عشر
بارات عن الرطل إذا غزل قطنا من نمرة ٢٠ . وعليه أن يدفع مما يتقاضاه
أجور جميع العمال الآخرين على النحو التالى محتفظا بما يتبقى بعد ذلك
لنفسه . فهناك رجلان يقومان بإدارة الآلة بمرتب ثابت قدره قرش واحد
وخمس بارات في اليوم ، وولدان يأخذ أحدهما عشر بارات والآخر ثلاثين
بارة كل يوم . ولما كان الدولاب ينتج في اليوم ٢٥ رطلا من الخيوط
نمرة ٢٠ ، وكان يدفع عن الرطل عشر بارات فإن المجموع يصبح
ستة قروش وعشر بارات ، فإذا اقتطعنا أجور سائر العمال ولتكن
ثلاثة قروش وعشر بارات ، فإنه يتبقى للغزال أجر يومى قدره قرشان
وثلاثون بارة

١٠ —

٢ — ويقدر علف الثيران وغيره من النفقات بحساب الرطل الواحد بحوالى

— ٣ ١/٢

مستهلكات وزيوت وغيرها

— ٣ ١/٢

أجر رئيس الأفندية

٣٤ ٨ ١/٢

متوسط الأجر :

وهكذا يكون كل مايدفعه الباشا من أجور ونفقات في صنع رطل واحد من خيوط الغزل
بمصانمه هو مبلغ ٣٤ قرشا و ٨ ١/٢ قضة أى حوالى البنسين .

تصريف الخيوط :

ينسج في مصر نحو ثلثي الخيوط المغزولة بها ، أما الثلث الباقي فيصدره الديوان أو يبيعه

التجار بسعر الأفة خمسة عشر قرشا . وكان يدير مصنع بلاق ردحا من الزمن خمسة أو ستة من الفرنسيين من مصانع « لنجدوك » Languedoc ، دربوا خلال أربع سنوات عدداً من العمال المبتدئين ، وبذلك صار الوطنيون يحذقون الآن أعمال الغزل والنسيج والتبييض والقص والطبع ، كما أرسل بعض أبناء العرب إلى « إلبيف » Elboeuf و « ريمس » Rheims .

نفقات النسيج :

يقدر ما يكلفه صنع ثوب من النسيج على النحو التالي : —

بارة	قرش	
—	١٠٥	سبعون رطلا من الصوف يتلف منها ٦٦ ٪
—	٣٥	التنظيف والغسل والندف وغيره . لإعداد الصوف
٢٠	٢٤	زيت للخشب والغزل
١٠	٦	نفقات النول
—	١٥	الغراء والمعجون وما يستلزمه من وقود
—	٥	الإعداد والتشطيب
—	٩٠	النسيج
اثنا عشر رطلا من الصابون للتنظيف وسعر الرطل قرشان		
—	٢٧	وعشر بارات
—	٢	الوقود
—	٥	القائم بعملية التنظيف
—	١٨	القص والإعداد وما شابه ذلك
—	١٠٠	الصبغ
—	١٠	الكبس
—	٦٩	ستة عشر ثورا كل منها بقرشين في اليوم — خمسها
٣٢	٥٩	خمسا مبلغ ١٤٧ قرشا يتقاضاه الأوربيون والكتابة من أبناء العرب
٢٢	٥٧١	

أي أن الذراع يكلف ٨ قروش و ٧ بارات

وبصنع في الشهر الواحد ١٦٠ ثوبا . وهناك مائة نول يدير كلا منها رجلان أحدهما يقوم بالنسج والآخر بإصلاح الخيوط . كما أن هناك تسع مجموعات من آلات التمشيط والغزل . وترسل المنسوجات الخشنة التي تنسج في دمنهور إلى بلاق لصقلها حتى تصنع منها للجنود معاطف ذات أغطية للرأس ، إذ تستخدم منسوجات بلاق للجيش .

الطرايش :

ينتج مصنع الطرايش في فوة بين عشر واثنى عشرة دسنة يوميا في المتوسط ، غير أن هناك من الوسائل ما يكفل إنتاج ستين . ولاتباع الطرايش للجمهور ، بل يقصر استخدامها على الجيش . وهي من نوع ممتاز يضاهي طرايش تونس ، التي يساوي الواحد منها في السوق نحو ثلاثين قرشا أي ستة شلنات .

ويشترى الصوف غالبا من « أليكانتي » Alicante ، وسعر الأقة خمسة وعشرون قرشا ، أما من النوع الفاخر فتمن الأقة ثلاثون . وهذا الصوف لا يغسل ، ويتطلب الرطل ثمانى أوقيات من الزيت . وتنظف الطرايش بوضعها في ماء ساخن ثلاثة أيام بلياليها ، حتى إذا انتهت المدة ، أضيف قليل من الصابون ، ثم تصبغ الطرايش بالقرمز والمفص والشب ، ويساوي الواحد منها سبعة عشر قرشا .

السجاجيد ورأى الباشا في الصناعة :

نصنع السجاجيد في مصر لحساب الباشا ، وقد استحضرت النماذج من إنجلترا . ويقوم بإدارة المصنع جماعة من الشبان تعلموا في هذه البلاد . أما الأسعار فأعلى من الأسعار الإنجليزية كثيرا ، ولكن الباشا يرى ، ولست أوافقه على ذلك قط ، أنه سوف يستطيع بعد سنوات قلائل أن ينتج السجاجيد بنفس الأثمان الرخيصة التي تشتري بها من إنجلترا . وعندما أوضحت لهجابه العالي في إحدى المرات بعض العوامل التي تقعه عن منافسة مصنوعاتنا ، كما تقان الآلات لدينا وكفاية عمالنا وانخفاض نسبة الأرباح وحالة العلوم الكيميائية والفنية ، أجاب بقوله « لقد بدأتكم كما بدأت ، وتحملت من النفقات الطائلة في أول الأمر ما تحملت ، على أنني لا أتوقع إحراز قسط كبير من النجاح في البداية ، ولكن التوفيق سيواتيني رويدا رويدا » . وإنه لمن سوء الطالع أن أناسا كثيرين يرون من مصلحتهم تضليل الباشا في هذه المسائل ، وتشجيعه على إنفاق دخله فيما لا طائل تحته ، مما يشجع مستشاريه على اقتناص هذا الدخل لمصلحتهم الخاصة . وإذا كان مضيه في القيام بمحاولات لا فائدة منها أمرا لا يدعو إلى

المجب ، فلا شك في أنه لا يستحق أن نصطنع القسوة عند الحكم عليه ، فهذه الجهود تحمل في أطوائها بعض الخير ، كما أن منافسة البضائع الأجنبية من شأنها أن تزيد عن كواهل المستهلكين عبء ارتفاع الأسعار .

مسالك الحديد :

يشرف على مسبك الحديد في بلاق روجل الإنجليزي يتقاضى عشرين جنيتها استراليا في الشهر . غير أن في هذا المصنع ، كما في أغلب مصانع الباشا ، ناظرا من أهل البلاد ، له من السلطان ما للإنجليزي إن لم يزد عليه . وفضلا عن ذلك فإن الناظر منوط بدفع الأجور وإمساك الحسابات وغيرها . ونظام الأجور غير مقيد بما ينتجه العمال ، بل إنهم على اختلاف طوائفهم بقيدون في المصنع بفئات ثابتة ، يحددها الناظر أو من يليه في المرتبة . وقلما تقوم المنافسة بين العمال ، لأن المتفوق لا يلقى على تفوقه جزاء . أما العقوبة البدنية والسجن فما يقضى به نظام المصنع . وتتراوح الأجور بين قرش واحد وثمانية قروش في اليوم ، أي من بنسين ونصف البنس إلى شلن وثمانية بنسات ، غير أن هذه الأجور لا تحدد طبقا لما عليه العمال من كفاية واستعداد . وقد شاهدت قدراً كبيراً من المعادن تلف من جراء سوء التدبير ، كما انتشرت في أنحاء المكان أدوات غدت قليلة الجدوى بسبب رداءة صنعها . ولا بد أن تكون الخسارة جسيمة طالما كان الإشراف ضعيفا إلى هذا الحد . وكثيرا ما يشكو العمال الإنجليزي من أنهم لا يملكون من السلطة ما يستطيعون به الحيلولة دون وقوع الضرر . وقد أنفق على إقامة البناء ١٥٠٠٠٠٠ فرنك أي ستة آلاف من الجنيهات الاسترالية . وكان هناك إلى جانب الرئيس الإنجليزي خمسة آخرون من الإنجليزي وثلاثة من المالطيين وأربعون من أبناء العرب . وتحت يد الناظر اثنان من المسيحيين الأقباط يتولون أمر الحسابات . ومن الممكن صب خمسين قنطارا من الحديد المصهور في اليوم الواحد ، بخمسين قنطارا من الفحم . وتبلغ النفقات السنوية من عشرة آلاف إلى أحد عشر ألف قرش دون أن ندخل النفقات الأصلية وأرباح المبلغ في حسابنا .

الرؤسمة :

متوسط ما ينتجه مصنع الأسلحة بالقلعة من البنادق (بسنكاتها) من ٢٤ إلى ٢٥ في اليوم أي ٦٢٥ في الشهر .

المدافع	من ٣ إلى ٤ في الشهر
السيوف	٢٠ في اليوم
المزادات « جربنديات »	من ٢٠٠ إلى ٢٨٠ في اليوم
وهناك من ٤١٠ إلى ٤٢٠	عاملا يشتغلون في صناعة البنادق
» » ٢٢ » ٢٣	» » » » المدافع
» » ٢٤ » ٢٥	» » » » السيوف
» ٢٠٠	عامل » » » المزادات وغيرها من الأدوات
وفضلا عن مصنع الأسلحة بقلمة القاهرة، فهناك مصنع الحوض المرصود، ومصنع بلاق	
بالقاهرة . وفي استطاعة المصنمين أن ينتجوا كل شهر في غير مشقة ألف بندقية ، متوسط	
ما تكلفه الواحدة ١٢٥ قرشا ، أى جنيه وخمسة شلنات .	
أما الأجور فتتراوح بين قرش ونصف القرش وستة قروش ، أى ثلاثة قروش	
في المتوسط .	

عمال بمصر :

أهم ما يقوم به مصنع بلاق هو عمليات الإصلاح . ومتوسط عدد العمال :

٩٠٠	في القلمة
١٢٠٠	» المدينة
٥٠٠	» بلاق

وقد علمت أن من الممكن عند الضرورة إنتاج ثلاثة آلاف بندقية في الشهر ، إذا دبر الأمر على الوجه الصحيح .

دار الصناعة في القاهرة :

وكان يصهر ويخروط في دار الصناعة بالقاهرة تسع مدافع من النحاس شهريا . وهناك اثنتان من المخارط تعمل كل منهما في صنع مدفعين .

وقد ذكرت في الملحقين حكاى رأى اثنين من « الميكانيكيين » الإنجليز ، ظلا في خدمة الباشا سنوات طويلة ، عن حالة الزراعة والصناعة في مصر الآن وما ينتظر أن تكون عليه في المستقبل . وكانت لدى الرجلين وسائل خاصة لاستقاء الأخبار بسبب مადرجا عليه

عهداً طويلاً من الاختلاط بالعمال والفلاحين المصريين . وقد رأيت من المستحسن أن أعرض آراءهما كما نقلت إلى .

مستر « هولرويد » في النوبة :

نظراً إلى أنى لم أقم بزيارة ممتلكات الباشا في النوبة ، أى جنوبي مصر الأصلية ، فقد رأيت الانتفاع بتقرير تفضل به على صديق مستر « هولرويد » (ملحق رقم هـ) ، وقد دون في هذا التقرير ما انطبع في ذاكرته عند سفره من أسوان إلى بلاد النوبة وإلى ما يلي ذلك جنوباً حتى ملتقى النيلين الأزرق والأبيض . وإنى لأثبت الوثيقة كما تسلمتها من مستر « هولرويد » . ومع أنى لا أشاطره جميع آرائه إلا أنى على ثقة من أنه يؤمن بها في قرارة نفسه .

مصادر السمك :

مصادر السمك في مصر على جانب من الأهمية . فبحيرة قارون وبحر يوسف لا يغفلان سوى مائة كيس في العام ، أما بحيرة المنزلة فتدر على الدولة أكثر من ألفي كيس كل سنة .

الإيرادات :

تبلغ إيرادات مصر في الوقت الحاضر على ما ذكرته الحكومة تسعمائة ألف كيس ، أى ٥٠٠٠٠٠ ر ٤٥٠٠ جنيه ، غير أننى لم أستطع الوقوف على التفاصيل .
أما في عام ١٨٢١ فكانت :

من الأكياس	من القروش	
٢٣٩٠٢٤٠	٣٠١	إيرادات مصر
١٨٩٠٤٠٠		والمصروفات
وفي العام الهجرى ١٢٤٥ (١٨٢٩ — ١٨٣٠) كانت :		
٤٩٣٧٩٤		الإيرادات
٤٤٤٠٨٧٢		المصروفات
وفي عام ١٨٣٣ (وهو آخر عام نشرت فيه الميزانية وبها أبواب الإيرادات) ذكر أن :		
٥٠٥٠١٣٥	كيساً	الإيرادات
٤١٥٠٥١٣	»	المصروفات

غير أنه يجب أن نذكر أن نقد البلاد هبطت قيمته حتى صار الريال يساوي اثني عشر قرشا بدل عشرين ، ومع هذا فإن هناك زيادة كبيرة ، تعزى إلى ازدياد إنتاج البلاد .

ميزانية عام ١٨٣٣ :

فيما يلي ترجمة لما كانت عليه الميزانية في عام ١٨٣٣ .

الإيرادات

دخل مصر في سنة ١٢٤٩ هجرية (١٨٣٣ ميلادية) .

بالكيس

٢٢٥٠,٠٠٠

الميرى أو ضريبة الأرض

٧٠,٠٠٠

الفرضة أو ضريبة الرأس

أرباح من القطن والنبيلة^(١) والقنب والأفيون والسكر والأرز والمسل

٩٠,٠٠٠

والشمع والسنامكى وماء الورد وبذر الكتان والخس والزعفران

١٢,٠٠٠

أرباح البضائع القطنية

٩,٥٠٠

» المنسوجات وأرباح البضائع الحريرية

٦,٠٠٠

مكوس الإسكندرية ورسوم المجلس البلدى

٧,٣٥٣

» دمياط وبلاق

١,٦٠١

» الفسطاط

٢,٧٥٠

مصائد المنزلة

٣٦,٠٠٠

ضريبة الغلال فى القاهرة

٣,٥٠٠

الملح والسفن والسمك

٢,٧٧١

التزام المشروبات الروحية

٧,٠٠٠

أرباح الجلود

٢٠٠

مكوس على بضائع آتية من سوريا بطريق البر

٢,٤٠٠

الجير والجبس والملح (المستخرج من البحر) والأحجار

(١) أستطيع أن أذكر مثلاً يدل على فساد النظام الحالى ، وهو أن الحكومة لا تدفع لزراع النبيلة — على ما يلقى — سوى مائة قرش فى الأونة ، ثم تباعها المستهلكين من أهل البلاد بضعف هذا المبلغ أو ثلاثة أمثاله . وعلى الرغم من ذلك فالظاهر أن ما يعود على الحكومة من الربح لا يتجاوز ٤٠ ٪ ، أما الباقي فيذهب نهبا لمشايخ البلاد وغيرهم من الموظفين .

بالكيس	
٦ر٠٠٠	الرسوم الجركية في السويس والقصير
٣ر٣٠٠	رسوم البلديات في الوجهين القبلي والبحري
٩٠٠	ضرائب على الراقصات والموسيقيين والمغنين
٢ر٠٠٠	عوائد البلديات على الماشية
٢٩٠	التزام السنامكي
٣ر٠٠٠	ضرب النقود
٤ر٠٠٠	عشور النخيل
٨٠٠	أرباح بيع الحصر
٦٠٠	أرباح النظرون
٣٠٠	« الصودا في الإسكندرية
٢٧٠	الرسوم الجركية في دراو
٤٠٠	ملح التوشادر
٤٩٠	صهر الفضة والمصوغات
١ر٢٠٠	معامل السكر
٤٠٠	الوكائل والأسواق في الوجه القبلي
٦٤٠	رسوم الخرج
٥٨٠	مكوس القيوم ومصائد بحيرة موديس
٢ر٠٠٠	السفن النيلية
٥٠٥ر١٤٥	

المصروفات

المصروفات في سنة ١٢٤٩ هجرية (١٨٣٣ م)

بالكيس	
١٢٠ر٠٠٠	نفقات الجيش
٣٩ر٨٠٠	كبار الموظفين

بالكيس	الكتابة الأقباط وغيرهم من المستخدمين
٢٠ر٠٠٠	معاشات للملتزمين القدامى
٣ر٥٠٠	نفقات قافلة الحج
٢ر٢٠٠	نفقات المصانع وأجور العمال وغيرها
٢١ر٦٠٠	نفقات إنشاء المصانع والسدود والكبارى وغيرها
١٨ر٠٠٠	أموال مرسلة إلى القسطنطينية
١٢ر٠٠٠	ميزانية البحرية
٦٠ر٠٠٠	مصرفات البلاط
١٠ر٠٠٠	جرايات الموظفين العامين
٥ر٠٠٠	رواتب الفرسان الأتراك غير النظاميين
٦ر٥٠٠	رواتب عربان البدو
٥ر٠٠٠	معاشات الحرم
٦ر٠٠٠	سلع مستوردة من أوروبا ^(١)
١٥ر٠٠٠	بناء السفن فى بلاق
٣ر٥٠٠	المدرسة الحربية
١ر٥٠٠	الطابع
٣٥٠	بناء السفن ^(٢)
١٥ر٥٠٥	نفقات السراى
٤ر٠٠٠	المواد الحربية
١٤ر٠٠٠	علف للإبل ودواب الحمل
٤ر٠٠٠	مصرفات سرية وبعثات وهدايا للقسطنطينية وغير ذلك
١٦ر٠٠٠	شراء خيول وجمال وغيرها
٣ر٠٠٠	شراء كشمير ومنسوجات وحرير ومجوهرات وغيرها
١٤ر٠٠٠	
٤٢٠ر٥٠٥	

(١) بلغت قيمة السلع المستوردة للمصانع من أوروبا فى السنوات الخمس الأخيرة ٨٣٢٧٤ ر٠ كىسا ، أى مايزيد على نصف مليون من الجنيهات الاسترلينية .
(٢) خلال السنوات الأربع الأخيرة أنفق على بناء السفن الحربية ٥٠ر٥٠٠ من الأكياس ، أى ماينف على ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه استرليني .

ضريبة الأرياف :

إن أهم مورد للإيرادات هو الميرى أى ضريبة الأرياف ، ويبدو أنها تعتبر فى جميع أنحاء القطر المصرى عوضاً عن الإيجار . وتفرض هذه الضريبة تبعاً لما تقدر به قيمة الأراضى ، ولو أنه يحدث عند إجراء التقدير كثير من ضروب المحاباة وسوء التصرف . والحد الأقصى لضريبة الأرياف أربعة وستون قرشاً عن الفدان الواحد ، أى حوالى ثلاثة عشر شلناً ، أما الحد الأدنى فى الجهات المزروعة ثمانية وثلاثون قرشاً ، أى سبعة شلنات وستة بنسات عن الفدان . والإيجار فى الدلتا ومصر السفلى أعلى بوجه عام ، وقد وجدت متوسط السعر فى مصر الوسطى حوالى اثنين وأربعين قرشاً ، أى نحو ثمانية شلنات وستة بنسات . وعلمت من أحد الملاك الوطنيين ، وهو رجل فى حوزته ثمانية ومائتان من الأفدنة فى جوار القاهرة ، أنه يدفع خمسة وعشرين كيساً ، أى مايساوى ١٢٥ جنبها استرلينياً ، أى أنه يدفع عن الفدان نحو اثنى عشر شلناً . كما علمت منه أنه دفع ربع ثلاث سنوات تقريباً حتى أصبح مالكاً للأرض ، وهو يعتبر حق توريثها محصوراً فى شخصه . وليس هناك مايجول دون زيادة ضريبة الأرياف إلى أى حد ، طالما كانت الأرض بطبيعة الحال قادرة على دفع تلك الضريبة ، مع شىء من الربح لصاحبها ، غير أنه لا توجد أية عقبة فى سبيل الحصول على إقطاعات من أرض الحكومة ، مادامت ضريبة الأرياف بسعرها الحالى .

وهناك مليونان من الأفدنة تدفع الميرى ، كان مزروعاً منها فى عام ١٨٣٣ ١٨٥٠٠٠٠ فدان .

الضرائب المتأخرة على الفلاحين :

فى كثير من الأقاليم يتأخر الفلاحون كثيراً فى دفع ماعليهم من الأموال ، وغالباً ماتكون الأموال المتأخرة ضريبة سنتين أو ثلاث سنوات فى بعض الجهات . فإذا كانت مياه النيل غير كافية ، أو جاوزت الحد المعقول ، استحال على الزارع فى أغلب الأحيان أن يفي بمطالب الحكومة ، حتى إذا واثت إحدى سنوات الرخاء ، أمكنه التخلص من المال المتأخر عليه .

نفل الأراضى من بحر إلى أخرى :

منذ عهد قريب ، انتقلت مساحات واسعة من الأرض إلى أيدي أصحاب رؤوس الأموال الذين قبلوا دفع التأخرات المطلوبة ، وأصبحوا نتيجة لذلك يستخدمون الفلاحين أجراً ، بعد أن حملوا عنهم عبء القيام بسداد ضريبة الأرياف ، وتسليم القدر المتفق عليه من المحصول بالأسعار التى حددها الباشا . وفى مثل هذه الأحوال قلما كان أجر الفلاح فى اليوم يزيد على

أربعين بارة ، أى بنسين ونصف البنس . وقد زرت بعض جهات استولى فيها أصحاب رؤوس الأموال على مساحة تتراوح بين ثلاثمائة وثمانمائة فدان ، وعندى من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أن استثمار المال على هذا النحو كان عملية رابحة .

الغنى من الأراضى :

عندما يزداد عبء الأموال المتأخرة إلى حد لا يطاق ، يلجأ الفلاحون غالباً إلى هجرة أراضيتهم ، فتمنح من يطلبونها بالشروط التى ترى الحكومة فرضها عليهم . ومتوسط ضريبة الأقطيان فى الفيوم خمسة عشر ريالاً ، أى ما يساوى ثلاثة وثلاثين قرشاً وثلاثين بارة ، أو ما يعادل ستة شلنات وثمانية بنسات عن الفدان الواحد . وكان لقرية سنهور التى زرتها زمام يبلغ ٥٧٠٠ فدان ، وكانت مدينة للحكومة بحمسة مائة وألف كيس أى ٧٥٠٠ جنيه . وقد شكوا الفلاحون من الشكوى من أن شيخ البلد يسلب أموالهم ، إذ أنه لا يدفع للحكومة المبالغ التى يستولى عليها منهم ، كما شكوا من أنه لا توجد أمامهم أية فرصة لإراحة أنفسهم من وطأة الطال القديمة . وقد رأيت حالات كثيرة نظمت فيها العلاقة بين صاحب رأس المال والفلاح بشأن الضريبة المستحقة على الأقطيان ، فى سنورس مثلاً ، وهى قرية زمامها ٦١٩٠ فداناً ، يزرع الشيخ لنفسه ١٥٠٠ فدان ، ويدفع ستمائة كيس أى ثلاثة آلاف جنيه من متأخرات الميرى ، مخصصاً للفلاح جزءاً معيناً من المحصول ، بدل ما يستحقه من الأجر . وقد أبلغنى الشيخ أنه راض تمام الرضى عن صفقة هذه ، وأن الفلاحين أيسر حالاً بكثير مما كانوا عليه ، وقت أن كانت المسئولية واقعة عليهم بالذات ، ولست أشك فى صحة ما أبلغنيته الشيخ ، فهو رجل يذكره الجميع بالخير .

الوضع نظرات :

يخضع عدد كبير من السلع وبخاصة فى المدن الكبرى لنظام الالتزام ، أى حق التفرد ببيعها . ومن شأن هذه الامتيازات بطبيعة الحال أى تؤدى إلى رفع الأسعار ، فيعتبرها الشعب مظالم صارخة . وقد ألغيت بعض التزامات ضئيلة الشأن ، لم يكن الملتزمون يتقنعون من ورائها فى غالب الأحيان .

وكانت أرباح الحكومة من مختلف الالتزامات فى عام ١٨٣٢ على النحو الآتى :—

الجلود المدبوغة	بارة	قرش
١٧	٩٤٦	٢٤٩٧
الجلود غير المدبوغة	١٠٢٦	٤٤٨

قروش	بارة	
١٢٨٥٠٠٠		الملح
١٣٨٥٨٨٣		الأنبذة والمشروبات الروحية
٢٨٠٠٠٠		سوق الرميطة والسمك
١٨٤٥٠٠		السفن
٥٢٥٠٠٠		جرك مصر القديمة
٣٦٧٦٦٦٦	٢٦	جرك بلال ودمياط
٣٠٠٠٠٠٠		جرك الإسكندرية
٢٢٢٥٠٠٠		عوائد والتزامات صغيرة مختلفة
١٣٠٥٠٠		الخردل
١٦٢١٦٩٤٤	٣	

البرادات فائدة للزيادة :

على الرغم من ضخامة موارد مصر واتساع أبواب دخلها حتى في ظل النظام الحاضر ، فإن تلك الموارد والأبواب ما تزال قابلة لكثير من الزيادة ، إذا تخلت الحكومة عن معظم ما تقوم به من أعمال صناعية ، وأفسح المجال أمام الأفراد لاستثمار رؤوس أموالهم وتنفيذ مشروعاتهم . وقد يكون حقا أنه لم يكن هناك شيء سوى السلطة الاستبدادية يستطيع إرغام الفلاحين على زراعة الكثير من الأصناف ذات الشأن ، كالقطن والأفيون وقصب السكر والنيلة ، وغيرها مما تنتجه مصر الآن بمقادير كبيرة . ولا جدال في أن ما قدمته الحكومة من الأموال وضروب التسهيل كان العامل الأكبر في زيادة هذه المنتجات . ومن الحق أن ما عاناه الفلاحون من فقر مدقع ، كان عقبة كأداء في سبيل أى تقدم زراعى واسع المدى . غير أنه قد يكون في مصلحة الخزانة والزراع على السواء في الظروف الحاضرة ، أن يمنح كل من المالك والفلاح قسطا أكبر من حرية التصرف ، وأن تتحول الضرائب التى تجبى على الأراضى شيئا فشيئا إلى ضرائب مباشرة ، وأن يزداد الإيجار عن طريق زيادة الميرى ، بدلا من الدفع عينا بأسعار تحددها الحكومة . وقد أخذ الميل يشتد للاستحواذ على الأرض ، وإعداد المال اللازم لإصلاحها . وتشجيعا للاستقرار منح الباشا ضروبا من التسهيل ، كالإعفاء من الضرائب إلى أجل مسمى ، حتى إذا انتهى هذا الأجل تدخلت الحكومة ، أو كان من المحتمل أن تتدخل لزراعة أصناف خاصة . وإنه لأمر طبيعى أن يحول توقع مثل

هذا التدخل دون استغلال الأموال في الشؤون الزراعية استغلالاً حراً . والواقع أنه ليس هناك قانون عام للمحصولات التي تحتكرها الحكومة . ففي بعض المديريات لا يحدث أى تدخل بشأن سلع يطلب إنتاجها في مديريات أخرى . وهناك بعض جهات تفرض فيها ضرائب على منتجات معينة ، في حين أن تلك المنتجات تكون معفاة من الضرائب إعفاء تاماً في سواها من الجهات . غير أنه مهما يكن لقوة السلطان من أثر كبير في توسيع مجال الإنتاج إلى هذا الحد ، فإننى أعتقد أن الإنتاج ما زال من المستطاع توسيع مجاله أكثر من ذلك بتعديل النظام القائم .

والأرباح التي تحصل عليها الحكومة بوصفها زارعا كبيراً وتاجراً كبيراً وصانعاً كبيراً أقل بكثير مما ينتجه فرض الضرائب المباشرة ، وهو عملية أكثر سهولة وأسلم عاقبة ، وذلك بعد أن يخصم من تلك الأرباح جميع « الاستقطاعات » التي يستلزمها نظام إدارى يتسم بالشذوذ والنقص والتعقيد ، نظام لا يمكن الاطمئنان إليه ، فضلاً عما يستدعيه من باهظ النفقات .

تمليس الحكومة :

في وقتنا الحاضر تمر الضرائب بأدوار كثيرة من الحتم أن يستقطع في كل منها جزء من تلك الضرائب . غير أنه في الكثير من هذه الأدوار يستقطع جزء كبير بطريق النصب والاحتيال . ومن المستحيل الاهتمام إلى ما يكفل سلامة هذه العملية مهما بلغت الدقة في نظام المحاسبة ، وما يبتكر من وسائل المراقبة . ومن الممكن أن يرسم الإنسان لنفسه صورة واضحة لمدى ما ينشأ من مفساد إذا كثرت عيوب إمساك الدفاتر إلى هذا الحد ، وبلغ التفتيش والرقابة هذا المبلغ من الضعف .

مغامرات الحكومة :

ليس من العسير تبين الأسباب التي تدعو الحكومة المصرية إلى الدخول في مضاربات لا جدوى من ورائها ، ذلك بأن ذهن الوالى تملؤه فكرة حب الاستطلاع ، والرغبة الملحة في الانتفاع بكل ما تتمثل فيه الحضارة الأوربية ، ولهذا يميل كثيراً إلى أن يلقى بسمعه لآراء المغامرين ، فيشربون عليه بمشروع للإصلاح إثر مشروع ، مع أن جميع تلك المشروعات لا تلائم قط حالة مصر وظروفها . وليس أسرع منه في تنفيذ كل ما قد يرجى من ورائه زيادة في قوته أو ثروته ، حتى إذا بدت طلائع الفشل كانت النتيجة الطبيعية في غالب الأحيان أن

يكف فجأة عن التنفيذ . وقد سمعت الباشا وهو يقدر نفقات ما قام به من مختلف المحاولات ، ليقبض من أوروبا بعض وسائل الإصلاح ، بستين مليوناً من الدولارات ، أى اثني عشر مليوناً من الجنيهات . ولا جدال فى أن الجهود التى تبذل لإصلاح البلاد وزيادة تقدمها فى شئون الصناعة والزراعة جديرة بالتقدير إلى حد كبير . غير أن نجاح الكثير منها يتطلب من الأموال والوسائل ما تعجز مصر فى حالتها الراهنة عن إعداده .

الهرب فى جمع الضرائب :

لما كان مقدار الضرائب ومصروفات الحكومة عظيماً ، فإن من المستحيل تقدير ما يقع من اختلاس ، وما يحدث من خسائر ، فى أثناء انتقال الضرائب من جيوب الشعب إلى الخزانة العامة .

ومن الممكن أن يقدر المبلغ الذى يدفعه الزارع بما يقل قليلاً عن أربعة ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، أى أن كل شخص يدفع قدراً من الضرائب يزيد على جنيهين . وهذا المبلغ يماثل ما يدفعه سكان بريطانيا العظمى ، ويكاد يوازي ضعف ما يدفعه سكان فرنسا ، وأربعة أمثال ما يساهم به الشعب الأسباني فى نفقات حكومته .

وليس من المستطاع أن يوجد ما هو أقوى من ذلك دليلاً على قدرة وادى النيل من حيث الإنتاج . ولو أنه لم يؤخذ من دافى الضرائب غير المبالغ التى تصل فعلاً إلى خزائن الدولة ، لكان من المحتمل أن يقتنى المنتجون كثيراً من الأملاك .

الامتناع عن دفع الضريبة :

قد يبلغ الامتناع عن دفع الضرائب فى بعض الأحيان حداً خارقاً للعادة ، ذلك بأن أبناء العرب بلغ من اعتيادهم الجلد ، ونفورهم من دفع ما عليهم من ضرائب ، أنهم كثيراً ما يؤثرون أن يتعرضوا لضرب السياط ضرباً مبرحاً ، على أن يسددوا المتأخر عليهم من الضرائب . فقد روى لى أحد الموظفين نبأ حادث وقع فى جهة على النيل ، حيث استدعى فلاح للمثول أمام الهيئة الحاكمة بسبب امتناعه عن دفع الميرى أى ضريبة الأرض ، فحكم عليه بأن يضرب مائة جلدة ، وأن يذهب بعد ذلك لإحضار المبلغ . وبعد أن ضرب أعلن أنه لا يملك بارة واحدة ، فاستدعى ثانية وحكم عليه بمائتى جلدة ، ولكنه ظل يؤكد أنه ليس فى مقدوره قط أداء ما تطالبه به الحكومة . فاستدعى للمرة الثالثة ، وضرب ثلاثمائة جلدة ، دون أن يستطاع الحصول منه على شيء . فأجريت عليه تجربة رابعة وكان نصيبه أربعمائة جلدة ،

عند ذلك دعتة الآلام المبرحة إلى أن يعدد بالدفع ، واتضح أنه كان يخفى النقود معه منذ اللحظة الأولى .

وكثيرا ما يعتبر من دواعي الفخر بين الفلاحين أن ينالوا من ضربات السياط عددا معلوما قبل أن يقوموا بسداد ما تطلبه الحكومة . ويحل في المقام الأرفع بينهم أكثرهم على المقاومة صبرا ، وأوفرهم من الضربات حظا . وعلى الرغم من أن الفلاح قد يكون مدركا تمام الإدراك ما ركب من القسوة في خلق الجاني الذي يستنزل عليه العقاب ، وعلى الرغم من أن العقاب قد يبدو من الصعب احتماله ، إلا أنه يدعن لهذا الأمر في استسلام ما بعده استسلام ، إذا لاحت من وراء ذلك الإذعان بارقة أمل في إعفائه من دفع أنفه قدر من المال .

الدين العام لا يعود له :

ليس على مصر دين أهلى من أى نوع ، وكلما أصبحت حقوق الملكية أكثر تحديدا ، وأخذت الأموال المدخرة من كسب العمل تتكدس ، أنتج ذلك العمل في مثل هذه البلاد قدراً من المال يعود بأعظم الفوائد . لأن سكان مصر في الحاضر أو المستقبل لن يحتملوا شيئا من تبعات الماضي . ولم تخلف حماقات العهد الغابر أو ضروراته أية أعباء مالية للأيام القابلة . وهكذا يولد الجيل إثر الجيل دون أن يرتبط بأية ديون خلفتها الأجيال السابقة ، وإذا كان أبناء الجيل لم يحصلوا إلا على القليل مما ادخره أسلافهم ، فإن عواتق هؤلاء الأبناء لم ينقلها ما ارتكبه أولئك السلف من ضروب السرف والتبذير .

أراضى المساجد :

إن أموال الدولة لا ينفق منها على الشئون الدينية ، ذلك بأن أكثر المساجد لها أراض خاصة بها يديرها القاعون عليها من رجال الدين ، ومن ربيع هذه الأراضى تدفع رواتب العلماء وغيرهم من موظفى الشئون الدينية .

موارد رجال الدين المسيحيين :

تقوم الطوائف المسيحية بالإئفاق على رجال الدين القابعين لمذاهبها من تبرعات تدفعها من تلقاء نفسها . وللجمهرة العظمى من رجال الدين هؤلاء محال إقامة تملكها هيئاتهم المختلفة . وهم يتناولون أكثر وجباتهم مع من يشهدون محافلهم من الأفراد . وتقابل زياراتهم لأولئك الأفراد بالترحيب عادة . وهم يعتمدون في معيشتهم على ذلك وعلى ما يحصلونه

من رسوم الزواج والوفاة والتمميد ، وما يقدم إليهم من الهدايا في الأعياد المختلفة ، غير أن مواردهم المالية في الغالب محدودة للغاية .

الحالة المالية بوجه عام :

مالية مصر الآن بصفة عامة أحسن حالا مما كانت عليه منذ سنوات قليلة . إذ كان من عادة الحكومة أن تتعاقد على تسليم محصولاتها قبل إعداد تلك محصولات للشحن بمدة طويلة ، كما كانت تعتمد في مواردنا على قروض يقدمها التجار الأجانب إليها سلفاً على أن يتم الشحن فيما بعد . ولكن منذ عهد قريب ، لم تعد هناك ضرورة لمثل هذه الاتفاقات السابقة على محصولات لاحقة . وعلى الرغم من أن الحكومة تتأخر في دفع بعض المرتبات إلا أن ذلك قد لا يرجع إلى قلة المال قدر ما يرجع إلى سياسة جرى عليها العمل في أحوال كثيرة ، سياسة تهدف إلى تقوية سلطان الحكومة على موظفي الدولة بالعمل على أن يتجمع لديها بعض رواتبهم المتأخرة . وقد فُهمت من نظار (وزراء) الباشا أنهم لم يجدوا أية صعوبة في جمع مبالغ طائلة بمثابة قرض مؤقت يؤدي عنه ربح معتدل إلى أقصى حدود الاعتدال . والواقع أن الإسكندرية أصبحت الآن مركزاً لكثير من البيوت السالية لديها القدرة التامة ، بنفسها وبما لها من صلات ، على أن تقدم القروض للحكومة المصرية . وهي في الوقت نفسه على استعداد لذلك .

النظار (الوزراء) :

فيما يلي ذكر للدواوين المصرية ، ولبن يرأسها من الموظفين ، غير أنها عرضة للكثير من التعديل .

الشئون الخارجية والتجارة	بوغوص بك
المعارف والأشغال العمومية وما إليها	مختار بك ^(١)
نظارة البحرية	حسن بك
نظارة الحرية	حشمت باشا
» المالية	محمد أفندي
رئيس المجلس ونظار الداخلية	حبيب أفندي محافظ القاهرة ^(٢)

(١) وقد مات منذ عودتي من مصر وخلفه آدم بك .

(٢) خلفه عباس باشا بن طوسون باشا وحفيد الوالي (محمد علي) .

الديوانية المحمدية :

هناك إلى جانب ذلك مجلس يشبه المجلس الخاص يتصل بالوالي نفسه ، غير أن أعماله النظائر تشبه مثيلاتها في فرنسا . أما الناظر الذي يشق به الباشا فهو بوغوص بك ، وهو مسيحي أرمني نادر الذكاء ، متعدد جوانب المعرفة .

موظفو الأقاليم :

أكبر موظفي الأقاليم هم المديرون ، ويحكمون عدة مديريات أو يشرفون عليها . ويليهم في المرتبة المأمورون أو الشايف السكبار وهم حكام المديرية . ويتبع المأمور ناظر القسم وهو يقول حكم أحد الأقسام . ويليه في ترتيب ذوى السلطة شيخ البلد ، ويكاد يكون في جميع الحالات من المصريين الوطنيين ، وهو رئيس المدينة أو القرية . وقد تواضع الناس على أن يلجئوا إليه للفصل في شؤونهم القضائية . وفي كل من القاهرة والإسكندرية ضابط قضائي يدعى ضابط بك أو باش أغا . ويتبع جميع أصحاب السلطة من أتراك ومصريين ، كتاب من المسيحيين الأقباط . وفي كل قسم من الأقسام مفتش للأشغال العامة .

مرتبات الأوربيين :

إن المرتبات التي خصصها الباشا للأوربيين سخية بوجه عام ، نظرا لما تقتضيه ضرورات الحياة في مصر من نفقات ، إذ يتقاضى بعض من يشغلون المناصب العليا واحداً وعشرين كيسا في الشهر ، أي ١٢٦٠ جنيا في السنة ، ويتقاضى الآخرون من ستة أكياس إلى اثني عشر كيسا كل شهر ، أي مبلغا يتراوح بين ٧٨٠ و ٣٩٠ جنيا في السنة . هذا فضلا عن الجرايات التي تخصص للجميع كل حسب رتبته . ويستقطع المعاش مرتب يوم عن كل شهر فيتألف من ذلك مبلغ احتياطي .

إنجاز الشؤون العامة :

يقوم بإنجاز الشؤون العامة في مصر ، كما هو الحال في بلاد الشرق عادة ، ديوان يرأسه موظف كبير ، إذ تقض المكاتبات وتنتهى ، ثم تملأ الإجابات على من يوجد من الكتاب ، وهم من القبط في جميع الأحوال بوجه عام . وقد تجرى مناقشة في بعض الأحيان ، ويطلب إلى مختلف أعضاء الديوان إبداء آرائهم ، إلا أن رأى الرئيس يرجح على الدوام سائر الآراء . وتكاد جميع هذه الإجراءات تكون ذائعة الأنباء ، إذ يتوالى وفود المستمعين والمُشاهدين دون أن يكون لكثير منهم شأن بالمسائل المعروضة هلى بساط البحث ، بل إنه حتى

في الاجتماعات الكبرى ، التي يحضرها حكام المديريات وكبار ذوى النفوذ والسلطان لأهم المسائل ، بمقد الاجتماع في فسطاط كبير يضرب في الهواء الطلق . وليس هناك ما يمنع أحد الواقفين بجواره من الدخول .

كثرة التغير والتبدل بين الموظفين :

من أهم العوامل التي تنتقص من كفاية الموظفين في بلاد الشرق ، كثرة نقلهم من مصلحة حكومية إلى أخرى . ومن النادر أن تؤهل أحد الشرقيين دراسته الخاصة لشغل منصب معين ، فضلا عن جميع المناصب . إلا أن رؤساء المصالح كثيرا ما ينقلون من أحد المناصب ذات الحول والطول إلى منصب آخر وبذلك يذهب هباء جميع ما اكتسبوه من الخبرة في منصب معين ؛ فأمر أحد الأليات البرية في يوم من الأيام قد يصبح من أمراء البحر في اليوم التالي ، ذلك بأن صلاحية الشخص للقيام بالأعمال المأكولة إليه ليست بالأمر الذي يقام له كبير وزن .

إدخال فنونه الحرب الأوربية :

رأى محمد علي في مستهل حياته الحربية ما يكفي لإقناعه بتفوق فنون الحرب الأوربية على مثيلاتها في بلاد الشرق . فقد حارب بنفسه ضد الجيش الفرنسي في مصر ، وانطبعت في ذهنه صورة رائمة عن قيمة العلوم الحربية ، إلا أن إدخال التنظيم الغربي في جيوش بلاد الليقانت أسفر عن نتائج أخرى على جانب من الأهمية ، ذلك بأنه لم يكن هناك معدى عن أن يصحب الأخذ بهذا التنظيم الغربي الجديد تطبيق العلوم الميكانيكية والاستفادة من التعليم واستخدام المعارف الطبية ، فضلا عن إدخال نظام عام لخدمة الطاعة وسداه احترام المرءوسين رؤسائهم ، فإن تحويل أفراد الجيش من أقوام شاعت فيهم روح التمرد والفوضى إلى جماعة من الجنود دربت تدريباً منظماً على الطاعة والنظام في مختلف المراحل ، كان في حد ذاته ، إقراراً لمبدأ من مبادئ النظام لم يلبث أن شمل المجتمع بأسره .

بكوات المماليك :

قبل عهد محمد علي كان جيش مصر مقصوراً على من يلتف حول بكوات المماليك من الأتراك والألبانيين ، دون أن يكون هناك ما يكبح جماحهم أو يلزمهم حدود النظام . فلما قضى على زعمائهم ، تبدد شملهم ، وأصبحوا عاجزين عن القيام بأية مقاومة فعالة لتنظيم الجيش على النسق الأوربي .

الضباط الفرنسيريون في مصر :

كان سقوط نابليون مدعاة للكثير من ضباطه إلى أن يجربوا حظهم في مصر ، فأصبحوا الدعامة الكبرى في تكوين « النظام الجديد » . وقد أجريت التجارب الأولى على العبيد النوبيين ، الذين اشتراهم الباشا لتلقيهم الفنون الحربية ، فكانوا أول من تلقاه الضباط الفرنسيون من الجنود الجدد . ثم انخرط الفلاحون المصريون في سلكهم رويدا رويدا . غير أن الشطر الأكبر من الجيش النظامي كان في البداية من الزوج ، ذوى الشعر الصوفى . وكلما سارت عملية التنظيم في طريقها ، وجد من بين الترك من يشغل مناصب الضباط ، بعد أن أعدوا لذلك من قبل تدريجيا . وبذلك أخذ طابع القوات العسكرية في البلاد يتغير شيئا فشيئا ، حتى تم إنشاء جيش مصرى صميم .

الفردوس :

إن ما فى أخلاق الفلاحين المصريين من وداعة وسهولة انقياد جعلهم آلات طيبة أحدثت مثل هذا التغير الملحوظ . وإذا كان تعلقهم بأرضهم وقراهم ، ذلك التعلق القوى الذى يقارب العبادة ، قد دفعهم من ناحية إلى مقاومة التجنيد لأنه يباعد بينهم وبين أوطانهم ، فإن مقامهم فى الريف من ناحية أخرى فلما كان يقترن بأعمال العنف والسلب التى كان يتميز بها مسلك المماليك عادة ، بل صار الجنود يقومون بحماية الممتلكات بدل أن يقوموا بتخريبها ، كما أصبحوا ركنا فى بناء الإصلاح الاجتماعى ، ذلك الإصلاح الذى أنتج من الفوائد الكثيرة ما لا مثيل له رغم ما يقترن به من مساوئ . وقد كان لهذا النظام الذى يفضل سابقه أثر عظيم ، فقبل عهد محمد على لم يكن ثمة غير القليل مما يكفل سلامة الأرواح والأملاك ، حتى فى جهات مصر الآهلة بالسكان ، أما الصحراء فلم يكن فيها أى ضمان على الإطلاق .

البدو :

إلا أن البدو بعد أن استطاعوا دون عناء ، مقاومة غير النظاميين من جنود المماليك والانكشارية ، الذين لا يفضلونهم كثيرا من حيث النظام ، وجدوا أنفسهم عاجزين عن مقاومة رجال المدفعية والفرسان والمشاة ، إذ كان فى مقدور هؤلاء ، بفضل مناوراتهم العسكرية ، اللحاق بهم على الدوام ، وتطويقهم فى غالب الأحيان ، حتى لقد اشتهر عنهم أن النصر حليفهم أينما ذهبوا ، ولم تزد جميع المارك هذه الشهرة إلا ذيوعا . ولم تعد توقع على اللصوص

من العرب أمة عقوبية ، إذ وجد مشايخهم أنفسهم ، أنه في صالح قبائلهم ، أن يسلموا أولئك اللصوص إلى ذوى السلطة من رجال الباشا . وهكذا أصبحت الصحراء في أمنها واستقرارها كأي طريق عام في وادي النيل . وصار من النادر أن يسمع عن حدوث سطو في أي من الطرق الكبرى بالصحاري المصرية ، لأن تنظيم قليل من الآليات ، أوقع أشد الرعب في القلوب ، وأخضع في النهاية هؤلاء القوم من أبناء الصحراء ، الذين لم يكن أحد يظن أن قهرهم أمر ميسور ، حتى منذ تلك الأزمان التي كان هيرودوت يشيد فيها بروحهم الاستقلالية التي لا يستطاع التغلب عليها^(١)

السكرلونيل « سيف »

يرجع الفضل الأكبر فيما ناله الجنود من تدريب حديث على النظام الأوربي ، وبخاصة النظام الفرنسي ، إلى السكرلونيل سيف المعروف باسم سليمان باشا ، ذلك الرجل الذي ضاق صدره بعد معركة ووترلو Watterloo ، فغادر فرنسا خالي الوفاض قليل الحيلة ، على الرغم من أنه كان ضابطاً ممتازاً من ضباط السوارى . وكانت أول وظيفة حصل عليها تتقاضاه أن ينقل الفجعم عبر الصحراء ، ثم طلب إليه ، بعد مرور فترة من الزمن ، أن يشرف على ثلاثمائة من المماليك في أسوان عند حدود النوبة ، وأن يعوّدهم النظام الذي يؤهلهم للخدمة العسكرية . ولم يكن هذا المشروع منظوياً على قليل من الخطر وهو يتصل بقوم بلغوا هذا المبلغ من التمرد والهمجية والاستخفاف بالأمور . وقد أظهر سيف حذقاً ما بعده حذق في تعويدهم الانصياع للأوامر ، وغالباً ما كان ذلك في صرح ودعابة ، كما استطاع بدمائة أخلاقه أن يكون له عليهم سلطان أي سلطان . بعد ذلك أحضر إلى خيمته إحدى البنادق ، وأخذ يشير طلعتهم بشرح ما لها من فائدة ، وتبيان ما استمده الفرنجية من قوة بسبب استعمالهم لها ، ثم أخذ يضع البنادق في أيديهم رويداً رويداً . ولكنهم استخدموا أسلحتهم الجديدة ، وأطلقوا النار على رؤسهم عندما حدث سوء تفاهم بين الطرفين لأول مرة ، وكانت هذه هي اللحظة التي سيطر فيها « سيف » عليهم سيطرة كاملة ، إذ أخش في سبهم ، وأساء معاملتهم لتجردهم من النخوة والكفاية ، ولما هم عليه من جبن وسوء تهذيب ، وكانوا يتوقعون أن يبلغ رؤسهم ما اقترفوه من ذنوب ، غير أنه قال لهم إن ذلك لم يمر له بخاطر قط ، فقد حاولوا قتله ، ونار لنفسه أكثر مما ينبغي ، ومن الواجب أن يقف الأمر عند هذا الحد . وبهذا المسلك الكريم زاد في حماسهم له وتعلقهم به . ومن بين أولئك المماليك رجال (كخورشيد باشا) بلغوا أرفع

المناصب ذات النفوذ ، وأظهروا من الولاء ما لا حد له نحو سليمان باشا ، ذلك الرجل الذى مهد له نجاحه الباكر فى إدخال النظام الأوروبى سبيل الرق من درجة إلى أخرى ، حتى صار رئيساً لأركان حرب الجيش تحت إمرة إبراهيم باشا .

عدد الجيش :

سيتمتضح من البيان الرسمى المذكور فى الملحق أن جيش مصر يتألف من : —

من المشاة	٩٧ر٨٣٠
« الفرسان »	١٣ر٧٥٠
« حملة الباط (بطاحية) »	١ر٣٨٦
« المدفعية »	٧ر٦١٤
« قدماء المحاربين »	٥ر٧٦٥
« المعازين عن الخدمة فى الميدان »	١ر٨١٥
	١٢٧ر١٥٠

ويجب أن يضاف إلى هؤلاء عدد يتراوح بين عشرة آلاف وائتى عشر ألفاً من الجنود التركية غير النظامية ، كما يضاف ثلاثون ألفاً من عربان البدو عند الحاجة . أما البيان الذى حصلت عليه من الكولونيل « كامبل » فهو كما يلى : — [انظر الجدول المقابل]

الضباط العظام :

الضباط العظام المشرفون على الجيش هم :

- إبراهيم باشا : قائد القواد .
- سليمان باشا : رئيس هيئة أركان الحرب .
- أحمد يكن باشا : فى الحجاز واليمن وهو ناظر الجهادية وقائد الجيش .
- خورشيد باشا : فى سنار .
- أحمد باشا : على حدود الحبشة .
- أحمد المنكلى باشا : فى القاهرة وناظر الجهادية بالنيابة .

مرتبات رجال الجيش :

مرتبات ضباط الجيش وجنوده كما يلى وذلك عدا الجرايات الخاصة بكل رتبة :

مير لواء (أمير اللواء)	٢٥٠	كيسا في السنة
الميرالاي (أمير الألاي)	٢٠٠	كيس » »
القائم مقام	٦	أ كياس في الشهر
البمباشي	٥	أ كياس في الشهر
محاسب أول	٩٠٠	قرش » »
الصاغ قول أغاسي	١٢٥٠	قرشا » »
اليوزباشي	٥٠٠	قرش » »
اليوزباشي (في المدفعية)	٦٠٠	» » »
الملازم الأول	٣٠٠	» » »
» الأول (في المدفعية)	٣٦٠	قرشا » »
الملازم الثاني	٢٥٠	» » »
» » (في المدفعية)	٣٠٠	قرش » »
الباشجاويش	٤٠٠	قرشا » »
الجاويش	٣٠	» » »
الأمباشي	٢٥	» » »
الجندى (النفر)	١٥	» » »

وفي الحرس يتقاضى كل ضابط مرتب الدرجة التي تملو درجته .

ويوضع « المعلمون » أى كتبة الحسابات ، ومعظمهم من القبط ، في درجة ملازم أول ، ويتقاضون المرتب المخصص لهذه الدرجة .

وتتألف العلامات التي تميز الرتب العسكرية في جيش الباشا من أهلة ونجوم ، فيحمل الملازم الأول هلالا من الفضة ، واليوزباشي هلالا من الفضة تعلوه نجمة . وللبمباشي هلال ونجمة من الفضة عليهما طلاء من الذهب ، وللقائم مقام نجمة من الماس ، فوق هلال مذهب ، وللأميرالاي هلال ونجمة من الماس ، وللواء هلال ونجمتان من الماس ، أما الباشا فله هلال وثلاث نجوم كلها من الماس .

الزى العسكري :

إن اللباس الذي وقم عليه الاختيار حتى يرتديه رجال الجيش والأسطول في مصر

وسط بين الزى الشرقى والزى الفرنجى . وهو عبارة عن سترة تحتها صديرى ، وعن سروال كبير فضفاض مشدود إلى ماتحت الركبتين . أما الحزام فعمادى ، وأما الخذاء فواسع ، ولا يبدو على أيهما أنه من لباس العسكريين ، وكلاهما لا يساعد على السير أو الحركات السريعة من أى نوع .

البنادق :

يستعمل الجنود بنادق من الطراز الفرنسى ، صنع معظمها فى ترسانة القاهرة ، حيث يصب كذلك ما يستعمله سلاح المدفعية من مدافع .

فوضى التجنيد :

ليس هناك ما هو أكثر فوضى من الطريقة التى يسد بها ما يحدث من نقص فى أنفار الجيش ، إذ يجمع العدد المطلوب من كل جهة دون نظام أو ترتيب أو تسجيل الأسماء أو اقتراع ، مما أدى إلى وقوع مظالم صارخة ومآس مفرجة . فالسبيحيون معفون من التجنيد بحكم الشريعة المحمدية ، غير أنهم قد يجندون فى بعض الأحيان بسبب ما عليه الإجراءات من فوضى . وهناك حالات أجبروا فيها على دخول « النظام » على اعتبار أنهم مسلمون . وقد وصلت شكاوى من القبط فى كثير من الأقاليم ، لأن أفرادا من طائفهم انخرطوا فى جيش الباشا قسرا عنهم ، فمرضت الأمر على الحكام فى مناسبات عدة ، وأوضحت لهم أنى لا أفعل ذلك بصفة رسمية ، بل لأنه عمل إنسانى ، ولأنى أريد أن أطلعهم على حقائق قد لا يستطيعون الوقوف عليها من أى مصدر آخر . وقد نزل العقاب بمن ارتكبوا هذه المخالفات ، وحصلت أكثر من مرة على وعد باتخاذ وسائل حازمة لمنع تكرارها .

تشويه الأضراس لتفادى التجنيد :

إن الآلام التى يسببها الفلاحون لأنفسهم فى بعض الأحيان فرارا من التجنيد لا يكاد يصدقها العقل . فقد سمعت فى القاهرة عن رجل بتر أصابع قدميه واحدا بعد الآخر ، فكان يتر فى كل يوم لإصعبا حتى أتى عليها جميعا ، وظل يذهب إلى مقر عمله كما جرت بذلك عادته بعد أن لف حول قدميه قطعة من المنسوج لإخفاء لعلته . واستدعيت فى أخيم بعض الفلاحين من أبناء العرب كانت أيديهم ملفوفة فى قطع من المنسوج ، وسألهم عن سبب إخفائها على هذا النحو ، فنزعوا الخرق عنها ، وأرونى أيديهم اليمنى وقد قطعوا منها

أصابع السبابة عند المفصل الثاني قبل ذلك بزمان يسير ، وكانوا يتضاحكون من هذا الأمر كأنه لم يخرج عن حد المزاح ، وزادوا على ذلك قولهم إنهم آثروا بتر أصابعهم اليمنى على فقء عيونهم اليمنى . ومنذ سنوات قليلة ، كان تشويه الأطفال على أبدى أمهاتهم أمراً شائعاً جداً ، ولكنى علمت أن هذا العمل قد خفت وطأته إلى حد ما ، بعد أن شنت في الفيوم امرأة ارتكبت ذلك الجرم . أما الإجراء الذى ينتظر أن يكون أقوى أثراً من جميع ما عدها في إبطال عادة التشويه ، تلك العادة التى تفرع من هولها القلوب ، فهو ما استقر عليه رأى الباشا أخيراً من أن المشوهين لن يفلتوا من التجنيد . فقد كان بأسىوط ألاى كامل يتألف من مجندين مشوهين ، فقد كل منهم عينه أو إصبعه أو أسنانه الأمامية .

ومهما تكن الحياة العسكرية بغيضة إلى نفوس الفلاحين في بداية الأمر ، فإنهم يألفون حالتهم الجديدة بعد مدة ، وتقل حوادث الهرب بينهم أكثر مما كان ينتظر . ولما كان معظم الجنود تصحبهم زوجاتهم ، وكانت حالتهم من حيث الغذاء والكساء لا بأس بها ، فإن حالتهم الآن خير مما كانت عليه وقت اشتغالهم في الحقول . وقد كنت أسمع منهم ، بين حين وآخر ، عبارات تدل على الرضا والقناعة . وحالة جنود الجيش في مصر حسنة كحالة زملائهم في معظم الدول الأخرى ، غير أن الأمر الذى لا جدال فيه ، أن ذلك لا يمكن أن يقال عن الفلاحين ، فإن حالتهم من سوء بحيث لا تستطيع الموازنة بينها وبين حالة الأجراء من الزراع في أوروبا .

الفرسان غير النظاميين :

في خدمة الباشا كثير من عربان البادية ، تتألف منهم جماعات من الفرسان غير النظاميين ، تخضع لنظام يقل في صرامته كثيراً عن نظام الجيش . ومعظم أولئك العربان يمتطون خيولهم الخاصة ، ويحتفظون بنوع من الاستقلال ، على الرغم من أنهم يتقاضون من الحكومة مرتبات وجرايات . وعدد هؤلاء الجنود يختلف اختلافاً كبيراً بين وقت وآخر . وإنى لأعلم أن المحاولات التى كان يقصد من ورائها إدخال النظام الأوروبى في صفوفهم لم تكن موفقة . ويبدو أنهم ما زالوا يحتفظون بنوع من العزلة عن سكان المدن ، ولكن يقال إنهم مشهورون بالشجاعة والجلد والنشاط .

مدرسة الفرسان :

يشرف على مدرسة الفرسان بالجيزة ضابط فرنسي قديم يدعى الكولونيل « فاران » Varin . والعناية بتعليم التلاميذ حسنة ، إذ تتوافر لديهم القدرة على القيادة عادة قبل مغادرة المدرسة . إلا أن الحرب السورية زادت الحاجة إلى الطلاب ، حتى إنه في شهر ديسمبر ، بلغ عدد جميع الشبان بالمدرسة ثلاثين ومائة . وقد زرت مدرسة الفرسان في صحبة ضابط إنجليزي ممتاز برتبة « جنرال » وفي رأيه أن المناورات العسكرية المختلفة أجريت على نحو يدعو إلى الإعجاب ، كما أن بعض أعمال الفروسية كانت بارعة حقاً ، براعة تجاوز الحد المألوف ، هذا فضلاً عن أن التلاميذ يدربون على أخطر الألعاب الرياضية ، ويظهر أن هناك تنافساً شديداً بين المدارس . وبين التلاميذ كثير من أبناء العرب امتزجوا بالماليك الأتراك . وإذا ما أظهر التلاميذ تفوقاً في المدارس الأولية ، فإنهم يرسلون إلى المؤسسات الحربية ، مكافأة لهم على حسن سلوكهم . وقد قرر مدير المدرسة أنه وجد أبناء العرب يضارعون الترك ذكاءً ، كما قرر أن الشراكسة وأهل جورجيا إن وجد بينهم الكفء كان ممتازاً في كفايته وإن وجد بينهم الغبي كان مممناً في غباوته .

ومكان تدريب الخيل بناء ضخم ، طوله أربعون متراً وعرضه ثلاثون ، ويبدو أن النظام في المدرسة على خير ما يكون .

مدرسة المدفعية :

في طرة مدرسة المدفعية أنشأها قائد أسباني يدعى « سيجورا » بك وهي الآن تحت إشراف الكاتبين « برونو » Bruneau وتنسع لثلاثمائة تلميذ . وقانون العقوبات الذي يطبق على رجال الجيش في مصر هو القانون الفرنسي ، غير أن المجالس التي تعقد للفصل فيما يرتكبه العسكريون تكون جلساتها علنية . وقد شهدت في أسبوط محكمة عسكرية انعقدت تحت خيمة ضربت في الحلاء ، وكان أحد أمراء الألايات متهماً بالرشوة لحايته بعض الفلاحين من التجنيد . وسارت الإجراءات سيراً معقولاً إلى حد كبير ، فاستجوبت المحكمة الشهود ودونت شهاداتهم ، وتلاها عليهم الكتبة وهم من القبط ، ثم أعقب ذلك استجواب آخر للشهود أدق من سابقه . وكان شيخ البلد من أبرز شهود الإثبات ، غير أن شهادته كان بها الكثير من الأقوال المتناقضة ، فلما طلب إليه أن يوفق بينها قال « ألا فليزل الله عقابه بمن خلق هذه التهم الباطلة » مع أنه هو نفسه كان زعيماً من وجهوا هذه التهم . ورفع قرارات

الحاكم العسكرية إلى ناظر الجهادية المصادقة عليها . وفي الحالات التي يحكم فيها بالعقوبة ، يحتفظ الناظر بحق زيادتها أو خفضها ، دون تدخل من الوالى على ما علمت . وكان الأميرالاي المتهم حاضرا بالمحكمة ، وجلس مع غيره من الضباط في المجلس ، ولكنه أوقف عن العمل في أثناء المحاكمة .

البحرية :

حالة البحرية المصرية مرضية بوجه عام . فإن أبناء العرب من سكان وادى النيل ألفوا منذ صغرهم معيشة تكاد تجمع بين حياة البر والبحر معا ، مما جعلهم بحارة من الطراز الأول . ويكاد ضباط الأسطول يكونون جميعا من الترك ، أما النوتية فمن المصريين الوطنيين . والعناية بالسفن تثير الإعجاب ، فقد بلغت الغاية في نظافتها ونظامها . وحالة الأمن تدعو إلى تمام الرضا ، بل إن مظهر الأسطول ، فيما عدا أزياء البحارة ، لا يختلف عن مظهر أى أسطول أوربي حسن التنظيم .

بناء السفن :

كثير من سفن الدرجة الأولى غير متينة البناء ، لأن أخشابها لم تكن موضع اختبار دقيق . أما السفن التي بنيت منذ عهد قريب ، فأحسن منها جميعا . وجميع تلك السفن الحديثة كان يشرف عليها محمد بك وهو ممن تعلموا في إنجلترا . وإلى جانب القائمة التي سوف أتقدم بها يبني الآن في حوض الإسكندرية ثلاث سفن كبيرة وعدة سفن أصغر منها حجما .

القانون البحري :

القانون البحري المتبع في مصر هو القانون الفرنسي ، وقد أدخله في مصر ضباط البحر الفرنسيون الذين التحقوا بالأسطول المصري ، وبلغ الكثيرون منهم صرا كز القيادة العليا .

ضباط البحر الفرنسيون :

أدى ضباط البحر الفرنسيون للبحرية المصرية خدمات على أعظم جانب من الأهمية ، ونخص بالذكر منهم « سيريزى » بك Cerisy ، الذى تولى الإشراف على دار الصناعة بالإسكندرية سنوات طويلة ، و « بسون » بك Besson الذى كان يشغل المركز الثانى في قيادة الأسطول ، أما أول الرجلين فقد غادر مصر ، وأما الآخر فمات بالإسكندرية ، منذ عام على وجه التقريب .

المعصومة من أبناء العرب :

يستخدم البحارة للخدمة البحرية أو البرية على السواء ، إذ أن اعتياد الجهرة العظمى من أبناء العرب المصريين الملاح في النيل يجعل ذلك أسهل عليهم مما قد يبدو لأول وهلة . وهم جميعا سباحون من الطراز الأول ، ومن اليسير عليهم تعلم جميع المناورات البحرية . وقد وصفهم لى أوربى بقود إحدى سفن الباشا الحربية بقوله : « إن من السهل تعويدهم النظام ، كما أنهم يتحلون بالصبر والطاعة والوداعة والإخلاص ، ويحتملون ضروب الحرمان في هشاشة وبشاشة ، ولا يكفون عن المرح والدعابة إلا في النادر من الأحوال ، ولسكهم قلما يتطلعون إلى مراكز الرياسة أو يرغبون فيها » .

المستشفى البحرى :

في الإسكندرية مستشفى خاص بالأسطول ، إلا أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن يسمح بدخوله لأفراد قليلين من غير موظفى الحكومة بأمر من المحافظ . ومنذ عهد قريب ، خصص قسم من المستشفى لاستقبال الحوامل اللواتى يعتبر قبولهن مساعدة الأطباء الإفرنجى لهن من أظهر الدلائل على ازدياد روح التسامح والاستئثار . وقد علمت أن مرض الحنين إلى الوطن كان منتشرًا للغاية ، وبخاصة بين السوريين ، إذ كثيرا ما يموتون من أثر رغبتهم الملحة في العودة إلى أوطانهم . وقد أجمع أطباء المستشفى على أن الاستسلام للألم والموت كان شائعا بين المرضى ، وعلى أن معرفة كنه المرض الذى يشكون منه كان من أشق الأمور ، وذلك لخوفهم من أن يفرض عليهم طعام خاص ، ولعزوفهم عن تناول الدواء ، والخضوع لما تتطلبه الحالة من القيود . هذا وبيان الأمراض في ١٨٣٧ - ١٨٣٨ كما يأتى : —

الأمراض :

بيانات عن المرض في المستشفى البحرى بالإسكندرية من آخر رجب ١٢٥٢ هجرية إلى غرة شعبان ١٢٥٣ (١٨٣٧ - ١٨٣٨ م) :

عدد الذين قبلا بالمستشفى	الوفيات	الحيات	الحيات المنقطة	الزحار (الدوسنطاريا)	الجروح	الرمم	الزهرى	الجرب	بهد الخناث
٥٨٢٢	٤٢٦	٢٨٦١	٣٥٢	٣٠١	٧٦٠	٦٦٣	٢٨٣	٣١٤	١٨٨

مصنوعات الجيش :

أشرت عند الحديث عن المصنوعات المصرية إلى مؤسسات الباشا التي تعد للجنود الكساء والذخيرة ، وما إلى ذلك مما تنتجه ترسانة القاهرة ، كما تنتج عجلات وعربات للمدافع (ويصنع في الشهر نحو تسع من كل) ، وكذلك صناديق الذخيرة وحدوات الخيل والحراب والسيوف والبلط وركائب السرج والأبازيم والآلات التي يستعملها حملة البلط (البلطجية) والنسافون (اللغمجية) وغيرهم . ويبلغ عدد العمال نحو ثمانمائة عند ما يكون العمل قائما على قدم وساق .

وتم قسم آخر لصنع المسامير والأفقال والأمشاط وعربات النقل وحدوات الخيل ومحركاتها والصفائح وصناديق الأدوية وغيرها ، ويشغل في ذلك ستمائة عامل . وهناك ورشة قائمة بذاتها لصنع المسامير ، يعمل بها نحو مائتين من الأشخاص يشتغلون في ستمين مسبكاً للحديد . وهناك قسم لصنع السرج وقرب الماء وأطقم الخيل وصناديق الخرطوش وغيرها ، ويشغل في هذا القسم ألف عامل . ويقوم حوالي أربعين عاملاً بصنع نحو خمسين زوجاً من أحذية الجيش في اليوم الواحد .

ولكل قسم مراقب ووكيل وموظفون ، كما أن هناك مراقبين ومراجعين للحسابات ، ويعنحون جميعاً رتباً عسكرية .

وتدفع أجور العمال عادة بحسب القطعة الواحدة . وقد علمت أن متوسط ما يكسبه العامل في اليوم ثلاثة قروش ، وأن الحد الأدنى قرش واحد ، أما الحد الأعلى فستة قروش . وهناك على تلال القطم مصنع يضم من مهرة الصنائع مائتين من العسكريين وأربعين من المدنيين ، يعدون لحساب الحكومة جميع صنوف الأسلحة النارية والخرطوش والصواريخ والقذائف وما إليها .

المصانع الحكومية . الترسانة :

وسأذكر فيما يتصل بهذا الموضوع قليلاً من التفاصيل الخاصة ببعض المؤسسات الحكومية في مصر ، كما أنني سأشير إلى عدة مشروعات عامة أولاًها الوالى اهتماماً خاصاً . على أن ترسانة الإسكندرية جديدة بأن يوجه إليها النفقات خاص ، فعند ما قمت بزيارتها في نوفمبر سنة ١٨٣٧ ، علمت من كاتب الحسابات أن عدد من يشتغلون بها ٥٠٠ره ، وأن عدد الكتبة مائة بينهم ثلاثون من المسيحيين الأقباط . وإدارة العمل تعوزها الحكمة ، فالحق أن

شطارا كبيرا منه يضيع سدى لعدم وجود سلطة عليا تشرف عليه ، ولعدم توزيعه بين مختلف الأيدي العاملة توزيعا يدعو إلى الارتياح . وهنا ، كما في سائر أنحاء مصر ، رغبة شديدة في التخلص من الأوربيين ، وهم الذين تدين هذه الترسانة لمهارتهم ، كما تدين لها سائر المؤسسات بنشاطها ، وما أحرزته من نجاح في أول عهدا . ويرجع الفضل في بلوغ دار صناعة السفن بالإسكندرية حدا يدعو إلى الارتياح إلى « سيريزى » وهو موظف فرنسى سبق لى الحديث عنه . وقد ظهر أثر اعتزاله الخدمة في كل مكان ، إذ أصبحت إدارة العمل أقل من ذى قبل كفاية ومقدرة ، ذلك بأن تفصيلات المسائل لا تنفذ وفق التوجيه العام ، ومن ثم تستهلك مواد كثيرة في غير ضرورة ، كما يضيع كثير من الوقت والجهد على غير طائل . ويعول الباشا العمال وأسرم ، إذ تخصص للنساء والأطفال جرايات أسوة بالرجال . ولبعض أولئك العمال زوجتان أو ثلاث يسكن غالبا في أكواخ قريبة لا تتفق وقواعد الصحة في أكثر الأحيان ، حتى إذا جاء موسم الطاعون زارها ذلك الوباء وهو لا يكاد يميز بين كوخ وآخر . ويجرى العمل الآن في هدم تلك الأكواخ وإنشاء مساكن خير منها تحمل محلها على نفقة الحكومة .

أهمل العمال :

إن الأجور التي يتقاضاها العمال من أبناء العرب ضئيلة إلى حد مزر ، وكثيرا ما يتأخر لهم بعضها لدى الحكومة . وقد علمت أن الحكومة تعتمد أن تكون دائما مدينة لعمالها حتى تزيد فيما لها عليهم من سلطان ، وحتى تحمد من رغبتهم في ترك العمل . وسندكر الأجور الاسمية فيما بعد . وفي الورش عدد كبير من الأوربيين والمالطيين بنوع خاص يشتغلون بالفجارة والحداة وما إلى ذلك . ويتقاضى الرجل منهم في اليوم خمسة عشر قرشا ، أى ما يساوى ثلاثة شلنات

قد اكتر أبناء العرب :

يمكن القول بوجه عام إن أبناء العرب لا يبالون قط بالعمل الذى يكلفون أداءه . فالرجل الذى يهوى عطرته قلما يبالى أين تقع ، والنجار قد يستخدم منقارا أو مسحجا دون أن يكلف نفسه أى عناء في ملاحظة ما تعمله الأداة التي معه ، كما أن اهتمامه بالخطوط والزوايا جد ضئيل . وإذا دق مسمارا فإنه لا يكبد نفسه أية مشقة ليستوثق من أن ذلك المسمار أكبر أو أصغر بكثير مما يجب حتى يؤدي الغرض منه . فليس ثمة شيء يراعى فيه أن يؤدي

ماصنع من أجله ، إذ أنه لاتوافق هناك بين الوسائل والغايات ، ومن ثم كان كل شيء في غير موضعه . وإنه ليحدث على الدوام أن تشتري سلعة أو تصنع مع أن بالمخازن منها كمية كبيرة ، ولكن أحدا لايعرف أين يجدها . على أن هذه الحالة ليست مقصورة على مصر وحدها ، بل هي شائعة في بلاد الشرق جميعا .

وإنه لواجب على أن أوجه الشكر إلى مستر « ر . ه . جالوى » R. H. Galloway على التفصيلات التي سوف أدلى بها .

دار الصناعة بالاسكندرية : تقرير مستر « هالوى » .

في عام ١٨٢٧ بدى في إقامة الترسانة ، أو دار صناعة الإسكندرية بعبارة أدق ، وكان ذلك على يد مسيو « سيريزى » ، وهو فرنسى يشتغل ببناء السفن جىء به خصيصا لإنشاء أسطول الباشا . وحين شرع مسيو « سيريزى » في إنشاء الدار كان المكان الذى أقيمت عليه أرضا خالية إلا من المسجد وبناء أو اثنين من الأبنية الصغيرة عند المدخل . لذلك كان من حق مسيو « سيريزى » أن يفخر بإنشاء هذه الدار . ومع أنها ماتزال بعيدة عن أن تبلغ حد الكمال ، وعن أن تحتل أية موازنة بينها وبين أية دار من دورالصناعة البريطانية ، إلا أن « سيريزى » جدير بمخوفور الثناء ، لأنه أنجز ما أنجز في مثل هذا الوقت القصير ، وبمثل الوسائل والمواد التي هيئت له ، لاسيما إذا ذكرنا أن العمال الوطنيين ، حين عهد بهم إليه ، كانوا ، عدا القليلين منهم ، عمالا وزراعا عاديين . ولكن يجب أن يذكر كذلك ، أنه عند إقامة هذه الدار ، قد استعان بعدد من الصناع الفرنسيين والإيطاليين والمالطيين ، في تعليم الوطنيين مختلف الصناعات ، ولولا ذلك لاستحال عليه استحالة مادية أن يخطو خطوة واحدة في سبيل التقدم . ومن ضرور التيسير التي هيئت له كذلك ، حتى يؤدي العمل الذى عهد به إليه ، استمتاعه بسلطان مطلق ، وإمداد الباشا إياه بجميع ماطلب . وإذا كان يرجى لهذه المؤسسة أن تبقى على الدوام ، فلا جدال في أن مسيو « سيريزى » قد ارتكب خطأ فاحشا ، إذ أنه لم ينشئها على نطاق أوسع ، ولم يعد إلى جانبها أما كن تلحق بها ، حتى تتلاءم وما يحتاج إليه أسطول الباشا .

وقد أرسل مستر « ا . جالوى » من أهالى لندن مجموعة كبيرة جدا من الرسوم لأحواض جافة وغير جافة ، وما إلى ذلك من اللوازم التي تتطلبها دار صناعة كاملة . إلا أن مسيو « سيريزى » لم ينتفع بهذه المجموعة ، مدفوعا بعامل الحسد والغيرة أو بعامل آخر . أما الآن وقد تم إنشاء

الأسطول فإن الشعور بالحاجة إلى الأحواض أصبح واضحاً كل الوضوح .

وتشمل دار الصناعة حيزاً يبلغ حوالى سـتين فدانا ، ولها على ساحل البحر وجه جميل طوله نحو ربع ميل . وفيها مزالق ثلاثم البوارج والفرقاطات ، كما أن بها أما كن لصنع سفن تقل عن ذلك حجماً ، وجميعها قريب من حافة الماء مما يسهل إنزال السفن إلى البحر . وهذه المزالق مبنية ، غير أنها في رأى صاحب التقرير شديدة الانحدار إلى حد يعرض السفن للتصدع عند إنزالها إلى البحر . وقد بنى مسيو « سيريزى » فى أقصى « الترسانة » حاجزاً يتألف من صناديق خشبية أرسيت فى البحر بعد أن بنى داخلها بالحجر . ويعتمد هذا الحاجز فى الميناء نحو أربعمئة قدم ، وبذلك يتكون منه حوض تهيأ فيه السفن بعد إنزالها إلى البحر . وليس هناك فى الوقت الحاضر ما هو أقرب منه شبهاً بالحوض . وأول ما يسترعى النظر من المباني عند دخول الترسانة مكان الحدادة ومسبك صغير للنحاس . ويحتوى أولهما على عشرين كوراً يدويا من النوع الصغير الحجم . ولا يمكن استخدامها إلا فى صنع الأدوات الصغيرة . أما الكبيرة فيؤتى بها من القاهرة ورشيد ، كما يؤتى بدروع نحاسية للسفن ، غير أن جميع المراسى والأسلاك والصهاريج والمهمات تستورد من إنجلترا . أما مسبك النحاس ففيه نحو اثني عشر من الأفران الهوائية الصغيرة ، فى وسعها أن تصنع من ذلك المدن ما يطلب من مثل هذه الأشياء .

وهناك إلى جانب ذلك ورشة للخراطة ، بها حوالى خمس عشرة أو عشرين مخرطة يدير بعضها ثوران ، أما بعضها الآخر فيدار باليد ، غير أن أية واحدة منها لا تقوى على أن تصنع شيئاً من النوع الثقيل ، وغاية ما تقوى عليه قطعة زن قنطاراً ، أو عمود قطره بوصتان أو ثلاث بوصات . وفى هذه الورشة كذلك قليل من البرادين والنحاسين ، ولكن ما يستطيعون إنتاجه تافه جداً فى مقداره ونوعه ، وبدأى فى مظهره . وتحوى دار الصناعة ورشة ممتازة تصنع بها ساريات السفن ، كما تحوى ورشة للنجارة وأخرى لصنع القلوع لا بأس بهما من حيث صلاحيتهما لما يقومان به من عمل . هذا إلى ما هنالك من مخازن ومستودعات لما يستخدم فى الأقسام المتعددة من مختلف الأدوات . كما أن هناك مصنعا للحبال طوله نحو سـمئة قدم ، ولكنه يكاد يكون خلواً من الآلات ، فضلاً عن أن ما ينتجه من الحبال ضئيل فى مقداره ردىء فى نوعه . وتصنع فى الدار ملابس البحارة كذلك ، أما الأحذية والطرابيش فتقوم بصنعها معامل قوة والقاهرة .

وأما فيما يتصل بمسدد العمال فى مختلف الصناعات فإنه يتضح من الجدول أن بينهم

الآن من الأوربيين عددا جد قليل . وعلى الرغم من أن العمال الوطنيين لا يمكن الموازنة بينهم وبين زملائهم الأوربيين ، إلا أننا إذا راعينا المدى الذى بلغوه من حيث التربية والتعليم ، أدركنا أنهم يأتون بالمعائب ، وبخاصة من يشتغلون منهم ببناء السفن ، فهؤلاء أقرب إلى العمال الأوربيين ممن يعملون فى نواحي الصناعة الأخرى .

وفى عام ١٨٣٥ اعتزل مسيو « سيريزى » منصبه ، بوصفه مهندسا لبناء السفن ومديرا لدار الصناعة ، بسبب المعارضة المستمرة التى كان يلقاها من صرديسيه بعد أن لقنهم فى الواقع جميع ما يعرفون ، ولو أن ما تعلموه لم يزد على القدر الذى يزين لهم أن فى استطاعتهم مواصلة السير وحدهم . وإذا شئنا أن نستعمل نفس الألفاظ التى فاه بها الرجل لسكاتب هذا التقرير ، فإنه اعتزل العمل لأنه ، « خلال العام الأخير من خدمته ، رأى الدار تسير من سيء إلى أسوأ ، فلم يشأ البقاء حتى اليوم الذى يشهد فيه مصرعها » .

وبعد رحيله قام بإدارة القسم الخاص ببناء السفن رئيس مهندسيه المسيو « هنرى » ، وكان فى عمله رجلا ماهرا جدا ، ولكنه لم يكن يصلح لإدارة قسم بأكمله . وقد عاد مسيو « هنرى » هذا إلى فرنسا فى أوائل عام ١٨٣٧ ، وخلفه محمد أفندى ، وهو شاب تركى تعلم هندسة بناء السفن فى إحدى دور الصناعة الحكومية بإنجلترا . غير أنه لما كان عمله مقصورا على إتمام السفن التى شرع فى بنائها من قبل ، فإن الفرصة لم تكن مواتية له حتى يشبث للباشا مواهبه وكفايته . ولكنه حصل على وعد ببناء فرقاطة أعد نماذجها وعرضها على الباشا . ثم عهد بإدارة الدار والإشراف عليها إلى المدير العام لطيف بك ، وهو ضابط فى أسطول الباشا يحسن إدارة الأعمال على الطريقة التركية . وعلى الرغم من أنه لم تكن لديه أية خبرة ببناء السفن ، إلا أنه استطاع فيما يظهر أن ينظم الدار تنظيما لا بأس به ، فقد أصبحت الدار منذ تولى إدارتها على جانب كبير من النظافة والنظام ، وهو أمر غير معمول فى الأتراك . والحق أن الدار من هذه الناحية أحسن بكثير مما كانت عليه فى عهد « سيريزى » ، ولو أنه يبدو واضحا لـكل من يزورها أن المجال ما يزال يتسع لكثير من ضروب التحسين . ومهما يكن من الأمر ، فإنه لما يدعو إلى الدهشة حقا أن يستطاع خلال مدة قصيرة قدرها ست سنوات إنشاء مثل هذه الدار ، وبناء أسطول قوى ، فى بلد تسوده الفوضى ، وديدن أهله الكسل والتراخي .

وفى مايو ١٨٣٥ قرأى الباشا على أن يكون له حوض جاف ، بعدما رآه من شدة الحاجة إليه ، إذ كان كثير من سفنه يصاب بالمطب والتصدع ، إذا تركت فى البحر لإصلاحها .

وقد عرضت على الباشا خطة العمل ونموذج الحوض على يد شاكر أفندي ، وهو رجل تركي تقدمت به السن وقضى في خدمة الباشا أعواما طويلا ، ولم تكن خبرته بهذا العمل تزيد على أنه شاهد مثيله في القسطنطينية . وكان النموذج الذي تقدم به هذا التركي الذي اعترف به مهندسا ، عبارة عن عدة صناديق من الخشب ، تملأ أحجارا ويتم إرساؤها في الميناء ، بحيث تقام منها أربعة حوائط تضم فيما بينها الحوض . وقد شهد عرض هذا المشروع كاتب التقرير وعدد من الأوربيين في خدمة الباشا ، فأشار الكاتب إلى أن الخطة التي يقترحها شاكر أفندي لا يمكن أن تؤدي إلى إنشاء حوض يفي بالغرض منه ، وأيد هذا الرأي بعض الحاضرين . ولكن الباشا رد على ذلك كله بأنه عمل الشيء الكثير وبأنه على استعداد لأن يعمل ما هو أكثر منه ، ثم أصدر أوامره إلى شاكر أفندي بالشروع في العمل . وقد بدى بصنع الصناديق في « الترسانة » ، ولم تكدم ، حتى بادر بإرسالها في الجهات المعنية . ولكن الأمر الذي لا يمكن أن يسيفه عقل هو أن الأرض التي رؤى أن تستقر الصناديق عليها لم تكن موضع اختبار في يوم من الأيام . وكان من أثر ذلك أن انقلب كثير من الصناديق ، وقلما استقر اثنان منها في وضع رأسي أو أفقي ، بل ظلت تغير مواضعها دون انقطاع . وبعد مضي بضعة أشهر ، وإنفاق ما يزيد على ثلاثين ألف جنيه ، رأى الباشا الأمر على حقيقته ، وأيقن أن شاكر أفندي أعجز من أن ينهض عما كلف أداءه ، فطرده من خدمته ، وأمره باعتكاف في منزله ، فلم يبرحه منذ ذلك الحين . وقد وكل الأمر بعد ذلك إلى لجنة من الأتراك ، كان من بينها اثنان أو ثلاثة زاروا أوروبا وتعلموا شيئا من الهندسة ، ولكن أيا منهم لم يكن من الكفاية بحيث يستطيع النهوض بهذا العمل . لهذا عرض كاتب التقرير ، بطريقة غير مباشرة ، أن يقوم ببناء الحوض ، لقاء مبلغ من المال لا يدفع إلا بعد إتمام البناء . ولكن الباشا ما يزال يرى ، على الرغم من الدرس الذي ألقى عليه ، أن في استطاعته إنشاء الحوض بوسائله الخاصة وبنفقات تقل عما يدفعه بطريق التعاقد . ولما كان هذا رأيه فقد أرسل إلى فرنسا يطلب رجلا مارس مثل ذلك العمل حتى يتولى الإشراف عليه ، على أن يستمر تنفيذ المشروع في الوقت نفسه بمعرفة اللجنة التي سبقت الإشارة إليها ، طبقا للخطة السابقة ، وهي خطة يستهجنها العلم ، ويفضح عيوبها التنفيذ ، ولا بد من أن يحكم بفسادها كل من له إلمام بمثل هذه المسائل . وهكذا ضاع عامان سدى ، كما ضاعت ألوف الجنيهات ، وسوف تضيع ألوف أخرى كثيرة لإزالة ما تم إنشاؤه .

وحين زار مستر « إ . جالوي » Galloway مصر في سبتمبر ١٨٣٧ قدم إلى الباشا

يقضح مما ذكره مستر « جالوى » أن أموالا طائلة أنفقت فى سبيل إنشاء أحواض جافة بالإسكندرية ، ولكن لم يكن من وراء ذلك جدوى حتى الآن . فقد وكل أمر إنشائها إلى رجال ليست لديهم ذرة من الكفاية ، كما أن الأعمال التى أقيمت فى البر أو البحر تدل على أن الذين تمهدوها بلغوا من المعجز منتهاه . وقد اتخذت الوسائل منذ عهد قريب لاستقدام من تملك الحاجة إليهم من أرباب الكفايات ، حتى تستأنف أعمال البناء . فجاء إلى مصر حين غادرتها مهندس فرنسى زار أهم الأحواض فى إنجلترا وفرنسا ، وهو المعهد إليه بإنشاء حوض الإسكندرية فى الوقت الحاضر .

فيما يلي بيان عن العمال والأجور في دار الصناعة بالإسكندرية : —

النجارون (من الجنود) ٢٠٠ أجرة كل منهم ٥ قروش في اليوم بما في ذلك الغذاء والسكساء

» » » » » » » » ٥ » » » ٣٠٠ » » صفار النجارين

» » من الأورسين ٢٠ » » » » ١٥ قرشا » » » » » »

« البورغوجية » ثقاف

الأخشاب (من المسكرين) ٣٠٠ » » » » قروش » » » » »

القلايطة

» » » » » » ° » » » ٤٥.

صانعو الحال

» » » » » • » » » ۲۰۰

الحدادون ٢٥٠ » » » » » » » » » »

الترادون

» » » » » » » ٥ » » » ٦٥

الخراطون وصانعو النظارات

وصانعو الأدوات البحرية

والسمكية وصانعو المراجع ١٠٠ » » » » » » » »

الفحاسون ١٠٠ » » »

صانعو القلوب

» » D O D » » ١٠٠

صانعو البكرات لرفع الأثقال ١٠٠ » » » » »

عمال مهمات السفن الحربية ١٠٠ أجر كل منهم ٥ قروش في اليوم

الخياطون ١٠٠ » » » ٥ » » »

صانعو الأحذية ١٠٠ » » » ٥ » » »

الدفقشون والسباكون ١٠٠ » » » ٥ » » »

صانعو البراميل ١٠٠ » » » ٥ » » »

النشارون ١٥٠ » » » ٥ » » »

حراس وسقاءون لآلات

إطفاء الحريق ١٠٠ » » » ٣ » » »

المحاملون ٢٨٠ » » » ٣ » » »

سجناء الليمان (ليمانجية)

يستخدمون في مختلف الأعمال ٢٠٠ » » » ٤ » » »

طهارة للعمل ٥٠ » » » ٥ » » »

الكتبة الأقباط ٥٠٠ » » » ٦٠٠ قرش في الشهر

التمهدون ومن إليهم ١٠٠ » » » ٥٠ قرشاً » »

عمال الكراكات بمافيهم الموظفون ٢٠٠ » » » ٤ قروش في اليوم

عمال للخدمة على ظهر المراكب ٥٠ » » » ٤ » » »

الموظفون المحاملون إلى المعاش

وغير اللاتفين للخدمة ٢٠ » » » ٤٠٠ قرش في الشهر عدا الجراية

طبيب ١ أجره ١٠٠٠ » » » » »

جراحون (من أبناء العرب) ٤ أجر كل منهم ٥٠٠ » » » » »

معلمون أوربيون ٤ » » » ٥٠٠٠ فرنك في العام » »

» » (من الدرجة الثانية) ٤ » » » ٣٠٠٠ » » » » »

بيك ١ أجره ٩٠٠٠ قرش في الشهر » »

قائم مقام ١ » ٣٥٠٠ » » » » »

بمباشي ٢ أجر كل منهما ٢٥٠٠ » » » » »

صاغ قول أغامى ٣ أجر كل منهم ١٥٠٠ » » » » »

صاغ قول أغاسي ٨ أجر كل منهم ١٢٥٠ قرش في الشهر عدا الجراية
٢ » » » ٦٠٠ » » » » »

بوزباشي

القناطر المصرية :

من أعظم المشروعات العامة التي كانت موضع التفكير في مصر خلال جميع العهود تلك القناطر التي أريد من ورائها تنظيم مياه النيل بإقامة سد ضخيم ذي عيون قرب ملتقى فرعي النيل . وقد صدر الاقتراح الأصلي عن علماء الحملة الفرنسية ، وقيل إنه نال تأييد نابليون . ويقدر مسيو « لينان » ، وهو المشرف على إدارة القناطر ، أنها سوف تروى ٣٨٠٠٠٠٠٠ فدان ، حتى في أسوأ سنوات الفيضان ، دون استعانة بالآلات ، أما إذا استعين بها فسوف يمكن إيصال المياه إلى مساحة أخرى واسعة جداً تمتد أمام القناطر إلى مسافة تبلغ ثمانية فراسخ . ويرى « لينان » أن القناطر سيكون من شأنها تحسن الملاحة في الترع والنهوض بفرعي دمياط ورشيد ، فضلاً عن أنها سوف تزود ترعة المحمودية بما يكفيها من الماء ، وبذلك تساعد أكبر السفن على الوصول من تلك التربة إلى النيل . كما يرى أن القناطر سوف تجعل من المستطاع إحلال الترع النيلية ، وعرضها ثلاثة أمتار أو أربعة ، محل الترع الصغيرة التي يبلغ اتساعها ثمانية أمتار ، إذ أنها بحالتها الحاضرة تحتاج إلى التطهير في كل عام . ويؤكد « لينان » أن القناطر سوف تساعد الحكومة لقاء نفقات قليلة على جعل ترعة السويس صالحة للملاحة . ولا جدال في أن ذلك من أهم الأعمال التي يمكن اقتراحها للنهوض بمصر وخدمة المصالح التجارية في العالم ، فسوف تمد هذه القناطر خليج القاهرة طول أيام السنة بمقادير كافية من المياه تضاهي ما يزوده بها أعلى الفيضانات . ويمترض « لينان » على نظام الري الحالي بأن حفر الترع لا يرفع مستوى الماء ، في حين أنها تزداد امتلاء بالطين عاماً بعد عام . كما يرى أنه من غير المستطاع تقدير ما ينتظر أن تكون عليه المحصولات الزراعية في البلاد ، نظراً لعدم استقرار أحوال الفيضانات . ويقدر « لينان » المدة اللازمة لإنجاز المشروع بخمس سنوات ، كما يقدر نفقاته بمبلغ ١٦٤٨٧٥٨٧ دولاراً أي ٣٢٢ ر ٣١٠ كيساً أي ١٥٥٠٠٠٠ ر ١٥٥٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية .

واعتماداً على هذه البيانات صدرت الأوامر بالبدء في هذا المشروع الضخم ، وهو مشروع إذا أمكن تنفيذه كان جديراً ببلاد الأهرام ، ولكن يظهر أنه بدى فيه قبل أن يلتقي ما كان خليقاً أن يلقاه من بحث وتفكير ، ولهذا أهمل المشروع أو أجل بحد أن أنفقت في سبيله أموال طائلة ، إذ جمعت له مقادير عظيمة من المواد ، فهناك مليونان من الأحجار

وغيرها تشغل ما لا يقل عن ألفي فدان من الأطنان الجيدة استبعدت من الأراضي المزروعة .
ورغبة في تزويد المشروع بالأحجار أنشئ خط حديدى يربط نهر النيل بحاجر المقطم
خلف القاهرة (ومنها اقتطعت أحجار الأهرام) . هذا إلى ماهي من وسائل جلب مقادير
وافية من أخشاب الغابات القريبة من الإسكندرونة . وقد حشد من العمال جمع غفير يبلغ
اثني عشر ألف رجل على ما أعتقد ، ولكن العمل بأجمعه معطل في الوقت الحاضر . والرغبة
شديدة في تعرف آراء صفوة المهندسين الأوربيين فيما ينتظر أن يتمخض عنه هذا المشروع
الضخم من نتائج ، من حيث مزاياه وأخطاره ونفقاته وإيراداته . ومن العبث أن يسارع
الإنسان إلى إبداء رأى فطير في ذلك المشروع ، لاسيما وأن هناك تضاربا شديدا بين
آراء الذين درسوه .

وعندما استقر الرأى في بداية الأمر على إنشاء القناطر سار العمل بأسرع ما استطاع من
الهمة والنشاط ، وأنفق ٣٤٠٠٠ كيس (وهو مبلغ يساوى أكثر من ١٧٠٠٠٠ من
الجنيهات الاسترلينية) ، ولكن لم يكن ثم ما يكفل لإنفاذ العمل على وجهه الصحيح .
وهناك من الأسباب ما يجعلنى أعتقد أن إنفاق المبالغ الأولى في غير حساب أثار بعض
السخط في نفس الباشا ، وحال دون المضى في العمل . فبدلا من أن تهبأ مواد البناء شيئا
فشيئا تبعا لما يستدعيه السير في عملية الإنشاء ، أحضرت جميع المواد دفعة واحدة ، فكفّزت
الأراضي المجاورة ، وأوقعت العمال في حيرة كلما هموا بالعمل . لهذا استغنى عن ثلثيهم ،
وسارت الإجراءات في بطل وفتور ، يعوزها ما تجلّى في بداية الأمر من وحدة في الغرض
وقدرة على التنفيذ .

الآلات المائية :

بلغ من ازدياد قوة الآلات البخارية في رفع الماء ، ومن شدة الاقتصاد في الوقود في
السنوات الأخيرة (وبخاصة في مقاطعة « كورنوال » Cornwall) ، أن صار العدول عن
مشروع القناطر وإنشاء آلات مائية أقل منه نفقة أمرا متوقعا الحدوث . وتجري البحوث
الآن في هذا الشأن ، والرأى الغالب أن القناطر ليست أكثر وسائل الرى ضمنا
ولا أقلها نفقة .

الخط الحديدي بين القاهرة والسويس :

كان الخط الحديدي الذي يصل القاهرة بالسويس موضع بحث طويل ، حتى لقد بدا
في كثير من الأحيان أن المشروع على وشك التنفيذ ، ولكن اعتبارات تتصل بضخامة

المعمل وعدم الاطمئنان إلى نتائجها المالية تدخلت للحيلولة دون المضي في المشروع ، على الرغم من أن حكومة الباشا كانت قد تعاقدت فعلا بشأن القضبان التي سوف تستخدم في إنشاء الطريق ، بل لقد وردت إلى مصر كمية منها تكفي لمدة بضعة أميال . غير أن بعض هذه القضبان استخدم في إنشاء الخط الحديدي القصير الذي سبقت الإشارة إليه بين محاجر جبل المقطم والنيل ، حتى تنقل به الأحجار لإنشاء القناطر (إذا ما استؤنف العمل) ، أو لغير ذلك من أعمال البناء . أما البعض الآخر فقد استخدم في بناء خط حديدي قصير في ضواحي الإسكندرية . وسوف أعود إلى موضوع وصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عند الإشارة إلى موضوع المواصلات بين أدربا والهند بطريق السفن التجارية .

الرغبة في إنشاء طريق من الإسكندرية إلى القاهرة :

إنه إن المرغوب فيه أشد الرغبة أن يكون بين القاهرة والإسكندرية اتصال عن طريق أقصر وأكثراً تحديداً من طريق ترعة المحمودية والنيل . فليس الأمر مقصوداً في الوقت الحاضر على ضرورة استبدال سفينة بأخرى عند « العطف » حيث تتصل الترعة بالنهر ، إذ أن هناك بعض الشك في أن يستطيع الإنسان المشور على سفينة عقب وصوله ، ومن ثم يستحيل عليه أن يعرف متى يبلغ القاهرة . وقد لا تزيد المسافة بينها وبين الإسكندرية ، إذا قيست في خط مستقيم ، على مائة ميل . وتهب الرياح عادة من الشمال ولكن مياه النهر تأتي من الجنوب . وقد بلغ من تقلب أحوال الرياح ، أن يستغرق قطع القناة في بعض الأحيان اثني عشر يوماً قد تمتد إلى أربعة عشر . هذا فضلاً عما هنالك من خطر شديد ، فالحوادث كثيرة الوقوع إذ تنثور عواصف فجائية لا يتوقعها أحد ، ولا يستطيع توقيها في جميع الأحوال . فقد انقلبت السفينة بالوالى نفسه مرتين في النيل ، وكان عليه أن يسبح ملتصقاً بالنجاة بحياته ، ولا يكاد يمر يوم دون وقوع حوادث مفاجئة . ولن تكون هناك أية مشقة في إنشاء طريق ممدد فوق الأراضي المصرية بما هي عليه من استواء السطح . وإلى أعلى ثقة من أن هذا الموضوع قيد البحث .

لجنة الآثار العامة :

من أهم الرغبات التي أتيح لي أن ألفت إليها نظر الحكومة المصرية إنشاء هيئة تتمتع بالقدرة من الآثار العامة في مصر . ذلك بأنه مما يدعو إلى الحزن والأسى ، أن تعتمد السلطات الوطنية والزائرون الأوربيون إلى تدمير تلك التذكارات الرائعة ، التي تستثير أكبر دواهي الاهتمام . وإنه لما يؤسف له كذلك ، أن تتناول يد الهدم والتخريب مثل هذا العدد الوفير من الآثار القديمة ، بعد أن ظلت ردحا طويلا من الزمن معروضة لكل من يريد استكناه

سرها واستطلاع خبرها . وقد أوضحت للباشا ، حين لفت نظره إلى هذا الموضوع ، أن تلك الآثار من أنفس مقتنيات بلاده ، فشرفنى بأن طلب إلى أن أضع مشروعا للمحافظة عليها بحالتها الراهنة وللقيام بأية بحوث أخرى . وكان من أثر ذلك أن وضعت تقريرا موجزا عن الموضوع رفعتة إلى الباشا واختتمته على النحو التالي :

« يبدو لى أن خير وسيلة للمحافظة على ما بقى من آثار والكشف عن أخرى جديدة أن تؤلف هيئة من أفراد لهم من مركزهم الاجتماعى ومن غيرتهم واستنارتهم ما يكفل أداءهم هذه المهمة النبيلة التى وكلت إليهم أداء حسنا . وإن لجنة تتألف من محافظ القاهرة وناظر المعارف وكبير المهندسين والقناصل العاملين للدول الأربع العظمى ومن رئيس الجمعية المصرية و «سكرتيرها» ومدير الأشغال العمومية وناظر مدرسة الفنون والصناعات ، إن لجنة تتألف من هؤلاء يمكن أن تكون خير نواة ، ومن الممكن أن يزداد عدد أعضائها بالقدر الذى تتطلبه الظروف . وحين يوافق بهذه اللجنة المحافظة على الآثار العامة والبحث عن آثار جديدة يجب عليها أن تعد العدة لإنشاء متحف يجمع فيه نفائس هذه الأشياء . وعلى اللجنة أن تعين لها سكرتيرا يشتغل فى الوقت نفسه مديرا للمتحف براتب سنوى قدره (كذا) . وقد يخصص الباشا مبلغ (كذا) فى كل عام للمحافظة على الآثار ونظافتها والقيام بما تشير به اللجنة من بحوث جديدة . ومن واجب اللجنة أن تعين مندوبا فطنا يطلعها على حالة الآثار ووسائل صيانتها ، كما يوافق به إدارة ما يطلب من الأعمال الجديدة بتفويض من اللجنة . ويجب أن تمنع أعمال الحفر والتنقيب إلا بإذن من اللجنة ، وألا يصرح بتصدير الماديات إلا بعد استئذان الباشا . وواجب أن يكون من حق اللجنة تعيين مندوبين خاصين فى حالات معينة إما للوقوف على معلومات تتصل بالآثار والعمل على صيانتها وإما لإدارة ما قد يصرح به من أعمال البحث والتنقيب . وإنه لمن الواجب كذلك ألا يحطم أثر من الآثار القديمة أو يهدم أو ينقل من مكانه قبل الحصول على موافقة اللجنة . وعلى اللجنة أن تقرر جميع ما يتخذ من وسائل لمساعدة السائحين ، بالقدر الذى يتفق وصيانة الآثار وضرورة العناية بها » .

المحاسبة العامة :

أشرت إلى حالة الحسابات العامة فى مصر ، وهى حالة تسمح بوقوع الكثير من المخالفات . فعلى الرغم من أن يد الإصلاح قد تناولتها من بعض مناحيها فى السنوات الأخيرة ، وعلى الرغم من أن طريقة «الدوبيا» أصبح معمولاً بها فى إمساك الدفاتر التى يرجع إليها ، فإن الصلة بين «جرانيل» ناظر المالية ومرءوسيه ما تزال مقطوعة يموزها التنظيم ، إلى حد غدت معه صحة الحسابات والحقيقة من اختلاس الأموال الأميرية أمرا ليس له من الضمان ما يكفله ،

وليس عليه من الإشراف ما يكفيه . ولا تودع الإيرادات خزانة عامة ، وإنما تخصص لمختلف الأغراض مع بقائها بعيدة عن رقابة أية سلطة مركزية . وقد تنقل إيرادات إقليم معين إلى باب خاص من أبواب المصروفات كما هو الشأن في إيرادات مديرية الشرقية إذ خصصت لسد نفقات التعليم . وقد أدى ذلك إلى إيجاد عدة خزائن منفصلة مستقلة ، كل منها عرضة للخراب والفوضى .

وقد سنحت لي فرصة رفعت فيها إلى الباشا نتائج مشاهدته من مظالم ترتكب ومخالفات يسدل عليها الستار وضروب من الابتزاز لا تنقطع ، لأن النظام المتبع في إمساك الدفاتر نظام سيء . على أنني لم أتردد في أن أوضح له شدة ما يعانيه الناس لأن الرقابة التي يقترون بها كل نظام حسابي دقيق لا أثر لها ، (وكان جنابه العالي يصفى إلى وهو أوسع ما يكون صدرأً وأكبر ما يكون اهتماماً) . ولقد رغبت إلى في أن أعاونه على إصلاح حسابات مصر العامة . وانمقد برياسة حفيده عباس باشا ديوان شهوده أغلب النظار ، وأحضرت إلى جميع دفاتر الحكومة لأقوم بمراجعتها . وهذه الدفاتر بأجمعها مملوءة بها إلى موظفين مسيحيين من القبط ، رأسهم «باسليوس» بك المدير العام للحسابات ، وهو مسيحي قبطي . وقد أدخلت بعض ضروب التحسين . ويخيل إلى بصفة عامة أن الحسابات لم تبلغ من الضبط والإحكام في أية دولة شرقية ما بلغته في القاهرة . ومع هذا فقد انتهجت بتلك الفرصة التي أتاحتها لي الباشا ، حتى أكتب تقريراً تنتفع به الحكومة في شأن التغييرات التي بدت أن الحالة في أشد الحاجة إليها . وقد قال الباشا وأمارات السرور بادية عليه ، إن إجراء هذه التغييرات سيكون موضع اهتمامه على الفور .

وكان أهم ما توخيته من الأغراض أن توضع في بداية كل عام ميزانية للإيرادات والمصروفات يتضح منها مقدار ما صرح بجمعه من الإيراد وما يجب على الحكومة لإعداده من النفقات ، وأن يقصر الدفع على الخزانة الكبرى منما لحدوث اختلاسات وأضرار تنشأ دائماً عن وجود سلطة تتذرع بحجة من الحجج للحيلولة دون وصول الإيرادات إلى الخزانة ، وأن يتم الفصل بين أعمال الصرف والتحصيل فيما يتصل بأموال الحكومة ، وأن يكون لناظر المالية سلطة الإنفاق على جميع المصالح الحكومية ، وألا يكون ثم اتصال بين المفتشين ومن يتولون الصرف ، وأن يصبح أولئك الصيارفة مسئولين أمام ناظر المالية رأساً ، وأن يحرم على أية مصلحة تحصيل الأموال إلا عن طريق نظارة المالية ، وأن تتخذ العدة للإسراع في الدفع وتنظيم الموازنة وإجراء المراجعة النهائية للحسابات في جميع فروع الإدارة . على أنني لم أشأ أن أذكر تفصيلات معقدة تقف الحكومة إزاءها موقف الحيرة والارتباك ، بل آثرت أن أعرض بعضاً من المبادئ الأولية في المحاسبة العامة ،

وهي مبادئ متى أخذ بها نمت وازدهرت بطبيعتها وبحكم الضرورة وأدت إلى القصد في الإنفاق، والاطمئنان على الدخل، وزيادة الإيراد، وتناقص أعمال الابتزاز.

الواردات والصادرات:

لم أستطع الحصول على بيانات إحصائية صحيحة عن واردات مصر وصادراتها في السنوات الأخيرة، إلا أنه في عام ١٨٢٣ بلغت قيمة الواردات من أوروبا ٢٨٨٨٨٥٥٢ر دولاراً أسبانياً، منها ١٣١٢٢٢ر قيمة ما استورد من إنجلترا، و١٥٧ر ٣٠٠ من الأدرياتيك، و٥٠٤٦٩٠ر من تركيا أوروبا، أما أكبر مقدار فهو ما استورد من ليثورنة وقيمتها ٧٦٩٨٠١ر. وأما الصادرات إلى أوروبا في نفس العام فبلغت قيمتها ٥١٨٨٧٠ر ٥٠ر من الدولارات الأسبانية، منها مبلغ ١٨٦٤٣٩ر قيمة ما صدر إلى إنجلترا، و٥٩٣٢٨٦ر إلى مرسيليا، و٧٣٦٧٢١ر إلى سوريا، و٩٤٩٥٢٠ر إلى ليثورنة، أما أكبر مبلغ فهو ١٢٥٢٦٧٦ر وهو قيمة ما صدر إلى القسطنطينية. وقد بلغ مجموع الصادرات إلى العالم بأجمعه ٧٢٧٦٠٠٠ر دولار، ومجموع الواردات ٣٢٨٢٤٥٠ر دولاراً.

الواردات والصادرات في عام ١٨٢٤:

الواردات	الصادرات	١٨٢٤ ميلادية
٥٦٩ر ٠٠٠	١٩٩٤٥ر ٠٠٠	إنجلترا
٧٤٧ر ٠٠٠	١٠٠٦ر ٠٠٠	النمسا
٢٩٢ر ٠٠٠	١٣٠ر ٠٠٠	وجايات الغرب
—	—	الدنمرك
٤٧ر ٥٠٠	٢٨٣ر ٥٠٠	سردينيا
٢ر ٥٠٠	٤٧ر ٠٠٠	أسبانيا والبرتغال
١٥٨٣ر ٠٠٠	٢٢٣٩ر ٠٠٠	فرنسا
١٣ر ٠٠٠	٤٥٧ر ٠٠٠	هولندا
٣٤٦ر ٠٠٠	١٠٤٦ر ٠٠٠	القسطنطينية
٤١٤ر ٠٠٠	١٩١١ر ٠٠٠	اليقائن والجزر الأيونية
٥٢٢ر ٠٠٠	٧٦٢ر ٠٠٠	سوريا
—	—	نايل
٦٩٣ر ٠٠٠	١٩١٧٨ر ٠٠٠	تسكانيا
٣٦ر ٠٠٠	٣٨ر ٠٠٠	روسيا
—	—	السويد
٥٠٤٣ر ٠٠٠	١٠٦٣٦ر ٥٢٩	المجموع

وفي عام ١٨٢٦ :

الواردات	الصادرات	
٦١٤ر٠٠٠	٦٢٣ر٧٠٠	إنجلترا
٤٥٦ر٠٠٠	٩٥٧ر٠٠٠	النمسا
٥١ر٠٠٠	١٣٧ر٠٠٠	وجاقات الغرب
—	—	الدنمارك
١٥٨ر٠٠٠	٢٧٥ر٠٠٠	سردينيا
١٤ر٠٠٠	٩٧٤ر٦٧	أسبانيا والبرتغال
٢٩٣ر٠٠٠	٥٩٣ر٠٠٠	فرنسا
—	١١٣ر٠٠	هولندا
٢١٢ر٠٠٠	١ر٢٥٢ر٠٠٠	القطانية
٥٦٧ر٠٠٠	١ر٧٠٢ر٠٠٠	الليغات والجزر الأيونية
١١٧ر٠٠٠	٦٦٢ر٠٠٠	سوريا
—	—	نابلي
٧٥٩ر٠٠٠	٩٤٩ر٠٠٠	تسكانيا
٧ر٨٠٠	١٤ر٠٠٠	روسيا
—	—	السويد
٣ر٢٨٢ر٤٥١	٧ر٢٧٦ر٠٠٢	المجموع

تجارة دمياط في عام ١٨٢٣ :

كانت تجارة دمياط في عام ١٨٢٣ كالآتي : —

الواردات	الصادرات	السفن
٢٧٥ر٠٠٠	١٠١ر٠٠٠	النمسا ٣٧
١٦٠ر٠٠٠	١٢٩ر٠٠٠	فرنسا ٢٢
٨٩ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	جنوة ٨
١٢١ر٠٠٠	٥٩ر٠٠٠	روسيا ١١
١٦ر٠٠٠	١٥ر٩٠٠	نابلي ٣
١٠٤ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	إنجليزية وأيونية ٢٥
—	—	تسكانية —
٧٦٥ر٠٠٠	٣٧٩ر٩٠٠	١٠٦

تقرير مسافر ثربورن Thurburn عن تجارة مصر :

رغبة في إعطاء فكرة عامة عن حالة التجارة المصرية في الوقت الحاضر ، أورد ما أجاب به مسر « روبرت ثربورن » قنصل صاحبة الجلالة في الإسكندرية ، وأحد الشركاء في بيت « برجز » Briggs المشهور وشركائه على الأسئلة التي وجهتها إليه : —
الإسكندرية في ١٢ يناير ١٨٣٨

سيدى العزيز .

« تأخرت بضعة أسابيع في الرد على الأسئلة التي حوّاها كتابكم الذي أرسلتموه إلى في العاشر من نوفمبر ، عساي أستطيع أن أقول إليكم معلومات أدق عن النقط التي أشير فيه إليها ، إلا أن افتقار هذه البلاد إلى سجلات عامة وغيرها من الوسائل التي يعتمد عليها في كتابة تقارير مدعمة بالأحصاءات الصحيحة ، يضطرنى إلى الإدلاء بردى على علته ، راجياً ألا تملق عليه أية أهمية باعتباره وثيقة رسمية ، إلا إذا وجدت أن المعلومات التي يحويها تعززها بيانات من مصادر أخرى .

« منذ عرفت هذه البلاد ، تعرضت تجارة مصر لعدة تقلبات شديدة للغاية ، يرجع بعضها إلى أسباب سياسية وبعضها الآخر إلى الأنظمة الداخلية التي أقامتها الحكومة المحلية ، ولكن لا يمكن أن يقال إن هذه التقلبات كان لها أى أثر ملحوظ في عدد السكان . « ففي أثناء الحرب التي أعقبت الثورة الفرنسية كان يستورد لبلاد اللبقات عن طريق مصر قليل من السلع التي تنتجها الهند ، كما كانت تجلب بالطريق نفسه ، من البلاد الواقعة على البحر الأحمر ، مقادير عظيمة من الصمغ والعقاقير ، فضلاً عن مقادير أخرى من بن مخا . وكانت جميع تلك المقادير تنقل إلى أزمير وموانئ البحر المتوسط ، حيث يتم إعدادها لأسواق الشمال ، ثم غدا هذا الإعداد يتم في مصر بعد ذلك . وإذا استثنينا الصمغ العربي الوارد إلى مصر من سنار لحساب الحكومة ، فقد فترت حركة إصدار الحاصلات التي يغلها داخل إفريقية فتوراً شديداً منذ بضع سنوات . ويرجع ذلك في الغالب إلى الضرائب الباهظة التي تفرض عليها عند إرسالها إلى ممتلكات انباشا ، وقد يرجع إلى ضالة الثمن الذي يدفع في أمثالها من السلع التي تحتكرها الحكومة ، وإلى إعداد وسائل أيسر لنقلها عن طريق رأس الرجاء الصالح .

« وقد أدت هذه الأسباب عيناها إلى ضياع تجارة البن اليمنى من يد مصر نهائياً ، كما ضاعت تجارة العقاقير والمخا والتبر وغيرها مما يغل داخل إفريقية . وقد كانت هذه السلع من أهم موارد التجارة المصرية ، ولم تكن تقل أهمية عما تجلبه القوافل من ثمن البضائع ،

وعما تأخذه في مقابلها من منتجات أوروبا ومصنوعاتها . وإزاء مصادفه التبادل التجارى مع داخل إفريقيا في مصر من عتبات ، اضطرت التجارة إلى أن تسلك مسالك أخرى . ويجد تجار إفريقيا الآن من مصلحتهم أن ينقلوا متاجرهم إلى وجاقات الغرب ، بل إلى الثغور النائية في زنجبار وغيرها من ممتلكات إمام مسقط ، على ساحل إفريقيا الجنوبي الشرق ، فقد لقيت منه التجارة في هذه الجهات تشجيعاً عظيماً في الزمن الأخير .

« وقد أفضت تلك التقلبات ، بما أحدثته من نقص في بحارة المرور ، إلى خفض واضح الأثر بعيد المدى فيما يرد من أوروبا عامة . ولو أزيلت القيود الحالية ، لكان لذلك أحسن الأثر في إصلاح تجارة مصر الداخلية ، وتحسن علاقاتها الخارجية . وقد صرح باستيراد البن الأجنبي خلال الشهور الاثني عشرة الماضية بمقتضى فرمان من السلطان ، بعد أن كان استيراد هذا الصنف ممنوعاً إلى ذلك الحين ، رغبة في زيادة الإقبال على استهلاك البن اليمني . وهكذا تهبأت فرصة قد تؤدي إلى زيادة الوارد من بن جزائر الهند الغربية ، إذا بقيت الرسوم المالية المفروضة على البن اليمني في البحر الأحمر على ما هي عليه .

« وقد أدخل الباشا زراعة عدة أصناف لم يسبق إنتاجها في مصر ، كالقطن طويل التيلة والنيلة والأفيون والحرير والقوة وغيرها . وكان لهذه الأصناف (ولأولها بنوع خاص) أثرها في زيادة تجارة الصادر ، دون أن تؤدي إلى زيادة مماثلة فيما يرد من أوروبا .

« على أن الأرباح الناشئة عن بيع هذه المحصولات الجديدة لحساب الحكومة لا تعود على الزارع ، إذ أنه يأخذ لقاء محصولاته ما يراه موظفو الدولة ثمنًا ملائمًا لها ، ولكنه ثمن غير مجز في أغلب الحالات ، لما هنالك من نقائص وعيوب في طريقة الدفع المعمول بها . لهذا لم يبد على جمهور الزارعين أنهم أقادوا شيئاً من مزايا هذا التوسع الزراعي ، فلم يشهد إقبالهم على اقتناء السلع الأجنبية التي تكفل لهم الراحة والنعم ، إذ أن شطراً عظيماً من صادرات مصر كانت ترسل إليها في مقابلة من أوروبا حتى ذلك الحين ذخائر حربية وأخشاب وغير ذلك مما يحتاج إليه الحكومة . ولم يكن ما يحتاج إليه الحكومة سوى مواد مستهلكة ، لالعلاقة لها بالعوامل التي تؤثر فيما يستهلك داخل البلاد .

على أن الانخفاض الشديد في أسعار المصنوعات الأوربية ، والقطنية منها خاصة ، ذلك الانخفاض الذي حدث خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة منذ عقد الصلح العام ، كان أشد أثراً في زيادة استهلاك هذه المصنوعات بين الأهالي على اختلاف طبقاتهم ، من أى عامل من عوامل تحسين التجارة في داخل البلاد . وهناك من الأسباب ما يدعوا إلى الاعتقاد بأن

هذه الزيادة قد تطرد ، إذا أمكن تخفيف القيود المفروضة على الطريقة التي يسهم بها الزراع فيها بمود به إصدار محصولات البلاد من أرباح . غير أنه لما كانت تجارة الصادر من أهم موارد الحكومة المالية ، فإن أى تغير من هذا القبيل لا يمكن أن يحدث ، مهما يكن مرغوبا فيه ، إلا بإجراء يوفق بين مصالح الباشا ومصالح التجارة ورفاهية البلاد .

« وإنه لمن واجبي أن أعترف ، بناء على ما علمه بنفسى من أخلاق أبناء العرب كما هم في الوقت الحاضر ، بأن هناك بعض الحق فيما يقال ، من أن الفلاح المصرى ، لو أطلقت له حرية التصرف طبقا لمشيئته ، لقصر اعتماده على مطالبه الوقتية ، ولظل دهرًا طويلا غير معني إلا زراعة الحاصلات التي لا يكافئه إنتاجها غير أقل جهد ونفقة . فقليل جدا من تتوافر لديهم الأموال الكافية للتقيام بمشروعات زراعية ، مهما يكن الربح الذي تدره تلك المشروعات إذا كان من شأنها إيفاق أموال طائلة والتأخر في اجتناء الأرباح . هذا إلى أنه ليس في وسع الأوربيين أن يشتغلوا بمثل هذه الأعمال ، دون أن تكون هناك اتفاقات تحميهم ، وليست هذه الاتفاقات واردة فيما بينهم وبين الباب العالي من معاهدات في الوقت الحاضر .

« فإذا أمكن تدبير وسائل تكفل صيانة رموس الأموال الأجنبية ، سواء بالاستقلال منها في الزراعة ، أو ما أقرض للزراع انتظارا للمحصول ، (كما هو الشأن في صقلية وغيرها من البلاد) ، فليس من شك في أن الباشا سوف يجد من مصلحته في النهاية أن يتخلى عن دطم الاحتكار ، وأن يستبدل به ضريبة مئوية ثابتة تنفى عن جميع الضرائب الأخرى . ومن الممكن أن تفرض تلك الضريبة في موانئ الشحن ، دون التجاء إلى تلك الوسائل الإدارية المعقدة ، التي تكلف كثيرا من النفقات ، ولا يستغنى عنها في تأييد النظام القائم .

« ولما كان القطن أهم ما يصدر إلى أوروبا ، منذ بضع سنوات ، فإن البيان المرافق يمكن أن يتخذ مقياسا لما طرأ على التبادل التجارى بين مصر ومختلف الدول الأوربية من زيادة أو نقص .

« وقد ظلت مصر خلال السنوات التي أعقبت صلح ١٨١٥ تزود تريستا وليغورنة وجنوة ومالطة وثغور أسبانيا والبحر المتوسط بمقادير وافرة من القمح والشعير والبقول . غير أن التجارة مع أسبانيا وقفت نهائيا في السنوات الأربع عشرة أو الخمس عشرة السابقة بسبب الضرائب الفادحة التي فرضتها تلك البلاد على الحبوب الواردة من الخارج ، وما كان لذلك من أثر في تشجيع الزراعة هناك . هذا إلى أن تشجيع باشا مصر زراعة القطن ،

مؤثرا إياه على غيره من الحاصلات الزراعية ، أدى إلى نقص تدريجي فيما يصدر من القمح إلى جميع البلاد التي كانت تستورده من مصر فيما مضى . وقد كان لهذا العامل نفسه أثره في زراعة الكتان ، فعلى الرغم من أن مصر كانت تصدر من بذوره في السنوات الماضية بين خمسين وستين ألف كوارتر فقد أخذ هذا المقدار في الهبوط شيئا فشيئا ، حتى أنه لم يصدر منه وسق سفينة واحدة ، خلال ست سنوات أوسبع ، إلى أن حل العام الماضي فبلغ ما شحن فيه وما لم يشحن نحو عشرة آلاف كوارتر .

« ومع هذا فقد قل إصدار بذور الكتان لزوال بعض القيود التي كانت مفروضة على عصرها في البلاد لاستخراج الزيت ، ذلك بأن الزراع يرون أن عصر البذور أعود عليهم بالفائدة من بيعها للحكومة .

« وقد ظل الأرز والقرطم سنوات طويلة وهما يصدران من مصر ، ويكاد إصدار الصنف الأول يكون مقصورا على تركيا ، إذ يفضلهُ أرز إيطاليا وأمريكا في الأسواق الأوربية لتفوقه في النظافة . أما التبغ الذي تزرعه مصر فمن صنف رديء جدا ، ولا يدخله غير الطبقات العاملة من أهل البلاد . وللصيد قدرة عظيمة على إنتاج السكر ، غير أن الحاجة إلى ما تتطلبه إدارة المزارع من رؤوس الأموال ، وقلة التشجيع من جانب الحكومة ، كان من شأنهما قصر إنتاجه في الوقت الحاضر على مقدار صغير يستهلك في داخل البلاد . أما الحرير والروم فلا يمكن اعتبارهما حتى الآن من صادرات مصر ، ذلك بأن الحرير القليل الناجم تقوم بصنعه معامل البلاد ، أما تقطير الروم فما يزال في بدايته .

« وقد وجد أن الكميات القليلة من الأفيون التي صدرت حتى الآن كانت عيوبها من الكثرة بحيث كاد يستحيل بيعها في الصين ، وهي البلاد التي يستهلك فيها هذا الصنف على أوسع نطاق ، ولكن إذا تحسنت زراعته فقد يصبح عظيم الأهمية فيما بعد . وقد بلغ آخر محصول من الأفيون ٢٢٠٠٠ رطل إنجليزي .

« أما النيلة فقد زرعها الفلاحون المصريون منذ عهود عريقة في القدم ، واستخدموها في صنع ما تنسجه البلاد ، ولكن العمل على أن تكون ملائمة للأسواق الأوربية لم يكن قط موضع اهتمام ، حتى استقدم باشا مصر من البنغال بعض الأرمن ممن لهم دراية بزراعة النيلة في ذلك الإقليم . ولما كان قدر كبير من محصولها يستهلك في مصر وسوريا ، فإن الصادرات لا توضح مدى نجاحها ولا حالتها الراهنة على وجه التحقيق إلا من بعض النواحي . أما مستقبليها فيتموقف على ما قد تلقاه من عناية وتشجيع ، فمن الممكن رفع أسعارها بحيث تكون

تلك الأسمار مجزية إلى الحد المعقول ، وذلك لقلة ما تستتبعه زراعتها من نفقات .
« وكذلك ظل القطن قصير التيلة سنوات طويلة وهو أحد الحاصلات المصرية ، ولكنه
كاد ينقرض منذ إدخال القطن ذى التيلة الطويلة الذى أطلق عليه اسم محو ، فقد عثر على
نباته أول ما عثر عليه فى حديقة محو بك بالقاهرة ، ويظن أنه جىء به من جزيرة « بوربون »
إبان الغزو الفرنسى . ومن الممكن التوسع فى زراعة هذا الصنف بالديار المصرية إلى مدى
بعيد يجاوز مداه فى الوقت الحاضر . وعلى الرغم من أن أسواق أوروبا لم تعد فى العهد الأخير
تقدم له من ضروب التشجيع ما كانت تقدمه فيما مضى ، فليس من شك فى أنه من المستطاع
أن تكون زراعته فى هذه البلاد رابحة إذا أحكمت إدارتها ، وذلك بسبب ضآلة أجور العمال .
« وتجارة الصادر من الإسكندرية إلى أوروبا تكاد تنقل جميعها على ظهر سفن أوربية ،
أما تجارة الصادر من دمياط فمقصورة على سواحل الشام وما يجاورها من الجزر ، (ويستثنى
من ذلك الأرز ، فإنه يشحن إلى القسطنطينية) . وتنقل هذه التجارة على سفن يملكها جماعة
من أهل البلاد المسلمين والتجار المسيحيين .

« أما الأسطول النجارى فى ثغر الإسكندرية فمؤلف فى الوقت الحاضر من ست عشرة
سفينة ، تتراوح حمولة كل منها بين مائة وثلاثمائة طن ، وبها من الرجال عدد يتراوح بين
تسع وثمانية عشر .

« وكذلك أعد الباشا فرقاطة وخمس سفن غير مسلحة ، حمولة كل منها بين أربع مائة
وسمائة طن ، كما أعد ثمان عشرة أو عشرين نقالة أقل منها حمولة ، وذلك لنقل المتاجر إلى
سوريا وكريت والموانئ القريبة . ولم أستطع الحصول على قائمة بالسفن التجارية فى عام ١٨٢٧ ،
ولكن العدد قد ازداد منذ ذلك الحين . وليس هنا سجل للسفن فى ثغر دمياط ، فحمولاتها
صغيرة كما أنها تشتمل غالبا فى التجارة الساحلية .

« وقد ذكرت فى البيان المرافق أجور النقل فى الوقت الحاضر .

« ولما كانت الحكومة تقولى بيع أهم السلع المصدرة ، فإن تصريف هذه السلع يتم
بطريق المزايدة العلنية فى أوقات غير منظمة ، على أن تدفع أثمانها فورا . أما السلع المستوردة
فقلما تباع نقدا بل يؤجل دفع الثمن عادة مدة يتراوح طولها بين شهرين وأربعة شهور .

« وقد حددت معاهدات الامتياز مع الباب العالى الرسوم المقررة على الواردات والصادرات
على أساس ٣٪ ولكن أغلب المحصولات التى تبئيمها الحكومة لا تفرض عليها أية رسوم ،
وذلك باستثناء القطن إذ تجبى ستة قروش وثلاث بارات عن القنطار الذى تبلغ زنته حوالى

مائة من الأبطال الإنجليزية . وقد جرت العادة بأن تنفق الدول الكبرى مع القسطنطينية كل عشر سنوات على تعريف ثابتة للرسوم ، وقد حل أجل التعريف البريطانية في أول مارس سنة ١٨٣٤ ، ولم تجدد حتى الآن ، إذ ما تزال المباحثات تجري مع الباب العالي في هذا الشأن . غير أن الباشا سمح ، إلى أن توضع التعريف الجديدة ، بسرمان التعريف القديمة وهي في صالح تجارتنا إلى حد كبير ، لأن النسب الواردة بها قلما يزيد متوسطها على ٢ ٪ .

« وفيما يلي الرسوم المقررة الآن على أنواع التبذ والمشروبات الروحية وهي من السلع التي تفرض عليها ضرائب مائة : -

« الكونياك الفرنسي والجن والروم : ثلاثة قروش على الجالون مع إضافة عشرين بارة مقابل البيع بالقطاعي .

« أنواع التبذ وسائر الخمر : قرشان وربع القرش على الأفة بما في ذلك ضريبة البيع بالقطاعي .

« التبذ المادي : أربع بارات على الأفة مع إضافة اثنتي عشرة بارة في مقابل البيع بالقطاعي .

« تبذ « مرسالا » Marsala وغيره ست بارات على الأفة بما في ذلك ضريبة البيع

بالقطاعي .

« أنواع الببذ الفاخر معبأة في زجاجات : أربع بارات على الزجاجات بما في ذلك ضريبة

البيع بالقطاعي .

« وقد حدث في أوقات مختلفة أن كثر التساؤل عن الرسوم الجركية ، وبخاصة رسوم

الحريير الخام في بلاد الشام ، إذ كان هذا الصنف في ظل حكومة السلطان معرضاً لأن تفرض

عليه ضرائب متنوعة ، لا تخضع لنظام ولا تقرها معاهدات الامتياز . وكانت الحكومة

المصرية راغبة في الاحتفاظ بهذه الضرائب ، وفرض قيود أخرى على ذلك الصنف ،

أما الآن فقد ألغيت تلك الضرائب إلغاء تاماً ، بل لقد تخلى الباشا عن صنع المنسوجات

الحريرية في مصر .

« ويتراوح سعر الفائدة المحصلة على الأموال بين ١٠ ٪ و ١٨ ٪ تبعاً لنوع القرض

ومقتضيات التجارة .

« ولا تقر الشريعة الإسلامية اقتضاء فوائد على الأموال ، ولكن الباشا يسمح بإعطاء

٦ ٪ للبيوت الأوربية التي اقترض منها مبالغ من المال .

« وترعة المحمودية من الإسكندرية إلى العطف من أهم الأعمال التي قام بها محمد علي

لتسهيل المواصلات الداخلية ، فقبل أن تحفر هذه الترعة في عام ١٨١٩ ، لم تكن ثم وسيلة

لنقل محصولات البلاد من الداخل إلى الإسكندرية سوى طريق رشيد ، غير أن مصب
النهر عند رشيد لم يكن من الميسور اجتيازه في بعض الأحيان خلال فصل الشتاء مدى
خمسین أو ستین يوماً ، وهو أمر أصيبت التجارة من جرائه بأفدح الخسائر ، لأن النفقات التي
يتحملها التجار بسبب احتجاز السفن محملة في ذلك المكان أمداً يجاوز الحد المألوف ، كانت
تزيد في كثير من الأحيان على الأجور التي دفعوها في شحن البضائع بأسرها .

« وهناك بيان مرافق عن عدد السفن التي قدمت إلى الإسكندرية والسفن التي غادرتها
روعى في إعدادة أقصى ما استطاع من الدقة ، ولكنه لا يتناول المدة بأكملها ، فضلاً عن
أنه لا يتناول سائر التفصيلات التي تطلبها .

« وفيما يلي الأجور الحقيقية التي يتقاضاها العمال في الوجه البحري :

البناء	من ٣ إلى ٧	قروش في اليوم
الفاعل	» ١ ½ » ٢ ½	قرش » »
النجار	» ٤ » ٩	قروش » »
الحداد	» ٣ » ٦	» » »
الحمال	» ٢ » ٤	» » »
خادم المنزل	» ٢ » ٣	» » »
البستاني	» ٣ » ٤	» » »
العامل الزراعى	» ١ ½ » ٢	من القروش في اليوم

« والحد الأعلى للأجور إنما يشير إلى ما يتقاضاه العمال في المدن الكبرى ، ومع هذا
فمستوى الأجور الآن بوجه عام فوق مستواها العادى حتى منذ عامين ، فقد ارتفعت أسعار
المأكولات من جميع الأنواع في الوقت الحاضر ارتفاعاً كبيراً ، بسبب ندرتها في كل
أنحاء البلاد .

« ولأنى لأرجو أن ترجعوا إلى قائمة الأسعار الحالية المرافقة لمعرفة أثمان المواد التي
يكثر استهلاكها .

« والطبقات الموسرة من أهل البلاد يتألف طعامها من خبز القمح ولحم البقر والجاموس
والضأن والسمك والدجاج (ولو أنهم يستهلكون من الأطعمة الحيوانية مقادير أقل مما
يستهلكه عامة الأوربيين) ، كما يتألف من الزبد وزيت الزيتون والأرز والبقول والخضر والبلح
وغيره من ألوان الفاكهة .

« أما الطبقات الماملة فتستهلك مقادير ضخمة جداً من الأطعمة الحيوانية ، ويستثنى من ذلك في بعض الأحيان ما تقوم البلاد بإعداده من السمك المملح . وأهم ما يقتاتون به الفول والعدس وغير ذلك من البقول ، وكذا الزيتون المحلل والخضر والبصل والبطيخ (في الصيف) والأرز في القليل النادر من الحالات . أما خبزهم فيصنع من الشعير أو من دقيق الذرة الشامية . ويستخدمون في طهي الطعام زيت بذر الكتان والسمسم وزيتاً أخرى من الأصناف الواطئة .

« ويرتدى الفلاحون المصريون في الصيف ملابس من القطن الخشن أو الكتان ، تنسج في البلاد ؛ وقد تصبغ باللون الأزرق في بعض الأحيان . أما في الشتاء فيرتدون ملابس خشنة من الصوف يصنعها الأهالي .

« ومنذ عشر سنوات ، أنشأ الباشا محكمة للنظر فيما بين الأجانب والوطنيين من قضايا تجارية يكون الوطنيون فيها مدعى عليهم . وتتألف المحكمة من ثمانية قضاة ، منهم اثنان من الأوربيين ، واثنان من المسيحيين اللبثانيين ، وأربعة من المسلمين . وعلى الوطنيين كذلك أن يلجئوا إلى هذه المحكمة للفصل فيما يقع بينهم من منازعات تجارية . أما المحكمة (الوطنية) فهي الملجأ الأعلى في القضايا المدنية .

« وترتكز قوانين الحجر الصحي ونظامه على القوانين الصحية في أهم المحاجر بمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، غير أنها لم تطبع بعد . ويدير أعمال لجنة الشؤون الصحية رئيس في كل شهر ومجلس من القناصل الأوربيين تنتخبه الهيئة القضائية ، وقد فوضت إليهم الحكومة سلطة مطلقة في أن يضعوا آراءهم موضع التنفيذ .

« وسوف أظل ياسميدى العزيز المخلص لكم

« (التوقيع) . . . مبرور »

المصادر من القطر من ١٨٢٢ إلى ١٩٣٧
بيان بالمصادر من القطر المصري في السنوات من ١٨٢٢ - ١٨٣٧

١٨٢٩	١٨٢٨	١٨٢٧	١٨٢٦	١٨٢٥	١٨٢٤	١٨٢٣	١٨٢٢	الجهات المصدر إليها
١٣,٢٠٥	٣١,٩٨٥	٧٥,٥١٨	٥٨,٥١٥	٢٩,٣٩١	٥٤,٩٣٨	٦,٦١٦	١١٨	مارسيليا
٢٧,٩٦٢	٣١,٧٤٦	٢١,١٦٥	٣٧,٠٧٢	٨٧,٨٠٨	٤٨,١٦٠	٤,٥٢٩	١٣٥	إنجلترا
٢٥٠	—	١١٠	٢,٣٩٦	٤١٤	٢,٣١٣	٤٠٠	—	مالطة
٣,٩٢١	٢٨,٢٠٨	١٨,٧٩٢	١٩,٣٥٤	٩,٦٣٩	١٩,٥٦٦	٣,٧٢٢	١٥٠	تريستا
١,٧٥٠	٣٠٠	٢,٦١٠	٢,١٩٤	٣,٢٤٤	١٩,٥٦٧	١,٦٣٠	٦٠	ليثورة
٦٠٥	١,٠٥٠	٢,٠٠٠	٣,١٣٤	٥,٠٩٤	٨٩٧	—	—	هولندة
—	—	٤١٠	١,٥٠٦	١,٩٧٨	٤٠٠	—	—	الروسيا
—	١٧٥	٢,١١٠	—	—	١,١٨١	١,١٢٤	—	جنوة
١,١٩٤	١,٠٠٠	٥٠٠	—	—	٢٦٥	—	—	أسبانيا
—	٦٣	—	٤١٤	١٠٩	٩٨٩	٤٨	٧٨	ثغور مختلفة
٤٨,٨٨٧	٩٤,٤٢٧	١٢٣,٢١٥	١٢٤,٥٨٥	١٣٧,٦٧٧	١٤٨,٢٧٦	١٨,٠٦٩	٥٤١	مجموع البالات

١٨٣٧	١٨٣٦	١٨٣٥	١٨٣٤	١٨٣٣	١٨٣٢	١٨٣١	١٨٣٠	
٣٥,٩٥٥	٤٤,١١٩	٣٣,٨١٢	١٤,٩٦٩	٣٦,٧٧٧	٢٦,١٧١	٣٦,٤٠٨	١٢,٣٥٦	مارسيليا
٤٢,٤٩٥	١٧,٨٦٤	٣١,٧٠٩	٢,٠٣٨	٢,٥٦٩	٣٨,٠٨٩	٣٦,٠٧٤	١١,٨٢١	إنجلترا
—	٢٥	—	—	—	—	٢,٠١٥	—	مالطة
٥٦,١٦٩	٤٩,٩٥٨	٣٢,٣٦٢	١٦,٢٤٤	١٣,٠٣١	٤٤,٧٧٨	٤٧,٧٨٣	٢٠,٣٣٥	تريستا
٧٢٥	١,٣٧٣	٤٢٤	—	٣٤٨	٦٦٥	١,٦٤٨	٣٨٣	ليثورة
—	٥٥٠	١٥٠	—	—	١,٥٦٢	١,٩٠٠	٨٣٤	الروسيا
٦٨٠	١٦٢	—	—	٦١٢	—	—	—	هولندة
٦٦٠	—	—	—	٢٦٠	—	٥٠٤	—	جنوة
—	—	—	—	—	—	—	—	أسبانيا
٣	—	٤٥	—	١١٥	٦٨٨	٦٩٢	—	ثغور مختلفة
١٣٦,٦٩٧	١١٤,٠٥١	٩٨,٥٠٢	٣٣,٢٥١	٨٣,٧١٢	١١١,٩٥٣	١٢٧,٠٢٤	٤٥,٧٢٩	مجموع البالات

التجارة بين مصر والهند البريطانية :

منذ بضع سنوات حاول الباشا أكثر من مرة أن ينشئ علاقات تجارية بين مصر والهند البريطانية ، وقد قام بمحاولاته في أوسع نطاق ، ولكنها انجالت عن خسارة جد فادحة . ذلك بأن العلاقات التجارية لا يمكن فرضها بالقوة ، ولا إنشاؤها في التو والساعة ، على النحو الذي تصوره محمد علي بوسع عقله .

ما يحتمل أنه شكوه عليه التجارة مع الهند في المستقبل :

من الممكن أن يتنبأ المرء ، واثقاً من صدق نبوءته ، أن شطراً كبيراً من التجارة الأوربية التي تدور الآن حول إفريقيا سوف يسلك على مر الأيام طريقاً أقصر عبر مصر والبحر الأحمر ، ولكن نمو هذه التجارة سوف يتم شيئاً فشيئاً ، كما أن اتساعها سوف يتوقف كثيراً على ما تلقاه عملية المرور من ضروب التسهيل .

ولم يستر الاتصال بالهند عن طريق السفن التجارية حتى الآن عن زيادة ذات بآل في تجارة البلاد الواقعة على البحر الأحمر أو في التجارة المارة به . على أنه مهما يكن من شيء فالأمر الذي لا مريبة فيه أن التجارة لن تنبني عن السير في الطريق الذي سلكه المسافرون ، ولكنها سوف تزيد أو تنقص تبعاً لما تضعه الحكومة المصرية من نظم وقواعد . وسوف تنقل في قابل الأيام أعلى السلع قيمة وأصغر حجمها بأقصر الطرق وأسرعها كما تقضي بذلك طبيعة الأشياء . وتقوم السفن الإنجليزية الآن فـلا بنقل الحلي والأحجار الكريمة وبعض الفاخر من الشيلان وخبوط الذهب والفضة من الهند وإليها .

التجارة مع دول البحر الأحمر :

قلت تجارة مصر مع سواحل البحر الأحمر بل كاد يقضى عليها ، بسبب الحروب الطويلة التي نشبت في اليمن والحجاز ، وبسبب ما خضعت له محمولات بلاد العرب من ضروب الاحتكار . وأهم الموانئ على الساحل العربي جدة ومخا ، ومن جدة ترد أكثر المؤن إلى مكة المكرمة ، وتجارتها في ازدياد بصفة عامة . أما تجارة مخا فسائرة في طريق الكساد ، ومرد ذلك إلى عدم صلاحية الميناء ، وإلى الاحتكار المفروض على البن ، وهو أهم صادراتها . أما أهم تفرين على الساحل الغربي للبحر الأحمر فهما السويس والقصير ، وهما على اتصال بالقاهرة وقنا . وقد زادت أهمية التفرين في السنوات الأخيرة بسبب ازدياد عدد المسافرين من جزائر الهند الشرقية وإليها ، ومع ذلك فلا جدال في أنه من المتوقع أن يزداد العدد إلى ما هو أكثر من ذلك . وتصدر قنا إلى بلاد العرب مقادير وفيرة من القمح ، قد تبلغ في بعض

الأحيان ٢٠٠٠٠٠٠ إردب ، أى ١٠٠٠٠٠٠ بوشل فى السنة . والمسافة بين القاهرة والسويس تقطعها الإبل عادة فى ثلاثة أيام ، أما المسافة بين قنا والقصر فتستغرق أربعة أيام وقد بلغ من أمن الطريق فى الوقت الحاضر أن أبطل حشد القوافل ، وغدت البضائع تنقل لى الفراغ من إعدادها ، فى غاية من النظام والطمأنينة . وتسير قوافل الحجاج فى كل عام من القاهرة إلى مكة ، ولا بد من أن يؤدى اجتيازهم الأراضى المصرية ، عند ذهابهم إلى بلاد العرب وعودتهم منها ، إلى عقد كثير من الصفقات التجارية . ويقوم عدد كبير من أولئك الذين يزورون الأماكن المقدسة بتبادل المتاجر فى نطاق ضيق ، وجل همهم تسديد نفقات الحج . وقد أبلغنى حاكم اللف ، أن عدد من يسىرون فى النيل ، فى طريقهم إلى الأماكن المقدسة ، يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين ألفاً فى السنة . ولكن بخيل إلى أن هذا التقدير مبالغ فيه إلى حد ما ، وربما كان الأقرب إلى الصواب أن عددهم يتراوح بين اثنى عشر وخمسة عشر ألفاً .

صادرات بلاد العرب :

لا تنتج بلاد العرب سوى القليل مما يمكن إصداره ، والبن والصمغ أهم صادراتها أما الخيول العربية فإنها لا تربي لإصدارها على الرغم من واسع شهرتها . ومع أن أصائل هذه الجياد سريعة الحركة ، إلا أنها تمتاز بجلدها ، أكثر مما تمتاز بسرعتها ، فشهرتها بما تستطيع أدائه أقل من شهرتها بما تستطيع الصبر عليه . وقد يحدث فى بعض الأحيان أن يدخل العرب فى أنواع من السباق ، يتراوح مداها بين أربعين وخمسين ميلا ، يدور الكفاح فيها أكثر ما يدور ، على قوة احتمال التعب ، لا على سبق المنافسين فى سرعة العدو

تجارة إفريقية :

إن تجارة القوافل مع داخل إفريقية ووجاقات الغرب لوثيقة الصلة كذلك بالحج إلى مكة ، لأن التجار عادة يرافقون القافلة الكبرى التى تغادر القاهرة فى كل عام إلى المدن المقدسة وسوف أتحدث عن التجارة مع دنقلة ودارفور وسنار ، والبلاد الإفريقية الواقعة جنوبى الجندل الأول ، عند الإشارة إلى تجارة الرقيق ، لأن صادرات هذه الجهات فى الوقت الحاضر تكاد تكون مقصورة على الزنوج . على أن أهم السلع التجارية هى القليل من سن الفيل وقرون الخرتيت وريش النعام وبعض أنواع الصمغ والسهم والصبر والتمر هندى والنطرون وقليل

من الحلى الذهبية والتبر . ويبلغ ما يحصل من الرسوم الجركية كل عام نحو عشرين ألف كيس أى مائة ألف من الجنيهات الإسترلينية .

ولقد كان من أعز أمانى الباشا منذ زمن طويل أن ينهى علاقته التجارية مع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من ممتلكاته ، فهي من القدرة على الإنتاج بحيث لا تدع مجالاً للشك فى أن التجارة معها سوف تنمو نمواً عظيماً فى ظل نظام يحسن اختياره لهذه الغاية . ولقد كانت هذه التجارة فى الماضى ذات شأن كبير ، غير أن الرسوم الباهظة التى صار يتقاضاها الباشا أفضت إلى أن يتخلى التجار من الفرنجة عن الاشتغال بها ، إذ فرضت ضريبة على الصادرات قدرها ١٠ ٪ ، تجبى فى الفسطاط على المتاجر بعد تقدير قيمتها تقديراً مبالغاً فيه ، وبذلك كان يحدث فى بعض الأحيان أن يصل ما يدفع عنها فعلاً إلى ٢٠ ٪ من قيمتها الحقيقية .

التجار مع داخل إفريقيا :

ليس من شك فى أن فرض رسوم قليلة على ما يصدر من المصنوعات إلى الجهات الواقعة جنوبى الجنادل من شأنه ، إذا اقترن بتشجيع ما يرد من أواسط إفريقية ، أن يخاق تجارة عظيمة ، وقد يكون كذلك من وسائل القضاء على تجارة الرقيق التى اتسع الآن مداها . ومن المستطاع ، طبقاً للأوثق المعلومات التى حصلت عليها ، إنتاج مقادير وافرة جداً من الصمغ فى سدار . وإننى على ثقة من أن كردفان وحدها يستطاع الحصول منها على ثمانية آلاف حمل فى العام (والحمل ٥٥٠ رطلاً أى ما يساوى ٣٤٠ رطلاً إنجليزياً) . ولا تدفع الحكومة فى الحمل سوى ١١٠ من القروش مع أنه يساوى فى القاهرة عادة من ١٠٠٠ قرش إلى ١٢٠٠ .

وقد بلغت قيمة الواردات فى الإكندرية فى عام ١٨٣١ حوالى ٤٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني ، صدوت تركيا وحدها من هذه الواردات ما قيمته ١٨٠.٠٠٠ جنيه وإليك التفصيل :

مستورد من	أختاب	طرايش	مسامير	توابل	قصبان من الحديد وغيرها	زفت	منسوجات	قوتز	ورق	رصاص
انجلترا	—	—	٦٤٧	—	١,١٩٦,٢٢٦	٩,٩٣٧	١٣,٠٧٢	—	—	٣,٤٥٥
مالطة	—	—	٤,٧٨٩	١٠,٠٠٠	٥٠٢,٥٠٥	٣٨,١١١	—	—	—	٥١,٦٧٩
النمسا	٧,٣٤٥,٧٨٧	١٦,٠٤٠	١٢٨,٥٩٢	١٣,٠٠٠	٤٦٦,٣٦٠	—	٣٧٥,٨١٥	١٩,٠٠٠	٢٥١,١٩٧	٦٢,١٤٦
فرنسا	—	٨,٥٥٧	—	١٩,٠٠٠	٢٥٧,٢٢٨	—	٣٢٩,٠٩٩	٥٣,٠٠٠	٤,٣٤٧	١٠٦,٤٠٨
اليونان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سردنيا	—	—	—	٤,٢٦٠	—	—	—	٢٣,٠٠٠	—	٧,٦٠٠
السويد	—	—	—	—	—	٣٠,٧٥٩	—	٧٨,٨٨١	—	—
تسكانيا	—	٦٨,٨٦٥	٧,٥٠٠	١٠,٠٠٠	٣٥١,٢٥٥	١,٦٦١	٩٧,٥١٧	—	٢٨٢,٣٨٥	٦٩,١١٤
تركيا	٥,٩١١,٨٠٢	٧٣٤,٢٣٤	—	—	—	١٢,٧٩٣	—	—	—	—
المجموع بالتقريب	٨,٢٥٧,٥٨٩	٨٢٧,٦١٦	١٤١,٣٢٥	٥٦,٣٠٠	٢,٧٧٣,٨٠٥	٩٣,٥٦٩	٨١٦,١٠٣	١٥٣,٨٨١	٥١٧,٩٢١	٢٩٥,١٠٠

مستورد من	بضائع جديدة وآلات فائقة	سكر	مشروبات تبيلة	بضائع فائقة	منسوجات	بضائع حريرية	زجاج	نبذ ومفروشات روجية	سلع مختلفة	المجموع
البحرين	٥٠,٢٩٢	—	٣٧,٦٠٠	١,٥٨٥,٩٥٩	٧٥,٠٠٠	—	١,٥٧٥	٦,٠٧٤	١٩٠,٨٤٤	٣,١٧٢,٣٨١
مالطة	٨٠,٦٩٦	٣٠,٦٥٠	١٥,٠٠٠	١,٦٤,٣٤٦	—	—	—	٧٥,٣١٧	٤٣٤,١١٢	١,٣٣٤,٢٠٩
الهند	٤٧,٩٨٣	٢٣,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	١,٦١٧,٧٢٢	١٤,٠٠٠	٧١,٥٣٧	١٩٦,٨١٩	١٠٣,٣٩٢	١٠٩٦,٦٣٧	٧,١٠٥,٨٢٥
فرنسا	٨٢,١٥٣	٤٢٤,٨٣٢	—	٧١,٥٢٩	٨,٠٠٠	١٣١,٣٩٨	١٩,١٥٩	٢١١,٥٣٤	٥١٨,٥٠٠	٢,٣٣٥,٥٤٤
اليونان	—	—	—	—	—	—	—	—	٢١٤,٦٥٤	٢١٤,٦٥٤
سربيا	—	—	—	٩,٠٠٠	—	١١,٢٨٦	—	٦,٩٦٩	٩٥,٣٨٥	١٥٧,٤٤٠
السود	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠٩,٦٤٠
تسكانيا	٤٧٢,٣٩٩	٤,٥٩٢	٣٤,٠٠٠	٣,٩٣٨,٠١٦	١٥٧,٠٠٠	٢٣٠,٧١٠	٧,٠٠٠	٣٦,٤٥٠	٩١٩,٠٧٣	٦,٦٦١,٨٧٩
تركيا	٧٠,٥٥٩	—	—	٧٦٦,٩٥٨	٦٥٨,٠٠٠	٢,٨١٩,٥٣٦	٦,٠٠٠	٨٦,٥٦٤	٧,١٥٢,٦٨٦	١٨,٣١٨,٦٢٧
المجموع بالتقريب	٧٣١,٨٨٢	٤٨٢,٩٩٣	١٤٠,٧٠٠	٨,١٥٣,٥٢٥	٩١٢,٠٠٠	٣,٢٦٤,٤٤٨	٢٢٦,٣٥٣	٤٣٤,٣٠٠	١٠,٩٢٠,٨٩٥	٣٩,٢٠٠,٤٩٩

الملابس الشرقية :

لما كانت الملابس الشرقية ، وما يرتديه النساء منها خاصة ، غالية الثمن عادة ، فإن حفظها من التجدد أول كثيراً منه في أوروبا . ومن ثم كان تغيير الألبان . محصور النطاق ، بل إنه ليحدث في بعض الأحيان حتى بين ذوات اليسار أن ترتدى ملابس المرس عدة أجيال . غير أن هناك اتجاهات في بلاد اللبانات نحو ارتداء ملابس أقل في زينتها وأرخص في ثمنها مما كانت عليه الحال في سائر الأزمان ، ذلك بأن مصنوعات أوروبا قد استطاعت بفضل جمالها وتنوعها وقلة نفقاتها أن تفرض نفسها رويداً رويداً على حرائر الشرق النقيلة ومنسوجاته المذهبة وعلى شيلان كشمير وما يرد من الفسطنطينية وبلاد الشام من فاخر الثياب . أما فيما يتصل بالرجال فقد كان من أثر إدخال الزي العسكري أن حل اللباس الأوربي محل الأنواب الطويلة الفضفاضة التي كانت تصنع عادة من حرائر الشرق في حين أن الملابس الداخلية كانت تصنع من تلك الحرائر دائماً . أما الحزام الحريري ، وهو ما لا يستغنى عنه الزي العسكري ، فهو الشيء الوحيد الذي تنتجه أنوال البلاد الشرقية في وقتنا الحاضر .

المصنوعات المستوردة :

علمت من أحد كبار المستوردين أن الإقبال يشتد على البضائع الحربية السويسرية ويضعف على الفرنسية . وأهم السلع الرائجة الآن هي حرائر نابلي كالأطلس وغيره . وقد فترت حركة بيع المنسوجات ، ولعل ذلك راجع إلى نقص الأموال وقلة عدد المستهلكين . وأكثر الإقبال على المنسوجات القطنية البيضاء التي ترد من إنجلترا الآن ، وثنى الأنواع الملونة منها من الارتفاع بحيث لا تقوى على دفعه عامة الشعب . وعلى الرغم من أن سلماً معينة قد فترت حركة بيعها ، فإن سهولة المواصلات بطريق النيل كان من أثرها اتساع الأسواق شيئاً فشيئاً وظهور البضائع الأوربية في أسواق المدن الكبرى . ففي أسبوط مثلاً وجدنا كمية وافرة من أجود البضائع الصوفية والقطنية والكتانية ، واستطعنا إصلاح ما انكسر من مجموعاتها الحرفية في غير عناء . وكان هناك كثير من البدو جاءوا بالتمر وغيره من المحصولات ، وأخذوا بمقدون صفقات صغيرة في السوق . وكذلك قدم بعض تجار من الجنوب مع أن المدينة فقدت الكثير من أهميتها منذ انقطع مجيء القافلة السنوية إليها بانتظام . أما الفلاحون فكانوا هنا ، وفي كل مكان ، يرتدون ثياباً رثة إذ كانت أرباحهم ، زراعاً كانوا أم صناعاً ، لا تكاد تكفي تزويدهم بالطعام وأحقر أنواع اللباس . ومع هذا فقد كانت العين تقع بين

الحين والحين على بعض النسوة يزين بالثمين من الحلي ، غير أن الفلاحين بوجه عام قد وصلوا في الفقر إلى الدرك الأسفل .

سمعة إنجلترا في عالم التجارة :

للتجار الإنجليز وللبضائع الإنجليزية صيت ذائع للغاية في بلاد الشرق فإذا قلت « هذه كلمة إنجليزية » فمعنى ذلك أنك ارتبطت بوعده لا معدى عن إنجازها . وإذا قلت « هذه بضاعة إنجليزية » عد ذلك ضماناً بأنها بضاعة ممتازة . وقد تمكنت هذه العقيدة من النفوس إلى حد أن البضائع الإنجليزية ، فيما أعتقد ، تباع عادة في بلاد اللّيقات بأكثر من متوسط قيمتها بالقياس إلى غيرها .

طريقة المساومة :

إن طريقة المساومة تصور الخلق الشرقى تصويراً رائعاً ، إذ يطلب التاجر دائماً لقاء السلعة التي يبيدها ثمناً يجاوز قيمتها كثيراً فيتقدم الشارى بثمان يقل عن قيمة السلعة بكثير . وقد جرت العادة بأن يقول التاجر بعد ذلك « لا . إننى لا أستطيع أن أقبل ما تقدمت به فإن السلعة تساوى أكثر من ضعف الثمن الذى تريد دفعه بل أكثر من ثلاثة أمثاله أو أربعة أمثاله ، ولكنى سوف أقدمها لك دون مقابل ، فاقبلها ولن أنقاضك ثمنها » . وكثيراً ما يدس السلعة فى يد الشارى غير أن ذلك لا معنى له ، لأنه ليس سوى طريقة من طرق المجاملة ينتظر من ورائها عطاء أسخى ، وسرعان ما يأتى العرض المرتقب ، ومع هذا فإن الصفقة لا تتم إلا بعد أن يطول الأخذ والرد .

امتيازات الباب العالى :

إن امتيازات الباب العالى التى فرضت بمقتضاها ضريبة قدرها ٣ ٪ على ما يرد من أوروبا أو يصدر إليها هى أساس التشريع الجركى فى مصر ، غير أن شروط الامتياز لم تعد نافذة فى معظم الممتلكات العثمانية نظراً لفرض رسوم داخلية وبيع حقوق الامتياز أو التذاكر . هذا إلى انقضاء مدة التمريف الجركية نفسها من سنوات مضت ، (وهى التمريف التى كانت مفروضة على مختلف السلع التجارية تطبيقاً لتلك الامتيازات) . ومع ذلك فقد ظل أكثر الامتيازات معمولاً به ، وكان أظهر ما خولفت فيه بنودها مسألة الأنبذة والمشروبات الروحية ، وهى مسألة ظل بشأنها الخلاف بين الحكومتين المصرية والفرنسية . هذا إلى أنه كانت تظهر مسائل بين الحين والحين كمسألة تحرير سوريا التى أشار إليها مستر « تروبرن » فى خطابه (صفحة ٥٠٣) . وثم موضوع عام أثير بين عامى ١٨٣٢ و ١٨٣٤ بشأن البضائع

الإنجليزية . فهل يدفع عنها ٣ ٪ إذا لم تذكر بين الأصناف الواردة في التعريف أم أنه في حالة ورودها مخفضة الرسم في التعريف المعقودة مع النمسا أو غيرها من الدول يسمح لها بدفع ذلك الرسم المخفض ؟ وقد استند الكولونيل « كامبل » في مطالبه على المادتين ١٨ و ٢٧ من مواد الامتيازات (وهما تخولان الرعايا البريطانيين جميع الامتيازات التي تمنح للأكثر مراعاة من الدول الأوربية) ، واستطاع أن يحصل للتجار البريطانيين على اعتراف بأن لهم الحق في أن يدفعوا الحد الأدنى من الرسوم متى كانت تعريفات الدول الأخرى ذات فائدة لهم في أسواق الشرق .

مساوى التعريف (في عام ١٨٣٥) :

في عام ١٨٣٥ أصدر الروس إلى مصر بضائع من المواني التركية طبقاً للرسوم المقررة على الدول الأوربية وهى الرسوم التى لا تزيد على ٣ ٪ ، ولكن دولا أخرى دفعت الرسوم التركية وقيمتها ١٤ ٪ فى غالب الأحيان . وقد أصر الكولونيل « كامبل » على سحب الامتياز من الروس أو الاعتراف به لغيرهم ، وكان من أثر ذلك تجريد روسيا منه .

اعتماد الرسوم الجمركية بمرم عام :

يمكن القول بصفة عامة إن الشكاوى قليلة من مقدار الرسوم الجمركية فى مصر ومن طريقة تحصيلها ، ذلك بأن التجار البريطانيين يقدرون بأنفسهم قيمة البضائع التى يدخلونها إلى البلاد . ولا يقوم النزاع بشأن قيمة الرسوم التى يجب عليهم دفعها إلا فى حالات جد قليلة ، كما أنى على يقين من أنه قلما يفض طرد من طرود البضائع للاستيثاق من البيانات التى يدلى بها أى من المستوردين الأوربيين ذوى المسكنة والاعتبار .

مستقبل تجارة المرور :

إن الشروط المفروضة على المرور عبر مصر قد تصحح موضوعاً له أهميته الكبرى عندما يفضى الاتصال بالهند البريطانية عن طريق البحر الأحمر إلى نقل التجارة ، وهو أمر لا بد من حدوثه بطبيعة الحال . فسوف يكون من الضرورى أن تكافح هذه التجارة ما تقيمه نظم الحجر الصحى من عقبات وما تسببه من مضايقات وما تستدعيه من نفقات ، كما أن من الواجب حمايتها من أية ضريبة باهظة أرأى عامل من عوامل القلق والاضطراب إذا أريد لها النمو . ويخيل إلى أن الباشا يدرك ما لهذا الموضوع من أهمية . ولما كنت أعلم أنه لا بد من قيام منافسة شديدة على الدوام بين طريق الرأس وطريق البحر الأحمر فإنى أعتقد بحق أن النية معقودة على تسهيل نقل البضائع بالطريق الثانى . فقد أحدث كشف طريق رأس

الرجاء الصالح تغييراً شاملاً في تجارة العالم ، لأنه فتح المواصلات طريقاً أقل نفقة ، وزاد في أهمية نفور بريطانيا العظمى والبرتغال ، ووضع أساساً لتجارة الولايات المتحدة ، وجعل للبحر هوريات التجارية في البحر المتوسط المحل الثاني بعد دولة مغامرة من دول المحيط الأطلسي أظهرت من الجراة ما لم تظهره تلك الجمهوريات .

أثر الاتصال المباشر بالهند عن طريق مصر :

غير أن من المحتمل أن يؤدي طريق مصر ، وهو أسهل وأقصر ، إلى إحداث ثورة جديدة في عالم التجارة ، لأن السفن البخارية ستغير طبيعة مواصلاتنا شيئاً فشيئاً . فأقصر الطرق وأقلها نفقة ستمود إليه الحركة ، أما العقبات التي تواجه السفن الشراعية في البحار الهندية بسبب الرياح الموسمية ، فمن المحقق أن البخار سوف يتغلب عليها بقوة التي لا حد لها . على أن تقصير المسافة إلى ما يقرب من ثلث متوسط المدة التي تستغرق في الطواف حول رأس الرجاء هزبة ترجح كثيراً من المزايا الأخرى ، وهذا الموضوع يفتح الباب واسماً للقيام بأبحاث على أكبر جانب من الأهمية . ولكن تبقى مسألة البت فيما إذا كان مستطاعاً من الناحية العملية حفر قناة من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر . على أن انخفاض الساحل ، وطبيعة التربة الرملية ، وما ينطوي عليه المشروع من عقبات كثيرة لاخفاء فيها ، هذه الأمور جميعها هي أسرى في عزوف الباشا عن أن يقوم مرة أخرى بمشروع أسفر منذ خمسة وعشرين قرناً عن تضحية عظيمة بأرواح الناس^(١) . غير أنه نظراً للتقدم الفني في مجال العمل والملاحة ، وللازداد أهمية الموضوع بسبب ما هنالك من صلة بين موقع الهند وأوربا ، فإن من المرغوب فيه القيام ببحث جدي دقيق يكشف عن أهم العقبات ووسائل تذليلها ، إن كان ثمة وسائل . أما في الأحوال الراهنة فليس من شك في أن خير طريق للمواصلات هو طريق الإسكندرية فترعة المحمودية فالنيل فالقاهرة فالسويس . ولكن إلقاء نظرة على الخريطة يوضح كيف يصبح الاتصال أسرع بكثير مما هو عليه الآن ، إذا أمكن المرور رأساً من السويس إلى البحر المتوسط عن طريق بلوز القديمة . غير أن المهندسين الفرنسيين لم يستطيعوا ، وهم يقومون بمسح الأراضي في عام ١٨٥٠ ، أن يسبروا غور السواحل بسبب نشوب الحرب مع إنجلترا .

الطامة إلى ثغر مصرى :

إنه لمن أعز الأمان أن يكون هناك ثغر يتصل بالسويس اتصالاً مباشراً ، ولكن يجب

أن يستوثق من أن إعادة بناء ثغر يالوز القديم أمر خارج عن حدود الإمكان ، كما أنه يجب في هذه الحالة أن نستوثق من أنه ليس ثمة نقطة أخرى يمكن أن يستقر الرأي على أن تكون نهاية قناة عبر برزخ السويس . ولاشك في أن اتصالا سوف يتم في يوم من الأيام بين البحر الأحمر والجزء المتاخم للبحر الأبيض المتوسط ، إما بإعادة حفر القناة القديمة وإما بالاتفاق على مكان آخر أوفى بالفرض .

الإسكندرية غير مهدمة :

يرجع اتساع مدينة الإسكندرية إلى ضرورة إيجاد منفذ عجزت كل من دمياط ورشيد على أن تكونه . غير أن موقع الإسكندرية بالقياس إلى النيل والبحر الأحمر غير ملائم ، ومن المحتمل جدا أن تقوم في الزاوية الجنوبية من الدلتا على مر السنين مدينة لها من المزايا في تسهيل المواصلات ما ليس للقاهرة . والنيل نفسه على جلال خطره نهر يفيد الزراعة أكثر مما يفيد التجارة ، وطريق عام أكثر منه قناة بحرية ، فهو شريان يجري وسط الإقليم الذي يخصب أرضه ولكنه لا يصلح للملاحة ولا لأن يكون حلقة الاتصال بين العالم الشرق والعالم الغربى . وإن قناة بحرية تحيل القارة الأفريقية جزيرة ، وتعين السفن على نقل بضائعها من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر ، لن أجل المشروعات الحديثة وأعظمها وأنفعها .

السفن البخارية وسهولة الاتصال :

تزرور الإسكندرية في كل شهر ست سفن بخارية ، ثلاث من مرسيليا وتسو في مالطة وسوريا وتأتى بالبريد من القسطنطينية ، واثنان من ترستا ترسوآن في جزيرة كريت ، وواحدة من إنجلترا تصل من مالطة رأسا ثم تذهب من الإسكندرية إلى بيروت في بلاد الشام . ولو وضع نظام أفضل النظام الحالى لكان من المستطاع وصول الخطابات من أوروبا بانتظام كل أربعة أيام أو خمسة ، أما الآن فلا تكاد تمضى عشرة أيام حتى تصل إحدى البواخر .

البواخر الفرنسية :

هناك عشر باواخر فرنسية تتبع إدارة البريد . وسوريا هي المكان الذى تلتقى فيه مختلف السفن القادمة من مرسيليا والقسطنطينية وأثينا والإسكندرية ، وتتبادل فيه المراسلات والمسافرين . ولكل باخرة آلات قوتها ستون ومائة حصان ، وعلى ظهرها بخارية عدهم اثنان وأربعون رجلا ، وتقطع المسافة من مرسيليا إلى الإسكندرية في مدة تتراوح بين أربعة عشر وخمسة عشر يوما ، بما في ذلك أوقات راحتها ، كما تستغرق هذه المدة بأكملها في السفر

إلى القسطنطينية . وأجرة السفر في الحلة الأولى ٢٩٨ فرنكا ، أى أربعة وعشرون جنيتها ، وفي الحلة الثانية ٢٩١ فرنكا ، أى ثلاثة وعشرون جنيتها وأربعة عشر شلماً . ويدفع عن الخطاب الواحد فرنكان بالإضافة لإجرة البريد في داخل البلاد . أما الخطابات بين لندن والإسكندرية فتصل عادة في مدة تتراوح بين سبعة عشر وتسعة عشر يوماً .

البواخر النمساوية :

تغادر البواخر النمساوية تريستا Triste إلى أنكونا Ancona وكورفو Corfu وبتراس Patras وخانيا Canea في اليوم السادس واليوم العشرين من كل شهر ، وتغادر الإسكندرية في اليوم الخامس واليوم العشرين . وقد علمت أن السفن قد كفت أوعلى وشك أن تكف عن التعرّيج على جزيرة كريت ، وأهم ما يدعو إلى ذلك ما تسببه أنظمة الحجر الصحي من مضايقات .

وهناك باخرة تتردد بين الإسكندرية والقسطنطينية رأساً وتغادر أياً من الثغرين كل عشرين يوماً .

بحرية المحمودية :

يتم الاتصال عادة بين الإسكندرية والقاهرة عن طريق ترعة المحمودية التي تتصل بالنيل عند العطف حيث ينزل المسافرون وتحمل البضائع إلى البر ، ثم ينقل الجميع إلى سفن أخرى في النهر ، فبلى الرغم من أن هناك أهوسة تساعد السفينة نفسها على مواصلة السير والانتقال من التربة إلى النهر ، إلا أن هذه الأهوسة قلما تفتح ، ويكاد الانتقال من سفينة إلى أخرى يتم دائماً في تلك البقعة التي زاد سكانها زيادة عظيمة في السنوات الأخيرة ، إذ لا يقل عددهم الآن كثيراً عن ٧٥٠٠ ، طبقاً للبيان الذي أعده الوكيل البريطاني هناك .

من العطف إلى بلوى :

يتراوح أجر السفينة من الإسكندرية إلى العطف بين أربعين قرشاً ومائة قرش ، ومن العطف إلى بلق (ميناء القاهرة) بين مائتي قرش وألف ، وذلك تبعاً لنوع السفينة ومدى الإقبال عليها . ويبلغ متوسط المدة التي يستغرقها السفر من الإسكندرية إلى القاهرة نحو أربعة أيام ، إذ تهب الرياح عادة من الشمال إلى الجنوب ، غير أن المدة تزيد على ذلك كثيراً في غالب الأحيان . ويسير البحارة من أبناء العرب بأسرع مما يتوقع ، فإذا اعتدلت

الريح نشروا جميع قلوبهم معرضين للخطر أرواح المسافرين ، إذ تدهمهم الرياح الهوج على غير انتظار ، حتى ليتولاهم العجب منها في بعض الأحيان . على أن الخطر الذي يتعرض له البحارة جد ضئيل ، إذ يكاد يستوى لديهم أن يكونوا في جوف الماء أم خارجه فهم في أيهم على الحالين . أما الذين تزهق أرواحهم في النيل بسبب إهمال البحارة من أبناء العرب فكثير ما هم . وإذا هبت الريح في اتجاه مضاد نزل البحارة إلى البر وأخذوا يبحرون السفينة على طول الشاطئ . وقد يحدث في بعض الأحيان أن يثبوا في مجرى الماء ويسحبوها وهم يسبحون ، ولو أن ذلك يؤدي إلى كثير من التعويق في الطريق . ولكن ما يصح قط أن يتوقع المرء أن تجتاز هذه المسافة دون أن ينزل إلى البر بين حين وآخر . وقصارى القول إن قيادة السفن تدل على كثير من الحدق والمهارة كما أن مسلك البحارة يتسم بالسرعة والشجاعة .

الملاحة النيلية :

ترعة المحمودية والنيل هما في الواقع أنشط طرق الاتصال بأهم الأسواق في مصر ، إن لم يكونا الطريقين الوحيدين . ففي هذين الشريائين من شرايين التجارة نشاط دائم تبديه السفن من أصغر « قنجة » إلى أكبر « معاش » ، أي من السفن التي تحمل أربعة أطنان أو خمسة إلى تلك التي تبلغ حمولتها عشرين ومائة طن . أما بلق ، ثمر القاهرة ، وأما المطف التي تتصل عندها التربة بالنيل ، فهما أهم أما كن الشحن والتفريغ . وتعرض أجور النقل لكثير من التقلبات ، ولا يرجع ذلك إلى المؤثرات العادية التي تنشأ عن العرض والطلب فحسب ، بل إنه يرجع كذلك إلى كثرة الاستيلاء على السفن خدمة لمصالح الحكومة ، وهو أمر يؤدي في بعض الأحيان إلى نقص شديد في عدد السفن التي تتطلبها التجارة دائماً ، كما يؤدي في أحيان أخرى إلى الإفراج عن عدد كبير من السفن لا يتوافر له ما يحمله . ومن ثم كان هذا التباين العظيم في أجور النقل ، واسكن هذه الأجور بصفة عامة شديدة الميل إلى الصعود على الرغم من ازدياد عدد السفن ازديادا كبيرا .

السفن النيلية :

أنشئ في السنوات الأخيرة عدد عظيم جداً من السفن للملاحة النيلية . ففي عهد الاحتلال الفرنسي لم يزد عدد السفن التي تعمل بين أسوان والقاهرة على سبعمائة ، كما أن السفن التي تستخدم جنوبي القاهرة في فرعى رشيد ودمياط بلغ عددها تسعمائة . أما في عام ١٨٣٣ فقد كان للحكومة وحدها ثمانمائة سفينة ، وللأفراد خاصة ٢٥٠٠ ،

ولكن عددها زاد كثيراً منذ ذلك الحين . وأكبر هذه السفن لا تستخدم إلا في زمن الفيضانات العالية ، وتنقل من الصعيد بين ألف وألفي إردب من الحنطة والشعير والبقول . ويطلق على هذه السفن اسم « الماش » ، وتستخدم في نقل البضائع خصب . أما « الذهبيات » و « القنجات » فتنتقل المسافرين . وهناك نحو عشرين ومائة سفينة كبيرة من نوع الجروم تسير بين الإسكندرية ورشيد ، وتستخدم كذلك في نقل البضائع من دمياط إلى الجانب الآخر من البوغاز لشحنها في سفن راسية في البحر . وخلال فصل الصيف قد تصل سفن الجروم هذه إلى قبرص وسوريا ولكنها قلما تعود .

الصحراء :

الإبل هي الوسيلة التي يلجأ إليها عادة في اجتياز الصحراء بين القاهرة والسويس . ويمكن إتمام ذلك في يومين أو في ثلاثة أيام على الأكثر ، إلا إذا قامت بعض المراقيل . وسيزداد الأمر سهولة إلى حد كبير بإقامة ثلاث محطات يجري العمل الآن في بنائها . والنية متجهة إلى أن تحوى وسطاهن جميع ما في الفنادق من معدات .

وتبلغ المسافة حوالى ثمانين ميلاً ، ولما كانت المدة قد اتخذت لاستبدال الخيول بعد كل مرحلة ، فإن من المستطاع أن تنقضى الرحلة في كثير من الراحة والسهولة . وليس ثم ما يدعو إلى الخوف قط ، فقد كف أبناء العرب منذ عهد بعيد عن التعرض للمسافرين بأيسر ضروب المضايقة ، ولم يكن ذلك راجعاً لحسب إلى خضوعهم لحكومة محمد على خضوعاً تاماً ، بل إنه يرجع كذلك إلى ما يفيدونه من وراء نقل هؤلاء المسافرين . وفي الحق إنه لن الممكن أن يقال بوجه عام إن السفر في مصر لا يقل أماناً عنه في أعظم بلاد أوربا مدنية وحضارة .

الخط الحديدي :

سبق أن أشرت إلى مشروع يجري بحثه منذ عهد طويل بشأن مد خط حديدي بين القاهرة والسويس . وليس ثمة عقبات هندسية كثيرة ، فالأرض على طول الطريق صلبة حجرية مستوية السطح عدا أميال قليلة من الرمال يصادفها الرء عقب مبارحته القاهرة ، ومسافة أخرى قصيرة عند مدخل السويس تماثلها فيما تخلقه من متاعب . وقد علمت أن قضبان الميل الواحد في خط مفرد لا يتجاوز ثمنها ٦٨٠ جنياً ، وأن مصاريف الإنشاء والنفقات الأخرى لا تزيد على هذا المبلغ ، غير أنه لما كان مقدار البضائع وعدد المسافرين

لا يمكن حتى الآن أن يعودا بما يكاد يوازي النفقات ، فقد أرجى المشروع إن لم يكن قد أهمل . ومع هذا فقد صدرت إلى مصر الفضيحة التي تستلزمها عدة أميال من سكة حديد السويس ولكنها استخدمت في أغراض أخرى على ما ذكرت في غير هذا المقام .

بواخر البهر الأحمر نموده بالفهم من القاهرة :

إن البواخر التي تسير في البحر الأحمر ، وهوطريق مواصلات شركة الهند الشرقية ، تمون بالفهم من القاهرة . وهذا الفهم يرسل إلى القاهرة من مخازن الإسكندرية في سفن من نوع الجروم . ومقدار ما يطلب منه في اليوم ثلاثون حبل بعير ، ومتوسط ما يحمله البعير خمسة قناطير ، أى أن متوسط ما يجب إيصاله إلى السويس يومياً ستة أطنان ونصف الطن ، وبذلك يكون الاستهلاك السنوى ٢٧٠٠ طن . ويصل هذا المقدار إلى السويس بفضل ما يبذله الموظفون البريطانيون من جهود جبارة ، وما يلقونه من تعاون ودى من جانب الباشا .

وجهة نظر الباشا في الطريق البحرى :

إن الباشا يقدر تمام التقدير الأهمية التي يملقها رأى العام على إيجاد طريق آمن مريح يصلنا بمتساكننا الآسيوية . وكثيراً ما كان هذا الموضوع محل بحث مع جنابه العالى ، فلم يقتصر في كل مرة على إظهار خالص الرغبة في تقديم معونته ورعايته ، بل بذل من الجهود وتحمل من التضحيات ما يفوق حد الوصف ، وذلك حتى لا يتمطل طريق الاتصال . فبفضل ما أصلحه في مسابكه من آلات محطمة ، وما زودنا به من الإبل حين لم يكن في وسعنا أن نحصل عليها دون مساعدته ، وما أصدره من أوامر حازمة صارمة إلى مختلف السلطات حتى تتعاون معنا وتقدم إلينا ما نطلبه ، بفضل هذا كله ، ذلت عقبات كثيرة لولاه ما أمكن تذليلها ، وهيئت وسائل كان لها أكبر الأثر في إرسال البريد في سرعة وانتظام .

تجارة البعير اليمنى :

لم تسر تجارة البحر الأحمر بعد في طريق النمو ، ولو أتيح لها أن تتخلص من ضروب الاحتكار التي تنوء تحتها لما كان هناك شك في أن المجال قد يفسح أمامها انفساحاً بعيد المدى ، لأن محمد على يحتل جميع الثغور الواقعة على هذا البحر في شبه الجزيرة العربية . وعلى الرغم من أن الاتصال بالداخل كانت تمرقه في كثير من الأحيان ثورات يقوم بها العربان بغية النهب والسلب ، فقد سادت الطمأنينة الآن ، وغدت القوافل تسير دون أن تخشى شيئاً يزعمها .

وقد كسدت تجارة البن في مخا كساداً عظيماً بسبب احتكار الحكومة هذه التجارة ، ولو أصبح
نفر عدن ملكاً لبريطانيا لما كان ثمة شك في تحول تلك التجارة إليه ما لم يطرأ على النظام القائم
تغيير واسع المدى . ويقال إن الأثمان التي تدفع لزراع البن لا تكاد تسد نفقات الزراعة ،
ولهذا كانت النتيجة التي لا معدى عنها أن ينصرف القوم عن إنتاج هذا الصنف .

سهول المواصلات :

هناك أمور من شأنها تسهيل المواصلات إلى حد كبير ، فقد أشرت إلى ما هنالك من
أمن شامل ، وأزيد على ذلك أن رجال الشرطة لا يقيمون من جانبهم أية عراقيل في ممتلكات
الباشا ، فليس ثم ما يدعو إلى الحصول على جوازات للسفر أو المرور عند الانتقال من جهة
إلى أخرى ، بل حتى عند القدوم إلى مصر أو الرحيل عنها . ويطلب المسافرون في بعض
الأحيان فرمانات للسفر ، وهي عبارة عن توصيات رسمية للحكام والساطات قد تفيد في
التماس العون والحماية ، وفي علاج ما يرتكبه الأهالي من أعمال القدر والحيانة ، غير أنها
لم تكن ذات قيمة كبيرة إلا في حالات نادرة .

بريد الحكومة بين القاهرة والإسكندرية :

هناك بريد يومي بين القاهرة والإسكندرية وبالعكس ينقل الخطابات في زمن يتراوح
بين ثلاثين وست وثلاثين ساعة ، ولكنه لا يحمل غير الرسائل الحكومية ، وما قد تتمهد به
الحكومة من رسائل الأفراد ، وكثيراً ما تفعل ذلك .

بريد البحار :

لتجار الإسكندرية على الرغم من ذلك بريد خاص يصل إلى القاهرة ثلاث مرات في
الأسبوع ، وتوزع الخطابات في اليوم الرابع . وهناك إلى جانب ذلك « خط تليفاني » بين
القاهرة والإسكندرية يمكن الاتصال عن طريقه دائماً . ولا يمر قل الضباب عمله في غالب
الأحيان ، ويقوم كل يوم بنقل الأخبار عدة مرات كلما دعت الحاجة .

البريد الحكومي :

أنشأت الحكومة بربدا منظماً للاتصال بجميع الهيئات الحاكمة من أقصى أطراف مصر
إلى أقصاها ، غير أنه يحدث في المناسبات الخاصة أن يبعث بالرسول على ظهور الهجن فتقطع في
الساعة سبعة أميال أو ثمانية ، وقد يحمل الخطابات رسول يسرون على الأقدام .

تجارة الاسكندرية :

إن شطرا كبيرا جدا من تجارة مصر مركزه الإسكندرية ، فأغلب ما يصدر إلى أوروبا مقصور على هذا الثغر في حقيقة الأمر ، وسوف يتضح من آخر بيان حصلت عليه ، وهو خاص بعام ١٨٣١ أن أولى الدول المستوردة من مصر هي تركيا ، والثانية النمسا ، والثالثة بريطانيا العظمى ، والرابعة تسكانيا ، والخامسة فرنسا . غير أنه سوف يتبين من قوائم السفن التي قدمت إلى مصر وتلك التي غادرتها في عامي ١٨٣٦ و ١٨٣٧ ، أن ترتيب هذه الدول قد اعتوره تغير كبير ، كما أنه سوف يتبين أن التجارة الحرة بين مصر وبريطانيا العظمى في ازدياد عظيم ، في حين أن التجارة المصرية عامة آخذة في النقصان .

تبين الجداول التالية عدد السفن التي قدمت إلى ثغر الاسكندرية وتلك التي غادرته في عام ١٨٢٦ و ١٨٣٦ و ١٨٣٧ . ومع أن السفن التي جاءت في عام ١٨٢٦ بلغ عددها ٦٩٨ فإن جميع ما جاء من بريطانيا العظمى لم يزد على ثلاث عشرة سفينة ، ومع أن السفن التي غادرت الإسكندرية بلغت ٦٧٨ فلم يقصد منها إلى بريطانيا سوى خمس وعشرين . وفي عام ١٨٣٧ قدمت من الثغور البريطانية تسع وأربعون سفينة من مجموع السفن القادمة وعدتها ٥٢٣ . ومن بين ٣٧٩ سفينة غادرت الاسكندرية رحلت إلى تلك الثغور ثلاث وثلاثون . وقد شحنت إلى القربول تسع عشرة سفينة في عام ١٨٢٦ ، وثنان وثلاثون في عام ١٨٣٧ . أما التدهور الشديد فقد أصيبت به التجارة التركية ؛ ففي عام ١٨٢٦ قدمت من الثغور التركية ٣١٦ سفينة ورحلت إليها ٢٩٥ ، أما في عام ١٨٣٧ فلم يصل من تلك الثغور سوى ١٧٢ سفينة ولم يقصد إليها سوى ١٥٣ ، أي أن التدهور بلغ حوالى ٥٠ ٪ ، وسوف يتضح أن تجارة تسكانيا قد أصابها مثل هذا الهبوط .

السفن التي قدمت إلى الاسكندرية في عام ١٨٢٦ :

فكرة عامة عن السفن التي قدمت إلى ثغر الاسكندرية ومن أين جاءت وإلى أين تقصد ، وذلك في المدة الواقعة بين أول يناير و ٣١ ديسمبر ١٨٢٦ . يضاف إلى هذا بيان عن السفن التي ظلت بالثغر في أول يناير ١٨٣٧ .

أعمال الميناء

الجموع	غصائية	دغركية	فرنسية	مقدونية	انجليزية	أبونية	هولندية	روسية	سردنية	نابوليتانية	أسيانية	سويدية	تسكانية	جهة القيام
٤٩	٢١	—	—	—	٥	١٧	—	٥	—	—	١	—	—	جزر الأرخبيل
١٨	٧	—	١	—	٢	—	—	—	١	١	١	—	—	وجاقات الغرب
٦٠	٢٩	١	—	—	٨	—	٢	٨	٢	—	—	—	—	القسطنطينية
٧٣	٤٧	—	—	—	١١	٥	—	—	١	٢	١	—	—	كرمانيا
٦	١	—	—	—	١	—	—	—	٢	—	—	—	—	جنوه
٤	١	١	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	جبل طارق
١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	جوتنبرج
٧	—	—	—	١	٢	—	—	—	١	—	٢	—	—	الجزر الأبونية
١٦	٦	—	٢	—	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	سكرت
٣٣	١٤	—	١	٢	٤	٤	—	١	٤	—	٢	—	—	قبرص
١٠	٤	—	—	—	—	٤	—	١	—	—	—	—	—	رودس
٤٩	٢٦	—	١	—	٥	—	—	٢	٧	—	—	٤	٢	ليفورنة
٢	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	لندن
١١	—	—	—	—	١١	—	—	—	—	—	—	—	—	لقربول
٦١	١	—	٥٩	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	مرسيليا وطولون
٢٤	٣	—	—	—	١٧	٢	—	—	١	—	—	—	—	مالطه
٤	—	—	١	—	١	—	—	—	—	—	٢	—	—	ماهون
١٤	٥	—	—	—	٤	—	—	—	٢	١	—	—	—	الموره
١	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	هولنده
٢	—	—	—	—	١	—	١	—	—	—	—	—	—	بطرسبرج
٧	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	
١٠٩	٦٤	—	٤	—	٢٧	٤	—	٧	٢	—	١	—	—	أزمير وغيرها
١٠	٣	—	١	—	—	٤	—	٢	—	—	—	—	—	سلانيك
٢١	٩	—	—	—	٤	—	—	—	١	٢	١	—	—	سوريا
١٠٦	٩٤	١	١	—	٩	—	—	—	١	—	—	—	—	تريستا والبندقية
٦٩٨	٣٥٢	٣	٧٩	٣	١١٧	٤٣	٤	٢٧	٢٧	٦	١٧	٧	١٣	المجموع
٧١٠	٢٥٨	١	٧١	—	١٦٦	٢٧	٢٠	٣٥	٢٧	١	٣٨	٢٥	٣٥	المجموع في عام ١٨٢٥

أعلام السفن

شكائبة	سويدي	ألمانية	فاوليانية	سريانية	روسية	هولندية	أبونية	انجليزية	مصرية	فرنسية	دغريكية	غصاوية	المجموع	جهة الوصول
٢	—	—	٢	١	٨	—	٢٠	٥	—	—	—	٣٤	٧٣	جزر الأورخيل
—	—	—	—	—	—	١	—	١	—	—	—	—	٢	أمستردام
—	—	—	—	—	—	٢	—	١	—	—	—	—	٣	أفريس
—	—	—	—	—	١	—	—	٤	—	١	—	—	٦	وجاقات الغرب
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	١	كوبنهاجن
—	—	—	—	٣	٦	—	—	٨	—	—	—	٥٨	٧٥	القسطنطينية
١	—	٥	١	—	—	—	٣	٥	—	—	—	١٦	٦١	كرمانيا
—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	١	دمياط
—	١	—	—	—	٦	—	—	٢	—	—	—	—	٩	جنوه
٢	—	—	١	—	١	—	٤	٢	—	—	—	١٨	٢٧	الجزر الأيونية
—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	—	—	—	٣	كريت
—	—	٣	—	٢	١	—	٤	٤	٢	—	—	١٧	٣٣	قبرس
١	—	—	—	—	—	—	٢	٤	—	—	—	٨	١٥	رودس
—	—	—	—	—	—	—	—	١٩	—	—	—	—	١٩	لثريول
—	—	—	—	—	—	—	—	٦	—	—	—	—	٦	لندن
٥	٦	١	—	٨	١	—	—	١	—	—	—	٢١	٤٣	ليفورنة
١	٢	—	—	٢	—	—	—	١	—	٧٧	—	٢	٨٥	مرسيليا
١	١	١	—	٣	—	—	٣	٢٣	—	—	—	١٢	٤٤	مالطه
—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	ماهون
—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	١	بطرسبرج
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١	
١	—	١	—	—	٥	٢	٣	٢٨	—	—	—	٥٦	٩٦	أزمير وغيرها
٣	—	٢	١	١	—	—	—	٢	—	—	١	١٥	٢٥	سوريا
—	—	—	—	—	—	—	٤	—	—	—	—	١	٥	سلانيك
٢	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	١	٣٨	٤٣	تريستا
١٨	١١	١٥	٦	٢٦	٢٤	٥	٤٤	١١٦	٢	٨١	٣	٣٢٧	٦٧٨	المجموع
٢٨	٢٨	٥٣	٦	٣٤	٣٦	١٩	٢٠	١٩٥	—	٧٠	١	٣١٩	٨١٢	المجموع في عام ١٨٢٥

السفن التي قدمت إلى ثغر الاسكندرية
من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٦

جهة القيام	المجموع	البحرية	البحرية	فرنسية	مصرية	تلكانية	لوردية	يونانية	سورية	روسية	أبونية	هولندية	سويدية
مالطة	٤٠	٣٥	—	١	٢	٢	١	—	—	١	—	—	—
وجاقات الغرب	٣٩	٤	٢١	٦	٢	٢	٢	٤	—	—	—	—	—
تريستا والبندقية	٧٣	٣	١	٥٩	—	١	٦	—	—	٥	—	١	—
جزر الأرخبيل	٧٧	١	٢	٣	—	—	٦٣	٦	٦	١	١	—	—
مهرسليا	٤٦	—	٤٣	١	١	—	١	١	—	—	—	—	—
لندن	١٥	١٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كارديف ونيوكاسل	١٥	١٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لقر بول	٣	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
راجوزه	٣	٣	—	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—
أزمير والبقاات	١٧	٢	٨	٣	—	—	٣	—	١	—	—	—	—
القسطنطينية	٣١	—	٦	—	—	—	١٤	٩	—	٢	—	—	—
جبل طارق	٢	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سوريا وكرمانيا	١٠٦	١٤	٦	٢	—	١٨	٦٥	١	١	—	—	—	—
كرت	٢٩	١	١	١	—	٢١	٢	٢	—	٢	—	—	—
رودس	١٣	—	—	—	—	٨	٣	١	—	١	—	—	—
قبرس	٢٠	١	١	١	—	١٢	٢	—	٣	—	—	—	—
ليثورة	٢٩	—	٦	١٠	٣	٤	—	٥	—	١	—	—	—
جنوه	١٢	٢	—	—	١٠	—	—	—	—	—	—	—	—
هولنده	٦	١	—	—	١	—	—	—	—	—	—	١	—
دمياط	١	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—
السويد	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١
المجموع	٥٨٠	١٠١	٧٨	٩٢	١٦	٢٠	١٥٤	٧٦	٢٧	٩	٦	١	١

السفن التي غادرت الإسكندرية
من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٦

سورية	هولندية	أبونية	روسية	سورية	يونانية	سردينية	تسكلانية	غناوية	فرنسية	إيجازية	المجموع	جهة الوصول
—	—	—	١	—	—	٢	٢	٢	—	٣٩	٤٦	مالطة
—	—	١	—	—	٢	—	—	٢	—	١	٦	وجاقات الغرب
—	—	—	٢	١	٢٠	—	—	٢	—	١	٢٧	جزر الأرخبيل
—	—	—	—	—	—	—	١	١	١٣	—	٤٥	مرسيليا
—	—	١	٢	١	٨	١	٢	٥٠	—	٣	٦٨	تريستا والبندقية
—	—	—	٢	—	٢	٢	١١	٤	—	٤	٢٦	ليثورنه
—	—	—	—	—	—	١	٣	—	—	—	٤	جنوه
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣	٣	لندن
—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	١٧	١٨	لقربول
—	—	—	٢	—	١١	٣	—	١٢	٧	٤	٤٠	أزمير والليثان
—	—	١	٥	—	٦	٢	—	٩	—	٩	٣٢	القسطنطينية
—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	٢	٣	جبل طارق
—	—	١	—	—	٤	١	—	—	—	—	٦	كريت
—	—	١	—	—	٢	—	—	٢	—	٢	٧	رودس
—	—	١	١	١	٣	—	—	٢	—	—	٨	قبرص
—	—	١	١	٤٦	١٩	٣	٢	١	٣	١٢	٨٨	كرمانيا وسوريا
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢	راجوزة
١	٣	—	—	—	—	—	—	١	—	١	٦	هولنده
—	—	—	٢	—	١	—	—	٣	—	—	٦	دمياط
١	٣	٨	٢١	٤٩	٧٨	١٦	٢١	٩١	٥٣	١٠٠	٤٤١	المجموع

السفن التي قدمت إلى نهر الإسكندرية
من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٣٧

أبونة	روسية	مصرية	يونانية	تركية	تلكا	عساقية	قزبية	انجليزية	المجموع	جهة القيام
—	—	—	—	—	—	٧	١	٣٠	٣٨	مالطة
—	—	—	—	٣	٢	٤	١٢	٢	٢٤	وجاقات الغرب
—	—	—	١٠	—	—	٤٧	٦	٣	٦٦	تريستا والبندقية
١	٤	٢	٥٤	١	—	٥	٧	١	٧٥	جزر الأرخبيل
—	—	—	—	—	—	—	—	١١	١١	لندن
—	—	—	—	—	—	—	—	١٠	١٠	البريد
—	—	—	—	—	—	—	—	٢٨	٢٨	نيوكاسل
—	—	—	—	—	—	٤	٣٥	—	٣٩	صربيليا
—	١	١	٤	—	—	—	٤	—	١٠	أزمير
١	١٣	—	١٦	—	—	٦	—	—	٣٦	القسطنطينية
—	٢	٦٨	١٦	—	١	٣	٦	١٧	١١٣	كرمانيا وصوريا
—	١	١	١٤	—	—	—	—	١	١٧	كريت
—	—	—	١	—	—	٢	—	١	٤	رودس
—	—	٦	١٩	—	—	—	١	—	١٩	قبرص
—	—	—	١	—	—	٣	١	—	٥	راجوزة
١	—	—	—	١	١١	٥	١	—	١٩	ليقورنة
—	—	—	—	٦	—	—	١	١	٨	جنوه
—	—	—	١	—	—	—	—	—	١	دمياط
٣	٢١	٧٨	١٢٩	٢٢	١٤	٨٦	٧٥	١٠٦	٥٢٣	المجموع

السفن التي غادرت الإسكندرية
من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر عام ١٨٢٧

وجهة الوصول	المجموع	البحرية	فرنسية	غابرية	تلكية	مردنية	يونانية	سورية	روسية	أيونية	هولندية
مالطه	٢٠	١٤	—	٤	١	—	—	—	—	١	—
وجاقات الغرب	١	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—
تريستا والبندقية	٥٩	٦	١٤	٢٦	١	٤	٥	—	٢	—	—
جزر الأرخبيل	٣٤	١	١٠	١	—	—	١٧	١	٢	١	—
لندن	١	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—
لقربول	٣٢	٣٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
مارسيليا	٤١	—	٤١	—	—	—	—	—	—	—	—
أزمير والبقانات	٤٤	١٨	—	١٦	—	—	٥	—	٥	—	—
القسطنطينية	٢٥	—	٢	١٠	١	٤	٥	—	٢	—	—
جبل طارق	٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كرمانيا وسوريا	٦٦	٩	—	١	٢	—	٦	٤٨	—	—	—
كريت	٣	—	—	—	—	—	٣	—	—	—	—
رودس	٢	١	—	—	—	—	—	١	—	—	—
قبرص	١٦	٣	٢	٢	—	١	٤	٢	—	١	—
راجوزه	٢	—	٢	—	—	—	—	—	—	—	—
ليفورنة	١٦	—	٥	١	٧	١	—	—	١	١	—
جنوة	٢	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	—
هولندة	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١
دمياط	١٢	—	٤	٢	—	—	٣	٢	١	—	—
المجموع	٣٧٩	٨٧	٨٠	٦٤	١٢	١٢	٤٨	٥٥	١٦	٤	١

أثمانه المأكولات في الإسكندرية :

في ١٢ يناير ١٨٣٨ كانت أسعار اللحوم والحبوب وما إليها بمدينة الإسكندرية على

النحو التالي :

اللحم البقرى	نمن الأفة (٢ ١/٢ رطل إنجليزي)	من ٥	إلى ٤ ١/٢ قرش
لحم الضأن	» »	» ٥	» ٥ ١/٢ »
لحم الجاموس	» »	» ٣	» ٣ ١/٢ »
الادجاج	» الدجاجة	» ٣ ١/٢	» ٤ قروش
السمك (من الأنواع الرديئة)	» الأفة	» ٤ ١/٢	قرش
القمح	» الإردب (١٠٠)		
	إردب تعادل ٦٣ كوارترًا)	» ١١٠	» ١٢٠ قرشاً
الشعير	نمن الإردب	» ٧٢	»
الفول	» »	» ٨٠	» ٨٤ »
البن	» الرطل (ويقل عن		
	الرطل اقوارديتوا بحوالى ٢ ٪)	» ٤ ١/٢	قرش

عرائه الدفولية :

تجمل المواثيق الآتية لحساب الحكومة عند مداخل المدن : —

- ٧٤ قرشاً عن كل رأس من الثيران المعدة للذبح
- ٤٢ ١/٢ قرش » » » » الجاموس » » »
- ٣ ١/٢ » » » » الأغنام » » »
- يؤهل الصيادون عن ثلث ما معهم من السمك
- ٢٠ قرشاً ضريبة استهلاكية عن كل إردب من القمح
- ١٥ » عن كل إردب من الشعير والفول والذرة والبقول

أهمير التمس في الإسكندرية :

كانت أجور الشحن بالإسكندرية في ١٢ يناير ١٨٣٨ على النحو التالي :

- لندن القطن ٣/٤ البنس عن الرطل في البالة — مكبوس
- » البذور ٩ شلنات و ٦ بنسات عن الكوارتر

نبدن البضائع الثميلة ٥ جنيهات عن الطن
تريستا القطن ٧٠ كروتررا عن القنطار الذى يزن ٤٤ أقة
» البذور ٦٠ » » الإردب

الصمغ والبضائع النفيسة وهى :

» البذور		من ٣٠ إلى ٣٣ كروتررا عن القنطار (٤٤ أقة)	
» البخور وغير ذلك			
مرياليا	القطن	٤ فرنكات	عن القنطار (٣٣ أقة)
»	البضائع الثقيلة	٢ ١/٢ فرنك	» » » »
»	البذور	٢ ١/٢	» » » »
»	البخور		
ليقورنة	القطن	٣ جنيهات	(طبقا لتعريف ليقورنة) عن القنطار (زنة ٣٦ أقة)
»	الكثبان	٢ ٣/٤ جنيه	» » » »
»	البضائع الثقيلة	٢ ١/٢	» » » »
»	المواد الغذائية	٢ من الجنيهات	» عن الإردب الكبير

الأسعار الجارية :

رغبة فى إيضاح الحالة بسوق الإسكندرية سوف أذكر الأسعار الجارية لأهم السلع المصدرة والمستوردة مع رسم العلامات التى وضعها الوسطاء (الممارسة) إلى جانب تلك السلع .
الإسكندرية فى أول يناير ١٨٣٨

الأسعار الجارية للبضائع من صادرات وواردات

الأسعار المكتوبة هى أسعار البضائع فى الجملة . ويدل حرف « ا » على أن الصنف وفير ، وحرف « ث » على أن سوقه كاسدة ، وحرف « م » على أنه معدوم ، وحرف « ر » على أنه مطلوب ، وحرف « س » على أنه نادر ، وحرف « ف » على أن بيعه ممكن .

سـلـع حكـومـية تباع بالمزايدة العلنية

المواد الغذائية	:	السكتان
القطن	:	الأفيون
البن اليمني	:	الأرز
سن الفيل	:	بذر السكتان
الصمغ العربي	:	الزعفران
السكر الروسي	:	ملح البارود
النيلة	:	

سـلـع تباع بأثمان تحددها الحكومة

جلود الجاموس	:	جلود البقر
--------------	---	------------

مبيعات بالمزايدة في شهر ديسمبر

أرز دمياطي	:	١٥٠٠ إردب — سمر الإردب $\frac{2}{3}$ ر ٤١٣٣٤ قرش
أرز رشيدى	:	١٥٠٠ » — » $\frac{1}{3}$ ر ٢٥٦٢٤ »
وزن الإردب في رشيد	:	١٥٦ أقة
»	:	» دمياط ٢٢٥ »

بضائع حرة التداول

الصبر السقطرى « م »	٣٢٠	قرشا للقنطار الذى وزن ٥٤ أقة تقريبا
صبر الكاب	٦٥٠	» » » » » »
أبو كبير (مصنف)	٤٠٠	قرش » » » » » »
» نقى « م »	٦٥٠	قرشا » » » » » »
جاوى (مصنف)	٣٢٠	» » » » » » ٣٩١ صافية

جاوى (نقي) « م »	٧٠٠	قرش للقنطار الذى وزن ٣٩ ١/٢ أفة صافية
البوتاسا	٩٠	قرشا » » » » ٨٦ » تقريرا
Turkey Berries	٧٥	» » » » » ٥٤ » »
السكرم	١٦٠	» » » » » » »
القرفة	٦٤٠	» » » » » » ٤٨ » »
الشمع الأصفر	٢٠	» للأفة التى وزن ٤٠٠ درهم
صمغ جيدة	من ٢٨٠ إلى ٣١٠	قروش للقنطار الذى وزن ٤٨ أفة تقريرا
الصمغ العربى « م »	من ٣٩٠ إلى ٤٠٠	قرش » » » » ٥٤ » »
صمغ عنبرى	من ٢٢٠ إلى ٢٥٠	قرشا » » » » ٤٨ » »
صمغ المر	٢٨٠	قرشا » » » » ٥٤ » »
صمغ (من اضح الشجر) « م »	٩٠٠	قرش » » » » ٦٤ » »
صمغ فوبال (سندروس بلورى)	٥٠٠	» » » » » ٤٣ ١/٢ » صافية
الخبهان « م »	من ٣٨ إلى ٤٠	قرشا للأفة التى وزن ٤٠٠ درهم
الحناء	من ٨٠ إلى ٩٠	» للقنطار الذى وزن ٤٤ أفة تقريرا
نخور (مصنف)	من ١٠٠ إلى ١٠٥	قروش » » » » ٤٤ ٣/٤ » صافية
نخور نقي	» ١٨٥ » ١٩٠	قرشا » » » » » » تقريرا
المسك (دوق السلاحف)	» ١٤٠ » ١٦٠	» » » » » » ٣٢٤ درهما
منسوجات قطنية مصنفة	» ٦ » ٧	قروش للذراع
منسوجات الوجه البحرى	» ١٤ » ١٥	قرشا » » » » » »
المنسوجات الرفيعة	» ١٧ » ٢٠	» » » » » » »
التمر هندى	٢٠٠	قرش للقنطار الذى وزن ٣٩ ١/٢ أفة صافية
النطرون (المكر)		قرش واحد للأفة

الواردات

إبر « ألمانى تقليد » « ث »	نمرة ٢٤١	٤	قروش	للألف
إبر أصلى	» « ث »	نمرة ٢٤١	من ٩	» إلى ١٠ قروش »
عنبر خام أو متحجر	» « ث »	نمرة ٣٤٢١	١٢٩	قرشا بمن الرطل الذى وزن ١٠٥ درام

عند رخام أو متحجر «ف» من نمرة ١ إلى ٦ ٧٠ قرشا
 « شفاف » « » « ١ » ٥ من ٢٢١ إلى ٢٣٠ قرشا للأنة
 حجر الشب «ث» ٨٠ قرشا للصندوق (٥٤ أنة)
 ألواح إنجليزية «س ف» من ١٩٠ إلى ١٩٥ قرشا للصندوق (٥٤ أنة)
 زرينخ أبيض « » ١٨٦ قرشا للصندوق (٣٩ ½ أنة صافية)
 زائق «ث» ١٨٠٠ قرش لكل ٣٦ ½ أنة صافية
 صلب نمرة ١، ٢ «ف» من ١٢٥ إلى ١٣٠ قرشا لكل ٥٤ أنة صافية
 ماء الورد «ث» « ٥ ½ » ٦ قروش للأنة
 ألواح من الصفيح «ف» « ٢٣٠ » « ٢٣٥ قرشا للصندوق الذي يحوى ٢٢٥ لوحا

طرايش Cardoso «ث» من نمرة ٢ ½ إلى ٣
 ٢ ½ ، ٢ ½ درجة أولى من ٦٥ إلى ٧٦ قرشا للديسة
 ٥٥ قرشا درجة ثانية
 ٥٠ « ثالثة »

طرايش Cardoso نمرة ٥ طراز تونس
 درجة أولى من ١٢٥ إلى ١٣٠ قرشا للديسة
 « ثالثة » « ٩٥ إلى ١٠٠ قرش »
 « ثالثة » « ٨٠ إلى ٨٥ قرشا »

« D'alberti — حجم صغير » م
 « » « كبير »
 « تونس (Calabush) »

درجة أولى من ٢٨ إلى ٣٠ قرشا للديسة
 « ثالثة » « ٢٠ إلى ٢١ »
 « ثالثة » « ١٤ » ١٥ « »
 « اسفيداج » ف « ١٠٠ » ١٢٠ « للصندوق
 (٣٦ أنة)

قرمز أبيض من ٢٢ إلى ٢٤ قيراطا « ف » من ١٠٥ « ١١٠ قروش للأنة

من ٩٠ إلى ٩٥ قرشا الأفة	قرمز أحمر من ٢٢ قيراطا « ث »
١٨ قرشا الأفة	خيوط قطنية من نمرة ٢٠ إلى ٣٠ « ث »
١١ « (للورقة)	شمل خيط من القطن من ١٢ إلى ١٨ « ف »
٦٥ إلى ٧٠ قرشا للبرميل	راى (نوع من السمك) « ث »
(١٢٠ أفة)	
من ٢٤٠ إلى ٢٤٥ قرشا للكيس	مسامير نمرة ٩، ١٢، ١٨ « ث »
٢٦٠ قرشا	« ١٨ » « ث »
٣٦٠ «	« half canal of 40000 » « ث »
١٢ قرشا للرزمة	ورق خشن « ف »
١٥ «	ورق مصمغ « ث »
من ٣١ إلى ٣٣ قرشا للرزمة	ورق ذو ثلاثة أقمار — من البندقية « ث »
٧٥ « ٨٠ «	royal « ف »
٦٠ « ٦٥ «	half royal «
١٩٠ « ٢٠٠ قرش «	imperial «
	« ذو ثلاثة أقمار — من ليثورة
٣٦ « ٣٧ قرشا «	درجة أولى
٣١ «	« ثانية
٢٥ « إلى ٢٦ «	« ثالثة
٦٠ « ٦٥ «	« mezzanina (الحرمة سبع رزم)
٨٥ « ٩٠ «	(« ست »)
١٨٠ «	(« أربع »)
٢١٠ «	(« رزمتان »)
من ٢٢ إلى ٢٣ «	« Fioretta — جنوه (عشرون رزمة)
٩٠ « ٩٥ قرشا للقطار	غاب (بوص)، لوانان، أبيض وأحمر « ف »
(٣٧ ١/٢ أفة)	
١٥ قرشا للورقة	Coral berries « ث » نمرة ١٢٠، ١٤٠
	و ١٨٠ « ث »

ألوان ، نصف رطل ، أزرق وأبيض	من ١١٠ إلى ١١٢ قرشا للقنطار
وأحر « ف »	(٣٧٢ أقة)
ألوان ، نصف رطل ، أسود وأزرق	» ١٢٠
» ، أربعة أرطال من أربعة ألوان ،	» ١٤٠ إلى ١٥٠ »
أصفر وأسود وأخضر وأزرق	» ٢٨٥
» ، أربعة أرطال أخضر أزرق	»
ولازوردي « ث »	
ألوان من هولندية أزرق وأبيض	٨ قروش للحزمة
وأصفر « ف »	(١٠٠٠ جرام)
مراجان نظيف كبير الحجم قاتم اللون « ث »	من ٥٥ إلى ٥٦ قرشا للأقة
» زيتوني اللون من أوقيتين إلى ثلاث	(٤٢٠ درهما)
أوقيات « ث »	من ٣٨ إلى ٤٠ قرشا للأقة
مراجان زيتوني اللون من أربع أوقيات	
إلى ست « ث »	من ٥٥ إلى ٥٦ قرشا للأقة
حرير أسود من فلورنسا « ف »	» ١٩ » ٢٠ » للذراع
أسلاك من الحديد »	» ٣٢٠ » للحزمة
» » النحاس »	» ٦٢٠ » للقنطار (٣٧ أقة)
» » الذهب الروسي »	من ٦ إلى ٦ ¼ قرش للمثقال
» » » النمسوي « س »	» ٥ ¼ » ٥ ½ »
» » » الفرنسي « ف »	» ٢ ¼ »
حديد إنجليزي (مصنف) »	» ١٢٥ » ١٣٠ قرشا للقنطار (من ٨٢
	إلى ١٣٠ أقة)
» روسي »	» ١٥٥ » ١٥٦ » للقنطار
قرنفل « ث »	» ١٢ ¼ قرش للأقة
Gelamine « ف »	من ٢ ¼ إلى ٢ ½ قرش للأقة

الواح من النحاس الأحمر والأصفر			
madonna ، ٧ ١/٢ صفراء ، ٢ ١/٢			
بيضاء	« ث »	١٠	قروش
حرير أطلس أصفر وأسود من			
فلورنسا	« ا. ث »	من ١٠ إلى ١٠ ١/٢	قرش للذراع
حرير أطلس من ألمانيا « ا. ث »		١١	قرشا
مبارد ألمانية	»	من ٣ إلى ٣ ١/٢	قرش للمبرد
لحوم لليهود	« س. ق »	» ١٤٥ » ١٥٠	قرشا . صندوقان بهما
ستون قطعة			
خشب Santa Martha « ث »	» ٨٠ » ٩٠		للصندوق (٤٣ ١/٢ أقة)
سلاقون	» ١٩٠		» للقنطار (٥٤ أقة)
محب أزمير	« س. ق »	» ٢٦٠ » ٢٦٥	» » (٤٤ »)
المصطكا من جزيرة ساقر « ا. ث »	» ٢٢ » ٢٣		للأقة
اللوز (من صقلية أو فرنسا) « م. ق »	» ٧ » ٨		قروش »
الزيت (من أوريا) « ق »		٦	» »
» (من وجقات الغرب) »		٥	» »
» (من تركيا) »	» ٥ » ٥ ١/٢		قرش »
» (من الشام) »		٥	قروش »
الرصاص	» ١٨٠		قرشا للقنطار (٧٨ أقة)
البيريتروم - عود القرح « ا. ث »	» ٣٥٠		» » (٨٦ أقة)
الفلفل	« س »	من ١٨٥ إلى ١٩٠	» » (٣٦ ١/٢ أقة)
منسوجات فرنسية عادية « ا. ث »	» ٧ ١/٢		قرش للذراع
» عادية قرمزية اللون	» ٨ » ٨ ١/٢		للذراع »
Londrini, 2 Fones aine		١٣	قرشا »
منسوجات قرمزية اللون		١٤ ١/٢	قرش »

منسوجات Freres Floth من ذوات التيجان الثلاثة من ٢٣ إلى ٢٤ قرشا للذراع

» » » » » الأربعة » ٢٥ » ٢٦ » » »

» » » » » الخسة » ٢٩ » ٣٠ » » »

» » » » » Forcats » ٢٤ قرشا » » »

» » » » » الأربعة » ٢٦ » » »

» » » » » الخسة من ٢٩ إلى ٣٠ » » »

» » Siau (نصفها أحمر ونصفها قرمى) » ١٤ » »

» » جميعها قرمزية اللون » ١٤ ½ » »

» » ألمانية Mautsarai » ٣٠ إلى ٢١ » »

» » من ذوات التيجان الثلاثة » ١٣ » ١٤ » »

ساتان أحمر وأخضر أزرق (من فلورنسة) « ف » من ١٢ ½ إلى ١٣ قرشا للذراع

حرر « ف » » ١٣٠ » ١٤٠ » الألفه

المشبة (حشيشة المحموده) « س ف » من ٩٠٠ إلى ١٠٠٠ » لانتظار (٣٦ ½ أفة)

الكبريت النباتي « ف » ١٧٠ قرشا للقطار (٥٠ أفة)

كبريت مكرر « ث » ٦٠ » » (٥٤ أفة)

إشملز أبيض (صغ) « ف » ٦ قرش للورقة

صفيح إنجليزى « ا . ث » ٤٩٠ قرشا للقطار (٣٦ ½ أفة)

دخان سالونيك « ث » ٣ ½ قرش للأفة

» » Giardina » » »

» » » » » Jani Coi » » »

» » » » » Enos or Cheserdeli » » »

استامبول أو بفرة » من ٣ ½ إلى ٤ ½ قرش للأفة

القطيفة ½ أحمر ، ½ أسود من جنوة « س . ر » ٤٠ » ٤٥ قرشا للذراع

البراقع « ف » من ١٥٠ إلى ١٥٥ قرشا ذراعان على حسب اللون

الزاج الأخضر (سلفات الحديدوز) « ث » ٧ قروش للأفة

الزاج « ث » ٥٥ قرشا للقطار (٩٣ أفة)

من ٩٠ إلى ١٠٠ قرش المطل (١٤٤ درهما)	الزعفران (الإنجليزية) «ف»
» ٨٠ قرشا » » »	» (الأوربي)
» ٤٢ قرش للأنة	سكر فرنسي (رءوس) «ث»

أخشاب من تريستا

كتل من البندقية «ث»	من ١٥ ١/٢ إلى ١٦ دولارا لكل ١٠٠ كتلة
» » تريستا «ث»	» ١٦ » ١٧ ١/٢ دولار » » »
» » » ٢ » «ث»	» ١٠ دولارات » » »
ألواح ١٥ قدما	» ٧ ١/٢ » ١٨ قرشا
» من جميع الأحجام	» ٣٥ » ٤٠ »
عروق	» ٥ ١/٢ » ١٢ »
خشب اسلامبولي من جميع الأحجام	» ٣ ١/٢ » ٩٠ »
ألواح وقضبان صغيرة	» ١ ١/٢ » ٣ ١/٢ قرش
ملاحظة : هناك سلع مختلفة من المألوف بيعها كالمسوجات الفاخرة ذات الألوان	
العصرية التي ترد من فرنسا وإنجلترا ، والآلات القاطعة والبضائع الحديدية والشموع ولأواني	
الحرفية والصينية ولكننا لم نستطع إدراجها هنا لتعدد أنواعها .	
وقد أصدرت الحكومة أمرا عاليا بأن تكون الأنة ٤٠٠ درهم والقنطار ٣٦ أنة أو مائة	
رطل ، وذلك في جميع الحالات ، وعلى هذا الأساس يجب تنظيم الأمور .	
الأسعار الجارية للمصنوعات :	

الإسكندرية في اليوم العاشر من يناير ١٨٣٨

الأسعار الجارية للمصنوعات المستهلكة في مصر مع أسعار الكعبو وقيمة العملة :

علامة « ا » = موفور ، « ث » = كاسد ، « م » = معدوم ، « ص » = عليه

إتصال ، « س » = نادر ، « ف » = من الممكن أن يباع .

المصنوعات الإنجليزية

بالقروش			
من ٩٥ إلى ١١٢	« س . ف »	منسوجات طويلة	
٨٥	« م . ف »	»	»
٦٢ » ٦٠ »	» من مصانع أخرى « ث »	»	»
١١٠ » ١٠٠ »		منسوجات طويلة Peel	
٥٦ » ٤٤ »	» عادية ومتوسطة « ف . ث »	»	»
٨٨ » ٤١ »	» أو سمراء « ف »	»	»
» ٧٥	« ف . م » Pennington, Mahmoudies		
٦٢ » ١٦ »	» ث »	منسوجات من مصانع أخرى	
٩٠ » ٣٨ »	« ف »	Madapolams	
٤٠ » ٢٤ »	« ف »	موسلين	
٤٢ » ٢٦ »	« ف »	Lappets	»
٢٧ » ١٥ »	« م . ف »	Doreas	
٨٤ » ٢٩ »	« ف »	منسوجات تيلية رفيعة	
٣٠ » ١٩ »	« ا . ث »	» مصقولة »	
٨٠ » ٤٢ »	« س . ف »	» مخططة »	
٨٥ » ٥٠ »	« ث »	» مطبوعة »	
٥٠ » ٣٨ »	« ف »	» عادية »	
للإستة ١١	« ث »	Balador	مناديل
» ١٥ » ١٢ »	« ف »	Bandanoes	»
٥٠ » ٢٨ »	« ف »	شيلان غير أصلية	
٦٥ » ٦٣ »	« ا . ث »	Nankeens	منسوجات قطنية

المصنوعات السويسرية

من ١٢ إلى ٣٢ قرشا للإستة	« م . ف »	مناديل
» ١٠ » ١٢ »	» فاخرة « ف »	

منسوجات قطنية « ث »	من ٣٤ إلى ٤٤ بارة للذراع
» مطبوعة « ث »	» ٨٥ » ١١٥ » »
» موسلين »	» ١٧ » ٣٣ » »
» منسوجات تيلية رفيعة »	» ٣٨ » ٤٠ » »
» » فاخرة « ث »	» ١ » ٢ » »
طرايش « م »	» ٢٢ » ٢٣ قرشاً للدستة
موسلين حرير مشجر « ث »	» ٣٦ » ٣٨ للذراع

أسعار الكمبيو

لندن	من ٧٤ إلى ٧٥ قرشا
مرسيليا	» ١٠٥ » ١١٥ »
ليفورنة	١٢٣ صليدا للريال
تريستا	من ١٢٢ $\frac{2}{3}$ إلى ١٢٣
القاهرة	١ في المائة
العملة :	

سعر النقد

الإسلامبولي الجديد	قرشا ١٨ $\frac{2}{3}$
» »	» ٢٠ $\frac{2}{3}$
الجنيه الإنجليزي	» ٩٧ $\frac{1}{2}$
الريال الأسباني ذو الأعمدة (أبو مدفع)	» ٢٠ $\frac{2}{3}$
الريال	» ٢٠ $\frac{7}{8}$
الريال الأمريكي	» ١٩
البندق	» ٤٦ $\frac{1}{4}$
المجر	» ٤٥ $\frac{2}{3}$
الدبلون	» ٣١٣ $\frac{2}{3}$
الخمسة فرنكات	» ١٩ $\frac{1}{4}$
الونتو الفرنسي	» ٧٧ $\frac{1}{2}$

١٣ ديسمبر ١٨٣٧

قائمة بأسماء التجار المقيمين في الإسكندرية

أفرينو S. Avierino ، من أصحاب رؤوس الأموال اليونانيين - حماية إنجليزية (من جزائر الأيونيان)

أوبير وشركاؤه J. Aubert ، تاجر فرنسيون

أنسطاسي G. D'Anastasy ، تاجر يوناني ، قنصل السويد .

بسيوني E. Buscioni تسكاني ، وكيل The American Assurance Bank

بورجون وشركاؤه F. Bourgogne ، فرنسيون ، تاجر حديد .

بلونباو وشركاؤه J. Belunbau ، تاجر ، حماية نمساوية .

براجيوتي وشركاؤه Braggiotti ، تاجر ، حماية نمساوية .

بكير ، تاجر تركي ، من رعايا باشا مصر .

بدر الدين ، تاجر تونسي ، تحت رعاية قنصل تونس .

بتاجليا J. D. Battaglia ، موظف في مخازن الحكومة ، من رعايا النمسا .

بسييتا F. Busietta ، تاجر مالطي ، حماية إنجليزية .

كورتس S. Cortis ، » » » »

كيري ومالان Casey & Malin ، تاجر انجليز .

كاردوزو وفرانكو Cardoso & Franco من التجار التسكانيين بالإسكندرية والقاهر

كستاجلي Dem, Castagli ، تاجر يوناني ، حماية روسية .

كاسترو وإخوان Castro ، تاجر ليثانديون ، حماية تسكانية .

سيزانا A. Cesana ، من أصحاب رؤوس الأموال ، صراف سابقا ، حماية نمساوية

دمريشر D. Dumreicher تاجر باقاري ، قنصل دانمرك .

ديفنتكلير وشركاؤه Defontclair ، من أصحاب المصارف والوسطاء الفرنسيين .

فرياس وإخوان Frias ، تاجر تسكانيون .

فريد J. Friend ، وسيط في شراء السفن الإنجليزية .

فرانك وشركاؤه D. Franc ، تاجر فرنسيون .

فانتوزي وإخوته Fantozzi ، تاجر نمساويون .

- جبارا G. Gibbara ، نساوى ، رئيس إدارة التجارة لدى باشا مصر .
 جالوى وتيبالدى وشركاؤهما Galloway, Tibaldi ، تجار إنجلترا .
 جليدون G. Gliddon مدير بنك النيل للسيكورتاه (قصر أمريكا) .
 ستيفن جوتيه Stephen Gautier ، تاجر فرنسى ، فى الإسكندرية مؤقتا .
 هاريس وشركاؤه Harris ، تجار إنجلترا .
 فرانسيس هنرى Francis Henricy ، تاجر فرنسى .
 جويس ثورن وشركاؤه Joyce Thurburn ، تجار إنجلترا .
 اسمالام وشركاؤه G. Ismalam ، من أصحاب رؤس الأموال الليقانيين ،
 حماية نساوية .
 لشيخ وشركاؤه Lechesig ، نساويون من أصحاب المصارف والوسطاء و شراء السفن
 لبروزو وشركاؤه Lumbroso ، تجار تونسيون ، حماية تسكانية .
 لسكر وشركاؤه Lochner ، تجار فرنسيون .
 مونتكروبولى وشركاؤه Montecorboli ، تاجر تسكانى .
 مورجاردانو Mauregardato ، تاجر يونانى ، حماية يونانية .
 دى أ. مونتكروبولى S. A di I. Montecorboli ، تاجر تسكانى .
 ميور S. Muir, Senior ، تاجر انجليزى .
 مورپورجو وشركاؤه J. Morpourgo ، تجار نساويون .
 ماتيسوروفيتش G. Matissorovich ، رأسالى من راجوزة ، حماية نساوية .
 مونتكروبولى وأخوته Montecorboli ، تجار تسكانيون .
 ناشمبى E. Naschembeni ، تاجر نساوى .
 نوفل ، تاجر ليقانى ، من رعايا باشا مصر .
 أوت وشركاؤه Ott ، تجار سويسريون ، حماية فرنسية .
 بيل وشركاؤه W. Peel ، تجار انجليز .
 پروا وشركاؤه Proi ، تجار يونانيون ، حماية يونانية .
 باستريه وأخوته Pastré ، تجار فرنسيون .
 پوما وشركاؤه C. Poma ، تجار فرنسيون ، حماية فرنسية .
 پوپولانى G. Popolani ، تاجر يونانى (أبونى) ، حماية انجليزية .

رينلين وبوييه Reinlein and Boyer ، من أصحاب المصارف والوسطاء الفرنسيين .

روكيرب وشركاؤه Roquerbe تجار سويسريون ، حماية فرنسية ، (مستر روكيرب قنصل بروسيا) .

رولان وشركاؤه Rolland ، تجار فرنسيون .

ريجيا جيرو A. Riga Giro ، تاجر يوناني (أبوني) ، حماية انجليزية .

ريني وشركاؤه Regny ، تجار فرنسيون .

روسيتي A. De Rossetti ، تاجر تسكاني (قنصل تسكانية) .

روسانو وأدا Rossano and Adda ، تجار ليفانتيون ، حماية تسكانية .

شيف وشركاؤه Chiff ، تجار نمساويون .

شيتمبرجر J. F. Scheidtemberger ، تجار نمساويون ، إقامتهم مؤقتة .

سبنينو وشركاؤه J. Sonnino ، أصحاب مصارف ووسطاء من ليثورنة .

سكا كيني وشركاؤه D. Sakakini ، تجار فرنسيون .

سكارامانجا G. Scaramanga ، تاجر يوناني ، حماية يونانية .

جيفاستوبولو G. Gevastopulo ، تاجر يوناني حماية نمساوية

ساير وأخوته Sayur ، تجار ليفانتيون ، حماية نمساوية .

سلامة وتكلا ، من الصيارفة الليفانتيين ، حماية تسكانية .

سربوزيان M. Serposian ، تاجر أرمني ، حماية نمساوية .

تود A. Tod ، تاجر انجليزي .

توسيجيه وإخوته Tossizza ، تجار يونانيون (مستر توسيجيه قنصل اليونان) .

فيرو G. Vuro ، تاجر يوناني ، حماية نمساوية .

صقالى N. Zaccali ، تاجر يوناني ، حماية نمساوية .

زيزينيا S. Zizinia ، تاجر يوناني ، حماية يونانية .

د وزغيب D. and N. Zogheb ، تجار ليفانتيون ، حماية تسكانية .

قائمة بأسماء القناصل وكبار الملاحقين بالقنصليات

في مدينة الإسكندرية (مصر)

القناصل بالسكندرية :

- مسيو كوشيليه Cochelet ، قنصل فرنسا العام .
الكولونيل كامبل P. Campbell ، الوكيل والقنصل العام لبريطانيا العظمى
لأورين Laurin ، قنصل النمسا العام .
الكونت ميديم Medem ، قنصل روسيا العام
سروتي Cerruti ، قنصل سردينيا العام .
كامب Camps ، قنصل أسبانيا العام .
شوتز Schutz ، قنصل هولندا العام .
فانتوزي Fantozzi ، القنصل العام لمللكة نالي .
أنسطاسي D'Anastasy ، قنصل السويد العام .
دومريشر Dumreicher ، قنصل الدنمارك .
جليدون Gliddon قنصل الولايات المتحدة الأمريكية .
روسيتي De Rossetti قنصل تسكانيا العام .
توسيجيه Tossizza قنصل اليونان العام .
كاردان Cardin مأمور ومترجم القنصلية الفرنسية العامة .
دانتا Danta المترجم الأول بالقنصلية » »
جيوفروي Geoffroy المترجم الثاني » »
ثربورن R. Thurburn قنصل المجلترة (للشئون التجارية) .
شارل سلون Charles Sloane نائب قنصل ومأمور القنصلية الإنجليزية .
جيربي Jerpi مأمور القنصلية النمساوية .
بابيش Babich المترجم الأول بالقنصلية النمساوية .
لافيزون Lavison نائب قنصل بالقنصلية الروسية .
جان Jean مأمور القنصلية الروسية .

برزيو Brizio مأمور قنصلية سردينيا .

لنزي Lenzi مأمور قنصلية تسكانيا .

إيفو Ivo مأمور القنصلية اليونانية .

دمياط ورشيد :

يظهر أن موقع ثغرى دمياط ورشيد على مصب النيل يعود على التجارة بفوائد عظيمة ، غير أنه نشأ عن سوء حالة ميناءيهما ، وسهولة الاتصال بطريق ترعة المحمودية التي تربط الإسكندرية بالنيل عند العط ، أن أخذت تجارتهم في الهبوط شيئاً فشيئاً . وأكثر ما يتجر الثغران الآن مع سوريا وقبرص وكريت ، وقلما يجيء إليهما السفن الإنجليزية ، ولو أنه يحدث بين حين وآخر أن تجيء إلى دمياط سفينة من الحرر الأيونية .

ريالات أسبانية ريالات أسبانية

في عام ١٨٢٣	بلغت الصادرات من دمياط ٣٨١١٧٠	والواردات ٨٦٧٠٠٠
» » ١٨٢٤	» » ٦٢٨٥٠٠	» ٨٢٢٠٠٠
» » ١٨٢٥	» » ٣١١٨٠٠	» ٢٤٦٠٠٠

الأرز :

الأرز أهم الصادرات غير أن زراعته آخذة في النقصان .

تجارة القاهرة :

عانت القاهرة نقصاً كبيراً في تجارتها ، ولم تعد كما كانت في الماضي مستودعاً للصادرات والواردات ، بل خلفتها في أهميتها مدينة الإسكندرية ، إذ هيأ لها موقعها من ضروب مساعدة ما لم يهيئه موقع القاهرة . وليست القاهرة الآن سوقاً عظيمة بلا في تجارة الصمغ وغيرها من السلع الثاوية . أما البضائع المخزونة بها فقد خصص أغلبها للاستهلاك المحلي ، إذ رأى التجار الذين يبيعون سلعهم في داخل البلاد ، أن شراء ما يحتاجون إليه من مخازن المستوردين في الإسكندرية أعود عليهم بالفائدة . وليس في القاهرة أية مؤسسة تجارية إنجليزية

سعر الفائدة :

الأموال قليلة بوجه عام ، ومن المستطاع الحصول على قرض بمجه ٢٪ في الشهر لقاء ودیعة من الماس على سبيل الضمان ، فقد رأى المقرضون أن يكون الماس ضماناً لأموالهم خلفه حمله وسهولة نقله ، ولهذا جرت العادة بأن تكون الودائع منه في الوقت الحاضر .

والشكوى عامة من كساد التجارة ، وعندى أن هذه الشكوى تقوم على أساس متين ، فقد ضعف الإقبال على أدوات الترف إلى حد كبير ، كما يرجع السبب في انخفاض أثمان ما يرتديه ذوو اليسار من السكان إلى تدهور ثروتهم . ومنذ عهد قريب صدر قدر عظيم من الماس والأحجار الكريمة من القاهرة إلى كلكتا وجهات أخرى في جزائر الهند الشرقية .

القروض :

مدة القروض في سوق القاهرة أربعة شهور اسميا ، ولكنها تمتد غالبا إلى أكثر من ستة شهور أو ثمانية ، لأن ارتفاع سعر الفائدة عامل يؤدي دائما إلى تأجيل الدفع . وقل أن تشتري بضائع لقاء حوالات مالية تؤجل دفعها إلى موعد محدد . وفي القاهرة نحو :

٢٤ تاجرا أجنيا من الأتراك

١٥ بيتا أوريبا .

١٠ من اليونانيين الكاثوليك .

٦ » » الذين لا يتبعون الكنيسة

الأوزان والمقاييس والمطيل المصرية :

من المسير أن نذكر وحدة خاصة للقياس تتخذ معيارا للأوزان والمقاييس والمكايل المصرية ، ذلك بأن هذه الأوزان والمقاييس والمكايل لا يقتصر أمرها على أنها تفاوتت في جهات القطر المختلفة ، بل لقد غيرتها تشريعات لعبت بها الأهواء ، كما غيرت فرمانات القسطنطينية العملة في أوقات متفاوتة . وكثير من المقاييس تتمثل فيه جميع صفات البداءة في الجماعات البشرية الأولى ، وآية ذلك الفتر وهو عبارة عن المسافة بين طرف الإبهام والسبابة ، والشبر وهو المسافة بين طرف الإبهام والخنصر ، والذراع البلدى وهو حوالى اثنين وعشرين بوصة ، والذراع الهندى وهو خمس وعشرون بوصة ، وذراع القسطنطينية وهو ٢٦ ١/٢ بوصة .

وقد سبق لى الحديث عن الفدان وهو يقارب الفدان الإنجليزى و « الملاءة » هى المسافة بين محطة وأخرى ، غير أن الفكرة التى تعطىها عن هذه المسافة جد غامضة ، فهى تختلف بين ميلين وستة أميال .

٤ أرباع = ١ ويبة .

٦ وبيات = ١ إردبا = • بوشلات إنجليزية .

القمحة أى حبة القمح حوالى $\frac{3}{4}$ حبة إنجليزية .

الحبة من الشعير تساوى حبة إنجليزية .

القيراط يساوى ثلاث حبات إنجليزية .

الدرهم » ٤٨ حبة .

الرطل » ١٢ أوقية و ٣١ درهما أوقارديوا .

الأفة تساوى $2\frac{3}{4}$ رطل

مائة رطل » قنطارا = $98\frac{3}{4}$ رطل إنجليزى .

النقود

العملة :

العملة المضروبة فى مصر هى الخيرية بتسعة ، وزنتها أربعة قراريط ونصف القيراط ، منها ثلاثة من الذهب الخالص ، وقيراط ونصف القيراط من مزيج معدنى .

والسعدية بأربعة ، ووزن قيراطين ، وثلاثاها من الذهب الخالص ، والثالث الباقي من مزيج معدنى .

والعملة العضية هى القروش ، والقطع من ذوات العشرين والعشر والخمس بارات أما العملة التى هى أدنى من ذلك فتدخل فى صنعها معادن كثيرة قليلة القيمة .

وتحمل العملة طغراء السلطان وتاريخ تولى محمد على حكم الباشوية أى عام ١٢٢٣ هجرية (١٨٠٨ - ١٨٠٩ م) .

الحسابات :

تجرى الحسابات عادة بالقرش وبالبارة (نى الفضة) ، أما إذا كان المبلغ كبيرا فيكون الحساب بالكيس ، وهو يساوى خمسمائة قرش أى خمسة جنيهات استرلينية .

النقود المتداولة :

النقود الأخرى المتداولة فى البلاد هى الإسلامولى ، وقيمته عشرون قرشا ، ولكنه يساوى $17\frac{1}{2}$ قرش عند التداول أما الدينون الأسباني والبندقى والمجر والريال الأسباني والريال النمساوى والجنيه الإنجليزى فتحتفظ بقيمتها عند التداول .

الرق وتجارة الرقيق

لما كان الرق وتجارة الرقيق مسألة يوليها أهل هذه البلاد بالغ اهتمامهم ، فقد رأيت من المرغوب فيه أن أضع تقريراً خاصاً عن هذا الموضوع . وسوف أتبع في تنظيم المعلومات التي استطعت الوقوف عليها في مصر عن تجارة عبيد إفريقيا بها ، من حيث طبيعة تلك التجارة ومدى انتشارها ، طريقة مؤداها أن أذكر أولاً ما أعرفه عن وسائل قنص الرقيق ونقله إلى الأسواق المصرية ، وأن أبدى ثانياً بعض الملاحظات عن حالة العبيد في مصر ، ثم آتين ثالثاً ما تم عمله فعلاً ، وما يخيّل إلى أن من الخير أدائه تخفيفاً لو طأة تجارة الرقيق في شمال شرق إفريقيا وتضييقاً لدائرتها واستئصالاً لشأقتها .

الغزوات :

كان قنص الرقيق أو « الغزوات » من أهم مصادر الإيراد في الجهات الواقعة على حدود ممتلكات محمد علي . وكان جنود الباشا في غالب الأحيان يتقاضون مرتباتهم عبيداً تقدر أثمانهم بما يفوق سعر السوق بكثير . ولما كان التأخر في دفع رواتب الجنود أمراً كثيراً الحدوث ، فقد أظهروا نشاطاً غير قاييل في قنص الرقيق ، لاعتمادهم على ما يحصلونه من بيعه في استيفاء رواتبهم المتأخرة . والأدلة موفورة على أن صيد العبيد يقترن غالباً بضروب من الأعمال الوحشية تقشعر لها الأبدان ففي بعض الظروف التي يلجأ فيها العبيد إلى المغاور والكهوف ، توقد النيران عند مدخلها في القش وأغصان الشجر ، حتى يدفعهم الخوف من الاختناق إلى مغادرتها . فإذا عمدوا إلى المقاومة ، استتبع ذلك قيام شجار تسيل فيه دماء غزيرة ، ولكن قنص العبيد التمساء يجري عادة إما على يد رجال يكمنون لهم ويتزعمونهم من أمهاتهم في الحقول ، ومن بين جماعاتهم الصغيرة التي يدهمها الجنود أو يقطعون عليها الطريق ، وإما على يد أفراد يختطفونهم اختطافاً . وقد يخاض غمار الحروب بغية الحصول على عدد من الأسرى يباع ببيع الرقيق . ويقوم المراكب بين الطوائف الصغيرة حتى يكون أضعف الجانبين من نصيب الجلايين . ويبيع الأقوياء في بعض الأحيان ضعاف الأفراد ، ولو كانوا من نفس القبيلة التي ينتمون إليها . وصفوة القول إنه ما من جريمة لم ترتكب في البقاع التي كانت مهداً لتجارة الرقيق . وأكاد لأجد وسيلة خيراً من اقتباس أقوال المستر « هولرويد » Holroyd لإعطاء فكرة واضحة عن الغزوات ، فقد رآها بنفسه رأى العين .

تقرير مستر هولرود :

« عندما كنت بمدينة الخرطوم في شهر مايو ، تعرفت إلى ضابط من الحجاز ، ذكر لي أن لديه أوامر بإعداد مجندين عدتهم ثلاثة آلاف . ولكنه رغم الشهرة الطويلة التي أمضاها هناك لم يستطع تجنيد رجل واحد ، فأخذ يعمل نفسه بأن الغزوة سوف تهيب له العدد المطلوب من الرجال . وفي شهر يونيو ، وجدت كذلك في بربر ضابطا قدم من الحجاز لتجنيد العبيد ، وقد أقام بها ستة أشهر ، وحشد من الرجال ثمانمائة ، بعد أن لجأ في سبيل تحقيق غايته إلى وسيلة جديدة مجيبة ، أعل مركز القيادة هو الذي أوعز بها ، ذلك بأنه كان ياتي القبض على من في حوزة الفلاحين من العبيد ، ثم يضطر الفلاحين إلى الموافقة على بيعهم ، لقاء ثلاثمائة من القروش للعبد الواحد ، مع أنه كان من المستطاع في أغلب الحالات أن يباع العبد في السوق بما يزيد كثيرا على الثمن الذي يضطر الفلاح إلى قبضه من مندوب الباشا . ولعله لم يلجأ في ملء صفوف جيشه وزيادة دخله إلى وسيلة أشد قسوة من الغزوة أي الحرب السنوية التي يشنها على العبيد ، فهي أمر لا مثيل له في المصور الحديثة . وكانت ترسل لهذا الغرض في شهرى سبتمبر وأكتوبر حملتان أو ثلاث حملات إلى جهات مختلفة ، فالجنود المرابطون في كردفان كان يبعث بهم عادة إلى جبل نوبا ، وجنود سنار وواد مدني كانوا يتوجهون إلى جبل فنح أو جبل Lidduk أو الدسكا . أما الوحودون في الخرطوم فكانت تأتيمهم أمداد من واد مدني ثم يذهبون إلى بلاد الشوك على النيل الأبيض أو تخوم الحبشة على نهر رهد . على أنني لم أكدا أبلغ كردفان في شهر مارس ، حتى بادرت بزيارة حاكمها إذ ذاك ويدعى مصطفى بك ، إثر عودته من الغزوة التي قام بها في جبل نوبا ، وكان معه من الأسرى ٢١٧٨ (١) بينهم رجال ونساء وأطفال . وكان طبيب الحملة يلتقي ذوى البنية القوية ليلتحقوا بالجيش ، غير أن حملات الباشا على هذه الجهات الجبلية تكررت إلى حد قضى على العناصر الصالحة من سكانها قضاء تاما ، ولهذا لم يصلح للخدمة العسكرية من العدد السابق ذكره سوى خمسين ، وقد سبق هؤلاء النساء إلى الخرطوم قبلها بعد مسيرة أربعة عشر يوما ، وهم عراة الأجسام ، وزاد في يؤمهم أن وتدا من الخشب طوله ست أقدام أو سبع ينتهي أحد طرفيه بشعبتين ، كان يشد إلى عنق الواحد منهم بقضيب مستعرض ويثبت في مكانه بسيور من حلد الثيران ، أما الطرف الثاني من الوتد فكانت به حلقة من الحديد تطوق عنق آخر من هذه المخلوقات التعسة التي

(١) كان هذا عدد الأسرى ولكني علمت بعد ذلك علما ليس بالظن أن رجال الجيش قتلوا كثيرا من العبيد وهم يدافعون عن أنفسهم .

لا تقدر على الأذى . وهكذا سيقوا في غير رحمة أوشفقة إلى مدينة الخرطوم ، دون أن يكون معهم ما يقتانون به في الطريق ، وأرغموا على اجتياز جهات صحراوية محرقة وليس لديهم غير القليل من الماء . وكانوا يرسلون أفواجا في كل فوج خمسون . وقد أضناهم الحرمان والنصب في أثناء السفر أيما إضناء ، حتى لقد وصل إلى كردفان من خورشيد باشا حكمدار السودان في الخرطوم ، خطاب باسم مصطفى بك تلى جهار وأنا أزور البيك في ديوانه ، فإذا بالحكميدار ينبئه بأنه لم يبلغ الخرطوم حيا مع القافلة سوى خمسة وثلاثين من بين خمسين عبدا غادروا كردفان منذ أيام قلائل غير أن ذلك لم يكن أشد وأسى ما أسفرت عنه الغزوة من أمور يعمرق لها القلب ويضطرب لها الفؤاد ، وإلا لكان من بواعث سرورى ألا أكلف نفسى مئونة سرد حقيقة شاهدها بعيني راسى . ولكن لما كان التصرف فيمن بقى من الأسرى قد تم في ظروف تكاد تكون مجهولة لدينا ، بل قل أن نجد ، حتى في القاهرة ، من يتحدث عنها بالخير ، فليست بنادم على أن أروى حقيقة ما شهدت . ذلك بأننى عند ما زرت مصطفى بك لأول مرة في الثلاثين من شهر مارس ، وهو يوم وصولى إلى كردفان ، ألفتيته في ساحة الديوان يفرز حوالى ثلاثمائة أو أربعمائة من العبيد ، هم بعض من قنصهم في حملته ، بغية توزيعهم على الجنود بدل مرتباتهم . وكان يراعى في فرز أولئك العبيد نوعهم ومدى غنوم الجثمانى . فهناك قسم لمن تقدمت بهن السن ووهنت منهن العظام ، وكذلك للحوامل وصغار الفتيات . وقسم ثان للصبيان من الثامنة إلى الثانية عشرة ، وثالث للأطفال من الرابعة إلى الثامنة ، ورابع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة ونصف وأربع سنوات . وإذا بدت على النساء والفتيات مسحة من الجبال أو كانت بهن مظنة النفع ، قسمن كذلك تبعا للشكل والهيئة . غير أن النساء كن حثالة الجنس اللطيف ، إذ بيعت الجميلات من قبل للترك وأبناء العرب الإقامة في الحرم . وكانت رتبة الفرد العسكرية تراعى عند التوزيع ، كما كان الفرد مضطرا إلى أن يتسلم مخلوقات آدمية في مقابل نصف المتأخر له ، ومالا في مقابل النصف الآخر . وكان يراعى كذلك أخذ واحد أو اثنين من كل قسم ، فيأخذ من بلغ رتبة اليوزباشى من الضباط أربعة غلمان أو ثلاثة أطفال بدلا من ١٨٠٠٠ قرش ، ويهبط اثنان من الجنود غلاما واحدا . وما كاد الضباط والجنود يتسلمون العبيد حتى اقتادوهم إلى مساكنهم . وقد استرعى نظرى ، حين كان أحد الضباط يغادر ساحة الديوان ، طفل عمره سنتان ونصف يندفع نحو امرأة ، عرفت فيما بعد أنها والدته ، فلم يكذبيلفها حتى تشبث بها مبديا أسى عواطف البنوة ، ضارعا إليها أن يظل في كنف رعايتها ، تلك الرعاية التى يقدرها أعظم تقدير .

وقد بقي الحال على هذا المنوال حتى استنار الطفل موبله جندياً تركياً لميد الحس ، فعمد إلى انتزاعه من أعز الناس عليه ، وسارع إلى التفريق بينه وبين أمه ، التي لم يكن في مقدور أحد سواها أن يهيء له أسباب الراحة ويبحث إلى نفسه العزاء ، في مثل هذا الوقت الذي يشعر فيه بحاجته وقلة حيلته . ومع أن الرجل الإنجليزي يستبشع مثل هذه المناظر ، إلا أنني لا أستطيع أن أغفل ذكر حادثة أخرى . ذلك أن جندياً كان قد قنص من جبل النوبة منذ عام ونصف ، ذهب إلى الديوان ليأخذ نصيبه من غنائم الغزوة ، فعرف وسط الجمع المحتشد أخاه الأصغر ، وهو غلام في الخامسة أو السادسة من عمره ، لم يمس عليه في الأسر غير زمن وجيز . فأجلسه على ركبته وأخذ يمانقه في حنوظاهر . ورأى مصطفى بك ذلك المنظر فسأل الجندي عن الغلام ، ولما عرف أنه أخوه ، التفت إلى الكاتب وسأله عن نمته ، فقليل له « أربعة أو خمسة من الريالات » فقال « إذن دع الجندي يأخذه بثلاثة وقيد المبلغ على حسابه » . وهكذا اضطر أحد جنود محمد علي باشا « مجدد » مصر و « باعث نهضتها » إلى أن يشتري أخاه ببعض ما تأخر من راتبه . وإذا غضضنا الطرف عن قسوة هذه الطريقة في دفع رواتب الجنود ، فإن أولئك الجنود يتعرضون كذلك لقبح فاحش ، ذلك بأن العبد الذي تبيعه الحكومة لقاء ثلاثمائة ، أو خمسين وثلاثمائة قرش ، لا يمكن أن يباع بأكثر من نصف هذا المبلغ أو ثلثيه . وبهذه الطريقة يبدو المبالغ الذي يقيد على حساب الجندي أضخم بكثير مما يحصل عليه فعلاً . وفي جهات أخرى من السودان تصرف للجنود منسوجات مصنوعة في داخل البلاد من الأقطان الخشنة على أنها جزء من مرتباتهم ، ويصيبهم من الغبن في هذه الحالة ما يصيبهم في موضوع الرقيق .

ويعتد عدد كبير جداً من العبيد الذين يبعث بهم إلى الخرطوم لإلحاقهم بالجيش عند ما يبدأ تدريبهم على النظام العسكري . وقد اتضح أن أهم أسباب الوفاة مبعتها حينئذ إلى الوطن وتغير طعامهم ، وما يصيبهم من التعب وهم يجتازون الصحراء من كردفان إلى الخرطوم ، وقلة ما لديهم من الماء والغذاء في أثناء السفر ، كما ترجع إلى ذلك الوتد الخشبي المدبب الذي يجبرون على إبقائه مشدوداً إلى أعناقهم لا يفارقها نحو شهر أو ستة أسابيع :

ضحايا الغزوات من العبيد :

نشأ عن الغزوات نقص عظيم في سكان المدايق التي تعرضت لها . وليس الأمر بمقصود على ما يحدث من الخسائر الفادحة في الأرواح عند محاولة قنص الرقيق ، فقد ثبت لدى أن هؤلاء العبيد يلاقون عقب القبض عليهم ألواناً من سوء المعاملة وغروبا من القسوة تقضي ،

خلال الأيام العشرة الأولى من وقوعهم في الأمر ، على ما لا يقل عن ثلاثين في المائة منهم . هذا إلى أنهم لا يقاسون مرارة الإهمال فحسب ، فهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الفتيات الزنجيات اللواتي يقعن في أيدي الجلايين كثيرا ما يصبحن فرائس لشهواتهم البهيمية قبل انتقالهم إلى حوزة ساداتهن ، بل كثيرا ما يتعرضن لتصرفات تحمل طابع العنف . وقد حدث خلال ما أجريته من أحاديث مع العبيد الذين يعملون خدماً بالنازل في المدن المصرية ، أن وصفوا ، والرغبة تملأ قلوبهم ، ما قاسوه من متاعب عند ما تجرعوا مرارة الرق لأول مرة . ولم تكن هذه المتاعب إلا بداية أحزانهم ، إذ مات منهم كثيرون جوعاً ونصباً ، وهم يجتازون الصحراء . وقد سمعت الشيء الكثير يروى عن مظاهر شقاءهم وهم في طريقهم إلى النيل . ذلك بأنه نظراً لفقر الجلايين وقلة القوافل قلة دعت إلى أن يناط بها في كثير من الأحيان الإنشراف على عدد من العبيد يجاوز طاقتها ، نظراً لذلك ، كان يقدر أقصى عدد يكفي ما بقي من الماء للمحافظة على حياته . أما سائر العبيد فكانوا جميعاً يتركون للموت عطشاً بين رمال الصحراء .

متاعب الصحراء :

وإليك ما رواه امرأه من العبيد في القاهرة بلسانها ، وأكاد أقول بنفس ألفاظها ، عما حدث لها في رحلة إلى أسيوط عبر الصحراء . قالت « لم يكن معنا ما يكفيننا من الطعام ، ولم يكن معنا في وقت ما شراب على الإطلاق ، حتى أخذ العطش منا مأخذه . فلما كففنا عن السير ، والظمأ يكاد يقتلنا ، نحروا بعيراً وأعطونا دمه لشربه . ولما عجرت الإبل نفسها عن مواصلة السفر ، كان مآلها الذبح ، واستغنينا بلحومها عن الطعام ، وبدمائها عن الماء . وبلغ الضعف من بعض الأشخاص مبلغاً أقعدهم عن متابعة السير ، فتركوا في الصحراء يلاقون حتفهم . وكان بعض الجلايين ذوى قلوب رحيمة ، فكانوا يسمحون للإبل بركوب الإبل كلها أصابنا الإعياء ، غير أن طائفة كبيرة منهم لم تسمح قط للعبيد بالركوب ، بل اضطروهم إلى السير على الرمال . فلما قضينا عدة أيام بلا ماء ، سقط من بيننا الكثير وتركناهم رقاداً على الرمل ، حتى إذا بلغنا مستقرنا كان قد هلك كثير من الرفاق » .

مخادعة الأعباس :

بلغنى أن كثيراً من العبيد الأعباس ، الذين جرى بهم إلى مصر ، قد تم بيعهم على يد آبائهم وأقاربهم ، كما اختطف عدد كبير منهم على أيدي أناس من بني حلدتهم وأسلموهم إلى الجلايين النوبيين . وقد علمت من مبشر أوربي ، أكاد لي وقوفه على جليلة الأمر ، أن

قسيسا حبشيا يتظاهرا بالتدين ، أخذ غلامين من أسرتهما ، بعد أن قطع على نفسه عهدا بأن يسير بهما إلى بيت المقدس ، واسكنه باعهما بيع الرقيق في مدينة مصوع ، وهي ثغر بلاد الحبشة ، حيث أطلق سراحهما على يد زملاء من أبلغنى الخبر . وقد ثبت لدى أن مثل هذه الحوادث من الأمور المألوفة . وهناك ما يدعو إلى الظن أن من أنشط تجار الرقيق في تلك البلاد جماعة من الأوربيين الذين استوطنوها .

سوق الرقيق في أسيرط :

كانت أسيرط إلى ما قبل سنوات قلائل ، أعظم سوق لتجارة الرقيق في مصر ، إذ كانت تأتي إليها في كل عام قوافل من دارفور وسنار ومعها ألوف العبيد لتموين أسواق مصر وسوريا وتركيا . وكانت المدينة تمج بالرقيق عادة ، غير أنني في المرتين اللتين مررت فيهما بأسيرط ، لم أر عبدا واحدا يعرض للبيع . فلما سألت المدير أبلغنى أن المدينة لم تأت إليها منذ بضع سنوات قافلة واحدة من قوافل الرقيق . ولما كان النيل يؤدي إلى زيارة تسهيل المواصلات ، فإن ذلك يفرى الجلابين بالقدوم عن طريقه في القوارب ، بدل اجتياز الصحراء على ظهور الإبل . وقد علمت أن قافلة قدمت إلى أسيرط هذا العام (١٨٣٧) ومعها عدد كبير من الرقيق .

قوافل دارفور :

تستغرق القافلة القادمة من دارفور ، وتبدأ عادة من Souini ، من أربعين إلى خمسين يوما في سفرها . وأهم جهة يجمع منها العبيد هي واحات القرنت . وتم الرحلة بأجمعها عن طريق البر . أما قوافل سنار فتذهب أحيانا إلى بربر في ستة أيام ، ثم تسير بطريق النيل حتى تبلغ دراو في حوالى أربعين يوما . أما إذا اجتازت القوافل الصحراء عن طريق Negim و El Nababah فإنها تم الرحلة مبتدئة من بربر ، فيما يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين يوما . وأما قوافل دنقلة فتسير في النيل عادة ، ولكن قل أن يزيد عدد العبيد فيها على المائة . ويجمع العبيد الذين تأتي بهم قوافل سنار من الواحات المختلفة كواحات « الشلاك » و « قلى » ، وهي لا تنعد عن سنار غير مسيرة أيام قليلة ، ولكن يؤتى بآخرين من « الحفير » و « بنده » ، ويجهما وبين سنار مسافة تستغرق اثني عشر أو خمسة عشر يوما .

قافلة في عام ١٨٢٧ :

وقد أدت الحروب التي أشاعت الخراب في تلك المناطق إلى كساد تجارة الرقيق وجميع ما عداه . إلا أنه في عام ١٨٢٧ قدمت إلى أسسيوط في شهر يولية قافلة واحدة تتألف من ٣٤٦٦ بعيراً . وإذا غرضنا النظر عما جاءت به من المحصولات الإفريقية الكثيرة ، فقد جلبت ٢٨٢٠ من الرقيق . ويتفاوت دائماً عدد العبيد الذين تأتي بهم القوافل إلى أسسيوط تفاوتاً كبيراً ، فتارة يهبط إلى خمسمائة ، وتارة أخرى يرتفع إلى خمسة آلاف . ويوازي عدد الإبل في كثير من الأحيان عدد العبيد . وتمكث القوافل في أسسيوط مدة تتراوح بين شهر وخمسة شهور ، حتى يبيع رجالها بضاعتهم ، وبعض الإبل التي لا حاجة بهم إليها في نقل ما يعودون به من السلع . وهم يسافرون عادة إلى القاهرة حيث يبيعون ما يعجزون عن بيعه في أسسيوط .

الرسوم المفروضة على استيراد الرقيق :

وتدفع عن العبيد المستوردين إلى مصر رسوم جركية في ثلاثة أماكن مختلفة ، كما سيدكر مفصلاً فيما بعد . ففي كردفان ، تتراوح الضريبة بين عشرين وثمانين قرشاً ، أى من أربعة شلنات إلى ستة عشر شلناً ، تبعاً لقيمتهم . وفي دنقلة يدفع عنهم خمسة عشر قرشاً ، دون تمييز بينهم ، أما في أسوان فأربعة وثلاثون قرشاً ونصف القرش ، حتى إذا بلغوا القاهرة فرضت عليهم ضريبة قدرها أحد عشر قرشاً . ومتوسط الرسوم المقررة على العبيد خمسة ومائة قرش ، أى واحد وعشرون شلناً ، وذلك مع احتساب جميع المبالغ المدفوعة . ولهذا فإن إلغاء تجارة الرقيق سيؤدى فيما يتصل بالدخل إلى تضحية طفيفة لا تجاوز عشرة آلاف أو اثني عشر ألفاً من الجنيهات الاسترلينية في السنة ، بل إن قيمة العبيد المستوردين لا يمكن أن تزيد في مجموعها على ثمانين ألف جنيه استرليني في العام على أكثر تقدير . وأعتقد أن متوسط أرباح الجلايين أو تجار الرقيق لا يبلغ عشرة آلاف جنيه كل عام . فما أفزع الجرائم التي ترتكب ، وما أشد ما يمانيه الناس من آلام في سبيل مثل هذا الكسب المادى الضئيل ! وقد استطعت بفضل ما أبداه المستر « هولرويد » Holroyd نحوى من عطف ، أن أقف منه على المعلومات الآتية عن تجارة الرقيق في بلاد النوبة .

تجارة الرقيق في بلاد النوبة :

الترم سليمان أغا بتحصيل الرسوم المقررة في دنقلة الجديدة ، ويبلغ ما فرض على العبد الواحد خمسة عشر قرشاً ، أى ثلاثة شلنات . ويرسل هؤلاء العبيد إلى سوق القاهرة . ويزيد

سعرهم في دنقلة الجديدة على سعرهم في الخرطوم بنحو ثلاثة ريالات . ويشترى التجار الذين تربطهم بدنقلة الجديدة علاقات تجارية عبيداً من الجلابين في الخرطوم وكردفان ، لأن أولئك الجلابين مضطرون في غالب الأحيان إلى بيع من في ركبهم من الرقيق ، حتى يستطيعوا الإنفاق على الباقين . ويسافر التجار عادة بطريق الضفة الغربية للنيل ، إذ أن السلع التجارية بها أرغر . ويجبر العبيد على قطع المسافة بأكملها إلى وادي حلفا سيراً على الأقدام ، طالما كانوا على الشى قادرين ، إلا إذا قلت أعمارهم عن أربع سنوات ، أو كانوا يمانون آلام المرض . وهم يسرون في كل يوم من ثمان ساعات إلى عشر ، ويتمون رحلتهم عادة في نحو تسعة أيام أو عشرة . ويمج سوق دنقلة بالعبيد في شهرى مايو ويونىة ، وكذلك في أكتوبر ونوفبر . وفي الشهرين الأولين تسير القوافل إلى القاهرة قادمة من سنار والخرطوم ، ومعها عبيد الغزوة الذين باعهم الحكومة أو جنودها . أما قوافل كردفان التى تعبر صحراء Simrie إلى « دبة » فإنها لا تبدأ سيرها حتى يحين فصل الخريف ، وذلك بسبب حاجتها إلى مقادير من مياه الأمطار الموسمية التى تسقط في هذه الفترة .

ببر :

وبذكر المستر « هولرويد » الحادثة التالية التى وقعت في ببر ، وهى تصور حالة المجتمع وحالة الرق في بلاد النوبة . قال : « كنت مع عباس أغا حاكم ببر ذات صباح ، فجاء إلى الديوان رجل يصحب امرأة حبشية على جانب كبير من الجمال ، وامرأتين أو ثلاثا أحرىات . وذكر الرجل أنه اشترى الفتاة وحملها على احترام الدعارة سعياً منه وراء الكسب المادى ، كما أنه جمع مبلغاً طائلاً من المال نتيجة اشتغالها بالرقص . ثم ذكر أن شخصاً سبق لها الاتصال به أبدى رغبته في شرائها وتحريرها ليتزوجها . وقد أوحى إليها هذه الظروف أن ترفض المضى في استقبال رجال آخرين ، فساقها إلى الشرطة ، وأصدرت المحكمة قراراً يقضى بأن له حق التصرف فيها ما دامت « ماله الخاص » . عند ذلك طلبت أن تستدعى للحضور أمام عباس أغا ، فأرصى مالكمها ببيعها . وقد أرضاها هذا الحكم ، ولكنه لم يرض سيدها إذ قال إنها كلفته خمسة آلاف قرش ، أى خمسين جنبها ، ولهذا سيقول لكل من يريد شرائها « يفتح الله » حتى يدفع فيها هذا المبلغ . غير أننى علمت فيما بعد أنه اشتراها بثمانئة قرش لا بخمسة آلاف .

وببر ملتقى تجار الرقيق القادمين من سنار والخرطوم للسفر إلى القاهرة عن طريق صحراء كورسكو . وتجارة الرقيق فيها رائجة ، ويبلغ ثمن الغلام خمسين وأربعمائة قرش ، أى

أربعة جنيهات وعشرة شلنات ، وتمن الفتاة من خمسمائة إلى ستمائة قرش أى من خمسة جنيهات إجليزية إلى ستة .

الآباء يسمونه أبناءهم للمرو :

يحدث في بعض الأحيان أن يرغب الآباء في تسليم أبنائهم إلى أشخاص من الطبقات الراقية على أن يكونوا عبيداً أو مماليك لأولئك الأشخاص . فقد ذكر لي مستر « هرلرويد » أنه شهد في بلاد النوبة فلاحاً يحضر ابنه وهو في الخامسة أو السادسة من عمره إلى حاكم الحفير ، ويعرض عليه أن يسلمه الغلام ، وأن يعلن موافقته على ذلك أمام أحد رجال الدين . فلما سئل عن سر ما يبيده من رغبة ملحة في الافتراق عن ولده ، أجاب بأن والدته ماتت ، وأنه لا تملك من الطعام يعطيه الغلام ، ولهذا أراد أن يأخذه الكاشف حتى لا يموت جوعاً . وقد أبلغني مستر « هرلرويد » أن من أكبر تجار الرقيق في السودان رجلاً فرنسياً يدعى فيسير Vissiere ، يحمل وسام حوقة الشرف ، ويقال إنه يقنطد عبيده من وادى حلفا مستظلاً بأية الفرنسية ذات الألوان الثلاثة ، وكان قبل ذلك يتاجر في البن الحبشي على نطاق واسع ، حتى لقد روى عنه أنه أرسل إلى القاهرة في إحدى المرات أربعائة حمل بعير . وقد أدى اتساع نطاق هذه التجارة إلى أن ينقل الشياحتكار بحارة البن إلى يد الحكومة . وكان من النتائج التي أسفر عنها هذا العمل انتشار تجارة الرقيق ، إذ أصبح العبيد أهم السلع التي تدفع بمقتضاها أثمان واردات السودان . وكذلك يتجر حاكم الخرطوم سليمان أغا في العبيد على نطاق واسع ، ويتسلم في مقابل ذلك من القاهرة سلماً أوروبية . ويكاد يكون من المحقق أن الخرطوم بموقعها البديع في إحدى دالات نهر النيل لو اتخذت مركزاً تجارياً لاستقرت بها تجارة واسعة مشروعة ، نحل رويداً رويداً محل تجارة العبيد . ويبيع الرقيق الآن في الأسواق ، إما بالمزايدة العلنية على يد الدالين ، وإما بطريق التعاقد الشخصي . ويزداد تدفق العبيد بعد الغزوات ، وفي أوائل فصل الأمطار في مايو ويونيه وبوابة . وعندما كان مستر « هرلرويد » هناك في شهر مايو ١٨٣٧ كانت أثمان العبيد على النحو الآتي :

أثمانه العبيد :

شلن جنيه شلن جنيه

الغلام المراهق سليم البنية من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قرش أى من ٤ إلى ٥

الغلام العادي ١٥٠ » ٣٠٠ » » » ١٠ » ١ » ٣

الذكر من الدنكا ٧٠ » ١٠٠ » » » ١٤ » ١ »

شأن جنیه جنیه

الولد الحبشى	من ٦٠٠ إلى ١٠٠٠ قرش أى من ٦ — إلى ١٠
العتاة فى سن المراهقة	» ٢٠٠ » ٤٠٠ » » » — ٢ » ٤
المرأة من الدنكا	» ١٠٠ » ٢٠٠ » » » — ١ » ٢
البنات الحبشية	» ٦٠٠ » ١٥٠٠ » » » — ٦ » ١٥

وتمن الأطفال أقل من ثمن المراهقين إلا إذا كانوا قد أمضوا مدة فى البلاد فتعلموا العربية أو الخدمة فى المنازل . ويؤتى بالعميد عادة من الخرطوم ، إما عن طريق بربر والصحراء النوبية الكبرى إلى كورسكو ، وإما عن طريق « ائمة » « وأمبا كول » ودقلة الجديدة وغيرها .

الخرطوم :

يمتد مستر « هولرويد » اعتقاداً راسخاً أن مدينة الخرطوم ذات أهمية عظيمة ، من حيث كونها مركزاً تجارياً وموقفاً بديعاً لتنفيذ ما انتواه الناس من إلغاء الرق . ويزداد عدد سكانها فى سرعة كبيرة ، وآية ذلك أنه لم يكن بها منذ خمسة عشر عاماً أكثر من مائتين من السكان ، أما الآن فإنهم يتراوحون بين ١٤٠٠٠ و ١٥٠٠٠ مع اطراد الزيادة فى عددهم يوماً بعد يوم .

سنار :

هناك فى سنار ، على ما يقول مستر « هولرويد » ، جماعة من كبار التجار الوطنيين من بينهم حسن طنطا لوبر ، الذى يتجر فى الرقيق على نطاق واسع . ولديه مائة من العميد منهم نحو خمسين امرأة تحترف الدعارة وتدفع إليه كل منهن ريالاً فى كل شهر ، إلى جانب قيامها بشؤونها المعيشية . أما الأطفال الذين يتمخض عنهم هذا الاتصال الجندى غير المشروع فيدعى حسن طنطا لوبر ملكيتهم ، وما يكاد فصلهم عن أمهاتهم يغدو فى حيز الإمكان حتى يبادر إلى بيعهم . وفى سنار لا يستخدم العميد فى الشؤون الزراعية فحسب بل يستخدمون كذلك فى أعمال الصناعة . فقد رأى مستر « هولرويد » فى Mougara من ثمان عشرة إلى عشرين زوجاً من العميد يشتغلون بنشر الخشب ، ويتقاضون عشرة قروش فى الشهر ، أى شلنين بالإضافة إلى ما يصرف لهم من جارية . ويقول مستر « هولرويد » إن جل أهل كردفان تجار رقيق ، ولا يترددون فى بيع أسراهم التمساء ، إذا وجدوا أنهم سيكسبون من وراء ذلك ولو بضعة قروش . ويواصل حديثه فيقول « ما دخلت بيتاً فى « الأبيض » إلا رأيت

عبداً أو أكثر في قيد من الحديد . » وقد علمت أن وضعهم في الأغلال كان أصراً لا معدى عنه للحيلولة دون هربهم إلى جبل الدير ، وهو عبارة عن سلسلة من الجبال بينها وبين كردفان مسيرة يوم واحد ، وهي خارجة عن دائرة نفوذ الباشا . ويقل ثمن العبد في كردفان حوالى خمسة وعشرين قرشاً عنه في الخرطوم . وأكثر ما يعرض العبيد للبيع في مارس وإبريل ومايو ، بعد عودة الجنود من الغزوة .

بمورد السودان :

عند شراء العبيد في بلاد السودان يسمح للمشتري قبل إتمام الصفقة بإيواء العبد في داره ثلاث ليال ، ذكراً كان أم أنثى ، وذلك بعد دفع عربون قدره ربع الثمن المتفق عليه أو خمسة . ويعيب العبد أن يكون به مس من الجنون ، أو يكون قد ألف التبول في الليل أو الشخير عند النوم ، أو أن يكون مصاباً بالزهري ، فإذا ما خلا من هذه العيوب تمت الصفقة ، وإلا أعيد إلى البائع واسترد العربون . أما إذا كانت الجارية بكرّاً ، وعاشرها الراغب في شرائها معاشرة الأزواج في أثناء مدة الاختبار ، فلا يمكن ردها ، بل يصبح الاحتفاظ بها أمراً لا مباح منه . ويزيد في قيمة العبد أن يكون قد أصيب بالجدرى ، ولهذا كانت إصابة العبد بذلك المرض من أوائل الأمور التي يسأل عنها .

خصى الذكور :

أبلغنى مستر « هولرويد » أن خصى الأولاد الذين يخدمون السيدات التركيات في الحريم يجرى في كردفان على نطاق واسع يدعو إلى الفزع . ومن أهم الذين يقومون بهذا العمل شقيق ملك دارفور السابق ، فهو يبتز عضو الذكر في نحو خمسين ومائة غلام كل عام . ويبلغا غيره من الأوغاد إلى مثل هذه الطريقة الوحشية مع عدد من الغلمان يقارب ذلك العدد . والمعروف عن أسويط ، عاصمة الصعيد ، أنها كذلك مورد لهؤلاء الخصيان . إلا أن ماتتطلبه عملية الخصى من إجراءات يتم في الخفاء بحيث لا تقع عليه أنظار السامعين . ولا شك في أن الطلب عظيم على أولئك الخصيان ، فقلما يخلو حريم رجل ذى مكانة من هذه المخلوقات التي هوت إلى الخفيض . وأقامى السودان معين لتوريد العدد المطلوب .

ويقال عن مسيو « مارتان » Martin ، وهو رجل فرنسى ، إنه يتر بيده في دنقلة عضو التذكير لواحد من عبيده ، ثم باع العبد بعد ذلك ؛ كما يقال إن هناك فرنسياً اعتنق الإسلام ، وأطلق على نفسه اسم مصطفى افندى ، ويشتهل الآن صيداليا في كردفان ، درج على أن يشتري العبيد ويبيعهم إلى من يخصصهم ، ثم يبيعهم ليربح الفرق بين سعر العبد

الخصى ومن اكتملت فيه أعضاء الرجولة . وكان يرسل إلى السلطان « تيمة » في كل مرة عشرة أو اثني عشر عبدا ليقوم بخصمهم ، على أن يأخذ ثلث المدد ويرد الثلثين الباقيين لخصيانا . ويقدر الفتى في سن النضوج بشرة أو اثني عشر ريالاً . ويتقاضى « تيمة » سبع ريالات ونصف الريال لإجراء عملية الخصى للفتى الواحد . ويبيع الخصى صغير السن بثلاثين ريالاً . ويخصى كثير من العبيد الأحماش في الحبشة نفسها ، وليس مستغرباً من الأراك أن يخصصوا عبدا خدمهم عدة سنوات في أمانة وإخلاص .

الرسوم المقرضة على الرقيق في كردفان :

يقول مستر « هولرويد » إن الرسوم المقررة في كردفان هي أربعة وخمسون قرشاً على كل عبد ، سواء أكان أسود اللون أم حبشياً ، ذكراً كان أم أنثى ، وسواء أكان شاباً فتياً أم حدثاً صغير السن . والرسوم المقررة في الخرطوم ستون قرشاً على كل حساناء بارعة الجمال من الزنجيات أو الحبشيات ، وأربعة وخمسون على العاديين من العبيد ، وإذا كانت الرسوم قد دفعت في كردفان فلا تدفع رسوم إضافية إذا سار العبيد بطريق الخرطوم ، إلا إذا قام التجار بعمليات البيع ، فمنذ ذلك بحجبي ضريبة إضافية قدرها خمسة وعشرون قرشاً على كل رأس . أما إذا سار التاجر من معه من العبيد إلى القاهرة عن طريق الصحراء النوبية وكورسكو ، فإنه لا يدفع شيئاً في المتعة أو بربر ، إلا إذا باع بعض العبيد فإنه يدفع ضريبة قدرها خمسة وعشرون قرشاً ، أي ما يعادل الضريبة التي سبق دفعها في مدينة الخرطوم .

الرسوم المقررة على العبيد :

ويدفع في أبي حمد رسم قدره قرش ونصف القرش عن العبد الواحد ، في حين أنه يبلغ خمسة عشر قرشاً عن العبيد على اختلاف أنواعهم ودنقله الجديدة . أما في دراو فقدره أربعة وثلاثون قرشاً ، وفي مصر القديمة أحد عشر قرشاً ونصف القرش . ويدفع تجار الرقيق القادمون من دار فور عن الرأس الواحد رسماً قدره خمسة وعشرون قرشاً في أسيوط ، وأحد عشر قرشاً ونصف القرش في مصر القديمة . ويعادل الرسم المقرر على الخصيان ما هو مقرر على سواهم من العبيد . وتدفع الرسوم عادة من قبل البائعين .

معاينة العبيد :

قبل وصول مستر « هولرويد » إلى كردفان بشهور قلائل ، قتل أحد التراجمة بيد عبد من العبيد ، فلما ثبتت إدانة القاتل ، حكم عليه مصطفى بك بأن تبقر بطنه ، فبرزت أمعاؤه ،

وترك في المدينة على هذه الحال ، فظل يومين أو ثلاثة وهو على قيد الحياة . وثمة عبد آخر قتل سيده ، فعاقبه مصطفى بك على النحو التالي . قطع لسانه أولا ورشق جسمه بخطاطيف تحت أضلعه تماما ، ثم ربطت الخطاطيف بحبال صار بها مدلى في الهواء . وبعد ثلاثة أيام ، وكان ما يزال على قيد الحياة ، أمر البيك بإعدامه فنفذ الأمر . وكانت جثث المجرمين وجميع السبيد يلقى بها خارج المدينة لتلتهمها جوارح الطير والكلاب وكواسر الوحوش .
وأكثر الأوربيين اشتغالا بتجارة الرقيق على شواطئ النيل هم رعايا فرنسا ، ويعرف ولاية الأمور الفرنسيون أسماءهم معرفة تامة . وقد رأيت من واجبي أن أبث برسالة خاصة إلى لورد « جرانفيل » Granville ، طالبا إليه أن يلفت نظر الوزارة الفرنسية إلى هذا الموضوع .

أثر المسيحيين من تجار الرقيق في المسلمين والوثنيين :

كيف ينتظر من الجلايين المسلمين والوثنيين أن يمتنعوا عن مزاولة تلك التجارة الشائنة وهم يلقون من رعايا الحكومات المسيحية التحضرة كل عون وتشجيع ؟ فهما تكن العقوبات التي يقترن بها إلغاء الرق في المستعمرات الفرنسية ، فإن من الواجب ألا يوجد من هذه العقوبات ما يحول دون تحريم تجارة الرقيق في بلاد تمتزف بسلطة القنصل العام ، وأبست على استمداد الحماية المجرمين ، فضلا عن أن تجار الرقيق فيها لا يستطيعون التذرع بأن لهم حقوقا تخولهم امتلاك الزوج . على أن الجلايين الفرنسيين بها في الوقت الحاضر هم أكثر الأوربيين اشتغالا بهذه التجارة البغيضة . ولكني أعتقد أن فرنسا حكومة وشعبا قد بلغت من الرق حدا لا يسمح بأن يظل هذا العار لاصقا بسمعتها القومية .

الحروب الحبشية :

نشبت الحرب مع الحبشان منذ أمد طويل ، وقد علمت أنه اشترك فيها حوالي ستة آلاف من جنود الباشا . والمعروف أن المفاوضات تقدمت بمض الشئ . وأن رحى الحرب أوشكت أن تكف عن الدوران .

تجارة الرقيق لا تعود برمج :

قابلت عند حدود النوبة رجلا فاضلا عاش أكثر من عشر سنوات في كردفان فأكد أن الجنود كثيرا ما يشتركون في قنص الرقيق ، وعزا السبب الأكبر في اكتظاظ الأسواق

بالعبيد وهبوط سعرهم ، إلى وفرة من تتمخض الغزوات عن اقتناصهم . وكان الرجل خبيراً بتجارة الرقيق وعلماً بكبار من يزاولونها من الجلايين . وقد أكد لي أن الفرق بين أسعار العبيد في كردفان والقاهرة لا يترك أمام تجار الرقيق مجالاً للربح في الوقت الحاضر ، كما أكد أنه لم يكن من المستطاع أن تستمر هذه التجارة ، والأسعار على ما هي عليه ، لولا أرباح السلع التي ترد في مقابل ذلك من القاهرة لاستهلاكها داخل القارة . فتوسط ثمن العبد في كردفان لا يقل عن عشرة ريالات ، قيمة كل منها خمسة عشر قرشاً ، أى ما يوازي نحو ثلاثة جنيهات استرلينية . ولا تقل نفقات السفر إلى القاهرة عن هذا القدر ، وبذلك يكون المجموع ستة جنيهات ، وهو مبلغ يفوق سعر العبد في القاهرة . إلا أن هذه الأسعار المنخفضة أدت إلى استخدام العبيد في الشؤون الزراعية ، وهو أمر لم يكن معروفاً منذ عهد قريب . وقد كان الرجل يعرف أناساً يستخدمون في مثل هذه الشؤون عدداً من العبيد يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ ، وهو يرى أن استخدامهم كان أمراً له فائدته وجدواه . ولهذه الحقيقة قيمتها الكبرى ، إذ أنها تظهر ضرورة القيام بمجهود سريعة لجارة لوقف التوسع في طلب العبيد لهذا النوع الجديد من العمل .

تجارة الرقيق تقضى على الزراعة :

ترتفع أثمان المحصولات الزراعية بمقاطعة كردفان ارتفاعاً كبيراً في بعض الأحيان ، فقد بيع القمح بسعر خمسة وتسعين شلناً للكوارتر ، أى بسعر ثلاثمائة قرش للإردب . وقد أكد لي المصدر الذى أرجع إليه ، أننا إذا غصصنا النظر عن العبيد الذين يمكن الحصول عليهم باختطافهم ، فإن هناك كثيرين باعهم أبائهم بأنفسهم . وقد جرت بمض محاولات لإلحاق الشبان من العبيد بالجيش ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل إذ كان فرار أولئك الشبان وموتهم بسبب حنينهم إلى أوطانهم عقبات كأداء . ويتراوح عدد من يرد إلى كردفان سنوياً من العبيد بين عشرة آلاف واثني عشر ألفاً .

العبيد المستغلون في الزراعة :

لم تنجح زراعة الأرض في مصر على يد العبيد ، فقد علمت من أحد كبار الملاك في أسبوط أن التجارب التي أجريت لاستخدام السود في العمل الزراعى كانت فاشلة ، ذلك بأن العبد الذى اكتمل نموه يتراوح ثمنه بين ثمانمائة وتسعمائة قرش ، (أى من ثمانية جنيهات إلى تسعة) . ورغبة في تشجيع العبيد على العمل كان من الضروري تزويجهم والعمل على استقرارهم .

وهكذا كانت الأسرة الواحدة من هؤلاء السود تكاف المالك في العام ما يقرب من عشرين ألف قرش ، أى عشرين جنيتها ، وهو مبلغ يزيد كثيرا على ما يتقاضاه الفلاح نظير عمله . غير أنه كانت لهم في مقابل ذلك مزية الإعفاء من التجنيد ، وهو آفة عمت ضرورها أرجاء مصر ، إذ أنه على الدوام ينزع من الأرض عمالها ، تاركا أخصب بقاع القطر وليس هناك من الوسائل ما يكفل زراعتها .

العبيد في بلدة العطف على النيل :

كثيرا ما التقيت بفرق من العبيد كلما وقفت على شواطئ النيل ، وقد وجدت منهم جميعا في بلدة العطف ، حيث تتصل ترعة المحمودية بالنيل متجهة صوب الإسكندرية . وكانوا كثيرين جلسوا على الشاطئ ، وذقون أكثرهم تستند إلى أيديهم ، يرقبون السفن وهي تروح وتغدو ، ولا سيما تلك السفينة التي أعدت لنقلهم إلى الإسكندرية . وكانت جمهورتهم العظمى من الأطفال وصغار الفتيات . فلما دنوت منهم أخفت الفتيات وجوههن كما جرت بذلك العادة في بلاد الشرق . وكان بينهم قليل من الأحباش الذين تعزم من الأجناس النوبية ملاحظهم السمجة وبشرتهم السمراء وشعرهم الطويل . وقد وجدت أن حركة استيراد الغلمان كادت تقف إذ لم تكن هناك حاجة إليهم في الأعمال الزراعية ، ولما انتفع بهم في هذه الناحية ولهذا لا يباعون بأثمان مناسبة . ويفضل الشراة عند ما يشترون العبيد للخدمة في المنازل ، أن يكون أولئك العبيد قد دربوا على ذلك منذ الصغر . ذلك بأنهم في هذا الدور من أدوار الحياة لا يشق عليهم فراق أهلهم وبلادهم وأقاربهم ، كما أنه لا يعيهم أن يكتسبوا عواطف وعادات وتقاليد جديدة ، وفي ذلك شيء من السلوى والعزاء .

في بلدة القرنة :

وعند سفري من القرنة إلى حدود النوبة ، صادفتني الحوادث التالية ، وهي ذات صلة بتجارة الرقيق . فعلى مسافة من القرنة بنا مركب يبيع بالعبيد ، آت من أعلى النيل . وقد أفرغت بعض المراكب القادمة من سنار حمولتها في إسنا ، بعد أن سلخت في سفرتها خمسة شهور أو ستة . وكان كثير من هؤلاء العبيد يزينون أعناقهم وسواعدهم ، غير أنهم أطلقوا سيقانهم للريح متصايحين ، عند ما أخذنا تقترب منهم ، ولعل ذلك راجع إلى أننا أول من رأوا من الأوروبيين أو المسيحيين . وكان في المركب أربع زرافات وأسد واحد ، وقد لاحظنا

أن الشواب كن يخفين وجوههم غير عابثات بترك سائر الأعضاء نهبا للعيون ، فلم يكن لدى بعضهم من الأسهل ما يستر أبدانهم .

في فرشوط :

وفي إحدى مزارع أشجار الدوم قرب فرشوط عثرت على جماعة كبيرة من الرقيق ، أنزلها الجلابون إلى البر ، لتتال قسطا من الراحة ، وتصيب شيئا من الطعام . ورسى السفينة قرب الشاطئ ، وسرت نحو هؤلاء العبيد ، فلم أجد بينهم من جاوز الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة من عمره . وتسالت العتبات جميعا واختفين بين الأشجار ، أما الأطفال فقد ثبتوا في أماكنهم . فدونا منهم ، ولخصنا عنهم ، ولكننا لم نجد بينهم واحدا يتكلم العربية . وجرى بيني وبين الجلابين بعض الحديث فتظاهروا بالعزة والكرامة ، ولكنهم عندما أدركوا أننا لن نشتري منهم شيئا ، أظهروا قحة وكبرا . وهؤلاء الجلابون يحتقرون الفلاحين المصريين إنما احتقار ، ويرتدون الفاخر من اللباس في بعض الأحيان ، ويعتبرون أن لمهنتهم احترامها ومقامها بين سائر المهن . وليس هناك ما يحد من شرورها سوى أن لهم مصلحة تتصل بمن في حوزتهم من العبيد ، فذلك هو الشيء الوحيد الذي يحفزهم إلى العناية بصحة هؤلاء العبيد والحفاظة عليهم . وقد كنت مسافرا مع رجل فاضل من الترك أخذ يسأولهم على شراء بعض الأولاد ، فلم يشأ التجار أن يحددوا له ثمنا ، بل تركوه يعرض الثمن الذي يراه . وقد عرض عليهم أربعة جنيهات وعشرة شلنات أى خمسين وأربعمائة قرش ، ثمنا لنلام جميل المنظر في نحو الثانية عشرة من عمره ولكنهم أبوا ، وبخيل إلى أنه لو عرض خمسمائة قرش لتمت الصفقة .

في قنا :

كان في قنا ثلاث سفن تحمل عبيدا نزلوا إلى البر ، واجتمع أكثرهم حول نيران أوقدوها على الشاطئ . ومع أن درجة الحرارة كانت فوق الستين ، إلا أنه كانت تبدو عليهم دلائل التأفف من البرد . وقد لاحظت أن العبيد كانوا يبادرون حينما حلوا يجمع أغصان الشجر ليتخذوا منها وقودا . ولم يكن بين جميع أولئك العبيد من بلغ حد الرجولة الكاملة . وقد استفسر بعض المسافرين عن وجود الخصيان ، ولكن لم يكن بين هذا الجمع غير خصى واحد ، لم يتيسر عرضه على الناس لرضه . وقد وضح لي أن جميع هؤلاء العبيد من الضارين حول سنار ، أما الجلابون فكانوا يزعمون أن بينهم كثيرا من الحبشان ، لأن الحبشان أغلى ثمنا من سواهم . غير أن الأحباش المزعومين كانت رؤوسهم مغطاة بشعر صوفي كسائر زملائهم ،

وغاية ما هنالك أنهم ربما جئ بهم من الجهات الواقعة على حدود الحبشة .

في أسوان :

بين جرجا والمنشأة صرنا بعدة مراكب تحمل العبيد قادمة من أسوان ، قاصدة سوق القاهرة . وعند ما يبلغ العبيد شواطئ النيل يزول عنهم أشد ما يقاسون من ألوان العناء ، وقد يؤمرون بالنزول إلى البر في مواضع مختلفة ، رغبة في بيع عدد معين منهم . وكلما ساروا في النيل صوب الشمال ، زادت قيمتهم وارتفعت أثمانهم . وتبلغ تلك الأثمان أقصاها في الإسكندرية ، إذ يكونون في الثغر الذي يصدرون منه إلى أوروبا . وقد لقيت في أسوان كثيراً من العبيد القادمين من النوبة ، منتشرين فوق الرمال إلى جنوب المدينة ، وعلى شواطئ النيل قرب الشلال الأول ، في مساحة تبلغ نحو ميل . وكان الكثيرون منهم يحملون أنقالاً منها كتل ضخمة من خشب الوقود ، وأدوات للطبخ ، وحبوب الذرة لصنع الطعام . وكانت أجسام النساء عارية في أكثر مواضعها ، إذ لم يكن يسترها غير ما كن يلبسنه فوق أردافهن من أهداب مصنوعة من الجلد ، وموشاة بالدودع والخرز وغير ذلك من أدوات الزينة . وقد علمت أن هؤلاء العبيد قاسوا كثيراً خلال إحدى مراحل رحلتهم عبر الصحراء ، إذ ظلوا عشرة أيام بغير ماء ، لأن فقر الجلايين حال بينهم وبين إعداد ما يكفي من الإبل لحمل الطعام والشراب . وقد جئ بهؤلاء الزنوج من جهات سنار ، وقديماً كان عبيدها يرسلون في قوافل إلى أسيوط ، أما الآن فإنهم يجيئون إلى أسوان ، لأن المواصلات المائية أسهل وأيسر . وكان بعضهم يستحم في النيل بعد أن غل ما لديه من ملابس قليلة وتركها تحف . وكان بينهم كثير من الأحباش . وكانت الفتيات الحبشيات تباع بشمن أعلى من الثمن الذي تباع به فتيات دارفور أو سنار ، أما الفتيتان فكان الفرق بين أثمانهم ضئيلاً . وقد حدث أن عهد رفقاءنا المسلمين إلى رجل من سماسرة الرقيق بأن يشتري له غلامين ، فوقع الاختيار على ثمانية من الغلمان في أول الأمر ، ثم اجتمع مجلس على هيئة محكمة للبحث والاستقصاء ، كل عضو من أعضائها يبدي رأيه في دوره . وبعد أن فحص عن الغلمان المرة بعد المرة قر الرأي على اختيار غلامين يعتبران خير الجميع . وقد عرض على الجلايين عشرة آلاف قرش ، أي عشرة جنيهات ، ثمناً لهما ، ولكنهم رفضوا قبول المبالغ رفضاً باتاً ، فبدت على الغلامين البائسين سيما الحزن العميق ، إذ أفلتت منهما فرصة الانتقال إلى يد سيد واسع الثراء .

سفن الرقيق في نهر النيل :

ولم نكد نتابع السير في النيل صوب الشمال ، حتى وجدنا في قنا إحدى سفن الرقيق . وهناك حضرنا صفقة تمقد بشأن غلامين ، تتراوح سنهما بين العاشرة والثانية عشرة . وقد دفع في أصغرهما خمسون وأربعمائة قرش ، أى أربعة جنيهات وعشرة شلنات ، أما الأكبر فدفع فيه خمسون وخمسمائة قرش ، وتقاضى الوسيط لقاء أتعابه عشرين قرشا ، أى أربعة من الشلنات .

المساواة بشأنه الرقيق :

لم يحدد الجلاب ثمننا ، بل أخذ الشارى والبائع يتبادلان الرأى ، حتى انتهى الأمر بعرض مبلغ قبله الجلاب . وقد سألت الغلامين عن خلفاء في موطنهما من أقارب ، فقال الصغير : « لم أترك ورائى غير والدتى فقد مات أبى ، وليس لى إخوة ولا أخوات » ، وأجاب الآخر بأن له أخوا كان معه في السفينة ، ولكنه لم يطلب أن يراه أو يودعه عند ما حانت ساعة الفراق ، ومن يدرى لعله كان فراقا إلى الأبد . وقد بلغ من ابتهاج الغلامين حين استبدلا بأسمالهما البالية جلبابين زرقاوين جديدين ، وأصابا من طيب الطعام حظا ، أن عادا وسط هذا الابتهاج لا يفكران فى شيء آخر . وقد رأيت هذين العبيدين فى القاهرة يلاعبان أحد أطفال الطبقة الراقية ، وهما فى هندام بديع ، يبدو عليهما الاغتياب بما قدر لهما من طالع سميد .

التشريع الإسلامى بشأنه العبيد :

يظهر أن التشريع الإسلامى بشأن الرق والرقيق يعتمد فى أساسه على التشريع اليهودى^(١) فى البلاد التى حلت فيها الشريعة المحمدية محل الشريعة الموسوية ، أقرت القوانين والتقاليد الإسلامية حق شراء العبيد والإماء من بين الوثنيين ، بل ومن بين أطفال المستوطنين الأجانب ، كما أقرت امتلاكهم وتوارثهم ، وهذا ما يقره التشريع الموسوى . وليس لون البشارة مما يحط من قدر العبد فى بلاد الشرق ، فلا ينظر الناس إلى الأجناس السوداء بعين الاحتقار . وعلى المكس من ذلك يعتبر النوبى ذو الشعر الصوفى نفسه من طبقة أرق بكثير من طبقة أبناء العرب الفلاحين . هذا إلى أن كثرة ما يحظى به المالك أو الرقيق الأبيض من

(١) سفر اللاويين « فى التوراة » ١٥ (٤٤ ، ٤٥) .

الترقى إلى أرفع مناصب الدولة ، من شأنها أن تزيل عن الرق نفسه وصمة العار إلى حد كبير . وقد يشبه شعور المسلمين عامة إزاء عبيدهم شعور قدامى العبرانيين ، الذين استباحوا لأنفسهم أن يتخذوا « من جيرانهم الوثنيين » « عبيدا أو إماء يملكونهم ويتوارثونهم إلى الأبد » ، مع أن تعاليمهم تقضى عليهم بالألا يعتبروا التمساء من إخوانهم سوى خدم مأجورين ، لا يصح إرغامهم على خدمتهم بوصفهم عبيدا . (سفر اللاويين في التوراة ١٥ (٣٩ ، ٤٦) . وقد أقر محمد وأباح أغلب ما جرى عليه العرف في عصره ، كما أخذ بالتشريع اليهودى في موضوع الرق ، وبذلك كانت حالة مصر في هذه الناحية كبيرة الشبه بحالتها أيام آباء العهد القديم .

العبيد في مائس من التنجيم :

كان يعصم العبيد من التجنيد شهادة يعطيها البائع عند البيع . ومن الواجب أن نذكر تكريما للمسلمين أنهم بعبيدهم رحاء ، فالواقع أن العبيد كثيرا ما يستمتعون بمقام ملحوظ في بيوت ساداتهم . ويرتدى الخصيان بنوع خاص ملابس أنيقة للغاية . وهم محل تبجيل الحريم رجالا ونساء . وإذا خرج النساء إلى الحمامات العامة ، أو ركنن للنزهة ، فكثيرا ما يتقدمهن خصى عليه ثياب زاهية اللون ، متمنطقا سيفيا عربيا محدودب النصل ، وعلى سباه غير قليل من الزهو والكبرياء . وليس بين الغيورين على الدين طائفة أكثر تعصبا من الخصيان ، وليس هناك من هو أكثر منهم ميلا إلى ازدراء المسيحيين ، ومرد ذلك إلى مرافقتهم النساء المسلمات ، اللواتى حال احتجاجهن عن المجتمع بينهن وبين التقدم السريع ، إذ لم تؤثر فيهن روح التسامح ، تلك الروح التى أشربتها نفوس الرجال لأنهم أكثر اختلاطا بالفرنجة منهم . ومع هذا فليس ثمة شك في أن العبد يختلف حالته تبعاً لأخلاق مولاه . والعبيد في مصر ، ولا أكاد أستثنى منهم أحدا ، يشتغلون خدما في المنازل ، وقل أن يطلب إليهم الاشتغال في الحقول . ولا ينفر أبناء العرب من أحد بسبب لون بشرته ، ومن ثم كان زواج الحبشيات أمرا ميسورا ، لأن مقامهن في حريم الأغنياء ، بغرى بالزواج منهن تلك الطبقات التى لا تنعم بالعيش الرخى .

العبيد ينسوه ذكريات الطفولة :

سرعان ما تنمحى ذكريات الطفولة من أذهان العبيد ، وتحل محلها ذكريات أقرب عهدا وأكثر اتصالا بحاضرهم ومستقبلهم . فن بين طائفة من الفتيات الحبشيات اللاتى كن يتعلمن الولادة في مدرسة الطب بالقاهرة ، لم توجد فتاة واحدة تعرف مسقط رأسها ،

أو تستطيع الإدلاء ببيان واضح عن السكان الذى قضت به عهد طفولتها .

التمييز بين الألوان في مصر :

إن اختلاف اللون لا يستدعى التمييز بين الرتب والمراكز في أية ناحية من نواحي القطر المصرى ، فالرأى العام ينظر إلى السود والبيض نظرة واحدة ، ولهذا سرعان ما تمتزج الأجناس ، فالزيجات بين السود والمصريات أمر شائع ، وأكثر منه شيوخا زواج الزوجيات من الرجال السمر والبيض ، بل إن الزوج الذين ألفوا الخدمة في المنازل — وهذا شأن جمهورهم العظيم — ليعتبرون الفلاحين أقل منهم شأنًا^(١) .

التربية في السفن النيلية وفي القاهرة :

ليست هناك أية عقبة تمنع الزنجى من أن يكون له في الهيئة الاجتماعية شأن ، فكثير من العبيد يفدون من بلاد النوبة وبقليمون في القاهرة . وكثيرا ما رأيت « ريسا » (أى ربانا) نوبيا ، يرأس بحارة من المصريين في السفن النيلية . ويمتزج كثير من العبيد بجنود الباشا من الوطنيين ، دون أن يعتبرهم زملاؤهم أقل منهم شأنًا في أية ناحية من النواحي . غير أنهم يمانون كثيرا بسبب حنينهم إلى أوطانهم ، فإذا تألفت منهم الألايات ، فإن رغبتهم الملحة في العودة إلى أهلهم تصيبهم غالبا بمرض يرثهم الهزال ويستعصى على الطب علاجه ، فيموت منهم عدد وفير . ولقد اختلطت بالسود ، وبخاصة من بلاد النوبة السفلى ، فلم أجد البيض يفضلونهم قط من الناحية العقلية . ورأيت السلطة توضع صهارا في أيديهم ، فأظهروا من حسن التصرف في استخدامها ما أظهره أقرانهم . ولا يبدو على الأجناس الأخرى أنها تعزف عن الزواج من العبيد ، غير أن المشاهد عادة أن العبد الأسود ، إذا اعتق بعد أن يكون قد أمضى صدر حياته في أغلال العبودية ، يصبح سيدا فظا غليظ القلب كما أنه يعمى في الاستبداد بمن يخضعون لأسره ، بل إن فيه لغلظة وقساوة إزاء من يسيطر عليهم بأية صورة من الصور ، حتى وهو ما يزال في ظل العبودية .

تعصب العبيد وأمنهم قسرتهم :

إن العبيد الذين يشتغلون في المنازل بخدمة الأمر المسلمة ، لا يكاد يوجد بينهم فارق في تعصبهم الدينى الشديد . ولو عرفت الأخلاق الشائعة بينهم فإن تجد ما هو أشد تناقضا منها .

(١) حدثنى جراح ذائع الصيت يعمل في خدمة الباشا ، أنه لم يكذب ينتهى من بتر ساق أحد الجنود حتى أخذ يمتدح شجاعته ، لأنه تجدد خلال لإجراء العملية فلم يبد عليه أى مظهر من مظاهر الجزع . وكان الرجل زنجيا فقال ، « أظن أن المراسى بضيه الألم ؟ ألسنت ترى خيرا من الفلاح ؟ »

وقد سمعت ساداتهم يكيلون لهم المديح ، أو يرشقونهم بسهام اللوم والتقريع ، تبعا لما أوحى به إليهم تجاربهم . فقد جرت حوادث تدل على تفانيهم في حب أسيادهم تفانيا لا مزيد عليه ، كما سمنا في الوقت نفسه عن حوادث حاول العبد فيها أن يدس السم لسيدة ، أو يقضى على من اشتراه بأية وسيلة أخرى .

الخلع الإفريقي :

كلما سرت في النيل صعدا واقتربت من حدود النوبة ، بدا على الزوج طابع الاستقلال ، وذلك على عكس ما هو شائع بين الفلاحين العرب من روح الخضوع . وقد قابلت في المنشأة كثيرا من السود مسلحين بالحرا ب ، تظهر عليهم سيما البسالة والاحترام . ويخيل إلى أنه لا يقع في الأراضي التابعة لمصر أى من حوادث اختطاف الزوج ، مع أن كثيرا من العبيد يتجرون في الرقيق ، كما أن الجلايين عادة من الجنس الأسود .

عدد العبيد :

ليس من السهل أن نكون فكرة صحيحة عن عدد العبيد في مصر ، فليس هناك أى إحصاء تقريبي لأية طائفة من السكان ، فضلا عن العبيد الذين يعيشون في الحريم ، وهو أبعد نواحي المجتمع الشرقى منالا . ويظهر أن عدد السود آخذ في النقص ، على الرغم من أن الهجرة لا تنقطع ، وكثير من الزنجيات أمهات ، غير أن حوالى نصف أبنائهن يتخطفهم الموت ، كما أن أغلب أطفالهن ينتمون إلى آباء من الجنس الأبيض .

كثرة الوفيات بين العبيد :

إن نسبة الوفيات بين الأرقاء السود في مصر تدعو إلى الاتزعاج . إذ يحصد وباء الطاعون عند ما يحل بالبلاد أرواح الكثيرين منهم ، كما أنهم أول من يذهب ضحية لأغلب ما يفشو من سائر الأمراض ، حتى لقد سمعت أن خمسة أعوام أو ستة كافية للقضاء على جيل من العبيد ، ومن ثم يصبح من الضروري في نهاية هذه الفترة أن يستبدل به جيل آخر . ولعل هذا من العوامل التي تؤدي إلى خفض أسماهم في السوق . وإذا ما تزوجوا فقلما يعيش نسلهم ، كأنما تأبى نواميس الطبيعة أن يظل الرق متوارثا ، فيأتى الموت ليحطم أغلال العبودية المورثة ، وبذلك لا يستبقى الإنسان ماله من حق جائر إزاء أخيه الإنسان ، غير سنوات قلائل ، لأن الخلاص على يد الموت قريب في كل آن .

أسواق الرقيق :

في كبريات المدن المصرية أسواق للرقيق . وفي الساحة الوسطى من السوق ، تجلس الفرصاء جماعات كبيرة من الرقيق الأسود أغلبها من الأطفال . وتحيط بالساحة مساكن عادية يقيم بها الشباب ، وأغلبه من النساء . أما اللواتي يصلحن للحرير من الرقيق الأبيض فيأوين إلى مساكن خير منها . على أننا إذا مرنا خلال الشوارع القريبة من أسواق الرقيق ، فكثيرا ما تقع أبصارنا على أشخاص من السود ، هائمين على وجوههم ، زرافات تارة ، ووحدا تارة أخرى . وكثيرا ما يسير التجار بعبيدهم هنا وهناك استرعاء للأنظار . ولكن أسعار الحبشيات أعلى الأسعار ، إذ تباع الجمهرة العظمى منهن المتاع البدنى ، ولهذا يتوقف سعر كل منهن على ما لديها من وسائل الإغراء .

وأغلب العبيد من النوبيين ، وقل أن تجد على أجسادهم ما يسترها حين يعرضون للبيع . وتزين البنات الحبشيات شعورهن بالصدف ، وتبدو على محيا الكثيرات منهن مخايل الذكاء . أما قسما وجوههن فجميعة ، تبلغ في بعض الأحيان حد الروعة . ويمكن التمييز بين الأجناس المختلفة من العبيد بملاحظة وجوههم ، ومدى صبرهم على ما كتب لهم في لوح القدر ، فأولئك الذين جرى بهم من السودان ودارفور ، يبدو عليهم في الغالب أنهم مستسلمون للقضاء غير آبهين لما يدور حولهم ، ولهذا لا يكاد يطرأ على ملاحظتهم أى تغيير . أما الأحباش فكثيرا ما تظهر عليهم دلائل الحزن والكآبة ظهورا واضحا ، ويتم مظهرهم عن المواطن التى تستبد بهم فجأة واحدة تلو الأخرى ، إذ يرقبون في لهفة ما يجرى بشأنهم من مساومات . وقد لاحظت مظاهر الارتياح تبدو عليهم ، إذا ارتسمت للشارى فى أذهانهم صورة تروقههم ، كما لاحظت عليهم دلائل الاشتزاز إذا استنقلوا ظله . وليس من المستطاع — إلا فى الأحوال النادرة — معرفة شئ عن تاريخ أى من العبيد حين يبلغ سوق الرقيق ، فقلما يعرف هؤلاء العبيد لغة يتفاهمون بها ، حتى مع من هم فى حوزته . ولما كان الجلاب نفسه لا يسأل عن الطريقة التى اقتنأهم بها ، وكان المشتري عادة قليل الاهتمام بالوقوف على تاريخ العبد الذى يشتريه ، لم يجد الجلاب دافعا قويا يحفزه إلى معرفة شئ من ذلك . ويتعلم العبد بمرور الزمن لغة البلاد التى يعيش فيها ، سواء أكانت التركية أم العربية ، أما ذكريات بلاده الأصلية ، فيطويها النسيان فى غالب الأحيان .

الغيبير الأعباسه :

ويبدو أنه لم يخطر قط ببال الجلاب أن يصطنع شيئاً من الكياسة وهو يماثل النساء ، فمئذ ما ذهبت إلى أسواق الرقيق كان التجار يزعون الأسماك التي تكفئنى بها الشواب . وكثيراً ما رأيت البنات يخفن وجوههن بملابسهن ، تاركات سائر أعضاء الجسم عارية . وذات مرة ، استلفت نظرى بوجه خاص مرأى فتاة حبشية ، فى التاسعة أو العاشرة من عمرها ، كانت حقاً ذات وجه جميل ، على الرغم من أنه لم يكن يكسوها سوى قطعة قدرة من المنسوج الأسود تتدلى من رأسها على أكتافها . فقد كانت ظلمتها جميلة بل جليلة ، حتى خيل إلى أنها لا بد أن تكون من الطبقات الراقية فى بلادها . ونظرت إلى الفتاة ضارعة على نحو أحسست معه بأغراء شديد إلى شرائها منتبهة بحرمة القانون ، دون أن يكون لى من وراء ذلك مأرب فى الواقع سوى تعليمها وإطلاق سراحها . وقد أيقنت بعد تفكير أن تحريم شراء الرقيق إجراء ينطوى على الحكمة والرحمة ، حتى ولو كان المقصود من شرائه عتقه ، أو أى عمل آخر من أعمال الخير ، لأن وجود الشراة يستتبع وجود الباعة ، ولو أقرت شرائها حق شراء العبيد لا نفسح المجال لحدوث مساوئ لا حصر لها ، ولا سبيل للسيطرة عليها . وعلى جبين الفتاة الحبشية ، وإلى ما تحت جيدها ، كان يتدلى شعرها الطويل الفاحم ، بتجاعيده الطويلة البديعة كما كانت تتدلى بين خصلات الشعر حبات الصدف الصغيرة البيضاء . فلما وقفت لحظة لأشبع عيني من رآها ، أراح التاجر تلك الأسماك التي كانت تسدل فوق أكتافها ، فبدت أمامى عارية لا يستر جسمها شئ ، على الإطلاق . وقد طلب إلى أن أدفع ألفى قرش ، ظناً منه أنى أريد شرائها ، ثم خفض الثمن شيئاً فشيئاً إلى ألف قرش ، أى عشرة جنيهات ، لأنه لم ييسد على أى مظهر من مظاهر التلذذ على اقتنائها . ولم تكن تلك الفتاة سوداء ، بل كانت سمراء ، كما كانت قسماؤها متسقة ، وعيناها صافيتين لا معتتين . وبدت حولها هالة من تقوى الصابرين ، فطفر الدمع من عيني إشفافاً عليها ، لا سيما أنها كانت إلى جانب ذلك من أتباع السيد المسيح

الرقيق الأبيض :

أما العبيد الذين هم خير من أولئك ، فيستبقون فى الأدوار العليا من مباني السوق ، حيث تحتجز الجركميات ونساء جبرجيا دائما . ولا يعرض الرقيق الأبيض من النساء على المسيحيين الأوربيين ، ولا يباع لهم إلا فى أحوال نادرة . أما الجموع التي تجلس القرفصاء

على الأرض ، فن العبيد العاديين وأغلبهم من الأطفال ، ويندر أن نجد بينهم من يعرف شيئا من العربية أو التركية .

سوق الرقيق في القاهرة :

رأيت في سوق الرقيق بالقاهرة جماعة من العبيد يمشون بسوط مزخرف مصنوع من جلد الكركدن يضربون به ، لقاء الجلاب بينهم . وكان بعض العبيد يتجاذبون أطراف الحديث ، ولكن أكثرهم كان صامتا ، كما تصمت النعاج حين تضمها الحظيرة . ولم يظهر الا كثناب أو الحزن إلا على واحد أو اثنين من بين عشرات العبيد المجتمعين . ومع أن كثيرا من العبيد كانوا ينظرون نظرات لا معنى لها كما كان بعضهم يتجلى البله في نظراته ، فإن سوق الرقيق عادة مكان يسوده المرح والابتهاج . والحق إن ما يبدو على وجوه العبيد في السوق لا يدل في الغالب على وجوم أو أسمى ، إذ أنهم يجلسون جماعات يلعب بعضهم مع بعض ، وينظر بعضهم إلى بعض تفمرهم السعادة ، لأنهم بلغوا مكانا ينالون فيه قسطا من الراحة بعد سفر طويل شاق . ولدى الجلابين من الدوافع ما يحفزهم إلى الرفق والعناية بعبيدهم ، فكلما بدت على أولئك العبيد مظاهر الصحة والابتهاج ، كان طبيعيا أن يقبل الناس على شرائهم . ويمكن القول إن كل عبد من العبيد يبدي بجميع ما في وسعه من وسائل التعبير رغبته في أن يباع ، لأن حب الاستطلاع ، والميل إلى التغيير ، وتوقع أسباب الراحة ، كل ذلك يولد فيه شغفا بالانتقال إلى مكان جديد . وقلما كان يلقي العبد شيئا من لغة شاريه ، فلم يكن يتعلم غير اسم البلاد التي جاء منها ، ولم تكن قدرته على التعبير تتجاوز قوله « حبش » إذا كان من الحبشة ، « ونوبا » إذا كان من أنيوبيا . وقد يحدث في بعض الأحيان أن يجتمع عبيد كثيرون من أصقاع وشموب متباينة ، فلا تكاد نجد بينهم اثنين يستطيع أحدهما أن يفهم ما يريد الآخر . والفكرة العامة التي تنطبع في ذهن المتفرج والشارى والبائع ، أن الاتجار في الرقيق ليس إلا تجارا في صنوف من الحيوان يعيها النطق ، ولهذا يفحص عنها كما يفحص عن غيرها من الماشية التي لا تستطيع أن تروى عن نفسها حديثا . وبطالاب العبيد بالسيرتارة ، وبالجرى تارة أخرى ، وقد ترفع أذرعهم أو تخفض للتحقق من صروتها وتجس عضلاتهم لتقدير مدى اكتنازها باللحم والشحم ، ويفحص عن أسننتهم فحسا دقيقة للتحقق من سلامتها ، كما يطالبون بالدوران حول أنفسهم المرة بعد المرة ، لإظهار ما هم عليه

من انساق الأجسام . وفي الشواب ولوع بالكشف عما لديهن من مفاتن ، لاسيما إذا كان في شخص المشتري أو مظهره ما يجذبهن إليه .

وقلما رأيت في سوق الرقيق بالقاهرة عددا يقل عن مائة أو مائتين . وقد شاهدت من تقدمت بهم السن من العبيد ، ولهم في العادة مكان خاص ، جاعين على أردافهم في حزن صامت كأنهم قردة مقمية . وكانوا يصوبون أنظارهم إلى المتفرجين ، دون أن يبدو عليهم ما يدل على ما يكونونه من أمل أو رهبة ومن انفعال أو رغبة ، بل تلوح عليهم كآبة الاستسلام لقضاء الله كأننا ما كان ، وينتقلون من جهة إلى أخرى كما تتحرك الخيول الملجمة المسرجة طوع لإرادة أصحابها . أما الأولاد والبنات والأطفال من العبيد ، فقد بدت عليهم مظاهر الآفة ، فانقسموا جماعات صغيرة ، استغرقها تجاذب الأحاديث ، دون أن يخلو ذلك من الابتهاج والضحك والسرور . وكانوا ينتقلون بأبصارهم من زائر إلى آخر ، يدفعهم إلى ذلك حب الاستطلاع ، باديا عليهم أنهم في طفولتهم السعيدة مازالوا ينعمون بالحياة ، وأن صحيفة آلامهم الماضية قد طواها النسيان ، وأن الغد المرقوب سيكون أبعث على سرورهم منه على تنغيصهم ، وكانت أعمار هؤلاء العبيد الصغار تتراوح بين الخامسة والخامسة عشرة . وكثيرا ما رأى الإنسان بينهم وجوها ، إن لم تخب اللب ، فإنها تبعث السرور إلى القلب ، وإن لم تكن جميلة ، فإنها متناسقة . وما أوسع الفرق بين بعض شعوب النوبة يجباهاها الفائرة ، وعظام خدودها البارزة ، وعيونها الضيقة ، وأنوفها الفطساء ، وشفاهها الغليظة ، وخصلات شعرها القليلة المجمدة ، وبعض الأحباش الذين ولدوا من والدين مسيحيين وبيعوا ليعمل أكثرهم في الحريم التركي ، بما لهم من منظر وسيم ، وقسمات حلوة ، وعيون سوداء لامعة ، وأنوف بديمة التكوين ، وأفواه صغيرة ، وغدائر طويلة من الشعر المتموج . ويتزين الكثيرون من هؤلاء بما يتزين به النساء في أوطانهم ، ولا تموز بعضهن القدرة على المزج بين جمال الفن وجمال الطبيعة ، كما هو شأن النساء في جميع الأقطار . وقد رأيت كثيرا من بنات الحبشة وعيونهن من حولها خضاب أزرق سماوي ، وأظافرهن مخضبة بالحناء . وليس من النادر أن يكون الكرباج ، أو السوط المصنوع من جلد الكركدن ، ماقى في الفناء ، بينما يسير الجلابون جيئة وذهوبا أو يجلسون إلى « الشبك » يدخنونه ، في فتور ظاهر ، إلى أن يطيل سائل أوشار النظر في أحد العبيد ويبدأ المساومة في الثمن . وقد جرت العادة بأن يحاول التاجر معرفة الثمن الذي يتقدم به المشتري ، أما هو فيأبى أن يحدد ثمنه .

سمارة الرقيق :

رغبت ذات يوم في شراء فتاة صغيرة ، فطلب التاجر ستمائة قرش ، أى ستة جنيهات ، ثمناً لها . وعرض أحد الحاضرين خمسين وثلاثمائة قرش فرفض العرض ، ولكن أيا من الرجلين لم يقترح ثمناً وسطاً بين الاثنين . ويستخدم سمارة الرقيق في بعض الأحيان . وقد رأيت الشارى والبائع يتبادلان الحديث عشرين مرة ، وعلمت أن البائع يدفع جملاً محدداً على سبيل السمسة ، أما الشارى فيقدم هدية إلى الوسيط ، إذا راقته الصفقة . أما العبيد الذين يفضلون هؤلاء ، لأنهم تعلموا العربية أو دربوا على خدمة المنازل أو أقاموا في الحريم ، فإنهم — كما ذكرت آنفاً — يحتجزون في الغرف العليا بسوق الرقيق . وقد لاحظت أن أولئك العبيد كانوا جريماً يضعون النقاب على وجوههم ، عند مقدم أحد المسيحيين ، كما كانت تصدر عنهم عبارات تدل على الاستمزاز والاستفطاع . ويتجلى فيهم على أكمل وجه جميع ما يتسم به المسلمون من ضروب التحيز والتحامل ، فكلما ظهر مشتر مسيحي ، علت أصواتهم بالاحتجاج كراهية منهم لمثل هذه الصفقة . وقد يكون بين هذه الطبقة من العبيد أشخاص على جانب كبير من أناقة اللبس ، لفظهم الحريم في بيوت الموسرين . والرأى في أمثال هؤلاء العبيد ، على ما علمت ، غير حميد ، ولهذا عرض الكثيرون منهم للبيع ، بسبب غدرهم وحدة طبعهم ، أو غير ذلك من وجوه النقص الخلقى . ومع هذا فلم يبد عليهم قط أنهم يستشعرون الضمة والمهانة ، بل كان يبدو عليهم أنهم يعتبرون أنفسهم جنساً يختلف كل الاختلاف عن أولئك المرأة البائسين غير المديرين من العبيد ، الذين يعج بهم الفناء الأسفل . كما يعتبرون أنفسهم أرقى منهم .

سوق الرقيق بالإسكندرية :

لا يقام سوق الرقيق في الإسكندرية بصفة دائمة ، وعقد ما يكون مغلقة يساق العبيد في الشوارع ، فيستوقفهم من يريد الشراء ، ليختبرهم كما تختبر الدواب ، ويطلب إليهم أن يديروا أجسامهم مرة بعد أخرى ، ويفحص عن ألسنتهم وعيونهم فحصاً دقيقاً ، ويجذب أطرافهم في أوضاع شتى ، كما يؤمرون بالسير أو الجرى . وتختلف الأسعار من خمسمائة إلى خمسة آلاف قرش ، أى من خمسة جنيهات إلى خمسين .

غذاء العبيد :

كثيراً ما راقبت جماعات العبيد وهم يأكلون ، فإذا بطعامهم لا يختلف في شيء عما ألف الفلاحون تناوله من العدس المسلوق والترمس والدخن وخبز الذرة المعروف ، كما أن

الخضر الرخيصة الأخرى التي تنتجها مصر هي أهم ما يستهلكونه من مواد الغذاء . أما الترف عندهم ، فقل أن يمدوا الاستمتاع بقطعة من القصب ، أو قليل من التمر . وليس لهم قط غير الماء من شراب . والسكنهم عندما يلحقون بخدمة الأسر المصرية ، يأكلون مما يأكل أسيادهم . وتتألف الوجبات الشرقية من ألوان كثيرة مختلفة ، توضع على المائدة ثم ترفع عنها واحداً بعد الآخر ، حتى إذا فرغ كبار الأسرة من طعامهم ، كان للخدم منه نصيب .

نقل الحجاج يؤدي إلى الإقبال على شراء الرقيق :

كثيراً ما يؤدي مرور الحجاج بمصر إلى شيء من الإقبال على شراء الرقيق ، ولولا أن موارد الحجاج المالية تنضب عادة قبيل انتهاء سفرتهم ، ل زاد الطلب عليه . ومع هذا فإن ارتفاع أسعاره ارتفاعاً عظيماً في تركيا عنه في مصر دفع قوى بغرى بالانحجار فيه . فقد حدث أن وجدت في إحدى البواخر التي سافرت إليها من الإسكندرية إلى استانبول سيدة تركية أنفقت في شراء العبيد جميع ما لديها من نقود ، حتى كادت في نهاية رحلتها لا تجد بارة واحدة تدفعها ثمناً لطعامها .

الخصيان :

والطلب كبير على اقتناء الخصيان السود خاصة ، وقبلما يعود إلى تركيا أحد المسلمين الموسرين دون أن يلحق بحريمه واحداً أو اثنين من هذه المخلوقات البائسة . وفي الصعيد تجري عملية استئصال أعضاء التذكير في الشبان على نطاق واسع ، تمهيداً لاستخدامهم في الحریم ، وهو أمر يضاعف ما يقترن بتجارة الرقيق من ألوان البؤس والشقاء . وقد اتصل بي أن بعض القساوسة من القبط كانوا يشتغلون بتلك التجارة البغيضة ، غير أنى لم أظفر بما يؤيد هذه الحقيقة تأييداً صريحاً . وقد ذكرنا آنفاً أن شقيق ملك دارفور السابق كان من أكبر الذين يزودون أسواق مصر بالخصيان . ويكاد العبد الخصى يساوى ضعف ما يساويه غير الخصى إذا كانا في سن واحدة وظروف متشابهة . وليس من السهل أن نقدر نسبة الخصيان إلى مجموع العبيد ، ولكن يخيّل إلى أنها نسبة ضئيلة ، إذ أنه لم يكن هناك أحد من الخصيان بين أفراد ثلاث من الجماعات الأربع التي التقينا بها فيما بين القاهرة وأسوان . أما الجماعة الرابعة ، فلم يكن فيها غير واحد أو اثنين . وبينما كنت مسافراً مع أحد بكوات الأتراك ، وكان يبحث عن خصيان لحريمه ، لاحظت أماًى فرصة القيام بكثير من ضروب التحري والوقوف على كثير من المعلومات . وهناك ما يدعو إلى الظن أن الآباء في بعض جهات Nigritia يعمدون أحياناً إلى خصى أطفالهم ، رغبة في رفع أسعارهم . وقد تحريت

في أسبوط عن حقيقة ما يحدث من خصى العبيد في هذه العاصمة ، ولكنني لم أستطع الوقوف على ما يجلو غوامض هذا الموضوع ، وهو في الواقع موضوع يطيب التحدث فيه إلى مسيحي أوربي . لم يكن في مقدوري أن أعرف على وجه التقريب عدد الخصيان الذين يرسلون إلى مصر وقد اتصل بي أن عدد من يبيع منهم في القاهرة وحدها بلغ ثلاثمائة في العام ، كما قيل لي إن الأوربيين كان لهم على وجه التحقيق ضلع في خصى العبيد ، ولكنني لم أعثر على دليل مادي يؤيد هذه الحقيقة ، وإن كان من المقطوع بصحته أن بين من يستوطنون مصر والأصقاع النائية في سنار وجنوب النوبة وجهات دارفور خاصة عدداً من الإفرنج على أكبر جانب من الطيش والحماقة .

أثر الرق في أموال السلاطنة :

من أظهر عيوب نظام الرق في الشرق عامة ومصر خاصة أنه يباعد تماماً بين الطبقات الغنية الممتازة وسائر طبقات الشعب . فما دامت أعمال الخدم مقصورة على العبيد ، فإن الطبقات الراقية لا يتاح لها الاختلاط بغيرها إلا في الأحوال النادرة . وهكذا أصبحوا حاجزاً يفصل بين الفقراء والأغنياء فحرموا أولئك عطف هؤلاء ، ونزهوا الأغنياء عن أن يخدمهم الفقراء . وليس من شك في أن حالة العبيد أفضل بكثير من حالة العامل الأجير ولهذا ينظرون إليه دائماً بعين الزرابة والاستخفاف . ويعتبر العبد نفسه منتمياً إلى أسرة سيده ، بل عضواً من أعضائها ، كما يرى أنه يمثل سيده في نفوذه ومركزه على صورة من الصور . وهو يستبد بمن هم دونه من الفلاحين التمساء حين يمارس ما في يده من السلطة . وله في تحقير كل من يستطيع تحقيره عزاء عما يتعرض له من ضروب الإذلال والمهانة . وهكذا كان الرق مصدراً للعسف والبؤس ، يصيب شره حتى أولئك الأحرار ، الذين لا يعرضون لبيع أو شراء .

الوسائل التي اتخذت لإلغاء تجارة الرقيق :

سأذكر الآن ما اتخذ من الوسائل لإبطال تجارة الرقيق خلال إقامتي في مصر ، فعندما اكتملت لدينا الأدلة التي تخولنا حق الاعتراض على الباشا في موضوع الغزوات التي يقوم بها جنود عظمته في سنار وغيرها من الجهات الواقعة على حدود دولته بغية اقتناص العبيد ، عول القنصل العام وعولت معه على أن تعرض عليه هذا الأمر في عزم وقوة . وإياه ليسرني أعظم السرور أن أوه في هذا المقام بما أقيته من الكولونيل « كامبل » في هذه المناسبة ، وفي جميع المناسبات الأخرى ، من تعاون أكيد ورغبة صادقة في استخدام كل ما لديه من نفوذ لتأييد كل عمل سياسي ينطوي على النبل والرحمة . وما من شك في أنه كان هناك

بعض الحرج في التحدث إلى أحد الباشاوات المسلمين ، في موضوع كل ما يقال فيه جديد عليه غير متوقع لديه . ومهما تكن العبارات التي نحاول أن نخفي بين ثناياها ما لدينا من اعتراضات فلأمعدى عن أن يستشف الباشا ما في أطوائها من تقريع يثير فيه روح المقاومة . غير أنه لم يكن في وسعنا أن نلتمس الدواء ، أو نحصل عليه ، إلا إذا كشفنا عن الداء . وقد كان من دواعي ارتياحنا دون ريب شعورنا ، ونحن نقوم بواجب ثقل له خطره ، بأننا لا نحر كنا غير دوافع إنسانية . وكان في مرجونا ، إذا لم يظهر الباشا استمداً للأخذ بآرائنا ، أن نفلح على الأقل في إقناعه بأن تدخلنا ليس فيه ما يمكن اعتباره أمراً غير ودي . وقد رأى القنصل العام ، ورأيت معه أن نجاح مهمتنا ربما كان أسهل منالاً إذا عرضنا القضية على الباشا في صورة نصيحة ودية أكثر منها في صورة تدخل دبلوماسي رسمي ، لأن الحاكم المسلم ، حين يرى الرق متغلغلا من حوله في جميع نواحي النظام الاجتماعي ، لا بد أن يقف موقف المعارضة ، كما أن عواطف رعاياه ، وما تنطوي عليه جو انهم من تحامل تشجعه على أن يقاوم أى تدخل رسمي يمس ما لديهم من تقاليد يرجع تاريخها إلى عهد سحيق ، وهي تقاليد أقرها النبي بما تفرد به من سلطان .

عرض الأمر على الباشا :

كنا في شهر رمضان حين أخذنا طريقنا إلى قصر الباشا في شبوا ، وكانت هذه هي المحاولة الثانية ، التي قمنا بها لمقابله في شأن هذا الموضوع . فقد ذهبنا في اليوم السابق إلى قصر ابنته أرملة الدفتردار بك ، الواقع في الناحية الأخرى من القاهرة ، ولكننا علمنا أن الباشا غادره . وقد ألفينا جنابه العالي يدخن غليوناً بديع النقش ، رصعت جوانبه بقطع كثيرة من الماس ، يخطف لألاؤها الأبصار ، وهو من النوع الذي يستخدم في الحفلات الكبرى . وكان على « الديوان » إلى جانب الباشا علية السموط ، تسطع منها أضواء أحجارها الكريمة . وهو حاد الذكاء ، في وسعه أن يستشف سلفاً ما إذا كانت الأحاديث التي توشك أن تجرى معه ، من النوع الذي يسر أم من النوع الذي يسوء . ولهذا لم يكذب بمضى قليل من الوقت ، حتى بدر منه ما جعلنا ندرك أنه يعلم أننا سنتحدث إليه في موضوع ليس فيه ما يشوق السامع . ولأريب في أن ترجمانه الأرمني الأريب أرتين بك أنباء بذلك من قبل ، إذ سبق لنا أن أبلغناه عزمنا على أن نعرض موضوع الرقيق على مسامع سيده . وقد بدأ السكولونيل « كامبل » حديثه قائلاً إنه يؤله أن يرى نفسه مضطراً إلى أن يتحدث إلى جنابه العالي في أمر يمس ضباطه وجنوده إلى حد كبير ، ولكنه لو علم مدى الضرر الذي يصيب سمعته ، وإلى أي حد تثير

مسألة استرقاق العبيد نائرة الرأي العام في إنجلترا ، لغفر لنا هذا التصرف من جانبنا ، بل لوافقنا عليه ، ولعدها خدمة جليلة نسديها إليه ، حين نقترح عليه أن يبادر على الفور بإبطال صيد الرقيق في الجنوب من تلقاء نفسه ، قبل أن يطلب إليه ذلك بطريقة رسمية . وكان الشرر يتطاير من عيني الرجل المعجوز ونحن نتحدث إليه ، ثم أمسك بسيفه الموضوع على ركبتيه ، كما هو شأنه في غالب الأحيان ، إذا حدث ما يستثيره . وكانت جميع حركاته تدل على أنه في حالة هياج شديد ، غير أن أساريه أخذت تنبسط رويدا رويدا ، حتى بدا عليها شيء من البشر ، ثم قال إنه يشك كثيرا في أن جنوده تقاضوا مرتباتهم عبيدا في يوم من الأيام ، وأن ذلك لم يصل إلى مسامعه قط . كما قال إنه علم أن ضباطه كانوا يتجرون في الرقيق حقا ، ولكنه استنكر ذلك منهم استنكارا شديدا ، فهو يكره تجارة الرقيق ، وكما يكون سعيدا إذا استطاع القضاء عليها قضاء مبرما ، ولكن في خطوات وثيدة فها هناك سبيل آخر لتحقيق هذا الغرض فقلنا له إننا ما كنا نجروا على أن نعرض هذا الأمر عليه ، ما لم تكن لدينا الأدلة التي لا تدفع على أن جنوده يقومون بغزوات لفنص الرقيق ، وأن هؤلاء الجنود يتقاضون أجورهم عبيدا ، وأن هذا النظام تمخض عن فواجع مروعة ، وخسائر في الأرواح فادحة . وقد تساءل الباشا « كيف يمكن أن تدفع مرتبات جنودي عبيدا ، إذا لم يكن ثم جندي واحد يجاوز ما يستحقه خمسة وسبعين قرشا ، أي خمسة عشر شلنا ، في حين أن أقل ما يدفع ثمننا للعبد ، هو خمسون ومائة قرش . فقلنا له إن العبيد كانوا يوزعون جماعات طبقا للمبالغ المستحقة للجنود ، وبهذه الطريقة كان يعطى لكل مائة من الجنود خمسون من العبيد ، قيمة كل منهم خمسون ومائة قرش ، نظير خمسة وسبعين قرشا متأخرة لكل جندي . فبدا عليه أنه ما يزال يشك فيما أدلينا به ، وعرض علينا أن يرسل إلى تلك الجهات ضابطا يصحب أي شخص يقع عليه اختيارنا ، لكتابة تقرير عن الحالة ، حتى إذا تبين أن الأمور تسير وفق ما ذكرناه ، أصدر أوامره بوضع حد لهذا العمل الشائن فأجبناه بأننا عرفنا تلك الحقائق لامن الأجانب لحسب ، بل ومن بعض السائحين الإنجليز ممن لا يشك في صدقهم ، ولهذا يجدر به أن يكون على ثقة من أننا لا ننضله بذكر أمور غير صحيحة أو مبالغ فيها ، كما قلنا له إن اللهجة التي تحدث بها عن الرق تضي عليه شرفا ليس بعده شرف ، وأن قيامه بتنفيذ مشروع ينطوي على النبل والرحمة ، يكسب إدارته وسمعته شهرة ما بعدها شهرة . فقال إنه سيبحث في نفس هذا المساء برسالة إلى حاكم ذلك الإقليم ، إنها تماما عن استخدام جنوده في فنص الزنوج ، وعن إعطائهم عبيدا نظير أجورهم ، كما قال إن صورة من هذا الأمر

مترسل إلى القنصلية . فضممت أطراف شجاعتي وقلت له إنني لا أشك في أن نوايا الطيبة سيداع أمرها في أنجنترة ، وأن العقبات التي تقف في سبيل إلغاء تجارة الرقيق وإن بدت كأداء لا بد من أن تذللها المثابرة المقرونة بالعزم والتصميم ، وأنه إذا أمكن تذليل تلك العقبات فسيكون النجاح أعود بالفخر والثناء . وقد ذكرت له أن جاره إمام مسقط ، وهو أمير مسلم مثله ، قد ضرب أحسن الأمثال بالغائه تصدير الرقيق ، مع ما في ذلك من تضحية بدخل سنوى كبير . فقال الباشا إنه يقدر خلق الإمام كل التقدير ، وإن أواصر الصداقة الوثيقة تربط بينهما . فذكرنا للباشا أن بعض الفرنسيين كذلك يشتغلون بتجارة الرقيق ، وقد رأى القنصل العام أن الضرورة تحتم اطلاع القنصل الفرنسي على أسماهم ، حتى تتدخل الحكومة الفرنسية وتضع حدا لتصرفاتهم المزرية . فأجاب الباشا بأنه لم يحول أحدا من الأجانب قط حق الأتجار في الرقيق . وقد عرضتم على البرلمان يا جناب اللورد الرسائل الخاصة بالمحادثة السالفة الذكر وستجدون صوراً منها في أسفل الصفحة .

من الكولونيل « كامبل » إلى اللورد « بلمرستون » :

مصر

رقم ٨١

من الليفتنانت كولونيل « كامبل » إلى الفايكونت « بلمرستون »

(سلم في ٧ يناير ١٨٣٨)

(مستخرج)

القاهرة في أول ديسمبر ١٨٣٧

لى الشرف أن أبلغ نخامتكم أنني لم أكد أعلم بأن جنود الباشا في قاب إفريقية ، أى في بلاد النوبة ودنقلة وما إليها ، يستخدمون في جمع العبيد وأن أجورهم تدفع من الإيراد الناتج عن بيع هؤلاء العبيد ، حتى رأيت الواجب بقضائي أن أسارع إلى عرض الأمر على الجناب العالى بصفة جدية . وقد قابل الدكتور « بورنج » في الوقت نفسه الدكتور « هولرويد » ، عقب قدومه من تلك الجهات ، فأطلعه على ماسلف ذكره من حقائق ، ومن ثم لا يمكن الشك في صحتها على الإطلاق .

ولما كان الدكتور « بورنج » شديد الاهتمام بأن يجمع عن هذا الموضوع تفصيلات كثيرة أبلغنيها ، فقد وافق على أن يصحبني في زيارتي إلى الباشا ليدعم حججى ويؤيد ما أبدية من رغبات في هذه المناسبة . وقد ذهبت إلى الباشا مساء أمس ومعى الدكتور

« بورنج » ، وبعد أن تحدثنا في بعض الموضوعات العامة ، قلت إننى وجدت من الحتم على أن أتصل بجنابه العالى مجردا عن صفى الرسمية ، ملتמسا أن يوجه اهتماما جديا إلى موضوع يوليه الشعب الإنجليزى أهمية خاصة ، وأنه قد ترامت إلى سمى إشاعات عن هذا الموضوع منذ عهد طويل ، ولكنى لم أشأ أن أذكر منها شيئا ، حتى حصلت على أدلة وتفصيلات جملتنى أعتقد اعتقادا جازما أننى إذا لم أنتهز هذه الفرصة لعرض الموضوع بصفة ودية غير رسمية ، فسوف أضطر قبل مضى وقت طويل إلى أن أقوم بهذه المهمة بصفة رسمية ، وهو أمر أود خلاصا أن أتفادى وقوعه .

وقد علمت حكومة إنجلترا وشعبها من شهود العيان أن ضباط الباشا وجنوده يقومون بعمليات قنص الرقيق أى الغزوات ، وأن كثيرا من الزوج يقبض عليهم ، ويوزعون بين الجنود ، استيفاء لما قد يتأخر من رواتبهم ، وأن الغزوة أسفرت فى بعض المرات عن جمع ٢٧٠٠ من العبيد ، أرغم ٢٥٠ منهم على الانخراط فى سلك الجيش ، أما الباقون فقسموا بين الضباط والجنود بأثمان محددة ، تبعا لمقدار التأخر من مرتباتهم .

وقد أتى جنابه العالى السمع إلى هذه الأقوال فى انتباه شديد ، وقال إنه يعلم أن ضباطه يمارسون تجارة الرقيق لحسابهم الخاص ، وأنه لا يقر هذا التصرف بحال من الأحوال ، إلا أنه لم يسمع ولا يصدق أن جيشه يستخدم فى قنص الرقيق لتسديد التأخر من المرتبات ، وأنه لا يدرى كيف يمكن تقسيم العبيد بين الجنود ، فى حين أنه لم يكن متأخرا لأى من الجنود مبلغ يوازى ثمن عبد واحد . وقد أظهر الباشا رغبته فى إجراء تحقيق شامل فى الموضوع . كما أظهر أننى إذا شئت تعيين أحد الأفراد ، ولو كان الشخص الذى استقيمت منه معلومائى ، فإن جنابه العالى يعين فردا آخر معه ، ويدفع جميع نفقات الرحلة ، فإن اتضح أن الأمور تسير على نحو ما ذكرت ، فلا بد من رفع هذه المظالم . وكان جواب الدكتور « بورنج » وجوابى أن وجود المظالم أمر لا شك فيه ، إذ أننا استطعنا الحصول على أوفى المعلومات . وصحيح أن ثمن العبد كان يزيد على استحقاق الجندى الواحد ، غير أن الذى يحدث ، هو أن يعطى عدد معين من العبيد طائفة معينة من الجنود يقسم أفرادها فيما بينهم ما يحصلون عليه من بيع العبيد . ولما كانت هذه الحقائق قد اتصل خبرها بإنجلترا ، فقد صار من الأهمية بمكان عظيم ، أن يصدر الباشا على الفور أمرا كتابيا بوقف هذه التصرفات وفقا تاما . وقد رجوت أن يكون فى استطاعتى أن أبعث إلى اللورد « پلمرستون » بهذا الأمر الكتابى ، مع أول بريد أرسله ، حتى إذا ما عرضت هذه المسألة على البرلمان ، أمكن نخامته أن يوضح ما لجنابه العالى إزاءها

من موقف ينطوى على الرحمة وحب الخير . فقال الوالى إن الأمر سيتم لإعداده فى نفس الليلة ، وسترسل صورته المترجمة إلى فى اليوم التالى ، كما قال جنابه العالى فى سياق الحديث إنه ليس أحب إلى حكومة إنجلترا وشعبها من الخطوات التى يتخذها لتحقيق هذه الغاية ، وأن جاره إمام مسقط ، وهو أمير مسلم ، قد وضع حدا لتجارة الرقيق فى أملاكه ، مضجيا بدخل سنوى كبير . فقال جنابه العالى إنه يقدر إمام مسقط كل التقدير ، فهو رجل ذكى ممتاز . ثم قال غير مرة إنه يكن للإمام كل تقدير واحترام . فذكرت بعد ذلك أنه قد ثبت لدى أن جماعة من الفرنسيين ، بينهم ميسيو « فسيير » Vessière وميسيو « تيبو » Thibaud ، يتجرون فى الرقيق لحسابهم الخاص ، وأظن أنه من واجبي أن أبلغ عنهم قنصلهم العام . فقال جنابه العالى إنه لم يوافق قط على اشتغال الأجانب بتجارة الرقيق ، ولم يصرح لأحد منهم بذلك فى يوم من الأيام . ثم قال : إنه يشكر لما اهتمامنا بعرض هذا الأمر عليه ، فقد سره ذلك ، كما يسره فى كل مناسبة أن يقوم بأى عمل من شأنه لإرضاء الحكومة البريطانية ، التى يقدر لها حسن ظنها به .

وسأعرض قضية ميسيو « فسيير » Vessière وميسيو « تيبو » Thibaud فى أقرب فرصه على الميسيو « كوشيليه » Cochelet قنصل فرنسا العام ، وهو الآن فى طريقه إلينا قادما من الإسكندرية .

وفضلا عن ذلك فقد تراجى إلى سسمى أن عددا من الأجانب الذين ينتمون إلى دول أخرى يشتغلون بهذه التجارة نفسها ، وسأعرض مسألتهم على قناصلهم الماميين فى مصر ، عقب التثبت من أسمائهم ، والحصول على معلومات قاطعة بشأنهم . وإنه ليسرني أن أقرر أنه ليس بين رعايا بريطانيا شخص واحد يمارس هذه التجارة الشائنة .

وقد تسلمت الآن من أرتين بك ترجمان الباشا خطابا إلى الشرف أن أرسل صورة منه إلى نخامتك ، وهو يحتوى على الأمر الذى بعث به الوالى إلى خورشيد باشا حاكم سنار . وإنى لألفت نظر نخامتك بكل احترام إلى الفقرة الأخيرة منه ، إذ ورد فيها قول الباشا إنه على استعداد لتحمل أية تضحيات قد يتطلبها إلغاء تجارة الرقيق . ولن أقصر فى استغلال هذا التصريح الذى أعلنه جنابه العالى ، إذا نطلب ذلك ظرف من الظروف فى قابل الأيام .

رسالة أرتين بك إلى الكولونيل « كامبل » :

المرافقة لرسالة رقم ٨١

من أرتين بك إلى الكولونيل « كامبل »

(ترجمة) .

القاهرة في أول ديسمبر ١٨٣٨

يا جناب الكولونيل .

لي الشرف أن أرسل لكم طي هذا ترجمة الخطاب الذي بعث به سيدي صاحب العظمة إلى حاكم سنار ، حتى يمتنع عن تسليم العبيد إلى الجنود لقاء مرتباتهم . وقد كلفني جنابه العالي أن أرسل إليكم ترجمة خطابه ، ليبرهن لكم والدكتور « بورنج » على ارتياحه إلى الشعور الطيب الذي اقترنت به مشاركتكم في عمل يدل على ما تكنا منه من صداقة .

وإنى لأنتهز هذه الفرصة الخ

(التوقيع) أرلين بك .

مترجم صاحب العظمة

رمان محمد علي إلى خورشيد باشا :

مرافقة أيضا للرسالة رقم ٨١

(ترجمة) .

ترجمة خطاب عظمة والى مصر وملحقاتها إلى حاكم سنار خورشيد باشا ، بتاريخ أول

ديسمبر ١٨٣٨ .

تحدث إلى الكولونيل « كامبل » وكيل صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا وقنصلها العام ، ومعه السيد المحترم الدكتور « بورنج » ، بشأن تقرير قدمه إليهما سائح إنجليزي ، وفيه أن الجنود الذين تحت قيادتكم يتسلمون عبيدا لقاء مرتباتهم . وعندى أنه لا يصح توزيع العبيد على الجنود ، وإن كان الضباط يشترونهم ويبيعون بهم إلى القاهرة ، ليجنوا من وراء ذلك ربحا لأنفسهم . وكان طبيعيا أن أعتقد أن هذين السيدين إنما تحدثا إلى فى الموضوع الأخير ، لولا أنهما أكدالى أن الأمر لم يقف عند حد شراء الضباط العبيد سعيا وراء ربح يجنونونه ، بل إن مرتباتهم وأجور الجنود كان يعطى لهم بدلها ما يوازىها من العبيد .

وإذا كان هذا الأمر صحيحا ، فليكن معلوما لديكم أن ذلك مخالف لرغباتى ، وأنه لا يشرفنى أمام جميع الشعوب المتحضرة ، وبخاصة أمام الحكومة الإنجليزية ، التى تقوم بينها وبين حكومتى علاقات ودية . ولهذا آمركم بأن تكفوا فى المستقبل عن إعطاء العبيد إلى الضباط والجنود وغيرهم من الموظفين لقاء مرتباتهم . واعلم أننى لا أحب أن أجر مقنا من تجارة لا تشرفنى ، بل إننى على استعداد لأن أحتمل بعض التضحيات التى قد يتطلبها إبطال هذه

التجارة . وعسى أن تصلني كذلك معلومات وافية عن العوامل التي هيأت الظروف لكتابة تقرير السائح الإنجليزي الذي سبقت الإشارة إليه .

رسانة الفيكونت بلهرستون إلى الكولونيل « كامبل » :

رقم ٨٢

من الفيكونت بلهرستون إلى الكولونيل « كامبل »

وزارة الخارجية في ١٧ يناير ١٨٣٨ .

سيدي :

تسلمت رسالتك التي بعثت بها أول الشهر الماضي عن تجارة الرقيق ، التي يشتغل بها جنود الباشا في داخل إفريقيا . وقد بادرت بعرضها على الملكة ، وأحب أن أبلغك موافقتي التامة على عرضك هذا الموضوع على الباشا .

أما فيما يتصل بما أسفر عنه هذا العرض من تعليمات صدرت إلى حاكم سنار ، حتى يكف في المستقبل عن تسليم العبيد إلى الضباط والجنود وغيرهم لقاء مرتباتهم ، فإنني أشير عليك بأن تؤكد للباشا أن حكومة جلالة الملكة تقدر كل التقدير تلك المواطن الكريمة الرحيمة التي دفعته إلى إصدار أمر يكسبه شرفا عظيما . ومع ذلك فإنني ألاحظ أن هذا الأمر ما يزال في ظاهره يسمح للضباط في جيش الباشا بأن يحشدوا العبيد أو يقنصوهم ويبيعوا بهم إلى القاهرة ، حيث يباعون . ومن أجل هذا يجدر بك أن تلتزم هذه الفرصة فتباغ جنابه العالي أنه إذا منع جميع ضباطه منعا باتا من الاتجار في الرقيق على أية صورة من الصور ، فإن ذلك يرفع من قدر جيشه في نظر سائر الدول ، ويجعل بقاء جنوده أقل إرهاقا وعتقا لسكان الجهات التي قد يتخذها هؤلاء الجنود مقرا لإقامتهم . وقد أبلغت السفير الفرنسي ماحوته رسالتك من بيانات عن تجارة الرقيق ، إذ قررت أن رعايا فرنسا المقيمين بالقاهرة يمارسونها في مرق إفريقيا .

إلى الليفتينانت كولونيل كامبل ... الخ ... الخ .

(التوقيع) بلهرستون

رسانة اللورد بلهرستون إلى الكونت سيباستياني :

فرنسا

رقم ٦٦

من اللورد پلمرستون إلى الكونت سباستياني .

وزارة الخارجية في ١٧ يناير ١٨٣٨ .

الموقع على هذا له الشرف في أن ينقل إلى سعادة الكونت سباستياني المقتطفات المرافقة من رسالة بعث بها القنصل العام لجلالة الملكة في مصر ، فيما يتصل بتجارة الرقيق ، فقد ثبت أن الرعايا الفرنسيين بالقاهرة يمارسونها في إفريقية الشرقية .

سعادة الكونت سباستياني ... الخ ... الخ .

(التوقيع) پلمرستون

مقدمة الظروف لإلغاء الرق :

يخيل إلى أنه ليس هناك ما هو أنسب من الوقت الحاضر لخدمة قضية إلغاء الرق في بلاد الشرق ، ذلك بأن الدول الشرقية الكبرى أخذت شعورها يزداد بأنها تعتمد في الاحتفاظ بكيانها على تأييد ملوك أوربا ، فإذا اشترط أن يكون القضاء على تجارة الرقيق ثمنًا لهذا التأييد ، فلاريب في أن تلك الدول ستضطر إلى أن تخضع لهذا الشرط ، فتسمح بأن يتخذ من الوسائل ما يؤدي إلى استئصال شأفة تلك التجارة شيئًا فشيئًا . وإنه لمن حسن الطالع أن الربح المادي الذي يعود على حكومات الشرق من وراء هذه التجارة غير كبير ، لأن المبلغ الناتج عن استيراد العبيد ونقلهم لا يقام له وزن . فإذا ألغيت أسواق العبيد ووضع حد لقنصهم واختطافهم ، فإن انتعاش الزراعة لن يقتصر على بلاد العبيد . وقد أخذ الأوربيون يزدادون خبرة بها ، ونزوحا إليها ، بل إن أهل مصر لا بد وأن تتحسن أحوالهم ، لأنه سيطلب إليهم القيام بخدمة المنازل ، وهم الآن مبعدون عنها ، بفضل نظام الرق . وعلى هذا فتمنع استيراد الرقيق سيحدث فراغًا لن يملأه غير أبناء العرب من المصريين . وأعتقد أن هذا التغيير سوف يفيد ملاك العبيد الحاليين من الناحية المادية في النهاية ، لأن حياة العبد النوبي قل أن تطول في مصر . فقد سبق أن قدمت في ملاحظاتي أن مختلف الأوبئة تجدد في هذه الطائفة مرعاهما الخصب . ويحصد الطاعون بنوع خاص كثيرا من الزنوج . وايسر أرباح تجارة الرقيق وفيرة في الوقت الحاضر . ولو أن تجارة مشروعة أسست وشجعت وأزيلت من طريقها العقبات ومختلف ضروب الاحتكار ، لحل تبادل المصنوعات الأوربية بالمنتجات الزراعية في البلاد دون ريب محل الاتجار في المخلوقات الآدمية في مدى سنوات قليلة .

وعندما جرت المحادثات بيني وبين الكولونيل « كامبل » من ناحية ، ومحمد علي من الناحية الأخرى ، في شأن تجارة الرقيق ، وأمكنا أن نحصل منه على تصريح بأنه يريد

اتخاذ خطوات مبدئية في سبيل القضاء عليها ، اشتد خوف الجلايين ، خشية أن تكون نهاية تجارتهم قد اقتربت . فانتدبوا شخصا لمقابلتي ، ظنا منهم أنني حصلت من محمد علي على فرمان بمنع استيراد الرقيق إلى مصر في المستقبل . وقد أظهر عدد من هؤلاء الجلايين رغبتهم في التخلي عن تجارة الرقيق ، إذا سمح لهم بالتجارة في الصمغ وغيره من الحاصلات الإفريقية دون أن يخضعوا لما يفرضه الباشا من ضروب الاحتكار ، وبعبارة أخرى إذا سمح لهم بجمعها وبيعها لحسابهم الخاص دون أن يلقوا في ذلك عنقا .

انخفاض الأسعار :

كانت السوق تجمع بالعبيد طول إقامتي في مصر ، فهبطت الأسعار هبوطا غير عادي . فإذا قدرنا أن السكان الذي جئ بالعبيد منه بعبيد جدا ، وأضافنا إلى ذلك ما أفق من وقت ومال في سبيل إطعامهم ونقلهم ، وكثرة من مات منهم في مثل هذا السفر الطويل ، إذا قدرنا ذلك كله فإن هناك ما يدعو إلى الظن أن شكاوى الجلايين من ضالة أرباحهم تقوم على أساس صحيح . وما دام الأمر كذلك ، فإن هذا الوقت هو أنسب الأوقات لمحاولة القضاء على تجارة الرقيق ، إذا شجعنا استيراد سلع أخرى من التوبة والسودان وسنار ودارفور والحبشة وغيرها من الأقطار الواقعة في جنوبي مصر . وإني لأميل إلى الظن أنه إذا أنشئت محطات تجارية أو مراكز للتجارة في كردفان والخرطوم وغير ذلك من أماكن ذات موقع ملائم على النيل ، وإذا شجع الأهالي على أن يجلبوا بدل العبيد أنواعا من الصمغ وسلما من الحاصلات الأخرى ، فإن تجارة الرقيق خائفة أن تتلاشى من تلقاء نفسها ، وأن تحمل محايها تجارة مشروعة في ظل السلام ، ليست أقل ربحا ولسكها أكثر شرفا ، وأدعى إلى الرضى من تجارة عمادها أطفال يسرقون ، فنتعالى أصواتهم بالصياح .

إقامة وكلاء من الإنجليز في إفريقية الشرقية :

لعل خير ما يؤدي إلى إلغاء تجارة الرقيق ، أن يقيم وكلاء من الإنجليز في الخرطوم وفي كردفان وغيرها من الجهات التي يسهل اتصالها بالنيل في إفريقية الشرقية ، وأن تؤسس هناك مراكز تجارية ، إذا كان ذلك مستطاعا . ومن الممكن أن توجه إلى تجارة الرقيق طعنة في الصميم ، وأن يقضى على الإجرام والبؤس في البداية ، إذا يسرت سبل الاتجار في السلع الإفريقية ، ووضعت المراقيل في طريق تجارة الرقيق ، وساعد باشا مصر على تنفيذ فكرة الإلغاء ، التي أبدى رغبته في مؤازرتها . وقد كان ينحيل إلى في كل حين أن الداء لم يعالج وهو لا يزال في بدايته ، بل ترك وشأنه حتى اشتدت وطأته ، واستحال التغلب عليه ،

واستشرى حتى استمصت مقاومته . هذا إلى ما هنالك من مصالح أوجدها ، وأموال أنفقت في سبيله بغير حساب . وقد أخذنا نستخدم نفوذنا بعد أن بلغ السيل الزبى ، وزاد ثمن العبد زيادة كبيرة ، لقاء ما يتعرض له الجلابون من أخطار ، وما يقومون به من مغامرات . غير أنه إذا أمكننا الوصول إلى مواطن الرقيق الأصلية ، حيث لا يكاد يساوى العبد شيئاً في نظر من يخطفونه في البداية ، كان علينا أن نناهض أرباب صغرى المصالح لا كبرها مما ييسر علينا مهمة قهرهم والقضاء عليهم .

مقدمة الموضوع :

وعلى الرغم من أن الأقوال التي أدليت بها تحوى أغلب الحقائق التي أعرفها ، فإننى أحب أن أضيف إلى ذلك التلخيص النالى ، وقد أعطيته بناء على موافقة نخامتك ، لمستر « توماس فاوول بوكستون » Thomas Fowell Buxton ، رداً على طائفة من الأسئلة وجهها إلى .

مقدار العبيد المصرية من إفريقية إلى الأسرار الاسموية :

أولاً — ليس من المستطاع فيما أظن تقدير العبيد الذين يصدرون من إفريقية إلى الأسواق الإسلامية تقديراً مضبوطاً ، وقد يكون من الممكن محاولة تقدير عددهم تقديراً تقريبياً ، عندما تصل جماعات كبيرة منهم مع القوافل التي لا تمتاز الصجرا إلا في فصول معينة من السنة ، غير أن المواصلات التي تزداد سهولة يوماً بعد يوم ، والأمن الذى يشعر به المسافرون حين ينتقلون في مصر من جهة إلى أخرى ، كل ذلك أحدث تغييراً في تجارة الرقيق . فقد أخذ العبيد يتسربون إلى مصر إذ يرد إليها في كل يوم تقريباً جماعات صغيرة ، لا تزيد في بعض الأحيان على حمولة أحد المراكب النيلية ، ولكنها في العادة لا تتجاوز ثلاثة مراكب أو أربعة مجتمعة . ويخيل إلى لفرط السهولة التي يشحن بها العبيد من مصر إلى مختلف أنحاء الدولة العثمانية أنها هي موطنهم الأصلي . أما وجاقات الغرب فلا تستطيع الاتصال بداخل إفريقية بمثل هذه السهولة ، كما أنها لا تستمتع بما تستمتع به مصر من مزايا حين ترسل العبيد إلى تركية آسيا وأوربا .

ورود العبيد إلى مصر :

ثانياً — قد يتراوح عدد من يبعث بهم إلى مصر سنوياً من العبيد بين عشرة آلاف واثني عشر ألفاً ، ولكنى أشك في وصول ما يزيد على ثلثي من يقنعون منهم . وتتطلب الأسواق المصرية أن ينزع من مواطن العبيد بين خمسة عشر ألفاً وثمانية عشر ، لتجارة المرور والاستهلاك المحلى في تلك البلاد .

مصر أرخص سوق للرقيق :

نالتاً : أن استيلاء الفرنسيين على الجزائر ، وحالة الارتباك والفوضى والكساد التجارى فى طرابلس ، وضف مركز تونس من الناحية التجارية ، وبعد مرا كش عن الولايات العثمانية ، كل ذلك أ كسب الأفطار التى تتصل بالنيل مزية عظيمة هى انخفاض أسعار الرقيق^(١) وما بها من وسائل النقل كما أدى شيئاً فشيئاً إلى جعلها مستقراً لما يرسل من العبيد إلى بلاد الليثانات وشرق إفريقية ، وفى اعتقادى أن بعض العبيد يرسلون من القاهرة والإسكندرية إلى مدن إفريقية الشمالية .

ضعف الإقبال على اقتناء العبيد فى بلاد العرب :

رابعاً : ينجيل إلى أن إقبال العرب على اقتناء الرقيق غير شديد . ويرد إليهم عن طريق مصوع ما هم فى حاجة إليه من الأحباش ، غير أنى لم ألتق بقوافل من العبيد تسير فى الطرق التى تربط بين مصر والبحر الأحمر ، كالمطريق من قنا إلى القصير ومن القاهرة إلى السويس وغيرهما . ويرافق كثير من العبيد حجاج بيت الله الحرام إلى المدن المقدسة ، ولكنهم قلما يبتون فى بلاد العرب . وكثيراً ما يشتري المسلمون عند عودتهم بطريق النيل إلى بلادهم من مكة والمدينة بعض الرقيق ، لخدمتهم الخاصة ، وبيعه فى القسطنطينية وغيرها من البلاد . وأغلب العبيد الذين يعتقدون الإسلام يبدو التعصب ، يتهجون إذا وانهم الفرصة لأداء فريضة الحج . وليس بين أتباع محمد من هو أشد تمسكاً منهم بجميع المظاهر الخارجية ، سواء أ كانوا من المالك أم من الحبشان والزوج .

موطن الرقيق :

خامساً — إن أهم الجهات التى تمد السوق المصرية بالرقيق هى بلاد الجالا ودارفور وكردفان وسنار والحبشة . أما فزان فهى أهم مورد لطرابلس ، كما هو شأن زنجبار ، بالقياس إلى جنوبى بلاد العرب .

فئس الرقيق :

سادساً — إن الجهرة العظمى من الرقيق يمكن اقتناصها خلال الغزوات التى يشنها الجنود المصريون على حدود الحبشة ودارفور فى أوسع نطاق . وكثير من العبيد يقعون فى أيدي عصابات صغيرة من قطاع الطرق ، وبعضهم يختطفه الأفراد . ويبلغ التخريب فى

(١) أبلغنى السيور « دپوى » Dupuis أن متوسط ثمن العبد المراهق فى تونس وطرابلس مائة دولار أى عمرون جنياً استرلينياً ، أى ما يوازي ضعف ثمنه فى مصر ، أو ثلاثة أمثال ذلك الثمن .

مواطن الرقيق حداً صرعاً خلال الغزوات ، إذ يهلك عدد كبير من الناس ، ويتلف كثير من المتاع . وثم تقديرات مختلفة لعدد الوفيات ، ارتفع بعضها في بعض الأحيان إلى ٥٠ ٪ . ويقع في الأسر كثيرون خلال ما يشن على الحبشة ودارفور وغيرها من الأقطار التي لا تخضع لمحمد علي من حروب يقصد من ورائها السلب والنهب . ويموت عدد كبير من العبيد أحياناً عند اجتيازهم الصحراء ، قبل أن يبلغوا أسواقاً من الأسواق . ويرجع ذلك إلى قلة ما يقدم إليهم من الطعام والماء ، كما يعزى إلى ما يصيبهم من إرهاق أو إلى اشتداد وطأة الجدرى وغيره من الأمراض الوبائية . فإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى جميع هذه العوامل التي تقضى إلى الهلاك كان من الممكن أن يقال إن كل مائة من العبيد تصل إلى أسواق القاهرة والإسكندرية ، يهلك في مقابلها مائة أخرى على الأقل . ومع هذا فإنهم حتى حين يبلغون المدن المصرية ويستقرون بها ، تقصر أعمارهم إلى حد يدعو إلى الأسف . وليس ذلك راجعاً إلى سوء معاملتهم ، فإن المسلمين يعاملونهم بوجه عام معاملة تنطوي على شيء من الرحمة ، وإنما يرجع إلى تغير المناخ واختلاف طرق المشية ، كما يرجع إلى حياة العزلة التي يحيونها ، وإلى الأوبئة التي تفشو بينهم من آن لآخر .

التجارة المشروعة بممكن أنه نحل محل الرقيق :

سابقاً — لا أظن أن من المسير القضاء على تجارة الرقيق في مهدها ، واستمالة الجلايين إلى احتراف تجارة أكثر منها رحمة ، وقد تكون أوفر منها ربحاً في نهاية الأمر . والعبيد الآن أهم سلعة تستبدل بها بضائع أوروبا ، غير أنى أعتقد أنه إذا اتخذت وسائل معينة بالانفاق مع الباشا ، فإن من الممكن أن تزداد حاصلات البلاد التي يرد منها العبيد زيادة عظيمة ، بحيث يستطيع دفع أثمان البضائع التي تحتاج إليها تلك البلاد من مصر . وثم حقيقة من الأهمية بحيث لا يستطيع الكف عن ترديدها ، وهى أنى عند ما كنت في مصر ، شاع وذاع أنى نجحت في القضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرماً ، وأن الباشا قد عقد النية على إصدار فرمان يحرم مرور العبيد ، ويبيعهم في الأقطار التابعة له . وكان من أثر ذلك أن سرى الرعب في نفوس الجلايين ، وبعثوا إلى يتحرون عن صحة ما أذيع من أقوال ، كما قرروا أن أرباحهم من وراء تجارة الرقيق جد ضئيلة ، وأنه إذا ألغى احتكار الصمغ وما إليه ، ونالوا من التشجيع ما يمكنهم من أن يمرضوا في السوق سلماً تجارية أخرى ، فإن هذه التجارة تعود بما تعود به تجارة الرقيق من أرباح .

المفاوضات المباشرة قد يكون لها أثرها في الباشا :

نأمنأ — أما من ناحية باشا مصر ، فإن لي ملء الثقة في أن المفاوضات المباشرة معه ستجمل من الممكن الوصول إلى إلغاء تجارة الرقيق في ممتلكاته تدريجاً ، ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بإجراء مفاوضات مباشرة مع الباشا . فإذا تيسر بأية وسيلة من الوسائل أن تكون تجارة الرقيق موضوع اتصال ودي ، فلا يخامرني أدنى شك في أنه سيقضي عليها في شرق إفريقية قضاء مبرماً . (وهذا ما أقوله بعد أن تحدثت إلى الباشا طويلاً واتصلت به اتصالاً وثيقاً) . ولا شك عندي كذلك في أنه من الميسور أن تقوم مع الحبشة ودارفور وبلاد الجالا وجميع الجهات الواقعة في وسط إفريقية وشرقها علاقات تجارية واسعة المدى ، تشق للحضارة طريقاً . كما أنه مما لا شك فيه أن عهد علي ، بما لا سمح وقوته من هيبة وسلطان ، يستطیع في سنوات قليلة أن يعمل وحده في سبيل استئصال هذه الشرور الويلة ، ما لم تستطعه الحكومات والأمم الأوربية مجتمعة ، ذلك بأنك في هذه الحالة تصل إلى أصل الداء فتعالجه في منيته . فقد يكون في مقدورك أن تجعل للقوم مصلحة في أن يبقى الزنجي في موطنه حيث تزداد قيمته باعتباره وسيلة لكسب المال . ومنذ أيام قليلة — وأنا أكتب الآن في التاسع من يناير ١٨٣٩ — تلقيت خطاباً من رجل فاضل يشق به الباشا ثقة عظيمة ، يبلغني فيه أن الباشا يرى أن من الممكن إيجاد وسائل تكفل الارتفاع بالعبد في موطنه فيما هو أكثر فائدة مما لو سمح باسترقاقه وبيعه . وهكذا اتضح أن الآراء التي أشرت إليها قائمة في ذهن محمد علي ، وإني لوائق من أن العمل على زيادة التجارة مع بلاد الزوج من بين الأغراض التي يسمي إليها ، وهو الآن في طريقه إلى حدود الحبشة . ولهذا أكرر القول بأن الوقت الحاضر جد مناسب لإجراء مفاوضات في موضوع الرق والعلاقات التجارية مع وسط أفريقية .

المفاوضات مع الحبشة :

نأسما — منذ عهد قريب كانت المفاوضات تجري مع السلطات الحبشية لإنشاء علاقات تجارية على نطاق أوسع إذ يملك عهد علي مصوع أهم ثغور الحبشة . وقد ظلت الحرب قائمة بين عهد علي والأحباش دهرًا طويلاً ، وبذات ما في وسمى خلال إقامتي بمصر حتى أهد لتسوية ما بين الباشا وبينهم من مشا كل . غير أني أجهل ما حدث بعد ذلك ، وأرى أنه ليس من العسير أن يتم الاتفاق مع عهد علي على تأسيس مراكز للتجارة في أهم جهات Nigritia الشرقية . فالتجارة الآن محتكرة لمصلحته وحده ، بحجة أن التجار لا يستطيعون حماية

أنفسهم في هذه الجهات ، مما يجعل سلطته ضرورية حتى تسير الشؤون التجارية سيراً آمناً . ولكن عندي من المعلومات الوثيقة ما يجعلني أعتقد أنه إذا اتخذت تدابير محكمة ، فقد تصبح الحبشة سوقاً عظيمة لاستهلاك البضائع الأوروبية والهندية معا ، وقد تكون وسيلة لإحياء ما كان لإثيوبيا وعصب من تجارة في سالف الأزمان . ويخيل إلي أنه من الممكن الانتفاع بما قدمه أحد ملوك (الحبشة) ورجال الدين فيها من اقتراحات في هذا الصدد .

ومعلوم أن مستر « صوات » Salt واللورد « فالنتيا » Valentia قاما بعدة محاولات لإنشاء علاقات تجارية مع الحبشة . ويقدر سكانها بأكثر من أربعة ملايين إذا حسن استخدامهم فربما عاد من وراء ذلك خير على الشعوب الإفريقية في جنوب الحبشة وغربها ، وربما استطاعوا التخلص مما جرته عليهم تجارة الرقيق من دمار وفساد خاقي . ولما كنا نستمتع في البحر الأحمر بنفوذ عظيم يزداد على مر الأيام ، فمن الممكن الانتفاع بهذا النفوذ في تحقيق أنبل الأغراض الإنسانية .

لا يمكن استرقاق المسلمين بحكم القانون :

عاشرا — لا يمكن استرقاق أى من المسلمين طبقاً لما ورد في القرآن ، فإذا قال أشهد إلا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن في هذه الشهادة حماية له من العبودية ، طبقاً لآراء أكبر النقا من المفسرين . ولا ريب في أنه كثيراً ما تخالف أحكام القانون خلال ما يقترن بقنص الرقيق من أعمال العنف والفضى ، ولكن القانون لا يجيز لأحد أن يستعبد سوى الذين لا يؤمنون بالله . وليس معنى هذا أن اعتناق الإسلام يؤدي إلى التحرر من العبودية ، فأغلب العبيد كما أسلفت ، متدينون مخلصون لعقيدتهم إلى حد التمصب ، أما جمهرة الزنوج الذين يقعون في الأسر فهم من الوثنيين ما في ذلك ريب .

لا يمكن إلغاء تجارة الرقيق إلا بزعامة الأرمن والاتجار في ماصودتها :

حادى عشر — لا أعرف وسيلة لإلغاء تجارة الرقيق أجدى من قيام تجارة مشروعة رابحة ، لأن تحريم الاتجار في الرقيق بفرمان من الباشا ، أو من أية سلطة أخرى في إفريقية لن يضع حدا لهذه التجارة إلا إذا أمكن إيجاد وسيلة أخرى ، تستطيع بها الشعوب الإفريقية أن تدفع أثمان ما تستهلكه من بضائع . والرقيق والتبر أهم ما يؤدونه في سبيل الحصول على جميع المنتجات الأجنبية . وقد أصبح الزنوج — بحكم ما تأصل فيهم من عادات ، وما يحسونه من اضطراب الأمن ، وما ينشأ بينهم دائماً من حروب — لا يميلون إلى الاعتماد على استثمار أراضيهم ، والاشتغال بالصناعات الشريفة ، في الحصول على ما يستوردونه من الدول الأخرى .

أما تغيير طبائع ملايين الرجال وما يحترفونه من أعمال ، فسرعان ما يتحقق بإنشاء مراكز للتجارة بحميتها تفاهم حقيقى مع السلطات ، وقدم مستوطنين يقدرون قيمة العمل ويثبون فى المعاملات التجارية روح النظام والأمانة ، أى قدوم رجال يرجى منهم أن يلتزموا جادة الإنصاف حين يبيعون الزئوج ما يريدون اقتناؤه من سلع كالية ترد من الخارج . وإنه لكارثة فادحة ألا يطلب إلى مثل محمد على الاشتراك فى هذا الأمر الخطير .

إمام مسقط :

ثانى عشر — بصرح إمام مسقط بأنه أنفى تجارة الرقيق مضجيا بمائتى ألف دولار فى السنة . وليس فى مقدورى أن أتحدث عن التجارة التى يشتغل بها رعاياه ، ولكن عندى ما يؤيد مخاوفى من وجود الرق هناك على نطاق واسع ، ومن أن الجبهة العظمى من العمال الزراعيين أرقاء .

استفهام الرقيب فى العمل بالحقول :

ثالث عشر — لقد ترمى إلى سمى أن العبيد فى زنجبار يستخدمون فى العمل بالحقول ، كما أعلم أن هذا شأنهم فى كردفان ، ولكنى لأعرف مدى ما يعملون .
لاهم من القيام بحركة موصلة فى مصر ومسقط والحديثة .

رابع عشر — أعتقد أن إمام مسقط عرض على البريطانيين ، منذ عهد جد قريب ، أن يختاروا أية بقعة فى بلاده ليستوطنوها ، كما أنه يبدى رغبته فى المعاونة على إلغاء تجارة الرقيق . ومن الممكن أن تتخذ مع إمام مسقط تدبيرات يجرى العمل بها فى وقت واحد مع نظائرها فى مصر وملحقاتها ، ولن تفضل تلك التدبيرات فى تحقيق الغرض المطلوب منها . ولهذا كان الاتفاق مع الباشا والإمام والسلطات الحبشية للقيام بعمل مشترك ، كبير الفائدة فى القضاء على تجارة الرقيق ، فى جميع إفريقيا الشرقية إلى جنوبى خط الاستواء . وعقد مثل هذا الاتفاق ميسور فى الوقت الحاضر .

الطاعون

الطاعون :

لقد انتهزت الفرص الثمينة التى سنحت لى بفضل إقامتى فى الشرق ، فجمعت كل ما أمكننى جمعه من حقائق عن موضوع الطاعون ، وعن الوسائل التى اتخذت ، عن طريق

التشريع أو بإنشاء المحاجر الصحية ، لمنع دخوله إلى البلاد وانتشاره فيها . وقد أبحث
لنفسى فى مثل هذا الموضوع النافع أن أذكر فى ملحق التقرير ، زبدة الملاحظات التى
وجهتها إلى القسم الطبى فى الجمعية البريطانية بمدينة نيوكاسل فى شهر أغسطس الماضى ، مما
حدا بتلك الهيئة العلمية إلى أن تقرر بإجماع الآراء ضرورة مطالبة الحكومة بإجراء تحقيق
رسمى فى اللقيانات ، على يد لجنة من ذوى الكفاية ، يناف بها التحرى عن عدوى الطاعون ،
وعز الضمانات التى اتخذت فعلا ، أو من المفروض أن تكون قد اتخذت بما سن من قوانين
الحجر الصحى لمنع انتشاره .

المجلس الصحى بالإسكندرية :

تفضل الكولونيل « كامبل » فأمدنى ببيانات على أكبر جانب من الأهمية سوف أدلى
بها الآن . ومن حق المجلس الصحى وحده تقديم هذه البيانات ، فى تقريره عن مدى ما أدركه
نظام المحاجر الصحية بالإسكندرية من نجاح . ولما كانت جداول الوفيات تحوى بيانات مقنعة ،
فليست هناك حاجة إلى قيام جدل طويل بشأنها . وهى تدل على أن الطاعون لم يمكن التغلب
عليه ، أو الحد من انتشاره ، وأنه ما يزال قويا فتاكا كما كان فى الماضى ، على الرغم مما بذل
فى هذا السبيل من خبرة طويلة ونفقات باهظة .

تبين هذه الوثيقة أن الفوائد التى يسعى عظمة والى مصر إلى أن تعود على رعاياه من
وراء تعديل القوانين الصحية واضحة وضوحا كافيا . ورغم ذلك فقد اتخذت بعض التدابير
فى مينائى الإسكندرية خلال شهر أكتوبر ١٨٣١ ، للمحافظة على الصحة العامة ، بتطبيق
قوانين الحجر الصحى على السفن القادمة من جهات موبوءة ، ابتداء من أول ديسمبر من
ذلك العام . وقد سنحت الفرصة للتحقق من وجود الطاعون على ظهر سفينة تركية ، غادرت
القسطنطينية بقيادة القبطان حسين فى ٣ نوفمبر ، وعلى ظهرها خمسة عشر بحارا وخمسة
وتسعون مسافرا ، مات اثنان منهم بعملة مشكوك فيها . غير أن طبيبين فى المجلس الصحى ،
هما السيدان « جراسى » Grassi و « سرڤيللى » Cervelli ، صرحا وأكدا ، فيما يتصل
بأثنين آخرين ، أن جميع الأعراض التى ظهرت عليهما إنما هى أعراض الطاعون الدملى
المنتشر فى بلاد الشرق . وقد مات الاثنان بسببه ، أحدهما فى ليلة ٣٠ نوفمبر ، والآخر فى
صبيحة أول ديسمبر .

انتشار الطاعون :

كان من سوء الطالع فى ذلك الحين أن المجلس الصحى بالإسكندرية ، ولما يعض على

إنشائه غير زمن وجيز ، كان يموزه محجر صخى يعمل فيه موظفون أكفاء ، كما كانت تموزه المواد اللازمة للتبخير . ونظرا إلى أنه لم تكن ثم وسيلة خير من هذه الوسائل ، فقد اتجهت الرغبة إلى إبعاد السفينة عن الموانئ والسواحل المصرية ، فسار بها القبطان حسين إلى بيروت ونقل المسافرون الطاعون إلى تلك المدينة ، كما نقلوه إلى دمياط .

ما اتخذ من تدابير :

اضطرب المجلس الصحى لهذه الحادثة . ولما كان يخشى انتشار الوباء ، وله ما يبرر هذه الخشية ، فقد أشار على الحكومة بأفضل الوسائل التى تكفل وضع حد له ، كما بعث إلى دمياط بالديكتور « جراسى » وهو أحد أعضائه . فكان أول ما عمله أن أقام ممزلا ثم تفرع في فصل الأصحاء عن المرضى وتبخير المدينة ، واستطاع في ظرف ثلاثة شهور ، بفضل إحراقه ما كان لدى السكان من متاع ، أن يخفف وطأة الوباء ، بل لقد استطاع لحسن الحظ أن يقضى عليه .

وفي اليوم الثامن عشر من سبتمبر ١٨٣٢ ، وصلت من القسطنطينية السفينة النمساوية « سافيريو دلا ايندى » Saverio delle Indie ، وهى من نوع الإبريق ، ويقودها القبطان « ماركو سكوجلارين » Marco Scoglearin . وقد حدثت بمض الوفيات بين البحارة في أثناء الرحلة ، ولكنه لم يعلن ذلك حين وصوله ، فانتشر المرض بين البحارة بعد أيام قليلة ، وكانوا ستة رجال ، لم ينج منهم غير رجل واحد هو القبطان .

وفي السادس والعشرين من نوفمبر ١٨٣٣ ، وصل القبطان « پانا » Paua ، يقود سفينة أيونية من نوع الإبريق تدعى « ليونيداس » Leonidas ، وعلى ظهرها واحد وثمانون مسافراً أنزلوا في المحجر الصحى . وقد ظهر الوباء خلال بضعة أيام . وفي الجداول الملحقة يتضح عدد الموتى ، وعدد من قدر لهم الشفاء .

ظهور الطاعون في أهم الأودية اليونانية :

وفي اليوم السابع من شهر يوليو ١٨٣٤ ظهر الطاعون في دير يونانى ، فرض راهبان مات أحدهما . وقد اتخذت جميع التدابير اللازمة لحصر الوباء بين جدران الدير ، وكل هذا العمل بالنجاح . وعند ما أريد البحث عن هذا الطاعون ، ثبت ثبوتاً قاطعاً أنه نجم عن وصول سكرتير البطريق اليونانى في القدس إلى الدير ، وكان الوباء منتشراً في تلك المدينة . ولم تكن الحقايب التى تحوى أمتعة هذا الشخص قد فتحت قط خلال رحلته بطريق البر

أو البحر ، ولا خلال الأيام السبعة ، وهي الفترة القصيرة التي طلب إليه أن يقضيها في المنزل الصحي عند وصوله من قبرص . ولكن هذه الحقائق لم يكذب يفتحها أحد خدم الدير حتى أصابه المرض ، وعاجله الموت في ثمان وأربعين ساعة . وكاد هذا الحادث يمر دون أن يلتفت إليه أحد ، لولا أن الراهبين اللذين ساعدا الخادم ، مرضا في صبيحة يوم وفاته .

وفاة قبودانه تركي :

وفي اليوم الخامس من أغسطس ، مات القبودان ديمتري ، وكان يقود سفينة تركية من نوع الإبريق ، تدعى « ليونيداس » Leonidas ، وكانت إذ ذاك راسية في الميناء القديم . وقد وجدت على جسمه آثار الطاعون ظاهرة ظهوراً واضحاً . وثبت عند تحري أسباب الوفاة ، أن القبودان اتصل ببعض الفتيات السود في قرية فوة ، وكن يقمن قبالة المستشفى الأوربي .

الوباء في فوة :

في اليوم الثالث عشر من أغسطس ، توالى عدة وفيات خلال أيام قليلة ، في القرية التي سبقت الإشارة إليها وفي قرية أخرى تجاورها ، وهما قريتان يقطنهما الزوج . وقد ظهر الطاعون فيهما . وعند التدقيق في تحري منشئه ، انضح أن غسالتين زنجيتين ، تقطنان إحدى القريتين ، كانتا تقومان بعملهما في الدير اليوناني لأول مرة ، حين كانت تجمع أمتعة الراهبين اللذين ماتا بالطاعون .

انتشار الطاعون في القرى :

وقد صدرت الأوامر بإخلاء هاتين القريتين ، وتبخيرهما تبخيراً جيداً ، كما بنحرت بالجبر المحروق أمتعة الأهالي كل على انفراد . وبذلك أمكن القضاء على الوباء ، وظل الأهالي تبدو عليهم مظاهر الصحة والطمأنينة ، حتى إذا كان اليوم الحادى عشر من شهر نوفمبر ١٨٣١ ، أثبت الدكتور « جراسى » أن خادم الصراف اليهودى « أغيو » Aghio مصاب بالطاعون . وقد أدت هذه الحادثة الشثومة إلى وقوع تلك النكبات التي توالى في اليوم العشرين من الشهر نفسه . فقد ذهب عدد عظيم من المصريين ضحية هذا الوباء ، في الفترة الواقعة بين ذلك اليوم ، واليوم الثانى من شهر سبتمبر ١٨٣٧ .

معارضة الأهالي :

أنهمك المجلس الصحى في إيجاد علاج لهذا البلاء ، ولكن شاء سوء الطالع أن تذهب أكثر جهود المجلس عبثاً ، بسبب معارضة الأهالي ، فقد كانوا يقاومون ما يشير به القسم الطبى من وسائل .

الطاعون من ١٨٢٨ إلى ١٨٣٧ :

ظل الطاعون منتشرا في بلاد الليقانت ، من ٢٧ أكتوبر ١٨٢٨ إلى ١٧ يناير ١٨٣٧ وكان مصدره الحجاج القادمون من جهات الليقانت التابعة للأتراك . وتوضح الجداول عدد الإصابات والوفيات ، وعدد من نالوا الشفاء .

الطاعون في ١٨٣٦ :

وفي شهرى سبتمبر وأكتوبر عام ١٨٣٦ ، ظهر الطاعون مرة ثانية في دمياط . غير أن الوباء لم يلبث أن قضى عليه ، لا في المدينة فحسب ، بل وفي خمس وسبعين ومائة من القرى التي ظهر فيها ، وذلك بفضل نشاط الدكتور « جراسى » وسرعة ما اتخذته من تدابير .

الوباء البحرى :

وفي فبراير ١٨٣٧ ظهر الطاعون في المنصورة والوجه البحرى ، فأمرع الدكتور « جراسى » إلى هذه الجهات ، ونجح في القضاء عليه بفضل نشاطه وتفانيه في العمل .
(التوقيع) « باتريك كامبل »

وفيات الطاعون في عام ١٨٣٤ :

جدول « ١ » سنة ١٨٣٤

ملاحظات	عدد الوفيات	
راهب في الدير اليونانى .	١	يولية
في إحدى قرى السود .	٤٨	أغسطس
	—	سبتمبر
	—	أكتوبر
من السكان عامة	٣٨	نوفمبر
	١٥٠	ديسمبر
	٢٣٧	

ليس ثم بيان عن الأمراض العادية في هذه السنة .

جدول «ب» سنة ١٨٣٥

مالات الطاعون في عام ١٨٢٥ :

يناير			فبراير			مارس			ابريل		
طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية
١	—	١٠	٩	—	١١	٦٨	—	—	١٣٥	—	—
٢	—	٦	١٧	—	١٢	٦٦	—	—	١٢٠	—	—
٣	—	٨	١١	—	٢٢	٩٧	—	—	٩٦	—	—
٤	—	٩	١٢	—	١٢	١٤٦	—	—	١٠٠	—	—
٥	—	٧	٩	—	١٨	١٤١	—	—	١٠٣	—	—
٦	—	٥	٧	—	٢١	١٣٦	—	—	٩٥	—	—
٧	—	٥	١٨	—	١٢	١٤٠	—	—	٨٣	—	—
٨	—	٩	١٢	—	٢٢	١٤٤	—	—	٨٠	—	—
٩	—	٦	١٥	—	١٦	١٥٦	—	—	٨٣	—	—
١٠	—	٨	٢٢	—	٢٢	١٤٦	—	—	٦٠	—	—
١١	—	٧	٣٦	—	٢٥	١٨٤	—	—	٦٨	—	—
١٢	—	١٠	٣١	—	٣٠	١٦٢	—	—	٧١	—	—
١٣	—	١٣	٢٥	—	٢٩	١٧١	—	—	٥٢	—	—
١٤	—	١١	٢٣	—	٢٦	١٥١	—	—	٦٢	—	—
١٥	—	١٠	٤٣	—	٢٦	١٥٥	—	—	٧٧	—	—
١٦	—	٨	٢٧	—	٢٧	١٦٥	—	—	٦٣	—	—
١٧	—	١١	٢٧	—	٢٤	١٥٩	—	—	٤٨	—	—
١٨	—	٩	٢٤	—	١٨	١٥٢	—	—	٦٠	—	—
١٩	—	١٠	٣١	—	١٨	١٤٤	—	—	٤١	—	—
٢٠	—	٩	٢٨	—	٢٤	١٤٩	—	—	٢٩	—	—
٢١	—	٤	٣٥	—	٢٩	١١٥	—	—	٥١	—	—
٢٢	—	١١	٢٦	—	١٩	١٤٨	—	—	٥٥	—	—
٢٣	—	٨	٣٩	—	٣	١٣٨	—	—	٣٩	—	—
٢٤	—	٧	٤٠	—	٢	١٣٥	—	—	٢٩	—	—
٢٥	—	٩	٦٦	—	—	١٢٣	—	—	٣٨	—	—
٢٦	—	٨	٥٠	—	—	١٢٩	—	—	٢٤	—	—
٢٧	—	١٠	٥٣	—	—	١٣٠	—	—	٣٤	—	—
٢٨	—	١٢	٦٦	—	—	١٣٣	—	—	٢٦	—	—
٢٩	—	١٠	—	—	—	١١٦	—	—	١٨	—	—
٣٠	—	١١	—	—	—	١٤١	—	—	١٥	—	—
٣١	—	١٨	—	—	—	١٥٩	—	—	—	—	—
١٠٦	—	٢٧٩	٨٠٢	—	٤٧١	٤٣٥٢	—	—	١٨٥٤	—	٩

١ — منذ انقصر الطاعون انتشاراً واسع المدى ، لم تعمل لإحصاءات لما عداه من الأمراض ، فلم تصدر نشرات في يوليو وأغسطس وسبتمبر وأكتوبر .

تابع جدول «ب» سنة ١٨٣٥

مالات الطاعون في عام ١٨٣٥ :

أغسطس			يولية			يونية			مايو			
أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	
—	—	—	—	—	—	٥	—	٢	١	—	٢٦	١
—	—	—	—	—	—	٢	—	١	٢	—	١٢	٢
—	—	—	—	—	—	٧	—	٢	١	—	١٢	٢
—	—	—	—	—	—	٨	—	١	٢	—	٥	٤
—	—	—	—	—	—	٥	—	٢	١	—	١٦	٥
—	—	—	—	—	—	٢	—	—	٢	—	٢٤	٦
—	—	—	—	—	—	٥	—	٤	٢	—	٢٦	٧
—	٢	—	—	—	—	٤	—	٢	٤	—	٢٢	٨
—	—	—	—	—	—	٥	—	٥	٢	—	٨	٩
—	١	—	—	—	—	٢	—	٥	٤	—	١٩	١٠
—	٢	—	—	—	—	٢	—	٢	١	—	١٢	١١
—	—	—	—	—	—	٢	—	١	١	—	١٠	١٢
—	—	—	—	—	—	٤	—	٢	٥	—	١٢	١٣
—	١	—	—	—	—	٥	—	٢	٧	—	١٢	١٤
—	١	—	—	—	—	٥	—	١	١	—	١٠	١٥
—	١	—	—	—	—	٦	—	٢	٢	—	٩	١٦
—	—	—	—	—	—	٧	—	—	٤	—	٦	١٧
—	—	—	—	—	—	٦	—	١	٢	—	٦	١٨
—	١	—	—	—	—	٢	—	١	٢	—	٥	١٩
—	١	—	—	—	—	٢	—	—	٢	—	٢	٢٠
—	—	—	—	—	—	٢	—	٧	٢	—	٦	٢١
—	—	—	—	—	—	٤	—	٢	٢	—	٦	٢٢
—	—	—	—	—	—	٧	—	—	٢	—	٧	٢٣
—	—	—	—	—	—	٥	—	—	٢	—	٢	٢٤
—	—	—	—	—	—	٧	—	—	٢	—	٥	٢٥
—	—	—	—	—	—	٩	—	—	٤	—	٢	٢٦
—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	٤	٢٧
—	٢	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	١	٢٨
—	٢	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	١	٢٩
—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	٢	٣٠
—	—	—	—	—	—	—	—	—	٧	—	٢	٣١
١٢	١	—	—	—	—	١٢١	—	٤١	١٠٠	—	٢٩٦	

تابع جدول «ب» سنة ١٨٣٥

ملاوت الطاعون في عام ١٨٣٥ :

ديسمبر			نوفمبر			أكتوبر			سبتمبر			
أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	
١	—	—	٣	١	—	—	—	—	—	—	—	١
١	—	—	٤	٤	—	—	—	—	—	—	—	٢
٩	—	٣	١٠	٢	—	—	—	—	—	—	—	٣
١٠	—	—	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	٤
١٠	—	—	٨	١	—	—	—	—	—	—	—	٥
٥	—	—	١٠	١	—	—	—	—	—	—	—	٦
٩	—	—	١٠	٢	—	—	—	—	—	—	—	٧
٩	—	—	١١	١	—	—	١	—	—	—	—	٨
٦	—	—	٦	١	—	—	—	—	—	—	—	٩
٦	—	٢	٧	—	—	—	٢	—	—	—	—	١٠
١٢	—	—	١١	٣	—	—	٤	—	—	—	—	١١
٨	—	—	٥	٣	—	—	—	—	—	—	—	١٢
٦	—	—	١١	٣	—	—	٨	—	—	—	—	١٣
١٠	—	—	٥	—	٢	—	٣	—	—	—	—	١٤
٤	—	—	٦	١	—	—	٥	—	—	—	—	١٥
١٣	—	—	٧	١	—	—	٩	—	—	—	—	١٦
١٠	—	—	١١	٣	—	—	٢	—	—	—	—	١٧
٥	—	—	٦	٢	—	—	١	—	٢	—	—	١٨
٦	—	—	١١	١	—	—	٤	٢	—	—	—	١٩
٨	—	—	١٢	١	—	—	٤	—	—	—	—	٢٠
٧	—	١	٤	—	—	—	٤	—	—	—	—	٢١
٣	—	—	٧	٣	—	—	٣	—	—	—	—	٢٢
٤	—	—	٨	١	—	—	—	—	٤	—	٢	٢٣
٩	—	٢	١٣	١	—	—	١	—	—	—	—	٢٤
١٤	—	—	١٠	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٥
٥	—	—	٨	١	—	—	—	—	—	—	—	٢٦
١١	—	—	١٢	١	—	—	—	—	—	—	—	٢٧
٩	—	—	٧	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٨
١٩	—	—	٨	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٩
٦	—	—	١٣	١	—	—	٣	—	—	—	—	٣٠
١٤	—	—	١٢	—	—	—	—	—	—	—	—	٣١
٢٢٩	١	١٤	٢٦٣	٤٠	٦	—	٥١	٣	—	١٥	٣	

ملاحظات الطاعون في عام ١٩٣٦ : جدول « ج » سنة ١٨٣٦

	يناير		فبراير		مارس		أبريل		مايو		يونية	
	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون
١	٤	—	٤	—	٢	—	٤	—	٤	—	١٠	—
٢	١٤	—	٤	—	٢	—	٢	—	٢	—	١١	—
٣	٦	—	٧	—	١	—	٢	—	١٥	—	٧	—
٤	٦	—	٨	—	—	—	١	—	٥	—	١١	—
٥	٨	—	٤	—	—	—	١١	—	٥	—	٧	—
٦	١٧	—	٤	٤	—	—	٦	—	١٢	—	٦	—
٧	٢	—	٧	—	١	—	٤	—	٤	—	٤	—
٨	٦	—	١٠	—	٥	—	٦	—	٢	—	٢	—
٩	١٤	١	٧	٣	١	—	٧	٣	٦	١	٤	—
١٠	١٨	—	٢	—	—	—	٣	—	٢	—	٨	—
١١	١١	—	٢	١	١٠	—	٥	٣	٢	—	٥	—
١٢	٩	١	٦	—	٥	—	٨	—	٧	١	١١	—
١٣	٤	—	٥	—	—	—	١	—	٧	١	١٢	—
١٤	٦	—	٤	٢	٦	١	٥	—	٧	١	٥	—
١٥	١٠	—	٥	—	٣	—	٣	—	٤	٢	١٣	—
١٦	١٠	—	٦	١	٤	—	٥	—	٤	—	٨	—
١٧	٨	—	٥	—	٧	—	٥	—	٥	١	٧	—
١٨	٣	—	٨	—	٦	—	٥	—	١٠	١	٧	—
١٩	٦	٢	٤	—	٦	—	٤	—	٥	٢	١٠	—
٢٠	٨	—	٨	—	١	—	١١	—	٩	—	١١	—
٢١	٦	—	٣	—	٢	—	٨	١	٧	١	٣	—
٢٢	١٠	—	٦	—	٨	—	٦	—	٩	١	١٠	—
٢٣	٩	١	٦	—	٤	—	٤	—	٨	—	١٤	—
٢٤	١١	—	٦	—	٤	—	٥	١	١٠	٢	٨	—
٢٥	٩	—	٨	—	٤	—	٩	—	٧	١	٧	—
٢٦	٦	١	٨	—	٩	—	٧	—	٦	—	٦	—
٢٧	٨	١	١	—	٣	—	٥	—	٧	—	٧	—
٢٨	١٣	—	٣	—	٤	—	١٠	—	٧	١	١٣	—
٢٩	٨	—	—	—	٣	—	٩	—	٦	—	١٠	—
٣٠	٩	—	—	—	٦	—	٥	—	٦	—	٦	—
٣١	١٠	—	—	—	٣	—	—	—	٧	—	—	—
	٢٧٥	٨	١٧٢	١٨	١٧	١٦٣	١٨٠	٢٧	٢١٦	١٢	٢٤٤	

حالات الطاعون في عام ١٨٣٦ : (تابع) جدول « ح » سنة ١٨٣٦

ديسمبر		نوفمبر		أكتوبر		سبتمبر		أغسطس		يولية		
أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	
١	—	٥	—	—	٩	٢	—	٢	—	٩	—	١
٩	—	١٢	—	—	١٠	٢	—	٥	—	٩	—	٢
٢	—	٩	—	—	٨	٧	—	١١	—	١٢	—	٣
١٢	—	١٢	٢	—	١١	٧	—	٧	—	١٤	١	٤
١٢	—	٥	—	—	٤	١٢	١	٨	—	٨	١	٥
١٨	—	١٦	—	—	١١	٥	—	٥	١	٩	—	٦
٨	—	١٢	—	—	١٢	٤	—	٥	—	١١	—	٧
١٠	—	١٢	—	—	٩	٦	—	٨	٢	١٢	—	٨
١	—	٩	—	—	١٢	١٠	—	١١	—	٨	٢	٩
١١	—	١٤	—	—	١١	٩	—	١٢	—	٨	—	١٠
٧	—	٨	—	—	١٤	١٠	—	١٠	—	١٠	—	١١
٦	١	٨	—	—	١١	٨	—	١٢	—	١٠	—	١٢
٦	—	١٠	١	—	١٠	٩	—	١٢	١	٨	—	١٣
٧	١	٨	٢	—	٤	٧	—	٦	٢	١٢	—	١٤
٧	—	١٢	—	—	٧	٨	—	٩	١	٦	—	١٥
٨	—	١٢	—	—	١٣	١٠	—	٨	—	٨	—	١٦
١٢	—	١١	—	—	٧	١٢	—	٥	—	٩	—	١٧
٩	—	١٢	—	—	١٢	١٣	—	٨	—	١	—	١٨
٥	١	٧	—	—	٦	٧	—	٨	٢	٩	١	١٩
٨	—	٩	—	—	٩	٩	—	١١	—	١٢	—	٢٠
٧	—	١٠	—	—	١١	٩	—	١٠	—	٩	—	٢١
٤	—	١٢	—	—	١٥	١٣	—	٧	—	٣	—	٢٢
٤	١	١٢	—	—	٩	١١	—	٤	١	٩	١	٢٣
١٢	—	١٥	—	—	٨	١١	—	٦	—	٩	—	٢٤
٧	١	٤	—	—	٨	١٢	—	١٤	—	١٠	—	٢٥
٤	—	١٥	—	—	٦	١٤	—	٦	—	٨	—	٢٦
٩	—	٩	—	—	٦	٧	—	١١	—	٨	—	٢٧
١١	—	١١	١	١	١٤	٤	—	٦	—	٩	١	٢٨
١	—	٧	—	١	٩	٤	—	١٢	—	١٢	—	٢٩
٩	—	١٠	—	١	٤	٩	—	٦	—	١١	١	٣٠
٦	—	—	—	—	١٢	—	—	٦	—	٥	—	٣١
٢٥٢	٦	٢١٠	٧	٣	٢٩٢	٢٥٥	١	٢٥٣	١١	٢٨٠	٨	

جدول « ٥ » سنة ١٨٣٧

ملاحظات الطاعون في عام ١٨٣٧ :

يناير			فبراير			مارس			أبريل		
أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون
١	—	—	١	—	—	١	—	—	١	—	—
٢	—	—	٢	—	—	٢	—	—	٢	—	—
٣	—	—	٣	—	—	٣	—	—	٣	—	—
٤	—	—	٤	—	—	٤	—	—	٤	—	—
٥	—	—	٥	—	—	٥	—	—	٥	—	—
٦	—	—	٦	—	—	٦	—	—	٦	—	—
٧	—	—	٧	—	—	٧	—	—	٧	—	—
٨	—	—	٨	—	—	٨	—	—	٨	—	—
٩	—	—	٩	—	—	٩	—	—	٩	—	—
١٠	—	—	١٠	—	—	١٠	—	—	١٠	—	—
١١	—	—	١١	—	—	١١	—	—	١١	—	—
١٢	—	—	١٢	—	—	١٢	—	—	١٢	—	—
١٣	—	—	١٣	—	—	١٣	—	—	١٣	—	—
١٤	—	—	١٤	—	—	١٤	—	—	١٤	—	—
١٥	—	—	١٥	—	—	١٥	—	—	١٥	—	—
١٦	—	—	١٦	—	—	١٦	—	—	١٦	—	—
١٧	—	—	١٧	—	—	١٧	—	—	١٧	—	—
١٨	—	—	١٨	—	—	١٨	—	—	١٨	—	—
١٩	—	—	١٩	—	—	١٩	—	—	١٩	—	—
٢٠	—	—	٢٠	—	—	٢٠	—	—	٢٠	—	—
٢١	—	—	٢١	—	—	٢١	—	—	٢١	—	—
٢٢	—	—	٢٢	—	—	٢٢	—	—	٢٢	—	—
٢٣	—	—	٢٣	—	—	٢٣	—	—	٢٣	—	—
٢٤	—	—	٢٤	—	—	٢٤	—	—	٢٤	—	—
٢٥	—	—	٢٥	—	—	٢٥	—	—	٢٥	—	—
٢٦	—	—	٢٦	—	—	٢٦	—	—	٢٦	—	—
٢٧	—	—	٢٧	—	—	٢٧	—	—	٢٧	—	—
٢٨	—	—	٢٨	—	—	٢٨	—	—	٢٨	—	—
٢٩	—	—	٢٩	—	—	٢٩	—	—	٢٩	—	—
٣٠	—	—	٣٠	—	—	٣٠	—	—	٣٠	—	—
٣١	—	—	٣١	—	—	٣١	—	—	٣١	—	—
٢٨٩	—	٢٤١	٢٨٩	—	٢٤١	٢٨٩	—	٢٤١	٢٨٩	—	٢٤١

(تابع) جدول « ٥ » سنة ١٨٣٧

حالات الطاعون في عام ١٨٣٧ :

أغسطس			يولية			يونية			مايو			
أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	
١٧	—	—	١٥	—	—	١٤	—	—	١١	—	—	١
١٧	—	—	١٢	—	—	١٥	—	—	١٤	—	—	٢
٩	—	—	١٤	—	—	١٨	—	—	١٤	—	—	٣
١٣	—	—	١٧	—	—	١٧	—	—	٩	—	—	٤
١٤	—	—	١٣	—	—	١٥	—	—	٩	—	—	٥
٨	—	—	١٣	—	—	٢٣	—	—	١٢	—	—	٦
١٦	—	—	١٥	—	—	١٨	—	—	١٢	—	—	٧
١٥	—	—	١١	—	—	١١	—	—	٢١	—	—	٨
١٣	—	—	١٢	—	—	١٦	—	—	١٧	—	—	٩
١٠	—	—	١٢	—	—	٦	—	—	١٩	—	—	١٠
١٧	—	—	١٨	—	—	٩	—	—	١٥	—	—	١١
١٠	—	—	١٣	—	—	١٠	—	—	١٥	—	—	١٢
١٠	—	—	٨	—	—	١٨	—	—	٢٠	—	—	١٣
١٣	—	—	١٠	—	—	١٥	—	—	٨	—	—	١٤
٩	—	—	١٧	—	—	١٠	—	—	١٧	—	—	١٥
٩	—	—	١٥	—	—	١٥	—	—	٩	—	—	١٦
٨	—	—	٧	—	—	١٦	—	—	١٤	—	—	١٧
١٦	—	—	١١	—	—	١٥	—	—	٩	—	—	١٨
٩	—	—	٥	—	—	١٤	—	—	١٣	—	—	١٩
١١	—	—	١٢	—	—	١٨	—	—	٩	—	—	٢٠
٩	—	—	١١	—	—	١٥	—	—	١٦	—	—	٢١
١٠	—	—	٩	—	—	١٨	—	—	٧	—	—	٢٢
٧	—	—	١٠	—	—	١٥	—	—	٨	—	—	٢٣
١٠	—	—	١٠	—	—	١٥	—	—	١٧	—	—	٢٤
٩	—	—	١٢	—	—	٢٠	—	—	١١	—	—	٢٥
٦	—	—	١١	—	—	١٨	—	—	١٤	—	—	٢٦
١٢	—	—	٨	—	—	١٣	—	—	١٦	—	—	٢٧
٨	—	—	١٥	—	—	١٣	—	—	١٩	—	—	٢٨
١٣	—	—	١٢	—	—	١٨	—	—	١٧	—	—	٢٩
٥	—	—	١٤	—	—	١٠	—	—	٢١	—	—	٣٠
٢	—	—	١٦	—	—	—	—	—	١٤	—	—	٣١
٢٣٥	—	—	٢٧٨	—	٣	٤٤٢	—	٦	٤٣٠	—	١٨	

ملاحظات الطاعون عام ١٨٣٧ : (تابع) جدول (٥) سنة ١٨٣٧

ديسمبر			نوفمبر			أكتوبر			سبتمبر			
أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	كوليرا	طاعون	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	
١٢	—	—	١٧	٦	—	١٢	—	—	١٠	—	—	١
١٦	—	—	١٧	٦	—	١٦	—	—	١٥	—	—	٢
١٤	—	—	١٦	٧	—	١٨	—	—	١٥	—	—	٣
١٢	—	—	١٦	٦	—	٢٠	—	—	١٥	—	—	٤
٨	—	—	١٤	٣	—	١١	—	—	١١	—	—	٥
٩	—	—	١١	—	—	١٥	—	—	١٩	—	—	٦
٥	—	—	١٨	—	—	١٦	—	—	١٥	—	—	٧
١٣	—	—	١٩	—	—	٢٤	—	—	٦	—	—	٨
١٢	—	—	١٠	—	—	١٨	—	—	١٨	—	—	٩
١٢	—	—	١٤	—	—	١٢	—	—	١٥	—	—	١٠
١٠	—	—	٨	—	—	١٩	—	—	٧	—	—	١١
١١	—	—	٢٠	—	—	١٩	—	—	١٨	—	—	١٢
١٢	—	—	١٨	—	—	١٧	—	—	١٣	—	—	١٣
٧	—	—	٢٠	—	—	٢٢	—	—	٧	—	—	١٤
١٠	—	—	١٠	—	—	١٨	—	—	١٠	—	—	١٥
٥	—	—	٩	—	—	٢١	—	—	١١	—	—	١٦
٨	—	—	١٨	—	—	٢٠	—	—	١٣	—	—	١٧
٧	—	—	١٣	—	—	١٩	—	—	١٨	—	—	١٨
١٤	—	—	١٤	—	—	١٢	—	—	١١	—	—	١٩
١٣	—	—	١٢	—	—	٢١	—	—	١٤	—	—	٢٠
١١	—	—	١٣	—	—	٢٣	—	—	١١	—	—	٢١
١٥	—	—	١٤	—	—	٢٣	١٩	—	١٢	—	—	٢٢
١١	—	—	١٠	—	—	٣١	١٩	—	١٧	—	—	٢٣
١٦	—	—	١٣	—	—	٢٢	١٩	—	٨	—	—	٢٤
١١	—	—	٩	—	—	٣١	٢١	—	١٠	—	—	٢٥
١٣	—	—	١٠	—	—	٢٢	٣	—	١٢	—	—	٢٦
١٣	—	—	١٢	٧	—	٢٩	١٣	—	١٤	—	—	٢٧
٩	—	—	١٢	١٢	—	٢٣	١١	—	١٥	—	—	٢٨
١١	—	—	٧	—	—	١٩	١٠	—	٩	—	—	٢٩
١٤	—	—	١٢	—	—	١٨	٧	—	١٨	—	—	٣٠
١٣	—	—	—	—	—	١٩	٤	—	—	—	—	٣١
٣٤٩	—	—	٤٠٦	٢٨	—	٦١٠	١٢٦	—	٣٨٧	—	٢	

في الجزء الأخير من عام ١٨٣٧ انتشرت الحميات والجدرى .

جدول « ه »

الأمر اصد العاديه في عام ١٨٣٨ :

ملاحظات	يناير	فبراير
١	١٠	١٣
٢	١٣	٥
٣	٨	٧
٤	٧	٧
٥	٧	٨
٦	١٠	١
٧	٩	٦
٨	٩	٦
٩	١٦	٦
١٠	٦	٩
١١	٥	١١
١٢	٧	٩
١٣	١٠	٧
١٤	١٦	٦
١٥	١٢	١٥
١٦	٨	٦
١٧	١٣	٩
١٨	١٤	٧
١٩	١١	٦
٢٠	١١	١١
٢١	١٢	٧
٢٢	١٠	١٠
٢٣	١٥	٦
٢٤	١٤	٧
٢٥	١٦	١٠
٢٦	١٥	٦
٢٧	٨	١١
٢٨	٤	٦
٢٩	٦	—
٣٠	٧	—
٣١	١٠	—
	٣١٩	٢١٨
	٥٣٧	

لم تحدث إصابات بالطاعون خلال هذين الشهرين

ملاوت الطاعون من عام ١٨٣٤ إلى عام ١٨٣٨ :

جدول « ٦ » — ملخص

الأشهر	١٨٣٤		١٨٣٥			١٨٣٦		١٨٣٧			١٨٣٨
	طاعون	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	طاعون	أمراض عادية	طاعون	كوليرا	أمراض عادية	أمراض عادية
يناير	—	—	١٥٦	—	٢٧٩	٨	٢٧٥	٦	—	٢٢٨	٣١٩
فبراير	—	—	٨٠٢	—	٤٧١	١٨	١٧٢	١	—	٢٢١	٢١٨
مارس	—	—	٤٢٥٢	—	—	١٧	١٦٣	١٠	—	٢٤١	—
أبريل	—	—	١٨٥٤	٩	—	٦	١٨٠	١٤	—	٢٨٩	—
مايو	—	—	٢٩٦	—	١٠٠	٢٧	٢١٦	١٨	—	٤٣٦	—
يونية	—	—	٤١	—	١٢٤	١٢	٢٤٤	٦	—	٤٤٢	—
يولية	١	—	—	—	—	٨	٢٨٠	٣	—	٢٧٨	—
أغسطس	٤٨	—	١	١٣	—	١١	٢٥٣	—	—	٢٣٥	—
سبتمبر	—	—	٣	١٥	—	١	٢٥٥	٢	—	٢٨٧	—
أكتوبر	—	—	٣	٥١	—	٣	٢٩٣	—	١٢٦	٦١٠	—
نوفمبر	٣٨	—	٦	٤٠	٢٦٣	٧	٣١٠	—	٢٨	٤٠٦	—
ديسمبر	١٥٠	—	١٤	١	٢٥٩	٦	٢٥٢	—	—	٣٤٩	—
المجموع	٢٣٧	—	٧٤٢٨	١٢٠	١٥٠٥	١٢٤	٢٨٩٣	٦٠	١٥٤	٤٣٢٢	٥٣٧
المجموع الكلى للوفيات	٢٣٧	—	٩٠٥٣	—	—	—	٢٩١٧	—	—	٤٥٣٦	٥٣٧

الإسكندرية في أول مارس سنة ١٨٣٨

(عن المجلس الصحي العام)

المهاجر الصحية لم تمنع الطاعون :

يتضح من الوثائق السابقة ، أن اتباع مصر قوانين الصحة المعمول بها في أوروبا ، لم يحل دون ظهور الطاعون في كل سنة ، ولم يكسر من شرته عندما ينتشر بشكل وبائي ، كما حدث في عامي ١٨٣٤ و ١٨٣٥ . ولهذا فإن في مصر شعورا قويا ، بتزايد يوما بعد يوم ، بضرورة إدخال تعديلات جوهرية على النظام القائم . هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى ، فإن الأمل في أن يؤدي الحجر الصحي إلى السيطرة على الوباء واستئصال شأفته ، يتضاءل رويدا رويدا ، بعد أن ثبت قصوره بحقائق ليس إلى نقضها من سبيل . وكان من أثر ذلك ، أن رأى المستر « ثوربورن » Thurburn قنصلنا في الإسكندرية ، قبل أن يقبل منصب المضيوية في المجلس الصحي ، أن يوجه إليه الخطاب التالي :

اقتراعات مستر « ثوربورن » :

الإسكندرية في ١٢ سبتمبر ١٨٣٨ .

« إلى أعضاء مجلس إدارة المجلس الصحي بالإسكندرية » .

حضرات السادة .

« أرى واجبا على عقب انتخابي عضوا بالمجلس الصحي ، في الاجتماع العام الذي عقده القناصل أخيرا ، أن أوجه إلى سائر أعضاء المجلس - قبل قيامي بأعباء منصبى - بعض ما ألاحظه بشأن الواجبات الملقة على عواتقنا ، طبقا لما أرتئي بصدد هذه المهمة ، في الظروف الحالية التي يمر بها المجلس .

« فقد أنشئ المجلس الصحي منذ نحو سبع سنوات ، ووضع قانونا يشتمل على تعليمات لتنفيذ الحجر الصحي ، وإرشاد موظفيه إلى الطريقة التي يؤدي بها كل منهم عمله . وعين عضو آخرى من هيئة القناصل وكيلا دائما للمجلس الإدارة .

« لهذا كانت واجبات أعضاء المجلس الصحي حتى الآن ، محصورة في دائرة ضيقة جدا . غير أنه يبدو لي أن هذا الوقت بالذات مناسب ليوسع المجلس دائرة تفكيره ، حتى تشمل أغراضا أخرى ، ليست أقل أهمية من ناحية الصحة العامة .

فقد كان الترض الأول الذي يسعى إليه المجلس القضاء على الطاعون في مصر ، حتى إذا فرغ من ذلك ، عمد إلى رفع الحجر الصحي ، وإباحة الاتصال بأوروبا ، أو لعله يستطيع على الأقل خفض مدة الحجر إلى حد كبير ، غير أن غرضنا من هذه الأغراض لم يتحقق إلى

الآن ، وليس في المستقبل ما يدعوننا إلى أن يزداد أملنا في الفوز بتحقيق تلك الأغراض ، في ظل النظام القائم .

«وقد اهتم أسلافنا اهتماما كبيرا بزيادة تنظيف الشوارع ، وإزالة كومات الأقدار ، وتحسين مساكن الطبقات الدنيا من ناحيتي البناء والنهوية ، وإنشاء البالوعات وتطهيرها ، وماسوى ذلك من الأمور . ولكن على الرغم مما تبديه السلطات المحلية ، من رغبة في معاضدة جهود المجلس فمن الواجب أن نعترف بأننا مازلنا بعيدين عن أن نعيش في ذلك الجو الصحى ، الذى تدب له أغلب المدن الأوروبية الكبرى بما يستمتع به أهلها الآن من هواء يعتبر على جانب كبير من النقاء ، بالقياس إلى ما كانت عليه الحال منذ أربعين أو خمسين عاما . ولما كانت التجربة قد علمتنا أن الطاعون لا يتخذ شكلا وبائيا إلا إذا تهيأت له ظروف جوية تساعد على انتشاره ، فإن المجال ما يزال متسعا أمام اللجنة ، حتى تبذل جهودها للحد من تهيئة هذه الظروف ، لافى مدينة الإسكندرية وحدها ، بل وفى جميع أنحاء القطر المصرى .

«وقد أصبح الآن من المقرر لدى رجال الطب عامة ، أن الطاعون يحدث بغض النظر عن الحالة الجوية التى سبقت الإشارة إليها ، وأن عدواه فى هذه الحالة ليست أمر ع انتقالا من عدوى سائر الحميات التى ألفتها البلاد ، وهذا ما يعرف بالوباء المتقطع . ويحيل إلى أن من واجبي أن ألفت نظر مجلس الإدارة ، إلى البحث فى أنسب الوسائل لمعرفة أى نوعى الوباء يحل بالبلاد فى فترة معينة ، لأنه إذا أمكن التمييز بينهما فسيتضح أنه لا يصح أن تتخذ وسائل صحية واحدة ، فى ظروف بينها كل هذا الاختلاف .

« ويكاد الإجماع ينمقد على تحديد الفترة التى لا يظهر فيها الطاعون بشكل وبائى فى القطر المصرى ، إذ أنه بعد نهاية يونية لا يوجد من الحالات ما يدل على أن هذا المرض أشد فتكا من سائر الحميات ، التى تظهر عادة فى هذا الموسم . على أن أغلب من يصابهم الطاعون بعد هذه المدة ، يتالون الشفاء إذا عولجوا علاجاً صحيحاً .

« أما الفترة التى يظهر فيها المرض بشكل وبائى فى مصر ، فلا يمكن تحديدها تماماً . غير أننى بعد التجارب التى كسبتها خلال إقامتى فى البلاد نيفاً وثلاثين سنة ، أستطيع أن أقرر أن المرض لا يبدأ قبل أوائل يناير .

« فإذا رأى مجلس الإدارة — بعد بحث يجريه أناس لديهم المؤهلات الكافية لمعالجة هذا الموضوع — أن لديه ما يبرر موافقته على ما تقدمت به إليه ، من تقسيم المرض قسمين ، فسيكون من نتائج هذه الموافقة ، رفع الرقابة الصحية عن المسافرين من مصر ، فى سائر

التغور التابعة للحكومة المصرية ، وذلك من أول يولية إلى آخر ديسمبر . أما ضروب الحيلة التي تتخذ بشأن البضائع ، فيترك أمر تعديلها للظروف .

« وسيكون من نتائج هذا التقسيم كذلك معاودة البحث في المبدأ المعمول به الآن ، والقاضى بمنع إصدار براءات صحية ، إلا بعد مرور أربعين يوماً على آخر حالة من حالات الوباء . ولعله يسمح لى في هذا المقام ، بملاحظة أن المجلس الصحى فى مصر ، بدلا من أن يتطالع إلى أوربا ليتاقي عنها التعليلات الخاصة بما يحسن اتخاذه من ضروب الحيلة لمقاومة الوباء ، يجب أن تتطالع أوربا إليه للاستئناس بأرائه فى مثل هذه الأمور جميعاً . إذ أن المجلس يملك خير الوسائل لمعرفة خصائص الطاعون معرفة تامة . ولم يسبق لهيئة أن توافرت لها مثل هذه المزايا المتابعة بحوثها بشأن طبيعة مرض الطاعون . فنحن نستمتع باستقلال تام ، ونؤدى عملنا دون أن نرجو من وراء ذلك ثواباً ، فضلاً عما نحظى به — كما هى حالتنا الآن — بتأييد كامل من جانب السلطات المحلية . لذلك أرى واجباً علينا ألا نضيع الفرص التى يتيحها لنا تكرر حدوث الطاعون لبحث جميع ما يتصل به بحثاً علمياً ، حتى ننق أو تثبت ما يعلق به من شكوك ، وحتى نستوثق من المرض أمتوطن هو أم جىء به من الخارج ، وهل هو معدأم وبأى . وليس هذا الواجب ديناً علينا للحكومات التى تتشرف بخدمتها فحسب ، بل هو دين علينا للعالم أجمع .

والآن وقد بلغت البحوث فى العلوم هذه المرحلة ، فلن يتقبل المستفيرون فى العالم أن يتلقوا آراء أجدادنا على أنها حقائق لا يأتونها الباطل من بين يديها أو من خلفها ، إلا إذا اتضحت صحتها بعد تمحيصها تمحيصاً علمياً . وليس فى وسعنا أن نفحص أعيننا عن أن عدوى الطاعون صارت موضع بحث عدد كبير من أشهر علماء وظائف الأعضاء فى أوربا ، والبارزين من رجال الطب فى هذه البلاد بصفة خاصة . فقد كسب أولئك الرجال ، فضلاً عن واسع علمهم بشئون مهنتهم ، خبرة لا حد لها فيما يتصل بهذا المرض . وليس فى مقدور لجنة تأسست للنهوض بمجتمع وفير العدد ، أن تفحص من قيمة آراء تصدر عن أمثال هؤلاء . ولعله مما يشرف المجلس الصحى ، أن يسهم فيما يجرى من بحوث ، على ضوء ما يستطيع أمثال أولئك الأفراد تقديمه من معلومات عن هذا الموضوع . وهكذا يستطيع الوصول إلى حل نهائى لهذه المسألة بتمحيص الحقائق تمحيصاً تتجلى فيه روح الحماسة والتجرد عن الهوى وعدم التأثر بفكرة سابقة . وليس يعوز مصر العلماء المستنبرون الذين لديهم المؤهلات اللازمة لمؤازرة اللجنة فى مثل هذا العمل النبيل . وإنى على ثقة من أن الفرص الثمينة السانحة لنا الآن ،

يمكن الانتفاع بها انتفاعاً يحول اللجنة بعض الحق في أن نظفر جهودها بشكر الجنس البشري .
ورغبة في أن يكون نظام الحجر الصحي أخف وطأة على المسافرين ، وأقل مضايقة لهم ،
أحب أن ألفت نظر اللجنة ، إلى ضرورة الوصول إلى نتيجة حاسمة ، بشأن أطول مدة يكون
الفرد فيها حاملاً لأسباب العدوى ، لأن بحث هذا الموضوع ، في مكان ملائم كهذا المكان ،
قد يتضح منه أن تقصير مدة الحجر الصحي المفروضة على المسافرين في الوقت الحاضر أمر
لا خطر من ورائه ، كما قد يؤدي إلى السماح بالفحص عنهم في فترة أقصر مما تسمح به
الأنظمة الحالية .

ومهما يكن من شيء ، فمن الواجب أن نعترف بأنه من غير المعقول أن نسوي بين أحد
المسافرين وحزمة من السلع التجارية في مدة التطهير . وإذا كان من الميسور التخفيف من
وطأة الحجر الصحي ، مع مراعاة ما تقتضيه الصحة العامة ، فإن واجبنا إزاء الجمهور بتقاضانا
ألا نضيع أية فرصة لتحقيق ذلك .

وقبل أن أختم هذه الملاحظات ، أرى واجباً على أن أصرح بأنني في حالة ظهور الوباء
هنا من جديد ، أعارض كل المعارضة في جميع ما يتخذ من وسائل للقضاء على الطاعون ،
بإغلاق المنازل التي يظهر فيها المرض . فقد أقنعتني الفطائع التي اقترنت بهذا الإجراء الفاشل
عند ما فشا الوباء في ١٨٣٤ - ١٨٣٥ . بأن مثل هذه الوسائل ليست وحشية فحسب بل إنها
فوق ذلك عديمة الجدوى ، إذ اضطر أبناء العرب إلى دفن موتاهم في منازلهم ، أو إلقائهم في
الشوارع ، تفادياً لقيود الحجر الصحي . وقد كنت وقتذاك عضواً في المجلس الصحي ،
وكنت أجد بعض العزاء كلما خطر ببالي أنني أسهمت في حث الحكومة على وقف هذا
الإجراء مؤقتاً . وأنا أعلم أن بعض الأفراد يعززون زوال الطاعون من مالطة في عام ١٨١٣
ومن أودسا أخيراً ، إلى استخدام مثل تلك الوسائل ، غير أن الأرض في كلتا الحالتين سار
في طريقه عدة أشهر حتى إذا حان وقت زواله ، كان هناك سبب قوى يدعونا إلى الاعتقاد في
أن ذلك لم يكن نتيجة عزل المرضى ، بقدر ما كان أثراً من آثار تغير في الأحوال الجوية ،
مردده إلى أسباب طبيعية ، كما هو الشأن في مصر . وقد يرجع زوال الوباء إلى بذل مزيد من
العناية في الأخذ بالوسائل التي تكفل تخفيف وطأته ، وإلى تزويد الطبقات الفقيرة بطعام
تتوافر فيه عناصر التغذية .

ويعزز رأيي هذا أن جميع ما اتخذته المجلس الصحي من تدابير في هذا الصدد منذ
إنشائه لم تسفر عن شيء ، كما يعزز رأيي بنوع أخص ، ذلك التقرير الذي تقدمت به عن

عن أعماله في الثامن والعشرين من الشهر الماضي ، في الاجتماع العام الذي عقدته هيئة القناصل .

والآن وقد ذكرت في إيجاز وصراحة آرائي فيما يتصل بيمض الواجبات العاجلة الملقاة على عاتق مجلس صحي ، أعضاؤه من الأوربيين ، ومقره مصر ، يجدر بي أن أعلن استعدادي لتقديم خدماتي المتواضعة إلى أقصى حد يتفق وتلك الآراء . أما إذا رأت اللجنة الحالية أنه مما لا يتفق ومهمتها أن تحيد عن ذلك الطريق الضيق الذي تسلكه ، وهو طريق سلسلة السلف من قبل ، فإن الواجب يتقاضاني في هذه الحالة ، أن أرفض شرف الاستمرار في عضوية هذه اللجنة ، اعتقاداً مني أن خدماتي لن تكون من ورائها فائدة للصحة العامة أولقضية الإنسانية .

ولي الشرف أن أكون . . الخ

« (التوقيع) ثربورن »

الطاعونه في عام ١٨٣٨ :

أصيب بالطاعون في عام ١٨٣٨ ، حتى آخر فترة استطعت الحصول على بيانات بشأنها ، ٢٢٦ شخصاً ، ومات به ١٣٣ . وسوف أدلى بالتفصيلات ، مع ملاحظة أن الإسكندرية ظلت أربعة شهور وهي في حالة فزع ، كما كانت تصدر إلى كل سفينة تغادر الثغر شهادة تثبت وجود الوباء (مع ما يترتب على ذلك من طول فترة الحجر الصحي ، وزيادة أجور النقل ، ووقوع خسارة محققة في الأرباح ، واحتمال ضياع الأسواق ، فضلاً عما يتعرض له المسافرون أنفسهم من آلام ومضايقات ونفقات) ويرجع صدور هذه « الشهادات » إلى وفاة ١٣٣ شخصاً ، من بين ثمانين ألفاً على الأقل ، من بينهم رجال الأسطول والجيش والترسانة وأسرهم . وفي استطاعتي أن أزيد على ذلك ، أنه لم تحدث إصابة واحدة بالطاعون على ظهور السفن الأوربية الراسية في الميناء ، ولا في أثناء سفرها ، ولا بعد بلوغها الجهات التي تقصد إليها .

بيان عن الأشخاص الذين أصيبوا بالطاعون أو شفوا منه أو ماتوا بسببه في مدينة الإسكندرية في الفترة الواقعة بين ٢٨ مارس و ٣٠ يولية سنة ١٨٣٨ .

الشهور	عدد المصابين	عدد الذين شفوا	عدد الوفيات
مارس	١	—	١
أبريل	٣٤	١٣	٢١
مايو	٧٧	٣٠	٤٧
يونية	٧٣	٣٠	٤٣
يولية	٤١	٢٠	٢١
	٢٢٦	٩٣	١٣٣

٤٦	رجال الترسانة
٦٣	رجال فرق الأسطول
٤٩	أفراد أسر رجال الترسانة وفرق الأسطول
١٥٨	أوربيون
٧	يونانيون
٤	أهالي الليثاقنت
٩	أهل الإسكندرية
٢٤	اليهود
٢	في الحجر الصحي
٧	جنود الصف
٨	سفن أجنبية رفع عنها الحجر الصحي
٤	المؤسسة الصحية
١	المستشفى
٢	
٦٨	
٢٢٦	

المجلس الصحى بالإسكندرية :

تكرم القنصل البريطانى العام فرودنى بدقائق الإجراءات التى اتخذها المجلس الصحى بالإسكندرية منذ إنشائه . وقد كان محمد على أول من أنشأه وسمح للقناصل الأوربيين بتنظيم جميع أعماله وإدارتها ، على أن تتكفل الحكومة المصرية بدفع النفقات . فشيدت المازل الصحية ، وعين الموظفون ، بموافقة المجلس . ومع أنى صرت أعتقد اعتقادا راسخا أن هذا المجلس لا جدوى منه ، غير أنه مما لا ريب فيه أن أعضائه لا تعوزهم الحماسة والاهتمام . وبذل آخر تقرير دورى بمث به السكولونيل « كامبل » فى ٢٨ أغسطس عام ١٨٣٨ عن السنوات الثلاث الماضية ، على أن المجلس كان يعتمر إعداد تشريع صحى موحد متسق ، غير أن التقرير يشير فى صراحة إلى أن المحاولات التى بذلت فى هذا السبيل لم تكمل جميعها بالنجاح . ومع هذا فقد أزيلت العيوب والمساوى شيئا فشيئا ، وحل بمن لم يسلم قيادهم سارم العقاب . إلا أن أعضاء اللجنة يعترفون فى صراحة ، « بأن الحظ لم يسعدهم بالقضاء على الطاعون فى الإسكندرية رغم جميع المحاولات التى قاموا بها ، وبذلك ضاعت جهودهم فى مقاومته سدى » . ويضيفون إلى ذلك أن الطاعون لن يقتصر ظهوره على هذه السنة وحدها ، بل إنهم يتوقعون ظهوره مرة ثانية عندما يحين موسمه . ومن المسير عليهم ، على ما يقولون ، أن يجردوا تمليلًا لظهور الطاعون فى اليوم التاسع والعشرين من شهر مارس ١٨٣٨ . لأن الحالة الصحية فى المدينة كانت حسنة إلى أقصى حد ، خلال الشهور الستة السابقة ، وليس فى مقدور أعضاء اللجنة أن يزعموا أن أشخاصا قدموا من جهات موبوءة ، أو أن هناك إصابات فى المازل الصحية ، أو أن لديهم ما يثبت أن الطاعون بضاعة خارجية استوردتها مصر ، ولكنهم يقولون « إنه ليس من الشجاعة أن يقطعوا بأن الطاعون إنما انتشر لأن الحكومة لم تعمل بنصائحهم » . إذن فكيف كان ذلك ؟ قيل إن الحكومة منحت قائد الأسطول فى عام ١٨٣٧ قطعة من أراضى البناء ، سبق أن دفن بها فى عام ١٨٣٢ — ١٨٣٥ خمسمائة من ضحايا الطاعون فلما نقلت جثثهم فسد الجو . ولا شك فى أنه نشأ عن ذلك طاعون ١٨٣٨ ، على ما يقولون . وزعم المجلس الصحى ، دوت أن يكون لديه أى دليل يؤيد ما يزعمه من أن إخراج الجثث بعد أن ظلت مدفونة فى الأرض عدة أعوام ، كان السبب فى عودة الطاعون إلى الظهور . غير أنه لا يستطيع أن يذكر حالة واحدة ، أصيب فيها بالطاعون عامل واحد ، ممن اشتغلوا بنقل هذه الجثث . كما أن المجلس لم يحاول أن يجد تمليلًا لظهور الطاعون فى فترة معينة لا تكاد تتغير . ومع أن توقف المعلول على العلة يجب أن يكون واضحًا وضوحًا جليًا ، فليس

في هذه الحالة أى دليل على وجود صلة أو تبعية . وليس أدل على قلة اقتناع المجلس بنظرية من قوله بعد ذلك ، « إن هذا رأى على أية حال ، ليس معناه استبعاد رأى آخر ، هو أن الطاعون يساعد على انتشاره بنوع خاص تلك الأكواخ (الأراش) التى سكنتها ألوف كثيرة من الناس ، تعيش في القذارة والرطوبة والعري والشتاء » ولذلك يقترح المجلس على الحكومة هدمها ، وهو في ذلك على حق . ولا يخفى المجلس أن الجمهور يقبل على مساعدته في تنفيذ جميع مشروعاته بصدر رحب . أما العاملون في الأسطول ودار الصناعة ، فيتخذون موقفا آخر ، إذ يصرون على عدم الإبلاغ عن مرضى الطاعون ، ولا يسمحون بتطهير الغرف الموبوءة ، كما أنهم لا يريدون أى احترام لموظفي المجلس الصحى . إلا أن المجلس لا يكشف عن السر في ذلك ، وهو أن السكان المسلمين لا يمتدنون في عدوى الطاعون ، أوفى فائدة نظام الحجر الصحى . ويقول المجلس إن عدم اكتراثهم أدى إلى زيادة مرضى الطاعون إلى ٤٧ ٪ وقاته أن يسجل أن الزيادة في ١٨٣٤ — ١٨٣٥ لم تكن ٤٧ ٪ ، بل أربت على ١٠٠٠ ٪ وذلك رغم ما اتخذ من ضروب الحيلة . وبعلم المجلس أنه بفضل همه مبعوثيه أمكن القضاء على الطاعون في سوريا وفلسطين ويافا والقدس والناصره . غير أن البعثة لم تسكد تعود إلى الإسكندرية ، بدعو لها بالخير والبركات شعب توت علاجه ، حتى تفشى الطاعون من جديد ، وسار في طريقه المشثوم . أما البعثة فقد بقيت في مصر ، تاركة المرض يستأنف حملاته الفتاكة ، دون أن يلقى مقاومة . على أن التفصيلات التى يتقدم بها وكلاء مجلس الصحة العمومية في مصر — وهم كثيرون — لا يمكن الاطمئنان إليها ، كما هو شأن التقارير التى يتقدم بها المجلس . وربما كان من المستطاع أن يؤخذ على سبيل المثال ذلك التقرير الذى قدمه الدكتور « جراسى » Grassi إذ أرسل إلى فلسطين في عام ١٨٣٨ ، ليتخذ التدابير اللازمة لمكافحة الطاعون ، فعادر الإسكندرية في مايو ، مزودا بسلطة واسعة . وقد وجد في يافا « طاعونا خبيثا » ، بدأ يتفشى في دار وكالة القنصلية الروسية ، حيث أصيب عشرة من بين أحد عشر شخصا ، ولم ينج غير واحد . وكان هناك خمس عشرة أسرة انتشر المرض بين أفرادها . أما السكان فكانوا في حاجة إلى جميع أنواع المساعدات الطبية ، ولكنهم لم يحصلوا على شئ منها إلى أن جاء الدكتور « جراسى » ، فوضع الحراس على أبواب المنازل الموبوءة . ولكن الفائدة لم تكن كبيرة ، فقد استمر المرض آخذاً في الانتشار ، حتى وصل إلى الحامية ، وقضى على عدد كبير من الجنود ، مما أدى إلى ضرب الحصار على أبواب المدينة . غير أن الدكتور جراسى يقول إن الطاعون انتقل عن طريق القوافل

اليونانية إلى القدس فلوث المدينة المقدسة . ومع هذا فالأدلة موفورة لدى على أن إصابات الطاعون في القدس ، إنما حدثت من تلقاء نفسها ، ولم يكن للعصايين أى اتصال بإفا أو أية جهة تعرضت لزيارة الطاعون . وقد عمّد الدكتور « جراسى » إلى مرضى الطاعون فنقلهم إلى بقعة مجاورة ، ويقول إنه لم تحدث أية إصابة جديدة منذ أول يونية ، وهو الشهر الذى جرت العادة بأن يقف فيه الطاعون حملاته الفتاكة . وقد ذهب الدكتور جراسى بعد ذلك إلى القدس ، حيث فشا الطاعون في جميع أحياء المدينة ، وانتقلت عدواه إلى ستين مسكناً ، على ما يقول الدكتور . وقد أقيم على هذه المساكن حجر صحى ، غير أن ذلك لم يحل دون انتشار المرض ، على الرغم من أن المنوطين بأعمال الحجر كانوا يتقاضون مرتبات سخية . وبدلاً من أن يعمد الدكتور جراسى إلى العمل على تحسين المازل ، قرر إزالتها ، وأباح الاتصال بالقرى المجاورة ، حيث كان الطاعون فاشياً ، وذلك على الرغم من أنه اضطر — على حد قوله — إلى توضحية الواجب في سبيل التعقل ، والصالح العام في سبيل التعصب . غير أن جميع النتائج كانت حظها من التوفيق واحداً ، فقد أنشأ الدكتور خمسة مستشفيات للمسيحيين واثنتين لليهود . أما المسلمون فلم يطبقوا سماع ذلك ، فقام بتطهير المنازل حينما تيسر له التطهير ، وأطاع أوامره من كان عنده استعداد لأن يطيع . وبعد كفاح دام ثلاثة وأربعين يوماً ، أى في اليوم الثالث عشر من شهر يولية ، أمكنه التغلب على الطاعون . غير أن الدكتور « جراسى » لم يشر إلى حقيقة يعرفها الباحثون وهى أنه في هذه الفترة من السنة دائماً يزول الطاعون من تلقاء نفسه . ولم يذكر كذلك أنه حينما ظهر الطاعون بالقدس في عام ١٨٣٢ ، ولم تسم المدينة إذ ذاك بوجوده فيها اختفى الطاعون في شهر يولية . أما الدكتور « جراسى » فيذكر في تقريره أنه « قضى على الوباء قضاء مبرماً » ، غير أنه عندما انخفضت الحرارة في شهر أكتوبر القالى ، ظهر الوباء في القدس من جديد ، دون أن يزعم أحد أن الطاعون إنما انتقل إليها من إفا أو أى مكان آخر .

وفي المكاتبات التى بعث بها الدكتور « جراسى » إلى مجلس الصحة العمومية بمصر أدلى بتعالميل ملؤه الخلط والاضطراب ، لما زعمه من انتقال الطاعون إلى إفا عن طريق سفينة وصلت في السادس عشر من شهر مارس ، وعلى ظهرها مسافرون من اليونانيين ، سبق أن قضوا أربعة عشر يوماً محجوراً عليهم حجراً صحياً في بيروت ، وأحضروا معهم « براءة الصحة » غير أن الرحلة من بيروت استغرقت اثني عشر يوماً ، وكان من أثر الموانئ التى صادفها المسافرون ، أنهم لم ينزلوا إلى البر إلا في اليوم الثامن والعشرين من

شهر مارس . وقد توفي أحدهم بعد نزولهم إلى البر ، ولم يكن الطاعون سبب الوفاة . وبعد ذلك بـدج من الزمن ، ماتت بين يافا والقدس أرملة وصلت على ظهر هذه السفينة . ويرى الدكتور « جراسى » أنها ماتت بالطاعون ، ولكن طبيباً آخر صرح بعكس ذلك ، ولم يتضح أن هناك أية علاقة بين هذه الأرملة وأسرة نائب القنصل الروسى ، وهى أول أسرة ظهر الوباء بين أفرادها فى مدينة يافا . أما فيما يتصل بحالة العازل فى الشرق ، فيكفى أن أذكر قول الدكتور جراسى فى وصف معزل بيروت الصحى ، « إنه ليس معزلاً صحياً مع أنه هكذا يدعى ، ومن أجل ذلك أقيم . إن موقعه لا بأس به ، إذ أنه يبعد عن المدينة ، وعن حاجز الأمواج القائم خارج الميناء ، مسافة معقولة ، ولكن يعوزه منظر الحجر وهندسته ، فهو يتألف من أبنية منفصلة ، فى مستوى واحد ، لا نظام لها ، ولا تناسق بينها ، فضلاً عن أنها لا تلائم المسافرين ، الذين يمضون مدة الحجر فيها . ولهذا كانوا على حق إذ يشكون من أنها غير مستوفية الشروط الصحية ، فهى رطبة يعوزها ما يدرأ عن فيها قسوة الجو . وليس ثمة فواصل تحول دون اتصال الطوائف المختلفة التى يضمها الحجر ، فالمرحاض فى متناول الجميع ، فضلاً عن أنها مكشوفة من ناحية البحر . أما مخازن البضائع فربما كانت أسوأ حالا ، فليس يفصلها عن بعضها البعض أبواب أو خنادق أو حواجز . وأما الخدمة العامة ، فلا تقل عن ذلك فى سوء نظامها » .

ويرى الدكتور « جراسى » أن جميع موظفى السواحل تقريباً مرتشون ، وأن مرتباتهم ضئيلة ، وأنهم على استعداد لإعطاء شهادات زائفة ، وأن وقف الاتجار فى المنوعات أصراً مستحيل ، وأن أشخاصاً يقيمون فى جهات خاضعة للحجر الصحى كثيراً ما يتسربون إلى سوريا فى الخفاء . ومن الحق أن يتساءل المرء فى مثل هذه الحالة المليئة بالمتناقضات ، لماذا يشغل كاهل التجارة بالنفقات الباهظة ؟ ولماذا يتعرض المسافرون لمضايقات لا حد لها بسبب نظام الحجر الصحى ، وهو نظام بلغ الغاية فى قسوة جدواه وعدم استقراره وعدم قابليته للإصلاح ؟ أما فيما يتصل بنوع الكفاية الطبية فى محاجر الليفانت ، فسأدلى بما يذكره الدكتور « جراسى » عن طبيب الحجر فى بيروت قال ، « غاية ما أعلمه أنه يعرف عمله معرفة حسنة ، ولكن تعوزه السرعة فى كشف حالات الطاعون ، وكنت حاضراً وهو يعترف بذلك فى صراحة للوالد المحترم » . أما سلفه ، فقد طرد لأنه لم يكن يستطيع التمييز بين جرح عادى متعفن ، ودمل سببه الطاعون ، ولو أن الدكتور « جراسى » يقول إنه كان أكفاً الرجلين . وإلى رجال لهم مثل هذه الكفاية يمهّد بالمصالح التجارية وأرواح الأفراد .

ولست أظن أنه من الضروري أن أذكر جميع مآرائه من الحالات التي يتجلى فيها الخلل والسخف وسوء التصرف في نظام الحجر الصحي ، لأن النظام بأجمعه إما أن يجدد أو يهدم ولو أعيد بحته بروية وإيمان ، لاستدعى الأمر إحداث تغييرات على جانب كبير من الأهمية إذ تصادف المرء في كل خطوة بخطوها ضروب من التناقض والاضطراب ، ليس هناك ما هو أشد منها استعراء للنظر . ففي جميع نواحي التشريع الصحي ، ترى الجهل مكان العلم ، والإسراف محل الاقتصاد ، والقلق بدلا من الأمن والسلامة ، والشر حيث يجب أن يكون الخير .

(الحالة الاقتصادية)

وبراهمه النجار :

في عام ١٧٢٦ أنشئت في القاهرة محكمة تجارية ، منحها الوالى حق الفصل في جميع المنازعات التجارية بين الدمين أنفسهم (المسيحيين الوطنيين) وبينهم وبين الأوربيين ، إذا كان المدعون منهم . وتبحث المحكمة جميع مسائل الحسابات المتنازع عليها ، حتى حسابات المدينين للحكومة . أما أعضاء المحكمة ، فيختارون من بين أفراد الشعوب المختلفة التي استقر بها المقام في مصر . فهناك تاجران من الأتراك ، وثلاثة من المصريين ، واثنان من المغاربة ، واثنان من الليقانيين اليونانيين ، واثنان من اليونانيين الذين لا يتبعون الكنيسة اليونانية ، واثنان من الأرمن ، واثنان من اليهود . ويرأس الجميع تاجر تركي . وتعقد المحكمة جلساتها ثلاث مرات في الأسبوع لإنجاز أعمالها . وللرئيس الحق في أن يقبض على المدين المفلس ، ويأق به في غيابة السجن . وليس من شك في أن الحكم كثيراً ما يؤثر فيه تدخل الوسرين وذوى النفوذ ، كما أن مطالب الفقراء لاتلقى ما تستحقه من العناية لأنه الدس والرشوة لابد وأن تكون لها آثار سيئة . وفي الإسكندرية محكمة تشبه هذه المحكمة .

مصرف في القاهرة :

منذ سنوات قليلة ، وضع مشروع لتأسيس مصرف بالقاهرة ، كان في نية الحكومة أن تخصص له رأس مال قدره ستون ألف كيس ، أى ثلاثمائة ألف من الجنيهات الاسترلينية . وكان الغرض منه إقراض الأموال وخصم الكمبيالات ، بسعر ١٪ في الشهر . على أنى أعتقد

أن المبلغ الذى قدمته الحكومة لم يتجاوز ستة آلاف أو سبعة آلاف كيس ، لأن الدولة فى حاجة دائمة إلى مالها فى المصروف من أموال اسد نفقاتها . وطبيعى أن يزداد الإقبال على اقتراض المال بفائدة قدرها ١٢ ٪ ، لأن متوسط السعر بين الأهالى الوطنيين لا يقل عن ٢ ٪ فى الشهر ، حتى ولو أودع من الحلى والجواهر ما يضمن سدادها .

النقابات فى القاهرة :

فى القاهرة مالا يقل عن ١٦٤ نقابة تتولى حماية ما تمثله من مختلف الحرف ، وتعمل على النهوض بها . ولكل نقابة شيخ أو رئيس يرجع إليه فيما يتصل بطائفته من شئون . وله على أفرادها نوع من الولاية القضائية ، ففى وسعه أن يعاقب من تصدر منهم مخالفات . وهناك شيخ أعلى أو شيخ الشيوخ ، وهو يشتري مركزه من الحكومة وله على الجميع سلطة تامة ويشير المسلمون دائماً إلى الآية القرآنية ، « وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم » ، على أنها أساس النظام الذى بنيت عليه نقاباتهم المتعدده ، كما أنها تسبغ على تلك النقابات صفة دينية فى أعين الشعب . غير أن هناك ما يجعلنا نعتقد أن مثل هذه النقابات كان موجودا فى بلاد الشرق قبل أيام الرسول .

النقابة نعى أعضائها :

فى الدول الاستبدادية ، يكون اتحاد الهيئات أكبر ضمان للجميع من أعمال العسف التى ترتكب ضد الأفراد . والشيخ فى النقابات المصرية مسئول عن دفع ما هو مفروض على جميع أعضاء نقابته من أتاوة أو فردة الرأس . أما الأعضاء فليسوا مسئولين شخصيا أمام الحكومة ، كما أنهم يأمّن من أعمال الابتزاز ، التى كان من الممكن أن يتعرضوا لها ، لو أنهم لم يكونوا أعضاء فى النقابة ، نتيجة لجشع موظفى الحكومة . وتحقيقاً للغرض نفسه ، وثقت النقابات المختلفة علاقتها بالطوقس والحفلات الدينية ، التى تقام فى البلاد ، فصارت تشترك فى المواكب العظيمة ، تخرج القوافل إلى الأماكن المقدسة ، وذلك حتى يبسط الرأى العام على هذه المقابلات ظلاً وارطاً من حمايته .

الإجراءات الحكومية :

وبفضل هذا النظام ، تسيطر الحكومة على جماعات كثيرة من الأفراد عن طريق الشيوخ . فإذا حدث ما يستدعى الشكوى من صانع أو أى فرد ينتمى إلى إحدى النقابات .

فإن أيسر طريقة يرد بها الحق إلى نصابه ، أن يرفع الأمر إلى الشيخ ، فسلطته تكاد لا تعرف حداً ، فضلاً عن أنه في الأحوال العادية ، يعيل إلى التدخل لإزالة آثار ما يكون قد حدث من أضرار أو أخطاء . على أن خدم المنازل والسقائين ومسائق الحير وغيرهم ممن يمارسون أخط الأعمال وأحقرها ، ينتمون إلى نقابة من النقابات ، ولهم شيخ يعترفون بسلطته . ومن حق الشيوخ أن يتصلوا بالبasha . وهم يمارسون هذا الحق ، إذا وقع أمر ذوبال . وقد جرت العادة ، عندما يجتمع أعضاء النقابات للاشتراك في الحفلات والمواكب الكبرى ، أن يمرض من تكون له من بينهم صلة بالصناعات ، ببعض نماذج ممتازة من فنه . وإذا حدث لإحدى النقابات أن تناقص عدد أعضائها إلى حد لا يسمح باستمرارها ، سواء أكان ذلك التناقص راجعاً إلى الوفاة أو التجنيد أو أى سبب آخر ، فإن للشيخ الحق في أن يقبل أعضاء جدد من بين الفلاحين أو الشغفيلين بالزراعة ، الذين يتوقون إلى الحصول على حماية هذه الهيئات المنظمة ، والمشاركة في أعفائها . فقد جرت عادة الفلاحين أن يشتغلوا بالزراعة وإلا فبالصناعة وإلا فبالملاحة . ويدعوهم إلى الالتحاق بأى من هذه الأعمال ، إما قلة الأيدي العاملة في إحدى تلك الحرف ، أو زيادتها في أخرى . ولا تلزم النقابات أعضائها بأن يتعلموا على يد معلم في الصناعة لا تجوز لهم مفارقتها ، بل تترك لكل شخص الحرية في أن يفارق من يشغل عنده كلما أراد ذلك . هذا إلى أنها لا تتدخل في مسائل الأجور ، ولا فيما يقع من المنازعات بين الشراة والبائعين ، تاركة جميع المسائل المتعاقدة عليها حرة من كل قيد .

القناصل :

إن قناصل الدول جميعاً ، باستثناء بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والروسيا وأسبانيا وبلجيكا ، تجار بينهم وبين البasha معاملات تجارية . وقد جمع كثيرون منهم ثروات طائلة ، من وراء تعاملهم مع الحكومة . ومن أجل ذلك لا يمكن أن يكون لهم نفوذ ، ولا يستطيعون أن يأتوا عملاً يدل على استقلالهم . فقد اعتمد البasha بعضهم وكلاء في استيراد ما تحتاج إليه الحكومة من الخارج ، وفي تصريف الحاصلات المصرية ، عند ما ترسل إلى أوروبا ، حتى تباع لحساب الوالى . وكثيراً ما كانت تتعارض المصلحة والواجب ، فعند ما طرح على بساط البحث موضوع إباحة الاتجار في الغلال استوردت بأمر البasha ألوف « الكوارترات » عن طريق البيوت التجارية ، التي يتصل بها بعض القناصل . وهكذا كانوا الراجحين من نظام يلحق بالصالح العام بالغ الأذى .

معرفة لغة اليهود أمر واجب :

إنه لمن الأهمية بمكان عظيم لعلاقاتنا التجارية مع الشرق ، أن نستطيع قناصلنا ووكلائنا التفاهم مع من حولهم من ولاية الأمور والوطنيين ، دون وساطة الترجمة ، لأنهم ليسوا أهلا للثقة دائما . وربما كانت هناك عقبة في الوقت الحاضر ، في ملء مناصب القناصل بأفراد يجب أن تتوافر فيهم ميزة خاصة هي معرفة اللغات الشرقية ، إلى جانب ما يتطلب فيهم من صفات عامة . ولهذه الأهمية أهمية خاصة في بلاد الليقانات ، إذ أن استمساك الأهالي بقول الصدق أمر مشكوك فيه إلى حد ما ، وهذا إلى أن اللغات الأوربية إذا ما ترجمت إلى لغة شرقية ، فإن المترجم يصوغها ، من حيث الأسلوب والمادة ، صياغة قل أن تعبر عما يريد المتكلم .

الحاجة إلى مدارس اللغات :

لهذا كان إنشاء مدرسة خاصة بتعليم اللغات ، لرجال السلكين السياسي والقنصلي ، وسيلة لها قيمتها ، تضاف إلى الوسائل التي تؤدي إلى زيادة نفوذنا . وليس ثمة حكومة تعدل الحكومة الروسية في اهتمامها بأن تختار لوظائفها أناسا يجيدون لغة البلاد التي يعينون فيها ومن الممكن أن نعزو ما للروس من نفوذ إلى هذا التصرف ، ومن ثم لا نجد موظفا روسيا قط تحت رحمة مترجم من الوطنيين ، أما الموظف البريطاني فغالبا ما يكون . على أن مصلحة المترجم ، وما أشأها ، كثيرا ما تتعارض وما يجب عليه حيال من يستعين به من الأوربيين . بل إنه حتى في الحالات التي لا تشف فيها هذه المصلحة عما تنطوي عليه من أمور تجبافي الاستقامة ، فإن الموقف الدليل الذي يقفه المترجم في حضرة ولاية الأمور الشرقيين ، والمبارات التي يستخدمها في نقل آراء المندوب الأوربي ، لا تليق عادة بما لحكومات الدول الأوربية العظمى من مقام رفيع وكيان مستقل .

الحماية القنصلية :

إن أنواع الحماية القنصلية التي يسبغها القناصل الأجانب على المتمدنين في بلاد الشرق ، كثيرا ما تكون عقبة كأداء في سبيل تسديد الديون بالطرق القضائية المألوفة . فهذه الحماية ، التي أسى استعمالها زمنا طويلا بصورة مزرية ، تخرج المتمتعين بها من اختصاص المحاكم الوطنية ، وتدخلكم في اختصاص محاكم هؤلاء القناصل وحدهم . ويهتم أصحاب الأمر من الإنجليز اهتماما كبيرا بالألا يسيطروا حمايتهم إلا على الرعايا البريطانيين . وقد

بلغ اهتمام قناصلنا بتنفيذ تعليمات الحكومة البريطانية حداً يجعلنى أعتقد أنهم لم يمنحوا الحماية غير مستحقة، إلا في حالات نادرة جداً . ولكن ليس هذا هو الحال فيما يتصل بقنصليات الدول الصغرى ، فإنها تسمى التصرف غالباً إذ تمنح حمايتها من لا حق لهم في الحماية ، نظراً للأرباح الطائلة التى تعود من وراء ذلك . ومهما يكن من شئ فإن التعليمات التى تصدرها وزارة خارجيتنا بشأن الرعايا البريطانيين ، كان من أثرها أن صارت تصلح شيئاً فشيئاً ما تقع فيه القنصليات الأخرى من مخالفات ، إذ أن الحقوق ، أو على الأصح الادعاءات ، التى لا تتمسك الدول الكبرى بها ولا تسمى وراء الحصول عليها ، لا تستطيع الدول الصغرى بطبيعة الحال أن تطيل التشبث بها ، وإساءة استخدامهما . وفى الحق إن تحارنا هم الذين يلقون عنقاً من وراء ذلك ، فكثيراً ما يحدث فى الحالات التى يكون المدين فيها أحد الوطنيين ، أو فريقاً يخضع للسلطات الوطنية ، أن يؤدى استصدار حماية من إحدى القنصليات الصغيرة بطريق التزوير ، أو بطريقة أخرى غير مشروعة ، إلى غل يد المحاكم العادية عن التصرف .

أثمان السلع :

إن ثبات الأسعار فى مصر قليل الاطراد ، وبخاصة خارج الأسواق الكبرى . ولا كان الفلاحون يتعرضون لكثير من ضروب الابتزاز ، فإنهم كثيراً ما ينتهزون فرصة حاجة المسافرين الذين يمرون بها ، ليحصلوا منهم على أثمان باهظة ، لقاء ما يبيعونهم من الحاجات فقد اشترت بنفسى نمجة بثمانية وعشرين قرشاً ، ولقيت فى ذلك عنقاً ، بينما عرض على فى القرى التى مررت بها بعد ذلك ، أن أشتري نمجتين مثلها بالثمان نفس . وقد يحدث فى بعض الأحيان أن يرفض الفلاح بيع ماله للغرباء ، مهما كان الثمن . وفى مثل هذه الحالة يصبح من الضروري أن يصدر الباشا أمراً حتى يمكن الحصول على المواد الغذائية المطلوبة ، بأسعار تحددها السلطات المحلية . غير أنه حدث فى السنوات الأخيرة أن ارتفعت أثمان الحاجات التى تستهلك فى مصر عادة ارتفاعاً عظيماً ، وذلك فيما عدا السلع التى تستورد من البلاد الأجنبية .

ارتفاع الأسعار :

وقد علمت ممن أقاموا بالقاهرة زمناً طويلاً ، أن نفقات المعيشة فى تلك العاصمة منذ ثلاثين عاماً ، لم تكن تجاوز ربع النفقات الحالية . وقد كانت الزيادة فى مواد الغذاء وإيجار المنازل بنوع خاص . غير أن الإيجار المرتفع يشاهد غالباً فى الأحياء الإفرنجية ، لأن أجور السكن فى أحياء المسلمين واليهود مازالت جد ضئيلة .

الموبس :

إن الأموال التي ينفقها الوطنيون على اقتناء الملابس أقل كثيرا مما كانت عليه في الماضي . ومن الممكن أن يعزى ذلك إلى أن الأوربيين يرتدون ملابس أكثر بساطة من ملابس الوطنيين ، كما يعزى إلى انتقال جزء كبير من تجارة البسلاد إلى أيدي المستوطنين الأجانب ، وإلى الضعف المالي الناشئ عن الضرائب الجمركية العالية والأثمان الفادحة التي تشتري بها ما تستلزمه المعيشة من ضرورات . غير أن التجار الوطنيين عامة يجأرون بالشكوى من سوء الحال ، إذ قل الدخل بينما ازدادت نفقات المعيشة .

وعندى بيانات رسمية عن أثمان السلع المختلفة المستهلكة في القاهرة في عام ١٢٤٤ هجرية (١٨٢٩) . وهي كما يلي : —

المواد المستهلكة :

شطن	بنس				
—	$1\frac{7}{8}$	= حوالى	٢٤	بارة للرطل	لحم الضأن
—	$1\frac{3}{8}$	=	٢٣	» »	لحم الماعز
—	١	=	١٥	» »	لحم الجاموس
—	٢	=	٣٠	» »	دهن الغنم
—	٣	=	٥٠	» »	رأس الخروف
—	$1\frac{7}{8}$	=	٢٥	» »	جلد الماعز
—	$11\frac{1}{4}$	=	$4\frac{1}{2}$	قرش	أرجل الجاموس
—	٥	=	٢	من القروش للرطل	أرجل الجاموس
٤	٧	=	٢٢	قرشا	التمجة
٢	١١	=	١٤	»	الناعز
٤٠	—	=	٢٠٠	قرش	الجاموسة
—	٥	=	٧٥	بارة	جلود الغنم
١	٦	=	٧	قروش و ٢١ بارة	جلد الجاموس
—	٢	=	٣٠	بارة	أرجل الخروف الأربعة

المقايير المستهلكة :

تحتكر الحكومة حق تموين القاهرة بلحوم الحيوان .

وقد كان استهلاك مدينة القاهرة في عام ١٢٤٦ هجرية (١٨٣٠ - ١٧٣١) على النحو التالي :

بارة	قرش	تساوى	نمجة
٣٦	٣٨٥٨٦٨٩ ر	١٣٥٧٨٢	
١٤	٢٠٥٥٨٤ ر	٣٠٥٧٨	كبشا خصيا نفقاتها
١٠	٤٠٦٤٢٧٤ ر	٩٢٤٩	جاموسة وثورا
١	١٢١٢٨٤١ ر		الربح
١١	٥٢٧٧١١٥ ر		ثمن البيع

بارة	قرشا	متوسط ثمن البيع	بارة	قرشا
٢٠	—	٣٤	٢٠	—
٢٢	٢٠	»	٣٨	٣٤
٨٤	١٥	»	٢٧	١٣٥

التفصيل :

يفقس في مصر سنويا من خمس عشرة إلى عشرين مليوناً من السكتا كيت ، بإحداث حرارة صناعية . وفي مقابل كل بيضتين ينتج كتسكوت واحد . ويتراوح ثمن الدجاجة بين قرش وثلاثة قروش أو أربعة في نواحي القطر المختلفة ، (أى من بنسين ونصف البنس إلى عشرة بنسات) . أما الحمام فله أهمية عظيمة بين المواد الغذائية في جميع أرجاء مصر . ويربى الفلاحون عدداً كبيراً منه . ويبيع الحمام بثمان يتراوح بين ٢٠ بارة (١ ١/٢ بنس) و ٤٠ بارة (٢ ١/٢ بنس) لسكل واحدة منه . أما السلع الأخرى فأسمارها كما يلي :

الزبد من ٢ إلى ٣ قروش للرطل = من ٥ إلى ٧ ١/٢ بنس للرطل الإنجليزي
 الطباق « ٥ » ٢٠ قرشا للأقة = « ٤ بنسات » شلن و ٤ بنسات «
 رأس السكر (المصرى) قرشان للرطل = ٥ بنسات «
 الخشب من ١٠ إلى ١٢ قرشا للحمل الصغير = من شلنين و بنس إلى شلنين و ٦ بنسات

الصابون قرش وثلاثون بارة للرطل = ٤٢ بنس للرطل الإنجليزي
الشمع ثمانية قروش ونصف المائة = ٧ بنسات للرطل الإنجليزي

الأجور :

تختلف نسبة الأجور في جهات مصر اختلافاً كبيراً ، إذ أنها تتوقف بطبيعة الحال على مهارة العامل . وفي أغلب الصناعات الأولية يشغل عدد كبير من العمال الأوربيين ، أكثرهم من مالطة . ومتوسط أجورهم من شان إلى خمسة شلنات في اليوم ، تبعا لكفايتهم .

الصناعات الآلية :

يظهر أبناء العرب في غالب الأحيان مهارة فائقة في الصناعات الآلية . فقد جرت عادة الخراطين على أن يمسكوا بأقدامهم الخشب الذي يعملون فيه . وقد يرى أبناء العرب في بعض الأحيان وهم يلتقطون بأصابع أقدامهم أشياء من الشارع . ومع هذا فقل أن يزيد أجر عامل اليومية المصري في اليوم على قرشين أو ثلاثة قروش (من ٥ بنسات إلى ٧ بنسات) .

تنفيذ الأعمال على نحو سي :

يقترن العمل في بلاد الليفانت بسوء الإدارة ، وكثرة ما يتخلف عنه من نفايات ، ولما يكون ذلك في الحرف المادية . فإذا كان ثمة فضلات يراد نقلها مثلاً ، فإن جزءاً كبيراً منها يقع من السلال أو العربات التي تلقى فيها . ولا يراعى في أعمال التجارة أن تكون الأجزاء المختلفة محكمة التركيب . فقل أن تجرد حجرة لا يدخلها الهواء من الباب أو النافذة ، أو سلماً تتساوى درجاته في ارتفاعها . ويقوم بالأعمال الزراعية أفراد يتراوح أجرهم اليومي بين قرش واحد وقرش ونصف القرش (أى من ٢ بنسات إلى ٣ بنسات) .

العمل المشترك :

يوزع العمل في بعض الأحيان بين جماعات صغيرة من العمال . وقد شاهدت في الصعيد طريقة تدل على الذكاء يوزعون بها العمل فيما بينهم بالتساوى . فإذا كان هناك عدد معين من الفلاحين يريد أن يفتسم العمل في الحقل مع عدد مساو له يعمل في رفع الماء بالشادوف ، عمدوا إلى صنع مزولة من النوع القديم ، وذلك بأن يفرسوا في الأرض قطعة من الخشب ،

وعلى مسافات متساوية يضعون بقطع من الطباشير علامات تحدد ساعات العمل . فإذا بلغ الظل العلامة المتفق عليها ، حل الذين يشتغلون في الحقل محل من يرفعون المياه ، وهكذا يتبادلون العمل فيما بينهم . وقد سألتهم عن الطريقة التي يماثلون بها هذا الموضوع إذا غابت الشمس ، فقالوا إنهم يحدثون ثقباً صغيراً في إناء من الفخار يملأونه ماء ، حتى إذا نفذ الماء تبادلوهم العمل ، ثم يعمدون إلى ملء الإناء مرة أخرى ليعرفوا كم يلبث الزملاء الجدد .

الأقسام الجغرافية :

سأذكر في إيجاز أقسام مصر الجغرافية ، وكذلك وظائف السلطات الرئيسية .

إن موقع مصر من شأنه أن يسهل إدارتها إلى حد كبير ، فوسائل الاتصال سهلة رخيصة في كل مكان ، إذ يجري النيل وسط البلاد ، وترسم الجبال والصحراء حدود الجهات المعمورة ، وهي حدود لا تبعد كثيراً عن النيل نفسه . ومن السهل أن تمسح الأراضي مسحاً دقيقاً ، كما أن سرعة الاتصال ، وهي الآن متوافرة إلى حد كبير ، يمكن العمل على أن تزيد البواخر كثيراً ، لا سيما أن استخدام تلك البواخر في النيل على نطاق أوسع لا يمكن أن يتأخر مدة طويلة .

أما السكان ، فيسكن وادي النيل الخصيب يضمهم جميعاً بطبيعة الحال ، ولو أن عدداً كبيراً منهم يشتغل بالملاحة في النهر على الدوام .

أقسام مصر الإدارية :

كانت مصر فيما مضى تنقسم ست عشرة مديرية ، ولكنها تتألف الآن من أربعة وعشرين قسماً ، تنقسم بدورها مراكز وأخطاطا ، طبقاً للطريقة الفرنسية في التنظيم الجغرافي .

في الوجه البحري

المديريات : ١ — قليوب المراکز ١ — قليوب (٣ أخطاط)

٢ — بنها (» »)

٣ — طوخ (» »)

١ — بابيس (٣ أخطاء)	المدرجات : ٢ — الشرقية
٢ — أبو كبير (» »)	قسمان
٣ — كهفور نجم (» ٤)	١ — بابيس
٤ — العزيزية (» »)	ب — شيبة
٥ — شيبة (» ٣)	
٦ — ههيا (» »)	
١ — ميت غمر (» ٤)	٣ — المنصورة
٢ — السبلاوين (» »)	قسمان
٣ — المنصورة (» ٥)	١ — ميت غمر
٤ — محلة دمنة (» ٤)	ب — المنصورة
١ — دمياط (» ٣)	٤ — دمياط
٢ — فارسكور (» »)	
٣ — المرلة (» »)	
١ — طنطا (» ٤)	٥ — الغربية
٢ — الجعفرية (» »)	ثلاثة أقسام
٣ — زفتى (» »)	١ — طنطا
٤ — المحلة الكبرى (» »)	ب — المحلة
٥ — نبوه (» ٢)	ح — فوة
٦ — كفر الشيخ (» »)	
٧ — فوة (» »)	
١ — سبك (» »)	٦ — منوف
٢ — منوف (» »)	قسمان
٣ — مليج (» »)	١ — مليج
٤ — إبيار (» »)	ب — منوف

١ — النجيلة	(٤ أخطاء)	الدريبات : ٧ — البحيرة
٢ — شبراخيت	(» »)	قسمان
٣ — دمنهور	(» »)	١ — النجيلة
٤ — الرحمانية	(» »)	ب — دمنهور
١ — الجزيرة	(» »)	
٢ — البدرشين	(» »)	

في الصعيد

١ — أطفيج

٢ — بنى سويف : قسمان

١ — بوش

ب — بنى سويف

٣ — الفيوم

٤ — المنيا : قسمان

١ — المنيا

ب — منفوط

المراكز ١ — الأشمونين

٢ — المنيا

٣ — ملوى

٤ — منفوط

٥ — أسيوط

٦ — جرجا

٧ — قنا

٨ — إسنا

النظار :

إن أكبر سلطة تلى الوالى هى سلطة ابنه الأكبر إبراهيم باشا ، القائد العام للجيش ، و يليه عباس باشا ، (حفيد محمد على وابن طوسون باشا) ، وهو رئيس النظار . أما النظار الحليين ، فهم بوغوص يوسف بك ناظر الخارجية والتجارة ، ومحمد بك ناظر الحربية ، وأدهم بك ناظر المعارف والأشغال العامة ، وحسن بك ناظر البحرية ، ومحمد أفندى ناظر المالية .

أعضاء المجالس التورية :

وللباشا هيئة صغيرة لا علاقة لها بالنظارات ، تتألف من مستشارى الباشا الخصوصيين ، يسألهم الرأى فى شئون الدولة . ويعقد بالقاهرة فى كل عام اجتماع ياسة عباس باشا ، يحضره جميع حكام المديرىات ، وتبحث فيه المسائل الهامة ، ثم ترفع نتائج المداولات إلى الوالى للتصديق عليها .

الوزارة العامة :

يتمتع الحكام الذين يشرفون على شئون المديرىات بلقب مدير ، ولهم السيطرة على الأمورىن ، وهم حكام المرا كز . وتحت إمره المأمورىن كشفاء يستمدون السلطة منهم . ويلهم فى المرتبة موظفون يلقب كل منهم بحاكم الخط . أما رئيس القرية — ويكاد يكون دائماً من أبناء العرب — فيدعى شيخ البلد . بينما يكاد يكون جميع من فوقه من أصحاب السلطة من المماليك . وفى كل مركز خولى منوط بمسح الأراضى ، وصراف قبلى تساعد السلطة المدنية وشيخ البلد فى تحصيل الأموال الأميرية . وينوب الشاهد عن القاضى فى تصريف الشئون القضائية .

مكومة القاهرة :

حاكم القاهرة هو عباس باشا . وتقسّم المدينة ثمانية أقسام (أو أثمان) ، لكل منها شيخ « ثمن » . وفوق كل اثنين من شيوخ « الأثمان » شيخ ربع . ويسيطر على الجميع ناظر اشغال المحروسة ، وهو تركى . والبلقاء ومصر الثبقة أيضا شيخ « ثمن » . ويكاف هؤلاء الشيوخ جمع الفردة وتروى المدارس بالأطفال والمصانع بالعمال . وهم جميعا موظفون بتقاضون مرتبات من الحكومة . وفى كل حى من أحياء المدينة شيخ حارة ، وهو أديانهم مرتبة ولكنه لا يتقاضى مرتبا من الحكومة .

شيخ البدر :

مشيخه البلد فى القرى وراثية عادة ومع هذا فكثيرا ماتمزل الحكومة الأفراد وتعينهم .

الشرطة :

الكخيا منوط بشرطة القاهرة ، وهو القاضى الجنائى ورئيس الشرطة معا ، ويرفع إلى اوالى تقريرا يوميا عن جميع ما يقع من الحوادث . وتحت إمرته ضابط برتبة قائم مقام ، له الإشراف المباشر على النظام فى المدينة ، فيلقى القبض على المجرمين ، ويقوم بالتفتيش على

جميع المحلات العامة ، كما أنه يفحص عن الموازين والمقاييس ، ويماقب على الفور من تقع منهم مخلفات .

مكرونة الإسكندرية :

محافظ الإسكندرية هو محرم بك صهر محمد علي ، وبساعده وكيل المحافظة . وعليه أن يقوم بكافة الأعمال الرسمية العادية . ووظيفة المحافظ على جانب كبير من الأهمية ، لوجود الأسطول ، واتساع دار الصناعة ، ووجود مخازن الحكومة ، وكثرة السكان من وطنيين وأجانب ، وكذلك لاتخاذ الإسكندرية مقرا للحكم في غالب الأحيان ، ومقاما دائما لبعض النظار .

تصريف الشئون القضائية :

إن تصريف الشئون القضائية في مصر أكثر سرعة وأقل تعرضا للأمواء منه في أغلب البلاد الإسلامية . فإجراءات المحاكم جميعا علمية عادة . ومع أنه لاجدال في أن ثمة حوادث كثيرة يتجلى فيها فساد الأحكام وجورها ، فقد وجدت المحاكم بوجه عام تصدر أحكاما مادلة ، وإن كان يعوزها الصقل والأمانة في غالب الأحيان .

المحكمة :

هي أرفع المحاكم درجة ، ولها نوع من الاختصاص القضائي في الأمور الشرعية ، وإليها تستأنف القضايا في مراحلها النهائية . وهي تطبق أحكام القرآن وليس من شك في أن به بعض مبادئ شاملة عن العدالة عامة ، غير أنه لاتوجد به نصوص صريحة يمكن تطبيقها على قسمة أعيان القضايا التي تعرض على المحكمة .

هذا إلى أن المحكمة مختصة بتسجيل الأرض وغير ذلك من العقار الثابت ، بحيث لا يمكن أن يكون انتقال الملكية قانونيا إلا بأمر منها . ويمكننا تبأثر اختصاصات جد واسعة ، وعلى أعظم جانب من الأهمية ، وتعتبر سجلاتها دليلا لا يمكن الطعن في صحته .

القرآن مرجع القوانين :

إن القرآن الذي يشار إليه في كل مكان على أنه القانون الأساسي ، أو قانون القوانين ، في جميع البلاد الإسلامية ، لا يمكن طبعه ونشره لأرهام عاقبة بأدهان المسلمين . وبذلك يظل بعيدا عن متناول الجهرة العظمى من أفراد المجتمع ، لأن النسخ المخطوطة من القرآن غالية الثمن على الدوام . صحيح أن القرآن ليس بالقانون الذي يحوى توجيهات في شئون الحياة

اليومية ، ولكنه رغم حالته هذه لا يتيسر لأغلب الناس اقتناؤه ، شأنه في ذلك شأن الكتاب المقدس ، عند ما كان مكتوبا باللغات المينة وحدها . وقد حاول فليل من المسلمين الذين استقارت بصائرهم أكثر من سوامم ، أن يطبعوا نسخا من القرآن ، ولكن كان الإخفاق نصيبهم ، لأن طبع القرآن يعتبر اعتداء على قدسيته ، وامتناعا يجب ألا يتعرض له .

احترام القرآن :

لقد تغافل احترام القرآن في نفوس أتباع الرسول إلى حد أنهم يؤمنون إيمانا ماثو الإجلال والتوقير بأية عبارة ورد في نص الكتاب تبرير لها أو موافقة عليها . ولما كان القوم يحترمون تعاليم القرآن دون مناقشة ، فإن إدخال نوع من النقيض الفاسد في بلاد الشرق أصعب ، إلا إذا أمكن أن تكون له صلة بتعاليم الرسول على صورة من الصور .

الاتصال بالحريم أمر لا سبيل إليه :

هناك عقبة أخرى كدأ تصادف المشرع منذ البداية ، وهي أن أكثر من نصف السكان لا تصل إليه يد القانون على الإطلاق . فعدد الإناث في بلاد الشرق يزيد كثيرا على عدد الذكور ، ومركزهن عقبة يكاد يستحيل تذليها . إذا أريد وضع نظام شامل لتشريع عادل . وليست هناك قوة تستطيع أن تنفذ إلى داخل الحريم . ومهما يرتكب فيه من آثام ، فإن يد الشرطة والقانون والرأي العام لن تستطيع الوصول إليه . وهذا الحجاب الشديد ليس مقصورا على المسيحيين ، فما من مسلم حسنت تربيته يرضى أن يشير في حديثه إلى من في أسرة رجل آخر من الإناث ، أو إلى أنه يعرف شيئا عنهن ، بل تستعمل عند التحدث عن الحريم عبارات عامة . فإذا وجهت في هذا الشأن أسئلة ، أو أدلى ببعض المعلومات ، فإن ذلك يكون دائما استعمال عبارات غامضة مثل « بيتي » أو « جماعتي » . وليس من شك في أن جرائم سرقة وأعمالا رهيبة ترتكب في هذه المترلات التي لا تخضع لأي تفتيش أو تدخل أو رقابة . وهكذا يقف نظام المجتمع نفسه في طريق العدالة ، فقد تنطلق المواطف اللاتنية من عقالها ، وقد تخلف وراءها ألوانا من الضر والبأساء ، ومع هذا تظل جميعها عنأى عن أن تعتمد إليها يد القانون . ويسير أن نتخيل بعض ما يتمخض عنه ذلك من نتائج ضارة .

التعجيل بالعقوبة :

في بلاد الآلية نت توقع العقوبة على المذنبين في الظروف العادية على الفور . ومع أنها تكون في غالب الأحيان خاضعة للأمواء ، وليس نمة ما يضمن نفاذها ، فاعلمها في كثير من

المناسبات أجدى من تلك الإجراءات التأديبية التي تلجأ إليها أم أعرق حضارة ، إذ تأخذ بنظام السجون ، وهو نظام سيء ، كما نتمدد إلى النقي والحكم بالإعدام . فالذنب الذي يضبط متلبسا بجريمته توقع عليه عقوبة الجلد عادة في غير إطاء . أما الضرب فيكون خفيفا أو شديدا تبعاً لما يحكم به قاسيه . وهو لا يتردد في الاعتراف بما للقاضي من سلطة ، بل يخضع لما ينزله به من عقوبة في غير تذمر . والحق أنه حينما وجدت القوة وجدت الطاعة ، فإن الإنسان يخضع حتى للمطالم التي يرتكبها الأقوياء .

ذكر بعض القضايا :

إن عدداً قليلاً من القضايا قد يوضح الوسائل التي تتخذ لحماية المجتمع وتوزيع العدالة من أقصر سبيل ، مع رعاية المصالح العامة رعاية حسنة بصفة عامة . فقد حدث حوالى الوقت الذى كنت فيه بالإسكندرية ، أن لجأ إلى محافظ المدينة رجل يتجبر في البضائع الأدورية ، كان قد اشترى كمية منها لبيعهما في سوق القاهرة ، ثم حملها إلى مسكنه ، ولما سكن المسكن اقتحم وسرق منه جميع البضائع . فكان أول ما أجاب به المحافظ على هذه الشكوى أن قال « يا سيدى لا بد أنك كنت ثملاً بالظن » . فلما ثبت الرجل أنه لم يتناول مسكراً ، قال المحافظ : « إذا كنت لم تشرب خمرًا ، فلن يستطيع أحد أن يرتكب هذه السرقة سوى فلان » ، وذكر اسمه ، « ولو أن ذلك مستحيل ، لأنه مكبل بالأغلال في دار الصناعة ، ومع ذلك فيجب أن نبحث الأمر » . فلما جرى الاتصال بالدار اتضح أن الرجل كان قد هرب منذ يومين . وأرسل رجال الشرطة للبحث عنه ، فعثروا عليه مخبئاً في المقابر في الجهات الواقعة قرب عمود بومبي . وعند ما أحضروه بين يدي المحافظ صاح فيه « لقد ارتكبت هذه السرقة » فأعترف الرجل بجريمته ظناً منه أن الأدلة على إدانته حاضرة ، وتوقعاً منه أن يخفف عنه العقاب إذا قال الحق واعترف بما اقترف . وعلى إثر هذا قال الأفندى في غير عمل أو تصنع ، « لقد عفوت عنك أربع مرات قبل ذلك ، ولما دون جدوى ، فأخرج الآن لتشنق » ، فخرج الرجل وشنق على الفور .

وكانت ذات يوم جالسا مع حبيب أفندى محافظ القاهرة في بهو الديوان وهو يصدر في القضايا أحكاماً سريفة ولسكنى أعترف بأنه أظهر في ذلك كثيراً من الحكمة والسداد . وقد أبلغنى نبأ حادثة وقعت منذ زمن وجيز ، إذ جئ إليه بلبص معروف للمرة الأخيرة . وكان الرجل مشهوراً بجراته وحذقه . ارتكب من حوادث السرقة عدداً ضخماً في مختلف

نواحي العاصمة ، وكثيرا ما ألقى عليه القبض ، ووقع في كل مرة تحت طائلة العقاب .
أما وقد ارتكب حادثة سطو كبيرة ، فقد قبض عليه ثانية ، وجرى به إلى القلعة ، فقال له
السكرتير ، « ما جدوى معاقبتك المرة تلو المرة ، طالما كنت تعود إلى الإجرام من جديد
وتتاقى بنفسك في سائر أركان أخرى ؟ لا بد من أخذك بالشدة » فأجاب اللص « إنك على حق ،
ولا فائدة من إزال العقاب بي مرة بعد أخرى ، لأنى سأسلك الطريق نفسه ، فرب شئ
وتوكل على الله » فكان جواب الحاكم « إن شاء الله » ، وسيق الرجل إلى الخارج وشق
على باب المدينة في غير تدمر .

العدالة في نظر الشرقيين :

إن المحادثة التالية التى دارت بين أحد الحكام المسلمين وسائح انجليزى ، تعطينا صورة
تمثل آراء الشرقيين فى العدالة .

الحاكم : أصبح أنكم فى إنجلترا تنفون اللصوص والأشقياء إلى بلد بعيد ؟

السائح : نعم

الحاكم : وكم يكلف نفي الواحد منهم ؟

السائح : نحو مائة جنيه استرلينى أى عشرة آلاف قرش .

الحاكم : وما ثمن السيف ؟

السائح : حوالى عشرة جنيهات أى ألف قرش .

الحاكم : وكم يساوى جبل من القنب ؟

السائح : لا يكاد يساوى شيئا .

الحاكم : ومع ذلك تدعون أنكم شعب متحضر متعلم أنتم الذين تستطيعون أن تشتروا

سيفا بألف قرش ، وحبالا بغير ثمن تقريبا ، فتجزون بالسيف رقاب أشقياء كثيرين ، وتشنقون

بالحبل اصوصا غير قليلين ، تأبون إلا أن تدفعوا عشرة آلاف قرش للتخلص من فرد واحد ؟

أهذه مدينتكم ؟

محدث مرادى الشنق :

قلت حوادث الشنق فى مصر إلى حد كبير ، إذ قلت الجرائم تبعا لازدياد كفاية رجال

الشرطة ، وغدا الالتجاء إلى عقوبة الإعدام أمرا نادر الحدوث . ويحكم على المجرمين الذين

يتركبون جريمة القتل بتقييدهم فى السلاسل مدى الحياة ، وبالمعمل فى دور الصناعة ، أو

الأشغال العامة ، ما بق من حياتهم . والطريقة العادية في تنفيذ عقوبة الإعدام هي الشنق ، إلا إذا كان المجرم من الطبقات الراقية ، فمعد ذلك يستخدم السيف أو القوس . ولقد ذهبت غير مرة إلى بوابة القاهرة ، حيث تنفذ عادة أحكام الشنق ، وحيث كانت جثث المشنوقين فيما مضى ترى معلقة في غالب الأحيان ، غير أنى لم أر أثرا لتنفيذ عقوبة الإعدام . وعلمت من سكان المنازل المجاورة ، أن هذا الأمر نادر الحدوث الآن . وقد تحدثت إلى الجلاد ذات مرة فقال في كثير من الصراحة « إن عملي قليل في الوقت الحاضر » .

ضمائم المحتلطات :

إن من أعظم النتائج التي أسفرت عنها سياسة الباشا ذلك الأمن الذى توطدت أركانه في جميع أنحاء المطر المصرى ، سواء أكان ذلك في النيل أم في وديانه ، في البقاع المطروقة أم في الجهات المقفرة من الصحراء حيث يقل عدد السكان . فقبل عهده لم يكن المسافرون يستمتعون بالأمن عند سفرهم في النيل ، أو اجتيازهم القرى والجهات الخلوية ، إذ كانوا معرضين لعدوان البرو ، كما كانوا معرضين للشنائم والأخطار والسرقات من قبل الفلاحين في الريف . وكانت هناك جهات برمتها يسكنها جماعة ممن يحترفون قطع الطريق ، فكان من الضروري في غالب الأحيان أن يشتري الإنسان سلامته حين يجتاز جهات معينة ، بدفع الإمدادات الفدحة . أما الآن فالأمن الشامل يسود ربوع مصر جميعها ، من النوبة إلى البحر المتوسط ، ولا يكاد المرء يسمع عن وقوع سرقة باكره . وليست هناك قرية يرفض أصحاب الأمر فيها معالجة ما يقع من حوادث المدوان على الممتلكات ، بغية إرجاع الحقوق إلى أصحابها

التعصب الدينى :

غير أنه إلى جانب ما شهدته مصر من تحسن في توزيع العدالة ونظام الشرطة ، ما يزال بها الكثير من آثار الظلم القديم . فالاستبداد المحلى شديد في كل مكان ، كما أن الأفراد متمسكون من ناحية الدين . وكانت تحدوني رغبة خاصة في أن أعرف على وجه التحقيق موقف الأقباط أى المسيحيين المصريين . ولا شك في أنهم بصفة عامة أحسن حالا مما كانوا عليه تحت حكم بكوات المماليك .

الكنائس القبطية :

لقد زرت جميع الكنائس القبطية في مصر على وجه التقريب ، بعد أن وجه البطريرق إلى الأساقفة ومن إليهم من موظفى الكنيسة جميعاً منشوراً قوى اللهجة بأمرهم فيه « بأن يعاملونى

بمنتهى الأدب والاحترام ، وأن يفتحوا إلى كتاباتهم ، ويبحثوا معي ما يعنيتهم من الشؤون ، هذا فضلا عن الترحيب لي عند القدوم ومباركتي عند الرحيل » . وهكذا استطعت أن أتصل بطائفة لا يعرف الأوربيون عن أحوال معيشتها غير الليل . ولما كانوا قد تحذروا إلى عما يقع عليهم من مظالم حديثاً مؤه الصراحة ، فقد كان في وسعي غير مرة أن أعرض تلك المظالم على الباشا ، وأمكنني بفضل ما أسداه إلى الفصل العام دائماً من مساعدة أخوية ، أن أصل إلى علاج يكمل إزالة ما لحق بهم من أذى . وإنني لأرجو أن أكون قد حصلت لهم كذلك على ضمان يحول دون تعرضهم لهذه المظالم مرة أخرى .

من الملكية :

تحتاج الملكية الأرض في مصر إلى شيء من الإيضاح . فامتلاك الأرض امتلاكاً حقيقياً يعتبر من حق الحاكم ، وذلك فيما عدا الهبات التي تم تسجيلها في المحكمة ، سواء أكانت هذه الهبات لهبات متضامنة — كما هو الشأن في ممتلكات الرهبان — أم كانت لأفراد . وعند ما قضى على المالك انتقلت أراضيهم إلى حوزة محمد علي ، غير أنه كان منظوراً إليهم دائماً على أنه لم يكن لهم سوى حق الانتفاع بتلك الأراضي ، لا حق التصرف فيها تصرفاً حراً . ولم يبلغني نبأ حادثة واحدة انتزعت فيها الأرض من أحد الأفراد إلا إذا كانت ضريبة الأرض لم يتم دفعها . وكثير من الأراضي تملكها الهيئات الدينية ، وكثير غيرها في أيدي اللدنيين ، أي الوطنيين المسيحيين وقد سجلت جميعها في المحكمة طبقاً للأصول الرعية . أما الأراضي المنقولة بالضرائب المتأخرة ، فسلمها الحكومة إلى جماعات تتعهد بدفعها . على أن نقل الأراضي من يد إلى أخرى أمر من الصعوبة بمكان ، ولو لم تكن عليها ضرائب متأخرة . ومع هذا فإن عملية النقل ليست شاقة على الدوام ، في الجهات التي تزداد فيها حصوبة التربة . وقد وجدت أن الأراضي يمكن الحصول عليها ممن هي في حوزتهم ، لقاء مبلغ من المال . يعادل ربع هذه الأراضي مدة أربع سنوات أو خمس . على أن هذه الأراضي تعود بريح يتراوح بين ١٥ و ٢٠ ٪ من رأس المال ، إذا أحسنت إدارتها .

الملكية المكتسبة بطول المدة :

على الرغم من أن الحكومة تدعى حق التصرف المطلق في الأراضي التي لم تسجل في المحكمة فقد ظهر نوع من حق التملك المكتسب بطول المدة . وفي جميع جهات القطار ، كثير من أصحاب الأرض يعتبرون أنفسهم ملاكاً مطلقاً التصرف في ممتلكاتهم . وطبقاً لوجهة النظر هذه فإنهم لا يلقون عنتاً ولا تدخلا ، بل لهم مطامشون على أملاكهم .

الأملاك المحبوسة على المساجد :

إن الممتلكات التي تعتبر في حرز حرز من الاعتداء عليها ، هي الأملاك المحبوسة على المساجد فلا الحكومة ، ولا قوة الحجة ، تستطيع نقل ملكيتها ، حتى ولو أريد من وراء ذلك تحقيق خير عام ، لا سيبل إلى الشاك فيه . فقد أرادت الحكومة منذ زمن طويل أن تمتلك قطعة أرض معينة في مدينة الإسكندرية ، للقيام بإصلاحات عامة ، فلما لم يمكن التملب على معارضة الأمناء عليها ، لأن الأرض كانت من الأملاك المحبوسة على المساجد ، لم يكن من المستطاع امتلاكها ، وذلك على الرغم من أن الحكومة بذلت كل ما تملكه من نفوذ لتحقيق هذا الغرض .

ملوك العقار موم الإفرنج :

هناك مسألة على جانب كبير من الأهمية تتصل بمصلحة الإفرنج ، الذين استوطنوا بلاد الشرق . ومن المرغوب فيه أن توضع بشأنها بعض الشروط ، حتى يمكن التوفيق بين الملكية والأوضاع اراهنه .

الامتيازات :

عند ما تم الاتفاق على الامتيازات في بادى الأمر بين السلطان والدول المسيحية الكبرى في أوروبا ، لم يكن للتجار الذين يقبضون المتاجر مع الولايات التابعة للدولة العثمانية أى وضع مستقر في مختلف المراكز التجارية ، ولم يكن يراد لهم أن يستمتعوا بشيء من ذلك . وكان الغرض الذي تستهدفه الامتيازات ، أن تخفق لهم مركزا ممتازا يبيعه كل البعد عن الخضوع للتشريع العثماني ، وأن ينشئ لهم محاكم خاصة ، وقصارى القول أن يظلوا تحت رعاية حكوماتهم مباشرة . ومع أنه ليس في الامتيازات ما يمنع الإفرنجى من أن يشتري أو يمتلك البيوت أو الأراضي ، أو ما سوى ذلك من أنواع العقار ، إلا أن المادة التي تعفى الإفرنجى من جميع الضرائب ، تمنحه بالضرورة من شراء العقار الثابت واقتنائه ، لأن جميع العقارات النابتة خاضعة للضرائب ، إذ أنها أهم مورد للدخل في جميع بلاد الشرق . وبناء على ذلك عمدت الحكومات الأوروبية المختلفة ، من ذوات الصلة بالامتيازات ، إلى إصدار تعليمات تمنع رعاياها من امتلاك الأرض . بل لقد وصل الأمر إلى حد أن أمرت القناصل أن يبيعوا جبريا الأراضي التي قد يجيدونها في حوزة رعايا الدول التي يمثلونها .

ممنذبات الإفرنج في الوقت الحاضر :

كان من أثر ازدياد علاقات الصداقة والتسامح التي توطدت أركانها بين المسلمين

والمسيحيين ، بمضى الزمن وتقدم الحضارة ، أن نشأت حالة جديدة . إذ أن مساحات واسعة من الأرض ، وعددا عظيما من المنازل والمحازن ، أصبح في حوزة المستوطنين من الإفرنج . وكان التسجيل في أغلب الحالات باسم السيدات الإفرنجيات ، إذ اتضح أن هذه الطريقة أنسب وأمهل . غير أن هناك كثيرا من الحالات التي يظن أنها تتعارض وأساس الشرع الإسلامى . ذلك بأن سجلات المحكمة تحوى أسماء الإفرنج المسيحيين بوصفهم ملاكا معترفا لهم بما في حوزتهم من الأراضى ، ولا يدري أحد في مثل هذه الحالة ما إذا كان في استطاعة أية قنصلية تنفيذ بيع مثل هذه الممتلكات ، وهل توافق المحكمة على أن يتدخل أحد في أعمالها ، وهل تهتم بأوامر صادرة من القنصل . ومهما يكن من الأمر فإن التشريع الحالى يتطلب تغييرات هامة ، وليس هناك تغيير أدمى إلى الارتياح من أن ينال مثل هؤلاء الإفرنج الذين يريدون الإقامة في الليقانات ، كل تشجيع وضمان لما يشترون ويقتنون من أملاك .

لجنة تنظيم الإسكندرية :

من بين المؤسسات التي يدل وجودها على أن مصر تسير في طريق الإصلاح -يرا مطردا، لا أستطيع أن أغفل ذكر لجنة التنظيم في الإسكندرية . فقد أسست للهوض بهذه المدينة الهامة ، من حيث نظافتها وتوافر الشروط الصحية فيها ، وجمال منظرها . وقد سنحت لي فرصة للبحث فيما اتخذته هذه الهيئة من اجراءات منذ نشأتها ، فوجدت أنها عملت الشيء الكثير في سبيل رفاهية الإسكندرية ، إذ اهتمت بتسهيل الحركة في الدوارع ، ونهوية المنازل ، وملاحظة المباني القائمة أو المراد إقامتها بوجه عام ، فلا يمكن أن يشيد بناء جديد إلا إذا أقرته اللجنة ، كما أن لها أن تأمر بإزالة جميع ما يخلق الراحة ويؤثر في الصحة العامة . والقنصل البريطانى المام هو رئيس اللجنة على الدوام . وهى مؤلفة من بعض رجال الهيئة الحاكمة من المصريين ، ومعههم عدد أكبر من الأوربيين . وهناك مهندس مدنى متفرغ لأعمالها . وقد أفلحت اللجنة في إدخال كثير من ضروب التحسين ، وفي التخلص من عوامل كثيرة تخلق الراحة مما جعل المدينة أكثر ملاءمة للصحة . وقد حظيت اللجنة بتأييد الحكومة تأييدا خالصا في جميع المناسبات .

ويخضع الوالى نفسه وجميع موظفى حكومته لأحكام اللجنة . وأراضى الأوقاف من أهم العقبات التى تقوم في سبيل شق شوارع جديدة ، وإزالة عوائق المرور ، فهذه الأراضى خاضعة لتشريع استثنائى هو فى الوقت نفسه أسمى التشريعات وأوسعها سلطانا . وأملاك

المساجد ، كما ذكرت آنفا ، لا يمكن أن يتدخل حتى الحاكم في شئونها إذ أن القانون الوحيد المعترف به في المحكمة العليا (المحكمة) هو القرآن ، ويجب أن يخضع له كل تشريع آخر ، كما أن الاعتراضات التي تبيها هذه المحكمة تقضى على أية محاولة لنقل الملكية من يد إلى أخرى .

إزاد الجبانات :

من بين الاقتراحات المفيدة ، التي أعرف أنها صدرت عن هذه اللجنة ، نقل جميع الجبانات إلى خارج أسوار الإسكندرية . فللمسلمين الآن مدافنهم ولكل من الطوائف المسيحية كالأقباط واليونانيين والأرمن والكاثوليك والبروتستانت وكذلك لليهود مقابر لموتاهم على مسافة من المدينة .

الآثار القديمة :

ولسكن بينما عمل الشيء الكثير في سبيل الإصلاحات الحديثة ، تضررت الآثار المصرية القديمة منذ سنوات لتخريب لا مثيل له . ومهما قيل عن التعمص الذي كانت تتسم به جموع الفرس تحت قيادة قبيل ، ومهما قيل عن إهمال العرب وطيش الأتراك ، فإن جيلا واحدا من الأوربيين الذين انتشروا في جميع أنحاء مصر بدعوى حب الفن والتعقيب عن الآثار القديمة ، قد أحدث في الآثار المصرية القديمة من التحطيم والتشويه والهدم ما لم يحدثه الحكم الإسلامي طوال قرون كاملة . فهذه البعثات المؤلفة من بعض المفاهرين المحدثين ، تقوم بأعمال شائنة تدعو إلى الأسى . وقد شجعت نجاح لجنة التنظيم ، وهي مؤلفة من مسلمين ومسيحيين ، على أن أنصح لها بالمحافظة على الآثار المصرية القديمة التي أنشئت إليها آنفا في صفحة ٤٩٣ رغبة في حماية ما بقي من تلك الآثار .

التعليم

لما كان موضوع التعليم لحسن الحظ من الموضوعات التي يوليها العالم المتحضر بالغ اهتمامه ، ولما كانت حكومة محمد علي قد نالت شهرة تسبغ عليها شرفا عظيما لما أسدته من مساعدة كبيرة سخية لمشروع واسع النطاق يراد به تعليم الشعب ، فقد رأيت أن أدلى ببيان على شيء من الإسهام عن النظام المتبع ، وأن أذكر بعض ما يعنى لى من ملاحظات عن أوجه النقص ووسائل العلاج .

شورى المدارس :

هناك مجلس للتعليم يدير جميع المدارس في مصر ، وهذا المجلس ليس منوطا بالإشراف العام فحسب ، بل عليه إلى جانب ذلك إجراء تفتيش شامل على جميع المدارس ، وترشيح المدرسين لِبِصادق عليهم ناظر الشورى ، وتعيين جميع صغار الموظفين ، ووضع نظم العقاب والجزاء ، هذا فضلا عن القيام بكل ما يتصل بأعمال التعليم من مكاتبات . ويطلب إلى أحد أعضاء الشورى كل ثلاثة أشهر زيارة المدارس وتقديم « جورنال » عنها . أما نظارها ومديروها فبطاليون بتقارير شهرية ترفع إلى المجلس . ويرأس أحد أعضائه الامتحان السنوى الذى يعقد لاختيار الطلبة . ويتألف المجلس من رئيس وثلاثة أعضاء دأعين وسنة استشاريين ، وله سكرتير ليس له حق التصويت . وهناك قوانين كثيرة لتنظيم المدارس أعدت باللغة الفرنسية ، ثم طبعت باللغة العربية . وهكذا أصبح للتعليم نظام يشرف عليه ناظر المعارف العمومية ، يعاونه مجلس فلما يحتاج إلى المداولة . وهناك مدارس ابتدائية وثانوية وخاصة يجب أن يمر الطلبة بها جميعا .

وقد عهد بمشروع تنظيم المدارس في مصر إلى مختار بك و « كاوت » بك و « كيانى » بك Kiany و « أرئين » أفندى واسطغان أفندى و « هامون » Hamond و « فاران » Varin وحكيمكيان ورفاعة ويومى و « لامبير » Lambert و « دودوزول » Duzol . فاستشاروا « لينان » Linant و « برينو » Bruneau و « بولونينى » Bolognini بوصفهم إخصائيين . وأنشئت مدارس ابتدائية وتجهيزية وخصوصية .

المدارس فى مصر :

الابتدائية (خمدون مدرسة) ، موزعة على المديرآت تبعاً لعدد السكان ، وتستوعب ٥٠٠ طالب . أما نظام التعليم فواحد فى الجميع .

التجهيزية (مدرستان) فىهما ١٥٠٠ طالب فى القاهرة و ٥٠٠ فى الإسكندرية .
المدارس الخصوصية : مدرسة الألسن للترجمة من التركية والعربية والفرنسية .

مدارس الهندسة :

الغرض منها إعداد طلبة المدفعية ، ومهندسين للطرق والسككبارى ومعدنين وغير ذلك .

مدرسة المدفعية

» السوارى

» البيادة

مدرسة الطب

» الطب البيطرى .

الموضوع لنظام واحد في التعليم :

يتبع نظام واحد في التعليم ، فيمقد امتحان سنوى في شهر شعبان ، وتبدأ العطلة من أول رمضان ، وتنتهى في ٤ شوال ، وتدرس حالة المدارس كل ثلاثة أشهر ، وتقدم كل مدرسة تقريراً شهرياً .

الأساتذة والتمهيد

لجميع الأساتذة رتب عسكرية ومرتبات و « تميينات » .
أما التلاميذ فيتسلمون في : —

السنة الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
٨	١٠	١٢	—	—
١٥	٢٠	٢٥	٣٠	—
٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠
٨٠	٩٠	١٠٠	—	—
الابتدائية	التجهيزية	الخصوصية	مدرسة العمليات	

» التميمينات « :

» التميمينات « المخصصة هي :

الخبز	المدس	الملح	الفول	الزبد	الزيت	الصابون	الشمع
٣٠٠ درم	٤٠ درهما	٦ درام	٣٠ درهما	١٠ درام	٤ درام	٢ درهمان	٣ درام
٣٠٠ درم	١٠ درام	٥ درام	—	١٤ درهما	٤ درام	—	٣ درام
٣٠٠ درم	١٠ درام	٥ درام	—	١٨ درهما	٤ درام	—	٣ درام

الوفود	٢٠٠ درم	٤٠٠ درم	٤٠٠ درم
الضأن	—	٦٠ درهما	٨٠ درهما
الأرز	—	٤٠ درهما	٥٠ »
الدقيق	—	٢٠ »	٢٥ »
المسل الأسود	—	٥ درام	٥ درم
الحضراوات	—	١٠٠ درم	١٢٠ درهما

المدارس التجهيزية والمخصوصية :

اطلبة المدارس التجهيزية والمخصوصية زى خاص ، يتألف من صديرى وسروال وحزام . أما المدارس الابتدائية فيصرف للتلميذها فى كل سنة قميصان و « لباسان » وتكفن وجلباب وزوجان من المراكيب ومنشفتان ، كما يصرف له طربوش واحد و « زعبوط » واحد من الصوف كل ثمانية عشر شهرا .

غير أن مخصصات الطالب تزيد على ذلك بمقدار الثلث تقريبا فى المدارس التجهيزية والمخصوصية . وهناك تعليمات بشأن الأثاث فى مختلف المدارس ، وفى المدارس الابتدائية ينام الأولاد على الحصير ، ولكل منهم بطانية وملاة وحرام ، أما فى المدارس التجهيزية والمخصوصية فيصرف للتلميذ سرير جديد بغراش عادى .

المدارس الابتدائية :

خمسون : ٤ فى القاهرة وواحدة فى الإسكندرية فى كل منها ٢٠٠ تلميذ .
٥٥ فى المديرىات فى كل منها ١٠٠ تلميذ .

مدة الدراسة :

يؤخذ التلاميذ من سن السابعة إلى الثانية عشرة تبعا لعدد السكان ، ويتلقون العلم مدة ثلاث سنوات ، يتعلم التلميذ فيها القراءة والكتابة واللغة العربية والدين ومبادئ الحساب .

وشورى المدارس منوط بتوجيه الدراسة فى المدارس الابتدائية ، غير أن لكل مدرسة ناظرا وبها اثنان من المدرسين ووكيل و « طبله جى » للخارج (كلارجى) وكاتب وطاه وترزى واثنان لفسل الملابس وخادمان (فراشان) وسقاءان وبواب وحلاق وصي

حلاق . ويقدم الغذاء والكساء للتلاميذ في المدرسة ، كما أنهم يبيتون بها . أما العقوبات فهي التأنيب العلني أولاً والحجز في المدرسة ثانياً ، والحجز مع الافتصار على تناول الخبز والماء ثالثاً ، والكرجاج أى الضرب على الأقدام رابعاً ، والطرده خامساً ، ومدى السلطة في توقيع هذه العقوبات تحددها الأوامر واللوائح . وفي كل ثلاثة أشهر يقوم بالتفتيش على المدارس الابتدائية مندوب عن شورى المدارس ثم يرفع تقريراً إلى المجلس . ويقعد امتحان سنوى تحت إشراف أحد أعضاء الشورى لاختيار التلاميذ الذين ينقلون إلى المدارس التجهيزية .

وهناك سجل يعرف منه مدى تقدم جميع التلاميذ ، ترفع بياناته سنوياً إلى الشورى حتى يقف على مدى تقدمهم ويقرر نقلهم إلى مدارس أرقى . ومكاتب المبتدیان التي أنشئت هي : —

مطاب المبتدیان :

مکاتب المبتدیان

المديریات	المدن	عدد المدارس	التلاميذ	ملاحظات
القليوبية ...	قليوب	١	١٠٠	ملحق بمكتب قليوب
...	بها	١	١٠٠	
الجيزة ...	الجيزة	١	١٠٠	
...	حلوان	١	١٠٠	
المنوفية ...	منوف	١	١٠٠	
...	أشمون	١	١٠٠	ملحق بمكتب أشمون
...	شين الكوم	١	١٠٠	
...	أبيار	١	١٠٠	
...	الحلة	١	١٠٠	
...	زفتى	١	١٠٠	
...	شرين	١	١٠٠	
الغربية ...	فوة	١	١٠٠	
...	طنطا	١	١٠٠	
...	الجمفرية	١	١٠٠	
...	نبروه	١	١٠٠	
الشرقية ...	بلبيس	١	١٠٠	
...	ميت غمر	١	١٠٠	
...	المنصورة	١	١٠٠	
...	المنزلة	١	١٠٠	
الدقهلية ...	ميت العز	١	١٠٠	
...	المرزبة	١	١٠٠	
...	الرقازيق	١	١٠٠	
...	كفور نجم	١	١٠٠	

(تابع) مكاتب المبتدیان

المديریات	المدين	عدد المدارس	التلاميذ	ملاحظات
البحيرة	النجيلة	١	١٠٠	ملحق بمكتب الرحمانية
	دمهور	١	١٠٠	
	الرحمانية	١	١٠٠	
نصف أول ...	بنى سويف	١	١٠٠	
	بوش	١	١٠٠	
	القيوم	١	١٠٠	
نصف ثان	الفتن	١	١٠٠	ملحق بمكتب الفتن
	بنى مزار	١	١٠٠	
	المنيا	١	١٠٠	
نصف أول	صنبو	١	١٠٠	
	مفلوط	١	١٠٠	
	أسيوط	١	١٠٠	
قبل	أبو نج	١	١٠٠	
	الساحل	١	١٠٠	
	جرجا	١	١٠٠	
قنا	طهطا	١	١٠٠	
	سوهاج	١	١٠٠	
	أخميم	١	١٠٠	
إسنا	فرشوط	١	١٠٠	
	قنا	١	١٠٠	
	قأموله	١	١٠٠	
القاهرة	إسنا	١	١٠٠	المكاتب الأربعة بالقاهرة يضمها بناء واحد في الخانة
	القاهرة	١	١٠٠	
	الإسكندرية	١	١٠٠	

المدارس التجهيزية :

تتلقى المدارس التجهيزية تلاميذها من مكاتب المبتديان ، وتعمل على إعدادهم بمدارس الخصوصية ، حيث يستغرق منهج الدراسة أربع سنوات ، قد تمتد إلى خمس ، إذا استدعت ذلك ظروف خاصة . وهناك أربع فرق دراسية تمثل المراحل المختلفة لتقدم التلاميذ ، ويعر التلاميذ بتلك المراحل واحدة تلو الأخرى ، عقب امتحانات تعقد لهم . وتشمل المناهج اللغة العربية والتركية والفارسية ، وكذلك الحساب ومبادئ الجبر ومبادئ الجغرافية والتاريخ العام والجغرافية العامة والخط والرسم الخطى والرسم . ويتولى شورى المدارس تنظيم المناهج . ولكل مدرسة مدير ، ووكيل ، وثلاثة من مراقبي الدراسة واثنا عشر مدرسا ، واثنا عشر أستاذا للغات العربية والتركية والفارسية ، وأستاذ للتاريخ وآخر للجغرافية ، وثلاثة مدرسين للرسم ، وأستاذان للخط الثلث ، ومثلهما للرقعة . وعلى المدير أن يتصل بشورى المدارس فى كل ماله صلة بالمدرسة ، ولرأبى الدراسة سلطة كاملة على المدرسين والأساتذة ، وهم مكلفون بحفظ النظام بالمدرسة ، وعلى المدرسين أن يتصلوا بهم دائما لتلقى تعليماتهم . ويعهد إلى المدرسين خاصة بالإشراف على الطلبة فى غير أوقات الدراسة ، فيصحبونهم فى نزهاتهم ، ويشرفون على العنابر التى ينامون فيها . ويتلقى الأساتذة تعليماتهم من المدير والوكيل . أما الموظفون الآخرون فهم الناظر وكاتب الحسابات والكتاب الثانى ووكيل الخرج و« مخرجى » « للبياضات » وآخر لباقي الأدوات والطامى الأول والطامى الثانى ومساعد الطباخ والقبانى و« التزوية » وصانعو الأحذية والغسالون والحلاقون ورئيس الخدم ومساعدوه والسقاء ومساعدوه وخدم الحمامات وخدم الإضاءة وقارعو الطبول والناخون فى الأبواق والبوابون والخطابون . وهناك هيئة طبية تتكون من طبيب ومساعد أول ومساعد ثان وصيدلى ومساعدين له وناظر وكاتب وممرض واثنتين من الغسالىن وترزى وعامل الصبدلية وفراش الخزن وحلاق وسقاء وبواب . والمدارس خاضعة للنظام المسكرى ، فيعيش الطلبة فى ثكنات ، ويؤلفون ثلاث كتائب ، فى كل منها أربع سرايا ، وفى كل سرية ١٢٥ طالبا . ويحصل الطلبة على ما يناله الضباط من رتب عالية . ويتولى مراقب الدراسة قيادة الكتائب ، أما المدرسون فيتولون قيادة السرايا . والمقوبات المسموح بها هى (١) الإندار (٢) التأنيب على مسمع من جنود الكتائب (٣) عزل الطلبة المذنبين عن غيرهم (٤) الإزالة من الرتبة (٥) الحرمان منها (٦) ارتداء السترة مقلوبة (٧) الحجز فى غرفة خاصة (٨) الحبس (٩) الحبس مع الاقتصار على تناول الخبز والماء (١٠) الحبس فى

غرفة مظلمة « الزنزانة » (١١) الضرب بالكرباج (١٢) الطرد من المدرسة . وقد حدد قانون التعليم الحالات التي توقع فيها هذه العقوبات .

وفي المدرسة مجلس للتعليم والنظام يجتمع في كل شهر ويقدم تقريراً إلى شورى المدارس . ويتألف مجلس إدارة المدرسة من المدير رئيساً والوكيل وأحد مراقبي الدراسة واثنين من الأساتذة وسكرتير يختار من بين المدرسين ، دون أن يكون له حق التصويت . ولا يمكن فصل طالب بغير قرار يصدره مجلس إدارة المدرسة بعد أن يسمع من الطالب دفاعه ، ولا بد من أن يصادق شورى المدارس على قرار الفصل . ويجب أن يستخدم الطالب المفصول في إحدى الوظائف الصغرى . ويتجدد اختيار أعضاء مجلس إدارة المدرسة سنوياً ، وبذلك يشترك كل موظف في المجلس حين يأتي دوره . وبعد كل ثلاثة أشهر يجب إجراء تفتيش على المدارس التجهيزية ، بحضور عضو من أعضاء الشورى ، أو مندوب عن ذلك المجلس . وعلى العضو أو المندوب أن يقدم إلى الشورى تقريراً عن حالة المدرسة ومستقبلها ووسائل إصلاحها . ويقدم امتحان سنوى لنقل الطلبة إلى فرقة أعلى ، ثم إلى المدارس الخصوصية ، على أن ترفع إلى الشورى كل حالة بالتفصيل . أما الطلبة الذين لا يقبلون فينقلون إلى وظائف حكومية صغيرة . وبين الوالى المديرين والوكلاء بترشيح من الشورى . وستضم المدرسة التجهيزية بالإسكندرية ٥٠٠ من الطلبة ، وسوف تطبق عليها جميع النظم السابقة .

أما الهندسخانة فقد أنشئت على غرار زميلاتها في باريس ، والغرض منها تخريج ضباط للخدمة في سلاح المدفعية برا وبحرا ، وضباط مهندسين ، ومهندسين للأشغال العامة والمناجم ، ومديرين لمصانع البارود وملح البارود ، وضباط يرفون علم هيئة الأرض ومساحاتها « الجيوديزيا » لأعمال أركان الحرب ، وأساتذة في علوم الرياضة والطبيعة .

ويؤخذ طلبتها من المدارس التجهيزية ، ومدة الدراسة ثلاث سنوات ، وعدد الفرق ثلاثة ، والمواد التي تدرس هي : (١) الهندسة العالية (٢) الجبر العالى (٣) حساب المشتقات (المستقيمة والكروية) (٤) الهندسة الوصفية (٥) الإحصاء (٦) الهندسة التحليلية (٧) التفاضل والتكامل (٨) الميكانيكا (٩) هيئة الأرض ومساحاتها (الجيوديزيا) (١٠) الآلات (١١) الطبعية (١٢) الكيمياء (١٣) الملك (١٤) علم المعادن (١٥) هندسة المباني (١٦) الجيولوجيا (١٧) فكرة عامة عن الآلات وتركيبها (١٨) رسم الخطط (١٩) الرسم الخطى والطبوغرافى .

ويقوم مجلس إدارة المدرسة بتنظيم منهج الدراسة سنة بعد أخرى ، ويصادق على ذلك

شورى المدارس . والموظفون هم المدير والوكيل واثنان من أساتذة الرياضة واثنان من المساعدين وأستاذ للطبيعة والفلك والكيمياء وأحد المساعدين وأستاذ للجيوديزيا وتصميم المشروعات والرسم الخطى وأستاذ للمناجم والجيولوجيا والمعادن وأمين لحفظ الأثاث وأستاذ للمهندسة الممارية وفن البناء وأعمال الهيدروليكا وأستاذ لصنع الآلات وأمين لحفظ النماذج وصانع لها واثنان من الخراطين .

وتسير المهندسخانة ، فيما يتصل بموظفيها الإداريين ، والقسم الطبي التابع لها ، وتنظيمها العسكرى ، ونظام العقوبات بها ، والنظم الموضوعة لتفتيشها ، ورفع تقرير عنها إلى شورى المدارس كل ثلاثة شهور وفي نهاية كل سنة ، وفي تأليف مجالسها الخاص ، على النحو المتبع في المدارس التجهيزية ، وقد سبق تبيانها .

وتلاميذ المهندسخانة الذين ينجحون في إتمام دراستهم يرشحون لرتبة الملازم الثانى بعد الحصول على موافقة الوالى . أما الراسبون فيصبحون صف ضباط .

وفي قسم المعادن تتبع المناهج الآتية : (١) الكيمياء والصناعة وتطبيقها على المصنوعات والمواد الخام وعلى الأشياء النافعة الموجودة في مصر أو المستوردة من الخارج على أن يشتغل الطلبة بأيديهم ويؤثروا المصانع بأنفسهم (٢) مناهج في الجيولوجيا وعلم المعادن مع السفر إلى الجهات الجبلية والقيام برحلات أخرى (٣) الآلات وإدارة المناجم (٤) رسم الآلات والأفران وما إليها ، وكذلك رسوم المحاجر وصنع الزجاج (٥) صنع الآلات والخراطة .

وفي قسم الأشغال العامة (١) مناهج عن أعمال الهيدروليكا والكبرى وفتحات القنوات وحواجز لصد الأمواج خارج الموانى والسدود والترع والطرق وما إليها (٢) الهندسة الوصفية مع تطبيقها على بناء السقوف وقطع الأحجار (٣) علم المعادن .

المهندسخانة :

أنشئت المهندسخانة في عام ١٨٣٤ ، وكان بها ٢٢٥ طالباً عند ما زرتها في العام الماضى . وكان مديرها حكيكيان أفندى ، وقد تعلم في إنجلترا . وتوضح الجداول المرافقة منهج الدراسة توضيحاً تاماً .

خططة الدراسة لطلبة الهندسة
(تابع)

١٣٥٥ هجرية						
قسم الطرق والكبارى						
النوم						
دراسات علمية						
العشاء والفسحة						
رسم						
استذكار لغة عربية						
القضاء والفسحة						
رسم						
لغة عربية						
الإفطار						
طوبوغرافية	البناء	الكبارى	طوبوغرافية	فن البناء	هندسية	وصفية
الاستيقاظ						
١٣٥٤ هجرية						
قسم الطرق والكبارى						
النوم						
دراسات علمية						
العشاء والفسحة						
دراسات علمية						
استذكار لغة عربية						
رسم						
القضاء والفسحة						
رسم						
لغة عربية						
الإفطار						
طوبوغرافية	ميكانيكا	فن البناء	طوبوغرافية	فن البناء	هندسية	وصفية
الاستيقاظ						
الأيام	المسبب	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس

توزيع الدروس والتمرينات بالهندسة في القاهرة في عام ١٢٥٣ - ١٢٥٤ هجرية

القسم الثاني يتألف من اثنين وعشرين طالباً يمدون للتخرج في آخر عام ١٢٥٤ للمل بالصف

النوم				
أسئلة يوجهها الأساتذة ليلا (بالفصول)				
الصفحة والمشاء				
	خط (بالفصول)	النصاب إلى الصفحات الأول	استذكار (بالفصول)	
	رسم (بالقاعة)		رسم (بالقاعة)	
	خط (بالفصول)		خط (بالفصول)	
الصفحة والمشاء				
مراج	رسم الآلات (بالفصل)		ميكانيكا (بالفصل)	
	خط (بالفصل)	محاسبة (بالفصل)	طبيعة (بالفصل)	
	رسم الآلات (بالفصل)	هندسة وصفية (بالفصل)		
	أشكال يدوية (بالدرج)	كيمياء		
	رسم الآلات (بالفصل)	ميكانيكا (بالفصل)		
	الإفطار			
	لغة عربية وتركيبية وفارسية (بالفصول)			
	الاستيعاط			
	الدين	الأحد	الاثنين	الثلاثاء
الخميس	الجمعة	السبت	الأحد	الاثنين

(تابع) توزيع الدروس والتمرينات بالهندسة في القاهرة في عام ١٢٥٣ — ١٢٥٤ هجرية

القسم الثالث يبالغ من ١٨٠ طالبا من مدرسة أبي زعبل يتقون بالمدرسة ثلاث سنوات لإتمام منهج الدراسات الهندسية المقرر عليهم إذا أريد إنشاء المدرسة المحصورة للطرق والسككبارى

النوم					
أسئلة يوجهها الأساتذة ليلا بالدرج					
الفسحة والعشاء					
مدرج الجغرافية					
مراجعا					
بالفصول مع « الألفوات » أى المعيدين					
مدرج الهندسة					
خط (بالفصول)					
الفسحة والغداء					
رسم بالطباشير على حسب طريقة فرانكور Francoeur (بالفصول)					
مدرج الجبر					
مدرج الهندسة					
مدرج الاستدكار					
مدرج الجبر					
مراجعات مع « ألفوات » بالفصول					
مدرج الاستدكار					
الإفطار					
لغة عربية وتركية وفارسية (بالفصول)					
الاستيقاظ					
السبت					
الأحد					
الاثنين					
الثلاثاء					
الأربعاء					
الخميس					

مدرسة البيادة :

يلتحق بمدرسة البيادة كذلك تلاميذ من المدارس التجهيزية ، ومدة الدراسة بتلك المدرسة ثلاث سنوات ، وبها فرق ثلاث ، يدرس فيها (أولا) مبادئ التحصين والهجوم على الحصون والدفاع عنها (ثانياً) الطبوغرافية ورسم الخطط (ثالثاً) مناورات المشاة والتمرين على استخدام السلاح (رابعاً) واجبات الخدمة الداخلية والشرطة ونظام الحاميات والأورط والبلوكات .

والفائزون بالتعلم هم مدير المدرسة (قومندان) ووكيل المدير ووكيل القومندان وأستاذ للطبوغرافية والخطط وآخر للتحصين والهجوم والدفاع وأربعة يوزباشية من المشاة وأربعة ملازمين ومدرّب للسلاح ومعلم للمرياضة البدنية .

وهي تشبه المدارس التجهيزية في إدارتها الداخلية . ويرأس هيئة الامتحان السنوى عند عقده أحد جنرالات الجيش .

مدرسة السوارى :

يلتحق بمدرسة السوارى (أولاً) ضباط يعدون ليكونوا معلمين بالجيش ، (ثانياً) تلاميذ من المدارس التجهيزية ، (ثالثاً) جنود من الشبان ليكونوا ضباط صف وأمرأء آلايات و « بروجية » وعلى كل ألى من الفرسان والمدفعية الراكبة من آلايات الحرس والجيش أن يرسل فى كل عام ضابطاً إلى مدرسة السوارى . أما بلوكات المدفعية المشاة (على العربات) وسلاح المهندسين والمهمات ، فترسل كل سنتين ضابطاً برتبة ملازم لا تقل سنه عن الثلاثين ويجب أن ترشحه هيئة الضباط المفتش العام ، وأن يكون هذا الترشيح راجعاً إلى كفايته وحسن مسلكه . ويقضى هؤلاء الضباط سنتين أو ثلاث سنوات على الأكثر فى مدرسة السوارى ، وعليهم أن يستحضروا معهم خيولهم ، وأن يظلوا تحت الاختبار ثلاثة أشهر يقبلون فى أثنائها بالمدرسة رسمياً .

أما تلاميذ المدارس التجهيزية ، فعليهم أن يجتازوا ما يعقد لهم من امتحانات مبدئية . ومدة الدراسة ثلاث سنوات أو أربع على الأكثر ، يوزعون بعدها على آلايات الجيش المختلفة .

والتعليم فى مدرسة الفرسان عسكرى من أوله إلى آخره . ويشمل خدمة السوارى فى الميدان وفى الحصون والمعسكرات ، كما يشمل الفروسية وتعليم البيادة والسوارى وإطلاق

البنادق والمسدسات والمناورات وسياسة الخيل . أما نظام الامتحان والترقى فعلى غرار ما يجرى فى غيرها من المدارس الخصوصية .

والقائمون بالتعليم هم القومندان (المدير) ونائب المدير واثنان من البهاشية وثمانية يوزباشية ورئيس الاسطبلات ومساعد له ورئيس الملاحظة الخيول ومدرّب لركوبها ومدرس رسم ومدرس موسيقى ومعلم لألعاب السيف وثمان من الرؤساء وأستاذ للطب البيطرى وثلاثة من الضباط برتبة صاغفول أغاى .

أما الموظفون الإداريون فهم الناظر وأمين البلوك وكاتب الحسابات ووكيل الخرج و « المخرنچى » ومساعد الطبيب البيطرى وبيطاران ويوزباشى وأمير ألى « البروجية » وستة عشر « بروجيا » وأربعة من صانعى الدروع وأربعة من السروجية وأربعة من التريزة وأربعة من صانعى الأحذية ورئيس للطهاء وبعض الطهارة ومساعدوهم وغسالون وحلاق و « كلاف » وصانعو السيوف وسقاءون وسائس لكل أربعة من الخيول .

وتم هيئة طبية على غرار ما فى سائر المدارس . ويطلب إلى التلاميذ فى الشهور الثلاثة الأولى من دراستهم أن يتعهدوا خيولهم بأنفسهم . ويؤاخذ الطلبة فى مدرسة الفرسان كتيبتين كل منهما تتألف من : —

١ رئيس البيطارية .

٨ بيطارية .

١ رائد .

١٦ أمير ألىا .

١١٢ تلميذا .

٤ من « البروجية » .

ويختار الضباط وأمرأه الأليات من بين التلاميذ . وتطبق على الفرسان قوانين الخدمة العسكرية . أما العقوبات التى توقع على التلاميذ طبقاً لما يحدده القانون فهى : ١ — الاعتقال ٢ — الحكمة أمام ضباط النظام ٣ — السجن — أو السجن مع الاقتصار على الخبز والماء ٤ — الحبس فى غرفة مظلمة (الزنزانة) ٥ — الجلد ٦ — العارذ أما عقوبات الضباط فهى ١ — الحبز ٢ — الحبس ٣ — السجن ٤ — الطرد .

ويقع فى إجراءات الطرد ما يقع فى سائر المدارس الخصوصية ، فلا بد من سماع أقوال المتهم ورفع الأمر إلى شورى المدارس .

ويعقد كل ثلاثة شهور وفي آخر كل سنة امتحان كما هو الشأن في سائر المدارس . ويرفع إلى الشورى تقرير خاص عن مدى تقدم كل تلميذ .

مدرسة الطوبجية :

تستمد مدرسة الطوبجية تلاميذها من المهندسخانة ، فإذا لم يكن العدد كافياً أخذ الباقي من مدرسة طرة . ويقسم الطلبة الثلاثمائة الذين تضمهم الآن مدرسة بلاق أربعة أقسام في كل منها خمسة وسبعون طالباً يتعلمون : —

١ — الرياضيات : أى الحساب ومبادئ الهندسة والجبر وحساب المثلثات والهندسة الوصفية .

٢ — الطبوغرافية الخطية ورسم الخطط .

٣ — مناورات البيادة والسوارى .

٤ — » المدفعية .

٥ — إنشاء البطاريات .

٦ — عمل المفرقات الحربية .

٧ — عمل المدفعية في الآليات والميدان والحصون .

٨ — منهج في الاستحكامات المؤقتة والدائمة ومهاجمة الحصون والدفاع عنها .

٩ — بناء السكبارى .

١٠ — الاحتطاب وعمل فتيل البارود وأكياس الرمل الخ .

ويدرب التلاميذ في الميدان . وتتألف الفرقة الأولى من تلاميذ يلحقون بالجيش في نهاية العام برتبة الملازم الثانى . أما رتب الفرق الأخرى فتتناسب ومدى تقدمهم .

أما القائمون بالتعليم فهم قومندان يشغل منصب مدير المدرسة ، ووكيل ، واثنان من اليوزباشية قسم المدفعية ، واثنان من الملازمين ، وأستاذ للرياضة ، وأستاذ للاستحكامات ، ومدرس المناورات والمدفعية ، ومعلم لاستخدام السلاح ، ومدير للأسلحة وثلاثة مساعدين من ضباط الصف .

وتشبه هيئة الإدارة والقسم الطبي وقوانين النظام وقواعد الامتحان والنقل مثيلاتها في المدارس الأخرى الخصوصية . والمدرسة مجلس للتعليم يعقد جلسات شهرية ويعرض عليه تقرير الوكيل فيقترح ما يراه من ضروب الإصلاح . ونظام المدرسة هو النظام الذى تتبعه المدارس

التجهيزية والمدارس الخصوصية . أما قوانين الامتحانات والنقل ، فعلى غرار ما أوصناه في المدارس التي سبقت الإشارة إليها .

مدرسة الألسن :

الغرض من مدرسة الألسن إعداد مترجمين للمصالح العامة المختلفة و «ألفوات» (تلاميذ مدرسين) للمدارس التجهيزية . ويؤخذ تلاميذها من المدارس التجهيزية . ومدة الدراسة خمس سنوات قد تمتد إلى ست . وهناك خمس فرق تمثل مراحل التعليم المختلفة ، ولكن الانتقال من فرقة إلى أخرى لا بد أن يكون نتيجة امتحان . والمواد التي تدرس هي اللغات العربية والتركية والفرنسية ومبادئ الرياضة والتاريخ والجغرافية . ويستطيع شوري المدرسة النظر في تعديل المناهج خلال الاجتماعات السنوية التي يعقدها .

أما المدرسون فهم المدير واثنان من مراقبي الدراسة وأستاذان من الدرجة الأولى للغة العربية وأستاذ من الدرجة الأولى للتركية وثلاثة أساتذة للفرنسية يكلفون فوق ذلك تدريس الرياضة والتاريخ والجغرافية . ويعهد إلى مراقبي الدراسة بملاحظة دراسات الطلبة في غير أوقات الدراسة . أما الموظفون الآخرون الذين يتولون الإدارة والقسم الطبي فإنهم يسرون وفق النظام المتبع في المدارس الخصوصية التي سبقت الإشارة إليها . ونظام المدرسة عسكري ، ويوزع الطلبة على يلو كين يضم كل منهما خمسة وسبعين طالبا ويرأسهما مراقبو الدراسة ، أما أمناء البلوكات فيختارون من بين التلاميذ

وقانون العقوبات هو نفس القانون المتبع في سائر المدارس الخصوصية ، وكذلك الحال فيما يتعلق بشوري المدرسة والنظام والتفتيش كل ثلاثة شهور أو كل سنة . ويتألف المجلس السنوي من أحد أعضاء شوري المدارس ومن المدير وسائر أعضاء مجلس إدارة المدرسة .

مدرسة الطب :

الغرض من مدرسة الطب تخريج ضباط للقسم الطبي في الجيش وللخدمة المدنية . وتستمد طلبتها من المدارس التجهيزية . أما مدة الدراسة فأقلها خمس سنوات قد تمتد إلى ست ، إذا قدم لشوري المدرسة ما يستدعي ذلك من الأسباب .

وهناك خمس فرق تمثل سنوات الدراسة . أما المناهج فهي : ١ - علم التشريح ٢ - علم وظائف الأعضاء ٣ - الباثولوجيا الجراحية ٤ - الباثولوجيا الطبية ٥ - علم الصحة ٦ - الجراحة الكيماوية ٧ - الطب الكيماوي ٨ - علم الأقرباذين ٩ - علم

الطبيعة ١٠ — علم النبات ١١ — علم الحيوان ١٢ — العقاقير الطبية ١٣ — الصيدلة (تركيب الأدوية) ١٤ — الولادة .

وتوضع المناهج السنوية بمعرفة مجلس إدارة المدرسة وبمصادقة شورى المدارس . والقائمون بالتعليم هم المدير ، ويتولى تدريس أحد المناهج ، وستة أساتذة وثلاثة أساتذة مساعدين وسبعة معيدين ، يختارون من بين الطلبة الذين أتموا دراستهم ، ومدرّس للرسم ومترجمان ومصححان .

على أن الأساتذة والمساعدين والأطباء والجراحين مطالبون ، إلى جانب اشتغالهم بالتدريس بأن يشرفوا على المستشفى ، فيكون مدير المدرسة كبير الأطباء ، وأستاذ الصيدلة كبير الصيادلة ، وباقي الأساتذة رؤساء للأقسام .

ويحل محل المدير عند مرضه أستاذ يرشح من قبل ويحل الأساتذة المساعدون محل الأساتذة في حالة غيابهم ، ويعهد إليهم بالإشراف على المكتبة والمنحف والمجموعات .

ويكلف المعيدون مراجعة المحاضرات مع الطلبة . ويقوم المترجمون بترجمة ما يقدم إليهم من الكلمات أى من المحاضرات التي يلقونها الأساتذة الأوربيون . ويعهد إلى المصححين بالتحقق من صحة الترجمة .

وهيئة إدارة المدرسة كهيئة إدارة المستشفى التي توجد فيه زيادة اثنين من المساعدین إلى قسم التشريح ، وموظف يقوم بحفظ الآلات الجراحية وإصلاحها ، وبستانيين وصبيان للمعامل وخياطين وغسالين وحلاقين وخدم الأبهاء وعنابر النوم وغرف الأكل .

ويخصص جناح للمرضى ويعاملون معاملة الضباط . وتخضع المدرسة للنظام المسكرى ، فيعيش الطلبة في ثكنات ، ويقسمون ثلاثة بلوكات كل منها يتألف من مائة ، ويختار أمناء البلوك من بين الطلبة .

ولا تختلف المقوبات بالمدرسة عنها في سائر المدارس الخصوصية . ويؤلف مجلس إدارة المدرسة على نمط المجالس في المدارس الأخرى ، كما يتبع النظام نفسه في الامتحان والنقل . وكل من يطرد من الطلاب يعين في خدمة المستشفى أو يصبح جندياً في الجيش .

وفي كل عام يحدث تغيير بين الأساتذة الأربعة في مجالس إدارة المدرسة ، إذ يقتعد كل منهم مكانه في هذا المجلس بالتناوب طبقاً لنظام الأقدمية .

مدرسة الطب البيطرى :

يلتحق بمدرسة الطب البيطرى تلاميذ من المدارس التجهيزية ومدرسة الأسنان . وتستغرق الدراسة خمس سنوات قد تصل إلى ست على الأكثر . أما الفرق التى تمثل مراحل التقدم من سنة إلى أخرى فخمس .

والمناهج هى : ١ - علم التشريح ٢ - علم وظائف الأعضاء ٣ - الباثولوجيا الجراحية ٤ - الباثولوجيا الطبية ٥ - علم الصحة ٦ - الجراحة الكيميائية ٧ - الطب الكيميائى ٨ - الكيمياء ٩ - الطبيعة ١٠ علم النبات ١١ - العقاقير الطبية ١٢ - العيادة الخارجية ١٣ - البيطرة . ويقوم شورى المدرسة بتوزيع مواد الدراسة سنوياً .

والقائمون بالتعليم هم المدير ، ويدرس إحدى المواد ، وثلاثة أساتذة ، وأستاذان مساعدان ، وأربعة معيدى ، ومترجمان ، ومصححان ، وبيطار . ويشتغل الأساتذة الأطباء فى المستشفى ، شأنهم فى ذلك شأن زملائهم فى مدرسة الطب . وينطبق هذا القول أيضاً على الإدارة والنظام العام بالمدرسة فيما يتصل بالثواب والعقاب .

التعليم الإجبارى :

هذه النظم تغلب عليها روح الحكمة والسداد وتلائم الشعب المصرى . ويلاحظ أن النظام إجبارى من أوله إلى آخره لأن طريقة التجنيد تمتد حتى تشمل التعليم نفسه ، إذ يطلب إلى الجهات المختلفة أن تقدم عدداً معيناً من الأطفال الصغار يرسلون إلى المدارس العامة ، حيث تتكفل الحكومة بطعامهم وكسائهم ومسكنهم وتعليمهم على نفقتها . وكثيراً ما يحدث أن يزيد عدد التلاميذ الذين تضمهم جدران المدارس على عدد من انتزعوا بالقوة فقد يطنى على المدارس فى بعض الجهات سيل من التلاميذ يحضرون بملء إرادتهم ، وقد وجدت فى إحدى المدارس ذات مرة ثلاثين ومائة تلميذ ولم يكن المكان معداً لغير مائة . ولما كانت الحكومة تقوم بجميع ما يحتاج إليه الأطفال ، فقد يوافق آباؤهم فى بعض الأحيان على إرسالهم إلى المدارس ، غير أنه تبدو على الآباء فى أحوال كثيرة دلائل السخط ، خشية أن يحتجز أبنائهم لإلحاقهم بالجيش ، وبذلك يجبرون على مفارقة نيلهم المحبوب ، والابتعاد عن مواطن يكونون لها كل حب وتقدير .

مادة التعليم بوجه عام :

لا جدال فى أن المدارس التى أنشأها الباشا كانت خيراً من المدارس التى أنشئت قبل ذلك ،

ولو أنها دون المدارس الأوربية التي تفوقها كثيراً في حسن النظام . ولعل أظهر وجوه النقص هي الحاجة إلى مدرسين أكفاء ، وكتب ملائمة ، وتغيير طريقة التأديب القائمة على العقوبة البدنية وحدها . فالمؤلفات التركية والعربية التي تطبعها مطبعة الحكومة في بلاق عسيرة الفهم على تلاميذ المدارس الابتدائية ، إذ تغلب عليها الصبغة العلمية . وربما كان الخطأ راجعاً إلى أن الرغبة منصرفاً إلى إيجاد تلميذ عال لعدد قليل ، أكثر من انصرافها إلى إيجاد وسيلة لنشر التعليم الابتدائي بين عدد كبير . فضعف التعليم الابتدائي ظاهر الأثر حتى في المدارس العالية ، إذ أن المواد التي تدرس بها تستند إلى أساس متداع إلى أبعد الآماد ، حتى أن الجماهير العظمى تجهل البديهيات الأولية في العلوم . وتشبه الجهود التي بذلت في سبيل التعليم تلك الجهود التي بذلت في سبيل إدخال الآلات الصناعية الأوربية في مصر . فقد استورد عدد وافر من تلك الآلات تلائم أمة على جانب كبير من التقدم في العلوم والآلية ، ولكنها لا تلائم قط شعباً بدأ يرايل أسوأ حالات البداوة والجهل التي كان عليها ، ذلك بأن الرغبة منصرفاً إلى بلوغ حد معين دون المرور بالمراحل الأولى ، وإلى جمع الثمر قبل أن يعضى من الوقت ما يكفي لنضجه ، وإلى جنى المحصول غب إلقاء البذور .

عقبات في الطريق :

غير أن هناك كثيراً من الآراء المستقرة في الأذهان يحجب التغلب عليها ، وما بذل من الجهود في هذا السبيل حتى الآن يستحق كل تقدير . فليس للقراءة عند المسلمين قيمة أكثر من أنها تساعد على فهم الكتب المقدسة . وما زالت روح الخليفة عمر مهيمنة على العلماء ، وقد يرد على أسئلتهم في بعض الأحيان كلام يشبه ما أثار عن الفاتح العربي ، فهم يقولون « إن القرآن يحوى كل شيء وجميع ما لم يرد فيه لا وزن له ولا قيمة » .

أثر الأوربيين

لما كان الأوربيون يضطلعون بالنصيب الأكبر من التعليم في مصر ، فإنهم يصادفون عقبات كأداء بسبب اختلاف طرائق التفكير والمشاعر بين المسلمين والمسيحيين . فثم ذلك التباين في المراتب العقلية ، والأسلوب اللغوي ، وتلك الحيرة التي تصيب العلماء الأوربيين كلما هموا بالبحث في اللغتين العربية والتركية عن أعاظ وآراء تعبر عما في أذهانهم . وثم التقاليد المنزلية والاجتماعية والدينية التي رسخت في الأذهان . ولكن يجب أن نضيف إلى ذلك أن عدداً قليلاً جداً من الأوربيين أنفسهم هم الذين حصلوا في بلادهم على قدر كاف من التعليم يؤهلهم لأن يكونوا معلمين ومشرفين على التعليم في الخارج .

زيارة المدارس :

لما كنت قد قمت بزيارة المدارس في الجهات التي مررت بها ، فإن بعض الملاحظات التي دونتها في التو والساعة عن بعض تلك المدارس ، تنكفي لإعطاء فكرة صحيحة إلى حد كبير عنها جميعاً .

مدرسته :

وجدت في مدرسة حلوان سبعة وتسعين تلميذا ، وقد أخبرني رئيسها أن الفلاحين أرسلوا أبناءهم باختيارهم ، وكان من الممكن أن يكون لديه عدد أكبر لو اتسع البناء . ولم يكن المكان أحسن بكثير من كوخ كبير من أكواخ الفلاحين ، فقد كان مؤلفاً من طابقين ، ولم تكن الأرض مغطاة بألواح من الخشب ، هذا إلى أن حجرات النوم كانت مظلمة رديئة التهوية . غير أن المسكان في مجموعه كان أجلب للراحة من تلك الأبنية التي يقيمها الشعب من الطين لسكناءه . وتقام أبنية المدارس في بعض الجهات على أن تسع ٤٧ تلميذاً . وللناظر سلطة الإشراف العام على المدرسة . ويتقاضى كبير المدرسين (الباشخوجة) مائة قرش في الشهر ، أى اثني عشر جنيتها في السنة ، مضافاً إليها « تميين » يوازي ما هو مخصص لمن كان في رتبة اليوزباشى ، كما أن هناك اثنين من مدرسي الدرجة الثانية يتقاضى كل منهما خمسة وسبعين قرشا في الشهر و « تميين » ملازم . وتقوم الحكومة بإعداد النور والوقود ، كما تقوم بإطعام التلاميذ وكسوتهم وإيوائهم على نفقتها . ولكل تلميذ في السنة قيصان وخذاء وجلباب . ويعلم القرآن في كل مكان ويقسم التلاميذ ثلاث فرق . ويتقاضى تلميذ السنة الأولى في الشهر عشرة قروش ، وتلميذ الثانية ثمانية ، والثالثة ستة ، وذلك عدا ما يتناولونه من مخصصات أخرى . وبعد الانتهاء من التعليم الأولي ينقلون إلى المدارس التجهيزية أو الخصوصية .

مدرستها :

زرت المدرسة الابتدائية في جرجا ، وبها نحو مائة طفل ، كانت ملابسهم خيراً من ملابس الأهالي عامة . وقد قال رئيسها إن الأطفال جاءوا إليها بإرادتهم ، لأن حصولهم على اللبس والسكن بالمجان دافع فيه كل الكفاية . وقد اختبرت بعض الصبية فوجدتهم يقرءون العربية ويكتبونها على نحو مرضى ، غير أن الحاجة إلى كتب أولية هي أظهر وجوه النقص في هذه المدرسة ، كما هو الشأن في سائر المعاهد العلمية . وليس هناك رأى عام يعارض تلك

المعاهد ، أويهم بنجاحها وإصلاحها ، بل يتوقف كل شيء على تدخل ديوان المدارس ، ولكن أعماله لسوء الحظ من التنوع وسوء التوزيع بحيث لا يمكن التوسع في أغراض الباشا إلا على صورة تشوه تلك الأغراض إلى أبعد الآماد ولو أن نصف ما ينفق الآن على التعليم أحسن التصرف فيه لكان الخير مضاعفا .

إسنا :

كان بالمدرسة الأميرية في إسنا ستة وتسعون طفلا ، تبدو على سيهم دلائل البشر والسعادة والرغبة في التعليم . ولكن التعليم في هذه المدرسة ، كما هو الحال في المدارس الأخرى ، دون المستوى الذي يجب أن يكون عليه بكثير . والحاجة إلى الكتب الملائمة ظاهرة في كل مكان . وإلى أن يتم إعدادها فلن تفلح الوسائل التي تصطنعها الحكومة في تحقيق الفرض المطلوب .

قنا :

كان في مدرسة قنا الابتدائية ١٤٥ فتى ، وكان تقدمهم في الكتابة كبيرا ، حتى لقد وضحت رغبتهم في اطلاعنا عليه . وهم يستعملون ألواح من الصفيح يسهل محو ما عليها من الكتابة ، حتى يصبح سطحها لامعا نظيفا يمكن أن يكتب عليه من جديد . وتبدو على وجوه الأطفال بصفة عامة دلائل الذكاء . وكان ظاهرا أن رغبتهم في التعليم شديدة . وطريقة التعليم هي نفس الطريقة المتبعة في جميع أنحاء الدولة العثمانية . وفي أثناء الدرس يهتز رأس المدرس على الدوام إلى الوراء ، وإلى الأمام ، ويحاكيه في ذلك الأطفال . وعدد الوفيات بينهم سنويا سبعة « والتعيينات » المخصصة لهم يوميا هي ٣٠٠ درهم^(١) من العمدس و٤٠ درهما من الفول ، ومن الشمع ثلاثة دراهم ومن الزيت درهم ومن الصابون درهما ومن الملح ستة دراهم ومن الزبد عشرة ومن الوقود مائتا درهم ومن اللحم خمسة وسبعون (مرة في كل أسبوع) . ويقسم الأطفال ثلاث فرق . وفضلا عن « التعيينات » المخصصة لهم يتقاضى تلميذ السنة الأولى في الشهر ١٢ قرشا ، وتلميذ الثانية عشرة قروش ، وتلميذ الثالثة ثمانية . وجميع الأطفال تدفع لهم « ماهيات » من الحكومة مهما كان مركز آبائهم . ويتقاضى « الباشخوجة » أي كبير المدرسين خمسة وسبعين قرشا في الشهر ، أما « تعينه » اليوم فقداره ٦٠٠ درهم من الخبز ، وثمانون من العمدس ، وأربعون من الأرز ، وأربعة وعشرون من الزيت واثنتان ونصف من الصابون وثمانائة من

الوقود وثلاثون من اللحم ، وأربعة من الملح . والمدير أو الناظر هذه المخصصات عيها ، غير أن مرتبه مائة قرش في الشهر . وهناك ثلاثة مدرسين آخرين راتب كل منهم شهرياً أربعون قرشاً ، وكاتب راتبه خمسون ، أما « التعمين » اليومي لسكل منهم فهو ٣٠٠ درهم من الخبز ، وأربعون من العدس وأربعون من الفول وستة دراهم من الملح وعشرة من الزيت وأربعة ونصف من الزيت ودرهم ونصف الدرهم من الصابون وخمسة عشر درهماً من اللحم وعشرون من الأرز وأربعمائة درهم من الوقود . أما الخدم فيتراوح أجرهم الشهري من ١٥ إلى ٢٥ قرشاً هذا فضلاً عن « تعمين » يومي قدره ثلاثمائة درهم من الخبز .

المدارس الأخرى :

وإذا تركنا المدارس الأميرية جانباً ، فهناك نحو خمسة آلاف من الأطفال يتعلمون في المؤسسات الدينية بالأقاليم وخمسة آلاف آخرون في المؤسسات الدينية بالعاصمة . ويكاد التعليم في تلك « الكتاتيب » يقتصر على حفظ القرآن ، وعلى معرفة الكتابة ، ولو أن تعليم الكتابة لم يكن عاماً . وأغلب هذه « الكتاتيب » ملحق بالمساجد ، ومعلموها من رجال الدين المسلمين . ويقوم الآباء بقسط من التعليم ، فكثيراً ما يتعلم الأطفال في المنازل والخوانيت آيات من القرآن .

المعاهد الدينية :

إن التعليم الذي يقوم به أساتذة الشريعة في المعاهد الدينية لتنشئة رجال الدين المسلمين ، قليل الجدوى ، بل إنه لهبط في مستواه حتى يبلغ من التفاهة حدّها الأقصى . فقلما يأتى درس في الأخلاق . أما الآيات القرآنية التي تحض على الفضائل فإن حظها من الذكر والتفسير أقل كثيراً مما تحظى به آيات تتصل بالأمور الشكلية في الإسلام . فالمسائل التي يحتمل حولها الجدل ، وتعتبر على أعظم جانب من الأهمية ، حتى أن التوصل إلى حلها قد يضافى على العلماء شهرة واسعة ، هي البحث في مدى الفساد الذي يجعل المساء غير صالح للوضوء ، وإعتراب ما يتلى في الصلوات من آيات ، والحالات التي يجوز فيها تعديل أحكام الصيام ، والإشارات التي تصدر في أثناء الصلاة وتكون أكثر قبولا عند الله ، وقداسة الجهات المختلفة بالقياس إلى بعضها البعض ، وماشا كل ذلك من الموضوعات .

المدارس القبطية :

مدارس الأقباط كمدارس المسلمين ، إلا أنه بدلاً من القرآن تنقل الزمامير مترجمة إلى العربية ،

على أنها الكتاب الذى يدرس فى أغلب المدارس الأولية . ويشير المدرس إلى الحروف بقضيب من الخشب فيتبعه التلاميذ على الأثر فى صوت له رنين ونغم . وفى جميع أنحاء مصر ترقل الدروس ترتيباً . وقد جرت عادة التلاميذ وهم يحفظونها أن يهزوا رؤوسهم إلى الخلف وإلى الأمام دون انقطاع ، كما هو الحال فى المدارس الإسلامية . وتكاد أحسن المدارس القبطية تكون فى مستوى أسوأ المدارس القروية فى إنجلترا ، وليس هناك غير فاروق واحد ، هو أن الأقباط جميعاً ، خلا القليل منهم ، يتعلمون الكتابة لأن جلهم يعدون لشغل وظائف الكتبة . وعدد الأطفال الأقباط فى المدارس حوالى الألفين .

المدارس الإنجليزية :

أدت المدارس التى يديرها قسس إرسالية الكنيسة الأنجليكانية خدمات جلى للتعليم . ويعيش هؤلاء القسس فى القاهرة ، ويؤدون وظائفهم فى الكنيسة الإنجليزية بها ويعلمون عدداً كبيراً يبالغ عادة حوالى مائة من الأطفال ، انحدرت جمهورتهم العظمى من آباء مسيحيين أقباط ، ولكن بينهم عدداً قليلاً من المسلمين . ويتعلم الأطفال القراءة والكتابة باللغة العربية ، كما يتعلمون مبادئ الجغرافية والتاريخ الطبيعى والحساب والقواعد الهندسية التى لا يعسر حلها ، ويتكلم عدد قليل منهم اللغة الإنجليزية . والمبشرون الذين تولوا إدارة هذه المدارس حتى الآن من الألمان ، ويخيل إلى أنهم يؤدون ما عليهم من الواجبات فى همة وحكمة واقتدار . غير أن المدارس الأوربية لم تفلح حتى الآن فى إزالة ما وقر فى الأذهان بشأن الفوارق بين الطبقات ، ولا فى إيصال التعليم إلى الطبقات الدنيا من الشعب . فما يكاد الفتى يتعلم القراءة والكتابة ، حتى يزهد فى احتراف أية صناعة ، ولو كان من ورائها الشهرة والمفعة بل ولو كان من ورائها الثراء . فهو يؤثر أن يكون كاتباً ضئيل الأجر ، على أن يكون صانعاً يكسب المال الوفير . ذلك بأن الحصول على لقب أفندى مطمح أسمى من السعى وراء الغنى واليسار . وهذا النقص متغلغل فى المجتمع الشرقى كله ، وعقبة كأداء تحول دون انتشار الرخاء . وهكذا نجد الكبر يورث الفقر فى كل خطوة نخطوها . ومع أن الفقر معلم شديد المراس إلا أنه عاجز عن أن يفهم المسلم أن من الخير له أن يكون ناجحاً فى عمل وضيع ، من أن يتهدهد الجوع بالموت وهو فى منصب رفيع .

ويلاحظ بمدرسة البنين الثانية لإرسالية الكنيسة ، ويرتبط بها من بعض الوحوش ، مدرسة للبنات تحوى نحو مائة من الطالبات ، تحت إدارة الآنسة « هوليداي » Holliday ، التى

جاءت إلى مصر على نفقة « جمعية السيدات للنهوض بتعليم المرأة في الشرق » (Ladies' Society for Promoting Female Education in the East) . وقد زرت المدرسة وكان طبيعياً أن يغمرنى السرور لتقدم البنات في دروسهن . وقد نبئت أنه لو عرف من قبل أن رجلاً أوروبياً في نيته أن يجوس خلال المدرسة ، لتخلف العدد الأكبر من التلميذات عن الحضور . وبين الفتيات عدد كبير من المسلمات ، أما الجهرة العظمى فمن القبطيات . وعندما دخلت المدرسة ، كان البنات مشغولات بدرس من دروس المطالعة العربية ، وهو أمر لا يقبلن عليه إقبالهن على أشغال الإبرة وعلى التطريز بنوع خاص ، لأن التطريز هو العمل الذي يؤثره على سواه ويشغفن جميعاً بالإنهماك فيه شغفاً كبيراً . على أن ما أنتجه بنات هذه المدرسة قد استطاع أن يشق طريقه إلى حريم الباشا وابنته أرملة الدفتردار بك ، وأما كثيراً من الدهشة وحب الاستطلاع ، حتى لقد أرسل في طلب الآنسة « هوليداي » ، لتعلم سيدات البيت المالك ، وهي خطوة أولى جليلة الخطر ، قد تتمخض عن نتائج بالغة الأثر ، إذ أنه من المستحيل أن تزدهر في الشرق حضارة ، أو يتم إصلاح ، إلا بانتشال النساء من المركز الوضع الذي انحدرن إليه . ولن يمكن تحقيق ذلك ، إلا إذا تذوق نساء الحريم هذا اللون من التعليم الأولي ، حتى يتطلعن إلى ما هو خير منه . فإذا يرجى من الأطفال إذا كانت عقول الأمهات عاجزة عن تقدير فوائد العلم ومزاياه ؟ . إن جميع ذكريات الطفولة والصبا ، في الحريم نشأت ، وعلى غماره طبعت . ولهذا لا يمكن التقليل من قيمة التعليم ، إذا كان في سن مبكرة ، وتولته عقول مفكرة . ولو أمكن بدء التعليم في داخل الحريم ، لسكان المضي فيه أسهل خارج جدرانها . وتسير هذه المدرسة إلى الأمام رويداً رويداً فتوسط التلميذات في سنتها الأولى حوالي الثمانين ، وفي الثانية نحو التسعين ، وفي الثالثة يجاوز المائة . ويبقى التلميذات بالمدرسة تسع ساعات من الثامنة صباحاً إلى الخامسة مساءً .

السعي في سبيل تعليم البنات :

كان حكيكيان بك ، وهو من تعلم في إنجلترا ويشغل الآن منصب مدير المهندسخانة ، ذا أثر بارز في لفت أنظار الباشا إلى موضوع تعليم البنات ، وهو موضوع له أهميته الكبرى . ولو قدر للجهود التي تبذل في الأوساط الراقية من المجتمع أن تنزل إلى مستوى الطبقات الدنيا ، وهو أمر يحتمل حدوثه ، فإن ما قد تتمخض عنه تلك الخطوة الهامة من خير في نهاية الأمر أكثر من أن يقدر .

المدارس الطبية :

إن المدارس الطبية في مصر تثير اهتماما خاصا لكثرة الأوهام التي كان من الضروري التغلب عليها ، حتى يمكن إنشاء تلك المدارس . فعندما اعترم محمد علي أن يدخل في مصر النظام العسكري المعمول به في أوروبا ، واستخدم لتوطيد أركان هذا النظام الغربي ضباطا من الإفرنج جمهورتهم العظمى من الفرنسيين ، وجد نفسه مسوقا بحكم الضرورة إلى تهيئة وسائل الإسعاف الطبي للجنود ، وسرعان ما اعترف بما له من قيمة وخطر . غير أنه اتضح أن نفور المسلمين من مس الوقي ، وبالأحرى من تشريح جثثهم ، يقم صعوبات لا يمكن تذليلها . ولكن المثارة الدائمة من جانب « كلوت » بك ومساعديه ، ذلت جميع العقبات . فاستخدمت جثث الرعايا المسيحيين في البداية ، وبعد زمن وجيز بلغ اهتمام الطلبة بالأمر حدا جعلهم يحملون معهم إلى منازلهم بعض أجزاء الجسم لدراستها ، وبهذه الوسائل قل نفور أصدقائهم من تلك الأعمال . ولما كان الجراح الناجح يحظى بالكفاة والترقية دائما ، فقد أخذت الاعتراضات تتلاشى رويدا رويدا ، حتى لقد بدأ الطلبة يلقون من آبائهم كل تشجيع على أن يعضوا في طريقهم . وقد أدى انتشار علم الطب إلى زيادة الإقبال عليه والاطمئنان إليه ، حتى أن المرضى ليسافرون الآن مئات الأميال بل أوفها لتجرى لهم عمليات جراحية . وكثيرا ما يقدر زنوج من سنار وعرب من الصعيد وبدو من أقاصي الصحراء . وقد شاهدت عمليات تجرى في مدارس القاهرة لأشخاص قدموا من أقطار نائية ، فوجدتهم يسلّمون أنفسهم إلى مبضع الجراح في بشر وشجاعة ، لم أرلها ضربا في أي مكان آخر .

وتقبل الحوامل في مدارس الطب لإجراء عمليات الولادة لهن . وثم طائفة من الشواب يعلمن الولادة علما وعملا . وهذه الطائفة لا تقتصر على الفلاحات المصريات القادمات من تخوم النيل بل إنها لتشمل كذلك زنجيات من النوبة وبنات من الحبشة . وهن يلقن المبادئ العامة في علم التشريح ، وكان في مقدور بعضهن أن يجبن على جميع الأسئلة الخاصة بجوهر الموضوع . وقد قامت عقبة بسبب صعوبة التوفيق بين اللغة العربية وفن الطب في حالته الحاضرة ، غير أنه إذا تمذر لإيجاد كلمات مرادفة في العربية ، استعملت الاصطلاحات الفرنسية . ولم يظهر البنات قط قصورا في الناحية العملية ، فقد كن يجبن على الفور لإجابة تدل على الذكاء ، إذا ما وجهت إليهن أسئلة ، بشأن ما يجب اتباعه في حالات الولادة العسرة .

وفي نية الوالى ، عندما يتم تعليم عدد كاف من النساء ، أن يوزعن في جميع أنحاء البلاد ، ليقمن بتعليم غيرهن ، وللمساعدة من تكون في حاجة إليهن . وقد أتيح لبعض البنات اللواتي كان لهن حظ أوفر من الذكاء ، أن يحصلن من مكتبة المدرسة على معلومات عامة إلى جانب دراسة الطب .

تقرر كلوت بك عن المدارس الطبية :

قدم « كلوت » بك إلى البيان التالى عن حالة المدارس الطبية في مصر .

بيان تاريخى مدعم بالإحصاءات عن حالة الطب بمصر في الوقت الحاضر

تنظيم الخدمة الطبية

قبرت جميع العلوم في مصر وغيرها من بلاد الشرق تحت أنقاض الإمبراطورية التي شادها الخلفاء المسلمون ، ولهذا لقينا أشد العنت حتى استطعنا الحصول على صورة غامضة لذلك العهد الخافى بالفاخر وآيات الذكاء ، رسمتها لنا مخطوطات شوهاء ، لم يفهم ما فيها على الوجه الصحيح . وكان من أثر ذلك أن حل الدجل محل الطب ، كما انتقلت الجراحة إلى أيدي الحلاقين ، والصيدلة إلى أيدي التجار . غير أنه لما ازداد الاتصال وغدا أيسر وأسهل بفضل العلاقات السياسية الطبية التي قامت بين تركيا وأوروبا المسيحية ، نزح إلى بلاد الشرق كثير من الأطباء الذين استطاعوا أن يثبتوا تفوقهم على الجهلاء من أدياء الطب . ومنذ ذلك الحين ذاعت شهرة الأوربيين في جميع فروع الطب بين أهل الشرق ، حتى أنه كثيرا ما يحدث الآن أن يستغل سذاجة الجمهور رجال كل مؤعلاتهم العلمية أنهم ينتمون إلى أصل أجنبى .

« وعند ما شرع محمد على في تنفيذ الإصلاحات العظيمة التي استقر رأيه عليها ، سعى في استخدام ضباط أوربيين من جميع الرتب والأسلحة ، وكان من أثر ذلك القيام بتنظيم شئون الجيش عامة ، واستتبع هذا التنظيم لإنشاء قسم طبي يتولى المحافظة على صحة القوات المصرية .

« ولما عين كلوت بك طبيبا وكبيرا للجراحين في الجيش الجديد ، قدم إلى مصر ومعه عدد من الضباط الأطباء ، عينوا على الفور في مختلف الأليات والمستشفيات ، التي كانت

وقد تأسست في سبيل الإنشاء ، وهكذا بدأت خدمة طبية منظمة .

« وقد تأسس مجلس عام للشئون الصحية (شورى الأطباء) من جراح وطبيب وصيدلى .
ويخضع هذا المجلس لناظر البحرية مباشرة ، بينما تخضع له بدوره مجالس ثانوية للقوات البرية
والبحرية في جميع أملاك الجناح العالى .

« وتغلب الروح الفرنسية على ماوضع للخدمة الطبية من أنظمة .

« ومع هذا فإن الأطباء والصيادلة الأجانب الذين استخدموا في الجيش أو في المستشفيات
المسكينة ، ينتمون إلى شعوب أوروبا المختلفة . ويتضح من جدول الأطباء أن النسبة بينهم
كانت على النحو التالى :

إيطاليون	١٠٥
فرنسيون	٣٢
إنجليز	٦
ألمان	٥
بولنديون	٤
أسبان	٢
	١٥٤

« ومن يكون حاصلًا على لقب « دكتور في الطب » من إحدى السكليات الأوربية
يحوز رتبة البكباشى .

« ويتألف شورى الأطباء في الوقت الحاضر على النحو التالى : —

كلوت بك	: المفتش العام — الرئيس .
جيطانى بك	: الطبيب الخاص للجناح العالى — عضو فخري
دلسينور Delsignore	: مفتش طبي — عضو عامل .
ديتوش Destouches	: مفتش صيدلى — عضو عامل .

« أما مرتبات الرتب المختلفة فكانت على الوجه التالى : —

فرنك

مفتش عام القوات البرية والبحرية ورئيس شورى الأطباء ٣٠.٠٠٠

١٠ر٠٠٠	المفتشون وأعضاء شورى الأطباء
٨ر٥٠٠	مفتشو الجيش
٥ر٠٠٠	الرؤساء
٣ر٤٠٠	جراحو الآليات
٢ر٢٠٠	مساعداو جراحى الآليات
١ر٥٠٠	صفار المساعدين

إنشاء مستشفى ومدرسة الطب في أبي زعبل

« يرجع افتتاح مستشفى أبي زعبل إلى عام ١٨٢٥ وبالقرب منه يقع معسكر التدريب ، وهو يضم المشاة وأركان الحرب ومدارس المدفعية ، وعددهم جميعاً خمسة وعشرون ألف رجل . وكان المرضى الذين يردون من المعسكر إلى المستشفى يتراوح عددهم في المتوسط بين ١٥٠٠ وألفين .

« وقد أوحى انعدام الأطباء الوطنيين ، ووجود المواد اللازمة لإنشاء مدرسة ، إلى كلوت بك بفكرة إنشاء فصل في داخل المستشفى نفسه لتعليم الطب ، يتخرج فيه جراحون وصيادلة لخدمة الجيش فصادفت آراؤه قبولا ، ووقع الاختيار في عام ١٨٢٧ على طائفة من شبان المعاهد الدينية ، فكانوا أول من تذوق حكمة ابن سينا وأبي القاسم .

« ويشمل برنامج الدراسة المواد الآتية : —

- ١ — النشريح وعلم وظائف الأعضاء .
- ٢ — الباثولوجيا والعيادة الخارجية .
- ٣ — « « الداخلية .
- ٤ — العقاقير الطبية وعلم الأقرباذين .
- ٥ — الصحة والطب الشرعى .
- ٦ — الطبيعة والكيمياء .
- ٧ — النبات .

« وقد عين كلوت بك مديراً للمدرسة وأستاذا لعلم الباثولوجيا والعيادة الخارجية .

وتخرج في هذه المدرسة في السنوات العشر التي تلت إنشائها ٤٢٠ ضابطاً وطبيباً ، التحقوا بالجيش والأسطول برتبة جراحين أو مساعدين أو صفار المساعدين .

« وقد أحضر كلوت بك إلى باريس في عام ١٨٣٣ اثني عشر شاباً من أبناء العرب لإكمال دراستهم الطبية عين ستة منهم ، عقب عودتهم إلى مصر ، في وظائف أساتذة مساعدين في مدرسة أبي زعبل الوطنية حيث تعلموا الفن الذي يمارسون حين كانوا من طلبتها . أما الستة الآخرون فما يزالون في باريس وسيعودون إلى بلادهم للانتفاع بعلومهم كما انتفع بهم من تقدموهم .

إنشاء مدرستين أخريين في الإسكندرية وحلب

« في عام ١٨٣٧ أنشئت مدرستان ثانويتان للطب ، إحداهما في الإسكندرية والأخرى في حلب ، لرفع مستوى التلاميذ الذين يتخرجون في مدرسة أبي زعبل من الناحية العملية فكانوا يتعلمون التشريح الوصفي وعلم الباثولوجيا والعيادة الداخلية والخارجية والصيدلة العملية . وصار التعليم في يد كبار الأطباء والجراحين والصيادلة في الجيش والأسطول .

نقل المستشفى ومدرسة الطب من أبي زعبل إلى القاهرة

نشأ عن إلغاء المسكر الذي كان السبب في إنشاء المستشفى والمدرسة في أبي زعبل أن أصبح الجناح المخصص للمرضى لا يستقبل غير أفراد يشكون عللاً مزمنة . ومنذ ذلك الحين ، انعدمت فائدة المؤسسات ، ووقف تقدمهما ، وأصبح نقلهما إلى مكان أكثر ملائمة للمرضى وللتعليم ضرورة لا مناص منها . وقد قدر لبناء قصر العيني الفسيح ، وكانت به مدرسة تجهزية ، أن يحل محل المرضي وتلاميذ مدرسة أبي زعبل والعكس بالعكس . وكان هذا التبادل في مصلحة العلم والإنسانية .

ويقع بناء قصر العيني على ضفة النيل الشرقية بميدا عن القاهرة بنحو ربع فرسخ ، في موضع كان إبراهيم بك قد اتخذ مكاناً للزراعة كما أقام عليه الفرنسيون مستشفياتهم العسكرية عندما فتحوا مصر

« وقصر العيني عبارة عن أربعة صفوف من الأبنية على شكل مربع وفيه أربعة وستون عنبراً فسيحاً يسع كل منها أربعين سريراً . وهو مؤلف من طابقين ، وفيه بناء

منفصل للصيدلة والمعمل الكيماوى ومتحف الطبيعة والتاريخ الطبيعى والمدرج والمحامات والطايع . . . الخ .

• ومنذ إنشاء مدرسة الطب ترجمت إلى اللغة العربية مؤلفات فى المواد الآتية : —

- ١ — علم التشريح .
 - ٢ — الباثولوجيا الجراحية .
 - ٣ — علم وظائف الأعضاء .
 - ٤ — الطبيعة .
 - ٥ — الكيمياء .
 - ٦ — علم النبات .
 - ٧ — العقاقير الطبية .
 - ٨ — علم السموم .
 - ٩ — علم الصحة .
 - ١٠ — فن الولادة وأمراض النساء والأطفال .
 - ١١ — رسالة فى التشريح العام .
 - ١٢ — علاج الاختناق .
 - ١٣ — مرشد فى الجراحة العسكرية .
 - ١٤ — رسالة فى الضمادات .
 - ١٥ — أمراض الجلد .
 - ١٦ — قوانين المستشفيات العسكرية .
- « ومدة الدراسة الطبية خمس سنوات .
- « ويجدد خمس الطلبة كل سنة . ويلبسون كسوة رسمية ، ويخضعون للقانون العسكرية ، ويحصلون على الغذاء والكساء والسكن على نفقة الحكومة . فضلا عن ذلك فإنهم يتقاضون مرتبات تختلف تبعاً للفرقة التى يكونون بها . فيتقاضى طالب السنة الأولى أربعين قرشا فى الشهر (أى عشرة فرنكات) وطالب السنة الثانية خمسين ، وتستمر الزيادة على هذا المنوال حتى السنة الخامسة .

« ويمين فى وظائف التدريس الحائزون رتبة قائم مقام ، وقد يمهدها فى بعض الأحوال إلى من أدوا خدمات تستحق مثل هذه المكافأة .

« وراتب الأستاذ خمسة آلاف فرنك في العام ، أما راتب مدير المدرسة فسبعة آلاف .

« وفيما يلي بيان عن الأسانذة ومناهج الدراسة : —

- مسيو دفينو Duvigneau : مدير — لعلم الباثولوجيا والعيادة الداخلية .
 شيزون Scisson : للباثولوجيا والعيادة الخارجية .
 فشر Fischer : للتشريح وعلم وظائف الأعضاء .
 پرون Perron : للطب والكيمياء .
 فيجاري Figari : لعلم النبات والمقايير الطبية .
 باكثود Pacthod : للصيدلة .
 پرونر Pruner : كبير أطباء المستشفى العسكري — لطب العيون^(١) .
 « ولكل أستاذ أوربي مساعد من أبناء العرب يعرف الفرنسية .

إنشاء مدرسة الولادة

« إن إحساس الناس في مصر مرهف فيما يتصل بأهمية الولادة ، ولهذا يترك أمر العناية بالنساء عند الوضع إلى قابلات ليس هناك من هو أشد منهن جهلاً وإيماناً بالخرافات .
 « وقد اقترح كلوت بك في عام ١٨٣٢ إنشاء مدرسة للقابلات ، ونفذ اقتراحه في نفس العام . فحشد عشرون من الزنجيات والحبشيات في مكان لهذا الغرض ، تحت إشراف قابلة من دار الولادة بباريس ، وطبيب من أبناء العرب تخرج في فرنسا ، وأحد العلماء لإلقاء دروس في الدين وآداب اللغة . وبقراً التعليمات ويكتبن اللغة العربية ، ويتعلمن فن التوليد علماً وعملاً . وهذه المدرسة الخاصة بالولادة تزداد أهميتها يوماً بعد يوم ، وعدد طالباتها خمسون في الوقت الحاضر . وقد وكل أمر تعليمهن إلى أكفأ خمسة بينهن ، تحت إشراف معلم المدرسة وحكيمها وأحد العلماء .

(١) يمكن الاستدلال على شيوع الرمد وغيره من أمراض العيون في مصر منذ أزمنة سحيقة ، من تلك الحقيقة التي ذكرها « هيرودوت » ، وهي أن « قبيز » ، يث إلى « أمازيس » يطلب طبيباً ماهراً في معالجة هذا النوع الخاص .

انشاء المستشفى المدني

« أدى نقل المستشفى من أبي زعبل إلى قصر العيني إلى إلغاء مستشفى القاهرة القائم بميدان الأزبكية الفسيح ، فقد حول إلى مستشفى مدني ، يتألف من خمسة أقسام . مستشفى للرجال ، وآخر للنساء ، ودار للأمومة ، ومستشفى للولادة ، وآخر للأمراض العقلية . ويتسع هذا المستشفى لإيواء خمسمائة مريض .

« وهذا المستشفى المدني بالقاهرة أول مستشفى من نوعه أقيم في الدولة العثمانية من عهد الخلافة . فمع أن الخلفاء أنشئوا بعض المستشفيات وهم في أوج سلطانهم ، إلا أنها لم تبلغ من الكمال ما بلغت تلك المبرة ، التي افتتحها محمد علي لتخفيف آلام الإنسانية .^(١)

« وهكذا كان الطب — كما هو الواجب — من أقوى العوامل التي ساعدت على النهوض بمصر .

« فإن ما كان يستمتع به رجال الطب بين جميع طبقات المجتمع من مقام رفيع بفضل ما يؤدونه من خدمات لخير الإنسانية ، قد زاد في توثيق عرى الاتحاد بين شعب يعتقد أفرادهم ديانتين مختلفتين إذ انتزع الشكر من طائفة وغرس فضيلة الإخلاص في الأخرى ، كما أنه حطم ذلك الحاجز الذي أقامته بين أتباع المسيح وأتباع محمد أحقاد ألفها الجمهور وإن كانت تقوم على أساس من الخرافات .

« وقد كان لإخلاص الأطباء الأوربيين وكفاحهم الباسل ضد أخطر الأمراض وعدم مبالاهم قط بأرواحهم ، وهو ما يستحقون من أجله الحمد ، كان لهذا كله نتائج قيمة لا يمكن تقديرها ، إلا أن إنشاء مدرسة أبي زعبل خاصة بدأ في مصر عهداً جديداً للعلم والطب بل عهداً مجيداً لحاكم رحيم لا تبلى على الدهر ذكراه .

« ذلك بأن طلبة الطب الذين بدءوا يدرسون مختلف العلوم التي تتصل بهذا الفن ، وتعمل على تكوين رجل واسع الخبرة به ، أصبحوا رسلاً كثيرين عليهم أن ينشروا نور العلم بين شعب ما زال أسير الجهل وإساءة الظن .

(١) في عام ١٢٥٢ هجرية (أى ١٨٣٦ — ٧ م) دخل المستشفى البحرى بالإسكندرية ٨٢٢ مريضاً ، مات منهم ٤٢٦ ، ومع أن هذا المستشفى وقف على الجنود والبحارة وغيرهم من موظفى الحكومة إلا أن ولاية الأمور كثيراً ما كانوا يهثون إليه بمرضى آخرين ، كما كانت تقبل فيه الحوامل لتلدن .

« ومنذ ذلك الحين لم يعد استخدام مبضع الجراح في تشريح جثث الموتى انتهكاً للحرمة يستحق فاعله اللعنة ، ولم يعد الناس يحسبون ما يأتيه الطب والكيمياء من عجائب أترا من آثار السحر أو عملاً من أعمال الشيطان

» بل لقد أخذ علماء الدين أنفسهم يسرون في طريق التقدم ، فحبذوا تعاليم الفتيات اللغة العربية كما يتعلمها التلاميذ في المساجد ، وغدا في مقدور أولئك الفتيات شرح تركيب الأعضاء ، وتفسير ظاهرة الحمل ، وأهم وظائف الحياة ، والكشف العظيم الذي اهتدى إليه « هارفى » Harvey ، وتحليل الهواء تحليلاً كيميائياً ، والنسب الهندسية لتجويف الحوض ، والولادة الطبيعية وغير الطبيعية ، كما غدا في مقدور هن الاستشهاده بأقوال « سملى » Semlie و « بوديلوك » Baudeloque في الوقت المناسب .

« وكانت مدرسة الطب أول من دفع حركة التجديد إلى الأمام ، ولم تسكف عن ذلك لحظة واحدة ، بل مضت في خطأ موفقة ، تواصل عملها الإنسانى الثقافى الذى تكفلت بأن تحسن أدائه ولا غرو فهى أم المدارس المصرية جميعاً ، وقدوتها فى حسن التنسيق ، واستقرار النظام ، وفى رتب الأستاذية التى تمنح نتيجة للامتحانات السنوية العامة أو تقديراً لكفاية ممتازة تستحق رعاية من يهيمن على مصائر البلاد وإقرار الشعب بفضلها ، وكذلك فى الرسائل العلمية الكثيرة التى يؤدى تعريبها إلى صبغها نوعاً ما بالصبغة المصرية .

« ٢٧ ديسمبر ١٨٣٧ »

المستشفيات الأهلية :

سأحاول رسم صورة توضح حالة المستشفيات الأهلية القديمة فى مصر .

المارستانه :

الحق بأحد جوامع القاهرة الكبرى ، وهو جامع المجاذيب ، مستشفى المارستان . وينفق عليه من إيراد وقف خيرى يديره أئمة المسجد . ويضم هذا المستشفى بين جدران المرضى والمجانين ، وكان إلى عهد جد قريب يعتبر مثالا لأقصى ما يصل إليه بؤس الإنسان من وحشة وألم . فكان المجانين يصفدون بالأغلال داخل أقفاص من الحديد ، وكان كثير منهم يشاهدون بغير لباس يستر أجسادهم ، وهم يصيحون فى المتفرجين من خلال قضبان سجنهم . وعند ما كنت أزور هذا المكان كان كثير من المتفرجين يسخرون منهم ، كما كان بعضهم يجذب السلاسل المتصلة بأجسامهم . وصاح أحد المجانين قائلاً « الخبز الخبز فقد مضى على

ثلاثة أيام دون أن أذرق له طمًا . أما الفناء الذي بنيت حوله مساكنهم ، وهي شبيهة بمغاور الوحوش ، فن السير على أى من المارة أن يبلغه . ومع هذا فإن الاحترام الذى يلقاه المجانين من المسلمين كثيراً ما يسمح لأشد المجانين خطراً بأن يظل مطلق السراح ، فقد أحضروا إلى المستشفى قبل زيارتي بيوم واحد شخصاً ارتكب عدداً من حوادث القتل قبل أن يتدخل ولاية الأمور لا اعتقاله . وفي قسم النساء وجدت بعضهن عاريات من قمة الرأس إلى أخمص القدم ، وأقذارهن ملقاة على الأرض لأن مغاورهم غير مبلطة ، وهذا فضلاً عن رطوبتها وإظلامها ووخامتها .

أما موقف المرضى فلم يكن أقل من ذلك سوءاً ، إذ كانوا يميشون في أما كن مظلمة رطبة معرضة للريح والمطر ، ليس لها سقف أو نوافذ أو بلاط . ولم يكن لديهم « بطاطين » أو أغطية من أى نوع ، وإنما كانوا ينامون على ألواح قذرة من الخشب . وكان هذا السكان صرناً للملايين الهوام ، ومبعثاً لكثيره الروائح ، ومصدراً لأتقن الأذى ، ومبابة لأخطر الأمراض . تلك كانت الحال منذ عهد سحيق ، ولهذا اقت كلوت بك أنظار الباشا إلى ما في ذلك المارستان عن عيوب شنعاء ، فأمر جنابه العالي بإعداد مستشفى آخر في الأذربكية ، زرتة بعد أن نقل إليه الكثيرون من مرضى المارستان . وقد استمتعوا فيه بالغرف المريحة ، والأسرة النظيفة والهواء العليل ، والعناية البالغة ، والعلاج الطبي الناجع . وليس هناك ما هو أقوى من عبارات الشكر التى جرت على ألسنتهم بسبب هذا التغيير .

وتم ما يبيت على الظن بأن المارستان يستخدمه في بعض الأحيان أشخاص ممن لهم نفوذ لدى العلماء أو ولاية الأمور ، للتخلص من أولئك الذين لا يرتاحون إلى وجودهم . فقد اتصل بي أن ميدة وجهت إلى بعلمها مهمة الحيانة الزوجية ، فاعتقلت في مغاور المارستان الرهيبة ما يزيد على ثمانية أشهر . ومع أن عقلها كان في البداية سليماً إلى أقصى حد ، فقد صرحت بأنه كاد يصيبها الخبال لما تلقاه في هذا المكان من بؤس شديد . وقد عرضت قضيتها على كل زائر نقض العدالة ، وبسطت قضيتها هادئة باكية كلما وجدت سميماً ، ولكن على غير طائل .

استسلم أبناء العرب :

يستسلم المرضى من أبناء العرب لما يصيبهم على نحو يدعو إلى العجب ، فقل أن تنفرج شفاههم عما يشكون منه ، بل يحتملون آلامهم في غير ندم ، حتى ليبدو عليهم كأنهم

لا يبالون قط بالموت سواء أعدا عليهم أم على رفاقهم . وهم لا يخضعون لنظام العلاج الطبي عن طواعية واختيار ، ولكنهم في معارضتهم يلجئون إلى الصمت أكثر مما يلجئون إلى العنف . وهم قلما يتحدثون عن آلامهم ، وليس هناك في واقع الأمر ما هو أشق من أن تحصل منهم على معلومات عما يحسونه من آلام ، أو يعانون من مضايقات ، ذلك بأن الخوف من أن يحال بينهم وبين أكل ما يشتهون ، أو من أن يحرموا بعض طعامهم ، أقوى عندهم من الرغبة في تخفيف آلامهم . ويجادل المريض في أغلب الأحيان أن يحصل من الطبيب على غذاء مناسب لا يستطيع الحصول عليه خارج المستشفى . ومن الممكن أن يقال بصفة عامة إن الصدق ليس فضيلة شائعة بين العرب ، فهم لا يترددون في أن يكذبوا ، إذا كان من شأن الكذب أن يجلب لهم لذة ، أو يجنبهم ألماً . ولا تموزهم الشفقة ولا رعاية بعضهم بعضاً عند المرض ، ولكن قلما يؤثر فيهم فقد الأصدقاء . وإنه إن الطبيعى ألا يأنهوا لأحزان الآخرين وآلامهم ، طالما كانوا يواجهون أحزانهم وآلامهم الخاصة مستسلمين دون أية بادرة من بوادر التضامن .

وقد ذكر لى طبيب أوربى فى الإسكندرية ، أنه وصف دواء لمريض أخذ منه المرض كل مأخذ ، ولكنه رفض تناوله ، وعجز المريض عن حظه على ذلك ، فلما عاد الطبيب إلى المستشفى وجد المريض وهو من أبناء العرب يضرب المريض على رأسه ضرباً مبرحاً عقاباً له على عصيانه .

الكتب المطبوعة فى القاهرة :

طبع فى القاهرة عدد كبير من الكتب باللغتين التركية والعربية على نفقة الحكومة ،

وفىما يلى بيان بهذه الكتب أعتقد أنه يكاد يكون شاملاً : —

طبقات الأمم	: سجل لأهم الحقائق فى التاريخ العثمانى ، لواصل
تاريخ بونايرت	: تاريخ نابليون .
تاريخ إيطاليا	: التاريخ الإيطالى تأليف « بونا » .
قترينة تاريخى	: تاريخ روسيا تحت حكم كترين .
سليمان نامة	: التاريخ الخاص بالسليمان سليمان .
ذيل سير نبوى	: (ذيل السيرة النبوية) .
سير وهبى	: عن الخلفاء والمقيدة الإسلامية .

سيرة حجابي	: نفس الموضوع .
أخلاق أعلام	:
ديوان علي	: قصائد علي .
إنشاء خيرت	: مجموعة رسائل خيرت لأهم شخصيات الإمبراطورية ، وصور المرائض وغيرها .
إنشاءات مرعى	: نماذج الرسائل ، المرعى .
إنشاء المطار	: » » ، للمطار .
إنشاء عزيز	: » » ، لعزيز .
نخبة وهي	: مرادفات شعرية بالفارسية والتركية والعربية ، لوهبي .
نخبة خيرت	: » » » » ، لخيرت .
نخبة وهي	: مرادفات عربية وفارسية .
كاستان	: حديقة الورد ، قصيدة فارسية .
سبحة صبيان	: معجم عربي وتركى بالشعر للأطفال .
مثنوى شرحي	: رسالة في الفلسفة الأدبية لجلال الدين وتفسير كفروى .
شرح القاموس	: قاموس عربي وتركى كبير .
بركلى شرحي	: محاورات دينية وتفسير البركوى .
دريكتا	: الدرة الفريدة (شعر) .
كتاب الجراحة	: في الجراحة (عن الفرنسية) .
كتاب التشریح البشرى	: التشریح البشرى بالعربية (عن الفرنسية) .
رحلة رفاعة	: أسفار الشيخ رفاعة في فرنسا .
قلائد المفاسر	: (في غريب عوائد الأوائل والأواخر) .
كليلة ودمنة	: أساطير هندية ، عن الهندستانية .
ديوان نديم	: بعض مقطوعات شعرية لنديم .
طوطى نامة	: قصة الببغاء لطوطى Touti .
ألف ليلة وليلة	: الليالي العربية .
ابن عقيل	: شرح الألفية لابن عقيل في النحو العربي .
ديوان فاطمة	: قصائد سيدة من القسطنطينية .

الشذور	: في النحو العربي .
الشيخ خالد	: » » »
الألفية	: خلاصة النحو العربي شعرا لجمال الدين محمد .
الأزهرية	: النحو العربي .
معرفة نامة	: فلسفة وطنية لإثبات وجود الله ، لإبراهيم حقي .
كليات أبي البقاء	:
الجغرافية	: ترجمة جغرافية « ميشلان » Michlant لرعاة أفندي — مدرسة الأسن .
الفيزيولوجيا	: علم وظائف الأعضاء ، عن الفرنسية .
الباثولوجيا	: علم الأمراض .
ديوان حافظ	: شعر حافظ .
جملة الصرف	: في تصريف الأفعال .
كتاب الصباغة	: فن الصباغة .
الأجرومية	: متن النحو العربي .
كتاب الترجمان	: معجم عربي تركي .
حديقة السعداء	:
شرح ديوان حافظ	: تفسير لديوان حافظ .
برهان قاطع	: قاموس فارسي وتركي .
خوبان نامة	:
قانون الزراعة	: التقويم الزراعي .
قانون الصحة	: رسالة في الصحة .
الكفراوى	: النحو العربي .
شرح الحمدي	: تفسير للمقيدة الإسلامية .
التشريح البيطري	: التشريح المقارن .
الهندسة الوصفية	: الهندسة الوصفية ، لبيوى أفندي أستاذ الرياضة .
أصول هندسة	: مبادئ الهندسة .
جملة الهندسة	: رسالة في الرياضة العملية .

مجموعات المهندسين	: كتاب الجيب للمهندسين
الطب البيطرى	: الطب البيطرى
تعليم نامة المشاة	: معلم المشاة
تعليم نامة الفرسان	: معلم الفرسان
قانون نامة المشاة	: قانون المشاة
قانون نامة الفرسان	: « الفرسان
قومندارى سوارى	: قيادة الفرسان
أشكال سوارى	: رسوم أشكال التعليم السوارى
قانون الاسبتالية	: قانون المستشفيات
تعليم البحرية	: معلم البحارة
قانون البحرية	: قانون البحرية
ديوان نشأت	:
تعليم نامة طوبجيان جهادية برية	: معلم المدفعية
قانون نامة ملكية	: قانون الإدارة
اللوغاريتمات	: جدول اللوغاريتمات
سفر قانون نامة سى	: قانون الحرب
أتمامه الكتب :	

أما الأثمان التى تباع بها الحكومة بعض المؤلفات الآتية فهى : —

بالقرش	
القاموس ، ٣ مجلدات	: تركى وعربى ٢٦٠
مثنوى شرحى ٣ مجلدات	: تركى عن الفارسية ٣١٠
إنشاء خيرت افندى	: تركى ٤٣
إنشاء المطار	: عربى ١٠
إنشاء مصرى	: تركى ٧
أخلاق أعلام	: تركى (تاريخ) ٢٩
سيرة حلبى	: تركى (تاريخ) ٢٧
دواسة الأبرار	: تركى ٣٨

بالقرش

٣٧	تاريخ واصف	تركي	...
٥٥	تاريخ إفريقية	»	...
٣٢٥	» بونابرت	»	...
٣٢٥	» إيطاليا	»	...
٢٢	سيرويسى	» (تاريخ)	...
٢٥	ذيل سير نبوى	»	...
٣٥	سليمان نامه	»	...
٣٠	مجموعة المهندسين	»	...
٦	الهندسة الوصفية	عربي	...
٣٠	هندسة آدم بك	تركي	...
١٠٠	ألف ليلة	عربي	...
١٥٥	كايلا ودمنة	»	...
١٦٥	فلاند الفاخر	»	...
١٦٥	رحلة الشيخ رفاعه	» (رحلة)	...
٢٩	الجغرافية	»	...
١٥	تاريخ قدماء الفلاسفة	»	...
٦٥	نخفة وهبى	تركي وفارسي	...
٥٥	نخفة خيرت	»	...
٤٥	بند عطار	فارسي	...
٢٧	كاستان	»	...
١٥	أجرومية	عربي	...
٤	الألفية	»	...
١١	الكفراوى	»	...
١٦٥	ابن عقيل	»	...
٥	الشيخ خالد	»	...

بالقرش

٦ر٥	عربي	شرح الأزهري
٦ر٥	»	جملۃ النحو
٦ر٥	»	جملۃ الصرف
١٤ر٥	تركي	شرح البرکلی
٥ر٥	»	در یکتا
١	»	علم حال
٦	عربي وتركي وفارسی	سبعة صبيان
١٦ر٥	تركي	تاریخ بترو
٢٨	»	التشریح البشرى
١٠	عربي	دیوان سیدنا علی
٧ر٥	عربي وتركي وفارسی	نخبة وهبى
١١	»	قانون الصباغة
١٠	تركي	كتاب المعادن
١٠	قاموس فارسی وتركي	برهان قاطع
١٢٠	تركي (آداب)	فیسو شرحی
١١٠	عربي (أجرومية)	کلیات أبی البقاء
٤٥	فارسی	دیوان سامی
٤٠	»	دیوان ندیم
٣٠	تركي	طوطی نامه
٣٥	»	حلیة الناجی
٥	(حکایات)	خوبان نامه
٢٠	»	دیوان برتو
١٨٠	»	شرح المحمدية
٢٥	»	دیوان رائب
٢٥	»	دیوان نفی
١٠	»	دیوان فاطمة

بالقرش			
حديقة السعداء	:	توكي	 ٢٠
معرفة نامة	:	D	 ١٥٠
حايون نامة	:	D	 (حكايات) ١٠
٢٢٢٣٥ ر			

التبرعات :

المؤلفات التي ترجمت في بلاق وتستعمل الآن هي : —

« إيجاندر » Legendre بالتركية لأدهم بك والمقالات الأولى بالعربية لمصمت أفندي

كتاب الحساب ترجمة السيد بن عياد وحنا مسرة - كامل - جزآن طبعا على الحجر

يقوم الشيخ سالم بتصحيحه .

كتاب الجبر تأليف « مار » Mayer ترجمه إلى العربية بيومي - كامل - غير مطبوع.

مبادئ الهندسة الوصفية تأليف «دوشين» Duchesne — ترجمه إلى العربية بمؤي —

مطابق ۶.

مبادئ اللوغاريتمات - ترجمه إلى العربية بيومي - كامل - غير مطبوع .

وهناك كتب أخرى في دور الترجمة أو مستترجم للانتفاع بها في المدارس وهي : -

۱ - میکانیکا تألیف « ترکم » Terquem ، جزء واحد ، تعریب بیومی

٢ - كتاب الطبيعة، تأليف « بيكليه » Peclet، جزآن، D فايد

۳۔ مکانقا ، تألیف « لاوس » و « بتانکور » Laus et Betancourt ، جزء

واحد . تعریف طائل

٤ — منادی الطبوغرافية ، تأليف « ثيولييه » Thiollet ، جزء واحد . تعريب

إبراهيم ومحمد .

• — أندريه ليك ، تأليف « دو أوبيسون » d'Aubuisson ، مجلد واحد ، تعريب دقلة .

٦ - رسالة في المنشآت ، تأليف « نايفيه » Navier ، جزء واحد ، تعريب دقلة .

٧ - كتاب الكيمياء تأليف «دوماس» Dumas (مختارات) ، ستة مجلدات ،

تعمیر فاد

٨ - كتاب الجغرافية الطبيعية تأليف «لا كروا» La Croix ، جزء واحد ، تعريب دقلة .

۹ - کتاب الحیو لوحیا المسطرة تألیف «بویه» Boubée، جزء واحد، تعریب فاید.

- ١٠ - كتاب قطع الأحجار تأليف « دويو » Duillot ، جزء واحد ، تعريب بيومي .
 - ١١ - كتاب الأخشاب تأليف « دويو » ، جزء واحد ، تعريب بيومي .
 - ١٢ - رسالة في الحرارة تأليف « بكتيه » Pictet ، جزآن .
 - ١٣ - رسالة في الإضاءة « » « » ، جزء واحد .
 - ١٤ - رسالة في استغلال المناجم تأليف « برار » Brard ، جزء واحد .
 - ١٥ - رسالة في التركيب العددي تأليف « جريميه » Gremilliet ، جزء واحد .
- تعريب دقلة .

- ١٦ - كتاب الكيمياء تأليف « ثنار » Thenard .
 - ١٧ - كتاب الكيمياء تأليف « جراي » Gray .
 - ١٨ - « » « » « شابتل » Chaptal .
 - ١٩ - جريدة المعارف العادية .
 - ٢٠ - مبادئ المنتجات الكيماوية .
 - ٢١ - مبادئ التجارة .
 - ٢٢ - استخراج الحديد وصناعاته تأليف « كارستون » Karston .
 - ٢٣ - علم الحرارة .
- الصحافة الشرقية :

تصدر في القاهرة صحيفة عربية تركية أغلب مادتها ونائقي رسمية ، وليس لها يوم محدد أوقعت معين للظهور . وهناك صحيفة فرنسية تدعى « المونيتور ايجيپتيان » Moniteur Egyptien كانت تصدر في الإسكندرية أسبوعياً فيما بين أغسطس ١٨٣٣ ومارس ١٨٣٤ ، ولكنها احتجبت منذ ذلك الحين . وكانت الحكومة تمدها بالمال ، غير أنها لم تكن واسعة الانتشار .

رسائل القسيسة غفر المصريين :

أهم وسائل التسلية لدى الشعب المصري مشاهدة أعمال خفة اليد وحيل الخوافة ، والاستماع إلى نوادر وحكايات رويها جماعة من القصاصين المحترفين أو إلى فرق موسيقية تجمع الناس حولها وبخاصة في أيام العطلة . وقبلما يلجأ المصريون إلى القراءة للترويح عن أنفسهم . وهم لا ينقطعون عن العمل خلال أعيادهم الدينية ، وإن كانوا يقومون به في شيء من التراخي .

ويحب أبناء العرب المشاهد التمثيلية التي بموزها التهذيب ، وغالباً ما تدور حول أحد الموضوعين اللذين يهتمون بهما أبلغ اهتمام ، ونعني بهما الدين والمصرايب . وقد جرت العادة

في الروايات التي تتناول موضوعاً دينياً أن يظهر فيها مسيحي مهين ، يراد تحويله عن دينه بجلده جلداً شديداً . ولا بد من أن ينتهي الأمر دائماً بفوز الإسلام ، ذلك بأن المسيحي المعبذب يأخذ في التسليم رويداً رويداً ، فكلما زادوه ضرباً ازداد إيماناً حتى تجيء النهاية . أما النوع الآخر من الروايات ، فغالبا ما يظهر فيه الجاني وهو يطالب فلاحاً فقيراً لا يملك من دنياه سوى عشرة قروش بأن يدفع مائة قرش ، ثم يضرب المسكين على قدميه ضرباً مبرحاً بين ضحك المشفقين عليه لأنه لا يعمل المستحيل .

تاريخ محمد علي وأهمه :

في جميع الدول الشرقية حيث بضل أثر الأنظمة الحرة والرأى العام ، يتوقف الشيء الكثير على صفات حكامها من الناحيتين العقلية والخلقية . لهذا التمس لنفسى العذر إذا أشرت في إيجاز إلى تاريخ محمد علي وأخلاقه ، وعمدت إلى شيء من الإسهاب ، عند ذكر بعض ما دار بينه وبين من محادثات في مختلف المناسبات .

ولد محمد علي في مدينة قولة بالروملى في عام ١١٨٢ هجرية (١٧٦٩ م) . وكان والده إبراهيم أغا يرأس الشرطة في ناحيته . وفي عام ١٨٠٠ جاء محمد علي إلى مصر وكيلا للقوة العسكرية التي أعدها قولة ، وكانت تتألف من ثلاثمائة رجل استدعوا لرد غزاة مصر من الفرنسيين . ثم غدا نافذ الكلمة بفضل ما أظهره من الشجاعة والحكمة والنشاط^(١) خلال الفوضى الشاملة والارتيباك السائد وما وقع من دسائس وخلافات وما جرى مع المماليك من ممارك ومفاوضات . وعند ما قامت الثورة في القاهرة عام ١٨٠٥ بعد رحيل الفرنسيين ، ورفض البارزون من شيوخ المماليك قبول خو رشيد باشا ، دعى محمد علي لتولى مقاليد الحكم ووافق السلطان على تنصيبه في منصبه . غير أن بكوات المماليك كانوا ما يزالون يستمتعون في البلاد بنفوذ عظيم . وقد ثبت أنهم كانوا يتآمرون عليه ، حتى إذا آن الأوان لتنصيب ابنه طوسون باشا قائداً للحملة ، التي كان يراد تسييرها لمقاتلة الوهابيين ببلاد العرب في

(١) لما نشبت الثورة بفلسطين في عام ١٨٣٤ ، كتب إبراهيم باشا إلى أبيه يبلغه أن مركزه قد تخرج . فأمر الباشا بأن يرسل إليه من القاهرة عدد من الجنود ، يتراوح بين ثمانية وتسعة آلاف جندي . ولد اجتمعوا في الإسكندرية خلال تسعة أيام ، وسافر مع هؤلاء الجنود إلى يافا ، حيث بقى سبعة عشر يوماً لحسب . ثم ضرب أعناق ثلاثة من زعماء الثورة ، وعاد إلى مصر في أقل من شهر ، بعد أن قضى على الفتنة قضاء مبرما . وقد أشار إلى ذلك في حديث له فقال : « أخبرنى مسيو د » ذات يوم ، أنني أزداد عظمة إذا قرأت كتب التاريخ ووعيت ما أعثر عليه فيها من كلمات منمقة ، ولكننى رجل أعمال لا رجل أقوال ، وسأروى لك كيف قضيت على ثورة سوريا ، ثم ذكر لى ما فرغت الآن من تسجيله .

الحادى عشر من شهر مارس ١٨١١ ، دعى زعماء المماليك إلى الاجتماع فى قلعة القاهرة وذبحوا بها^(٢) ، فبقيت حكومة مصر محصورة فى يديه . وقد وافق الباب العالي على أن تكون له هذه السلطة ، وسرعان ما امتد نفوذه جنوباً إلى النوبة ، وشرقاً إلى بلاد العرب ومن ثم إلى آسيا ، فاحتل الحجاز ونجد ودنقلة وبربر وكردفان وكريت كما احتل المورة مؤتمتاً . وفضلاً عن ذلك فقد انتزع من سيده خلال صراعه الأخير مع الباب العالي جميع باشوية سوريا ، ثم تقدم حتى إذا بلغ كوتاهية فى آسيا الصغرى ، حال بينه وبين المضى فى طريقه تدخل الحكومات الأوروبية ونزول الجنود الروسية إلى البر . ولا جدال فى أن انتصاراته العسكرية ألهمت مطامعه ، كما أن قلة ما لقيته أعماله من فشل ، وللت فيه روح الثقة بمشروعاته ، وجملته يعتقد — على حد قوله — أنه ولد فى السماء كوكب سعيد .

وليس من المستطاع دائماً أن نمزو ازدياد قوة باشا مصر وامتداد نفوذه إلى أنه يستهدف غرضاً معيناً أو ينفذ سياسة مرسومة بل كان ذلك أمراً محتوماً أملته القوة على الضعف ونشاطاً أبداه نظام حسن إزاء نظام سيئ . على أن تقدم عهد على كان يسير خطوة خطوة ، فقد أنشأ فى بادئ الأمر جيشه وأسطوله حتى يقوى على رد ما يتعرض له من هجوم ، وأدخى إليه اتصاله بالأوربيين عدة إصلاحات قام بها فى ريث وأناة ولكن فى دأب ومثابرة ، إلا أن ما بنشأ للدفاع يسهل اتخاذه وسيلة للعدوان . فقد جرت العادة فى بلاد الشرق أن يظل الباشا فى منصبه سنوات لا عدد لها ، ولكنه على الرغم من أدائه الجزية المقررة بانتظام ، مهدد دائماً بأن يخلعه سواء ، إذا استطاع أن يجد من أصحاب النفوذ من يؤيده فى القسطنطينية تأييداً كافياً . غير أن محمد على سرعان ما اعتزم أن يعمل على تقوية نفسه بحيث لا يستطيع عزله ، وقد صدرت ضده فرمانات كثيرة ، وعزل المرة تلو المرة ، ولكنه كان دائماً يتال الاعتراف بولايته ويماد إلى منصبه .

وقد قضى محمد على بيده القوية على أولئك المستبدين الذين كانوا يفرضون المغارم على الشعب فى مختلف نواحي مصر ، كما اقترنت مظالمهم بفوضى شاملة . إلا أن استبداد كل منهم كان يتوقف إلى حد كبير على أخلاقه الشخصية . فإذا وجد أحد البكوات الأشرار ، فكثيراً

(٢) أخبرنى محمد على أنه حاول سراراً إغراء المماليك قبل ذبحهم بالاستقرار فى الوجه القبلى ، بل لقد عرض عليهم حتى بعد أن اجتمعت لديه الأدلة على أنهم يتآسرون على حياته — إذ وقعت مكانباتهم فى يده — أن يستولوا على بعض الأراضى ، على شريطة أن ينزحوا عن العاصمة ، ولكنهم رفضوا ذلك العرض . وقد بلغ عدد من قتل منهم حوالى خمسين وثلاثمائة .

ما كان يوجد إلى جانبه أحد الأخيار ، وإذا حل الظلم بإحدى المديريات وجد في غيرها ما يقابل ذلك من حسن الإدارة . أما الآن فما من شك في أن النظام قد حل محل الفوضى وأن البلاد لم تعد أجزاء متنافرة كما كانت من قبل ، إذ أقيمت حكومة مركزية ، خلقت في البلاد ما يشبه الشهور العام ، ولكن القدرة على الابتزاز زادت في الوقت نفسه زيادة عظيمة . وصحيح أن حماية المزارعين وبث الطعام في نفوسهم ساعدتهم مساعدة كبيرة على زيادة منتجاتهم ، غير أنهم اتخذوا في الوقت نفسه ذريعة لمطالبتهم بأموال كثيرة . وقد أدى رأس المال المستخدم في الزراعة كذلك إلى زيادة المحصولات زيادة تدعو إلى الدهشة ، إلا أن أثرها يظهر بوجه خاص في إيرادات الحكومة التي ارتفعت إلى حد لا مثيل له ، لا عن طريق التوسع الزراعي فحسب ، بل وبالقدرة على جمع الأموال واغتصابها ، تلك القدرة التي تهبط أسبابها للحكومة بوجود نظام إداري تنازلته يد الإصلاح والتحسين .

على أن الفلق الذي يساور ذوى العقول الجبارة في كثير من الأحيان ظاهر في خلق محمد علي . فعواطفه وقواه يجب أن يهيأ لها مجال العمل . وقد استخدمت في تذليل عقبات ضخمة ، ولكنه على الرغم من حسن طالعها في أغلب المواقف كثيرا ما ألت به كوارث فادحة ففضى الطاعون عدة مرات على عشرات الألوف من أفراد شعبه ، واستنفدت النفقات الباهظة موارد دخله المرة تلو المرة ، كما هددت الحروب الطاحنة بلاده بالإفقار من السكان . غير أنه تغلب على البكوات ، وقضى على المماليك ، حين خيل إلى الناس أن الوقوف في وجههم أمر لا سبيل إليه ، وخلص مصر من طغاتها وناهبيها وهم ألوف ، كما لازمه التوفيق في كل خطواته إبان نضاله مع مولاة السلطان ، فسار النصر في ركابه من جنوبي فلسطين حتى قلب الأناضول . وفضلا عن ذلك فقد أعاد فتح المدن المقدسة بعد أن انتزعت من الخلافة ، ثم أبقاها في حوزته . ولما كان حاكما يشتغل بالتجارة ، فقد أحال البلاد إلى مصرف للمعاملات المالية والتجارية ، وملا مخازنه بالقطن والأفيون والنييلة وغير ذلك من السلع القيمة ، حتى تصدرها إلى أقطار نائية بلاد كانت تجهل في الزمن القديم كل شيء من أمثال هذه المنتجات .

وما من شيء ساعد على تكوين شخصية محمد علي مثل ما امتاز به من الشغف بتحصيل العلم ، فقد أمر بأن يترجم له عدد كبير من المؤلفات التي قامت بطبعها « جمعية نشر الثقافة النافعة Society for the Diffusion of Useful Knowledge » ، وما من سائح واسع المدارك زار مصر إلا اتصل به حتى يضيف جديداً إلى ما لديه من علم ومعرفة . فحبه للاستطلاع لا يقف عند حد ، كما أن لديه ما لا يتوافر إلا للقليلين من لباقة تساعده على أن

يقتنع من زائريه ما حد قوه من فروع العلم . فهو يحدث كلا منهم في الموضوع الذي يجيده ، وقد عرفت أنه كثيراً ما يعود بعد تفكيره فيما حدث إلى مناقشة الموضوعات التي لم يسفها عقله ، إما لاستكمال بعض ما يكون في المعلومات ذاتها من نقص ، وإما لإزالة ما يشك في صحته أو يستغلق عليه فهمه . وأسماء جميع رجال السياسة البارزين في أوروبا تكاد تكون معروفة له معرفة تامة ، كما أنه يعرف تاريخ البارزين منهم . وليس هناك ما يسترعى انتباهه أكثر من تقدم الصناعات الآلية ، فكثيراً ما يطالب بوصف مسهب لعدد الآلات بعد أن يوضح له عملها .

ورغبة في عرض صورة تقريبية لعقلية محمد علي ، سأعتمد عند ذكر التفاصيل الخاصة بمحادثاتي الشخصية معه إلى إثبات ترجمة صحيحة لمباراته قال :

« لا تحكموا على طبقاً المستوى العلمى الذى بلغتموه ، بل وازنوا بينى وبين الجهل الذى يحيط بى ، فليس فى استطاعتنا أن نطبق فى مصر الأساليب التى تطبق فى إنجلترا ، إذ أنكم لم تصلوا إلى الحالة التى أنتم عليها الآن إلا بعد قرون طويلة ، أما أنا فلم يمض على غير سنوات قليلة . ولديكم كثير من ذوى الفطنة يفهمون حكاهم وينفذون مشروعاتهم ، ولكننى لا أجد إلا أفراداً قليلين يفهمونى ويعملون ما أوصى به . وكثيراً ما أكون فريسة الخداع والتضليل ولكننى أعرف أننى مخدوع ، أما الكثيرون فيخدعون ولا يعرفون . لأننى أبحث عن كل من أستطيع أن أفيد منه علماً ومعرفة » .

وقد ذكرت فى ملاحظة (بصفحة ٦٨٥) إشارة محمد علي إلى قمة ثورة فلسطين ، وقد تحدثت عن تلك الثورة فى مناسبة أخرى فقال : —

« التدريب والعمل هما كل شئ . فى أثناء الثورة السورية نصحنى الكولونيل « د » ومسيو « م » بدراسة التاريخ حتى أنعلم منه فن الحكم ، ولكننى تقدمى فى السن لا يسمح بدراسة التاريخ . وقد كتب إلى ابنى فى طلب تعليمات ، إذ كانت تحيط به المصاعب من كل جانب ، فرأيت أن خير ما أعمله أن أذهب بنفسى ، فسافرت إلى يافا وقضيت على الثورة فى الحال ، وهكذا تكون الطريقة العملية فى الحكم » .

« وزرت كريت منذ عهد قريب ، فوجدت بالجزيرة من السكان أكثر مما كنت أتوقع . وقد شكوا إلى كثرة الضرائب ، وقالوا إنهم يكونون أسعد حالاً فى ظل الحكم اليونانى ، فعرضت عليهم أن أنى جميع ما يدفعونه من ضرائب ، وأن أتبع الطريقة اليونانية

في تنظيمها مع خفض مقاديرها خفضا عظيما ، ولكنهم رفضوا قبول اقتراحى . وشكا المسيحيون من أنهم يدفعون ضريبة الروس في حين أن الأراك لا يدفعونها ، فمرضت أن تنفق على ضريبة تفرض على المنازل ، غير أن المسألة لم يفصل فيها حتى الآن .

« ولقد قضيت الشطر الأكبر من حياتى وحيدا لا أجد من يؤازرنى غير بوغوص بك ، وأستطيع أن أقول لىنى لم أعش سوى الخمس عشرة سنة الأخيرة . وفى مقدورى الآن أن أعمل فى أربع سنوات أكثر مما عملت فى السنوات الخمس عشرة الماضية . وكنت أشك فى كفاية أبنائى ، حتى إبراهيم باشا نفسه ، ولكننى أدركت الآن أن من الممكن أن أعتد عليه وأثق فيه كل الثقة . ومع هذا فلبس فى وسعنا أن نسير بالسرعة التى نريدها ، ولا أن نعمل كل ما نريد عمله ، فهبى لبست ملابس السكولونيل « كاميل » (ناظرا إلى القنصل العام وطوله ست أقدام) فهل هذا يجعلنى شبيها بالسكولونيل « كاميل » ؟

« وكثيرا ما يظن الأوربيون الذين يفدون إلى مصر أن فى مقدورهم أن يسلكوا مع أبناء العرب مسلكهم مع أبناء جلدتهم ، ولكنهم يطلبون المحال . ويخيل إليهم أن أبناء العرب سوف يعملون كما يعمل الأوربيون ، وهذا ما لا يمكن أن يكون . فعندما سافرت إلى الصعيد أوصيت خيرا بموظف قبل عنه إنه ممتاز جدا فى عمله ، وطلب إلى أن أعمل على استبقائه فى خدمتى بكل الوسائل ففعلت . ثم جاءنى الرجل وسألته رأيه فيما يجب عمله لتستقر الأمور ، فقال لى « لا بد لك من كيت وكيت وكيت » فأجبت « بأن كيت وكيت وكيت هذه لا سبيل إليها » ثم أعدته إلى عمله .

« وقد عرضت آرائى على السكولونيل « دو هاميل » القنصل الروسى ، وأفهمته أن كل شىء لا يمكن أن يعمل فى وقت واحد فاستصوب رأى ، إذ لاحظ أن مدينة بطرسبرج لم يكن بها فى وقت من الأوقات غير ألفى منزل كلها من الخشب ، أما الآن فإن بها أكثر من ألفى قصر .

« وعندما كنت فى الصعيد زارنى « كونت » روسى و « كابتن » من البحرية الإنجليزى ، وبدأ الكونت الروسى يتحدث عن أسطولى وأمرف فى مدحه أينما إسراف ، فقلت له « وماذا يعرف كونتات الروس عن السفن ؟ خير لى أن أسأل الكابتن الإنجليزى ، لأنه يعرف شيئا عن مثل هذه الأمور » ثم قلت للكابتن الإنجليزى « ما رأيك فى أسطولى ؟ » فقال « لا بأس به »

« وحين سافرت إلى كريت ، كان هناك قنصل فرنسى لا يكف عن الثثرة ، حتى أنه

وكان معه عشرون أو ثلاثون شخصاً لتحدث بأكثر مما يتحدثون جميعاً ، فما كان في وسع أحد سواه أن يتكلم . وها هوذا قد سافر إلى البرازيل فإذا تكلم الآن وأسرف في الكلام فإنه أبعد من أن نسمعه .

« قد يخذعني غيري في بعض الأحيان ، وقد أخدع نفسي في أحيان أخرى ، ولكن هذا الخداع لا يعيش طويلاً . »

وقد اجترأت على أن أقول له إن الحكم كثيراً ما يحيط بهم قوم يرون من مصالحهم ألا ينقلوا إليه الأمور على حقيقتها بدلاً من إطلاعه عليها فقال .

« إن بي حاجة إلى النصيحة الخالصة ، ولهذا أنفقت حولي باحثاً عنها ، وأمنيتي أن يكون لدى مجلس شوري من الرجال الأمناء . »

« إن مايموز زكيا هو مايتوافر لدى إنجلترا ، أعني بذلك الرجال الذين يصاحون للحكم ، غير أن الأتراك متكبرون جهلاء وسيودى بهم كبرهم وجهلهم . »

« ولقد أتيت إلى مصر فوجدت البلاد يسكنها جماعة من المتبررين ، ولم يكن بها فرد واحد يعرف القراءة والكتابة ، بل إنني لم أجد سوى شخص واحد يصلح لأن يكون سكرتيراً فيبذات كل ما في وسعي لإدخال المدنية في البلاد . وكنت أعرف أن أوروباً أسبق من مصر في ميدان الحضارة ، فخارت أن أنقل إلى هذه علوم تلك . »

« ولو أتيت لي أن أكرس نفسي عشر سنوات لإصلاح مصر ، إذا قدر لي أن أعيش هذه المدة ، فسوف أحدث في البلاد تغييراً شاملاً . لقد تمت على يدي بعض الأعمال ، ولكنها لن تكون شيئاً بالقياس إلى ما سوف أقوم به في المستقبل . »

« وقد علمت ألوفاً من الأفراد على نفقتي الخاصة ، وأرسلت بعضهم إلى أوردبا ، وقد بلغني أن كثيراً من أبنائي الشبان تفوقوا على أقرانهم حتى في المدارس الأوردبية . »

« إن بلادكم ، أعني إنجلترا ، إنما بلغت مكانتها الحالية بفضل جهود أجيال كثيرة ، وليس في مقدور أية دولة أن تظفر دفعة واحدة نحو العظمة والازدهار . ومع هذا فقد أدبت لمصر بعض الشيء ، وبدأت أعمل على إصلاحها ، حتى إنه لمن الممكن أن نوازن من بعض الوجوه بينها وبين دول أوردبية ، لا بينها وبين دول شرقية فحسب . إن أمامي وأمام شعبي شيئاً كثيراً يجب أن نتعلمه ، وقد أرسلت أدم بك ومعه خمسة عشر شاباً ليتعلموا ما تستطيع بلادكم أن تلقنهم إياه من العلوم ، وإن عليهم أن يروا بأعينهم ، ويعملوا بأيديهم ، ويتعرفوا أمرار صناعاتكم

كما أن عليهم أن يعرفوا كيف تفوقتم علينا وأسباب هذا التفوق ، حتى إذا أمضوا بين ظهرأيكم مدة كافية ، عادوا إلى بلادهم وتولوا تعليم شعبي .

« ولقد توصل الإنجليز إلى اختراعات عظيمة ، ولكن السفن التجارية أعظم ما اخترعوه »
فقلت للباشا إن الذي اخترع السفن البخارية رحل أمريكي ، فأجاب « لو لم يكن الأمريكيين آباء مثلكم ما كانوا أبناء على هذه الدرجة من الذكاء .

« إن الخط لم يسمحنى بأن أتعلم فى صغرى ، حتى لقد بدأت فى تعلم القراءة والكتابة وأنا فى السابعة والأربعين من عمرى ، ولم يتح لى أن أرى بلاداً أرقى مدنية من بلادى ، ولهذا فلتستأنقع أن أعمل ما تستطيعون أنتم عمله ، ولا أن أبلغ درجة الرقى التى بلغتتموها .
« إن الصعوبة فى البداية ، وقد كان على أن أبداً بدبوس أنيش به أرض مصر . وقد توصلت الآن إلى أن أستعين بآفأس ، غير أننى أريد أن أنتفع بكل مزايا المحرات » .

وكثيراً ما تحدث عن الفوارق بين أساليب الحكم فى أوربا والشرق ، فقال لى ذات مرة ، « إنه لا بد لكم فى بلادكم من استخدام أيد كثيرة لإدارة شئون الدولة ، ولكنى أقوم بذلك وحدى . إننى لا أعرف دائماً على وجه التحقيق خير ما يجب عمله ، ولكننى إذا عرفته أصرت بتنفيذ رغباتى على الفور فيؤدى على خير وجه ما يبدو أنه خير ما يعمل .

« إن الأتراك الذين يفدون إلى مصر من أوربا يخشون الظهور بأنهم يعتقدون الآراء الأوربية ، فقد قلت لرجل ذات مرة (والآن وقد عدت من أوربا فلا بد أنك ستعمل على أن تكون إنجليزياً) ، فتألم من هذا القول ، معتبراً إياه ذرية به وتقرباً له ، ولهذا ظل يظهر بعد ذلك فى كل مناسبة كراهية شديدة للإنجليز ، ولم يكن هذا ما قصده . »

وكثيراً ما بحثت مع محمد على بعض مسائل تتصل بالاقتصاد السياسى فوجدته شديد الرغبة فى الافتتاح عن طريق المناقشة ، وقد قال لى ذات مرة « رغبت إلى حكيكيات فى أن يعدلى بيانا عن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ووارداتها ، إذ أنها تصدر من البضائع أكثر مما تستورده من الآخرين ، ولهذا لا بد أن تكون تجارتها رابحة » . وقد حاولت أن أوضح له أن التجارة إذا كانت رابحة ، فلا بد من أن تزيد الواردات على الصادرات والفرق بينهما هو الربح ، وأنه فى جميع بيانات الواردات لاندكر فى الجداول الرسمية سبائك الذهب والفضة والبضائع المهربة . وقد سأل عن سعر الفائدة فى الولايات المتحدة وقال « أليس مما يؤسف له ألا يكون عليهم دين أهلى ، لأن الدين يساعد على تنمية موارد الأمة ووجوده أمر مفيد ؟ » فأجبتته بأننا على اعتماد لأن نلقى على عاتقه جزءاً من ديننا ، فأظهر رغبة شديدة

في أن يعرف مقدار مسددناه من الدين منذ بداية السلام .
ثم ذكر أنه غامر بالأبحار مع الدول النائية ، فقد قام ثلاث مرات بمضاربات تجارية كبيرة في جزائر الهند الشرقية ، وكانت النتائج غنية لآماله في المرات الثلاث .
وللباشا من زوجته المحبوبة خمسة أبناء أكبرهم إبراهيم ، وبينه وبين أخته أرملة الدفتردار بك محبة شديدة . أما الابن الثاني فهو طوسون ، وقد مات بالطاعون معقياً عباس باشا حاكم القاهرة الحالي . أما ابنه الثالث إسماعيل باشا فقتله السودانيون في شندى بإقليم سنار . وأما سعيد بك فقائد إحدى الفرقاطات ، وقد تعلم على يد مسيو « كونيغ » König ، وهو رجل فرنسي على جانب كبير من الذكاء . وهناك عدد من الأبناء أصغر من هؤلاء .
وكانت زوجة محمد علي الأولى روميلية مثله ، كما كان نفوذها عليه عظيماً .

وعند الشروع في البحث عما يحتمل من زيادة رخاء الشرق في المستقبل ، تظهر مسألة على جانب كبير من الأهمية ، وهي ما إذا كان يحول دون تقدمه تقدماً عظيماً مطرداً عقبات لا يمكن تذييلها من ناحية المواد والآراء والنظم الشرقية ، وما إذا كانت التقاليد الاجتماعية والتعاليم الدينية والأساليب الحكومية لا تقضي على كل أمل في القيام بإصلاح حاسم مثمر .
السريرة الإسلامية :

لا ريب في أن ثمة عقبات يحسب لها ألف حساب ، ولكنها ليست من النوع الذي يستعصي التغلب عليه
فستوى الرأي العام في أرفع درجاته منخفض إلى حد يدعو إلى الأسف ، كما أن ترقية المواهب العقلية والحقيقية التي تقوم عليها عظمة الرجال والأمم لا تأتي إلا القليل من التشجيع ، ومن ثم انعدم الابتكار في ميدان الفنون والعلوم ، وضؤل التقدم في مجال الصناعة ، وقل وجود الإصلاحات الجوهرية الدائمة . أما السكّاب الأجنبية فلا تقرأ إلا نادراً ، وأما الأقطار الذاتية فإن أسباب تقدمها قلما تكون محل بحث . وطبيعي ألا ينطبق هذا القول على جميع الحالات ، ففي بلاد الميتمات حالات تخرج عن دائرة هذا التدهور الذي يكاد يكون شاملاً ، غير أن هذه الحالات الشاذة من القلة وضالة الأثر فيما حولها ، بحيث تتضح الفروق الكبيرة بينها وبين ما يحيط بها من ظلام دامس وضوحاً ملموساً . هذا إلى أنها لم يكن لها في المجتمع عامة سوى أثر ضئيل

ومع هذا فما يزال لهذه الماحية من الموضوع جانبها المضيء وبخاصة في مصر ، ذلك بأنه رغم الكثير مما بقي في نفوس رجال الدين المسلمين من تعصب شديد ، ورغم الممارسة القوية

التي بلغها كل جديد مهما تكن فائدته والخير الذي يرجى منه ، فقد ارتقت الأفكار من بعض الوجوه ارتقاء يدعو إلى الدهشة . فقد استطاعت الحكومة ، حتى في الجهات التي لم تشهد هذا الرقي الفكري ، أن تفرض على الناس ، بما لها من سطوة وما تصرفه من مثل ، أن يحترموا ويشملوا بالرعاية أشخاصاً وأشياء ليس لها من الصبغة الإسلامية وما يخضع عليها ثوب القداسة .

التسامح في مملكات محمد علي :

في جميع بلاد الشرق ، وفي مصر وسوريا بنوع خاص ، خطا التسامح في السنوات الأخيرة خطوات فسيحة إلى الأمام ، وأخذت الفوارق بين المسلمين والمسيحيين تختفي شيئاً فشيئاً . فرقية الموظفين المسيحيين إلى أرفع مناصب الدولة ، وكثرة الزيارات التي يقوم بها الأوروبيون لبلاد اللّيقات ، وما أحدثته السفن البخارية وغيرها من ضروب التقدم في الشؤون البحرية من سهولة في المواصلات ، وإدخال المصنوعات الأوربية ، والملاقات التجارية التي ازداد نشاطها واستمرارها ، كل ذلك كان من شأنه تخفيف حدة الخلافات الدينية ، وتهيئة جو تزول فيه الفوارق بين الأديان إلى حد كبير . فقد أصبح من السهل على الأجانب أن يزوروا المساجد التي كان الإفرنج لا يجرون على دخولها فيما مضى ، ولم يعد الإنسان يتعرض بسبب زيه الإفرنجي للسلب والعنت كما كانت الحال فيما مضى ، بل لقد صار هذا الذي يسبغ على صاحبه نوعاً من الحماية في جميع أنحاء القطر ، إذا صح أنه يسترعى أي التفات من جانب الأهالي . وما يزال الإنسان يذكر أنه لم يكن في طوق المسيحي أن يدخل الأحياء الإسلامية في المدن المصرية وهو آمن على نفسه ، وكان أقل أمناً إذا جاس خلال الديار من ناحية إلى أخرى ، أما إذا اجتاز الصحراء فإن شعوره بالأمن يتضائل إلى أقصى الحدود .

المسيحية في أماسه :

ليس هناك في الوقت الحاضر من يتعرض لأقل مضايقة بسبب عقيدته الدينية . وقد قال الأسقف القبطي الكاثوليكي بالقاهرة إن النحس في هذه الناحية لا يكاد يصدق ، إذ كانت العقيدة المسيحية فيما مضى تعرض الفرد لمضايقات لا حد لها ، وكان إظهار أية علامة من علامم المسيحية يعرض الشخص لخطر شديد . وقد علمت من الأسقف أنه يذرع الآن الشوارع في كل وقت ، والصليب على صدره ، وعصا الأسقفية في يده دون أن يلقى أية مضايقة . وايسر هذه الحالة مقصورة على العاصمة وحدها ، فإن القبط يؤدون شعائرهم الدينية في حرية تامة ، حتى في المدن الصغرى . ويبدى ولاية الأمور استعدادهم لتلبية النداء

على الفور ، عند أية بادرة من بوارد التدخل في طغوس المسيحيين^(١) ، وفيما يجب عليهم مراعاته من شئون دينهم .

الإبرامه بالقضاء والقدر :

كل ما يحدث في بلاد الشرق خاضع إلى حد كبير المذاهب الشائمة عن عقيدة القضاء والقدر ، وكل تغيير في سبيل الإصلاح إن هو إلا مهاجمة لتلك العقيدة المسيطرة على العقول . فالتغيير في حد ذاته إصلاح . وقد جرت العادة في بلاد الليثانت أن تترك الأمور تأخذ مجراها ، دون قلق على مصيرها أو تدخل في مسيرها . فلا تحطيم ولا تجديد ولا ترميم ولا تشييد ، لأن جميع الأنظمة والأعمال قائمة على أساس مبدأ ديني ، هو أنه ما دامت إرادة الله فوق كل شيء . فلا بد من نفاذ تلك الإرادة . ومن ثم أصيبت جهود الإنسان بالشلل وعواطفه بالجمود . غير أن في مصر ، وفي غيرها من بلاد الليثانت ، عدداً قليلاً من الرجال يشعرون بضرورة افتتاح عهد جديد يقوم على مبادئ جديدة . وبفضل هؤلاء أخذ النشاط يحل محل الجمود ، فكان ذلك فآفة تبدل عجيب . وقد قال لي محمد علي ذات مرة ، « أريد رجالاً يفهمون ، حتى إذا فهموا عاونوني . » غير أنه ليس هناك ما هو أشق من تغيير جميع تلك الآراء التي صارت عثرة على النفس منذ أمد طويل ، وتلك المشاعر التي نجد الراحة في أن تؤمن بأن الله تديراً خاصاً وقضاء عاجلاً ، كما تجد العزاء في أن أحكامه لا تقبل التبدل . ولو كان في مصر عدد كاف من الرجال ، يتناول آراء محمد علي فيصقلها ، وأغراضه التي يرى من وراءها إلى نشر الحضارة فيزيل ما بها من لبس وغموض لمت إصلاحات ضخمة في زمن وجيز . فليس لدى الباشا في كل آن فكرة واضحة عما يقترحه بنفسه ، ذلك بأنه نظراً لجدده وطموحه وقلة صبره ورغبته في الوصول إلى نتائج عاجلة ، قلما يسمح بالوقت الكافي للتفكير في وضع الأسس التي يتوق إلى أن يشيد عليها ذلك البناء الشاهق . لهذا يصرع في غرس الشجرة ، وهو أمر محمود ما في ذلك ريب ، ولكنه يتمجّل قطف الزهرة واجتناء الثمرة ، فليس أبنض إليه من أن يرقب الشجرة ويشذبها ويستقيها ، ثم يقف موقف الانتظار . وقد سمع يقول ، « لقد أدركني الكبر فلا أستطيع أن أنتظر كما يستطيع ذلك من هم أسفر مني ، لهذا يجب الإبراع في تنفيذ كل ما أريد » . ولعل هذا هو السر في حبط كثير من أغراض الباشا لأنه بدلاً من أن ينتظر حتى ينمو النبات مع الزمن ، وترسخ جذوره في الأرض ، يعتمد إلى

(١) لما أبلغت محمد علي دهشني من أن الحاج الزاهين إلى مكة يستعملون بواخر الكفار التي تنحرف حباب البحر الأحمر قال الباشا ضاحكاً ، « إن القرآن لم ترد فيه كلمة واحدة ضد هذه البواخر » .

الغاية فينقل منها أشجارا ضخمة قد تزهر سويقات قلائل - أو تبدو عليها علامم الإزهار -
ثم ينتهى بها الأسر إلى الذبول

البطء في إصرات التغيير :

لا بد أن يمضي زمن طويل قبل أن يستطاع تغيير طابع الحكومات الشرقية ، إذ أن
الرأى العام بطيء الأثر ، وتصريف المدالة يجري على سنن هادىء منتظم . أما إذا لم يكن
هناك أى نظام يمثل الصالح العام تمثيلا كافيا ، فلا مناص عند ذلك من استخدام القوة
ولو أنها الشر الذى ما بعده شر . والظاهر أنها نستطيع أن نحسم جميع المسائل . وهى تستخدم
أول الأسر فى معازل الحريم ، ثم تنقل بين جميع طبقات المجتمع ، ومن ثم يمتاد كل فرد
أن يمارسها أو يخضع لها تبعا لما يجد من المسائل بينه وبين من هم فوقه أو من هم دونه .
وهكذا تصبح القوة آية النفوذ التى لا آية سواها ، أما العقل وأما الحق فلا يقام لهما كبير
وزن . فالمصالحى الفيصل ، ومن ثم لا ينفذ الناس المدالة ، وإنما ينفذون القوة والقدرة على
إيقاع الأذى البدنى . فمن كان يملك تلك القوة فله فى المجتمع شأن ، ومن أعوزته فهو صفر
على اليسار ، وضحية لما يصدر عن تلك القوة من تصرفات سيئة تملأها الأهواء .

مظاهر الإصلاح :

على أن مظاهر الإصلاح ظاهرة ولو إلى حد ما حتى فى هذه الناحية ، وقد أشنا عليها الدليل
فى ثمايا هذا التقرير . إذ قلت أعمال العنف عن ذى قبل ، ولم تبد الفوارق بين الطبقات واسعة
كما كانت فى الزمن القديم ، فقد ازداد الاتصال بين مختلف الأجناس وأخذت عادة النظام
التي تبثها أداة الحكم الصالح ترسخ يوما بعد يوم . ولما كان الناس قد درجوا منذ أجيال
طويلة على أن تكون القوة البدنية الفاشمة هى التى تسيرهم وتتحكم فى شئونهم ، فليس عجيبا
أن تظل قوة الفكر والتشريع من الضعف بحيث لا يمكن أن تحمل محل عادات خلفتها المصوور
الحوالى . وهذه العادات عقبة كأداء فى طريق الإصلاح .

آداب الشرقيين :

تتوافر لدى الشرقيين فضيلتا حسن الضيافة والكرم ، أما فضيلتا الصدق والأمانة
فما يكادون يعرفون أيامهما . ولا تملو وجوههم حمرة الخجل إذا افتضح كذبهم ، لأنهم
يقخذون الكذب وقاء لهم من شدة الاستبداد وهول الابتزاز . أما السخاء فيعموض
جميع ما عداه من سجاجيا . وخير ضمان للأمانة فى الصفقات التجارية أن يحس الشرقى أنه
سيكون فى حاجة إلى خدمات الأوربي فى المستقبل ، ذلك بأن المستوى الخلقى منخفض ،

والله أخط عند المسيحيين في بلاد اللبقات منه عند المسلمين . فقد أحس المسيحيون أنهم أشد حاجة إلى اصطناع الحيلة والدعاء اتقاء للظالم ، لأن الظلم إذا لم يبطله المشاعر أرمفت العقل ، فيعمد المظلومون إلى أفانين الكذب ، حتى يدفعوا عن أنفسهم شرور الظالمين . ولا جدال في أن ازدياد التسامح أدى إلى ارتفاع المستوى الخلقى العام ، كما أن الاتصال بالأوربيين دلم الأهالي أن الاستقامة والإخلاص والمثابرة تعود في نهاية الأمر بفوائد تربي على الفوائد التي يمكن الحصول عليها إذا انعدمت تلك الفضائل .

فضائل الأتراك :

إن الفضائل التي يتميز بها الأتراك من الوضوح بحيث يراها السامع ، لأنها من النوع الذي يفيد خاصة ، ويزيد أسفاره راحة ومثمة ، إذ يلقى الزائر ضيافة كريمة ينفق عليها بسخاء ما وجد المال ، وقد تقترن بمظاهر الزهو والمباهاة في بعض الأحوال . وقلما يلاحظ الزائر ما في الخلق التركي من نقائص ، أما العيب الذي يلزم نظام الحكم عندهم فهو ما ينطوي عليه ذلك النظام من عنف وظلم ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك منذ حين ، لأن القوة هي الأداة الوحيدة التي يستخدمونها في بسط نفوذهم . وأما انعدام الصدق والراحة في علاقات الحياة المادية فيكاد يكون أمراً شامكاً بينهم . ويضاف إلى ما سبق من النقائص الخلقية ، عقبة في سبيل التقدم تدعو إلى الحزن والأسى ، ألا وهي احتقار العلم من جانب الشعب عامة . وربما كان السكسل والراخي مصدر ما في الخلق التركي من نقائص ، فإن يوماً واحداً يقضيه الإنسان مشتركاً في حرب ظافرة قد يهيء له من أسباب الشهرة والنفوذ ما لا يهيئه التفاني في خدمة الصالح العام دهنراً طويلاً . فالشجاعة التي تبهر الأبصار ، ولو إلى أمد قصير ، أيسر بكثير من تلك الفضائل التي يتطلبها الاختلاط بالباس يوماً وساعة فساعة . ولما كانت هذه الفضائل تظل محجوبة عن الأنظار ، فن النادر في بلاد اللبقات أن تجد فرداً يسمى وراء الشهرة أو حتى السلطة إلا بأخط الوسائل وأكثرها ابتذالاً

عيرب افكم :

لقد عمل في مصر الشيء الكثير في سبيل النظام والركزية لي والحكم ولكن بقي أن يعمل ما هو أكثر من ذلك ، إذ تحصد أرواح الشعب في حروب لا مصلحة له فيها ، ولا يكاد يعميه أن تكال بالنصر . فلو ألقى التجنيد الإجباري ، أو على الأقل لو امتنع القضاء على جميع العناصر القوية من بين أفراد الشعب ، ولو وقفت المحاولات التي ترمي إلى إدخال الصناعة ،

وهي محاولات مرهقة باهظة النفقة ، ولو ظل قدوم السائحين في زيادة مطردة ، ولو استهوى جمال المناخ وخصب التربة بعض ذوى الفطانة من الزراع الأوربيين فاستقروا على ضفاف النيل ، لو حدث ذلك لما استطاعت دولة مهما عظمت أن تضارع مصر في تقدمها ، فقد بدأت حقوق الملكية تسمح موضع الاحترام كما شرعت قوانينها في الاستقرار رويداً رويداً .

التغيير في تركيا

كان لتغيير الأحوال في تركيا الأوربية والآسيوية أثره في مصر بحكم الضرورة ، فقد كاد يقف نزوح المالكين الذين كانوا فيما مضى يمثلون صفوف الأتراك المقيمين على ضفاف النيل ، وصارت الجهرة المظلمة من الأتراك الذين استوطنوا مصر ترتبط الآن بالأرض ، ولم يعد الترك زواراً يرتحلون إلى إحدى المستعمرات وفي نيّتهم أن يعودوا إلى مسقط رأسهم بما جموه من أموال ، بل استقر بهم المقام وصارت لهم في مصر مصالح لا تمت بأية صلة إلى بلادهم الأصلية . ويزداد في كل يوم عدد ملاك الأرض من الترك وأبناء العرب ، كما يزداد الشعور بالقومية والوطنية والتعلق بالأرض . وليست هناك صحافة تعبر عن هذه المشاعر ، ولا نواب يمثلونها مع وجودها وازدياد قوتها ساعة بعد ساعة ، بل هي قائمة بذاتها ، لا صلة لها بهذا الحاكم أو ذاك . وليس من شك في أن الحكومة تستطيع إرهابها أو إضاعتها بما تصطنعه من حكمة وسداد ، إلا أنها لا ترتبط قط بفرد من الأفراد أبداً كان شأنه أو طالع ، وقد أرهفت هذه المشاعر ولا تزال ، على الرغم مما اقترنت به عصور الحكم الفاسد من نهب وتدمير ، كما اعتصرت البلاد حتى آخر قطرة من دماها على يد من تقاع عليها من ضيوف جشعين ، ومع هذا فما يزال أهلها من المرح وأرضها من القدرة على الإنتاج بحيث لم تستطع أعمال الابتزاز ولا أحوال الركود أن تقف نمو الشعور المصري ، ذلك الشعور الذي لا معدى عن أن يوحد بين الظالم والمظلوم ، في سبيل المصلحة المشتركة .

«العثماني» في مصر :

للعثماني في مصر مقام ملحوظ ، فهم يستثمعون بنفوذ عظيم ، ويشغلون أكثر المناصب الرفيعة في الدولة ، كما أنهم مصدر السلطة في جميع أنحاء البلاد . غير أنهم لا يملكون من المواهب المالية أو الكفاية الخاصة أو الثراء الواسع ما يجعلهم أهلاً للنماء . وهم قليلون ولكنهم يتجبرون أما أبناء العرب فكثير ومع ذلك يطيعون . ولا يربط الترك بالأرض إلا أضعف الصلات ، ولا ينظر إليهم إلا على أنهم قوم يقيمون ردحاً قليلاً من الزمن ، في بلد يهيمونه ويسلبونه .

الأمناء التركية :

فهت ممن في خدمة الباشا من الإفرنج أن مايلسون من أحقاد وما يصادفون من عراقيل إنما يصدر دائماً عن الأتراك ، أما أبناء العرب فقلما تبدر منهم بادرة تدل على سوء النية أو الجفاء . غير أنه من الضروري أن نذكر أننا إذا وجدنا بين الإفرنج المقيمين في مصر كثيراً من الفضلاء ، فإن البلاد تسج بشتى صنوف الأدعياء الجهلاء ، الذين يحاولون استغلال ماعليه الترك وأبناء العرب من جهول يفوق جهلهم .

أثر الفرنسيين :

لم يسهم شعب في إصلاح مصر وإدخال الحضارة فيها بأكثر مما فعل الفرنسيون . ولا جدال في أن بعض الإنجليز قد أدروا للبلاد خدمات لها قيمتها ، غير أن مصر مدينة للفرنسيين بالكثير في جميع النواحي . فقد أنشئ الجيش على النظام الأوربي ، ودرب على الحطط الحربية الحديثة على يد سليمان باشا ، وبلغ الأسطول مايلغه من مستوى رفيع بفضل « سيريزى » بك Cerisy . و « بسون » بك Besson ، كما أن مدارس الطب وعلومه عامة مدينة أكبر الدين لسكرتير بك Clot ، هذا إلى أن مسيو « لينان » Linant وكثيرا غيره من الفرنسيين ، بثوا — كل في ناحيته — روح التقصى وحب التعلم ، وتمهدوا هذه الروح بنصائحهم الثمينة . ومن يستحقون الذكر من الإنجليز « جلوى » بك Galloway ، فقد قام بخدمات جليلة الشأن ، كما أضاف الأسبان والبولنديون والألمان جديدا إلى العلم . وعلى الرغم من اندساس كثير من الأوغاد والجهال بين من هاجروا من أوربا ، فلا ريب في أن النتيجة العامة التي تمخض عنها وجود الأوربيين وامتزاجهم بالموظفين الشرقيين ، كانت جزيلة الفائدة .

أهمون الفروع المصرية :

كلما أنعمنا النظر في أحوال الطبقة العاملة في مصر ، ازدادنا شعورا بضرورة الاهتمام برعايتها . فليس هناك من يضارع فلاحي وادي النيل في الصبر على طول الأذى ، والخضوع لدوى السلطان ، والبشر عند الشدائد ، ولا في روحهم المرحمة ، وابتهاجهم على الدوام . فتا يبدو على الرجال ، وهم مصفدون بأنقل الأغلال خلال قيامهم بالأشغال العامة ، أنهم أقل ابتساما من أى زميل لهم مهما أرهقهم تلك الأغلال ، التي تهرأ منهم اللحم حتى تبلغ المقام . والفناء والوسيقى يلازمان العمل مهما شق . وقد ترى الجوع السوط في يد من يشرف عليها

وهو يلهب به ظهور العمال في غالب الأحيان ، ومع ذلك فإن الغناء لا ينقطع ، والروح المعنوية لا يعتورها الوهن على الإطلاق . ومن الميسر أن يجد الإنسان وسط هذا الجمهور فردا تلازمه السكابة وانكسار الخاطر . فهذه الروح المرحلة التي تتقبل المصائب على أنها أمر لا محيص عنه ، لا يستطيع شخص أن يجد منها أو يقضى عليها ، بل إنها لتثبت في الوقت نفسه بكل ما تبدو عليه مسحة الهجة أو السرور ، سواء أ كان ذلك حقيقة أم خيالا . على أن الموت نفسه يقترن في مصر بمظاهر الابتهاج ، إذ تسير المواكب في خطا مريضة كأنها مواكب النصر ، وتنطلق الصيحات وتمزق الموسيقى ، على نحو لا يمت إلى الحزن بسبب .

توقيع السن :

إن احترام السن الذي ذكره هيرودوت على أنه من مميزات قدماء المصريين ، ما يزال شائكا بين أبناء مصر الحديثة . وجميع من أدركهم الهرم يطلقون لهم ، وما يلقونه من توقيع في جميع الأوساط العربية أمر يدعو إلى كثير من العجب . فقلما يخالف الصغار آراء الكبار وقلما يبدون أي تردد في الأخذ بنصائح من يكبرهم من الشيوخ .

الضمومونه :

الفلاحون المصريون أكثر شعوب العالم وداعة وحباً للسلام . ولو أتيح لهم أن يزدعوا أراضيهم الحصبة في أمان ، ما دار بخلافهم قط أن يشنوا حرباً أو يخوضوا لها غمارا . فإذا بدعومهم إلى مفارقة بلادهم ونهرهم الذي يرويهها ، وهم يقدرونه تقديرا يشبه العبادة ؟ وأين يجدون بلادا تضارع بلادهم في جمالها ووفرة خيراتها ؟ صحيح أنهم تعرضوا منذ عهد سحيق لظلم فادح ، ولكن هذا الظلم لم يفسدهم ، فقد أحنوا رءوسهم في ذلة وخضوع ، ووضعوا على أعناقهم النير ، كما كان يفعل أجدادهم في كل آن . وليس هناك شعب أجدر بالثناء من هذا الشعب في ماضيه وحاضره .

نقائص أبناء العرب :

من المفروض بطبيعة الحال أن في أبناء العرب نقائص ، ولعل النواكل من أظهر خصائصهم . فكثيرا ما يتلهسون الأعذار حتى لا يؤدوا عملا . فالبجار من أبناء العرب وهو في سفينته النيلية يعتذر عن عدم العمل وقت هبوب الرياح بقوله « لماذا أشتغل ؟ أليست هناك ريح ؟ » فإذا لم تهب قال « لماذا أشتغل وأليست هناك ريح ؟ » وليس هناك ما يخرج ابن العرب إذا لم يجد ما يعتذر به على الفور ، فإن لديه كلمة « كده » « أي هذا هو الحال » يقولها في

جميع المناسبات بوصفها تمليلاً أو عذراً أو مخرجاً له من أي سؤال محرج .
هارة تأجيل الأعمال :

وشبهه بما لدى الشعوب الشرقية والجنوبية جميعاً من ميل إلى الراحة ، ماشاع فيها من ميل إلى تأجيل الأعمال ، إذ يؤجل ما يمكن تأجيله إلى غد أو بعد غد . فإذا طلب إلى الشخص أن يبذل جهداً ، كان الجواب « بكره أو بعد بكره » ذلك بأن نشاط المرء من تلقاء نفسه أو باختياره صفة يمز وجودها في بلاد الشرق .

بقاء أموال القوميين على ما هي عليه :

لو أريد السؤال عما إذا كانت حالة الفلاح المصري في الوقت الحاضر خيراً من حالة أجداده أم أسوأ منها ، فإني أخشى أن يكون نصيب القوم جميعاً منذ عهد سحيق ميراثاً من الذل والعبودية .

موازنة بين الحكم الحالي والحكم في عهد المماليك :

في استطاعتنا أن نقول بحق إن عهد المظالم وأعمال الابتزاز التي تحدث الآن أثقل بكثير منه في اليهود السابقة . ففي ظل بكوات المماليك كانت هناك مقاطعات يلي أمرها حكام آلين عمريكة وأقل جشعا ، وكانت أعمالهم أخف عبثاً على الفلاحين من المطالب التي يفرضها نظام الحكم الحاضر ، وهي مطالب مطبوعة على غرار واحد وتؤدي بصورة منظمة . غير أن أعمال العنف التي كان يرتكبها الجنود ، وعدم الاطمئنان إلى سلامة الممتلكات ، واستمرار حوادث السلب والنهب والقسوة في معاملة الأفراد ، كل ذلك كان يعضه إلى حد كبير ما يتجلى في حالات قذيفة من رفق ورحمة . أما قدرة البلاد على الإنتاج فقد اضمحلت ، كما قلت مواردها إلى حد لا يمكن تصوره . ولم يكن ذلك راجعاً إلى عزوف المماليك عن ابتزاز الأموال ، وإنما كان راجعاً إلى عجز الشعب عن أداء ما يفرضون من مقارم .

تقرير مرفوع إلى الحكومة المصرية :

طلب إلى رئيس النظار بوغوص بك قبل أن أغادر مصر أن أسلمه بياناً موجزاً عن أهم الموضوعات التي كان لي شرف بحثها مع الوالي ، والتي أبدت بشأنها ملاحظات كتابية لأجانب اللبالي . وقد شرفني سموه في مناسبات عدة ، بأن رغب إلى أن أكتب بعض التقارير عما شهدته من أوجه النقص في فروع الإدارة المختلفة ، وأن أقترح من وسائل الملاج ما أراه مناسباً للإصلاح أداء الحكم في البلاد ، وفيما يلي ترجمة خطابي إلى سعادتكم : -

الإسكندرية في ٤ مارس ١٨٣٨

« لما كنتم ترغبون في أن أقدم إليكم بياناً موجزاً عن أهم الموضوعات التي كان لي شرف التحدث بشأنها إلى الجانب العالي ، ويبدو لي أن لهذه الموضوعات أهمية كبرى فيما يتصل برقاهية مصر ، فإنه يسرني أعظم السرور أن أحقق هذه الرغبة ، فليس هناك ما يروق الرأي العام في أوروبا ، وفي إنجلترا خاصة مثل العمل على إسماع مصر ، وليس هناك موضوع آخر يبحثه كما يبحث هذا الموضوع صراحة مع المستر « كامبل » ، ذلك الرجل الذي طالما انتهر الفرصة للإبلاغ ما يعتقد إلى مسامع جابه العالي ، وفي وسمي أن أقول إنه يوافقني على جميع ما سوف أعرضه عليكم من آراء . وقد درجت الحكومات في كل الأزمان ، وفي هذا الزمن خاصة ، على أن يكون الآراء التي تتلقاها شأن لديها ، كبيراً كان ذلك الشأن أم صغيراً ، وإذا صح أن هناك حكومة أكثر استجابة لأفكار الشعب الذي تمثله ، فهي حكومة صاحبة الجلالة البريطانية دون ريب .

« لم أكد أبلغ القاهرة حتى اشتركت مع المستر « كامبل » في التحدث إلى جنابه العالي بشأن تجارة الرقيق وما يقوم به جنوده من الغزوات في سنار وغيرها من الجهات . وأمل سعادتكم تعلمون أن تجارة الرقيق موضوع انفتت بشأنه جميع الأحزاب عندنا ، وأنها قد ضحينا بمائة مليون من الدولارات حتى نضع حداً لها في مستعمراتنا ، وأن القضاء على هذه التجارة هدف تنطوي عليه جوائح الشعب البريطاني بأسره . وقد أحس الجانب العالي بوجاعة ملاحظتنا ، فأصدر الأوامر إلى حاكم كردفان بالألا يسمح لجنوده بمد الآن بالقيام بغزوات الرقيق ، وبأن يكف عن دفع المتأخر من رواتبهم عبيداً . بل لقد أبلغنا أنه على اعتماد الموافقة على إلغاء الاتجار في الزنوج بوسائل تحقق الغاية السعيدة رويداً رويداً . وأؤكد لكم أن كل خطوة تخطوها حكومة جنابه العالي في سبيل تحقيق غاية كهذه ماؤها السبل والخير ، سوف تنظر إليها إنجلترا بمنتهى النبطة والارتياح . ولا شك عندنا في أن البرلمان سيعلم في الوقت المناسب ما يتخذه جنابه العالي من إجراءات ، وأن جنابه العالي سوف يلقى من الإنصاف ما يستحقه لقاء ما اتخذته منها حتى الآن ، وأن مسالكه في المستقبل إزاء تجارة تسم النوع الإنساني ييسم الذل والعار إلى هذا الحد ، سيكون مثار اهتمام كبير .

« وتعلمون سعادتكم ما قد يؤدي إليه التجنيد الإجباري من مساوئ لها خطرها . غير

أنني على ثقة من أن جنابه العالي لا تصل إلى مسامعه المعلومات الكافية عما يقترن به التجنيد من ألوان الشذوذ ، ولا عن الشرور الكثيرة التي يتمخض عنها بطريق غير مباشر ، وما يتعرض له الفلاحون من ضروب البتر والتشويه ، وما يرتكبه ولاية الأمور

الحليين كل في دأرته من أعمال استبدادية ووسائل انتقامية حقيرة ، وما إلى ذلك من كوارث عدة يصبها التجنيد على رؤوس الناس . وقد أصنى إلى جنبه المالى فى عطف شديد ، حينما ألححت عليه بضرورة تنظيمه على أساس إحصاء السكان وتوزيع مطالب الحكومة بينهم توزيعاً أكثر انطباقاً على العدالة . ولا جدال فى أن كل حكومة تسمى إلى أن يكون لها جيش ، وأن على كل فرد من أفراد الرعية أن يسهم بنصيبه فى هذه الناحية ، غير أن خير سياسة هى الحصول على النتيجة المبتغاة بأقل ما يمكن من دواعى الألم والاضطراب ، وإن يتحقق ذلك إلا باسطناع الحق والمساواة فيما يطلب إلى الناس أدؤه طبقاً لعدد السكان . ويمكن البدء فى إجراء إحصاء منظم بتسجيل عدد المنازل ، حتى يمكن عمل تقدير تقربى لعدد من يسكنونها . ومن المستطاع الحصول تدريجياً على عدد المواليد والوفيات ، ومن ثم يمكن الحصول على تقدير قريب من الحقيقة لجميع السكان فى النهاية . وفى مقدور الباشا أن يتغلب بفضل إرادته القوية على جميع العقبات . وعندما يتضح أن هذه التدابير إنما يقصد من ورائها حماية أولئك الفلاحين الذين يطلبون للتجنيد من القبض عليهم ، أو من أى عمل استبدادى آخر ، وأن الجهات التى أدت نصيبها لخطر من أن يطلب إليها أدائه صرة أخرى ، وأن الفلاحين بعد أن قدموا نصيبهم من المجندين إلى الجيش يستطيعون أن يشتغلوا بالأعمال الزراعية آمنين ، إذا اتضح ذلك كله امتنع تشويه أعضاء الجسم ، وانتعشت الزراعة ، وازداد عدد الجيش بأقل مما يدفع فى الوقت الحاضر من نفقات وما يحدث من متاعب . وفضلاً عن ذلك فقد وجدت من الملاك فى كل مكان استعداداً لإعداد فرق من الفلاحين لديهم تنضم إلى الجيش ، إذا ضحكوا هدوء البال لأولئك الذين لم يقع عليهم الاختيار . أما اليوم فكثيراً ما يتواطأ ولاة الأمر مع الفلاحين ، فتظل الحكومة مظلمة ، ويزداد الفلاحون بؤساً . فإذا أصررت كل الإصرار على أن لهذه الإصلاحات أهمية كبرى ، فإنما يرجع ذلك إلى ما أعرفه من اهتمام كثير من الحكومات الأوروبية بمساوى التجنيد ، وإنى لصادق الرغبة فى أن يتمكن جنبه المالى من أن يقول إنه قد اتخذ التدابير اللازمة للسير على نهج الحكومات الأخرى .

« وقد تحدثت إلى جنبه المالى كذلك عن عدم المساواة فى توزيع الأراضي ، وما يتعرض له من الخسائر الفادحة بسبب هذا التوزيع . فهناك قرى تزرع من الأرض أقل بكثير مما تستطيع ، وهناك غيرها تزرع ما يزيد كثيراً على ما تستطيع . ومن ثم كان مسح جميع الأراضي عامة ، وإحصاء السكان التقييمين فى مختلف الجهات لإحصاء تقريبيها ، أمراً يعود

على البلاد بأكبر فائدة ، فضلا عن أنه يؤدي بالضرورة إلى زيادة دخل الحكومة ، لأن التمسك في تقدير الضرائب ، أول بكثير مما يقتزن به فرضها وجعلها من مساوى الإدارة وأعمال تخالف القانون . ويدفعنى ذلك إلى أن ألاحظ أنه على الرغم من أننى وجدت تحسنا كبيرا فى دفاتر الحسابات العامة التى عرضها على جنابه العالى ، وبخاصة بمد استعمال طريقة القيد المزدوج (الدويما) التى يتبعها ذوو الإدراك السليم من التجار ، فقد يكون من المفيد جداً أن تعمل ميزانية المصروفات والإيرادات قبل بداية العام ، وأن تودع جميع الإيرادات ، بغير استثناء ودون أن يخصم منها شيء ، خزنة عامة ، ثم يوزع ناظر المالية هذا الدخل فى أول كل شهر بين سائر النظار ، طبقا لمطالبهم وقدرة الخزنة على الدفع . ويجب ألا يكون فى يد النظار سلطة عمكهم من بيع ممتلكات الحكومة من أى نوع رغبة فى الحصول على أموال لأنفسهم ، بل يجب أن يدفع جميع ما يحصل للخزنة على الفور دون إبطاء ، ولا يجوز التصرف فيها لتغير ناظر المالية وحده . وكذلك يجب ألا يعمد بصرف المال إلى من يعمد إليهم الفحص عن الحسابات . تلك مبادئ أولية قليلة من مبادئ المحاسبة العامة ، رفعتها إلى جنابه العالى وسوف يؤدي الأخذ بها فى آخر الأمر إلى إصلاحات كبيرة أخرى .

» وقد شرفنى الجنب العالى كذلك بأن رغب إلى فى وضع خطة لتأليف لجنة يعمد إليها بالمحافظة على الآثار القديمة ، وإنشاء متحف للمعاديات بمدينة القاهرة . وهذا موضوع يعنى به رجال العلوم والآداب فى أوربا عناية تامة . وإنى لوائق من أن تأليف مثل هذه اللجنة سيزيد الجنب العالى شرفا . فإن إعانة مالية سنوية قدرها أربعمائة أو خمسمائة كيس تكفل اتخذ المدة للمحافظة على الآثار القائمة ، والمضى فى أعمال جديدة هدفها الكشف والتفتيش . وينبغى أن تعين اللجنة شخصا أو أشخاصا يصلحون لزيارة الجهات المختلفة وكتابة تقرير سنوى عن حالة الآثار ووسائل المحافظة عليها ، كما يجب أن يكون فى وسع اللجنة أن تمنح ضروب التسهيل لمن يرغبون فى زيارة الآثار المصرية أو يريدون القيام بأبحاث جديدة عنها . ومن الضروري أن يمنع هدم الآثار إلا إذا أقرت اللجنة ذلك بتصريح منها . وهكذا تصبح اللجنة فى وقت قصير وسيلة اتصال وارتباط بالعالم المتمدن . ويمكن أن تؤلف اللجنة من بعض كبار الموظفين فى حكومة جنابه العالى ، ومن القناصل المأيين للدول الأربع الكبرى ، ومن رجال آخرين لهم بالموضوع نفسه شغف ودراية . ولاشك فى أن الجنب العالى قد سلمكم الوثيقة التى كان من دواعى سرورى أن أرفعها إليه .

« وقد سررت كثيراً أن أشهد جميع ما قام به جنابه العالي لنشر التعليم العام . وإني لأرجو أن يعمل على زيادة عدد المدارس الابتدائية ، وأن يمدّها ناطر المعارف بما يكفيها من الكتب الأولية المناسبة ، (وقد صرح سعادة مختار بك بأنه يزعم ذلك) ، لأن المدارس تعوزها هذه الكتب إلى حد يدعو إلى الرثاء ، ذلك بأن جنابه العالي يستطيع عن طريق التعليم العام أن يضع لحكومته أساساً ثابت الدائم ، كما يستطيع أن يكسب عطف خييار الناس جميعاً .

« وقد كنت أود أن أستطيع التحدث إلى سعادتكم في موضوع مواصلاتنا مع جزائر الهند الشرقية ، ولكن ليس هناك ما يدعو إلى ذلك ، إذ أن ما نملونه عن أهميتها وهو كثير يجمل ما أبدية من الملاحظات أمراً تافهاً لا يتصل بالجواهر . فهذه المواصلات في حد ذاتها تخلق رغبة شديدة في أن تتمتع مصر بالأمن والسعادة ، كما تساعد على توثيق أواصر الصداقة بين هذه البلاد وبريطانيا العظمى ، هذا إلى أنها سوف تؤدي إلى تبادل الخدمات على نطاق واسع ، كما أنها سوف تزيد مالية مصر ورخاء إنجلترا .

« وإني لأطلب إلى سعادتكم أن تغفروا لي تلك الحرية التي أبدت بها ملاحظاتي ، وسأرغب عن بعد ما يجري في هذه البلاد ، وكما أكون سعيداً إذا رأيتموها تتقدم تقدماً حثيثاً مطرداً يستهدف استمتاع مصر وحاكمها بالقوة والسعادة . »

المضي في طريق الإصلاح

لقد أتيت لي ظروف كثيرة باحثت فيها جنابه العالي فيما بدالي من أوجه النقص في نظامه الزراعي والتجاري ، وإني ليكفي أن أرى ضرراً كثيرة من الاحتكار قد ألغيت أو في طريقها إلى الالغاء . على أن قبول الباشا معاهدة القسطنطينية يجعل من غير الضروري أن أعيد الرأي الذي أبدته في نواح كثيرة من هذا التقرير ، وهو أن التوسع في الزراعة ، والعمل على تيسير الاتصال ، وإلغاء جميع أنواع الالتزامات العامة التي لا ضرورة لها ، وتخفيض رسوم المرور بأجمعها ، وتبسيط نظام الإيرادات بأكمله ، كل ذلك أن يقتصر أثره على زيادة الإنتاج وتوسيع مجال التجارة وتعميم الرخاء ، بل سوف يؤدي كذلك في نهاية الأمر إلى ازدياد موارد البلاد زيادة ملموسة ، على الرغم من وفرتها في الوقت الحاضر .

الملاحق

ملحق « ا »

تقرير الكولونيل « كامبل »

وكيل صاحبة الجلالة البريطانية وقنصلها العام في مصر وملحقها

القاهرة في ١٨ يناير سنة ١٨٣٨

عزيزى الدكتور « بورنج »

منذ تسلمت خطابك المؤرخ ١٧ أكتوبر الماضى حاولت أن أشغل نفسى بأن أعد وأرتب ما يكفل وضع إجابة مفصلة عن مختلف الأسئلة التى وجهتها إلى ، واسكنك تعلم أن هناك نقطاً كثيرة من العسير أن نحصل على معلومات صحيحة بشأنها فى هذه البلاد ، كما تعلم أن حالتى الصحية يكاد يكون من المستحيل معها أن أبذل جهداً كبيراً بدنياً كان ذلك الجهد أم عقلياً . على أنه كان فى مقدورك أن تجمع كثيراً من النقط التى تضمنتها أسئلتك من مذكراتى الضخمة عن حالة مصر ، وقد وضعتها بين يديك . ففيها بيانات شاملة مفصلة عن مصانع الباشا المختلفة ، واحتكاراته المنوعة ، وزراعة ما تنتجه مصر من مختلف المحصولات ، وعن المصالح المختلفة الخاصة بالحرب والمالية والزراعة ، ومساحة الأرض المزروعة فى مصر ، ومقدار كل صنف من المحصولات المصرية ، وكذلك عن قوة مصر البحرية والحربية ووسائل التجنيد ، وتلك القناطر التى يزعم الباشا إنشاءها عند رأس الدلتا ، هذا إلى كثير من المسائل الأخرى ، لا داعى لتفصيلها إذ يثقل على النفس ترديدها . والآن أحاول الإجابة عن النقط الممتدة التى تضمنها خطابك .

إن تأسيس المصانع فى مصر يرجع إلى عام ١٨١٦ ، ومنذ ذلك التاريخ يمكن البدء فى تقدير المبالغ الضخمة التى أنفقها الباشا فى تشييد المؤسسات العظيمة ، لا فى القاهرة وحدها بل وفى الأقاليم أيضاً ، وكذلك فى إحضار العمال من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا ، لقاء أجور عالية ، هذا فضلاً عن شراء الآلات من جميع الأنواع حتى يمكن تسيير تلك المؤسسات .

ومن الممكن أن تقدر على وجه التقريب المبلغ الذى أنفق على هذه المصانع منذ بدايتها إلى أن شرعت فى إنتاجها بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ كيس ، أى خمسة ملايين من الدولارات . ولم يعد هذا المال بأى ربح ، بل هو خسارة ان يستطاع تمويضاها . فمن الواضح أن كل شيء سائر فى طريق التدهور ، كما يطلب فى كل يوم أجرا إصلاحات باهظة النفقات . وكثير من الآلات مبعثر هنا وهناك ، لعدم دراية من يتولى إدارتها من العمال . وثم أسباب تحول دون نجاح هذه المصانع سأحاول تفصيلها .

وأول هذه الأسباب أن أكثر تلك المصانع تديره الثيران ، وسواء أكانت بطيئة أم سريعة فى سيرها فإن خطواتها وحركاتها غير المنسقة تحدث فى هذه الآلات ارتجاجا واهتزازا ، مما يؤدى إلى وقفها وتلفها .

أما ثانى الأسباب فذلك الغبار الذى لا ينقطع لحظة وليس له من علاج ، إذ يتسلسل إلى العجلات وإلى الأجزاء الدقيقة من الآلات ، فيضطر العامل إلى أن يعضى وقتا طويلا فى تنظيفها . وهذا الغبار أكثر ما يكون ضرره بالآلات التمشيط والنسج .

وثالث الأسباب أن ناظر كل مصنع أى مديره معهود إليه بحساباته ، وهو لا يعرف عنها أكثر مما يعرف عما يجرى فى داخل المصنع . فقصاراه أن يوجه كل شيء الوجهة التى تحقق له مصلحته الخاصة . هذا إلى ما يرتكبه رئيس الكتبة وأمين المخزن والوزان (القباني) فى كل يوم من اختلاسات .

ورابع الأسباب أن المصانع تستخدم حوالى ثلاثة آلاف نور ، يكلف كل منها فى اليوم الواحد مبلغا يتراوح بين أربعة قروش وخمسة . ولو أدبرت هذه المصانع بقوة المياه لأمكن تفادى هذه النفقات .

أما السبب الخامس فهو أن عدد من يشتغلون بالمصانع من العمال لا يقل كثيرا عن ثلاثين ألفا . وتتبع فى إحضارهم نفس الوسائل التى تتبع فى تجنيدهم للخدمة العسكرية ، إذ يؤخذون قسرا رجلا ونساء وأطفالا ، ويرسلون إلى المصانع فى غير نظام ويمكثون بها حتى يجدوا وسيلة للفرار منها . وعلى الرغم من أن مراتبهم متواضعة ، فإنها لا تدفع لهم بانتظام ، بل يبقى لهم على الدوام متأخرات عن عدة أشهر . وكثيرا ما يضطرون إلى « بيع » مراتبهم بعد خصم ١٥ أو ٢٠ أو ٢٥ فى المائة منها تبعا للظروف . وتوحى طبيعة هذه العقبات كلها بأن منتجات المصانع لا يمكن أن تغطى نفقاتها ، فضلا عن أنها لن تستطيع أن تبلغ ما بلغتته المنتجات الأوربية من جودة وإتقان . وإنى لأذكر أننى كنت

مع الباشا ذات مساء فأحضر عبد الرحمن بك صندوقاً يحوى آلات جراحية مصنوعة في مصر وعرضها على الباشا . وبعد أن فحص الباشا عليها ، التفت إلى وقال إن هذه الآلات كلفته أقل مما تكلفه مثيلاتها التي تستحضر من باريس ، وبدأ يدخل في تفصيل أثمانها بالقياس إلى بعضها البعض . إلا أن الباشا في هذا التقدير لم يدخل في حسابه غير الثمن الأصلي الذي اشترت به الخامات التي استخدمت في صنعها . فقلت للباشا بعد ذلك إن تقديره غير صحيح فيما يبدو لي ، لأنه إلى النفقات التي ذكرها يجب أن تضاف نفقات إنشاء المصانع ، وأثمان الآلات ، ومرتبات النظار والكتابة والعمال ، وكذلك ما ينفق على إصلاح البناء والآلات ، وما يضيع من مبالغ بسبب انتزاع جميع هؤلاء العمال من الزراعة وغيرها من الأعمال النافعة . وإلى جانب ذلك فإن نفقات الآلات الجراحية لا تبلغ في السنة غير آلاف قليلة من الدولارات ، وهو مبلغ لا يمكن أن يغطى ربح المبلغ الذي أنفق على البناء وما إليه بالإضافة إلى رواتب من يشتغلون في المصنع من العمال .

ولا بد أن يكون الباشا علماً بذلك كله ، ولكن حب الزهو وسوء التدبير حباً إليه أن تكون مصر مستقلة عن الدول الأجنبية في كل ما تنتجه الصناعة . على أن الإسراف وقلة التبصر ، وهما ناشئان عن السبب نفسه ، ظاهران في أكثر مصانع محمد علي الأخرى . وقد ألحقت بعض مصانع الباشا ضرراً ببيع المنسوجات القطنية الإنجليزية ، إذ قل استهلاك هذه المنسوجات قلة واضحة ، لأن السكان يستخدمون مصنوعات هذه البلاد ، بل إن تلك المصنوعات لتصدر إلى سوريا والحجاز وتركيا . ومع هذا فقد أظهرت التجربة أن مصر بلاد زراعي ولا يمكن أن تكون بلداً صناعياً .

وإذا كانت مصانع الباشا ضارة بالبلاد فليست اختكاراته أقل ضرراً .

فاحتكار الحبوب يؤدي إلى شقاء الشعب ، وقد ألتنى في الوقت الحاضر ، وأطلقت حرية الاستيراد وبيع الحبوب في جميع أنحاء البلاد . والفضل الأكبر في ذلك راجع فيما أعتقد إلى ما أبدناه نحن الاثنين للباشا من اعتراضات . فاحتكار تجارة الصادرات يودي بالتاجر وينضب معين ثروته ، واحتكار الصناعة يفقر المصانع ويجرده من أملاكه . ولو أن القناصل العامين الذين كانوا هنا في ذلك الوقت أظهروا الحزم في معارضة هذه الاحتكارات ، وقدموا احتجاجات جديدة في هذا الموضوع ، لألغيت جميعها إلغاء تاماً أو جزئياً . غير أن كثيرين منهم كانوا يشتغلون بالتجارة ، فكان الباشا صاحب فضل كبير عليهم ، ومن ثم كانوا مندوبين لا يملكون حرية التصرف . والظاهر أن بعض القناصل العامين الآخرين لم يقيموا

وزنا لهذه الاحتكارات ، هذا فضلا عن أن الجمهرة العظمى من التجار الأوربيين كانت مدينة للبasha . وكان لسائر التجار مصلحة في بقاء الاحتكارات ، ولهذا لم يتقدموا بأى احتجاج إلى القناصل العاملين .

وأستطيع أن أذكر على سبيل المثال احتكار النيلة ، إذ يستهلك منها قدر عظيم في صبغ ما يستعمله الأهالى من منسوجات أكثرها أزرق اللون . ذلك بأن البasha ، وهو المالك الوحيد للأراضى ، يجبر صابغ الملابس على أن يشتري ما لديه من النيلة بسعر الألف مائة قرش في حين أنها تباع للتاجر الأوروبى لتصديرها بثلاث ما يدفعه الوطنى . فكانت نتيجة ذلك أن بعض التجار الأوربيين يهربون ما اشتروه من النيلة ، ويبيعونه للأهالى بدلا من تصديره . ويحاول من يستغلون الاحتكار إقناع الوالى بفائدته ، وبأنه لا يستطيع بدونه أن ينهض بنفقاته الطائلة ، ولهذا يعضى البasha في ممارسته . ومهما يكن من الأمر فإنه يسرنى أن أصرح بأنه نظراً للمساعى التى بذلها القنصل « ثوربورن » Thurburn وبذلها معه ، انتوى بوجوص بك أن يقترح على البasha أن يسمح للجميع من يشاء من الأوربيين ببناء سفن الملاحة فى النيل ، على شريطة أن يستخدموا بحارة من أبناء العرب . وسيكون لذلك فائدة كبرى ، لأن المسافرين الإنجليز الكثيرين القادمين من الهند والذاهبين إليها كثيرا ما لقوا عنتا فى تأجير السفن .

ولو كان الزارع حرا يزرع فى أرضه ما يعتقده أنسب لها ، ولو كان حرا يبيع محصولها من براه أحق بالشراء ، لتحسنت زراعة الأرض ، لأن عنايته بالزراعة تزداد إذا أدرك أنه يعمل لمصلحته الخاصة . ولو كان حرا خلف الظلم عنه ، لأنه إن يكون معرضا للاضطهاد ولا تبرز الأموال من جانب المديرين والحكام ، ولسهل عليه أن يدفع الضرائب ، ولكن لديه من الأموال ما يكفى لاتخاذ الوسائل الكفيلة بربى الأرض ، إما بزيادة عدد السواقي ، وإما بزيادة العناية بتطهير الترعى ، التى تحمل الخصب إلى ما تجرى وسطه من حقول .

وسوف يؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى أن تكون أثمان ضرورات الحياة معتدلة على الدوام ، كما أن الأسواق سيتوافر فيها جميع ما يلزم الشعب من حاجات . وحين يحسن الشعب أنه قد استراح مما كان يمانيه من آلام ، فإنه سيبارك اليد التى وهبته حياة جديدة .

ومن المحتمل أن يقل دخل البasha ردها من الزمن ، بانتقاله طفرة من نظام الاحتكار إلى الأخذ بمبدأ حرية التجارة ، إذا هو ألغى نظم الاحتكار على الفور ، ولكن فى وسعه أن يلغىها رويداً رويداً ، وفى وسعه كذلك أن يخفض كثيراً مما تتطلبه مصانعه من نفقات

لا فائدة منها ، كما يستطيع خفض نفقات بلاطه ، وفي مقدوره كذلك أن يقلل عدد جنوده ، وينزع الأسلحة من أكثر قطع الأسطول ، وبذلك لن تكون به حاجة إلى انتزاع رجال من عملهم في الريف لإلحاقهم بجيشه وأسطوله ومصانعه .

إن ما لدى الوالى من أسلحة ضخمة ، عبء على مصر جد ثقیل . وحجة الباشا في الإبقاء عليها خوف وهى يساوره من أن يهاجمه الباب العالى . ومن ثم كان مضطرا إلى الاعتماد على موارده الخاصة ، والاحتفاظ بمقادير وافرة من السلاح ، لأن الدول الكبرى لا تضمن له بقاء الحالة الراهنة على ما هى عليه . ومن أجل هذا يتمذر اعتباره في حالة سلم . فليس الأمر سوى هدية قد يضع حدا لها أتمه الحوادث . ورغبة في القضاء على هذه المساوىء التى ترزح مصر تحت أثقالها ، وتعرض مستقبلها للقلق وعدم الاستقرار ، يجدر بالباشا أن يعيد شطرا كبيرا من رجال جيشه وأسطوله إلى العمل في الحقول .

وعليه أن يمدم بالآلات الزراعية فذلك وحده هو الذى يكفل هدوء البلاد وسعادة أهلها . وما من شك في أنه كان من المستطاع أن يعرف الوالى هذه الحقائق لولا من حوله من المتعلمين . فقصاراهم إخفاء كل شيء عنه ورعاية مصالحهم الخاصة دون مبالاة بالصالح العام . وهؤلاء القوم لا تربطهم بمحمد على إلا مصالحتهم الشخصية ، وقل أن يوجد بينهم من يكن له الإخلاص والولاء على الرغم من أنه يفرمهم بما يرفعهم إلى مراتب الشرف والثراء ، كما أنه يفض الطرف عما يرتكبون من أعمال السف ، ومن يدري لعله يجهل تلك الأعمال .

وربما كان ذلك من أكبر ما في مصر من عوامل الشر ، إذ يؤدى إلى عدم المبالاة بالمصالح العامة ، وإلى رغبتهم في الإثراء على حساب الشعب المسكين . ومع هذا فليست هناك دولة تهيأ لها من أسباب الرخاء أكثر مما تهيأ لمصر لو استغلت مواردها على يد حكومة رشيدة ، فوارد مصر لا تنفذ بسبب خصوبة أرضها وموقعها الجغرافى .

ولدى مصر الآن سفن بخارية تمخر عباب البحار ، تلك البحار التى تطنى أمواجه على سواحل مصر ، فتتشبى بينها وبين الهند وأوربا اتصالا مباشرا منتظما ، فضلا عن أنها سوف تفجر لتجاريتها ينبوعا جديدا ، وستعمود بالنفع على صناعاتها بفضل المسافرين الكثيرين من جميع الأمم الذين يمرون بها على الدوام . وما من شك في أن الوالى يشجع الاتصال بالهند عن طريق الملاحة البخارية ، إذ يمنح في كل مناسبة ضروبا من التسهيل ، لولاها لصادفتنا

عقبات كثيرة تؤدي بتلك الملاحاة . ومن الممكن أن أضيف إلى جميع ما أدليت به من ملاحظات وتفصيلات ملاحظة أخرى لا تقل أهمية عنها ، وأعني بها إدارة الشؤون المالية ، وهي مدار كل شيء بالضرورة . فهي في فوضى شاملة لا يتصورها العقل ، وأسوأ من ذلك أنه لا تبدل أية جهود ، ولا يجري البحث عن أية وسائل ، لإصلاح هذا الخلل في الإدارة المالية . وربما قيل إن الآلة تسير ، ولكنك تعلم كيف تسير ، فإن هذا الخلل نفسه سيمثل موجودا ما لم توضع ميزانية منظمة ، وما لم ينشأ مكتب المراقبة يعهد إليه كذلك بتنظيم أعمال صغار الموظفين الإداريين جميعا . ولأنه لمن الضروري لاتخاذ مثل هذا الإجراء أن يعلم الشبان في هذا السلك كيف يسكون دفاتر الحسابات ، وأن نجعلهم يألفون النظام المتبع في دواوين المصالح العامة في أوروبا .

إذ كيف يمكن أن يكون هناك نظام أو حسن ترتيب أو إدارة صحيحة ، إذا كان مقدار الإيرادات والمصروفات غير معروف ؟ إن مثل هذه الحالة لا بد أن تقضي إلى السخط في أجلى مظاهره .

ولأنه لو اوجب على الباشا بعد أن اتبع كثيرا من الأنظمة الأوربية أن يحس الحاجة إلى تحسين نظامه المالي ، فإن هذا التحسين سوف يلمس أثره الحميد في جميع فروع الادارة الحكومية ، كما أن مزاياه ستعجل في تحسين موارد البلاد وفي زيادة رفاهية الشعب . وقصارى القول إن الاحتكار مازال قائما ، ولأنه كان وما يزال سببا في إلحاق أبلغ الأضرار بمصر .

ومادامت الحكومة تأخذ لنفسها جميع الحبوب وضرورات الحياة والسلع التجارية بأثمان تحددها هي أيضا وفق رغائبها ، فإن ذلك يستتبع المساواة الآتية : —

أولا — أن الفلاح مادام قد حرم محصوله ، فلن يكون قادرا على إعداد ما تتطلبه زراعة أرضه ، كشرء الماشية والبذور وغير ذلك من الأشياء الضرورية .

ثانيا — أن هذا المحصول مادام قد أخذ منه في وقت يساوى فيه غالبا أقل من قيمته الأصلية ، فإن الفلاح يظل دائما مدينا للحكومة لعجزه عن تسديد ضريبة الأرض وغيرها من الضرائب ، مما يعرضه للمضايقة والجلد حتى يضطر إلى تسديد ديونه ، ويؤدي بالتالى إلى تدهور الزراعة . وعلى عكس ذلك لو أن الحكومة تركت للفلاحين الحرية في بيع محصولاتهم على أن تكتفى بمطالبتهم بالضرائب المناسبة عند بيعهم تلك المحصولات ، لاستطاعوا أن يحنوا

ربحا من بيعها ، ولأمكنهم في غير عناء أن يتخذوا للمحصول الجديد عدته ، ولسددوا ما عليهم من الديون بانتظام ، وعن طوعية واختيار .

أما ارتفاع أثمان حاجات المعيشة ، فينشأ عن عدة أسباب :

أولا — أن تدهور الزراعة يقلل ما ينتج من السلع من حيث عددها ومقاديرها . وطبيعى أن يقاسى الناس من جراء ذلك الشيء الكثير ، لأن الأشياء التى يطلبونها إما أن يعتمد الحصول عليها ، وإما أن يستطاع شراؤها ولكن بأهبط الأثمان .

ثانيا — أن الباشا فرض ضرائب عالية ، لم يكن أكثرها موجودا من قبل ، وما كان موجودا منها لم يكن باهظا إلى الحد الذى هو عليه الآن . وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أثمان ضرورات الحياة ، لأن الفلاح مضطر إلى إضافة هذه الضرائب إلى الثمن المادى للأشياء التى يملكها ، حتى يقوم بأداء هذه الطلبات .

ثالثا — أن الحكومة تأخذ السلع الضرورية لتموين جيشها وأسطولها ، وكذلك للجرايات اللازمة لمن تستخدمهم في المصانع بأثمان منخفضة جدا تحددها بنفسها ، وهى بذلك تجبر الفلاح على أن يبيع الأفراد تلك السلع بأعلى ثمن يستطيعه ، حتى يدرأ عن نفسه عسف الحكومة . وهذا كله يؤدى إلى شقاء الشعب عامة والفقراء خاصة .

ومادامت الحكومة كما ذكرت تستولى على جميع السلع التجارية بأثمان تحددها وفق مشيئتها ، مستخدمة في ذلك موازين ومقاييس أكبر من الموازين والمقاييس المادية ، حتى تعيد بيع هذه السلع بأثمان أعلى فلامعدى عن تدهور التجارة ، كما أن جميع الأرباح التى يمكن أن يجنها التجار الأجانب من ورائها تتعرض للضياع . وليس غريبا أن يكون النظام الذى تتبعه الحكومة المصرية هو السر في أن كثيرا من مصانع الباشا تعود عليه بالخسارة بدلا من أن تعود عليه بالربح . فنذ شرع محمد على في تحويل هذه البلاد الزراعية إلى دولة حربية قوية ، بحجة الاستعداد ضد الباب العالى ، ظل يحشد لقواته البرية والبحرية ولمصانمه المختلفة أفرادا حاجة الزراعة إليهم جد شديدة . وقد نتج عن ذلك أن هؤلاء الرجال القادرين ، بدل أن تعود من ورائهم فوائد كثيرة إذا ظلوا في أعمالهم الزراعية ، صارت تنفق عليهم الأموال الطائلة . وهذا التصرف ضار بتجارة البلاد كما هو ضار بالتجارة الأجنبية

ولو أن الحكومة المصرية اكتفت بقوة حربية تتناسب وسكان مصر وسوريا وممتلكاتها الأخرى ، واقتصرت على عدد قليل من المصانع لإنتاج ما يلزم جنودها ، ما استشارت حسد الباب العالى أو الدول الكبرى ، ولا تسعت تجارتها باستيراد ما لا غنى للشعب عنه من السلع

المستهلكة ، وهكذا يستطيع الشعب الحصول عليها بما هو أرخص من ذلك كثيرا .
وقد يشق على الغريب الوافد إلى مصر أن يكون فكرة صحيحة عن حالة البلاد الحاضرة
بالقياس إلى ما كانت عليه في الماضي ، غير أنه إذا عرف أن البلاد كانت في تدهور مستمر
منذ عام ١٨٢٤ إلى الآن ، بسبب التوسع في التجنيد بين حين وآخر توسعا كان يجري في
الغالب على نحو ظالم فيه غلظة وفطاطة ، وبسبب الضريبة الفادحة المقررة على كل فرد في
البلاد وهي الفردة أى ضريبة الرأس ، ونتيجة مضايقات أخرى سبق ذكرها ، إذا عرف
ذلك كله وضع على الفور سر ما انتاب البلاد من تدهور .

أما سوء الإدارة في مصر ، فيرجع إلى أن محمد علي ، نظرا لكثرة أعماله ، اضطر إلى
أن يضع ثقته في بعض المعاصرين الوافدين من جميع أنحاء أوروبا . وهؤلاء الأفراد ، الذين
يعوزهم الخلق والأمانة ، لاهم لهم إلا الإبقاء على حساب الباشا . ولو اقنع محمد علي بأنه ليس
هناك ما يخشاه من جانب الباب العالي ، وأن عليه أن يحمد من أطاعه ويقصر اهتمامه على
رخاء البلاد وأهلها ، لا تسع أمامه الوقت لتعليم الموهوبين من أبناء البلاد تعلما مشمرا ،
وإعزافهم أصح للإدارات التي قد يعهد بها إليهم وما بقي أسير الفس والخداع كما هي
حاله الآن .

أما جميع الحسابات المالية فيقوم بها الأقباط ، فما يستطيع أن ينهض بذلك غيرهم من أهل
البلاد في واقع الأمر . ولكنهم جميعا لصوص خبيثاء يجرون عملياتهم الحسابية بطريقة
لا يستطيع معها محمد علي أن يعرف كيف يضلّلونه ، على الرغم من أنه يعتقد اعتقادا جازما
أنهم يخدعون .

أما فيما يتصل بارتفاع أثمان المحصولات عامة ارتفاعا غير مألوف ، فيجب أن يكون مفهوما
أن جميع الأراضي التي كانت تزرع في عهد المماليك كان الشطر الأكبر منها مخصصا لإنتاج
المواد الغذائية كالقمح والشعير والبقول والذرة الشامية والفواكه وغيرها . وقد كان محصولها
وافرا وكان في مقدور الأهالي أن يقوموا بتربية الدجاج والأغنام والماعز وما إليها . وترتب
على ذلك أنه إذا قيس تلك الأسعار بما هي عليه في الوقت الحاضر ، لم تبلغ السدس أو الثمن
بله العشر في بعض الحالات .

وكان جزء آخر من الأرض مخصصا لزراعة الزعفران ، وكان محصوله يتراوح من عشرة
آلاف إلى اثني عشر ألف قنطار في السنة . وكانت الأرض تنتج كذلك من ٣٠ إلى ٣٥

الف قنطار من الكتان سمر الواحد منها ثلاثون دولارا ، كما كان هناك مقدار كاف من النيله يستعمله الصباغون ، وكمية من القطن تستهلكها البلاد ، وقدر من الطبايق يكفي الفلاحين .

وقد ظلت هذه الطريقة متبعة في الزراعة حتى نهاية عام ١٨٠٥ ، حين أصبح محمد علي واليا على مصر . ومنذ ذلك الحين إلى وقت إنشاء محمد علي نظام الاحتكار ، أخذ ثمن كل سلعة يرتفع شيئا فشيئا ، ولكن الارتفاع العظيم في ثمن الساع جميعا إنما حدث منذ عام ١٨٢٤ ، وهو الوقت الذي أنشأ فيه محمد علي جيشه النظامي . وكان عليه أن يتخذ من التدبيرات ما يكمل إمداده بحاجاته ، علاوة على ما كان يستلزمه أسطوله وجميع من يستخدمهم الباشا في مصانمه المختلفة .

وإليك الآن بعض التفاصيل عن موضوع المواصلات بالسفن البخارية بين أوروبا والهند بطريق البحر الأحمر . وقد أخذت أهمية هذا الموضوع تزداد يوما بعد يوم . فالسفن البخارية (في هذا الطريق) لا تنقل الآن سوى الخطابات والمسافرين ، ولكن ينتظر قريبا أن تنقل الجواهر وغير ذلك من التاجر ذات الحجم الصغير .

ومنذ بضع سنوات أخذ استخدام السفن التجارية بين إنجلترا والهند في طريق البحر الأحمر يثير اهتمام الحكومة ومجلس الإدارة (في شركة الهند الشرقية التجارية) والشعب البريطاني في كل من أوروبا والهند ، حتى غدا في النهاية مثار اهتمام شديد من جانب الحكومة ومجلس الإدارة . وقد بدى الآن في الارتفاع بتلك السفن إلى أقصى الحدود .

وتفادى سفن البريد التجارية الذهاب إلى الإسكندرية إنجلترا في السبت الرابع من كل شهر ، ولهذا تصل إلى الإسكندرية في أيام مختلفة من الشهر ، أى أنه إذا كان الشهر السابق واحدا وثلاثين يوما ، وكان ينتظر وصول الباخرة إلى الإسكندرية في اليوم العشرين من الشهر التالي مثلا فإن سفينة البريد التي تتلوها ينتظر وصولها في اليوم السابع عشر من الشهر التالي ، أى أن هناك فرقا يبلغ ثلاثة أيام بسبب مبارحة السفينة إنجلترا إلى الإسكندرية كل ثمانية وعشرين يوما ، ولم يتسع الوقت بعد لاتخاذ مايلزم من التدبيرات لتصل الباخرة القادمة من بجاي إلى مدينة السويس في وقت يتفق وموعد وصول الباخرة الإنجليزية إلى الإسكندرية حتى لا ينشأ عن ذلك إلا أقل ما يستطاع من التعويق في نقل الرسائل والخطابات التي تصل إلى الإسكندرية والسويس عن طريق هذه البواخر ذهوبا وجيئة . غير أن ذلك يتطلب بالضرورة بعض الوقت ، كما أن كثيرا من العوائق والمصاعب قد تحدث في بداية العمل بهذا

النظام ، ولكن الخبرة وصرور الزمن كفيلا بتذليلها .
والقائمون بأعمال شركة الهند في مصر الآن هم مندوب رئيس ، (وهو أنا) ، ووكيل
له هو الكاتبين « جون ليونز » John Lyons من بحرية جلالة الملكة ، وسيكون مقره
غالبا في القاهرة ، وخمسة مندوبين للبريد يقيمون في الإسكندرية والقاهرة والسويس
والقصر وجدة ، وستعين حكومة بمباي مقيما عسكريا في مخا .
وهناك ثلاثة مستودعات كبرى للفحم أسست لفائدة البواخر بين بمباي والسويس ،
ومقر هذه المستودعات بمباي ومخا والسويس .

وقد طلبت شركة الهند الشرقية أن يرسل ١٥٠٠ طن من الفحم إلى مخا عن طريق
رأس الرجاء الصالح ، كما أن ألقى طن ، (وصل أكثرها فعلا إلى الإسكندرية) ، ستنقل
بطريق النيل إلى القاهرة ، ومن ثم تنقل إلى السويس على ظهور الإبل . ولقد قامت في
سبيل هذه الخطوة الأخيرة عوائق لم أكن أتوقعها ، ولم يكن في وسمى اجتنبها .

ذلك بأن الفحم بدل أن يرسل بحيث يصل إلى الإسكندرية بين منتصف يولية ومنتصف
سبتمبر ، وهي المدة التي تستطيع فيها الجروم المحملة بالفحم الرسل إلى القاهرة أن تجتاز في
غير صعوبة السد القائم عند رشيد حتى تدخل مجرى النيل ، لم يصل إلى الإسكندرية إلا في
الخامس عشر من نوفمبر ، حين انخفض النيل وانحسر الماء عن السد . هذا من ناحية ،
ومن ناحية أخرى ، فقد حل فصل الشتاء ولم يعد في مقدور أية سفينة أن تغادر الإسكندرية
إلى رشيد في سفرة طويلة متصلة . وكانت هناك عقبة أخرى ، إذ لم تكن لدينا غرارات
نستطيع أن ننقل فيها الفحم في أى وقت من السنة عن طريق ترعة المحمودية إلى المطف ،
ومن ثم إلى القاهرة فالسويس . ومع أنه كان لدينا وعد بأن يرسل إلى الإسكندرية ألف
غرامة للفحم ، وعدد من الجراف والموازين ، فقد وصلت الإسكندرية خمس سفن تحمل نحو
١٥٠٠ طن من الفحم يراد إرسالها إلى السويس ، دون أن يصل شئ من تلك الأدوات
التي كان الواجب يقضى بأن ترسل في أول سفينة . وقد نشأ عن تأخر وصول الفحم إلى
الإسكندرية أن قامت عقبة أخرى كان علينا أن نواجهها ، وهي صعوبة الحصول على الإبل
لنقله من القاهرة إلى السويس . وترجع هذه الصعوبة إلى سببين ، أولهما وصول عثمان
باشا بمموث السلطان بالكسوة الشريفة التي أعدت لقبر الرسول في المدينة ، ومعه
حاشية تتألف من ستين شخصا ، فضلا عن نسائهم وخصيانهم وعبيدهم وخدمهم
وأمتعتهم ، وكان على محمد علي بطبيعة الحال أن يعد الإبل اللازمة لهؤلاء جميعا . أما ثاني

السببين فهو أن الحجاج في هذا الوقت كانوا يتقاطرون من جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، كما أن كثيرا من الرعايا الروس المسلمين سكان القرم وغيره من الجهات يغادرون الإسكندرية قاصدين مكة لأداء فريضة الحج . ولما كانوا يستأجرون الإبل لقاء أجر باهظ ، فقد أصبحت قدرتنا على استئجارها محدودة بطبيعة الحال ، وصارت نفقات نقل الفحم إلى السويس أكثر مما يجب أن تكون عليه في ظروف غير تلك الظروف .

لهذا لا يصح أن تتخذ هذه التجربة الأولى مقياسا صحيحا لما سيحدث في السنوات القادمة ، إذ تقوم الآن عقبات تساعدنا الخبرة التي كسبناها هذا العام على تفاديها في المستقبل . على أن الأمر الذي أوليه الآن بالغ الأهمية هو أن يكون لدينا مقدار كاف من الفحم في السويس ، حتى تستطيع البواخر أن تعود منها إلى مخا . وكل ما يبذل من الجهود يستهدف هذه الغاية ، وسأعد نفسي سعيدا إذا وفقت في ذلك . وكثيرا ما أثير في مصر موضوع إنشاء خط حديدى بين السويس والقاهرة ، وقد تقدم إلى الباشا بهذا الاقتراح مستر « جالوى » Galloway ، وهو مهندس مدنى في خدمة الباشا وابن المستر « إسكندر جالوى » Alexander Galloway صاحب أحد مسابك الحديد في لندن ، وكان المفهوم أنه هو الذى سيقوم بتوريد المواد اللازمة . وقد أرسل أكثر الحديد اللازم لهذا العمل إلى مصر فعلا ، وتكبد الباشا في سبيله أموالا طائلة . غير أنه الآن لا ينتفع به بعد مادفع في سبيله من قاذح النفقات . وعندى أن إنشاء خط حديدى بين القاهرة والسويس سيظل مدى سنوات عدة أمرا لا تقتضيه الضرورة ، كما أنه يكاد يكون من المستحيل الاحتفاظ به في حالة تسمح بدوام الاستفادة منه ، نظرا لما ينتظر من تراكم الرمال فوقه . فضلا عن ذلك فليس من المحتمل أن تكون مصر في يوم من الأيام طريقا يمر منه البضائع ذات الوزن الثقيل من أوروبا إلى الهند والعكس بالعكس . أما البضائع ذات الوزن الخفيف فإن نقلها على ظهور الإبل بين السويس والقاهرة في مدى يومين أو يومين وربع ميسور على الدوام . ومن ذلك ترى كيف أن ذوى المآرب يخدعون الباشا ويكلفونه نفقات باهظة في سبيل أغراضهم الخاصة . وقد كان هذا دأب الأوربيين جلهم بل أقول كلهم ، عدا بعض تجار من البريطانيين يمارسون تجارتهم الشروعة ، أو يأتون إلى الباشا بتوصيات من إنجلترا عن أعمال يريد إنجازها هناك . ولا بد أنك شاهدت بنفسك سلما وآلات مختلفة قاذحة الثمن مبعثرة هنا وهناك لا يكاد ينتفع بها إذ استحال استخدامها عقب ورودها . وهكذا أثرى التاجر الأوروبى وبعثر الباشا أموالا كان يمكن الانتفاع بها في تحسين أحوال البلاد ، وفيما يفيد الزراعة ويسعد الشعب .

وإذا قلنا إن محمد على يبدل في سبيل حركة النقل التجاري كل ما في طوقه من معونة خالصة ، فلن يكون ذلك إلا مجرد إنصاف له . فلولا هذه المعونة لأدت الظروف التي شرحتها آنفا إلى قيام صعوبات كبيرة يتعذر تذليلها . وقد بذل لنا كل ضروب المساعدة ، وأرسلت الأوامر المشددة إلى محافظي الإسكندرية والقاهرة ومن إليهما بأن يقدموا إلينا كل ما في وسعهم من معونة في سبيل الحصول على السفن والإبل وغيرها . وفضلا عن ذلك فقد أمر من تلقاء نفسه بأنه في حالة تأخر ورود الفحم إلينا من الإسكندرية ، فإن لنا أن نأخذ من مستودعه بالقاهرة أية كمية من الفحم الإنجليزي نريد إرسالها إلى السويس . هذا إلى أنه منحنا قطعة أرض على ضفاف النيل قرب القاهرة لتقيم عليها مستودعا للفحم . وأخيرا عند ما كانت الباخرة « برنيس » Berenice قادمة من بمباي ، وانكسر في إحدى آلاتها الكباس وأعطية الاسطوانات ، ولم يكن من المستطاع إصلاحها في بمباي ، أمر مهندسو الإنجليزي في القاهرة أن يقوم بصنمها تاركا جميع أعماله الأصلية ، كما أطلق يده فيما قد يحتاج إليه لإصلاح آلات تلك الباخرة . وزيادة على ذلك فقد صرح لنا ، بناء على طلب حكومة بمباي ، أن ننشىء مستودعا للفحم في جزيرة « قران » Kamaran بالبحر الأحمر ، وأقام لنا في القصير مستودعا يسع ألف طن من الفحم ، كما تحلى لنا عن مستودع آخر في السويس . ولولا ما لقيناه من مساعدة الباشا في هذه النواحي وغيرها من المسائل التي تتصل بحركة النقل البحري عن طريق البواخر ، لاضطرت أمورنا إلى حد نعجز معه عن مواصلة هذه الحركة . ولعلك تعرف جيدا موقف المعارضة الشديدة الذي ألقاه إزاء السياسة الإدارية التي يتبناها الباشا في كثير من الشؤون ، وقد كنت حاضرا عند ما صارحته بذلك ، وألتمست منه أن يستبدل بالاحتكار نظاما آخر ، وأن يعمل على إنقاص جيشه وأسطوله ، غير أنه من الواجب على أن أعترف بأنه لو قدر لمصر أن تخضع لنوع آخر من الحكم كما حدث في الماضي ، وأن يكون الباشاوات قابلين للعزل في كل عام ، أو طبقا لرغبة الباب العالي ، لقصر هؤلاء الباشاوات تفكيرهم على جمع الثروة لأنفسهم خلال حكمهم المزعزع ، وما كان هناك ما يكفل سلامة الأوربيين أو السائحين ، ولما البدو إلى ما ألفوه فيما مضى من عادة السطو وقطع الطريق . ومن يدري فقد يبلغ الأمر حدا يجعل اجتياز الصحراء من القاهرة إلى السويس غير مأمون الماقبة تماما . أما المعاونة في إصلاح آلات بواخرنا ، أو في تمويننا بالفحم إذا اقتضى ذلك ظرف مفاجئ ، فأمر لا يمكن أن يكون موضع تفكير بعد الآن . وهناك فائدة أخرى عادت يقينا على الأوربيين من حكم محمد على ، وهي استمتاعهم استمتاعا

تماما بالتسامح الديني والاطمئنان على أرواحهم وأملأهم ، فضلا عن امتزاجهم بأهل البلاد المسلمين امتزاجا يكاد يكون اندماجا . ولا شك في أنك تعلم مما رأيته بنفسك أن الرى الأوربي جواز يحظى حامله بالرعاية والاحترام في جميع أنحاء الديار المصرية وبلاد النوبة ودنقلة وغيرها ، وأنا أعلم من خبرتي الشخصية أن ذلك ينطبق على سوريا سواء بسواء .

وقد حدث أخيرا نزاع بين حكومة بمباى وسلطان عدن بسبب اعتداء وقع على إحدى بواخرنا . وهذا الثغر أصبح أن نجعل منه مستودعا ممتازا للفحم في منتصف الطريق بين بمباى والسويس ، فضلا عن أنه يقضى على ضرورة إنشاء مستودع آخر في مخا . وموقع عدن حصين فيما أعتقد ، ولا يحتاج الدفاع عنه إلا إلى حامية صغيرة جدا إذ أن مساحة الأصقاع التابعة لعدن محدودة للغاية .

ويجئ إلى أن الاستيلاء عليها يعود على مصالحنا بأكبر الفوائد ، لاسيما أنه يكاد يكون من المقطوع به أن الانجار في البن البننى سيكون عن طريق عدن ، نظرا للحرب القائمة الآن بين محمد على من ناحية والوهابيين وعرب عسير من ناحية أخرى . هذا إلى أن امتلاك عدن من شأنه أن يضع حدا نهائيا لما قد يحول في ذهن محمد على من مشروعات الفتح والتوسع في هذه الجهات .

وبعد فمسي أن تكون التفصيلات التي أدليت بها إليك بحيث ترضيك ، ولكنك تدرك تمام الإدراك مدى الصعوبة في الحصول على معلومات صحيحة عن إدارة هذه البلاد ، وعن التغيرات التي تحدث كل يوم في كل فرع من فروع الشؤون العامة في مصر وسوريا ، بسبب ما تحسه الحكومة من مساوىء في كثير من نواحي نظامها ، وبسبب رغبتها في علاج تلك المساوىء ، دون أن تعرف السبيل إليه ، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار ودوام التغير فيما نتخذه من تدابير .

ورغبة في إيضاح ما سبق أن ذكرته عن النيلة ، أضيف أن مصر تنتج ثلاثة أصناف منها . وقد حددت الحكومة أسعارها على النحو التالي : — فالأفة من الصنف الأول تساوى خمسة وسبعين قرشا ، ومن الثاني خمسة وخمسين ، ومن الثالث خمسة وثلاثين . وبصدر الصنفان الأولان إلى أوروبا وتركيا ، أما الثالث فيستهلك غالبا في مصر ، كما يستهلك جزء صغير في سوريا . وتبيع الحكومة مقادير متساوية من هذه الأصناف الثلاثة معا في الإسكندرية بطريق الزاد ، بسعر يتراوح في المتوسط بين ستين وثلاثة وستين قرشا ، ولكنها في الوقت نفسه تفسر الفلاح من أهل البلاد على أن يدفع في الأفة من هذا الصنف

مبلغا قدره مائة قرش . وكان من أثر ذلك أن التجار الذين يشترون النيلة في الإسكندرية ، يرسلون إلى أوروبا الصنف الأول والثاني فحسب ، ويقومون بتصريب الصنف الثالث للتجارة فيه ، إذ يعيدون بيعه في مصر بأعلى ثمن يمكنهم الحصول عليه ، وهو ثمن يعود بربح كبير على التجار والصباغين مما

وما زلت يا عزيزي الدكتور « بورنج » صديقك المخلص .
باتريك كامبل

ملحق « ب »

أسئلة موجهة إلى حكومة مصر

ما عدد سكان مصر في مختلف الجهات وفي المدن الكبرى ؟ ما نسبة الرجال إلى النساء ؟ ما عدد المواليد ؟ ما عدد الوفيات ؟ ما متوسط عدد أفراد الأسرة ؟ ما النسبة بين الوفيات في المدن والوفيات في الريف ؟ هل عدد السكان يتزايد أم يتناقص وما الأسباب ؟ ما عدد من يشتغلون بالزراعة والصناعة والتجارة وغير ذلك من الحرف ؟ ما المدى الذي بلغته المهاجرة ؟ ما عدد السكان المسلمين والأقباط والأرمن واليونانيين والكاثوليك وغيرهم ؟ (إنه لأمر هام أن نقف على المعلومات التي اتخذت أساسا لمعرفة هذه الحقائق)

ما مساحة البلاد ؟ ما الظواهر والخصائص الزراعية ؟ أي الحاصلات تتزايد زراعتها وأيها تتناقص وما النسبة بينهما ؟ ما أسباب الزيادة والنقص ؟ وهل يمكن التوسع في زراعة هذه الحاصلات إلى حد كبير ؟ من الرغوب فيه أن توجه عناية شديدة للوقوف على تاريخ حاصلات البلاد الهامة ومدى تقدمها ، وإلى مقدار ما ينتج منها في الأوقات المختلفة ، وإلى أثمان الجملة والقطاعي ، وإلى الجهات التي تنتج هذه الحاصلات ، ومقدار ما ينتج في كل منها من القطن وأشجار التوت ودود القز والنيلة والسكر والأفيون والبن والغلال وملح البارود وماء الورد والقنب والجلود المدبوجة وغير المدبوجة والملح وغير ذلك من المنتجات التي استخدمت أو يمكن استخدامها في التجارة .

التجارة : — ما حالة الاستيراد بالقياس إلى كل سلعة وكل دولة مصدرة ؟ ما الثغور التي تفرغ فيها السفن من البضائع ؟ ما أهم التغيرات التي طرأت على تجارة البلاد منذ تولى أمرها

الجناب العالى ؟ ما المعروف من أسباب التقلبات التجارية ؟ ماذا هنالك من تفصيلات عن التجارة مع الدول الأجنبية فيما يتصل بنقلها براً ، وماذا هنالك من تفصيلات عن التجارة الداخلية كذلك ؟

المهمّة : — ما عدد السفن التى تستخدم لنقل التاجر فى البحار أو المرور بالسواحل المصرية رافعة العلم المصرى وما حمولاتها وعدد بحارتها ؟ ما عدد سفن كل نوع من تلك التى تدخل أو تغادر موانئ مصر سنوياً مع ذكر البلاد القادمة منها أو الذاهبة إليها ومع التفريق بين ما هو أجنبى من تلك السفن وما هو مصرى ؟

التعريفات الجمركية : — ما الرسوم الجمركية التى يدفعها الوطنيون والأجانب ؟ وما عوائد المكوس ؟ هل هناك ضرائب أخرى على الاستهلاك وما هى ؟ وما العوائد التى تدفع بطريق الالتزام وما شروطها ؟ هل هناك تفكير فى تعديل التعريفات الجمركية الإنجليزية يمكن أن يؤدى إلى زيادة علاقاتنا التجارية بمصر ؟ .

الصناعات : — ما منتجات البلاد الصناعية ، وما مدى انتشارها وما تمثّلها بالجملة والقطاعى ؟ أى المصنوعات ينتفع بها فى الخدمة العامة ؟ والجيش ؟ والأسطول ؟ وأينما يصدر إلى البلاد الأجنبية ؟ ومما له قيمته معرفة كافة البيانات الخاصة بالمصانع التى أسسها سمو الجناب العالى ، مع ذكر تفصيلات عن عدد العمال وأجورهم وإنتاجهم ونفقات ذلك الإنتاج وإدارة المصانع وتاريخها وحالتها الحقيقية والخيوط والمنسوجات القطنية والصوفية والكتانية والطرايش والسكر المكرر والروم والمنسوجات الحريرية والبارود والذخائر وغير ذلك من المصنوعات .

المناجم والمعادن : — ما الوسائل التى تتخذ للكشف عن ثروة البلاد المعدنية ؟ ومم تتألف تلك الثروة .

المواصلات : — ما الطرق الموجودة فى مصر ؟ وماذا يكلفه نقل البضائع من جهات القطر المختلفة ؟ ما الترع التى حفرها الجناب العالى وما الترع القديمة التى أصلحها ؟ ما الطرق التى تسلكها قوافل الإبل فى سبيل الاتجار مع مصر ؟ ما الخطوط الحديدية الموجودة أو التى يجرى العمل فى إنشائها ؟ .

الأعمال العامة : — ما أهم الأعمال العامة التى بدأها أو أنعمها الجناب العالى ؟ ما حالة الأحواض بمدينة الإسكندرية فى الوقت الحاضر ؟ وما الأعمال القائمة فى سائر أنحاء البلاد ؟

الزراعة : — كم يكسب العامل الزراعى فى اليوم ؟ وكم تكسب طوائف الصناعات المختلفة ؟

ما أجر الخدم في المدينة وفي الريف ؟ ما أهم السلع التي تستهلكها طوائف العمال ؟ وما أيام العطلة التي تستمتع بها ؟ .

التعليم : — ما حالة التعليم العام في الوقت الحاضر ؟ ما عدد المدارس والطلبة والمدرسين ؟ ماذا يدرس بالمدارس الابتدائية والتجهيزية ؟ ماذا هناك من المدارس الخصوصية من طبعة وحرية وبحرية وغيرها ؟ ما عدد تلاميذها وأساتذتها وما النظام الذي يتبع فيها ؟ كيف يعلم الدين ؟ .
النقر : — في أي الظروف تقدم الدولة إلى الفقراء ما هم في حاجة إليه ؟ ما الملاجئ ، والمستشفيات وغيرها من المؤسسات الخيرية ؟ وهل يستطيع إعطاء فكرة عن مواردها والفرص منها ؟ .

القضاء : — ما المحاكم القائمة لإجراء العدالة من شرعية ومدنية أو جنائية ؟ هل من الممكن الحصول على إحصاء قريب من الصحة عن الجرائم التي ترتكب والعقوبات التي توقع وعدد المسجونين الذين يحكم بإدانتهم وينالون جزاءهم في كل سنة ؟ ما القوانين والأنظمة ؟ وكيف يتسنى للجمهور معرفتها ؟ ما التشريع التجاري الخاص بما قد ينشأ من مشا كل بين الأجانب والوطنيين وبين الوطنيين أنفسهم ؟ .

العمل : — ما النظام النقدي المعمول به في البلاد ؟ وما العملة القانونية المصنوعة من النحاس والفضة والذهب ؟ وما القيمة الحقيقية لأنواع العملة ؟ وما الموازين والمكاييل والمقاييس المستعملة في البلاد ؟ .

قوانين الملكية : — ما قوانين التورث لدى المسلمين والأقباط واليهود والمسيحيين ؟ وبأي الشروط يستطيع غير المسلم أن يكون مالكا ؟ هل تسجل الحكومة المبيعات عند انتقال الملكية ؟

الميزانية : — ما إيرادات الدولة بالتفصيل ؟ كيف تفرض وكيف تحصل ؟ ما مصروفات الدولة بالتفصيل ؟ هل هناك دين عام ؟ ما مقدار المعاشات وغيرها ؟

الجيش : — ما عدد الفرسان والمشاة والمدفعية والجنود غير النظاميين وما عدد الضباط والجنود ؟ ما المرتبات و « التعمينات » المخصصة للرتب المختلفة ؟ ما عدد المجندين الذين يقيدون سنويا ؟ كيف يوزع ما يؤخذ من الصالحين للخدمة العسكرية على أقاليم القطر ومديرياته .

الأسطول : — توجه الأسئلة نفسها عن الأسطول — ما قوة البلاد البحرية ؟ ما عدد السفن ؟ وما القانون العسكري ؟ .

النيل : - ما أثره في المنتجات الزراعية ؟ إلى أى حد ترتفع مياه الفيضان حتى تكون أكثر إخصاباً للأرض ؟ ما أثر الفيضانات في مختلف المحاصيل والأوقات ؟ مائة الفئاطر ؟

ترجمة تقرير لسمادة مختار بك ناظر المعارف العمومية في مصر

لا ينسى أمير البلاد التي نعمت بالمدينة دهرًا طويلاً أن تجمع العناصر التي تتألف منها إحصاءات صحيحة ، لأن هذا العمل يتطلب أن يسود النظام حياة المجتمع ، وهذا النظام في ذاته وليد تقدم الحضارة . غير أن مجرد استعراض أحوال مصر قبل أن يليها الجنب المالي ، تكفي للافتناع بأنه كان مصدر جميع ما منالك من تنظيم سياسي وحربي ورفي تجاري وصناعي وتحسن زراعي بل وتقدم ثقافي . فقبل عهد الباشا كانت الفوضى ظاهرة بشكل بدءو إلى الأسف في استعمال السلطة التي كان يشترك فيها ممثل الباب العالي وعماله مع بكوات المالك وأتباعهم ، وكانت حماية البلاد بأجمعها عبارة عن طوائف قليلة المدد من الأجانب المأجورين ومن الرقيق الأبيض ، وكانت المصنوعات مقصورة على أحسن أنواع المنسوجات ، وكاد يقضى على الصناعة قضاء مبرما بسبب طمر الترع وغارات البدو ، وانعدمت التجارة الخارجية لافتقار المعاملات التجارية إلى الثقة والطمأنينة ، ولم يفكر الحكام في تعليم الشعب الذي يتولون أمره . أما حالة المصريين الاجتماعية فكانت في الحقيقة حالة شعب تعوزه كل أسباب القوة والاستقلال والتقدم والأخلاق الفاضلة . غير أن الجنب المالي استطاع بفضل ما بذل من جهد عظيم متواصل أن يبعث من جديد تلك العوامل التي تقوم عليها رفاهية البلاد وقوتها عاملاً إرغاماً . فأعاد توحيد السلطة العامة ، وكانت في حاجة إلى هذا التوحيد ، مما أسبغ على عملها النظام والانسجام ، وهما للشعب من الضرورة بمكان ، وأنشأ جيشاً مصرياً وأسطولاً ، كما أقام معاملاً ودوراً للصناعة لا يقتصر أمرها على تزويد البلاد بما هي في أمس الحاجة إليه ، بل هي فوق ذلك مدارس فنية للطبقات الدنيا ، يتخرج فيها إلوف من خيرة العمال . هذا إلى أنه طهر وشق عدداً من الترع ، ووضع حداً لما كان يشنه البدو من غارات للـلب والنهب ، ووزع الأراضي توزيعاً بفضل سابقه ، وأدخل في البلاد خير الأساليب الزراعية مما كان له أثره في إحداث توسع زراعي كبير ، وذلك زراعة أراض جديدة ، وبالعامل على تحسين نوع المحصول . كما أنه أعاد إلى مصر تجارتها بما بثه فيها من روح الثقة ، وما أولاهما من تشجيع ، وما نحمله في سبيلها من تضحيات .

وفضلاً عن هذا كله فقد عمل باطراد على وضع نظام شامل كامل للتعليم العام يتناسب وما تقتضيه الحالة الاجتماعية في أرقى درجاتها .

لهذا لا يمكن الشك في أن شعب مصر يسير في طريق التقدم ، وفي أن محمد علي بصفته والياً سيحظى في القريب بثمره كده وجهوده ، ولكنه وسط المشاغل الكثيرة المتنوعة التي تصادفه وهو يقارع ما بدأ من إصلاحات وما استحدثت من أنظمة تحمل محل الأنظمة القائمة كان أكثر اهتماماً بأن تيسر أنظمتها عن نتائج أدبية واجتماعية منه يتبع ما يوضع بشأنها من إحصاءات . لهذا يكاد يكون من المستحيل إعداد الوثائق اللازمة لوضع تقارير تستند إلى إحصاءات دقيقة . ولم يستطع جنابه العالي أن يتفرغ لمسائل غير مستعجلة إلا في العام الماضي ، فلما أحس حاجته إلى أن يقدم الدليل على أن مصر تتقدم في جميع النواحي معتمداً على بيانات صحيحة لا على مجرد التعميم ، أصدر أوامره بوضع مؤلف أحضرت من أجله وثائق مشتملة على إحصاءات من مختلف الحكومات . أما مصر فإنها حديثة العهد بمثل هذا النوع من العمل ، حتى أن أغلب ما لديها من البيانات يعتبره الخطأ أو النقص ، وأما سائر البيانات فلم تجتمع بعد . ومع هذا فلا يمكن الانتفاع بها إلا بعد استقصاء طويل دقيق . ولذلك فلن يستطاع الحصول على أية نتيجة إلا بعد الفراغ من هذا الاستقصاء ، وعند ذلك فحسب نكون نعمة مبادئ على شيء من التفصيل عن الإحصاء في مصر بحالته الحاضرة . ولكن هذه المبادئ لن تكون وافية إلى الحد المطلوب ، ولن يكون ذلك سوى الخطوة الأولى في سبيل اتباع طريقة الإحصاء في مصر . وقد كان من الضروري الدخول في مثل هذه التفصيلات ، حتى يتضح أن بلداً لم يحل فيه النظام محل الفوضى الشاملة إلا منذ عهد قريب ، وما زال يحبو في طريق الحضارة ، فضلاً عن أن مظاهر تلك الحضارة لا تبدو إلا في كل ما يثير الاهتمام من الشؤون العامة ، يستحيل فيه الحصول على بيانات دقيقة صحيحة عن مشاكل لن يستطيع حلها على وجه مرضى غير العلم الحديث في أرقى المجتمعات .

فرد السطحة : — لما كانت التفاليد لا تبسج إحصاء كل فرد ، فإن مقدار السكان لا يمكن معرفته على حقيقته إلا إذا أدرك الأهالي عن طريق التعليم مزية الوقوف على حقيقة عددهم (وقد صدرت الأوامر فعلاً بالاستعداد لذلك) . غير أنه طبقاً لأدنى البيانات ، يظهر أن سكان مصر في الوقت الحاضر يبلغون حوالي ٣٢٠٠٠٠٠٠ نسمة ، وسيصبح من الميسور حين ينتشر التعليم في أنحاء البلاد عن طريق المدارس الابتدائية ، أن تستقر الشؤون المدنية . وتبلغ نسبة الرجال إلى النساء بوجه عام ٢٠ إلى ٢٧ .

مساحة الأراضي : — لقد مسحت الأراضي بصفة عامة ، غير أن التفاصيل الخاصة بذلك في حاجة إلى كثير من العقل . ولما كان إدراجها في المؤلف الذي يخرج به جنابه العالي أصرا محتملا ، فمن المستحسن الرجوع إلى ذلك المؤلف .

التجارة : — راجت التجارة بطريق البحر وواجبا عظيما تحت حكم الجنب العالي ، فقد زاد مقدارها في عام ١٨٣٦ من حيث الصادرات والواردات حتى بلغ أكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ من الفرنكات . ولم تكن الملاحة أقل تقدما ، فقد بلغ عدد السفن التي تغادر الإسكندرية وتعود إليها ٢٣٨٢ سفينة . ومن الواضح أن زيادة الواردات قد نشأت عنها زيادة تماثلها في التجارة الداخلية في جميع السلع التي ترد عن طريق البحر ، ولهذا كانت السفن النيلية وعددها ٤٤٣٦ غير كافية لعمليات النقل . أما التجارة الخارجية عند الحدود فمن المسير تقديرها تقديرا دقيقا ، إذ أن جنابه العالي لم يأمر بإعداد بيانات عامة عنها إلا خلال العام الماضي .

العوارض الجمركية : — تدفع السلع التجارية الواردة من أوربا لحساب الأجانب والوطنيين ٣٪ طبقا للوائح الجمركية . وهناك سلع أخرى تفرض عليها الحكومة زيادة على ذلك ضريبة خفيفة إذا كانت من المواد الخام . غير أن التجار الوطنيين يدفعون كذلك رسوم استيراد عن هذه السلع التجارية نفسها بنسبة ١٠ ٪ .

وتبلغ الضرائب الحكومية في القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط ١٨ قرشا على القمح و ١٣ قرشا على الشعير ، و ١٣ قرشا على الفول ، و ٤٠ قرشا على البقر والثيران و ٣ قروش على الغنم . أما السلع التي وضعت لها أسعار محدودة فستذكر الفوائد التي يدفعها الفلاحون عنها .

المصنوعات : — ستوجد تفصيلاتها في المؤلف الذي أمر الجنب العالي بنشره حاويا كل ما يتصل بهذا الموضوع .

المناجم : — منذ عهد قريب عثر على مناجم للفحم في جبل الدروز ، كما عثر على الرصاص والنحاس والحديد في جبال طوروس . وإلى جانب المهاجر المصرية التي يؤخذ منها الحجر الجيري الجيد ، يوجد الحجر الرملي والجرايت والرخام الشرقي والبازلت ومناجم الكبريت ، ويجرى العمل الآن في التنقيب عن مناجم الذهب في سنار .

المواصلات : — أهم طرق المواصلات هي النيل والترع التي تستقي منه ، فضلا عن أن هذه الترع وسيلة من وسائل المواصلات فإنها تستخدم في ري الأراضي . وقد أصلح

جناحه العالى واحتفر عدداً كبيراً منها ، ويجرى الآن إعداد بيان دقيق عن الترع التى شقت
الأشغال العامة : — إن المنشآت التى قام بها الجناح العالى فى هذه الناحية كثيرة ،
وتشتمل على مؤسسات من جميع الأنواع كالترسانات والمصانع والمعامل والمسابك وأورش
والدارس والمستشفيات والمساجد والقصور والشكنات والترع والأهوسة والجسور والمصارف
والبرق والاسطبلات وحظائر الأغنام وما إليها . وسوف يلحق بالمؤلف الذى سينشره جناحه
العالى بيان على شئ من الإسهاب عن كل هذه الأشياء .

المرتبات : — يحصل العامل فى المتوسط على قرش وعشرين بارة ($٣\frac{3}{4}$ بنس) أما فى
المدن فيحصل الصانع على ثلاثة قروش . ويتقاضى الخادم فى المدينة عادة خمسة وعشرين
قرشاً زيادة على الطعام والسكن ، أو ستين قرشاً بدارنهما ، ويوم الجمعة هو يوم العطلة الوحيد
فى الأسبوع ، ولكنه لا يخص بأكله للراحة كما هو الشأن فى أوربا . والديدان الكبيرة
والصغير وعدتهما نحو سبعة أيام يحسبان أيضاً من أيام العطلة .

التعليم : — إن مصر مدينة لجناحه العالى بإدخال التعليم الأولي والتعالم الخاص . ونظام
التعليم العام كما يأتى :

خمسون مدرسة ابتدائية : —

٦٠٠	تلميذ	٣	فى القاهرة بها
٢٠٠	»	١	فى الإسكندرية بها
٢٠٠	»	١	فى أسيوط بها
٤٥٠٠	»	٤٥	فى مدن أخرى بالأقاليم فى كل منها مائة تلميذ
٥٥٠٠	»		المجموع خمسون مدرسة ابتدائية بها

وفى هذه المدارس يتعلم التلاميذ القراءة والكتابة باللغة العربية ، والقواعد الأربعة
الأولى فى علم الحساب . ويلتحق التلاميذ بعد ثلاث سنوات بالمدرستين التجهيزيتين ، وقد
أنشئت إحداها فى أبى زعبل والأخرى فى الإسكندرية .

١٥٠٠	تلميذ	١	مدرسة تجهيزية فى أبى زعبل بها
٨٠٠	»	١	» » » فى الإسكندرية بها
٢٣٠٠	»	٢	المجموع مدرستان تجهيزيتان بهما

وفى هاتين المدرستين تعلم اللغات العربية والفارسية والتركية وجميع القواعد الحسابية

ومبادئ الهندسة والجبر وكذلك الجغرافية والتاريخ والرسم . وفي خلال أربع سنوات تعد المدرستان اللتان سلف ذكرهما تلاميذها لدخول المدارس الخصوصية وهي إحدى عشرة .

مدرسة الطب وبها	٣٠٠ تلميذ
» الطب البيطرى وبها	١٢٠ تلميذ
» الفرسان وبها	٣٠٠ تلميذ وكذلك فرقة من « البروجية »
» المدفعية وبها	٣٠٠ »
» المشاة وبها	٨٠٠ »
» الهندسة وبها	٢٢٥ تلميذ
» الأسن وبها	١٥٠ »
» الموسيقى وبها	١٥٠ »
» الزراعة وبها	٥٠ » على أن يزيد العدد فيما بعد
» الولادة وبها	٢٠ تلميذ وهي معدة لمائة
» المحاسبة وبها	٣٠٠ تلميذ

المجموع ١١ مدرسة خصوصية بها	٢٤١٥ تلميذ
٢ » تجهيزية بها	٢٨٠٠ تلميذ
٥٠ » ابتدائية بها	٥٠٥٠٠ »
المجموع الكلى ٦٣ » بها	١٠٧١٥ تلميذ

وجميع هذه المدارس مزودة بأساتذة من الأوربيين والوطنيين سواء بسواء ، وتختلف مدة الدراسة من ثلاث سنوات إلى خمس . ويتكفل جنابه العالى بإيواء تلاميذ جميع هذه المدارس وتقديم الكساء والغذاء لهم مع تطبيق النظام العسكري عليهم .

السنة الأولى السنة الثانية السنة الثالثة السنة الرابعة السنة الخامسة

١٢	١٠	٨	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	٨٠
» » »	» » »	» » »	» » »	» » »	» » »	» » »	» » »
» » »	» » »	» » »	» » »	» » »	» » »	» » »	» » »
» » »	» » »	» » »	» » »	» » »	» » »	» » »	» » »

وإلى جانب مدارس التلميم العام المنظم أنشئت مدارس للجنود في الفرق العسكرية ، كما يتعلم في مدارس المساجد بالقاهرة عدد يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ تلميذ . وفي مساجد

المدن المصرية الأخرى وكذلك في القرى نحو ١٥٠٠٠ ر، وفضلاً عن ذلك فقد أنشئت تحت إشراف جنابه العالي مؤسسات خاصة يديرها أجانِب لنشر التعليم بين جميع الطبقات دون مراعاة الجنس أو العقيدة .

الفقر : أنشأت الحكومة ملاحي . لإيواء العاجزين عن العمل ، رغبة منها في القضاء على التسول . وفضلاً عن ذلك فقد أسس في القاهرة منذ عهد طويل مستشفى يدعى المارستان حبست عليه موارد وهبات يعالج الغرباء في جزء منه ، كما أنشأ جنابه العالي في القاهرة منذ عهد قريب مستشفى المرضى الفقراء يحوى من الأسيرة ثلاثمائة للرجال ومائتين للنساء . وقد ألحق بمدرسة الولادة مستشفى للتوليد يشرف عليه أساتذة المدرسة وتلميذاتها . على أن مساعدة الجناب العالي بمضى اليتامى من الأطفال وصدور أواصره بتقديم جرايات الخبز وخمسة قروش في كل شهر إلى أبناء الجنود . وقيامه بتنفيذ مشروعات كثيرة بين عامة وخاصة يشتمل فيها المال ، كل ذلك جعل الفقر محصوراً فيمن يؤثرون التسول على العمل . ولعله مما يسترعى النظر أن عدد العمال لا يكفي الأعمال التي يجرى القيام بها .

العراق : لما كانت السلطات الدينية هي المهيمنة على إحراء العدالة ، كان من المستحيل في هذا المقام تقديم ما يطلب من تفصلات عن هذا الموضوع ، كما يستحيل تقديم إحصاءات عما ارتكب من جرائم أو وقع من عقوبات . غير أن من الممكن الجزم بأن عدد الجرائم والجزاءات قليل جداً بالقياس إلى عدد السكان في مصر . أما الأنظمة والأوامر العامة فتقطع وتعلن للجدهور . ويفصل في الجرائم والأخطاء التي تقسم في مختلف المراكز من مندوبي الحكومة عند نادية وظائهم أمام مجلس كل مركز ، طبقاً لنظام يحدد طبيعة الجرائم والأخطاء والعقوبة التي تناسب كلا منها . ومنذ بضع سنوات أنشأ جنابه العالي لجاناً مختلطة من تجار أجانب ووطنيين للفصل في المنازعات التي تقع خلال المعاملات التجارية بين الوطنيين والأجانب . وقد ألفت واحدة منها في الإسكندرية والأخرى في القاهرة . هذا إلى أنه توجد محاكم تجارية وطنية تعقد إحداها في القاهرة والأخرى في الإسكندرية وذلك للفصل في الخلافات التجارية التي تقع بين الوطنيين .

العملة : — العملة المستعملة في البلاد طبقاً للنظام الذي وضعه الجناب العالي أخيراً هي : وحدة النقد هي القرش ، وهو يساوى من حيث وزنه $\frac{1}{4}$ من ريال مار ياريزا والقرش لأربعون بارة . ومن النقود الفضية قطع ذات عشر بارات وعشرين بارة وقطع من ذوات القرش الواحد والخمسة قروش والمشرة قروش والعشرين قرشاً . وثم قطع من النقود

النحاسية من ذوات البارة والحمس بارات . وهناك من العملة الذهبية قطع من ذوات الخمسة قروش والعشرة قروش والمشرين قرشاً والمائة قرش . وقيمة النقود الذهبية تعادل الدبلون الأسباني . وقد كان من حسن الطالع أن حل هذا النظام محل نظام آخر أحدث تدهوراً تدريجياً في العملة المتداولة . وبسمح النظام الجديد بتداول النقد الأجنبي . وما دام يكفل تداول العملة المصرية بطريقة قانونية فإنه سيؤدي إلى التوسع في استعمالها وإلى تسهيل المعاملات التجارية .

الموازين والمطاليل والمقاييس : - وحدة الأوزان هي الدرهم ، وكل أربعة وأربعين ومائة درهم تساوي وطلاً ، وكل أربع مائة درهم تساوي أقة ، وكل مائة رطل تساوي قنطاراً . أما وحدة المكاييل فهي الربع ، وهو عبارة عن مخروط قطع طرفه الأعلى ، وارتفاعه ٩ رة بوصة ، ومتوسط قطره ٥ ١/٢ ، والربع أربعة أفداح ، والقدح أربع ربات ، والرصة ثمتتان ، وكل ٢٤ ربعاً تساوي إردبا . على أن الفوضى التي كانت تسود مقاييس الأطوال دفعت جنباً إلى العالى إلى اختيار النظام المشرى ووحدة المتر الفرنسي .

قوانين الملكية : - تنظم الشريعة الملكية في مختلف أوضاعها من حيازة واستبدال وتوراث كما هو الشأن في جميع الأمم التي تعتنق الإسلام . وهذا النظام ينطبق على جميع الرعايا الذين يجوزون أملاً كما طبقاً للأصول الإسلامية مهما كانت ديانة هؤلاء الرعايا ، ولا يستثنى من ذلك غير التصرفات الفردية . وجميع الإجراءات الخاصة بتنفيذ الملكية وتسجيل عقودها وإبرام تلك العقود من اختصاص القاضي .

الميزانية : - إن التنظيم الذي أخذ جنباً إلى نفسه به منذ بدء ولايته ، وكذلك التغيرات الكثيرة التي أحدثها في مختلف فروع الشؤون العامة حتى ينهض بها ، كل ذلك لم يسمح بجمع مفردات الميزانية ولهذا فإن جميع ما نشر حتى الآن عن هذا الموضوع يمكن اعتباره غير صحيح . ولما كانت الإدارة المصرية لم توضع على أسس منظمة إلا خلال هذا العام ، فقد أصبح من المستطاع جمع البيانات التي يتطلبها إعداد الميزانية . ويجري العمل الآن في وضع جداولها العامة ، وستظهر هذه الجداول في المؤلف الذي أمر جنباً إلى بنشره . وعلى الرغم من صعوبة الإدلاء ببيان مفصل عن إيرادات مصر ومصروفاتها للأسباب التي سبق ذكرها ، فإن من اليسور معرفة أرقامها بالضبط . وتبلغ الإيرادات ٩٠٠ ألف كيس ، والمصروفات العادية ٦٢٦ ألفاً ، وغير العادية ٧٧ ألفاً . وعلى ذلك يتبقى بعد دفع المصروفات ١٩٧ ألف كيس .

السيد : ليس في مصر ديون عامة . وكثيراً ما اقترحت بعض الشركات الأوربية على الجانب المال اقتراض مبالغ كبيرة ، ولكن سموه لم ير من الصواب قط أن يوافق على مثل هذه الاقتراحات .

المعاشات : يبلغ مجموع المعاشات من جميع الأنواع ١٥٧٩١ كيساً في السنة موزعة على ١٦٠٣٧ شخصاً من مختلف الدرجات .

الجيش : يتألف الجيش المصري من ٢٩ ألياً من المشاة وثلاثة ألياً من الحرس ، إذا أضيف إليها كتيبتان كل منهما قائمة بنفسها وإذا أضيف إليها كذلك معسكر النجيلة ، بلغ العدد ٩٧٨٢٠ رجلاً . ويتألف الفرسان من خمسة عشر ألياً واثنين من ألياً الحرس ومجموع رجالها ١٢٧٥٠ . أما العساكر « الباطة جيه » فيبلغ عددهم ١٣٨٦ ، وأما المدفعية فعدد جنود الحرس وجنود الصف متساو سواء أ كانوا مشاة أم فرساناً وهم يبلغون ٧٦١٤ رجلاً . وفضلاً عن ذلك فهناك من المحاربين القدامى المجريين عدد يبلغ ٥٧٦٥ تنتظمهم سبع كتائب ، كما أن في المستشفيات خمس عشرة سرية تؤلف بمجموعتين من الجنود عددهم ١٨١٥ رجلاً أي أن مجموع رجال الجيش يبلغ ١٢٧١٥٠ ، ويتراوح عدد الجنود الأتراك غير النظاميين من عشرة آلاف إلى اثني عشر ألف رجل ، وقد يشترك من البدو في الجيش ثلاثون ألفاً . أما المرتبات والنفقات فمحدودة على النحو الآتي :

المير ميران	١٥٠ر٠٠٠	قرش	في	السنة
مير لواء	١٢٥ر٠٠٠	»	»	»
الأمير الألي	١٠٠ر٠٠٠	»	»	»
القائم مقام	٣٦ر٠٠٠	»	»	»
الجبائش	٣٠ر٠٠٠	»	»	»
صاغفول أغاسي	١٦ر٠٠٠	»	»	»
اليوزباشي	٦ر٠٠٠	»	»	»
الملازم أول	٣ر٦٠٠	»	»	»
» الثاني	٣ر٠٠٠	»	»	»
الباشجاوليش	٤٨٠	قرشاً	»	»
الجاووش	٣٦٠	»	»	»
الأومباشي	٢٤٠	»	»	»

جندى الحرس	٣٠٠	قرش فى السنة
النفر	١٨٠	قرشاً » »
الجندى العاجز عن الخدمة فى الميدان	١٤٤	» » »

النيل : جميع المسائل الخاصة بالزراعة سوف تدرج فى المؤلف الذى تقوم الحكومة بطبعه ، وسيعالج فيه موضوع النيل علاجاً وانياً .

القناطر : البيان التالى هو كل ما يمكن الإدلاء به الآن عن جميع ما يتصل بالقناطر ، فأكثر الورش والمخازن العامة تم إنشاؤها فعلاً ، كما انتهى الكثير من عمليات الحفر . غير أنه من الضرورى الآن أن تجمع فى صعيد واحد المواد التى لا يمكن أن يسير العمل بدونها سيراً منتجاً . ولتحقيق هذا الغرض جىء بأنواع مختلفة من الحجر لإيفاد المشروع ، كما أن قطع الأحجار من محاجر طرة قرب القاهرة يسير الآن بنشاط أعظم من ذى قبل . ويجرى الآن إنشاء خط حديدى حتى يسهل نقل الكتل الحجرية من الجبل إلى النيل ، كما أرسل مهندس إلى سوريا ليختار ما هو ضرورى من الأخشاب . وعند ما تجمع كل هذه المواد فى الجهات المخصصة لإقامة السدود ، فسوف يبدأ العمل ويستمر دون انقطاع حتى النهاية . أما تصميم المشروع وطريقة بنائه فقد تم بحثهما واختيارهما وطريقة تنفيذهما .

أمرام السفن لقد تقرر بعد البحث الطويل اختيار موقع أحواض السفن وبها سوف يكتمل عدد المنشآت التى تتألف منها دار الصناعة البحرية فى ثغر الإسكندرية . وقد جمعت كمية كبيرة من المواد ، كما أن لجنة المهندسين التى عينت لوضع تصميم المشروع أنجزت عملها ووافق عليه مجلس البحرية بعد فحص دقيق . على أن اللجنة نفسها قد اختارت أحد أعضائها لإدارة العمل ، وهم الآن منهمكون فى اختيار الأرض ، حتى إذا عرفوا طبيعة التربة قرروا الطريقة التى يتبعونها فى وضع الأساس . وقد دعت إقامة الأحواض والقناطر إلى إنشاء خط حديدى لنقل الحجارة من المحاجر الواقعة قرب الإسكندرية إلى حافة الطريق المعد لشحن السفن .

الخطوط الحديدية : الخطوط الحديدية فى كل من طرة والإسكندرية هى الخطوط الوحيدة التى أنشئت فى مصر أو يجرى العمل فى إنشائها . ويبلغ طول خط طرة ٢٢٩٥ متراً . وأول خط أنشئ فى الإسكندرية طوله ١٢٠٠ متراً ، أما الخط الذى يجرى فيه العمل الآن فسيبلغ طوله — من الأمتار .

البحرية : تتألف بحرية الجناح المالى فى الوقت الحاضر من ١٣ سفينة حربية أنزلت منها اثنتان فى البحر منذ عهد قريب . وما تزال واحدة فى « مفلق الخشب » وأخرى يجرى بها العمل للآن ، كما أن هناك خمس سفن من نوع الفرقاطة ، وأربعا من نوع القرويت ، وستا من نوع الإبريق ، وواحدة من نوع السكوثر ، وثلاث بواخر . هذا فضلا عن فرقاطات فى حاجة إلى الإصلاح ، وسفن أخرى للنقل .

ملحق (ج)

تقرير أحد المهندسين الميكانيكيين الانجليز عن الصناعة وحالة
الطبقة العاملة في مصر

القاهرة في الثالث من فبراير ١٨٣٨

سيدى :

سأحاول بكل ما يسمنى من جهد أن أرسم لكم صورة صادقة عن حالة سواد الشعب
المصرى في وقتنا الحاضر .

أعتقد أن محمد على باشا قد عمل كل ما يستطيع عمله لتتور أذهان الأهالى ، وحضهم على
الآخذ بأسباب الحضارة ، متحملا نفقات طائلة في سبيل إنشاء المعاهد العلمية ، واستخدام
الأجانب لتعليم أبناء الفلاحين المصريين .

ويجربى القضاء بين أبناء العرب في المدن الآن على نحو أكثر انطباقا على العدالة مما كان
عليه الحال عند ما جئت إلى القاهرة لأول مرة . وهم يظالمون الآن بمناصب كثيرة ذات
مسئولية كقضاة المحاكم الصغرى وحكام الأقاليم ومديرى المصانع وغير ذلك ، بعد أن كانت
هذه المناصب فيما مضى وقفا على الأتراك .

وأكثر ما يشكو منه الفلاح أن الحكومة تنصرف في حياته وأرضه وحرية على النحو
الذى يروق لها . ولولا أن السكين يعمد إلى إخفاء بعض محصوله ، ما بقى له غالبا في أواخر
الحريف شيء يقيم به أوده وأود أسرته خلال فصل الشتاء .

ولأنه لمن المستحيل إعطاء بيان صحيح عن القواعد التى تنظم العلاقة بين حكومة الباشا
والزراع ، لأن هذه القواعد تتغير كل عام وفق مصلحة الباشا . وبأخذ الملاح في الوقت
الحاضر أرضا مساحتها عشرة أفدنة مثلا بإيجار معين ، فتأمره الحكومة بأن يزرع اثنين
منها نيلة أو قنبا أو قطننا . وتشترى محصول الغدانيين بالثمن الذى تقدره .

وعلى الفلاح زيادة على ذلك أن يدفع ضريبة تبلغ عشر دخله السنوى تقريبا . أما من يعمل
في أحد مصانع الباشا فيخضع من أجره السنوى ما يستحقه عن ثلاثة وثلاثين يوما من أيام

العمل . هذا إلى أن الحكومة تأخذ التبن كما تأخذ رطلين من الزبد عن كل فدان . ومنذ سنوات قليلة كان الباشا يأخذ من الفلاح جميع المحصول بالتمن الذي يرتثيه . على أنه حتى في الوقت الحاضر لا يكاد يترك للمهال المساكين ما يكفيهم من القوت .

ومن أثقل الأعباء التي يرزح تحتها ابن العرب المسكين أنه إذا عجز جاره عن دفع ما عليه من الإيجار أو الضرائب وما إليها ، استولى الحاكم على ما يملكه شخص آخر في القرية عوضاً عن المبلغ المطلوب ، وإذا تأخرت قرية في سداد ما عليها ، عمد إلى إرغام القرية التي تجاورها على سد النقص ، وكان من أثر هذه الطريقة أن ركن الناس إلى الإهمال ، وأصبحوا لا يبذلون من الجهد ما كان يجب أن يبذلوه .

وبؤثر الملاح أن يفقد عضواً من أعضائه على أن يكون جندياً في الجيش ، وقد لاحظت في طريقى إلى جنادل النيل أن أغلب الأهلى لا يصرون بالعين الثمينة ، وأن عصب الإيهام مقطوع قطماً عرضياً ، أو أن أسنان الجانب الأيمن من الفك مخلوعة ، وقد فعلوا ذلك بأنفسهم حتى لا يقبض عليهم ويلحقوا بالجيش .

وفي اعتقادي أن مصر إذا غزاها أى جيش ، فإن أغلب جنود الباشا سيولون الأدبار . وعندى أن مافى مصر الآن من ضروب البؤس ترجع إلى قلة السكان التي ينشأ عنها ، فيما ينحى إلى ، ترك ما يقرب من نصف الأرض بوراً ، لأن ظهور الطاعون والكوليرا منذ سنوات قليلة ، وإلحاق العدد الكبير من الرجال بالجيش والأسطول ، كل ذلك أنقص عدد السكان إلى حد كبير .

وإنى لأعتقد اعتقاداً جازماً أن الباشا لو أجر الأرض أوباعها وسمح للأهالى بأن يتصرفوا في المحصول كيفما شاءوا لكان ذلك خيراً له ولهم .

وقد كان طعام الفلاح في عهد المماليك أحسن وأوفر مما هو عليه الآن . أما فيما يتصل بسلامة الأرواح فإن الملاح الآن أكثر أمناً على حياته منه فيما مضى . وليس هناك ما يستثير الفيرة من الأوربيين غير اختلاف العقائد الدينية . فإن العرب يعلم أن الأوربي أحد منه ذكاء وأصوب آراء ، ولهذا يعمل على محاكاته قدر ما يستطيع في جميع تواحي العنود والمعلوم .

أما الفيرة والحسد فإنهما يوجدان بين التترى وابن العرب ، وبخاصة منذ عهد جنابه العالى إلى ملء الوظائف الحكومية الصفرى بأفراد من أبناء العرب .

وينحى إلى أن محمد على لو ظل حاكماً على مصر عشر سنوات أخرى ، لشغل الوطنيون

من أهل هذه البلاد أغلب المناصب المدنية . ولكن يجب ألا يظن أن من مصلحة الفلاح أن يحكمه مواطنوه ، فإن حالته على العكس من ذلك ، نسوة أكثر من ذى قبل ، لأن التركي وإن كان يضارع ابن العرب في جشعه ، إلا أنه أقل منه خبرة في استغلال الأملاك . فقد كان المشايخ من أبناء العرب إلى سنوات قليلة جداً في عداد الفلاحين ، ومن ثم كانوا يعرفون جميع الطرق والوسائل التي يلجأ إليها أولئك التعمساء في إخفاء ما يملكون .

وإيس ما يأخذه الباشا هو كل ما يزيد حالة الفلاح بؤساً ، فإن لحاكم الإقليم ضلماً كبيراً في سلب القليل الذي يتبقى له . فمن كان لا يمكن شروى فقير من أبناء العرب لا يلبث أن يمتلك ثلاثة خيول أو أربعة وعشرين أو ثلاثين رأساً من الماشية خلال ثلاثة أعوام من تعيينه شيخاً أو حاكماً ، وكل ذلك مغتصب من الفلاح المسكين .

ويهجّر الفلاح قريته على الدوام ، وكثيراً ما يهرع إلى المدن ليشتغل بأي عمل يستطيع الحصول عليه . وفي فصلي الربيع والخريف يزور مشايخ كثير من القرى مدينتي القاهرة والإسكندرية ، كل يبحث عن الهاربين من ناحيته ، حتى إذا عثروا على أكبر عدد يستطيعون العثور عليه ، أودعهم سجن الحكومة ثم يسوقونهم زسراً إلى قراهم ، بعد أن يوثقهم جميعاً ويضموا عليهم الحراس .

وأكثر ما يشكو منه « الميسكانيكي » الأوربي الموظف في الحكومة ، أنه يفصل من عمله يوم يستطيع أي من أبناء العرب أن يحل محله ، ولو أدى ابن العرب عمله على نحو يختلف اختلافاً بيناً عن طريقة الأوربي . ولهذا كان السر في أن الأهالي لا يتقدمون في الصناعة ، أن الأوربي يدرك تمام الإدراك أنه سيفصل من وظيفته في اللحظة التي يقف فيها الفلاح على قليل من أسرار العمل الذي يزاوله . ومن ثم يبذل الإفرننجي كل ما في وسعه ، حتى يظل ابن العرب قليل الحظ من المعرفة .

على أن أهم الأسباب التي أدت إلى ببطء تقدم الأعمال الآلية إلى هذا الحد أن مديري المصانع أنفسهم لا يعينهم أمرها . فمدير أي مصنع من مصانع الباشا لا يعنيه كثيراً أن يزيد أجور العمال أو تنقص ، بل إنه لا يكاد يبالي إذا لم يتقاضوا شيئاً على الإطلاق ، وسواء لديه أتوا قرب المواد الضرورية في المصنع أم لم تتوافر ، فكل ما يشغل باله إنما هو مرتبه وتقدي توجيه اللوم إليه . أما إذا رفض الرجال العمل فالسوط حاضر ، ومن ثم كانوا يعضون إلى عملهم والحقد يملأ صدورهم . وفي كل مصنع يشتغل به خمسمائة عامل ، ما لا يقل عن خمسة

أشتخاص أو ستة ، ينهمكون على الدوام في البحث عن الغائبين ، وعلى الرغم من شدة نيقظهم فقلما يتكامل العدد ، وقد لا يتكامل قط .

ويبذل جميع الأفندية والديرين كل ما في طوقهم لخفض المصروفات اللازمة للمحافظة على المصانع ، إذ أن جميع المصانع الجديدة التي يقيمها الباشا كثيراً ما تعوزها قطع الغيار ، ولهذا سرعان ما تبلى آلاتها وتغدو قليلة الجدوى . ويلاحظ ذلك في مصانع القطن بنوع خاص .

ويتبارى مديرو المصانع في إنفاق أقل ما يمكن من المصروفات . ولما كان المفتشون والأهالي لا يعرفون شيئاً عن تركيب الآلات ، ولا يدركون ما تمس الحاجة إليه ، فطبيعي ألا يجروا أى منهم على طلب المزيد من الرجال والمواد ، إذا أراد المحافظة على انتظام العمل في مصنعه ، حتى لا يتعرض للزجر والتأنيب . ومن أجل ذلك يعتمد المديرون إلى استعمال الآلات طالما كانت قادرة على الدوران ، رغم ما يستتبعه ذلك من تخطئها ورداءة إنتاجها . وللباشا في مصر أربعة وأربعون مصنفاً للقطن ، مقسمة ثلاثة أقسام يشرف على كل منها مفتش عام . ويتبارى المفتشون الثلاثة في أبهم يستطيع أن ينتج البفنة بثمان أرخص مع طلب أقل ما يمكن من نفقات الإصلاح . وهذه الطريقة هي التي أوصلت الآلات إلى الحالة السيئة التي هي عليها الآن ، حتى غدت هذه المؤسسات لا تكاد تستحق أن تدعى مصانع .

وقد أنفق الجنب العالي مبالغ طائلة من المال على الآلات والميكانيكيين ، ولكن طالما بقي نظام الإدارة الحالي ، فإن يكون لديه منها ومنهم ما يصلح للموازنة مع الأمم الأخرى . ويرى كل من تحدث إليهم من ذوى الدراية أن خير طريقة يلجأ إليها الباشا أن يتخلى عن مصانعه لأفراد معينين ثم يقسم معهم أرباحهم في نهاية العام . ويحيل إلى أن الباشا يوافق على هذه الطريقة عن طيب خاطر ، إذا استطاع أن يعرف ما تستتبعه من مزايا . ولما كان من غير المستطاع أن يقف على كل شيء بنفسه فهو مضطر إلى أن يحيل إلى مجلسه جميع ما يقدم إليه من المقترحات ، ويبذل هذا المجلس في أغلب الأحيان كل ما في وسعه ليحول دون قبولها . وقد كان هذا هو الشأن على الأخص فيما يتصل بمشروع قدم إلى جنابه العالي منذ ثمانية شهور أو تسعة ، إذ عرض أحد الإنجليز أن يستولى على مسبك الباشا لمدة خمس سنوات ، وأن يشتري الفحم والحديد والأحشاب وما إليها على حسابه الخاص ، وأن يسلم ما ينتهي من صنعه بثمان بقل كثيراً عما ينفقه الباشا في الوقت الحاضر ،

وقد أحاله الباشا على ناظر المعارف فأبدي من الاعتراضات ، واصطنع من ضروب الماطلة والتسويق ، ما اضطر الرجل إلى التخلي عن المشروع نهائياً .

وكان هناك اقتراح آخر بشأن ضرب الأرز تقدم به الإنجليزي ، وقد أحيل الاقتراح إلى ناظر الخارجية ، فكان في تصرفه شديد الشبه بزميله .

ولست أظن أنه في استطاعة أحد أبناء العرب أن يكون في يوم من الأيام صانعاً مجيداً إلا إذا اشتغل بإحدى الصناعات منذ نعومة أظفاره ، ومع هذا فقد يصبح بعد ذلك متوسطاً في كفايته . أما الذين يستطيعون أن يكونوا ميكانيكيين من الدرجة الأولى فجد قليلين ، وقل أن يوجد بين الميكانيكيين الحاليين في القاهرة ، من يستطيع الحصول على خمسة عشر مثلاً في الأسبوع ، إذا اشتغل في لندن .

على أن الصانع لا يلقى أى تشجيع وإدارة المصانع على ما هي عليه . ولهذا يستوى لديه أن يؤدي عمله أداءً حسناً أم سيئاً ، إذ أنه يذهب إلى عمله فاتراً المهمة ، وكل ما يعنيه أن يقترب الليل حتى يتقادر المصنع .

وشبهه بهذا موقف المديرين فهم بعيدون عن أن تراهم عين مولايم . والفرق جد كبير بينه وبينهم من حيث الاهتمام بالعمل . ولو شاء المدير — على سبيل الفرض — أن يزيد أجر عامل من ذوى الكفاية ، لكان من العسير تحقيق رغبته ، فن الضروري أن يكتب أولاً إلى رئيسه المباشر ، ثم يعرض الطلب على ثلاثة دواوين أو أربعة حتى يصل إلى لجنة الشئون التجارية ، وتتألف من رجال ذوى كفايات عادية للغاية يكادون يجهلون كل شيء عن الموضوعات التي يطلب إليهم الفصل فيها . ويجب أن يرفع الطلب بعد ذلك إلى الجنب العالي ، فإذا لم يوافق عليه أحد تلك الدواوين رفض الطلب ، وقد يلام صاحب الاقتراح على إصراره في بعض الأحوال .

ويحدث في بعض الأحيان أن يرفع الرجل الذي يريد زيادة أجره عريضة إلى أحد الدواوين العليا ، فيستشير الديوان المدير ، فإذا كان صاحب العريضة حسن العلاقة برئيسه ، طرد إليه الرد بما يرضيه ، وإن كانت الأخرى فلا يلتفت إلى طلبه ، دون مبالاة بما يستحقه لقاء كفايته . ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام المدير بالعمل .

وخير الصناع من أبناء العرب هم الحدادون وأظهر نقائصهم حاجتهم إلى بعد النظر ،

وهذه النقيصة شائعة فيهم . وإنه ليدعشني أن الباشا لم يفلح جميع مصانعه منذ عهد طويل ضجراً مشمئزاً ، فكثيراً

ما خدعه الأتراك والمرب والأوربيون . وإني لأعلم أن مشروعات قدمت ونفقات قدرت ، حتى إذا حان وقت التنفيذ ، بلغت النفقات ما يوازي التقدير الأصلي عشرين مرة ، وكثيراً ما يكون العمل أقل مما قدر بمثل هذه النسبة .

وقد سألتني كم مرة يفر أبناء العرب ملابسهم ؟ والحقيقة أن الواحد منهم لا يكاد يملك ما يستحق هذه التسمية . فلابسه في العادة قميص من القطن ، وهو يمد نفسه سميداً إذا كان لديه جلباب خشن من الصوف يرتديه فوق القميص . وقل أن نجد قميصين لدى أي من أبناء العرب . وأعتقد أنه لا يفضل قميصه قط ، حتى إذا تهيأت له بعض أوقات الفراغ أحياناً ، جلس في الشمس ونضاه عن جسده ليهلك ما يتراحم على بدنه من حشرات . وقد رأيت أحد أبناء العرب ما كاد يشتري قميصاً جديداً من السوق حتى خلع قميصه القديم ، وشرع ينهش بأسنانه جميع « غرز الخياطة » ليقتضي على ما بها من القمل .

وسكان المدن الآن أكثر نظاماً مما كانوا عليه حين قدمت إلى مصر لأول مرة وإذا توافر لدى ابن العرب مال ، فكثيراً ما يلجأ إلى تفتير زوجته ، فإن أعظم أمانيه أن يكون قادراً على أن يضم حريمه من يصبو إليها .

وقد تحدث إلى شيخ البلد الحالي في القرنة فقال إنه لم يحتفظ قط بزوجة بعد أن تكون قد أنجبت طفلاً ، وأظن أنه قال إنه تزوج خمساً وعشرين مرة .

وليس أبناء العرب بالشعب النشيط اليقظ ، ومن المستحيل أن تعرف نوع التفتير الذي يجب أن يتناول أداة الحكم ، حتى يبعث فيهم النشاط واليقظة . على أنهم يحبون المال حباً جماً ، وربما كان ذلك حافزاً يدفعهم إلى العمل .

ولو أجر الباشا أرضه أو باعها لسكان حظ الفلاح منها ضئيلاً على ما أعتقد ، ولهرع الأنوف من أوروبا لاستيطان هذه البلاد ، ولأدى ذلك إلى زيادة ثروتها وسكانها ، ولارداد دخلها كثيراً في سنوات قلائل .

ولا يتوهمن أحد أنني أضع اللوم كله فيما أصاب سكان مصر من جميع ضروب البؤس والشقاء على عاتق واليها الحالي . فإني على خلاف ذلك أرى أن أخطاءه قليلة جداً ، وأن الظروف هي التي أجبرته في أغلب الحالات على أن يعمل ماعمل .

وقد نمت محمد على بأنه طاغية مستبد قاس ، إلا أن طول إقامتي في هذه البلاد تدفعني إلى نفي هذه التهمة عنه نفيًا باتاً . إذ يظهر في تصرفاته من دلائل الرحمة أكثر مما يظهره القانون الإنجليزي ، فقد اتضح له مئات المرات أمر رجال يهبونه ويسلبونه بوسائل وضيعة ،

في حين أنه يندق عليهم مراتب سخية ، ولو حوكم هؤلاء الرجال في «نيوجيت» Newgate لكان من المحقق أن يكون مصيرهم النفي المؤبد . أما هو فيعمد في الغالب إلى سجنهم مدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات ، وإذا كانوا من ذوى المكانة والجاه ، اعتقلوا في مبنى منزّل قرب الإسكندرية ، حيث لا يألون لشيء سوى ضياع حريتهم .

وعندما عين محمد علي باشا على مصر ، كان عليه أن يصارع كثيرا من الخصوم أخطرهم المماليك ، وهم طائفة من اللصوص خارجة على القانون . وكانت البلاد مدة وجودهم بها تمانى أهوال الثورات دون انقطاع ، فقد كانت الشجار ينشب على الدوام فيما بينهم ، كما كانوا يعمدون إلى نهب الأهالي . وقد أكد لي أناس كانوا بمصر في ذلك الوقت أن المماليك كانوا يقتلون الفلاحين دون أن يكثرثوا لذلك أكثر مما يكثرث الصياد حين يصيب أرنباً . وإذا أراد أحدهم تجربة غدارة جديدة اشتراها ، فإنه لا يتردد في إطلاقها على أحد المارة من أبناء العرب . وقد اختار الجناب العالي للتخلص من المماليك طريقة في أطوائها القسوة والهلاك ، ولكنني أعتقد أنه كان مصيبا كل الصواب في تصرفه إذ كان المماليك أعداءه ، ولو قدروا لفعلوا به مثل الذي فعله بهم ، هذا إلى أنهم كانوا طغاة لامبادى لهم ، يذبحون في كل يوم الأهالي الوادعين ممن لاحول لهم ولا قوة . وليس من شك في أن كل قطرة من الدماء أراقها محمد علي في ذلك اليوم عصمت أكثر من روح بريئة . على أن محمد علي لم يكذب يظهر البلاد من المماليك حتى شرع يعمل على إقرار النظام في مصر . ولكن ظلت أمامه عقبات كثيرة كأداء كان عليه أن يواجهها ، وأعظم هذه العقبات الجنود غير النظاميين من الترك والأرثوذكس ، إذ كانوا لا يقلون عن المماليك سوءا من جميع الوجوه ، بفارق واحد هو أنهم في سلك الجندية أقل من المماليك خبرة ، وأصعب قيادا . ولما لم يكن في البلاد غيرهم من الجند ، فقد كان لزاما عليه أن يصطنع الحذر ، فلو كان لديهم أقل فكرة عما يبيتته لهم من النوايا ما كانت حياته عندهم تساوى شيئا يذكر .

وكانت أول خطوة خطاها أن نظم في جهة منزلة في القطر المصري الألبان أظنهما من الجنود الوطنيين ، على رأسهم ضباط من رقيقه الأبيض وبعض الأعيان . ولم يكذبهم حتى بعث بأولئك الجنود غير النظاميين في حملات بعيدة إلى مكة وسنار والمورة ، وسير الجنود المدربين إلى المعسكرات القريبة من القاهرة . ولما صار زمام القاهرة في أيدي الجنود النظاميين ، سارع بأقصى ما يستطيع إلى تكوين جيش من الفلاحين برأسهم ضباط من الأتراك ، شجعهم على دخول الخدمة النظامية ما وعدوا به من مراتب عالية . وهكذا أصبح لديه في وقت قصير عدد كاف من الجنود أعدوا إعداداً يمكنهم من أن يقفوا موقف التحدي

إزاء الأوشاب غير النظاميين ، الذين سرحوا بمجرد أن وطئت أقدامهم مدينة القاهرة . ومن لم يشأ منهم الالتحاق بالحيش النظامي ، اضطر إلى الرحيل تحت حكم الظروف . وهكذا استطاع محمد علي دون أن يطلق رصاصة من غدارته أن يطهر البلاد من طائفة من السفلة الخارجين على القانون ما يزال كثير منهم يمشون في القاهرة على مرتبات ضئيلة . وقد تحدث إلى بعضهم فكان يسرهم جيما أن يقصوا من جديد نبأ ما قاموا به من أعمال مجيدة في الأيام السوالت . وإنه ليحضرني بنوع خاص مثل من أسفل الأعمال التي سمعت بها وأدلفا على الفسوة الباغية . ارتكبه رجل معروف بالصلاح ، يؤدي صلواته الخمس كل يوم بانتظام . ذلك بأن الأقباط يحتفلون بعيد يشبه عيد أول مايو عندنا ، ويخرجون جميعا في هذا العيد إلى الحدائق التي تحيط بالقاهرة ، ويشترك أهل المدينة كافة في الاحتفال بهذا العيد . وقد قابلت رجلا من المسلمين صبيحة ذلك اليوم وقالت له : « ألسنت اليوم مبهتجا بهذا العيد يا محمد أغا ؟ » فأجابني بأنه ليس هناك ما يدعو إلى ابتهاجه وقال ، « منذ سنوات قلائل لم يكن يمر مثل هذا اليوم دون أن أقتل ثلاثة من الأقباط على الأقل » فسألته وكيف كان ذلك ، فقال « لقد كنت أحشر نفسي في زمرتهم ، وأنا ملتفت بعبادة حول جسمي ، حتى إذا أخذتهم نشوة الفرح ، أطلقت غدارتي من تحت العبادة . ومنذا يجرؤ على انتهازي ؟ » .

ولم يكد محمد علي يطهر البلاد من الجنود غير النظاميين حتى شرع في تأسيس المصانع والمدارس وغيرها . ولو أراد شخص قبل أن يلي محمد علي زمام الحكم في القاهرة أن يصنع مفتاحا لقفل ما استطاع . أما الآن فلدى محمد علي المنسوجات والمدافع والنحاس والحديد والقطن وغير ذلك مما يمكن صنعه في أملاكه ، وذلك من دواعي فخره ، إذ كان في سني حياته الأولى يختلط بجماعة من الحميج ، ولم تنجح له قط الفرص التي تجعل منه حاكما متمدبنا . ولا شك في أن آلاله في حالة سيئة جدا ، ولكن ذلك لا يرجع إلى خطأ من جانبه ، فقد دفع في سبيلها من الأموال أكثر مما كان يدفعه في شراء أحسن الآلات ، واستخدم رجالا أكفاء في إدارتها . ومع ذلك فإن البلاد تسير بسرعة في طريق الحضارة تحت حكم محمد علي . وصحيح أنه يضايق الزارع المسكين ، ولكن الوضع الذي وجد نفسه فيه ، والحروب الدائمة التي خاض غمارها ، والنفقات الطائلة التي استلزمها مصانعه ومعاهده العلمية ، كل ذلك كان يضطره إما إلى صرف النظر عن فتوحه وعن مشروعه العظيم في النهوض بمصر ، حتى تصبح دولة لها مقامها تضارع غيرها من الدول المتحضرة ، بدلا من أن يتركها مغارة

للصوص كما وجدها ، وإما أن يلجأ إلى تدبيرات غير مألوفة لإنقاذ مشروعاته . ويماني
العلا حون متاعب شديدة إلا أن ما أسفر عنه حكم محمد على من نتائج حميدة سيقدر حق قدره
في قابل الأيام .

ومن أحسن ما يتجلى به محمد على أنه يشجع الكفاية حينما وجدت . وتتضح سياسته الحرة
من أنه أنعم بإلقب البيكوية على كثير من السيجيين ، وهو أمر ظلت مملسكات الدولة العثمانية
لا عهد لها به حتى استحدثه محمد على . ومثل هذا الشرف ليس بعيدا عن متناول الأقباط .

والآن أعتقد أنني أحببت عن أهم الأسئلة التي وجهتها إلى ، وسأختم إجابتي بأن ألاحظ
أنه إذا كان في هذا التقرير ما يعتبر تملقا لحاكم مصر الحالي ، فإني أقرر في صراحة ووضوح
أن محمد على لافضل له على في منصب أو مماش . أما عن المستقبل ، فليس لي غرض أسمى
إلى تحقيقه ، لأنني موطن العزم على أن أترك خدمته في القريب .

ومن جهة أخرى فإنني قد أدليت ببيان صحيح عن حالة الطبقة الدنيا من الأهالي في هذه
البلاد ، وبخاصة سكان القرى .

أما أهل المدن فأحسن حالا من أهل الريف ، وللملكية الخاصة من الاحترام في المدن
مثل مالها في لندن .

وأغلب ضروب البؤس التي يلقاها الفلاح يمكن إرجاعها إلى الحكم ، فهم جشعون
مرشون . وما يجدي الفلاح كثيرا أن يشكر حاكمه ، فبين ذوى الماصب قوم لا مبدأ لهم
يتصل بعضهم بالفقر ، ومن ثم كان من المستحيل على رجل فقير أن يعرض قضيته على الباشا
عرضا تستبين منه الحقيقة .

ولم أعرف قط شيئا عن محاكمهم ، إلا أنه كثيرا ما يقال إن رشوة القضاء أمر ميسور .
على أن محمد حبيب ناظر الداخلية وكبير القضاة في القاهرة يستمتع بسمعة حسنة في
المدينة لزاهته ، إلا أن كثيرا من مرؤسيه يقيمون العدالة في بعض الأحيان على نحو يدعو
إلى مزيد من العجب والدهشة .

إلى السيد المحترم جون بورنج ، دكتور في الآداب .

ملحق (٤)

تقرير أحد الصناع الانجليز عن الصناعة والزراعة في مصر

٢٥ ديسمبر سنة ١٨٣٧

وصف موجز لصناعات مصر وزراعتها

ينطوى على رأى يتصل بمدى صلاحية مصر لقيام الصناعة بها

يجب أن يعرف قبل كل شيء هل مصر بلاد تستطيع إنتاج المصنوعات على نحو يفيدها. والأسئلة اللازمة للقيام بهذا البحث هي : هل الأيدي العاملة فيها موفرة ؟ وهل لديها من رءوس الأموال ما هو فوق الكفاية ؟ وهل أهلها مستفيرون إلى حد يؤهلهم لأن يكونوا صناعا يشتغلون في المصانع ؟ هذه هي المسائل التي يجب أن يبحثها الأجنبي قبل أن يبدى رأيا قاطعا في الموضوع . ولكن لمصر موقفا فريدا في بابها ، ولهذا كانت هناك اعتبارات أخرى مقدمة على الاعتبارات السالفة . فإذا لديها من القوى التي تحرك الآلات ؟ إن مصر تختلف عن الجمهورية العظمى من البلاد ، فليس فيها أنهار أو مجار مائية يمكن استخدامها في إدارة المصانع ، وقد تقدم العصر بالصناعة حتى أصبح من المسير أن نرجع إلى اليهود التي كان العمل اليدوي فيها قوام الصناعة . وكثير من المصنوعات هنا تقوم بعمله الأيدي ، أما في البلاد الأخرى التي تفوقها في الميادين الصناعي فتقوم به الآلات ، وكثيرا ما تدار الآلات باليد . وبعد فإموقف مصر إزاء وفرة العمل اليدوي بها ؟ إنني أعتقد أنها ستبقى بلدا زراعيها خالصا ، حتى ولو غدا سكانها أربعة أضعاف ما هم عليه . فحاصلاتها الزراعية أوفر من حاصلات أكثر الممالك ، ومناخها يلائم الكثير من مختلف المحصولات ، ولا تحتاج مزارعاتها حتى تبلغ حد النضج إلا إلى قليل من العناية والاهتمام والعمل ، مما يعتبر مضرب الأمثال ، هذا إلى أن فصولها متشابهة حتى لا يكاد الزارع ياتي باله إليها . أما أهم ما يميزه في عمله فهو زيادة مياه النيل زيادة فاحشة ونقصها نقصا شديدا وهي أمور باع من ندرة حدوثها أنها لا تختلف كثيرا عما يقدره ، بل إن هذه الأمور لو حدثت فعلا ، ما كان لها من الأثر فيه ما يكون لها في البلاد الأخرى ، إذ أنه لا يتكبد نفقات إعداد الأرض وتسميدها وبذر التقاوي وأعمال الزراعة

وتعهد المحصول حتى ينضج ، وكل ما عليه أن يقوم بعملية الحصاد . أما إذا كان الفصل غير ملائم لنضج المحصول ، فعند ذلك فحسب يتحمل ما تستتبعه جميع الأعمال السابقة من خسائر . غير أن الفلاح كثيراً ما يعرف من حالة النيل ماسوف يكون لها من الأثر في محصولاته . ولهذا يتخذ من التدبيرات ما يلائم هذه الحالة ، حتى إذا لم يربح شيئاً لم يخسر كثيراً .

أما الخطوة التالية ، (وربما كانت معاصرة للعمل اليدوي) فهي استخدام الحصان . وقد أصبحت هذه القوة في الوقت الحاضر عديمة القيمة في كل دولة غدت فيها المصنوعات مصدراً للتجارة . فما موقف مصر إزاء هذه القوة الحيوانية ؟ إن مصر تربي المليل من المواشي ، لأن الأرض إذا استعملت في الزراعة ، كانت أكثر فائدة منها إذا نما فيها السكلا وزرعت الذرة لإطعام الماشية . وأكثر الخيول والمواشي تستورد من الخارج ، أما ما يربي منها في مصر فأكثره يربيه البدو ، ممن يجتازون الصحراء والجهات التي لازرع بها ، سعياء وراء الرزق ، وكثير من تلك الجهات كان من الممكن زراعته لو توافرت الأيدي العاملة ، ووجد التشجيع السكاني ؛ وبعبارة أوجز لو كان هناك ضمان للأرواح والممتلكات ، لآنى أعتبر هذا الضمان ضرورة لا ممدى عنها حتى تصبح مصر من جديد بلادا آهلة بالسكان وفيرة الثراء . ولانلائم مصر تربية المواشي ، فمحصولاتها سنوية ، وليس بها من الأعشاب إلا ما تنبتة الأراضي البور وما تجود به الصحراء . وعندى أن مصر يجب أن تعتبر تربية المواشي أمراً ثانوياً ، وأن أهم المواد الغذائية يجب أن تكون من المحصولات الزراعية الكثيرة الحالية أو التي يمكن إنتاجها ، فهي محاصيل تؤكل وتتوافر فيها عناصر التغذية .

ولقد ذكرت فيما مضى أن مصر ليس بها من الأنهار أو المجارى المائية ما يمكن استخدامه في إدارة المصانع . وليس هناك ما يجب إضافته إلى ذلك سوى أن المياه أهم القوى المحركة وأقلها نفقة في جميع البلاد . ولهذا يظهر أنه من الضروري جداً أن تكون لدى مصر هذه القوة حتى تكون بلادا صناعية .

ولا يتبقى من القوى المستخدمة في الصناعة غير البخار . فهل يمكن الإفادة من هذه القوة في الصناعة بمصر ؟ وهنا تقف مصر مرة أخرى موقفاً فريداً في بابها . فالظاهر أن الطبيعة والفن غير كافيين لإمداد مصر بالوسائل الضرورية لجمالها دولة صناعية ، إذ أنها فقيرة جداً في جميع أنواع الوقود كالنفط والخشب والمواد النباتية ، وهي المنصر الأساسى في قيمة القوة البخارية وعملها .

وإنه لمن الضروري قبل الإدلاء بأى بيان عن مصانع مصر أن نقول شيئاً عن زراعتها ،
فمصر قديمة العهد بانثونيون الزراعية . وتزحف الصحراء فى كل عام على الأراضى البور ،
ويشتد هذا الزحف لأنه لا يوجد من الأيدى العاملة ورءوس الأموال واستقرار الأمن
ما يكفى حتى زراعة الأرض الوافعة على ضفاف النيل . وقد أصبح خمس الأراضى أو سدسها
غير صالح للزراعة ، (على أن ما أعرفه لا يبدو الوجه البحرى وعصر محمد على) . غير أن
أوثق ما حصلت عليه من البيانات يدل على أن مساحة الأراضى المزروعة فى الوقت الحاضر
لا تجاوز ثلثى ما كان مزروعاً منها قبل تولية محمد على . ولم يقف الأمر عند تناقص مساحة
الأرض الزراعية فإن محصولها قد انخفض بهذه النسبة عينها . فأى مساحة محدودة من
الأرض مثلاً لا تنتج الآن أكثر من ثلثى ما كانت تنتجه فيما مضى ، إذ تناقصت كمية
المحصول بالنسبة نفسها . وفى ذلك ما فيه من دلالة على أن الزراعة قد انحطت فى عهد الباشا
بنسبة ٧٠ ٪ ، وهو أمر كان من المحتمل أن يؤثر فى دخل البلاد تأثيراً ملموساً ، لولا إدخال
القطن الذى أصبح مصدر إيراد كبير للباشا . وعلى الرغم من أن جميع ما ذكرته حقائق
خالصة ، فإنى لا أملك على صحتها دليلاً ، إلا أن بسط الأسباب قد يرقى إلى مرتبة الدليل .
فقد كان الفلاح فى بداية عهد محمد على هو بعينه الفلاح الذى يتولى الآن زراعة الأرض ،
وكان لديه فى ذلك الوقت بعض المال ، وكان فى استطاعته — قبل أن يحتكر محمد على
جميع الحاصلات الزراعية — أن يحصل على قروض تضمونها محصولاته ، مما يدل أوضح
دلالة على أن العمل كان إذ ذاك أكثر من رأس المال . غير أن هذه الطريقة عادت بالخراب
فى النهاية على أغلب المقرضين ، لأن محمد على ادعى لنفسه دين سابق إنذار حق الأسبقية فى
تصريف المحصول ، وتركهم يستردون قروضهم من الفلاحين بكل ما فى استطاعتهم من
وسائل . وأعتقد أن هذه كانت أول ضربة أصابت الزراعة إبان حكمه ، وكان من نتائجها
أن نقصت مساحة الأراضى المزروعة ، وقلت العناية بفلاحتها ، كما أعتقد أنه منذ ذلك الحين
أخذ المحصول يهبط تدريجاً كما ونوعاً ، وأصبح الفلاح قار الهمة بطيء الحركة فاقد الإحساس
قائماً بمجرد وجوده على قيد الحياة . ومما قاله « ريكاردو » Ricardo « فى البلاد التى تملك
طبقاتها العاملة أقل ما هى فى حاجة إليه ، وتقنع بأردأ أنواع الطعام ، يصبح الناس عرضة
لأعظم الانقلابات ، وأشنع ضروب البؤس . » وهذا القول ينطق بنوع خاص على هذه
البلاد ، فهى أكثر بلاد العالم اشتهاً بالقدرة على الإنتاج . غير أن أهلها يقنعون بأن

يعيشوا في مستوى أقل مما يقبله أى شعب آخر من شعوب العالم . وقد أدت ضروب الاحتكار وأعمال المنصب التي قام بها الباشا إلى أن يصبح الفلاح في حالة من الفقر بحيث أصبحت زراعة الأرض تعتمد في تقدمها الآن على ما يهيئه الباشا من وسائل . فهو يزود الفلاحين بالسواقي والثيران والآلات والحبوب وغيرها ، بل إنى لأعتقد أنه يقدم جزءاً مما يعتمد عليه العامل في معاشه . أما الأمر الثانى الذى أدى إلى انحطاط الزراعة في هذه البلاد ، فهو إنشاء جيش وأسطول مع جميع ما يتطلبه ذلك من مصروفات طارئة ، هذا فضلاً عن إنشاء المصانع . فإن هذه المشروعات الحديثة لم يقتصر أمرها على اجتذاب الكثيرين من الأعمال الزراعية ، بل إنها فوق ذلك انتزعت أكتفاً طائفة من الزراع . ويضاف إلى ذلك إدخال زراعة القطن ، فقد غدا من مساوىء الزراعة ، ولا فائدة للفلاح من ورائه ، ويتضح ذلك جلياً من تكرار إحراق المحصولات . على أن إدخال القطن في هذه البلاد له فائده الكبرى ، غير أن الزارع لا يفيد منه شيئاً ، إلا إذا ألغى نظام الاحتكار . فعند ذلك تزداد فوائده زيادة كبيرة تجاوز ما هو عليه الآن . هذا إلى أن العناية ستزداد بزراعته وجنيه ، كما أن زيادته كما ونوعاً من شأنها أن تجعل لزراعته شأنًا لا سبيل إلى إنكاره . وربما كان من المحتمل أن تؤدي إلى إنتاج جزء عظيم من الدخل العام كما هو شأن حشيشة الدينار في إنجلترا . على أن مدارس الباشا باب آخر من أبواب المصروفات ينفق عليه من دخل الزراعة والأهالى لأن جميع الدخل يأتى عن طريق الفلاح . وفضلاً عن ذلك فإن هذه المدارس تضم عدداً كبيراً من أفراد الشعب . وأنا أعلم أن تلك المعاهد العلمية من أعظم الأعمال التي تمت في عهد الباشا ، إذ أنه يربد بها تنوير أذهان رعاياه . ولو ارداد الفلاحون ميلاً إلى الاستمتاع بوسائل الراحة ومباهج الحياة ، وبأسباب الترف والنعيم ، لكان تقدم التعليم أسرع مما هو عليه في حالته الحاضرة . وعندى — ولو أنى أخالف الجماهير المظلمة في هذا رأى — أن التعليم لن يعود بفائدة على أى من الأفراد أو على الأمة عامة ، لأننى أعتقد أنه لا يكون دائماً الأثر ، إلا في كل دولة تنشط فيها التجارة والصناعة ويعم الرخاء ، كما أنه يتدهور بالنسبة عينها ، إذا كسدت التجارة والصناعة وقيل الرخاء .

على أننى لم أدل بأية ملاحظة عن الجيش والأسطول الكبيرين وما يستلزمانه من مصروفات طارئة ، لأنى أعتبر ذلك مسألة يجب أن ينظر إليها من الناحية السياسية . وأرانى غير أهل للمخاطرة بإبداء رأى من الآراء . ولهذا يكفي أن نذكر أن إنشاء الجيش والأسطول من أكبر الكوارث التي أصابت شئون مصر الزراعية ، إذ أن ذلك حرمها معاونة خيرة

عمالها ، وهي في أشد الحاجة إليهم ، كما أن ما استدعاه من أعمال الابتزاز والاحتكار جر على الأهالي أقصى ضروب الفقر والوان الشقاء .

ولا داعي للدخول في تفاصيل دقيقة عما أصاب الفلاحين من أعمال الاحتكار والابتزاز والسلب ، فإينكر أحد أن تلك الأعمال كانت أهم العوامل التي أدت إلى القدهور الحال في حالة الزراعة بهذه البلاد . ولهذا يباع الآن إردب القمح (وهو يعادل نحو خمسة بوشلات إنجليزية) بثمان قدره ١٦٩ قرشاً (٩٧ ١/٢ قرش تعادل جنبهاً استرلينياً) ، ومع ذلك لا يمكن الحصول عليه إلا في طي الخفاء . وهذه هي الحال قبل حلول موسم المحصول التالي بأربعة شهور ، ولذا يتوقع الأهالي أن تنبئ عليهم المجاعة بكـلـها قبل أن يحل هذا الموعد . وقد يخيّل إلى الغريب عن البلاد أن ذلك ناشئ عن فعل قوة تفوق القوى الطبيعية حين يرى قلة سكانها والبؤس الذي يعيشون فيه وضرورات الحياة القليلة التي يحتاجون إليها ومساحة الأرض البور واعتدال المناخ وخصوبة التربة ، إذ يندر أن ترى الأراضي من يناير إلى ديسمبر دون أن يكون فيها محصول من الحبوب قارب النضج . وصفوة القول أن الفلاح لا يستطيع أن يحصل من وراء جهوده ومتاعبه على ما يكفي شتونه المعاشية إلا إذا اختلس جزءاً من محصوله .

واقعد حاولت تبيان الأسباب التي أدت إلى كساد التجارة وتدهورها في هذه البلاد ، ويلاحظ أنها ناشئة في الغالب عما يقوم به الباشا من أعمال الابتزاز والتسخير والاحتكار ، ولهذا صار لزماً على كل حكومة حرة رشيدة أن تتخذ من التدابير ما يساعد على إصلاح الشئون الزراعية . وأول خطوة في سبيل إنقاذها هو ضمان سلامة الأرواح والممتلكات ، وبدون ذلك لا تستطيع أية حكومة أن تستغل رأس مالها أو جهدها بطريقة مضمونة أو نافعة . ولهذا كان من الواجب سن قوانين معينة للمحافظة على الأرواح والممتلكات ، لأن ذلك من شأنه أن يغري الطبقة الراقية وكبار الضباط في الدولة بأن يستغلوا ثروتهم في اقتناء الأراضي ، ومن شأن ذلك أن يربطهم وذريتهم بالأرض ، إذ يعزى أكثر ما يصدر عن كبار الضباط من حوادث الاختلاس والدسائس والهجرة إلى عدم استمتاعهم في الوقت الحاضر بحق الوراثة ، كما أنه من شأن ذلك أيضاً العمل على توطيد دعائم الحكومة إلى حد كبير ، لأن أفراد الطبقة الراقية سيتاح لهم حظ أوفر من النفوذ ، يمكنهم عن طريقه أن يحولوا دون المضي في اتخاذ إجراءات استبدادية تنافي العدالة ، هذا فضلاً عن أنه سيكون من مصلحة المصلحتهم أن يبذلوا كل ما لديهم من نفوذ في سبيل استقرار القوانين وتأييد الحكومة .

ومن ناحية أخرى فإن مراعاة هذه الضمانات سيكون من شأنها إغراء المهاجرين من جميع الأقطار باستئصال رءوس أموالهم وجهودهم (في مصر) ، وهو أمر ضروري لتنمية ثروة هذه البلاد وزيادة سكانها . وجدير بالباشا أن يقدم مثل هؤلاء الأفراد جميع وسائل التشجيع فهم الذين يستطيعون أن يرفعوا قيمة الأراضي بضروب من التجديد والتحسين .

على أن كلمة الاحتكار لا تعبر تماماً عما يرزح الفلاح تحته من مظالم ، ولو أن هذا المعنى هو المفهوم منها غالباً . فإن الباشا لا يكتفى بالاستيلاء على محصول الأرض بالأثمان التي يحددها طبقة لهواه ، بل إنه يجبر الفلاح على زراعة المحصول الذي يريده هو ، إذ تصدر أوامر الباشا إلى كل شيخ بأن يخصص عدداً من الأفدنة لكل محصول على حدة . ولو ترك الفلاح وشأنه يتصرف وفق تقديره الشخصي ، لجعل الأرض تنقل أكثر مما تنقله الآن ، إذ أنه من غير المتوقع أن يدخل الباشا في تفاصيل عن صلاحية التربة أو ملائمة الفصل . وتلف المحصول أو جزء منه — وهو أمر لا مناص من حدوثه في أوقات خاصة — بسبب خسائر فادحة للفلاح ، ولو تركت له حرية التصرف لقلل من خسائره إلى حد كبير ، إذ يزرع محصولاً آخر بدلاً من أن يترك المحصول الأول يستكمل نضجه ، مع أنه قد لا يوازي نفقات حصده ، ولهذا كان جديراً بالباشا أن يلغى جميع أنواع الاحتكار في الزراعة . أما الجهات التي يريد الباشا أن يشتغل فيها بالأعمال الزراعية ، فعليه أن يرسل إليها وكلاء عنه ، يقومون بالإشراف على الأراضي ، دون أن يكون لهم من الامتيازات ما ليس لغيرهم من الفلاحين .

وقد يكون من عوامل النجاح منح مكافآت لمن يوفقون في زراعة أى محصول جديد كما أنه من المستطاع إدخال زروعات متنوعة قد تصبح من المحصولات الأساسية ، وقد تؤدي إلى زيادة كبيرة في دخل البلاد ، كما هو شأن القطن . هذا إلى أن تخصيص مكافآت للمحصولات الحالية من حيث نوعها ومقدارها قد يؤدي إلى حدوث تحسن كبير في نوع المحصولات التي لا تلقى اهتماماً كبيراً في الوقت الحاضر .

والرأى أهم نواحي الزراعة المصرية ، وأكثرها حاجة إلى الرعاية . أما ما يلزم الأرض في غير مصر من سماء وري فيحتويه ماء النيل ، ذلك الماء الذي تزداد قيمته الغذائية للتربة أيام الفيضان ، ولو أنه يحوى في جميع فصول السنة ما يكفي لإخصاب الأرض . وقد كان للنيل فيما مضى سبعة فروع ، وربما كانت الزراعة في ذلك الحين أوسع نطاقاً مما هي عليه الآن . وقد هيأت الطبيعة للنيل جميع المزايا التي كان في وسع الفن أن يوحى بها ، إذ زادت فروع

النيل تبعاً لاتساع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة . وليس بين نواحي الجدد والنشاط ما هو أكثر قابلية لمزيد من التدبير والتحسين من الرى فى هذه البلاد ، لأن حسن إدارته تتطلب تعيين مساحين ومهندسين أكفاء بصفة مستديمة ، وإن أدى ذلك إلى زيادة الاقتصاد لحسب ، بل إنه ليزيد المحصولات كذلك زيادة كبيرة . ولو أمكن الانتفاع بالنيل على الوجه الصحيح ، لأفادت مصر ما أفادته « بترسى » Battersea وضواحيها من مدينة لندن ، وما انقطع إنتاج المحصولات .

أما أهم الصناعات فهى : —

الجلد المدبوغ	غزل القطن
الحصر	نسج »
الأواني الفخارية	تبييض »
الزجاج	صبغ »
أحجار الصوان	طبع »
الكونياك	الكتان
المستحضرات الكيماوية	المنسوجات الصوفية
الزيت	الطرايش
الأرز	الورق
الدقيق	صب الحروف
سبك الحديد	الطباعة
صنع النحاس	السكر
المدافع النحاسية	الروم
البنادق	الملح
الأسلحة الصغيرة	ملح البارود
المهمات الحربية	النيلة
دار الصناعة وتوابعها	النطرون
الأشغال العامة	الحناء
	البارود

ملحق (هـ)

هو عبارة عن تقرير وضعه « آرثر . ت . هولرويد » Arthur T. Holroyd بتاريخ ١٧ فبراير ١٨٣٨ عن النوبة والسودان وكردفان . . الخ . وسلمه إلى الدكتور جون بورنيج فاعتمد عليه بورنيج اعتماداً كبيراً فيما ذكره عن تجارة الرقيق في السودان وأثبت كثيراً من الفقرات الخاصة بهذا الموضوع في صلب تقريره ، وفي ذلك غناء .

ملحق (و)

عدة ملاحظات عن الطاعون ونظام الحجر الصحي في بلاد الشرق أرسات إلى الجمعية العلمية البريطانية British Association of Science المقدمة بمدينة نيوكاسل في أغسطس ١٨٢٨ ، وهي مذيلة بخطاب من صاحبها الدكتور « جيمس ليدلو » James Laidlaw إلى الدكتور جون بورنيج بتاريخ ٦ أغسطس ١٨٣٨ . وقد اعتمد بورنيج أيما اعتماد على هذه « الملاحظات » وما حواه الخطاب المرسل إليه فيما ذكره عن الطاعون ونظام الحجر الصحي في مصر ، كما أسهب في الحديث عن هذين الموضوعين إسهاباً يغني عن تعريب هذا الملحق خشية التكرار والإملال .

تقرير كامبل

(١) باتريك كامبل Patrick Campbell

أشار « بورنج » في عدة مواضع من تقريره إلى الخدمات التي أسداها إليه « باتريك كامبل » القنصل الإنجليزي العام في مصر ، إذ زوده بإحصاءات وبيانات أعانته على كتابة تقريره الضخم ، كما أشار إلى أن « كامبل » رافقه عند مقابلته محمد علي في قصر شبرا للتحدث إليه في موضوع الرق والنخاسة في السودان . وجاء ذكر « كامبل » أيضا عند الكلام عن مهمة البارون « دي بو السكت » في عام ١٨٣٣ ، كما روى « دوها ميل » طرفا من رحلة القنصل الإنجليزي في الشام عام ١٨٣٦ . وإذا دل هذا على شيء فإنما يدل على أن « كامبل » كان واسع المعرفة بشئون مصر وأهداف حاكمها العظيم . ولم تكن تلك حاله عند مقدمه إلى هذه الديار ، فقد وصفه زميله القنصل الفرنسي « ميمو » Mimaut ، في رسالة بعث بها إلى وزير خارجيته الدوق « دي بروجلي » de Broglie ، من الإسكندرية في ١٣ فبراير ١٨٣٣ ، فقال إن الجميع متفقون على أن « كامبل » رجل يمتاز بما هو عليه من حميد الخصال ولكن تعوزه معرفة مصر وأهلها وذوى الشأن من رجالها ، كما أنه لا يدري شيئا عن ماضيها ، وهذه المعرفة لاغنى عنها لمن كان في مثل وظيفته . ومع أن قول القنصل الفرنسي كان صحيحا فإن « كامبل » سرعان ما أكمل هذا النقص ، واستطاع خلال السنوات التي قضاها في هذه الديار ، أن يلم بكثير من الشئون ؛ كما تمكن من اكتساب ثقة الباشا حتى صار من المقربين إليه ، على الرغم من فتور العلاقات بين الرجلين فترة قصيرة ، إبان اشتداد الأزمة السياسية في عام ١٨٤٠ حين وقفت الدول الكبرى ، وفي طليعتها إنجلترا ، موقف المعارضة من محمد علي ومشروع استقلاله عن الباب العالي . وليس أدل على إلمام « كامبل » بشئون مصر بعد أن أقام بها حوالى ست سنوات ، من المعلومات الغزيرة التي زود بها بورنج ، والبيانات التي أرسلها إلى حكومته ثم استند إليها في كتابة هذا التقرير الذي سوف نشره لأول مرة ، منقولاً عن الأصل الإنجليزي بين محفوظات وزارة الخارجية البريطانية في لندن .

وكان يمثل الحكومة الإنجليزية في مصر قبل مجيء « كامبل » القنصل الإنجليزي العام « باركر » Barker ، وهو الذي شهد زحف جيش إبراهيم على سوريا للمرة الأولى . ولما

كانت سياسة الحكومة الإنجليزية تهدف إلى المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية ، والحيولة دون تجزئتها أو تفككها ، فقد وقف «باركر» دائما موقف المعارضة من مشروعات الباشا . ومن ثم انعدم التفاهم بين محمد علي والقنصل الإنجليزي ، وبات لزاما على حكومة إنجلترا ، مادامت ترى إلى إنهاء المسألة الشامية بالطرق الدبلوماسية ، بعد انتصار إبراهيم في قونية ومسارة روسيا إلى نجدة السلطان ، أن تختار لهذه المهمة السامية رجلا غير باركر ، عساه يستطيع أن يستميل الباشا إلى قبول المقترحات الجديدة . وقد تقدم عند الكلام عن مهمة البارون « دى بوالكت » أن الحكومة الفرنسية رأت أن توفد البارون لإقناع محمد علي بضرورة الاتفاق مع خليل باشا رسول السلطان إلى مصر ، وسحب جيش ولده إبراهيم من الأناضول إلى ما وراء جبال الطوروس ، تمهيدا لعقد الصلح ، ورأت الحكومة النمساوية أن تسلك السبيل نفسه فأوفدت إلى مصر « بروكش أوستن » Prokesh-Osten فوصل إليها في اليوم الثاني من إبريل ١٨٣٣ ، ولما كانت لندن وباريس على اتفاق بصدد الخطوة التي يجب اتباعها في هذه المسألة ، فقد سارع « بلمرستون » وأصدر في ٧ يناير ١٨٣٣ أمرا بتعيين « باتريك كامبل » في مصر ، لأن « باركر » ، على ما يقول الدوق « دى بروجلي » وزير الخارجية الفرنسية ، « لا يستطيع إقناع الباشا بضرورة عقد السلام مع تركيا بسبب موقفه العدائي إزاء محمد علي » . وفي اليوم الثاني من فبراير فصل بلمرستون مهمة « كامبل » في التعليمات التي أرسلها إليه ، وفيها توجه الحكومة الإنجليزية اللوم إلى الباشا لأنه كان البادئ ، بالعدوان رغبة في إسقاط السلطان ، كما تستبد به فكرة السيطرة على الأقاليم الممتدة شرقا إلى الخليج الفارسي والاستحواذ على طرق التجارة الموصلة إلى الهند . هذا إلى أن « حكومة جلالة الملكة تعلق أهمية عظيمة على الاحتفاظ بكيان الإمبراطورية العثمانية معتبرة بقاء هذه الدولة عاملا مؤثرا في التوازن العام بين الدول الأوروبية ، كما ترى هذه الحكومة أن أي عدوان على أراضي السلطان الآسيوية ، أو أي انتقاص من الموارد التي يمكن السلطان أن يستخدمها في الدفاع عن أملاكه ، لابد أن يكون له نفس الأثر في مركزه إزاء الدول المجاورة له ، ولا معدى عن أن يكون له تأثير ضار في مصالح أوروبا عامة . ولهذا فإن حكومة جلالة الملكة تعتقد أنه من الأمور الجوهرية ألا تنكفي بمنع انحلال الإمبراطورية العثمانية بل يجب عليها كذلك أن تحول دون اقتطاع أي جزء من أجزاء هذه الإمبراطورية » . وفي خطاب أرسله الدوق « دى بروجلي » إلى « ميمو » في ٧ فبراير ١٨٣٣ ، جاء أن التعليمات التي أرسلت إلى « كامبل » أعدت في الحقيقة لمواجهة أحد احتمالين : فإما أن تكون

المفاوضات المباشرة بين محمد علي والباب العالي قد انتهت إلى النتيجة المألوفة وتم الصالح بين الباشا والسلطان ، وفي هذه الحلة تكون مهمة « كاميل » دعم العلاقات المادية بين حكومة جلالة الملكة « فكتوريا » وحكومة الباشا ، وإما أن تكون هذه المفاوضات لم تسفر عن شيء ، وفي هذه الحالة يجب أن « يتفق ما يقوله كاميل وما يقوله ميمو » ، أى عليه أن يبذل قصارى جهده حتى يقنع الباشا بضرورة إقرار السلام وقبول الصالح .

وفي ٣٠ مارس كتب « ميمو » من الإسكندرية أن « كاميل » وصل إليها في يوم ٢٦ مارس ١٨٣٣ على ظهر قرويت حربي ، بعد شهر تقريباً من مغادرته « بليموث » .

ويصف القنصل الفرنسي الحفل الرسمي الذي أقيم لاستقبال زميله « كاميل » باعتباره وكيلاً وقنصلاً عاماً لجلالة ملكة بريطانيا في مصر ، فيقول إن « كاميل » قدم إلى الباشا في هذه المقابلة خطاب بالمرستون ، وكان مملوءاً بعبارات الاحترام ، والرغبة في إقامة صلات الود والصداقة بين البلدين ، ولم يكتف « كاميل » بتقديم هذا الخطاب « الرسمي » بل أنشأ باقى في هذا المعنى خطاباً قصيراً باللغة الفرنسية ، سلم نسخة منه إلى بوغوص بك — وكان الباشا قد رفاقه قائداً ومنحه رتبة البيكورية ودعاه وزير الخارجية في حفل اجتماع في قصره بالإسكندرية في الثامن من شهر مارس ١٨٣٣ — وعندئذ رحب به الباشا ترحيباً كبيراً ، ثم تسلم « كاميل » نسخة من رد الباشا . ويقول « ميمو » إن « كاميل » في هذا اليوم نفسه شهد الحفل الذي أقيم بمناسبة إزال إحدى بوارج الباشا إلى البحر . وقد حضر محمد علي بنفسه كما حضر خليل باشا ميموث الباب العالي ، وكان قائداً (أو قبطان باشا) للأسطول العثماني سابقاً .

وفي الأسابيع القليلة التالية سارت المفاوضات بين محمد علي والمبعوث العثماني ، وخاصة بعد وصول البارون « دي بوالكت » . وقد تقدم ذكر مراحل هذه المفاوضات موجزة عند الكلام عن مهمة المبعوث الفرنسي منذ وصوله إلى أن وردت الأخبار إلى الإسكندرية في مساء ١٤ مايو ١٨٣٣ بمقد سلام كوناهاية نهائياً . وبذلك انتهت الأزمة وانتهى الشطر الأول من مهمة « كاميل » .

أما الباشا فقد غادر الإسكندرية في صباح ١٨ مايو للقيام برحلة في الوجه البحري لملاحظة شئون الزراعة في الدلتا قبل الذهاب إلى القاهرة ، وأصبح عمل « كاميل » بعد ذلك مقصوراً على توثيق العلاقات « المادية » بين حكومته وحكومة محمد علي ، وهي مهمة عني « كاميل » بتأديتها على خير وجه . فقد ذكر « ميمو » في رسالة له من الإسكندرية

في ٣٠ مارس أن « كامبل » على الرغم من أنه لم يكن يتمتع بقلب دبلوماسي ولم تكن له صفة دبلوماسية ، فقد بادر بتنظيم الفئصال البريطانية العامة على نحو يفعل بين أعمالها الاقتصادية وأعمالها السياسية ، فعهد بالأولى إلى الفئصال الإنجليزي بالإسكندرية « روبرت ثورن » Robert Thurburn ، وجعل الثانية من نصيبه هو ، ثم أصدر منشوراً يعلن فيه خبر هذا التنظيم الجديد ، وقد وزع هذا المنشور على قناصل الدول .

وعند ما اعتزم الباشا زيارة كريت دعا كلا من الفئصال الفرنسي « ميمو » وزميله الإنجليزي « كامبل » إلى مصاحبته في هذه الزيارة ، وقد قل « كامبل » الدعوة واعتذر زميله الفرنسي . وفي ٢٧ يولية غادر الباشا الإسكندرية على ظهر الغليون « المحلة الكبرى » بقيادة « هوسار » Hossart ، وخرج معه في هذه الرحلة أغلب قطع الأسطول المصري بقيادة أمير البحر عثمان نور الدين باشا . أما « كامبل » فقد حملته سفينة إنجليزية من نوع الفرويت تسمى « شامبيون » Champion . وقد ذكر « ميمو » أخبار هذه الرحلة في رسائله ، فقال إن هذا الأسطول أتى مراسيه عند شاطئ « قرمانيا » للتزود بالمياه ، ثم وصل إلى فرضة « سودا » ، بعد رحلة استغرقت سبعة عشر يوماً منذ بارح الإسكندرية ، كما ذكر أن « باستريه » Pastre عميد البيت التجاري الإسكندري المعروف ، و« توسيجه » فئصال اليونان العام وصديق الباشا ، كانا بصحبته في هذه الرحلة وقد عاد الجميع من زيارة كريت في ٤ سبتمبر من العام نفسه .

وفي العام التالي اعتزم محمد علي زيارة الشام بسبب القلاقل والاضطرابات التي حدثت في فلسطين . فكتب الفئصال الروسي « دوهاميل » إلى حكومته في الإسكندرية في ٢٣ يونية ١٨٣٤ أن الباشا يريد السفر إلى الشام ، وأن « كامبل » يريد أن يصحبه في هذه الزيارة . وقد غادر محمد علي الإسكندرية على ظهر إربق حربي في ٢٦ يونية مع عدد قليل من موظفيه ، ووضع « التساح » — وهو إحدى السفن المصرية — تحت تصرف الفئصال الإنجليزي ، فلاحق به « كامبل » في اليوم نفسه . وبعد ثلاثة أيام وصل الباشا إلى يافا ، وسرعان ما جاءت الأخبار إلى الإسكندرية تنبئ بنجاح الباشا في القضاء على حركة العصيان في جبال نابلس وبيت المقدس وجبل الخليل . وفي أغسطس كان محمد علي و« كامبل » بالإسكندرية .

وهكذا ظلت العلاقات طيبة بين الباشا والفئصال الإنجليزي ، حتى جاءت الأخبار إلى مصر

بمخرج الأحرار من الوزارة الإنجليزية وتسلم حزب المحافظين أو « التورى » Tories . أزمة الحكم في إنجلترا ، إذ شكت الوزارة منذ آخر ديسمبر ١٨٣٤ برئاسة السير « روبرت پيل » Peel . فأظهر محمد على استياءه من هذا التغيير ، لأن المحافظين كانوا في رأيه أكثر عطفاً على تركيا وتأيداً لمصالحها من الأحرار . لهذا كتب « دوهاميل » إلى الوزير « نسلرود » من إسنا في ٣٠ مارس ١٨٣٥ « أن الباشا يبدي مزيد العناية بكل ما تنبأ به الصحف عن قرب سقوط الوزارة الإنجليزية » . ولما كان « كامبل » ، على ما يقول القنصل الروسي ، « من البارزين في حزب المحافظين ، فقد كان له من انصراف الباشا عن حزبه نصيب » .

وقد حدث في آخر العام نفسه (١٨٣٥) ، أن قرر الباشا السفر إلى الصعيد في زيارة تفتيشية فرأى « كامبل » وزميله « لاورين » Laurin و « دوهاميل » القيام برحلة إلى الشام . وقد غادر « كامبل » مع زميله النمساوى ثغر الإسكندرية إلى بيروت في الأسبوع الأول من شهر مارس ١٨٣٦ ، وبعد أن احتجزا فترة قصيرة تحت الحجر الصحي في معتزل بيروت ، استأنفا السفر إلى فلسطين . وقد تقدم عند الكلام عن « دوهاميل » أنه استطاع الذهاب إلى بيروت واعتزم عقب وصوله إليها في ٩ إبريل أن يلحق بزميله . أما « كامبل » و « لاورين » فقد جالا في أنحاء الشام حتى وصلا إلى حلب ، واستطاع « كامبل » زيارة إبراهيم باشا في معسكره على بعد عشرين ميلاً منها في ٤ مايو ، ثم عاد إلى بيروت ، ولحق به إليها زميله « لاورين » . وقد آثرا البقاء بها عندما بلغهما أن الباشا يعتزم زيارتها ، ولكن محمد على عدل عن رأيه في آخر الأمر ، فماد القنصلان إلى مصر . وليس من شك في أن « كامبل » قد أحس منذ عودته سخط الباشا عليه ونفوره منه .

ويفسر « دوهاميل » هذا السخط وذلك النفور في رسالة بعث بها من الإسكندرية في ٢٧ يونية ١٨٣٦ إلى الكونت « نسلرود » ؛ فقد ذكر في هذه الرسالة أن بوغوص يوسف أخبره بأن الحكومة الإنجليزية غيرت موقفها إزاء الباشا ، وأن ذلك يرجع إلى التقارير المفترضة التي كان يبعث بها « كامبل » إلى حكومته ، إذ كان يتحدث فيها عن وجود معاهدة سرية بين روسيا ومصر ، هذا إلى أنه كان من خطة الحكومة الإنجليزية ، كما كتب « دوهاميل » ، « أن تجعل محمد على تابكاً للباب العالي تبعية مطلقة » ، وذلك بإرغامه على إنقاص جيشه وأسطوله ، كما أن إنجلترا لم تكن مترددة في انتزاع الشام من يده إذا دعت

الحاجة ، وقد علم « دو هاميل » بذلك كله من المستر « ثورن » Thorn القنصل الإنجليزي العام في دمشق عندما زار سوريا .

والحق أنه كان من المتعذر أن تصفو العلاقات تماما في الأعوام الثلاثة التالية بين الباشا و « كامبل » لسبب ظاهر ، هو أن محمد علي كان في هذه الفترة يفكر تفكيراً جدياً في إعلان استقلاله عن الإمبراطورية العثمانية ، وهو ما كانت تعارضه الحكومة الإنجليزية أشد المعارضة ، وكان على قنصلها العام في مصر أن يبلغ تحذيرات حكومته وآراءها في هذا الصدد تباعاً إلى محمد علي . وقد طرأ بعض التحسن على هذه العلاقات بين « كامبل » و محمد علي في أثناء زيارة الدكتور « بورنج » هذه الديار ، لأن « بورنج » لم يكتف بتحميد مشروعات الباشا الاستقلالية واتساع رقعة أملاكه ، بل استطاع كذلك التأثير في « كامبل » إلى حد أخرج موقفه إزاء حكومته ، على ما قاله السكونت « ميدم » Medem القنصل الروسي في ذلك الحين . ولكن هذا التحسن في جو العلاقات لم تلبث أن تالت بعده النذر منبهة بأن العواصف توشك أن تثور ، فقد أطلع « كامبل » زميله « ميدم » على التعليمات التي أرسلها إليه اللورد « بالمرستون » في ٢٦ إبريل ١٨٣٨ حتى يطلب إلى محمد علي الكف عن القيام بفتوح جديدة لتوسيع ممتلكاته في أية جهة من الجهات ، وأن يقصر جهوده على النهوض بأحوال بلاده الداخلية . فلما أصر الباشا على إعلان استقلاله وحسم كل خلاف بينه وبين السلطان ، وصلت إلى « كامبل » من حكومته في ٢ أغسطس ١٨٣٨ تعليمات تقضى بمنع الباشا من اتخاذ هذه الخطوة . وقد كتب « توسيجه » القنصل اليوناني في ٤ أغسطس أن « كامبل » أبلغ محمد علي رسمياً أن حكومته لا يسمها أن توافق قط على مشروع استقلاله ، وأن عليه أن يظل تابعا للسلطان ، وإلا فإن الدول الأربع الكبرى ، إنجلترا وفرنسا وروسيا ، والنمسا بالاتفاق فيما بينها ، سوف تمنعه بالقوة المسلحة من الإقدام على أي عمل عدائي . وفي ٢ أغسطس ، وهو اليوم التالي لهذا التبليغ الإنجليزي ، زار القنصل الروسي محمد علي ، فقال له الباشا إنه لا يريد أن يمتثل للأمر حتى لا يحدث أزمة ، ولهذا سوف يمتنع عن مهاجمة الباب العالي ، تاركا للدول الكبرى الوقت الكافي حتى تصل إلى قرار أكثر انطباقاً على العدالة ، ولو أنه لن يتنازل عن فكرة الاستقلال . كما أنه ينتظر أحمد باشا أمير البحر ، وهو الذي تنبأ أخيراً الآستانة بقرب حضوره حاملا تعليمات خاصة من السلطان ، للمفاوضة في تسوية الخلاف القائم دون تدخل من جانب الدول . وعند ذلك فإنه — أي محمد علي — سوف يكتفي مؤقتاً بالوراثة في أسرته ، مرجئاً طلب الاستقلال .

وذكر « ميدم » في رسالته تلك التي بعث بها إلى الكونت « نسلرود » من الإسكندرية في ٦ أغسطس أن الباشا تكلم بعد ذلك عن رحلة يعتمزم القيام بها إلى سنار ، للوقوف بنفسه على قيمة تراب الذهب في هذا الإقليم ، فقال للقنصل الروسي « إذا مارجت من فازوغلي بمركب محمل بالذهب ، فسوف أفض كل منازعاتي وفق رغائبي دون معونة أحد ، لأنه إذا وجد المال لايمد الإنسان الأصدقاء أو الجيوش التي تسهل الاتفاق . ومهما يكن من الأمر فإنني لن أنعجل الأمور كما ترى فقد تأخذ الأمور اتجاهها يكون أقرب إلى مصلحتي خلال هذه الرحلة التي تستغرق بضعة شهور » . وقد ردد الباشا هذا القول كذلك في مقابلة مع القنصل الفرنسي الجديد « كوشليه » Cochelet الذي خلف « ميمو » منذ ديسمبر ١٨٣٧ ، وبحضور الكولونيل « كامبل » فقال إنه سوف يذهب إلى سنار ، وعندئذ لا يستطيع إنسان أن يدعى أنه سيكون البادىء بالعدوان .

وهكذا شغل الباشا في الأيام التالية بالاستعداد لرحلته التاريخية إلى السودان ، وكان واضحاً أن الأزمة سوف تؤجل إلى حين عودته من هذه الرحلة . وفي ١٦ أكتوبر سنة ١٨٣٨ غادر محمد علي القاهرة إلى الصعيد في طريقه إلى سنار . وبعد ١٥٩ يوماً رجع الباشا من رحلته ، نحف قناصل الدول الأربع الكبرى « كامبل » و « كوشليه » و « ميدم » و « لاورين » إلى سرايه بشبرا في الخامس عشر من شهر مارس وهو اليوم التالي لوصوله . ولكن أيام « كامبل » في مصر بعد ذلك باتت معدودة . فقد وقع اختيار اللورد « بلرستون » منذ نوفمبر ١٨٣٩ على الكولونيل « هودجز » Hodges . وفي أواخر العام نفسه وصل القنصل الجديد إلى الإسكندرية ؛ فاستأذن « كامبل » في السفر . وهكذا غادر البلاد على مايقوله المؤرخ « هنرى دودويل » Dodwell « أقدر الممثلين البريطانيين في مصر أيام محمد علي ، وأعظمهم إدراكا وفهما » لشئون البلاد وأهداف عاهلها العظيم .

والحقيقة أن « كامبل » استطاع أن يظفر بقلب « صديق الباشا » على الرغم من الفتور الذي طرأ على علاقتهما عند اشتداد أزمة « الاستقلال » ، لأن كفايته وحسن تصرفه ، كانا من الصفات التي ساعدته على أن يحظى بعطف محمد علي ، وأن يلم بأحوال البلاد التي جاء إليها إلانها كاملاً ، يظهر أثره في التقارير الكثيرة التي بعث بها إلى حكومته ، لاعن مصر وحدها ، بل وعن بلاد الشام ، بوصفها أهم ممتلكات الباشا ، مما جعل تلك البلاد موضع اهتمام الدول عامة وإنجلترا خاصة لاسيما في تلك الآونة . ولكامبل في ذلك تقرير كتبه عن سوريا في ١٥ إبريل سنة ١٨٣٤ ، وآخر كتبه في ٢٣ أغسطس ١٨٣٦ . ومع

هذا فلم يكف يعمود إلى بلاده حتى وضع تقريراً مطولاً عن مصر قدمه إلى حكومته في ٦ يولية ١٨٤٠ ، وهو تقرير يضارع في أهميته ذلك التقرير الضخم الذى قدمه صديقه « بورنج » قبل ذلك بعام واحد إلى مجلسى البرلمان . وقد رأى « كامبل » عن قصد أن يغفل كثيراً من التفاصيل ، مكتفياً بالإشارة إلى المعلومات الإضافية والإحصاءات الوافية التى كان يرسلها تبعاً إلى حكومته . على أن قراءة هذا التقرير وحده كافية لإبراز ما كان يتحلى به صاحبه من اتزان وشجاعة أدبية ، لا سيما إذا ذكرنا أنه كان مرفوعاً إلى اللورد « بلمرستون » وهو إذ ذاك أعظم المعارضين فى استقلال مصر وأكبر المناهضين لمشروعات واليها العظيم .

(ب) مصدر التقرير

هذا التقرير رفعه « باتريك كامبل » إلى اللورد « بلمرستون » فى ٦ يولية ١٨٤٠ ، وهو ينشر الآن للمرة الأولى ، منقولاً إلى اللغة العربية عن الأصل الإنجليزى الموجود بدار محفوظات وزارة الخارجية الإنجليزية بلندن تحت نمرة ٧٨ المجلد ٤٠٨ (ب) بعنوان « تقرير عن مصر » .

(ج) موضوعات التقرير

ملاحظات عامة — السياسة الزراعية وإدارة الأراضى — الصناعات — المالية — الإيرادات — المصروفات — حكومة مصر — عدد السكان — الجيش — البحرية — الجمارك والاحتكار — التعليم — التحسينات العامة — « البوسطة » — الشرطة — الدين والتسامح — الباشا وأسرته — طريق الهند .

(د) نص التقرير

تقرير عن مصر

ملاحظات عامة

الآن وقد عدت إلى أوروبا ، أرجو أن تأذنوا لى أن أقدم تقريراً عن الأثر الذى تركته فى ذهنى إقامتى الرسمية ببلاد الشرق فيما يتصل بأحوال مصر ومستقبلها ، كما أرجو أن أذبل هذا التقرير بإحصاءات وملاحظات تساعد على توضيح ماورد فيه . ولما كان لى الشرف

في أن أبعث إلى وزارة الخارجية من آن لآخر بتفصيلات كثيرة تشتمل على إحصاءات وبيانات شتى ، فإننى أريد الآن إعطاء بيان موجز عن هذه التفصيلات ، أكثر مما أريد الإدلاء بمعلومات دقيقة عن تلك الحقائق التى بنيت عليها حكمى وتقديرى . وإننى حين أسجل هذه الآراء ، التى عنيت بتمحيصها وآمنت بصحتها ، لوائق من أنها ستنال من حسن التقدير ما يفتق وصادق رغبتى فى تحرى الحقيقة والانتفاع بها فى خدمة المصالح العليا لبلادى . ولست أنكر أنى غيرت من آرائى كثيرا عندما ازدادت خبرة بسير الأمور فى هذا الجزء من الشرق ، الذى وجهت إليه أكثر اهتمامى ، وسنحت لى فيه أنسب الفرص لمراقبة الحوادث .

أما أن البلاد قد عانت كثيرا من جراء الشدة فى ابتزاز الأموال ، وأن عدد السكان قد تناقص بسبب التجنيد والحرب ، فأستطيع إنكاره أحد . غير أن من الواجب ألا ننسى كيف كان مركز الباشا ، فقد طلب إليه أن يقدم تضحيات هائلة لغزو اليونان ، وكان عليه بمقتضى أوامر صريحة فى فرمان من السلطان أن يفتح بلاد العرب وينزعها من الوهابيين ، ثم اضطر إلى أن يبذل جهودا عظيمة ليخضع الثورات فى سوريا . وفضلا عن ذلك فقد دخل فى عداوة مستحكم طويل مع السلطان ، كما أنه كان مهددا أكثر من مرة بغزو بلاده وخلمه عن العرش . وليس من شأنى أن أحكم على سياسته أو أن أدافع عنها ، فحسبى أن أوضح أسباب تلك الجهود الجبارة التى ترجع فى الحقيقة إلى عدم استقرار مركزه ، وعدم تأمينه على ولايته . وإذا نظرنا إلى مركز محمد على وجدنا أنه يشغل مكانا يكسبه من نواح كثيرة نفوذا عظيما فى العالم الإسلامى ، فأغلب أمراء المسلمين فى العصر الحديث ممن ساء طالعهم ، إذ اجتاحت الأجانب أراضيهم ، وأصبحت حكوماتهم ضعيفة متصدعة فى الداخل ، ومعرضة للتأثر بتقلبات السياسة فى الخارج . غير أن محمد على أحرز نجاحا عظيما فى الدور الذى قام به ، إذ امتازت حياته بسلسلة من الانتصارات ، فقد استرد الأماكن المقدسة بعد أن انتزعتها طوائف الوهابيين من الخليفة ، كما خالفة التوفيق بشكل ظاهر حتى فى المنازعات التى قامت بينه وبين السلطان . ولما كان للسياط الباتر هيئته فى نظر المسلمين ، وكان المنتصر فى اعتقادهم من المقربين إلى رسول الله ، فإن محمد على يستمتع بهذه المكانة بين أبناء دينه ، لأن من يستولى على مكة والمدينة فى بلاد العرب ، وعلى دمشق وبيت المقدس فى سوريا ، وهى المدن الأربع المقدسة لدى المسلمين ، ومن يحمى الحجاج ويساعدهم بنفوذه على أن يؤدوا فى يسر وأمان فريضة الحج وهى أقدس الفرائض فى الإسلام ، من يفعل ذلك فى

وسعه أن يكون له نفوذ أدبي وديني عظيم في بلاد الشرق . على أن أظهر ما في أخلاق محمد على أنه ، مع تتمعه بقدر كبير من ثقة رجل الدين المسلمين ، استطاع أن يطبع حكومته بطابع التسامح ، إذ يشغل المسيحيون أسمى مناصب الدولة ، فمستشاره الحميم ووزيره الأول بوغوص بك مسيحي أرمني ، وهو رجل تربطه بالإنجلترا صلات وثيقة ، (إذ التحق بخدمة في صباه مترجماً بمدينة أزمير) ، كما أن أخصاص أصدقائه كانوا دائماً من الإنجليز . وليس الأمر مقصوراً على أن يشغل المسيحيون كثيراً من المناصب العالية ، بل إن هناك بعض المسلمين تزوجوا من الإنجليزيات ، ومازالوا يعيشون مع زوجاتهم المسيحيات مكفينين بزوجة واحدة طبقاً للتعاليم الأوروبية ، ولم يحدث أن تعرضت هؤلاء الزوجات لتقريع أو اضطهاد . وعلى هذا النحو توطدت أركان التسامح بطريقة عملية ، فلا تستطيع أية هيئة إسلامية أن تخرج على مبادئه ، دون أن تلقى جزاءها ، والفضل في ذلك راسع إلى كرم الوالي ونفوذه على السواء . صحيح أن عدد الفرنسيين الموجودين في خدمة الباشا يزيد كثيراً على عدد الإنجليز ، وقد أول ذلك بأنه إشاراً للأمة الفرنسية . وفي وسعي أن أؤكد أن الوالي كان يميل إلى تفضيل الإنجليز في كل مناسبة أمكن أن تعرض عليه فيها خدمات من جانب الإنجليز والفرنسيين ذوي المؤهلات الواحدة . فإذا كانت نسبة الضباط الفرنسيين في جيشه وأسطوله كبيرة ، فإن ذلك راجع إلى أن الحكومة الإنجليزية لم تكن راغبة في مساعدته ، بينما كان موقف الحكومة الفرنسية على عكس ذلك . ومن الواجب ألا يغيب عن أذهاننا أنه حين تسلم الباشا زمام السلطة ، لم يكن في بلاد الشرق ما هو أكثر اضطراباً وتقلقاً من مصر . أما الآن فاليس في العالم بلد يفوق مصر في استقرار الأمن ، إذ يعبر المسافرون الصحراء دون أن يتعرضوا لأي خطر ، بل إن السلام لمد رواقه حتى يشمل الأقاليم الاستوائية الخاضعة لمحمد علي ، فلا يمتد على الناس ولا على أملاكهم . وكنت أتق رغبة صادقة في رفع المطالم كلاً وصلتني شكوى من الشكاري ، حتى أنني عندما غادرت مصر ، لم يكن هناك مطالب من الحكومة لم يفصل فيه . وبذلك تسنى لي أن أسلم السجلات إلى من خلفني في منصبه ، دون أن يكون هناك موضوع واحد في حاجة إلى أن نطالب تسويقه من أصحاب الحل والعقد . أما الحكومة المصرية ، فترجع الشكوى منها إلى ثلاثة أمور جوهرية هي التجنيد ، واليرى أو ضريبة الأرض التي نشأ عنها الاحتكار ، وكذلك إضاعة الدخل في الإنفاق على المصانع المختلفة المنبثة في جميع أنحاء البلاد . وسأترك لنفسى الحرية في أن أقول بضع كلمات عن هذه الأمور فقد كان كل منها محل بحث مع الباشا في أوقات متفرقة ، كما كان بطبيعة الحال موضوع تحقيق مني في نواح مختلفة من جهات النظر .

أما التجنيد في جميع الأمم الإسلامية فإنه يتم بطريقة تنم عن الحبسنة وعدم النظام ، إذ أنه يقوم في الأصل على حق الحاكم في أن يستدعي للخدمة العسكرية جميع الذكور من رعاياه دون استثناء ، لأن حمل السلاح في خدمة الحاكم من أجل الدفاع عن العقيدة الإسلامية أول واجب على كل مسلم . وما دام الأمر كذلك فعند ما تمس الحاجة إلى جنود فإن الرجال يقبض عليهم حينما وجدوا ، فيمتزعون غدرًا وقوة واقتدارًا من الخنول في أثناء قيامهم بأعمالهم أو من شوارع المدينة بل وهم بأبواب المساجد . ولما كان الفلاح في مصر يحب بلاده ، وأعلى الأصح النهر الذي يجري فيها ، حباً لا يقف عند حد ، فليس أبغض إلى قايه من أن يرغم على الابتعاد عن قريته الأصلية وعن نيله المحبوب . حقيقة قد تتحسن حاله فيجد طعاماً ولباساً أفضل ومسكناً أوفر راحة ، وقد تكون العناية الطبية به حسنة ، بل ربما صحبته زوجته أو زوجاته ، ومع ذلك فإن الخوف من التجنيد بلغ حداً جعل مصر الوسطى والعليا تخرج رجال شوهوا أجسامهم فراراً من الخدمة العسكرية . وقد اقترح على محمد علي مراراً أن ينظم التجنيد بإيجاد طريقة لا اختيار المجندين ، وتحقيقاً لهذا الغرض أصدر أوامره منذ بضع سنوات بعمل إحصاء للسكان ، ولكنه اتى في تنفيذ ذلك عقبات كثيرة ، بسبب معارضة جميع الطوائف ، حتى موظفي الحكومة ، ولهذا اضطر إلى إهمال المشروع .

وهناك نوعان من الدخل يمكن الحصول عليهما من الأراضي ، أما أحدهما فن دفع أموال الميرى أى الضريبة المباشرة على الأرض ، وأما الآخر فن تسليم المحصولات بسعر يقل عن سعر السوق ، وإقبال الأقاليم على تسليم مقادير معينة بذلك السعر المنخفض . وينطوى كل من النوعين على كثير من ضروب الخلل وسوء التصرف ، فقد كانت الضريبة المباشرة تفرض على الأقاليم المختلفة بحيث يتضامن أهل كل إقليم في أدائها ، فكان الفلاح المجد على اللوام مضطراً إلى تسديد ما عجز زميله المتكاسل عن دفعه ، وإلى عمل ما أهمل القيام به . ولم يكن من المستطاع منع المحاباة أو القسوة التي كانت تصطنعها الإدارات الإقليمية المختلفة بدرجات متفاوتة . أما فيما يتصل باحتكار المحصولات والقطن بنوع خاص ، فإن من عادة الباشا أن يعطى الزراع البذور والمواشي سلعاً ، كما يعاونهم بتوفير وسائل الري . ولما كان يعتبر نفسه مالك الأرض ، فقد رأى من حقه أن يأخذ محاصيلاتها بأقل من قيمتها في السوق . ومن المحقق أن هذه الطريقة تفتح الباب واسماً لحدوث مظالم صارخة مما جعلني أعتقد ، كما قلت للباشا في مناسبات كثيرة ، أنه لو أن ما يدفعه الزراع اقتصر على ضريبة مباشرة محدودة على الأرض ، لكان ذلك أجدى وأكثر ربحاً ، فضلاً عن أنه يخفف

العبد عن كواهل هؤلاء الزراع . ولقد قيل في تبرير النظام القائم إنه لولا هذه الوسائل ما كان من المستطاع فرض زراعة القطن وغيره من المحصولات الهامة ، وإن ما ألفه الفلاحون من الكسل والتراخي يقتضى استخدام نظام ينطوى على الشدة ، وإن أوروبا مدينة لهذا النظام وحده بما تستطيع مصر إمداد الأسواق به من مقادير القطن الوفيرة التى تبلغ فى بعض الأحيان عشرين ومائة ألف بالة فى السنة . فإذا زالت تلك السلطة أو تراخت قبضتها ، فسيكون من أثر ذلك إغفال زراعة القطن . ومع ذلك فما زلت أميل إلى الظن بأن للبasha لا تموزه الرغبة فى تعديل نظمه الحالية ، ومنح الزراع مجالا أرحب وحرية أوسع .

وواجب على فى هذا المقام أن أذكر أنه على الرغم من أن ملكية الأرض معتبرة من حق صاحب السلطان ، فإنى لا أعرف حالات طرد فيها الفلاحون من أراضيهم ، ما داموا يؤدون الضرائب المفروضة عليها بانتظام . وكثيرا ما كانت الأرض تنتقل من يد إلى أخرى ، ويسجل النقل فى المحكمة لقاء مبلغ يزيد كثيراً على قيمة ضريبة الأرض المقررة . وعلى ذلك فقد نشأ نوع من حق الملكية المكتسب . هذا عدا حق ملكية أراضي الأوقاف المحبوسة على المساجد لأغراض دينية أو خيرية .

على أن رغبة البasha الملحة فى أن يكون ذا أثر واضح فى كل ما يمت بصلة إلى مظاهر المدنية والحضارة ، كانت أكبر دافع له على أن يؤسس فى مصر تلك المصانع التى كلفته ملايين الدولارات . ولا جدال فى أن أولئك الذين كانت لهم مصلحة فى إنشاء تلك المصانع وإدارتها قد خدعوه إلى حد كبير . ومن الواضح لجميع من يراقبون الأمور عن كثب ، أن الإدارة مهما كانت قوتها لا تستطيع أن تحيل شعباً يعيش على الرعى إلى شعب صناعى كما أن مجرد استخدام آلات باهظة النفقات معقدة التركيب كاملة الأجزاء لا يكفى مطلقاً لخلق صناعة ناجحة . غير أنه أصبح من القواعد التى يتبعها البasha أن يجرى جميع أنواع التجارب على الشعب المصرى ، فهو لا يرى عقبات يستحيل تذليلها ، بل إن مجرد علمه بنجاح أحززه غيره فى جهة ما ، يولد فيه الرغبة فى أن يحرز مثل هذا النجاح على ضفاف النيل . ولكن هناك من العقبات ما لا يمكن تذليله ، فمناخ البلاد يتلف الآلات الدقيقة المعقدة التركيب ، وليست هناك وسيلة ناجحة لإصلاح ما يمتثل أو يتلف من تلك الآلات . ونظراً إلى أنه لم يكن ثمة عائق يحول دون ورود المنسوجات الرخيصة من أوروبا ، فقد ضاعت بسبب منافستها أموال طائلة فى محاولات غير مجدية . على أن إبراهيم باشا ، وهو ابن الوالى ، لا يوافق أباه على تحويل مصر إلى بلد صناعى . فهو يرى أن ثروتها تقوم على الزراعة

والتجارة ، وأن محاولة تأسيس المعامل وصنع المنسوجات قبل أن تنهيا لها الظروف ، ستنتهى بإضاعة رأس المال . غير أن محمد على يميز عليه أن يودع باختياره آمالا تعلق بها منذ عهد طويل ، كما أنه مشغوف بإظهار آثار جهوده . وما من شك في أن الدافع إلى ذلك سام نبيل ، غير أنه لامناص من أن تفشل التجربة في النهاية . على أن النجاح الذى لازم محمد على في أغاب مشروعاته جملة متغاليا في إيمانه بالنجاح في جميع ما يتولاه من عمل ، فليس في مكنة أحد أن يقنع رجلا أخضع بدو الصحراء الذين تحدوا كل سلطة منذ أمد بعيد ، وبسط سلطانه حتى الدرجة العاشرة من خطوط العرض الشمالية ، بأنه يعجز عن تذليل عقبات يتخطاها أحد رجال الصناعة العاديين من أهل أوروبا .

ومع أن الجيش المصرى ليس في مركز يمكنه من أن يوازن بينه وبين الجيوش الأوروبية التى نظمت تنظيمها رافيا ، إلا أنه فيما يخيل إلى يفوق أى جيش آخر كونه حكومة شرقية ، كما أنه في حالة تجمله قادرا على أن يقهر أية قوة عسكرية يواجهها بها الباب العالى أو أية دولة إسلامية أخرى . وقد أثبتت التجربة ذلك ، إذ يسير الجيش وفقا للقانون العسكرى المتبع في فرنسا كما أن القسط الأوفر في تنظيمه راجع إلى الكولونيل سيف الفرنسى المعروف بسلطان باشا . أما مناوراته فإنها تؤدي بوجه عام أداء حسنا ، وأما ضباطه فإنهم يتعلمون في مدارس حربية يهيمن عليها رجال عمليون أكفاء ، قضوا أكبر شطر من حياتهم العسكرية تحت لواء نابليون . ومن المحقق أن عدم التناسب بين عدد الجيش وعدد السكان كبير ، فضلا عما يسببه ذلك من إرهاق للخزانة المصرية . ولكن يلتمس للبasha الذر ، إذ أنه مضطر إلى الدفاع عن نفسه ، كما أنه يخشى انتزاع جزء من الأراضي التى في حوزته . ومن واجبي أن أصرح بما أعتقد ، وهو أنه مامن شيء سوى القوة يستطيع أن يحمله على أن يتخلى عن جزء من أملاكه . ومع أنه ليس من حق أن أتجاوز ذلك إلى إبداء رأي في السياسة التى يصح انتهاجها إزاء الباشا ، إلا أنني لا أنهيى القول بأن استخدام القوة ضده تحول دونه صعوبات لن يسهل التغلب عليها .

وأستول محمد على كجيشه يرجع الفضل الأكبر في تنظيمه إلى الفرنسيين ، هذا إلى أن القانون البحرى في فرنسا هو أساس ذلك التنظيم . وقد بنى كثير من السفن تحت إشراف أحد رؤساء دور الصناعة (الترسانات) الفرنسيين . أما السفن التى أنزلت إلى البحر منذ عهد قريب ، فقد أنشئت بإرشاد مهندس مصرى تاقى تعليمه في أحواضنا . وأما السفن القديمة فليست متينة البناء ، ولكن بحارتها مدربون تدريباً حسناً . والبحارة العرب خير

من زملائهم الترك بكثير ، لأنهم اعتادوا الملاحة في النيل منذ صغرهم . ولهذا كان من المنتظر أن يؤدي اقتداء الأسطول التركي بالأسطول المصري إلى رفع مستواه من حيث النظام . وقد بدت عليه بالفعل آثار تحسن واضح منذ أتى مراسيه في نجر الإسكندرية ، إذ اعتاد رجاله إطاعة الرئيس واحترامه مسيحياً كان أم مسلماً ، حتى لقد دهش ضباطنا الإنجليز من التغيير الذي طرأ على مسلك البحارة الأتراك ، منذ زاد اختلاطهم بزملائهم الذين يعملون في أسطول الباشا .

ولا مناص لي من العودة إلى تبيان المزايا التي حصت عليها بريطانيا العظمى في شأن مواصلاتها مع ممتلكاتها الهندية الشرقية من جراء استقرار النظام والأمن في مصر ، كما أنه لا يسعني إلا أن أنوه بالمساعدة القلبية الكريمة التي يوليها الباشا على الدوام أمراً له لدينا مثل هذه الأهمية الفائقة . ف منذ سنوات قليلة كان اتصالنا بالهند عن طريق مصر على جانب كبير من الخلل والاضطراب ، إذ كانت تبجر من السويس من حين إلى آخر سفينة تحمل البريد ، ونذر أن كانت الرحلة من الإسكندرية إلى السويس تستغرق أقل من ستة أيام أو سبعة ، بينما لم يعمل أى حساب للمواصلات مع الإسكندرية . أما الآن فالبريد الذي يغادر لندن في اليوم الرابع من الشهر ، يصل إلى الإسكندرية بانتظام في اليوم التاسع عشر ، ويكون مستعداً للسفر من السويس في مساء اليوم الثاني والعشرين . ومن الممكن أن تتم الرحلة كلها إلى بمباي في ستة وثلاثين يوماً . وقد أخذت في مصر جميع الممدات على اختلاف أنواعها ، ففي ترعة المحمودية من الإسكندرية إلى العطف ، تسير الراكب التي تسهل النقل . وعلى امتداد النيل من العطف إلى القاهرة أشئت أماكن للاستراحة في تلك الصحراء التي تجتازها عربات مريجة . وقد خزن في السويس مقادير وافرة من الفحم ، لتكون في متناول البواخر الموجودة في البحر الأحمر . وعلى الرغم من أن قسماً كبيراً من الفضل يرجع دون ريب إلى الحماسة والنشاط اللذين يتصف بهما القائمون على خدمة البواخر — وهي من الأهمية بمكان عظيم — فقد كان من الممكن في أحيان كثيرة أن تتمطل هذه الخدمة تماماً ، لولا المساعدة الفعالة التي نحن مدينون بها للباشا . وبصرف النظر عما قد نلقاه في المستقبل من ضروب التسهيل في طريق الفرات ، فإنه مما لا يمكن إنكاره أن طريق مصر قد تغلب على كل صعوبة ؛ كما أنه أحرز نجاحاً يفوق ما كان ياتظره أكثر الناس ثقة وتفاؤلاً . ولا أظن أننا نلقى في طريق الفرات والخابج الفارسي ما نلقاه في طريق مصر والبحر الأحمر من الوسائل التي يتيسر بها ضمان الأمن والسرعة . ويخيل إلى أن إدخال بعض التحسين على

بناء البواخر المستعملة ونوعها ، سيجعل الاتصال بالهند سريعاً ووافياً بالفرض إلى أقصى حد . وردا على الاعتراض بأن توطيد سلطة الباشا في سوريا يضع في يديه طريق الهند ، وأن امتلاك الباب العالي أحد هذين الطريقين أمنية عزيزة على إنجلترا ، وأن معاداة محمد علي سيكون من شأنها إغلاق الطريقين في وجوهنا ، أرجو أن تسمحوا لي في هذا المقام بأن ألاحظ أنه ليس في مقدور الباب العالي حماية طريق الفرات ، وقد ظل عاجزاً عن ذلك دهرًا طويلاً ، وأن يد الوالى القوية — ولاشئ غيرها — هي التي استطاعت أن تخضع العرب الذين يحومون حول حدود سوريا الشرقية ثم ينتشرون في الصحارى المجاورة لهر الفرات . ولهذا فإن النزاع مع الباشا يمرض لأخطار وسائل الاتصال عن طريق مصر وسوريا . ولو أدت الفوضى أو سوء الإدارة إلى إقصائه من أحد البلدين ، لعاث قطاع الطرق والقرصان فسادا في الصحراء والبحر الأحمر .

وقد وجهت الحكومة الإنجليزية عنايتها أخيراً إلى موضوع الرق في شرق إفريقيا ومصر ، وهو موضوع كثيراً ما بحثته مع الباشا ، لأن إلغاء الرق — ولا سيما إذا وقع مفاجأة — قد تنشأ عنه مشاكل كثيرة بين المسلمين ، نظراً لارتباطه بما تعودوه في حياتهم المزرعية والاجتماعية ، فضلاً عن أنه جائز لديهم إلى حد ما بنص القرآن . ومع هذا فإنى أعتقد أن من الممكن التلطيف من حدة شروره ، بل واتخاذ العدة لاقضاء عليه قضاء تاماً في المستقبل القريب ، وذلك بوضع قواعد يمكن استمالة الباشا إلى قبولها ؛ وبحلق عراقيل في سبيل قنص الرقيق و « تصديره » . ومن المحقق أن الباشا أصبح متأثراً إلى حد كبير بالرأى القائل بأن الاستماع بجهود الرقيق في موطنه الأصلي أعود بالفائدة وأقرب إلى الإنسانية من السماح بخطفه وبيعه وتصديره ، لأن هذه الأعمال تؤدي إلى نقص السكان في مساحات زراعية واسعة ، وإلى نضوب موارد الزراعة في بلاد وافرة الإنتاج . ولن يهد السبيل لإتمام هذا العمل الذى يتمناه الكثيرون ، غير الالتجاء إلى نفوذ قوى كنفوذ محمد علي . وقد ظل تفكير الباشا موجهاً إلى وسائل النهوض بالموارد الطبيعية العظيمة للبلاد الواقعة جنوبى ملتقى النيلين الأزرق والأبيض بصفة خاصة ، وبلاد الزوج بصفة عامة ، حتى صرفته حوادث سوريا عن الاهتمام بممتلكاته الإفريقية . ولكن عندما يحين الوقت لإعادة النظر في هذا الموضوع ، فسيكون هذا مجالاً واسعاً تفيد منه التجارة والإنسانية على السواء .

ومع أن المعاهدة التجارية الأخيرة المعقودة مع الباب العالي لم يسر مفعولها بعد في

ممتلكات الباشا ، غير أنه لا يسمنى أن أسكت عما قد تحلفه من أثر إذا وضعت موضع التنفيذ .
ويظهر أنه كان المقصود من المعاهدة أن يجرى تطبيق نظام واحد في شتى أنحاء الإمبراطورية
العثمانية ، ولما كانت النظم المالية في مصر وسوريا تختلف كل الاختلاف عن مثيلاتها
في بلاد الترك الأصلية من حيث مقدار الرسوم الجركية وطريقة جمعها وفرضها ، فإن
تطبيق شروط المعاهدة في مصر وسوريا ، لن يؤدي إلى زيادة الرسوم التي يدفعها التجار
الإنجليز على الصادرات والواردات لحسب ، بل إنه سيضعهم في مركز أقل بكثير من
مركز الروس واليونانيين وغيرهم من رعايا الدول التي لم تكن طرفا في المعاهدة .
والرأى السائد بين تجار الليفانت أن أى نظام يحدث تمييزا في الرسوم الجركية لدى
الحكومات الشرقية لابد أن تصحبه ارتباكات على أعظم جانب من الأهمية ، لأن التجارة
يجب أن تسير بطبيعتها في أنسب الطرق لها ، ففي الوقت الحاضر مثلا لا تريد الرسوم المقررة
على البضائع الإنجليزية في سوريا على ٢٪ من قيمة الواردات أو الصادرات ، نظراً لعدم
وجود الاحتكارات الداخلية ، أو ما يسمونه « التذكرة » . أما إذا نفذت المعاهدة فسيكون
من المستطاع فرض ١٢٪ على الصادرات و ٥٪ على الواردات ، يدفعها الرعايا البريطانيون
طبقاً لمشروع المعاهدة ، بينما يقل ما يدفعه الرعايا الروس بمقدار ١٠٪ في حالة الصادرات
و ٣٪ في حالة الواردات . ولا شك في أن المعاهدة ستحول بين مصر وفرض رسوم
الترانسيت المالية ، التي تجبى الآن على السلع القليلة المستوردة من بلاد السرب ومن وسط
إفريقية أو جنوبها ، ولو أن مقدار هذه الواردات قليل . أما فيما يتصل بسلع التجارة الكبيرة
المصدرة أو المستوردة ، فإن المعاهدة تجعل من السهل على الباشا أن يجبي من البريطانيين
خمس أمثال الرسوم المفروضة على الصادرات ، وأكثر من ضعف الرسوم المقررة على
الواردات ، طبقاً للاتفاق القديم ، وهي رسوم سوف يستمر في دفعها رعايا الدول التي لم
تشارك في المعاهدة . وإذا كانت الشكوى مما ورد فيها لم ترتفع ، فإن ذلك راجع إلى عدم
تنفيذها حتى الآن . وقد تلقيت من اللورد « پونسبى » Ponsonby فرماناً يطلب فيه قصر
تطبيق المعاهدة على ثغر الإسكندرية ، وهو فرمان من الواضح أن العمل به متعذر ، لأنه مادام
دفع الرسوم في إحدى نواحي الإمبراطورية يعفى البضائع من الدفع في أية ناحية أخرى ،
فن المستطاع اختيار ثغر آخر غير الإسكندرية للتصدير والاستيراد يكون العمل فيه جارياً
طبقاً للرسوم القديمة المعتدلة . ومن المستحيل الاحتفاظ بنظام جركى ناقص لا يطبق إلا على
ثغر واحد لحسب . وعلى ذلك فلم يكن أمامى ما أفعله سوى رفع الأمر كله إلى حكومة بلادى

وطالب تعليمات محدودة أسترشد بها . ولما كانت النظم المالية في شتى نواحي الإمبراطورية تختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا ، ففي وسعي أن أقترح بكل تواضع أن تراعى مطالب تلك النواحي في جميع الاتفاقات التجارية التي قد تبرم في المستقبل ، فليست الاحتكارات التي يحق لنا أن نشكو منها في مصر ناجمة ، كما هو الحال في تركيا ، عن استئثار الدولة بكل امتياز ، أو عن فرض ضرائب على التجارة الداخلية ، وإنما هي منطوية على موضوع امتلاك الأرض ، فضلا عما تشيره من مشاكل نظراً لاتصالها بالميرى ، وبما تقدمه الحكومة سلفاً لتشجيع الزراعة ، وكذلك بالفوانين الإسلامية التي تنصل بما للحاكم من السيادة على الأرض . ومع هذا فإنى أرى أن في الاستطاعة وضع أساس لشئون مصر الزراعية أفضل من الأساس الذى قامت عليه حتى الآن .

ومنذ بداية العام الماضى ، تنازل محمد على للأوربيين وبخاصة الإنجليز عن عدد من القرى والأراضي الملحقه بها ، لتكون في حوزتهم على الدوام . وليس عليهم إلا أن يدفعوا الميرى أو ضريبة الأرض السنوية . وهذه الضريبة محدودة كما هو الحال في الهند ، ولا يمكن تجاوزها إلا إذا زيدت الضريبة في جميع أنحاء البلاد . وقد منح هذا التنازل دون أن تكون هناك قيود تمنع من التصرف في محصول الأرض ، الذى يمكن تصديره بطلق الحرية عند دفع الرسوم التى قد تحدد نهائيا إما باتفاق خاص مع الباشا ، وإما طبقا للماهدة التجارية التى أبرمت أخيرا بين بريطانيا العظمى والباب العالى . وقد كفت السلطات الحكومية يدها تماما عن التدخل في أمر القرى التى سلمت للأوربيين على هذا النحو ، وسيسترشد الباشا بنجاح هذه التجارب في إدخال ضروب أخرى من التحسين على إدارة شئون الزراعة بمصر ، إذ أصبح الآن من الحق أن رأس المال هو أهم ما يبيث على النهوض بموارد هذه البلاد إلى حد السكال . ولن يكون من المستطاع الإفادة من استخدام رأس المال مادام مسموحا للصغار عمال الحكومة أن يحددوا ما يزرع ، وأن يأخذوا عينا ما يوازي مقدار الضرائب ، لأن هذه الطريقة تفتح الباب واسعا للعت والظلم ، وهى أمور يرتكبها هؤلاء الصغار من موظفى الحكومة وحدهم ، فيزعزعون اطمئنان الناس على ممتلكاتهم ، مع شدة الحاجة إلى ذلك الاطمئنان لضمان تقدم الزراعة

ومهما يكن من شىء فإنه ينبغي أن نعترف بأن هدوء الأحوال السياسية في مصر عامل هام جداً في اطراد تقدم البلاد ، وأن الخطوات التى اتخذها الباشا أخيرا ستساعد حتما على تعزيز السلام بمصر في المستقبل وعلى ترقية أحوال الشعب ، لأنه سوف يكون من فوائدها

رفع مستوى الزراعة واستخدام المال والذكاء في تحسين شئونها . وثمة نتيجة أخرى هي تنظيم دفع ضريبة الأرض في المستقبل ، وقد كان ذلك متروكا حتى الآن إلى حد كبير لأهواء حكام الأقاليم ، وما يستمتعون به من سلطة تكاد تكون مطلقة ، كما هو شأن جميع الحكومات في الشرق .

أما النظام الذي أدخل في معظم القرى التي يملكها الأوروبيون فهو نظام « المقاسمة » وبمقتضاه يعد مالك الأرض الفلاح بائتماوى ورأس المال والنفقات على أن يشتغل الفلاح لقاء نصف المحصول ، ولا يمكن السكهن حتى الآن بما قد يدخل على هذا النظام من تعديل ، إذا حدث توسع في تطبيقه ، ولكن من الواضح أن أساسا قد وضع لتحديد مطالب الحكومة المالية ، وإيجاد ضمان يكفل عدم حدوث ما يضايق الملاح بغير حق .

وقد رغبت قبل أن أغادر مصر في أن أتحقق من المركز المالي للحكومة الباشا ، لاسيما وأنا أقدر عظم الجهود التي بذلها أخيراً . كما أنه كانت هناك فكرة مؤداها أن موارد قد اضمحلت وأن وسائل الدفاع لديه قد وضعت في سبيلها المراقيل ، بسبب حالة المالية ، غير أنني عندما طلبت إلى وزيره الأول بوغوص بك أن يطلعني على ما يعرفه في هذا الصدد ، أكد لي أن الجنب العالي مطمئن من هذه الماحية اطمئنانا كبيرا ، كما أشار إلى حقائق أعرف الكثير منها . فجميع ماعليه من الديون للتجار الأجانب لم يتجاوز مقدارها ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ أو ٢٤٠.٠٠٠.٠٠٠ دولار ، (أى أربعين أو خمسين ألف جنيه استرليني) . وقد دفعت كل رواتب رجال الأسطول بانتظام ، أما الجيش فكانت لاتزال رواتب رجاله متأخرة ، إلا أن جميع محصول القطن وغيره من محصولات هذا العام لم يبع حتى الآن ، وينتظر أن يكون مورداً عظيماً للخزانة . أما فيما يتصل بالبلاد الأخرى الخاضعة لنفوذ محمد علي ، فما لاشك فيه أن عمليات التجنيد المتكررة في سوريا قد أحدثت كثيراً من السخط بين سكانها المسلمين ، كما أن هذا العمل الظالم كان مثار شكوى مرة إذ يقترن غالباً بأعمال العنف والفساد . ولكن حكومة محمد علي أفادت سوريا من النواحي الأخرى فائدة عظيمة ، فقد نشطت التجارة أعما نشاطاً ، نظرا لسهولة المواصلات وأمنها . وقبل وقوع الحوادث الأخيرة كانت القوافل قد بدأت تستأنف سيرها بانتظام إلى أرض الجزيرة وبلاد المعجم وضاف الفرات ، كما كانت المؤسسات التجارية التي يشرف عليها الأوروبيون تزدهر شيئاً فشيئاً في حلب وبيروت ودمشق وغيرها من الأسواق التي يزداد عددها زيادة مطردة . ولكن اضطراب الأمن في تلك البلاد ، وعدم استقرار مستقبلها السياسي ، أدى إلى عرقلة هذه الاتجاهات بل وتعطيلها .

وما يزال في سوريا تمصب ديني شديد يتجلى فيما يقع من اضطرابات كثيرة . ذلك بأن السكان المسلمين الذين ألفوا منذ قرون أن يسودوا الذميين من جميع الطبقات ، لا يرتاحون كثيرا لمنح التسامح والمساواة أولئك الذين طالما احتقروهم ووطئوهم بالأقدام . وقبل أن يفتح إبراهيم باشا سوريا لم يكن في استطاعة أحد أن يسير في دمشق آمنا وهو مرتد ملبس لإفرنجية ، أما الآن فإن بعض المناصب العالية يشغلها مسيحيون ، كما أن السائح لا يتعرض للإهانة في أى مكان . وعلى العموم فقد كانت الطرق قبل الحرب الأخيرة آمنة ، كما سار الناس وانتقلت التجارة في أنحاء البلاد طولا وعرضا في غاية من الطمأنينة . وقد أفاد السكان المسيحيون كثيرا من حكم محمد علي ، ومن الطيبيمى ألا يرتاح « العثماني » ، وهم الذين يملكون السلطة ويوزعونها في ظل حكومة الباب العالي ، إلى الحالة الحاضرة ، إذ أنها تنقص من نفوذهم وسلطتهم . غير أنه يجب ألا يغيب عن الذاكرة ما كانت عليه البلاد من اضطراب الحال تحت حكم العثمانيين ، وكيف كان الباب العالي عاجزا عن الاحتفاظ بسنطانه بوسائل سلمية .

وقد أدى امتلاك محمد علي بلاد العرب إلى فداحة النفقات وحدوث الارتباك . ولما كانت معتمدة على مصر ، وهى البلد الذى تجبئها الإمدادات منه ، فقد أصبح من المتعذر على غير رجل قوى أن يحتفظ بها في وجه القبائل العربية الرحل . ورأى في السياسة التى اتبناها الباشا في هذه البلاد ليس في صالحه ، إذ يبدو لى أن ما قام به من محاولات لإخضاع داخلية البلاد لم يقترب بما يعوضها من نجاح . فقد كان خيرا له أن يقتصر على سواحل البحر الأحمر ، وامتلاك المدن المقدسة ، وتلك المواقع الحربية التى قد تمكنه من إخضاع الوهابيين ، بدلا من أن يحاول مد فتوحه في أقاليم صحراوية رملية يستلزم غزوها من المال والرجال ما يبلغ حد الإرهاق . ومن المسير الحصول على إيراد من بلاد العرب في ظل أية حكومة ، ومع ذلك فستحتفظ على الدوام بأهميتها العظيمة في نظر المسلمين ، لمكانتها الدينية وصلتها بالحج إلى الأماكن المقدسة . ولكن هذه الأماكن المقدسة لا يمكن أن تنضوى تحت لواء الخلافة العثمانية إلا على يد حاكم مصر .

إن ثلثي سكان جزيرة كريت من المسيحيين ، وثلثهم من المسلمين . ولو أريد تغيير الحكومة لكان من الحق أن يؤثر السكان المسيحيون حماية أى من دول أوروبا العظمى ، ولنفروا من الخضوع لملك اليونان ، ولما أصبح نظام الضرائب محل شكوى . وقد أظهر محمد على رغبته في أن يعيد النظام الذى كان قائما في عهد الأتراك ، ولكن السكان لم يوافقوا على

ذلك قط . وكذلك عرض محمد على أن يفرض نفس الضرائب المفروضة في بلاد اليونان ،
ولكن أهل كريت رفضوا هذا العرض ، كما ورد في رسائلي في ذلك الحين . ومع أن
سكانها اليونانيين يفضلون أن يكونوا تحت حكم بريطانيا العظمى أو فرنسا ، إلا أنني على ثقة
من أنهم يؤثرون الحكم الحالي على أن يحكمهم اليونان ، أو أن يخضعوا لحكم الباب العالي
مباشرة . وعندى أن الحكم التركي لن يستطيع أن يوطد سلطانه في كريت مرة أخرى ،
وستنتهى محارباته في هذا السبيل بشورة من جانب السكان المسيحيين . على أن كريت ليست
مورد ربح للبasha ، فإن مصر وفاتها تستغرق إيراداتها ، ولا يعود على الخزانة المصرية شيء
من هذه الإيرادات . وقد اتهم البasha بأن في نيته فتح بلاد الحبشة ، وشاركت غيرة في
إساءة الظن به ، ولسكنى أعتقد الآن أنه لا ينوى بتلك البلاد شراً . ولو أنه فكر في شيء
من ذلك حقاً ، لتوافرت لديه وسائل تحقيقه ، عند ما كان على مقربة من حدودها . ومع
هذا فإنه لم يعمل شيئاً يصح أن يكون سبباً للخوف من أطاعه في امتلاك أى جزء من
البلاد الحبشية . وفي ميدان السياسة الشرقية تتحكم أخلاق الشخص في سير الحوادث العامة
أولاً وأخيراً ، بل إنها في الحقيقة تخلق الحوادث التي تقرر مصائر الدول . ولما كان خلق
محمد على يمتاز بصفات بارزة ، فإنى لا أجد مندوحة عن الإشارة إليه بكلمات قصار . فليس
هناك من يشكر عليه ما يستمتع به من حكمة بالغة وتأثير شخصي عظيم ، وشجاعة ومثابرة
لا يتطرق إليهما وهن ، ورغبة شديدة في أن يكون بارزاً في ميادين الفتح ونشر الحضارة على
السواء . وهذه الصفات يملكها غيره من عظماء الرجال ، ولكن من النادر جداً أن نجد
أميراً جاوز السبعين من عمره ، يأخذ على عاتقه اجتياز تلك الأقاليم الاستوائية التي ما زالت
على حالتها البدائية في إفريقيا ، مع ما يسببه ذلك من متاعب وأخطار لا يتصورها العقل ،
وسط شعوب لا يشك في عدائهم له ، وفي أجواء قاسية وحر لا يطاق ، هذا فضلاً عن أنه
كان عرضة لكل أنواع المضايقة التي يتعرض لها أحقر فرد بين أتباعه . وكما سخا بالمال
استجابة لرغبات العلماء ، وكما وافق على مساعدة الأبحاث الفلسفية وأمارات البشر بادية عليه .
وعند ما طلب إليه في مناسبة قريبة أن يأذن بإقامة مرصد للنهوض بعلم الفلك ، لم يكتف
بأن يتعهد بنفقات البناء ، بل عهد إلى الجمعية الملكية بلندن في أن تزود المرصد على حسابه
الخاص بجميع ما تظنه نافعا من الآلات . وعنده الآن طائفة من العلماء الأوربيين وأبناء العرب
تعلموا في البحرية البريطانية ويستخدمون في التوغل جنوباً عن طريق النيل الأبيض لكشف
منبعه والمشاركة في الكشوف الجغرافية ، ومد يد المساعدة إليها . وقد اصطنع الحكومة فيما

أدخله من ضروب النحسين المتعددة ، فلم يصدم شعور شعبه في شيء مما ألفه من عادات قومية أو اجتماعية أو معتقداته الدينية ، بل لقد استطاعت إصلاحاته أن تنال الاستحسان حتى من الشعوب الإسلامية الأخرى . وكان لسلك خطوة من الخطوات الناجحة التي سارت بها مصر في طريق المدنية صداها في تركيا . ولا ممدى عن أن تكون لأعماله آثار نافعة في سائر نواحي الإمبراطورية ، لأن هذه الأعمال التي قام بها كانت متسمة بطابع التوفيق ، وليس لدى الشعوب الإسلامية ما هو أقوى في تركية الإنسان من أن يروا نجاحه حقيقة واقعة .

السياسة الزراعية وإدارة الأراضي

إن أعظم موارد الدخل أهمية في مصر هو ما تحصله البلاد من الزراعة وضريبة الأراضي (أو الميري) . فقد بلغ ما كان بمصر من الأراضي المزروعة في عام ١٨٣٥ أقل من ثلاثة ملايين من الأفدنة كانت تدفع الميري . أما الآن فهناك على الأقل ثلاثة ونصف أو أربعة ملايين فدان . ومن المنتظر أن يزيد عددها إلى أكثر من ذلك بفضل إنشاء الترع الجديدة مما سوف ينجم عنه زيادة التحصيل من الميري على شريطة أن تضع الحرب أوزارها . وفي هذه الحالة سيؤدي ازدياد عدد السكان إلى زيادة عدد المبال . ومقدار الرسوم المقررة على انتقال حق الملكية زعيد ، لأنها مقصورة على المنازل والبساتين ، أما سائر الممتلكات فتابعة للحكومة . ومع هذا فينبغي أن نلاحظ أن الحكومة أو الباشا ليس المالك للأرض بالمعنى الذي يفهمه الأوروبيون من هذه الكلمة ، فكل ما يعمله الباشا هو أن ينظم المزروعات ويشترى المحصولات وسائر المنتجات . صحيح أنه يهب الأرض أناساً آخرين إذا لم يجد من الزراعة من ينتفع بها ، ولكن الباشا لا يحرم الزارع مطلقاً المال الذي أنفقه عليها . وعلى ذلك فالزارع المصري إذا أراد أن يبيع الأرض بما أقامه عليها من منشآت ثابتة ، استطاع ذلك ولا يعرقل الباشا هذه العمليات أو يفرض عليها رسوما طالما كانت الأرض تزرع على حسب ما يشاء وما دام المحصول يسلم إليه بالثمن الذي يحدده بنفسه . فهو لا يمنح أحدا ملكية الأراضي إلا إذا لم يكن هناك زراع ، أو أن المستحوزين عليها أصبحوا غير راغبين في الاحتفاظ بها . ولما كان هناك من خمسة إلى ستة ملايين من الأفدنة صالحة للزراعة في مصر ، فما زال في حوزة الباشا أراض يستطيع التصرف فيها . وقد انقسمت أرض مصر في عهد المالك قسمين كبيرين ، أولهما أملاك البكوات وثانيهما الممتلكات الدينية . وكانت أملاك البكوات نوعين ،

الأول أرض الفلاح والثاني الأراضي المخصصة للالتزام أو الورثة وتدعى أرض الوسية ، ويملكها الملتزمون وهم الذين خلفوا الأتراك الفاتحين . وكانت أراضي الفلاحين أهم الأراضي ، أما أرض الوسية فلم تكن تتجاوز عشر الأراضي ، كما كانت واقعة بأجمعها في الوجه البحرى ، لسهولة استئجار العمال لزراعتها . وكانت أرض الفلاح تسلم إليه بمقتضى عقد إيجار يمكن تحويله من الأب إلى ابنه . وكان « الملتزم » المالك الوحيد ، وفى وسعه أن يطرد الفلاح إذا لم يزرع الأرض ، أو لم يدفع الإيجار . ومع هذا فقد كان للفلاح مطلق الحرية فى زراعة أرضه ، فله أن يزرعها قمحاً أو أرزاً أو أى نوع آخر من المحصولات . أما « الملتزمون » فكانوا لجهلهم بالشئون الزراعية ، يؤثرون أن يعيشوا فى المدن كسالى مترفين على أن يتعهدوا بامتلاكهم فى الريف . فأصبح الأقباط وكلاء عنهم يجمعون لهم إيراداتهم ، إذ أن هؤلاء الأقباط احتكروا شئون الإدارة والمال فى مصر منذ عهد سحيق . وكان فى وسع الفلاح أن يبيع الأرض التى يزرعها أو يهبها أو ينقلها إلى أولاده ، ومع هذا فقد ظل مطالباً على الدوام بدفع إيجار للملتزم ويستطيع الملتزم بدوره أن يرفع قيمة الإيجار . وكثيراً ما استغل الوكيل القبطى هذه السلطة لمصلحته الشخصية على حساب الفلاح . فإذا مات الفلاح دون أن يعقب أبناء عادت أرضه إلى الملتزم ، أما بيوتة ومنقولاته وقطعانه فتضاف إلى موارد الدولة . ولم يكن الفلاح فى أراضي الوسية إلا عاملاً صغيراً إذ يذهب جميع دخلها إلى جيب الملتزم ، بعد تسديد الميرى . وكانت إدارة هذه الأراضي معهوداً بها إلى وكلاء إداريين ينوبون عن أصحابها ، وتزرع على يد عمال مستأجرين أو بطريق السخرة . وكان فى مكتبة الملتزم أن يهب أرضه أو يبيعها ملتزماً آخر ، أو أن يورثها أبناءه أو من يوصى بهم . وإذا مات ملتزم فإن على أولاده أو من أوصى بهم من ورثته ، أن يدفعوا ضريبة الميراث قبل أن يستطيعوا نيل موافقة الباشا على تسليم الأرض إليهم . أما إذا مات الملتزم دون أن يعقب ولداً أو يكتب وصية فإن أرضه تنقل إلى الحكومة ، وتصبح من الأملاك العامة ، إذ لم يكن مسموحاً بتوريث الأقارب حتى الأعمام . وكانت جميع الممتلكات المخصصة لأعمال البر مندرجة تحت اسم عام هو الأوقاف ، وإذا كانت هذه الممتلكات أرضاً سميت « رزقة » . ولما كان أغلب هذه الهيئات سابقاً على الفتح العثمانى فقد حالت صبغتها الدينية دون المدوان عليها ، هذا فضلاً عن أنها أعفيت من ضريبة الميرى التى فرضها السلطان عند ما تم له إخضاع مصر . وكان لكل وقف ناظر منوط بإدارته طبقاً لبنود الوصية التى تركها الواقف ، إما وكان الناظر عادة من نسله . وكانت تزرع أراضي « الوقف » كأرض « الوسية » إما

بإستئجار العمال ، أو بطريق السخرة ، كما كانت تؤجر في بعض الأحيان تحت إشراف « وكيل » أو نائب . أما أراضي القرى فكانت مقسمة أربعة وعشرين جزءا تتبع ملتزما واحدا أو أكثر وكانت القرية الواحدة تقسم بين عدد من الملتزمين وفي أحيان أخرى كان الملتزم الواحد يملك من القرى ثلاثا أو أربعة . غير أنه كان من الضروري أن يكون الملتزم مالكا لجزء معين من أراضي الفلاحين يتناسب وما في حوزته من أرض الوسيمة . وعمد كل ملتزم إلى الفلاحين الذين يعملون في أرضه فاخترار فلاحا معروفا ليصبح رئيسا عليهم ، ولقب بشيخ البلد . وفي بعض الأحيان كان لكل عدة قرى شيخ واحد يشرف عليها جميعا ، بينما كان هناك عدد من المشايخ في كل قرية من سائر القرى . وكان على شيخ البلد أن يدير أعمال الفلاحين في الأرض التي عهد بها إليه ، كما كان مسئولا أمام « المباشر » أو وكيل « الملتزم » عن تسديد الإيجار . وكان لكل قرية « صراف » يحتفظ بدفاتر « الميرى » ويعينه « المباشر » . أما « الشاهد » فكان قريب الشبه بمسجل العقود ، ويختار من بين الفلاحين الذين يعرفون القراءة والكتابة . وفضلا عن ذلك فقد كان هناك « الخولى » وقد عهد إليه بمسح الأراضي ، كما كان يدخل في عمله الاحتفاظ ببيان عن الأراضي التي لم تصلها مياه الفيضان ، حتى تعفى من دفع الإيجار في تلك السنة . ويرأس الملتزم ومن سبق ذكرهم من الأشخاص بكوات المالك ، ويبدم كانت مقاليد الحكم فقد كانت البلاد المصرية مقسمة أربع عشرة مديرية أو بيكوية ، يرأس كلا منها بيك ، يحكمها سنة واحدة فحسب ، خوفا من أن يعمل على الاستقلال . وكان على هؤلاء البكوات أن يشرفوا على الأمن ، وأن يحموا العمال من البدو ، كما كان عليهم أن يساعدوا وكلاء الملتزمين في تحصيل الإيجار .

وكان جميع البكوات ملتزمين ، ولكنهم لم يقنعوا بإيجار تلك الأراضي . ولما كان مسموحا لهم بفرض الإتاوات ، فقد استغلوا مدة حكمهم القصيرة للإثراء عن طريق الضرائب الجائرة بكافة أنواعها . وكان البيك لا يعيش في عاصمة إقليمه غير ثلاثة شهور أو أربعة ، وذلك لأنه كان يستدعى دائما إلى القاهرة وهي عاصمة البلاد ، ومسرح المؤامرات ومنازعات الأحزاب . وفي أثناء غيابه عن القرى التابعة له ، يستبد بالأمر كشافه أو وكلاؤه ومماليكه إلى أقصى الحدود . وعند ما فتح الفرنسيون مصر ، كان عدد الضرائب المختلفة التي فرضها البكوات على الفلاحين أربعة وعشرين نوعا فرض بعضها إثر بعض . وكان أكثرها مستندا إلى أنه الدواقع . ويكاد يكون من المستحيل أن نعدد ما فرضه البكوات على

الأجراء المصريين من المظالم وأعمال الإكراه والسخرة ، وجميع ما كان عليهم أن يسهموا به من مال أو عمل . وقد ساءت الأحوال إلى حد أن الفلاحين اجتنابا لسلب ما عندهم صاروا يكتفون بزراعة مقادير قليلة من الحبوب والفول تقيم أودهم وحدهم ، ولهذا بات من الضروري أن يضربوا بالسياط ويساقوا إلى العمل سوفا .

وعلى هذا النحو كانت النتائج السيئة لنظام الملكية وطريقة الحكم في مصر ، فقد قدر عدد الملتزمين بستة آلاف بينهم ثلاثمائة بيك ، وهذه الألوف الستة من الملاك كانت تسكن القاهرة أو بعض كبريات المدن في مصر . ولما كان عدد القرى ثلاثة آلاف ، فإن متوسط دخل كل ملتزم أو مالك هو إيراد نصف قرية وما يلحق بها من الأراضي . وقد استعاض البكوات نفوذهم السابق بعد جلاء الفرنسيين عن الديار المصرية ، ولم يكدهم محمد علي يصبح واليا ، حتى رأى أنه إذا أراد أن تكون سلطته في مصر فعلية لا إسمية ، وأن يعمل على تحسين حالة العامل ويزيد في منتجات البلاد وثروتها زيادة واضحة الأثر ، فعليه أن يخلص مصر من البكوات والملتزمين معا ، وأن يضع نظام الحكومة والملكية على أسس أكثر قبولا لدى الشعب . وقد رأى أن النهوض بالملكيات إنما يكون بتوحيدها ، فكما أنه حل محل البكوات في الحكم ، فقد حل محل الملتزمين في امتلاك الأرض ، مع اختلاف الوسائل في الحالتين . وقد قاومه البكوات ، وحاولوا القضاء عليه بما كان لديهم من القوة والنفوذ ، ولهذا أعمل فيهم السيف . ولكن مثل هذه التدابير العنيفة لم يكن من الضروري استخدامها ضد الملتزمين ، إذ أنهم لم يكونوا في مركز يساعد على معارضة محمد علي قاهر البكوات . ولهذا لم يكن في حاجة إلى استخدام الخديعة أو العنف . ومع ذلك فلا يمكن الزعم بأنه جرد الملتزمين من أملاكهم ، إذ أنه منحهم ما يوازي تلك الأملاك . وقد جرى في تقدير الثمن أو ما يوازيه على النحو الآتي : فقد وجد أن تقدير قيمة الأرض ، ودفع هذه القيمة نقدا عملية طويلة معقدة ، فضلا عن أن حالة ماليته لا تسمح بها ، ولذلك أمر بحسبان ما كان يحصل عليه كل ملتزم من الربيع ، وتمهدت الخزانة العامة بدفع هذا الربيع إليه سنويا مدى حياته . وقد أمر بأن تجمع له كل حجج الملكية ثم أحرقها بعد أن قيد أسماء أصحابها ومقدار ما في حوزة كل منهم . وبهذه الطريقة استولى محمد علي على هذه الممتلكات لنفسه . أما المعاشات السنوية فقابلة للتحويل من شخص إلى آخر ، كما أن أغلبها قد أوقف دفعه حتى بلغ مقدارها ١٢٠٠٠٠٠ ر. جنيهه فحسب في ميزانية عام ١٨٣٥ . وبهذه الوسائل أصبح الفلاحون يتصلون بالإدارة اتصالا مباشرا أكثر من ذي قبل ، إذ صار الأمر مقصورا على

زراع ينتفعون بالأرض وحكومة مالكة لها . على أن محمد على في أثناء قيامه بإحداث هذا التغيير الكبير ارتأى في بادئ الأمر أن يعنى بمضى أراضى الرزق حتى لا يصطدم بالشعور الدينى ، غير أن توحيد الملكيات جعله يضم إلى أملاكه جميع الأراضى التى كانت من قبل مخصصة للإتفاق على المساجد والمؤسسات الدينية . وعند ما وجد أن نظامه الجديد قد رسمت قواعده تعهد برعايتها والقيام بجميع ما تستلزمه فروض العبادة والدين ، ولم يبق من الأوقاف الآن غير ما هو خاص بالمنازل والبساتين .

ومع أن محمد على أصبح يملك بهذه الطريقة الشطر الأكبر من الأراضى المصرية ، فإنه لم يرض بأن يترك الفلاحين أحرارا ، بل رأى أن تسير أعمالهم على حسب ما يريد . فقد كانت حماية البكوات للفلاح وبالأعلى ، إذ ناء كاهله بمعب الضرائب . أما محمد على فأناها جميعا عدا الميرى . ولم يكف بأن يبسط على الفلاح حماية تزيد أطمئنانا ، بل دفع عنه كذلك غارات البدو . وعلى الرغم من أن محمد على تركى الأصل فقد أوجد للعرب نوعا من القومية ، وبث فيهم روح الاستقلال . وقد نشأ ذلك عن طموحه دون ريب ، ولا يمكن أن تكون نتيجته موضع شك . وفى الحق إن مصر كلما زاد إنتاجها ازدادت ثروة الباشا ، وأصبح أكثر اقتدارا على تحسين أحوال الفلاح .

وتنقسم مصر الآن ست مديريات ، على رأس كل منها مدير . وتتألف هذه المديريات من ستين مركزا وفى كل مركز عدد من الأخطاط بكل منها عدة نواح . ويرأس كل مركز مأمور ، أما الأخطاط والنواحى فيدير شئون الأولى حكام الأخطاط وشئون الثانية رجال يدعى كل منهم قائم مقام ، أما قرى النواحى فيدير كلا منها شيخ البلد . ومهمة هؤلاء الموظفين على اختلافهم تتصل بالشئون الصناعية والإدارية فى وقت واحد . فهم يشرفون على المشروعات العامة ، كما يراقبون الفلاحين فى أثناء العمل . أما المديرون فيفحصون عن أعمال المأمورين إذ يزورون من وقت لآخر مراكز مديرياتهم حتى يستوثقوا من تنفيذ الأوامر الصادرة من المجلس العام ومن أن الترع والجسور والسدود ممتنى بها . ولهم فوق ذلك الإشراف العام على المصانع والمحاجر وما يتبعها ، وكذلك أعمال الزراعة والملح وبعبارة أوجز جميع الأعمال الحكومية . ويقوم المأمور بنفس هذه الأعمال فى مركزه ، مع تدخل أكثر من جانبه فى الأمور التفصيلية ، فهو يشرف فى كل قرية على المساحة التى خصصت لزراعة هذا المحصول أوذاك ، كما أنه يأمر بأن توضع فى الشئون المختلفة المحصولات المتعددة إما لحفظها أو بيعها وتصديرها ، وعليه كذلك أن يشرف على جمع الأنفاق للجيش

والأسطول أولغير ذلك من الأغراض . أما أعمال حاكم الخط فهي نفس الأعمال السابقة ،
والسكنها مقصورة على خطه ، فهو يبلغ أوامر المأمور إلى كل قائم مقام ويعمل على تنفيذها ، كما
أنه يحصى صغار الموظفين خلال قيامهم بأعمالهم . ويتصل القائم مقام اتصالاً مباشراً بـشيخ
البلاد ، فهو يبلغهم الأوامر التي يتلقاها من رؤسائه ، وينظم حسابات كل قرية ، وعليه
كذلك أن يعمل على منع كل اختلاس أو احتيال . أما شيخ البلد فهو الرئيس الإداري
لقريته إذ يشرف على وضع البذور في الأرض ، وطريقة الزراعة ، وعلى المحصول ونقل
المنتجات ، وله كذلك أن يسلم الأرض للملاحين ، ويفض المشاجرات ، ويحسم المنازعات
بطريقة ودية ، وهو فضلا عن ذلك رئيس الشرطة ، ويرجع إليه حتى في أفقه الأمور .
ويؤوى شيخ البلد السائحين الذين بيدهم أوامر توصية من الباشا ، ويهيئ لهم جميع ما يلزمهم
لاستئناف سفرهم من دواب وأدلاء ومؤون .

وهناك إلى جانب هذه الوظائف ثلاث أخرى خاصة بتسجيل الأراضي والمالية والقضاء ،
وقد ذكرت ذلك قبل الآن . فالخولى يمسح الأطيان ، ويقبض مرتبه من خزانة الحكومة ،
وإذا أدى للفلاح خدمة تقاضى منه « أتعاباً » تقاسب وما قام به من عمل . وفي كل قرية صراف
ينظم الحسابات بين الفلاحين والخزانة العامة ، وهو مسئول أمام مأمور المركز . و« الشاهد »
يقول القضاء بين الناس ، فعندما يعجز شيخ البلد عن مصالحتهم يطلب إليه الفلاحون أن
يفصل في منازعاتهم ، فيصدر حكمه من غير أن يتخذ أية إجراءات وفقاً للحق الطبيعي
والعرف الشائع . وفضلا عن ذلك فإنه يقوم بتسجيل العقود .

وللباشا مجلس عام (أو مجلس المشورة) يرسل إليه المأمورون « جرنالا » أسبوعياً بأعمالهم
ومطالبهم ، فيفحص المجلس عن هذه الأعمال والمطالب ، حتى إذا فرغ من بحثها ، عرضها
على الباشا لاستصدار موافقته عليها ، وترسل الأوامر بسرعة عظيمة كما أنها تنفذ على الفور
بفضل ماتم من « ترتيب البوسطة » بين الإسكندرية والقاهرة على يد السعاة من أبناء
العرب ، إذ يقطعون فرسخين في كل ساعة سيراً على الأقدام ، ويستبدل بهم غيرهم في كل
محطة من محطات « البوسطة » .

ويدير محمد على كل شيء باعتباره مالكا ، ويعرف حدود أراضيهِ وطبيعتها وأحسن
ما يوجد فيها من المحصولات ، ولذلك يحدد مع مجلسه في كل سنة عدد الفدادين التي تخص
لزراعة القطن والأرز والنيلة والحبوب والأفيون أو غير ذلك من المحصولات ثم يبلغ هذه
الأوامر إلى المديرين والمأمورين لتنفيذها . وفي استطاعته إذا عرف أقصى ارتفاع لفيضان
النيل أن يقدر المحصول سلفاً .

وإذا احتاج الفلاحون إلى مواش للأعمال الزراعية أو سواق للرى أو آلات للحث أو بذور للتقاوى فإن الحكومة تقدم بها ثم تقيد في حسابها ما تدفعه في ذلك ديناً عليهم . وتقوم الحكومة بتطهير الترع وإصلاح السدود ويختار مشايخ البلاد الأرض ، ويعملون على تنظيم زراعتها وتحديداتها تحت إشراف رؤسائهم . ويقوم الباشا في كل سنة مرتين برحلة تفتيشية ليقف على أحوال الزراعة والترع و « الشون » وليطلع على الحسابات . وتصله تقارير عن مسلك موظفيه فيعاقبهم أو يكافئهم ، ويرقيهم أو ينقلهم ، كما أن وجوده بينهم يملؤهم جداً ونشاطاً .

ويحضر الفلاح المحصول بعد جنيهه ، فتقدر الحكومة الثمن الذى تدفعه في كل نوع . ولو أن الحكومة أعطت الفلاحين الثمن الذى يمكن أن يباع به المحصول للتجار بعد أن يخصم أنفسهم تعويضا معقولا ، (٨٪ أو ١٠٪) ، لقاء العمولة والنفقات ، لكان هذا النظام عادلا ، ولـكان في مجلته ملائما لمصر . بيد أنه لما كانت الحكومة تريد أن تكون في مأمن من كل خسارة فضلا عما تسمى إليه من الربح ، فقد اهتمت دائما بأن يكون الفرق بين الثمن الذى تدفعه للفلاح والثمن الذى يمكن أن يباع به المحصول للتجار في الإسكندرية من ٦٠ إلى ٨٠٪ ، وقد يزيد على ذلك في بعض الأحيان . ونظرا إلى أن نفقات نقل البضائع وخزنها لا يتجاوز ٧ أو ٨٪ ، فإن الباشا يحصل على مبلغ ضخم من المنتجات الخام . وقد بلغ مقدار هذا البند ، في ميزانية عام ١٨٣٥ حوالى ٤٨٠٠٠٠٠٠ قرش . ولو تمتعت التجارة بكامل حريتها ، لذهب جزء من هذا المبلغ إلى الفلاح ، وجزء آخر إلى التاجر . غير أن هذا النظام أصبح الآن ضروريا للباشا ، نظرا لما تتطلبه حروبه من نفقات . ولو توطدت أركان السلام ، وأمكنه إنقاص جيشه وأسطوله ، وما يتطلبان من نفقات ، لاستطاع أن يعطى الزراع نصيبا أكبر ، وبذلك يعمل على تحسين حالتهم . وتقيد الحكومة المصرية على حساب الفلاحين ضريبة الميرى ، وكذلك أثمان ما تقدم إليهم سلفا من مواش وبذور وما إلى ذلك مما يلزمهم في زراعة أراضيهم . ومن الفوائد التى تعود على الباشا من وراء الاحتكار ، أن تدخل الحكومة وحدها يساعد على تداول الإنتاج على نطاق واسع ، دون حاجة إلى وجود النقد تقريبا . ويلام الباشا على جعله القرى متضامنة فيما يتصل بالضرائب والمحصول ، فإذا عجزت قرية عن دفع نصيبها من الضرائب ، أو ما فرض عليها تسليمه من المحصول ، فإن على القرى المجاورة أن تسدد ما هنالك من عجز . وعلى هذا المنوال تجرى الأمور بين فلاحى القرية الواحدة ، فعلى المجدين أن يدفعوا ما يمجز عنه المتكاسلون ، وبذلك لا تخسر الحكومة قط ، صحيح أن هذه المسئولية كانت مبدأ مقرورا قبل عصر محمد على بزمان طويل ، كما أن تاريخها يرجع إلى نظام الملكية القديم ،

وإلى تقسيم الممتلكات فراريط ، ولكن من غير هذه المسؤولية قد يترك الفلاح لغيره من أبناء القرية الواحدة مهمة العناية بالزراعة . وقد يحدث ذلك أيضا بين القرى بعضها وبعض ، وبذلك لا يعمل أحد . على أن هذا التضامن في الحقيقة لا ينفذ إلا في أحوال قليلة ، وليس في الواقع أسوأ ما في نظام محمد علي . فمدم السماح للفلاح ببيع محصوله بقيمته الحقيقية ، أو بأخذه إلى السوق هو الخطأ الفاحش والظلم البين . ومع هذا فلم ينشئ محمد علي نظام الاحتكار ، لاضطر إلى فرض ضرائب فادحة على الفلاحين حتى يمضي في حروبه .

ولا تدخل المنازل والبساتين ضمن هذا الترتيب العظيم الذي استطاع به محمد علي أن يجعل من نفسه مالكا للأرض . والمنازل في مصر عادة يسكنها ملاكها ، وهؤلاء لا يمكن تجريدهم منها ، بل وفي مقدورهم أن ينقلوها إلى غيرهم بسهولة ، وذلك عن طريق البيع أو البذل وما إليهما ، ولذلك يظل هذا النوع من الممتلكات خاضعا لسلطان المحاكم . وعلى الرغم من ذلك فهناك في بعض المدن ، وفي القاهرة خاصة ، كثير من المنازل الخربة لا يملك أصحابها المال الذي يكفل إصلاحها أو بالأحرى إعادة بنائها . وقد سن محمد علي قانونا يقضي بأن تعود جميع المنشآت والمساجد والحدائق وما إليها إلى الحكومة إذا تخلى عنها أصحابها ، وآلت إلى الخراب في ظرف خمس سنوات . وقد استخدم الباشا أحد الفرنسيين مع عدد من صغار الموظفين لإدارة مزرعة كبيرة ، وذلك للعمل على تحسين الزراعة في الديار المصرية . فجاء المسيو جومار Jomard الفرنسي ، ومنحه الباشا سلطة لا حد لها ، ولكنه فشل فشلا ذريعا ، وعاد إلى فرنسا . ومع ذلك فقد تقدمت الزراعة كثيرا على يد إبراهيم باشا ، أكبر أبناء محمد علي . وكان إلى جوار القاهرة عدة تلال من الحصى والرمال يتراوح ارتفاعها بين خمسين وأكثر من مائة قدم ، وتبلغ مساحتها مئات من الأفدنة . وخطر لإبراهيم باشا أن الأرض التي تغطيها هذه التلال لا بد أن تكون مشابهة الأرض التي تجاورها ، وعلى ذلك فإزالة هذه التلال إزالة تامة لن تؤدي إلى تحسين الحالة الصحية في مدينة القاهرة لحسب ، بل إنها ستكون عاملا هاما في تجميل ضواحيها . وقد وضع هذا المشروع موضع التنفيذ ، وصارت الأرض التي كانت تشغلها تلك التلال حافلة بالزروعات والأشجار ، كما أنشئت فيها الحدائق الغناء والطرق الجميلة التي يفسهاها الجمهور . ولإبراهيم باشا حديقة على جانب كبير من الجمال بجزيرة الروضة القائمة في النيل قرب القاهرة ، إذ يملك بهذه الجزيرة نحو مائة فدان ، عهد بها إلى اثنين من البستانيين الإنجليز هما مستر تريبل Trail ومستر ماكلوه Mc Culloch ويتقاضى أولهما مرتبا سنويا قدره ستمائة جنيه ، والثاني ثلاثمائة ، وقد مضى عليهما في خدمة إبراهيم

باشا نحو تسع سنوات . وقد أرسل مستر ماكلوه إلى بمباى وكلكتا للحصول على نباتات ولهذا كان هناك تبادل مستمر فى أنواع النبات بين حديقة الروضة وحدائق النبات فى الهند . ويستطيع أن يزور حديقة الروضة جميع ذوى المكانة ، على اختلاف جنسياتهم ودياناتهم . وقد أعد زورق لنقلهم إليها فى كل وقت ، دون أن يدفعوا على ذلك أجرا . واستحضر إبراهيم باشا من جميعا اثنين من الإنجليز لإنشاء مزارع القصب الكبيرة ، ويتقاضى كل منهما مرتبا كبيرا . وفى حديقة الروضة أكثر من ثلاثمائة غلام تحت تصرف السيدين « تريل » و « ماكلوه » ، ويتناول كل منهم رايالا فى الشهر ، فضلا عما حدده من كساء وغذاء . وقد خصصت ساعة فى كل يوم للمدرسين الذين يملونهم القراءة والكتابة . ولإبراهيم باشا الفضل فى غرس ملايين الأشجار . ولم يقصر محمد على فى هذه الناحية فبرأه لا مشاحة فى أن إبراهيم باشا كان أكثر شغفا من الوالى بكل ما يتصل بالزراعة ، ومما يرفع من قدره أن جميع الإنجليز الذين فى خدمته — وكثير هم الذين خدموه سنوات طويلة — تربطهم به أكرام المواطنين .

أما عمر افندى ، وهو الأمين على أسرار إبراهيم باشا ، فقد تعلم فى كبردج وهو الذى أرسل منذ سنتين إلى إنجلترا وجميعا لإحضار المشرفين على مزارع القصب . وهذه المزارع لا يعمل بها عبيد أرقاء ، وإنما يقوم بشئونها عمال مأجورون . وقد أدخل محمد على فى مصر زراعة القطن على نطاق واسع ، وكذلك زراعة النيلة والقطن من النوع الممتاز .

وقد أنشأ الباشا طريقا جميلا تظله الأشجار الباسقة لمسافة تقرب من خمسة أميال ، وهى المسافة من القاهرة إلى قصره فى شبرا ، حيث يملك حديقة غناء تبلغ مساحتها نحو أربعين فدانا ، ويזורها كل ذى مكانة من الأفراد ، وفصلا عن ذلك فقد حفر الترع ، وأنشئت الطرق حول القاهرة ، وكان من أثر ذلك إعداد مساحة كبيرة من الأرض للزراعة وزرعها . هذا إلى أن ميدان الأزبكية الكبير فى القاهرة قد وسع وصار حديقة عامة .

أما زراعة القطن فى ظل النظام الحالى فتسير على النحو الآتى . فى المديرىات الملائمة لنمو هذا الصنف ، يصدر المديرون أوامرهم إلى مستأجرى الأرض بزراعة القطن فى مساحة معينة من الأفدنة ، وأيهم تموزة البذور الجيدة يستطيع أن يحصل عليها من مندوبى الحكومة الذين يمدون الفلاحين فوق ذلك بالماشية أو ما يلزم سواقيهم . وعند ما يجنى المحصول ويفصل عن حبوبه أو أليافه ما يعلق بها من الشوائب ، يحمله الفلاحون إلى الشونة أو إلى المخزن العام للمديرية حيث يوزن ويقدر ثمنه بسعر مائتى قرش للقنطار ، وهو ست وثلاثون أقة ،

ثم يخصم من الثمن ما تستحقه الحكومة من الميرى أو إيجار الأرض الذى تحدده الحكومة وتمن الموائى وغير ذلك مما حصل عليه الزراع من أشياء ، وكذلك ما عليهم من إتاوات ، فإذا تبقى للزراع بعد ذلك شيء ، فلا يدفع إليهم نقدا ، بل يضاف إلى حسابهم فى السنة التالية ، أو تسوى به ديون أناس آخرين من أهل الأقليم . ولهذا كان الفلاحون فى أشد الحاجة إلى النقود ولا يستطيعون أن يهيئوا ضرورات الحياة لأسرهم ، أو الملف لمواشيهم . وكثيرا ما يضطرم ذلك إلى بيع مالدبهم من القطن فى الخفاء ، ولو بثمانين أو مائة قرش للقنطار ، حتى يستطيعوا قضاء ما لا يحتمل التأخير من مطالبهم . على أن الفلاحين معرضون إلى جانب ذلك لكثير من المضايقات وضروب الابتزاز من ناحية عمال الحكومة . ولو سمح الباشا بحرية التجارة فى هذه الناحية ، لا استخدمت فى زراعة القطن تلك الأموال الطائلة المكدسة فى خزائن كبار موظفيه ، ولزاد المحصول زيادة عظيمة فى سنوات قليلة . أما فى ظل النظام الحالى ، فإن القطن لا يعود على الفلاح بأى نفع . ولما كان الفلاح مجبرا على زراعته ، فإنه يقصرها على أقل مساحة ممكنة من الأرض . ولو أقطع الباشا كبار موظفيه مساحات من الأرض الصالحة للزراعة على أن تكون ملكا خالصا لهم ، أو نظير إيجار ثابت معتدل ، لازداد مكرهم فى البلاد ثباتا ، ولأصبحت لديهم بواعث جديدة تدفعهم إلى توثيق علاقاتهم بحكومة الباشا . ولو زالت القيود الحالية ما كان هناك شك فى انجاء كثير من الأوربيين نحو الاشتغال بالشئون الزراعية . ولو ألغى نظام الاحتكار هذا ، لتخلص الوالى من جميع النفقات التى تتطلبها إدارة الأقاليم وما تستلزمه من موظفين كثيرين ينهبون حكومة البلاد وأهلها ، وما احتاج بدلا من هؤلاء إلا إلى إقامة جرك فى الإسكندرية تنجى فيه رسوم ال ١٢ ٪ بنفقات لا تكاد تذكر . ومهما يكن من الأمر ، فمن الممكن أن يقال إن محمد على قد بدأ يدخل على هذا النظام عدة تعديلات فى نواح كثيرة ، ولا سيما من حيث إعطاء الأوربيين الأرض ، كما ذكرت ذلك فى صلب تقريرى .

الصناعات

تكلف المصانع مبالغ طائلة ، إذ كان من الضرورى أن يجلب كل ما يلزمها من أوربا (حتى الملمين) . وقد قل الإيراد فى بعض الحالات عن النفقات ولذلك أرى أن محمد على يفيد كثيرا لو أنه قضى على تلك المصانع ، وعهد إلى استيراد جميع المصنوعات من أوربا . ذلك بأن جميع المصانع فى مصر ، عدا مصانع الغزل والنسج ، تستخدم فى عمل أساسى هو

إنتاج المواد الحربية . وأهم هذه المصانع في بلاق قرب القاهرة كما يوجد عدد قليل منها في كلا الوجهين القبلي والبحري . ويقال إن إبراهيم باشا يمارض في أن يجعل من مصر بلدا صناعيا أكثر مما هي عليه الآن ، إذ يرى واجبا عليها أن تقصر خير جهودها على إنتاج المواد الخام والحبوب وما إلى ذلك . غير أن بعض القناصل المشتغلين بالتجارة ، وكذلك التجار وغيرهم من ذوى المصالح ، استطاعوا إقناع محمد علي بما بين الزراعة والصناعة ، من صلات وثيقة تحتم تحويل المواد الخام إلى سلع مصنوعة في نفس الجهات التي تفتجها . ولكنني رغم ذلك أعتقد أن محمد علي فيما بينه وبين نفسه كان مقتنعا بأنه لا ينتظر لمصر أن تصبح بلدا صناعيا . وغاية الأمر أنه أراد أن ينال شيئا من الشهرة في أوروبا وأن تقذوق الأمة العربية لونا جديدا من التربة يحفز همها إلى العمل ، وإلى جانب ذلك فإنه كان يرى أن عدد السكان في مصر لا يكفي حاجته الزراعية وحدها فضلا عن الشئون الأخرى ، ولم يزد عدد المشتغلين في مصانعه على أربعين ألفا أعفوا على الدوام من الخدمة العسكرية وما إلى ذلك ، وفي استطاعتهم العودة إلى الاشتغال بالأعمال الزراعية .

ومن الشرور التي نجمت عن وجود هذه المؤسسات أنها أغرت الباشا بنخوض غمار الحروب ، إذ أن مصانعه تكاد تكون وقفاً على إنتاج ما يحتاج إليه الجيش والأسطول فبعد أن كان في بداية أمره يشتري من أوروبا عتاده الحربى بكامل أنواعه من بنادق وسيوف ومعدات إلى جانب المدافع والسفن الحربية ، أصبح يصنع كل شيء الآن في مصر ، عدا أسلحة الحديد والمدافع والقذائف . ولما كانت المنسوجات والطرايش مما يحتاج إليه الجنود في كسائهم ، فقد أسس الباشا مصنعا للمنسوجات وآخر للطرايش ، ووضحت حاجة الجند إلى الجلود المدبوغة وغير المدبوغة في عتادهم الحربى ، فأنشأ مدبغة في مصر القديمة ، وأخرى في رشيد ، كما نظم بمساعدة عمال من الأوربيين مسابك ومعامل لصنع المدافع والبنادق والسيوف والخرطوش والصناديق وما يستخدمه الجنود من آنية وآلات موسيقية ، وعلى الجملة كل ما هو ضرورى للجنود ، كما هو الحال في أوروبا . ولم يكن هذا كل ما قام به الباشا ، فقد شيد دار صناعة ، وهيا أسكنة لبناء السفن ، وأعد مدارس للبحرية ، وبني في الإسكندرية سفنا من ثلاث طبقات . وهكذا سخر محمد علي فنون أوروبا وصناعاتها لخدمة أغراضه الحربية قبل كل شيء بيد أنه إذا شاء إنسان أن يجد في ذلك ما يدعو إلى توجيه النقد ، أجاب الباشا ومؤيدوه أنه ما دام مبدأ القوة يسود الشرق ويلقى من الدين نفسه ما يضمنه موضع القداسة ، فقد وجب عليه أن يوجد حوله قوة مرهوبة الجانب ، حتى يقضى على نزوات التعصب ويقاوم ما قد يثار

ضده من أنواع التحامل . وفي رأيهم كذلك أن الأخذ بهذا النظام أسفر عن نتيجتين موفقتين ، أولاها توحيد القوى وتأمين البلاد وإيجاد نوع من التجانس القومي في مصر ، أما الثانية فتعليم الشعب مبادئ صناعة تفوق ما لديه منها بكثير . غير أننا ، حتى إذا سلمنا بالحجج السابقة إلى حد ما ، فإن هناك حقيقة أخرى هامة ، هي أن محمد علي على ما يبدو قد بالغ في قيمة ما يستخدمه من وسائل لإدخال المدنية إلى بلاده ، كما أنه أسرف أبما إسراف حين اصطنع تلك الوسائل للسير بشعبه قدما في طريق الرقي .

وعقد حشد العمال لهذه المصانع تطيب نفوس أبناء العرب للاندماج في زمرةهم ، على الرغم من قلة الأجور التي يتقاضونها . وربما كان ذلك راجعا إلى شعورهم بأن هذا بمصممهم من التجنيد . ويبدى المصريون استعدادا عظيما لمزاولة جميع الأعمال « الميكانيكية » ، كما أن ما يصنع في دار الصناعة والورش بالقاهرة والإسكندرية صالح ومفيد ، ولو أنه أقل مرتبة مما يصنع في أغلب أنحاء أوروبا ، وفي إنجلترا بنوع خاص ، ويعوزه كذلك ما تتميز به الصناعة الأوربية من المثانة وجودة الصقل .

ولا يزال أبناء العرب من المصريين أصحاب ذوق ونشاط في الصناعة ، ولو أن جودة ما يصنعونه لسد مطالب حياة السلم العادية تقل نسبيا عن جودة ما تخرجه مصانعهم من أدوات الحرب . ولكن يظهر أن محمد علي قد تعجل في طرد الأوربيين المشرفين على العمل ، كما أنه لم يعمل على إبقاء أعضاء البعثات من أبناء العرب مدة كافية في أوربا حتى يتقنوا مختلف الفروع التي وجب عليهم أن يحذقوها ، ومن يدرى لعل الباشا يؤثر السكم على السكيف . ومهما يكن من الأمر فإن المصنوعات المصرية تقل كثيرا من حيث الجودة عن المصنوعات الأوربية . ولهذا نشط الاستيراد من أوربا منذ قيام الصناعة في مصر ، وما يزال مطرد الزيادة ، بدلا من أن يأخذ في النقصان . فقد بلغت الواردات الأوربية في عام ١٨٣٦ ١٢٩٠٠٠٠٠٠ قرش من مجموع الواردات الكلية وقدره ٣٥٥٠٠٠٠٠٠٠ ، ذلك بأن البضائع الأوربية لا تمتاز بجودتها فحسب ، بل وبرخص ثمنائها أيضا . ويرجع ذلك إلى بلوغ ما لدينا من الوسائل الميكانيكية حد السكال ، كما يرجع إلى استخدام الآلات التجارية على نطاق واسع .

وصحيح أن الباشا لم يحاول الانتفاع بقوة البخار في مصانع القطن وفي صهر المعادن فحسب بل وفي تبييض الأرز كذلك ، ولكن الآلات التي أرسلت إليه من إنجلترا كافته نفقات طائلة ، كما اضطرته فوق ذلك إلى أن يستورد الفحم الذي يلزمها من إنجلترا بحوالى

جنهين وخمسة عشر شلنا للطن الواحد ، وإلى أن يستخدم مهندسين من الإنجليز بمرتبات عالية للإشراف على تلك الآلات . ورغم جميع هذه الاحتياطات فقد تعطلت معظم هذه الآلات البخارية ، وحل محلها الآن عجلات بها نقص وخلل تديرها الثيران . فمن ثمان آلات بخارية في مصر ، لا يوجد غير اثنتين في حالة جيدة . وقد كان يرشيد آلة بخارية نغمة لضرب الأرز تكلفت مع المبانى اللازمة لها نحو عشرة ملايين قرش ، (أى مائة ألف جنيهه) ولكن هذه الآلة بطل استعمالها ، وعاد العمل بالطريقة المصرية القديمة . ويمثل الباشا ذلك بأن المتعهدين بعثوا إليه بآلات من الصنف الرديء أما المتعهدون فيرجعون ذلك إلى عدم كفاية العمال المصريين ، وغباء النظار أو الملاحظين ، وعدم ملائمة المناخ ، إذ يقولون إن الغبار والرمال الدقيقة وكذا الشمس والرطوبة عقبات كأداء في سبيل استخدام الآلات في القطر المصرى . وقد أنشأ محمد على جميع المصانع المصرية تقريبا على غرار المصانع الأوروبية ، فهي مستطيلة متوازية السطوح ، تتألف من طابق واحد أو اثنين ، وبها صف من النوافذ الواسعة وفضلا عن ذلك فهي مسطحة السقوف متينة البناء . ومصانع القطن موزعة في أماكن مختلفة ، وعددها جميعا خمسة عشر ، بها ١٤٥٠ دولا بالالفول ، منها ١١٥ للفول الرفيع ، والباقي المنسوجات الخشنة . أما آلات النسيج فتصنع ٣٦٠٠ ثوب يوميا في الشتاء ، وستة آلاف في الصيف . وفضلا عن مصانع القطن في الوجه البحري كثير من الأنوال لنسيج الكتان بحتكرها الباشا ، وتمده سنويا بثلاثة ملايين ثوب يصدر بعض التجار الأوروبيين قدراً منها إلى ترينستا وليقورنة ، ويرجع الفضل في ذلك إلى قلة أجور العمال فحسب . ويصنع سنويا نحو مليونى ثوب من المنسوجات القطنية ، و ٢٥٠٠٠ ثوب من الحرير ، واثنان عشر ألفاً من المناديل الملونة ، وكذلك خمسة عشر ألف ثوب من « المقصب » . أما معملا الدبغ فينتجان مائة ألف قطعة من الجلد ، كما تنتج معامل ملح البارود بطريقة البخر مائة ألف قنطار .

وكان للطبيعة أثر جوهري في أن تصبح مصر إقليماً زراعياً ، بفضل ماحبتهابها به من تربة خصبة غنية ، وبفضل تلك الآلة المائية العجيبة ألا وهي النيل ، الذى يمدّها بالدماء وماء الرى في أوقات منتظمة . وقد فشل محمد على في مشروعاته بعد نفقات طائلة تكبدها في سبيل إنشاء المصانع وشراء الآلات البخارية وإعداد المهندسين والعمال ، ومع ذلك فإنه مازال متشبثاً بهذا الاحتكار الصناعى ، ولسكنه سيملم بالتجربة ، وبخاصة إذا توطدت أركان السلام ، أن

هذا الاحتكار يحول دون دخول رموس الأموال الأجنبية إلى مصر ، كما يحول دون إنشاء مؤسسات دائمة فيها .

ولما كان الباشا يعلم مقدار الشهرة الدائمة التي تتمتع بها أفيون طيبة منذ عهد طويل في أوروبا ، فقد رغب في إحياء زراعته . وتحقيقا لهذا الغرض أرسل إلى أزمير يطلب بعض الأرمن الذين ألفوا زراعته في آسيا الصغرى . ويتراوح مقدار ما تنتجه مصر الآن من الأفيون بين ١٥ ، ٢٠ ألف أقة سنويا وتساوى الأفة حوالى رطلين وثلاثة أرباع الرطل . أما ملح البارود فيبلغ ما ينتج منه بطريق البخار نحو مائة ألف قنطار يحتفظ منها الباشا بالكمية التي يحتاج إليها في صنع البارود ، ويبلغ ما يصدر منه حوالى سبعين ألف قنطار . وقد زرع ما يربو على مليون من أشجار القوت لتربية دودة القز في السهل الذي يمتد من الدلتا إلى صحراء الشام ، كما زرعت هذه الأشجار في ثلاثمائة فدان في سهل أسبوط العظيم ، حتى أصبح مجموع ما يوجد منها في مصر أربعة ملايين شجرة . وتنتج الأوقية الواحدة من البيض عادة ٧٢٠ شرقة . ويمكن الحصول على رطل من الحرير من كل ٢٥٠ إلى ٢٦٠ شرقة . ولا تضارع أوراق شجرة القوت في مصر من حيث العدد أو الحجم مثيلاتها في سوريا أو أوروبا ، أما المنسوجات الحريرية المصنوعة في مصر فليست من النوع الجيد ، وقد بلغت قيمة ما استورد من هذا الصنف في عام ١٨٣٦ عشرة ملايين من القروش ، أما الحرير الذي تنتجه مصر فيبلغ مقداره عشرين ألف أقة سنويا .

ويزرع القصب بكثرة في الوجه القبلي حيث يصنع السكر وتجري عملية تكريره . غير أن السكر المستورد من فرنسا أرخص منه ثمنا . وقد استخدم إبراهيم باشا حديثا اثنين من جيميكا في منشآت واسعة لعمل السكر بالصعيد ، ولكن لا أعلم من نتائج هذا شيئا . وقد بلغت قيمة ما استوردته البلاد من السكر في عام ١٨٣٦ مليونين ونصف مليون من القروش . وتختلف كمية محصول القطن كثيرا تبعا لارتفاع النيل أو انخفاضه ، وتبعا لمساحة

الأراضي التي يأمر الباشا بزراعتها قطنا . أما القطن المصرى فيمتاز في نوعه حقا . وتوجد معامل للنيلة بجهات مختلفة في شبرا ومديرتى الشرقية والقليوبية ، وكذلك في

منوف وأشمون وبني سويف والفيوم . ولكن النيلة التي تنتجها مصر من صنف ردى للغاية ، ويتراوح مقدارها بين خمس وعشرين وثلاثين ألف أقة ، وبلغت قيمة ما صدر منها في

عام ١٨٣٦ سبعة ملايين من القروش . وبعد فإن ما ذكرته آنفا هو أهم ما يتصل بالصناعة في مصر ، أما فيما يتصل بالصناعة

في الشام وكريت فاني أرجو الرجوع إلى مادونته من تقارير عن هذين البلدين في عامي ١٨٣٦ ، ١٨٣٣ .

المالية

لم تنشر في مصر أية ميزانية مضبوطة ، وإذا شئنا الدقة في التعبير قلنا إنه لم ينشر بها قط شيء يتصل بهذا الموضوع . ولذلك فإن البيانات التي أدلى بها الآن عن ميزانية عام ١٨٣٥ ، مستقاة من مصادر مختلفة ، ولكنها فيما أعتقد مصادر يمكن الاعتماد عليها ، والوثوق من صحة معلوماتها إلى حد كبير .

ولقد كان كبار التجار من مختلف الجنسيات وبعض موظفي الحكومة المطلعين على حقائق الأمور أهم من حصلت منهم على بيان بالإيرادات ، أما المصروفات فقد أمكن معرفة مقدارها ونوعها من كبار الموظفين في كل مصلحة ومن مصادر أخرى أمكن الاتصال بها للوقوف على معلومات في هذا الشأن . ويقرر الباشا نفسه أن دخله السنوي يبلغ ١٢٠٠٠٠٠ ر كيس أي ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ من الدولارات . غير أن هذا الرقم لا بد أن يكون مبالغاً فيه ، لأنني أعرف من أوثق المعلومات التي أمكنني الوصول إليها أن دخل مصر يتراوح عادة بين ١٨ ، ٢٣ مليوناً من الدولارات ، ولم يزد على ٢٥٠٠٠٠٠٠ إلا في سنة واحدة فحسب .

الإيرادات

القيمة بالقروش

ضرائب على الأملاك

الميرى أوخراج الأراضي من ٢ إلى ٣ دولارات عن الفدان تبعاً لجودة الأرض ١٤٠٠٠٠٠٠٠
عشور النخيل
رسوم التركات (بيت المال وتشمل الممتلكات والحدائق في القرى
عوائد الوكابل والأسواق والمنازل ٣٥٠٠٠٠٠

على الأشخاص

الفردة أو الضريبة الشخصية (وقدرها ٣٪) من دخل الأشخاص المعروف
أوالمقترض وجوده
فرضة الرؤوس على الذميين أي الوطنيين المسيحيين والرعايا اليهود ٥٠٠٠٠٠٠

ضرائب أخرى

القيمة بالقروش

رسم وعوايد المراكب والسمك	١٧٠٠٠٠٠
الملح	٣٠٠٠٠٠
المجازر (السلخانات) — الجلود والشحم	٥٠٠٠٠٠٠
أرباح دار الضرب (الضربخانة)	٥٠٠٠٠٠
رسم صب الفضة وشغل المقصب	٢٢٥٠٠٠

عوائد المدفوعة

مكوس على الماء كولات	١١٠٠٠٠٠
ضريبة على الحبوب عند دخولها القاهرة	٧٥٠٠٠٠

المحارك وعوائد الالتزامات

ضرائب جمر الإسكندرية	٤٧٥٠٠٠٠
» دمياط	٢٥٠٠٠٠٠
» بلاق (ميناء القاهرة)	٢٢٥٠٠٠٠
» السويس	١٥٠٠٠٠٠
» القصير	١٥٠٠٠٠٠
» دراو	١٥٠٠٠٠٠
» أسيوط	٣٥٠٠٠٠
رسم على البضائع الواردة من سوريا	١٢٥٠٠٠٠

عوائد الالتزامات

عوايد عن صيد السمك في بحيرة المنزلة	٣٠٠٠٠٠٠
» » » » الفيوم وبحر يوسف	٤٥٠٠٠٠٠
» » » » النبيذ والكحول والمشروبات الروحية	١٥٠٠٠٠٠٠
» » » » السنامكي	١٢٥٠٠٠٠
» » » » زيت بذر الكتان وغيره من البذور	٢٥٠٠٠٠٠

أرباح بيع المحصولات

الربح المتحصل من القطن الناعم طويل القيلة (نحو ٢٠٠٠٠٠ قنطار) ٣٢٥٠٠٠٠٠

القيمة بالقروش

الربح المتحصل من القطن البلدى (من النوع الوالى للتعجيد ١٦ر٠٠٠		
قنطار) ٢٥٠ر٠٠٠		
» » »	السكر (٣٢ر٠٠٠ قنطار)	١ر٠٠٠ر٠٠٠
» » »	النيلة (٧٧ر٣٠٠ بمد تجهيزها ، ١٠٠ر٠٠٠ أقة قبل	٣ر٠٠٠ر٠٠٠
التجهيز		
» » »	الآفيون (١٥٠٠٠ أقة)	٣٠٠ر٠٠٠
» » »	المسل وشحمه	٧٥٠ر٠٠٠

أرباح بيع المصنوعات

الربح المتحصل من الزعفران (٢٥٠٠ قنطار)		
٢٨٠ر٠٠٠		
» » »	الكتان وبذر الكتان (٥٠ر٠٠٠ قنطار من الأول ،	
٦٠ر٠٠٠ من الثانى)		
» » »	الحرير الخام (٦٥ر٠٠٠ أقة)	١ر٠٠٠ر٠٠٠
» » »	السمسم وما إليه	٦٠٠ر٠٠٠
» » »	الطبايق (١٠٠ر٠٠٠ قنطار)	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
» » »	الأرز (٨٠ر٠٠٠ إردب من دمياط ، ٥٠ر٠٠٠ إردب	
من رشيد)		
» » »	القمح والبول والشعير والذرة والعدس ... الخ	
(٣٣٠٠ر٠٠٠ إردب)		
١٣ر٠٠٠ر٠٠٠		

أرباح بيع المصنوعات

الربح المتحصل من ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ ثوب من البضائع القطنية ،		
٣ر٠٠٠ر٠٠٠ ثوب من الكتان		
» » »	أنواع الحرير (١٥ر٠٠٠ ثوب من المقصب)	١ر٤٠٠ر٠٠٠
» » »	المناديل الملونة ١٥ر٠٠٠ ثوب من البقطة	
١٢ر٠٠٠ منديل		
٦٤٠ر٠٠٠		

القيمة بالفروش

الربح المتحصل من الجلود الخام والمدبوغة والقرون وخلانها		
(١٠٠٠٠٠٠ من جلود المعجول والبقر والجاموس		
والماعز والغنم	٣٥٠٠٠٠٠٠	...
» » » النظر من (كربونات الصودا)	٢٥٠٠٠٠٠	...
» » » ملح البارود (٥٠٠٠٠٠ قنطار تباع للتصدير)		
١٠٠٠٠٠٠ قنطار تستعمل في عمل البارود	٢٠٠٠٠٠٠	...
» » » ملح النوشادر		
» » » الجير والجص والبلاط (بلاط ناعم من الحجر		
للأرضية المنازل)	٢٠٠٠٠٠٠٠	...
» » » الحصر (تستعمل بمثابة أسلحة)	٤٠٠٠٠٠٠	...
» » » صمغ من سنار (٦٠٠٠٠ قنطار)	٤٨٠٠٠٠٠	...
» » » بن من اليمن	٥٤٠٠٠٠٠٠	...
» » » من الفيل	٥٠٠٠٠٠٠	...
مجموع الإيرادات		٣١١٣١٠٠٠٠

المصروفات

ديوانه المجرادية (الجيش والأسطول)		
مرتبات (ونفقات أخرى) للجيش	١٠٥٠٠٠٠٠٠٠	...
» للأسطول	٤٠٠٠٠٠٠٠٠	...
مرتبات الباشوات والبكوات وكبار الضباط	٢٩٠٠٠٠٠٠٠	...
مرتبات الباشوات (الفرسان والمشاة الأتراك غير النظاميين)	٧٥٠٠٠٠٠٠٠	...
مرتبات الفرسان البدو	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	...
نفقات إنشاء السفن الحربية ومصاريف دار البحرية (الترسانة)	٣٣٥٠٠٠٠٠٠٠	...
نفقات المستشفيات العسكرية ومجلس الصحة	٥٧٠٠٠٠٠٠٠	...
(٥٠)		

ويتضح من هذه الميزانية أنه كان هناك فائض في عام ١٨٣٥ يبلغ أقل من خمسة ملايين قرش أى ٢٥٠.٠٠٠ دولار . وبلاحظ كذلك أن محصول القطن كان ضئيلاً في تلك السنة بسبب انخفاض النيل ، كما أن مبلغ ٦.٠٠٠.٠٠٠ قرش قد أدمج في نفقات دار الصناعة ، وهو ما أنفق على الباخرة النيلية . وزيادة على ذلك فقد خفضت مرتبات الباشوات وكبار الضباط في ذلك الحين نحو الثلث على الأقل ، مع أنها كانت عالية حتى بلغت ٢٩.٣٠٠.٠٠٠ قرش في سنة ١٨٣٥ . أما الأعمال الخاصة بالقناطر الخيرية وما يتطلب منها نفقات باهظة فقد تركت جانباً ، كما أنقصت مخصصات الباشا نفسه ، وبدأ الإصلاح يتناول جميع المرافق . وقد ازداد الدخل زيادة كبيرة نظراً لاطراد الزيادة في الأرضى المزروعة ، حتى لقد بلغت الآن ٢٥.٠٠٠.٠٠٠ دولار أى ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ قرش . على أنه كان من الضروري من ناحية أخرى أن تزيد المصروفات زيادة كبيرة نتيجة لنمو الجيش ، وما تتطلبه صيانة الأسطول التركى من نفقات وما يتقاضاه رجاله من رواتب . هذا فضلاً عن مرتبات الألبانيين الذين جىء بعدد كبير منهم إلى مصر وسوريا . أما معاشات الملتزمين فإنها تتناقص سنة بعد سنة بعد سبب ما يحدث بينهم من وفيات . ويشتري الباشا الجزء الأعظم من المحصول بأن يخصم مقدار الميرى ، ثم يدفع في نظير الجزء الباقي أذونات على الخزانة . ويفيد الوالى كثيراً من وراء هذه العملية ، لأنه بذلك لا يكاد يدفع شيئاً ، فضلاً عن أنه يجنى أرباحاً وفيرة من بيع مختلف المحصولات . ومع أنه ليس هناك دين عام ، لأن الباشا كان يرفض على الدوام أن يستدين أى قدر من المال في صورة قرض وطنى رغم المبالغ الكبيرة التى قدمت إليه والإلحاح عليه فى قبولها ، ومع أن الإيرادات تربي على المصروفات ، فما تزال الخزانة تتأخر كثيراً في دفع ما عليها . ويرجع ذلك إلى عدم وجود أى تنظيم مالى ، كما يرجع إلى اختلال نظام النقد ، فلو أن مصر اتخذت انفسها أنظمة مالية سليمة ، ثم استخدمت في الزراعة ما تضييعه في الحروب من مال ورجال ، لأصبحت بلا مرء من أغنى دول العالم .

وجداول الصادرات والواردات يسترعى النظر حقاً .

السنوات	المصادر	الواردات
١٨٣٠	١٧٠.٠٠٠.٠٠٠ قرش	١٧٥.٠٠٠.٠٠٠ قرش
١٨٣١	» ٢٠٥.٠٠٠.٠٠٠	» ١٩٥.٠٠٠.٠٠٠
١٨٣٢	» ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠	» ١٨٠.٠٠٠.٠٠٠
١٨٣٣	» ١٨٥.٠٠٠.٠٠٠	» ١٨٠.٠٠٠.٠٠٠
١٨٣٤	» ١٨٠.٠٠٠.٠٠٠	» ٢٦٥.٠٠٠.٠٠٠
١٨٣٥	» ٢٧٠.٠٠٠.٠٠٠	» ٢٦٠.٠٠٠.٠٠٠
١٨٣٦	» ٢٧٥.٠٠٠.٠٠٠	» ٣٥٥.٠٠٠.٠٠٠

(هذه الأرقام مقربة)

واطراد الزيادة في مقدار الواردات يحمل على الظن بأن الاستهلاك في ازدياد ، وأن أحوال المعال لهذا السبب قد تحسنت .

مكومة مصر

تتألف حكومة مصر طبقاً لأحدث تنظيم وضع لها من ستة دواوين كبيرة . فتشمل إدارة ناظر الداخلية شئون الشرطة والأسواق والتموين والنقابات والقضاء والزرع . ويشرف ناظر المعارف العمومية على الزراعة والهندسة والحرس والأشغال والمباني العامة وكذلك الزرع و « البوسطة » والمدارس والمطبعة . أما ناظر الحربية فنوط به ما يتصل بشئون التجنيد وتعليم الجنود وتوزيعهم وتسليحهم كما يشرف على المستشفيات العسكرية وأعمال التحصينات . ويتبع نظارة المالية جباة الضرائب ورؤساء أقلام الصرف وموظفو « الضربخانة » وما إلى ذلك . أما ناظر البحرية فيدخل في اختصاصه بناء المراكب الحربية والإشراف على دار الصناعة (الترسانة) كما يهيمن على جميع شئون « ديوان البحر » . وأما ناظر الخارجية والتجارة فنوط به أمر العلاقات الدبلوماسية جميعها مع قناصل الدول العموميين وكذلك المراسلات مع أوروبا كما أنه ممهود إليه بإدارة المخازن التجارية الحكومية أو (الشون) والإشراف عليها وكذا الجمارك والالتزامات والصفقات والمزايدات الخاصة ببيع غلات الحكومة كالقطن والحبوب وغيرها . ومع ذلك تتغير هذه الإدارات والمصالح من وقت لآخر تبعاً لإرادة الوالي وأهوائه .

عمر السطان

لقد تلقى المشايخ من رجال الدين والقضاء ممن يقومون بكتابة عقود الزواج والطلاق

أصرا من محمد على بإعداد سجلات بأسماء المواليد والوفيات في جميع المدن والقرى المصرية ، وقد تكون هذه السجلات مضبوطة فيما يتصل بالوفيات غير أن أطفالا كثيرين يولدون في داخل الحرم ، دون أن تصل أنباء ولادتهم قط إلى علم ولاية الأمور . وفي الوقت الحاضر أبعدت الجبانات خارج جميع المدن والقرى محافظة على الصحة ، كما اتخذت وسائل أخرى مماثلة لتحقيق هذه الغاية ، كتنقل أسواق السمك وأما كن الدبح إلى أرض خلاء بعيدة عن المساكن .

ومن المتعذر التحقق من عدد سكان مصر ، لأن وجود العدد العظيم من المساكن المخصصة للحريم جعل من المستحيل معرفة عدد المواليد أو السكان على وجه التحقيق ، إذ يطبق نظام الحريم هذا على المساكن التي يقيم بها سيدات من القبط . ومع ذلك فقد أمكن تقدير سكان مصر تقديرا عاما بنحو ٣٠٠٠٠٠٠ ٢ نسمة كما يقدر بنحو ٥٠٠٠٠٠ ١ نسمة عدد سكان النوبة ودنقلة وسنار مجتمعة ، وهي الأقاليم التي أخضعها الباشا من أعوام مضت وتتمتع بهدوء شامل تحت حكمه . أما محمد على فيقدر سكان مصر بحوالي أربعة ملايين ، وسكان النوبة وما إليها بأكثر من مليون .

والبيان التالي فيما يخيّل إلى يحوى أدق تقدير استطعت الحصول عليه لسكان مصر :

أثراك	١٥٠٠٠٠٠
فلاحون	١٨٠٠٠٠٠
أقباط	١٤٥٠٠٠٠
نوبيون	٧٠٠٠٠
مماليك	٤٠٠٠٠
عرب (تعداد ست عشرة قبيلة من رعاة الغنم)	٥٠٠٠٠
يونانيون وشوام	٨٠٠٠٠
أرمن	١٥٠٠٠
يهود	٣٠٠٠٠
زواج (ذكور)	٥٠٠٠٠
زواج (إناث)	١٣٠٠٠
أوربيون ومشمولون بالحماية	٣٠٠٠٠
جمله السكان	٢٣٥٠٠٠٠

الجيش

في أوائل عام ١٨٣٧ ، كان هناك واحد وثلاثون آلايا من المشاة ، عدد رجالها (في حالة اكتمالها) ٩٤٠٠٠ جندي . وكان هناك ثلاثة عشر آلايا من الفرسان ، عدد أفرادها عشرة آلاف ، وستة آلايات من المدفعية تمادها ٤٨٠٠ جندي . وجميع هؤلاء الجنود من المصريين والسوريين . وفضلا عن ذلك فهناك نحو ١٠٠٠٠ من الفرسان والمشاة الأتراك غير النظاميين والألبانيين . ويتقاضى الجندي العظامي من المشاة خمسة عشر قرشا في الشهر ، ويتقاضى الجندي الواحد من الحرس - والحرس عبارة عن آلايين - خمسة وعشرين قرشا في الشهر ، ومثله الجندي من السواري . أما الجندي في سلاح المدفعية فيتقاضى ثلاثين قرشا في الشهر ، هذا فضلا عما يصرف لكل هؤلاء من غذاء وكساء . على أنه كان هناك إلى جانب ذلك عدد من فرسان البدو والمعاربة يتراوح بين خمسة عشر ألفا وعشرين .

وكان كل باشا يتقاضى حتى عام ١٨٣٨ ، ٤٣٢ كيساً (أى ٢١٦٠٠٠ قرش) سنوياً ، بينما بلغ راتب البك ٢١٦ كيساً (أى ١٠٨٠٠٠ قرش) ولكن هذه الرواتب خفضت الآن بمقدار الثلث تقريبا . وفي نهاية عام ١٨٣٩ كان عدد الجيش قد زاد زيادة عظيمة فأصبح يتألف من أربعة وثلاثين آلايا من المشاة ، وخمسة عشر آلايا من الفرسان وستة آلايات من المدفعية المشاة ، وآلايين من المدفعية الراكبة (السواري) وطابورين لنقل المهمات ، وطابور لمهندسة الطرق والألغام ، هذا إلى ثمانى عشرة من بطاريات الميدان كل منها تتألف من ست قطع .

وفوق ذلك شرع الباشا في تأليف حرس وطني بالإسكندرية والقاهرة وغيرها من المدن المهمة في مصر ، كما أخذ يسلح المهال في مصانعه حتى يؤلف منهم قوة من الرديف قد يصل عددها إلى أربعين ألف رجل . هذا إلى أنه ألحق بهذه الخدمة العربان الضاريين في الصحراء ، وقد يصل عددهم إلى ستة آلاف فارس من البدو .

ولناظر الحربية الحق في الترقية إلى جميع رتب الجيش ، غير أن من واجبه أن يستشير مجلساً من كبار الضباط عند إحداث تغييرات جوهرية أو لإبرام أى عقد من العقود ، ويشرف قائد المدفعية إشرافاً مباشراً على دور الصناعة الحربية « الترسانات » والمسابك ومصانع الأسلحة وما إلى ذلك . غير أن كليهما - أى قائد المدفعية وناظر الحربية - يرسلان إلى الوالى تقارير « جرائيل » عن أعمالهما بانتظام . وترسانة القاهرة بناء كبير جميل . وينتج هذا المصنع شهرياً سبعمائة بندقية ، كما يجري به صنع « أطقم » الخيل وعربات المدافع

والخيام وكل أنواع العتاد الحربى . وهناك كذلك مسبك لصنع مدافع الميدان النحاسية ،
وفى الحوض المرصود مصنع لإنتاج ألف بندقية فى الشهر الواحد .

البحرية

لدى البحرية عدد من السفن لا بأس بها ، غير أن البوارج الثمان على جانب كبير من
الضعف إذ أنها أنشئت فى عجلة ، أما البحارة من نوتية وأنفسار فمددهم أربعة عشر ألفاً ،
يتقاضى كل منهم فى الشهر الواحد مبلغاً يتراوح بين خمسة عشر قرشاً وعشرين . وقد بدأ
المعمل فى دار الصناعة فى عام ١٨٣٠ ، وهى الآن فى حالة حسنة ، فالمخازن جيدة الأثاث
وموضع عناية كبيرة ، ويشرف عليها جيمما لطيف بك ، وهو تركى كان قبوداناً لإحدى
بوارج الباشا ، وأما محمد بك كبير مهندسى بناء السفن ، فقد نشأ فى إنجلترا تحت إشراف
مستر « فتشام » Filcham الذى يثنى على مواهبه ومقدرته ومهارته ثناء عاتراً .

وتصنع فى ترسانة الإسكندرية أسرع السفن والجهال وغيرها كما يصنع بها بيت الإبرة .
ومنذ عهد قريب تولى أبناء العرب وحدهم صنع قرويت كبير بديع يقوده الآن سميد بك
نجل الجناب العالى . وكل شئ فى هذا القرويت من صنع مصر عدا المدافع والقذائف .
ومع هذا فقد صنعت « دبانات » البنادق فى الإسكندرية كما كان يطرق النحاس فى مدينة
القاهرة ، وفى استطاعة كل ذى مكانة من الأوربيين أن يزور هذه « الترسانة » فى أى وقت
دون أن يترضه الحراس ، ويبادر المشرفون على المصانع والمخازن بالإجابة عن كل ما يوجه
إليهم من أسئلة .

وقد أمر الباشا ببناء غرفة فى دار الصناعة كثيراً ما يذهب إليها عند ما يريد تفقد أحوال
الدار واستقبال قواده البحريين ومن إليهم . وهناك فى بلاق ترسانة صغيرة ، تقع على النيل
وتبعد نحو ميل عن القاهرة ، تبنى فيها السفن البخارية ومختلف السفن النيلية التى يحتاج
إليها الباشا .

ولما كنت قد فقدت أو وضعت فى مكان لا أذكره الآن مذكراتى التى تحوى العدد
الصحيح للسفن التى يتألف منها أسطول الباشا ، فإننى مضطر إلى أن التمس الرجوع إلى آخر
بيان بعثت به إلى وزارة الخارجية . على أنى أعتقد أن هنالك إحدى عشرة بارجة صالحة
للعمل ، وبارجتين لا يزال المعمل فىهما جارياً ، وست فرقاطات ، وعشرة قراويت وأباريق ،
هذا فضلاً عما هنالك من بواخر . ويقرر جميع ضباط البحر البريطانيين الذين شاهدوا أسطول

محمد على أن سفن هذا الأسطول وبحارتها وعتاها وإدارتها على أحسن ما يكون من النظام وجودة التنسيق .

التجارة والاعتماد

تأتي الرسوم الجمركية بدخل زهيد جداً بالقياس إلى ما يمكن أن تأتي به وما يجب أن يبلغه الدخل المتحصل منها . وهناك من اقترح على الباشا أن يفرض ضرائب ثقيلة على الصادرات ، وأن يزيل قيود الزراعة ، ويطلق بيع المحصولات ، ولكن الباشا وجد ، أولاً : أن الجهد الزراعي في مصر يستلزم دائماً نظماً ومجديداً في مجلته وتفصيله وأن الفلاح إذا ترك وشأنه رجع إلى ما اعتاده من الإهمال والكسل واقتصر على زراعة الفول والذرة ، وثانياً : أنه سوف يترتب على ذلك أن يصبح فرض الضرائب على الصادرات أمراً خيالياً يستحيل تنفيذه ، وثالثاً : أن هذه الرسوم مهما زادت قيمتها فلن تتعادل مع الأرباح المتحصلة من بيع المحصولات فضلاً عن أنها ستكون مبعثاً لشكاوى صرة من جانب التجار الذين تتعطل أعمالهم بسببها ، ورابعاً : أن من الواجب أن نضيف إلى هذا كله خطر التهريب ، ولما كان من المتوقع أن يشتغل به الأوروبيون ، فإن مقاومة تصبح أشق من مقاومة ما يقع من غش وتلاعب في بيع المحصولات ، وهو أمر نادر الحدوث في الحقيقة ، لأن الفلاحين لا يعرفون من يطالبون إليه شراء ما لديهم من القطن والنيلة . وقد تنازلت موضوع الاحتكار على نحو أوفى عند الكلام عن الزراعة والصناعة .

التعليم

تبدو النفقات التي تصرف على المدارس معتدلة ولا سيما أن التلاميذ في مدارس الحكومة يتقاضون مرتبات بدلاً من أن يدفعوا نفقة تعليمهم . وهناك ثلاثة أنواع من المدارس هي : أولاً : المدارس الخصوصية — ثانياً : المدارس الابتدائية (مكاتب المبتدیان) وثالثاً : مدارس المساجد (المكتاتيب) .

وفي النوع الأول من المدارس ٤٥٠٠ تلميذ موزعون على النحو الآتي :

٦٠٠	تلميذ	مدرسة الفنون والصناعات
١٥٠	تلميذاً	مدرسة الهندسة والمعادن
٥٠	»	» هندسة الطرق والكبارى
٦٠٠	تلميذ	» المدفعية
٥٠٠	»	» المشاة

٤٠٠ تلميذ	مدرسة الفرسان
» ١٥٠٠	المدرسة التجهيزية
٥٠ تلميذاً	مدرسة الإدارة
٧٠٠ تلميذ	» الطب (البشرى)
٣٥٠ تلميذاً	» » (البيطرى)
٤٥٠٠ تلميذ	

وعدد تلاميذ النوع الثانى من المدارس أربعة آلاف ، والنوع الثالث تسعة آلاف .
ومدرسة البنات الأميرية الوحيدة هى مدرسة الولادة ، ولا تدخل مدارس المساجد
(أو الكتائب) فى ميزانية الحكومة إذ ينفق عليها من الأوقاف الخيرية ، ومما
يدفعه التلاميذ .

وقد أسست مدرسة المدفعية فى طرة فى عام ١٨٣١ على يد أنطونيو سيكورا Don Antonio
de Sequera ، وهو الآن قائد فى أسبانيا ورئيس كلية المدفعية فى سيجوفيا Segovia
ويختار ضباط المدفعية من بين طلبة هذه المدرسة ، وقد كانوا ممتازين حقاً فى عهد الجنرال
سيكورا . ومع أن المدرسة ما زالت موضع التقدير ، إلا أن مستواها قد هبط عن ذى قبل .
أما مدرسة الفرسان فى الجزيرة فكانها القصر الذى كان يشغله مراد بك زعيم المهايك ،
ويديرها فاران Varin بك الياور السابق للمرshal چوڤيون سان سير Gouvion St Cyr
وهى مدرسة ذات نظام ممتاز . ومقر الهندسخانة قصر المرحوم إسماعيل باشا بن محمد على فى
بلاق . أما ديوان المدارس وموظفوه فيشغلون قصراً فسيحاً فى القاهرة ، كان من قبل
سكناً للجنرال كليبر . وفضلاً عن ذلك فهناك مدرسة للشاة ، وأخرى للموسيقى العسكرية
(الأوربية) بالخانقاه .

الترع

لقد ازداد عدد الترع فى مصر فى العهد الأخير زيادة كبيرة ، كما أن حالتها تحسنت تحسناً
ظاهراً . ويوليها الباشا فى الوقت الحاضر شطراً كبيراً من عنايته ، ويظهر أنه يتبع إلى حد ما
تلك التعليمات التى تضمنها كتاب عمرو بن العاص إلى الخليفة عمر حيث يقول « الذى يصح
هذه البلاد وينميتها ، ويقر قاطنيتها فيها ، . . . ألا يستأدى خراج ثمرة إلا فى أوانها ، وأن
يصرف ثلث ارتفاعها فى عمل جسورها وترعها . فإذا تقرر الحال مع المال فى هذه الأحوال
تضاعف ارتفاع المال ، والله تعالى يوفق فى المبدأ والمآل » .

ويربى عدد الترع الكبرى في مصر على العشرين . ويبلغ طولها نحو أربعمائة فرسخ .
وكان طولها في عهد الخليفة ستائة . ومع هذا فقد عمل محمد على كثيراً وما زال يعمل
على تحسين الترع ، وذلك لاقتناعه بأن هذه الوسيلة بنوع خاص هي التي تكفل رى
الأراضى في الوقت المناسب ، وأن مساحة الأراضى الصالحة للزراعة تزيد بنسبة ما يستطيع
شقها من هذه الترع ، كما يزيد تبعاً لذلك إنتاج البلاد .

التحسينات العامة

شهدت مدينة الإسكندرية تحسينات شاملة نافعة ، إذ تألف مجلس في عام ١٨٣٤ ،
مهمته العمل على تحسين أحوال المدينة . وشكل هذا المجلس (الذى أطلق عليه اسم لجنة
التحسينات) على النحو التالى : —

- ١ — الكولونيل كامبل Campbell رئيساً .
- ٢ — مسيو توسيعة قنصل عام اليونان .
- ٣ — القنصل ثوربورن Thurburn .
- ٤ — المستر هاريس Harris وهو تاجر بريطانى .
- ٥ — أحمد الغربى وهو الرئيس التركى للمحكمة التجارية .
- ٦ — طاهر افندى رئيس الضبطية .
- ٧ — المهندس الحربى التركى .
- ٨ — السيدور مانسين Signore Poma سكرتير شرف .
- ٩ — السيدور مانسين Signore Mancine مهندس يتقاضى مرتباً شهرياً قدره ألفان
من القروش (أى عشرون جنهما) .

ومنذ ألف هذا المجلس نقلت الجبانات المختلفة إلى خارج أسوار المدينة ، وبدأ في إقامة
الأبنية رويداً رويداً فوق بعض الجبانات القديمة ، دون أن يسترعى ذلك انتباه الناس .
وقد أنشئ في الجمر كمدخل جميل فسيح ومكان لنزول المسافرين ، وتحسنت أحوال الشوارع
وأنشئت المجارى العامة ، كما أن عناية رجال الشرطة بجميع ما يتصل بالنظافة ازدادت عما
كانت عليه الحال قبلاً . وقد أعد ميدان فسيح بديع مستطيل الشكل وضع فيه أساس
تشيد عليه الكنيسة الإنجليزية ، ويجرى العمل الآن لإنشاء فواره من الرخام في وسطه
تستعمل مياهها من التربة . أما سوق السمك وأما كن الذبح فقد نقلت بأمر المجلس إلى مكان

أنسب ، كما وضعت المشروعات لإنشاء شوارع جديدة . وليس في استطاعة أحد مهما علا مقامه ، ولو كان تركي الجنس ، أن يشيد منزلا في الإسكندرية دون أن يحصل على إذن من المجلس .

وقد وهب الباشا عددا من الأوربيين من مختلف الجنسيات أراضى على جانبي التربة قرب الإسكندرية فأقاموا منازل صغيرة وأنشئوا الحدائق والمزارع . ولإبراهيم باشا منزل ريفي أنيق ، وحديقة واسعة على مقربة من الإسكندرية ، ولسميد بك مثل ذلك أيضاً . ومن الأمور التي تسترعى الانتباه ، تلك التحسينات التي تمت قرب القاهرة على يد إبراهيم بنوع خاص فقد مهدت الطرق ، وشقت النزع ، كما أنشئت الحدائق والمزارع الجميلة . وقد أقيم في حي الأربكية الفسيح بالقاهرة متنزه عام على جانب كبير من الجمال ، وكاد العمل ينتهي فيه عندما برحت المدينة في إبريل عام ١٨٣٩ ، وسيكون في هذا المتنزه طرقات وأزهار ومنايات للأشجار .

البوسطة

عمل ترتيب «البوسطة» بين الإسكندرية والقاهرة . وفي الخط جميعه إحدى وعشرون محطة سمح للوكلاء البريطانيين في القاهرة والإسكندرية باستخدامها حتى يباع بعضهم بعضا أنباء وصول سفن البريد وورود المكاتبات إلى الإسكندرية أو السويس ، كما سمح باستخدامها في أى غرض من أغراض الخدمة العامة . وقد اتضح أن سماح الباشا بذلك كان عظيم الفائدة للجمهورية . وليس للباشا مصلحة للبريد ، ولهذا تنقل جميع الرسائل الحكومية بين القاهرة والإسكندرية على يد سعاة ، يستبدل بهم غيرهم في كل محطة من محطات «البوسطة» . أما المكاتبات المتبادلة مع سوريا وغيرها فيحملها سعاة يركبون الهجن ، وكثيرا ما أرسلت وسلت خطابات على يد هؤلاء السعاة ، ولم يحدث قط أن فقدت هذه الرسائل أو وقع خطأ في توزيعها

الشرطة

حالة الشرطة طيبة ، ولكنها تقوم على نظام استبدادى . ومع ذلك فربما كان هذا هو النظام الوحيد الذى يلائم مصر على حسب ما نعرفه عن حالة أهلها . وتؤلف الشرطة من بضع مئات من الأتراك وأبناء العرب يدعون «جاویشية» . وهم مسلحون بسيات (كراييج) مصنوعة من جلد أفراس البحر ، يضربون بها باطن القدم والأرداف أحيانا عند ما تتطلب المخالفات الصغيرة عقوبة سريعة . أما عند ارتكاب ما هو أخطر من ذلك ،

فإن المجرم يلقى به في غيايات السجون ، وبمحاكم أمام المحكمة المختصة . وينذل الباشا كل جهد في سبيل تحقيق العدالة والعمل للقضاء على الرشوة . ومما لا ريب فيه أن سرعة إجراء العدالة في مصر والشام كان لها نتائجها الحسنة على ما يظهر ، فإن الجرائم هناك أدل منها بكثير في معظم البلاد الأوربية وقد يكون فيها جيما .

ويخضع الأوربيون خضوعاً تاماً لولاية قناصلهم القضائية . ويحرص الباشا حرصاً شديداً على ألا يحدث أى تدخل في هذه المزايا ، وأن يتحيف أحد منها ، غير أن معظم الحكومات الأوربية والحكومة الإنجليزية بنوع خاص تنشد إصلاحاً واسع النطاق في هذا الصدد . وقد تناولت هذا الموضوع بإسهاب في رسائل ، ويكفي الآن أن أكرر القول بأن في وسع أى فرد من الرعايا البريطانيين بمصر أو الشام أن يرتكب جريمة القتل وغيرها من أشنع الجرائم دون أن يلقى جزاء .

ويمهد أمر الشرطة في مختلف المدن إلى « باش أنا » من الضباط العسكريين . وهو لا يقل في رتبته عن قائم مقام ، وإنما يشغل في الوقت نفسه منصب ياور للحاكم أو القائد ، بينما يخضع له ضباط أقل منه رتبة يسمون « المحتسبين » ومن عملهم إلى جانب القيام بشئون الضبط والربط ، التفتيش على الأسواق وما إليها . ويصحبهم في تجوالهم « قواصون » يحمل أحدهم ميزاناً ، حتى إذا اتضح أن أحد الباعة يحمل موازين غير مضبوطة وقمت عليه في الحال عقوبة الضرب « بالفلقة » . وفي كل حي من أحياء المدن الكبرى رجل من العسكريين يدعى « شيخ الثمن » ، يباشر عمل القضاء والضبطية في حيه .

السيرة والتسامح

إن ضالة ما خصص الإنفاق على المساجد لدليل على أن محمد على لا يكاد يهتم بالدين اهتماماً كبيراً . فهناك في القاهرة ما يزيد على مائة مسجد نصفها آبل للخراب بينما لم تسلم أوقافها من عقار وهبات ، وهكذا حال المساجد وأوقافها بصفة خاصة في القرى . وقد حدث عندما اقترحت على محمد على في إحدى المناسبات ، (بوصفي رئيساً للجنة التحسين والإصلاح) ، أن ينشئ في الإسكندرية طريقاً للعربات يعتمد من الحى الإفرنجى إلى سراى الباشا وإلى الجمرى ، أن وجد الباشا بعد بحث المشروع أنه من المتعذر إنشاء الطريق دون هدم بعض المساجد ومبانى الأوقاف ، فأبلغنى أنه منع رغبته الشديدة في أن يرى هذه الطرق تمتد وتبنى ، ومهما كانت ميوله الشخصية لانتحول دون إنشائها ، فإنه لا يجزئ مع هذا كله على إتيان

أمر قد يقضى على سمعته باعتباره مسلماً حريصاً على دينه .

أما فيما يتصل بما ينفقه الباشا على قوافل الحج إلى مساجد مكة والمدينة ، فمع أنه أزال كثيراً من العادات والتقاليد المصطبغة بالتمصب الدينى ، فقد أبقى الحج وشجع الناس عليه لفائده العملية . فهذه الأسفار وقوافل الحج من شأنها أن توجد فى الواقع نوعاً من المواصلات المنظمة بين بلدين تفصل بينهما الصحراء ، وإن كانا يخضعان لحكومة واحدة كما يجتذب الحج إلى القاهرة فى كل عام عدداً يتراوح بين اثنى عشر وخمسة عشر ألف حاج من التجار ، ويؤدى إلى تبادل الرأى وانتشار التجارة بين الساحل الإفريقى بأجمعه والجزء العربى من ساحل البحر الأحمر .

والباشا متسامح جداً فى كل مسائل الدين ، حتى لقد تزوج بعض موظفيه الأتراك من إنجليزيات . فكبير مهندسى بناء السفن فى الترسانة ، وهو تركى يدعى محمد بك ، متزوج من سيدة إنجليزية أنجبت له أربعة أطفال ، ويميش موظف آخر مع زوجة إنجليزية له منها طفلان . ومنذ حوالى ثلاث سنوات قام القنصل البريطانى فى الإسكندرية بإجراء مراسيم الزواج بين سيدة إنجليزية وأحد أبناء العرب ، (وهو متعلم فى إنجلترا وملحق بخدمة الباشا) وهؤلاء الرجال يسرون علناً وهم متأبطون أذرع زوجاتهم ، ويماملون أولئك الزوجات معاملة طيبة .

ويلتحق الصبيان المسلمون من أبناء العرب بمدرسة الإرسالية الإنجليزية فى القاهرة ، ويرتلون الأماشيد الإنجليزية وقت الصلاة . ولا يحدث هذا فى طى الخفاء ، بل يعلمه آباؤهم . وإذا رغب أحد الأوربيين فى اعتناق الاسلام فإن الباشا لا يعتبره مسلماً إلا بعد إرساله أولاً إلى قنصل دولته حتى يناقشه فى هذه الرغبة ويشفيه عن عزمه إذا استطاع . ويشغل كثيرون من الأوربيين والأقباط مناصب فى خدمة الباشا ، ويؤدى لهم رجال الحرس والديديانات ومن إليهم نفس ما يؤدونه من تحية وتبجيل لرفصاتهم الأتراك . ولدى بوغوص بك رجال من حرس الشرف بالازمون بيته على الدوام . والحقيقة أنه لا يوجد بلد أكثر تسامحاً من مصر ، بل إن المصريين على ما يبدو ليحترمون الأوربيين المنتمين إلى طبقات راقية .

الباشا وأسرته

يبلغ محمد على من العمر نحو سبعين عاماً ، ومع ذلك فهو قوى الجسم صحيح البدن ،

يحتفظ بحيويته وقواه العقلية في ذروة نشاطها أما أولاده الذكور فهم : —

١ — إبراهيم باشا	وعمره	٥٠	سنة
٢ — سعيد بك	»	١٨	»
٣ — حسين بك	»	١٤	»
٤ — علي بك *	»	١١	»
٥ — شعلان بك**	»	١٠	سنوات
٦ — إسكندر بك	»	٩	»
٧ — محمد علي بك***	»	٧	»

ولإبراهيم باشا ثلاثة أبناء أعمارهم على التوالي : ١٥ ، ١٣ ، ١٢ سنة . وهناك حفيد لمحمد علي هو عباس باشا نجل ابنه الرحوم طوسون باشا . وبياغ عباس باشا من العمر سنة وعشرين عاما وله ابنان .

طريق الهند

منذ عهد قريب ، فتح طريق للمواصلات بين إنجلترا وممتلكاتها في الهند نرجو أن يظل مفتوحا على الدوام . ولم يستخدم هذا الطريق حتى الآن إلا في نقل الخطابات والمسافرين ومأمهم من متاع ، ولسكن من المنتظر أن يستخدم قريبا في نقل المتاجر . كذلك أصبح لهذا الطريق في السنوات الأخيرة من الأهمية العظيمة ما يجعلني على ثقة من أنه سيلتزم لي العذر إذا شغلت التفاصيل التي أقدمها عنه صفحات كثيرة ، وكانت على شيء من الإملال . فقد أولى بونايرت الهدف المقصود من هذا الطريق شطراً كبيراً من عنايته ، فقام مهندسوه باختبار الأراضي ، وكتبوا تقارير عن ذلك الموضوع الهام ، غير أن طريق مصر وسوريا لم يوضعا موضع التجربة إلا منذ شيوع استخدام البخار ، وعلى الأخص خلال السنوات الثلاث الأخيرة . ويعر الطريق الأول بيرزخ السريس والبحر الأحمر ، أما الثاني فيمر بالخليج الفارسي ونهرى دجلة والفرات وسوريا . ولعله من المناسب قبل الدخول في تفاصيل تحصل باستخدام طريق السويس والبحر الأحمر في الوقت الحاضر ، أن أرسم صورة موجزة عن مشروعات المهندسين الفرنسيين في أثناء احتلال الجيش الفرنسي القطر المصري . وهذه

(*) يظهر أن كامبل يقصد على صديق وقد توفي في عام ١٨٣٦ .

(**) لم نعتز على هذا الاسم بين أبناء محمد علي .

(***) أغفل كامبل من أبناء محمد علي الأحياء محمد عبد الحليم (١٨٣١ — ١٨٩٤) .

تتضمن أولاً شبكة من الترع في أرض الدلتا حتى مدينة الإسكندرية ، وثانياً حفر قناة عبر البرزخ بين البحيرات المرة ومدينة بلوز القديمة . وهذه القناة هي خير أداة لوصول البحرين الأحمر والأبيض . ولو تمت لمساعدت مياه البحيرات المرة على تعميقها إلى الحد الذي يسمح بمرور السفن الكبيرة . وقد قال المهندسون الفرنسيون في تقريرهم ، « في رأينا أن قناة تمحفر في هذا الاتجاه أكثر فائدة من قناة داخلية ، إذ أن الملاحة تكون فيها أقرب إلى السكال ، لأنه سيكون من السهل ضمان بقائها أعمق من الأخرى ، بفضل التيار المائي الذي يغذيه الخزان العظيم الناشئ عن البحيرات المرة ، حيث يؤدي انحدار المياه إلى زيادة سرعتها وزيادة تجعلها قادرة على أن تمنع تكون الرواسب الرملية التي تجلبها الرياح من الصحراء ، ولن يكون هناك أى خطر من تكون حاجز ، لأن مياه البحر لن تحدث رواسب طينية ، كما أن تيار الماء يمكن حصره بين رصيفين ، مما يضمن بقاء القناة مفتوحة عميقة على الدوام . وما دامت هذه القناة ستكون صالحة للملاحة في كل وقت ، فقد يزيد ذلك في سهولة الانتفاع بالرياح الملائمة في البحر الأحمر . ونضيف إلى ذلك أننا إذا لم نجد صعوبات في إعادة تطهير القناة ، والاحتفاظ بعمقها إلى الحد المطلوب بين مدينة السويس ومرفئها فإننا نقترح أن ننشئ للقراويت والفرقاطات طريقاً في البرزخ يصل البحرين الأبيض والأحمر مباشرة . وقد قدر أن طول هذه القناة ٦٥٥٠٠ قامة ؛ كما قدرت النفقات بمبلغ ٩٢٨٧٠٠٠ ر من الفرنكات غير أنني لا أظن — حتى إذا أمكن تنفيذ هذا المشروع — أن من مصلحة بريطانيا فتح قناة تسهل على الفرنسيين وغيرهم من الشعوب أن تكون لهم بواخر في البحر الأحمر .

وقد اقترح بعض المهندسين الإنجليز إنشاء خط حديدي بين القاهرة والسويس ، وبعد أن عاينوا الأرض ، قرروا أن الجزء الأكبر من الطريق ، (والمسافة بأكملها بين القاهرة والسويس تبلغ حوالى سبعين ميلاً) ، مستو ومكون من صخور جيرية ، وليس فيه أية عقبة في سبيل إنشاء خط حديدي . وقد أمر الباشا باستحضار قضبان حديدية وقاطرة بخارية من إنجلترا لتنفيذ هذا المشروع ، ولكن الحرب التي اشتبك فيها أخيراً مع الباب العالي اضطرت به إلى إهمال ذلك المشروع بسبب كثرة النفقات .

على أن إنشاء خط حديدي بين القاهرة والسويس لن يزيد كثيراً في سرعة نقل الرسائل فإن ذلك سوف يتطلب نحو ست ساعات ، بينما تنقلها المحجن الآن في زمن يتراوح بين ثمانى عشرة وثمانين وعشرين ساعة . وطبقاً للترتيبات الأخيرة ، تصل الباخرة الإنجليزية

مدينة الإسكندرية في اليوم التاسع عشر من كل شهر ، حاملة البريد الذي يغادر لندن في مساء اليوم الرابع عن طريق فرنسا ، ثم تفرز الخطابات في الإسكندرية بمعرفة رئيس البريد الإنجليزي ، وترسل على ظهور الخمر إلى النجيلة الواقعة في منتصف الطريق إلى القاهرة ، حيث يستبدل بهذه الخمر غيرها سبق إرسالها من القاهرة ، لنعود بالبريد في اليوم الحادي والعشرين فيفحص عنه عامل البريد في القاهرة ، ويراجعه طبقاً للكشف المرسل من الإسكندرية ، ويبحث به بعد ذلك إلى السويس على ظهر الهجن بحراسة أصحابها من البدو . ويصل البريد إلى السويس في عصر اليوم الثاني والعشرين ، وبعد أن يتم هناك عامل البريد الفحص عنه ينقل إلى ظهر الباخرة ، فتبحر في نفس المساء إلى بمباي .

وفي أثناء الشهور الثلاثة التي يفيض فيها النيل يرسل البريد برأ إلى العطف عند نهاية ترعة المحمودية ، ومن ثم يرسل بالسفن إلى القاهرة . وتغادر الباخرة بمباي في اليوم الأخير من كل شهر ، فتصل إلى السويس في اليوم الثامن عشر (من الشهر التالي) ، ويصل بريد الهند إلى الإسكندرية في مساء اليوم الحادي والعشرين .

ويبين الكشف المرافق رقم (١) وزن الخطابات التي وردت شهرياً من إنجلترا من أغسطس سنة ١٨٣٨ إلى نهاية سنة ١٨٣٩ . وفي ديسمبر من العام الأخير ، بلغت زنة الرسائل التي حملتها الباخرة الإنجليزية ٨٧٦ رطلاً ، ولكن هذا الرقم مقصور على الرسائل الواردة بطريق مرسيلا ، لأن الباخرة القادمة من فلموث Falmouth لم تصل إلى مالطة في موعدها .

وألاحظ أن السفر مأمون إلى حد أن خطاباً واحداً لم يتأخر أو يفقد طوال المدة التي عهد إلى فيها بوكالة شركة الهند التجارية الشرقية في مصر . أما فيما يتصل بنقل المسافرين ، فإن في النشرة المرافقة رقم (١٢) الإيضاح الكافي . وأما الخطابات المرسلة بطريق الخليج الفارسي فترسل إلى البصرة ، ومن ثم إلى بغداد بطريق نهر دجلة ، ومن بغداد ترسل إلى عانة أو هيت على نهر الفرات ، ثم ترسل من هناك عبر الصحراء إلى دمشق ، ومنها إلى بيروت . وهذا الطريق ليس أطول من الآخر فحسب ، ولكنه معرض لغارات مستمرة يشنها عربان البدو التابعين لباشوية دمشق على الضفة الغربية لنهر الفرات ولهذا لا يمكنه منافسة طريق السويس . وقد سمح الباشا بأن تكون للأوربيين بواخر في النيل . ويحتمل على ما يظهر أن يستطيع المسافرون في وقت قريب لإتمام هذه السياحة في أربعة أيام بما معهم من متاع بدل تأخرهم خمسة أيام أو ستة ، كما هو حاصل الآن في شأن السفر من الإسكندرية إلى السويس .

بيان عن البريد الوارد من إنجلترا إلى الهند

من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٣٨ إلى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٣٩

الوزن بالأرطال	من إنجلترا	التواريخ
		سنة ١٨٣٨
١٠٨٧	على باخرة إنجليزية فيرفلاي Firefly	٢٩ أغسطس
١٧١	» » فرنسية	٤ سبتمبر
١٢	» » »	» ١٤
١٠٤٤	» » إنجليزية بلير Blazer	» ٢٦
٥٧	» » فرنسية	» ٢٩
٣٤	» » »	٦ أكتوبر
٩	» » »	» ١٤
١٨٩	» » »	» ٢٤
١١٧٦	» » إنجليزية بلير	» ٢٤
٢٤	» » فرنسية	٤ نوفمبر
١٨	» » »	» ١٤
١٣٢٠	» » إنجليزية فلكانو Volcano	» ٢٣
١٥٩	» » فرنسية	» ٢٤
١٨	» » »	٤ ديسمبر
١٥	» » »	» ١٤
١٣٣٥	» » إنجليزية فلكانو	» ٢٥
		سنة ١٨٣٩
٢٤٠	» » فرنسية	٦ يناير
٦٣	» » »	» ١٤
١٠٩٢	» » إنجليزية هيرمز Hermes	» ١٦
٦٠	» » فرنسية	٥ فبراير
١٧٣	» » »	» ١١
١٣٨٣	» » إنجليزية هيرمز	» ١٧
٣١	» » فرنسية	» ٢٤
٢٩	» » »	٦ مارس
١٥٥١	» » إنجليزية بلير	» ١٦
٣٠٩	» » فرنسية	» ٢٥
١١	» » »	٤ إبريل
١٥٢٧	» » إنجليزية بلير	» ١١
٢٤٠	» » فرنسية	» ١٤
٢٩	» » »	» ٢٤

الوزن بالأرطال	من إنجلترا	التواريخ
٦٠	على باخرة فرنسية	٤ مايو
١٦١٤	» » » أنجليزية Magare	» ٨
٢٥	» » » فرنسية	» ١٣
٤٤	» » » »	» ٢١
١٨٠	» » » »	٤ يونيو
١٩٩٨	» » » أنجليزية ماجار	» ٥
٤٧	» » » فرنسية	» ١٣
٢٥	» » » »	» ٢٤
١٥٠٠	» » » أنجليزية أكيرون Acheron	٢ يولية
٢٧٠	» » » فرنسية	» ٤
٣١	» » » »	» ١٦
٢٧	» » » »	» ٢٥
١٧٥٨	» » » أنجليزية أكيرون	» ٣١
٢٥٥	» » » فرنسية	٤ أغسطس
٤٩	» » » »	» ١٤
٩	» » » »	» ٢٤
٢٣٠٤	» » » أنجليزية قلسكانو	» ٢٨
٣٠	» » » فرنسية	٤ سبتمبر
١٨	» » » »	» ١٤
٢١	» » » »	» ٢٤
٢٣٠٤	» » » أنجليزية قلسكانو	» ٣٠
٣٣	» » » فرنسية	٤ أكتوبر
٢٢	» » » »	» ١٤
٢٥	» » » »	» ٢٥
١٩٧٤	» » » أنجليزية هيرمز	» ٢٩
٢٩	» » » فرنسية	٤ نوفمبر
١٩٠٢	» » » أنجليزية هيرمز	» ٢١
١٨	» » » فرنسية	» ٢٦
٨٠	» » » »	١٤ ديسمبر
٨٧٦	» » » أنجليزية	١٩ ديسمبر

وبعد فقد وضعت في مكان لا أذكره مذكراتي الخاصة بالرسائل الواردة من الهند وهي في ازدياد مطرد غير أنه يمكن الحصول على بيانات عنها من مجلس إدارة الشركة فقد كنت أبعث إليه بهذه البيانات في كل شهر .

مصادر الكتاب

مجموعات المراجع

- Bibliothèque Khédiviale. Catalogue..... Section européen II l'Orient.
Le Caire 1899.
- Bibliothèque Nationale de Paris (avant 1884). L'Ancien Catalogue
(Casier: L'Afrique).
- Bulletin de quelques ouvrages historiques, géographiques et sociaux
sur Mohamed Ali Pacha..... Le Caire 1931.
- Catalogue. Institut d'Egypte 1859—1927. Caire 1927.
- Gay, J. Bibliographie des ouvrages relatifs à l'Afrique et à l'Arabie.
Paris 1875.
- Guémard, G. Supplément (Addenda et Corrigenda à la Bibliographie
Economique etc. Caire 1925.
- Herbelot, B. Bibliothèque orientale. Paris 1697.
- Bibliothèque orientale. Paris 1777—1779.
- Bibliothèque orientale. Paris 1781—1783.
- Ibrahim Hilmy (H. H. Prince). The Literature of Egypt and the Sudan
from the earliest times to the year 1885 inclusive etc. (2 vols).
London 1886—1888.
- Maunier, R. Bibliographie Economique, Juridique, et Sociale De l'Egypte
Moderne (1798—1916). Le Caire 1918.
- Pratt, J. Modern Egypt. A List of references to material in the
New-York Public Library. New-York 1929.

أحمد الميحي ومحمد علي الببلاوي : فهرست الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية
(خمسة أجزاء) . المطبعة العثمانية بمصر ١٣٠٥ - ١٣٠٨ هـ .

وثائق غير منشورة

١ - المحفوظات المصرية - سراي عابدين .

(١) دفاتر ومحافظ الممية (تركي، وعربي)

(ب) الوثائق الأمريكية (صورة مأخوذة عن محفوظات وزارة الخارجية بواشنطن)

٢ — المحفوظات الإنجليزية — وزارة الخارجية (لندن)

Public Record Office. (F.O.)

F. O. 78. Turkey (Egypt) Consular and Diplomatic Corresp. 1837-1884.

F.O. 78/381. Turkey. Report on Egypt and Candia by Dr. John Bowring.

F.G. 195/151 Egypt (1838-1840).

٣ — الوثائق الفرنسية — وزارة الخارجية (باريس)

Correspondance Politique—Egypte. vols 1—48 Années 1829—1870.

٤ — الوثائق النمساوية — وزارة الخارجية (فيينا)

Egypte-General Consulat Zu Alexandrien und Cairo (1828—1881).

Turquie—Rapports politiques de Constantinople 1820—1879.

وثائق مطبوعة

Aristarchi, G. Législation ottomane, ou recueil des lois, règlements, ordonnances, traités, capitulations, et autres documents officiels de l'Empire ottoman. (6 vols). Paris 1873—88.

Benis, A. G. Une mission militaire polonaise en Egypte. Caire 1938.

Bowring, J. Report on Egypt and Candia. London 1840.

Burgy, J. Recueil de tares et usages des principales villes de commerce de l'Europe, des Etats Unis et d'Egypte. Paris 1825.

Cattai, R. Le Règne de Mohamed Aly d'après les Archives Russes en Egypte.

I. Rapports consulaires de 1819 à 1833. Le Caire 1931.

II. La mission du colonel Duhamel. 1834—1837. Roma 1933—1934.

III. La mission du Comte Medem (1837—1841) et la mission de M. Krehmer (1841—1844). Roma 1936.

Deny, J. Sommaire des Archives Turques du Caire. Le Caire 1930.

Documents concernant le Dr. Clot-Bey dans ses rapports. avec L.L.AA.

Mohamed Aly, Abbas-Pacha et Said-Pacha. Paris 1862.

Documents Diplomatiques Relatifs à la Question d'Orient. Paris 1842.

Douin, G. Une mission militaire française auprès de Mohamed Aly.

Corresp. des généraux Belliard et Boyer. Le Caire 1923.

- Les premières frégates de Mohamed Aly 1824-1827. Le Caire 1926.
- La mission du baron de Boislecomte. L'Egypte et la Syrie en 1833. Le Caire 1927.
- L'Egypte de 1828 à 1830. Corresp. des Consuls de France en Egypte. Roma 1935.
- Navarin (6 juillet—20 octobre 1827). Le Caire 1927.
- Driault, E. La formation de l'Empire de Mohamed Aly 1823-1827. Caire 1927.
- Mohamed Aly et Napoleon (1807-1814) Corresp. des 1927. Consuls de France en Egypte. Caire, 1925.
- L'Expédition de Crète et de Morée 1823—1828. Corresp. des Consuls de France en Egypte et en Crète. Caire 1930.
- Leconte, C. Etude.... suivie de documents sur le commerce de l'Orient sur l'Egypte..... etc. Paris 1847.
- Lefebvre De Bécour. Le traité de commerce entre la Turquie et l'Egypte. (Revue des Deux Mondes, 15 octobre 1838).
- Marro, G., Il Corpo Epistolare Di Bernardino Drovetti (volumo Primo). Roma 1940.
- Martens, G. F. Nouveau Recueil de Traités etc. 1808-1839. (16 vols). Goettingue 1817-1842.
- Nouveau Supplément au Recueil de Traités etc. 1761—1839. (3 vols). Goettingue 1843—1875.
- Ministero degli Affari Esteri. Trattati, convenzioni, accordi protocolli ed altri documenti relativi all'Africa, 1825—1906. (3 vols). Roma 1906.
- Nahoum, H. Recueil de Firmans Impériaux Ottomans adressés aux Valis et aux Khédives d'Egypte 1006—1322 H. (1597—1904). Le Caire 1934.
- Nouradounjian, G. Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman vol. II. Paris 1900.
- Politis, A. Le Conflit turco-égyptien de 1838-1841 et les dernières années du règne de Mohamed Aly d'après les documents diplomatiques grecs. Le Caire 1931.
- Les Rapports de la Grèce et de l'Egypte pendant le règne de Mohamed Aly (1833—1849). Le Caire 1935.
- Raccolta dei trattati e delle principali convenzioni concernanti il commercio e la navigazione degli Austriaci negli Stati della Porta Ottomana. Wien 1844.

- Règlements approuvés par le ministre de l'Instruction publique pour l'organisation des écoles sous Mohammed Ali (s.d.)
- Rustum, A. J. Materials for a Corpus of Arabic Documents relating to the History of Mohammed Ali Pasha. (5 vols). Beirut 1930--1934.
- Sammarco A. La Marina Egiziana sotto Mohammed Ali. Il Contributo Italiano. Le Caire 1931.
- Schopoff, A. Les réformes et la protection des chrétiens en Turquie (1673--1904). Firmans, bérats etc. Paris 1904.
- Talmas, G. (Bey). Recueil de la Correspondance de Mohamed Ali, Khedive d'Egypte (du 1er Avril 1807 au 12 Juillet 1848). Le Caire 1931.
- Tarifs de douane que les négocians de sa Majesté l'Empreur de toutes les Russies doivent payer dans les Etats de la Sublime Porte sur les marchandises d'importation et d'exportation. Constantinople 1831.
- Testa, Le Baron I. De. Recueil des Traités de la Porte Ottomane etc. (vols II, IX.). Paris 1865, 1898.
- Traité de Commerce entre la France et la Turquie, et tarif des douanes turques. Paris 1839.
- Traités de commerce et de navigation actuellement existants entre la France et les pays orientaux. (Revue de l'Orient, de l'Algerie et des colonies. XII.) 1852.
- Treaties.... between Turkey and foreign Powers, compiled by the Librarian and Keeper of the papers, Foreign Office (1535-1855). London 1855

المراجع الافرنجية

١- كتابات المعاصرين

١- الرسائل والمذكرات الخ .

- Baker, Ch. F. Memoir on Syria, designed to illustrate the conditions of that country before and subsequent to the evacuation of the Egyptian Army. etc. London 1845.
- Baker, J. Syria and Egypt under the last five Sultans of Turkey; being experiences, during fifty years of Mr. Consul-General Baker, chiefly from his letters and journals. (2 vols.) 1876.
- Baldwin, G. Recollections Relative to Egypt..... etc. London 1801.

- Beaufort d'Hautpoul, C. de. Notes sur l'Orient et sur l'Egypte en particulier (1839). (Revue d'Egypte, I. 1894—1895.)
- Boré, E. Corresp. et mémoires d'un voyageur en Orient. (2 vols). 1840.
- Carne, J. Letters from the East written during a recent tour through Turkey, Egypt.... (2 vols). 1826.
- Chaix, P. Lettres écrites des bords du Nil. Genève 1847.
- Champollion, J. F. Lettres écrites d'Egypte et de Nubie en 1828 et 1829. Paris 1833.
- Colin, A. Lettres sur l'Egypte. Administration territoriale du pacha. (Revue des Deux Mondes, 1er mars 1838).
- Lettres sur l'Egypte. Budget et Administration de Mohamed Ali (ibid, 1er et 15 Janvier 1838).
- Lettres sur l'Egypte. Industrie manufacturière. (ibid. 15 mai 1838).
- Lettres sur l'Egypte. Commerce (Ibid, 1er Janvier 1839).
- Communications with Mehemet Ali, 1838. London 1839.
- Contemporaine. La... en Egypte (Mémoires d'une...) 6 vols. Paris 1831.
- Copie de la lettre adressée à S.E. Osman Nouredin Bey pour la création d'une école de médecine à l'hôpital d'Abou-Zabel. (Annales médico-physiologiques, XXIII.) Paris 1833.
- Cornille, H. Souvenirs d'Orient.... Egypte, 1831—1832—1833. Paris 1833.
- Damer, D. G. L. Diary of a tour in Greece, Turkey, Egypt and the Holy Land. (2 vols). London 1841.
- Quizot, F. P. G. Memoires pour servir à l'Histoire de mon Temps. (8 vols). Paris 1858—1867.
- Hahn-Hahn, I. Letters of a German countess written her travels in Turkey, Egypt... in 1843—1844. (3 vols.) London 1845.
- Holroyd, A. Egypt and Mohammed Aly Pacha in 1837. A letter Containing remarks upon Egypt as it is in 1837. London 1838.
- Joliffe, T. R. Letters from Palestine, ... to which are added letters from Egypt. (2 vols). London 1822.
- Lamartine, A. de. Souvenirs, Impressions, Pensées et Paysages, pendant un Voyage en Orient, 1832—1833 (vols). Paris 1835.
- L'Hôte, N. Lettres écrites d'Egypte en 1838 et 1839. Paris 1840.
- Lindsay (Lord). Letters on Egypt. Edom, and the Holy Land (2 vols) London 1838.
- Marin. Evénements et aventures en Egypte en 1839. Paris 1840.

- Michaud, J. Lettres sur l'Egypte. (Revue des Deux Mondes, 15 septembre 1834).
- Michaud, J. et Poujoulat, J. J. Correspondance d'Orient. (vols. V et VI) Paris 1833—1835.
- Montefiore, J. Notes from a private Journal of a visit to Egypt and Palestine etc.... London 1844.
- Napier, Lieut. Col. E. Reminiscences of Syria and the Holy Land. (2 vols). London 1847.
- Pellissier. Rapport adressé à M. le Ministre de l'Instruction publique et des Cultes.... sur l'état de l'Instruction publique en Egypte. Paris 1849.
- Perron, A. Lettre sur les écoles et l'imprimerie du Pacha d'Egypte parà M. J. Mohl, Kaïre 22 oct. 1842 (Journal asiatique 4^e série, t. II, 1843).
- Perron, A. Lettres du Dr. Perron du Caire et d'Alexandrie à M. Jules Mohl à Paris 1838—1854. Edited by Y. Artin Pacha. Le Caire 1911.
- Pool. S. The English woman in Egypt: letters from Cairo written during a residence there in 1842, 3 and 4, with E. W. Lane, Esq. by his sister. (2 vols). London 1845.
- Pouqueville. Mémoire historique et diplomatique sur le commerce et les établissements français au Levant. (Revue encyclopédique. XXXIX, Juillet 1828).
- Prokesch-Osten, A. Mehemed Ali Vicekonig von Aegypten: aus meinem Tagebuche 1826—1841. Wien 1877.
- Pückler-Muskau, H. L. H. Egypt under Mehemet Ali, transl. from the German by H. Evans Lloyd. (2 vols). London 1845.
- Recueil de la Correspondance de Mohamed Aly, Khédive d'Egypte. Le Caire 1913.
- Vidal, Lettre sur ses voyages en Orient de 1829 à 1836. (Mémoires Soc. de Géog. 2^e Série. VI. 1836).
- Voilquin, Th. S. Souvenirs d'une fille du peuple ou la Saint-Simonienne en Egypte, 1834 à 1836 Paris 1866.
- Yacoub Artin Pacha. Lettres du Dr. Perron, du Caire et d'Alexandrie, à M. Jules Mohl, à Paris 1838—1854. Le Caire 1911.
- ٢ — رحلات وأسفار.
- Al-Abbâsi, Ali Bey. Travels in Morocco, Tripoli, Cyprus, Egypt, Arabia Syria and Turkey between the years 1803 and 1807. (2 vols.) London 1816.

- Blondel, E. *Deux Ans en Syrie et en Palestine (1838—1839)* Paris 1840.
- Bourchier, W. *Narrative of a passage from Bombay to England.* London 1834.
- Brocchi, G. B. *Giornale delle Osservazioni fatte en Viaggi in Egitto, nella Siria e nella Nubia.* (5 vols). Bassano. 1841—3.
- Burkhardt, J. L. *Travels in Syria and the Holy Land.* London 1822.
- Capper, J. *Observations on the passage to India, through Egypt etc.* London 1784.
- Chesney, F.R. *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, carried on by Order of the British Government, in the years 1835, 1836 and 1837 etc* (4 vols). London 1850.
- Combes, E. *Voyage en Egypte, en Nubie, etc.* (2 vols). Paris 1846.
- Cumming, W.F. *Notes of a Wanderer in search of Wealth, through Italy, Egypt, Greece and Turkey.* (2 vols). London 1839.
- Durbin, J. P. *Observations in the East, chiefly in Egypt, Palestine, Syria, and Asia Minor.* (2 vols). London 1845.
- Edmonstone. A. *A Journey to the two Oases of Upper Egypt in the year 1819.* London 1822.
- Elwood, A.K. *Narrative of a Journey overland from England by the Continent of Europe, Egypt and the Red Sea to India (1825—1828)* 2 vols. London 1830.
- Fesquet, G. *Voyage en Orient fait avec Horace Vernet en 1839 et 1840 (Egypte, Syrie, Palestine).* Paris (s.d.)
- Fitzclarence, Lieut-Col. *Journal of a Route Across India through Egypt to England in the latter end of the year 1817 and the beginning of 1818.* London 1819.
- Fitzmaurice, W. E. *A Cruise to Egypt, Palestine and Greece etc.* London 1834.
- Fontanier, V. *Voyages en Orient Entrepris par Ordre du Gouvernement Francais de l'Année 1821 à l'année 1829* (2 vols). Paris 1829.
- *Le Voyage en Orient pendant les années 1831—1832.* Paris 1834.
- Head, C. F. *Eastern and Egyptian scenery illustrative of a Journey from India to Europe.* London 1833.
- Henniker, F. *Notes during a visit to Egypt, Nubia, the Oasis Boeris, Mount Sinai and Jerusalem.* London 1824.
- Hogg. E. *Visit to Alexandria, Damascus, and Jerusalem, during the successful campaign of Ibrahim Pacha.* (2 vols). London 1835.

- Howel, Th. Voyage en retour de l'Inde par terre suivi d'observation sur le passage dans l'Inde par l'Egypte et le Grand Desert par James Capper, Paris 1797.
- Hyett, W.A.H. Journal of a visit to the Nile and Holy Land in 1847—1848. London 1851.
- Irby, C.L. and Mangles, J. Travels in Egypt and Nubia during the years 1817 and 1818. London 1823
- Labat, L. Notes of an Oriental Journey through France and Egypt to Bombay. London 1841.
- Latour, D. A. T. de. Voyage de S. A. R. Monseigneur le duc de Montpensier à Tunis, en Egypte, etc. (2 vols). Paris 1847.
- Mackworth, D. Diary of a tour through Southern India, Egypt and Palestine in the years 1821 and 1822. London 1823.
- Madden, R.R. Travels in Turkey, Egypt, Nubia and Palestine in 1824—1827. (2 vols.) London 1829.
- Madox, J. Excursions to the Holy Land, Egypt, Nubia, Syria etc. (2vols). London 1834.
- Marmier, Xavier. Du Rhin au Nil....Egypte. Souvenirs de voyage. (2 vols). Paris 1846.
- Marmont, A. F. L. V. de. duc de Raguse. Voyage en Hongrie. etc. ... en Syrie, en Palestine et en Egypte. (3 vols). Paris 1837.
- Measor A.P. A tour in Egypt....in the years 1841 and 1842. London 1844.
- Millard. D.A Journal of travels in Egypt.....during 1841 and 1842, 1843. London 1860.
- Monro, V. Summer Rambles in Syria with a Tartar Trip from Aleppo to Istamboul. (2 vols). London 1835.
- Olin, S. Travels in Egypt, Arabia, Petraea and the Holy Land. (2 vols). London 1843.
- Poujoulat, B. Voyage dans l'Asie Mineure, en Mesopotamie à Palmyre, en Syrie, en Palestine, et en Egypte, faisant suite à la Corresp. d'Orient (2 vols). Paris 1840.
- Pückler-Muskau, H. Aus Mehemed Ali's Reich (3 vols). 1844.
- Travels and Adventures in Egypt. (3 vols). London 1847.
- Roberts, E. Notes of an overland Journey through France and Egypt to Bombay. London 1841.
- Robinson, G. Travels in Palestine and Syria (2 vols). London 1837.

Saint John, J. A. Egypt and Mehemed Ali; or travels in the valley of the Nile (2 vols). London 1834.

— Egypt and Nubia, their scenery and their people being incidents of history and travel from the best and most recent authorities, including J.L. Burckhardt and Lord Lindsay London 1845.

Salles, E. De. Pérégrinations en Orient ou Voyage Pittoresque, Historique et Politique en Egypte, Nubie, Syrie, Turquie, Grèce pendant les années 1837, 38, 39. (2 vols.) Paris 1840.

Scott, C.R. Rambles in Egypt and Candia with details of the military power and resources of those countries (2 vols). London 1837.

Waghorn, Th. Particulars of an overland Journey from London to Bombay by way of the Continent, Egypt and the Red Sea. London 1831.

Webster, J. Travels through the Crimea, Turkey and Egypt, performed during the years 1825—1828. (2 vols). London 1830.

Wilde, W. R. Narrative of a voyage to.... Egypt, Palestine, Syria... etc. (2 vols). London 1840.

Wilson, W.R. Travels in Egypt and the Holy Land. etc. (2 vols). London 1831.

۳ — مؤلفات عامة ودراسات خاصة .

Acérbi, G. Descrizione della Nubia e dell'Egitto monumentale secondo le scoperte del Signor Champollion. Milano 1830.

Administration égyptienne dans l'île de Candie (Revue de Droit français et étranger I. 1833).

Ampère, J. J. Méhémet Ali (Revue des Deux Mondes, 1er Mai 1847).

Antes, J. Observations on the manners and customs of the Egyptians, the overflowing of the Nile and its effects, with remarks on the plague and other subjects. London 1800.

Barrault, E. Occident et Orient, Etudes Politiques, Morales, Religieuses, Pendant 1833—1834. Paris 1835.

Berton, Le Comte De. Essai sur l'Etat Politique des Provinces de l'Empire Ottoman, administrées par Mehemed Ali. Paris 1839.

Besumee, Hasan. Egypt under Mohammed Aly Pasha. London 1838.

Bianchi. Catalogue général des livres arabes, persans, turcs imprimés à Boulac en Egypte depuis l'introduction de l'imprimerie dans ce pays. (Journal Asiatique. 4^e serie 2, t. XIII. 1843).

Blanqui, Ad. Résumé de l'histoire du commerce. Paris 1826.

Burckhardt J.L. Arabic proverbs. or the manners and customs of the modern Egyptians etc. London 1830.

Cadalvène, E. de et Barrault, E. Deux années de l'histoire d'Orient, 1839—1840 etc. (2 vols). Paris 1840.

Cadalvène, E. de et Breuvery. J. de. L'Egypte et la Turquie de 1829 à 1836 (2 vols.). Paris 1836.

— L'Egypte et la Nubie etc. (2 vols). Paris 1841.

Cailliaud, F. Voyage à Meroë etc. (4 vols). Paris 1826.

— Recherches sur les arts et métiers, les usages de la vie civile et domestique des anciens peuples de l'Egypte, de la Nubie et de l'Ethiopie, suivies de détails sur les mœurs et coutumes de peuples modernes de ces mêmes contrées. (2 vols). Paris 1831—1837.

Chabrol de Volvic G.J.S. comte de. Essai sur les mœurs des habitants modernes de l'Egypte. Paris 1826.

Clot, A. B. Comptes rendus des travaux de l'Ecole de médecine d'Abou Zabel.suivi de l'exposé de la conduite et des travaux de l'auteur lui-même en Egypte 1825—1832. Paris 1832.

— Aperçu général sur l'Egypte (2 vols). Paris 1840.

— De la peste observée en Egypte. Paris 1840.

— Histoire de Méhémet-Ali, vice—roi d'Egypte. Marseille 1861.

Conder, J. A popular description of Egypt, Nubia, and Abyssinia. (2 vols). London 1827.

Cusieri, V. Storia fisica e politica dell'Egitto dalle prime memorie dei suoi abitanti al 1842. Roma 1845.

Daversin De Pontes. Mohamed Aly, (Revue des Deux Mondes. 15 mai 1839).

Davesiès de Pontès, L. Mohamed Ali Pacha (Revue des Deux Mondes. T I. 1835).

— L'Egypte moderne, le Mahmoudieh, le désert, le Nil (ibid, 1er Sept. 1835).

— Etudes sur l'Egypte, précédées d'une notice biographique. Paris 1844.

Deaborn, H. A. L. Memoir on the commerce and navigation of the Black Sea and the trade and maritime geography of Turkey and Egypt. (2 vols). London 1829.

- Frank, L. De peste, dysenteria et ophthalmia aegyptiaca. Viennae 1820.
- Froment, D. Du Commerce des Européens avec les Indes par la Mer Rouge et Par l'Egypte. Paris 1799.
- Galloway, J. A. Observotons on the proposed improvements in the Overland Route via Egypt. London 1844.
- Gisquet J. H. L'Egypte, les Turcs et les Arabes (2 vols). Paris 1848.
- Oliddon, G. R. A memoir of the cotton of Egypt. London 1841.
- Gouin, E. L'Egypte au XIXe siècle : histoire militaire et politique.... de Méhémet Ali, Ibrahim Pacha, Soliman Pacha (Colonel Sèves). Paris 1847.
- Hammer, J. von. Histoire de l'Empire Ottoman depuis son origine Jusqu'à nos jours (18 vols). Paris 1835—1841.
- Hamont, P.N. L'Egypte sous Méhémet Ali: Populations, Gouvernement, Institutions Politiques, Industrie, Agriculture. (2 vols). Paris. 1843.
- De l'Egypte depuis la paix de 1841. (Revue de l'Orient, 1, 1843).
- Agriculture des Egyptiens (ibid, III, IV, 1844).
- Holroyd, A. T. Egypt and Mohamed Aly Pacha in 1837. London 1838.
- Horeau, H. Panorama d'Egypte et de Nubie, avec un portrait de Méhémet Ali et un texte orné de vignettes. Paris 1841.
- Houmaire de Helle. Isthme de Suez. Rapports sur les differents systemes de communications à établir entre la Mer Rouge et la mediterrannée. Paris 1845.
- Houry, C. B. De la Syrie Considérée sous le Rapport Commercial. Paris 1842.
- Jäger, F. Die aegyptische Augen-Entzündung (Ophtalmia aegyptiaca). Wien 1840.
- Jomard, E. F. Coup d'œil impartial sur l'état présent de l'Egypte, comparé à sa situation antérieure. Paris 1836.
- Juchereau De Saint-Denys. Histoire de l'Empire ottoman depuis 1792 Jusqu'en 1844. (t I. Statistique de l'Egypte) Paris 1844.
- Kinnear, J. Cairo, Petrea and Damascus described..... with remarks on the government of Mehemet Ali. London 1841.
- Labat, L. Route de l'Inde par l'Egypte et la Mer Rouge, considérée sous le point de vue de la question d'Orient. Paris 1839.
- L'Egypte ancienne et moderne. Paris 1840.

- L'Egypte sous le Gouvernement de Mehemet Ali. Paris 1840.
- De l'hôpital d'Abou-Zebel et de son organisation médicale. (Annales médico-physiologiques, XXIV). Paris 1834.
- Lane, E.W. An Arabic-English Lexicon. (8 vols). London 1863.
- An account of the manners and customs of the modern Egyptians: Edited by Edward Stanley Poole. (2 vols). London 1871.
- Lapanouse, M.J. Mémoire sur les caravanes qui arrivent du royaume de Dârfurth en Egypte (Mémoires sur l'Egypte.... t IV) an XI.
- Linant De Bellefonds, A. Barrage de Chibine dans le Delta. (Mémoires Soc. de Géog. XX). Paris 1843.
- Carte hydrographique de la Basse-Egypte... où sont indiqués les travaux exécutés ou à exécuter d'après les ordres de son Altesse Méhémet Ali vice-roi d'Egypte. (s.d.)
- Carte hydrographique de la partie méridionale de la Haute-Egypte... etc. etc. Paris 1867.
- Madden, R. R. Egypt and Mohammed Ali. London 1841.
- The Life of Mohammed Ali. London 1841.
- Malherbe, R. L'Orient de 1718 à 1845. Histoire Politique, Religion, Mœurs (2 vols). Paris 1846.
- Marcel, J. J. Précis historique et descriptif sur le Moristan ou le grand hôpital des fous du Kaire. Paris 1833.
- Mengin, F. Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed Ali... (2 vols). Paris 1823.
- Histoire sommaire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohammed Aly... Paris 1839.
- Moreau, C. et Slowaczynski. Statistique générale de l'Europe, Asie, Afrique. (Egypte II.) Paris 1838.
- Morris, L. Essays statistical and commercial in reference to the present state of Egypt. (priscellanea Aegyptiaca consociatio litteraturae, anno 1845.)
- Mougel. Rapport sur un projet de barrage du Nil. Projet de barrage du Nil à la tête du Delta. Détail estimatif. (manuscrit. 2 brouchures) 1843.
- Notice sur le barrage du Nil. (Bull. de la Soc. d'Encouragement pour l'industrie nationale, XLVIII. Paris 1849.

- Egypte, Barrage du Nil (Revue de l'Orient, de l'Algérie et de colonies, VIII.) Paris 1850.
- P. et H. L'Egypte sous la Domination de Mehemet Aly. Paris 1846.
- Pellion. Egypte. Economie politique. De la nature de la propriété, des impôts, des monopoles et de leur influence sur la condition matérielle de la population. (Revue de l'Orient et de l'Afrique). Paris 1847.
- Perrier, F. La Syrie sous le gouvernement de Méhémet Ali jusqu' à 1840. Paris 1842.
- Perron, A. Ecole de Médecine du Caire. (Gazette des Hôpitaux 2^o série. VI) Paris 1844.
- Perron, D.M.P. Leçons d'histoire. t. I. de l'Egypte. Paris 1832.
- Pharoan, J. Notice Historique et biographique sur Mohammed Aly, pacha d'Egypte. Paris 1829.
- Planat, J. Histoire de la régénération de l'Egypte. Lettres écrites du Kaire à M. le comte Alexandre de Laborde. Paris 1830.
- Reinaud. Notice des Ouvrages arabes, persans et turcs imprimés en Egypte). Journal Asiatique 2^o Série Oct. 1831).
- Roy. J. J. E. Les illustrations de l'histoire d'Egypte. Limoges 1846-1853.
- Saint-Marc Girardin. Méhémet Ali.... etc. (Revue des Deux Mondes. XXIII. 1840).
- Schoelcher, V. L'Egypte en 1845. Paris 1846.
- Segato, G. et Masi, L. Saggi pittorici, geografici, statistici, idrografici, catastali sull'Egitto. Roma 1827.
- Taylor, I. J. S. et Raybaud, L. La Syrie, L'Egypte, la Palestine et la Judée.... etc. (2 vols). Paris 1839.
- Thédénat-Duvent, P.P. L'Egypte sous Méhémed Ali ou, aperçu rapide de l'administration civile et militaire de ce pacha. Paris 1822.
- The Life of Mohammed Ali, viceroy of Egypt. London 1851.
- Urquhardt, D. La Turquie, ses ressources..... suivis de considération sur l'état du commerce anglais dans le Levant. trad. de l'anglais par X. Raymond. (2 vols). Paris 1836.
- Vaulabelle, A. de. Histoire de l'Egypte Moderne, 1801—1833. Paris 1835—1836.
- Vetch. Inquiry into the means of establishing a ship navigation between the Medit. and the Red Sea London 1843.

Vyse, H. Operations carried on at the pyramids of Gizeh in 1837, with an account of a voyage into Upper Egypt. (2 vols). London 1840.

Waghorn, Th. Egypt as it is in 1837. London 1837.

— Egypt as it is in 1838. London 1838.

Wilkinson, J. G. Topography of Thebes, and general view of Egypt.... with remarks on....the production of the country. (2 vols). London 1835.

Wilkinson, Sir Gardner. Modern Egypt and Thebes : Being a Description of Egypt. (2 vols). London 1843.

Wüstenfeld, F. Die Akademien der Araber und ihre Lehrer. 1837.

Yates, W. H. The modern history and condition of Egypt, its climate, diseases and capabilities (2 vols). London 1843.

(ب) مصادر ثانوية

Adams, W. H. D. The Land of the Nile, or, Egypt past and present. London 1871.

Adams, F. The New Egypt. London 1893.

Amelineau, E. C. Résumé de l'Histoire de l'Egypte depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours. Paris 1894.

Amherst of Hackney, Lady. A Sketch of Egyptian History from the earliest times to the present day. London 1904.

Amici, F. Dictionnaire des villes, villages, hameaux etc. etc. de l'Egypte. Le Caire 1884.

Arminjon, P. La Situation économique et financière de l'Egypte. Le Soudan Egyptien. Paris 1911.

Artin, Y. Institut Egyptien—La propriété foncière en Egypte. Caire 1883.
— The right of landed property in Egypt. (transl. by E. A. van Dyck). London 1885.

— L'Instruction Publique en Egypte. Paris 1890.

— Considérations sur l'instruction publique en Egypte. Le Caire 1894.

Auriant, L. l'Egypte: la proie de ses métèques 1805—1920 Paris 1920.

Badois, E. Notes sur les principaux travaux d'utilité publique de l'Egypte : analyse de l'ouvrage de M. Linant de Bellefonds Bey. Paris 1874.

Barois, J. Les Irrigations en Egypte. Paris 1911.

Benedetti. Méhémet-Ali durant ses dernières années (Revue des Deux Mondes, 1er Juin 1895).

- Bernard, H.** Notice géographique et historique sur l'Egypte. Paris 1862.
- Bevan, S.** Sand and Canvas: a narrative of adventures in Egypt. London 1849.
- Bionet, A.** Géographie économique et administrative de l'Egypte. Basse Egypte. I. Le Caire 1902.
- Dictionnaire géographique de l'Egypte. Le Caire 1899.
- Bonola, F.** L'Egypte et la géographie. Sommaire historique des travaux géographiques exécutés en Egypte sous la dynastie de Mohammed Aly. Paris 1890.
- Una visita a Mohamed Ali nel 1822. La prima [Stamperia ed il primo giornale. (Revue intern. d'Egypte II, No 2. Octobre 1905.).
- Bréhier, L.** L'Egypte de 1798 à 1900. Paris 1900.
- Bridier, L.** Une famille française, les de Lesseps. Paris 1900.
- Brown, R.H.** History of the barrage at the head of the Delta of Egypt. London 1896.
- The Delta barrage of Lower Egypt.... with an introduction by Sir W. Garstin.... London 1902.
- Cameron, D.A.** Egypt in the Nineteenth Century: or Mehemet Ali and his successors until the British occupation in 1822. London 1898.
- Carré, Jean-Marie.** Voyageurs et écrivains français en Egypte. (2 vols). Le Caire 1922.
- Cattaui, Joseph—Edmond.** Histoire des Rapports de l'Egypte avec la Sublime Porte (du XVIIIe Siècle à 1841). Paris 1919.
- Charles—Roux, F.** L'Isthme et le Canal de Suez. (2 vols). Paris 1901.
- Autour d'une Route. L'Angleterre et l'Isthme de Suez et l'Egypte en XVIIIe siècle. Paris 1922.
- Chassinat, E.** Silvestre de Sacy. 1758—1838. Paris 1905.
- Couvidou, H.** Etude sur l'Egypte Contemporaine. Caire 1873.
- Dehéraïn, H.** Le Soudan égyptien sous Méhémet-Ali. Paris 1898.
- Dodwell, H.** The Founder of Modern Egypt: A study of Muhammad Ali. Cambridge 1931.
- Dor, V.E.** L'Instruction publique en Egypte. Paris 1872.
- Dunne, J.H.** Printing and Translations Under Muhamad Ali of Egypt, The Foundation of Modern Arabic. (Journal of the Royal Asiatic Society Part III. July 1940.)

— An Introduction to the History of Education in Modern Egypt. London 1938.

Durand—Viel (Vice-Amiral) Les Campagnes Navales de Mohammed Aly et d'Ibrahim (2 vols). Paris 1937.

Egypte. Aperçu sur le commerce de la Mer Rouge et sur les Echelles égyptiennes. (Revue de l'Orient, de l'Algérie et des colonies, VIII. 1858).

Elgood, P. G. The Transit of Egypt. London 1938.

Geiss, A. Histoire de l'imprimerie en Egypte. (Bull. Institut égyptien, 5^e série, t. I. année 1907).

Hasenclever, A. Geschichte Agyptens im 19. Jahrhundert 1798—1814. Halle 1917.

Hénault, Père de. Manuel d'histoire de l'Egypte de Ménéès à Abbas II Hilmi. Alexandrie 1911.

Hoskins, H. L. British Routes to India. New York 1928.

Jean Mazuel. L'Oeuvre Géographique de Linant de Bellefonds. etc. Caire 1936.

Kayser, F. et Roloff, E.M. Histoire de l'Égypte depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours. traduite de l'allemand.... par Albert Le Boulicaut et Jean d'Allemagne. Paris 1912.

Lammens, H. La Syrie, Précis Historique (2 vols). Beirut 1921.

Linant de Bellefonds, M. A. Mémoires sur les principaux travaux d'utilité publique exécutés en Egypte depuis la plus haute antiquité jusqu'à nos jours. Paris 1872—73

M. E. Notice biographique sur Emile Prisse d'Avennes, voyageur français, égyptologue, archéologue et publiciste. Paris 1894.

Malaval, B. et Jondet, G. Le port d'Alexandrie (2 vols). Paris 1912.

Marcel, J. (and others). Egypte depuis la conquête des Arabes jusqu'à la domination française, par M. Amédée Ryme: sous la domination de Méhémet Ali, par M. M. P. et H. Paris 1872, 1877.

Martineau, A. La France dans la Méditerranée. Le commerce français dans le Levant. Paris 1902.

Mohammed Moktar. De l'origine des mesures égyptiennes et leur valeur. (Bull. Soc. Khéd. Géog. Serie III. N 6. Mars 1891).

Mouriez, P. Histoire de Mehemet-Ali vice-roi d'Egypte. (4 vols). Paris 1858.

- Murray, Ch. A. A short memoir of Mohammed Aly. London 1898.
- Neimans, R. von. Der Handelsverkehr Alexandriens seit Mehemet Ali. (Petermann's Geogr. Mitteilungen, 1857.)
- Neroutsos. Aperçu historique de l'organisation de l'intendance générale sanitaire d'Egypte... depuis sa fondation en 1831. Paris 1880.
- Paldi, E. Mohamed Ali e i suoi successori. Cairo 1922.
- Paton, A. A. A History of the Egyptian revolution from the period of the Mamelukes to the death of Mohammed Ali. (2 vols). London 1870.
- Régny, E. De. Notice sur l'introduction de la culture du coton en Egypte et sur Jumel. (Institut égyptien. No. 14. année 1876.
- Rhôné, A. Résumé chronologique de l'histoire d'Egypte... Jusqu'à nos Jours. Paris 1878.
- Roy. Histoire d'Egypte depuis les temps les plus reculés Jusqu'a nos Jours. Paris 1864.
- Ryme (Marcel) et Prisse. L'Egypte moderne sous la domination arabe, française et sous Méhémet Ali). Univers pittoresque). Paris 1851.
- Sabry, M. L'Empire égyptien sous Mohamed Aly et la question d'Orient, 1811—1849. Paris 1930.
- Shukry, M. F. The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan (1863-1879). Cairo 1938.
- Vaujany, H. De. Histoire de l'Egypte depuis les temps les plus réculés Jusqu'à nos Jours. Paris 1885.
- Vidal. Linant Pacha de Bellefonds. Sa vie et ses oeuvres. (Bull. Soc. Khéd, Géog. Série II. No 5, 1884).
- Vingtrinier, A. Soliman Pacha (Colonel Sève), généralissime des armées égyptiennes, ou, histoire des guerres de l'Egypte de 1820 à 1860. Paris 1886.
- Vollers, K. Ali pasha Mubâarak. (Zeitscher, der deutsch, Morgenländ, Gesellschaft, XLVII, 1893).
- Weygand, Le Général. Histoire Militaire De Mohamed Aly et De Ses Fils. (2 vols). Paris 1936.

المراجع العربية

إبراهيم مصطفى افندى المعروف بالبيع الصغير — سياحة في الهند (ترجمها . . . لصاحبها أوير رولد) بولاق ١٢٦٥ هـ .

أبو السعود افندى — تاريخ الديار المصرية في عهد الدولة الحمديدية العلوية : وهو القسم الثالث من الكتاب المسمى فوائد جغرافية وتاريخية على الديار المصرية تأليف المعلم برنار الفرنساوى وترجمه الفقير . . . مطبعة وادى النيل بالقاهرة ١٢٩٢ هـ .

— الدرس المختصر المفيد فى عالم الجغرافية الجديد تأليف قور تنير الفرنساوى وترجمه . . . مطبعة وادى النيل بالقاهرة ١٢٨٦ هـ .

— ترقية الجمعية بالكيميا الزراعية أو توفيق الجماعة لتطبيق الكيمياء على الزراعة تأليف المعلم فيليكس ملجوتى الفرنساوى وترجمه . . . مطبعة وادى النيل بالقاهرة ١٢٨٩ هـ .
أحمد راشد المصرى الأنصارى الخلقى — بند العطار أى وصية العطار لمحمد بن إبراهيم العطار ادوارد جوان — مصر فى القرن التاسع عشر . (سيرة جامعة لحوادث ماكنى الجنان محمد على باشا وإبراهيم باشا والمنفور له سليمان باشا الفرنسى من الوجوه الحرية والسياسة والقصصية تعريب محمد مسعود . القاهرة ١٣٤٠ — ١٩٢١ .

الهمداني : ترجمه من الفارسية إلى العربية . . . جولاى ١٢٩١ هـ .

أسد رستم (الدكتور) المحفوظات الملكية المصرية . بيان برقائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد على الكبير . (أربعة مجلدات) بيروت ١٩٤١ .

إسكندر بك ايكاريوس — المناقب الابراهيمية والمآثر الحديوية . حمص ١٩١٠

اسماعيل سرهنك باشا — حقائق الأخبار عن دول البحار (جزاءن) . بولاق ١٣١٤ — ١٣١٦ هـ .
الأب لويس شيخو — الآداب العربية فى القرن التاسع عشر (جزاءن) بيروت ١٩٠٨ — ١٩١٠ .

— كتاب المخطوطات العربية لكتبة النصرانية . بيروت ١٩٢٤ .

السيد حسين غانم — الدر اللامع فى النبات وما فيه من الخواص والمنافع تأليف قائم مقام المعلم انطون فيجرى . ترجمة . . . بولاق ١٢٥٧ هـ .

السيد صالح بك مجدى — حلية الزمن فى وصف مناقب خادم الوطن (رفاعة رافع الطهطاوى) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٦ تاريخ .
الوقائع المصرية .

- إلياس طنوس — صفحة من تاريخ مصر . نيويورك ١٩١٤ .
أمين سامى باشا — التعليم في مصر . القاهرة ١٩١٧ .
— تقويم النيل . الجزء الثانى (عصر محمد على) . القاهرة ١٩٢٨ .
بنولابك (الدكتور فردريك) — كتاب مصر والجغرافيا . وهو خلاصة عن الأعمال الجغرافية
التي أنجزتها العائلة المحمدية العلوية بالديار المصرية — تعريب أحمد زكى بولاق ١٣١٠
— ١٨٩٢ .
جرجس حنين بك — مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة (نظارة المالية — مراقبة الأموال
المقررة) بولاق ١٩٠٩ .
— كتاب الأقطان والضرائب في القطر المصرى . القاهرة ١٩٠٤ .
جورجى زيدان بك — تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر (جزآن في مجلد واحد)
القاهرة ١٩٠٢ .
خليفة بن محمود — تنوير المشرق بعلم المنطق تأليف المصنف دومرسيه الفرنساوى ، تعريب . . .
بولاق ١٢٥٤ هـ .
— كتاب اتحاد الملوك الألبا بتقدم الجمعيات في بلاد أوروبا وهو مقدمة لتاريخ الإمبراطور
شرلكان ... أبرزه من اللغة الفرنساوية ... بولاق ١٢٥٨ هـ .
— كتاب اتحاد ملوك الزمان بتاريخ الإمبراطور شرلكان مسبقا بمقدمته المسماة اتحاد
الملوك الألبا بتقدم الجمعيات في أوروبا ... ترجمه من اللغة الفرنساوية ... المجلد الأول
بولاق ١٢٦٠ ، والثانى ١٢٦٢ ، والثالث ١٢٦٦ هـ .
خيرت افندى — رياض الكتبا وحياض الأدبا . بولاق ١٢٤١ هـ .
داود بركات — ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ، القاهرة ١٩٣٢ .
رفاعة رافع الطهطاوى — أنوار توفيق الجليل في أخبار مصر وتوثيق بنى إسماعيل (الجزء
الأول) طبعة بولاق ١٢٨٥ هـ .
— مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية : بولاق ١٢٨٦ هـ .
— تخلص الإبريز في تلخيص باريز . القاهرة ١٣٢٣ هـ .
الجغرافية العمومية تأليف كونراد ملطبرون ترجمها عن الفرنسية ... وشاركه في حسن السبك
والنظم الشيخ محمد هدهد الطنتدائى . (جزآن) بولاق ؟
سركيس (يوسف إيلان) — معجم المطبوعات العربية والعربية . القاهرة ١٣٤٦ — ١٩٢٨ .
عبد الرحمن الرافعى بك — تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر (الجزء الثالث
عصر محمد على) ١٣٤٧ — ١٩٢٩ .

عبد الرحمن بن حسن بن إبراهيم الجبرتي — عجائب الآثار في التراجم والأخبار (أربعة أجزاء) القاهرة ١٣٢٢ هـ .

على مبارك باشا — الخطط التوفيقية — عشرون جزءا في خمسة مجلدات . بولاق ١٣٠٦ هـ .
عمر طوسون (الأمير) — البعثات العلمية في عهد محمد علي وفي عهد عباس الأول وسعيد الإسكندرية ١٩٢٤ .

— صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي : الجيش المصري البري والبحري . القاهرة ١٣٥٩ — ١٩٤٠ .

— تاريخ خليج الإسكندرية القديم وترعة المحمودية ١٣٦١ — ١٩٤٢ .
عيسوى افندى النحراوى — كتاب في التشريح العام بولاق ١٢٦١ .
فيليب يوسف جلاد — القاموس العام للإدارة والقضاء (ستة أجزاء) الإسكندرية ١٨٩٩ — ١٩٠٢ .

كلوت بك — لحة عامة إلى مصر في مجلدين ترجمه من الفرنسية الأستاذ محمد بك مسعود القاهرة (بدون تاريخ) .

محمد بن عمر بن سليمان التونسي — تشجيد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان طبعه مع ملاحظات باللغة الفرنسية الأستاذ برون . باريس ١٨٥٠ .
محمد خليل صبحي — تايخ الحياة النيابية في عهد ساكن الجنان محمد علي باشا — الجزء الخامس . القاهرة ١٩٣٩ .

محمد افندى عبد الفتاح — المنحة لطالب قانون الصحة تأليف المعلم جرونيه وترجمه من اللغة الفرنسية ... بولاق ١٢٦٠ هـ .

محمد عصمت افندى — هندسة لوجاندر ترجمها إلى اللغة العربية ... بولاق ١٢٨٢ هـ .
محمد فريد بك — البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العيلة الخديوية . القاهرة ١٣٠٨ هـ .
محمد فؤاد شكرى (الدكتور) — بعثة عسكرية بولونية في مصر في عهد محمد علي (مستخرج من مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول — العدد الثامن المجلد الأول — مايو ١٩٤٦) القاهرة ١٩٤٦ .

— صفحة من تاريخ السودان الحديث رحلة محمد علي باشا إلى فازوغلى ١٨٣٨ — ١٨٣٩ (ونشر جرنال الرحلة) — (مجلة كلية الآداب — جامعة فؤاد الأول — العدد الثالث والمجلد الثانى — ديسمبر ١٩٤٦) القاهرة ١٩٤٧ .

— مصر والسيادة على السودان — الوضع التاريخي للمسألة — القاهرة ١٩٤٧ .

— الحكم المصري في السودان (١٨٢٠ — ١٨٨٥) . القاهرة ١٩٤٧ .

محمد قدرى باشا — تعليلات جغرافية وتاريخية خاصة بمصر . القاهرة ١٨٦٩ .

محمد كامل مرسى (بك) — الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن . القاهرة ١٣٥٥ — ١٩٣٦ .

محمد كرد علي — خطط الشام (ستة أجزاء) . دمشق ١٩٢٥ — ١٩٢٨ .

محمد مختار باشا — التوقعات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنكية والقبطية . بولاق ١٣١١ هـ .

ميخائيل الدمشقي — تاريخ حوادث الشام ولبنان (١١٩٧ — ١٢٥٧ هجرية) — بيروت ١٩١٢ .

ميخائيل شارويم بك — الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث (أربعة أجزاء) . بولاق ١٣١٨ — ١٩٠٠ .

نعوم شقير — تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته (ثلاثة أجزاء) مصر ١٩٠٣ .

فهرس الاعلام

أهم الأشخاص

(١)

أحمد افندی خليل : ١١٤ — ١٦٣	إبراهيم أغا : ١٤٩ — ٦٨٥
أحمد دقله : ١١٢	إبراهيم آدم بك : ١١٤
أحمد طائل : ١١٢	إبراهيم باشا : ٩ — ١٨ — ٣٦ — ٣٩
أحمد عاصم : ١١٤	٤٦ — ٧٦ — ٩٩ — ١٠٤
أحمد عبد الرحيم الطهطاوى : ١١٧	١٠٠ — ١٥٢ — ١٦٥ — ١٦٦
أحمد عبيد الطنطاوى : ١١٣ — ١١٥	١٦٨ — ١٦٩ — ١٧٢ — ١٧٣
أحمد فايد : ١١٢ — ١١٩	١٧٤ — ١٧٩ — ١٨١ — ١٨٢
أحمد النيكلي باشا : ١٦٦ — ٤٧٦	٢٠٥ — ٢٠٦ — ٢١٣ — ٢١٤
أحمد مصطفى : ١١٤	٢١٥ — ٢٤١ — ٢٤٦ — ٢٦٨
آدم جورج تزنورسكى Adam Georges	٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٤ — ٣٣٥
Czartoryski : ١٦٩ — ١٧٠ — ١٧١	٣٦٣ — ٣٦٤ — ٤٠٨ — ٤١٦
١٧٢ —	٤١٧ — ٤١٨ — ٤٢٠ — ٤٢٤
آدم سميت Adam Smith : ٥	٤٢٦ — ٤٢٨ — ٤٧٦ — ٦٢٦
آدم بك : ١٨ — ١٧٨ — ٤٧١ — ٦٢٦	٦٨٥ — ٦٨٩ — ٧٤٨ — ٧٤٩
٦٨٣ —	٧٥٩ — ٧٦٦ — ٧٧٥ — ٧٧٦
إدم فرنسوا جومار Edme François Jomard :	٧٧٨ — ٧٨١ — ٧٩٥ — ٧٩٨
١٠٤ — ١١٦ — ١٥٥ — ١٥٨	الشيخ إبراهيم الدسوقي : ١١٨
٧٧٥ —	إبراهيم النبراوى : ١١١ — ١١٩
أدولف دى تارليه Adolphe de Tarlé : ١٥٥	الشيخ إبراهيم باشا السكندرى : ١٢٩
١٦٤ —	إبراهيم رمضان : ١١٢ — ٦٨٣
آرثر هولرويد Arthur Holroyd : ٣٦٢ —	إبراهيم مصطفى البياع : ١١٣
٣٦٣ — ٣٧٣ — ٣٧٥ — ٣٧٧	ابن خلدون : ١٠٩
٤٦١ — ٥٤٩ — ٥٥٠ — ٥٥٥	ابن سينا : ٦٧٠
٥٥٦ — ٥٥٧ — ٥٥٨ — ٥٥٩	أبو الفداء : ٦٣
٥٦٠ — ٥٧٩ — ٧٤٧	أبو القاسم : ٦٧٠
أرتين باشا : ٢٨ — ٦١ — ٩٧ — ٩٩	أبو جعفر المنصور : ٦٣
١٠٢ — ١٠٧ — ٢٠١ — ٢٠٦	أحمد الغربى : ٧٩٤
٣٦٥ — ٣٧٥ — ٥٧٧ — ٥٨١	أحمد باشا يكن : ١٨ — ١٧٧ — ٢٠٦ — ٤٧٦
٥٨٢ — ٦٣٧	أحمد حسن الرشيدى : ١١١ — ١١٧ — ١١٩
إستيف Esteve : ١٣ — ١٤	
أسرى Acerbi : ١٧٧ — ٢١١	
اسطفان افندى : ٩٧ — ١٠٣ — ١٠٤	

أوفلي : Offley : ٢٧٥
 أوليفيه : Ollivier : ٢١٣
 أومانيتز : Oumanetz : ٩٠
 آيم : Ayme : ٢٤٦
 (ب)
 بارثلمى : Barthelmy : ٨٩
 باركر : Barker : ٧٤٩ — ٧٤٨
 بارنيت : Barnett : ٦٠ — ٦١ — ٧٣
 بارو : Barrot : ١٩٠ — ٢٠٤
 باسليوس بك : ١٨ — ١٨٣ — ١٩٠ —
 ٣٨٩ — ٤٩٥
 باسيل فرازلى : ١٣٣
 باكتود : Pacthod : ٦٧٣
 باقى : Baffy : ٣١٦ — ٣١٧ — ٤٢٢
 باقى بك : ١٨
 بانا : Pana : ٥٩٣
 بتي : Petit : ١٦٦
 بيتانكور : Betancourt : ٦٨٣
 برا : Brad : ٦٨٤
 برجز : Briggs : ٤٢٨ — ٤٩٨
 برهان بك : ١٨
 بروا : Bruat : ١٤٤
 بروكش أوستن : Prokesch-Osten : ٢١١ —
 ٧٤٩
 برون : Perron : ٩٩ — ١١٨ — ١١٩ —
 ١٢٠ — ١٢٢ — ٦٧٣
 برونر : Pruner : ٦٧٣
 برونو : Brunhaut : ١٧٩ — ٤٨٠ — ٦٣٧
 بريوت : Prétot : ١٦٧
 بريس دافين : Prisse d'Avennes : ٣ — ٢٤ —
 ٤٥ —
 بسون : Besson : ١٣٩ — ١٤٣ — ١٤٤ —
 ١٤٥ — ١٧٠ — ٢٤٦ — ٤٨١ —
 ٦٩٨
 بطرس : ١٣٣
 بطليموس فلادلف : ٦٣

١٠٧ — ١١٤ — ٦٣٧
 اسكندر الأول : ١٦٨ — ٢٩١
 اسكندر بك : ٧٩٨
 اسماعيل باشا : ١٢ — ١٢٧ — ١٩٥ —
 ٦٩٢ — ٧٩٣
 اسماعيل جبل طار : ١٣٣ — ١٣٤
 اسماعيل سرهنك : ١٤٠
 أغيو : Aghio : ٥٩٤
 الإسكندر الأكبر : ٤٠
 الأشرف برسباى : ٤١
 الجبرقى : ٩ — ٣٧ — ٤٢ — ٤٧ —
 ٤٨ — ٤٩ — ٥١ — ٧٤ — ٧٥ —
 ٧٦ — ٧٧ — ٨٠ — ٨٢ —
 ٨٤ — ٨٥ — ٨٧ — ٨٨ —
 ١١٤ — ١٢٨ — ١٣٣ — ١٤٨ —
 ١٤٩ — ١٨٥ — ١٩١ — ١٩٣ —
 ١٩٤ — ١٩٥ — ١٩٦ — ١٩٧ —
 ١٩٨ — ٢٩٣
 السيد أحمد الرشيدى : ١١٩
 السيد افندى حمارة بن عبد المال : ١١٢ —
 ١١٣
 السيد صالح مجدى : ١١٣ — ١١٩
 الشيخ المهدي : ٣٠
 الناصر قلاون : ٤١
 أمازيس : ٦٧٣
 أميان مارسلان : Ammien Marcellin : ٢٤١
 أمين سامى باشا : ٧٨ — ١٤٧
 أ. أنتونيلي : A. Antonelli : ٢٧٠
 أنستازى : Anastazy : ١٣٣ — ٢٢٠ —
 ٢٧٠
 أنطوان پزونى : Antoine Pezzoni : ١٠٢ —
 ١٠٦ — ٢٩١
 أنطون روغانيل زاخور راهبة : ١٠٩ —
 ١١٩ — ١٢٢
 أنفانتان : Enfentin : ٤٥
 أنيبال دى روسيتى : Annibale de Rossetti : ٩٢
 أوطيخا : ٢٤٣
 أوغسطس سكاك : ١١٠

پوسیلیج Poussielegue : ۱۴
 بوغوس بك يوسف : ۵۶ — ۹۰ — ۹۱ —
 ۹۲ — ۱۰۲ — ۱۲۴ — ۱۲۵ —
 ۱۳۳ — ۱۳۶ — ۱۴۴ — ۱۴۶ —
 ۱۵۲ — ۱۷۰ — ۱۷۲ — ۱۷۵ —
 ۱۹۹ — ۲۰۰ — ۲۰۱ — ۲۱۵ —
 ۲۳۲ — ۲۵۰ — ۲۶۴ — ۲۶۹ —
 ۲۸۵ — ۲۸۶ — ۲۸۷ — ۲۹۲ —
 ۳۱۸ — ۳۲۰ — ۳۶۵ — ۳۶۸ —
 ۳۷۱ — ۳۹۲ — ۴۷۱ — ۴۷۲ —
 ۶۲۶ — ۶۸۹ — ۷۰۰ — ۷۰۸ —
 ۷۵۰ — ۷۵۲ — ۷۵۷ — ۷۶۵ —
 بوكتي Bokty : ۱۲۳ — ۱۹۸ — ۲۹۵ —
 ۲۹۷ — ۴۳۶ —
 پوكلر مسكاو Puckler Muskau : ۲۲ — ۲۹۳ —
 ۲۹۵ —
 پولان دی تارلیه Paulin de Tarlé : ۱۵۵ —
 ۱۶۴ — ۱۶۵ — ۱۶۶ —
 بولونینی Bolognini : ۶۳۷ —
 پوما Poma : ۷۹۴ —
 بویه Boyer : ۱۰۴ — ۱۰۶ — ۱۳۶ —
 ۱۵۵ — ۱۵۶ — ۱۵۷ — ۱۵۸ —
 ۱۵۹ — ۱۶۰ — ۱۶۱ — ۱۶۲ —
 ۱۶۳ — ۱۶۴ — ۱۶۵ — ۱۷۷ —
 بیانکی Bianche : ۱۲۲ —
 بیدان بك Beidan : ۹۲ —
 پیدمونتی Pedemonte : ۲۷۰ —
 پیس Péés : ۱۵۹ —
 پیرغللو Peroglou : ۵۷ —
 پیکو Pécoud : ۱۵۹ — ۱۶۰ —
 پیل Peel : ۷۵۲ —
 پیلاووان Pillavoine : ۲۹۱ —
 پیومی آفندی : ۱۱۳ — ۶۳۷ — ۶۷۸ —
 ۶۷۹ — ۶۸۳ — ۶۸۴ —
 پیرامبرواز شوتر : Pierre Ambroise Schutz :
 ۲۹۱ —
 پیرفرنسوا اکسافییه : Pierre-François Xavier :
 ۱۵۵ —

پکتیه Pictet : ۶۸۴ —
 پکتیه Pectet : ۶۸۳ —
 پلاسا Plassa : ۱۶۳ —
 بلال آغا : ۸۹ —
 بلرستون : ۵۸ — ۶۰ — ۱۷۰ — ۲۰۹ —
 ۲۱۰ — ۲۹۰ — ۳۶۵ — ۳۷۵ —
 ۳۷۷ — ۵۷۹ — ۵۸۰ — ۵۸۳ —
 ۵۸۴ — ۷۴۹ — ۷۵۰ — ۷۵۳ —
 ۷۵۴ — ۷۵۵ —
 بلیار Belliard : ۱۰۶ — ۱۵۵ — ۱۵۶ —
 ۱۵۷ — ۱۶۱ —
 بم Bem : ۱۷۰ —
 پسنی Ponsonby : ۵۸ — ۵۹ — ۷۶۲ —
 بنیوسکی Beniowski : ۱۷۳ —
 بوالکمت Boislecomie : ۵ — ۲۱ — ۲۸ —
 ۲۹ — ۳۰ — ۳۱ — ۳۹ — ۴۷ —
 ۵۲ — ۵۳ — ۵۵ — ۷۱ — ۸۰ —
 ۸۳ — ۸۴ — ۱۲۹ — ۱۴۸ —
 ۱۸۳ — ۲۰۹ — ۲۱۱ — ۲۱۳ —
 ۲۱۴ — ۲۱۵ — ۲۱۶ — ۲۱۷ —
 ۷۴۸ — ۷۴۹ — ۷۵۰ —
 پوانسو Poinçot : ۱۰۴ —
 بویه Boubée : ۶۸۳ —
 بوتتا Botta : ۱۲۱ — ۶۷۷ —
 بوتنیف Bouteneff : ۲۹۴ —
 بوجول Pujol : ۱۵۵ —
 بودلوک Bodeloque : ۶۷۵ —
 بورج Bowring : ۶ — ۲۱ — ۲۷ — ۵۱ —
 ۹۳ — ۱۲۲ — ۱۲۳ — ۲۰۲ —
 ۲۰۹ — ۲۱۱ — ۲۱۲ — ۳۶۱ —
 ۳۶۲ — ۳۶۳ — ۳۶۴ — ۳۶۵ —
 ۳۶۶ — ۳۶۷ — ۳۶۸ — ۳۶۹ —
 ۳۷۰ — ۳۷۱ — ۴۲۸ — ۵۷۹ —
 ۵۸۰ — ۵۸۲ — ۷۰۵ — ۷۱۸ —
 ۷۳۹ — ۷۴۷ — ۷۴۸ — ۷۵۳ —
 ۷۵۴ —
 بوریانی Boreani : ۱۶۳ — ۱۷۸ —
 بوسا Boussa : ۱۵۰ —

— ۴۸۸ — ۴۸۵ — ۳۷۴ — ۳۶۳

۷۱۵ — ۶۹۸ — ۴۸۹

جان ایفوس : Jean G. Ivos : ۲۰۶

جان دنی : Jean Deny : ۸ — ۹ — ۱۷ — ۱۸۹

جان ماری کاریه : Jean Marie Carré : ۳

جبرائیل یوسف مخلم : ۱۱۴

جبرناتس : Gubernatis : ۱۶۴

جراسی : Grassi : ۵۹۲ — ۵۹۳ — ۵۹۴

— ۶۱۵ — ۶۱۴ — ۶۱۳ — ۵۹۵

جرمی بنتام : Jeremy Bentham : ۳۶۱

جرانویل : Granville : ۵۶۱

جرای : Gray : ۶۸۴

جرجس حنین بك : ۳۶

جرمیه : Gremilliet : ۶۸۴

الجزار باشا : ۲۳۸

چستان : Jestin : ۱۳۹

جسکیه : Guisquet : ۷ — ۲۲ — ۵۰ — ۹۳

جلیدون : Gliddon : ۲۵۰ — ۲۶۴ — ۲۷۱

۲۸۷ — ۲۸۹ — ۲۹۰

جلینی : Gellini : ۱۶۳

چوتار دی قینور : Gothard de Veneur : ۱۵۳

چودان : Gaudin : ۱۵۵ — ۱۵۹ — ۱۶۰

۱۶۱ — ۱۶۴ — ۱۶۵

چورج الرابع : ۲۷۳

چورج بلدوین : Baldwin : ۶۵ — ۶۶ — ۶۷

چورج جبارم : Georges Gibbara : ۴۲۲

چورج دوان : Georges Douin : ۲۱۷

چورج فیدال : ۱۱۰ — ۱۱۷

چورج کوسیفا : Georges Cossiva : ۲۰۶

چورج مینتو : Georges Minotto : ۲۸۹

چوفیون سان سیر : Oouvion St Cyr : ۱۶۶

۷۹۳

چول باستریه : Jules Pastré : ۹۲ — ۱۲۵

۱۸۷ — ۱۸۸ — ۷۵۱

چول بلاتا : Jules Planat : ۱۶۴

چول موهل : Jules Mohl : ۱۲۲

چومیل : Jumei : ۳۸ — ۲۲۱ — ۳۱۰

۳۱۱ — ۴۳۷

(ت)

تیپل : Tappel : ۱۲۵

تراجان : ۶۳

ترجویه : Truguet : ۶۶

ترکم : Terquem : ۶۸۳

تریل : Traill : ۳۶۳ — ۳۶۴ — ۳۷۲

— ۴۲۶ — ۴۲۷ — ۴۲۸ — ۷۷۵

۷۷۶

تنار : Thenard : ۶۱۴

تورنو : Tournau : ۱۵۵ — ۱۵۸

توسیجه : Tossizza : ۲۳ — ۵۷ — ۶۲

— ۹۲ — ۱۰۷ — ۱۴۳ — ۱۸۲

— ۱۸۷ — ۱۸۸ — ۲۰۴ — ۲۰۵

— ۲۱۰ — ۲۷۱ — ۷۵۱ — ۷۵۳

— ۷۹۴

توشیف : De Toucheboeuf : ۱۶۱

توماس جالوی : Galloway : ۸۴

توماس فاول بکستون : Thomas Fowell Buxton :

۵۸۶

توماس واجهورن : Thomas Waghorn : ۶۹

۷۰

تیبو : Thibaud : ۵۸۱

تیمة : ۵۶۰

تیودور دلسبس : Theodore de Lesseps : ۱۵۱

تیولیه : Thiolllet : ۶۸۳

(ث)

تربورن : Thurburn : ۶۹ — ۷۰ — ۲۷۰

— ۳۶۳ — ۳۶۴ — ۳۷۶

— ۴۹۸ — ۵۰۵ — ۵۱۳ — ۶۰۶

— ۶۱۰ — ۷۰۸ — ۷۵۱ — ۷۹۴

تورون : Thoron : ۵۶ — ۷۵۳

(ج)

چاکوفاسکی ارجیروبولو : ۱۱۳

حالی : Galloway : ۴۰ — ۱۴۳ — ۲۳۰

حکیمیان : ۴۵ — ۹۷ — ۶۳۷ — ۶۴۵ —
 ۶۶۶ — ۶۹۱
 حلیم بك : ۱۰۴
 حنا مسره : ۶۸۳

(خ)

خليفة افندی محمود : ۱۱۲ — ۱۱۳ — ۱۱۹
 خليل باشا : ۷۴۹ — ۷۵۰
 خورشيد باشا : ۱۷۷ — ۳۶۵ — ۳۷۵
 ۴۷۵ — ۴۷۶ — ۵۵۱ — ۵۸۱
 ۵۸۲ — ۶۸۵

(د)

داراجون : ۱۵۰ : Daragon
 داماس : ۱۵۶ : Damas
 دامبفسكى : ۱۲۴ — ۱۲۵ —
 ۱۶۸ — ۱۷۰ — ۱۷۱ — ۱۷۲ —
 ۱۷۳ — ۱۷۴ — ۱۷۵ — ۱۷۶ —
 ۱۷۷ — ۱۸۱
 دپوى : ۵۸۷ : Dupuis
 دروئى : ۵۴ — ۱۰۲ — ۱۰۶ —
 ۱۳۶ — ۱۳۸ — ۱۵۰ — ۱۵۳ —
 ۱۵۷ — ۱۶۰ — ۱۵۸ — ۲۱۰ —
 ۲۹۱ — ۳۵۹
 الدفردار بك : ۳۶۵ — ۵۷۷ — ۶۶۶ —
 ۶۹۲
 دفرنيكى : ۱۶۹ : Dwernicki
 دڤينو : ۶۷۳ : Duvigneau
 دقله : ۶۸۳ — ۶۸۴
 دلسينور : ۶۶۹ : Delsignore
 دويسون : ۶۸۳ : D'Aubisson
 دودويل (دوى) : ۷۵۴ : Dodwell
 دور : ۱۵۶ : Daure
 دوزول : ۹۷ — ۶۳۷ : Dozol
 دوساب : ۱۵۲ : Dussap
 دوشين : ۶۸۳ : Duchesne
 دوهاميل : ۸ — ۱۵ — ۲۸ : Duhamel

چون اسکندر جالوى : ۷۰ : Galloway
 چون سوبيسكى : ۶۴ : Sobieski
 چون فورسيت : ۲۶۵ : John Forsyth
 چون ليونز : ۷۱۴ : John Lyons
 جونون : ۱۵۴ : Gonon
 جبراردان : ۶۴ : Gerardin
 جيزو : ۱۹۰ : Guizot

جيطانى بك : ۲۳ — ۸۸ —
 ۸۹ — ۹۲ — ۹۳ — ۲۰۶ —
 ۲۹۴ — ۶۶۹
 جيلمان (قاسم آغا) : ۱۵۴ : Guillemain
 جيمس بروس : ۶۵ : James Bruce
 جيمس كابر : ۶۶ : Capper
 جيمس ليدلو : ۹۳ — ۹۴ —
 ۷۴۷ : James Laidlaw

(ح)

حبيب افندی : ۱۹۸ — ۲۵۰ — ۴۷۱ —
 ۶۳۰
 حسن الاسکندرانى : ۱۰۲ — ۱۴۶
 حسن افندی الجبلى : ۱۱۲
 حسن الديماطى : ۱۰۶
 حسن السمران : ۱۰۳
 الشيخ حسن المطار : ۱۱۵ — ۱۲۹
 الشيخ حسن القويسنى : ۱۲۹
 حسن طنطا لوبر : ۵۵۸
 حسن افندی قاسم : ۱۱۳ — ۱۱۹
 حسين على : ۱۱۹
 حسين (القبطان) : ۵۹۲ — ۵۹۳
 حسين افندی الرزناجى : ۱۳
 حسين چلبى عجمه : ۸۴
 حسين رفقى : ۱۱۵
 حسين غانم الرشيدى : ۱۰۶ — ۱۱۱ —
 ۱۱۷ — ۱۱۸ — ۱۲۰
 حسين كتنخدا : ۸۷
 حممت باشا : ۴۷۱

رای Rey : ۱۶۰ — ۱۶۳ — ۱۶۴ — ۱۷۸
 ۱۷۹ —
 رجب آغا : ۱۹۳
 رستم آفندی بسیم : ۱۱۴
 رشید باشا : ۷۱
 رفاعة رافع الطهطاوی : ۹۷ — ۹۹ — ۱۰۳ —
 ۱۰۸ — ۱۱۱ — ۱۱۳ — ۱۱۵ —
 ۱۱۶ — ۱۱۷ — ۱۱۹ — ۱۲۶
 رفیجو Rovigo : ۱۲۱
 روتشیلد : ۱۵۹
 روجیه Roger : ۲۲۶
 روسان Roussin : ۲۱۳ — ۲۱۴ — ۲۱۶
 روسی Rossi : ۱۷۸
 روسیتی Rossetti : ۱۳۷ — ۲۱۰
 روسیه Rousset : ۱۸۸ — ۱۸۹ — ۱۹۰
 روکمان Ruckman : ۱۲۳
 ریجار Regards : ۱۰۴
 الریس آفندی : ۲۷۰
 ریکاردو Ricardo : ۷۴۲
 رینو Reinaud : ۱۲۲
 رینییه Reynier : ۱۵۶
 رینییه قطاوی : ۲۹۶

(ز)

زمیوٹ Syemioth : ۱۷۱ — ۱۷۲
 زوٹ Szulc : ۱۷۳

(س)

الشیخ سالم عوض القینانی : ۱۱۷ — ۱۱۸ —
 ۱۲۰ — ۱۸۳
 سامی باشا : ۱۹۰ — ۲۰۶
 سانت جون St John : ۱۲۸
 سای J. B. Say : •
 سیاستیانی Sebastiani : ۳۷۵ — ۵۸۳ —
 ۵۸۴
 ستراتفورد کننج Stratford Canning : ۶۱
 سرفیلی Cervelli : ۵۹۲

۳۰ — ۳۱ — ۳۲ — ۳۵ — ۵۶ —
 ۵۷ — ۷۸ — ۸۰ — ۹۴ — ۹۷ —
 ۱۲۳ — ۱۲۵ — ۱۴۶ — ۱۷۴ —
 ۱۷۵ — ۱۷۶ — ۱۸۳ — ۲۰۰ —
 ۲۰۹ — ۲۱۰ — ۲۱۱ — ۲۱۲ —
 ۲۶۸ — ۲۷۰ — ۲۹۱ — ۲۹۲ —
 ۲۹۳ — ۲۹۴ — ۲۹۵ — ۲۹۶ —
 ۶۸۹ — ۷۴۸ — ۷۵۱ — ۷۵۲ —
 ۷۵۳
 دumas : ۶۸۳
 دومریشتر Dumreicher : ۹۲ — ۲۷۰
 دومیرج Doumergue : ۱۵۰ — ۱۵۱ —
 ۱۶۳
 دوپو Duillot : ۶۸۴
 دی بارون De Parron : ۱۵۹
 دی بروجلی Broglie : ۱۲۳ — ۲۱۴ —
 ۲۱۵ — ۷۴۸ — ۷۴۹
 دی بوفور دوتبول De Beaufort d'Hautpoul :
 ۱۸۱
 دی توت De Tott : ۶۶
 دیتوش Destouches : ۶۶۹
 دیجون Digeon : ۲۴۶
 دی داشکوف De Daschkoff : ۲۹۷
 دیران فیل Durand Viel : ۱۳۴
 دی شابرول Chabrol : ۱۳۶
 دیفینو Duvignaut : ۱۵۵
 دی کلیرمون تونبر Clermont Tonnere : ۱۶۳
 دیتری (القبطان) : ۵۹۴
 دی نیمور Nemours : ۱۰۴
 دیودور الصقلی : ۳۸۰
 (ذ)
 ذو الفقار کتخدان : ۵۱
 (ر)
 رانپ يك : ۱۰۶
 Ramband : ۱۳۷

شارلس مرى Murray : ۶۱ — ۱۸۱ —
 ۲۰۵ — ۱۸۲
 شامبود Chasseaud : ۲۸۸
 شافى زاده محمد عطا الله : ۱۱۴ — ۱۱۵ —
 ۱۲۱
 شاكر أفندى : ۴۱ — ۱۳۹ — ۱۴۰
 شامبيون Champions : ۲۷۰
 شتورمر Stürmer : ۳۶۹
 شريف باشا : ۱۸۴ — ۱۸۹ —
 ۱۹۰ — ۲۰۶ — ۳۲۰
 شعلان بك : ۷۹۸
 شلوبيكى Chlopicki : ۱۶۹ — ۱۷۴
 شنفيل Chenneville : ۱۵۵
 شوازيل جوفيه Choiseul-Gouffier : ۶۶
 شوتر Schutz : ۲۷۰
 شولتز Schultz : ۲۹۴
 شياندى Chiandi : ۱۵۴ — ۱۶۱
 شيزون Scisson : ۶۷۳

(ص)

صالح قوج : ۱۹۳
 صبحى بك : ۲۰۶
 صوات Salt : ۲۲ — ۱۲۲ — ۱۳۵ —
 ۱۵۳ — ۱۵۷ — ۳۷۱ — ۵۹۰

(ط)

طاهر أفندى : ۹۲ — ۷۹۴
 الإمام الطرشوشى : ۱۲۸
 طوسون باشا : ۴۷۱ — ۶۲۶ — ۶۸۵ —
 ۶۹۲ — ۷۹۸

(ع)

عباس باشا : ۹ — ۱۱۶ — ۲۰۵ — ۲۰۶ —
 ۳۱۹ — ۳۶۶ — ۴۷۱ — ۶۲۶ —
 ۶۲۷ — ۶۹۲ — ۷۹۸
 عباس آغا : ۵۵۶
 السلطان عبد الحميد : ۱۳

سعد نعام : ۱۱۴
 سعيد باشا : ۳۵ — ۴۷ — ۱۲۰ — ۲۰۵ —
 ۲۰۶ — ۶۹۲ — ۷۹۱ — ۷۹۵ —
 ۷۹۸
 سعيد أحمد يلم : ۱۱۴
 سعيد محمد بدر الدين أفندى : ۹۲
 سلفستر دى ساسى Silvestre de Sacy : ۱۱۵
 السلطان سام : ۱۳
 سليم الثالث : ۴۹
 سليم ثابت : ۱۳۲
 سليمان آغا : ۵۵۵ — ۵۵۷
 سليمان باشا الفرنساوى (سيف Sève) : ۹۹ —
 ۱۰۴ — ۱۵۰ — ۱۵۱ — ۱۵۲ —
 ۱۵۵ — ۱۶۳ — ۱۶۴ — ۱۶۵ —
 ۱۶۶ — ۱۷۷ — ۱۷۹ — ۱۸۱ —
 ۲۴۵ — ۲۴۶ — ۳۷۳ — ۴۷۵ —
 ۴۷۶ — ۷۶۰
 سليمان القانونى : ۵۳
 سملى Semlie : ۶۷۵
 سوى Soye : ۱۵۹

سيجويرا Antoine Seguera : ۱۷۹ —
 ۴۸۰ — ۷۹۳
 سيد ابراهيم أفندى : ۱۳
 سيريزى بك Cérisy : ۱۰۳ — ۱۳۶ —
 ۱۳۸ — ۱۳۹ — ۱۴۰ — ۱۴۱ —
 ۱۴۲ — ۱۴۳ — ۱۴۴ — ۱۴۵ —
 ۱۴۶ — ۲۴۵ — ۴۸۱ — ۴۸۴ —
 ۴۸۵ — ۴۸۷ — ۶۹۸
 سيفان Sevin : ۱۵۰
 سيفينى Civigny : ۱۹۹ — ۲۹۱

(ش)

شاجال Chaptal : ۶۸۴
 شافى Chatis : ۱۵۰
 شارل العاشر : ۱۳۶ — ۱۳۸ — ۱۵۸ —
 ۱۶۳ — ۱۶۹ — ۱۸۰ — ۲۱۳
 شارلس نيلر Charles Nayler : ۸۸

(ف)

- فاران Varin : ٩٧ — ٢٤٦ — ٤٨٠ —
 ٦٣٧ — ٧٩٣
 فاسير Vassière : ١٥٠
 فافييه De Favière : ١٦٨ — ١٧٩ — ٤٨٠
 فالنتيا Valentia : ٥٩٠
 فانوزي Fantozzi : ٢٧٠
 فايد : ٦٨٣
 فتشام Fitcham : ٧٩١
 فخرى بك : ٩٢
 فرانجيني Frangini : ١٥٤ — ١٦٣ — ١٧٨
 فردنانددلسيس : ١٥١
 فرزنل Fresnel : ٢٤٦
 فرنانديز Fernandez : ١٣٧
 فرنسكو فاكا Vacca : ١٠٩
 فراسوا الأول : ٥٣ — ٢٨٠
 فريزر : ١٩٥
 فسيير Vissière : ٥٥٧
 فسيير Vessière : ٥٨١
 فيشر Fischer : ٦٧٣
 فيكتوريا : ٧٥٠
 فلي Volney : ٣٨١
 فليتش Villenich : ١٣٩
 فورنيل Fournel : ٤٥
 فولابيل Vaulabelle : ١٥٣
 فون هامر Hammer : ١٢١
 فيجاري Figari : ٦٧٣
 فييجان Weygand : ١٧٦ — ١٨٠ — ١٨١
 فيجوريه Vigoureux : ١٦٣
 فيرو Féraud : ١٣١
 فيليل Villèle : ١٥٨ — ١٥٨

(ق)

- قسطنى Coste : ٤٠ — ٤١ — ٤٢ — ٤٥
 ١٥٤
 قميز : ٥٣٦ — ٦٧٣

الرحمن رشدى بك : ٧٠

عبد الغفار الدسوقي : ١١٧ — ١٢٠

ح عبد النعم : ١١٧

الله باشا (الجزائر) : ٢٣٨

الله أبو السعود أفندى : ١١٢ — ١١٣

عبد الله أفندى حسين : ١١٣

عبد الله أفندى عزيز : ١١٣ — ١١٤

السلطان عبد المجيد خان : ٢٠٤

عبدى أفندى : ١٧٠

عثمان نور الدين : ١٠٢ — ١٠٦ — ١١٤

١١٥ — ١٢١ — ١٣١ — ١٥١

١٦٣ — ١٦٤ — ١٧٧ — ٧٥١

عصمت أفندى : ٦٨٣

عطية أفندى : ١١٢ — ١١٨

على باشا (صاحب باتينا) : ٢٦٦

على بك (الكبير) : ٦٥ — ٢٦٦ — ٧٩٨

على العدوى : ١٢٠

على أفندى الجليل : ١١٦

الشيخ على الليلى المزي : ١٢٨ — ١٢٩

على أفندى جيزه لى : ١١٤

على صديق : ٧٩٨

على هبة : ١١١ — ١١٨

الحاج عمر : ١٣٩ — ١٤١

الأمير عمر طوسون : ١٤٧

عمر مكرم : ١٩٢

عمرو بن الماس : ٦٣ — ٢٤١ — ٢٤٣

٢٤٤ — ٣٨٧ — ٧٩٣

مياد : ٦٨٣

ميسوى النجراوى : ١١١ — ١١٩

ميسوى زهران : ١١٣

(غ)

للعلم غالى : ٣٦ — ٣٧

غاليس بك Galice : ١٨١

غوثيه Gauthier : ٢٣٤

(ك)

- كادلين Cadalvene : ٢٤ — ٧٨ — ٣٠٦
 كادو : ١٥١
 كارستون Karston : ٦٨٤
 كارلو روسيتي Rossiti : ٦٦
 كاريه Carré : ١٧٨
 كاسا : ٣٧١
 السنيور كامبي سولر Campy Soler : ٢٧٠
 كامبل Campbell : ٧٢ — ٨٧ — ٨٨
 — ٩١ — ١٧٥ — ٢٠٩ — ٢١٠
 — ٢١١ — ٢١٢ — ٢١٥ — ٤٣٦
 — ٤٧٦ — ٥١٤ — ٥٧٦ — ٥٧٧
 — ٥٧٩ — ٥٨١ — ٥٨٢ — ٥٨٣
 — ٥٨٤ — ٥٩٢ — ٥٩٥ — ٦١٢
 — ٦٨٩ — ٧٠١ — ٧٠٥ — ٧١٨
 — ٧٤٨ — ٧٤٩ — ٧٥٠ — ٧٥١
 — ٧٥٢ — ٧٥٣ — ٧٥٤ — ٧٥٥
 ٧٩٤ — ٧٩٥
 كامبل تورل Camille Turles : ١٢٣ — ١٢٥
 كانترل Cantrelle : ١٥٩
 كانكران Cancrin : ٢٩٣
 كاني بك : ١٨٩
 كاولي Cowley : ٧١
 كايو Cailliaud : ١٥٢
 كترين : ٦٧٧
 كرايت : ٧٥
 كريمر Krehmer : ٦١ — ٩٠
 كلوت (بك) Clot : ٨ — ٢٢ — ٢٣
 — ٤٣ — ٤٧ — ٦٢ — ٨٨ — ٨٩
 — ٩٠ — ٩٣ — ٩٧ — ١١٠
 — ١١١ — ١١٧ — ١١٩ — ١٢٠
 — ١٤٠ — ١٤٤ — ١٤٥ — ١٦٢
 — ١٦٤ — ١٦٧ — ١٧٠ — ١٨٠
 — ٢٠٦ — ٢٤٦ — ٣٦٣ — ٣٦٤
 — ٣٧٦ — ٦٣٧ — ٦٦٧ — ٦٦٨
 — ٦٦٩ — ٦٧٠ — ٦٧١ — ٦٧٣
 ٦٧٦

كلير : ١٥٦ — ٧٩٣

كورديه Cordier : ٤٥

كوشليه Cochelet : ٩١ — ٣٦٨

— ٣٧١ — ٥٨١ — ٧٥٤

كونيج König : ٦٩٢

كياميل باشا : ٢٠٦

كياني بك Kiany : ٩٧ — ١١٤ — ١١٦

٦٣٧

كي-ون Caisson : ١٥٠ — ١٥١

(ل)

لأب Labat : ٧٠

لاسيرنزا Lasperanza : ٨٩

لاظ أوغلي محمد أظا (محمد أظا لظ) : ١٩٨

لافيزون Lavison : ٩٠ — ١٨٧ — ٢١١

٢٩٢ — ٢٩١

لاكروا La Croix : ٦٨٣

لاورين Laurin : ٦١ — ٩١ — ٢٠١

— ٢١٠ — ٢٩٣ — ٢٩٤ — ٣٦٩

٧٥٢ — ٧٥٤

لاوس Laus : ٦٨٣

لطيف بك : ٤٨٧ — ٧٩١

لوتيليه Le Tellier : ١٣٩

لوديو Lodieu : ١٥٥

لويس الحادي عشر : ٢١٦

لويس الرابع عشر : ٦٤

لويس ماكين Louis Mac Lane : ٢٤٩

— ٢١٣ — ٢٠٥ — ١٠٤ — ٢١٦

٢١٦

لبنيتز Leibnitz : ٦٧

ليبير Lépère : ٦٧

ليفرون Livron : ١٣٦ — ١٥٥ — ١٥٦

— ١٥٧ — ١٥٨ — ١٦٠ — ١٦٥

١٦٧

لين Lane : ١٢٠ — ١٨٤

لينان Linant : ٤٣ — ٤٤ — ٤٥ — ٤٦

— ٢٤٦ — ٣٦٣ — ٣٩١ — ٣٩٢

— ٣٩٩ — ٤٠٠ — ٤٩١ — ٦٣٧

٦٩٨

(م)

- مارتان : Martin : ۵۵۹
مارتل : Martel : ۱۷۹
مارکو سکوچليارين : Marco Scoglearin : ۵۹۳
مارمون : ۱۷۸
مارنجو : Marengo (علي افندی) : ۱۷۸
ماري : Mary : ۲۴۶
ماري (بكير آغا) : Mari : ۱۵۱ — ۱۵۰
ماكلوه : Mc Cullogh : ۷۷۶ — ۷۷۵
ماكبر : Macquer : ۱۰۹
ماليقوار : Mallivoire : ۲۹۱
ماليه دي لاشيفاليري : Mallet de la Chévalerie : ۱۵۹
مانجين : Mengin : ۳ — ۳۱ — ۴۲
۴۸ — ۷۸ — ۸۱ — ۱۵۱ — ۱۵۴
— ۱۸۳ — ۲۱۰ — ۴۰۶
مانسين : Mancine : ۷۹۴
ماي دي شال : Mey de Châles : ۱۶۶
ماير : Mayer : ۶۸۳
مترنيخ : Metternich : ۲۱۱
مجالون : Magallon : ۶۶
محرم بك : ۳۱۶ — ۶۲۸
محمد افندی : ۴۷۱ — ۶۲۶
محمد أبو الذهب : ۶۵
الشيخ محمد اسماعيل الفرغلي : ۱۰۶ — ۱۱۶
۱۱۷ — ۱۱۹
محمد الحلواني : ۱۱۳
محمد بك الدفتر دار : ۱۵۲
محمد المباسي : ۱۰۶ — ۱۱۱
محمد الشافعي : ۱۱۱ — ۱۱۹
محمد الشيبسي : ۱۱۳
الشيخ محمد العروسي : ۱۲۸
محمد افندی أمين : ۱۷۰
الشيخ محمد بن الأمير : ۱۲۹
الشيخ محمد بن عمر التونسي : ۱۱۸ — ۱۱۹
۱۲۰
محمد بهجت بك : ۱۰۷
محمد بيومي افندی : ۹۷ — ۱۰۳ — ۱۱۲

- محمد حبيب : ۷۳۹
محمد راغب الاستانبولي افندی : ۱۰۳ — ۱۰۵
محمد افندی صاحب (بيبي زاده) : ۱۰۹
محمد عبد الحليم : ۷۹۸
محمد عبد الرزاق : ۱۱۳
محمد عبد الفتاح : ۱۱۱
محمد عصمت افندی : ۱۱۴ — ۶۸۳
محمد افندی علي : ۱۱۹
محمد علي البقلي باشا : ۱۰۳ — ۱۰۶ —
۱۱۲
الشيخ محمد عمران المراوي : ۱۱۷ — ۱۱۸
الشيخ محمد قطرة العدوي : ۱۱۷ — ۱۱۹ —
۱۲۰
محمد بك لاط أوغلي : ۹ — ۱۵۱ — ۱۵۳ —
۱۶۵ — ۱۷۷
محمد محرم (الشيخ) : ۱۱۷ — ۱۱۸
محمد مظهر : ۴۶ — ۴۷ — ۱۰۳ — ۱۴۶
السلطان محمود : ۴۳ — ۸۲ — ۸۴ —
۹۵ — ۱۴۲ — ۱۴۶ — ۱۶۹ —
۱۷۴ — ۲۶۵
محمود بك عزت الأرثوطني (بقاليم) : ۱۶۵ —
۱۷۷
محو بك : ۳۸ — ۵۰۲
مختار بك : ۹۷ — ۹۸ — ۳۶۳ — ۳۷۷
۴۷۱ — ۶۳۷ — ۷۰۴ — ۷۲۱
مراد بك : ۶۶ — ۱۶۶ — ۷۹۳
مصطفى السبكي : ۱۱۹
مصطفى بهجت : ۴۶ — ۱۴۶ — ۱۷۹
الشيخ مصطفى حسن كساب : ۱۱۷ — ۱۱۸
مصطفى سيد أحمد الزرابي : ۱۱۳
مصطفى مختار : ۱۰۲
مصطفى مطوش : ۱۴۳
مصطفى يحيى الجركسي : ۱۱۴
مظالم بك (قيو كنتخدا باشا) : ۲۰۴
مكيا فيللي : ۱۰۹
منصور هزبي : ۱۱۲
موجيل : Mougil : ۴۳ — ۴۵ — ۴۶ —
۴۷ — ۱۴۶

(٥)

- ١٧٢ — ١٧١ — ٩٢ : Hage هاج
 ١٥٩ : Haragli هاراجلي
 ٦٧٥ : Harvey هارفي
 ٧٩٤ — ٩٢ : A.C. Harris هاريس
 ١٥٦ : Hamelin هاملان
 ١٦٧ — ٩٧ — ٢٢ — ٧ : Hamont هامون
 ٦٣٧ — ٢٤٦
 ٦٩ : Hill and Co. : هل وشركاؤه
 ٢٦٧ : هنري الثامن
 ٧٥٤ — ٩٢ — ٩١ : Hodges هودجس
 ٧٥١ — ٢٤٦ : Hussard هوسار
 — ٣٦٤ : Holliday هوليداي (الآنسة)
 ٦٦٦ — ٦٦٥
 — ٤٢٤ — ٤١٢ — ٣٨٠ : هيرودوت
 ٦٩٩ — ٦٧٣
 ١٠٤ : Heyworth Dunne هيورث دان

(و)

- ٦٥ : Warren Hastings وارن هيستنجز
 ٤٥ : Welles ولس
 — ٤٦ — ٢٥ : Hodgson وليم هودجسن
 — ٢٠٩ — ٦٢ — ٥٣ — ٣٩
 ٢٥١ — ٢٥٠ — ٢٤٩
 ١٢٨ : Wolff وولف
 ١٥٤ : Wilterschett ويترش

(ي)

- ١١٧ — ١١٠ : يوحنا عنجوري
 يوسف بكتي : ١٠٢
 يوسف بن يعقوب : ٣١ — ٢١٨
 يوسف فرعون : ١١٥ — ١١٧ — ١١٨

- ١٧٤ : Moszynski موزوينسكي (نادير بك)
 ٣٧٠ : Molé مولييه
 — ١٢٢ — ٩١ — ٧٧ : Medem ميديم
 — ٢٩٥ — ٢١١ — ٢١٠ — ١٨٣
 ٧٥٤ — ٧٥٣ — ٣٦٩
 ١٥٦ : Murat ميرو
 ١٦٥ : Maison ميزون
 ٢١ : Michaud ميخو
 — ١٢٣ — ٩٠ — ٥٦ : Mimaut ميمو
 — ١٧٤ — ١٧١ — ١٤٠ — ١٢٤
 — ٢١٥ — ٢١٤ — ٢١٠ — ١٧٥
 — ٧٤٩ — ٧٤٨ — ٢٩٣ — ٢٦٩
 ٧٥٤ — ٧٥١ — ٧٥٠
 ١٥٦ — ١٥٥ : Menou مينو

(ن)

- ٥٤ — ٤٣ — ٢٤ : نابليون بوناپرت
 — ١٤٨ — ١٣٩ — ١٠٩ — ٦٧
 — ١٥٧ — ١٥٦ — ١٥٥ — ١٥٠
 — ٤٧٤ — ٢٧٣ — ٢١٥ — ١٦٨
 ٧٩٨ — ٧٦٠ — ٦٧٧ — ٣٩١
 ٦٨٣ : Navier نافيه
 ١٦٩ : نامق باشا
 — ٢٩٣ — ٢٩٢ : Nesselrode نسلرود
 — ٧٥٢ — ٣٦٩ — ٢٩٦ — ٢٩٥
 ٧٥٤
 — ١١٧ : الشيخ نصر الدين أبو الوفا الموريني
 ١٢٠ — ١١٩
 ١٦٦ : Noel Varin نويل فاران
 ٢٩١ — ١٦٨ — ٨٩ : نيقولا الأول
 ١٢١ — ١٢٠ — ١٠٢ : نيقولا سابكي افندي

أهم الأماكن

— ٦٣ — ٦٢ — ٥٤ — ٤٥ — ٤٣
 — ٨١ — ٧٧ — ٧٤ — ٦٩ — ٦٦
 — ٩٠ — ٨٩ — ٨٧ — ٨٦ — ٨٥
 — ١٠٣ — ٩٨ — ٩٣ — ٩٢ — ٩١
 — ١٢٢ — ١٢١ — ١٢٠ — ١٠٥
 — ١٢٩ — ١٢٨ — ١٢٥ — ١٢٣
 — ١٣٤ — ١٣٣ — ١٣١ — ١٣٠
 — ١٣٩ — ١٣٨ — ١٣٦ — ١٣٥
 — ١٤٤ — ١٤٣ — ١٤٢ — ١٤٠
 — ١٥٥ — ١٤٧ — ١٤٦ — ١٤٥
 — ١٧١ — ١٦٣ — ١٥٨ — ١٥٦
 — ١٧٩ — ١٧٦ — ١٧٥ — ١٧٢
 — ١٨٧ — ١٨٤ — ١٨٢ — ١٨١
 — ٢٠٠ — ١٩٩ — ١٩٧ — ١٩٥
 — ٢٠٥ — ٢٠٤ — ٢٠٣ — ٢٠١
 — ٢١٦ — ٢١٥ — ٢١٠ — ٢٠٦
 — ٢٣٥ — ٢٣٤ — ٢٢١ — ٢١٧
 — ٢٥١ — ٢٥٠ — ٢٤٦ — ٢٣٧
 — ٢٥٦ — ٢٥٤ — ٢٥٣ — ٢٥٢
 — ٢٧١ — ٢٧٠ — ٢٥٩ — ٢٥٧
 — ٢٧٨ — ٢٧٦ — ٢٧٣ — ٢٧٢
 — ٢٨٨ — ٢٨٦ — ٢٨٥ — ٢٨٤
 — ٢٩٤ — ٢٩٢ — ٢٩١ — ٢٨٩
 — ٣٠٩ — ٢٩٩ — ٢٩٦ — ٢٩٥
 — ٣١٤ — ٣١٣ — ٣٠٣ — ٣٠٢
 — ٣٢٠ — ٣١٩ — ٣١٨ — ٣١٥
 — ٣٣٥ — ٣٣٤ — ٣٣٣ — ٣٢٤
 — ٣٤٤ — ٣٤٣ — ٣٤٢ — ٣٣٨
 — ٣٥٤ — ٣٥١ — ٣٥٠ — ٣٤٧
 — ٣٦٨ — ٣٦٥ — ٣٦٣ — ٣٥٥
 — ٣٧٤ — ٣٧٣ — ٣٧٠ — ٣٦٩
 — ٣٩٢ — ٣٩٠ — ٣٧٦ — ٣٧٥
 — ٤٠٢ — ٤٠٠ — ٣٩٦ — ٣٩٣
 — ٤٦٢ — ٤٣٤ — ٤٠٩ — ٤٠٨

(١)

أبو نبيح: ١٥٣ — ٦٤٢
 أبو حمد: ٥٦٠
 أبو زعل: ٨٩ — ٩٨ — ١٠٣ — ١١٠
 — ١٢٠ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٥٥
 — ١٦١ — ١٦٧ — ١٨٠ — ٦٧٠
 ٦٧٤ — ٦٧١
 أبو فير: ٤١ — ٦٧ — ١٥٦
 أبو كبير: ٦٢٥
 أيار: ٦٢٥ — ٦٤١
 أيدوس: ٤١٢ — ٤٣٢
 أثينا: ٢٩٥ — ٥١٦
 أثيوبيا: ٥٧٢ — ٥٨٠
 أخيم: ٩٦ — ١٥٣ — ١٦٣ — ٣٦٤
 ٦٤٢
 أدرة: ٢٩١
 إدفو: ٣٢٤ — ٤٣٢
 أذنه: ٣٤٢
 أركانجل: ١٣٥
 أزمير: ١٠٧ — ١٣٣ — ٢١٦ — ٢٥٠
 ٧٨١ — ٤٩٨ — ٢٨٥ — ٢٦١
 إسبانيا: ٢٤ — ٢٥ — ٢٧ — ٥٩
 — ٦٣ — ١٥٣ — ١٥٦ — ٢١٦
 — ٢٧٠ — ٣٦٢ — ٤٠٢ — ٤٩٦
 — ٤٩٧ — ٥٠٠ — ٥٠٦ — ٦١٨
 ٧٩٣
 الأستانة: ٢١ — ٥٨ — ٧١ — ٨٧
 — ٩١ — ١٣٤ — ١٠٧ — ١٤٩
 — ١٧٨ — ١٨٦ — ٢٠٤ — ٢٠٥
 ٢١٦ — ٢٨٣ — ٣٣٣
 استكهلم: ١٣٣
 الإسكندرونة: ١٧٣ — ٤٩٢
 الإسكندرية: ١٦ — ٤٠ — ٤١ — ٤٢

— ٥٥٥ — ٥٥٤ — ٥١٢ — ٤٨٠

— ٥٦٥ — ٥٦٢ — ٥٦٠ — ٥٥٩

— ٧٨١ — ٧٢٤ — ٦٤٢ — ٦٢٧

٧٨٣

أشمون : ٤٢١ — ٦٤١ — ٧٨١

الأشمونين : ٤٣٠ — ٦٢٦

أطفيج : ٦٦٦

أطنة : ١٧٢ — ٢١٣ — ٢١٤ — ٢١٥

أفلاقة : ٤١

إكستر : ٣٦٢

إكس لا شابل : ٢١٦

الأبيض : ٥٨٨

الأناضول : ١٩٤ — ١٢٣ — ٢١٤

٧٤٩ — ٦٨٧ — ٢١٥

أليانيا : ٣٤٤

ألييف Elboeuf : ٤٥٧

أليانيا : ٢٤ — ٥٦ — ٣١٤ — ٤٤٥

أليقانتى Alicante : ٤٥٨

أميا كول : ٥٥٨

أميان : ٦٧

انبايه : ١٩٦

إنجلترة : ٥٤ — ٥٥ — ٤٦ — ٤٨

— ٦٠ — ٦٤ — ٦٥ — ٦٦ — ٦٧

— ٦٨ — ٦٩ — ٧٠ — ٧١ — ٨٣

— ١٠١ — ١٠٣ — ١٠٥ — ١٣٢

— ١٤١ — ١٤٣ — ١٨٢ — ٢١٥

— ٢٢٥ — ٢٢٩ — ٢٦٧ — ٢٦٨

— ٢٧٧ — ٢٩٠ — ٣١٤ — ٣٣٠

— ٣٣٧ — ٣٤٧ — ٣٦١ — ٣٦٨

— ٣٦٩ — ٣٧١ — ٣٧٤ — ٤٠٢

— ٤٣٣ — ٤٥٨ — ٤٨١ — ٤٨٧

— ٤٨٩ — ٤٩٦ — ٤٩٧ — ٥٠٦

— ٥١٠ — ٥١١ — ٥١٣ — ٥١٥

— ٥١٦ — ٥٣٩ — ٥٧٨ — ٥٧٩

— ٥٨٠ — ٥٨١ — ٦٤٥ — ٦٦٥

— ٦٦٦ — ٦٨٨ — ٦٩٠ — ٧٠١

— ٧٠٤ — ٧٠٥ — ٧١٣ — ٧١٥

— ٧٤٨ — ٧٤٩ — ٧٥٢ — ٧٥٣

— ٤٦٧ — ٤٧١ — ٤٧٢ — ٤٨١

— ٤٨٢ — ٤٨٣ — ٤٨٤ — ٤٨٥

— ٤٨٩ — ٤٩٣ — ٤٩٨ — ٥٠٢

— ٥٠٣ — ٥٠٤ — ٥٠٩ — ٥١٦

— ٥١٧ — ٥١٩ — ٥٢٠ — ٥٢١

— ٥٢٢ — ٥٢٣ — ٥٣٠ — ٥٣١

— ٥٣٩ — ٥٤٦ — ٥٦٣ — ٥٦٥

— ٥٧٤ — ٥٧٥ — ٥٨١ — ٥٨٧

— ٥٨٨ — ٥٩٣ — ٦٠٥ — ٦٠٦

— ٦٠٧ — ٦١٠ — ٦١١ — ٦١٢

— ٦١٣ — ٦١٦ — ٦٢٨ — ٦٣٤

— ٦٣٥ — ٦٣٦ — ٦٣٧ — ٦٣٩

— ٦٤٢ — ٦٤٤ — ٦٧١ — ٦٧٤

— ٦٧٧ — ٦٨٤ — ٦٨٥ — ٧٠٠

— ٧١٣ — ٧١٤ — ٧١٥ — ٧١٦

— ٧١٧ — ٧١٨ — ٧٢٣ — ٧٢٤

— ٧٢٦ — ٧٢٩ — ٧٣٣ — ٧٣٧

— ٧٤٨ — ٧٥٠ — ٧٥١ — ٧٥٢

— ٧٥٣ — ٧٥٤ — ٧٦١ — ٧٦٢

— ٧٧٨ — ٧٧٩ — ٧٨٣ — ٧٩٠

— ٧٩٤ — ٧٩٥ — ٧٩٦ — ٧٩٧

٨٠٠ — ٧٩٩

إسنا : ٨١ — ٩٦ — ١٥٣ — ١٦٣

— ٢٩٣ — ٣٢٤ — ٣٢٩ — ٣٦٤

— ٣٧٢ — ٣٧٣ — ٣٧٦ — ٤٠٥

— ٤٠٨ — ٤٤٣ — ٤٥٠ — ٥٦٣

— ٦٢٦ — ٦٤١ — ٦٦٣ — ٧٥٢

أسوان : ٧٤ — ١٥١ — ١٥٢

— ١٥٣ — ١٦٣ — ٢٩٧ — ٢٩٨

— ٣١٦ — ٣٦٣ — ٣٦٤ — ٣٧٥

— ٤٦١ — ٤٧٥ — ٥١٨ — ٥٥٥

٥٦٥ — ٥٧٦

أسيوط : ٤٠ — ٤٣ — ٨٧ — ٢٨١

— ٢٩٣ — ٣١٢ — ٣١٧ — ٣٢٤

— ٣٣٣ — ٣٤٣ — ٣٦٤ — ٣٧٢

— ٣٧٣ — ٣٧٥ — ٣٩٦ — ٣٩٨

— ٤٠٤ — ٤٠٨ — ٤٤٣ — ٤٧٩

بروسيا : ٢٦ — ٩٢ — ١٦٨ — ٢٧١
 بريطانيا : ٢٥ — ٢٧ — ٥٩ — ٩٢
 — ١٣٢ — ٢٦٤ — ٢٦٧ — ٢٦٨
 — ٢٧٠ — ٢٧٤ — ٢٧٥ — ٣٦٨
 — ٤٦٩ — ٥١٥ — ٥٢٢ — ٥٢٣
 — ٧٠٤ — ٦٦٤ — ٧٦٧

البصرة : ٨٠٠

بطرسبرج : ٢١٣

بعلبك : ٢٩٤ — ٣٤٢

بغداد : ٣٦٩ — ٨٠٠

بلاد الجر كس : ٢٣٩ — ٣٨٩ — ٣٩٠

بلاد العرب : ٢٦ — ٥٧ — ٥٨ — ٦٨

— ١٣٠ — ١٣١ — ١٣٤ — ١٤٦

— ١٤٨ — ١٤٩ — ١٥٣ — ١٧١

— ١٩٤ — ٢١٦ — ٢٢٤ — ٢٣٢

— ٢٣٤ — ٢٥٥ — ٢٦٨ — ٢٨١

— ٢٨٣ — ٢٨٤ — ٣١٤ — ٣١٨

— ٣١٩ — ٣٣٢ — ٣٤٠ — ٣٤١

— ٢٤٣ — ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٣٤٤

— ٣٥٧ — ٣٧٤ — ٥٠٧ — ٥٠٨

٥٨٧ — ٧٥٦ — ٧٦٢ — ٧٦٦

بلاق : ١٦ — ٤٠ — ٧٤ — ٧٥ — ٨١

— ٨٢ — ١٠٩ — ١١٥ — ١١٩

— ١٢٠ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٣١

— ١٥٦ — ١٨٠ — ١٩١ — ١٩٣

— ١٩٤ — ١٩٥ — ١٩٦ — ٢٨١

— ٣٢٧ — ٣٢٨ — ٣٣٨ — ٣٥٠

— ٣٦٣ — ٣٧٣ — ٣٧٤ — ٤٣٦

— ٤٣٧ — ٤٤٣ — ٤٤٧ — ٦٨٣

٧٧٨ — ٧٨٣ — ٧٩٣

بلبيس : ٦٢٥ — ٦٤١

بلجيكا : ٢٧ — ٥٩ — ٣٦٢ — ٤٤٣

٦١٨

بطلة ليمان : ٥٨

البلقان : ٢٥٠

بلوز : ٥١٥ — ٥١٦ — ٧٩٩

بليموث : ٧٥٠

بمباي : ٦٩ — ٢٦١ — ٢٦٣ — ٣٣٣

٧٥٤ — ٧٥٧ — ٧٦٢ — ٧٧٦

٧٧٩ — ٧٨٦ — ٧٩١ — ٧٩٧

٧٩٨ — ٧٩٩ — ٨٠٠

أهناسيا : ٤٣٠

أوديسا : ٩٠ — ٣١٥ — ٣١٧

أبيريا : ٥٤

إيطاليا : ١٠٠ — ١٠١ — ١٠٢ — ١٠٩

— ١٢٠ — ١٢١ — ١٥٠ — ٢١٦

— ٢٢٠ — ٣٦١ — ٣٦٢ — ٤٤٥

٤٥١ — ٥٠١ — ٧٠٥

(ب)

باب المندب : ٢٦١

باريس : ١٠٢ — ١٠٩ — ١١٥

— ١٢٠ — ١٢٢ — ١٢٣ — ١٣٣

— ١٦٠ — ١٦٩ — ١٧٠ — ١٧١

— ١٩٠ — ٢٠٤ — ٢٠٥ — ٢١٤

٢١٦ — ٢١٧ — ٧٠٧ — ٧٤٩

باتراس : Batras ٥١٧

بترسي : Buttersea ٧٤٦

البدرشين : ٤٣٠ — ٦٢٦

البحيرة : ٤٢ — ٤٦ — ٢٩٨ — ٣٢٤

٤١٦ — ٤٤٤ — ٦٢٦ — ٦٤١

بحيرة المنزلة : ٥٧ — ٣١٦ — ٣٥٠

٤٦١ — ٧٨٣

بحيرة موريس : ٢٩٨ — ٤٦٣

البدرشين : ٤٣٠ — ٦٢٦

البرازيل : ٦٩٠

بربر : ٣٧٥ — ٥٥٤ — ٥٥٦ — ٥٥٨

٥٦٠ — ٦٨٦

بربرة : ٢٦١ — ٢٦٢ — ٢٦٣

البرتغال : ٤٩٦ — ٤٩٧ — ٥١٥

بردو : ١٣٥

برديس : ٣٢٤

بركة السبع : ٤٢١

بركة الفيل : ٣٧٣ — ٤٤٣

بركة فارون : ٢٩٨

العراس : ٨٦

— ٢٤٨ — ٢٣٥ — ٢١٤ — ١٨٦
 — ١٧٥ — ٢٧٣ — ٢٦٨ — ٢٥١
 — ٢٨٠ — ٢٧٩ — ٢٧٨ — ٢٧٧
 — ٣٦٨ — ٣٥٧ — ٢٩١ — ٢٨٤
 — ٤٤٣ — ٤٣٧ — ٣٧٧ — ٣٧٢
 — ٥١١ — ٥١٠ — ٥٠٩ — ٥٠١
 — ٦٦٨ — ٥٥٤ — ٥٣٧ — ٥٢٢
 — ٧٤٩ — ٧١٧ — ٦٩٧ — ٦٩٠
 ٧٦٨ — ٧٦٤

تريبولترا : ١٦٥

تريستا : ١٣٣ — ٢٥٤ — ٢٦٠ — ٣٤٤
 — ٤٣٩ — ٥٠٦ — ٥٠٠ — ٥١٧
 ٧٨٠ — ٥٤١ — ٥٣١
 تسكانيا : ٢٤ — ٣٦ — ١٣٥ — ٢١٠
 — ٢٥٥ — ٢٧٧ — ٣٧٠ — ٤٤٥
 — ٤٩٦ — ٤٩٧ — ٥١٠ — ٥١١
 ٥٢٢

تقلى : ٥٥٤

تونس : ١٣٣ — ٢٣٠ — ٣٣٠ — ٤٤٢
 ٥٨٧ — ٤٥٨

(ج)

جاشان : ٢٢١

جبل الدروز : ٧٢٣

جدة : ٥٨ — ٦١ — ٦٥ — ٦٨
 — ١٣٠ — ١٣١ — ١٥٣ — ٢٣٤
 — ٢٧٢ — ٣٣٢ — ٣٤٧ — ٥٠٧
 ٧١٤

جرجا : ٤٠ — ٤٣ — ٨١ — ٣٢٨
 — ٣٦٤ — ٣٧٦ — ٤٠٨ — ٤٤٣
 ٥٦٥ — ٦٢٦ — ٦٤٢

الجزائر : ٢٤ — ١٨٠ — ٥٨٧

جرونتجين : ٦٣١

الجمهورية : ١٨٩ — ٤٠٠ — ٤٢٥
 ٤٦١

جيكا : ٧٧٦

جهاد آباد : ١٦١ — ١٦٣ — ١٦٤

جواد يلوب : ٢٢٢

— ٧١٦ — ٧١٤ — ٧١٣ — ٣٤٧

٨٠٠ — ٧٧٦ — ٧١٧

البندقية : ١٣٥ — ١٣٧

البنغال : ٨٤ — ٢٢٢ — ٣٣١

بنها : ٨١ — ٣٢٨ — ٦٢٤ — ٦٤١

بنى عدى : ١٥٣ — ١٥٥

بنى غازى : ١٢٩

بنى سويف : ٤٠ — ٨١ — ٢٥٠

— ٣١٦ — ٣٢٤ — ٣٢٨ — ٣٤٣

— ٣٦٤ — ٣٧٣ — ٤٢١ — ٤٣٠

٤٤٣ — ٦٢٦ — ٦٤٢ — ٧٨١

بنى مزار : ٦٤٢

بوخارست : ٥٤

بوسطن : ٣٩ — ٢٥٢

بوش : ٦٢٦ — ٦٤٢

بولتين : ٤١

بولطن Bolton : ٣٦١

بولونيا (بولندة) : ١٦٨ — ١٦٩

١٧١ — ١٧٤

بومبي : ٢٢٠

بيت المقدس (القدس) : ٢٧٦ — ٢٨٨

— ٢٩٤ — ٣٤٢ — ٥٥٤ — ٥٩٣

٦١٣ — ٦١٥ — ٧٥١ — ٧٥٦

بيدمونت : ٢٦٩ — ٣١٥

بيروت : ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٢٩٤

— ٣٤٢ — ٥١٦ — ٥٩٣ — ٦١٤

٧٥٢ — ٨٠٠

بيزا : ١٠٢ — ١٠٩ — ١٥٩

بيلان : ٢١٣

(ت)

تراوا : ٢١٢ — ٢١٦

تركيا : ٢٥ — ٥٣ — ٥٤ — ٥٨

— ٥٩ — ٦٢ — ٦٥ — ٦٧ — ٨٥

— ٩١ — ١٠٦ — ١٤١ — ١٤٢

— ١٤٧ — ١٤٩ — ١٥٣ — ١٥٦

— ١٧١ — ١٧٤ — ١٧٥ — ١٨٢

(د)

دارفور : ٣٣٣ — ٣٧٥ — ٥٠٨ — ٥٥٤
 — ٥٥٩ — ٥٦٥ — ٥٧٠ — ٥٧٦
 ٥٨٥ — ٥٨٧ — ٥٨٨ — ٥٨٩
 الدغرك : ٢٦ — ٥٩ — ٢٧٠ — ٤٩٦
 ٤٩٧
 دبة : ٥٥٦
 دراو : ٢٨١ — ٥٥٤ — ٧٨٣
 دفرية : ٤٠٠
 الدقهلية : ٦٤٩
 دلاشيا : ١٥٦
 دماس : ٤٠٠
 دمشق : ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٢٩٤ — ٣٤١
 — ٣٤٢ — ٣٦٩ — ٧٥٣ — ٧٥٦
 ٨٠٠
 دمنهور : ٤١ — ٨١ — ٣٢٨ — ٣٦٣
 — ٣٧٣ — ٤٤٢ — ٤٥٨ — ٦٤٦
 ٦٤٢
 دمياط : ١٣ — ٤٠ — ٤٤ — ٤٦ — ٦٢
 — ٧٤ — ٧٧ — ٨١ — ٨٤ — ٨٦
 — ١٣٢ — ١٨٢ — ١٩٣ — ٢١٥
 — ٢٢٣ — ٢٢٨ — ٢٣٤ — ٢٧٢
 — ٢٨١ — ٢٨٨ — ٢٩٨ — ٣١٠
 — ٣١٦ — ٣٢٤ — ٣٢٦ — ٣٢٧
 — ٣٢٨ — ٣٣٣ — ٣٣٨ — ٣٥٠
 — ٣٥١ — ٣٦٣ — ٣٧٣ — ٣٧٤
 — ٤٠٠ — ٤٠٧ — ٤٠٨ — ٤١٦
 — ٤٤٣ — ٤٥٤ — ٤٦٢ — ٤٦٧
 — ٤٩١ — ٤٩٧ — ٥٠٢ — ٥١٦
 — ٥١٨ — ٥١٩ — ٥٤٦ — ٥٩٣
 — ٥٩٥ — ٦٢٥ — ٧٢٣ — ٧٨٣
 ٧٨٤
 دندرة : ٤٣١
 دنشال : ٤١
 دنقلة : ١٦٥ — ٣١٤ — ٣٣٣ — ٥٠٨
 — ٥٥٤ — ٥٥٥ — ٥٥٦ — ٥٥٨
 — ٥٥٩ — ٥٦٠ — ٥٧١ — ٦٨٦
 ٧١٧ — ٧٨٩

جورجيا : ٢٣٩ — ٣٨٩ — ٣٩٠
 ٤٨٠ — ٥٧١
 الجيوند : ٢٢٣
 الجيزة : ٤٠ — ٤٢ — ٤٣ — ٨٦
 — ٨٧ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٤٨
 — ١٦٣ — ١٦٦ — ٣٢٤ — ٣٣٨
 — ٣٦٣ — ٣٦٤ — ٤١٦ — ٦٢٦
 ٦٤١

(ح)

الحبشة : ٦١ — ٦٨ — ٣٤٣ — ٣٥٠
 — ٢٦١ — ٢٨٤ — ٣٧١ — ٣٧٥
 — ٣٩٩ — ٤٧٦ — ٥٥٠ — ٥٥٤
 — ٥٦٠ — ٥٦٥ — ٥٧٢ — ٥٧٣
 — ٥٨٥ — ٥٨٧ — ٥٨٨ — ٥٨٩
 ٥٩٠ — ٥٩١ — ٧٦٧
 الحجاز : ١٦ — ٨٥ — ١٢٦ — ١٣٠
 — ١٥١ — ١٥٤ — ١٧٧ — ١٨٤
 — ٢٦٥ — ٢٨٤ — ٣٣٢ — ٣٤٧
 — ٣٥٦ — ٣٩٠ — ٤٦٢ — ٤٧٦
 ٥٠٧ — ٥٥٠ — ٦٨٦
 حلب : ١٧٣ — ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٢٩٤
 ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٦٧١ — ٧٥٢
 حلوان : ٣٦٤ — ٣٧٦ — ٦٤١ — ٦٦٢
 الحماد : ١٩٥
 حاة : ٣٤١
 حمص : ٣٤٣
 حوران : ٣٨٣

(خ)

الخرطوم : ١١٦ — ٣٤١ — ٣٧٥
 — ٥٥٠ — ٥٥١ — ٥٥٢ — ٥٥٦
 ٥٥٧ — ٥٥٨ — ٥٦٠ — ٥٨٥
 الخانقاه : ٩٦ — ١٥٥ — ١٦١ — ١٦٢
 ١٦٣ — ١٦٤ — ١٧٨
 خانبا : ٥٧ — ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٥١٧

زفتى : ٨١ — ٣٢٨ — ٣٧٣ — ٤٤٢ —

٦٤١ — ٦٢٥

الرفازيق : ٦٤١

زبلع : ٢٦٢

زنجبار : ٥٨٧ — ٥٩١

(س)

الساحل : ٦٤٢

سانت هيلانه : ١١٤

سبك : ٦٢٥

سردينيا : ٢٤ — ٢٥ — ٢٦ — ٩٢ —

٢٦٩ — ٢٧٠ — ٢٧٥ — ٢٧٧ —

٤٩٦ — ٤٩٧ — ٥١٠ — ٥١١ —

سمنود : ٨١ — ٣٢٨ — ٤٤٣ —

سنار : ٦١ — ٦٢ — ١٤٨ — ١٥٢ —

١٥٣ — ١٧٧ — ٢٣٤ — ٢٦٥ —

٢٨٤ — ٣١٤ — ٣١٨ — ٣١٩ —

٣٣٣ — ٣٤٠ — ٣٤١ — ٣٤٤ —

٣٥٦ — ٣٦٥ — ٣٧١ — ٣٧٥ —

٤٧٦ — ٤٩٨ — ٥٠٨ — ٥٠٩ —

٥٥٠ — ٥٥٤ — ٥٥٦ — ٥٥٨ —

٥٦٣ — ٥٦٤ — ٥٦٥ — ٥٧٦ —

٥٨٢ — ٥٨٣ — ٥٨٥ — ٥٨٧ —

٦٦٧ — ٦٩٢ — ٧٣٧ — ٧٥٣ —

٧٨٩

السفلاوين : ٤٠ — ٦٢٥ —

سنهور : ٤٦٦

سنورس : ٤٦٦

سواكن : ٤٠٠

سودا : ١٤٣ — ٧٥١ —

السودان : ١٦ — ٢٣ — ٣٨ — ٥٥ —

٥٨ — ٨٧ — ١١٦ — ١٢٦ —

١٥١ — ١٥٢ — ١٥٣ — ١٥٤ —

١٧٧ — ١٨٢ — ١٨٤ — ١٩٨ —

٢٠٢ — ٢١٦ — ٢٦٢ — ٢٦٤ —

٣٦٥ — ٣٧٠ — ٣٧٥ — ٣٧٧ —

٥٥١ — ٥٥٧ — ٥٥٩ — ٥٧٠ —

٥٨٥ — ٧٤٧ — ٧٥٤ .

(ر)

مراجوزه : ١٥٦

الرحانية : ٤١ — ٦٢٦ — ٦٤٢ —

رشيد : ١٣ — ٤٠ — ٤١ — ٤٤ — ٤٦ —

٦٣ — ٧٤ — ٧٧ — ٨١ — ٨٤ —

٨٦ — ١٦٧ — ١٨١ — ١٨٢ —

١٩٥ — ٢١٥ — ٢٢٣ — ٢٣٠ —

٢٧٢ — ٢٧٦ — ٢٩٨ — ٣١٠ —

٣٢٤ — ٣٢٦ — ٣٢٩ — ٣٥٠ —

٣٥١ — ٣٦٣ — ٣٧٤ — ٤٠٠ —

٤٠٧ — ٤٠٨ — ٤١٦ — ٤٥٤ —

٤٨٦ — ٤٩١ — ٥٠٤ — ٥١٦ —

٥١٨ — ٥١٩ — ٥٤٦ — ٧١٤ —

٧٢٣ — ٧٢٨ — ٧٨٠ — ٧٨٤ —

ركسبرى : ٢٨٤

الرملة : ٣٤٣

رودس : ١٣٦ — ١٤١ — ٢٠٤ — ٢٠٥ —

لروسيا : ٢٥ — ٢٧ — ٥٤ — ٥٥ —

٥٦ — ٦١ — ٦٥ — ٧١ — ٨٩ —

٩٠ — ٩٢ — ١٠٢ — ١٣٣ —

١٤٢ — ١٥٠ — ١٦٨ — ١٦٩ —

١٧٠ — ١٧١ — ١٧٢ — ١٧٤ —

١٧٥ — ١٩٩ — ٢١٣ — ٢١٤ —

٢٦٤ — ٢٦٨ — ٢٦٩ — ٢٧٠ —

٢٩١ — ٢٩٢ — ٢٩٣ — ٢٩٥ —

٢٩٦ — ٢٩٧ — ٤٩٧ — ٥١٤ —

٦١٨ — ٦١٩ — ٦٧٧ — ٧٤٩ —

٧٥٣

الروضة : ٢٨٨ — ٤١٧ —

رومانيا : ٢٤ — ١٧٥ —

رومه : ١٥٩ — ٢٩٦ —

اليرمون : ٨١ — ٨٣ — ٨٤ — ٢٥٠ —

٣٢٧ — ٣٣٠ — ٣٦٤ — ٤١٨ —

ريسمو : ٥٧

برعس : ٤٥٧

(ز)

زاوية البحر : ٤١

زحلة : ٣٤٣

الشام : ١٣ — ١٤ — ٢٦ — ٦٥ —
 — ٧٤ — ٨٩ — ١٠١ — ١٤٦ —
 — ١٤٨ — ١٥٦ — ١٦٥ — ١٦٨ —
 — ١٦٩ — ١٧٢ — ١٧٤ — ١٧٧ —
 — ١٧٩ — ١٨١ — ١٨٥ — ٢٠٠ —
 — ٢١٤ — ٢١٥ — ٢١٦ — ٢١٧ —
 — ٢٥٠ — ٢٥٩ — ٢٧٢ — ٢٩١ —
 — ٢٩٤ — ٢٩٥ — ٣٦١ — ٣٦٩ —
 — ٣٨٩ — ٣٩٠ — ٥٠٢ — ٥٠٣ —
 — ٥١٢ — ٥١٦ — ٥٣٧ — ٧٥١ —
 — ٧٥٢ — ٧٥٤ — ٧٨١ — ٧٨٢ —
 ٧٩٦

شبرا : ١٦ — ٥١ — ٨١ — ٨٦ — ٨٧ —
 — ١٦٧ — ١٩١ — ١٩٦ — ٢٠٦ —
 — ٢٩٣ — ٢٩٥ — ٣٢٦ — ٣٢٨ —
 — ٣٦٣ — ٤١٦ — ٤٢٢ — ٧٧٦ —
 ٧٨١

شبراخيت : ٦٢٦

شبري شهاب : ٨١ — ٤٣٨

شبين الكوم : ٨١ — ٣٢٨ — ٣٦٣ —
 — ٣٧٣ — ٤٠٠ — ٤٢١ — ٤٣٨ —
 ٤٤١ — ٦٤١

شديا : ٤٠

شربين : ٤٠٨ — ٦٤١

الشرقية : ٤٢ — ٤٦ — ٢٩٨ — ٣٢٤ —
 — ٣٦٣ — ٣٦٦ — ٤١٦ — ٦٢٥ —
 ٦٤١ — ٧٨١

شلقان (خزيمة) : ٤٦

شندى : ٦٩٢

شبية : ٦٢٥

(ص)

سقلية : ٢٦ — ٢٧٠

صفبو : ٦٤٣

صغاء : ٦٨٤

الصومال : ٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٦١

صيدا : ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٣٤٢

الصين : ٣٦١

سوريا : ٥٥ — ٥٦ — ١٤١ — ١٧٢ —
 — ١٧٤ — ٢١٢ — ٢٣٩ — ٢٦٤ —
 — ٢٦٥ — ٢٧١ — ٢٨٣ — ٢٨٤ —
 — ٢٨٥ — ٢٨٦ — ٢٨٧ — ٢٨٨ —
 — ٢٩٤ — ٣١٤ — ٣١٥ — ٣٢٠ —
 — ٣٣٠ — ٣٣٣ — ٣٤٠ — ٣٤١ —
 — ٣٤٢ — ٣٤٣ — ٣٤٤ — ٣٤٨ —
 — ٣٤٤ — ٣٥٣ — ٣٥٥ — ٣٨٠ —
 — ٣٦٢ — ٣٧٢ — ٣٨٠ — ٤٣٤ —
 — ٤٢٦ — ٤١٦ — ٤٢٦ — ٤٩٦ —
 — ٤٤٥ — ٤٦٢ — ٤٩٦ — ٥١٣ —
 — ٥٠٢ — ٥٠١ — ٥١٣ — ٥٥٤ —
 — ٥٤٩ — ٥١٩ — ٥١٩ — ٦١٣ —
 — ٦٨٦ — ٦٨٥ — ٦٩٣ — ٧٥٣ —
 — ٧٤٨ — ٧٢٠ — ٧١٧ — ٧٦٣ —
 — ٧٦٢ — ٧٥٦ — ٧٥٤ — ٧٨٣ —
 — ٧٨١ — ٧٦٦ — ٧٦٥ — ٧٨٢ —
 ٧٨٧ — ٧٩٥ — ٧٩٨

سوهاج : ٦٤٢

السويد : ٢٦ — ٥٨ — ١٠٩ — ١٣٣ —
 — ٢١٠ — ٢٧٠ — ٢٧٧ — ٤٩٦ —
 ٤٩٧ — ٥١٠ — ٥١١

السويس : ١٣ — ٤٥ — ٥٧ — ٥٨ —

٦٢ — ٦٤ — ٦٥ — ٦٦ — ٦٧ —

٦٨ — ٦٩ — ٧٠ — ٧١ — ٨٥ —

٩٠ — ١٣٠ — ١٣١ — ١٣٢ —

٢٣٤ — ٢٦٨ — ٢٧٢ — ٢٨١ —

٣٣٢ — ٣٣٣ — ٣٥٠ — ٣٦٨ —

٣٧٠ — ٣٧٤ — ٤٦٢ — ٤٩٢ —

٥٠٧ — ٥٠٨ — ٥١٥ — ٥١٦ —

٥١٩ — ٥٢٠ — ٥٨٧ — ٧١٣ —

٧١٤ — ٧١٥ — ٧١٦ — ٧١٧ —

٣٦١ — ٧٨٣ — ٧٩٥ — ٧٩٨ —

٨٠٠ — ٧٩٩

سويسرا : ٢٤ — ٢١٦ — ٣٦١

سيام : ٣٦١

(ش)

شابور : ٤١

الفرات : ٣٦٩ — ٧٩٨ — ٨٠٠

الفرثيت : ٤٥٥

فرشوط : ٨١ — ١٤٩ — ٣٢٨ — ٣٦٤

٣٧٥ — ٤٠٩ — ٤٤٣ — ٥٦١

٦٤٢

فرلسا : ٢٢ — ٢٦ — ٢٧ — ٥٤

٥٦ — ٥٩ — ٦٤ — ٦٥ — ٦٦

٦٧ — ٧٠ — ٧١ — ٨٣ — ٩٢

١٠١ — ١٠٢ — ١٠٣ — ١٠٤

١٠٥ — ١٠٧ — ١٠٩ — ١١٢

١١٥ — ١١٩ — ١٢١ — ١٢٤

١٣٣ — ١٣٥ — ١٣٦ — ١٣٨

١٣٩ — ١٤١ — ١٥٠ — ١٥٢

١٥٣ — ١٥٥ — ١٥٦ — ١٥٧

١٥٩ — ١٦٠ — ١٦٣ — ١٦٥

١٦٦ — ١٦٧ — ١٦٩ — ١٧٠

١٧٨ — ١٩٠ — ٢١٣ — ٢١٤

٢١٦ — ٢١٩ — ٢٢٢ — ٢٢٣

٢٢٥ — ٢٢٧ — ٢٢٩ — ٢٣٤

٢٤٨ — ٢٦٢ — ٢٦٤ — ٢٦٧

٢٦٨ — ٢٧٧ — ٢٨٠ — ٣١٤

٣٣٧ — ٣٥٩ — ٣٦١ — ٣٦٩

٣٧٠ — ٤٠٢ — ٤٣٣ — ٤٤١

٤٤٣ — ٤٦٩ — ٤٧٢ — ٤٧٥

٤٨٨ — ٤٨٩ — ٤٩٦ — ٤٩٧

٥١٠ — ٥١١ — ٥٢٢ — ٥٣٧

٥٣٩ — ٥٦١ — ٥٨١ — ٥٨٣

٦١٨ — ٦٧٣ — ٦٧٨ — ٧٠٥

٧٥٣ — ٧٦٠ — ٧٦٧ — ٧٧٥

٧٨١ — ٨٠٠

فزان : ٥٨٧

الفسطاط : ٤٦٢ — ٥٠٩

الفشن : ٨١ — ٣٢٤ — ٣٢٨ — ٦٤٢

فلسطين : ٢٧٢ — ٢٨٦ — ٢٨٨

٢٩٤ — ٦١٣ — ٦٨٥ — ٦٨٧

٦٨٨ — ٧٥١

فوة : ١٦ — ١٨١ — ٣٢٤ — ٣٢٨

٣٦٣ — ٣٧٣ — ٣٨٦ — ٤٤٢

(ط)

طرابلس : ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٢٩٤

٣٣٣ — ٥٨٧

الطراثة : ٣١٧ — ٤٣٠

طرسوس : ١٤٣ — ١٧٢ — ٣٤٣

الطرف الأغبر : ١٥٠

طرة : ١٦ — ١٢١ — ١٢٢ — ١٦٥

١٧٩ — ٣٣٨ — ٣٦٤ — ٧٢٩

٧٩٣

طنطا : ٢١٥ — ٣٢٢ — ٣٢٤ — ٤٤٣

٦٢٥ — ٦٤١

طهطا : ١١٥ — ٦٤٢

طوخ : ٦٢٤

طولون : ١٠٦ — ١٣٦ — ١٤٠ — ١٤٥

١٤٦ — ١٧٥

طيبة : ٢٤٣ — ٣١٤

(ع)

عدن : ٥٧ — ٦٨ — ٥٢١ — ٧١٧

العززية : ٤٢١ — ٦٢٥ — ٦٤١

عسير : ٥٧ — ٧١٧

العطف : ٤١ — ٣٦٣ — ٣٧٤ — ٣٧٥

٤٩٣ — ٥٠٣ — ٥١٧ — ٥١٨

٥٤٦ — ٥٦٣ — ٧١٤ — ٧٦١

عكا : ٢٣٨ — ٢٧٦ — ٢٨٨ — ٣٤٣

عنتاب : ١٧٣ — ٢٩٤ — ٣٤٢

(غ)

الغربية : ٤٢ — ١٩٦ — ٢٤٨ — ٣٦٣

٤١٦ — ٦٢٥ — ٦٤١

غردفوى : ٢٦١

غزة : ١٨٣ — ٣٤٢ — ٣٤٣

(ف)

فارسكور : ٦٢٥

Falmouth : ٦٥ — ٨٠٠

— ٣٩٥ — ٣٩٢ — ٣٩٠ — ٣٨١
 — ٤٠٩ — ٤٠٨ — ٤٠٧ — ٣٩٧
 — ٤٣٠ — ٤٢١ — ٤١٦ — ٤١٠
 — ٤٤٣ — ٤٣٦ — ٤٣٤ — ٤٣٢
 — ٤٦٢ — ٤٥٤ — ٤٥١ — ٤٤٩
 — ٤٨٣ — ٤٧٦ — ٤٧٢ — ٤٦٥
 — ٤٩٣ — ٤٩٢ — ٤٩١ — ٤٨٦
 — ٥٠٧ — ٥٠٢ — ٤٩٥ — ٤٩٤
 — ٥١٦ — ٥١٥ — ٥٠٩ — ٥٠٨
 — ٥٢٠ — ٥١٩ — ٥١٨ — ٥١٧
 — ٥٤٧ — ٥٤٦ — ٥٤١ — ٥٢١
 — ٥٥٦ — ٥٥٥ — ٥٥٣ — ٥٥١
 — ٥٦٦ — ٥٦٥ — ٥٦٢ — ٥٦٠
 — ٥٧٣ — ٥٧٢ — ٥٦٨ — ٥٦٧
 — ٥٧٩ — ٥٧٧ — ٥٧٦ — ٥٧٥
 — ٥٨٧ — ٥٨٤ — ٥٨٣ — ٥٨٢
 — ٦٢٠ — ٦١٧ — ٦١٦ — ٥٨٨
 — ٦٣٠ — ٦٢٧ — ٦٢٢ — ٦٢١
 — ٦٥٣ — ٦٥٢ — ٦٤٢ — ٦٣٩
 — ٦٧١ — ٦٦٧ — ٦٦٥ — ٦٥٤
 — ٦٨٤ — ٦٧٧ — ٦٧٥ — ٦٧٤
 — ٦٩٣ — ٦٩٢ — ٦٨٦ — ٦٨٥
 — ٧١٤ — ٧٠٥ — ٧٠٣ — ٧٠١
 — ٧٢٤ — ٧٢٣ — ٧١٦ — ٧١٥
 — ٧٣٣ — ٧٣١ — ٧٢٩ — ٧٢٦
 — ٧٣٩ — ٧٣٨ — ٧٣٧ — ٧٣٥
 — ٧٧٥ — ٧٧١ — ٧٦١ — ٧٥٤
 — ٧٨٣ — ٧٧٩ — ٧٧٨ — ٧٧٦
 ٨٠٠ — ٧٩٧ — ٧٩٦ — ٧٩٠

طمولة : ٦٤٢

قبرص : ١٣٥ — ٢٥٩ — ٢٠٥ — ٥١٩
 ٥٩٤ — ٥٤٥

القرم : ١٠٢

القرنة : ٣٧٥ — ٥٦٣ — ٧٣٦

القسطنطينية : ٢٥ — ٢٦ — ٦١ — ٦٢
 — ١٣٢ — ١٢٢ — ٩٢ — ٦٦
 — ١٧٥ — ١٧٠ — ١٦٩ — ١٦٨
 — ٢١٦ — ٢١٥ — ٢١٣ — ٢٠٤

— ٦٢٥ — ٥٩٤ — ٤٨٦ — ٤٥٧
 ٦٤١

فيرونا : ٢١٦ — ٢١٣

فيينا : ١٣٣ — ٢١١ — ٢١٣

القيوم : ٦ — ٤٣ — ٨١ — ٨٧

— ٢١٨ — ٢٤٤ — ٣٤١ — ٩٠

— ٣٦٤ — ٣٦٢ — ٣٤٤ — ٣١٥

— ٤٠٨ — ٤٠٦ — ٤٠٣ — ٣٩١

— ٤٤٤ — ٤٣٠ — ٤٢٣ — ٤٢١

— ٧٨١ — ٦٤٢ — ٦٣٦ — ٤٦٦

٧٨٣

(ق)

القاهرة : ٤٤ — ٤٥ — ٥٦ — ٦٣

— ٧٠ — ٦٩ — ٦٦ — ٦٥ — ٦٤

— ٨٥ — ٨٢ — ٨١ — ٧٧ — ٧٢

— ٩٩ — ٩٨ — ٩٠ — ٨٧ — ٨٦

— ١٢٩ — ١٢٨ — ١١٥ — ١٠٩

— ١٥٨ — ١٥٣ — ١٥٢ — ١٥١

— ١٩١ — ١٨٩ — ١٨٤ — ١٦٧

— ١٩٦ — ١٩٥ — ١٩٣ — ١٩٢

— ٢٠١ — ١٩١ — ١٩٨ — ١٩٧

— ٢١٥ — ٢٠٦ — ٢٠٥ — ٢٠٣

— ٢٤٤ — ٢٣٥ — ٢٣٠ — ٢١٩

— ٢٥٣ — ٢٥٢ — ٢٥٠ — ٢٤٥

— ٢٦٧ — ٢٦٤ — ٢٥٩ — ٢٥٦

— ٢٧٦ — ٢٧٥ — ٢٧٣ — ٢٧٢

— ٢٩٣ — ٢٩٠ — ٢٨٨ — ٢٨١

— ٣٠٣ — ٣٠١ — ٢٩٧ — ٢٩٥

— ٣١٤ — ٣١٣ — ٣١٢ — ٣١٠

— ٣١٩ — ٣١٨ — ٣١٧ — ٣١٥

— ٣٢٨ — ٣٢٧ — ٣٢٤ — ٣٢٠

— ٣٤١ — ٣٣٨ — ٣٣٣ — ٣٣٢

— ٣٥٠ — ٣٤٨ — ٣٤٣ — ٣٤٢

— ٣٦٣ — ٣٥٧ — ٣٥٥ — ٣٥١

— ٣٦٩ — ٣٦٨ — ٣٦٧ — ٣٦٤

— ٣٧٣ — ٣٧٢ — ٣٧١ — ٣٧٠

— ٣٧٧ — ٣٧٦ — ٣٧٥ — ٣٧٤

كرفو (جزيرة) : ٥٤ — ٥١٧
 كرمانيا : ١٣١ — ١٤١ — ٢٣٣ — ٧٥١
 كريت : ١٣ — ٢٦ — ٥٦ — ٥٧
 — ١٣٥ — ١٣٦ — ١٤٣ — ١٤٦
 — ١٤٨ — ١٧٢ — ١٧٧ — ١٨٤
 — ٢٠٩ — ٢٣٩ — ٢٥٩ — ٢٧٠
 — ٢٧١ — ٢٧٦ — ٢٨٤ — ٢٨٥
 — ٢٨٨ — ٣٢٠ — ٣٤١ — ٣٤٢
 — ٣٤٤ — ٣٥٣ — ٣٥٥ — ٣٧١
 — ٣٩٠ — ٥٠٢ — ٥١٦ — ٥١٧
 — ٥٤٦ — ٦٨٦ — ٦٨٨ — ٦٨٩
 ٧٥١ — ٧٦٦ — ٧٦٧ — ٧٨٢

الكريون : ٤١

كسني Casani : ١٧٢

كفر الحايده : ٤١

كفر الشيخ : ٦٢٥

كفور نجم : ٦٢٥ — ٦٤١

كلس : ١٧٢ — ٣٤٣

كلسكنا : ٧٧٦

كلارنوك Kilmarnock : ٣٦١

كليرمونت : ٣٦٢

كليردج : ٧٧٦

كلندا : ٢٥٣

ككوناهية : ١٤١ — ١٤٢ — ١٤١

١٧٤ — ٢١٣ — ٢١٥ — ٣٦٠

٦٨٦

كورسكو : ٥٥٦ — ٥٥٨ — ٥٦٠

كوم امبو : ٣٠٤

كيليكبا : ١٤١

(J)

لانجدوك : ٤٤٤ — ٤٥٧

لبنان : ٢٩٤ — ٢٩٥ — ٣٨٣

لتوانيا : ١٧١ — ١٧٤

لشبوته : ٢١٦

لقربول : ٥٢٣

اللحية : ٣٤٧

ليباخ : ٢١٣ — ٢١٦

٢٩٤ — ٢٩٦ — ٣٠٢ — ٣٦٩

٤٣٧ — ٤٤٣ — ٤٦٤ — ٤٨٨

٤٩٦ — ٤٩٧ — ٥٠٢ — ٥٠٣

٥١٢ — ٥١٦ — ٥١٧ — ٥٤٧

٥٨٧ — ٥٩٢ — ٥٩٣ — ٦٧٨

٦٨٦ — ٧٠٤

القصير : ٥٨ — ٦٨ — ٦٩ — ٧٤

١٣١ — ٢٣٤ — ٢٧٢ — ٢٨١

٤٦٣ — ٥٠٧ — ٥٠٨ — ٥٨٧

٧١٤ — ٧١٦ — ٧٨٣

قسط : ٢٤٣

قائمة الكيش : ٣٧٣ — ٤٤٠ — ٤٤١

قليوب : ٨١ — ٣٢٨ — ٣٦٣ — ٣٧٣

٤٢١ — ٤٢٤ — ٤٤١ — ٦٢٤

٦٤١

القلوبية : ٤٢ — ٤٣ — ١٩٦ — ٣٢٤

٣٦٣ — ٤١٦ — ٤٤١ — ٦٤١

٧٨١

قران (جزيرة) : ٧١٦

قنا : ٤٠ — ٤٣ — ٦٨ — ٦٩ — ٨١

١٨٣ — ٢٧٢ — ٣٢٤ — ٣٢٦

٣٢٩ — ٣٦٤ — ٣٧٣ — ٣٧٥

٣٧٦ — ٤٣٢ — ٤٤٣ — ٤٤٩

٥٠٨ — ٥٦٤ — ٥٦٦ — ٥٨٧

٦٢٦ — ٦٤١ — ٦٦٣

قنديا : ٥٧ — ٢٧٦ — ٢٨٨

القوفاز : ٣٩٠

قوله : ٦٨٥

قونية : ١٦٩ — ٢٩٢ — ٢٩٤

(K)

كانتون : ٣٦١

کردفان : ١٥٢ — ١٥٣ — ١٧٧

٢٣٤ — ٢٦٥ — ٢٧٥ — ٢٧٧

٥٠٩ — ٥٥٠ — ٥٥١ — ٥٥٢

٥٥٦ — ٥٥٩ — ٥٦٠ — ٥٦٢

٥٨٥ — ٥٨٧ — ٥٩١ — ٦٨٦

٧٤٧

— ١٧٥ — ١٧١ — ١٣٩ — ١٣٧
— ٢٦٠ — ٢٥٤ — ١٧٩ — ١٧٦
— ٥١٦ — ٥٠٦ — ٤٩٦ — ٣٤٤
٨٠٠ — ٥٤١ — ٤٣١

مرسين : ١٧٢

مرعش : ٢٩٤ — ٣٤٣

مروى : ١٥٢

مربوط : ٤١ — ٢٥٣

مساخوست : ٢٨٤

مسقط : ٣٧٥ — ٥٧٩ — ٥٨١ — ٥٩١

مصر القديمة : ٧٤ — ٨٢ — ١٥٤

— ٣٥٠ — ٢٨١ — ١٩٤ — ١٥٥

— ٥٦٠ — ٤٦٧ — ٤٣٠ — ٣٦٣

٧٧٨

مصوع : ٣٤٠ — ٥٥٤ — ٥٨٧

مقدونيا : ١٩٤

المكسيك : ١٠٣

مكة : ١٣ — ١٣٠ — ١٤٩ — ١٩١

— ٥٠٨ — ٥٠٧ — ٣٠٢ — ٢٨٣

٧٩٧ — ٧٥٦ — ٧٢٧ — ٥٨٧

مطية : ٢٩٤

ملوي : ٨١ — ٨٢ — ٨٣ — ٢٥٠

٦٢٦ — ٣٣٠ — ٣٢٨ — ٣٢٤

مليج : ٦٢٥

المنزلة : ٢٨١ — ٦٢٥ — ٦٤١

المنشاة : ٥٦٥ — ٥٦٩

المنشبة : ٤٣١ — ٤٤٨

النصورة : ٤٢ — ٨١ — ١٨٩ — ٢٢٨

— ٣٧٣ — ٣٦٣ — ٣٢٨ — ٣٢٤

— ٤٤٢ — ٤٣٨ — ٤١٦ — ٤٠٨

٦٤١ — ٦٢٥

منف (مفيس) : ٢٩٧ — ٧٤٣

منفلوط : ١٥٣ — ٣٦٤ — ٤١٧

٦٤٢ — ٦٢٦

منوف : ٣٦٣ — ٤١٦ — ٤٢١

— ٧٨١ — ٦٤١ — ٦٢٥ — ٤٤١

المنوفية : ٤٢ — ٤٦ — ١٩٦ — ٣٢٤

٦٤١

ليبيا : ٢٩٩ — ٣٠٠ — ٣١٧ — ٣٢١

الليفانت : ٢٤ — ٣٨ — ٥٤ — ٦٦

— ٢٧١ — ٢٦٤ — ٢٦١ — ١٠٠

— ٢٨٩ — ٢٨٠ — ٢٧٥ — ٢٧٣

— ٣٠٤ — ٣٠٢ — ٢٩٤ — ٢٩٠

— ٣٢٨ — ٣١٢ — ٣١١ — ٣١٠

— ٤٧٣ — ٣٩٢ — ٣٨٥ — ٣٣٣

— ٥٧٩ — ٥١٢ — ٤٩٨ — ٤٩٦

— ٦١٥ — ٦١١ — ٥٩٥ — ٥٩٢

— ٦٩٢ — ٦٣٥ — ٦٢٣ — ٦١٩

٦٩٦ — ٦٩٤

ليمورث : ١٠١ — ١٠٢ — ١٣٣

— ١٤١ — ١٤٠ — ١٣٧ — ١٣٥

— ٤٩٦ — ٤٣٩ — ٣٤٤ — ١٧٥

— ٥٤١ — ٥٣١ — ٥٠٦ — ٥٠٠

٧٨٠

ليون : ٣٨ — ١٥٠

(م)

مالطة : ٢٤ — ٩٦ — ١٣٣ — ١٣٤

— ٢٥٠ — ٢٠٥ — ٢٠٠ — ١٧١

— ٤٣٨ — ٤٣٧ — ٣٧٣ — ٢٧٧

— ٤٤٣ — ٤٤١ — ٤٤٠ — ٤٣٩

٨٠٠ — ٥٢٦ — ٥٠٦ — ٥٠٠

التمة : ٥٥٨ — ٦٥٠

الحلة الكبرى : ٨١ — ٣٢٤ — ٣٢٨

— ٤٢١ — ٣٧٣ — ٣٦٣ — ٣٥٠

٦٤١ — ٦٢٥ — ٤٤١ — ٤٣٨

حلة دمنة : ٦٢٥

المحمودية : ٢٠٠ — ٣٥٠

نخا : ٥٧ — ٦٨ — ٢٣٣ — ٢٦١

— ٥٠٧ — ٣٣٢ — ٢٧٣ — ٢٦٨

٧١٥ — ٧١٤ — ٥١١ — ٥١٠

مديرية : ٢١٣

المدينة : ١٣ — ١٣٠ — ١٤٩ — ٢٨٣

٧٩٧ — ٧٥٦ — ٥٨٧

مراكش : ٥٨٧

مرسيليا : ٦٧ — ١٣٣ — ١٣٥ — ١٣٦

— ٥٦٩ — ٥٦٨ — ٥٦٥ — ٥٦٣

— ٥٨٥ — ٥٧٩ — ٥٧٦ — ٥٧٣

— ٧١٧ — ٦٨٦ — ٦٦٧ — ٦٣٢

٧٨٩ — ٧٤٧

نيوجيت : ٧٣٧

نيوكاسل : ٢٥٥ — ٣٧٧ — ٥٩٢

٧٤٧

نيويورك : ٢٥٤

(هـ)

الهانسا : ٥٩

هرموبوليس : ٤٣١ — ٤٣٢

همبورج : ١٣٣

الهند : ٦٤ — ٦٥ — ٦٦ — ٦٧

— ١٣١ — ٨٤ — ٦٩ — ٦٨

— ٢٦١ — ٢٣٤ — ١٣٣ — ١٣٢

— ٣٤٧ — ٣٣٢ — ٣٣١ — ٢٧٢

— ٣٧١ — ٣٧٠ — ٣٦٩ — ٣٦٨

— ٤٩٨ — ٤٤٣ — ٣٨٠ — ٣٧٤

— ٧١٣ — ٧٠٩ — ٥١٥ — ٥٠٧

— ٧٥٥ — ٧٤٩ — ٧١٥ — ٧١٤

— ٧٧٦ — ٧٦٤ — ٧٦٢ — ٧٦١

٨٠٠ — ٧٩٩

هنكارسكس : ٣٤٢

هيا : ٦٢٥

هوان : ٣٦١

هولند : ٢٥ — ٥٩ — ٦٤ — ٢٢٠

— ٤٩٩ — ٣٦٢ — ٣٦١ — ٢٧٠

٥٠٦ — ٤٩٧

هونج كونج : ٣٦١

(و)

واد مدني : ٥٥٠

— ٢٢٣ — ٤٠ — ٣٩ : وادي الطميلات

٤١٦ — ٣٦٣

وارسو : ١٦٩

النيبا : ٤٠ — ٨١ — ٢٥٠ — ٣٢٨

— ٦٢٦ — ٤٤٤ — ٤٤٣ — ٣٦٤

٦٤٢

منية بيج : ٤١

الواقعة : ٤١

المورة : ٥٦ — ٥٧ — ١٣٤ — ١٣٦

— ١٤٣ — ١٤٢ — ١٤١ — ١٣٧

— ١٦٥ — ١٦٠ — ١٥٤ — ١٥٣

— ٣٤٠ — ٣٣٥ — ١٦٧ — ١٦٦

٧٣٧ — ٦٨٦ — ٣٩٠

ميت العز : ٦٤١

ميت غمر : ٨١ — ٣٢٨ — ٣٦٣

٦٤١ — ٦٢٥ — ٤٤٢

ميلان : ١٠١ — ٤٣٩

(ب)

النايلطان : ١٣٣

الناصره : ٦١٣

نابلس : ١٥٤ — ١٥٦ — ١٦١

٧٥١ — ٤٩٦ — ٢٠٥ — ١٧٥

نبروه : ٨١ — ٣٢٨ — ٦٢٥ — ٦٤١

النجيله : ٦٢٦ — ٦٤٢

النخلة : ٩٦

لندويج : ٥٩

لقيدى : ٤١

النجسا : ٢٤ — ٢٥ — ٢٧ — ٥٥

— ٩٢ — ٦٤ — ٦١ — ٥٦

— ١٤٢ — ١٣٥ — ١٣٤ — ١٠٣

— ٢٣٢ — ٢١١ — ١٦٨ — ١٥٠

— ٢٦٩ — ٢٧٧ — ٢٧٥ — ٢٧٠

— ٥١٠ — ٤٩٧ — ٤٩٦ — ٤٠٢

— ٦١٨ — ٥٢٢ — ٥١٤ — ٥١١

٧٥٣ — ٧٥٢

نوارين (نفارين) : ١٣٥ — ١٣٧

١٤١

النوبة : ٧٨ — ١٤٨ — ١٥٠ — ١٥٣

— ٣٧٣ — ٣٦٤ — ٣٦٣ — ٢٤٣

— ٤٦١ — ٣٩٠ — ٣٧٧ — ٣٧٥

— ٥٥٧ — ٥٥٦ — ٥٥٥ — ٤٧٥

(ى)

— ٦١٤ — ٦١٣ — ٢٨٨ — ٢٧٦ : يافا
٧٥١ — ٦٨٥ — ٦١٥
٢٦٦ : يانينا
١٣٠ : ينبع
— ٢٦٤ — ٢٣٣ — ٢١٦ — ٥٧ : اليمن
— ٢٨٥ — ٢٨٤ — ٢٦٨ — ٢٦٥
— ٤٧٦ — ٣٤٧ — ٣٤٠ — ٣٣٢
٥٠٧
— ٩٢ — ٥٩ — ٥٧ — ٢٦ : اليونان
— ٢٧٧ — ٢٧١ — ٢٤٤ — ٢٠٤
٧٥٦ — ٧٥١ — ٥١١ — ٥١٠

الواسطى : ٣٧٣ — ٤٤٣
واشنطن : ٢٥٠ — ٢٥١ — ٢٦٥
وجاقات الغرب : ٦٦ — ٢١٦ — ٢٨٧
— ٤٩٦ — ٣٣٠ — ٢٨٩ — ٢٨٨
٤٩٧ — ٥٠٨ — ٥٣٧ — ٥٨٦
الولايات البابوية : ٢٧٧
الولايات المتحدة : ٢٥ — ٢٦ — ٢٤٩
— ٢٥٣ — ٢٥٢ — ٢٥١ — ٢٥٠
— ٢٧٧ — ٢٧١ — ٢٦٤ — ٢٥٥
— ٢٨٥ — ٢٨٤ — ٢٨٣ — ٢٧٩
— ٢٨٩ — ٢٨٨ — ٢٨٧ — ٢٨٦
٢٩٠ — ٥١٥ — ٦٩١
الونديك : ١٣٣
ووترلو : ١٣٩ — ١٥٠ — ٤٧٥